

į

(فهرستها لروالثالث)	
	عيما
مطلب عبردالغبن الفاحش في البيع بدون تغرير لايوجب الفسخ على مابه	7
الموي	
مطلب بيرع عقارالصغيرمن غيرمن أد الولاية بدون مسوغ لا يصم أصلا والا	*
الوقف في الأجارة	
مطلب لا يبطل حق الفسخ مع الأكراه على البيع عوت المكره فلوار تعالمه مع	٤
مطلب لا يستقل الردبالتغرير للوارث مطلب لا يستقل الردبالتغرير للوارث مطلب ما يعرف بالنوذج يكتنى في اسقاط خيار الرؤ ية برؤ ية بعضه	
مللبشراهمعيدابعيب فظهربه عيب آخوقديم فله الرديه	a
مطلب ماع ارضائم ادعى انها وقف لا تقبل وقى قبول البينة اختلاف و تفصيل	*
مطلب ولأية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي	v
مطلب اكراه اتحا كالمديون على بيع ماله لقضاء ماعليه من الدين سا تغشر عا	v
مطلب بسع الرهن المستعارم وقوف على رضاالمعيروله أسنخلاصه ماداء الدين	٨
مطلب شرط احارة بيح الفضولى قيام المتبايعين والمسعو كذاا أغن لوعرضا	9
مطلب اذاباع للشترى نانيا بعد الاول بازيدمن الش الأول أو أنقص بنفسخ	9
الأول	
مطلب تسمع الدعوى على المشترى الثاني بعد القبض بدون حضورالبائع	11
مطلب ادعيا الشراءمن واحدولم يؤرطا وأرطاس واءوهو بينهما وان أحدهما ا	15
وطلب يرجع المشترى على با تعه بالتمل ادا كال الاستعقاف بالبنة	15
مطاب لا يجبرالبا تع على قبول المحوالة بالثمن	15
مصلب فيحكم بسع الاب أوالوصى أوشرائهما عقار اوالصغير شفيع	10
مطلب لا يثبت العيب بقول الامة مع جود البائع	١٨
مطلب لاتقبل البينة على قدم العيب ولايحلف منكره مالم يثبت قيامه عند	۱۸
المشترى اوّلا	
مطلب في بيان الشرط العاسدوميه الناجيل الى أجل مجهول	T i
مطلب الزيادة المفصلة المتولدة عنع الردبالعيب والفسخ بسائر انواعه	rr
مطلب لا تتوقف معه الاقالة على بقاء المتعاددي فتصح من الوارث	rr
مطلب المشترى الرجوع بالنقصان بعده الأله المبيح المعيب	۲۳
مطلب يجوز بيح الابعقار الصغير عثل القيمة أوبغبن يسير اذا كان محودا أو	77

	صدفة
مستورا	**
مساور، مطلب باع بعض المبيع المثلى ثم اطلع على عيب قديم بالساقي يكون الدرده وبه	r٤
NA CONTRACTOR OF THE PROPERTY	
مطلب الحوالة من الباثع على المشترى بالمن لا تبطل برد المبيح	70
مطلب تبطل الحوالة بعقدا لشرط	ro
مطلب القول للشترى بمينه في النقصان وان وزنه البائع	24
مطلب وجدعشر بهعيبافاصطلح مع البائع على دددراهم من الثمن صع وبجعل	rv
حطاه بعلسه لالسلام ته رشوه	"
مطلب المائع بالاكراء الفسخ اذاا ثبت اكراء مورثه على البيح مطلب المهور الاستعقاق في بعض المبيح قبدل القبض يوجب الخيسار في الكل	ra
مطلب ظهورا لاستعقاق فيعص البيع قبدل القبض يوجب الخيسار فالكل	ra
وبعده في القيمي فقط	
مطلب التغرير اغا يعتبرهن احدالمتبا يعين اوالدلال	71
مطلب افلس المسترى بعد قبض المبيسع بإذن البائع فالبائع اسوة الغرماء في	ra
الثمن ولسيله الاختصاص بالمسع	
مطلب قول الرجل بعنى هذا الشئ افلان لسمن الاضافة الى الموكل بخلاف	۳.
سعمدك من فلان	
مطلب باعبد امعينامن داراو جزأ من بيت معين من اقبل القسمة بدون اذن	71
الشركاء لايحوز	
مطلب الزيادة المنفصلة المتولدة بعدالقبض غنع من الردبالعيب	44
مطلب في حالم عود العيب القدم عند المشارى	44
مطلب فيمالوا سنحنى بعض المبيع هل يخيرف الماهي اولاو تفصيل ذلك	40
مطلب جهالة المستثنى تغسد البيع	70
مطلب لا مجوز بيع حق التعلى	80
مطلب فى حكم بيع الوقاء	4.1
مطلب فيمالوهاك بعض المبيع اوكله قبل القيض	4.4
مطلب الوصف لاحصة لدمن الشمن الااذاور دعليه القبض اوانجناية	4.4
مطلب باع أحدد الشركاء قطعه معينة من دارقب لااقسمة كان لشريكه ابطال	44
البيح	
مطلب يصدح البيع بشرط البراءة من كل عيب	89
مطلب لبس المشترى مطالبة البائع بالثمن قسل عود العسدم الاباق وثبوت	٤١

	اعدمه
تكرره عندكل مرالمتيا يعين	-
مطلب البخرعيب في الجارية لافي العد الاان يفعش	٤١
مطاب وحكم صرف من يحن و يفيق حال افا قته وتفصيل ذلك	٤٣
مطلب المقبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته ان بين الثمن والافلا	٤٥
مطلب لايصح بيم الثمرة قبل ظهورها	وع
مطلب يسلم الثمن أولائم المبيع وهلاكه قبل القبض من ضمان الباتع	٤٦
مطلب يصيح بيسع المبيع من باتحه بزيادة عن الثمن الاول قبل النقداو بعده	٤٧
مطلب تحلية الثمره لى انشجر قبض وبيان شروطها	٤v
وطلب فى بيع المعض والمزركش	٤٩
مطلب في بدع المموه	29
مطلب لايصح بيدع أحدد الشريكين شهرامعينامن المسترك بلااذن شريكه	05
كييد عيدت من دار كذلك	مبر
مطلب يسقط خيارالرق يةبتصرف المشترى فى المبيع قبل الرؤ ية تصرفا يتعلق	70
مهمق الغير كالاجارة	ļ
مطلب لايكون امتساع المائع من قصمه البيع في الردبا لعيب مانعا من صحة	٩٤
النلية	ŧ
مطلب لورد المبيع على الوكيل هل له الردعلى الموكل فبه تفصيل	0.0
مطلب منى عاين المشترى ما يعرف بالعيان انتفى الغرر	
مملب برهن البائع على حدوث العيب والمشترى على قدمه فالقول البائع والبينه	۹۸
لاشترى	•
مطلب المماطلة في دفع المن لا يقتضى فسع السيع الصيع اللازم	۰۸
وطلا الفسادبالا كرآه لايمع المديخ فيه كل نصرف يقبل النقض بخلاف غديره	
مطلب اصطلحاءلى أن يدفع الما تعدراه الى المشترى ولا يردعليه جازويجه ل	
حطامن التم وعلى العكس لالأنه رثوة	
مطلب من سعى فى نقض ما تم من جهته يردعليه سعيه	17
مطلب عذراخ الخس في البيع لا يصح العقد أصلاومع اتحاده وووات	. 74
وصف المرغوب فيه يصح وسخيرا لمشترى	, l
مطلب اختلما في حدوث العيب وعدمه عالقول لمدعى الحدوث والبينة لمدعى المحدوث والبينة لمدعى الم	
قدم ا	11
طلبزوا تدالمبيع فاسدامصمو قبالعفد	- 7£

	ي عي
مطلب لانترى الديظهور الخيانة في المراحة	7 8
مطاب اذاقيص المشترى البيح فاسدار صابا تعمملنك عثاد اوقيمته يوم قبضه	70
مال الاعازة اللاحقة كالوكلة السابقة	77
مالك اشترى فيأخ اشرك فيه T ترفهذا بياج النصف بنصف الثن	70
مطلب مايكتب فيوسقة السلمن قوله حديد عامه مفسدله قبل وجود الجديد	ער
مطلب في شروط البازة بسع النظولي	74
مطلت ردعليه بعيب قدح بقضاء يكون له الردعلى بالمعه وان برضاه لا	74
مطلب لا يتقد بيح الو كيل بالغن القاحش	14
مطلب لايفرق بين صغيروذي وحم صرم منه الابحق مستحق	
مطلب جهل المشترى البياع عنع صد البياع البيائع	V 1
	V 1
مطلب الوكيل بالشراء لاعلان البيع	٧١
مطلب بيع المستأجر موقوف على اجازة المستأجو علك الاجازة	VI
مطلب منالف شراء الفصولي، يعه في التوقف على الاجازة الاعتد الاصافة الى	٧٣
الغائب في الكلامين أو أحدهما على الخلاف	
وطلب خيار الغين والتغرير هل يورث اولا	V°
مطاب باع أحدد الشركاء نخسلا معينا قبل القسمة بدون اذن الباقي فلهم ابطال	٧٠
السح	
مطلب التغرير يحضل من إحدالمتعاقد نوالدلال لامن غيرهما	\J.
مطلب تقدم بينة المشترى على زيادة مدة الأجل	VV
مطلب أفلس ومعه عرض شراه فقيضه باذن بائعه فهواسوة الغرماء	۸٠ [
مطلبله الفسيخ بخيار الرئي يةوان رضى بالقول قبلها	۸۲
مطلب تقدم بينة الاكراه على بينة الطوع ان اتحدالتاريخ	۸۳
مطلب رأى أحدثوبين فاشتراهما شمراى الاتنوله ردهما أوأخذهما	٨٦
مطلب اشترى شيئين ووجد بأحدهما عيباله ردهما أو أخذهما قبل قبضهما أو	۸٦
أحدهما فلوبعد فبضهماله ردالمعيب وحدء	
مطلب للورثة استبقاءعين التركة بأداء الدين من مالهم عند الاستغراق	۸۸
مطلب القبض شرطا بقآء السلم على الععة لاشرط انعقاده بوصفها	۸۸
مطلب بيع أحدد الشركاء صديبه من المشترك بغير الخلط والاختلاي محوفي	۸۹
المشترك بأحدهما لايصح بدون اذن	
مطلب لايكون محردالسكوت معتبرا بعدالا يحاب	٨٩

ا او مطلب لابدخال الرج في الارض الالدائت ولاقيمة له
والم وطلب صعيعة دالاعي ولولف ووله فيارالرؤ بة ويسقط خياده بوصفه فيسل
اجه مطلب أعاز سع الفضوق وكان الغن تقداصا راد أمانة في مد الفصولي
المه مطلب فسداليح شرطفاسدة صلبهوه ومالا فتضيه العقدال
ا ٣٠ وطلب لا يطل عق الفسخ عوت احد المتنارعين فنعلفه الوارث
عه مطلب يشترط في الرد بالاباق وجوده عند المشترى والبائع حال صغر العبدا وبلوغه
عه مطلب الوطه والسوالتقبيل بشهوة عنع الردبالعيب ولوتيب اويرجع بالنقصان
مطلب لا صحييه علاقة ول قبل قبصه باذن مشتريه لاجله ولاين فذباجازته
「「「」」「「「」」「「」」「「」」「「」「「」「「」「」「」「」「」「」「
مطلب فيها عمم معد الرجوع بالنعصان وهادي مع المرا مطلب البيع في مرض الموت بالمحاباة لغيير الوارث يكون وصية في قدر المحاباة
فينفذمن الثلث
ا ١٠١ مطلب في الرجوع بالنقصان بعد في المبيح وعدمه
١٠١ مطلب ظهر بالمصوغ المسمعيب بعد كسره يمتنع الردوير حسم بالنقصان
١٠٤ مطلب بدح البهائم بشرط الكل فاسد
١٠٤ مطلب لا يصح بياح المحنون ولاشراؤه
مرا مطلب اذا تبين خلاف الوصف المرغوب فيه يكون المشترى ردا لمبيع
٨٠١ مطلب القول لذ كرالرق ية والبينة لمدعيما
١٠٨ مطلب تعتبر الرؤية قبل الشراء اذاقصده وشروط الرؤية
١٠٨ مطلب عتد خيار الرق ية جيع العمر مالم عنع منه مانع
١١٠ مطلب في حكم البيع القاسد
١١١ مطلب في حكم بيع الملك المضموم الى الوقف
١١٣ مطلب شرى بقرة على أنها حامل فسدالبيرج
١١٤ مطلب اشترى الشحر للقطع فقطعه فندت من أصوله أوعروق فهو للما تعوان
قطعه من إعلاه فللمشترى
S-tll-t-t-
١١٦ مطلب بيع المريض مرض الموتلب مضورتته موقوف على اجازة الباقى ولوعمل
القيمة
١١٦ مطلب ليس للشـ ترى المطالبة بالثن ولا الرجوع بالنقصان قبل العودمن الاباق

The state of the state of

مطلب البيع يدون ذكر الثمن فاسدويم لمكه المتسترى بالقبض باذن البائع بقيمته يوم قيضه ويمتنع الفسخ بينا «المشترى فيه مطلب الاصم أن الشرط الفاسد بعد العقد لا يلتحق به

مطل في شروط بيع الفضولي

وطلف شرى شديا ولم يقبضه حتى ادعاه آخرلا تسمع دعواه بدون حضور البائع

مطلب باعماحة على ان يني بهام عدا أوطعاماع ان يتصدق به يفد البيدع بهذاالشرط العاسد

مطلب سكوت المالث عندعقد الفضولي وكذابه داله لم لا يكون احازة

مطلب شرى لاخيه بلاتو كيل ولم يجزنفذ على الماشر مالم بضف 140

مطلب وقف بيدع المرهون والمستاج على احازة المرتهن والستاح

مط لشترى المرهون والمستأجرا افسخ وان الم بهماعلى المفى به

مطل فيحكم شراءالوصى للصي عن لاتقبل شهادته له

مطلب فى حكم البيع بشرط الجسمرك في السائع أوشرط أن لا يأخد الجباية منالمشترى

مطلب بيدح المريض لوارثه موقوف على اجازة باقى الوربة ولوعثل القدمة

مطلب القول بان مشاهدة مطلق التصرف عنع من سماع الدعوى بلاتو قفعلى مضى ألدة بحث معارض للصوص

مطلب مشاهدة الغير يتصرف بالايحار لاعنع الدعوى

مطلب يدع عشرة أفددته شائع فمنما تفقدان بمنزلة بيع عشرة أسهم من مائة

مظلب فحكم الاستصناع

مطاب يصم بيع الاب المستورعقار ابنه الصغير بلاتو قف على مسوغ حيث خلا عن الغين الفاحش

مطلف في تفصيل حكم مالوائترى حانو تاعلى ان غلته كذا فظهر أقل

مطلب لايمنع من الردبالغيرور موت الغارمع بقاء المغرور

مطلب في بياح العين المستأجرة وعدم توقف سحة البياع على فدم الاحارة بالنسبة للبائع والمشترى

مطلف في تفصيل حكم هلاك المسع قبل قبضه 175

> مطلب في حكم بيدع مبلغ في القومبانية 175

مطلب في حكم بيع المستأيم مطلب في حكم مالوظهر بعض المبيع القيمي مستعقا 172 مطلب لارجوع فالاستعقاق بإقرارالمشترى وحدهبل ببينة أواقرارهم البائع 172 مطلب فح حكم مالوظهر المبيع مستعقابعد البناء وفيما برجع به على البائع 170 مطلب هلك المسعفى بدالباتع قبل القبض ولوبا الخفلية رجا المشترى بالمن rrl مطلب في حكم مالواشترى أرضاكل دراع بكذا فوحدها انقصاوا كثر VFF وطلب يصح الحط من المبيع ان كان دينا لاان كان عينا 179 مطلب في حكم بيع الثر 171 مطلب تعتبر قيمة البناءق الرجوع بالاستعقاق موم التمليم 145 مطلب اختلفا في حدوث العيب وقدمه فالقول لمدعى الحدوث والبينة لمدعى القدم وتقدم عندالتعارض مطلب الفدخ قبل الزؤية يصم دون الرضا 110 مطلب محردالتوكمل بالرؤ ية لأيفد Iva ١٧٥ مطل المشترى حس المسرح بعد القسم الاسترداد التن مطلب في كيفية التمالف عنداخ الآف المتما يعين في مقد ارالمن وشروطه 177 مطلب اذاكان الحدالي المعروالعرتارة ينزل عن جوالايدخل في المبيع IVI ١٧٦ مطلب ساحل البحر لاعلات ١٧٧ مطلع فالزيادة في الثمن والمثمن وشروطها مطلب اذافات الوصف المرغوب فيهوهلك المبيع فيدالمشترى يرجع بالتفاوت مطب للشترى حبس المبيع بعد الفسخ الى استيفاء الثن وهو أحق من سائر الغرماء مطلب فيما قيل في ميراث الفسخ بخيار العبن والتغرير وعدم وخيار العيب وفوات الوصف المرغوب فيه ١٧٩ مطلب وتف بيدع المستأجر لغيردين على اجازة المستأج ١٧٩ مطلب باع المستأجر بالاادن مستأجره ثم باعه من مستاجه هل ينفسخ الاول وينفذ الثاني أولاخلاف ١٨٠ مطلب في الطريقة التي يجوز بهاشراء والى الحكومة عقاربيت المال الفسه ١٨٠ مطلب لا يصمح تعليق الافالة بالشرط وان كانت لا تفسد بالشرط الفاسد ١٨١ مطلب في حكم بيرع الملك المضموم الى الوقف

مطلب اذاحدث نقص فى المبيع فاسداعندا لمتسترى بغير فعل الباتع ضمنه المشترى مطلب لايصح بيع المعدوم وماله خطر العدم مطلب مدخل البناءوالشجرفي بيع الارض بلاد كر ١٩٢ مطلب باع أرضا بحدودها ولم يسم لكل ذراع عنا فظهرت زائدة الادرع فهي للشترى الأغن زائد ١٩٢ مطلب اشترى أرضا ولم ينص على طريقها ولم تذكر المشوق والمرافق ليسله الرورفي أرض البائع ١٩٤ مطلب ابرأ وكيسل بيت المالمن عن ماباعه عنجهة بيت المال صح وضمن كابراء الوصى والوكيل مطلب باع أرضاعلى أنهاما تةذراع مثلا فظهر أنهاأ كثر فالزيادة للشترى بلاغن حيث لمسم لكل ذراع ثنا ١٩٧ مطلب باع على انه ان لم ينقد النهن الى ار بعة أيام فا كثر فلابيع فسد السع ١٩٨ مطلب لاتبطل الكفالة عوث المكفيل 199 مطلب الالتزام والدفع بدون أم المدفوع عمه لايوجب الرجوع ووو مطلب الكفالة بالامانة باطلة مطلب لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل ولومن تركته مطل لاتصح الكفالة ملاقبول ولامع حهالة المكفولله ٠٠٠ ملك لس الدائن مطالبة المدين باعطاء كفيل به ٢٠١ مطلب لا لزم الابن مدين ابيه مدون كفالة به ٢٠١ مطلب الرأه من الدين ثم أقراد مه بطل الاقرار عظلف الاقرار بالعين بعد الابراء ٢٠٢ مطلب تصح الكفالة بالمغصوب ٣٠٣ مطلب اذا أدى السكعدل بالام الدين ملسكه فاذا كعل به شخص صم ٢٠٤ مطلب لاتصح الكمالة عال الشركة الااداا نقلب دينا قبلها ه. ٢ مطلب لرب الدين منالبة الكفيل و كفيل الكفيل مطلب لاتصع الكفالة يعمن الامانات ومتهامال المضارية مطل لا تصعر كفالة الوارث عن ميت مفلس ٢٠٧ مطلب الكفالة بلااذن أواجازة لاتوجب الرجوع عاأداه الكفبل ٣٠٨ مطلب على الكميل بالذفس احضار المكفول آذا علم مكانه والافلا

١٠٨ مطلب بحاصص وبالدين غرما والكفيل في تركته ٢٠٨ مطلب تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح ٢٠٩ مطلب برهن على أن هذا المحاضر كفيل عن الغائب بامر ، وعلى الدين قضى له على الحاضر والغائب الخ مطلب يؤخذ كفيل بالنفقة الى شهروان علم أنه يغيب أكثر أخذ بقدرها مطلب أدى الكفيل بامرالم كفول عنه له الرجوع عليه وأخذه من تركته ٢١١ مطلب يباع على المديون أصيلا أو كفيلا كل مالا يحتاجه في الحال ان امتنع عن الاداءوالبيع بنفسه ٢١٢ مطلب المدكفول له مطالبة كل من الكفيل والمكفول مالم تشترط براءة المكفول مطلب قال لغيره ا دفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على فدفع كان عليه الجيم عنزلة مايا يعت فلامافعلي مطلب لرب الدين ملازمة المدين بعدما خلى القاضي سديله مطلب الكفالة بالعارية بعدهلا كالايص مالم تنقل مضمونه مطلب للطالب مطالبة كلمن المدين والصامنين على الدعاقب فلوضعنامعا طالب كالمنهما بالنصف ٢١٨ مطلب الكفالة بالدبن الساقط بالامراء لاتصح مطلب تصم الكفالةعنميت تركم الاعقداره ٢٢٠ مطلب لوأدى كفيل الكفيل المال يرجع به على المكفيل الاول ولايرجع على الاصيل ورجع الأول على الاصيل مطلب يؤخذا آسال من تركة الكفيل حالاء وتدوان كان مؤجلا TT. مطلب تسمع الدعوى من القاصر بعدا رائه العام وصيه بشئ لم يكن طاهرا **TT** . لادعوى أحدالور تةعلى بعضهم بعدذلك مطلب لايشترط فيانحوالة رضا الحيل TTI مطلب لفظ الحوالة ستعمل في الوكالة 174 مطلب أحاله وضمن له مال الحوالة دم 1 1 2 مطلب لايشترط حضووالح العلمه علاانحوالة بلااشرط قبوله عن علمها 277 وطلب تبطل الحوالة المقيدة عوت المحيل ويحكون المحتان اسوة غرماء الحيل 277 مطلب ردالمبيع بعيب لايبطل اكوالة المقيدة بالثمن TTV مطلب شرط المحتال الضمان على المحيل صحوتكون كفالة 177 مطل أحكام الفصاة تصانع الالغاء والإبطال 229

مطلب المرادبال شرالذى يستعقه القيم من مال الوقف أجومثل عدله ٢٣٠ مطالب القاضي ان يحكم بين أهل الذمة اذا تظالمواوترافعوا المعورضوا بحكمه ويحكم بدنهم يحكم الاسلام , ٢٣ مطلب ولاية بيح التركد المستغرقة بالدين للقاضي لاللورثة مطلب لوامتنع آلور ثةعن بيح التركد وقصاء الدين قيل ينصب القاضى وصيا وقيل مامر الورثة بالبياع الخ مطلب يعطى لارباب الديون ماأ ثبتوه من ديونهم بعد مدة التسلوم اذالم يثبت غيرهمدينا ٢٣٢ مطل لا يقضى على فائب ولاله الا يحصورنا تبه مطل تقبل البينة على اعسا والمدين بعدمد معابراه القاصى وطال لايدوغ الفدي على زوجة الغائب وعلى من باشره التعز برا للا تق بحاله مطلب لا ينعزل القاضى بعزل نفسه قبل علم من ولاه مطلب بعمل بخط البماع فيماعليه لافيماله مطلب لا ينفد الحكم بالطلاف على الزوج الغائب بشهادة اليدة مطلب لاحدالورثة استالاصالين من التركد بأداء فيمته لى الغرماء لاالى و'رث آخ مع مطلب أحدالورثة ينتصب حصما عن الماقين في دعرى العم بشروط ثلاثه وفى الدىن لايتو قف على كونه ذايد مطلب ألاعى لايصح فاضباولانا ثباللعصدة مملب فسمر يعمل يخطه ITV مطلب من صارمقضماعلمه فرحاد ثه لاتسمع دعواه بعده فيها 771 ملا الشهادة اذا تصمنت نقص قصاء اسنوفي شروطه رد 244 مطلب العبرة للواقع لاسا كتبه المكانب 749 مطلب لاتحوزتحاف الشهود 749 مطل لانفذالقضاء شاهدويين 749 مصلب اليدمن أقوى مايستدل معلى الملث والقول لورثد دى اليديمينهم 72. مطلد ليس للقاصى تزويحه أمة غاتب ومجمر سوعبده مماوا أن مكاتبهما 721 ويديعهما مطلب عقار بيده أحدث آح بده لايصير بهذايد مطلُّ اذا المقت الورثة على أداء كل الذين الستغرف من ما لهم البني المركد

عدمة

لمم فلهم ذلك وكذافى الوصايا

٢٤٤ مطلب مجرد سكوت المالك عندبيع الفضولي لايكون رضا

و ٢٤ مطلب ادعيا الشراءمن واحدو أرباً قدم الاسبق

مطلب دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق فتقدم بينة الخارج

و ٢٤ مطلب تقبل البيئة بعد عين المدعى عليه كابه د القضاء بالنكول

٢٤٦ مطلب لاتعتبراليداكاد تة والعبرة فى اليدللاسبق

٢٤٦ مطلب قال المدى عليه ماكان التعلى شي قط فبرهن المدى على دعواه وبرهن المدى على دعواه وبرهن المدى عليده على الابراء أو الايفاء ولو بعد القصاء قبل بخد الاف مالوزاد نحو ولااعرفال

٢٤٧ مطلب اذالم يثبت الخارج الآن دعواه الملك في المقار الا أنه أثبت سبق وضع مدعليه مكون ذا مدوذوا ليد خارجا فتقدم بعنته

٢٤٨ مطلب ينصد القاضى وص الله صومة مع صغر الورثة أوغيبتهم ادا كانت غيبتهم منقطعة والافلا

٢٤٨ مطلب البلدالم قطع يحيث لايصل اليه العيرولا يجى عمنه

۳۰۳ مطلب برهن على الموكل فغاب شمحضر وكيله أوعلى الوكيل شمحضر موكله يقضى بتلاث البينة وكذا يقضى على الوارث ببينة عامت على مورثه

٢٥٣ مطلب عمل بخط التاجر في دفتره لمحفوظ فيماعليه ويقوم مقام البينة

٢٥٤ مطلب أقدم الورنة الله كه شم ظهردين محيط مها تنقض القد مة الاأن يقضوا

المحمد مطلب في طريق بياح التركد وا تبات الحق وفي الورثة بالغوقاصر بلاوصى

٥٥٥ مطلب لايقضى على غائب ولاله بدون نائب عنه

٢٥٦ مصلب فرق بين انعسر أل الوكيل بشئ خاص عوت الموكل و بين انعز ال القضاة والنواب والام اء والعمال عوت الوالى أوالساطان

٢٥٦ مطلب النهى عن الشي أم بعده-

مصلب اذا د كرالقاضى أندح مبعد اهامة الدعوى والشهادة والتزكية يقبل قوله مادام فاضا

المه مطلب لااعتبار العر ح المحرد بعد الركية

٨٥٦ مسلب التناقض و موضع الحفاء عهو وليس معصورا

٢٥٩ مطلب ولاية ببع التركم الغبر المسنغرقة للورثة وولى اليثيم لالاقاضى مالم يمتنعوا عن ايها والدين والبيع لا عله

6

عرفة

. ٢٦ وطالب سلم الشفعة بناء على أن المن كذا فظهر أقل لا تسقط شفعته

. ٢٦ مطلب لا يحبر بعض الورثة عدلى قدر بر التركه بعنى ضديطها وبيعها عوفة بيت المال والقاضى مرغبة أحدهم

٢٦١ مطلب تعدد الاسم جائز والغلط فيه لايضر

٢٦٢ مطلب محل قوله من موم الموت الآيد خل القصاء اذالم يكن تاريخ الموت مستفيضاً عند الدكل والافلا يقضى القاضى لمن ادعى حقا بعدهذا التاريخ التيقى بكذبه لالكون الموت لا مدخل تحت القضاء

٢٦٢ مطلب ينصب القاضى وصيافى التركة المستغرقة بالدين لبيه احيث امتنع الورثة من ا بفائه

٣٦٣ مطلب مهم فيما قيسل في القضاء على الغائب وله وان القول به ليس مذهباً لا بي حنيفة لا يعتديه

١٧٧ مطلب يحوز تعدد الاسماء

٢٦٨ مطلب يعسمل بخط التاجرفيماعليه ماذا كان محفوظا عنده وقيه بيأن ماقيل في خط كاتبه

۲۲۹ مطلب د كر أنجد دالميت فلان غيرما ثبت أولاو أقام البينة لا تقبل حيث انصل القضاء بالاولى

٢٦٩ مطراحدى البنتين اذاسقت وانصل القضاء بالاتنقص

٢٦٩ مطل في حكم القاضى الذمى بين أهل الذمة بشريعتهم

. ٢٧ مطلب لورفع لقياضي المسلمين حكم قاضي الذميدين بنقصه ولا يحكم الابشر يعدة الاسلام

ورضوا يحكم قاضى المسلين بحكم الاسدلام بين أهدل الدمة اذا ترافعوا اليسه

.٧٠ مطلب ادعى دفع الدين لليت وأقام السنة هل يحلف نيه كلام

٢٧٣ مطلب إحدالور تقخصم عى المتفقيما يستعق ل وعليه

٢٧٤ مطلب فيمن يعمل بخطه وشرط ذلك

٢٧٦ مطلب في قضية الماعنة التي صدرت في حق قاضى الجيرة واستعقاقه العزل من عدمه

٢٧٨ مطلب لا يترتب على القاضى استعقاقه العزل بجردخطته في بعض الاحكام

٢٧٨ مطلب لوأخطأ القاضي في الحكم لا يضمر مالم يتعمد الجود

صيفة

١٧٨ مطلب المعلق على شبئين او أشياء لا يوجد بدون جيم ماعلق عليه

٢٨١ مطلب في مناقضات وقعت بين قاضى مربر ومفتيها وقاضى كردفان

٢٨١ مطلب يحكم بالطلاق في وحده الزوج أووكيله بالخصومة الأفي وجده وكيله المقلو تعتبرا لبينة في وجهه في حق منعه من تقلها

۲۸۱ مطلب يعث القاضي لاحضار المدى عليه الغاثب ان أقام المسدى بينة على دعواه ولومستورة

٢٨٥ مطلب يصمع بيدح الوصى تركد مستغرقة لو بقيمتها وليس للغرم وابطاله

٢٨٦ مطلب مع وجود الورثة البالغين وعدم أنقطاع غيبتهم وعدم استغراق التركة

٢٨٧ مطلب اشترى بعض الغرماء شيامن التركذ المستغرقة فالثن مستحق عجميعهم

٢٨٧ مطلب المشروط له الاستبدال لاعلات البيع عن لا تقبل شهادته له الاباكنيرية

٣٨٨ مطلب حرونى الام الذى يملكه بعد تحقق آلسه ملديه واقامة قيم ينفذ

٢٨٨ مطلب قضاء الامرير المفوض اليسه نصب القضاة مع وجودقاضى البلد المولى من قبله حائز

٢٨٩ مطلب لوثبت ان القاضي قضى شهادة الاجيرا كاصلستاج ه والفلاح اشيغه لا منفذ قضاؤه

٢٩١ مطلب الاقرارملزم بنفسه والقضاءمعه اعانة

٢٩٢ مطلب الحركم بالنسب حكم على الحكافة

مول مطلب لا يرع شي عن في ده جهة الوقف بمجرد افادة القاضي بفه مذلك الوقف من من قيودات الحكمة وانكارواضم اليد

٢٩٨ مطلب في نسخ لا تحدة المحاكم الشرعية لماسبقها من اللوام والمنشورات الخ

٢٩٩ مطلب القضاء على لايت بحضرة وارثه بعداستيفاء اللازم صحيح كالقضاء على الوارث

٢٩٩ مطلب يكتب في السجل انه حكم على الغائب أوالميت بحضوروكيله أووصيه

. . ٣ مطلب القضاء على أحد الورثة قضاء على الميت

٣٠٠ مطلب المقضى له وعليه اعماهو الميت في الحقيقة

٠٠١ مطلب في كيفية ما يصيرا جراؤه لوأحضر غريم الميت رجلايدى انه وارث الميت

عيمه

وان له عليه كذا

ع. ب مطلب يقضى النائب عاشهدوابه عندا الاصل وعكسه

٣٠٤ مطلب لوعزل القاضى عن القضاء عمردلا يقضى بشي عاكان في ديوانه الخ

٣٠٤ مطلب لوعزل القاضى بعدا قامة البينة ثم أعيد فرفعت اليه تلك أكنصومة الخ

و. مطلب لوأن قاضيا قلد القضاء وأدن بالاستخلاف فأمر دجلاليسم الدعوى ورسم الدعوى والشهادة ويسأل عن الشهود ويسم الا فرار ولا يحكم بذلك بل يكتب الى القاضى الم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وادار فع الامرالي القاضي لا يقضي عناوقع بل يام ماعادة المنة

ه. ٣ مطلب ماوجده في ديوان قاص قبله لا يعمل به

٣٠٨ مطلب فيمااذاارتاب القاضى في أمر الشهود

٣٠٩ مطل الشهادة لاترد عمر دالتهمة

p. p مطلب فيما تردبه الشهادة ولوعرف القاضى الشاهد بجرح أوعد الة لا يسأل عنه

p. p مطلب فيما يشترط كواز التعديل

٠١٠ مطلب لأبضر الاختلاف في اسم الجدمع كود المتنازع فيه و احدام عروفا

٠١٠ مطل لانقبل شهارة العدوعلى عدوه أن كانت العداوة دنيوية

. ١٦ مطلب تقبل شهادة الاخلاخيه

٣١٠ مطلب لا تثبت العداوة التي ترديها الشهادات الابن وتذف وجرح وقتل

٣١٣ مطل الشهادةان وافقت الدعوى قبلت والالا

٣١٣ مطلب شهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ماعداشهادة الاصل افرعه وعكمه

١١٣ مطلب يجب موافقة الشهاد تين اطا ومعنى عند الامام واكتفيابالموافقه

٣١٣ مطلب رهن على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك الم يكان كذالا تقبل ١٠٥ مطلب شم ادة النو المتواتر مقبولة

١٤ مطل نقبل البينة لوأعامها المدعى عليه بعديمن المدعى

ورس مطلف اختلاف الشاهدين في مكان الاقرار غيرم نع يحواز تعدد الافرار

وس مطلب بنة الاكراه في الاقرار أولى من بينه الطور آب ارخاوا في دا شاريخ والا فينة الطوع

٣١٦ مطلب أخسبرهاعدل بموتزوجها فصدقته وتزوجت نم أخسبرها آخرياره لايبطل نكاح الثاني ولايفرف بينهما

٣١٦ مطَّاب تقب ل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حدو قودلتعذر حنور

الاصللوت اومرض الح ٢١٦ مطلف في شاهد الحسبة أذا أخر شهاد ته لغر عندر ٣١٧ مطلب لا تقبل شهادة الا ميراكاص ولاشيخ القرية ٣١٩ مطلب لايقدح في شهادة الشاهد أن للشهود عليه دعوى عليه بشي آخر ٢٠٠ مطلب رجوع أحدالشاهدين في عبلس القاضي بعد القضاء لا يبطل القضاء ٣٢٠ مطب لا يتوقف ضمان الشاهد بالرجوع بعد القضاء على قبض المال على ٣٢١ مطلبادى رجوع الشهود عندغير القاضى وبرهن لايقبل ٣٢١ مطلب تخاصم الشهودو المدعى عليه تقبل لوعد ولامالم يساعدوا المدعى أو يكثر منهمدلك ٣٢٢ مطلب الشهادة اذاخا افت الدعوى لا تقدل ٢٢٢ مطلب تقبل شهادة كاتب الوثيقة حدث كان عدلا ٣٢٣ مطلب في قبول الشهادة على الشهادة وما يعتبر فيها ٣٢٣ مطل تعدل الصي العاقل الشهادة وأداها بعد بلوغه قبلت ٣٢٣ مطل من موانع فيول الشهادة العصيبة الخ ٣٢٤ مطلب اغما يعتبر الممانع من قبول الشهادة وقت الاداء لاوقت التعمل ٣٢٥ مطاب لا تقبل الشهادة في نسب بنوة العمع عدم ذكر الجدا الحامع ٣٢٦ مطل لا يتعقق الاكراهم غيبة المره ٣٢٨ مطاب في حكم الاختلاف بين الدعوى والشهادة في تاريخ البيع ٣٢٨ مطلب في اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان أو الانشاء والاقرار في نحو السع لأنضم ٣٢٨ مطلب الشهادة با كثرمن المدعى باطله بخالاف الاقل للاتفاق فيه الااذاوفق ٣٢٨ مطلب شهد أحدهما بالق والآخر بالف ومائة تقبل ان ادعى الا كثر لا الاقل الاأنوفق ٢٢٩ مطل في الاعدارالي تقبل بهاالشهادة حسبة مع التأخير ٣٣٠ مطلب أفتى بعضهم بعد اقدرارالسارق مكرها وهوم ولء لى العدة في حق العنمان ٣٣١ مطب الطعن في الشهود بعدالتزكية والحكم بانهــممستأجرون على الشهادة إ

غرمقبولشرعا

حعدمة مطلب لابدمن بيان المنف الشهادة على الشراء 242 مطلب شهداما لبيع وقبض الثن ولم سميا الثمن تقبل 274 مطلب لا يعمل ما كخط الا في مسئلة كتاب الامان و يله ق به البرا آت السلطانية الخ 445 مطلب تغدم سنة العجة على بينة المرض 224 مطلب لاتقبل شهادة مشايخ الحرف والمعرفين والاحيرا الخاص 277 مطل في اجارة المر نفسه من الذمي وفي احارة الاماكن ممم ** مطلب الشهادة ماالك المطلق تقبل كالدعوى 440 مطلب شهدأ حدهما بالبيع والاتخر بالاقرار به تقبل 451 مطلب لاتقبل شهادة أهل الذمة على المسلمة T 2 1 عم مطب ادالم يتعين المشهود عليه الميت بذكرا سمه لا يكتفى بذلك في الشهادة ٣٤١ مطلب تقيل الشهادة حسبة لا تبات أصل وقف هومن حقوق الله تعالى مطلب المعتبرفي قبول الشهادة أهلية الشاهدوفت الاداء لاوقت التعمل وع وطاف لوأن القاضي لمردشهادة الاجسيرا يخاص مثلاحتي زال المانع من قبولها فأعاد الشهادة حازت الثانية ه ع م مطلب كل شهادة ردت في حادثة لا تقبل يعدد لك أمدا وع مطلف الشهادة اذا كانت عملى غائب أوميت فلأبدلق ولمامن نسته الى حده الااذا كان يعرف بأفل من ذلك معد مطلب المعتبر حصول المعرفة وارتماع الاشتراك ورج مطلب تقيل شهادة المعتق وابنه على عبده بطلاقها ثلاثاحسبة ٢٤٣ مطلب لايكفي شهادة رحل على شهادة الشاهد الاصيل ٣٤٧ مطلب لوخالفت الشهادة الدعوى بزمادة لا يحتاج الى انماتها أو : قصان كذلات لاعنع قبولها ٣٤٧ مطلب الدعوى بناءعلى الاقرارلاتسمع ٣٤٧ مطلب سنة الععة أولى من سنة المرض ٣٤٧ مطلب شهارة السمدار العدل مقبولة مالم تكن فيماياء كالدلال ٣٤٧ مطلب لاتقبل الشهادة على جرح بعرد بعد التعديل وفسما قبله نزاع س مطلب لاحاجة الى بيان الجنس والقدروالنو عوالوزن في الشهادة مع الاشارة ٢٤٨ مطلب تقيل المهادة مالتسامع لا ثبات أصل الوقف دون شروطه p ، p مطال لا يلتفت القاضي للشهادة على الجسر - المحرد ولكن مركى الشهودفان عدلواسراوعلما قبلت شهادتهم

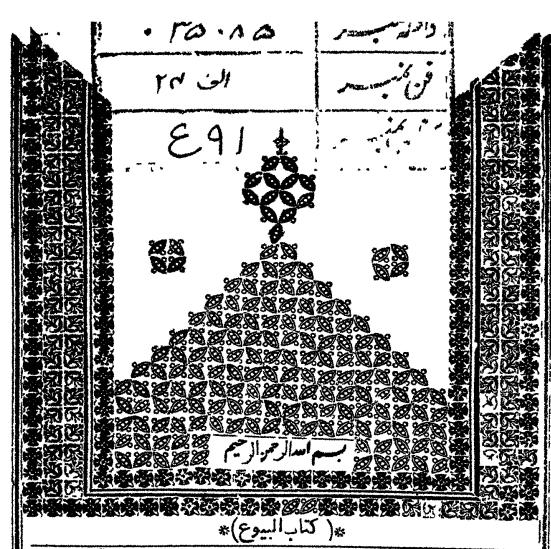
17 . وج مطلب بينة الخارج على الملك المطلق أولى من بينة الخارج على الوقف . و مطلب لاتقيل شهادة الوكيل بعد العزل فيما وكل فيه أن عاصم ٣٥١ مطلب بينة المشترى أنل بعث منى بعد بلوغك أولى من بينة البائع أنه قبله لاثباتها العارض ٥٥١ مطلب بينة الخارج أنى اشتريته من أبيل منذعشر سنين أولى من بينة ذى اليد أن أباه مات منذه شرين سنة ٥١ مطلب بينة أن زوج فلانة مات أوقتل أولى من بينة أبهجي ٢٥٢ مطلب سألهما القاضيءن الزمان والمكان فقالالا نعلم تقبل ٣٥٣ مطلَّ يقضى بدينة المحارج في الماك المطلق ان اتحد التاريخ أولم يؤرخا عه مطلب سترط التعديد في دعوى العقار كاسترط في الشهادة عليه ٢٥٤ مطلف في تفصيل حكم الشماة بالموت ه و و مطلب بينة البيح و الهبة يعوض أولى من بينة الرهن و بغير عوض بالعكس وبينة الوفاء أولى من بينة البتات استحساما ۳۵۷ مظلب تقبل شهادة ابى البائع على سع أبيهما ٨٥٣ مطلف شهدا بأن جاعة أخسروه سما بغرق مركب ومن فيها ومنه-م فلان ومات سسناذلكلاهل ٣٥٨ مطلب تقبل شهادة الفروع بعد التعمل اذا اديث بعدموت الاصول وه و مطلب القول لدى العجة والسنة لدى اللهنة حيث فسرها . ٣٧ مطلب لا تكلف البينة الى ذكر نسب المدعية وهي حاضره مشاراليها . ٣٦ مطلب القول لدعى المضار بة والسنة لمدعى القرص ٣٦٢ مطلب الاقراربان جبح ما تحت يده وما ينسب اليه مشترك ليس من باب الاقرار بالحهول بلهوعام وسر مطلب اختلف في شي هـ ل كان وقت الاقرار أوحدث بعده فا اقول لور ته المقر والسنة على ورثة القرله ٣٦٣ مطلب شهدالشهودوذكروا حدودالارض ولميذكر وامقدارها أوذكروه فظهر أقل أوأ كثرا وفالوا انها يبذرفيها كدافظهر أكثر أوأقل تقبل كالدعوى فيما

يظهر مطلب لابداشاهداكسبةأن يدعى ما يشهد به عند عدم و جوده دع غيره هرم مطلب لابداشاهد الحسبة أن يدعى ما يشهد به عند عدم و جوده دع فيره محسبة ترد شهادته

٣٦٧ مطلب في حادثة وقعت من طرابلس الغرب الى تونس والجيب عنها من مفاتيها واستقهمعاقللفيها ۳۹۷ مطلب شهدرجلان ان زوج فلانة قت ل أومات وشهد آخران أنه عي كان شهادة الموتوالقتلأولي ٣٦٧ مطلب كون شهادة الحياة اذا أرخت بارج متأخ أولى عله الديانة لاالقضاء و٣٦٩ مطلب ومالموث لامدخل تحت القضاء وسر مطل تقل شهادة الفروع بعدموت الاصول الح ٧٧ مطل لاتقبل شهادة الابنين بان أباهما أوصى الى رجل لوينكر بحرهما نفعا فلوادعي تقيل استعسانا ٣٧١ مطلب قال الشاهدان انهما لايمرفان اسماء أصحاب المردو يعرفان المحدوداذا وقفاعليه فتوجها المهمع أمين القاضي وأشار االيه فوحدطبو الدعوى تغيل ٣٧٢ مطل في الاختلاف في تقديم بينة النكاح و بينة الطلاق وتفاصيل هذه ٣٧٦ مطلب للقاضي أن سأل الشاهدع اطون به فيه معدا مجردافان أقر بهرد شهادته ولدان لاسأل ويطلب التزكية المس مطلب اذازكى الشهرد بعد الطعن المجردوافامة السنة علنا تقبل شهادتهم ٣٧٧ مطلب لاتقبل شهادة غيرا لمسلم على المدى عليه المسلم وتقبل شهادة غير المسلم على مثله اذا كان عدلا في درسه ٣٧٨ مطلب بينة زيد أنهازوجته أولى سنتها أنهاام أةعروالمنكر ٣٨٣ مطلف لا يحير الوكيل بالبيع على دوع عن ما باعه الوكل من مال نعسه ٣٨٣ مطلب ولاية قي ص التمن في البيع للوكيل به دون الموكل ٣٨٣ مطلب لا يجبرالو كيدل بالبسع على تقاضى الثمن وله احاله الموكل به الاأن مكون ٣٨٤ مطلب يصح اقرارالو كمل بالخصومة عندالقاضى ٣٨٤ مطلب للوكل عزل الوكيل متى شاء بشرط علم الوكين ٣٨٤ مطلب القول للوكيل بعينه في دفع ما فيضه للوكل مم مطلف فالاسيرلا توخلصي فعلمه رجع بلاشرطعلى انصيم ومم وطلب الوكيل بشراءشي بعينه لاعلك شراءه اغسه عندغسه الموكل ٣٨٧ ممل للوكل العزل منى شاءمالم بتعلق به حق الغير ٣٨٧ مطلب في مسائل يطرأفيها على الوكالة الأروم

٣٨٨ مطلب الوكيل بالبيع علا الاقالة الاف مسائل يخلاف وكيل الشراء ٣٨٩ مطلب في شرط لزوم الوكالة بالخصومة بدون رضا المنصم ٣٩٠ مطلب يتقيد تفاذبيع الوكيل بالبيع المطلق بالقيمة وبالنقود على المفتى به ٣٩٣ مطاب اغاعلات وكيل البيع البسع بالنسشة اذا كاست الوكالة للتعارة ٣٩٣ مطلب الوكيل بشراءشي بعينه لاعلت شراءه لنفسه بل يقع للوكل ٣٩٤ مطلب عن الوكيل بالشراء عناوخالف مزيادة وقع الشراء للوكيل ٣٩٤ مطلا القول للا مرفى تعيين المنوان برهنا قدم برهان المأمور ٣٩٠ وطلب أمر وبشراء معن بالأبيان عن فقال المأمور اشتريته بكذا وقال الاحر بتصفه تحالفاو يلزم المبيع المأمور ٣٩٦ مطلب الأمر بالانفاق من مال نفسه في حاجة الاسم يوجب الرجوع على الاصح الخ ٣٩٣ مطلب اذامات الوكيل مجهلامال موكله يضمن ٣٩٩ مطلب كل إمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها يقيل قوله سمدنه ٣٩٩ مطلب يقبل قول الوكيل بقبض الدين بعدموت الموكل فحق نفي الضمان عن تفسه لافى براءة المدبون ٠٠٠ مطلب وكيل التقاضى لاعلك الصلح ولاالتبرع مالم يفوض لدذلك ٤٠١ مطلب ادعى الوديمة وشهدا أن المودع أقر بالايداع تقبل كافى الغصب ٤٠٠ مطلب ايس للوكيل طلب الاجريدون شرط أذالم يكن عن لا يعمل الاماح ٤٠٣ مطلب يقبل قول ألو كيل بيمينه فيماصرفه حسب الامرف حق نفي الضمان عن ٣٠٤ مطلب للوكيل تسليط الموكل على قيض ماوجب بعقده ٣٠٤ مطلب قال الموكل أمرتك بنقد وقال الوكدل أطلقت فالقول للأحرالي آخره مطلب الوكمل بشراءشي بعينه لاعلك شراء ولنفسه ولالموكل آخ مطلسلا شت الشراء بمرد تصديق مدعى الوكالة بهعن المالك بعدموته مطلب ينعزل الوكس يحنون الموكل كجنوبه مطبقاوان لم يعلم الالتنو 2 . A مطلب ادعى الوكالة بقبض الدين فصدقه الغرسم أم بالدفع اليه الى آخره مطل المامور بالعمارة والانفاق من ماله الرجوع وان لم يشترطه على العديم ٤١. ٤١٢ مطلب وكمل الحفظ لاعلان الحصومة . ١١٤ مطلب وكيل الخصومة لاعلك الصلح فيرتد بردالموكل مطلب الو كمل لابوكل الاياذن آمره أو تفويضه كاعل سرأيك مطلب الوكيل بشراء شئمعين لوشراه لنفسه بحضورموكله وقع الشراء لنفسه

مظلب الوكيل لأثوكل الاباذن فيساعد اما استنف، بلغ £r. مطلب قال انى اريد السفر بازم منه التوكيس مناليا أومط اوبااني آخوه £¥ -مطلب تصادق الوكيل والموكل على القبض واختلفا في الدفع للوكل الى آنوه ٤٢. مطلب المأمور بالعمارة من مال نفسه ليرجع لا يقبل قوله بيمينه الى آخوه 27 1 مطلب عردارزوجته لهاعساله ماذنها فالعمارة أهاوا لنفقة دس عليها 210 مطلب إحدالور ته ينتصب خصماءن الباقين في دعوى الدين على الميت 210 مطلب خالف الوكس أمرموكله لاالى خيرلا ينفذ بيعه 277 مطلب الوكيل العلم علا الداوضات ومنها البييج والعلمينص عليه LTY مطلب الوكيل العام لايملك التبرعات بالمطعا ومتات الجخ 274 مطلب التوكيل كإيصح منعزا بصح معلقا ومضافا ٤٣. مطلب القول للا مرفي أمد الو كيسل اشتراملنفسه حيث لم يعين المبيع الى آنوه مطلب يعبل قول الرسول بيمينه في ايصال الامانة الى ربها 143 275 مطلب المتناران القاضي إفاعلم بالمدعى تعنتافي اباء التوكيل لايكندمن ذاك 242 ويقبل التوكيل بالخصومة من الخصم الخ معظف يقبل قول المراة بيمينها إنهامن آلفدرات اذا كانتمن الاشراف ولوتيبا 277 مطلب عزل ألو كيل قصدا سوقف على علما لعزل 244 مطلب الوكيل بقبض الدين علا الانصومة فيه بخلاف الوكيل بقيض العدين 240 الااذا وكل بهاأيضا مطبأحد الورثة ينتستخصماعن الباقى في اثبات النسب 173 مطلب اذالم تكن العين مجمودة فللوكيسل بقبضها ولاية القبس الى آخره 247 مطلب اذامات الوكيل آلمفوض اليه بعدتو كيله آخرلا ينعزل الثاني عوته ولابعزله 24V ويتعزلان عرت الموكل مطلب ليس لاحدوكيلين وكلاه عاالانفرادما لتصرف الى آنوه 244 مطلب التوكيل بالاستقراض لا يصح مطلب التوكيل المستقراض لا يصح مطلب لا يقبل قول الوكيل في الانفاق من ماله ليرجع بدون اقامة بينة الى آخره 247 مطلب فعدم جواز توكيل وكيل الوكيل المفوض اليمالتو كيلوكيلا الثالثا مطلب الوكلة بييع الرهن لازمة ولاتبطل عوت الراهن ولابخر وجهعن الاهلية ولانعزله مطلك فى الاختلاف الحاصل فى لزوم التوكيل بالخصومة بدون رصا الخصم وطلب القول فى الامانة قول الامين بيمينه الى آخره (عَت)



(سئل) في رجل مقم بناحية زفتاول بيت ملك عصر وبريد بسع البيت المذكورالي آخ و يحر رأه حة التبايع في محكمة زفتاهل يجوز ذلك أو يأزم أن يكون بيع البيت المذكورفي محكمة مصر (اجاب) لا يتوقف صحة البيع ولزومه شرعاء لي كتب صل الترايع بحكمة مصرأوغيرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حارية بصاغها وحليها فهل له انتزاع الحلى والمصاغ وبيعها بدون المصاغ والحلى (اجاب) لا بحبر مالك الاهة على سع المصاغ الذى اشتراه مع الامة وله ابقاؤه عنده والتمرف فيه عاشاء حيث كان الملك له فيه تابياً ولامانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل بملك منزلا وعليه دين حبس عليه ثم ضعنه رجل من أهل بلده ثم أراد بسع منزله المذكور فغره الضامن وغيضه واشتراهمنه مدون قيمته فهدل اذا ثبت التغر بروكان بدون السيمة يكون البائعرد ١٢١٤ البيع (اجاب) اذا ثبت الغبن العاحش وهوماً لا يدخل تحت تقويم المقومين وثبت وطلب مجرد العسبن التغريرف البيع المسذكوركا ونيقول المشترى البائع منزلك لايساوى الاكذاوباع الفاحش قرابيع منزله بناء على ذلك يكون للب أع فسفخ البيع ومجرد الغبن الهاحش لا يوجب للبائع، حق دون تغر برلا يوجب الفسف على مابه الفتوى والله تعالى أعلم (سشل) في رجل مات عن ولد بالغ و بدترين

ذىالقعدة

3 17 1 1 4"

بدون تغر برلا يوجب الفدهن علىمايه العتوى

ذى القعدة سنة

۲۶ مطلب بدع عقا رالصغیر من غسیرمن له الولایه بدون مسوغ لایصم أصلاوالاتوقف علی الاحازة

۲۹ مطلب لا يبطسلحق الفسخ مع الاكراه على البيع عوت المكرد فلوارثه الفسخخ

1778 2771

ذىاكحة

1778 "

مداهما قاصرة والاخرى الغة وترك طاحونة معدة للاستغلال فباعها الولدار لشخص بمنمعلوم بدون أذن البالغة لكونهاغا ئبة وقت البيع ويدون مسوغ شرعى لبيح نصيب القاصرة ليكونه ليس وصياعليها فهل يكون البييع في نصيب القاصرة غير نافذوكذاك في نصب السالغة حيث لم تحزه بل ردته وأبطلته وهل يلزم أحوة المنس لنصيب القاصرة (أجاب) ينفذ البيع في نصيب البالغ المباشر العقد البيع دون نصيب خته البالغة بدون أذنها أواحازتها وبيعه نصب القاصرة بدون ولاية شرعية غيرحائز يل عندعدم وجودمسوغ لبيع عقاوا اصغيرة لايصح هذا البيع أصلاوا لاتوقف على الاجازة ولومن القاضى ويلزم من استولى على حصة القاصرة أحة المثل مدة استيلائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اكرهه شيخ بلده على بيع ملكه قهر اعنه ولد اس عائب ممات الرحل المذكور فلماحضرواده بعدمضي سنة ونصف من البيع وجددا وأبيه بيعت مالقهرفهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرّعية لا ينفذ البيع (أحاب) إذا تُحقق الاكراه الشرعي على البرع ولم يوجدهن البائع ما يفيد الرضاصر يح أود لالة كقبضه العن ا طائعا يكون المائع بعدروال الاكراه فسخ البيع ولايبال حق الفسخ عوته فلوارثه حق الفيدة والله تعالى أعلم (سئل) فحرجل اشترى من جاعة ذ كورجنينة وساقية بثن معلوم واسقطوا حقهمله في ثلاثة وعشر بن فدان طين ونصف واستولى عملي ذلك كله مدةمن السنين وبيده وثيقة بذلك ثم مآت واحدمن الجاعة المذكورين عن أولاد ذ كوروأرادوآهـ مو با قالجأعـ ة الرجوع على المشترى المـذكورالذي هوالمسقط له في جيع ماذ كرمتعالين بان البيع والاسقاط كانابالا كراه فهل لاعبرة بتعالهم حيث لم بنيت آلا كراه بالوجه الشرعي (أجاب) اذالم يتبت الاكراه الشرعي على البيع والاسقاط لايكون للبائع والمسقط حق الفسح كألا يكون للوارثوا كحال هذه والله تعالى أعلم اسئل في امرأة تملك داراءن أبيها اكرهها شيخ البلدبا تحبس والضرب على بيعها في دين على زوجها الغائب وباعتها مرهمة فهل اذآنيت ذلك يكون البيع فاستداويحمر المشترى على رد الدار للرأة المالكة المذكورة لاسماان الزوج حضر من غيت وريد ان مدفعله الثن (أحاب) إذا كان البيع الصادر من المرأة المدخ كورة بالاكراء الشرعي ولموجد منهامأ يفيد الرضالا يكون ألبيع نافذاو يكون لهافسخ البيع بعدروال الاكراه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جاعة سواقي وأرض زراعة بغيلها وأشعارهاعلى يدقاضي بلدهم وبيده حج باسمه وخمه وصار ينتفع بهاالمشترى مدة نجس سنوات وأنشأ فيهاأشعارا ونخيلا وأصلهها بعدأن كانت خرسا فالان ادعى عليه الجاعة المذكورون بانهم كانواوقت البيعضا يقهم الحاكم على دراهم كان طلبهامنهم وانهم باعواذلك مكرهين فهل على فرض تبوت دعواهم الأكراه اذا قبضو امنه المن بعدذلك طائعين مختارين ودفعوه فيماطلب منهم يكون ذلك اجازة منهم لاسما وقد

تداعى معه قبل ذلك بعضهم بالاكراه المدذ كورتم صدق له على صحة البياع واجازه فلا عبرة يدعواهم الاكراه بعد ذلك (أجاب) قبض المن طوعا اجازة للبيع الصادر بالاكراه على فرض تحققه والله تعالى أعلم (سثل) في رجل باع نصف داريل كها بجاعة بسمن معلوم وقبض الثهن ودفعه كنصمه فيما عليه بورده كهمة الدبوان ومضي على ذلكمدة تز يدعلى سبح عشرة سنة ثم مات البائع فاراد وارته أبطال البيسع متعللا بان أباه اغاباع تصف الدارالذ كورة لكونه مضطر اللبيع بسب ماعليه من المطاليب عمهة الديوان وترافع مع واضع السدعند نائب قاض بناحية فحكم النائب المذكور بفسخ البيع لكون البائع اغماباع ا-كونه مضطرا بسنب المطاليب الديوانية وخلاقها فهل يكون البيع صحيحاً ولاعرة يحكم النائب الذكور بفسخ البيع لاجل ذلك (أجاب) ايس لوارث (المائع فسخ البيع بمجردماذ كرمن ان مورثه باع نصف الدار لاجل أيفاء دين كان عليه ولا يصفحكم النائب بالفسخ لاجل ذلك والله تعالى أعلم (سسئل) في رجل عالت دارا هوواخوته فعرضوها للبيع بالدلالة ليدفعوا غنهافى نظيردية شرعية ترتبت على الرجل المذكورفباعهاالرجل المذكورالذى ترتنت عليه الديةعن نفسه ويطريق وكالته الشرعية عن اخوته وعن باقي شركائه في الدار باختياره وكتب للشترى بذلك حية شرعية ثم بعدمدة ادعى الرحل المذكورانها بيعت بغير حضرته و بغيراذنه فارادا لمشترى اقامة البينةعليه الشاهدة بالبيح فتغلب على المشترى بحا كمسياسي ونزع الدارمن يده فهل اذاعزل الحاكم ومات الرجل ولمعض مدة حس عشرة سنة للشترى أن يثبت البيع على ورثة الرجلو ينزع الدارمن أيديهم واذا تعللت الورثه بان عة مورثهم الاصلية تحت أيديهم لاعبرة بتعلقم وله اقامة البينة عليهم بانمور تهم باع قبل موته (أجاب) المشترى اتبات البيع في وجده وارث البائع حيث لأمانع من سماع دعواه بذلك ولاعسرة عما تعللبه الوارث واكالهذه والله تعالى أعلم (سئل) فجاعة اشتروانخيلا مع اسقاط منفعة الارض لهم ووضعوا أيديهم عليه مدة ثلاث عشرة سنة ثم باعه المسترون مع اسقاطهم منفعة الأرض لأخرفا شترى عليه نخيلا وأضافه أرووضع بده على النخيل مدة سنتين ثم بأع جيم النخيل مع اسقاط منفعة الارض كجاعة ووضعوا أبديهم على النغيل والأرض مدةعشر سنين فهل اذاادعي وارث السائع الاول يعدهذه أالدة ألطو الهان مورثه باع نخيله مع اسقاط منفعة الارض مدون قمته الاتنلا تسمع دعواه خصوصاوان القيمة تختلف بآختلاف الزمن والرغبة واذاادعي الاكراه لمورثه على اليسع بعدهده المدةلاتسمع دعواهسما وانهمشاهداتصرف المشترين والسائعين منائع الحائع [أحاب) الرديغين فاحش في ظاهر الروابة ويفتى بالردر فقايا لناس أن غره والالأولا ينتقل الردبالتغر برالوارث على مااستظهره مصنف تنوبرا الابصار ودعوى الاكراه بعد مضى هذه المدة ونحوهام عالتمكن منها لاتسمعها القضاة لانهي والله تعالى أعلم (سئل)

نىانچة سنة ١٢٦٤ ٤

3571

3871

۸ مطلبلاینتقسل الرد بالتغریر للوارث

مطلب ما يعرف بالنموذج يكته في اسقاط خيار الرؤية برؤ ية بعضه

1778 71

مطلب شراه معیبا بعیب فظهر به عیب آخرقدیم فله الردیه

1778 54

حل اشترى من ذمى حانب حور مداخل أ الكل درهم بتمن معلوم الماعات من ذلك ثم وحد عقد البيع وحديا ق الحرس الذي مداخسل الاكياس قيمته أفل من قيمة ماعاينه المشترى وقت الشراءفهل بكون له وده بخيارالرۋ يةخيث لمهرضيه (أجاب) نعريكونللشېرىخيارالفسخواكحالماذكر حده أردأيماعا فهوذاك بخيارالعيب للي قوللا يخيارالرؤ يةلان مثل ذلك بغرف النموذج فيكتني في سقوط خيارالرؤية برؤية ماعاينه منه وفي الدر وردالمحتار منخيسارالرؤ يةوكني رؤية مايؤذن المقصود كوحسه صبرة والمرادبهسا مالاتتفا وتآحاده قال في الفِح فان دخل في البيع اشياء فان كانت الاحادلا تتفاوت كالمكيلوالموزون وعلامته أن يعرف بالنوذج فيكتني برؤ يةواحدمنها في سقوط الخيا رالااذا كان الباقي إردأها رأي فينشذ بكون له الخيار أي خيار العب لاخيا الرؤيةذ كرمنى الينابيع وعلل في السكافيانه اغمارضي بالصفة التيرآها لابغسرها ومفادهانه خيارالرؤية وهومقتضي سوق كلام المضنف أي صاحب الهداية والتعقيق انهخيارعيب اذاكان اختلاف الباقي وصله الى العيب وخياررؤ ية اذاكان لايوصله الى اسم العيب بل الدون ثم قال والحاصل انه اذا كان الماقى ارد أعمار أى لا تسكني رُوية بعضبه أى لأيسقط بهاامخيارمطلقاواغا يسقط بهاخيار الرؤية فقط ويبقي خيارا لعيب على ما في الينابيع أو يبقى معها خيار الرقرية على ما في الكافي والتحقيق التفصيل وهو انه ان كان الباقي معيبا يبقى الخياران والالفيار الرؤ ية فقط اه والله تعالى أعلم (سئل) فيرحلمات عن ابن غائب وبنت قاصرة وعن زوحة وترك دارافباع شيخ البلذنصيب الابن الغائب ونصب البنت القاصرة فى الدارلام أة أجندية بمن معلوم قبضه شيخ الملدمنها ثمحضرالابن الغاثب وبلغت القاصرة ولمحيز االبيع فهل يكون البيع فاسدا وتحبرا لمرأة على ردالمبيح للابن والبنت قهراءنها ولهاالمطالية بالثمن على من دفعتهله (أحاب) اذالم يحزالابن البالغ البياح الصادره ن شيخ البلديدون ولاية شرعيا ورده بطل في نصيبه كما انه باطل عند عدم الاحازة من علكهام عالموغ في نصير القاصرة والله تعالى أعلم (سشل) في رجل اشترى فرسافيها عيب اطلع عليه المشترى تعنده مدةظهر بهاعيب آخرقدج فذهب المشترى ليردها به فانسكر فهال اذا ثنت بالبينة الشرعية ان العيب الثاني الذي ظهر قديم يكون الشترى ردهابه (أجاب) اذا ثبت ان العيب قديم عند البائع ولم يتعقق رضا المسترى به يكون مترى الردية والله تعالى أعلم (سمَّل) في رجل علاق قطعة أرض معلومة باعهاارجل منمعسلوم وقيض ثمنهاوتسلمها المشترى بعدتخلية البائع لهاوأصله هاوبني فيهاسورا بعدضههاالىملكه وهيأهاللزراعة وصنع فيهاأيضا فسقية وغيرذلك حتى انه صرف لىذلك مبلغا جسميما فهم ل اذاجاء البهآثع وادعى انه كان قدوقف تلك الارض

المذكورةمن مدةسا بقةعلى تاريخ البيع على نفسه تم على ذريته وتسله وعقبه من بعده الاعبرة يدعواه بذاك ولوأ ثبتها بالبينة الشرعية ونفذا لبيح سيماوقد صرف المشترى من مالدمبانغاجسيما سداللباب ودر أللفاسد (اجاب) اذاباع أرضائم ادعى أنه كان وقفها قبل البيح وأراد تحليف الدعى عليه لس له ذلك عند آلكل لان التعليف يعتمد عة الدعوى ودعواه لم تصح لم بكان التناقض وان أقام البينة على ماادى اختلفوافيه والاصح كافاا اسمادته والبزازية قبولها وفي خوانة الأكلويه نأخذوفي الخلاصة وهو المحتاروذكر فى رداله تأران التعقيق التفصيل وذلك ان البائع اذا ادعى فان كان هو الموقوف عليمه تقبسل بينته على اثبات أصل الوقف ولا يعطى شيأهن الغلة لعسدم صحة دعواه ترقال يخلاف مااذا كان المدعى غيره من المستعقب لعدم التناقض منهم وأمااذا كان الوقف على الفقراء اوعلى المعدفتقيل السنة ويتبت الوقف بلافرق بين كون المدى هوالبائع أوغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة بغيلها وساقية أكرهه انحا كميالضر بدهلي بيعها لالمتنوفباه ها بثمن معلوم فهل اذامات بعدا لبيحون ابنيزوادى كلمنهما على واضع اليدعليها بانهاماك مورثه وانه قدياعها مكرها وأثنت الاكراه بطريقه الشرعي يحكم لهما باخذهامن واضع اليدويبطلان البيع اذالم توجد مانع شرى (أجاب) اذا ثبت الأكراه الشرعى على بيع النخيل والساقية يكون لوارث المسكره فسخ البيع حيث لم بوجد مامدل على الرضاصر يحاولاد لالة كقبض الثمن طوعا والله تعالى أعلم (سئل) في رب اشترى من آخر عاموسة عاملاه قبضها المشترى شم من بعد ذاك باعها المترى لرحل آخروم كتت عنده نحو خسة اشهر وهو يستعلها في الحرث وغيره حتى العت علاماتا ونقصت عن أصلها فيعدذلك أراد المشترى الثاني ردهاعلى ما تعه متعللا بأنسع اكمامل لايصح فهل لاعبرة متعلله مذلك حيث لم يشرط فيصلب العقد المحلولاقبله ولابعده ويكون البيع صيحانافذا (احاب) ليس للشترى فسم البيع بما تعلل به والحال ماذكر والله تعالى أعلم (سئل) في معارضة بين فقيهين في حادثة هى ان شخصا مات عن ابن و بنت قاصر بن وخلف خيد لاباع الع نصب القاصرين متعللامدين على المتوفى مع انه لم يكن وصياو مدبلوغ الولدس تخاصه المشترى لدى حاكمسياسي فخضرفقيه افتى بنفأذبيع العمالذي لميكن وصيافهلا يصع البيع في نصيب القاصرين (اجاب) لا علا العربيع مال الفاصرين المذكورين مدون وصابة شرعية للدين على فرض بوته والله تعالى أعلم (سئل) فام أهمات زوجها وخلف تركة وله ورثة وعليه دين للناس يستغرق حييع التركة فأرسل القياضي وكيلامن طرفه لتحرير التركة وسعت بحضرته وللزوجة وكيل فاشترى أمتعة لنفه وأخذها في المحلس شممات قبل دفع تمنافهل يلزم المشترى الثمن ويؤخذ من تركة محيث كان ثابتا ماليشة الشرعية ولاتطالب الموكلة بتن مااشتراه الوكيل لنفسه (أجاب) يطالب المشترى

۲۵ مطلب باع أرضائم ادعى انهاوقف لا تقبل و فى قبول البينة اختلاف

قبول البينه اختلا وتفصل

ذىاكحة

1712 574

مرم ۱۱ م

31 0571

דו סדוו

OFTI 17

مطلب ولاية بيع التركة تغرقة بالدين للقاضي 1770

1170

24 1410

على الوجه المذ كوراذ الاكراه من القاضى لوتحقق على البيع لوفاء الدين عندامتناع الديون على بيع ماله مظلب اكراه انحساكم لقضاء ماعليه مالدين سائغ شرعا

كوربتن مااشتراه لنفسه ان كانحياو يؤخسنسن تركته بعسدموته حيث ثبت ذلك عليه بالطريق الشرعى ولاتطالب الموكلة بذلك بدون وحسه شرعى والله تعالى (سندل) فرجل اشترى من آخوفرسا بشرط انها حامل وقال له انهـ كذامن الثمن وأخسذه الذلك اعتساداعلي قوله ثم ظهرانه الاتساوى هسذا الثمن وانه مغبون ومغرور بقدرلايدخل تحت تقوم المقومين فهل يكون له ردهاعلى بائعها وأخذ ن الثمن يمقتضي أوراق احاله بهاولا يحبر المشترى على قبولها ولوقال له أفوت للشخرَّامن الثمن ولم يرض المسترى (اجاب) آذا كان الامرماهومــذكور بالسؤال يكون للشترى ردالفرس المذكورة على باتعها واستردا دمادفعه من الثمن جبراعلى البائعلام ينأولهمافساد البيع بشرط انجلوالشانى تحقق الغبن الفاحش والغرود تله خيار الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجد لمات عن أبويه وثلاثة بنين يزواخ واختينوزوجة والاولاد قصر وعليهدين مستغرق التركه فهل القاضى ولاية بيع التركة المستغرقة للديون ويصح للاخوالام شراءشي من التركة بمن المثل فا كثرواذا كان لهمادين ابت يخصم دينهمامن عن مااشترياه (اجاب) ولاية بيع كةالمستغرقة للقاضي واكل من الأخ والام حسبان دينهما من عن ما اشترياه بعد ما بالطريق الشرعي والله تعلى أعلم (سئل) في رجل مات من زوجته وعن أولادذ كوروانات الغن وغيرالغن وترائدار أفباعتما الزوحة بغيراذن الورثة المالغن ولم تكن وصياعلى القصر فهل يكون البيع غيرنا فذفي نصيب الاولاد لمذكورين والحال ان الزوحة باعت الدار بغير حضور الورنة لكونهم كانوافي النظام حضروا وأرادوا ابطال البيع ورده ولاعبرة بتعلل المشترى بطول المدة والحال ماذكر الحاب) بيع الام نصيب شركاتها في الدارع لي الوجه المذكور غيرنا فذوالله وعقبها ثم على عتقائها ثم على ذرية العتقاء وأولادهم وشرطت النظر كجاعة غيرمستعقين فى وقفها ثم النحصر الاستحقاق في ولدمن أولادا لعتقاء فهدل اذاما ع الناظرمكانامن قف دون مسوغ شرعي لا منف ذبيعه لاسما ولم يكن مشروطاً له ذلك ولاغسره من الشروط في كاب آلوقف فيرد الوقف كهته ويعمل فيه شرط الواقف (احاب) لا يصحر للناظر بيع عقار الوقف بدون مسوغ شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بآع لآخر جنينة ذات أشهار ونخل أرضاو بناء وغراسا وبعدمدة تريد الرجوع في المبية المذكور ونزعهمن بدمشتريه متعللابدعوى انه كانمكرهامن قبل انحاكم الشرعي على البيع المذ كورلوفاء دين أبت عليه فهلالا يجاب الى هنده الدعوى ولأسبيل الى أكل أموال الناس بالباطل (اجاب) ليس للبائع فسخ البيع بجرددعواه الاكراه

المدون سائغ شرعا ولايترتب عليسه حوازالف خمن المكره قفي الدرمن الحروالغاضي يحبس الحرالدون ليبيح ماله لدينه وقضى دراهم دينهم درأهمه يعني بلاأمر موكذا لوكأنا دنانيرو باغ دنانبر مدراهم دسه وبالعكس استحسانا لاتعادهما في الثمنية الم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علا حصة في دارمشتر كه بينه وبين اخوته أكرهه شيخ بالموبا كيس أياما تم إلا لضرب عسلى بيه مهافيا ع جيعها مكرها بغيرا ذن اخوته فهل اذا ثبت الا كراه الشرعي يكون البيع غيرنافذ (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على البيح لايكون نافذا في صيبه ولاندفيه أيضامن أن يكرهه على التسليم وقبض الثمن والانفذالبيع كإمرمتنا افاده في ردا لمختسارمن آخرالا كراه كإلاسنفذ في نصنب اخوته وان لم شبت الاكراه حيث كان مدون اذنهم واجازتهم والله تعالى أعلم (سشل) في جاعة هُمْ دارمشتملة على برماء T نتاهم بالارث عن مورثهم باعها أحدالورثة لا خر بدون ذن البسا في مقايضة مدارا نوى لم يكن فيهسا بثروقيمة الاولى أكثر من قيمة الأنوى باضعاف فهل اذا ثبت ان احد الورثة باع المكان المذ كور بالغرور والغين الفاحش بقدرلايدخ لتحت تقويم المقومين يكونله فسخ البيع في نصيبه ولا يكون نافذا في نصيب الورثةبدون اذن واجازة منهم (اجاب) لاينفذيه احدالورثة في نصيب باقيهم يدون ادنهم واحازتهم واذاتحقق الغش الفاحش معالة فسرير يكون للبائع فسنخ البيع فى نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع لا خرجا نسامن الكسب وكتب عليه وثيقة بالثمن في ذمته وذلك قب لرؤية المبيع فلمارآه بعد ذلك ردوعلى العه وقيله منه البائع وتصرف فيسه مالكه بالبيع لأسخرتم ماتصاحب الكسب قبل ان يأخذ المشترى الوثيفة فارادت ورثته مطالبته عافيها فهل بعدثيوت قبول البائع المبيع ا وقبضه إدو بيعه لغسره لا مكون لورثته مطالبة المشترى الاول بشي من الثن (احاب) اذاتحقق انالمشترى فسخ البيع قبل موت البائع وقبصه منه البائع وباعه لآخر لأيكون اورثته مطالبة المشترى الآول بالثن والله تعالى أعلم (ستل) ورجل علا المارية حاملامن غيره وحليا وللالا أخمدون لشخص فاستعارهما ورهمما الآخ المدون عندر بالدس باذنه مم بعد ذلك طلب المالك الحارية والحلى من رب الدن وادعى أن إخاه المدون باع له الحارية من أصل دسه فهدل اذا ثدت الملك في الحارية والحلي المالكهماالدى هوأخوالمدون اسد كورولم يأذن بالبيع ولم يحزه يكون لا أخذهما أمن رب الدين بعد أخذه دينه وتجير رب الدين على التسليم (آجاب) لايملك الاخ المدين بيع امة اخيه المرهونة بادنه مدون اذن المالك المعير وأحازته وللسالك المعير استعلاص الرَّهَن بأداءالدين وبرجع عبأ أداه على المستعبروالله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثه اخوة اشقاءاشة واعقارا ومدكره وحازوه مدة تزيدع خسوعشرين سنة وتصرفوافيه بالهدمو البناءوالبائع حاضرسا كتبلامانع متاهد تصرفهم بعدموت البائع ادعى

صفر سنة

1770 0

א סדקו

15.10 8

مداب بيع الرهن المستعار مو قوف على رضا المعير وله استخلاصه باداء الدين المداد

سته

1170 14

1170

المتبايعين والمبيع وكذا الثمن لوعرضا

1170 19

19 1770

مطلب اداباع للشترى السأبعد الأول بازيد من الثن الأولاء أنقص ينسخ الاول 1170

لدعلى المشترين أنهم وضعوا أيديهم على العقار المذكور بطريق السكن والعا يعمع ان المشترين صارمهم شراء العقار المذكور على مديسة من المس وم المقومين و ثبت التغرير يكون البائع فدخ البيع والله تعالى أعلم لغابءن بلده وعليه خواج لأيرى فاكراكم آخر حلاآ آخره لي دفع الخر ف نظيرماد فعه فضر الغائب وأجاز البيع ومضى على ذلك اثنتان السيع الفضولي قيام وعشرون سنةومات كلءن المشتري ومالك النغسل الاصبلي فهل اذا أرادورثة م لالرجوع عملى وثقالمشتري المبذكورلا محانون لذلك حيثة (أجاب) اذا تَنت احازة المالك يدع الفضولي وكان كلِّ من البائع والمشتر قأتأ وكذا الثمن لوعرض الايكون لوارث المالك معارضة المشترى مدون والله تعالى أعلم (سئل) فى رحل دفع لا خومبلغا معلومامن الدراهم أسلما له فى مقاط علومه العددوذرعكل مقطع طولالاعرضا ولمسينا الرفة وغيرها والع فهل يكون السلم باطلا وللسلم اليه رد الدرآهم الى المسلم ونزع الطين مذ الاجل (اجاب) لا يصح السلم بدون استيفاء شر ا تط ما المعتبرة شرعاو ويصح أى السارفيا أمكن ضبط صفته كودته ورداءته ومعرفة قد وموزون وخرج بقوله منمن الدراهموالدنا نيرلانها اغسان فلرميز فيها السلم خلافالم نومر كسمنهما وصنعته كهل الشام اومصر اوزيداو عروورقة ووزنه ان بييع به اه والله تعالى أعلم (ســثل) فى رجل باع داره بثن معلوم لرجل آخروعلى البآثع مال يجهة الديوان فأمر المشترى مذفعه عنه مس أصل الثمن فد عنه ماذنه يحضرة يدبة تشهدمذلك شمانكرالماثع البيبع فياعها ثانساللشه مزيادةعن الثمن الاول وقبض الزيادة أيضا بحضرة بيلة تشهد بذاك وبانه باع ووضع المشهترى يده عليها نحو ثلاث عشرة سسنة وبني فيهاثم أنسكرا لبائع قبض الثمن ترف بقيض الزيادة فقط فهل لاعبرة بالكاره القبض مع وجود البينة (اجاب) اذا

بأع آلمالك بعدا لبيع الاول بثن أكثر من الاول أو أنقص يتفسخ الاول ويعتبر البيع الثانى كافى ردالحتار من أوائل البيوع وحيث تبت دفع المسترى ديناعلى البائع بامره يكون للشبرى حسمانه من الثمن واقد تعالى أعلم (سئل) في رجل محبوس على دين ولهعقار فدخسل عليسه رجل غيرالدائن ليغرمف شراء بعض العقار بكذاولا يساوى الا كذا وذلك البعض معلوم المقدار فن شدة كرب المحبوس قال بعثل بنا عصلي اخباره واتحالاته لم يعملم ثنائل وقت العقد فبعد خروجه من العنبن ظهرته ان الثن الذي وقع عليه العقد ثلث غن المثل فهل يكون ذلك غرورا ويشدت للبائع الرجوع في المبيع (آحاب) اذا ثبت الغرور والغين الفاحش يكون البائع فسنخ البيسع والله تعالى أعسا يثل) في رحل مات عن ابنين و بنت وترك دار افياء ها احدالا بنين لرجل أجني في غُسة الآخ والآخت سدون اذنهما ورضاهما به فهل لا ينفذ البيدع الافي نصيبه فقط دون سبقية الشركاءو يكون لهما أخذنصيهمامن داروالدهساولومضي علىذلك لاث عشرة سنةمع غينتهسما واقرار كلمن البيائع والمشترى بانها ملك للورثة المذكورين وانهامتستركة بينهم (أحاب) نعملا ينفذ البسع الافي نصيبه فقط دون نصيب بقية شركا ثه المذكورين وأكمال ماذكر والله تعالى أعلم (ستل) في اخوين شقيةين كبيرين باع أحدهما داراخرية لرجل آخر وأخوه حاضر بالبلد وعالم بالبيتع المذكور ووضع المسترى بده عليها مدة تزيد على ثلاث عشرة سسنة وتصرف فيها بالهدم والبناء والاخالذ كورمشا هدلات صرف المذكورولم سازع ثمادعي الانان له قيه مالكا فهللاتسع دعواه (أجاب) اذاكان الام كماه ومسطور لاتسع دعوى الاخ المذكوروالله تعالى أعلم (سمثل) فرجل ماتعن ولدقاصر وللولد عال أخمذه عنده من غيران بكون وصياعليه لامن قبل أبه ولامن قبل القياضي ولايت بيت استولى أعليه خال القاصروباعه مدون مسوغ والولدقاصر ثم يعسد بلوغ الولدعدة من السستين أرا دفسخ البيع وأخلذا لبيت عن هوتحت بده فهل يكون سع الخال فاسداو للولد يعد الموغه أخدذالبيت عن هوتحت مده (احاب) بيع الحال عقد أواليتم غسر صيح والحال ماذ كروالله تعالى أعلم (سئل) في أمرأة باعت بناء علو كالهافي أرض موقوقة اشخص بقن معاوم يحضرة بينسة تشهد مذاك وقبط تمنه الثمن شم بعدداك ماعته لغيره بقن معداوم فهل يكون البيع الاول صح يعانافذا ويكون بيعها الثاني مدون اذن المسترى الاول غيرنافذ ولا يكون الجار الاخد فبالشفعة من المسترى الاول (احاب) لاتثنت الشفعة في البناء في الارض الموفوفة والبيع الثاني مدون اذن الشترى الأول واحازته غيرنافذ والشترى الاول رده حيث صح البيع له ولزم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أثوابامعلومة مسالشيت الافرنجي تم بعدمدة ظهر فيهاعيبان ينقص كل منهما القيمة ولم بعلهما المسترى أحدهما انه يكشف لونه بالفرك عندغد له والذني عيم

دبيح الاول سنة

1170 4

ד סדקו

1510 14

1170 18

1770 10

ربيعالاول

THIS IA

170 17

1770 11

NI OFFI

مطلب تسمع الدعوى

مجوقهل للشبرى ودهءلى البائع ولوباحه دهذين العيبين والرجوع علي من الثمن (اجاب) اذاوجــدالمشــترى بشر به عيبا ينقص الثمن عد المعرفة يكون للشترى أخسذه بكل الثمن أورده فاذا كانماذكر مالسؤال سقص الثم عندالتّحاريكون للشترى رده بعد ثيوت قده مبالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (س بة مشتركة بين رجاين تعسدى شيخ البلدعلى أحدهما وطلب ان يليع له ثلثما فامتنع من البيع فسه وحس ولده على بيع ثلثها والاندفع ولده النظام وادعى مانه دفع عنه تسمائة قرش في الدفتر والحال انه لم يدفع عنسه شيأ قباعه له وهو بهده الحالة فهل اذاكان الاكراه على البيع ثابتا بالبينة ألشرعيسة لاينفذو يكون له استردا دماياعه من المشترى جبر اعليه (اجاب) أذا أكرة الشخص بقال أوضرب شديد متلف اوحيس مد يدين حتى باغ يكون للكرو فسيخ البيع بعد زوال الاكراه فان قبض ثمنه طوعا اوسلم المبيع طوعاتفذو لزم وان قبض وسلم مكرها لاوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض وفيهاسا قية وذلك الرجل مجاو رارجه لمن طرف الحاكم فطلب منه الرحل المذكورالبيع فامتنع فطلب ه للحاكم فقهره أكحاكم عدلى البيع فاني فضربه الحاكم وحسهدتي بأعو كتبه حجةعلى البيع وذلك من مدة احدى عشرة سنة فهل لا ينفذ البيع وله أخذا لارضٌ وبدفع القدرالذي دفعه له (احاب) اذا أكره الشخص بقتل اوضرب شديد متلف اوحس آوقيد مديدين حتى باع يكون للكره فسخ البيع بعدزوال الاكراه فان قبض ثمنه طوعا اوسلم المبيع طوعا نفذ ولزم وان قبض وسلم مكره الاوالله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تعدى على ثلث عاموسة علكه غيره فباعه لذى شوكة بغيراذن المالك ووضىعلى ذلك أربعة أعوام وهوتحت بدالمسترى مع عدم تمكن المالك من الدعوى والقيام يحقه فهلاذا ثنت العذرالشرعي لايضره عله وسكوته وله القياممي عَكن (اجاب) اذ الم يوجد من المالك اذن بالبيع ولااجازة لا يكون البيع المذ كورنافذا والله مالى أعلم (سمثل) في رجل باع نصف سنه بمن معلوم لاحداولاده بحضرة بقية ولاده البالغين الذكور والاناث وقبض البائع بعض الثن من ولده المشترى المذكور ويقيت أنحجة تتحبت بدهحتي بقيض بقية الثمن ثم غاب المشترى لبعض اشغاله وحضر فوجد ماء نصف البت المذكور المعنص آخر ووضع المسترى الشاني مده على ما اشتراه تم غارآتياتمالمذكورفهسل يكون للشترى الاول ألدعوى عسلى المشترى الثاني واثمات شرآئه من مائعه المذ كور قبل شراء الشاني مدون حضور البائع المذكور وهل تقبل شهادة الاخوة الذكور والاناث لاخيهم بشرائه من والده قب ل شراء الشاني وإذا ثد شراء المشترى الاول مرجع المسترى الثآني عماد فعه على بائعه وينزع نصف البيت المذكور من المسترى التانى ويسلم المسترى الاول (اجاب) نع تسم الدعوى على المشترى الثانى بعد قبضه المشترى الثانى بعد قبضه

على المسترى الثاني بعد القبض بدون حضور البائع

STATE OF THE STATE مظلت ادغىاالثم اه من وأحدول ورخااو ارخاسواه فهوسهما وان عدهما أسق يقضى له اتعاقا

جمعلا رسع للثوى ولى العدم بالغين اذا كان الاحتقاق العة

1770 ۲۸

وسمالتاني

1770 مطاب لايحسرالاأتع على قبول الحوالة بالغن

1170

للاسع كالفاده في عامع الفصواين وفيه ادعب الشر المن واحدول بؤرخا اوار عاسواه فهو سنها تصفا بالاستوائد الحافحة وان ارخاوا حدهما اسبق مقضى لاستهما أتفاقا وتقيل شهادة الاخ العدل لاخيه موشدت رحوع المشرى على أتعد بالعن اذاكان الاستدقاق بالبينة والله تعالى اعلى (سنل) فرحل انتباسفينة وعليه مؤن تكاليفها الحدل تاح فا الدرحسل وقال له شاركي فيهافقال المشي المالك ادفع نصف الكلفة للتا والمذكور وأناأ شاوكك فبها ونفرقا ولمهدفع الرجسل الذكورش يأمن الكلفة لتأخ للذكور ولمقيضها وبقيت تحت تدالمالك وآحوها مدة ثمر دهاالمستأح وتفاسحنا الاحارة وقبضها المالك من المستأخ وباعها اشاح المذكور في دينه الذيله علسه مخضرةمن وعدىالشركة فهل والحال هده اذاتصرف من وعدىالشركة فيهاقبل فبضها ودفع ماأمر مدفعه ماحارة أوبيع يكون غسيرنافذ ولاتعتبر دعوى من ادعى أنه اشترى نصفهامنه قبل ماذكر و يكون الحق فيها للتا حالمذكور وما الحكم (احات) تعمرف من وعد بالشركة في السفينة المذكورة بالبيع ونحوه غيرنا فذع لى الوجعة المسطور وحيث ناعها مالكها المنشئ فالتاطلسذ كور بمن معلوم كان الملك فيهالة والله تعالى أعلم (سشل) فرحل اشترى من آخردارا بناحية الريف بقن معلوم في ذمته بكفالة رحل به الى إحل معاوم بعيدان قال له البائم انها تساوى هذا المن وزمادة فاستلهامنه اعتماداعلى قوله وقعدفيها أماماقلائل ثم أحضر اهل الخسرة وطاينوها فاخسروا انهالاتساوى هدذا الثن والهمغبون في قدر لايدخل تحت تقويم المقومين وحرب مماحالافهل ادائمت الغس الفاحش والغرور يكون للشرى ودالمسع والطاله (احاب) اذا ثبت الغين العاحش والتغرير من الباتع كاهومسظور يكون للتترى فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة اشتروا أعيانا من تركة شيخص نشرط النقد فعندمطالبتهم بتمن مااشتروه أرادوا ان مدفعوا غنه رجعامن الديوان فهل اذالم يرض الوارث بقبض الرجع يكون على المشترين دفع عن مااشتروه قهرا (احاب) لا يحير آليائم على قبول الحوالة بالمن ويجبر المشترى على دفع عن مااشتراه حالاوالله تعالى أعلم (سئل) فى صغير علك دارا بطريق الارت عن والدوباعها رحل أحنى في صغرالما الك بغير حضوره مدون ولاية شرعية فهل لايكون البيع نافذا حيث لم يثبت المشترى ان المالك باعوهو بالغاوات ترى عن علاماليع عن القاصر (اجاب) بيع عقار الصغير على الوجهالذ كور غيرصيح حيث لامسوغ وله نقضه بعد بلوغه حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رحل يملك هرطاحونة باعه رحل أجنبي لا خو بتمن معلوم من غيراذن مالـ كه ومن غير اذن مالـ كه ومن غير اخارته فهل أذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع فاسدا ويجبر المشترى على رد المبيع للسالك المذكور حيث لم يجزالمالك البيع (أحآب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سلل) في رجل مات عن بنتين

رح اللك سنة

ine in

irie re

Irie ri

1770 17

1770 FV

1779 79

روسان وولدقاص وخلف ثركة ومرزالتر له ومدوقد أفام الرحل للد كورفعل موته عاه وصياعلى ورثته فياع الرصى المعالمة كوريان ورثته البالفين ويادن الفاصر يضال حلآ تربئن معتلوم وأعثق الشترى المبذ بعد قبضه ثم بعدداك ادعى الوقد الذكورطلان البيع متعللاتان سعالوص العسوه وقاصر بامال واعتاق المتترى غمر بافذ فهل يكون بنعه صحداواعناق الشترى نافذاولاعبرة متعلله الذكور (اعاب) بينع الرطى عداليتم لاحنى بثمن للثلامال ولايته عليمه محيم واعتاق المسترى متمأفذ والمرالقاص بعد بلوغه من العارضة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سنل) في رجل على مواشى وغيرها وله ابن مالغ فتصرف الابن في بيخ بعض مواشي والده في غيسه وبأعها نغيرانن والدهورضاه فهل اذالم يجزوالده البيع وأمرض به لايتفد تصرف الابن ورويسترد المبيع من بدالمشترى جبراعليه واذا تعلل المشرى بان المواشي المسدّ كورة بسدالابن لاعسرة بتعلله (اجاب) بسعملك العسر بدون افت المالك وإجارته غيرنافذوا دارده المالك بطلوالله تعالى أعلم (سَمْلُ) في طاحونة ببلاة بين شركاء بعضهم موحودوا لبعض عائب فياكان من مشايخ البليدة المذكورة الا احضروا الموحود منوما يعوهم الحصة التي تخصهم قهراءمهم وباءواحصة الغائبين من تلقاء أنفسهم بغيرح ورهم ولم يكن للشايخ في الطاحونة المذكورة شي فهل سوغ لهم البييع أملا (أحاب) بيع ملك الغير مدون اذن المالك واحازته غيرنا فذفاذارده الما التسطل وللكروشر عااذا ثبت ما يقتضي الاكراميع درواله فسخ البسع اذالم توحد الفندالرضاء صر محا أودلالة والله تعالى أعل (سئل) في رحل اشترى من آخ فينة بقدر معلوم مؤخل لاجل معلوم ثم بعد ذلك غاب الشترى فيجهة حتى مضي الاجل وزيادة عسلي ذلك ثم يعددلك قيض وكيل البائع من المشترى الثن ودفعه للبائع المذكور بارا اشترى واصدفا بده على السفينة من وقت البيع ومن بعدد فع الثن منذ ثلاث سنوات وهو ينتقع بما بأطلاع البائع ومشاهدته لذلك فهل اذا أراد البائع أبطال البينع كونالمترى أمدفع الغن الابعدمضي الاجل باشهر لايكون له ذاك ولايبطل البيع الماب) لس البائع فسخ البياع بجردتعاله المرور والله تعالى أعلم (سأل) في أرض مشتلة على سأقيمة وثلاث ميلات صائحة لازراعة مشتركة بين جاعة على الشيوع ياع حدهم خيعها من غسيراذن باقيهم ولاحضوره فهل البيح من أحدهم باطل لاسمااذا كان مدون ثن المثل (أجاب) اذاباع أحدالشركاء عينامت تركة بدون توكيل من ماقي الشركاء نفسد البيع في نصيبه ولاينف ذفي نصب باقي شركا تهدون اعازتهم والله تعالى أعسلم (سستل) في وصى من قسل القاضي على أخيه القاصر باعما يخصه ويخص أغاه القاصرفي عقبارورثاه عن أبيهما مدون القيمة بغين فاحش بيعامنها لى غرورالمسترى لذلك الوصى فساحكم ذلك (احاب) بيسع الوصى عقار الصنغير

والحالها والمسالقان والمسالقان والمساورة المسالة والمسالة وللغرور والقاعال أعلم (سل) فيرجلين لكل منها تحلمة أرض زراعة الأل لحدهماالا تنز بارضه واستزلي كل مهماءل ارض صاحبه ومفر أحلهما فيها المداد بترائم بعددلك رجع كل منهما في المادلة ورضى كل منهما بدلك وترك أحدهما حقه في الشراصاحب الارض ونزل عنه نز ولاشر عيا باختماره محضرة جعمن المسلمين ووضع كلمنهما مدهعلى أرضه مدة تريدعلى ستسنين فارادشيخ البلد أخذا لنغر لنفيد من وأضع المدمة عللا بانها ملك للغير وأنه أحق بهامن واضع المسد المستعق للارص فهل لاصابذلك وعنع من معارضة واضع اليد حيث لم يشت له ملك في البغر المذكورة (احاب) المحق الشيخ البلدفي البترالمة كورة حيث كان اعمال ماهومسطور والله تعالى أعلم (سلل) في رجل اكرهه الحاكم على سع عقاره بدون القيمة فهل اذا ثبت الاكراه بالبدنة الشرعية يكون البيع المذكور غسيرنا فدوللبائع الرجوع على المشترى في العقار الذكور وأخذه منه بعدد فعما قبضه منه من الثمن (احاب) أذا تحقق الاكراه الشرعى عدلى البيدع ولم وحدمن البائع ما يفيد دارضاصر بحا أودلالة كقيضه الثن طائعاا وتسليمه المسع كذلك يكون للكره بعد زوال الاكراه فدهخ البيع حيث لاماتع والله تعالى أعلم (سيل) في وحلى لكل منهماد ارتخصه قدار واحدمنهما قدرها بالاذرعمائة وأربعون ذراعاودارالا خزخسون ذراعافتسادلا ومن كانت داره أقل فالاذرع اشترى من رحسل الشا تنين وخسين ذراعاود فع عنها وسلهالرب الدارود فع له عن يقية الاذرع الزائدة ووضع كل من ما يده على دار الا خرمن مدة سبح عشرة سنة وزيادة وسدأحدهم وثيقة ذلك عمات كلمن المتمادلين عن وارث فأرادوارث أحدهماأ بطال لتبادل والبيع اتحاصل من مورته بغيروجه شرعي فهل لا يحاب لذلك خصوصامع وحوده وحضوره وهشاهدته لتصرف مورثه وعدم منازعته (احاب) اذا ثبتت المبادلة والمقايضة في الدارين المذكورتين لا يكون لوارث أحسد المتبادلين نقضها بدون وجسه شرعى والله تعالى أعلم (سشل) في رحل علا بضاعة باعها لاخيسه بمن معملوم غينه وغره فيمه بقوله انها تسأوى همذا التمن فيعمد ذلك ظهرانه مغيون يقدر لايدخل تحت تقويم القومين وانه غسره بقوله المذكور فهسل اذاثبت الغين الفاحش والغروربشهادة البينة الشرعية يكون للشترى فسفخ البيسع واتحال هذه (احاب) للشترى الفيخ حيث كان الام ماهومسطوروالله تعالى أعلم (سُتَل) فيرجل توفي عن زوجته وعن أولاده الذكورو الاناث القصروفيهم ولدبالغ فباعدارامن متروكات والده الشتركة بينهو بيناقى الورثة فهل لاينفذ ببعه في نصيب اخوته القدرو يكون لهم بعد بلوغهم ا بطال البيع فحصتهم وأخذ نصيب أخيهم البائع بالشفعة فورعلهم بالبيع و بقدر الثن (أجاب) أذالم يكن الأخ المذكوروصياعلى اخوته القصر لايكون بيعه نافذافي نصيبهم

1170

117

1770 17

جادىالثانية

1770 . 7

1770

من الدارمطلقا وكذالو كان وصيا ولامسوغ لبيه عبقار الصغيرواذ الستوقيت شرائط الشفعة محكم لمدتهاتها وفي إحكام الصخار اللاستروشي من قصل الشفعة ولو باع الاب دارالنفسه وانتدالصغيريته بعهافل يطلب الاب اشقعة للصغير لاسطل شفعة الصغيرحتي لوبلغ كان لدان يأخذها ذكرهذه انجله شمس الائة السرخسي وجه الله تعالى وهكذاذك القدوري في شرحه وأحاله الى نوا در إني يوسف رجه الله يعالى فاما الوصى إذا اشترى دارا لنفسه اوياع دار الموالصيي شفيعها فليطلب الوصي شفعته فاليتم على شفعته اذابلغ ثم قال وفي فتأوى قاضي خان وأواشتري الأبدار النفسه وولده الصغير شفيعها فلنس الصبي ادابلغ ان باخذها بالشفعة ولوباع الابداره وولده الصغير شفيعها كان الصغيران باخذها الشَّفَعُة اذَّا بِلَمْ الله والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة على كون دار أمشتر كة بيم ـ معلى الشيوعوفيها سباخ كثيرله فيمة فناع يعضهم الدار المذكورة ندون اذن الشركاء لشعص نفس فاحش وأخذ المشترى السياح وهدم بعض البناء وأحدث فيهابنا وآخ فليا صبلياق الشركاء أخدوا نصيب البائع بالشفعة وردوا البياع فينصبهم وأبط اوه وادعى المتنترى إن الب العباع نصيبهم بطريق الوكالة عنهم فهل على فرض نبوت التوكيال لأنكون بيعب نصدب الشركاء بالغين الفاحش بافذاولهم أخسد نصيب البائع بالشفعة و مكون المشترى صامنا الساخ الذي أخذه وصامنا لما هدمه من السناء أملا (أحاب) معييه الوكيل عاقل أوكثروبا لعرض وخصا وبالقيمة وبالنقودويه يفتى والشريك الشفعة ويحصكم لدبها بعداستيفاء شرائطها وعلى المشترى ضمان ماأتلف من الدار المذكورة وصيمان مااستولى عليه عماله قيمة والله تعالى أعار سئل) في رجل اشترى من آخ قطعة أرض خربة من مالة لنفسه خاصة واحدث فيها أمراح أللعمام ووضع مده على ذلك عشرة سنة وهو متصرف فيهافادعي الآن أخوه انه اشتراهامن المال المشترك منهما ولابينة لهعلى ذلك فهل لاعبرة مدعواه مدون بينة شرعية واذاأمر والإخ وثيقمة بشهادة مشايح البلدعلى اناه النلث فمااشتراه الاخمن ماله لنفسه لاعبرة بهاولا تقبل شهادتهم حيث لم بثنت انه اشتراها له ولاخيه من المال المشترك بينهما (أحاب) لا يشت الأشتراك عجر ددعوى الاخالذ كورولا يقضى بصكالم يثبت مضمونه وشهادة مشايح القرىغىرمقيولة والله تعالى أعلم (سـئل) فاخوة علكون دارا بطريق الارتعن أمهم أحدهم بالغوالب اق قصرفا كرهشيخ البلد البالغ بالضرب على بيع نصيبه ونصب القصرفى الدارلا بخروباعهاله مكرهافهل اذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية لايكون البيع نافذا (أحاب) لا بصم البيع في نصب القاصروان لم يتعقق الاكرامحيث لم يكن الباتم وصياعلى المتم أوكان ولامسوغلب عهواذاتعقق الاكراه الشرعى على سع نصس الْمِالْغ يكون للسَّرْه بعد زوال الا كراه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سشل) في أشخاص ورثوانخيلاعن أبيهم وقبل القسمة اكره الحاكم بعض الورثة على بيع النخيل والحال أن

جادى الثانية 1170 ITTO 1770 1170

1170 11

1710 17

البيخ قدوقع باقل من عن المثل فهل يكون البيع فاسداف حصة من حضر وحصة من الم يحضير (أجاب) بيع ملك الغيرمدون اذن المالك واجازته غيرنا فذفاذ ارده المالك مطل وللكرة شرعا بعد زوال الاكراة فسخ البيع اذالم يوجد منه مآيفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سشل) في ام أمَّ علك أشعار الرادر جل أن يشتر عامنها فباعتها لد الشالرأة بتن دون القيبة بقوله لها هي لاتساوى الاتخذافه الذائب الغرور والغسن الفاحش يكون البيع باطلاحيث ودته المالكة (أجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهومالالدخل تحت نقويم المقومين والتغرير عاذكر يكون للبا تعدفون البسع والله تعالى أعلم (سئل) في رحل مات عن ابن قاصر و ترالله بعض أشعبار فوضع الم يده عليها وباعها يتمن معلوم واستهلكه في شؤن نفسه والحال أن الابن الملذ كووله صنعة بشتغل فيها بعدموت أبيه فهل اذابلغ يكون له مطالبة عمه بقيمة مالاعه من الاشعارديث لم يكن وصياعليه (أجاب) اذالم يكن الع وصياعلى ابن أخيه لا يكون بيعه للاشعارالسذ كورةنافذا والقاصر بعدباوغه اخذهامن واضع اليد عليهاحيث يتعقق ملكه لما بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فرجل ماتعن ابنين وبنت وترائة مايورث عنه شرعامن داروغيرها وترائط فالحة أيضا وقبل قسمة التركة مات أحدالابنين عنابن فاصرفباع الموالعمة جزأمن الداروالطين المشترك فيزمن صغر ابن الاخالمة كورفهل لاينفذ البيع في نصيب القاصرويكون له بعد بلوغه وحضوره من غيبته إخذما كان يستعقه والده في الدارو الطين المذكورين (أجاب) لاتماع حصة القاصر في الدار المذكورة بدون مسوغ شرعى ولو كان البائع وصياو القاصر بعد بلوغه أخد خصته في الدار بعد تحقق الملك له فيهامالو جه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رحل علائد ارا بحوارها دار ازوجته وأخيها فياع داره و دارهما الرجل شمن معلوم بدون اذنهما ورضاهما فهللا يكون البيع نافذاالافي داره فقط دون دارهما ولمما الاختذبالشفعة فورعلهمابالبيع (أجاب) لاينفذالبيع فيملك الغيربدون اذنه واجازته وللعار الاخذ بالشفعة بعده اذاتوفرتشر الطهاوالله تعالى أعلم (سمل) فاخوة علكون دارابعضهم غائب وبعضهم حاضرفا كرهشيخ البلدا كحأضرين بالمحبس المديد والضرب الشديد على بيعها لذمى فباعوهاله بالاكراه فهدل اذاتحقق ألاكراه المذ كوريكون البيع غيرنافذوله-مابطال البيع المهذكورولومضي على ذلك نحوعشر سنينحيث لم وجدمايدل على الرضا (أجاب) اذا تحقق الا كراه على البيح ولم وجد من البائع ما يفيد درضا مصر يحاولادلالة كقبضه النمن طائعا يكون له فسفخ البيع فى نصيبه بعد زوال الاكراه والبيع فى نصيب غيره موقوف على احازته فان رده بطل كإيطل بفسخ البائع قبل الاحازة والله تعالى أعلم (سئل) فرجل ارسل ولده الى حاله فى بلدة أخرى خوفامن مشقة الاشغال وصارفي معيشة خاله الى أن كبروز وجه عاله من

ماله شم مات المخال عن تركة ولدور ثقفيا حالولا عبدام تركة خاله مدون آذن ع بعجته (اجاب) قبض الثمن طائعا احا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له علىيا تعهامدعواه انبهاالعيب المذكورحيث لم يتعقق قيامه عنده وقدمه عندالباتع

جادى الثانية سنة المالوحة الشرعي ولا يثنت العيب بقول الامة مع دو البائع ولا تطلب البينة من المشترى مطل لا يست العيب العلم العيب الابعد شوت وجوده وقيامه عنده قال في الصراد الدعى عسا يطلع عليه الرحالو يكن حدوثه فلامدمن اقامسة البينة أولاعلى قيامه بالمبيح مع قعام النظرعن قدمه وحدوثه لينتص انبا ثع خصمافان لم يبرهن لاعين على البائع عند الامام على العيم لان الحاف يترتب على دعوى صيحة ولاتصم الأمن خصم ولا يصير خصمافيه الا بعدقيام العيب اله والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة بنين في معيشة واحدة يملكون نصف حاموسة فياعوها وصرف المتصرف ثمنها فى الدارع لى العائلة فانعزل واحدمنهم بعد ذلك وانفردفي معشة وحده وبريد مطالبة أكبرهم بنصيبه من تنها فهل لا يجاب لذلك شرعاحيث بيعت وصرف عنهاوهومعهم في المعيشة واذا كان لامهم التي ما تتحلق مرهون على دين عليها يتعلق الدين بهويؤدى من عنه ويقسم الباقي على ورثتها (أحاب) اذا كان صرف الثمن يتفويض ماق اخوته واذنهم ولوفى ضمن الاذن العام يكون نافذا عليهم ولس لاحدهم تضمينه والرتبن احق بالعن المرهونة فبعديهم الرهن بوفي دينه من عُنَـ مجبراعلى الوارث والله تعالى أعلم (سيئل) فدارمشتر كه بين اختين شقيقتينماتت احداهما قبل قسمتهاءن زوجها وابنها القاصر فباعتها احدى الاختان فيغيبة ورثة أختها الغائيين فهل لاينفذييعها الافي حصتها فقط دون حصةور تة أختها ويكون لورثة الاخت الاخذبالشفعة فيما فذفيه البيع فورعلهم بالبيعو بقدرالتن (أجاب) لا ينفذ بيح ملك الغير الاباذنه أواحازته فاذالم وجد أحدهم أورده المالك بطلُ وللشر يك الآخذ بالشفعة اذاتو فرت الشروط والله تعالى أعلم (سستل) في جاعة علكون دارا بالميرات الشرعى عن مورتهم باعوه الرجل بتغريره بقوله لهم انها الاتساوى الاكذاو كذامن الدراهم قدرا ينقص عن قيمتها فهل اذا تحقق الغين الفاحشمع الغرورونت ماذكر بالبينة الشرعية يكونلار بابها فسخ البيع واستردادها من المشترى (أجاب) اذا تحقق الغبن الفاحش وهو مالايد خل تحت نقو م المقومين مع تغر برالمشترى بماذكر يكون البائع فسيخ البيع والله تعالى أعلم (سسلل) في رحل يملك نصف جاموسة باعه لاخربتمن معلوم من مدة سنتين والات نريد الباثغ ابطال البيع متعللابان النصف الذي باعه لاخ له من أمه في بلدة أخرى في معيشة وحدده فهل لا يحاب لذلك ولاعكن من ابطال البيح مدعواه المذكورة ولا يكون له منعه من مدالمسترى الا اذاحضرالاخ المذ كوروادعاً وأثبته بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا ينزع المبيرع من مد المشترى بمجرد دعوى البائع المذكورة والله تعالى أعلم (سسل) في رجل اشترى من آخردارا بثن معلوم مؤجل بأجل معلوم وقبضهامن المائع وسكن فيها مدة من الزمان ثم أراد قبل حلول الأجل ردها على البائع بغيروجه شرعى فهل فهده الحالة يمنع المشترى من ردها على البائع ويلزمه دفع الثمن لد بعد حلول الاجل (أجاب)

بقول الامة مع حود الباثع

مطلب لاتقبل البينة على قدم العيب ولا يعلف منسكره مالم شت قيامه عند المشرى ولا

1170 17

1170 ۲Ł

1570 19

رجب سنظ

۸ ۱۲۲۰

1770 11

1770 11

1570 15

ון פרזו

ت صدرالبيع صحيح الايكون للشترى فسخه مدون وحه شرعى وعليه دفع الغن بعد حلول الاجل اوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من أم أقطانو تا بنن قدره سبعما ئة وعشرون قرشا ووعدها أن تحضر حة الحافوت وتقبض الثن وكان ادى الثانية واشهدعلى المرأة المشترى المسذ كورشا هدمن انها باعتسه المجانوت با لمذ كوروقيل المذكورلنفسه شراءاكمانوت وتوجهت المرأة فى رحب فياعت الح حِل آخر بشمن قدره ٨٠٠ قرش فهل البيح الأول هو الصيح دون الثاني ولاتتو ةالبيحالاول على قبض الثمن (أجابٌ) لاتتوقف صحةُ البيح على قبض الثمن ويقضى للشترى الاول بالبيع حيث صدرشراؤه صحيحا لازماوا لبيع الثاني موقوف على جازته فأذالم يجزه ورده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لولده نصف ما يملكه من عقارو أمتعة معينا ذلاث ومعلوما عندالمتبايعين وشهداء عقدالبيع بثمن معلوم وحصل التقابض منكل من البائع والمشترى للثمن والمثمن ووضع الولديده على جييع مااشتراه من والد موجازه وتصرف فيه حال حيا ةوالده فهيل اذامات الوالد لايكون لساقي الورثة ـة الابن المذكورفيما اشتراءمن والده للزوم البيـع في هذه اتحال (أحاب) نع كونلوا رثالبائع معارضة المشترى من والده حال صحته مدون وجه شرعي والله تعالى عُلِم (سئل) في آمر أة باعت لاخيها عقاراتملكه بمعضر من الناس بشمن معملوم فوضع لشترى ُنده عليه واقبضها بعض الثمن ثم ماتت البائعة قبل ان تقبض باقيه فهل إ ع صحيحا لازماولا يكون لاحدمن الورثة معارضته يوجه من الوجوه أو يكون البيع غرضيم و يكون ذلك العقارم وروثا (أجاب) لاتتوقف صحة البيع على قبض جيع الثمن فاذاصد والبيع صحيحا من المرأة ألمذكورة لأيكون المبيع تركه عناحيث تحقق لبيع حال حياتها بالوَّجه الشرعى والله تعالى أعلم (ســــُـل) فى رجل توفى عن ولدين ماقاصروالا آخر بالغوترك دارافساع شيخ البلدالدارمن غيروجه شرعي فه ونبيعه باطلاواذاقلتم ببطلان البييع وامتنع واضعا ليسدعلي الدارمن تس آيكون غاصما ويضمن جيع ما أتلفه منها (أجابُ) بيسع ملك الغسر مدون اذنه موقوف علىالاحازةا اعتبرة شرعا فاذالم يجزه ورده بطل وماأتلفه الغاصب مضمور بيدله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت حصة في عقار واعترفت حال بيعها انها حار يهاوحوزهاو تصرفهاوحكم بذلك طاكم شرعى فبعدم فدةادعت انهاو قفعن والدها فهسل تسمع دعواها أم لاوهل اذااخ حتونيقة تشهد بالوقف يعمل بها أملا مدمن البينة وهل آذاحضرت بينة تشهدانها وقف يشترط بيان المصرف أم لا (أجاب) في التنو تروشرحه ماعضيعة ثم ادعى انهاو قف عليه أوعلى مسعد كذااو كنت وقفتم وأراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك اتفا قاللتنا قض وان أقام بينة تقبل عسلي الاصم لالعمة الدَّعوى بل لقبول البنسة في الوقف بلادعوى اه ولأيقَّضي بصل ا

رمت مرا

مذمونه شرعاو تتوقف محة الوتف على بيان مصرفه فلايدفي الشهادة من بيان المصرف وفى ردافه تارولعل هذاعلى قول عدالدى اشترط التصريح بذكرجهة لاتنقطع اماعلى قول أف وسف الذى لا يشترط ذلك فلا تتوقف صعته على بيان المصوف وهوالموج نع لوصر ح قيه بجهة تنقطع فقط لا يصد اتفاقااذ التأبيد واومعنى كو دوفة شرط اتفاقلوالله تعالى اعلى سيل فدارمشتركة بين ثلاثة فاب احدهم وباع احدا عاضرين الدار بدون اذن من الأخرى وعلهما ولماحضر الغائب وعلما بالبيع لم يحيزاه وكان المشترى استولى على فرية محوارالدار بغيراذنمالكها وادخلهاف الدارالم كورة فهل الاخوين أخذحصتهمامن المسترى ويبطل البيح ف تصيبهما ولمالك الخربة أخذها اذاحضرو بيعهالمن يشاء (أجاب) يتوقع البيع في تصيب الغاثب عن مجلس البيع من الشركاءعملى اذنه فاذا صدرا لبيه عدون اذنه فله بعد حضوره رده في نصيبه والتصرف فيسه ولمالك الخربة رفع بدالمستولى عليها الاوجه شرعى والله تعالى أعلم (سشل) في ر جل علا دارا تعدى عليه رجل أجنى وباعها لا تنو بغير اذبه وبغب فاحس وادعى بائه وكيلءن المالك فهسل اذالم تثنت وكالتسهله في بيعها بالبنة الشرعية لاسنفذ تصرفه فيهاو يكون لربها نزعهامن المتعدى عليها بدون طريق شرعى واذا إتلف شيأمها يكون عليه ضمانه (أجاب) اذالم شبت الاذن بييع الدارالذ كورة من مالكهاولم يجزه المالك بعدصدوره ورده بطل ويكون الكهائرعها عن هي تحت مده بطريق التمدي وعليه ضمان ما الفه منها تعديا والله تعالى أعلم (سئل) فرجل مات عن أولاده الدكور البعض بالغ والبعض قاصروترك مابورث عنله شرعامن داروسا قية وترك أطيان زراعة فأستراكيع فى المعشة بدون قسمة فتصرف البالغ منهم و باع الدارو الساقية وبعض الطين لرجل أجنى فهل أذالم يكن وصياعلى القصر ولاقمالا ينفذ تصرفه الافي نصيبه فقط دون تصيب اخوته ويكون لهم بعد بلوغهم أخذ حقهم من المشترى بعد تبوته بالطريق الشرعى (أجاب) حيث لم يكن البائع الذكوروصيا لا يجوز البيع منه في بالميراث الشرعى عن والدها تسعب زوجها وخرج من البلد وخرجت معه وغابت مدة من السمين فاخذ شيخ البلد النعل وسلم لرجل أجنبي فصار ينتفع به ثم باعه لرجل أجنبي أيضامن غيراذنها ورضاها فهل اذالم تجزالبيع ولمترض بموردته لاينفذ تصرفه فيله و يكون لها أخذه من المشترى حيث كان هناك بينة تشهد لهايا لملك (أحاب) اذالم يكن عةمانع يمعها من الدعوى بالنفل المذكورو تبت ما كهافيه بالوحه الشرعي يكون لهارفع يدالمسترى له من الأجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ نصف عجلة جاموس منغيره بتمن معلوم بشرط ادائهمن أولادهافهل يسوغ لصاحبها الاصلى أخذهامنه قهرا بلاعوض لتعليق شرط الاداءعلى اجل مجهول ولاعبرة بتربيتها ولوبعد

1770 19

TTO TE

1570 70

ITTO TO

رجب سنة ۱۹ ۱۹ مطلب في بيان الشرطالفاسد ومنه التأجيل الى أجل مجهول

شعبان

1770 9

1170 9

1770 19

1770 71

مضاں

1770 7

مدة (أحاب) بفسد البيع بشرط لا يقتضيه المعدولا يلائمه وفيه نفع لاحدهما هومن أهل الاستعقاق ولمجر العرفيه ولم بردالشرعه وازرويحب على كل فمحنعاقين القيص ويعدممادام المبيع بحاله في مدالمت ترى اعدام اللفسادومن والاحل لايشنت الابالشرط فاذاحهل افسده لسافيهمن نفع أحدالمتعاقدس معء ورودا اشرع يحوازه اذالشرع انما وردبا لتأجيل الى أحل معلوم والله تعالى أعلم (سئل فيرجل علادار بناحداه مايالمراث الشرعيءن أمهوالثانية بالمراث عزو شتركة بينهو بتأخته فامرشيغ البلد الاخت ببيعها فباعتها فيغيبة الاخي النظاء بدون اذنه ورضا هوأعطى شيخ البلدالدارالثانية لقريب له فهل بكون له نزعها من بده ت كان المحق المتاله فيهاعن امه الميراث الشرعي ماليسنة الشرعيسة ولاينفذ اخته فى نصمه من داروالده ادالم يجز البيع ولم رض به (أحاب) بيع ملك الغيريدو لأخويدون وحهشر عي ولأالك انتزاع عقاره ممن هوتحت بده حيث ثدت ملكه له بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سثل) في داره شــ تركه بين ورثه أكره ذو شوكة أحــ دالورثة على سعها بالحنس المدندوا لضرب الشبديد بسدب دين عليه لاوفاءله الامن ذلك فهبل اذامأعها لأسف ذبيعه في نصب بقيسة الورثة اذلم يحيزوه ولم برضوامه و يكون لهما نتزاع حقهممن المشترى المذكور بعد تحققه بالطريق الشرعي (اجاب) البيع في نصيب ما في الشركاء على الوجــه المذكورغيرنا فذوالله تعالى أعلم (سشل) في رجل باع لا خوثلث سيع فخسلات مارضه ووقع البيع بالصيغة الشرعية وتصرف وحاز المسترى ذلك المبيع في حال حياة البائع ثم مات بعدد ذلك البائع فهسل اذا أراد الورثة إطال دلك لاعسانون لذلك (أجاب) بعد تحقق البيع الصيح الشرعى من المورث لا يكون الوارث معارضة المشترى بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علائد حصة في دار عن والده ورضاه فهللا ينفذبيعه ولاتصرفه في ملك غيره بدون طريق شرعي و بكون له ىدالمشترى (أجاب) لاينفذبيه ملك الغيرىدون ادن المسالك واحازته والله (سئل) فحرجل علادارا بالمرآث الشرعي عن والده من مدة خسن س فهافارادالاتن يبعها فطلب منه من مريدا لشراء حجة شراء والده فاخبره بإنهاض شهدله بالملك ولم بكن هناك منازع فيها (أحاب) لا تتوقف صحة البيع على وجودصك

يداليا تُم واليدكافية في ذلك حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في د أرمشتركه بين

لوقاصرباعهاشيخ البلدلرجل بغيرادن لاكمافهل اذالم يجزالر جل بيع شيغ البلا

ومضان سنة ا ۱۲۹۵ اله ۱۲۹۵ ام

مطلب الزيادة المنفصلة المتسولاة تمنح الرد بالعيب والفسخ بسائر إنواعه

1570 50

شؤال

V OF71

مطلب لاتتوقف صحة الاقالة على بقساء المتعاقدين فتصهيمس الموارث

الاينفذي نصيبه ولاي نصيب القاصرمظلقا (أحاب)لاينفذ بيسعمال النعربدون ولاية شرعية فاذالم يجزوالمالك وردويطل وبيع تصيب القاصرمن تلاث الداران صدرعى لاعلكه بالمسوغ لا يصعوا لله تعالى أعلم (سشل) في رجل علا تخلابا عه لا تو بغيب فاحش وتغرير فهل البائح فسخ عقد البيع وردهوهل له عاسبة المشترى عااستغله من الثمروا ير يدا لقاعين وقت البيع (أجاب) اذاتحقق ان البيع بالغبن الفاحش وهو مالايدخل تحت تقويم المقومين وثبت ألتغر يربالوجه الشرعي يكون للبائع فعنخ البيع المذكورومااستغله المشترى من المتروائجر يد ألقائمين وقت العقد فهومن جلة المبيع فيضمنه المشهرى البائع بعدا لفسخ يبدله فقى الممرا تشلى ودمثل ماأتلف وورجع بكل المتنطى الصواب قال في الدريق مالو كان قيميالم أره قال في رد المحتار فهل رجيع بقسدر ماغين فيه أولارجع أوبردالبأقي ويضمن قيمة ماتصرف بهووحه التوقف أن ماذكره فالقنية مفروض فالمثلى لان الغزل مثلى اليرماذ كرومن الاستدلال على انه مثلى ومن حلتمه تصر يم جامع الفصولين مانه مشلى وتورك مذلك على مافي حاشية السيد المعطاوىمن عده الغزل قيميا وتوركه على الشارح باله لاوجه للتوقف م يحث في ود المحتاران لدردا لباقي قياساعلى خيارا تخيانة في المرابحة امالو كأن المروائحر لدعاد ثن معدقيض المشترى ذكرف الهداية من القصسل الثالث من خيار العب الذالز مادة المنفصلة المتولدة كالولدوالتمرتمنع الردبا لعيب والفسخ بسائر أنواع الفسخ عنسدنا اه والله تعالى أعلم (سئل)فرجل اشترى من رجل آخر نصف مهرة مشستركة بدنهما بنمن معلوم يحضرة بينةمن المسلين وطلب البائع الثن في مجلس البيع فوعده المسترى أنه بعدمضى يومين أعطيك المن فتفرقا بعد ذلك مدة اليومين وبعد ذلك أرسل المشترى الى اليائع أن احضرا قبض المن فامتنع عن القبض وقال انار حعت عن البيع وادعى انله شركاءفى نصف المهرة الذكورة والمهرة المذكورة بنت فرس شركة بين البائع والمشترى من مدة ست سنوات وفى كل عام بديعان نتاجها ولم را لمسترى شركا معلاف هدا الشر مكفهل البائع المذكوران يرجع فيسع نصف المهرة المذكورة أم لاوهل تكون دعوى البائع المذكور أن له شركاء مسموعة (أجاب) لاتسمع دعوى البائع بماذ كر وليس له مسخ البيع بتعلله المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في ام أمل احصة في عقار وقطعة أرض زراعة باعت ذلك لرجل بثمن معلوم فى ذمته ومات قبل دفعه فطلبت الثنن من ورثته فعزوا عن دفعه واعطوه الحصة في العقار والأرض المذكورة وقبلت ذلك فهل أذا سلوالهافي ذلك طائعين مختارين يكون الحق في ذلك لهاوليس المم بعد ذلك الرحوع عليها ودفع الثن الذي كان على ورتهم (أحاب) لا شترط العمة الاقالة بقاءالمتعاقدين فتصحمن الوارثوحيث تحققت الافالة الشرعية مرورثة المشترى فيمابيع من العقار لآيكون فمهمعارضة البائعة المسذكورة وذلك والله تعالى بينية

شؤال

۸ مطلب للشتری الرجوع بالنقصان بعد هلاك المبيح المعيب ۱۸ ۱۲۲۰

1770 51

٢٢ مطلب يجوز بيدع الاب عقار الصغير عثل القية أو بغين يسيرا ذا كان محود اأومستورا

1770 71

علر (سثل) في رحل بالث دار امع حانب تخيل ماع شيخ البلد الدارم وعض النحير حنني وقبض الثن من المسترى وذلك من غسراذن المالك ومن غ اذالم يحزالمالك البيع يكون البيع فاسدا ومحسرا لمشترى على ردالغني المذكور (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير مدون اذن المالك واحازته فاذالم و ولاالاجارة من المالك ورد البيع بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استرى جلاس T خرولم يطلع على عيب ظاهر فيه شم يعد ثلاثة أمام ه الكفعاسة أهل المعرفة فقالوا اله هلك بعيب قسديم في باطنه فهل واكحال هنذه برجيع المشترى على البائع بارش العر (أحاب) اذا ثنت العيب القديم يكون للشترى بعد هلاك المبيع الرحو عبالنقصان سُواء كَأَن هلاكه بعدرونية العيبُ أوقبلها كإفي النهروالله تعالى أعلم (سثَلَ) في رجل كسرت عليسه أموال أميرية فباع اكحا كمنخيله بثمن معلوم لاجل استيفاء ماعلي الاموال فبعدد للثأجاز صاحب التخيل بيعائحا كميالشس الذىباع الخيل به ف المشترون بتصرفون في الغيل تصرف الملاك في أملاكم وتقاسم المشترون التغيل بينهم فباع واحدمنه محصته فيحياة صاحب النفيسل المحيز لبيه انحاكم ثم مات الغيلوهوالمحيزوخلف بنتا فأرادت استرداد النخيل من المسترس فهل أذائد ماذ كرفى السؤ اللاتجاب لذلك (أجاب) ليس لبنت الميت المجيز للبيع ا التخيل عن اشتراه اذا كان الحال ما سُطرو الله تعالى أعلى (سئل) في صي له حصة في بيت وله أب فقيرلا يقدرعلى النفقة عليه فباع الاب تلك الحصة مزيادة عن عن المثل لاجل النفقة على ذلك الصي فهل يكون بيع الآب حصة ابنه في هذه الحال صحيحا ما فذاوهل اذابلغ ذلك الصي يكون لدرد بيع أبيه الحصة وتصرفه فيها أوليس له ذلك (أجاب) الفتوى على ان الأب اذاباع عقار الصغير عشل القيمة أو بغين يسير مجوزاذا كان الأب عجودا أومستوراكال وآنكان مفسد الايجوز والله تعالى أعلم (سئل) فيرجل توفي عن ثلاثة اخوة اشقاء واخت شقيقة فسموام وترك دكانا ثم مات أحدهم عن اخويه واخته وامه ثمياع أحد الاخوين والامحصتهما في الحانوت لاخيه ببينة وقيضا الثمن تمغاب الانخ المتستري مدة وماتت الام فتعدى الانج البائع وباع الحصية التي اشتراها لخوه الغائب منه ومن الائم لظنهموت أخيه وعدم قدومه فهل آذا قدم الغائب ولميجز البيع يكون له أخذ الحصة المبتاعة وبرجع المشترى الثاني شمنه على البائع له (أحاب) بيع ملك الغيرمو قوف على الاحازة من المالك فللمشترى أولا بعد تحقق شرائه بالوجه الشرعى ردالبيع الثاني وللشترى الثاني الرجوع عاد فعمه من الثمن على باتعه والله تعالى أعلم (ستل) في رجل اشترى من آخر ما نبا من بن القهوة واطلع عليه وعاء بعد وعاءورأى مأمه من الحصى وغميره من العيوب يحضرة بينة شرعيسة فهل لورجع الآن رادرده متعللابعيب من العيوب التى رآها وقت البيع لايجاب لذلك ويكون البيع

1170

44

ذىالقعدة

trio r

1770 4

1770 8

مطلبباع بعص المبيح المثلى ثم اطلع على عيب قديم بالباقى يكون له رد دوبه يفتى

1170 4

الازمانافذا (أجاب) اذا اظلم المشترى على عيب بالمسمورضي به لا يكون له الرضطا العيب والله تعالى أعلم (سُتُل) في وجل علات ثلث ماموسة أوادا اسفر مجهة فوكل أخامعك أولادمومتاعه وستحالة مفوضة فاحتاج أولاده فباع الاخ الوكيل ثلث بوسة انه الثلثان بعدمالوعها السوق وتسعيرها بثمن المثل وزيادتو يعدحت من سفره بأر بسع سنين وأجازته للبيسع ورضاءيه يريد الاتن فسضه وايطاله تعنتامه نت احازته البيح بعد حصوره من سفره ثابتة بالبسة الشرعيسة لايجاب لف وابطاله ثانياً اذا ثبت ماذكر بالطسريق الشرعي (أماب) اذا ثبثت اعازة الم البيح المذكورعلى فرضكون البائع ليسوك يلاقيسه لايكون له فسغه بعدها يدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سشل) في رجل اشترى دار اخرية من آخر بتن معلوم في غيبة المالك فاويني قيما بناءمن ماله لنفسه ثم يعدمدة حضر المالك من غيسته وأحازله وأذا أرادالردوع بعددلك فالمشترى لايجاب لذلك (أحاب) ليس للسالك نقض إبيع الفضولي اذا تبت عليمه انه أجازه شرعاوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل علا انمعاوم القدر بالوزن باعه كجاعة فى خشة يعدر ؤ مة ظاهر وفقط فبعد الشراء وبيع البعض منسه فلهرانه معيب ومغشوش غشا كثيرا ينقص ثأنه كثيرافهل اذاثبت بالوجه الشرعى يكون لهمر دباقيه ودفع تمن مابيع منهحيث كانمعلوما قدره بالوزن (أحاب) اذاباع المشترى بعض المبيع المذكورهم اطلع على عيب قديم بالباقي بكوناه ودهبع فقق العيب الموحب للردشرعاعلى مامه يفتي ففي ردالمتنارمن خيار العيب امالوباع بعض المكيل أوالموزون ففي الذخيرة المه عندهما لابردمابقي ولابرجح مدبردمابقي ولابرجع بنقصان ماماع هكذاذكره والاصل وكان الفقية يد اه وفرحامع الفصولين عن اتحانسة وعن محسدلا يرجع بنقص ماباع ويرد لباقى محصته من الثمن وعلب الفتوى اه ومثله في الولوا لحبة والمحتمر والمواه عفشأن ذلك وثيقة شرعية شهادة المنة الشرعية ووضع المشترى بدوعلى المد وصار ينتفع بهالمدة الطويلة التي تزيد على عشرين سنة فالاكنادي وارثه على واضع اليدبأن البيدع صدرهن مورثه بالاكراه قبسل موته وبريد نقض البيدع وابطاله بمجرد دعواهمع أنه كانحاضر اموجودا مشاهد البيعمورثة وشهادته في الحجة المذكورة ومشاهدالتصرف المشترى المدةالمذ كورة ولمسازع فهل لاتقبل دعواه المجردةعن الا قبات الشرعي (أجاب) اذالم يثبت الاكراه الشرعي على البيع يطريق شرعى يكون لوارت البائع فدخ البيع وعنع من معارضة المشترى بدون و جمه شرعى والله

ذىالقعدة

ذىاكة

إمطلب الحوالة من المارّع على المشترى مااعى لاتبطل مرد المبيع مطلب تبطل الحوالة وفقدالشرط

عَلَىٰ عَلَىٰ (سَـنَل) فَرحــ لَ اعِمَارِمَلا حَر شعن زائد عن قيمتها بقول البَـنامُ المترى هي تساوي كذامن الدراه مواند دها تبعالقوله فهل ادا ثبت الغرور واله معبون في الثمن عَسَا لِعَادِثُ إِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن (اللَّهُ (أَعَالِ) ادَا تَعْقَقَ الغين الفاحش مع المتغر مرمن الباثع أوالدلال بكون للشترى فسخ البياع والله تعالى أعلم (سَمْلَ) فَيُعُلانَهُ وَجَالُ أُولادِ أَعَامُ لَمُ مِدارِح به مشتر كه يعهم السوية باعواجا نبامنها لرجل وكتبواله مجة بالشراء وبافي الدارله مالسوية ثم مات كل من الثلاثة رجال عن ورثة فباعورتة إحدهم بافي الدار للتعرى المذكورمد عياانه الوالده فأنكر بافي الورثة دعواه ولابيئة لمعلى ذلك فهسل لاعاس لذلك ولاينفيذ بيعه الافي نصيبه فقط دون مت بقية الورثة بل يختص كل من مبنصبه الذي أل اليه عن والده (أحاب) لا ينفذ سِعْ مَلَاثُ الْعَبِرُ مَدُونُ اذْنُ الْمُ الْثُواجَارِيَّهِ وَاللَّهُ مَا لَيْ أَعَلَمُ (سَتَّلَ) في رجل توفي وترك ماورت عنه شرعاو ترك ورثة قصرا وبالغين واقم القاصر وصيوعلى المتدين فاعلى الورثة الدالغون ووصى القاصر رب الدين في نظيره ينسه قطعة ملك قدمتها نحوا السيدين قرشاوالدين ماثنان ورضى كل بذلك ولم تكتب حقيداك فهل لس الورثة ولاالوصي مُقَصْ ذَلَكُ مِدُونُ وَجِهُ شَرِي (أَجَابِ) كَتَامِةُ الصَّلُ لِيستَ شَرِطَافَي صِحَةً السِيعَ فَاذَا تحقق بالوجه الشرعى بسع ماذ كرلاحل الدس الثابت شرعالا يكون لاحد المتعاقدين فسعه بدون طريق شرعي والله تعالى أعلم (سثل) في رجل اشترى من آخرم كانا بين معاوم مؤجل بأجل معاوم بعسد معاينته ادوقبطه من البائع وسكن فيهمدة من الزمان ثم أراد المسترى فيل حلول الاجل البرده على البائع متعللا بانه اشتراه منه بغين فاحش مجردعن غرورالبائع لدفهل فحدة الحال منع المشترى من رده على البائع ويوم بدفع الثمن البائع بعد حلول الأجل (أجاب) لارد بغبن فاحش في ظاهر الرواية ويفتى بالرد أن غره والالا فيث لم وحد تغر م لا يكون الشرى المذكور رد المسعوالله تعالى أعلم (سَمُّلُ) في رجل اشترى سفينة بمَّن معلوم على شرط ان حولتها كذا وا قبض ربها بعض أغنوباقيه كتسله سندابه وأحال رجار حلا آخ على المشترى بياقي الغن فقبل المشترى تحوالة على هذا الشرط فهل اذاظهران السفينة جولتها أقل عماشرطاه تكون للشترى الرحوع بنقصها أوالبيع باطلا وتكون الحوالة باطلة لانه لم يقبلها الاعلى شرط ولم يوجدلاسيما وانهلم يهاولم يعاينها (أجاب) نعم للشترى المذكور فسخ البيع واكحال هذهوفي اتخير يةمن الحوالة سئلف قروى عليه دن للدوى الحعليه بطلبه فبآع لرجل مهماله وأحال البدوى عليه بثنه فقبل الحوالة قائلان أعب أبوى الحارفار يعبم سما وردهعالى بائعه هل البدوى طلب عليه أملا أحاب لاطلب البدوى عليه والحال هده لبطلانا كوالة بفقدالشرط أه وهناشرط فالحوالة كون حولة السفينة كذاولم وجدفيكون من قبيل الحوالة المقيدة بالشرط الذي لم يوجد كافي حادثة الخبرية فتبطل إ

وان كانت الحوالة العصيمة القيدة مالفن لوهي ردت ورد المسع بعيمت يقصاء لاتبطل الحوالة استعدانا لانها تعتبر متعلقة عتسل ما أضيفت الحوالة السعمن الدمن فلاتكرون مة علقة بعن ذاك الدن كافي رد المتارمن أو اخرتها رائعيب والله تعالى أعلى (سيل) فى رجل مات عن زوحاته الثلاث وعن أولاد قصر وبلغ وخلف تركة فعنسد حصو التركة أقام القاضى وصياعلى القصرفة ومت التركة بمعرفة الوصى ووكلاء الزومات والسالغين وأخذكل مامخصه وحول القساضي حصة القصر تحت مدأمين وكان من حملة الموروث مثل ارز أخضروقطن وقوم على البالغ من الورثة بقيمة مثلة ععرفة أهل أنخبرة والوصى ووكلا الزوحات واستله وصرف عليه من تنقيسة وعمارة وادارة سواق ليلا ونهارا عواشه التي قومت عليه عثل قيمتها وخدمه وصرف عليه من ماله الى ان ا درك و انتهى أوانه وأراد الوصى ووكلاء الزوحات ان مرجه واعليه ويفسخوا البيسع الحاصل في الزرع فهل لايسوغ لهم نقضه حيث قوم على البالغ بقيمة مثله وقت التقويم وصرف عليسة وخدمه الى آنتها عادراكه أويكون لم تقص البيح ورده الى القاصر والزوجات (اجاب) الاسسو غلاوصى ولالو كلاء الزوحات فدخ البيع بعدصدوره صحيحا باتاو يمنعون من معارضة المشترى مدون وحه شرعي والله تعالى أعلم (سدَّل) في امرأة تماك حنينة فياعها زوحهافي غينتها لرحل أجنى من غيرا ذنها ومن غيرا مازتها فهل اذا ثنت الملك للزوحة فالجنبنة المذكورة بالبينة الشرعية يكون الزوجة فدخ البيع ويجبر المسترى على رد م١٢٦ الليسع للسالكة المد كورة (احاب) اذا ثبت الاستعقاق في المجننة للرأة المذكورة بالوجة الشرعي يؤمر واضع السدعليها برفع بدمو سلمها لهاويسع ملك الغسر بدون اذن ألمالك واحازته غيرنا فذوالله تعالى أعلى (سسل) في رجل اشترى من شريكه حانسامن النطرون ليس من مال الشركة واستلمه المسترى بعد الوقوف لى مقداره بكتابة الماثع وأخباره له بقدره ثم سافر به المسترى ووزنه أهل الدبوان كالعادة المحارية بدبوان الجرك فظهرانه ناقص من الوزن شاغانة وأربعة وثمانون رطلا فهل مسدق المشترى في مقدد ارماا ستله من النطرون ولايلزم مدفع ثمن النفصان ويكون القول للشترى في مقدار المبيع المذكور حيث لم تثبت الزيادة آلى بدعيها البائع بشهادة المدنة ولم يقرالمشترى باستيفاء جيع المبيع الذى وقع عليسه الشراء لاسما والمبيع لسى فاغما بعينه بل هلك بتصرف المشترى بديعه له كاوجدو تعذر رده عي الشيراه (أعاب) القول للشترى بمينه في النقصان وان وزنه له البائع مالم يقرامه فيض منه المقدار والله تعالى أعلم (سمثل) في رجل علا عال ية سودا مباعها الآخر بمن معاوم قبضه من المشترى شميع يعدداك أدعى المسترى انها تبول في الفراش وأرادرد هاعلى الماتع مالعيب المذكور فأصطلح معه على ردثلاثة آلاف فضة من الثمن في مفايلة رضاه ما اعيب المذكور ودفعهاله بحضرة بمنة شرعية فاخسذ المشترى الحار يهوباعها لاخرمن مسدة ثلاثين وما

ذى انجة سنة

1770 17

1770 19

۲۲ مطلب القول للشترى بيمينه فى النقصان واںوزنه البائع عرم سنة

7 7771

مطلب وجدد بمشریه عیبافاصطلح مع البائع علی رد دراهم من المی صحویجعل حطا وبعکمه لالکونه رشوه

1777 -

1777 &

1777 &

1777 &

هاألشترى الثاني عليه ومربد المسترى الاول ردهاعلى السائع الاول بالعيب كورفه للإيعاب لذلك آذاتنت رضاه بالعيب المد كوروأ خذه الثلاثة ٢ ا بلة رضاءته ولا يمكن من ردها بالعيب المذكوراذا تحقق ماذكر (أجاب) لخيطوا لعيب بالرضايه بعسدالعلمو بكل مفيدالرضاوه نهالعرض على البيد يللشترىالمذ كورودالمبيسع على بالمعصيث كان الامرماهومسطوو وفى الدرمن اواخوخيارالعيب وجدا اشترىءشر بهعيباوأرادالرديه فاصطلحا عب على ان مدفع المشترى الدراهم للبائع وبردعليه لا يصبح لانه لاوجه له غسرالر لىن بقيل والله تعالى أعلم (سـثل) فرجل يالئحمة في بستان غاب عن و حم فوحدر حلاماعها وانحال انهلم يكن عليه مال للديوان ولادين ثم بعدم المبالك فهل مكون له فسفخ البيع حيث لم يأذن به ولم يحزّه واذا ادعى المشه كان الواقع ماهو مسطورو للشترى الرجوع بالثمن هلى باثعه يعد تحقق ذا والله تعالى أعلم (سشل) في رحل أخذ من آخر حانب امعاومامن الدراهم على جهة لقرض ورهن منزلا يملكه وسله للقرض ثم يعدمدة دفع المقرض الرجل المذ للغالقرض وخلطا المالين وعقداشركة على انبكون الربح بمنهما مناصفة ومضيعلي ةمن السنين وهو يتعرفي المسال ثمياع الراهن الرهن من زوحته من غـ المرتهن ومات فهل لامنفذ البيع ويكون للرتهن استيفاء ماله من الرهن ويكون هو ولىمن غيره (اجاب) لا ينف ذبي ع الراهن الرهن بدون اذن المرتهن والله تعالى أعلم (سثل) في حلىاء لمنته في حال صحته وسلامته نصف دار علو كاله و قبراطا من ح له في طاحونة وأسقط حقه من قطعة أرض زراعة له معاومة القدر في مقايلة ماعليه من واسقاطه لبنته ويكون نافذا (اجاب) ليس لاحدالمتعاقدين فسيخ البيدح الصييم آلبات ونوجه شرعى ويسقط الحق من أرض الزراعة الامبرية بالاسقاط والترك آخة بلافرق بين كون ذلك ابنته أولغيرها حيث صدرماذ كرحال العجة مستوفيا شرائطه والله تعمالى أعلم (سشل) في الرأة تملك حصة في مكان آلت اليهاءن أمها فتصرف فيهاوالدهابالبياع بغيراذنها ورضاها فهل اذالم تحزتصرفه ولمترض به لاينفاذ بيعه ويكون لمسافد عنسه وابطاله وانتزاءها بمنهى تحت مده اذاكان الحتى ماستالها فيهسا لطريق الشرعي (اجاب) بيمع الابعقاربنته البالغة العاقلة بدون اذنها واجازتها

سنة. 📗 غيرنا قدوادار دنه بطل والله تعالى أعلم (سئل) فحرجل يملك عقاراباعه تهراعنه بغبن فاحش فهل تسمع دعواه الاكراه عليه واذا ثبت يكون له فسخ البيع أولا (اجاب) ادا تحققالا كراه الشرعى على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرصاصر يحا أودلالة يكون له بعد زوال الاكراء فسخ البيع ويقضى له بذلك ميت لامانع والله تعالى أعلم (ستل) في رحل عاك بستانا وأرضا بجواره جبرهذوشوكة علىبيه هماومات البائع فهسل يكون لوارثه رفع بدالمشترى بعد تحقق الاكراه الشرعى على البيع ولايسقط الخيار عوت الباتع (أجاب) نعم لوارث البائع بالاكراه فسيخ البيع بعد ببوت الأكر أه الشرعي عليه والله تعلَى أعلم (سشل) في رجل له قطل وسمسم فلاهر في ارضه اشتراء منه رجل بالغين الفاحش والغرور بقوله له انه لايساوى الاكذافهال اذا ثنت انه ماعه مدون القيمة مع الغرور واله مغبون بقدر لا يدخل تحت تقو يم المقومين بقول أهل الخبرة يكون البياتع فسيخ البيع وأخذمبيعه (أجاب) اذاتحقق الغبن الفاحش مع التغرير يكون للبائع فسيخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخردار امشتملة على سوت ومنافع ومرافق علوية وسفلية فهل اذاظهران أرضها مستمقة للغيروطارية فوقف على غيرالب أعوليس للبائع فيهاسوى منفعة التاجرمسانهة بالحكر بكون المشترى المردوفسيخ البيع بلارضاأ لبسائع حيث ظهراستعقاق بعض المبيع السذ كورلغ سرالبائع وللشترى والحال هذه الرجوع عادفعه من الثمن ولا يجبر على دفع باقيه وهل اذا اشتراها قبل رؤسه لداخل جيع بيوتهاوقت الشراء ثمرآها بعدذلك ولم تعبه يكون لدردهاعلى البائع بخيار الرؤية ولأيحمرعلى قبولها وهل أذااشتراها وأحضر أهل الخبرة بالاغمان وأخبرواانه مغبون غينا فاحشا وغره الدلال غرورا قولياعلى عادة الدلالين واشتراه بعد غرورهاه بقوله انه يساوى كذاو نحوذلك يكون الشترى رده على البائع جبراعليه بالغبن الفاحش مع غرور الدلال المذكور (اجاب) للشترى المذكوررد المبيع والحال هذه ادالم بوحد منه مايسة ط خيا ره النابت له بكل عماذ كرف السؤال أما الاول وهو استعقاق بعض المسع فالردمه من باب الرد بخيار العيب وهواى الاستعقاق يثنت الإيهار في المكل انظهر قسل القبض ويثبته في القيمي أن كان بعده كافي الدرمن خيار العيب وهذا افعايضره التبعيض كإفحامع الفصولين وأماالثاني فسنباب خيارا لرؤيه وأماالثالث هن ما منارا لفدة بالغين مع التغرير والتغرير يتعقق من أحدالم العين للا خراومن الدلالوفي ردالح آرعن الخيرية انمفهوم قولهم انغراحدالتما يعين الاخراوالدلال يعتمر من احد المتبايعين إلى فله الفدي أنه لوغره وجل أجنى غير الدلال لا يتبت له الرد اه والله تعالى أعلم (سئل) فى عبد عملوك المحرمة رجل ماعه ذلك الرجل حال غيبة ومته عن المنزل والحال ال ألرجل الاسعى مايقول من عتمه قائم به ولم يصدر منها توكيل بيعه فهل لا ينفذ بيعه و يكون فا أخذه شرعا لاسما ولمتجز البيع بعدصدو رهمنه وردته ولم يوجده نهاما يدل على الرضا

1577 مطلب لوارث الياثع عالاكراه القسيخ اذآ أثنت اكراه مورثه على البيح

1517 11

1777 11

1777 مطلب ظهورالاستعقاق في مص المسع قسل القبص وحسائحيار فىالمكل وبعدده فى القيمىفقط مطلب التغسر برانما **I**elleKU قوله فيعتار الععاج وحرمة الرجدل حرمه وأهله اه منه

(العاب)

1778 12

سفر

۱۱ مطلب أفلس المشترى بعد قبض المبيع باذن البائع فالبائع أسوة الغرماء في الثمن وليس لد الاختصاص بالمبيع

ol 7711

1777 11

1777 17

لَحَابِ) أَذَا تَحْقَقُ مَا فَيَ السَّوْالِ لَا يَنْفَذَا لَبِيعَ الذُّ كُورِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلِمُ (سُئُل) في رجل نزراعة وعليه سواق شاركه رجل فحزراعته فقط ثم يعدمدة باع المزار الارض والسواق كماكم الجهة بناحية الفيوم من غيراذن مالكه فل ليرفع بدهعن الطين المذكور فاكرهه الحاكم كالمذكورعلي بيع ألنه وأغذهمنه بالاكراء فهسل اذا ثدت البيع بالاكراه والهلم يحزا لبيع فه المذ كورلاً يكون البيع نافذاولما الكه آن يضع يده عليه (أحآب) لا ينفذ بيعم مدون اذن المسالك واحازته فله فسعه كالناه ذلك فمساما عسم كما مايفيدرضاه بالبيع صريحا أودلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (ستا معاون اله ابطية في رحل اشترى من آخر عرضا وأحلا ثمنه الى أحل معلوم رض المشترى العرض من البائع وقب ل حلول الاحل أفلير المشيتري المذكور وثذ دبون كثيرة فهل اذاو جدالبائع بعض عرضه عند المشترى وأراد الاخت باقى الغرماء لايجاب لذات (اجَّاب) اذا اشترى شخص عرضا وقبضه. أداءالثن ثم أعلس يكون الباثع الموة باقي الغسرماء في ثنيه وليس له الانحت المبير عواكال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة تلقو أساقية عن مورثهم فأدعى عليهم رحل بانهاله وأنه أنشأها وجددها ولم يثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي وحكم ومانها ماك لمؤلاء الجاعة وكتساله موثيقة مذلك مشمولة يختمه ثم مات المدعى عن فباعها ذلك الابن لرجل ذى شوكة فه ل يكون البيع باطلا وللعماعة المذكورير ذي الشوكة عنها (أجاب) لاينفذبيح ملك الغير بدون اذن المسالك واحازته وآذا رد المالك البيام بطل ونرفع بدالمشترى حيث لامانع والله تعالى أعلم (سيل) في رحل علك حاموسة باعر يعها لرحل ععلوم من الدراهم ثم بعد ذلك أرادما لك الربع ان يسيعه أسالك ثلاثة أرماعها لدراهه مطلبها الحاكم منسه تجهة المرى فلررض فباعه لرجل آخ ثم بعدد ذلك ادعى البائع على مسترى الربع انه اشترا مبغين فاحش فقال المسترى بل اشتريته بازيدمن التمن وذهب معه الى السوق ليختبر الثم فوج مده بأزيدمن الثمن فتركه البائع للشمترى ومكث عنده أربع سنين فهل اذا ادعى البائع الفين بعدذلك وأرادا بطال البيع لا يجباب لذلك (أحآب) اذاوقع البيع صحيحاً لا يجباب الباثع الفسطه مدون تحقق الغين الفاحش فيسهم عالغر ورومجردا لغبن بدون تغرير على فرض تحققه لأبوحب الفسخ على مايه الفتوى وآلله تعمالي أعلم (سئل) في ذمى وكارج اقتشراء حاربة له فاشترى الوكيل حاربة للوكل وشرط البائع على الوكيل المسترى انهالاتردولوظهر بهاعيب ثم بعدمدة طويلة حدث فيهام ضفهل واكحال هذه للوكل ان ارية على الوكيلُ أو البائع أوليس له ذلك (أجاب) اذاحدث عيب بالم ألمشترى لا يگون له رده على وكيله ولاعلى با تعهجبرا والله تعالى أعلم (ستُل) في رجل ذي

GENT SUCCESSION OF THE PROPERTY OF THE PROPERT والثالث عن الحالان فهل هذا البيح بأعل والدار باقيت على ملك البائع وبازمانها كن المشترى المذكور أوة الدارمدة سكتاه وتنزع الدارمنه قهر الاسعاو هناك ينقص تغيطنة تثهدوجودالاكراه الشرعي على البيع (أعاب) ادائس الاكراميل البيع بعوالمبس المديد أوالضرب الشديدوم بثنت على البائع رضاء بدصر بعااودلالة كقبضه الفن طالعا يكون البائع بعد زوال الأكراء فسيخ البيع واسترداد المبيع ولاأبوله والله تعالى أطر (سثل) في رحل اشترى صاعة من انسان عن معلوم كل قنطار منها بكذامع ذكر والقالقناطير وكتب بذلك نيقة مضمونها ان فلانا الفسلاني الوكيل عن فلان الفسلاني في شراء الصنف الفلاني اشتري مني قدر كذامن القناطيركل قنطار بكذاوق مكاتبة اشريهن البائع مضعونها أني بعت الى فلان بعني المشترى بالسه حرالمذ كور وأعطينا السماح في ذلك ولا يكنني الرجوع وان عقد البرار الذي كتب فهوعلى مقتضي ماسمعناله ولاعكن فبح البيع والشراءالر موط عقتضى الشروط ثمان البائع أرسل يطالب التساوالذي زعم المسترى انه موكله في الشراءله فأنكر وقال لم افوض له في ذلك ولم يكن الشراملي وان كان اشترى فأطلبه فل أتكر باع البائع البضاءة اغير المسترى الذى زعم الهوكيل فلأن بدون اذن المسترى واحازته وقبض المتنمن المشترى الثاني فهسل لا ينفذ البيع الثاني مدون اذن الاول واحازته سواء قال وقت اوا دة الشراء ان فلاناو كلني ان اشترى لدهذه البضاعة أولم يقل أم يقبل ذلك (أحاب) شراء زاعم الوكالة على الوجه الذ كور نافذعايه وتتعلق حقوق العقديه والبيع الثاني يدون اذنه واجازته غيرنا قذوقد صرح فحواش الدر بانه لوقال بعني هذا الشي لف الانلايكون من اضافة العقد الوكل فلأبتو قفعلى أجازته وبأن صورة الاضافة على مافى الفتح ان تقول بسع عبدا من فلان والله تعالى أعلم (سشل) في جاعة لهم دارباعها ذوشوكه واتحال ان منهم من هوغائب عن البلدومنه أم المحاضر بهاو بعضهم القاصر وقبض ذوالشوكة الثمن لنفسه ولم يكن

مستعقاولا مأذونا ولاموكلافي ذلك ويعدحضو والغا تسجيرهم على احازة البيع بالحبس

المديدوالضرب الشديدبدون تسليم النمن لهم فهل اذا كأن الأم كذلك يكون البيع

ا باطلاوهل يجبر المسالك على دفع كلفة بناء احسدته المشترى (أجاب) البيع على الوجة

المذكورغيرنا فذومابناه المشترى يؤم بقلعه انبناه بانقاضه المملوكة لدحيث لاضرر

بالارض والاياخذه المالك بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعملم (مدثل) فرجل

أعلك دارا وسأقية وحاند أطيان تسحد من بلده وتر كها فبعد عوده وحدشيخ البلد

وزعهاعلى رحلمن أهل البلدوالذى وزعت عليمه تصرف فيهاما لبيع مدون آذن من

المالك فهل لا ينف ذ تصرفه في مال غسيره و يكون للالك بعد حضور ومن غيبته فدمخ

ا لبيرع وابطاله (اجاب) لمالك الدار وااسا قيسة احازة البيسع الصادر من الفضولي

Wit . To

ربيع الاول

مطلب قول الرجسل بعنى هذا الشئ لفلان ليس من الاضافة الى الموكل بخسلاف بع عبدلة من فلان

W.

ipty rr

مطلب باع بيتامعينا من دار أو خرامن بدت معين منها قبل القسمة بدون اذن الشركاء لا يجوز

ITTT . TV

ربيعالثاني

1777

رزده والزديطل والعشالي أعلى السئل) فارجل مان عن ابن ابريخه بأبنابن ابنهم أوأن لمتعدر فيقوص فالتعورك دارا فوضع الابعديد وعلى داره الاقرب وباعقالا حزنلون ازالافسرر ودصاء فعل لايفسند سعمولا تصرفه نائحق ماذكر بالمطريق الثيرى وماذا ينعي كارُوارت (المات) لانف ذاليسم والحال هلموالمجان اللاقرب منهمها والدنعالي أعلم (سمثل) في الخوس علمان حمة معلومة القدر في بدت مشتركة بمنهام تاصفة فياعها أحدها الآخر عن معاوم مععل أخيه وادنه وقبص معظم التن من للشترى وبعدمضي مدة أشهر أنكر الاخ الاذن بالبينع ولابينة عليه فهل بنغذ البيسرى نصيب السائع واذابا عالما تعالمذ كور حرامن الهاعها أولاق غيسة المسترى لاينف ذسعة الثاني حدث كان هناك بينسة تشهد بالسع الأولو بقيضة معظم المن (أعات) نع يفذ البيام ف نصيب البائم لافي ضب أخيه بدون أذبه واحازته وسيع بعض ما فذفيه البيغ لغير المشترى وَلَ مُوقُوفَ عَسِلِي الْمَازَةِ المُسْتَرَى أُولًا وَاللَّهُ تَعَالَى أُعَلِّمُ (سَسَّمُل) في دار مور وثة باع أحدهم خرامعينا قسل القسمة واحدث فيه المشرى بناء فهسل يكون البييم ولطلا أولا (أجاب) الذاما ع أحد الشركا ويتامع يتامن العقار المسترك أو تصييامن قبسل القسمة يكون لباق الشركاء اطال البياع لعدم تحقق نصب البائع فمالاعه لاحتمال إن يقع في نصيب شريكه عند القسمة والله تعمالي أعلم (سلل) في دارمشتر كة بن إخوس لكل واحد النصف فيها عمان احد الاخوس اع فصف الدارالمه ولأله والنصف الماول لاخب ورحل فغيبة أخيه تمحضرالاخ بعدداك واحاز بيبع أخيه ورضيبه وصارمشاهدالوضع بدالمشرى نحوخس عشرة سنة تممات عن ورثة أرادوا ابطال البيع في نصيب أبيهم واخده من المشترى فهدل اذا ثبت ان مورثهم أحازالبيع وسكت سدداك أكثرمن جسعشرة سنة ومات ولم ينازع المشترى لايكون لهسمنازعة ولادعوى على المشترى بعيد شوت الاحازة ورضاه بالبيسع ومشاهدته المدة المذكورة بلامانع (أجاب) ليس الورثة المذكورين معارضة المشترى حيث تحقق ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في دجل مات عن ذوجته وهن ثلاثة بنين منها وترك لهم دارائم مات أحدالينين عن أمه والحويه ووضع احد الاخو من مده على الدار المذكورة وماعه الرحل أحنى في غيية امه وأخيسه بغير اذنهما ورضاهما فهل لاينفذ سعه فيما يخصهما بالمراث الشرعي من الدارالمذ كورة ويكون لمماضخ البيع وابطاله في نصيب ماوما الحكم "(أحاب) لاينف ذالبيع في ملك الغير مدون أذن المالك وإحازته والله تعالى أعلم (سمثل) فرجل علا حصة في دارونخيل بالمراث الشرعي عن امه مشتر كتين بينه و بين ابن خال له عائب فوضع رجل أجنى يده على ذلك في غيدتهما و باع النحيل كله لرجل أجذي بغيرا ذنهما ورضاهما فهل أذاحضر

1777

مطلب الزيادة المنفصلة المتولدة بعسدالقيص تمنعمن الرديالعيب

1777

أخد الشر يكين من غيبته يكون له فدخ البيع وابطاله في نصيبه (أجاب) اذا تحقق بالوجسه الشرعي لاحسذا لرجلين المذ كورس ملك فعساذكر بلامازم الايتفذيب الغير مُلكَه بدون اذن المالك واحارته واذارده بطل والله تعالى أعلم (سشل) فيجامة يستعقون كاناتلقوه عن اصولهم ثم غاب منهم جاعة فوق مسافة القصروا محاضر بالبلد حصل له ذهول في عقله قاستولى رجل على المكان مدعيا اله اشتراه محن حصل له ذهول محضرالغا ثبون قهل اذا ثنت أن الحاضر كان ذاهلالا ينقذ يبعه في جيم المكان وعلى فرض بوت صة البيع ينفذف حصة الحاضر دون الغائيين ولهسم مطالبة واضع اليد ا برفع يده (أجاب) لا ينفذ البيع من احدالشركاء في نصوب باقيهم بدون أذنهم واجازتهم لذلك وينف ذفى نصيبه اذا تنت بيعسه مختار احال صوره والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة بثن معلوم دفعه له فيعدمدة أشهر ظهر بها عيب قدم بعدولادتها عنسده فردها عليه به فقيلها منسه واستلها بحسداء تراف البآثم _ يَحْضُر قبينة شرعية وردله رمض الثّن والآن توقف في دفع الياقي فهل اذا تُعتُّ مَاذَكُو بِالبِينَةُ الشَّرِعِيةُ يَجْبِرِ البِاتْمُ عَلَى رَدِياقَ الثَّن لِلشَّتَرِى (أُجِآب) حيث ردالمشترى البقسرة للبائع وقبلها منسه بالتراضي لايكون للبائع الامتناع عن دفع باقي الثن للشسترى أمالولم يتراضياعلى ردالبقرة المد كورة فيمتنع ردها بالعيب محصول الزيادة المنفصلة المتولدة بعدالقبض وهى الولدهنا لاتهاتمنع الردبالعيب كإفى ألهندية من الفصل الثالث منخيارالعيب والله تعالى أعلم (سئل) فرجل اشترى دارا من آخ بين معلوممن الدراهم ووضع يد معليها نحو ثلاث سنين وهو ينتفع بها فبعد ذلك أرادبا أمها اطال البيع فيهاوأخ تدهامنه الكونه كان تحت يدودار بالشراءمن ذلك المسترى بثن من الدراهم أيضا بصفقة الزي نفرجت مسة قة للغير وأخذت منه زاعاانه كان شرط على المشترى أن الدارالمذكورة ان أخذت منه يرجع عليه في الدار الاولى المذكورة والمشترى سكرالشرط المذكور ولابسنة له مذلك فهل يكون البيع صحيحانا فذاوليس له الرجوع أَفْيها بْعَلْله المذكور (أجاب) يفسدا البيع بشرط لايقتضيه العقدولا يلائمه وفيه نفع لاحده مااولمبيع هومن أهل الاستعقاق ولم يحسر العرف به ولم برد الشرع بحوازه فاذاتحقى فسادا لبيع بالشرط الفاسدوجب على كلواحد من المتعآ تدين فدجه قبل إقبض أوبعده مادام المبيع بحساله في يدالمشترى اعداما للفساد والا يتحقق الفساد لا يكون لاحدهما فسخه حبراعلى الاتنو بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة عدكون بقرة عشراء باعوها بتن معلوم لرجل فقبط هاوصار ينتفع بهامدةستة أشهر ثم نتجت عنده فوجد لبنها تليلاعن أمثا لهافارادف يخ البيع وردهاللبا أعين فهللا مجاب لذلك (اجاب) ليس للشترى فسخ البياع بغيروجه شرعى كان يتعقق في المبيع المائدية من الفصل التانى في المائد عيباعند الناس بحيث ينقص عنه عند التجار وفي الهندية من الفصل التانى في

24 1777

A? 1777

جادى الاءلى

1777

1147 11

41 1417

مطلب فيحكم عودالعيب القدم عندالمشرى

ساوالعيب اشترى يقرة فوحدها لاتعلب فان كان مثلها شترى للعلب فله ان و الدير والثاني وانكان مثلها يشترى للحملا اه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له نصف فدأن برسيم أخصّر باعه لرجل T نجر بثس معاوم فى الذمة بحضرة بينة شرعية ثم باعه لغيره بعد البيتع الاول فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية ان عقد المسترى الاول سابق على المشتر الثَّاني يكون الحق فيه له دون الثاني (اجاب) حيث صدر البيع الاول م لرجل المذ كورواستجمع البيع شرائطه الشرعية لا يكون البائع بيعهم شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له جاموستان فرحل من بلده وتركم عهماحا كمالبلدا لسياسي ثم بعدمدة حضرص احبهما فهل لدنقض البيع ويرجع على المشترى واذا قلتم به فهل يحب عليه سمنهما وابنهما وجبنهما (أجاب) للسالك رد عالفضولى واذارده بطلوله تضمس مااستهلكه المشستري من اللبن كماأهاده في لَقَدَاوِي الرحيمية والله تعالى أعلم (سثَّل) في جاعة عائبين لهم حصة في دارباعها اشركاء وغيدتهم فهلاذاحضرالغائبون مكون لهدم رفع بدالمشترى عنهاحيث لمحيزوا لبيع (أجاب) لاينفذالبسع في نصيب الغائبين بدور أدنه، واحازتهم والله تعال (سَــتَّلُ) في أُخوتن لهما اخوات فبأغ الاخوان أرضا مشتر كة بينهما و بين أخواتهما والاخوات يعلن بيع الاخوس الارض وصارا لمشترى يتصرف في الارض تصرف الملاك فى املاكهم وكل من الآخو بن والاخوات مشاهد لهذا التصرف ولم سازع أحد منالمذكور سالمشترى في تصرفه مع قدرتهم على المنازعة فهل اذاكان الحال تحذلك وأرادت الاخوات المذكورات المنأزعة متعللات بعدم بيع نصيبهن لاتسمع دعواهن حيث شاهدن التصرف المذكورمن المشترى مدة تزيدعلى سبع سنين وفي وقت البيع كن بالغات عاقلات قادرات على تخليص حظهن من الارض من يدالمشترى (اجاب) اذاكانتالارضماك جيع الاخبوة كإهومنذ كور لايكون بيع الاخون نصيم اخواتهمانافذايدون اذنهن والله تعالى أعلم (سئل)في جارية اشتراه أرحل من المـــألك لما بثن معلوم واشترط على البائع سلامتها من العبوب وبعدمضي ثلاثة أشهر من بيعها ظهرفىأنقهاووجهها ورمفاحشفاخ بريه المشترى البسائع فقال انهحرا رةفلم يصددو وأراهالاه لانخبرة العارفين فى ذلك فاخسبروا بانه من المبارك وانه قدم فيها فهلاذا ثبت انه فيهامن قبل بعه لها يكون ذلك عيبا ترديه شرعا وللشترى الرحوع على البائع عا أقمِضهه من الثمن(أجاب)اذاوجدالمشترىبالمبيـعءيبا ينقص التمن عندالتجاريكون له ردا لمبيع على بائعهُ بعد تَحقق قدمه عند البائع بالوجه الشرعى وهذا اذا لم يحدث في المبيع عيب آخرفان دن عتنع الردويرجع بمقصان آلعيب القديم وكذالوزاد العيب واختلفت حالته قال في رد المحتار من خيار العيب عن البزازية لو كان به عرب فبرئ عدائمـة البائع معادعندا لمشترى لاردموقيل رده انعادبالسب الاول اه وأفاد في الدر يعددلك

س في عنسار العماح الغب مالكسرف قي الابلوف الجي يوم ويوم والغب في الزيارة قال الحس في كل اسبوع قال زرغب تردد حبا قلتوهو حدديث مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغب كل شيعاقبهاه وفيهالربع بالمكسر لوائجي تاحل يوماوتدعومين متجيءفى اليوم الرآبح يقال ربعت عايسه الجي وقدريع الرجلعلى مالم بمفاعله فهوربوعاها تتهيىمنه 1777

1777 19

ان العبد الفلحم عند ما عند مستريه ان من توعه لدرده والالاوق الهندية من الفصل التالث من خيار العيب اشترى حارية بصاء احدى الغيتين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها حتى انجلى البياض شمعادبياضها فعلم لذلك كانله أنردها ولوقيضها وهي ابيضاء احدى العينن ولم يعلم بذلك منى انحلى البياض معادبياضه الايكون له أن مردها كذافى فتاوى قاضى خان اه ثم فال وفى فتاوى أبى الليث اشترى عبدا ومه مرض فازداد المرض فيدالمسترى فليس له أن يرده على البائع لكن برجع بنقصان العيب كذاف الظهيرية رجل اشترى عبداكان مجوماعند البائع كان تأخذه الجي كل يومين أوثلاثة أيام ولم يعلمه المشترى فاطبق عليه عند المشترى ذكر في المنتقى الكشترى أن مرد ولوانه صارصاحب فراس بذلك عندالمشترى فهذاعيب آخرغيرا يجى فيرجع ا بالنقصان ولام ده ثم قال واذا كان في المسترى حي عب سفيد البائع وزال معاد فيد المشترى ان عاد ثانيا غياله الرد لا تعاد السعب ولوكان الثاني ربعالا يحكون له الرد الاختسلاف السعب وكذالوا شبترى وقدظهر في مدالمشترى مرض فهوعلى هذا ويخرج من هذاجنس هدده المسائل كذافى مختا والفت أوى شمقال لوكان بالمبيع أثر قرحة ومدت ولم يعلمه فعادت قرحة وأخبرا كجراحون انعوده ابالعيب القديم لمردويرجع ما لنقصان هكذاف القنية اه والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة مات والدهم وورثواعنه قطعة أرض علو كةله ابعاضها مختلفة منها ماهونافع ومنها ماهو غيرنافع فقبسل قسمتها بين ماع أحده مقطعة معينة من الاجنى من غير تعيين ما يخصه منها ومن غيراذن شركائه وهم بقية الورثه فهل ينفذهذا البيع أولاواذا كان فيسه غبن فاحش سد تغر مرمن أحدالمتبايعين ماذا يكون الحكم في هـ ذا البيع الصحة أم القساد (أجأبُ) حيث كانت الارض عم لوكذ كجيع الورثة و باع أحدهم قطعة معينة منها قبل قسمتها يكون لاشريك الا تخرايط الالبيع وصرحوا بتبوت الخيار البائع بالغسين العاحش مع التعربروالله تعالى أعلم (سئل) في جاعة ورثواداراعن مورثهم فباعها بعض الورثة فغيبة باقااشركاء شمن معلوم فهل لايكون البيع نافذافي تصيب الغائب منهمدون اذنه واحازته وله أخذنصه مماع بالشفعة جبراعلى المشنرى اذاتو فرت شروط الاخلذ بالشفعة وانعتموانعها (أحاب) لاينفذالبيع في نصيب الغائب مدون اذنه واحازته ويقضى الشرعال بالشفعة بعداستيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى علم (سئل) في رحل اشترى أشهاراف ستان وقف معلومة المقدارو كتب ف ذلك حف شرعية واستثنى البائع على اشترى وقت البيع أشد اراقدعة معلومة الفدار كهة أصل الأرص ثم ادعى ناظرالوقف انمن الاشعار المبيعة بعض أشعارعد دهاقد رمعلوم تحهية الوقف خلا المستثنى له وأثنت ذلك مانيدمة الشرعية فهل يكون للشترى فسخ البينع والرجو ععلى المائع ويتدتله الخيار حيث ثدت الاسته فاق لجهمة الوقف في بعض الاشجار المبعمة

مطلب فيمالواستحق بعض المبيع هل يخير فى الباقى اولاو تفصيل ذلك

۱۰ طلبجهالةالمستثنى تفسد البسع

1777 11

1877 5.

יז דיזו

مطلب لايجوزبيع حقالتعلى

ب) فيحامع الفصولين استحق بعض المبيع فلولم عيز الانضر وكداروكم وأرض خفومصراعي مابوقن يتغبر المشترى وآلافلا اه وفيه ولواستحق معض الميسع فبلالقبض طل في قدر المستعق ويتخبر المشترى في الباقي كإمرسواء أورث الاستعقاق الباقى أولالتفرق الصعقة قسل التمام وكذالوا يتحق بعمد قبض بعضه ق المقبو**ض أوغسيره ي**تغير لمسام من التفريق ولوقبض كله واستعق بعض لدرهثم لواورث الاستعقاق عيما فهابق يخبرا لمشترى كام ولولم بورثء كثوين أوقنسن استحق أحدههما أوكيلي أووزني استحق بعضه اذلا يضرته فللمشترىأخذالباقيحصته بلاخيار اه وهذافىالبيه الصحيحاليات أماألفاس فالواجب على القاضى فسخه والله تعالى أعلم (سسئل) فحرجل اتسترى أشجار امع رمغروسة في ستان بحق القرارواستثني البائع من المبيع وقت البيع قدرا من الاشعار القديمة معلومة العدد مجهولة العين وقت البيدم مختلطة بالمبيع غير متحيزة وغير معلومة للشترىوقت البيمع فهل لايجوزا أبيم على هذآ الوجه وللشترى فسنخه (أجاب) نعملا يحوزا لبيع واكحال هسذه كإفى البحروغ سرولان جهالة المستثني تؤدى الى النزاع فيفْسد الببع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل على الشجار به سودا وله زوجة أذنت آخر في بيعهافهل آد الم يأذن مالكها لزوجته ولالغيرهافي بيعها وكان البيح بغبرحضوره وعلمه ولمبحزه مالكها يعدالعل لايكون نافذ اوللالك أخذها عن هي تحت بده ولاعسرة مقول أذون الزوجة بالبيع انه وكيل عنه وقت البيع بدون اثبات شرعي (أجاب) ان ثدت ل المالك في البيع أواحازته له بعد صدوره نفذ والافلاولا عبرة ماذن زوحته والله نعالى أعلم (ـــئـل) في امرآة تملك دارا ببلاد الريف أراد شيخ القرية أخذها منها لآخرين ويعطى لهأمد لهادار أأخرى من البلدفام ترض فهل لا تحبر على أخذمد لهاوادا كان لهازوج لذ كورة في غيبة زوجته وكتبها خوفا من شيخ القرية لا يكون ذلك نافذا عليها يدورن اذنهاورضاها (أحاب) نعم لا تحبر المرأة المذ كورة على ذلك وحيث لم يكن زوجها وكيلا عنها بالمادلة لا يكون ماصدر منه نافذ اعليها ولوطوعا والله تعالى أعلم (سلل) من وكيل أوقاف الحرمت عن مكان علومكان هدماولم سق من المكان العالى ألاحا تظان وبراد سع العلومجهة الوقع بثمن معلوم وماوجد فيجهة العلومن الانقاض لايساوي هذا المِلْع بِل أَفْل منه بكثيرفهل لا يصح بيع العلوواكال هذه (أجاب) لا يحوز بيع حق التعلى ولاعلات المتوفى على الوقف شرآه شئ للوقف من غلتمه بالكثر من قيمته بالغين الفاحش والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زعيم علك دارامع أبن أخيه وزوجت والده بالميراث الشرعى أمره شيخ البلدببيعها لصراف البلدفامتنع فشددعليه فباعها لدستغرر مسترى له بانها لا تساوى الاكذامن الدراهم قدراينقص عن قيمتها في عيدة ما قي

ۼڵٷٵؿۼ[ٙ]؞؊**ٙ**

1411

ه ۲ (۱۳۱۱ مطلب فی حکم بسح الوفاء

ه مطلب فيما لودلك معلم المسعاوكله قبل القيض

مطلب الوصف لاحصة إدمن الثن الااذا ورد عليه القبض اوالحناية

التركاءول الانجاز المتحالفات والقروروت بالمتعالم المتحارا والا ١٣٠٠ القدم البيع والمتوداد هامن ودلكترى (أعاب) اذا تحقق الغدين الهاسش مع التغرير يكون البائع فدخ البيع في تصيبه والافلا ولا ينفذ البيع في تصدي الاخ والزوحة بدون اذبها والمارتهماوان لم يندت عن و تعررواله تعالى أعلم (ستل) في ولعليمة دن لاخرأ حال وب الدن مرحد لا الوعلية فاشترى ذلك المحال عليه سفينته تشمن معلوم أقل عاعليه من الدن الحيال به بدون قيم تهما على أنه أن وفاه الدن في أربعة أشهر تبكون السفينتان لبائده سماوان لموقه الدين فالمدة المبذكورة يكون البيح الازماوكت كل منهماو ثيقةعاذ كرفهل لا يكون البيم لازماوله فسخه (أحاب) في بيع الوفاء تسعة أقوال من أقول جامع لبعض الحققين وهوانه فاسدفي بعض الاحكام حتىماك كلمنهما الفمخ وصحيح في بعض الاحكام كمل الانزال ومنافع المبيع ورهن فيحق البعض حتى لاعلك المسترى بيعه من آخرولارهنه قال ماحب المعر بعد نقله ورنغى أن لا مدل في الافتاء عن القول الحامع كذا في حواشي الدر الختار عن الشر نبلالية وبناءعليه لايلزم بيع الوفاء ولكل واحدمن التسايعين فسخه وقيل انحكمه حكم الرهن فيحيح الاحكام وهوالمقي بها الدياز المصرية وعليه فللبائح استرداده بعدد أداء الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة بشمن معلوم بعضم حال وبعضه مؤحل الى أحل معاوم ولم يقبض المشترى البصاعة من البائع وسافرالي عيد لاقامته ثم بعدد لل أرسلها البائع مع شعص آخر المشترى فله اوصلت الى ساحل العمر نقص من البضاعة طرد فهل اذا قبض المشترى البضاعة الاالطرد المذكور يلزم البائم مانقص من البصاعة ولا يلزم المشترى لكون المبيح قبل قبضه من ضمان البائم (أحاب) ا ذا هلك بعض المبيع فان كأن قبل القبض وهلك با "فقه عاوية ينظران كان النقصان نقصان قدربان كان مكيلا أوموزونا أومعدودا ينفسخ العقد بقدرالهالك وتسقط حصته من الثمن لان كل قدرمن المقدرات معقود عليه مقيقًا بله شيَّ من الثمن وهلاك كل المعقود عليمه بوجب انفساخ البيع في الكل فيسقط كل الثمن فهلاك بعضه بوجب انفساخ البيع في قدره وسقوط الثمن بقدده والمشترى بالخيار في الباقي انشاء أخسذ بحصتهمن الثمن وانشاء ترك لان الصفقة قد تفرقت عليه وان كان النقصان نقصان وصفوهوكل مايدخل في البيع من غيرتسمية كالشعروا لبناء في الارض وأطراف الحيوان وانجودة في المكيل والموزون لا ينفسخ البيع أصلاولا سقط عن المشترى شي من المن الاوصاف لاحصة لهامن الثمن الااذا أوردعليها القبض أواكينا مه لانها تصبر مقصودة بالقبض واكناية والمسترى بالخياران شاء أخذه بحميع الثمن وانشاء ترك لتعيب المبيع قبل القبض كذافئ واتعات المفتين عن البدائع وهدذا اذالمتذكر الاوصاف في البيع لما في حامع الفصولين اذاذ كرا لبناء والشعر كانام بمعن قصدا

عليي لزمانا قبل القيمة بالمدالارم بحصتها ولاحساراه اله كافي دالحسارين

لاستعقاق وقواا الااذا أوردعليها لقبض للزادية قبض المسترى عي لوقيض المبيع مقت الاوصاف كالشعر والبناء في يبع الدار بكون له حصة من النمن كافرد الحتارايضا والله تعمالي إعمل (لششل) فحرجمل اشترى من أنهمانها من الالماس بثمن معلوم من الدراهم ودفع الدبعض الثمن دراهم ومأعله أيضاعد كافي عاتور بثمن معين معلوم تبكدلة للثن ثم وودمدة استخ في الحدك المستع على ودالحاكم الشرعي فهل مكرون لباأم الالماس الرحوع على مشتريه بشمن الحدك الذي استفق وأذا ثعلل بالمقايضة والدناع الالاس اقل عااشتراه من مدة سنن مصت ولم مصل في السع غرور ولاغبن لاعبرة بتعلله (أحاب) اذا ثبت الاستعقاق بالبينة يثبت للشرى الرجوع على بالعدبالمن والله تعالى أعلم (سئل) في وكالدمخر به حدوده اظاهرة معلومة من قديم الزمان علكهار حلان ملكاشرع اوبيدكل واحدمنهما حمة شرعية تنضن ماستعقه منهاوتنضن ذكر دودهاباع مهارجل أحنى قطعة أرض داخلة في حدودها المعينة محجتيهما بغسر وحهشرعي فهل اذا ثبت بسنة شرعية ان القطعة الارض المتاعة من الو كالةود اخلة تحت حدودها ولم تنتقل عن ملك المالمكين لها بنا قل شرعي إلى الآن تكون لهم امطالبة المسترى لها رفع مده عنها وهمل اذا كان محوار الوكالة الذكورة وكالة أخرى بعضها وتف وبعضها ملك تشتمل على أماكن علوية وسفلية وتعدى رجل أحتى وأحدث عارة بغيراذن من الناظرو المالك في مكان من أما كنها العلوية وسيديا بهاالاصلى وفتح بالهمن المكان الذي تحته وفتح باباعلى الطريق وصيره مكاناعلى حدته يكون للناظرو المالا مطالبته مازالة ماأحدثه من البناء واعادة المكانين مع باييهما كما كاناحكم أصلهما (أجاب) وقف بيع مال الغيرعلى احارة المالك فان أحازه تفذوان رده بطل وترفع بدالمتعدىء لمي عقار الوقف والملك حيث لامانع وماأحدثه ب المذكورمن البناءان أحدثه بانقاضه المسلوكة له يؤمر برفعه ان لم يضر والاتما كمه الناظرالوقف والمسالك بقيمته مستعتى القلعوان هدم شيأمن الاصل فعليه ضمانه والله تعالى أعلم (ستل) في رجل علك مقدارا من المقاطف الخوص باعدلا بثن معلوم مؤجل باجل معلوم وسدالشترى وثيقة شرعية بذلكثم قبل قبضه ماعه البائع لرجل آخرم دعياان له فيه شريكالاجل ابطال البيدع فهل يكون البيع الأول فداولاعبرة بدعواه المسذكورة (أجاب) لاينفذ البيع الشاني حيث ثبت البيع لاولمستجمعاً اشرائطة الشرعية والله تعالى اعلم (سشل) فيستصغيرم شترك بين اختين ماتت احداهما عن زوجها وعن ابن قاصرمنه فهل اذا أراد الاب بيع نصيبه ونصيب ولده لاحل تخريه وشراءم كان بدله انفع لابنه منه يجاب لذاك شرعا ولايكون

الشريكة منعه من ذلك (أحاب) للاب بيع عقارا بنه عنم القيمة حيث كان مجودا

iryy ir

1777 10

773 FF7

ابن الناس ولس المشر بكة المعاوصة مدون وحه شرعي والمعتقط في أعمل استدل رجل علات حصانا أوادر حل أن يشتريه فقال له مالكه انه ساوى كذا ومسكفة من الأكياس فاشتراه منسه على ماقال فه ـ آل ا ذا تحقق الغسن القلحش والغرور من البسائع المشترى بالبينة الشرعية وظهر بقول أهل الخبرة اله لايسا وى التمن الذي ذكره لد الماثم يكون له رده على البائع المذ كور لاسما والمشترى لا يعرف الثمان المخيل (أجاب) اذا قعقق الغين الفاحش مع التَّغر مريكون للشَّترى فسخ البيع والله تعالى أعلم (ستل) في دار مشتركة بينجاعة بالميرآث الشرعى على الشيوع باع أحد الشركاء قطعة معينة منها قبل القسمة بدون اذن من الشركاء فهسل يكون بعسه غيرنا فذفي تصيب باقى الشركاء في القطعة الدكورة ولهم ابطال البيع في نصيبهم مهاويكون لمر أخذ تصيب البائع بالشفعة اذاتوفرت شروطها جبرا على المشترى واذاهدم المشترى شيأمنها تعديا يكون ضامنالما هدمه (أجاب) اداباع أحدالشركاء قطعة معينة من دارمشتركة قبل القسمة كان لشريكه ابطال البيع وعلى المتعدى ضمان ما أتلفه والله تعالى أعلم (سمثل) في رجل والمتعاربة باعها لأتر بش معلوم في ذمته فبعد مضى أربعة أيام أرادر دهاء لى البائع متعللا بانهام يضة فاصطلح المشترى مع البائع وترك له من النمن صف كيس وقيض منه الباقى بحضرة ينة شرعية وبعد مضى ثلاثه أشهر مرىدردها على البائع متعالل بالمرض الاول الذى ادعى مه أولاقه للا يجايل الكولا عكن من ردها على بالعها بعدرضاه أ ما فرض (أحاب) ادارضي المشترى بالعيب بعد العلم به لا يكون له الردبه والله تعالى أعلم (سئل) فرجل علا عبدين وحارية باعهم لا تخريفن معلوم قيض معضه دراهم أواشترى حانب ساعة من المدترى بماقي المن وتصرف المشترى في البضاعة بالبيع والآن مر مدابطال البييع متعلا بأن الرقيق ملك لغسره وهوغائب يحسدة والحسال ان الرفاتي بأسم المائع والملاث أدمحقق في دلك فه للا يحاب لذلك ولا تسمع دعوا مذلك ولا عبرة بتعلله ألمذ كور (أجاب) لايجاب البائع لفسخ البيسع مدعواه ان ماماعه عماوك الغيره ويمنع من معارضة المشترى بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يماك انصف يستان ماعه لآخر بغين فاحش وغرور وبشرط ان المشترى يقضي للبائع أمرامهما من عند آخرو لم يقضه المشترى من الا آخر حسب الشرط الذي اشترطاه فهل يكون الببع الغين الفاحش والغرور والشرط المذكورفاسداوان كتب مه حية (أحاب) للبائع فسخ البيع بعد تحقق ماهومه طوريالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة علكون طاحونة بالميراث الشرعي عن اصولهم تسحب بعضهم من البلد نحوعشر بن سنة فباعها الحاضرمن مرجل أجنى بدون ادن باقى الشركاء واحازتهم فهل لاينفذبيعه في انصيهم ويكون لهم بعدرجوعهم من غيبتهم فدخ السعورده واستردادهامن المشترى اذا كان الحق ابتاله م فيها بالبينة الشرعية (أجاب) لاينفذبيع أحد الشركاء في نصيب

אץ דדיו

شعيان

مدلمب باع أحدالشركاء تدعمة معينة من داد قد للقسمة كان لشريكه إبطال البسع

ע דרזו

31 8871

1777 71

رمضان

ודיז דר

1778 71

אד דדדו

شوال

V דרזו

۱۱ مطلب يصفح البيدح شرط البراءةمن كل عيم

قيهم بدون اذنهم واجازتهم والله تعالى أعلم (سشل) فحذى اشترى جا معلوم فوجد بهاعيبا كان عدما تعها ينقص المن عند التجار فهل الرد مخيار العيب أذاوحدااشترى بالميع عبيا ينقص آلثن مندالتجار يكون له ردالمبيع بعد تُحقق قدم العيب عندالبائع بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع ابن تحقان سنة قراريط فحساقية باعالع ثلاثة منهالرجل أجني على الشيوع من ثلاث عشرة سنة فهل أذا أرادا بن الآخ جعل ما بسع مناصقة بينه وبين عموما بقي كذلك لا يحاب لذلك و يكون البيع نافذا في الثلاثة قراريط المذكورة (أحاب) اذ ماع العم ما يخصه في الساقية المذ كورة لا يكون لابن أخيه معارضته ولاجعل نصف مَابِيـح مَن نصيبه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سثل) فى رجْلين يملكان دارين استمدل كلمن صاحبه سبعين ذراعامن داره ذراعا بذراع على يدبيبة شرعية برضاكل منهماوهدم كلمنهما ماأخذه منصاحبه وبناه وطازهمدة تزيدعلي خسعشرة سنة لاذا أرادأحدهما الرجوع علىالا تخربعم تلك المدة لاتحال لدلك ويكون الاستمدال صحيحاواذا أرادأحدهما ترك اكخرو جمنباب داره بغيروجه شرعىوأن يخرجم بابدارصاحبه عنع من ذلك (أجاب) أذاصدرت المعاوضة الذ كورة صحيحة لأتكور لاحدالمتعاوضين تقضها مدون وجه مشرعي وليس لاحدهما اتخاذأرض غهره طريقامدون اذن المسالك ورضاه حيث لم يشرط ذلك في عقد الشراء لمسااشتراه م داراتحاراللذكور ولم يوجدما يفيد ذلك والله تعالى أعلم (سمل) في امرأة علك نصف عاموسة باعه ولدهافي غيدتهامن غيرادنها ولاوكالتهافه لهذا ألبيع صيح أولا واذا قلتم بعصته فهل شت الرأة المذكورة الرجوع على المسترى بالثمن ولومع التراخى ودعلها بذلك (أحاب) اذا كان الملك ثايت المرأة في نصف الجاموسة المذكورة لآيكون البيع الصادر من ولدهافيه على الوجه المذكور نافذ اوالله تعالى أعلم (سئل) فيرحل والتحارية باعهالاخ بفن معلوم بشرط الهبرى من العيوب الشرعية ومن جلتها الحسل على مدسنة مسالمسلين شربع مدذاك ادعى المشترى انها عامل معتمداعلى . دعواها ان الحلمن سيدها البائع فهل ادالم يثبت بالطريق الشرعي ان هدذا الحلمنه بأنامىدعه البائعولم تقميدنة علىذلك لايكون لاشترى ردهاعليه ولوتعقوان بها لا (اجاب) يصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم سواء علمه الماتع أولاوه فأعليه المشترى اولم يقف ومدخل فيه الموحودوا كحادث بعد العقد قبل الفيض فلابرده بعب فاذا ثبنت البراءة من العيوب بالوجه الثعري لايكون للشترى ردائجارية المذكورةعاذكرولاتصراكارية أمولدالبأئم بجرددعواها انهاحيلى منه والله تعالى أعلم (سئل) فى شخصله شركة فيستان وهوغائب عنسه نحوعشرة أعوام ولميات له بار بحقيقة البستان فحاءه رجلان وأخبراه بانه قدته ف وتخرب وطلبا منه شرأء على

1177 11

itti yv

ذىالقعدة

1444 0

1071 1.

ذىالقعدم سنة

۱۲ مطلب ليس للمسترى مطالبة البادع بالتمن قبدل عود العبدمن الاباق و تبوت تكروه عندكل من المتبايعين

1777 4.

ذى الحجة

1744

مطلب البضرعيب في الجارية لاق العبد الاان يفعش الاان يفعش

1777 7

1777

مرفع يده عن الدارالمــذ كورة وتسلمها للوارث اذا كان مقرا بأصــل الملك للورث والله تُعَالَى أُعلِم (سَتَل) فى رجل اشترى عبدامن آخرفبعد مدة ابق العيدو فم يعلم له مكان فارادالمشترى الرخوع بشمنه على البائع متعللاما نهوقت البييع أخبره الباثع بانه لايهرب فهسلايكونله الرجوع وانحال هسذه بثئ الابعدملهور العبسد وثبوت الاياق عليه وبرده عليه بذلك (أَحَاب) ليس للشترى مطالبة البائع بالثن قبل عود العبدمن الأباق كافى الدور ولاند للردبعيب الاياق من تكرره عندا ابا تعوالمشترى حال صغر العبداوكبره كإفى الدروحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رحل يملك رقيقا باعه لآخر بثمن معلوم قبضه الباءع منه وبعدمضي نحوسنة ونصف مدعى المشتري ان العبد آبق وان البائع ضامن له من ألا باق لاحدل ان يستردا اغن منسه فهل لا يجاب لذلك ولا بمكن من استردادا اغن من البائع مادام الرقيق آبقا ولوأقام بينسة بالشرط المذكور الحاب) ليس للشترى مطالبة البائع بالثن قبسل العودمن الاباق مع توفر باقى شروط لاباق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل آخر رقيقائم وجدفي فه بخرالم بعلم بهوقت الشراء ومريدالات المشترى المذكوران يردالمبيا المذكور بهذا العيب المسطور فهل يكون البخر المسطور عيبا برديه المبيع بعد ثبوته بالوجه الشرعي ميثُ لامانع من الردشرعا والحال هنذه (أُعاب) البِغُرِعيب في الجاربة لافي العبد الاأن يفعش بحيث يمنع القرب من المولى ومنه يعلم حواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سَتْل) فيرحِل له نصَّفجاموستين أخــذاحداهما العا كموباعها ودفع تُمها في الخراج ألذى عليسه ثم وافقسه الشعريك الآخرعلى الثمن الذى وقع عليسه العقدمن الحاكم وأبقى الشريل نصف عنها في ذمت قطى جهة السلف ثم أخذ الشريك الثاني الجاموسة الثانية ووضعها تحت بده خوفاعليها من الحكام ومكثت عنسده مدة طويلة ألى ان مات فيعد موته أرادت ورثته ان تستقل بالجاموسة اليا قية في مقابلة المسعة ة فهل والحال هذه لايكون لهماسة قلال بهافي مقابلة المبيعة ويكون له نصف الباقية ونصف نتاحها قهرا عن الورثة واذابيعت أو بيع نتاجها من غيراذنه واحازته لا ينفذ في نصمه وبرد (أحاب) ليس للورثة المسذ كورين منع الشر يك الحيء عاينخصه في انجاموسة ونتّـ شبتانتقال مايملكه فحذلك لمورثههم أولهم بناقل شرعى ولهم مطالبته يحابدمته آلدين بعمد ثبوته شرعا ولاينفذا لبيغ فى ملك الغمير بدون اذن المالك واحازته والله تَعَالَىٰ أَعْلِمُ (سَـــَّـْـْلُ) فَى رَحِلُ ا شَتَرَى مِن آخِرُ شَخِرَةُ مَعْلُومَةً مِنْ الصَّنَط بثمن معلوم من الدراهم دفعه للبأنع بالمجلس محضرة بدنة من المسلمين وكتب بذلك حمة شرعة ناثب القاضي ثم بعلم مدةمن الزمان أرادرجل ذوشوكة أن يبطل البياع ويشتريها من الباثع لنف مويدون وجهشري فهل اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون البيع صحيعا ناف ذاولیس لاحده ما رضة المستری فی ذلك (أجاب) لیس لذی الشوكة آلمذ كو

مهدية ث

الطال البيع العصيح النافذ شرعا مدون وجه شرى والله تعالى أعلم (سلل) في رجل له عقار واضعيده عليه فادعى آخرأن لدفيه نصيبا غم باعه بغير حضور واضع اليدوواضع اليدسكت مدةشهروا لمشترى لم يتصرف فيه ثم نازع واضع اليدفهل لا يعد سكوته ا قراراً منه (أجاب) نعم لا يكون سكوت المالك الحازة البياع وتسمع دعواه الملك بعد سكوته حيث لم يكن بينه وبين البائع قرامة ولازوحية ولم يحصل من البائع قسلم للشترى ولم محصل من المشترى تصرف بحضرة المالك وعلهمع السكوت والالاسمع دعوى الملك بعدماذ كرولا النفدخ سعالفضولي اذالم شت أحازته له بالوحه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رحل أشترى سفينة من رحل بثن معلوم ولم يقبضه فاء البائم بعدمدة مطل عنهامن المسترى فادعى ان التن مؤحل الى مايسة على من بطنها بدينة فهل بذلك يصم البيع واذاصح هل يلزمه دفع التمن حالا أم كيف (أجاب) اذاصم البيع بخلوه عن مفسدولزم يؤم المسترى مدفع عن السفينة المد كورة حالا حيث لم يؤحل الى أحل معلوم بلأجل الحاجل مجهول جهالة فاحشة وهذا اذا ثبت كون تأجيل دين الثن الى ماستغل منها حاصلا بعد العقد لافي صليه امالو كأن في صلب العقد فانه يفسده وهدذابناءعلى القول المصحم بان الشرط المفسد اذاحصل بعدالعقدلا يفسده علىان الرواية محفوظة انهلو باعمطلقائم أجل المن الى حصاد ودياس لا يفسدو يصح الاجل كإفىرد المتارمن أوائل البيوع والتأجيل في حادثة السؤال من قبيل المحمول حمالة فاحشة فلا يصح مطقاسواء كان في صلب العقد أو بعده لكن اذاوحد في صلب العقد أفده وان بعده فعلى القول العصع بعدم التعاقه لا يفسدوالله تعالى أعلم (ستل) في رجل اشترى قطعة أرض خربة بشمن معلوم من أولادعه ولهم أخ غائب فو قفت حصته الى ان حضر فباعها أيضام شلبيع اخوته المسترى المدكوروذ الشاعلى ديدنة من لممين وللبائعسين زوج أخت معهم في معيشسة واحسدة وللشسترى على زوج الاخت المذ كوردرا هممال أرض زراعة فطلبها المشترى منسه بالمحلس بأن يعطيم الاولادعه في عن القطعة الارض المذكورة فلم وجدمعه دراهم فى ذلك الوقت فاحال البائعين للقطعة الارص بقنهاعلى زوج اختهم لأن باخذوامنه ماعليه من مال الزراعة فاحتالواعليه برضاهم على بدالبدنة الشرعيبة وكتب نذلك حةشرعيبة على بدفاضي الناحية تم منةوثلاثة أشهرأرادواردالبيع متعللتنانا اغن لم يقيضوه فيأبديهم فهل لاعبرة بتعلله سمحيث احتالواء لي زوج اختهم بثدن القطعة الارض المذكورة ترضا هم على يدالبينسة (أحاب)ليس للبائع فسيخ البيه وابطاله بتعلله بعد لدم قبض الثمن واذالم يكن الثن مؤحلا كان على المسترى دفعه عالاالا اذا ثبتت الاعالة الشوعية مه بعدعقد بع والله تعالى أعلم (سمّل) في جاعة يملكون بشاياعه بعضهم بشمن معلوم لا حني في ة ماقى الشركاء فعلم الشركا فالبيع فلم ييزوه وطلبوا أخذ حصة الشريك البائع بالشفعة

1777 7771

1777 71

عدرم

יד איזו

171 17

זו ערזו

۱٤ مطلب في حكم نصرف من يجن و يفيت عال افاقته وتفصيل ذلك

1770 17

1777 11

فورا لعليا لبيح وبالثمن واشهدواعلى ذلك فهل يكون البيح غيرنا فذفى تصبهم ويكون لهمأخذكمة أتشرنك الباثع بالشفعة حيث توفرت شروطها وآذابني فيه المشترى بناء يؤم بنقضه أويقضى لدبقيمته قائمًا (احاب) لاينفذالبيع فى نصيب باقى الشركا • بدون ذنهم واحازتهم ويقضى للشر مكما أشفعة بعسدتوفر شروطها وبأخسذا لشفيح بالثمن لبناء مستحق القلعلوبني ألمشترى أوكلف الشفيسع المشترى قلع بنائه والله تع أعلى (سثل) في قرية من قرى آلريف فيها أرض خالية من البنساء حرس للقرية ومد أرض خالية لأمالك لهاأ يضافهل اذاملك شيخ القرية فيها أحدامدون اذن تأ السلطان لايجاب لذلك ولا يصحب يعه لهالبعض الناس لان لكل شخص من أهل القرية (أجاب) لايصح البيع والتمليك الامن المالك اومن يقوم مقسامه في ذلك فبيع شيخ أاقر ية شيأمن حريمه أآلمعد لمنفعة العامة لايصح لاسمااذا كان مدون اذن ساقية اشتراها منه رجل آخر بالغين الفاحش مع التغرير أه بقوله انها لاتساوى ل اذا ثبت الغبن الفاحش مع الغرور وان آلبيح بدون القيسمة بقول أهل كون البياع غسيرنا فذ (أجاب) أذاتحقق الغبن الفآحش في البيسع مع التغرير بائع فمخزالبيه والغين الفاحش هومالايدخسل تحت تقويم المقومين والله شُّل) عَن تَصرف من بِحِن و يَفْتَى وَبِهُخَلِّل مُتَقَطِّع تَأَرَةً يُغَيِّد لبيعه وشراؤه حائز (احاب) اذا تصرف من يحن و يفيق حال افاقته كالعاقل على ماصر حربه الزياجي وقيده الشرنبلالي عااذا كان لافاقته وقت معلوم فتصرف فى ذلك الوقت آماً اذالم يكن لافا قت وقت معلوم فتصرف في حال كان حكمه حكم الصي يتوقف على اجازة وليه والله تعالى أعلم (سئل) في رحل عن أولاده الذكوروالأناث وفيهم قاصرو تركما يورث عنسه شرعامن عقاروغيره جلة ذلك نصف بيت وضع عليه مده عم الورثة الوصى على القصر من قبل القاضي لكونهمالكاللنصف الثاني وهسدم حيعه وأعاده بنقضه وغيره مدون اذن الور إجازتهم بعد كال القاصرمهم ويريدالآن ان يعطيهم دراهم بذل نصيبهم من البدت أويشترى لمسميدل نصيبهم منسه مكانا آخر ويختص هو بخميع ألبدت فهل أدالم رضوا مذلك لا يجبرون على ماأرادم مراجاب لا يحبر المالك على بيع ماله مدون وجه شريحي والله تعالى أعلم (ســــثـل) فحرجـل يمالتُ حصة في بيت وله اختُ تمالتُ حم لتااليهمابطر بقالارث عنمور تهسمافيا عالاخ حصته وحصة اخته بغيراذتها وأجاؤتها فابطلت الاخت البيع فحصتها وأخذتها تم بعد مدة باعتها لاخيها عودب جة شرعية فهل اذا تحقق ماذكر وأراد المشترى الاول أن يأخذ حصة الاخت المذكورة من الآخمة عللامدخوفها في البيع الاول لايجاب لذلك (أجاب) بسيع الاخ المـذكرو

أختسه بدون اذنها موقوف عسلى احازتها فأن أجازت البييع تفسدوان ردته بطل والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة لهم د أرمشتركة بينهم رطريق الارث أرادكل منهم بيع نصيبه فى الدارأ لمسذكورة فباع كل نصيبه وكان فيهم رجل غائب عندالبيع باع أخوه نصيبه ثم بعسدالبيح وقبض آلثن عدة حضرا لغائب وعلم بالبيح ولم يتازع ثم غاب حضوره وحضر الساولم ينازع وغاب الساوحضر بالناحيسة التاواراد أخذنصيه الذى تصرف فيه أخوه و مربدا يضا الاخسذ بالشسفعة في نصب أخيه فهل تس بمعترد علمحيث لمينازع أولأو ثأنياوهل اذاسكت عن ضخ بينع أخيه في نصيبه ليس له الرجوع على المسترى (أجاب) بيع الاخ نصيب أخيسه بدون اذنه موقوف على الاجازة فآن أجازه نفذوا نرده بطل واذأعلم الشفيع بالبيع وقدرا اغن ولم يطلب الشفعة فورعله بذلك بطلت شفعته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علا داراعاب عن بلده فبأعها شيخ بلده لأخوفي غيبته بدون اذنه واجازته تم حضررب الدار وطلب رفع يد المشترىءنها فرفعه لذى شوكة فحبسه وضربه على انه يصدق على صحة بسع شيغ آ المذكورفهل أذاصدق وهومكزه ماعس وألضرب لأبكون هدذا التصديق وأعجال إ هذه نافذافتكون داره باقية على ملكه وترفع بدالمسترى عنها (أحاب) اذالم يثنت المشترى اجازة المالك البيع بالطوع والاختيار يكون للالكرد البيع وفسعه ورفع مد المشترى عن الدار المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رحل اشترى من آخرسلعة إبثن معلوم في الذه ة وأخذها المشترى وياعها لرجل آخرو قبض ثمها فطلب رب السلعة الثمن من المشد ترى فادعى ان له ديونا عدلي يعض الناس من مال شركة بينه وبين رجل آ خرومتى استخلص منهم مدفع له عن السلعة المذ كورة فهل لا يجاب لذلك ويجبر ١٢٦٧ العلى دفع عن السلعة لصاحبها حيث لم رض بذلك (أجاب) يجبر المشترى على دفع عن مااشتراً ولو ببيع مالايحتاجه في المعالمة قدرته على ذلك ولو ببيع مالا يحتاجه في آكال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عِلْكُ سفينة اشتراهامنه آخر بمن معلوم في ذمته بشرط انه يدفعهمن بطنهاودورهافهل لايصح ذلك البيع ويحصكون فاسداو يكون لمالكها أخذهاواذا استدان المشترى دينه أمن آخر وأمره بأخده من احتهاو دورها الايجاب لذلك ويكون لرب الدين الرجوع به على المستدين لاعلى رب السفينة (اجاب) صرحوابان البيع يفسدبالشرط ألفاسدفاذا تحقق الشرط المذكوري صلب العقد كانعلى كلمن المتعاقدين فسخ البيع حيث لامانع ولرب الدين مطالسة مدينه مدينه اكمالوالله تعالى أعلم (سـئل) في رجل علان خيلاجا ورجـل آخروطلب منها جأ بباللشراء ولم سممه اغنافاء طاه عشرة منها وأخذعليه وثيقة بقدرما استله ولم يعين غنها فات بعضها عندالا خذم بعدذلك مات الاخذومابق من الخيول بيع في تركته فهل تمكون الخيل غيرمضمونة لكومها مأخوذة بغيرعق دالبيع وماهلك منها يضيع

177V rs

יץ ערזו

200

ITTV &

مطلب القبوض على سوم الشراء مضمون بقيمته ان بين الثمن والافلا ۱۲۹۷ ۸۱ مطلب لا يصح بيسع الثمرة قبل ظهورها

1770 71

ربيع الاول ١٢٦٧ ٤

1777 1.

1570 13

علىصاحب الخيل ومابيع منهامع التركة يكونله أخده بعينه انكان قائما وقيمته ان كان هالكااذ اتحقق ماذ كر (أماب) المقبوض على وم الشراء مضمون بقيمته ان بين الثمن والافلاومابيح من ذلك بعدموت القابض بلاعقد يكون بيعه موقوفا علىاجازةمالكهو سطل تردموله أخذه عن هوتحت بدموالمخاصة معهوالله تعالى أعلم (سئل) فى رجىل باع لا خرتمر شعره عامين قابلين قبل ان بوجد الشرو قبض البائع الثمن فهل يكون البيع غير صعيم والمشترى أخذ المن وعلى الباتع رده الى المشترى (أجاب) بيع المرة قيل ظهورها لا يصح الفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علك دارا وساقية ولد قطعة أرض زراعة أميرية فباعماد كرلرجل آخر بشمن معلوم من مدة نمن دفع بعضه ويق المعض يدّمته الى آلائن فهل اذا ترك له البائع شيأمن باتى الثمن باختياره لا يكون ذلك فسخاللبيع و يكون صحيحالازما (أجاب) الابراءعن المن كلا أوبعضا لا يوجب فسخ البيع بعدصدوره صيحالا زماو الله تعالى أعلم (سلل) في امرأة تملك دارا في بلاد الريف ماعهازوج أمها لرجل أجنى بثن معلوم من غيراذنها ومن غيراحازتها فهل اذا ثنت ذلك البينة الشرعية يكون البيع غيرنا فذويجبر المشترى على رد الدار المالكة المذكورة حيث لم تجز البيع والمسترى ألرجوع بالمن على من دفعمه (أجاب) بيعزوج الامدار ربيبته البالغة مدون اذنها موقوف على احازتها فان اجازته نفذوان ردته بطل وللشترى الربو عساد فعه على من قبضه والله تعالى أعام (سئل) فى رحل وكل آخرتو كيلامطلقافي بيع عقدارله فباع الو كيل العقارمن آخر بثن معلوم قدره ومعين جنسه وقبض الوكيل الثن من المشترى ثم بعدمدة تبين فسادا لعقدوألزم الباثم روالمن للشترى وأخذالمبيه منه فدفع الموكل المسللشترى من صنف آخر غير الذي دفعه المشترى للوكيل عند عقد البياع وهذا الصنف كان في وقت البياح له عن معلوم في البلدة وفي وقت رد المبيع حصل فيه زيادة عما كان فهل اذا أرادالبائع دفعه للشترى على حسب ماهوجار سيعرمني البلدة وقتردالميه يكون لهذلك ولسرللشتري ازيقيضه علىحسب وتت البيع أويكون للسائع أخسذ هذا الصنف من المشترى المذكور ويدفع لا من جنس مادفع حست كان معينا ومعلوما عندالبيع (اجاب) للشترى استرداد مثل مادفعه من المن للو كيل حيث ثعث فساد البيد وردالبيع للبائع وقبضه والله تعالى أعلم (سئل) قر جل غاب عن بلاه وله نخيل علوك له فوكل اخته على النغيل فا ورجل لأختسه وغرها وأكرهها على البيع فباعتهم التغرير والاكراه فهل يكون البيع باطلاأملا (أجاب) اذالم تهكن الاخت المذ كورة وكيلة عن أخيها في بيع النخيل لا يكون البيغ نافذا مطلقاوان كانت وكيلة مه وتعققالا كراه الشرعى عسلى البيع لايكون نافذا أيضاو الانفذوالله تعالى أعلم (سثل) فى رجل عليسه دين لأ خووله جارية باعها لرب الدين من أصل دينه و زاد للبائع مبلغ فأمر

الباشعو كيلهان يحوز الجارية عنده حتى يقبض المبلغ المذكورمن المشترى ويسلمهاله معدد الثُّ فدفعه المشترى لدحكم أم و قبض المشترى أعجارية من مأمور البائع المذ كور فهل يكون البيع والحالهذه صيحانافذ احيث باعها بقيمة مثلهافى ذلك الوقت وليس المباثع نقض البيع ولاابطاله بدون وجمه شرى (أجاب) اذاوقع البيع صيحالازما يُكُون لاحد المُتَّعاقدين فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع خرجانب قع بثن معلوم باق فى ذمة المشترى والميحصل كيل ولا قبض وبقي القمع تحت بدالبائع فهل إذالم يحصل قبض من المشترى للقمع من البائع المذ كورلايد عل فى ضمانه حدث بقى تحت بدالها مع ولم يقبضه المسترى (اجاب) اذا صح البيع يسلم المشترى المتن أولا ثم يسلم المائع المبيع فان هاك عند با تعديم لل على المشترى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل له جنون وحصول ذلك الجنون ثابت لذلك الرحل شرعاوله املاك بهائم وأخشاب وعدة تأبوت وأشجار ونورج وغير ذلك وفحال حنونه تعدى عليه مناس فاخد بعض هؤلاء الناس بعض تلك الاملاك وله دراهم على يعضهم باقى عن وربقر المرابت كل ذلك بالبينة الشرعية مادعى هؤلاء الناس على ذلك ألرجن بعدان شفاه الله من الجنون وطلب آملا كه منهم مان ابنه باع تلك الاملاك مع أن ذلك الابن لم يأذن له أبوه فيما ادعاه الناس عليه فهل والحال هذه لا يثبت ما ادعى به الناسعلى ذلك الرجل من بيع الاملاك المذ كورة الابينة شرعية وهلاذا ادعى الغريم رد الدين لا يشبت الا كذلك وهل اذا تلف شي من تلك الأعيان بالا تحديلزم الاتخذيدله بالوجه الشرعي (أجاب) لاينفسذ بيع الآبن متاع أبيه المجنون بدون ولاية شرعية ويؤم ألغر يمبد فعما بذمته من الدين لربه مالم يتبت ايقاؤه له بالوجه الشرعي حال الافاقة أولوليه وعلى من استولى على مال غيره تعديا ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) فرجل اشترى من آخر جانبامن الغلة بعد المعاينة بتن معلوم لكل اردب وسمى جلة المبيع حال العقدواسلم المشترى مفتاح المخزن الذي فيه القدر المسمى من الغلة ووضع بده عليه فهل الخيار للشترى واكال هذه والايكن من القسخ متعلل بعدم الكيل (أجاب) لايمكن المسترى من فدخ البيع العيم والحال هذه والمروجب شرعى والله تعالى أعلم (سَسُّلُ) في رجل اشترى جنينة نخيل معلومة بالعاينة من آخر بشمن معلوم ووضع الشترى بدوعليها وعل فيهاعلاظا هراوفتي فيهاعين ماءوذلك باطلاع البائع ومضى على ذلك سنة كاملة فاراد البائع الرجو ع على المشترى في الجنينة المذكورة فهـــ للايجاب لذاك خصوصا والبيع ثابت بالبينة الشرعية والتبض من الشترى موجودو التصرف فيها عاص-ل (اجاب) اذاصد را لبيع صيح الازمالا يكون لاحد المتعاقدين فسعه من غير رضا الا خربدون وجه شرعى والله تعالى أعلى (سسئل) في رجلين اشتر يا غرة جنينة مون مائح بعد مدوصلا حديثمن معلوم دفعا بعضه واستولى عليها المستريان وصارا

1777

مطلب يسلم الثمن أولائم المبيع وهـ لاكه قبسل المقبض مرضمان البائع

1440

171 171

אז ערקי

مطلب يصح بيا المبيع من بائعه بزيادة عن الثن الاول قبل النقداو بعده

مطلب تخليسة التمرعسلي الشعبر قبض وبيان شروطها

177V YA

جادىالاولى

1410

1 VF71

ببيعان في أعمارها مندة ثم بعد ذلك حضر البائع واشترى منهما عرا مجنينة ثانيا لنفس شمن معلوم زائد عن الثمن الذي ماع فما مه ودفع فحما الثمن مع الزيادة وكتب بذلك حجة شرعية بالتفالص بدنهما والامراء العام واستولى المشترى الثاني عليها وصاريتهم فأشارهابالبيع والشراء مدةمن الشهورفهل اذا ثنت ذلك بالبينة الشرعية يكون البياع الاولوا لتانى صحيحانا فذاوليس لاحده ماالرجوع على الاتزر بشي من ذلك بعد التفالص بدن-ماوالا سراء العام (احاب) يصعبيع المبيع بعد قبضه في المنقول من بائعه بزيادة عن الثمن الاول سواء نعد المشترى الآول الثمن قبل البيع الثاني أولافاذا كان كلمن البياع الاولوا لثاني صحيحا لايكون للشهرى الثاني مطآلبة من اشترى منه بما من الثمن زائداع الثمن الاول والتخلية بين المشترى والمبيع بلامانع ولاحائل مع الاذن له يقضه مشل أن يقول له خليت بينك وبينه قبض ولا عنعمن ذلك كون لمسع غراعلى الشعرو يصح تخلية الشاغل كبرفي حوالق لاالمشغول كدارفيهامتاع المائع وفي العرعن القنية توباع حنطة في سنبلها فسلها كذلك لم يصع كقطن في فراس ويصح تسلم غارالا شجاروهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة علا البائع وعن الوبرى المتاع اغبرالها علايمنع فلواذن له بقبض المتاع والبيت مم وصار المتاع وديعة عنده انتهى أفاده في الدرور دالحتار والله تعالى أعلم (سثل) في رحل اشترى حارية من آخ بثن معلوم ثم باعها المسترى لرحل آخر بتمن معلوم ومضى على ذلك ثلاثة أشهر ثم يعدهذه المسدة أصيعت انحارية عنسدالمشترى الاخير مداء النقطة فتعزشقها وصارت سطيمة فى الارض فارادالمسترى ردهاعلى البائع الاول بعيدظهورالعيب المحسديدعنده لايجاب لذلك وليس له ردهاعلى البائع الاول حيث لم يثبت قدم العيب عنده بقول أهل الخبرة (أجاب) اذاحدث بالمبيح عيب عندالمشترى لايكون له ردالمبيع على البائع بذلك العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخو جارية بشمن معلوم وقبضها منبائعهاوصار ينتفع بمامدة خسة أشهروا عترف انهوطتهام اراشهادة بمنة شرعية على اقرأ رهبذلك ويعدذلك أرادردها علىبائعها متعللا بأنه ظهربها بعض نفاخ في بدنها وان حكيما قالرله انهمن داءقدم وانها كانت به عندبا تعها واليائع سكرقدمه ولابتنة للدعى عــلىذاڭقهــللايحكم بردهاعلىبائعهاواكـالهذه (اچاب)اذالم يثبتوجودالعيب وقدمه عنـــدا لباءع لآيكون للشترى ردالمبيـع والله تعالى أعلم (سشل)فى رجل باع لآخ غرة كرم بعد خظهورها ويدوصلاحها بثمن معلوم من الدراهم بشها دة البينة الشرعية فهدل اداأراداليا أع ابطال البيع وبيعه الغيره لا يجاب لذلك مدون وجه شرعي (أحاب) يصحبيع الثمرة واكحال همذه وبعدصدورا لبيع صحيحا لازما لايكون لاحمدا لتعاقدنن فستخه بدون وجسه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فرجل علا حصة في دارا كردع في بيعهامن ذىشوكة ولم يجدله مخلصا من يدهسوى البيع فباعمكرها فهدل اذاثيت

حادىالاولى الا كراميالبينة الشرعية يكون البيع غيرنا فذوما حكم الله (احاب) اذا تنت الا كراه ITTV الشرعي على البيع يكون للبائع فسخ البيع حيث لأمانع والله تعالى أعسلم (سشل) في رجل استرىدارا بشمن معلوم من مالكها ومكث فيها مدة عشر من سنة شممات عن زوجة وأولاد قصرفارا دالبائع أخذالدارمن الورثة وبدفع فمما أخذه من الثمن فهل لايجاب لذلك ولايفسخ البيع بدون وجهشرى (احاب) اذاصدرالبيع صحيحالازما 1414 الالكونالحدالمة عاقدين فستعه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سشل) في رجل له حصة في قرس توجه آليه رحل آخروا شتراها منه بالغي الفاحش وألغرور بقوله أنها لاتساوى الاكذافه اذافلهر وتحقق أنه غبنه يقدر لايدخل تحت تقويم المقومين وثبت الغروريكون للبائع فسخ البيع لاسماوالفرس ألمذ كورة كانت تحت مد القانى فى بلدة ثانية وأخسدها من البائع وهولم مرهامن مدة سنين وحاهل بقدر قيمتها الاتن (احاب) إذا تحقق الغدين الفاحش مع التّغرير كماه ومدّ كوريكون للباثع فسخ البيع وترفع بدالمشترى والحال هذه والله تعالى أعلم (سشل) في جاعة اشترو المراعلي شعرة بعدظهو ودوود وصلاحه شمن معلوم دفعوا بعضه ووضعوا الديهم عليه فهلاذا أوادالباثع ابطال البيع متعللابان هناك راغبابالزمادة لايحاب أذلك ويكون البيم فافذااذا ثبتماذ كرولاء برة بتعلله (احاب) اذاصدرا لبيع صحيحالازمالا يكون لاحد 1777 المتعاقدين فستخه بدون و جه شرعي والله تعالى أعلم (ســـثل) في شجرمشــترك بين رحلن لكل منهما النصف فيه غاب أحدالثمر يكين وله ابن فباغ الابن حصة من نصيب أسه في الشحير المذكور للشريك الآخر بدون اذن أبيه الغائب وبدون احازته فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع فاسداو يجبر الشربك المشترى على ردالمييع 1577 الشريكة حيث لم يجز البياع (أجاب) بياع الابن بعض نصب أبيه في الشعر المذكور مدون اذنه مو قوف على آحازته فان أحازه نفذوان رده بطل و ألله تعالى أعلى (سثل) في جاعة علكون منزلا بعضهم غائب وبعضهم حاضرباع أحدا كحاضرين جيع ذلك الى نام من غيرتو كيل الباتع من باقي الشركاء فاستولى عليه المشترى وبني فيه مدة تزيد على عشر سنين من غير أن يقبض الشركاء ما يخصه مي الثن ولم، يحبزوا البياح فهل لهم الرجوع فعما يخصهم في المتزل المهذ كوروا تحال هـ فدمحيث لم يكن البائم ولياً ولاوكيلاولم تتبت اجازتهم بالوجه الشرعى وملك الجييع معلوم ولاينفذ بيعمن باع الافيما علك وينقض مابناه المشترى في غير ملكه (أحاب) لا ينفذ بيع ملك الغير مدون 11 اذن المسالك واجازته واذاردالمسالك بيسع الفضولي بطل وحكم بناء المشترى المذ كورفي ذلك العقارحكم بناء أحدالشركاء في المشترك فان كان ذلك العقارقا بلاللقسمة يقسم فا وقعمن البناء في نصيب الباني ان كان بناؤه من انقاضه المملوكة لدفهولد وماوقع في نصيب باقى الشركاء يؤم بقلعه والمالي علم كله باقى الشركاه بقيمت مستحق القلع والله

וו ערקו

1777

۲۳ مطلب فی بیسع المفضد ض والمزرکش

مطلب في بيع المهوه

تعالى أعلم (سلل) في رجل أمر آخر محضرة بينة أن بدفع عنه بجهة كذاء من القرب ويرجع عليه بشمها مع عدم بيان الثن فدفعه المأمور حكم الامر لتلك المجه ثم بعد ذلك طالب المأمور الآح بشمن القرب المذ كورة فانكر الآمر الامر والاس فهل اذا أثبت المأمور الامروالاستلام بالبينة الشرعيسة لدى امحاكم الشرعي يكون الآ ملزوما بشمنها ععرفة أهل الخبرة أوبردمثلها (اجاب) البيع بدون ثمن فاشدوحكم البيع مضمون بثله ان مثلياو الافبقيمته ومالقبض ان هلك المبيع أو تعدر رده الدفع بالام على هذا الوجه وتعذرر دالقرب تكون مضمونة على الأحربا لقيمة والله تعالى أعلم (سـئل) في رجل علائها موسة مات عن زوجته وعن أولاد قصرمنها وتركهالهم فباعتهأ تلاث المرأة لغيرمصلحة ولأضرورة ولم يكن للقصر احتياج الى النفقة من غنهافه لأذالم تكن المرأة المذكورة وصياشرعية على أولادها لاينف نصيبها فقط دون نصيب الايتام (أجاب) لاينفذ بيع الام فيما يخص أولادها القصر واتحالماذ كربدون ولاية شرعية والله تعالى أعلم (سُمَّل) في رجل وكيل من قبل امرأة وصى على تركة قدباعها الوكيل بحضرة مندوب من قبل الشرع ومن جلة التركة خناج من فضة مطلية بيعت في المزاد فو قفت على انسان بقدر معلوم فكتب امندوب الشرع عليه فى دفتر البيع من غبر قبض الثمن وقبل التفرق فسخ المشترى البيع بجلسه وتفرقاً على ذلك ولم يأخذ آنخنا وفهل يكون البيع فاسداحيث تفرقا قبل القبض (أحاب) اذا سع نقدمع غسيره كفضض وحزركش بنقدمن حنسه شرط زيادة الشمن فلومثاله أوأقل أوحهل يطلولو بغيرجنسه شرط التقابض فقط وصرحوافي يسعا كحلي ان المتعاقدين نافترقامن غير قبض بطل البيع في الحلية فقط ان تخلص الاضرروان لا يتخله بضرربطل أصلا كإفى الدرمن الصرف فاذا كانت الخناج المذكورة مفضضة بانكانت برصعة بالفضة أوألست الفضة فحكم بيعها ماذكر من التفصيل أمالوكا نت مطلية أى موهة بحسث لاتخلص منها الفضة فبعها حائريد واهسم أفل عافيها أوأ كثرولا تتوقف صحةالبيع على التقابض فى المحلس لما فى ردالحتار من ألصرف أيضا قال في الحاكم اشترىكجا ماعوها بفضـة مدواهمأ قلعمافيه أوأكثرفهوحا تزلان الترومه لايخلص انه اذا اشترى الدارالموهة بالذهب يثمن مؤحسل يحوزذلك وان كان مافي م التمو سالذهب أكثر من الذهب في النمن اه والتموسه العلى ونقل الخير نحوه عن المحيط ثم قال وأقول بحب تقسد المسألة عااذالم تسكثر الفضة أوالذهب المهوه أمااذا كثرمحت محصل منسه شئ مدخس في المهزان مالعرض على الناريحي حينئذاعتياره ولمأره لاصحابنا لكن رأيته للشافعية وقواعدنا شاهدة به فتأمل اه والله نعالى أعلم (سـشل) في رجـل علادارا عن مورثه بالميراث الشرعي غاب عن بلده فياعها يخ بلده في غيبته بدون اذنه ورضاه فبعد حضوره أخدها وسكنها تم غاب انهافيعد

حضوره أراد الرحل المذ كورمنا زعته فيهامتعلا ببيع شيخ البلدله فهل لايجاب لذلك وينعمن معارضة مالكها فيها مدون وجه مشرعي ولاعبرة يتعلله المذكور واذا أتلف ١٢٦٧ المن آخشا بها شيأ تعدما يكون عليه مضان ما أتلفه بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب) لاينقذبيح ملك الغبر مدون اذن المالك واحازته وعلى المتعدى ضمان ماأتلفه والله نعالى أعلم (سئل) في رحل له الثلثان في بستان ولشريكه الآخوا لثلث فباع صاحب الثلثين حصته ودفع عنهافد بنه وقبض المشترى جيع البستان ووضع يده عليه ومنع صاحب الثلث من الانتفاع به متعللا أنه اشترى الجيم عن عليه الدين فهل اذا ثبت انصاحب الثلث علكه ولميثنت بيعه ولااذنه ولأاحازته فيسه يكون له وضع مده علمه ولاعبرة بدعوى المشترى المذ كور (اجاب) بيعمال الغيرعلى فرض تبوته بدون اذن مالكه مو قوف على الاحازة فان أحازه المالك نفذوان رده بطل والله تعالى أعلم (ستل) فى رحل اشترى بضاعة بالنسشة وتوحمه بهاالى الصعيد فضر ومعه جانب قساش فوجد الذي ماعله البضاعة توفي وأقام وصياعلى مخلفاته فطلب الوصي الدس من صاحب القماش فقال له أمهلني حتى أسع القسماش وأوفيك الدين من غنه فقال له اناآخيذ ففصله بخمسة قروش ونصف فلرس صاحب القماش بهذا السعر حسث انه باعلغمره من الدمانة وبالنقد سعرسه بعة قروش فذهب الوصي الى احد التجاد المشهورين وأشتكي اليه فحكم احدالتجارع لى صاحب القماش انه يحسبه سعر ستة قروش و نصف فقال الوصى المذ كورانالا آخذه مذاك فقال احدالتجاد المشهورين بالعرفة أنا آخذه وأعطيك غنه معرستة قروش ونصف فمعدذلك حلف الوصى بالطلاق انه لا يأخذه احدالتجار الذى فصله يستة قروش ونصف ولاأنت تأخذا لقماش حتى أستوفي الدين واستلمه وبعدذلك تصرف الوصى المذ كورفى القدماش بغيراذن صاحبه وذلك في سنة احدى وستىن ومات الوصى بعدست سنبن فطلبت وصيه من صاحب القماش باقي الدين الذي كانعلىه حيث وحدالقماش مقيدافي التركة سعر خسة قروش ونصف فهل تلزم الوصى قيمة القسماش حيث تصرف فسه مدون رضا مالمكه ولم يحصل بينهم بيرع مشرعي وقعست قدمته على الوصى (أحاب) اذالم يتعقق شراء الوصى القماش المذكورمن مالكه بالوجه الشرعى وباعه الوصى بدون أذن المالك ولم يحز البيع الصادرمن الوصى يكون مضموناعلى الوصى بقيمته حيث تعذر فسيخ البيع و ردالمبيع للا التوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل باعلا تنع بهدة وشرط علسه في علس العقد أنه لا يعرفها من هذأالوقتوهي تحمى قفة فقبلها على ذلك وبعدمدة نحوشهر ظهر بهاعب الغش وقد ثبت قدمه بأرباب الخديرة عنسدالبائع ولم يعلمه البسائع فهل لاترد عليه عماذ كر ١٢٦٧ [[أجاب] أذاتحقق بيعها بشرط براءة البائع من العيبوب لايكون للشــتري الردعليــه إِظْهُورِ الْعَيْبِ اللَّهُ كُورُ والله تعالى أعلم (ستَّل) في ام أةم ضت من الموت ولهادار

جادي الثانية سنة

3 471

3 471

STE VETE

ITTV TE

1777 50

177V 70

177V 70

ITTV TO

اغماعت ذلك وهي في حرض موتها لولديها أحدهما قاصر بدون قيمة المثل وبالغير القاحش وبالمحاياة ثمماتت بعدذلكءن زوجها وابنهامن غيره فاذا يخص كل وارث وماحكم البسع لبعضو رثتها فيمرضها للسذ كور بالغين الفاحش وبالمحاياة ويدون رضا الزوج بذلك (أجاب) بيع المريض في من الموت لوارثه مو قوف على الورئة وأنلم يكنثم محابأة عندامامنا الاعظم فان اجازه الوارث الا بطلوالله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الشراء من مدة ثلاثير الآنءنذكروانثى فأحكاها بطريق الميراثءن أمهسماتم تعدى عليهارجلوه مربدايناءهالنفسه متعللا بانهاشتراهامن رجل قريب للبتة يعدوفاتها فهل اذاثه الدارالمذ كورة ملك للرأة المذكورة الىحىن موتها وانتقلت لورثتم لهاوارثغيرمن ذكرلا ينفذب عالرحل المذكور بدون اذن الورثة واحازتهم (أحاب) نع لاينفذالبيسع واكمال هسذه مدون اذن المسالك واحازته والله تعالى أعلم (س ميلغامعلومامن الدراهم فوقهو وضع بدهمدة فيعدتام السيع ولزومه أراده ردهعلى اثعه لكونه كان برجله عيب اطلع عليه المشترى وعاينه ورضي به واشتراه على الهذه (أجاب)لسلشترى المهرالمذ كوررده على المعهماذ كرحيث كان راضيا مه من العيبُ والله تعالى أعلم (سئل) في جل اشترى جاموسة من مالكها وقال للشترى انهاغشيش لاحل التبرى منءيها فأخذها المشترى على انها للارجوع له (أجاب) نعم لارجوع للبائع في البيع والحال هذه حيث كان صحيحا لازما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علك بيتا في بلدة أراد السفر فوكل رجلا آخر واذناه ان يتصرف فى البيت المذكور بالبيع وغميره ثم غاب المالك و بعد اعالو كيـل البت بثن معلوم لرجل آخر وسكن فيـه المشترى مدة ثم توجه رحل آخ الكواشية عمنه الستالمذ كوريش أقل من الثن الذي ماع مه الوكل في المالك فحل التنازعين المشتريين فهل والحال هذه يكون سعالو كيل الاول صحيحاً أم بيع المالك بعد بيع الوكيل صحيح (أجاب) حيث كان بيع الوكيل المذكور صحيحا لازمالا بكروز للوكل تبعه ثانيا مدون و حه شرعي والله تعالى أعلم (ستّل) في د أسقط حقهمن أرض الزراعة الامرية لابنه وباع له ماعلمه في ساقية ونخ معلوم بحضرة بينة ثم بعدداك أخد دالابن كهة بعيدة كرها وابقى الارض في بدوالده المزرعهاله بطريق النيابة عنمه عاءالولدمن غيته فوحد والدهباع الساقية وألنحيل وأسقط الحق من الارض كرهالشيخ البلدفهل اذا ثدت مأذ كر لاعبرة بحاحصل من الآب

ITTV 11

15 مطلب لايصح بيع أحد الشرنكين شعرامعينامن المشترك بلااذن شريكه

17

مطلب سقطخيا والرؤبة بتصرف المشترى في المسيع قبل الرؤية تعترفا يتعلق به حق الغير كالاجارة

بعدسفرا بنه على الوجه المسطور (أحاب) لا ينفذ تصرف الاثب في مال ولده الذكور وحقوقه عال غيبته مدون سامة عنسه ووكاله في ذلك والله تعالى أعلم (سقل) فرجل ماتعن ابن عائب وعن بنت وز وجة و ترك ما يورث عنه شرعامن دا رونخيل وغير ذلك فتصرف شيخ البلدفي تركته وباعه الرجل أجشى فعيبة الورقة يدون اذنهم ورضاهم فهل لاينفذ بيعه ولايصح اذالم يرضوا به ولم يجيزوه ويتكون لهم فسخ البيح واسترداد المبيعة من المُشترى (أَجَاب) " تصرف شيخ البلد في تركه الميت حال غيبة و رثته بدون ولاية شرعية موقوف على رضا الملاك واجازتهم فان اجاز واتصرفه نعذ وان ردوه بطل والله تعالى أعلم (سلل) فرجل علا نصف دارمات عن زوجته وعن ابن وبنت عاصم ت منهافياء تده الام الشريك ف حاليته مافي غيبة الابن في النظام بدون ولاية شرعمة فهلاذالم تسكن الاموصياولا قيماعليه سمالا ينفذ يبعها ولابصح في نصبهما و يكون لهما بعد بلوغهما فسخ البيع وابطاله واسترد ادهمن بدالمشترى (أحاب) الاينفذبيع الامنصيب ولديها من الدارالمذ كؤرة واكال هذه ويكون لهما بعد بلوغهما فدخ البيع بعد تحقق المائهمافيه بالوجه الشرعى بللوكان البيع في نصيب اليثيمين من الدار الذ كورة لامسوغ له حال صدره لا يصف أصلاوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل ماتءن ابنين وبنت وتركشما يورث عنه شرعامن دار ونخيل فباع أحدالا بنين بعض النغيل معينا في عيبة ما في الورثة مدون اذنهم ورضاهم فهل لا ينفذ بدء الذكور (أحاب)لا يصع بيع اخدالشركاء نخيلامعينا من النغيل المشترك كالآيصع بيع بيت معنن من دارمشتر كة بغسيراذ بالشريك عندا في حذيفة لتضر والشريك مذلك عند القسمة كاأفاده العملامة الرملى في فتاواه من أو أثل البيوع والله تعمالي أعلم (سشل) في امرأة تملك ستا اذنت لرحل سيعه فأحضر لهار حلامشتر باللبت المذكور وأخبراها كبيع بيتمن داركذاك معابأته لايساوى الاكذامن الدراهم فباعته له على اخبارهم اواكال ان الست المذكور يساوى أكثرمن ذلك فهل اذا تبت الغرور والغين الفاحش يكون البيع ١٢٦٧ اللذ كورفاسدا ام كيف الحال (أحاب) إذا ثبت النرور والنسن العباحش بالوحه الشرعي يكون للبائعة المذكورة فسفخ البيع مع انعقاده صحيحا والله تعالى أعلم (سثل) في رجل التترى من آخر حانوتا بثن معلوم بعد أن وكل عنه و كملافى رؤ يته ومعايذته هل هو بالصفات التي وصفهاالباثعله قبسل الشراء فنعتهاله واعلمه بهاورضي بهاوأ قبض الثمي للمائم وكتب هة مذلك عند القاضى وصاريؤ حرو يقبض اجرته مدة سنة فبعد ذلك أرادالمسترى أبطأل الشراء ورداكانوت البائع متعللا بعدمرة يتهله قبل الشراء وهمل لا يجاب لذلك ورؤية وكيله كافية والحال هده (أجاب) يسقط خيار المشترى بتصرفه في المشترى قب للروية تصرفا يتعلق به حق الغدير كالبياح المطلق والاحارة كا أفاده في حواشي الدرعن البدر العيني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علا في والله تعالى أعلم

حب سنة

متخربة فسات عن ولدين و تسلات بنات ممات احسد الولدين عن ذرية فيه الثانى ما يخصه في ذلك وبعد مضى سنتين ظهر أن على والده دينا الحمة المرى فالتزم به الولد كوروقسط عليه ثم بعدذلك ماع أستعقاق ورثة أخيه واستعقاق ينتمن من أخواته باذنقاضي ملدهويو كالتهءم عملى حسب استعقاقهم في الارث الأحمد ألناحية لمتكن النائع من حصته وقدض ثمن ذلك وفرغ ونزل له على قرب من فداني لدراهم ثم يعدمضي سنتين ادعى الابن المذكوران ثن ماسعمن ةالمشار وانالملغالذى نرل بهعن الطين أقلمن قي مللابأن ورثةشركاء والدءفى ذلك باعوا بأز تدمن ثمن ماياع به وتريدان يكون ثمن ل تمن ماماع به شركاء والده المسذ كور أومثل الثمن المتداول الأ العقاوالمحاورلذلك فهل لايحاب لفسيخ البسع فسماما عهمن الجزء المهلوك لهيتعلله مالغير شولوفرضانه باعملكه بالعثن الفآحش ولدسله أيضامعارضة المفرغله في رض الزراء-ة يتعلله بان مدل الفر أغوالنزول قليك على مثل الارض المبذ كورة بل بسقط حقهمنها بالفراغ والنزول عنهاوتركها اختيارا ولوبلاعوض أحاب الاردبحرد حشفى ظاهرا الرواية ويفتي بالردان غره والالا كإفي التنو مروعليه فلأبيجاب الباثع لملكه لردالبيت بجردالغبن الفاحش وحده مدون غروروحيث اسقط الرحل المذكور في الارض الاميرية وفرغ عنهالغيره وتركها له باختياره واعرض عنهه لمفرغ لدره عليها لايكون للسقط معارضة المسقط لهفى الارض ولارفع بدمعنم المذكوروالله تعالى أعلم (سئل) في وجل اشترى من آخرم كبا بعن معلوم على ان يدفع لد بعض الثمن والبعض الاسخُ مؤجِّل إلى أن يقعصه ل لدشيٌّ من أحرتها ووقع ذلك في صلَّبَ المقدودفع البعض المشروط تبجياله وبقي البعض الآخر على اجله المذكورفهل يك البيع على الوجه المذكور فاسدا بتاجيله بعض الثمن الى اجل مجهول جهالة فاحشة والكل منهما فسعه شرعا (أحاب) البيع على الوجه الذكور فاسدوعلى كل من المتعاقد من فسعه شرعاوالله تعالى أعسلم (سستُل) فى رجل سأل رجلاد المعرفة بالبندق عاتسا وى هذه قبية التي سيده فاخبره المسؤلء نهاانها تساوى خسما تة قرش الى ستها فامرالسائل المسؤل انبضريها فيالماء فضربها فلميظهر فيهامحل عوادفاخسذها الس وذهب الى صاحب افاشتراها منه ماكنر عماقال الاسطاللذ كورثم بعدمدة حاءالسائل الىدكان الاسطاوترك البندقية المذ كورة فيها فائلاانها سقط وانت قلت في انهاصاغ فاعطني الثم فلارأى الاسطامنه أنهمتليس بالغضب قال له ازبعت اعطيت للثالثمن وتفرقاعلى ذلك فهل البندقية الذكورة الزم الاسطا المذكور (أحاب) اذالم يصدر بينهما بيع بصيغة أوبتعاط لامطالبة على الاسطاالذكور بثن البندقية ولا تقيمتها أنكان الام ماهومسطوريدون وجهشرى والله تعالى علم (سئل) في رجل علك مكانا فباعسه

1777 ".

شعبان

1777

127V 15

مطبلايكون امتناع ابائعمن قبضه المبيع فالردبالعيبمانعام صحة التعلية

من رجل آخر بمبلغ معلوم استلمه منه بيع وفا، وشرط فيه أنه ان ردالما أم المن بعد مدة عشرين شهر المشترى يكون المكان الدكور على ملائ البائع وان لم يرد النمن بعد للدة المذكورة يكون المكان على ملائ المشترى ويوقتها يتعرر للشترى حجة ويتصرف في المكان كيف يشاء واستلم المشترى المكان على هذا الوجه واستاح ومنه البائع باج ومعاومة عن المدةالمذ كورةوكتب مذلك جيعه سندابشها دةبينة فهلحيث كأن الاعرعلى الوجه المذ كورلا يكون هذاالبيع لازماوالبائع استردادمبيعه بعددفعه المتن بعدهاذه المدة اوليس للشترى جبره على بيعه له بيعالازمااذ الميدفع لدالمن بعدهذه المدة (أجاب) في الشرنبلالية فى بيع الوفاء تسعة أقوال منها قول جامع لبعض المحققين وهوانه فاسدفى بعض الاحكام حقى ملآكل منهدما الفسخ وصيح في بعض الاحكام كل الانزال ومنافع المبيع ورهن فى حق البعص حتى لا يملك المشترى بيعه من آخرولا رهنه فالصاحب البصر بعد نقله وينبغي ان لا يعدل في الافتاء عن القول الجامع اه وعليه فلكل من المتعاقدين المذ كورن فسخ البيع وليس للشترى وفاء جبرالمالا على البيع له باتاو كذالا حسبر عليه على القول المشهور بان حكمه حكم الرهن وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) فرجل اشترى من آخ عبدا بش معلوم على انه بالخيار ولم يزدعلى ذلك وتسلم المسترى العبدوالبائع المن فوجدالمشترى بالعبدعيبا لايعلمه الاالاطباء فاحضر المشترى البائع عسدقاضي سيوط وأرادالمشترى ردالع مدعلى بائعه عاوجده فيهمن العيب المذكور فانكرا لبائع وجودالعيب بالعبدفاخبرأه لاكبرةمن الحكماء القاضي بقيام العيب بالعبدوبانه بهمنذ خسة أشهر قبل البيع فلما تحقق القاضى ذلك وتحقق قيام العيب بالعبدفي اكحار واتضع لدقدمه عندالبائع أم بردالعبدللبائع وألزمه بردالتهن للشسترى فلم عنشل البائع ذلك فأمر القاضى بحسه وحس العبدمعه تحقيقاللردف ات العبدفه ل يكون العبد من ضمان البائع و يحبر البائع على ردالمن الشترى (أحاب) حيث حكم القاضى بردالمبيع بالعيب على بائعه وقبضه البائع بالتخلية المذ كورة لايكون المبيع مصموناء لى المسترى بالهلاك بليهلك على بائعه وللشترى الرحوع بالتمن ولا يكون امتناع البائع من قبضه المسعمانعامن صقالتخلية التي هي قبض حكمالمافي الهندية من الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وفيمالا يكون قبضا اشترى عبدا فمنزل البائع فقال البائع للشترى قدخلة لأفايي المشترى ان يقبضه شمات العبدفهو من مال المشترى كذافي عنارااعتاوى ولواشترى و باوام ، البائع ، قبضه فلم يقبضه حتى عصمه أنسان فان كان حين أمره البائع بالقبض امكنه ان عديده ويقبض من غيرقد امصح النسلم والافلا كذافي فتأوى قاضى خان اه واغاقيدنا كونه من ضمان بائعه بالقبض الذى يتحقق ولو بالخلية مع الامتناع عن قبضه كإعلمت الحالم المدية أيضامن العصل الثالث من خيار العيب ولوآ شرى عبدا وقبضه ثمرده بخيار الشرط اوبخيار الرؤرة أو

سده

Farmy 18

1770 11

مطلب لوردالمسععلى الوكيل هلاه الردعلى الموكل فيه تفصيل

العيب شم ذهبت مينه عندالمشترى ضمن نصف الثمن وان ذهبت عيناه يضمن النقصان ولاخما وللبائع اه فعله من ضمان المشترى قبل تسلمه الى البائع وهذا كله مقطع النظر عن تحة البيغ في عاد ثة السؤال وفساده والافنت شراه بخيار آلشرط بلابيان مدته بكون البيدع فاسد الابا لعيب القديم ويردعلى بائعه ويرجع المشترى عليه بآلثن كافي صورة الردبا أحيب ويقال فيهما يقال فيها والله تعالى علم (سيل) في رجيل عنده جانب يش اعمام للبيغ طاءه شخص فطلب شراءه منه وعاينه المرة بعد المرة ثم باعبه المالك بثمن معلوم للشترى بعدا لتقليب والتفريج عليه فهل اذآأر ادا لمشترى ردا لمسيرعلي مائعه بعدمدة من الزمان متعللابان قيمته أقل من ذلك الثمن لايجياب لذلك ويكون البسع ماضياحيث كان بثن مثله ولا تغريرمن البائع للشترى (احاب) لمس للشتري المذكّور ردالمبيع على با تعه والحال هذه بدون موحب شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رحل وكله آخرفي بيئع حاموسة وتديعها فباءهما الوكس المذكورو قبض الثمن يحضره الموكل وكان ذلك في شهر صفرومك ثت تلك الجاموسة وابنها عند المشترى ثم مات ابنها عند المشترى بعد مضى خسة وخمسين وماوقبض المشترى على البائع الوكيل المذكور وردهااليه حيث ظهرفيهاعيب وشهديه جاعة ورضى وكيل البيع بالردمن غيرقضاه قاض ومدون حضور الموكل ثم توجه وكيل البييع المذكور بالجاموسة الى بلد الموكل في شهر جادى الاولى لبردها اليه في زعه فلي يحد الموكل بل وحدد أخاه فلي يقيلها وتركها سائية فاخذها شيخ البلدعند وحتى يتبين المستعق لما ثم حضر الات كل من المسترى ووكيسل البيع وموكله وترافعو الدى اكحيا كم الشرعي واحضرت الجاموسية وادعي المشترى الذكورعلي البائع الوكيل بانه اشترى منه الجاموسة وابنها بثمن عنهوا قيضه ذلك الثمن وسلمهالو كيلآلى الموكل وصدقكل منهم على ماهومسطر جهذا السؤال فهلوائحال هذه يتعذرالردمن المشترى حيثمات ابنهاعنده واذالم يتعذر ردهاعلي الوكيل وردت عليه فهل له ردها على الموكل أو يتعذر ردها حيث قبلها نغبر قضاء و ، كمون ذلك بيعا حديدا في حق ثالث والموكل الشهما (أجاب) اذا كان المبير عُ صفقة ا وأحدة ششن قبضه هماالمسترى ثم ظهر باحدهماءيب بعدهلاك الثاني ردالياقي محصته من الثمن كإيسته ادمن ردائحتا روفي التنو بروشرحه ولوردميي عبي على وكيله بالبيع ببينة أونكوله أواقراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدةرده الوكيل على الا مرواو بافرار فما يحدث لابرده ولزم الوكيل اه وهذا اذا لم يصدف الموكل مالعيب أمالواقر يلزمه وهذا كله لوكان الردعة لي الوكيل بقضاء أمالو كان والاقضاء فلسرأد الرد على موكله ولو كان مقراسواء كان العيب عما يحدث مثله أولالانها اعالة وهى بيع جديد في حق الث والموكل الشهما كما يستعاد من حواشي الدر والله تعالى (سـ ثل) فرجلمات على ابن وجس بنات وترك مايورث عنه شرعا من عقار

وسواق ونخيل وغبرذلك بمايورث ومنجلة ماتركه أرض فلاحية وارض برهونة فدفع الابن بعض الارض لاناس غرسوها نخيلا عمات الابن قبل القسمة عن أولادو يقيت بنتمن البنات شمماتت عن أولاد فهل اذاطلبوا تصيب أمهم عما ورث شرعا يجابون لذلك واذاباعور ثة الابن من العقارشيا قبل قسمته مدون اذن ماقى الشركاء لا منفذ اللافي نصيبه (أجاب) لوارث البنت الذكورة المطالبة عافضها من تركة مورثها وسعماك الغيريدون اذنهمو قوف على الاحازة فان احازه المالك نقدو ان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنتين وترك لهمدارا فعاب أحدالبنين عن الملد وباعالاتنان جيع الدارمع اطلاع البنتين وسكوتهما وهماحاضرتان وتصرف المشترى فى الدارالمذ كورة مالهدم والساء الرائدة يمته عن قيمة الارض ومضى على ذاك نحو سيع عشرة سنة والبنتان مطلعتان على ذلك والآن حضر الابن الغائب وأرادان يبطل البيع في الكل فهل لا يجاب لدلك و يكون البيع ما فذا في نصيب لد تعين و ما الحكم ف حصة البنتين الحاضرتين الساكتتين المطاءتين على البيع وعلى التصرف في حصتهما تلك المدة ومااتحكم أيضأفى البناء الزآئد قيمة من قيمة آلارض سيما والبنتان لم تحييز االبيع (أجاب) لا ينفذ البيع في نصب الابن الغائب حيث كان مدون ادنه و اذار دالبيع فيه بطل وكذالا يكون نافذافى حصة البنتين ولومشاهد تين للسع والتصرف ولهمارقع يد المشترى وانتزاع نصيبها وندمدت كال فراماصل اللك فماولم يثعت اذبهما لاخوبهمايا ابيع ولااحارتهماله بعدصدورموه ابناه ألمشترى في الدار المذ كورة لنفسمه علوك له والله تعالى أعظم (سمثل) في ام أهلمامنزل ورجلسا كن فيه بالاجرة فأراد ال يشتر بهمنها بثن معلوم فوعده النهمى قدرعلى هذا المبلغ يدفعه لهاويو تعالميع فاحاسه بقولهادين تقدرعلى الملعالمذ كور أنجز الثالسع ثم يعدمدة توفى الرحل المذكورفهل صر المنرل بحرد قولهاداك ملكاله أو يكون وعدامها فلايصح البيع ولايترتب عليه حكم البيع حيث لم يفع من المرأة صيغة ندل على البيسع البات (أحاب) لايتر تب على محرد ماذ كريسع ولمالكة المنزل المدذ كورالتصرف في-ممالم شدتُ بيعها له مالوحـه الشرعي والله تعالى اعدلم (سئل) فرجل ماتعن زوجة وعن ابن وعن أربع بنات بالغات وترك قطعة أرض خربة فباع الابن نصيبه ونصيب اخوته في القطعة الارض لرحل دى شوكة من غيراذن باق الشركاء ومن غيرا جارتهم بالغين الفاحش والغرور بقوله له انها لاتساوى الأكداوكدامن الثن فهل اذا ثنت الغين العاحش والغرور بقول أهل الخبرة يكون له سخ البيع في نصيبه و نصيب باقى الشركاء حيث لم يجيزوا البيع (أجاب) للمائع المد كورف هخ البيع في نصيبه حيث تحفق الغبن العاحش مع التغرير بالوجه الشرعي ولياق الشركاء فسخ البيع في نميجم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اختان من أبيه ولهم أرض ورثوها عن أبيهم شم غرس الائخ الارص قبل قسمتهامن غير

117V YY

if iv Fr

رمصان

1777 4

ثولل

شوّال سنة

ITTV A

۱٤ مطلب متى عاين المشترى مايعـرف بالعيان التنى الغرر

37 VF71

1770 77

ذىالقعدة

ו ערקו

فاختيه شرباعها من غراذن الضائم بعد ذلك طالبته الاختان بالثلث مغروسا فهد معلوم بعسدالرؤ بةوالمعا ينةفياع المشسترى اربعة منهاوالأ ا المحضرة بينة شرعية (احاب) فالفي الدرالخدار منى عان يعني المش ف بالعيان انتف الغرر اله فلس للشتري المذ كورردما بق عنده مس الطقوم وصف يعرف العيان والحال هـ ذه والله تعالى أعلم (ستل) فرجل ا كده على بيسع داره بالحبس والضرب وقبض اكما كم تنهاو دفعه عنه أخذالدارمز واضعاليدعليها ودفع الثمن الدى قبضه اكحا كمالمسذ كورفه كون البيع بالا كراه غيرنا فدعند تحققه بعدم الرضا (أحاب) نع يحاب لذلك اذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع ولم بوحد ما يفيد الرضاوالله تعالى أعلم ل فقيرله أربع نخلات بقتات من غرهها هو وعيا له باعها شيخ بلده لأ وناذن صاحبها ومرغراحازتهولمبكن علسهدين فهللايكون وناذنه واحازته نافذاعليه وترفع بدالمشترى عنها وتسلما الكها واكال هدذ كون البيءع عدلى الوجه آلمشروح نافذاوالله تعالى أعد ق فرها رباس خدمته فلقيه رجلس بلدته مقيم عمل ولم يكنه رده أمره المالك باحضاره له من أي مكان رآه فيسه (أحاب) ادالم يام الم كوربديا العبدولم يجزالبياع بعدصدوره لآسكون المسع نافذاواذارده بطلوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آح عدد المعلوم بتن معلوم وسرق منسه المعض شردهب بالباق الىجهة ليسعه فيها فعرضه على ثمت قدم العيب ولموحد من المشترى ما يسقط خيار الردمالعيب يكون لهرد الماقى واخدنتنه من البائع ولا يكونسرقة المعض قبل اطلاعه على العيب مانعاله من الرد

ف مهدية ش

ITTV مطلب رهن البائع عملى حدوث العيب والمشرى على قدمه فألقول للمائع والسنةللشتري

VFII مطلب المماطلة في دفع الثمن اللازم

> 11 1777

72 1777

(أجاب) اذا قبض المتسترى كل المبيع وباع بعضه أوسرق يكون له ردالباق بالعيب القديم الذى اطلع عليمه بعدذاك حيث تحقق قدمه بالوجمه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) فرحل الحاشري منه آخر نصف عاموسة وهي سليمة من العيوب ومع البائع ينة تشهدله بصحتها وسلامتهامن العيوب وقت البيدع فقبضها المشترى ومكثت عنسده شهرين وخسة أمام ثم مضت في آخرا لمدة عند المشترى و ذيحت عنده فادعي المشترى إنها بسببغش كان فيهاعندالبائع وأرادأن باخدمنه نصف تثماا لذى دفعه للياثع فول لا يحاب لذلك حيث شهدت البدقة الشرعية بصحتها وسلامتها من العيوب وقت البيع (احاب) اذا ثعت قدم العيب عند البائع يكون للشترى الرجوع بالنقصان حيث أهاك المبيع بيده ولويرهن المائع على حدوثه والمشترى على قدمه فالقول للمائع والسنة اللشترى والله تعالى أعلم (ستل) في رجل اشترى من شريكه حصة من دار بتن معلوم ووعده المشترى بانه يدفع له الثمن بعدمدة قليلة فهل اذاحصل من المشترى مطل في دفع الثن ليس للباتع فسيخ البيع حيث وقع صحيحا بحضرة بينة وليس له الاالمطالبة مالثن فقط (اجاب)ليس لاحدالمتعا قدين فسخ البيع بعد صدوره صحيحا لازما فلس للبائع المذكور الفسخ مدون وحمشرى ويجبر المشترى على دفع الثن الحال والله تعالى أعلم لاتقتضى فستخ الديع العصبح إ (سـئل) في رجل له نخيل باعد ابنه في غيبة أبيه من غير اذ ن ابيه ومن غسير اجازته فضر الاب ولم يجزالبيه عهل لايكون البيه عنافذا ويحبرا لمسترى على ردالميه علالك المذكورةهر اعنه حيث لم يجز المالك بياع الفيل المذكورولاعبرة ببيع الابن (أحاب) ا ذا كان الملك في النخيل المذ كور ثابت اللاب لا يكون البيع الصادر من أبنه نافذ أمدون اذنه واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في ام أة عَلَا نَعَ لَا حصل لها مرض فا تاهار حل اجنى وهي مريضة فطلب منهاأن يشتر به فقال لهاانه لايسا وى الانحسة آلاف فضة مع أنه يساوى أكثر من ذلك فباعتبه له بنا عصلى ذلك فهل اذا تبين بعد ذلك يقول اهل الخبرةأنه يساوى اكثرمن ذلك وتحقق الغبن الفاحش والغرور يكون لهافسخ البيبع واسترداده من المشترى جبراعليه (أجاب) اذاتحقق الغبن الفاحش مع التغريرمن المشترى يكون للمائعة المذكورة فسنخ البيغ وترفع بدالمشترى عنه حيث لأمانع والله تعالى أعلم (ســئل) في سفينة صغيرة مشتر كة بين رجلين لاحدهما ثلثاها وللإخر الثلث فباع ابن من له الثلث ان نصب والده للشريك من غير اذنه ورضاه في غيبته فهل اذالم يجزالاب ولميرض بهلا ينفذو يكون للابرده وابطاله واسترداد المبيع اذاتحقق ماذكر (اجاب) نعم يكون للابرد البيع المنذكوران كان الامرماه ومسطور والله تعالى أعلم السئل) في رجل له نخيل وله أبن اخذى النظام فذهب وراء ابنه حتى خرجمن جلة السقط ورجع الى بلده فوجدمت الخ بلده استولواعلى نخيله وباعوه بغير اذنه وأجازته فهدل لايكون بيعهم نافذا بغدير اذنه واجازته ويكون المالكه رفع يد واضع

1777 19

1777 19

مطلب الفساد بالاكراه لايمنع الفسخ فيه كل تصرف يقبل النقض بخلاف غيره

اليدعنهولاتقبل شهادة مشايخ البلدعليه وبانه اجاز ذلك ورضى به (أجاب) لا تقبل شهادةمشا يخ البلدان وبيعملك الغيربدون أذن المالكموة وفعلى الاحازة فان احازه المالك نفذوآن رده بطل والله تعالى أعسام (سئل) فحر حل اشترى من آخوشيا من النيلة وقيضها فوحد بهاعيبا فارادردهاعلى بالعهابالعيب فأمتنع البائع من القبول فهلاذا كانظاهرا تشهديه أرباب الخبرة ولميبر أمن العيوب محبرعلى قبول المبيع وردبعض الثمن الذى قبضه (أحاب) للشترى ردالمبيع على بائعه اذا وحدبه عيبا قديما ينقص رجل بعناله بضاعة في ١٧ شعبان سنة ٧٠ واشترينا منه بضاعة وعائنا هاوذلك الشراء فأمقأبلة ثمن البضاعة المأخوذة مناولكن ماصاروزنهاوقت المعابنة ومن بعدهاسافر الذى اشترينامنه ووكل محله أخاء وكيلاعنه واذن لديان سرن لنا الصنف الذي اشتريناه منه ويسلمه لنافوزن لناو كسله في ١٦ ذي القعدة سنة ٦٧ البضاعة وسلمها لنافق صناها وسلناله السسندالذي كانءعلى أخيسه والذي صار باقياطر فنامه لنرقليل يصبر دفعه له بعدمضى خسة شهور حكم الرضا الذى بمنناوبين البائع و بعدمدة ثلاثين يوما حصل لصاحب البضاعية الاصلى تفليس في حقّ النياس في مبلغ حسم فالآن هيل للذ كور رحوع فى البضاعة التي اشترينا هامنه من بعد اخذها بثلاً ثين يوما وتسليمنا له السنداو صارت البضاعة حقنافى مقابلة ماهولنا طرفه عوجب السندالذي بيد وكيله وماله عليناطلب في شي من ذلك (أحاب) ليس لغرماء البائع معارضة المشترى فيما اشتراه علائها ندنخل اكرهه الحاكم على بيعه بالحيس المديد والضرب الشديد فباعه لأخرم كرها بالحسس والضرب المسذ كورس ثم باعه المسترى لرحل آخرفهل اذا تبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون البيع غيرنا فذويجبرواضع اليدعلى تسليم النخل لاكره المذكور بعد ثبوت الاكراه بالبينة الشرعية (اجاب) اذاتحق الاكراه الشرعى على البيع بالوجه الشرعى يكون البائع فديخ البيع حيث لم يوجد منه مأ يفيد الرضاصر يحا أودلالة كقبضه الثن طائعا ولاءنع من الفد خبالا كراهبيع المسترى بالاكراه لآخو بالتراضى ببن المشترى الاول والثاني يخلاف فسأد البياع بغيرالا كراه فانه يمتنع الفسخ فيه بتعلق حق الغيريه بعد القبض الاول وكذاا كم في كل تصرف حصل في المسيع فاسد أبعد القيض أذأكان تصرفا عكن نقضه نحوالبيغ بخلاف مالا يمكن نحوالاعتاق فلابرد بعد وتحب قيمت بلافرق بن كون الفساديالا كراه أوبغيره كإيستفاد من عباراتهم والله تعالى أعلم (سئل) فحرجل اشترى حارامن آخر بمن معلوم دفعه له ورده له بعيب قديم وأثبته على يدالقاضي وتسلم البائع الحاروقبله منه فهل يؤمر البائع بعد ذلك بدفع ، ا قبضه من الثمن ولا يكون له منعه بدون وحمه شرعي آدا تعقى ماذ كر

ITTU * TT

177V T0

1411 4.

محرم ۲ ۱۲۲۸

مطلب اصطلعاعد أن مطلب اصطلعاعد أن يدفع البائع دراهم الى المشترى ولا يردعلي عدل و يجعدل حطامن الثمن وعدلى العكس لالانه رشوة

ITTY TI

[أجاب) على البا تعردما قبه ضهمن الثن حيث ردعليه المبيح بالعيب القديم وقبضه وليس له الامتناع حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى أعلى (سسل) فرجله أوان باعها لاتخر بثن معلوم وقبض البائع من المشترى بعص الثمن وأمر البائع الجالين يحملها ونقلها الح مكان المشترى فبعد ذلك باعها الباتع لغبرا لمشترى بثن أكثر من الاول فهل لايكون البيع الثانى نافذ الدون اذن المشترى الاولوله ابطاله (احاب) بيع ملك الغريدون اذن مالكهمو قوف على الاحازة فان أحازه المالك فذوان رده بطلوالله تعالى أعلم (سئل) في وجل استولى على نخل غيره واستهلك عربه في مصالح نفسه مدة ثم ماعه لرحل فيغيية مالكه بئن معلوم قبضه منسه فهل اذاحضرال الكولم يحزالبيع ولم ترض به يكون له رفع بدالمشترى عن النخل و برجع المشترى بعنه على من ياعله و يكون للاك تضمين من استولىء لي نخله واستهلك من غرته قدراته عبه الدعوى (أحاب) على من استولى على عمرات النغل بغير - قواستهلكها ضمائها وبيح ملك الغير مدون الاذن موقوف على أحازة المسالك فأن أحازه نفسذوان رده بطسل والله تعالى أعسلم (سئل) قرجل اشترى بصلاب ثن معلوم من الاوسيسة وسافر به ليبيعه في جهة فغاب مدة أشهر فاخذاكما كمجاموسته منداره ورهم اعندشيخ البلد على عن البصل فهل اذا حضررب الجاموسة من غيبته ودفع ماعليه من عن البصل يكون له أخذها مع نتاجها واذاماعهاشيخ البلدار جل آخر بغسيراذن المالك ورضاء لأينفذ بيعه حيث لمجزه ولم يرض به و يكون له نزعها من يدالمشترى (أجاب) بيع ملك الغير بدون اذن المالك مُوقُوفَ عَمل الاحازة فان أَحازه المالك فُدُوان رده بطل والله تعالى أعلم (سلل) في رجل علائجار ية باعهالا تنح بفن معلوم فم بعد ثلاثة أيام أراد أن يردها على البائع متعللابانها كثيرة الشروان بهاخب الفيء قلها فامتنع البائع من فبوله آمنكر الدعواء فترافعالدى رئيس لهمافاص طلحاءلى يده على ان المائع مرد للشترى مائتي قرش وردهما له وقيل المشترى الحارية المذكورة على ماجافهل آذا أراد بعدمدة ان سردها ثمانيا على الما أعرمتعالا عاتعلل مه أولالا بحاد لداك اذا ثدت ماذكر مالمينة الشرعية (أحاب) اصطلحاعلى ان مدفع البأئع دراهم الى المشترى ولاسردعليه عاز و يحعل حطامن الثمن وعلى العكس وهوأن يصطلحاان مدفع المشترى الدراهم الى البائع ومردعليه المبيع لايصح لانه لاوحه لدغه مرالرشوة فلأمحوز كإفي التنو مروشرحه وعليه فلس للشتري المذ كورردا كجارية على بائعها حشوقع الصلح عن العيب على الوحه المسطور والله نصيبه ونصيد اخته فيهالر حل أجنى من غيير اذنها ومن غير احازتها ولمتحز الاخت البيع فهال يكون البيع فاسدافي نصب الاخت و يكون لها أخذ نصبها من المشترى القهراء، محيث لم تجزالبير (أجاب) لاينفذ بيرع ملك الغير مدون ولاية شرعية عليه

FI 1771

ماعمنجهته بردءاله

۳. 1571

1771

الأبادنه أواحازته فان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في حلى علا ابعادية كان أصلهاأرضموات وأحياها باذن اكحا كم فباع نصفها لبذته البالغة الرشيدة بتر معلوم من الدراهم وهوفي حال صحته و سلامته و كتب لها بذلك حجة شرعية من ناتب القاضي ثم بعسدمدة مات الابعنها وعنابن آخرفا دادالابن الرجوع عدلى الاخت في البيع يدون وجهشري فهل اذا ثبت البيع من الاب لبنته بالبينة الشرعية وهوفي حال معتمة وســـلامـته يكـون البيــع صحيحانا فذا وليس للابن معارضــة أخته في ذلك (أحاب) اذا صدربيع الابفى نصف الارض المذكورة ابنته حال صته صبح الازمالا يكون لاخيها المذكورمارضتها في ذلك بدون و جه شرعي والمحال هـ ذه والله تعالى أعلم (سئل فى رحل اشترى عاله لنفسه داراومك شفيه مدةمن الزمان وله أخ موجو دفياعها المشترىلا تخرطال حياة أخيسه ومكث الا تخوفيها سبيع عشرة سسنة والاتن بعد أخسه مدعى البائع المذكوران الدار لمتسكن ملكاله غاصة بل لاخيه نصغ مدعواه ابطال البيع في نصفها ولاينة له على ذلك فهل والحال هذه لا تعتبر دعواه المجردة عن الاثبات (أحاب) لاتسمع دعوى البائع عاد كرواكمال هذه لانهسي في نقض ماتم من جهته فيرد عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان وعنده خر عشرة نخلة فكتب النغل للبنتين في حال حيراته ويأبد يهسما حجة شرعية بالملاث عن أبيهما شم بعدمدة من الأمام أخسذا تحآكم الرحل المذكور فحسه فقسال له يعني النخل يخم عشرر بالافأحابه لذلك من غسيروضاه خوفامنسه وأصبحها ديامن بلده فهسل اذالم تجز البنتان بيع أبيهما لاينفذبيعه ويكون البيع غيرنافذمن أبيهما حيث لمتحيز اموثبت ماذ كر بالبينة الشرعية (أجاب) اذاصدرالتمليك من الاب فيماذ كرمن النفل لبنتيه المذكورتين مستوفيا شرأئط الغمةواللزوم قبل بيعه لغيرهما لايكون البيع المذكور نافذابدون اذنهـ ماوالله تعالى أعلم (ســثل) في جاعة لهم داروعليهــم دن مجهة الديوان فباعهااكما كمومشا يخالفا حيسة مذون اذنههم يمقتضي أمرصد رفههم من الديوان مذلك وقبضواالثمن بعدذآك إيديهم ماثعين ودفعوه في الدس المطلوب عجهة الديوان وبعمد مضى ثلاث سنوات مات المشترى عن ابن أراد بيع الداروذهب للبا تعين الملذ كورين وقال لهـم أعطونى ثمن الداروخـذواداركم فامتنعوامن ذلك وقالواله يعهاو تصرف فيهالمن شئت ولاغرض لنافيها وسلموافي بيعها بشها دة بينة شرعيمة من أهل البلد فباعهاالوارث بعدذلك لاسخمن غيربلدهم بثمن معلوم بحضرتهم واطلاعهم وتسليمهم فالسعفيا أمان المشترى باعها أيضا لواحد من أهل بلدهم وبناها وسكم أمدة السنتنوكل ذلك اطلاعهم ومشاهدته ملذلك نحوثلاث وعشرين سنة والاس أرادو ابطال البيع فى الذار وأخذ ها من واضع الدعليه المتعالى بأنه مكانوا باعوها بدون قيمة المثل فهل لا يجابون لابطال البيع والحال هذه (أجاب) اذا تبت اجازة ملاك

الداراليسع طائعين عتارين لايكون أهم بعدذلك تقض البيع كالايكون لهم تقضمه عِبردالغُبن فقط وألله تعالى أعلم (سلم) في رجل اشترى دارانوية من آخوفيها فرن قديم فهدمه لنشترى ويناها دارا لنفسه من ماله من نحو تسع سنين والآن ظهر أن الدار المذكورة مستعقة الغيرفهل اذا أرادرب الدرالمستعق مطالبته بالرتهامدة سكناه لايحاب لذلك وعلى لبانى ضمان ماأتلفه منها قبل البناء يقول أهل الخبرة واذاا تفق رب الدار مع البانى على انه يدفع له ماصرفه فح البناء ويستقطع قيمة ما اتلفه يحاب لذلك ويكون الباف الرجو عيماد فعه الما تعله حيث ظهرت مسته عة الغير (أجاب) إذا اشترى داوا وبنى فيها فاستعقت رجع بالثن وقيمة البناء على البائع اذاسلم النقض اليه يوم تسليمه وان لم يسلمه فبالثمن لاغير كافى الدرالمحتار و بالجلة فانما يرجع اذابني أوغرس بقيمة ماعكن نقضه وتسليمه البائع فلامرجع بقيمة حصاوطين آه ولامطالب ةللتقيق على المشترى بالأحرة حيث لم تدكن الدار وقفا اوليتيم والله تعالى أعلم (سثل) فحرجل باع لابنه الصغير حصة من دار ؛ غن معلوم وقب للواده البيع وصار يؤجرها ويأخذ أجرتها مدةطو يلةثم أرادالرجوع وفسخ البيع بعدبلوغ ابنه بمدةطو يلة فهل لايكن منذلك و يازم الاب دفع اجرة الحصة المبيعة لابنه تاك المدة حيث استهلكها في شؤن نفيه الاضرورة سيماوان الوالداعرف عندالقاضى البيعوي عادمواذا إعطى الوالدالمذ كوردراهم لرجل أجنى واعترف بأن الدراهم ملك لابنه القاصر المذكور وقال الدجنى جعلتك شريكالابنى بعدان وضع الاجنى دراهم عليها ويكون المالخسان ولابنى الثلاثة إخاس وصارالاحنى يتجرفهاعلى هذاالشرط مدةطو يلةو يأخذالوالد بهما لقلاتة إناس لولده ثم بعد ذلك أخذالوالد المال الذي يخص ولده من الشريك فهل الولديعد الوغه مطالبة الاب بالمال الذي اعترف به وير بحد أولا (أحاب) للابن المذكور بعد بلوغه رشيد امطالبة أبيه عا تبتله عليه من المال حيث لامانع وليس لاحد المتعاقدين فسخ البيع بعدصدوره صحيحالازمايدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سلل) فى دى اشترى من آخرم صاغاود فع له بعض الدراهم وبقى مذمته المعض الانخو كتب لهو ثيقة بخطه بان الباقى من عن ألصاغ كذامن الدراه مدينا عليه بذمة المشترى المذ كورولم يعين أجلافهل اذاطالت المدة يكون للبائع مطالبة المشترى المذ كوريما بقى مذمته من المن المرقوم واذا تعلل المشترى بأن طول المدة معط لطلب البائع بياقى المبلغ لاعمبرة بتعلله حيث كان مقرابماذ كر (أجاب) لا يسقط الحق بتفادم الزمآن فلو فرضنا كون البيع المذ كورصيحالازمافي جيع المصاغ يكون للبائع المطالبة بباق المنحيث كان المشترى مقراولكن من المعلوم آن بيع الذهب اوالقضة بأحدالنقدين شترطفى صعته قبض البداين في الملس عمرمة النساء والله تعالى أعلم (سئل) في رول اشترى من آخره قدارا معلوما من العطوشاه المسمى باللغة التركية كلماغ وقبض المشترى

1771

1774

4774 Lv

مطابعنداختلاف الجنس قالبيع لايصح العقد أصلاومع انحاده وفوات الوصف المرغوب فيه يصم ورتغير المشترى

ربيعالاول

ا مطلب اختلفا فی حدوث العیب و قدمه عالقول لمدعی اتحدوث والبینة لمدعی القدم

1 1771

1774

المبسع وأطلع عليه أهل الخبرة اليبسع لهممنه فظهر وتحقق انه عطر فتنة وان عطر الفتنة ثمنه قليل تافه والمشترى يجهل ذلك ولايميز سنعطر الشاه وعطر الفتية فهل يكون للشترى رد المبسع وأخدذالثمن من البائع اويدفع له بقدر الثمن عطرشاه (أحاب) نعم يكون للشترى ردالمبيع المذكوراذا كان آلواقع مآهومسطور وذلك امالا خشلاف انجنس البيح وآمالفوات الوصف المرغوب فيصحو يتخير المشترى فح بوله ورده واختلاف المجنس مبنى على تف اوت الاغراض وعدمه وتواشيرى عبداعلى انه خباز فاذا هو كاتب يتعلق العقدبا لشاراليه دون المسمى وينعقد لوجوده يتغير لفوات الوصف لاتحاد الجنس فللواختلف الجنس تعلق العقد مالسمى ويبطل البيع لانعدامه كن اشترى فصاعلى انه ياقوت فاذاهو زحاجولو ياعه ليلاعلى انه ياقون أحر فاذاهواصفرصح البيعو يخيرلاتحاد الجنس وفوآت الوصف المرغوب فيسه كإيستفادمن الدرورد المحتارمن أوائل البيع الفاسدوالله تعالى أعلم (سـثل) في رجل اشترى بقرة وقبضها وتصرف فيهامدة كتبرة ماكرث وغيره وولدت عنده فدت بماشلل وأرادا المشرى ردهاعلى البائع مدعياان هذاعيب قديم فهل لاشت الرديج رددعواه سيمااذاكان ل الخيرة يقولون هذا عيد مادث ولس بقدم (احاب) ليس الشترى ردالبيع بالعيب الحادث عنده ولو مرهن البائع على حدوثه والمشترى على قدمه فالقول لليائع والبينة المشترى كاف الدروالله تعالى أعلم (سئل) فرحل نوفى صبنات وابن ان وزوحتىن وترك مانورث عه شرعام فنخيل ودارفاستولى ابن شيخ البلدعلي ماذكر من النخيل والدارا لكونه ذاشوكة فطل ورثة المتوفى حقهم منه فآدعي انه اشترا احمدى الزوجتين فهل اذائبت البيع ينفذفي حصتها دون حصصهم حيث لااذن منه-مولااحازة ولهم أخد ما يخصهم بالوجه الشرعي (أحاب) نعم لا ينفذ بيعملك الغد بربدون ولايه شرعيسة للسائع وانرده المالك بطل والله تعالى أعسلم (سشل) فىدارمشتر كةبين جاعة باع أحدهم جيع الدارلرجل بتن معلوم في غيبة باقى الشركاء ثم بعدد ذلك حضر الشركاء وعلموا بالبيع وقبض الثن ولمجيزو أالبيع وطلبوا أخد نصيب الشريك البائع بالشفعة فورعلهم بالبيع والمن واشهدواعلى ذلك عندالعقار فهل يكون البيع غديرنافذ في نصيبهمو يحكم لهم بألشفعة في نصيب الشريك البائع حيث توفِرت شرا أطهاو يجبر المشترى على ردجيع الدارنباقي الشركاء (أجاب) لاينقذبيع احدالثر كاءفى نصم الباقين مدون ادنهم ويتوقف على احازنهم فال أحازوه نفذوان ردوه بطل ويقضى للشر مكبالشفعة بعداستيفاء شرائطها الشرعسة والته تعالى أعلم (سثل) فى دارمشتركة بين اخوين صارت قسمتها بينهما وأخذكل وأحدمنهما استعقاقه فيجهة معاومة وبعداقامة الجدار بينهما أبقي كل واحدمنهما لنفسه خزامن نصيبه لمر منه فأحدهما حدل عرهضيقا والثاني جعل عره واسعاو بقي الممران متلاصقين فبعد

ربيح الأول سنة

TYTA IT

۲۲ ۲۲۸ مطلب زوائدالمبیر عاسدا مضموبة بالعقد

דז אדזו

۲۶ مطلب للشـــتری الرد بظهورانخ انة فی المرابحة

الدة حصلت مشارة بدنهم مافارادا قسمة الممرين فطلب صاحب المرافضيق ان ياخوا حانبامن نصبب آخيمه امابسع أوعبسادلة فأمتنع أخوه فهللايجسبرعلى شئعماذ كر [(أحاب) نع لا يجبر الاخ المذكورة لى بيع شئ من عره المملوك لا والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة بعضهم قاصر والبعض العيد كمون حانب تخيل عن أبيهم فأمسلت ش البلداحدالاخوةوحيسه وضريه ضريا شديداعلى بيرع التغيلله فباعهله مكرهافي غيبة ماقى الشركا واستولى على جيع النخيل واستغل غره لنفسه مدة فهل اذا ثبت الاكراه بالينة الشرعية يكون البيغ فاسدا في نصيب البائع و نصيب باقى الشركاء أيضاحيث لم يحيزوا البيغ و يجبر شيخ البلدع لى تسليم الذيبل لاربابه والقصر بعد بلوغهم محاسته على غرالنف ل حيث كان معلوم القدر واستهلكه في مصالح نفسه (أجاب) للمكره بعدزوال الاكراه فسخ البيع في نصيب كالباقي شركاء الباتع المذ كور ردا لبيعوان لمشت الاكراه الشرعى حيث كأن البيع بدون اذنهم ولمقاصر بعد بلوغة رشيدا مطالبةمن استولى على نخيله تعدما يبدل مااستهلله مستمرته وكذا للملغ والماثع بالاكراه بعد فدخ البيع تصمين المشترى زوائد المسع المنفصلة المتولدة كالتمرحث استهلمها المشترى كإيستفاد من تنقيح الحامدية من أوائل الا كراه والله تعالى أعلم (سئل) في رحل اشترى حصانا من رحل بيش معلوم قيصه المشترى من البائع ثم اطلع علىعيب مه في الميوم الثاني فارادرده البائع فامتنع من أخذه فهدل اذا ثدت العيب بقول أهل أنحبرة والمعرفة بانهد اعيب قديم يكون للشترى رده وابطال البيع ومطالبة المائع بالتمن (أحاب) من وحد عشر مه ما ينقص الثمن عند التعار اخد مركل الثمن أورده على آئعه فللمشترى المذكوررد المبسع العيب القدم بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رحل اعلا مر حارية على ان عنها عليه من العهاله خسسة وخسون ريالاعدفع وياخذ ربحافوقها خسين قرشامع كون انجارية سليمة من العيوب والعقد البيع على دلك وقبضها المشترى ثم بعد ذلك ظهر أن الحارية كان فامالك قيل ذلك اعهالرجل آخر يخمس من والاعدفع فظهر أن بالحمار يةعيما ردت بسدبه هضر الرحالالذى باعها للشترى المذكوروا شتراهاعلى عيبها بار بعين ربالاعدفع فهلاذا ثبت التدليس في الثن من البائع والعيب يكون للشترى ردها (أحاب) اذاظهر تخيانة البائع في الرابحة ما قراره او مره ان على ذلك او بنكوله عن اليمين اخد المشترى المبيع بكل الثمن أورده على ما تعه فالمشترى المنذ كورردا كمارية المذكورة على ما تعها بعد تبوت خيانته في المراجحة بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين مناصفة بينهمأمسأفة بعيدة فباع أحد الشريكين أصببه لرجل بثن معلوم عوسيحية شرعية سدالمشترى ثابتة المضمون فذهب المشترى اتى الشريك الثاني لنتسب لم النصف الدى أشتراه فاخبره الشر مل الثانى وأضع البديانه باع الربع من نصيبه والربع من

سخة

FY AFY!

ربيع الاول

۲۹ مطلب اذاقبض المشترى المبيد عفاسد الرضايا عمه ماسكه بمثله أو قيمتسه يوم قبضه

ربيعالثاني

7 1771

ז אדדו

ميب شريكه لا خوفهل اذالم ياذن الشريك الغائب اشريكه بالبيدم ولم يحزه ولم به لا ينفذو يكون بيعه هولنصيبه من الرجل المذكور صحيحًا نافذًا (أحاب) أذاباع ر يكن حظ شريكه أو بعضه مدون اذنه توقف على احازة المالكُ فان أحازه تفذ رده بطل والله تعالى اعلم (سشل) في جاعة أخذوامن آخرد راهم يدفعون له اولم يعينواله وقت الأستلام ولاقدر الثمن ودفعواله قدرامعلوما علىم لكعصاحب الدراهم بالسعوا لتصرف فسه فهلوا كالهذه يكون لىمن استهلكه ضسانه بثمن متسله وقت استهلاكه واذاطلبوا منه الزيادة على الثمن المسذ كورلايجا بون لدلك (أجاب) ادا كان البيب فاسدا وقبض المشترى المبيع برضا باثعهصر يحاأودلالة ولمينهه البائع ملكه المشترى عثله ان مثليا والافيقيمته نوم قبضه يعني بعدهلا كد أو تعذر كرده كافي الدرالخدار والله تعالى أعلى (سلل) من فاضي الجيزة فامرأة ادعت أنهاباءت نخيسلاتم أرادت فسخ البيع متعللة بأنه كأن بغيرقي وانها تجهل البيع والشراء وانها تطلب ان يذهب معها بينة من جيرة البلادوينظروا للذ كوروقيمته وانهاقبل ان تسع لهم النغيل المرقوم كأنو اواضعن أيديهم عليه نحوخس وعشر سنسنة وهم يستغلون غرهفي كلسنة بمبلغ خسمائة قرش و ذلك باعت لهما لنغيل المرقوم في التار بحُ المرقوم وتريدالا "ن مطالبتهم عااستغلوه من عُنعُرالنَّخيل المرقوم في المدة المرقومة فهل تحاب لذلكُ وتسمع دعواها (أحاب) لا يفسخ البياء بحرّد دعوى الغدين ولاتسم الدعوى بعدمضي خس عشرة سنة على فرض صحتم فيماعدامااستثنى الكأن المدعى عليسه حاحد اوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل ما عن أولاده الذكور والاناث القصر وتركما بورثء نهشر عامن النغيل فادعي شيخ البلد بأنعلى الميت دمنا فاحضر رجلامن أقارب آلميت غيروارث ولاوصي ولاقيم وأمره ببديع النفيل المذ كورفياعه فهل والحال هذه لا ينفذ بسعه واذابلغ القصر ولم يحيزوا البيع ولم برضوا به يكون لهم نزعه من واضع اليدومحاسبته على ماأستغله من غره حيث كان الحق المالم فيه عن مورثهم البينة الشرعية (أجاب) نعم لا ينفذ بيع الرجل المذكور الكانالام ماهومسطور واليتم بعد بلوغه رشيدا انتزاع النخيل الموروث الممنواضع اليدعليه وعاسته على مااستهلكه من عرته حيث لآمانع والله تعالى أعلم (سئل) في رحل علك قطعة أرض مراح خالية مسالبناء والأنقاض باغ منها بعضها باذرع معلومة بحدودها الاربعة لرحل آخر وكتبله مذلك هجة ثم بعدمدة ماع كامل ماقي الأرص الي آخو حددها محدود أربعة الحدالقيلي لملك المشترى الاقل والعرى ومايق من الح. لارض ملك ملا هاشر عاوعند كتابة اكحة أملى القاضي عن قياس الارص المبيعة ثا تخظهر بالارض المسذ كورة المبيعة ثانيا زيادة أذرع عن المقساس المحروبا يحجة فهل للباتع الرجوع فهذه الزيادة أم العبرة بالحدودو تكونحق المشترى الداخلة فيحدوده المصدف

مهدية

-- ف

AFTI 14

1774 15 مطلب الاحازة اللرحفة كالوكالة السايقة

17

1577 78

عليها البائع حين المبيع (أحاب) العبرة لما وفع عليه العقد لالما كتب في الحجة بناء على الاملاء في تصدر البيع في جبع مافضل عن المبيع أولا كاهومذ كورلا يكون المائع بعدذلك الرجوع فماوقع عليه العقدولاعبرة مالاملاء الصادر ودالعقدوا كمال هذهوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل علا منزلاءن أبيه وجده خرج من بلده وغاب مدة من السنين مرجع أبلده فوجد دشيخ البلد تعدىء أسه بدون ولاية شرعية وتصرف فيه بالبيع لثلاثة رحال أحانب واقتسموها ثلاثافهل اذالم يجسز المالك البيع ولمرص به لاينفذ بيعهولا تصرفه ويكون لمالك المزل فسخ البيع واسترداد عقاره من أيديهم حيث كان أتحق ابتاله فيه عن اصوله بالطريق الشرعي (أجاب) لاينفذبيع ملك الغيربدون ولاية شرعية قان أحازه المالك نفذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سمثل) في رجل له عاموسة وآخرله تورفباع ابن رب الثور النور لصاحب الجاموسة مقايضة وزيادة على دلكما في قرش مدفعه مآمالك الثور فهل اذاكان البيع عباشرة اس المالك المذ كوروأ عازه أو وورضى به يحير مالك الثورع الى دفع المائتي قرش ولاعبرة بانكار أبيه بعد ثبوت الاعرزة العميمة والرضاما اسع على الوحمة المذكور (أحاب) الاحازة اللاحة ـ قالوكالة السابقة فاذا ثبت ان المالك أحازعقد ابنه المذ كورورضي به أزمه موجبه والله تعالى أعلم (سئل) فرجل استرى من آخره مدا رقيقا بمن معلوم غيره وغبنه فيه البائع بقوله انه ساوى كذام المن ثم تبين بعدد لك انه لا يساوى ذلك وان البائع غبنه في قدر لا مدخل تحت تقوم القومين فهل اذا ثبت الغرور والغيناانا حش بشهادة البينة الشرعية يكون للشترى فسخ البيع وتسمع الدعوى المذاك من المسترى ولو بعد دالزامه بثن العبدو حسه عليه (أحاب) اذا تحقق الغين الفاحش مع التغرير عاذكر يكون المسترى فمخ البيع حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رحل اشترى خيولامن المرى للعهدة فأشترى منه رجل آخر بعض الخيول واتفق معه مخضرة بينة شرعيسة الهيدفع له عمالاحكما تاتى به اعافظة من الادالروم حيث لم يعلم التمن حسن ذاك فتأخرت الحافظة مدة أشهر فات الشرى الثاني قيل حضورها وسعت تركتبه وفها الخبول المذكورة باقل عما اشتريت به فالمشتري الاولى مداخد ذالمن المدذ كورفى الحافظة والورثة مرندون دفع المن حدكم مابعت به الخيول في التركة فهل لا يحامون لذلك حيث كان هناك بينة تشهديا نمور تهم أشتراها يحكم الاغمان التي تأني بهاا كما فظة اذا تحقق ماذكر (أجاب) شراء المشترى الثاني على الوجه المسطور غيرصع وعليه قيمة مااشتراه بوم القبض حيث تبضه وتعذرر ده فتؤخذ منتركته بعد وفاته وكذاا لشراء الاول اذالم يبين عنه حال العقدوالله تعالى علم (سمل) فى رجدل علات شبة جاموس باع صفها الآخر بمن معلوم مؤجل فل الاحك وطلب لمائع الثمن فعمزعن دفعه فتقا يلاواخ ذالبائع مبيعه بدلاءن الثمن ثم بعد ذلك باعها

جادىالاولى

مطلب اشترى شيأتم اشرك فيه آخرفهذا بيع النصف بنصف الثمن

1574 9

۱۲ مطلب مایکتب فی وثیقة السلم من قوله جدیدعامه مفسدله قب ل وجود انحدید

خوفيعدان نتعبت عندالمشترى الثاني ادعى من كان اشتراها أولاا لملك فهل لذلك اذا تبتماذ كربالبينة الشرعية (اجاب) لاملك للسيرى الاول في الجماموس المذ كورة بعد ثبوت الاقالة منه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سأل) في رجل له أرض مشتملة على أشعار فاسقط حقه من خومنها بحر داعن الشعر شما عد خسن شعيرة م الشحرالذي يملكه غيرمعينة ولم يبينها بالافرازغم قال له شاركتان في بقية الشجرولم يزيدا على ذلك شيأ فهدل يكون هذا البيع فاسداحيث جهل المبيع ولا تصم هذه الشركة ب بيع الاشماره لى الوجه آلمذ كورغ برصيح ولهظ شاركتك ان كان للبيع ليصح بشرط عسلم الشرك فيسهوبيان الثن وقبول الأخرقال فى الدرمن الشركة ومن اشترى عبدامثلافقالله آخراشركني فيه فقال فعلت انقبل القبض لم يصح وان بعده صحوازمه نصف الثن وان لم يعلم بالثن خبرعند العلم به اه وفي رد المحتار بعد كلام قلت ومَثْلُه في النخسرة اشترى ششام اشرك فيه وتخوفهذ ابيع النصف بنصف المن الذي أشتراءيه اه ومقتضاءأنه شدت فسم بقية احكام البسع من ثبوت خيسار العيب والرؤ بة ونحوه وانه لايدمن علم المسترى بالثن في المحلس وهوخلاف المتبادر من قول المصنف وأن بعده أى بعد القبض صح الى آخره فتامل اه والله تعالى أعلم (سثل) في , حل اشترى من آ خردارانوية بثمن آلثل واستولى عليها المشترى وبناها وصاريتصوف فيهامدة احدى عشرة سنة ثم بعدمضى هذه المدة أراد البائع ان رجع على المشترى متعللا بانه باعهاله بتمن بخس وذلك للحيلة على اطال الببح فهل لاعبرة بتعله مذلك مدون وحه شرعى ويكون البيع صحيحانا فذاحيث كان الثمن تمن المثل في زمن البيع بقول أهل الخبرة (أحاب) اذاصدر البيع صيعامافذ الايكون لاحدالة عاقدين فيعفدون وحسه شرعى والله تعلى أعلم (سمل) في رجل دفع لا خرمبلغامن الدراهم على مرارع لى ان ما خُدْمنه كذا ضريبة لمحارز عـ من الأرز في ذلك العام كل ضريبة بكذا والضريبة قدر معهاوم عندهما فيعد حصادالارزدفعله قدرامنه وباع منه عانبالاناس فاراددافع الدراهم معارضة المشترين متعللابانه أحق منهم سبب دفعه الدراهم على الوجه المذكور فهالحيث كاندفعه الدراهم في مقابلة ما يخرج من زراعته ها ذا العام لا يكون له معارضة المشترين بيما بعد قبضهم الماشتروه (اجآب) عم لا يكون له معارضة المسترين والحال هذه ولسل المطالبة بالمسلم فيه لفسادا أسلم بعدم استيفاء شرائطه التي منها عدم أنقطاعهمن وقت العقداني وقت الحل ففي الدرمن السلمولا أى لا يصح السلم في حنطة حديثة قبل حدوثها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وفت الحل شرط فضم مم قال قات وعليه فايكتب في ثيقة السلم من قوله جديد عامه مفسدله أي قبل وجود أنجديد اما بعده فيصح كالايخفي اه وقوله في حادثة السوال ما رزعه من الارزف ذلك العامن قبيل ذلك وماقبضه من المسلم فيه يجبرده ان كان فاعما والافعليه

19

جادى الاولى ، مثله وله رأسماله كهاهوالمحكم في البيع الفاسدوالله تعالى أعسلم (سئل) في رجسل مات عنابن قاصروعن بنتمن بالغتمن وترك دارا فياعتها احدى البنتين فيغيبة أختها وقع الاخفيعدبلوغ القاصرترافعوالدى اكحا كماكشرعي وفسعنوا عقدالبيع في نصيب الاخ والآخت واشترى المسترى المذكور نصيبهما منهما بتن معلوم في الذمة فهسل اذا امته من الدفع لهمامتعالا بععة البسع الاول لا يجاب لذلك ولاعسرة بتعلله اذا تحقق ماذكر إبالطريق الشرعي (أجاب) مع لا يجاب لذلك ان كان الام كاذكروالله تعالى أعلم (سلل) AFTI في رجل علك داراباعها الاتحريث نمن معلوم دراهمودار قومت تلك الداراتي هي من جلة الثن بقدرمعلوم من الدواهم والبائع لم يعاينها شم بعد أن عاينها هو وأهل الخبرة تبعن انه مغبون فيها بغرورفهل اذا ثبت الغبن فمساماعه أوفعا اشتراه بقول أهل أتخبرة ونظرهم فذلك والغرور بالوحه الشرعي تعل عقدة البيع وترد الدارلصاحبه اراحاب) الذبن 177A الفاحش معالتغرير بثبت لكلمن البائع والمشترى خيارالفسخ والله تعالى أعلم (سئل) فى رحل مات عن أربعة بنين وعن أدبع بنات وعن زوجة وترك ما يورث عنسه شرعا من دارومواش وغبرذاك عمالورث فتصرف بعض الورثة بديم بعض من المواشي بدون اذن مقمة الورثة ورضاهم فهل لاينف ذتصرفه في نصيب غسيره اذالم يجزه ولمرض بهو يقسم حيى ماتركه الاب بين جيع ورثته بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) 1277 للزوجة الثمن فرضا والباقي يقسمهن الاولادالمذ كورين للذكر مشسلحظ الانثيث وبيد احدهم اشئمن التركة مدون ولآية شرعية موقوف على احازة الباقى والله تعالى أعلم (سئل) في رحل اشترى حصانا من امرأة بثن معلوم في الدمة مؤجل الى أجل معلوم فبعد مضى الاحل طالبته بثمن الحصان المذكور فامتنع من الدفع و مريد أن بر دمعليها بدون جادىالثانية وحه شرعى فهل واكحال هـ ذه لا يمكن من ذلك و يجبر على دفع عن أ كحصان المذ كور لهـ ا (احاب) بعدصدورالبيع من المتعاقد من صيحالا زمالا يكون لاحدهما فسعه مدون وحه 1171 شرعى والله تعالى علم (ستل) في جاعة بملكون طاحونة بالميراث عن أبيم مروضعوا أمديهم عليهامسدة شمخر حوالي بلدة أخرى خوفامن ظالمهم وأقاموا فيها سوية مدة قليلة ثمرجعواالى بلدتهم فوجدوامشايخ بلدتهم باعوا الطاحونة المذكورة نغبر وحهشرعي وانحذواتهما ولم يعطوه لملاكها ولم يدفعوه فيجهة تخصهم فهل اذاحضروا ولم يجيزوا ببع المشايخ المذكورين لاينفذالبيع وتكون الطاحونة باقية على ملك اصحابها واذا تعلّل المشترى مان المشايخ المذكور سناعوا الطاحونة يحضورملا كهاورضاهم ولم يكن عنده منة تشهد مذلك لا يعمل يقوله (أحاب) بياح المشايخ الطاحونة المند كورة مدون اذن VLAL ملا كهاموقوف فان لم يجزه الملاك وردوه بطلحيث لم ينبت المسترى رضاهم بهوالله تعالى أعلم (سئل) فى رحل علائد ماباعه لا يحر باختياره عنى معلوم قبصه من المشترى بموجب جقشرعية مشمولة بختم قاضى الولاية ثابتة المضمون بالبينة الشرعيلة

1414

يبع الفضولي

1544 مطلب ردعليه بعيب قديم بقضاء يكونله الردعلي بائعهوان رضاهلا

مطلب لا ينفذ بسع الوكيل بالغبن الفاحش

تهلآذا أرادالبائع الآتنابطال البياع متعللايانه كانع يضاوقت بيعه لهوانه كلفسه زيادةعن التمن الذى باعه به لايجاب لذآك شرعا ولاعبرة بتعلله المسذكورو يكون البسع صحيحانا فذاحيث كانهناك بينة تشهديانه كان صيحاوقت البيدم وانهصدرعن ملوع واختيار (أجاب) حيث صدرالبيع من المتعاقدين صحيحالا زمالا يكون لاحده بدون وجه شرعى فليس للبائع المذكورف مخ البيع بمجرد تعلله بماذكر والله تعالى (سـئل) في رحل اشترى من آخرنط فسفينة بثمن معلوم الى احل معلوم بحضرة بينة شرعية تم بعدوقوع البيع بار بعة أيام باع البائع المبيع ثانما لرحل آخر مدون اذن مترى ومدون أجازته فهل اذا تبت ألبيع ألاول من المالك يكون صححانا فذا ويكون ما قياعلى ملك المشترى الاول ولا يكون البسع الثاني نافذا حيث لم يجزه (أحاب) يقضى لمدعى الشراء أولاحيث ثدت شراؤه بتاريخ سابق على شراء المشتري الثاني والته تعالى اعلم (سشل) فى رجل مات عن ابن و بنت وترك دارا فاستوفى الابن على لدارمدة تم بعدذلك بأعها الابن لشيغ البلدمن غير اذن أخته ومن غيرا حازتها تمماتت الاختءن أولادها ولمتحزالبيع فهلوا كالهدده لايكون السعنافذا في نصب الاخت ويكون لورثتها ألاستيلاء على نصبها في الدارالمذ كورة ويحيرا لمشترىء على تسليم نصيب الاخت الميتة لورثتها (أحاب) لاينفذبيع ملك الغير بدون ولاية عليه فيكونموقوفاعلى احازةما الحكه فان اجازه نفذوان رده بطلوا لاجازة بعدموت المالك منوارثه لاتصح لانشروطها قيام البائع والمبيع وكذاا اغن لوعرضا وقيام صاحب المطلب فيشروط احازة المتاع أيضا كإفي الدرمن فصل في الفضو لى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باعجارية لآخر بثمن معلوم ثم باعها المشترى لأخرأ يضا فسكثت عنده مذة وادعى انه ظهر بهناجل ثمردها للبسائع الثاثى فقبلهامنه ثم أرادا لثانى بعدقبولها ان يردها عسلى البائع الاولمع انهااخبرت بان انجل لدس من البائع الاول فهل وانحال هذه اذالم تلدالا بدمضي سستة أشهرمن وقت البيع ألاول لايمكن المشترى الاول من ودهاللبائع له وهل اذاولدت لاقل منستة أشهر يكون قبول البائع الثاني لهاعن اشتراها منه مانعاله أيضامن ردها للمائم الاول (أحاب) اذاباع شعنص مااشتراه قبدل اطلاعه على عيب به فردعليه بعيب قدم مرده على ما تعه لورد عليه بقضاء بعد القبض ولورد عليه مرضاه بالأقضاء لا يكون له الرد عَلَى ما تعه وألله تعالى اعلم (سُتل) في رجل باع لرجل مكانا بعضه عن نفسه و بعضه موكالته عن أمه بثمن معلوم عدلي مدقاضي بلد هم وقبض بعض الثمن وكل ذلك من غيرا كراه عليهما فىذلك والان يدعى البائعان عن المكان المتاع يخس واله أنقص من عن المثل وتوجهاالى المهندس واحضراء وبصبته اناس وافاد وأمانه أنقص من ثمن المدل فهل بهذا التعال يفسخ عقد البيع المذ كورأم لا (احاب) لأينفذ بيع الوكيل بالغبن الفاحش وليس للبائع نقض البيع فحصته بالغبن الفاحش اذالم ينضم اليه تغر سرعلى

مايه الفتوى والله تعالى أعلم (ستل) في جاعة والكون دار اببلاد الريف باعوها ارجل بثن معلوم قبضوه وقبض المشترى ألداروا نشاوعرفيها بناءمن ماله وصارت قيمتها بعد البناء الترمن قسمتها وقت الشراء باضعاف اضعاف كثيرة وانتفع بهامدة من السنين هُم بعد ذلك مات ألبا تعون الاواحداً ادعى بانه كان باع بدون قيمة المثل ويريد أبطال البيع لكونها صارت الآن تساوى اكثرمن ذلك وينظر لقيمتها الآن فهل بعد ثبوت البيع بقيمة المثل فيذلك الوقت من الباثعين وانشاء المشترى بها البناء والعسمارة وأنتفاعه بهاالمدةالمذ كورة لايجاب البائع المذ كورلا بطال البيع ولاعبرة بما تعلل به (أحاب) نعم لا يجاب البائع المد كورلف خ البيع في نصيبه بجرد تعلله المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة شركاء في عقار آل فمها لأرث عن مورثهم ماع الورثة تصيبهممنه أواحدمن موتصرف فيهالمشترى بالبسع ثم بعدد لك أرادالمسترى ابطال لبياع ورده على الورثة متعللا بانه اشتراه منهم بالغاب فهل يكون تصرفه فيه وبيعه بعد الشراءمن ورثة أبيسه مانعاله من ذلك لاسيما والمبيع بيد المسترى منه (أجاب) لارد بمجردا لغسين الفاحش بدون غرورعلى فرض عدم خروج المبيع عن ملك المُشترى بالمبيع العيم البات والله تعالى أعلم (سئل) فحزيد اشترى من و رثة عرووهم ذكور وانات بالغون واشدون قطعة أرض واحاخالية عن الانقاض بمن معاوم من مدة سنوات عنع البناء فيهامن طرف الحكومة والانتفاعبها آيلة لهم بالارث وقبضوا الثمن وحرواسند بما يعةمدموغاموضوعايه جلقشهودفهل اذافرض من بعدمدة ثلاثين يوما من البيع وقبض المن أنه صارا لترخيص في البناء والانتفاع بالارض المذ كورة يسوع للبائعين المذكورين الرجوع على الشترى المذكور ونقض بيعهم واستردا دالأرض المذكورة مز موهل يجبر المشترى على ذلك (اجاب) بعدصدور البيع من أهله في محله صحيحالازما لايكون لأحدالمتعاقدين فسعه مدون وجه شرعي فليس للباتعين المذكور ن والحال هذه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته القاصرة وترك مابورث عنمه شرعاومن جلة متروكاته قطعة أرض مغروسة أشعارا بهاساقية فباعت الزوجة المذ كورة نصيب بنتهامن الاشعار والساقية ولم تكنوصياعليهاثم بعد مضى مدة قليلة أقرت البنت بالبلوغ واجازت البيع وسناعند الاقرار ثلاث عشرة سنة أوالظاهر يكذبها في هذا الاقرار فهل وأكال هذه لاتعتبر احازتها للسع الصادرمن ١٢٦٨ المهاسماوانهالم تبينما بلغت به من حيض أوغيره (احاب) في التنويروشرحه وقف بيعمال الغيرلوا أفسير بالغاعاة لأفلوصغيرا اوتجنونا لم ينعقد أصلا كافي الزواهرمعزيا للعاوى اه ومنه يعلم عدم نفاذبيع مال القاصرة المذكورة باجازتها بعدبلوغها لعدم انعقاده أح الاان العلامة ابن عامدين نقل ما يخالفه وجعله من قسم الموقوف اذاكان له مجيز حال مدوره من ولى أوقاض وعليه فينفذ ماجازة القاصرة بعد بلوغها والحالهذ

1774

177A 14

ון אדיון

11 AF11

۳ مطلبلایفرقبینصغیر وذیرحمعرممنه الآ بحقمستحق

1170 10

مطلبجه-لالشترى المبيع يمنع صحة البيع لاجهال البائع

1771

مطلب الو كيل بالشراء لاعلك البيع

مطلب بيع المستأمر موقوف على اجازة المستأجروعاك الاجازة وقوى ذلك فراجعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أسير امع أفار به ذوى الرحما الحرم منه الصغارثم أرادان يفرق بينهم بالبيع فامتنعوا من ذلك فهل يجوزله ذلك أملا (احاب) لايفرق بين صفيروذي رحم عرم منسه الااذا كان يحق مستحق كحروجه مستعقاودفع أحدهها بالجناية وبيعه بالدس ورده بعيب والرادعدم الحل وكراهمة التفر يقالانساد البيع والبيع والشراء فحذلك سواءوعس أبي بوسف الم يفسدالبيع فى قرابة الولاد و بيجوز في غيره وعنه انه يفسد في الحييع زيلعي أفاده أتو السعود قى حاشىتە علىمسكىن من أواخرالبىح الفاسدوالله تعالى أعلم (سئل)فى رجل علك دارا باعهالام أة بثن معلوم وتو اعداء لى قبض الثن الى أجل معلوم وأقبضها الدارثم بعد غمانية أمام ماعها ثمانيه الرحل آخر مالثمن الاصلى الذي ماع به أولا للرأة المذكورة وقيض منه المن فهل اذا كان مع المرأة بينة بسع الرجل المذكورها الدارأ ولالايكون له البيع ثانياوته في الدارع على ملك المرآة للذكورة ولم يكن الاالمن المعلوم (اجاب) اذا أَنْسَت المسرأة المسذ كورة شراءها لمساذكر بتاريخ سابق على بيدع المالكُ لذلكُ الرحل لا يكون البيع الثاني نافذا مدون اذنها وإجازتها والله تعالى أعلم (سئل) فرحل توفى الى رجمة الله تعالى عن بنتمه وأخمه والبنت فى بلدغير بلدأ بيما هاء أبن أخى الميت الى البنت وطلب منها بيع ما يخصها من تركة أبيها وهي حاهلة بما يخصها من تركة أبيها قدراو جنساوعينا فوكلت فيبيعه شعنصا جاهلابعن التركة وقدرما يخص الوارثة منهافيا عالو كيل المذكورعنها فهل لايصح البسع كجهل الوارثة وجهل وكيلها بالعين والقدر والجنسولهاالرجوع (اجاب) أفادى تنقيح الحامدية انجهل المشترى المبيع عنع صحة البيع لاجهل البائع والله تعالى أعلم (سئل) في رحل دفع لا حوقد وامعلوما من الدراهم لدشترى له مع القطموس بطريق الوكالة عنه فاشتراها او كمل القدر المعلوم الوكله ووضعها عندرول آ خولينتفع بهاماذن موكله ثم بعدمدة من الزمان ادعى واضع اليد بانله ثلثافيها باعهله الوكيل فهل ادا ثبت ان الشراء للوكل عاله خاصة دون الو كيلوماع الوكيل بغيراذن الموكل واجازته يكون البيع غيرنافذ (احاب) الوكيل بالشراء لآيملك البيبع فببعه بغيراذن المسالك موقوف على أحاذته والله تعالى أعلم استل فيرحل استأج أرس زراعة من مالكهامدة سنتين باج ةمعلومة وأشغلها الستأخ مزرعه وقبل فراغ المدة باعها مالمكها بلفظ البيع بغن معلوم لاتخ ولم يسلمله المستاح فيها فهل لا يكون البيح نافذا (أحاب) بيع المالك العين المستأجرة موقوف على اعازة المستأجويماك المستاجوالاعارة دون الفسخ على الصيح والله تعالى أعلم (سئل) فيرجل علك دارا بحوارها قطعة أرض خربة عِلْمُها أيصا سأفرالي جهة ومات فيهاعن أولادذ كور وانات وبجواره دار باعهامال كهالر جل أجنى بثن معلوم معجزء من القطعة الارض الخر بقالم لوكة العار المتوفى فين علم الوارث بديع الحار أحدد

MYY

بالشفعة محضرة سنة فهسل يكون لهذلك ويكون تصرف اتحاد بالبيع فدما لايملكه غير انافنحيث ثبت الملك فيسه للوارث عن مورثه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الفير مدون اذن المالك واحازته ويقضى للعار بالشفعة بعدا ستيفاء شرائطها وانتفاهموا نعهاواتله تعالى أعلم (سئل) في حسل له مكان باعه لرجل آخر بالوجمه الشرعي بايجاب وقبول من الطرفين على مدما ذون من طرف القاضي يحضرة جهور من المسلمين وحوت الصيغة الشرصة شميعدد للثارادالمشترى المذكور يعد تسلم السندات واعتراف البائع يقبض غن المكان الذ كوران مردالمنزل بعد قبضه ووضعه عليه المخفر من طرف وان يفسخ البيع ومرده الى ما حبه الاصلى فهل لا يجاب لذلك (احاب) بعد صدور البيع صحيحا لازمالا يكون لا حدالمتعاقدين فسعفه مدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سمل) فرجل عال دارابالمراث عن أمه تعدى شيخ البلد وباعهالرجل أجنى في غييته بغيرادنه ورضاه فهلاذالم يجزالوارث الذكوربيعة ولمرض بهلا ينفذو بكون له فسخ البيع واستردادها من المسترى حيث كان الحق ابتالة فيهاعن أمه بالبينة الشرعية (أجاب) لا ينفذ بيع ماك الغيربدون اذن المالك قبل صدورا لبيع أواحازته بعده والله تعالى أعلم استل) فام أة ماك في الوكلت زوحها في مع محضرة سنة شرعية فباعه لرحل أجنى بمن مثله منمدة احدى عشرة سنة وزيادة عوجب وثيقة بيدالمشترى والاتنتريد أيطال البيع متعللة بأنها لم تاذن له ولم تو كله سعه فهل لا تحاب لذلك ولاء كن من نقض البيع اذا تُمِت ماذ كر بالوحد الشرعي ولأغيرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذ كورة افسخ البيع حيث ثبت تو كيلها بيعه وباعه وكيلهاء اذكر والله تعالى اعلم (سئل)في رجل مات وترك امنا قاصر افقه راوترك له فدان ملين اميري باعدا بن عدلانخ ولميكن وصياولا قيما ولامصلحة القاصرف ذاك إصلافهل بكون الحق ف ذلك الفدان اللابناللذ كور وتصرف ابن العرفيه غيرنافذ (احاب) الأيجرى التوارث في الارض الاميرية والاحق بهاابن المتوفى عنها حيث كأن قادراعلى دفع ما عليها من المؤنولا ولاية لابن العمالم كورفي مال ابن عه القاصر والله تعالى اعلم (سمثل) في ام أمل بنتان بنت غائبة في الشام وبنت حاضرة في بلد الامفار ادت هذه المرأة ان تعييع ماعلكه منعقار وغيره لبنتيم افوكلت البنت الحاضرة زوحها في شراء نصف العقار وغيروس الام فقيال ألو كيل الشراء للعاضرة والغائبة وأسقطت الام أيضاللغائبة قطعة أرض زراعة واضيف الايجاب والقبول فيحق الغائبة لهافي البيع والاسقاط ثم ماتت الام قبل حصورا الغائبة واحازتها الشراءفهل اذالم يكن صدرمن الغائبة توكيل لحذا الشغص ولم يحصل مناحا وةلاشراء قبل موت البائعة لاينعذ البسع في نصبها في العقار ويكون صيب هـ ذه البنت على ذمة المرأة المينة يورث عنها شرعا (اجاب) حيث لم تجزالبنت الغائبة المذكورة الشراء والحال هذه حالحياة أمها المالكة لايكون شراءز وج

رمضان

177A V

1771 10

37 1771

1444 4.

شوال مطلب مخالف شراء الفضول بيعه في التوقف على الاحازة الاعنسد الإضافة الى الغائب فالكارمن أوأحدها على اكنلاف

1771

1771 15 اختمالهانافذ اعندا لاضافة في الامحار والقبول لها اويكون مااشترى لهاتر كةعن الام البائمة اماعندعدمها فينفذ الشرآء على من باشرو في الدرمن فصل في الفضو في قيد بالبياع لانه لواشدترى لغيره نفذعليسه الااذا كان المشترى صديا أومحه وراعليه فيوقف ـذا اذالم يضفه القصولى الى غيره فلواضا فه مان قال بعمد ذا العبد لفلان فقال البائع بعته افلان تو قف مزازية وغسرها اه وفرد الحتارة وله فقال البائم بعته افلان أى وقال الفضوني اشنتريت لفلان كإفي البزارية وغيرها لان قوله بع أمر لا يصلح ايجا باوف الفتح قال اشتربته لاحل فلان فقال بعت اوقال المالك ابتداء يعته منك لاجل فلان فقال اشتريت لمستوقف لانهوحد نفاذاعلي المشتري لانه اضيف المه ظاهرا وقوله لاحل فلان محتمار لاحسل شفاعته اورضاء اه وذكره في البزازية كذلك نم قال والصحيح أنه اذا ضيف العقد في احد المكلامين الي فلان يتوقف على احازته وأقره في البحر لمكن في لبزازية أيضالوقال اشتريت لقلان وقال البائع بعث منك الاصم عدم التوقف اه وظاهرهانة ينفذعلى المشترى لكن نقل فى المحره في الاخيرة عن فروق الكرابيسي وقال والعقدفي أصح الروايتين لانه خاطب المشترى فرده لغيره فلايكون جو ايافكان شظر العقد يخلاف قوله بعت افلان فقال اشتربت له أوقبلت ولم يقل له وقوله معتمن فلان فقال اشبتريت لاحله أوقيلت فانهيتوقف لاضافته مالى فلان في البكلامين فال في النهر وعلى هذافالا كتفاء بالاضافة في أحد الكلامين بان لا يضاف الى الآخر أه تم بعد كلام قال فصارا كحاصل انه أذا اضيف الى فلان في السكلامين توقف على احازته والا فذعلى المسترى مالم يضف الى الاتخرصر يحافييطل اه والله تعالى أعلم (سندل) في رجل مات وترك ثلاثة أولادو بنتا أحدهم بالغوا لثلاثة قصروتولى المالغ حصة شياخة في بلده فطلب منهما تتارطل فسهاكا كم على ذلك فياع ماءا لكه وماعلكه اخوته القصر من نخيل فهل لا ينفذا البدع في نصيب القصرو يكون القصر بعد بلوغهم نقض البيع وأخذما يخصهم من واضع اليدعليه اذا ثبت ماذ كر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا ينفذّ البيع في نصب القصرو يقضى لهم بأخذ ما يخصهم من المخيل الموروث لهم عن أبيهم حيث لاما نعوالله تعالى أعلم (سدُّل) في رجل أعي وكل بصيرا في شراء نخيل معينة مال الموكل فاشترى الوكيل تلك التخيل من مالكها واستولى عليها الموكل وصارينتفع بهامدة سنس في حياة البائع المذ كورفهل اذا أرادور ثة البائع بعدموت مورثهم ابطال البيع لايجانون لذلك وتبقى يدالمسترى المذكور عليه (أحاب) حيث صدر البيعمن المورث صحيحا لازماحال صنه لايحاب وارثه بعدوقاته افسحه مدون وحسه شرعي والله تعالى أعلى (سئل) في جاعة واضعين أيديه ـ معلى نخيل عن مورثهم أكرههم شيخ بلدهم علىبيد النخيل له بالضرب الشديدوا عبس المديد فهدل اذا تبت الا كراه الشرعي من الشيخ الذكور بالبينة الشرعية يكون لهم فسخ البيع واسترداده من يدشيخ البلدالذكور

1774 ٤v

AFTF 71

حبث الم بكن عليم دون ولامنا لب محمة الدوان (أجاب) اذا تمت الاكراه الشرى على يبعد النخيل الذكور يكون ان أكره على ذلك في خاليسج بعد وال الاكراه حيث المام والله تعالى أعلم (سشل) في و جل معه عينة من الكمّان سلما الجسلون كرله ان عنده من هذه العيدة مقدار كذا فاشترى منه القدر الذي ذكره علم معنوش طا حضار الدكان المسد كوروسليمه يمولاق فاحضر وكيل المسترى فقيل عمام و زن المكتان ومعرفة مقداره وتسليمه لوكيل المسترى المترق جيعه بالنارفه لولايكون المبائع جميع المنازفه لولايكون المبائع حميع المنازفه لوليكون المبائع حميع المنازفه المبائع حميع المنازفه المبائع حميع المنازفه المبائع حميع المنازف المبائع حميا المنازف المبائع حميا المنازفي المبائع حميا المبائع حميا المبائع حميا المبائع حميا المبائع المبائع المبائع والمبائع مطالبة المسترى المبائع المبائع والمبائع والاطولب بثن ما استمه والله تعالى أعلم (سئل) في أخون يملكان المبائع أصر جميع الداول حمل آخر بثن معلوم في عيدة القاصر بغيرولا يقشر عميا المبائع المبائع المبائع المبائع المبائع المبائع المبائع المبائع والمبائع والمبائع المبائع والمبائع المبائع والمبائع المبائع المبائع والمبائع المبائع المبائع المبائع والمبائع المبائع المب
المناع والله تعالى أعلى (سشل) في رجل معه عينة من الكذان سلهالرحل وذكر الاماع والله تعالى أعلى (سشل) في رجل معه عينة من الكذان سلهالرحل وذكر ان عنده من هداه العينة مقدار كذا فاشترى منه القدرالذي ذكره عبلغ معين وشرطا احضارالدكتان المد كوروسليمه يبولاق فاحضر وكيسل الباع جمع المكتان الى الدكتان ومعرفة منذاره وسليمه لوكيل الماتم وكيسل الباع جمع التكتان الى المكتان ومعرفة منذاره وسليمه لوكيل المشترى احترق جمعه بالنارفه له لا يكون الباغ مطالبة المسترى بغن المكتان المذكور والحال هذه (أجاب) على فرض محة البيح لا يكون الباغ مطالبة المسترى بأن المكتان المذكور والحال هذه (أجاب) على فرض محة البيح لا يكون الباغ مطالبة المسترى المناق المناق وكيله في المناق وكيله في في المناق وكيله في المناق والحاضر بعد الداولر جل آخر بغن معلوم في غيبة القاصر بالغار شيدا والمحاضر بعد المناق والمحافر بعد واحد نصيب القاصر من الله المناق المناق والمحافر بعد المناق والمحافر بعد المناق المناق المناق والمحافر بعد المناق والمحافر بعد المناق المناق المناق المناق والمحافر بعد المناق والمحافر بعد المناق المناق المناق والمحافر بعد المناق المناق المناق المناق والمحافر المناق والمحافر المناق والمحافر المناق والمحافر المناق والمحافر بعد والمناق المناق المناق والمناق المناق والمحافر والمحافر المناق والمناق والم
الامام والله تعالى أعلم (سسلل) في رجل معهمينة من الكذان سلهالرحل وذكرا انعنده من هده العينة مقدار كذافاشترى منه القدرالذي ذكره بملخ معينوشر طاحضا والدكان المستر كوروسليمه بيولاق فاحضر وكيل المسترى فقيل الميان الحيالة الميان ومعر فقه قدار وتسليمه لو كيل المشترى احتمى فقيل الميان ومعرفة وقد الميان الميان الميان ومعرفة وقد الميان الميان الميان ومعرفة وقد الميان المي
ان عنده من هد العينة مقد او كذا فاشترى منه القدرالذى د كره بعلغ معين وشرطا الحضار الكتان المسد كوروتسليم بيولاق فاحضر وكيدل البائع جيع المكتان الى المكتان ومعرفة مقداره وتسليمه لو كيل المشترى احترق جيعه بالنارفه لو لا يكون البائع مطالبة المسترى بثن المكتان المذكور والحال هذه (أجاب) على فرض محة البيع لا يكون البائع مطالبة المسترى بأن المكتان المذكور والحال هذه (أجاب) على فرض محة البيع لا يكون البائع مطالبة المسترى بالمئن اذاهاك المبيع قبدل تسليمه للمسترى أو كيله في ذلك والا طولب بثن ما استلمه والله تعلى أعلم (سئل) في أخوين علمكان المحاضر بحيع الداول بعلى المحاضر بعد المحاضر بالغارة بعد المحافزة بيسع نصيب القدام والمحافزة القاصر بغيرولا يقشر عيد تعلى المحافزة البيع واحد نصيب القدام والكال هذه وعلى من استولى على عقارا لصغير لا ون عقد الجارة احرقائل الداول والحال هذه وعلى من استولى على عقارا لصغير الثلاثة الارباع و وحدوق عصيغة البيع من البائع والقبول من المشترى ساعهما من والمنته والمن المشترى ساعهما من المنه وكان ذلك بحال محدوق عصيغة البيع من البائع والقبول من المشترى ساعهما من شهر ر بيع الا خوسنة ١٨٠ على يدمأذون من الحكمة الكبرى ومقيد بسودته الثر وكان ذلك بحال محدوق على على يدمأذون من الحكمة الكبرى ومقيد بسودته من البائع والمة توفى في شهر رما بجة بحدود المنافق المنازع بسائم الهذه كور صحيفا بالوجه الشرى لا يكون البيع محيدا ولا يكون لا حدى البائع والله تعالى أعلى واحته مقيد مناها فاذا نمت البيع على الوجه المذكور شعيدا بالوجه الشرى لا يكون البيت على الوجه المذكور شحيط بالوجه الشرى لا يكون البيت على الوجه المذكور شعيدا بالوجه الشرى لا يكون البيت على الوجه المذكور شعيدا بالوجه الشرى المون البيع على الوجه المذكور شعيدا بالوجه الشرى في المؤلفة والمنه تعالى أعلى المنافقة المبير والعدة مقاليات المنافقة المبير والعدة مقيدة بالمبرات في فاذا نمت المنافقة المبارة المنافقة المبيرة والمنافقة المبيرة المبيرة والمنافقة المبيرة المب
اولاق وصار الوزان برن فيسه بعضرة و كيل الباغج و وكيل المسترى فقب لم يكون السكتان ومعرفة مقدار و وسليمه لو كيل المشترى احترق جيعه بالنار في الايكون الباغ مطالبة المسترى بثن الكتان المذكور و المحالمة (الجاب) على فرض محة البيح لا يكون المباغ مطالبة المسترى بالثن اذاها البيح لا يكون المباغ مطالبة المسترى بالثن اذاها البيع قبل تسايمه المسترى أو دكيله في ذلك والاطولب بثن ما استلمه و الله تعلى أعلم (سئل) في أخوين يملكان المحاضر بق الارث عن امهسما أحده ما قاصر عالمي والا تحر بالغ حاضر فيا بالبالغ المحاضر بعبع الداولر جل آخر بثن معلوم في عيبة القاصر بغيرولا يقشر عيسة فهل المحافر بعن المهسمة المعلى المحافر و المحافر بعن المعلى المحافر والمحافر بعن المعلى المحافر والمحافر بالغار الماب المحافر والمحافر المحافر المحافر والمحافر المحافر المحافر المحافر والمحافر المحافر المحافر والمحافر المحافر والمحافر المحافر والمحافر المحافر والمحافر والمحافر بعد والمحافر والمحافرة وا
الدكتان ومعرفة مقدار ووسليمه لوكيل المسترى احترق جيعه بالنارفه للا لا يكون البائع مطالبة المسترى بهن الكتان المذكور والحال هذه (أجاب) على فرض صحة السيع لا يكون البائع مطالبة المسترى بالمثن اذاهاك المبيع قب تسايمه المسترى أو وكيله في ذلك والاطولب بهن ما استلمه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين على كا داوا بطريق الارث عن امه سما أحده سما قاصر عائم والاستر بالغ حاضر فباع البالغ المحاضر بعيم الداول بحل آخر بهن معاهم في غيبة القاصر بالغار شيدا ولا يقشر عيسة فهل والمحال هذه لا ينفذ يبيع نصيب القياصر فاذا حضر القاصر بالغار شيدا والمجز البيم الميم في نصيب القياصر فاذا حضر الما المرابع واحدن المنفذ المنفذ المنفذ المنافذ المنفذ المنفذ المنفذ المنفذ المنفذ المنفذ المنفذ المنفذ المنفذ والمنفذ المنفذ المنفذ والمنفذ المنفذ والمنفذ المنفذ والمنفذ المنفذ الم
الباع مطالبة المسترى بنن الكتان المذكور والحال هذه (أجأب) على فرض معة البيح لا يكون الباع مطالبة المسترى الفائد اذا هلك المبيع قب ل سايمه للمسترى أو وكيله في ذلك والاطولب بنن ما استلمه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يلمكان ادا وابطريق الارث عن امه ما أحده ما قاصر غائب والاخر بالغ حاضر فباع البالغ المحاضر بعب الداول بحل آخر بنن معلوم في غيبة القاصر بالغارسيد اولم يحز البيع والحال هده لا ينفذ بيبع نصيب القاصر من القاصر بالغارسيد اولم يحز البيع المين في في المعافرة المين المعافرة المناه والمحال المعافرة المناه والمحال المعافرة المناه والمحال المعافرة المناه والمحال المناه والمناه وا
البيع لا يكون البائع مطالبة المسترى بالثن اذاهاك المبيع قبل تسايمه المسترى أو وكيله في ذلك والاطولب بمن ما استلمه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين على كان ادا واطريق الارث عن الهمسا أحده سما قاصر عائب والا خر بالغ حاضر فباع البالغ المحاضر جيم الدا والرجل آخر بمن معلوم في غيبة القاصر بغير ولا يقشر عيسة فه لا المحافر والدائم القاصر من بالقاصر فاذا حضر القاصر بالغار شيدا وإجاب الا ينفذ البيع في نصيب القاصر من تلك الدار والحال هذه وعلى من استولى على عقارا لصغير بد ون قد اجارة المثل مدة الشياعة المناه والمعالمة والمناه المناه والمناه والمناه والمناه بد ون قد اجارة المناه من المناه والمناه المناه والمناه
وكيله في ذلك والآطولب بن ما استلمه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين على الداوالطريق الارث عن امهسما أحده سما قاصر عائب والاستر بالغ حاضر فيها عالمالغ المحاضر بعد على الداولر بحل آخر بن معلوم في غيبة القاصر بعد عرولا ية شرعيبة فهل والحال هذه لا ينفذ بين نصيب القاصر فاذا حضر القاصر بالغارسيد اولم يحز البيب المياب وأخذ نصيبه وهل له محاسبة واضع اليدباج والمثل (أجاب) لا ينفذ البيب في نصيب القاصر من تلك الدار والحال هذه وعلى من استولى على عقارا لصغير بد ون قد اجرة المثل مدة استيلائه والله تعالى أعلى (سئل) في رجل باعزوجته وابنته بيت سخت ماه على التفاضل بينهما بنن معلوم ألزوجة يحق الربح وابنته بحق الثلاثة الارباع و بعدوقوع صيغة المبيع من البائع والقبول من المشترى ساعهما من المثن وكان ذلك بحال محت عمل بد بينة تشهد نذاك وكان ذلك في وم خسة عشر مضت الثان وكان ذلك بحال محت عمل بد بينة تشهد نذاك وكان ذلك في وم خسة عشر مضت كا بحارى لا خرسنة من المائع وفي في شهر رميا والمناه من المائع توفى في شهر رمضان سنة من فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا حدى ان البائع توفى في شهر رمضان سنة من فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا حدى ان البائع توفى في شهر رمضان سنة من فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا حدى أن البائع وفي في شهر رمضان سنة من في الموالي المناه المناه كورتركة من البائع والله تعالى أعلى (سئل) في دار مشتر كة بين رجل واخته شقيقته بالميراث عن البائع والله تعالى أعلى (سئل) في دار مشتر كة بين رجل واخته شقيقته بالميراث على البائع والله تعالى أعلى (سئل) في دار مشتر كة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
داوابطريق الارث عن امهسما أحده سما قاصر غائب و ألا تخر بالغ عاضر فباع البالغ المحاضر جميع الداولرجل آخر بثن معلوم في غيبة القاصر بالغارشيد اولم يحز البيبع والمحدد المنفذيية على القياصر فاذا حضر القاصر بالغارشيدا ولم يحز البيبع في نصيب القاصر من تلك الدار والمحال هذه وعلى من استولى على عقارا لصغير بد ون قد اجارة اجر المثل المدارة استيلا ثه والله تعالى أعلى المناوجة وابنته بيت سحك ناه على التفاصل بينها بثن معلوم الزوجة بحق الربع وابنته بحق الثلاثة الارباع و بعدو قو عصيغة البيع عن البائع والقبول من المشترى ساعهما من الثان وكان ذلك بحال صحة على يدينة تشهد بذلك وكان ذلك بحال صحة على يدينة تشهد بذلك وكان ذلك في وم جسة عشر مضت المثن وكان ذلك بحال محمد على يدينة تشهد بذلك وكان ذلك في وم جسة عشر مضت كالجارى لا حل تحرير المجمدة بدلك من بقية ورثته منازع تهدما فيه (أحاب) لا يشترط لعمة البيع هيما ونفاذه كتابة الصك من بقية ورثته منازع تهدما فيه (أحاب) لا يشترط لعمة البيع ونفاذه كتابة الصك عن البائع والله تعلى الوجه المذكور صحيحا بالوجه الشرع لا يكون البيت الذكور تركة عن البائع والله تعلى أعلى (سملل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقية تم بالمرارات على البائع والله تعلى أعلى (سملل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة ما لمرارا على البائع والله تعلى أعلى (سملل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة مبالم المرارات على المرارات واخته شقيقة مبالم المرارات واخته شقيقة مبالم المرارات واخته شقيقة مبالم المرارات واخته شقيقة مبالم المرارات واخته شعرا المرارات واخته والمرارات واخته والمرارات واخته وال
الحاضر جيع الداولرجيل آخر بمن معلوم في غيبة القاصر بغيرولا ية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ يبع نصيب القياصر فاذا حضر القاصر بالغارشيدا ولم يحز البيع يكون له فسخ البيع وأخذ نصيبه وهل له محاسبة واضع اليدباج ة المثل (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب القاصر من تلك الدار والحال هذه وعلى من استولى على عقادا لصغير بد ون عقد اجادة اجرة المثل مدة استيلا ثه والله تعالى أعلم (ستّل) في رجل باع لزوجته وابنته بيت سحك مناه على التفاصل بينهما بمن معلوم الزوجة محق الربع وابنته بحق الثلاثة الارباع و بعدوة وعصيغة البيع من البائع والقبول من المشترى ساعهما من المثن وكان ذلك بحال محته على يدينة تشهد بذلك وكان ذلك في وم خسة عشر مضت المثن وكان ذلك بحال محته ولداعى عدم دفع الحصول بوقتها لم تصرر حقيد لله من شهر ربيع الاخر مرائح بقوجه ولداعى عدم دفع الحصول بوقتها لم تصرر حقيد لله من يقية ورثه منازعته حمافيه (أحاب) لا يشترط لعمة البيع ونفاذه كتابة الصك من يقية ورثه منازعته حمافيه (أحاب) لا يشترط لعمة البيع ونفاذه كتابة الصك فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور صحيحا بالوجه الشرعى لا يكون البيت المذكور تكة منابع المنابع المنابع المنابع على الوجه المذكور تكة به البيائع والله تعالى أعلى (ستكل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة مبالم برائع والله تعالى أعلى (ستكل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة مبالم برائع والله تعالى أعلى (ستكل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة مبالم برائع والله تعالى أعلى (ستكل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة مبالم برائع والله تعالى أعلى (ستكل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة مبالم برائع والله تعالى أعلى (ستكل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة مبالم برائع و سنته المنابع الم
والحال هدفة البيد واخذ نصيب القاصر فاذا حضر القاصر بالغارشيدا ولم بحر البيد على من المدفع البيد و فاحد البيد و فاحد القاصر من تلك الدار والحال هذه وعلى من استولى على عقار الصغير بد و ف حد اجارة اجرة المثل مدة استيلا ته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل با علز وجته وابنته بعق وابنته بعق النه بيت سحك ماه على التفاضل بينهما بثن معلوم الزوجة بحق الربح وابنته بحق الثلاثة الارباع و بعدوة و عصيغة البيد عن البائع والقبول من المشترى ساحهما من المثن و كان ذلك بحال صحة على يد بينة تشهد بذلك وكان ذلك بحال صحة على يد بينة تشهد بذلك وكان ذلك في وم خسة عشر مضت من شهر ربيع الا توسنة ٢٨ على يدمأذ ون من الحكمة الكبرى ومقيد بسودته كا بحارى لا حرق و المحتود به ولدا عى عدم دفع المحصول بوقتها لم تحر رائحة بموجبه ولدا عى عدم دفع المحصول بوقتها لم تحر رحة بذلك من بقية ورثته منازعته حمافيه (أحاب) لا يشترط لعمة البيد عونفاذه كتابة الصك فاذا ثبت البيع على الوجه الذكور صحيحا بالوجه الشرى لا يكون البيت المذكور ترتكة فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور صحيحا بالوجه الشرى لا يكون البيت المذكور ته فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور صحيحا بالوجه الشرى لا يكون البيت المذكور ترتكة على البائع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقته بالمراث
يكوناه فدخ البيع وأخذ نصيبه وهل له محاسبة واضع اليدباج ة المثل (أجاب) لا ينفذ البيع في نصيب القاصر من تلك الدار وانحال هذه وعلى من استولى على عقارا لصغير بد ون عقد اجارة اج قائل مدة استيلائه والله تعالى أعلى (سمّل) في رجل باع لزوجته وابنته بعق النه بيت سحك مناه على التفاضل بينهما بمن معلوم الزوجة بحق الربع وابنته بعق الثلاثة الارباع و بعد وقوع صيغة البيع من البائع والقبول من المشترى ساعهما من المثن وكان ذلك بحال صحته على يد بينة تشهد بذلك وكان ذلك في وم خسة عشر مضت من شهر ربيع الاخوسنة ٢٨ على يدمأذ ون من الحكمة الكبرى ومقيد بسودته كالجارى لا حل تحرير الججة بموجبه ولداعى عدم دفع المحصول بوقتها لم تحرر حجة بذلك حتى ان البائع توفى قسهر رمضان سنة ٢٨ فهل يكون البيع صحيحا ولايكون لا عد حتى ان البائع توفى قسهر رمضان سنة ٢٨ فهل يكون البيع صحيحا ولايكون لا عد فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور ضحيحا بالوجه الشرى لا يكون البيت الذكور تركة فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور ضحيحا بالوجه الشرى لا يكون البيت المذكور تركة عن البائع والله تعالى أعلى (أحاب) لا شتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث عن البائع والله تعالى أعلى (سسئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث عن البائع والله تعالى أعلى (سسئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
البيدع في نصب القاصر من تلك الدار والحالهذه وعلى من استولى على عقارا لصغير بد ون عدا جارة اجرة المثل مدة استيلائه والله تعالى أعلى (سئل) في رجل باعزوجته وابنته بيت سخك فاه على النفاضل بينها بثن معلوم الزوجة بحق الرباع و بعد وقوع صيغة البيع من البائع والقبول من المشترى ساعهما من المثن و كان ذلك بحال صحته على يد بينة تشهد بذلك وكان ذلك في وم جسة عشر مضت من شهر ربيع الا خرسنة ٦٨ على يدمأذون من الحكمة الكبرى ومقيد بعسودته كالجارى لا جل تحرير المجمة عوجبه ولداعى عدم دفع المحصول بوقتها لم تحرير حقي بذلك حتى ان البائع توفى في شهر رمضان سنة ٦٨ فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا تحد من بقية ورثته منازعة سمافيه (أحاب) لا يشترط لعصة البيع صحيحا ولا يكون لا تحد فاذا ثمت البيع على الوجه المذكور ضحيحا بالوجه الشرعى لا يكون البيت المذكور تركة عن البائع والله تعالى أعلى (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث عن البائع والله تعالى أعلى (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
بد ون قد اجارة اجرة المدة استيلائه والله تعالى أعلى (سئل) فيرجل باع لزوجته وابنته بعق وابنته بعت من البائع والقبول من المشترى سامحه مامن الثلاثة الارباع و بعد وقوع صيغة البيع من البائع والقبول من المشترى سامحه مامن المثن وكان ذلك بحال صحته على يدينة تشهد بذلك وكان ذلك في وم خسة عشر معنت من شهر ربيع الاخرسنة ٨٦ على يدمأذ ون من المحكمة المكبرى ومقيد بحسودته كا بحارى لا جل تحرير المجة بموجبه ولداعى عدم دفع المحصول بوقتها لم تحرير حقيد ذلك حتى ان البائع توفى شهر رمضان سنة ٨٦ فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا حدى ان البائع توفى شهر رمضان سنة ٨٦ فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا حدى ان البائع توفى شهر رمضان سنة ٨٦ فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا حدى ان البائع والله تعلى الوجه المذكور صحيحا بالوجه الشرى لا يكون البيت المذكور تركة عن البائع والله تعلى أعلى (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث عن البائع والله تعلى أعلى (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
وابنته بيت سحك ماه على التفاصل بينهما بثن معلوم الزوحة بحق الربع وابنته بحق الثلاثة الارباع و بعدو قوع صيغة البيع من البائع والقبول من المشترى سامحهما من المثن وكان ذلك بحال صحة على يدبينة تشهد بذلك وكان ذلك في وم خسة عشر مضت من شهر ربيع الاخوسنة ٢٨ على يدمأذ ون من المحكمة الكبرى ومقيد بمسودته كا بحارى لا جل تحرير المجة بموجبه ولداعى عدم دفع المحصول بوقتها لم تصرر ححة بذلك حتى ان البائع توفى شهر رمضان سنة ٢٨ فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا عد من بقية ورثته منازعته سمافيه (أحاب) لا يشترط لصحة البيع ونفاذه كتابة الصل فا ذا ثبت البيع على الوجه الذكور صحيحا بالوجه الشرى لا يكون البيت الذكور تركة على البائع والله تعلى أعلى (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقة ما لميراث
الثلاثة الارباع و بعدو قوع صيغة البيع من البائع والقبول من المشترى ساعهما من المثن وكان ذلك بحال صحة على يدبينة تشهد بذلك وكان ذلك في وم خسة عشر مضت من شهر ربيع الاخوسنة ٦٨ على يدمأ ذون من المحكمة المكبرى ومقيد بسودته كالجارى لا حل تحرير المجة بموجبه ولداعى عدم دفع المحصول بوقتها لم تحرير حجة بذلك حتى ان البائع توفى قسهر رمضان سنة ٦٨ فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا عدم من بقية ورثته منازعته سمافيه (أجاب) لا يشترط لصحة البيع ونفاذه كتابة الصل فا ذا ثبت البيع على الوجه المذكور صحيحا بالوجه الشرى لا يكون البيت المذكور تركة على البائع والله تعلى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
التن وكان ذلك بحال صحة على دينة تشهد بذلك وكان ذلك في وم خسة عشر مضت من شهر ربيح الا خوسنة ٢٨ على يدمأذون من المحكمة الكبرى ومقيد بسودته كالجارى لا حل تحرير المجة بموجبه ولداعى عدم دفع المحصول بوقتها لم تحرير حق بذلك حتى ان البائع توفى قسهر رمضان سنة ٢٨ فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا عدم من بقية ورثته منازعته سمافيه (أجاب) لا يشترط لصحة البيع ونفاذه كتابة الصل فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور ضحيحا بالوجه الشرى لا يكون البيت المذكور تركة على البائع والله تعلى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
منشهر ربیع الا خوسنة ۲۸ علی ید مأذون من المحکمة الگبری و مقید بسودته کا بجاری لا جل تحر برایجة بوجبه ولدای عدم دفع المحصول بوقتها لم تحر رحمة بذلك حتى ان البائع توفی قد مرمضان سنة ۲۸ فهل یکون البیع صحیحا ولایکون لا تحد من بقیة ورثبه منازعته سمافیه (اجاب) لایشترط لصحة البیع و نفاذه کتابه الصل فا ذا ثبت البیع علی الوجه الذکور صحیحا بالوجه الشری لایکون البیت الذکور ترکه علی البائع و الله تعالی اعلی (سئل) فی دارمشترکه بین رجل و اخته شقیقته بالم براث
كالجارى لا جلتحر برانجة عوجبه ولداعى عدم دفع المحصول بوقتها لم تحرر حة بذلك حتى ان البائع توفى قد مرمضان سنة ٦٨ فهل يكون البيع صحيحا ولا يكون لا عد من بقية ورثته منازعته مافيه (أحاب) لا يشترط لصحة البيع ونفاذه كتابة الصل فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور ضحيحا بالوجه الشرعى لا يكون البيت الذكور تركة على البائع والله تعالى أعلم (سئل) في دارمشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
حى ان البائع توفى شهر رمضان سنة ٦٨ فهل يكون البيغ صحيحاولا يكون لأحد من بقية ورثته منازعته مافيه (أحاب) لا يشترط لصحة البيع ونفاذه كتابة الصل فاذا ثبت البيع على الوجه المذكور صحيحا بالوجه الشرعى لا يكون البيت المذكور تركة على البائع والله تعالى أعلم (سئل) في دارم شتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
من بقية ورثته منازعته حمافيه (أجاب) لا يشترط لععة البيع ونفاذه كتابة الصل فاذا ثبت البيع على الوجه الذكور تركة فاذا ثبت البيع على الوجه الذكور تركة على أعلم (سئل) في دارمشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
من بقية ورثته منازعته حمافيه (أجاب) لا يشترط لععة البيع ونفاذه كتابة الصل فاذا ثبت البيع على الوجه الذكور تركة فاذا ثبت البيع على الوجه الذكور تركة على أعلم (سئل) في دارمشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
ع البائع والله تعالى أعلم (سئل) في دارمشتر كة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
ع البائع والله تعالى أعلم (سئل) في دارمشتركة بين رجل واخته شقيقته بالميراث
ع ابيه ما فباع الانخ لاخته أربعة قراريط من صبيه بما تة وخسين رما لا وباعت له
هى نصف جاموستها آلتي علمهاع عليه وخسس بن بالا عو حسو ثبقة قدلك است
المضمون بالبينة الشرعية فهسل اذا أرادالا خبعد ذلك ابطال البيع والرجوع على
ا احمه قيما باعه مايدون وجه شرعي لا بحار لدلك اذا تنت ماذكر (احاب) اذاصدر
البييع من أهله صحيحالا زمالا مكون لا حدالمتعا قدين فديجه مدون وحسه شرعي والله
اتعالى أعلم (سمنل) فحرجل باعلا خرقطعة أرضٌ بطريق الوكالة عملو كه لموكله

1771

المطلب خيارا الغبن والتغرير هل بورث اولا

> TV AFTE مطلب ماع أحد الشركاء نخلامعينا فيلالقسمة يدون اذن الباقي فلهم أبطال البيع

27 1774 ذى الحة

1514

رو رو الغسين الفاحش بقوله للشرى انها تساوى كذام بلغاز مادة عااشترى به ا ذى القعدة يحضرة بدنةمع عدم رؤية المشسترى لهساومضى عسلى ذلك مدةمن الشهورفه الغرو روالغبن الفاحش بالوجه الشرعى يكون لدردها على البائع لاسيه دمضى تاك المدة و وحده امعيبة بعيب قديم قبل الشراء ولاتصلح للزراعة المشترى ودالمبيع بالعيب القديم كاان له رده بالغبن الفاحش مع التغر مروخ ية بعد شور ذلك بالوجد الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مشتركة ماع أحدهم نصف حصته منها لاينه في حال معتموسلامته محضرة بينة شرعية الكحة شرعية مشمولة بخط وختم قاضي ناحيتهم وبعدمدة مات البائع عن ورثة أخرادعواعلى المشترى انمورتهم باعه نصف الحصة في الارض الذ كورة مدون قسمة مدون مذاك فسخ البيع فهل لا يجابون لذلك حيث ثبت البيع بالوجه الشرعي و بمن ألمثل (احاب) نعم لا تجاب ورثة البائع لف خ البيع الصادر من مورثهم حال صته بمجرددعواهم أنه كأن بالغبن الفاحش على انهم آختلفو آفى كون خيارا لغبن والتغرير بفرض تحققه بورث أولااستظهر مصنف التنوير لالتصريحه بيان الحقوق المجردة لاتورث وفي حاشة الاشاه لابن المصنف وبه أفني شيخنا ألعلامة على القدسي مفنى مصروع زيالي الدررلكن كرالمصنف فحشر حمنظومته الفقهية ما يخالفه ومال الى انه بورت كحيار العيب ونقله عنهابنه في كتابه معونة المفنى في كتاب الفرائض أفاده في الدّرمن آخر المرائحة والتولية وذكرفوردا فحتارانه قدم فيخيار الشرطترجيع مابحثه المصنف منانه لاتورث كحيارظهور الخيانة في المراجة والديه أشبه والله تعالى أعلم (ســ ثل) في رجل اشترى من أخو ين داراخوية بمن معلوم من الدراهم مماعها لرحلين أيضا واستوليا عليها وبنياها وصارا يتصرفان فيها سبع عشرة سنةئم بعدد للا انكرالبائع الاول البياع وأراد الرجو عطى المشترى الثاني فهل اذا ثبت كل من البياع الاول والثاني مالبنة الشرعية بكون البيع فيهما صيحا فافذاوايس للبائع الاقلم ارضة واضع اليد فىذلك مدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا يكون للبائع معارضة المشتريين المذكورين حيث تَحْقَقُ ماذُكُمْ بِالسَّوْالْمُسْتُوفْياشْرَأْتُطَ اللزوم والله تعالى أعلم (سَمَّل) في نخَل مشترك بينءم وأولاد أخيه فباع الع بعضامنه معينا قبل القسمة بغيراذن بافي اشركاء ورضاهم لرجل أجنى في غيبتهم فهل لا ينفذ يبعه الافي نصيبه فقط دون نص بقية الشركاء ويكون لهما ستردادما يخصهم من المسترى حبرا عليه حيث كان الحؤ فأنتا لمم فيه عن أبيهم (أحاب) اداماع أحد الشركاء في النخيل تخيلامه ينا قبل القسمة بدون إذن ما في الشركاء بكون لهم اطال البيع كافي شرح الدر والله تعمالي اعلم (سشل) في رحل باعدارا وظهر الغرورمن الدلال أومن المسترى بان قال له بعها غانها لأتساوى الا هذا المقداروظهرالغرو روالغبنالفاحش عندار باب الخبرة فهل يردالبيع (أجاب)

أذا ثبت الغبن العاحش والعرور بالوجه الشرعي يكون للسائع فسخ البيع والافلا والغرور كايحصل مرالمتعاقدين يحصل من الدلال لامن غيره مماكما استظهره انخمر الرولي والله تعالى أعلم (سسل) في رجل تحت بده أرض زراعة أرادمشار كة رجل آخر فرراعتهاعلى انمازادعا على الارض من الاموال الاميرية وون سنهما وليكن لصاحب الارض مواش فاحضر الرحسل الاستومواشي عملوكة له وأراد حسسيان نصف قستهاعلى صاحب الارض ولمرض صاحب الارض مذلك فهدل لا يحسير صاحب الارض على أخذنصف هذه ألمواشي ولايلزم بدفع نصف قيمتها سيسا وقد قومها مالكها مزمادة عن قيمة المثل واذا تلف بعض المواشي قبل رضاصاحت الارض شراء نصفهالايكونماتلف مضموناعلى مالك الارض أجاب) لا يجبر مالك ألارض على دفع قيمة نصف المواشى والحال هذه وما تلف منها بدون تعدف على مالكها والله تعالى أعلم الأمن قبل الآب ولامن قبل القاضي فهل لايكون بيعها يدون ولاية شرعية نافذا عليهم واكالهذه (أجاب) مع لا يكون بيح الام عقاراو لادها الصغاروا كالهدف ناعذا بل لو كاندون مسوغ لبياع عقارا اصغيرلايهم إصلاولا يتوقف على الاجازة والله تعالى اعلم(سسئل) فارحل الله دارالنفسه خاصة باعتماأمه في عينه لرجل آخر بغسيراذنه واجازته فهل اذاحضر الابن المذكورمن غيشه وانست المائلة له في الدار المذكورة بالوجه الشرى ولم يجزالبيد يكون له نزعها من يدالش ترى (أجاب) ليس للام يسع عقارابها البالغ الرشيديدون اذنه و يكون البيدع موقوفافان أحازه المالك نف ذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في ولدين بالغيز رشيدين على كان دار الطريق الارتءن أمهما باعهاوالدهما في غيرته مالرجل أجنى بثن معلوم من الدراهم بعيرا دنهما واجازتهما إفهل اذاحضرامن غستهما ولم يأذنافي ألبيع ولم يحيراه يكون البيع غسرنافذ (أحاب) بيعالاب عقارابنيه البألغين بدون اذنهما لأينفذ ويبطل يردهما فآدالم يجزالا بنأن البيغ وردا وبطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حارية حنشه عكمة بثمن معلوم وقبضها المشترى وسأفرجها فلساو صدلها الى العقبة مأتت هيأك فيعسدناك اجتمع مع البائع لماعصر وادعى انهامات بسدب المحددى الذى حدث عند المشترى وأن البائع كأن أخبر مانها كانت جدرت قبل شرائهامنه وريد تغريه الثن بسبب ا ذلك فهل لا بحاب لدلك واكمال هذه (أجاب) لا يرجع المشترى على البائع بما دفعه له من الثن بعدموت الجارة المبيعة المذكورة ولاشئ منه بدون وجه يقتضيه والله تعالى أعلم ألقدروقبض كلمنهما المبيع وبعد نحوعشرين بوماادعي احدهماعلي الالحربان برقيقه وقطابعينه ويريدرده بذلك هانكرالمدعى عليه فهل اذالم يثبت المدعى قدم ذلك لايكون

عدرم وس

مطلب التغريريحصل من أحدالمتعاقدين والدلال لامن غيرهما

1779 7

1179 . 9

1779 9

صفر

A PF71

س طعينا 1779

22 1779

1779 مطلب تقدم بينة المشترى على و مادة مدة الاحل

۲۷ 1779 ربيع الناني

1779

1779

دوقى تلك الحال (احاب)لىس للشترى ردالمبيع بعر عندالهائع والله تعالى أعلم (سنل) في امرأة تملك حصة في نخيل بطريق المراث عر ماعتها لرحل أجنى بثن معلوم من الدواهم طائعة محتا رةووضع المشتري يده عـ ريتصرف فيسه بالسقي والعمل مدة تزيدعلى اثنتي عشرة سنة ثم بعده ابن المائعة الرجوع على المشترى متعللا بانها باعته لديون القسمة فهسل لاعبر ميث ماعته له طائعة مختارة ويمنع من معارضة المشترى و يكون البيع صحيما (أحاب)ليس لابن الماتعة الرجوع على مشترى الحصة المذكورة من والدَّته بحرد ببكاتكريز بثن معلوم مؤجل الىسبعة وثلاثين شهراا بتداؤها رمضان سنةسب وستنن وغارتها رمض انسنة سبعين فارادالبائع مطالبة المشترى بالثن قبل حلول الاحل فهل لا يحبر المشترى على دفع الثمن قبل مضى تلك المدة حيث ثبت التأجيل الصحيح اللازم بالبينة الشرعية واذا تعلل البائع بأنه كتب في صل التبايع ان المدة أقل من ذلك لايعتبر تعلله ولايكلف البائع البينة على ان مدة الاجل اقل حيث أقام المشترى بينة على ذلك الاجل (أحاب)ليس للباتع مطالبة المشترى المذ كور قبل حلول الاحل على الوحه المسطورو تقدم بينة المشترى على زيادة مدة الاحل ولاعبرة لانكار البائع لما بعد ثبوتها بالوجــهالشرعي والله تعالى أعلم (ســثل) فحارجل باعدارالا خربثمن معلوم وقبض لمشترى المبيع ثم ظهران نصفها مستعق لاخي الباثع وثبت الاستعقاق بالبينة الشرع الهل يكون للشترى الرحوع على ما المعديم ما استعنى منها (أجاب) المشترى الرحوع على العد محصة ما استعق أدا ثبت الاستعقاق بالبينة والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك ببنام أتبن لكل منهما تصفه باعت احداهما نصيبها لشريكتها بثن معلوم من الدراهم فهل اذا تحقق ماذكر يكون البيع صحيحانا فذا وليس لاشريكة المذكورة البيع بعد ثبوته شرعاه بيع ماباعت مارجل آخر (أجاب) ادا ثبت بيع الشريكة نص فىالست المهذ كوراشر يكتها بالوجه الشرعي لايكون لها فسخ البيع حيث صحاً لازماولا بنفذ بيعها فيه لآخروالله تعالى أعلم (سمل) في رجل بملك اصف دا لهشرعابالوصية مسجدته أمامه تصرف فيه أبوه حال بلوغه ما لبيح لاحنى من غير احازته فهل أذالم بأذن الاسالمذ كوربالبياع ولم يحزه لا ينفسد ويكون للابن المذ كوراسترداده من مدالمشترى وفسخ البيع المذكور (أجاب) لايماك الاببيع عقار ابنه المكلف مدون وكآلة عنه في ذلك ويتوقف بيع ملك الغير مدون الاذن على احازة المسالك فان الحازم نف ذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث سافية وحاسا أشعار عن أبيه وحده فادعى عليه رجل بأنه اشتراه من مالك الثلثين قبل موتدفانكرالد دعى عليه دعوا وفهل اذالم شدت ذلك المدعى دعوا مولم يأذن المالك في

11.14 4.

جِــادىالاولى • 1**779**

E179 1.

iriq i.

1179 1.

جادى الاولى سنة

1779 14

1179 19

جادىالئانية

7 9711

1779 4

ש פרזו

بعدمضي اشهراراد أنبرد الدار الممذكورة على البائع وبأخذا لثمن منمه جلحضرمى بثمن معلوم فح ذمته وتسلم المبيع فأرادا كحضرمى أحذالبن من المشترى

الثانى متعللا بانه عمن ماله وقد باعه المشترى كاله قبل ان يدفع الثمن فهل يكون الحق فى المن المسترى الثاف ولس للبائع الاقل معارضة المشترى التساني في المن الذكور حيث نبت ماهومز بور ويكون مطالبته غن ماباعه على المشترى منه ولاتتوقف صحة بيع المشترى الاول للن على دفع عنه لبائعه أو يتوقف سيما وقبض ابن الاخت المبيد من الحضرى كان باذنه فسمنع المحضر مي من معارضة المشترى الثاني ولوافلس ابن الآخت، وأداء التمن للبا ثع (أحاب) قال في الدرالمحتناو من أو اخوا كحير أفلس ومعه عرض شراه فقبضه بالاذن من بالعه ولم يؤد عنه فيا أعه اسوة الغرما في عنه فان أفلس قبل قيضه أو يعده لكن بغيراذ نما تعه كان له استرداده وحسه مالتن انتهبي فاذا قيض المشسترى الاول المن بعد شراته باذن البائع لايكون للسائع له معارض ته في المسعولا استردادهمنه ولاتتوقف صحة مع المشترى على نقد المن لبا تعه في منع اليائع الاول من معارضة المشترى الثاني في الميدع المذكور والله تعالى أدلم (سُمُلُ) في رجل مات في غيبته عن زوجة وعن بنت فقط ولم يكن هناك وارث سواهما وترك حانب نخل ثم ماتت البنتءن أمهافقط تمحضرت الزوحة منغيتها وطلبت النخل الموروثءن زوجها وعن بنتهامن واضع السدفادعي انه اشتر اءمن رحل أجنى في غيبتهم فهل والحالهذه اذالم يحدرالوادت أبيدع يكون البيدع فاسدد ويجه برالمشترى على تسلم النفل الوادث المذكوروله الرجوع بآلتن عسلى من دفعه له حيث كان واضع المدمعتر فاومقر الالك فى النخل المذ كوراور ثها (أحاب) بيرح الاجنى المذكور النخل عملى الوجمه المذكور غسيرنافذو يؤمرواضع اليديتسليمه لوارث المالك حست كان مقرا اصل الملك للورث ولم ينبت انتقاله له بنآ قل شرعى والله تعالى أعلم (سدُ ل) في وجل اشترى من آخر جارية سوداء فردها على با تعها بالعب فاشترى اخرى فردها عليه مالعيب أيضا واشترى مالئة أيضا وردها بالعيب وقبل منه الجسع على مرارثم بعد ذلك أخذ منعجاريتين على سوم الشراءفهل اذالم تعبه اكحار يتان وردهماعلى صاحبهما يكون له مطالبته بمن ماشتراه منهم الجوارى بعد أبوت قبوله المبيع بعد الردعليه بشهادة البينة الشرعية (إجاب) المشترى مطالبة البائع بما دفعه له من الثمن حيث رد المبيع على البائع بالعيب وقبله والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة أربعة علكون تخلابالمراث عن أبيهم بآع ا تنان منهم نصفه الرجل أجنى بمن معلوم من مدةست عشرة سنة عوجب حجة شرعية بيدالمشترى تابتة المضمون بالينة الشرعية وهويتصرف فيمه تصرف الملاكف املا كممن غيرمنا زعله تلك المسدة والآن أرادا ابطال البيع متعللين مانه مما باعاه بالاكراه فانكرا لمشترى دعواهماالا كراهفهل اذالم يتبت الآكراه على البيع لايجابان لذلك ولاعبرة بدعواهما المجردةعن الاثبات و منعان من منازعة المشترى فيما اشتراه بدون وجه شرعى (أجاب) يسللتعاقدين ولالا حدهما فسخ البيع بعدصدو ره صحيحا لازمامنهما فلايجاب

مطلب أفلس ومعه عرضشراه فقبضه باذنبا تعهفهواسوة الغرماء

1411

1779

1779 77

حب

1779 1

1779 9

אדא דא

اثعان المذ كوران لفسخ البيع بجرد دعواهما الاكراهبدون بالوجه الشرعي والله تعالى أء لـ لم (سَمَّلُ) في رجلين لهما بيت مُشتر اخيهمن عيراذنه واحازته ومن غسرتو كيل منه فى غسته تمحم الم المكهنأيضا وكله بذلك ووقت ماباع كان مالكهن غائبا فلما بلغ ا ل البياع فهل سطل البياع بابطال المالك (أجاب) نعم ينظل البياع على الوجه بردالمالك له والله تعالى أعمل (سشل) في طاحونة دائرة معد جاعة فباع رجل اجنى حصة أحدالشركاء في غيلته لرجل تتوقف صحة البيع على احازة المالك واذاحضر ولمعزم آ وحسه شرعي لايحا لذلكو يكون البيسع صحيحانافذ رعیٰلردہ واللہ تعالی أعلم (سئل) فیوج مرف فيهاوالده بالبيع من آخريغسيراذن الولد وعسدم علم بالتصرف فلماعلمولده

رمضان

ه مطلبله الفسخ بخسار الرؤية واندضى بالقول قبلها

بديعها ذهب الى المشترى وذكرادان تلك الفرس ملكه ولم يكن لوالده فيهاحق ومعه
بينة تشهدله بالملك والمنازعة فهل واكال هذه لاحق لوالده فيها ولاينفذ تصرف الاب
فيهاحيث كأن الولد في معيشة وحده مع أمه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغير بدون اذن
المالك واجازته فاذا كان الملك في الفرس المذ كورة أبتا اللابن لا يكون بيع أبيه لهانافذا
مدون اذن ابنه واجازته ويكون للابن ردالبيع وابطاله وانتزاعها من يدالمسترى واعمال
هذه والله تعالى أعلم (سيل) في رجل غاب أربعا وعشرين سنة بالحجاز ولدعقار تصرف
فيه شيخ البلد ببيعه لذمى من غيراذن ولاتو كيال فهل اذاحضر المالك من غيبته ولم يجز
البيع ولم يرض به يكون له فده البيع واسترداده من واضع اليدعليه حيث كان اعمق
البتاله فيده عن أبيه (أجاب) ذكف الدرالختاران الدعوى لاتسمع بعد نهس عشرة
سنة الافى الوقف والارث ووجود عذرشرعي ومنه الغيبة مسافة السفر كإفي الحادثة
وصرحوا بان بيعماك الغير بدون اذن المالك موقوف على اجازته فأن أجازه نفذوان
رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) فرجل له نخلة وشعرسنط باعهما أخوه في غيبة
المالك بدون اذنه ورضاه فهال اذاحضر المالك من غيبته يكون له رفع يدالمسترى
عنهماواذاتصرف فشعرالسنط يكون للالتضينه قيمته وعاسبته علىمااستغله
من عرالنخلة ومااستها كمه حيث كان معلوم القدر (أجاب) تعميكون للسالك الطال
الميع المذ كوراذالم يكن باذنه ولم يوجد منه ما يفيدا جازته حال قيام المبيع وعلى
المتعدى ضمان ما أتلفه تعديا والله تعالى أعلم (سشل) في رجل اشترى بيتاعموكا
لرجل وأخته بثن معلوم وذلك قبل انبراه المسترى بداعى ان البيت عصر والمسترى
والبائع بناحية منودفهل إذا أرسل المشترى لنسيبه عصر وأخبره نسيبه باله لايساوى
الانصف الثن يكون للشسترى ردالمكان الىبائعيه وأخسد مادفع من التمن حيث اشتراه
قبلان يراه أصلخ صوصا وقدظهر انه لايساوى الانصف الثن واذا فالله البائعان
البيع فاسدقبل الرؤ ية فأخبره المشترى انه راض بالبيع واشترى المكان ساقط الخيار
لايكونه فيذا القول مسقطا كنيار الرؤية ويكون للتسترى ردالبيت ولوصدرمنه هذا
القول وقت البيع أوقبله (أجاب) صحالشراء والبيعلالمير ياه والمسترى انبرده
اذارآ وان رضي بالقول قبله أى قبل الرق ية لانه لولزم العقد بالرضا قبلها لزم امتناع
الخياد عنده اوهو ابت بالنصف يؤدى الى بطلانه باطل كافى الدور وغيرها وفيرد
المحتار قوله وان رضى بالقول قبله قيد بالقول لانه لوأجازه بالفعل بأن تصرف فيه يزول
خياره كافى الشرنبلالية عن شرح المجمع اله علمشترى المذكور الرد بخيار الرؤية حيث
لموجده مايفيد الرضابعد الرؤيه لاقبلهاو يشترط الفسطه علم البائع بالفسخ خوف الغرر
والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة لهم سافية باعها أحدهم طريق الاكر اه الشرعى في
حال غيسة الباقى والبعض قاصر بدون ولاية شرعية فهل لايكون البيع في نصيب
القاصر
-

To: www.al-mostafa.com

1179 مطلب تقدم بينة الاكراه على بينة الطوع ان اتحد الناريخ

1179

17 1179

القاصر والغائب والمباشر للبيح بالاكراه الشرعي نافذا حيث كأن الاكراه على البيع بما يعدم الرضا ثابتا شهادة البينة الشرعية واذا تعارضت بينة الطوع والاكراه تقدم بينة الاكراه (أحاب) لاينفذبيع ملك الغيريدون ولاية شرعية فلا يصيح البيع سالقاصر مدون ولاية شرعية ويتوقف في نصيب الغائب مدون و كالة عنه على حازته فأن أحازه نفذوان رده بطلواذا تحقق الاكراه الشرعي على البيع يكون للكره أبطأله في نصيبه بعسد زوال الاكراه حيث لم يوجد منسه مابدل على الرضا كقيضه الثمن طائعاوتقدم بينة الاكراه على سنة الطوع أن اتحد التَّارِين والله تعالى أعلم (سنل) في رجل اشترى من آخر كتانا عبلغ معلوم من الدراهم قبل تصفيته وخلوصه من غشه والحسال انالمشترى لمهرءقبل العقدولاوقت العقدوشرط البسائع وقت العقد تصفيته فهال والحال هذه يشت المشترى الخيارف السع بعدالرؤية فاذالم يخترا لاسح لايلزمه شئ من الثمن (احاب) نعم شبت الشترى المذكور حسار الرؤية حيث اشترى الكتان ولمره فله الرديد الثاذار آه بعد العقد والله تعالى أعلم (سئل) فحرجل اشترى من آخر أربعة جال بثمن معلوم من الدراهم وقبضها المتستري وصاريتصرف فيهامدة خسة أشهرانى انمات البعض وهلك تحت يدالمسترى والبعض الانز تصرف فيسه بالبيع والشرا ويريدأن رجع على البائع بتمن البعض الذى مات تحت يده متعلا بأنه مات عيب قدم ولابسة له على ذلك فهل والحال هـ ذه لاعبرة بتعلله مدون وجه شرعى وليس له مطالبة البائع شي من ذلك (أحاب) لارجو علاسترى على السائع بمن ماهاك بيده من المبيء بعد قبضه وعنع من معارضة البائع في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالىأعـــلم(سئل) فى رجل مات عن و رئة ذ كور واناث بلغ وُقصرو ترك مايورث عنه شرعا ومن جلة متروكاته دارفباع أحدالا الغين الدارلر حل أجني بثن معلوم بغير اذن البالغين واجازتهمو بغيرولاية شرعية على القصرفهل اذالم يأذن البالغون في البيع ولمجمزوه ولاولاية للبائع على القصر ينفذ البيع في نصيب البائع دون نصيبهم ويكون لهم الاخذبالشفعة في نصيب البائع فورعلهم بالبيع وبقدرا لثن (أجاب) بيع ملك الغسرمدون اذن المسالك موقوف على الاحازة فأن أحازه المسالك نف ذوان رده بطل كالاينفذ البيع فى نصيب القاصر مدون ولاية شرعية عليه ويدون مسوغ لبيعه بر لايصحمع عدمه أصلا ويقضى للشربك بالشفعة بعداستيفاء شرائطها وانتفآء موانعها والله تعالى أعلم (سلل) في رجل اشترى من بعض تجار العيم جلة مصاحف مطبوعات فى بلادالمند بمن معلوم من الدراهم لا وللتجارة فيهام بعد مضى مدة من الزمان وحد فيها جلةعيوب منهاالمقص والزيادة والتحريف ورداءة الورق فلسااطلع المسترىءلي العيوب المذكورة أرا درده أعلى البائع فامتنع فهل يكون للشتري رده اعلى اليائع جبراسيما وقدداشتهربين النباسان أتحبرا لمطبوعبه المصاحف المذكورة متنجسر

	बेर्रे १८४५	رمضان
7	1779	rı
á		• •
1		شوال
ويم و الديد و سره و يم يو و الدار ع الرية (
U	1779	٦
IJ		
ار د		
2	1779	, 1
7		
وا		
ج		
س ا		
י פי		
3		
Ü	1789	11
Ų,		
,		
s.		
9		
		ذىالقعدة
الا	1779	٤
٠ ز		
- 11		
9		
د		
2		
9	1779	15

احاب نعيكون للشترى المدذ كورردالبيع بالعيب جبراعلى السائع حيث يعقى العيب بالوجه الشرعى ولم يوجد من المسترى ما يفيدرضا وبه والله تعالى أعلم سمين فرحل علا حصة في سأقية له عليها جانب أرض مغروس فيه بعض أشجار كرهنه اكما لمعلى بيعجيع ذلك أدبائحيس المديد والضرب الشديد فباع لهذلك كرهافهم والحال همذه اذآ ثدت الاكراه بالبدنمة الشرعية يكون البيع باطلاويجبر نشترى على ردجيع ذلك للبائع (أجاب) اذا تبت الاكراه الشرعي على البيع يكون لبائع فدمخ البيع اذالم يوجدمنه مأيدل على رضاه به صريحا أودلالة كقبضه المن طائعا الله تعالى أعلم (سمَّل) في رجل استرى نصف بيت ولم يره قب ل الشراء ثم وآه فلم عبه فهله خياراً لرق ية ورده على الباثع به حيث كان الام كاذ كر (أجاب) شراء مالم ره الشعص عائر وله الخياراذاو م فللمشترى المذ كورا لفسخ حيث أبوح فما يبطله هومايفيدا لرضابعد الرؤية والله تعالى أعلم (سئل) فرجل علا حصة في ساقية مع مانب أشحاربارضها باعذلك ارجل أجنى بخسمائة قرش وقبضها من المشترى ثم يعد منة باع المشترى ذلك البائع الاول بالف قرش وقبضه منه واستولى المشترى على المبيع صاريتصرف فيهمدة تزيدعلى تسعسنين غبعدهذه المدة أراد البائع الثاني الرجوع والمبيع على البائع الاول متعالا بانه مغبون ومغرور في البيع فهل والحال هذه لا يجاب ذلك حيث كأن بنمن زائد عن عن المثل وعنع من معارضة المسترى في ذلك (أجاب) ليس لبائع فسخ البيح بدون ثبوت الغيبن الفاحش والغرور حيث صدرالبيع ضيعا لازما والله تعالى أعلم (سـشل) في رجل علك قاعتين باعهما لا خر بمن معلوم من الدراهم وجب هة شرعية مشمولة بختم قاضى مصرالحمية من مدة عشرين سنة وهما بدالشترى الآن يريد البائع ابطال البيع متعلل بانه باعهم مالدفع طلب الديانة عنمه لكونه كان د ونافهل لا يقبل منه ذلك بعد ثبوت البيع منه بالوجه الشرعي وينع من معارضة إضّع اليد (اجاب) لاعلا البائع المذ كورفسخ البيع بتعلله بماذكر ويمنع من معارضة الشرى حيث صدر البيع صحيحالازماوالله تعالى أعلم (سشل) فوجل ماتوترك فيلالورثته فاستولواعليه مدة خس وعشرين سنة ثم بعدمضى هذه المدة جاءشيخ الناحية ادعىء على ورثة الميت انه باق على والدهم مال للديوان ولم تعلم الورثة بذلك وانكروا عوا ، ولم تظهر صحنها ثم احضر شيخ الناحية واحددامن الورثة وحسمه وضربه ضربا برحاو تصرف في النعيل بالبيع لرجل آخرمن غيراذن الورثة وأخذ الدواهم من الرجل نذى اشترىمنه فهل كمون تصرف شيخ الناحية بالبيع او تصرف أحدالورثة المذكور لبيع مكرها غيرنا فذويضمن المشترى مااستغله من ذلات النخيل اداعلم قدره فى كل سنة و يكون النخيل باقياعلى ذمة الورثة (اجاب) صرحوا بان بيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف عـ لى اجازة المالك فان اجازه فمندوان رده بطل وبان للكره أكر اهاشر عياعلي

كهواكال ذي القعدة ذىاكحة

1779

1179

1779

44 1779

لبيع فسعنه بعدزوال الاكراه وعلى واستهلك غرالنخيل ضمانه لملا هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دارمشتركة بين ورثة وخس نخلات فيها باع أحدهم لنها وهوالنصف بعدالقسمة لرحل أجني بتن معساوم من مدة تزيده سنقعوج حجة شرعية يدانشترى التة المصون وباعمالك النصف الثاني نصيبه للسترى الاول بتن معاوم عوجب همة شرعسة السنة المضمون أيصا والآن يدعى وارث البيائع أولاا كراه مورثه عملى البيع وكذلك البسائع الثاني يدعى الاكراه فانكرالم ترى دعواهما فهل اذالم ينستمدعي الاكراه على البيع دعواه بالبينية الشرعيبة لايجاب لذلك ولاعبرة بدعواه المحسردة عن الانسات وعنيعمن منازعة المشترى فيما اشترا مبدون وجهشرعي (اجاب) نعم لا يجاب الوارث المذكور ولاالباثع الثاني لف خالب والحال هذه وعنع كل من معارضة المشترى حيث ثدت البيع صيحا لازمامن المورث حال صحته ومن البائع الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين اقتسمامالا يديهمامن المال المشترك على بدنائب القاضى عوجب خة شرعية وصار كلمنمانى معينة واحدة على حدته ولهزرع ومواش واشياء خاصة به فاخذ أحدهما فشغلاليرى فتصرف الاخ الثانى فمال أخيه بالبيع والاكل في غيبته من غيراذته ورضاه فه ل اذاحضر الاخ و المجز تصرفه لا ينفذو يكو له مطالبته بحميع ما اخذهمن ماله بعد شوته بالوحه الشرعي (أحاب) لا ينفذ تصرف الاخ المذكور في مال أحمه واكمال هذه ويتوقف بيعه لذلك على احازة المالك فان احازه نفيذوان رده بطل والله تعالى أعلم (ســئل) فحورته يملكون نخيلابالميراث الشرعيءن مورثهم باعوه لرجل بمن معلوم من الدراهم فوضع المسترى يده على النفيل المذ كوروصار يتصرف فيهمدة تصرف الملاك فى املا كهـم والآن ادعى رجــل على واضع اليدبان النخيل المــذكور اشتراءمن الورثة المذكورين وأظهرله بذلك وثيقة فهل واتحال هذه اذاكان الشراء الاول صيعالازمابتاريخ سبابق على البسع الثاني لايكون البسع الشاني صحيحا نافذا وعنع المشترى الثاني من معارضته اذا ثبت ماذكر (احاب) نعم لا يكون بيع المالك السكالا تنمنافذا مدون اذن المسترى منه أولاوا حازته والله تعالى أعلم (سمثل) في رحل اشترىمن آخرنوعامن الوزون من عشرة تناطيرالي ثلاثمن مثلاوحعسل أيجل قنطارمنه غنامعلوماوشرط الاستلامق محل كذافهدل اذاهاك بعض المبيع قيل استلام المشترى له لايطالب بمن ماهلات (أجاب) اذاهلات المبيع قبل قبضة كلاأو بعضايهاك منضمان البائع وليس له مطاكبة المشترى بثن ماهلك سده قبل قبض المشنرى له والله تعالى أعلم (سمثل) في رجل اشمترى من آخر عدة ساقية كاملة ومانب زرع تط وسمسم لم يعلواغن الارض الاقدر شبرولم يبدصلا حهما وظهران عدة الساقية لمست ملكاللبائغ فهل واكالهذه حيث ظهرأن عدة الساقسة لست ملكاللماثع وا

يجزالبيع المالك يكون البيع غيرصيع وكذلك المسمو القطن حيث لم يبد صلاحهما ﴿ أَجَابِ ﴾ آذا ثبت الاستعقاق في المبيع توقف البيع على اجازة المالك فأن اجازه نفذ وان رده بطل وبيع زرع القطن والسمم بعدالنبات وبلوغهما قدرشبر وتقومهما وإو لا كُلُ الدواب يصح حبث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخوجانب كخواى معسلوم الوزن بمن معلوم من الدراهم قبض المسترى بعضه وتصرف فيسه والباقى عندالبائع فهل يجبرالمسترى على دفع ثن المبيع للبائع حيث لم يحصل في المبيع غبن فاحش ولاغرور (اجاب) اذاصدرالبيع مستوفيا شرائط الععة واللزوم يؤمر المُشترى بدفع المن الحال الباغ حيث لامانع والله تعالى أعلم (سلل) في رجل اشترى من آخرسلعة بتن معلوم وعاين المسترى بعضها والبعض الاخرام يرهم بعدعقد البيع اطلع المشترى على البعض الآخر فوجده معيبا فامتنع عن استلام حييع السلعة وارادرها على البائع بخيار العيب فهل والحال هذه يكون للشترى ذلك (أحاب) في التنويروشرحه ومن رأى احد توبين فأستراهما عمر أى ألا خِرفله ردهما ان شاء لأرد الا حز وحده لتفريق الصفقة اه أى ودهما بخيار الرق ية فان كان خيار الرق ية ساقطا فله الرد بخياراً العيب بعد تحققه بالوحه الشرعي حيث لم يوجد منه الرضا بالعيب وفيه من خيار العيب اشترى عبدين أى ششين ينتفع باحده ما وحده صفقة واحدة وقبض احدهما ووحديه أوبالا خوعيبالم يعلميه الأبعد القبض اخذهما أورد هما ولوقبضهما ردالعيب محصته سالماوحده مجواز التفريق بعدالتمام انتهى وفرد المحتارة وله وقبض احدهما وكذالولم يقبضهما كارانته عوالله تعالى أعلم (سشل) في رجل علا عارية سوداء باعهالا خربتن معساوم وبعدمدة أمام ادعى المسترى أن بهاريحا وترافعالدى القاضى وتبينانه لاريح بهابع داحضاراتكماءوالكشف عليهاوحكم القاضي بلزوم البيع فهلاعا أواد المشترى بعدمدة ردهاء لى البائع متعللا عماتعلل به اولالا يجماب لذلك ويمنع من منازعة الباثع بدون وجه شرعى (أجأب) اذالم يتبت المشترى في المبيع عيبا قديماعندالبائعلا يكوناه الردحيت صدرالبيع مستوفياشرائط الععة واللزوم والله تعالى أعدام (سسئل) في رجل اشترى من آخر عبد اسليما من العيوب بثن معملوم ثم بعدا ثنى عشر يوماظهر به عيب قديم عند المشترى فهلوا كالهدد واذا ثبت قدم العيب عند البائع البينة الشرعية يكون الشرى رده على البائع لقدم العيب (أجاب) المسترى العبدالمذ كوررده عدلى بائعه بالعيب القديم بعد ثبوته بالوجه الشرعى حيث كان ينقص المن عند التعاوو لم يوحد من المشترى ما يفيد رضاه به بعد اطلاعه على العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنيه وترك مايورث عنه شرعامن الخل فباعته أمهمالرجك أجني في غيبتهمامن غيراذنهما ورضاهما فهل اذاحضركل من الابنين ولم ياذن بالبيع ولم يجزه يكون البيع غيرنا فذويكون لهما استرداده من المشترى

ذی ایجة بسه کا ۱۲۷۰ ۲۹ محرم ۱۲۷۰ ۱۱

مطلب رأى أحدثوبين فاشتراهما تمرأى الآجوله ردهما أواخذهما مطلب اشترى شدشين ووجد بأددهما عيماله ردهما أواحدهما فبل قبضهما أواحدهما فلوبعد قبضهما له رد المعيب وحده

174.

174.

مخرم سأ

174. 74

174. 17

صفر

174. 44

ربسع الاول

ہے۔ ۱۲۷۰ **۱**۲۷۰

144.

أَى بوم وفي أى شهر بل تـكنّي شـها دتها بان الفخل ملك لابيهما من يستحقانه بالميراث عنه (أجاب) لا ينفذ بيع ملك الغيربعد ثبوت الملك له بالوجــه الشرعى بدون ا ذن المالك اواجازته حيث لم يكن آلبا مع ولا ية بيع ذلك فان اجازه الم ل بينة لللك على ذكر التَّارِّي المسذِّ كُورِ والله تعالى أع زتهمولافى نصيب الايتام اذالم يجزوالوصى بل ينفذفى نصيبها فقط (اجاب) نع مألزوجة ألمذ كورةفى نصيب غييرها من البيت المذكوروي البلغءلي اجازتهم. وقد صرحوا بعدم صحة بيـع عقارا لصـغيرولومن الوصي مد شرعى والله تعالى أعلم (سـ بل) في رجل السـ ترى من آخر عبد أطو السياسليم امن العيوب بثمن معلوم وإخسد على الباثع سندأ بذلك ثم بعد ذلك ظهريه عيب قديم عنسد المشترى في عل قطع الآلة يقال له داء ألبرص بقول أهل الخبرة فهل والحال هذه اذا ثدت قدم العيب عند البائع بالوجه الشرعي يكون للشترى رده على البائع لقدم العيب (احاب) للشترى ردالمبيع بعيب قديم ينقص الثمن عندالتجار بعد تحققه بالوجه الشرعى حا دمنه مايفيد الرضا بالمبيع بعد العلى العيب ولم يحدث عيب آخر عنده والافلاوالله عالى أعلم (سئل) فى رجل بملك جاموسة باع نصفها لا خر بثن معلوم و بعدشهر من لمشترى ردهاعلى المائع متعللا بان بهاعيبا قديما فامتنع البائع من قبولهامنا لدعواه فتواعدم عالبائع على آحضار بينة في ظرف عمانية أيام فعاب نحوشهر س آخرس تتاكياموسة المذكورة فهل اذالم شت ذلك المشترى دعواه العد ية لا يحاب لذلك و يمنع من منازعة البائع فيما باعه بدون وجه شرعى (أحاب) اذا أبننت العيب القديم في المبيع لا يكون للشترى مطالبة البائع بشي وله مطالبته بنقص القدم معدهلاك المبيع عندالمشترى اذا أثبته على البآئع حيث لمرض به المشترى بعد اطلاعه على العيب والله تعالى أعلم (سلل) في رجل اشترى من آخر عارية بمن معلوم وبعدقيضهاظهر بهاعيب قديم كانت بهعندالبائع واطلع عليه أهل الخبرة وأخبروايانه قديم وامتنع البائع من قبولها من المسترى وماتت عنده فهل اذا تداعي مع البائع وشهدت المشترى بينة بقدم العيبوانها كانت به عند البائع ولم يرص به المشترى بعد عله به رجع عليه بارش النقص (أجاب) نعم المشترى الرجوع على بائعه بنقصان العيب ان كان الواقع ما هومسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأخته يرقيه قته وترك ثلاثة أرباع دار والربع الرابع لعمتيه وعليه دين فهل يتعلق الدين بنصيبه فقط دون تصمب العسمتين واذاباع شيخ البلد الدارالذ كورة لرجل أجني من غبراذن أريابها واحازتهم لاينفذ بيعه فيها ويكون للعمتين وباقى الورثة المذكورين فسخء قدالبيع واستردادهامن المشترى وأداء الدينارية بعد شوته حيث كان الحق ا المتالهم فيها (أحاب) نعم يتعلق دين الميت بتركته ولايستوفي من الغسير مدون كفالة الأشرعية ولاينف ذبيغ مال الغير بدون ولاية شرعية عليه ويقدم الدين على الميراث وإذا كانت تركة الميت مستغرقة بالدين فولاية بيعها للقاضي وللورثة استبقاء عين التركة بأداء الدين من مالهـم والله تعالى أعلم (سئل) فرحل باعلا خوفولا بمن معلوم من الدراق م فا كتاله المشترى وقبضه و حازه بالثمن المعلوم فه ل اذا أراد الما يعزيادة الثمن على المشترى بعد قبضه للبيع وحيازته لا يجاب لذلك شرعا اذاتح قق ماذكر (أجاب) اذاصدرالبيع صيحالازمالايكونالبائعمعارضة المشترى فذلك يدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سشل) في دارين منستر كتين بين ابني عمم مناصفة الملبراث عن أصوله ماءو حب وثيقة شرعية ثابتة المضمون فياع أحدهما دارامنهما الرجل أجنى في غيبة الأستخريد ون اذنه و رضاء وادعى بأن نصف الدار الثانية باعه أبوه الابيمه فأنكردعواه ولابينة ولاستندبيده يشهدله مذلك فهمل لايحاب لذلك ولاعبرة بدعواه المجسردة عن الاثبات ولاينف ذبيته لنصيبه من الدار الثانية مدون اذنه واحازته ويكونله أخذنصيبه من الدار سالمذ كورتىن حيث كان الحق ثابتاله فيهما عن أبيه ا بالوجه الشرعي (أجاب) نع لاعبرة مدعواه المحردة عن الاثبات شرعاومن باعملك غيره بدون ولاية شرعيمة عنه يكون بيعه موقوفا على احازة المالك فان احازه نفذوان رده بطلوالله تعالى أعلم (سئل) فرجل اشترى بقرا مبنية بقدرمعلوم من الدراهم دفعه لمسألك البثر ووضع مدهء عدلي البثرفي ضمن قطعية أرص خراجية استبدلهامن ماثع البثز استبدالاه وبدالارجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما اخذه عما في عشرة سنة وزيادة فهل اذامات البائع وهدمت البئر وأرادمالك البئر ان رجع على وارتبائع آلبئر المالدراهم التي دفعه المورثه والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب) بعد صدور بيع البترصيح لازمالا بكون لمستريه الرجوع بالتمن الدى دفعه للبائع على ورثته بدون وجه مرعى والله تعالى أعلم (سمّل) في جلين تعاقدا عقد السلم ولم يقبض المسلم السهر أسالمال حتى تبدل المجلس بتفرقه ماثم بعد حلول الاجل طلب رب المال المسلم فيه وأراد المسلم اليه ردراس المال الى المسلم هل له ذلك حيث ال القبض لم يقع في عباس المقد (أجاب) امنشروط بقاء صعة السلم قبض راس ماله في مجلس العلقد قال في الدر الختاروهو أي القبض شرط بقائه على العجة لاشرط انعقاده بوصفها فينعقد صحيحاتم يبطل بالافتراق لاشرط انعقاده يوصفها البلاقبض اه والله تعالى أعلم (سئل) فرجلين مشتركين في جاموسة باع أحدهما نصدبه لاجنبي بشرط انهاحاه لأشمياع المشترى بهدد االشرطما اشتراه لمالك النصف

IIV. 11 مطلسالورثة استبقاء من التركة باداء الدين م مالهم عند الاستغراق

114. ۲ .

12

70

۳. 174.

مطلب القبض شرط ابقاءالسارعالي الععة 1rv.

تصيبه من المشترك بغير انخلطوالاختلاط يصيح وفى المشترك بأحدهما لايصحيدوناذن

جادىالاولى

مطلب لايكون محسرد السكوت معتسيرا بعدد الاعجاب

114. ٣

17 V ·

الاسم بيعاصيماو بعد، ضي أربع سنين أرادالبائع الأوّل فسخ البيع واسترداد المبيع الربيع الاول منه فهل واعال هذه ليس له الفسية ولاتسمع دعواه (اجاب) بيع اعجاموسة بشرط انه حامل فاسدوحكم البيت الفاسدانه اذا قبض المشترى المبيت بأم آلبائع وكل من عوضيه مالماك المبيع بقيمتسه ولكل منهسما فسعده الاان يوجدمانع من الفسخ ومنسه بيع المشترى له بيعًا صحيحًا فليس له الفسخ والله تعالى أعلم ﴿ (سَمَّلَ) في اخوة ثلاثة في معيشة لمة وبأيديهــممالمشــترك بينهــمن قع وكتان وغــيرذلك تصرف إحدهــم مة اخو يه بديع شي منه بغير اذنه ما واحازتهما لام أة احندية فهل اذاحضر امن غيية ــما ولم ياذَّنا في آلبيح ولم يجيزاه لا ينفذ الافي نصيب البائع دون اخويه (اجاب) اذا كأنت الاشياء المذكورة مشتر كه بين الاخوة من الابتداء بأن اشتروها أوو رثوها المطلب بيح أحد الشركاء كانكل بزءمنامشتر كابينهم فبيعكل منهم نصيبه شائعا جائزمن الشريل والاجنب يخ للف مأذا كانت بالخلط أوالاخت الاط ف الا يجوز الديم الامن الشريك ولا ينف ذ البيع في نصيب الشريك بدون اذبه أواجازته والله تعماني أعمم (سئل) في ثلاثة رجالواضعين أيديهم على دار بطريق الميراث عن أبيهممات أحدهم عن ابن قاصرفباع العمان جيع الدارنص يبهما ونصيب ابن أخيهم القاصر بدون مسوغ شرعى والحال انهمالم يصف وناو وسيين عليه فهل واكال هذه لا ينفذ البيع الافي تصيب العمين لذكورينو يكون بيع نصيب القاصرف الدارالذكورة موقوفاعلى احازته بعد ولوغه رشيدافان اجازه نفذوان رده بطل (أجاب) لايصم البيع في نصيب اليتيم حيث لم يكن البائع ولاية شرعية على عمع و جودا لمسوغ والله تعالى أعلم (سدل) في رجل علا ثلث طاحونة مشتر كة يدنهو بين غيره فطلب بعض الشركاء ان يشترى نصيبه بثن معلوم فامتنع من البيع له فزاده في السعر فسكت المالك وتركه ولم يبع فه للا يعد سكوته بيعاولام مقطا كمقه منهااذاتحقق ماذ كر (أجاب) لا ينعقد البيع الابالا يجاب والقبول صريحاأودلالة أومالتعاطى ولومن أحدا انجانبين فيخسيس ونفيس على الاصحالفتي به ولا يكون مجرد ألسكوت معتسبراً بعد الا يجاب والله تعالى أعلم (سسئل) في رجل أشترى من آخرا عيانامنقولة بثن معملوم من الدراهم دفعها للبائع وبقيت الاعيان تحت مد البائع حتى هلمكت فهل واكحال هده يكون للشترى استرداد مادفعسه من الثمن للبائم حيث لم يستلم المبيع (أجاب) نعم يكون للشترى استرداد الثمن من ما تعمه واكمال هذه اذ المبيع قبل فبضمه من ضمان البائع والله تعالى أعمل (سميل) من ضابط خانه عما مضمونه ماقولكم فحامر أةعلك أبعادية تريدبيعها فاعطت اذنه اللدلال ليديعها في فلما بلغت الابعادية مبلغالا يضاهى قيمة الثمن وكات ام أقر جدلافي شراء الابعادية المدذ كورةمن بدالدلال المدذ كور ودفعت غنافيها فأرادوكيل المسترية ان يوقع صيغة البيع مع زوج المالكة للابعادية فالزوج أوقف الام للاستئذان منزوجة

فى البيع المذكور بل قيل مغه شفاها على بدينة تشهد بذلك القول اله لا يحصل المما جادىالاولى حقى يصيرالاستئذان من زوجته والوكيل للشترية لمرض بذلك بلهومصم على وقوع صيغة البيع فاذا يكون المركم في ذلك (احاب) أدالم يوجده قد التبايع بن المالكة 174. اووكيله آفى ذلك بين وكيل من تريد الشراء الابعادية لا يعول شرعاع لى مجرد كتب 12 عُن يقاعة المزادحيث لموجد التراضي من الحانبين على البيع ولوفرض وقوع العقد منزو جالمالكةمع وكيلالاخرى ولميكن الزوج المذكور وكيلا عرزوجته في البيع يكونذاك البيعموقوفا على أجازة المالكة فان اجازته نفذوا نردته بطل والمفتى به أنه لا ينف ذير ع آلو كيل على موكله الااذا كان عثل القدمة والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة لهم ساقية يما كونها ومامعها من الاشعار باع بعض الشركاء الاشعار جيعها وقبص غنها وسلم ذلك للشترى بغيراذن الشركاء ومن غيرا حازتهم فهل يكون البيع في تصيبهم مو فوفاعلى احازتهم واذااستهلاك المبيع يكون ضامنا لقدمة نصيبهم من إذلك (أجاب) لا ينفذ بيع ملاك الغير مدون اذن المالك أواجازته و يكون للسالك فسنخه Irv. واذاهاك نصيب غيرالبائع فيدمن اشتراه واعالهدده يكون مضمونا بقسته حيث لم تعصل الاجازة قبل الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في بيت ونخيل مشترك بين رجلين مناصفة باع أحده ما نصيبه من البيت وأنخيل لشريكه بثن معلوم قبض بعضه منه أغم بعدد للتساعه لرجل أجنى من غيرادن شريكه فهل اذا كان البيع الاول عابتالا ينفذ بيعه الثاني ويكون الحق فيه للشترى الاول دون الثاني اذا تحقق ماذ كر (أجاب) اذاتم ITV. T . البيع الاول من الشر يكولزم لا يكون البائع بيعمه ثانيا لا خويدون اذن المشترى والله تعالى أعلى الدراهم سلمة من الدراهم سلمة من العيوب الشرعسة غوضع المشترى مده عليها فظهر بهاعيب قديم وهوالريح كان عند البائع فهل والحال هذه اذا تبت العيب القديم وهو الريح المذكوروأنه كان عندالبائع يكون للنترى رده البائعها واخدماد فعهمن الثن (احآب) اذا تبت بالوجه الشرعى TA انالمبيعه عيب قديم ينقص المن عندالتجار ولم بوجد من المشترى ما يدل على الرضا مالبيد مرسد علم العيب يكون له رده على بائعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ماتعن ابن فاصروعن زوجة وترائما بورث عنه شرعاومن جلة متروكاته دارباعت الزوحة المذ كورة نصبها ونصيب ابنها القاصر في الدار المذكورة بدون مسوغ شرعى واتحال انهالم مكن وصياعليه فهل والحال هذه لاينفذ السع المذ كورالافي نصب الزوحة المذكورة ويكون نصب القاصرفي الدارالمذكورة موقوفاعلى احازته بعد جادىالئانية بلوغه رشيدافان أجازه نفذ وانرده بطل (أحاب) لا يصم بيع الام المذ كورة نصيب القاصر والحالهذه والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت آلمال عامضمو به شخص توف وله ابعادية بيعت وبهاز رعلم يسمى البيع زرعه اشتاص على النصف في مقابلة

ا جادى الثانية سنة

۱۵ مطلبلایدخلالزرعی بیعالارص الااذانیت ولاقیمةله

174. [9

174.

شعبان

174.

ابددر والعمل وجيع التكاليف والنصف الاتخ لصاحب الارض فمقايلة أرضه ويريد المشترى أخدنصف اكخارج واحتبع بقول أهل خسبرة انهحيث التكاليف والسذر من المزراعين وبيعت الارض في سنة الزرع فلاشئ لرب الأرض وبفتوىعالمشافعيبةوله حيث كميكن البذرمن صاحب الارض الآصلي فلأحق لدفي علان الزرع تابيع للبذرف أفاده العسمدموا فق للشرع هدذاهوا لحركم الشرعي والله تعالى أعلم في الحديم ف ذلك (أجاب) اذاوة عد المزارعة صحيحة يكون الخارج على الشرط و كون الارض من أحسدُ الْبِحانين والساقي وهوالبدّر والعسمل والبقرمن الا تنولا بفسدها ولامدخل الزرع فيبيع الارض بلاتسمية الااذانبت ولاقيمة له فيدخل والاصم والله تعالى أعلم (سئل) ورجل باع عقارابنه البالغ الرشيدلا بمنم الوم من الدراهم من غيرا ذن ابنه ومن غيرا حازته فهل واعال هذه اذالم يجزالابن المالك البيع يكون البيدع فاسدا ويجبر المشترى على ردالمبيع للسالك المذكور (أحاب) لاينف ذبيع ملك الغير مدون اذن المالك حيث لاولاية للبا تعويكون البيع موقوفا عازه المسالك نف ذُوان رده بطل والله تعسائى أعلم (سئل) في رَجِل أسلم آ تُودراهم علىارزشعير أخضرمن أرض مخصوصة لزراعة هذا الرحل في سنة معينة واتحال ان المسلم ممنقطع وقتءقد دالسلم وشرط عليهان يكون التسلم يومحصا ده ودفع الدراهم لم اليه وحين مجيء الحصاد لم يطلع الاشئ قليل من الآرزو أخده الحآكم في مال رض فهمل واتحال همذه بكون السلم فاسدالا بحساعلي المسلم اليه الارد الدراهم التي هى رأس السلم كن أسلم انسانا في حنطة حديدة أوذرة حديدة حدث انه عكى ان لاتنت الارض في تلك السنة ويكون لرب السلم مطالبته مرأس ماله (أجاب) السلم على الوجه المسطور غرصيم فلرب السلم المطالبة مرأس ماله والله تعالى أعلم (ستل) من بيت المال عما مونه فرحك توفي ومن جلة متروكاته سفن فدهة مخصوصة ولما تحرركما كرائحهة الموجودها السفن تنزولها فيالمزادوحضور إفادة علىمن يرسي علسه المزاد فقدو ردت نضمن بيان من رست عليههم المزادات ووردت السمّن المذ كورة للمعروسة وقد تحررلعهمةالتي رست المزادات فيها بقصد حضورهم واستلامهم السفي الراسي مزادهاعليهم فتأخوواعن ائحضورفتغيرت إحوال السفىءن وقت المزايدة وصرفعلي السفن المذكورة مبلغ للخفراء فهل يحبر الراسي عليهم المزادات على استلام السفن واذا احبرواعلى استلامها هل يكونون ملزومين عاصرف من أجرة الخفراء من وقت مارسا عليهم العطاء لعاية الاستلام (أحاب) على فرض أنعقاد البسع في السفن المذكورة بكون المشمتري بالخياران شاء أخدذ المبيع بكل الثمن وان شاءرده اذاحصل في المبيع تغميراوحدث به عيب قبل ان يقبضه المشترى والمبيع قبل قبضه من ضمان البائع والله تعاتى أعلم (ستَّل) في رجل اشترى من آخرجارية بتن معلوم بشرط مراءتها من العيوب

174.

174. 17

۱۸ مطلب صع عقد الاعمى ولولغيره وله خيار الرقية ويسقط خياره بوصفه قبل الشراء ويثبت بذلك بعده

ITV. TT

,مضان

۷ مطلب بیع السکر ان نافذ علیه وکذا سائر تصرفاته الآفی سبع

فظهر بهاعيب قديم وهوالتشغيرفهل واكالهذه يكون للنترى ودهاليا تعواخ ذنها مند (أحات)من وحديشريه عيبا تدياينقص المن عندالتجار ولميوجد من المسترى مايدل على رضاه بالمبيع بعداا مل بالعيب ولم يحدث بالمبيع عيب آخريكون للشترى رده على ما تعه بعد ثبوت ماذكر بالوجه الشرعى حيث لامانع والافلا والله تعالى أعلم (سثل) في رحل مات عن زوجته وعن بنت وأبن قاصرين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة متروكاته بقرة فتعدى خال القاصرين ووكل رجلا أجنبيا في بيعها بدون ولاية شرعية إعلى القياصرين فهل والحال هذه آلاينفذ البيع ويكون ألقاصرين بعد بلوغهما رشيدين نزعها واستردادها معتمائها (اجاب) نعم یکون لهما استردادها واکمال کر حیث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتالم يره قبل الشراء خصوصا وان المشترى عاجرًالنظرولميوكل أحداله في الشراء شمرآه ولم يعبه فه له خيار الرؤية ورده على البائع حيث كأن الام كاذكر (أجاب) يصح الشرأ علم الميره وللشترى ان يرده اذارآهوان رضى به قباله أى قبال ان يراه لان خياره معلق بالرؤية وصبح عقد الاعمى ولولغيره وهو كالبصيروسقطخياره بوصف العقارله قبل شرائه ولوبعده ثبتله الخياريه والله تعالى أعلم (سئل) فى انسى ايتام كبيرليس وصياعليهم باعدارهم بمن معلوم قبضه من المشرى وكتب وثيقة بالبياع وذكرفيهاانه باعها بالوكالة الشرعيسة عنهم عم بعد بلوغ الايتام أرادوانز عالدارون المشترى فهل واتحال هذه يحاس لذلك ولاعبرة بهذه الوثيقة التي بسدالمشترى ويكون للايتام أخذدارهم قهرا عن المشترى واذا كان كذلك فهل الثن يأزم البائع ولايخص الايتام منه شئ (أجاب) نع يكون للايتام بعد بلوغ رشدهم انتزاع الدارالمذكورة من بدالمشترى وانحال هذه حيث لم يكل للبأ تعولا مة البياع والله تعالى أعلم (سشل) فى رجل علائبيتا باعهلا خر بمن معلوم من الدراهـ م يحضرة بينة شرعية وكتبله حجة بذلك تم بعدعقد البيع ولزومه شرعاعدة أراد البائع أبطال البيع الصادرمنهمتمالا بأنه كانسكران وقتعقدالبيع المذكورفهل والحالهذه لايجاب اذاك حيث كان هناك بينة شرعية تشهدعايه أمه لم يكن وقت عقد البيع سكران وليس به مانع بمنعه عن صحة البيع المذكور (أجاب) قال في حاشية الاشباء القلاءن الخانية خلع السكران جائز وسائر تصرفاته الاالردة والاقرار بالحدود والاشمهادع ليشهادة نفسه وفالاسباه وشرحهاان السكران من محرم كالصاحى في التصرفات أصيلا كان أووكيلائم قال الافى سبح وهي المسائل المتقدمة فيؤاخد ذبأ قواله وافعاله كلهاماعدا هذهالسبح اه وليس منها بيعه أصيلافعلمن ذلك ان بيعه نافذعليه وحينتذلا يكون اللبائع المذ كورابطال البيع الصادرمنه بجرد تعلله عاد كر والله تمالى أعلم (سئل) فرجلسا فرمع رجل بتجارة فوضع كل منهما متاعه عندرجل آخر ورجعاالى بلدهما أثم بعددلك سأفرأ حدهما وباع متاعه ومتاع صاحبه بغيرادنه فهل اذا أجاز صاحب ۱۰ مطلب أجازييع الفضولى وكان الثمن نقداصارله أمانة في يدالفضولي

المطلب يفسد البيسع شرط فاسد فى صلبه وهومالا يقتضيه العقد الخ مطلب لا يبطل حق الفدخ عوت أحد المتبايعين فيغلفه الوارث

شوال

174. 79

ذىالقعدة

174.

17. 77

لتاع البيع وأقرالبائع بقبض الثن بحضرة بينة شرعية يجبر الباثع ملى دفع الثن لرب المتاع ولاتسلط لرب المتاع على المشترى (أجاب) قال فى البحر واذا أجاز المسألك البيد وكان الثمن نقد اصارتملو كاله أمانة في مدالفضولي عنزلة الوكدل لان الاجازة اللاحق كَالُو كَالدَّالَمَا بِقَهُ الْهُ وحينتُ ذَفَالمَّالَكُ مَطَالِبَةَ البَائِمِ الْفَصْوِلَى بَمَا قَبِضُهُ مِن الثَّن حيث كانمقبوضاله والله تعالى أعلم (سمل) فرجل باع عقاره لا منفعة لاحده ماوقبضه المشترى ثم بعك ذلاتمات البائغ عن ووثة أرادوا فسخه لللور تةذلك حمث كان البيع فاسدا (أجاب) اذا وجد في ص لايقتضيه العقدولا يلائموفيه نفع لآحدهما أولمبيع هومن أهل الاستعقاق بأن يكون آدميا ولم يحر العرف به ولم يرد الشرع بحوازه يكون البسع فاسداو يكون لاحد لمتعاقد بن المطالبة بفسخه مالم بوجد مانع من موانع الفسخ المذ كورة في كتب المذهب ولا يبطل حق الفه مُخ عوت أحدهم افيخلفه الوارث به يفتي والله تعالى أه لم (ستل) في وحل له املاك من اطيآن وعقار وخلافه وعليه دس للديوان فأمره حاكم ألس املاكه وسدادماعليه للديوان فباع ذاك لولد أخيه طأ تعامنا راعوحب هةشرعية من قاضى بلده تحت مده بالبيع والشرآء ودفع الثمن مدة تقدمت نحوهن تسعء وهوواضع يده عدلى ذلك يتصرف فيسه تصرف الملاك في الملاكهم ثم بعدوفاة البائم ومضى المدة المذ كورة أرادورثة الميت اللاتى هن بناته ان يدفعن للشه الثمن ويأخذن الاملاك المبتاعة متعللات بعدم علمهن بالبيع وظنهن انهام على التمن المذ كورفهل لاعبرة بتعللهن ولايجين لما أردن حيث كأن البيع ثابتا بالوجه الشرعي (أحاب) اذاصدرالبيع من المالك عن طوع واختيار منه مستوف اشرائط يكون البائع ولالورثته بعده رفع يدا اشترىءن المسع مدون موجد والله تعالى أعلم (ســـثل) فى رجل اشـــترى من آخرسا قية معَــانْـــــ أرض زراعة بثمن لموم من الدرآهم وأسقط البائع حقمه في الارض للشترى طائعا مختار ايحضرة بينة شرعه فووضع المسترى بده على ذلك وصار يتصرف فيهامدة تزيدعن خس وعشرين سنةفهل والحال هذه أذا أنكرا لبائع المسقط ماذكر وثبت كلمن البيع والاسقاط بالمبنية الشرعية يكون كل منهما صححانافذا وليس للما تعمعارضة المسترى فيذلك يدون وجه شرعى (أحاب) ليس للبائع المسقط معارضة المشترى المسقط لدفيها ذُكُرُ انْ كَانَالُواْ قَعْمَاهُومُ مُلْوَرُواْ للهُ تَعَالَى أُعْلَمُ (سَائِلُ) فَحْرَجُ لَمَاتَ عَن زُوجِتُه وأولادها لقصرمها وترك مايورثءنسه شرعاومن جلةمتروكاته دارفيساعت ام القصر بعض نصس أولادها القصروا كحال انهالم تسكن وصياعليهم وقتعقد البسع فهل واكالهذه لايصح سعالام المذكورة ويكون موقوفاعلى اجازتهم بعدبلوغهم رشداء فان أجازوه نفذو آن ردوه بطل (اجاب) لا يصح بيح الام نصيب أولادها القصر في العقار

ذىالقعده

Irv. مطلب شهرط في الرد بالاباق وحوده عند المشترى والبائع حال صغر العمد أوبلوغه

IIV. 21

زی شه Irv.

ثيباو يرجع بالمقصان

بدون ولا ية شرعية حيث لامسوع البيع والله تعالى اعلم (سمل) في حل اشترى من T خرعب مذارقية ابتن معلوم شربع مدذاك وحده معسا بعب قديم كان به عندما تعه وهو الاباق فهلاذا أبق العبدمن المشترى وأحضره بعدداباقه يكون له رده على بالعه بهذا حيث ثبت قدم هذا العيب وانه كان به عند دالبائع وتكرر منه بشهادة البيئة الشرعية وأخسنه منه حيث لم يعلم بهذا العيب ولم يرض به بعده (أجاب) يشترط في الاباق ان يكون من بالغ اوتميز وهوم المختلف صغر او كبرا فاذا تحقق أباق العبد انذ كورعندمشتريه وعندالبائع وكانكل منهما حال الصغر بعدا لتسيزاو حال البلوغ بالوجه الشرعى ولم توجدهن المشترى ما يفيد رضاه بالمبيع بعد اطلاعه على العيب يكوب الشترى ازيرده على البائع حيث لامانع والله تعلى أعلم (سلل) في جاعة يستعقون أرض زراعة أميرية و بعض نخيل فتعمد عليهم انكسار يجهة الذبوان من مأل الخراج فطلبه اكحا كممهم فياعوا التخيل لرجل آخ بتن معلوم طائعين مختارين واسقطواحقهم فالارضاه تم بعدمدة تزيدعلى تسع وعشرين سسنة أرادوا الرجوع فالبيع والاسقاط على المشترى فهلوا كالهذه اذا ثبت البيع والاسقاط عن طوع بالبينة الشرعية يكون صيحانا فذاوليس لهم الرجوع على المشترى بدون وجه شرعى (أجات) نع ليس لهم ذلك واتحالماذكريدونوجه مشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رحل مات عن زوجه وابن وبنت قاصرين وتركما ورث عنه شرعا ومن جلة متروكاته دارفبا عت الزوجة المذكورة نصيبها ونصيب أولاده القصر المذكورين فى الدار المذكورة لرحل أحنى بغيرمسوغ شرعى ولمتكن وصياعليهم فهل لاينفذ ألبيع المذكورالافى نصيب البائعة المذكورة ولايصع بيسع نصيب القصرو يكون لهم بعد بلوغهم رشداءا بطال البيع الصادرمن أمهم واكالهذه (أَجَاب) نعمان كالدالواقع ماهومسطوروالله تعالى اعلم (سئل) فرجل اشترى حاربة من آخرع لى انهاسليه ةمن العبوب فنسرى بها شمياعها لأ خرفردهاعلمه بعيب ظهر بهاو ثبت قدمه عند دالبائع الاول بقول أهل الحبرة بين يدى اكما كالشرعى وحيث ان الوط عمانع من الرد فهل له الرجوع بنقصان العيب على با ثعد أم لا (أجاب) نعم الوطء والمسر والتقبيل له الرجوع بنقصان العيب مالم يوجد منه ما يفيد الرضابا لعيب بعد العلميه فال في المنوس بشهرة يمنع الردماله يبولو الوشرحمه أشترى جارية فوطئها أوقبلها أومسها بشهوه ثم وجدبها عيبالم ردها مطلقا ولونيبا ورجع بالنقصان لامتناع الرد اه والله تعالى أعلم (سيل) في رحل علا حصة في انخال المراث اشرعي عرابيه مشترك بينه وبين أمه باعانصفه لأمر أذأ جنسة بغن معاوم منذار بعءشرة سنةعوا جب جةشرعية بيدها المتة المضمون بالبينة الشرعة والات بريدالابن ابطال البيع متعللا بانه باعده بالاكراه فانكرت المراة المشتر يقدعواه فهل آذالم ينبت دعواه الآكراه بالبينة الشرعية لايجاب لذلك ولاعبرة مدعواه الحردة عن الاثبأت ويمنع من منازعتها فيما اشترته بدون وجه شرعى و يكون البيع صيحانا فذا

174. 17

Irv. ro

174. 10

محرم ۲۰ ۱۲۷۱

Trvi r.

1771 77

ب) نعملا عبرة بدعواه المجردة عن الاتبات شرعاوا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على حديدة ما عله آلاب سبع نخلات بثن معد لوم من الدراهم وهوفي حال لامته واستوتى الابن على التخيل مدة الى أن مات الرحل عن ابنه الذ بنوبنت آخر منومضيءلىذلك خسسنين ثم يعدذلك أرادالآن أحدالابنين الرجوع في المبيع على أخيه و ون مسوع شرعى فهل واتحال هذه اذا ثنت السيع من الابوهوف حال صعته وسلامته يكون السع صحيحانا فذاولس لاحدالا خوين معارضة أخيه فى ذلك (أجاب) لس لاحد الاخون تقض البيع الصادرمن أبيه بعد تمامه حال مدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل علا تعدى عليه رجل اجنى وباعه لرجل آخر بثن معلوم من الدراهم بدون اذن من المسالك واحازة فهل اذالم يأذن المسالك في البيدع ولم يحزه يكون البسع غيرنًا فذَّ (أحاب) لا ينفذ بيدع ملك الغير مدون ولاية شرعية ويكون موقوفافان احازه المالك نفذوان رده بطل والله تعالى أعلم سئل) في رحل له ولاخوته نصف دارونصف طاحونة باع نصيبه منهماعن نفسه ونصس اخوته بالو كالة عنهم بالغسن الفاحش والغرور فهل اذا ظهرو تحقق أن البيع صدر بالغبن الفاحش والغرور يكون البائع فدخ السع واعال هذه (أحاب) اذا ست الغبن الفاحش وهومالا يدخل تحت تقويما لمقومين وثبت التغر برفى البياع بالوحم الشرعي يكون للبسائع فسحفه حيث لامانع بللاينف ذالبيسع في تصيب موكلية بالغسين الفاحشُ وان لم يشت التغرير على قوله مآالمفتى بهوالله تعالى أعلم (سـتل) في رجل مات عز زوحتين وابن وبنت منهما وعن اخ عاصب فاتت البنت عن اخيها و أمها وعن عها العاصب تممات الاينءن امسه وعه العاصب وترك المستالاول تركة فباع وكدل احدى الزوحتين اشاءمن التركة بالغبن الفاحش فيسيه باقي الورثة وبدون ادمهم واحازتهم فهللا يكون بيعه بالغبن الفاحش نافذا في نصيب مو كلته ولافي نصيب الباقي مدون ادن واجازه (أجاب) مم لاينفذبيع الوكيل المذكوربالغبن الفاحش في الكل واكالماذكر والله تعالى أعلم (سئل) في أرضمك باعها صاحبها لآخرتم بعدأن قبض منه تلاثة ارياع التمن باعهاصاحبها الاول تانسالا خوفهل اذا ثدت العقد الاول يكون العقد الثاني بأطلا (أجاب) ادا كان البيع الاول صحيحا باتا كان البيع الثانى من البائع الاول لا خُرمو توفَّا عَلَى أَجَازَةُ المُشترى الْأُولُ والله تَعَالَى أَعَلَمُ (سئل) في رحل يملك عقار أواطياما أميرمة بهاساقية وله ابنان مان احدهما في حياة أسمه عن أين وزوجة ثم بعدمدة مات المحدا لمُــالك المــذ ٬ ورعن ابنه الباقى وابن ابنــه الميت في حال حياةا يسه وكان ابن الابن المذكور فى بلاة غير بلاة العقاروا لطن المذكور فحاء رجل واشترى منده ذلك العقارو الطين على زعده انه علوك لدعن أبيدة بغين فاحش وغرور لبائع فهسلاذا كان الواقع ان دلك العقارو الطين مملوك تجدهوان حدهمات بعدموت

غرم سئ

أبيه عرابنه المذكور لايكون لاين الان المذكور حقى في دلك العقار والطين بل يكون خاصة لعمه الميت أبوه عنه بعدموت أبى البائح ولا ينفذ بيع ابن الابن لماد كروائحال ماذكر وينع الشترى من معارضة عم البائع الواضع يده على ذلك جيعه الى الآن اذا تحقق ماهومذ كور (أجاب) نع لاحق لآبن الابن فيماذ كرواكما لهذه ولا ينفذ بيعه لذلك العقاروالطين مدون أذن عها المالك المريق الخلافة عن ابيه ولو كان عشل القيمة ويكون البيع واكالماذ كرمو قوفاعلى احازة المالك فان احازه نفذ وانرده بطلوالله تعالى أعلم (سئل) في رحل له قطعة أرض زراعة أميرية مع حصة في ساقية ودارتلقي ذلك عن ابيه فباع جيم ذلك لرحل آخريش معلوم من الدراهم واسقط حقه فى الارض للشترى واستولى المشترى على المبيع الان وصاريتصرف فيه ثم بعد ذلك أرادالبائع الرجوع على المسترى في المبيع فهدل اذا ثبت البيع والاسقاط بالبينة الشرعية يكون صحيحانا فذا وليس للبائع الرجوع على المشترى بدون وجه شرعى (احاب) اذاوقع البيع والاسقاط صيحا نافذ الآيكون للبائع المسقط معارضة المشترى المسقط له فىذلك دون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل سرجى منسبب فى بيع الرقيق فن نحوسبعة أشهر سابقة ماع لاخر عبدااغ اسلمامن العيوب ومعه امتعة ولباس بساوى العبدوحده أافين وخسمائة قرش بهذا القدر ثم بعدمض المدة المذكورة ادعى المشترى المذكورعلى البآثع الغين الفاحش والغرورلدى أكحاكم الشرعي فأحضرا كحاكم الشرعى أهل اكنبرة العارفين فيمثل ذلك فذكر بعضهم أنه يساوى الفسن وخمسمائة قرش والخبريذلك اثنان منهموذ كريعضهم الهيساوى الفين فقط وهووآ حدومع ذلك لم يقوم مامع العبدمن المتاع واللباس الدى بيع معه بهدا الثن يحيث لوقوم ذلك ابلغ ألف قرش فا كثرز بادة على قسمة العبدوحدة التي ذكرها أهل الخبرة فهل لا يعدذلك غبنافاحشااذا كان الواقع ماهو مسطورولا يكون للشترى رده (أجاب) نعم لا يعد ذلك غينافاحشامالنسية للشترى أذالغين الفاحش على الراجيح هومالا بدخل أتحت التقويم فاذا قوم الغيديعض المقومين عثل الثن الدي اشترى به لم يتحقق فأحش الغسين لاسيما مععدم ادخال مامع العبدمن الامتعة المذكورة في النقويم ودخولها في البيع ولايكون للشترى ردوعلى بائعه اذاكان الواقع ماهو مسطور بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (ســـثل) في ثلاثة اخوة بالغـين بملكون قطعة أرض خالية عن البناء فباعها أحدهـم ألكبير بطريق الوكالة عمدم فح المحلس لرجل آخ بثن معلوم من الدراهم واستولى المشترى على المبيع واحدث فيه بناءمن ماله لنفسه وصار يتصرف فعه مذة تزيدعلى عشرين سنةمع حضورا لبائعين ومشاهدتهم الصرف المشترى المدة المذ كورة شم بعد هذه المدة أرآد أحدالبا تعين الرجوع فحالم يع على المشترى فهل واكالهذه ادا ثدت كلمن التوكيل والبيع بالبينة الشرعية يكون البدع صحيحانا فذاولس لاحدهم

1711 17

irvi jr

ص فر

ITVI TY

ربيحالاول

صفر

ا ۱۲۷۱ مطلب لا يصح بيت البائع المنقول قبل قبضه باذن مشتريه لاجله ولا ينفسد باجارته

14A; 14

ודעו וז

ربيحااثاني

Irvi r

معارضة المشترى فىذلك بدون وجه شرعى (أحاب) اذا تبت البيح من أحدا لاخوة المذكورين بطريق الاصالة عن نفسه والوكالة عن ما في اخو ته الرحل المذ بثن المثل طائعا مختار الايكون لاحدهم نقضه بدون وحه شرعى حست استوفى الصهة والمازوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب بن بقر ية ثم يعدلزومُ البيغ وثبوته بالوجمة الشرعى باعه بع لشترى الاوللآ خرمن غبرادن المشترى واحازته في تاريخ متأخره ساليه بكون البسع الاول صحيحا نأفذا ولاينفذ البيع الثاني مدون احازة المسترى توفى البيء الاول شرائط الصحة واللزوم لايكون للبائع بيدع المبيع نانيالا خ بدون ذن المشترى الاول و يحكون موقو فأعلى احازته واتحال هذه أمالولم لمشترى فباعه البائع من آخرباذن مشتريه الاوللاجله لا يصحح البيسم كمالا ينفسذ با. لانهمن باببيح ألمنةول قبال قبضه كأيستفادم ردالمحتارمن فصل فى التصرف المبيح والثمن قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا خرحصة في يقدرمعلوم من الدراهم وأسقط حقه له من منفعة قطعة أرض زراعة أميرية ووضع بده يترىعلىذلكمدة خمس عشرة سسنة والآن بدعي اليائع ايه كان ياع واسقط ـة الثل في الساقيسة وبريد الرجوع عليه في الأرض والساقية فهل يأ فالارض المذ كورة صيحاو البيع في المصة في الساقية نافذ احيث قت بقيمة المثل ولاعبرة بتعل للدعى المذ كور (أجأب) نع ليس للسقط البائع ابطال الاسقاط والبيع بتعلله بمحردكون ماذكر مدون قيمة المشال واتحال ماذكروالله نعالى أعلر (سئل) في امر أة اشترت نصف دارمن ركل ودفعت لدالثمن ووقع الشراء صحيحا شرعياوشهدتعليه البينة بذلك ثم بعدمضي نحوسه سنن انكرا لبائع البيع وادعى فوع اليه من المن فرض فهل اذا ثبت البيع الوحه الشرعي يكون لازماولا كاره ودعواه (احاب) اذا أثدت المرأة دعواها الشراء بالوحه الشرعي لا يعتبر نكاوالبائع وعنعمن معارضة المرأة المذكورة مدون وحمه شرعى والله تعالى أعملم سل) في رحل أسلم لآخر قدر المعلومامن الدراهم لذاتي له بها بقدر معلوم من البرولم يذ أمسوى ذلك من رقيد قشروط السلم فهل يكون هذا سلما فاسداولر الدراهم استردادها ن المسلم اليه أن كانت فائمة أومثلها الكاءت متعذرة (أجاب) نعم وإذا كان الد فعلى كلمهما فسخه حيث لامانع ولرب السلم حينتذا لمطالبة مرأس المال والله تعالى أعلم ية في دارعن مورثها ماعتها لرحل بقدر معلوم من الدراه تحضرة بدنة شرعية فوضع المسترى مدهعلى الحصة المذ كورة ثم بعدد للساءت المرأة لمذ كورة الحصة المذكورة لرحمل آجرفي تاريخ مناخر عن البيع الاول من غميراذن المشترى الاول واجارته فهل يكون البيع الاول صحيحا مافذ اولا ينف ذالبيع الثاني بدون

ها يه

المازة المشترى الاول (اجاب) اذاصدرالبيع الاول صيحالازمالا يكون البا المدة بيع المبيع ثانيامن آخو بدون أذن المشترى الاول أواجازته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سثل) في رجل علا دارا باعهافي حال صفه وسلامته لزوجته و بناته البلغ بمن معلوم فقبضوها وحازوها فيحالحياته وأسقط وتركحه ماختماره من أرض زراعته الامبرية لهن كل ذاك في مقابلة دين لهن عليه و كتسفن و ثيقية شرعه قد الت ثابتة المضمون فوضعن أمديهن على الاطيان وصرن تزرعها وينتفعن بهافي حالحياته مدة خسسنير وزيادة ثم مات عنن وعن عاصب فهل اذا ثبت ماذ كروأرادالعاصب منازعة المنأت بعدهوت أبيهن وأخد خصصة في الدار والاطمان بالمراث لا يحاد لذلك و عنعمن منازعتهن فى ذلك بدون وجه شرعى (أحاب) اذا ثبت بياح المورث المذكور حال صحته لزوحته وبناته المذكورات الدارواسقاط حقه من الأرض لهن ماختياره كذلك لايكون العاصب معارضتهن في ذلك والحال هذه مدون وجه شرعى حيث استوفي ذلك شرائط العجة والله تعالى أعلم (سـ ثل) في رجل غائب له حصة في منزل رجع من غيبته فوحدر حلاأحنسا واضعايده عليها فطلب المالك رفع يدهعنها فادعى شراءهامن رحل بزعم أبه وكير عن المالك العصة في بيعها فهل اذا أنكر مالك الحصة التوكيل بيعها ولم شت مدى الشراء الو كالة في يعهامن المالك ولم يحز المالك مافعله الفضوفي لا يكون هذا البيع صحيحا (أجاب) إذا كان واضع المدمعتر فابأصل الملك للرحل المذكوروادعي شمراء الحصة من وكيله وأنكره المالك وذلك فعلى مدى الشراء اثبات دعوا مالوجه الشرعى فان لم يشت أم رفع يده عن تلك الحصة الذكورة حيث لامانع والله تعالى أعلم (سُتُلُ) فَوْرَجْلُ عِلْكُ جَامُوسَة بِاعْهَا لا خَرِبْتُن مَعْلُومُ وَهِي سَلَّمَةُ مِنَ الْعِيوبِ فبعد أنْ وضع المسترى بده عليهامدة حصل لهام ضواشر فتعلى الموت عند المشترى فذيحها وماع كجهاوالآن مرمدالرجو عصلي البائع بمادفعه له من الثمن متعللا بانها كانت مغشوشة فانكرالبائع دعواه فهل لايجاب لذلك اذالم يكن العبب المدعى بهموجودا عندالبائع المذ كور وهل يكون تصرف المسترى في بيح اللحم مانعاله من الرجوع بالارش على البائع (أحاب) لا يكون المشترى الرجوع على البائع بثن ما اشتراه منه والحال هذه وليس له ان يرجع بنقصان العيب عليه حيث لم يثبت قدمه و تصرف المشرى بسع اللعم قبل العلم بالعيب أوبعده عنع الرجوع بنقصان العيب القديم كحبسه المبيع بهدا التصرف بخلاف مالواحدث فالمبيع سبباءنع الردولوس البائع قبسل العلم بالعيب كا لولت السويق بسمن اوقطع الثوب وخاطه ثم تصرف فيه بنحو البيع فانه يرجع بنقصان العيالقديم علم بالعيب قبل أخواجه عن ملكه أولم يعلم لتعذر الردقبل التصرف كإيستفادمن الدر ورد المحتار من خيار العيب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علك حصة في دار بالمراث عن أبيه وأخر على الشقيق ولامه حصة فيها أيصاعن ز وجهاوا بها

رسعالتانی سنة ۲

ITVI V

1741 17

۱۶ مطلب فيما يمتنع معه الرجو عبالنقصانومالا يمتنع ربيع الثاني سنة

1771 10

1771 77

ITVI FT

1711 17

جادىالاولى

1771

وكل من الابن وأمه نصيبه لرحل أحنى بثن معلوم منذاحدي عشرة بممن الدراهم ومات وماعت ورثته النصف الاستخرالرحل المذكور لثانى يده على جيدع النخل ومات البائع الاؤل فالآن ادعت ورثة البا ابطال البيع بتعللهم بان البيع كان بدون القيمة والحال ماذ) فى رحل له دارمشتركة مع أخله باع أحده ما الدارجيع انرده بطل والله تعالى أعلم (ســـئل) فحرجل أسلملا خردرا هم معلومة لهبها براوعين لدنوعامنه ولميعين لدمحل تسليمه ولمبذ كرله باقي كون ارب الدراهم طلبهامنه ويؤم المه دالسلم كإهنااه قدشرطه وجبردرأس ماله للسلم وفسعه والله تعالى أعا في امرأة علا حصة في دارياعتها لرحل آخر بمن معلوم من الدراه بحتهاوسلامتهاووضع المشترى بدءعليهاوصار يتصرف فيهاما لبناءوغره تم بعد ذلك ماتت الماثعة عن ابن غائب فخضر الابن من غيبته وأنبكر البسع الم مهفى حال صحتما وسلامتها ومريد أخذا كحصة المذكورة من يدالمشترى المسع المذكورمن المالكة قبل موتها بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذ للإبن معارضة المشترى بدون مسوغ شرعى (أجاب) اذا أثبت المشترى دعوا ه الشر حال صحة المورثة بالوجسة الشرعي مستوفيا شرأتط ألفحة لابكون لوارثهام الثلثين بأرضهما لرحل آخر بثن معلوم من الدراهم طائعا مختار المحضرة بينة وأستولى لمشترى علىالمبيع وصار يتصرف فيهو يستغل ثمره مدة سبع سنين الى أن مات المشترى

عن ورثة فأرادالبا تع الرجو عف المبيع على الورثة بدون وجه شرعى فهل والحال هذه اذا أثبتت الورثة الشراء من المالك بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا وليس ١٢٧١ كالمائع معارضة الورثة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا أثبتت ورثة المسترى شراء مورتهمماذ كروانه T لهممالارتعته بالوحة الشرعي لايكون البائع ابطال البيع اذات درمسة وفيا شرائط المحتة واللزوم بدون وجه شرى والله تعالى أعلم (ستل) في رحل واضع مده على قدرمع لوم من البرود يعة في مده باعه لا تحريفير اذب المالك واحازته له في ذلك فهل أذالم محزا لما لك البرا لمذكور البيع المذكور لا ينفذو يكون بيدع البرا لمذكور موقوفاعلى احازة المالك فان أحازه نفذوان رده بطل حيث لم يكن ماذونا بذلك وكان البر مو حودا(احاب)وقف بيع ملك الغير مدون ولا بة شرعية عنه حدث لم يكن مأذونانه وبكون السعموقوفا على احازة المالك فان أحازه نفذوان رده وطلوالله تعلى أعلم (سيل) في المرأة علا حصة في داربالمراث باعتما لاخيها شقيقها الشريك لها بعن معلوم إفى حال صحتها وسلامتها وأسقطت وتركت لدباختيارها حقهامن قطعة أرض زراعة أمير ية تحت مد الاخ أيضا في حال العجة والسلامة عوحد و ثيقة مذلك ثابتة المضمون والاتنماتت عنابن وبنت ينفطل ورثتها منازعة الخال فيماذ كرمتعالسنان البيع والاستقاط فى حال مرض الموت وإن البيع بثن فيسه محاباة تزيد عسلى ثلث تركتها بعد المقدم على الوصية فأنكر دعواهم م فهل اذآ كان البيع والاسقاط في حال العمة والمالامة وثبتماذ كرلا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان البيع والاسقاط في صحة المرأة المذ كورة واستوفى مطلب البيع فحرض أشرا تطه الشرعية لايكون لورثتها معارضة الانج المسترى في ذلك مدون و حدمشرى والبيع فحرض الموت لغميرالوارث من غميرمحآباة ناف ذومع المحاباة يكون وصية في قدر الحاباة فيذف ذمن الثلث والله تعالى أعلم (سئل) قرجل مات و أولا دقصروترك مانورثءنسه شرعا ومن جلة متروكاته دارفوضع رحل أحنى بده على الدارالمذ كورة وبأعهالرحل أجنى بغميرولا يةشرعيمة ولميكن وصياعلى القصرولم يكن للقصرفي بيعها مصلحة لهم ولميكن عليهم دمز ولاعلى أبيره فهل واكال هذه اذابلغت الاولاد القصر المذكورون رشداء ولمجيزوا البيعالمذ كورمن الرحل المذكورلا يصحو يكوت موقوفاعلى اجازتهم فان أجازوه نفذوان ردوه بطل (أجاب) بيع الاجنى الله كورعلى الوجه السطورلا يصح وللاولاد أخد المبيح من وأضع اليد عايمه بعد بلوغهم بصفة الرشدحيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) قر حلاع عاموسة لا تخر بثن معلوم وقبضها المشترى ومكثت عنسده نحوثلاثة أشهرتم أرادردها على البائع متعللابان بهأ عيبا قديا فاحضرها للبائع ليرده الدفلم يحده فاطلقها فى بلد البائع فاشرفت على الملاك فذبحها بعض أهل البلدمع حضورولذ البائع وباعوائجها وحفظو اغنه فهل تمكون من

1771 17

الموت بالمحاباه الغيرالوارث يكون وصمة في قدر الماماة فينفذمن الثلث

ITVI 19 جادى الاولى سنة

۲۰ مطلب فی اگرجوعبا لنقصان بعدذیح المبیعوعدمه

ITVI TV

جادىالثانية

۳ مطلب ظهربالمصوغ المبيدع عيب بعد كسره يمتنع الردويرجع بالنقصان

ITVI T

ضمان المشترى واذاأر ادالمشترى الرجوع بثن الجاموسة المذكورة على البائع لسله ذلك (أجاب) لا يكون الشترى الرجوع على البائع بعن المبيح بعد هلاكه في يده قبل رده على العدم بالعب ولد الرجوع بنقد آن العيب على بالعدم عند دالصاحبين اذالم بذيحه الما ترى أوغره بأمره او بغير أمره بعدا طلاعه على العيب كايؤخذ من كلامهم ففي المندية من الفصل الثالث من خيار العب اشترى بعيرافلما أدخله داروسقط فذ بحه انسان بأمر المشترى فظهربه عيب قديم كان للشترى ان يرجع بنقصان العيب على البائع في قول أبي موسف ومجدر جهما الله تعسالي و به أخذا لمشايخ هذا اذاعلم بالعيب بعد الذبح امااذاعلم بَالْعِيبُ ثُمُّ ذَبِيهِ هُواوغِيرِهُ بِأَمْرُهُ أُوبِغُسِرُ أَمْرُهُ لَأَسْرِجُهُ بِشُيُّ كَذَا فَي فَتَأْوى قاضي خان الهُ والله تعالى أعمل (سشل) في رجمل المناد أرامات عن أولاد قصر وابن الغ فوضع خالهم مده على نصلت القصر وياعه لرجل أجنى بثن معلوم في حال صغرهم مدون ولاية شرعيسةعليهم ولأمسوغ فهل اذالم يكن وصيا ولاقيما عليهم لاينف ذبيعه في تص الايتام ويكون لهم بعدبالوغهم فسخعقد البيع واستردادما بيع من المشترى اذاتحقق ماذ كربالوجه الشرعي (أحاب) عم لا يصح بسم الخال حصة القصر من الدار الذكورة الاك مدون ولاية شرعية ويكون لهم بعد بلوغهم بصفة الرشداستردادهامن مشتريها اذالم بكن هناكما عمن ذلك والله تعالى علم (سمثل) فرجل اشترى حلقامن الذهب من رحل صائغ وللحلق رمانتان في طرفيه وزنه سبعة عشر بند قياو ثلث وعماره عمانية عشر قبراطا بثمن معلوم فيعده دة طلب المشترى ان يصيغه حليا آخر فكسر فردة منه فوحد دأخل الرمانة فضة بيضاءغشا قدرالثلث وزمادة فهل اذا كان اشترامعلي كونه ذهيا خالصاوظهرفيه هذا العيب يكون له رده على البائع اويرجع عليه بنقصان العيب اذاتحققماذ كر (اجاب) اذاظهر بالمبيع المذ كورعيب بعد كسره امتنع رده على باثعه كدو تعيب الكسر والشترى الرجوع بنقصان العيب القديم على باتعهديث الامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخوسلعة من المخشب المعد البارود عن كل خشبة كذامن الدراهم وعاين المشترى بعضه والبعض الا تنولم بره ودفع للبائع جانبا من الثمن ولم يستلم شيأمن الخشب المذكور ثم بعد ذلك اطلع المشترى على البعض الا خوفوجده معيما فامتنع من أخذ حيعه وأرادرده على المائع بخيار العيب فهل واكال هذه يسوغ للشترى ذلك ويجبر البائع على ردما أخذه من العن للشترى (أحاب) اذاتحقق المستعيد بوجب الردوهوما ينقص الثن عندالتجار يكون للتترى أخذه بكل الثن في قيض دراهـ ممن زوجها فقبضها وبعد ذلك باع الرجل المذ كورالرأة الموكلة نصف حاموسة معينة بالدراهما اذ كورة واشهدعلى ذاكو كتب بذلك مجة لدى قاضى الناحية ومضىء على ذلك مدة فهل اذا أنكر الرجل البيع المذكور وان المرأة ليسلماعنده

غيرالد راهم التى قبضها منزوجها وأثبتت المرأة بيعه لهما نصف الحاموسة المذكورة يكون لجانصف الحاموسة ونصف نتاجها تتصرف فيه كمف شاءت قهسراعن الرحل الذ كورحيث حصل النتاج بعدشراء تصف الجاموسة من الرجل المذ كور (أحاب) اذا ثنت ملك نصف الحاموسة للرأة ألذ كورة بطريق البيع بالوجه الشرعى لأيكون الرجل المذ كورمعارضتها في ذلك بدون وجه مشرى والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ونجس نسوة شركاء في دارمشاعة عن مور تهم فياع الرجلان فاعةم مينة من تلك الدار منغير قسمة ولااذن من الشركاء فهل يكون بيعهم آفى القاعة المذكورة موقوفاعلى اذن الشركاء واجازتهم فان أجازوا البيع نفذوان ردوه بطل (أجاب) قال في الدروحوا شيه دار بدنهما باع أحدهما بمتامعينا اونصيبه من بدت معن فللا تخوأن يبطل البيع لعدم تحقق نصب البائع فيما بأعه لاحتمال أن يقع فى نصيب شريكه عندا نقسمة الهوالله تعالى أعلم (سمَّل) في امرأة تملك نصف بيت باعته لبنتيها البالغت بن في حال صحتها وسلامتها بقدرمع اوممن الدراهم بخضرة بينة شرعية وسامختهما من عنه ووضعتا أبديهماعليسه فيحال محتها وسلامتهاثم بعدمدةماتت الياثعة المذكورة عن ينتها المنذ كورتين وعن زوج وعن عاصب أراد العاصب أخذما مخصه في نصف الست منكراسع المورثة لينتيها المذكورتين فهلوا فحال هذه اذا ثبت يبعها لينتيها اليالغتين المد كورتن فحال مجتها وسلامته أبالبينة الشرعية لايكون تركة عن المتوفاة وعنع ١٢٧١ الالعاصب المذ كور من ذلك يدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت بيع المالكه نصف البدت الذكورلينتيها الرشيدتين حال صحة الباثعة وسلامه عقلها واستوفى البيع شرائط العقة والازوم بالوجه الشرعى لايكون لباقى ورثتهامه ارضة المشتريتين فيماذ كريدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) فرجل اشترى من آخرنصف عِلْهُ بقر بقن معلوم الى أجل مجهول وهوانه يدفع له الثن من نناجهافهل واتحال هذه يكون البيع فاسداو كمون البائع فسخ البيع حيث وقع هذا الشرط المذ كورفي صلب العقد (أجاب) نع يفسد آلبيع اداءقد بمن مؤجل باجل مجهول حيث وقع التأجيل في صلب ألعف فدفاد التحقق فساده وحسف معند محيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية بتن معلوم بشرط انها بكرفوحدها أتشترى ثيبا فهل يكون للنترى الخياران شاءاخذها مكل الثمن أوردهاعلى البائع وأخذتم الفوات الوصف المرغوب فيه وهو كونها بكراسيما ولمحدث عندالمشترى مايمنع من الرد (أحاب) اداكان شراء الجارية المذكورة بشرط البكارة فيانت تيب بغير الوط ومع البت يكون الشترى ردهاء لى البائع وأخذ التن حيث لامانع والله تَعَالَى أَعْلَمُ (سُئُلُ)فَورَتُهُ يُلكُونُ سَاقَيَةُ خُرِيةِ بَاعُوا أَرْبَعَهُ قَرَارَ بِطَامِهُ الرَّجِلُ أَجْنَى بَثْمَن معلوم وأمروه بينائها وعارتهاء لى ان الكلفة تكون عليم معلى حسب القراريط الحقشرعية بذلك مابتة المضمون فبناها باذنهم وصفع لماعدة وتحاسبواعلى

1771

1771

ITVI

17V1 10

1771 ...

وب سنة

1171 9

ITVI TV

ITVI TV

1571

شعبان

لم بالعمارة فهل آذا كان البيسع والأذن بالعر ب)اذا كان كل من البيع والاذن بآلعسمارة من لمذكوركتركه للدعوى معحضوره مالما

ينتقل عن ملكها مناقل شرعى وتحقق ذلك بطريق شرعى لا ينفذ بيع الاجنبي فيه بدون ولاية عمّا فى ذلك بدون وجه شرى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجـ ل مات عن ابن بالغوابن قاصروترك لهما دارافباع البالغ الدارالمذ كورة لرجل أجنى بثن معلوم من الدراهم مدون ولاية شرعية على القاصرقهل واكال هدده ينفذ البدع في نصيب الاخ البالغ فاذابلغ القاصرولم يجزالبيع يكون أداخ فنصيبه وبردةن نصيبه الى الشعرى (أَجَاب) نعم لا ينف ذالبسع في نصيب القاصر حيث لاولاً به البائع عليه شرعاو يكون للقاصر بعذبلوغه رشيدافسخ البيع واستردادنصيبه اليه حيث لامانع بل لولم يوجد مسوغ أبيد عنصيب القاصر لا يصع أصلاو الله تعالى اعلم (سئل) في رجل علا عقارا ماعه لرحل بقدرمه لوم من الدراهم عضرة بينة شرعية ثم بعدصدور البيع ولزومه منهما شرط المشترى على البائع تأجيل بعض عن المبيدع لاجل معلوم فرضى البائع بذلك الشرط والحال انه لم يكن ذلك الشرط المذكور في صلب عقد البدع المذ كور ثم بعد ذلك اقبض المشترى للبائع بعض دراهم من عن المبيع والبعض الأسترفى ذمته لاجل معلوم فغاب البائع فيجهة معلومة ورجع من غيبته وأنكر البيع الصادر منه وبريد الاتن أن يدفع الدراهم التي قبضها من المسترى منكر البيعه له فهل والحال هذه اذا أثنت المسترى بيعه له بالسنة العادلة يقضى له بالبيع المذكور ولاعبرة بانكار البائع البيع المذكور بعد أ ثبوته عليه بالوجه الشرعى (أحاب) اذا ثبت المشترى دعواه الشراء من مالك العقار المذكور بالوجه الشرعى وكان البيع مستوفيا شرائط الصحة لاعبرة بالكار البائعله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وام أةمشتر كين في بقر تين أحكل واحد منهـما النصف فى كل بقرة من البقرتين فتفاصلامع بعضهما واخذ كل واحدمنهما بقرة بثن معلوم من الدراهم بشرط أن البقرة حامل في صلب عقد البير عثم بعدد لك عدة أيام ظهر ان احدى البقر تمن لم تمكن حاملافهل والحال هذه يكون البيد عالمذ كورفا سداحت وقع الشرط المنذ كورفي صلما العقدويكون لمشتريه اردهاء لي الشريكة البائعية (أحاب)صر حعلماؤنابان بسع البهائم بشرط الحلفاسد فحيث وقع الشرط المذكوري صلب العمقديفسد البيع ويكون للشترى فسخ البيع حيث لامانع والله تعالى أعملم خنوناولم بزل مطبقا واستمر في جنونه مدة تزنده لي عشرين سنة ثم يعدذ لك ادعى رحل من أهل البلديانه اشترى منه الحصة المذ كورة فهل والحال هدده اذا ثدت وقوع البسع مسالمالك في مدة جنونه بالبينة الشرعية ولم شبت وقوعه في الصحة لأيصح البياع ولا إينفذوتكون اتحصة باقية على ملكه (اجاب) يشترط المحة البيع أن يكون كلَّ من المتعاقدين عاقلا فلا يصح بيع مجنون ولاشراؤه والله تعالم أعسلم (سمثل) فأخ وإخت علكان دارخ بة بآعاه ألرجل آخر بقن معلوم من الدراهم وأستولى عليها

شعبان ستة

1771 10

ITVI TT

ه طلب بيع الهائم بشرط الجل فأحد

ITVI YY

مطلبلايصح بيه م الجنون ولاشراؤه

شوال (أر سنة "

1771 7

1771 78

1771 4.

ذىالقعدة

trvi &

Irvi A

لمشتري وصاريتصرف فيها بالهدم والبناء والمكني مدة تزيدعلى ثمان وعش ثممات أحدالبا تعمين عن وأرث فانكرالوارث البيع وأداد الرحوع على المشترى فهل واكالهذه اذا ثبت البيح من مورث للدعى قبل موته بالبينة الشرعية يكون ا انافذا ولاعبرة بالكارالوارث ذلك مدون وجه شرعى (أجاب) أذاأة اءهمن المورث حال صحته بالوجه الشرعي لاعسبرة بانكار الورثة مْتُهُ فَيِمَا ذُكُرُ الْابِوجِهُ شَرَعَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلِمُ (سَتُلُّ) فَيَرَجِلَ عِلَّا الرجل أجنبي بثمن معلوم منذسبع عشرة سنة والمشنري يتصرف فيه المائع ابطال المسعمة علامان أمها ماك لابنه واكمال ان ابنه معه في عيا يكنله مالخاصيه ولاعبزوحده فهللايحاب البائع لذلك ولايكون له ابطال البيسع ولاعبرة بتعلله المذ كورحيث كان البيح البنابا لبينة الشرعية (أجاب) ليس للبائع أبطال البيح بتعلله المذكوروا كالماذكر ومنسعى فى نقض ماتم منجهته فسعيه م دودعليـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لـ كل منهما قطعة أرض خربة خالية من اء فتبادلابدلامؤيدا وترك كل منه-ماحقه من نصيبه للا منح باختياره ووضع مابده على مأخصه منذعهان سنين واحدث أحدهما بنياء فيما أخذه ثم هدم حائط نى فأراداعادته فمنعه الذى مادله متعللامانه مربدا لرحو عفى المبادلة فهـ لذلك اذا ثبتماذ كرولايكون لدمنعه من أعادة حائطه كماكان ويمنع من منازعته بدون وجه شرعي اذا تحقق ماذكر بالوجه الشرعي (أحاب) اذا وقع بيع القايضة مستوفياشرائط الصحةواللزوم لايكون لاحدالمتبايعين الرجوع فيماباعه با وجهشرعي ولايكون له منع الانخرمن اعادة البناء في ملكه كما كان حيث لم يقد ضرر بين بالماتع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل علا مكاناخر با وكل آخر في بيعه وباعه الوكيل لرجل أجنبي بش معلوم وهو غن المثار وقبض الوكيل الثمن واستولى لمشترى على المكان وبناه شم بعدمدة أراد البائع الرجوع في المبيع عدلى المشترى فهل والحاله فدهاذا ثبت التوكيل بالبينة الشرعسة يكون البيع صحيحانا فذاحيث باعه الوكيل بثن المشل (أحاب) اذا كان التوكيل بالبسع البتابالوجه الشرعى و ماع لوكيل حسب الوكالة لايكون للوكل الرجوع في معدون وحد مشرعي حي البيع شرائط اللزوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل السترى ش عاضه بثن معلوم بعد تعيين مقدارا اسم ورأى المسترى بعضه وهو قبل الشراء قاصدا الشراءوبعدتمام البسع أرادا لمشترى فسعنه وعدم قبول المبيع مع انه لم يوجد المبيع متغيرا عمار ته من العينة ولآعيب بالمبيع فه للا يجاب الى فسخ البيع بدون رضاالبائع وليسله رده بخيار الرؤية حيث رأى بعضه قبل الشراءوهو أغوذج مديث وقع البيع صحيحاً لازما والحالماذ كر (أجاب) نغم ليس له فدخ البيع

المذكور ولاودالمسع مخيارالرؤ بةواكمال ماذكر لماصر حوامهم ان المبيع اذاكانت اخاقه الانتفاوت كالمكيل والموزون وعلامته أن معرف بالنموذج فيكتفى برق ية واحد منهاف سقوط الخياروأفاده في ردالمحتار في خيارا لروية عن الفتح والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل علائدا رامع جانب تخيل مات في غيبته عن وارث هضر الوارث من غيبته وطلب الداروالنخيل منواضع اليدفادى واضع اليدانه اشترى ذلك من شيخ البلدفهل واتحال هذه اذا أثبت الوارث الملك فى الدار والمخسل عن مورته بالبينة الشرعية يكون البسع باطلاه يجبرالمشترى على تسليم المبيح للوارث المذ كورحيث لم يجز البيع (أجاب) أذا ثمت الملك فيماذ كر الوارث المذكورة نمورثه بطريق شرعى ولم يتبت انتقاله عن ملسكه بناقل شرعي يؤمر واضع اليدد بتسليمه اليهحيث لامانع والافلاو الله تعالى أعملم (سئل) في جاعة يلكون عقارا متخربا مشعونابا لاتربة وفيه بعض انقاض وبعضهم غائب فباع الحاضر حيعه عن نفسه بالاصالة وعن ماقي شركائه مالو كالة المطلقة الثابتة شرعافبعد دفاك حضرا الغائبون وحمن علموا مذلك اقروه وصاوا لمشترى يتصرف فيسه تصرف الملاك بنقل الاتربة والانقاص وصرفها فيجهة له أخرى ومضيء ليذلك مدة تزيده لى اثنتين وعشرين سنة وهم عاضرون ومشاهدون لوضع يده و تصرفه المذكور المتالدة ولم سازعوه فشئم أراد المشترى بيا مسترى فعارضه ألذن كانوا غائبين وادعواان البيع في نصيبنا كان بغيراذ تناوير بدون نقض البيع الصادر من وكلهم فهل لامحابون لذلك حيث كان التوكيل منهه ثمانة اشرعاسيما وقدعلموا بالبيدع بعسد حضورهم واقروه خصوصا وقدشاهدواوضع بدالمشترى وتصرفه المذ كورالمدة المذكورة ولم ينازعوه في شيّ (احاب) إذا كان الله كيل بالبيه عن الشركاء المذكورين لمن باع البتابالوجه الشرعي كأهوم ذكورلا يكون لهم نقض البياع المذكور والحال ماذ كربانكارهم التوكيل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوج -- ه وولد وبنت منهاقاصر ينوترك مابورث عنه شرعامن عقاروغيره قوضعت الزوجة بدهاعلى متروكاته بغيروصا يةشرعية وصارت تتصرف فى ذلك وباعت بعض العقار مدون وجه شرعى فهل اذاباغ القاصران وأرادا فسخ البياء المذكور يكون لهما دلك حيث صدر من أمهما بدون وجه شرعي (أجاب) لاينفذ بياح الام في نصيب القاصر بن من العقار المذكور بدون ولاية شرعية فالهمأ الفسخ بعد ألب اوغ حيث لامانع بل لا يصح بيع عقارهما بدون مسوغ أصلاوالله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت ما يخصها من تركة أبيها شائعا قبل قسمة التركة لرجل آخر بثن معلوم من الدراهم فالمحكم فهدا البيع (أجاب) اذاتوفرت شروط صعة البيع كَكُون المبيع معلوماً صع ولوكان المبيع شائما والآلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين الشرياحية في بستان بقدر معلوم من الدراهم من رجلين فوضع المشتريان أبديه ماعل ذلك وصارا يتصرفان في ذلك تصرف

1771 17

ذی ایج به ۱

1771 1

ذي انحة سنة

1771 19

ITVI T.

محرم

1777 &

للاك فى املاكهم مدة معحضور البائعين المذكورين واطلاعهما على ذلك ثم يعدذلك ارادالبائعان الرجوع في المسيع على المشترى وابطال البسع المذكور متعللين مانه غر فالبيع المذكورفهل واتحال هذهلاعيرة بتعللهما المذكورو يكون البيغ المذ صحيحا نافذاحيث كان بمثل القيمة وقت البيع (اجاب) اذاصدرالبيع المذ مستوفساشه ائط الععة واللزوم لابكون للبائعين نقضه يجر دتعللهما بالغرورالذ مالم يثبت الغبن الفاحش والغرور فيه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في حاعة واضعين أبديهم على أرض زراعة أميرية ونخبل أسقطوا وتركواحقهم باختيأوهم من ألارض المهذ كورة لرحمل طائعين مختارين في نظمير قدرمعاوم من الدراهم وباعوا النخيل المسذ كورلمن اسقطوا له الحق في الارض المسذ كورة بقدرمع لموم من الدراهم فوضع المسقط له بده على الارض المذ كورة وعلى التخيل المذكور وم متصرف في ذلك مدة من السّنين وهويد فع ماعليهما تجهة الديوان مع حضور المبائع للنخيل المذكور المسقطين في الارض المذكورة والآن أنسرا الجآعة المذكورون الاسقا فىالارض والبيد عفى النخيل المذكور لواضع اليدفهل واتحال هذه اذا تستالا والترك بالاختبار في الارض المسذ كورة والسع في النخيل لواضع اليديالسنة الشرع لاعرة بانكارهم المذكورو يمنعون من معارضة واضع اليدفي ذاك مدون وجهشرعي (أجاب) اذا ثنت بالوجه الشرعى كل من استقاط المنفّعة في تلك الأرض من أصحار اكرق وألبيع للنخيل منهمم مستوفيا شرائط الععة واللزوم فلاعبرة بانكارهم ولس لهممعارضة واضع اليدالا تنبدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سلل) في دجل مات زوجته وعن ابن وبنتسين وترك مايورث عنه شرعامن نخيل وغسره ومن جلةما نزراءتــه الاميرية فباعت آلزوجةمع الابن نصــيبهمامن آلنخيل شأئعا حق القرارلام أة أحنسة بمن معلوم وأسقط آلابن وترك حقه باختياره من ق سدا لمشتربة وهي تتصرف فيماذ كرمن النخيل والارض من غيرمنازع لمس والا نير يدكل من الزوجة والابن ابطال البيع متعلا بانه وقت البيع كان قاصر اولم محضروالزوجية متعللة بانههالم تقبض ثمنافهل آذا ثبت أن الابن ياع بنفسه وأنه كان الغاوقت البيء وثنت أن المرأة ماءت واعترفت بانها قبضت التمن يكون السع صيحا نأفذ اولاعبرة بتعلل كلمنهما وعنعان من منازعة المشترية فيما اشترته مدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق بالوجد ه الشرعي صدور البيع في النخيل عاللنخيل من حتى القرار والاسقاط والترك الاختيارى فارض الزراعة الاميرية منمستعقها حال بلوغه ورشده لامكونله ايطالماذ كرحيث وقعمستوفيا شرائط الصحة ولمسى للزوحة المذكورة بطال البيسع الصادرمنها بمجردء تدم قبضها الثمن على فرض عدم ثبوت القبض عليها

محرم سنة

عطلب اذا تبین خلاف الوصف المرغوب نیسه یکون للشتری ردالمبیع

٢ مطلب القول لذكر الرؤية والبينة لمدعها

مطلب تعتبر الرؤية قبل الشراءاذاقصده وشروط الرؤية مطلب عندخيا والرؤية جمع العمر مالم عنع منه مانع

ז איזי

إبطريق شرعى بللها المطالبة بالثن فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى شعبر باذهباهلي انه ذهب اسلامبولى فبعدمدة سنة أراد المشترى بيعه فتبين انهذهب مصرى فهل يكون له رده على بائعه اذالم محصل في منقص عين ولا قدمة (أجآب) حيث تبين في المبيع خلاف الوصف المرغوب فيه المشروط فى العقد يكون للشرى رده على بائعهاذالم يوجدمنه مايفيدرضاه بالمسع بعدالعلم والله تعالى أعلم (سشل) في رجل أشترى حضة في عقار من مالكه بثن معلوم من الدراهم ولم يدفع الثن للسالك والحال ان المشترى شاهدا لمبيع ورآهورضى به بحضرة بينة شرعية ثم بعد عقد البسع ولزومه أنكر المشترى رؤية المبيع ومشاهدته له يريد بذلك فدخ البيع ورده على البائع بذلك فهال والحاله تداذاا تبت المالك رؤية المشترى ومشاهدته للبيع يقضى له بنينته ولا يجاب المشترى تفسخ البيع المذكور بتعلامه بذلك ويجبر على دفع المن للاكست لم يكن في البيع غبن ولاغروروكان عنه عن المثل (اجاب) لواختلف البائع والمشترى في أصل الرؤية بان أدعى البائع ان المشترى وأى المبيع قبدل الشراء وأنكر ألمشترى ذلك يكون القول قول المشترى بيه نه والبينة على الباثع لانه مدع والمشترى منكر وخيار الرؤية اتما يسقط اذاوجدترؤ ية المبيع قبل شرائه قاصدا الشراءعندرؤ يته فلورآه لالقصد شرائه مر أو يكون له الخيار لانه لم يتأمل الناول المفيدوهوا لذي عول علمه صاحب التنويرويشترط أيضاأن يكونعالما وقت الشراء بانهم ثيمه السابق فاذا تحقق ماذ كرمالوحه الشرعى فلاخيارله الااذاتغير فسنتذ يخيرولورآه بعدالشراء ثدتله الخناروية مدخياره في جيع عره على الصيح مالم توجد منه ما مدل على الرضامن قول أوفعل أو يتعب أويهلك بعضه عنده وقد أشترطوارؤ ية المشترى داخل بيوت الدار ولايكتفيرو يةداخل الداروهوالصيح وعليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رحل دفع لا تخرقد وامعلومامن الدراهم سلافي أربعة أرادب قع من في عمعلوم بكيل معلوم وأجل معلوم يدفعها المسلمله فى حلول الاحل المعلوم فل الاجل المعلوم ودفع المسلم له الى المسلم اردبين وامتنع من دفع الباقي متعللا بارتفاع الاسمعار فهل اذاكان السلم صيحامسة وفيالأشروط يجبرالمسلم له على دفع الباقي ولاعبرة بتعلله المذكور (أحاب) اذا استوفى السلم المذكور شرائط الصحة يجبر المسلم اليه على ايفاءرب السلم المسلم فيه عند حلول الاجل ولاعبرة بتعلل المسلم اليه بارتفاع الاسعار بعدقة دالسلم وأكمال ماذكر والله تمالى أعلم (سـمل) في رجل علائد أرامات عن أولاده وتركهاميرا الهم فغاب يعضهم عن بلدالدا روارتكب الجاضر منهم ديوناعلى نفسه خاصة فطلبت منه فباع جيع الدارنصيبه ونصيب باقى اخوته الغائبين بدون توكيل عنهم في ذلك ودفع عنها فى الدين الذي عالمه عناصة فهدل ا ذاحضر الغائب من غيبته ولم يجز الميدع في نصيبه ورده برتدحيث كانبالغاعاة لاوقت البيع ولميوكله موكأن حقاة في تلك الدار اأبتا

البيوع) مالشرعى ولم تبرع الدارفي دين عليمه ولاعلى مورث المكل (أجاب) نعم يكون 1 8 ITVT - ع فى نصيبه ا ذه وموقوف على اجازته والح ال ماذكر في ال ع والله تعمالي أعلم (سمل) في رحل أسلم لا تسخر قدر امعلوما من الدواه ين له قدر ألاحل والمحل النسلم ولامكما لا معاوما ولا نوعه لميكن مستوفيالشروط السلمالصيمويؤم (أجاب) نعمالسلمالمذ كورفاسدوعلىالم BTVT لم الى ربه والله تعالى أعلم (ســثل) في رجــلماتـعن زوجـته وعن بذ الوكيل وباعجصة القاصرة مدون ولاية شرعه بذأ البيع ولاينف ذواذابلغت القياصرة بكون البيعمو رُتُهَا فَأَنَّ الْجَارِيَّهُ نَفُدُوان رديَّه بطل (أجاب) ليسلن وكلَّمُهُ الأ 11 1777 كن وصياعليه اولاية بيع نصب البنت المذ بأعلى المنت ولاوكيلاما ليبتع عن عمل ذلك وحير غهافسخ البيع واستردا دالمسع اليهاآذا كان له عسز وقت العقد نعوالله تعالَى أعلى (ســــُـل) في حلىن واضــعين أبديهـــماعلى قطعا العض أشعارا ثل فاسقط الرحلان المذكوران حقهما فحا أحنى في نظير قدرمعلوم من الدراهم باختمارهما طائعين عنارير ربقدرمعلوم من الدراهم أيضاوو ضع الرحل المذكور ديده على ذلك لحدفى ذلك ثممات البائعان المذكوران عنورثة فانتكرت الورثة يدعمور ثيرما الشعرالمذ كورفهلوا محال هلذهاذا أثبت المشترى بيعمور تهمافى الشعرالمذكور لدما لسنة الشرعسة يقضى له بها ولاعبرة بانكارهم ذلك (أجاب) اذا أنبت 1777 مرذلك ولهمدارمشتر كةبمنهم يحضوره مورضاهم بالبيع وأقبضهم الثمن المعلوم ووضع يدهالمش وهدمهاو بناهامعحضورهمومضىعلىذلك ثلاثعشرة سنةفادعي أحدهمان نص لىملكه لكونه لميوكل البائع بالبيح المذ كورفهل يكون قبضهم الثمن ورضاهم عاجازة منه-م (احاب) قبض أنسألك من المبيع اوطلب من المشرى احازة المبيع 1575

كاف الدرءن العسمادية وهددا على فرض اله لم يوكل المالك البائم يعوالله تعالى إعلم (سنل) في رحل مكث تحت يده عقارم هون من رجل آخر خس سنين وبعدموت ذلك الرحل الراهن وقد ترك أولادا أربعة اثنين بالغين رشدين وآخ ين قاصرين باع أحد البالغين عن نفسه وعن أخيه البالغ بطريق تو كيله له من ذلك المرتهن ما خصهمامن ذلك العقار بقدرمعلوم من الدراهم وسلم له البائع جيع الحيج والسندات لذلك العقار التي كانت تحتيده وحاسبه عيلغ ماخصه سمامن دين آلرهن والباق من المن تشاوط فيهمعه بعدعق دذاك البيع أنه لايدفعه له الابعد تسلممن ذلك البائع حجة ذلك البيع ثم سافر الباثع تجهة بها أخوه وطلياءن المدبري بقيسة الثمن فأرسل لوكيله بتلك الجهسة بتسليمه فممآ بأقى الثمن فتسلمنه ذلك الباقى فالآن ريد الانخوان فسخ البيع لكونهما قدرأ والعقار بسبب اصلاح المشترى وتحديده لة أزدادت قيمته عاكان وهللس لهمافسخ ذلك البيع بعد شوته و يكون جيع ما ثدت بالوجمه الشرعي أنهم السلماء من وكمل ذلك المشترى محسوبًا عليهما ومارومين به (أجاب) اذاتم البيع المذ كورواستوفى شراتط الععة واللزوم ولمنوجد في صلب العقد شرط مفسد البياع كتاجيل الثم الى أحل عجهول جهالة فاحشة أومتقاربة كنيروزلا يكون المذخوين الممذ كورين فدهه بجعردان قسمة المبيع ازدادت بسبب ماجدده المشترى فيه من البناء وما أخده الاخوان المذ كوران من و كيل المشترى ولي انه من الثن محسوب عليه مامنه اذا ثبت ماذكر مطار فيحكم البيع الفاسد المدمل يقشرهي آمااذ أوحد شرط مفسد فانه يفسد وبكون حكمه أنه يملك بالقبض باذن البائم صريحا اودلالة بقيمته وعلى كل فعه مالم وجدما نعومنه بناء المشترى فيه كهمنا والله تعالَى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهـ ما دارفتبا دلابالدارين المـذ كورين ولم ير أحدهماد ارضأحبه قبل عقدالآبادله فهل واكسال هذه يكون للذى لمرالدار المبادل بما الفسخ بخمارالرؤ يةأم لاسيما وانه لمهرها قبسل عقد دالمبادلة ويكون له يعدا لفسخ أخذ ادارهمن مدصاحبة اذاتحقق ذائ بالوجه الشرعى (أجاب) يصح شراء الانسان الماميره و يتدت له خيار الرؤية بعده فيكون له الفسخ به حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استرى من آخر حصة في دار وحانوت بالغبن الفاحش والغرور بقول المشترى البائع الهسمالا يساويان الاكذاو كذائم بعددلك ظهرالب اعمانه مغبون ومغرورفي البيغ فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بالبينة الشرعية يكون البيع باطلاويحبر المشترى على ردالمبيع البائع (أجاب) لا يكون البيع باطلابح ردصد وره بالغبن الفاحس والغرووالاانه اذا تحقق كل منهما بالوجه الشرعى يكون للبائع فدخ البيع حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت بعض عقار وحلى ومنقول لبنت ابنها بمن معلوم وكتبت بذاك هة شرعية ومضى على ذالشمدة وبنت الابن تتصرف ف ذلك بعد قبضه ثمماتت المرأة البائعة عن بنت ابنها المذكورة وأختيها وصارت البنت تتصرف

صفر

ITVT

سفر

ITVY IT

1707 17

ITVY IV

ربیحالاول ۷ مطلبفحک;لمییحالملات المضمومالیالوقف

ذلات بعدموت المرأة في ذلك مدة ست سينوات شمماتت المنت المشترية المذكورة عنور تة فأراد اختاآ لمرأة المذ كورتان نزع نصيبهما عاباعته اختهما لابنة ابنها من يد نكرتين للبيع فهل اذا ثبت بالوجسة الشرعى بيع مورثتم مالمساذ كرليه ورثة بنت الأبن المذ كورين بدون وجه شرعى (أجاب) اذا تحقق يبع المورثة المشترية في ذلك والحالماذ كريدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سلل) عالث عقارا باعه لآخر بتن معلوم أقبضه الما يحضرة بينة شرعية عويد حجة شرعية المضمون فبعدأن وضع المشترى يده عايسه مدة إشهرو عره يدعى البائع بطهلان الب متعلا (مانه ماعه مالغتن الفاحش وانه لم يقبض بعض الثمن فهدل اذا ثبت كل من البيع لايحاب الباثع لذلك ولاعكن من ابطال البيع ولاعبرة بتعلله المذكور وعنع ى فىما اشتراءىدون وجــەشرىي (أحآب) اذاصــدرالېـــــــمالذ كور شرائط العمة واللزوم لايكون البائع المذ كورابطأله بدون وجه شرعي وليس ئع فسخ البيد ع بجرد صدوره بالغبن الفاحش اذالم يكن مغرورا فيسه فان تحقق الغين ش والغرور بالوجـه الشرعي يكون للبائع فسعه حيث لامانع والله تعالى أعه يْل) في ناقة مشتر كةلر حل نصفها ولاخوين في معيشة واحدة نص ع النصف وابقاء النصف له ولهما كإهي العادة في كل نتّاج مشتركُ فأذن له في البير وبعدأن صارالفصيل جلامدي أحبدالاخوين بإن له الربع خاصة متعلا بانه لم يأذن الشررك في البيع فهل أذا كان ادنه لاخيه في التصرف بالبيع ثابتا لا يحاب لذلك ولاعبرة كارهو يكون النصف بمن الاخو من وشريكهما مناصفة اذا تحقق مادكر بالوجه اشرعي (أحاب) من ثبت عليه الاذن بالبيم في نصيبه أواجازته بالوجه الشرعي لايكون له أبطاله ندون وجــه شرعي والله تعالى أعلم (ســـثـل) فى رجِل واضع مده على ومكان بعضه وقف و بعضه ملك فوكل وكي لافي بينع جيه المكان فبماعه آلوكيك حل آخيتن المثل فهل والحال هذه اذا ثنت التوكيك بالبينة الشرعية يكون البيع نافذان الحصة المملو كة للوكل المدذ كوردون الحصة الموقوفة وترداكم لموقوفة كيهةوقفها (أجاب)المصرحيه في متن التنويروغــيره صحة البـــ الى وقف ولوالوقف محكوماً به والذي أفتى مهمولانا أبو لسـ «ودمفتي الديار ووافقه بعض العلماء ومنهم صاحب البحسر فسأد البيع اذا كان الوقف محكوماته أماالبير عدالوقف فللصحوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نخيلا بتن معلوم وفبضه واستولى عليه المشترى وصار يتصرف فيه تصرف الملالة مع مشاهدة البائع مدة تزيده ليخسوعشرين سنة والان ينكرالبائع البسع ويدعى ان

r۸

الاستبلاءعليمه كرها بغيرحق ومعواضع اليدبينة بالبيع المذكورفهل واكحال ماذكر اذا ثبت البيع بالبينة الشرعيدة لواضع اليديقضي بالنخيسله ولاعبرة بانكارالبائع البيع (اجاب) نعم لاعبرة بانكار البائع البيع أذا أثبته المشترى مستوفيا شرائط العمة ITVY واللزوم بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا خوقد رامعلومامن البر بمن معلوم لكل أردب بحضرة بدنة و بعدمًام ألعقد ولزومه ماعه السائع السالرجل آخر وامتمع من تسليه والشترى الاول فهل اذا ثبت البيع الاول بألوجه الشرعي يكون البيع الثانى فاسداو على البائع تسليه للشترى الاول (أجاب) اذاصدر البيع الاول صعيحا لازما ITVY لا يكون للبائع بيعه ثانيا من آخر والحالماذ كر والله تعالى أعلم (سئل) فرجل اشترى من آخرجاموسة بقدرمعلوم من الدراهم على انها للذبح عظم في قفة على مد بينة شرعية ولميسن المائع للشترى انكانت الحاموسة حاملاا وغسير حامل ثم بعدمدة أيام تبينان انجاموسة عامل فأراد البائع فسخ البيع وأخذا مجاموسة من يدالمشترى نظهور الجل بها فهـلايجابلذاك ويكون البيع صيحانافذا (اجاب) حيث وقع البياع الماذ كور Trvr ۲۸ صحيدالازمالا يكون الباع فسعنه بظهوران الحاموسة المسعة عامل والحال ماذكروالله تعالى اعلم (سئل) في اخوة مشتر كين في دا رفيا عها الحاكم بثن معلوم في دين أميري عليهم وأجازواا لبيع باختيارهم مورضاهم وقبضها المشترى وتصرف فيهامدة نحوست عشرة سنة وباعها المشترى ارجل آخو قبضها وتصرف فيهامدة ستسنوات فهل إذا أراد بعض الاخوة الرجوع في حصته ودفع ما يخصه من الثن متعللا بأن الثم الذي بيعت به قليل لا .. اوى قسمة الا نلايحاب لذلك معاعد ترافه بالبيع والاجازة باختياره (أجاب) نع 1774 التحاب لذلك بميرد تعلله المذكور بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سـئل) في أمرأة علات نصف منزل في ربع باعته لاجني بثن معلوم من الدراهم في مرضموتها والحال أنه خال عن الحاباة فهل و الحال هذه يكون البيع صحيحانافذا (أحاب) نعم ينفد البيع في ITVI 19 م ص الموت الجنبي بثن المنه لحيث استوفى شرائط الصحة وكأن البائع داء قل مختار. والله تعالى أعلم (سئل) فرحل اشترى عقارامشتر كامشته لاعلى نعيل باع أحد الشركاء حصته فيه وحصة أبن أخيه القاصر بطريق الوصاية عليه من القاضي وباعتمه أيضاحصتها أخته البالغة وأمهابا نفسهما وكتر بذلك وثيقه شرعية فالآن لمابلغ القاصر بريدالرجوع فيحصته متعللا بقصره وقت البيع وكونه لمتكن هناك حاجة تستدعى بيع عه كمصته فهل اذا تدت وصايته عليه وان سعه اعا كان لضرورة ربيح الث**اني** الانفاق على القاصر لاسما ووثيقة الوصاية من القاضى بيدا الشسترى ووثيقة البيح مذكورفيه اهذاالمسوغ (أجاب) اذا كانّالِع المذكور وقت بيع حصة ابن أخيه 1444 وصياشرعيا عليه وباع تلك الخصة للشترى الذكور لضرورة الانفاق على الصغير بثن النثلوثيت ماذكر بالوجه الشرعى لايكون القاصروا كالهذه نقض البيع بدون وجه

ربيعالثاني سنة

۲۱ مطلبشری، قرةعلی أنها حامل فسدا لبیسع

ITVT TO

جادىالاولى

1777 7

1777 8

رعى والله تعالى اعلم (سشل) في رجل اشترى بقرة من آخر بشرط العشر منذشهرين ضىشسهر منوقت الشراء تبين ان لاعشر بهسافر جنع المتسترى ليه فقسال البائع للشترى ان لم تسكن حس تعولاعسبرة باخبار الجساس (اجاب) اذا اشسترى البقرة المذ فسدالبيتم لانه شرطفا سيدلاوصف اذماقي البطن لاتعرف حقيقته تعالى أعلم (سشل) في رجل تزوج ام أة عهر معلوم و دفع لها بعضه أمتعة بعد عنها وهو خسمائة قرش وكأن ذلك الزوج قداشة راهامن أرماب هاباذنمالهكها فهلاذادخلالزوجبالزوحةالمذكورةوأرادأريا لرجوع عسلى الزوجسة وأخسذهامنها لعسرة الزوج بثمنهاليس لهمذلك ويمنعون عنها (أجاب) اذا ثبت شراء الزوج لنفسه الامتعة المذكورة من مالكه اشراء صحيح شرائطه الشرعية لايكون للبآئع معارضة الزوجة فى تلك الامتعة التي قبضتها عوضاعن بعض صدا قها من المشترى المذكوريدون وجه شرعى والله تعالى علم (سئل) في رجل ماتعن ولدبالغ وبنتبا لغةحاضرين وعن قاصرين وزوجة وينت بالغة غائية فى بلدهم بالريفوترك طاحونةهناك فاءرجل وطلبان يشترى أكحرو**قا**عدته التي بملده فباعتالبنت الحاضرة والزوحة والولدعن نفسهوعن القاصر سوءن الممذ كورةوالتزم للشترىانه اذانازعتمه أخته الغاثبة وألقاصر لمزومانارضائهم ثمسافرالولدالى بلدهم ليستأذن أخته التى بيلدهم فادء كهاجيع الطاحونة بالهبة الشرعية وهوفى حال الصحة وفالت أس و وضعت بذي وذلك بحضرة سنة ف الكر في هــذا البيــع وفي الهبـــة المتقدمة لبيه عمن غيرالمها لسكة عدلى احازتها فان احازته نفذوان ردته بطل وكذا الحسكم في سي شل في رجل اشترى من آخرسفينة بنمن معلوم وشرط المشترى عـ معاشاويسافر بهافيد فعله بعدد لاالنصف الباقي من الثن ف الحكم في ذلك السع اذا ثبت ماذكر بالبينة الشرعية (أجاب) البيع بثن مؤجل الى أجل مجهول فاسد كاه ومصرح به والله تعالى أعلم (سـ ثل) في أخوين في معيشة واحدة و بأيديهما الميان زراعة أميرية زرعا بعضها برسيافها عالمتصرف منهما فررع عما أمينة أفدنة من

البرسم لرجال أحنى بثن معلوم قبض نصفه منذشهر ين والاكن ريد البائع ابطال البياع بعدتهم فالشترى فيهامتعالا بان أغاهم يأذنه بالبيع فهل اذا ثبت أنه وكيل عن أخيه ف البيع لا يحاب لذلك ولا عيرة بتعلله (أحاب) أذا ثبت التوكيل بالبيع لا يكون للوكل فسطه اذاصد رمستوفيا شرائط الححة واللزوم أماالبائع فليس له المعارضة بذلك اذهو سى فى نقص ماتم منجهته والله تعالى أعلم (سئل) فى أشعار مغروسة فى أرض أميرية فسلمالاميرتلك الارض لرجه لفاشترى هذا الرجل تلك الاشحيار من مالكها وقطعهاتم بعدالقطع اخلفت ثمنزع الاميرتلك الارض من واضع اليدعليه اوسلها لاهل تلك الناحية فهل تكون تلك الاشعارالمو حودة ملكالمن آشترى أصلهالوجود أصلهافي الارض يتصرف فيها مالكها كمف شاءو عنع المارض له فيها (أحاب) اذا أشترى الشعير للقطع مدون الارض فقلعه شم ندت من أصله اومن عروقه شخرآ خوفانه للبائح وان قطع من أعلى الشعير ف انبت يحك و نالمشترى كافى ردا لهذا رمن فصل فيما يدخل في البيع تبعانقلاءن البحر والله تعالى أعلم (سشل) فى رجل اشترى من آخر حصافين بتن معداوم من الدراهم عرالعمر بة وشرط المسترى في صلب العمقد أنه لا بدفع له الفندي يجربهما الى غدفان أعباه دفع غنهماله وانلم يعباه ودهما عليه وذلك بحضرة بينة شرعية فأخذه ماالمشترى وجربهما فلم يعباه ورده ماعلى البائع في اليوم الذي وقع عليه الشرط المذ كورفلم يقبلهما البائع فترافعا مع بعضهما على يداكما كم فهل واكمال هذهاذا أثبت المشترى وقوع ذلك الشرط المذكورمن البائع البينة الشرعة يحير البائع على أخدا محصانين المذكورين واذا أقام البائع المذكور بينة يعدد المتعلى انه لم يكُنُّ هناكُ شرط في صاَّح العقد لاعبرة بدينته الذكورة (اجاب) اذا أثبت المشترى خيارا اشرط الى الغدد لنفسه في البيع من قبل البائع في صلب العقد أو بعده بالوجه الشرعي يكون له الردبه ولاعبرة حينتذبيدنة البائع على نفيه والله تعالى أعلم (سئل) ف رجل اشترى قطعة أرض ملاصقة لداره من مالكها بش معلوم من الدراهم فبعد أرابع سنين جحدالبائع البيع فأثنته المشترى لدى قاص ئم بعد ذلك أدعى البائع الغين في البيع المذكورمع ان المشترى المذكور اشترى الارض بالثمن الذي الستراها به الباثع مع قصر المدةحدا بمنالبيعين ولم يشت دعواه الغين المذكورفهل لاعبرة مدعوى المدعى المذ كورالجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة المشترى في ذلك مدون وحمه شرعي (أحاب) نعم لاعبرة بالدعوى المحردة عن الاثبات الشرعي على ان البيد علايفسخ بحرد الغين مدون التغرير على ماعليه المعول والله تعالى أعلم (سلل) من طرف بيت المال بماه ضمونه انخليل اعامات عن زوجته وعن بنته البالغمة ببلدة شبرخيت وعن أخواته ببلادالروم وترك عقارام تخربافأرادت الزوجة بيع يعضه لتعمير باقيه بدون اذن ما في الوارثات المذكورات في اذا يكون الحركم (اجاب احيث كان المستعق المالك

1LAL LV

جادی الثانیة ۱۱ مطلب اشتری الشجر القطع فقطعه فنیت من أصوله أو عروقه فه والا با تعوان قطعه من اعلاه فالمشتری

۱۱ مطلب شرط الخيارفی صلب العقدأو بعده صم

1777 18

177 771

حب.

1777

1777 .

1777 9

غائبا غيية معلومة لاساع عقاره الاباذنه حيث لاموجب فليس للزوجة البييع في نصيه باقى الورَّثة بدون اذنهم واكمال هذه والله تعالى أعلم (سَمْلُ) فَحَرَجُلُ أَعْطَى آخ أطقم كهرمان امانة على مديينة ليطلع عليهامن يرغب شراءها ومايعطي فيهامن التمز به صاحبها فتصرف فيهاما لبيت مدون أذن مالكها فهل إذا لم يخبر مالكها بالبيع المذ بكون غسرنافذوله ودهاعن هي تحت مده واذا كان المشترى استهلسكها يكون لسا تضمين السائع قيمتها وهل القول قول المالك في القيمة أو قول الفضولي (أحاب) اذا وقعمن المالك مايفيدالاذن بالبيع نفذوالالاوالقول فى القيمة لمن يدعى الاقل والبينة على مدعى الاكثر والله تعالى أعلم (ســثل) في بنت قاصرة تملك حلَّقازم دايجهة الأرث عن أبها ياعته أم القاصرة بغيرمسو غشر عي ولم تكن القاصرة محتاحة الى ضرو رة نفقة ولاغه برهاه عوجودوصي القاصرة أفهل لاينف ذبيح الام انحلق المذكوروا تحال هذه وللوصى استرداده من يدالمشترى (أجاب) الولاية في مال الصفير للوصى دون الام فلا ين فذبيعها مع وجوده وأكال هذه وألله تعالى أعلم (سئل) في جاعة عِلْكُون قطعة أرض بالارتءن أصولهم وفيها معض نخيسل وبعض اشجمار ماعوهمالرحمال بثمن معلوم ووضع بده عليها ويني فيها أمكنة وصار ينتفع بهامدة سنبن والآن أنكروابيح بعضهاوير يدون منازعة المشترى ورفع يدهعنها فهلل اذا ثبت بيعهم لهاءا اشتملت عليه من الحقوق بمقتضي مافي صك التبايع بحسدودها الاربع بشهادة البينة الشرعي مذلك التاضي يقضى بهاللش ترى ولاعبرة مانكارهم البيع فيعضها لاسماوهم عاضرون ومشاهد ون لتصرفه فيها نحوالعشر سندن ولم سأزعه أحسد فيها (أحا إذا ثنت بالوحه الشرعى دخول ذلك البعض في البيدع المذ كورلا يعتبرا نكار البائعين له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخرع لى ان ياتى له بكل ما تيسر من يحضورا للمسار وأخدنهمنه بدفع له فى كل خرمة قدرامعلومامن الدراهم ودفعله لوماعلى سدل التحسل ثم يعدمدة حضر الرجل المذكور ومعه جانب بيابسيب الغرق ولايصلم لشغل الحصرفامتنع من أخسذه منه وأرادمطالبته له من الدراهم معلافهل يكون له ذلك ولأعجر على أخذا لسمار المذكور ل هـ ذه لاسيما ولم يبن عدد خرم السمار ولاأجله (أحاب) نع يكون له المطالبة عما دفعه له من الدراه م ولا يجبر على أخذ ذلك السمار و الحال ماذ كر والله تعالى أعلم وتسحب أثنان منهما نحوسنتين ورجعا فنقل ألشر مك ألر ابح العدتين المذكورتير الى للا ذاخرى في غييتهما وتصرالا بن المذكور واستعملهما مدة تحو تسع عشرة سنة وهومنكر وحاحد كق الشركاء والآن حصل بينهم ويبنه نزاع فاقر بالشركة وادعى مان الشركاء الثلاثة ماعواله مايخصهم فالعدتين ألمذ كورتين فأنكر الجيع دعواه والحال

ITVT

ITVY 1 1

شعمان

ITVT 1 £ مطلب بيع المريض مرض الموت لبعضور تتهموقوف على احازة الباقي ولوعثل القسة

ITVE مطلب ليس للشترى المطالبة بالثمن ولاالزحوع بالنقصان فيلاالعودمن الاباق

40 ITVT

(البيوغ) -أنه لأسنة ولاسندبيده شهداه مذلك فهل لايحاب لذلك أن لم يتدت دعواه الشراءمن الشركاء ولاعبرة مدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لهم أخلد ما يخصهم في العدتين المند كورتين حيث كان معترفا وكان الحق التالهم بالطريق الشرعي (أحاب) تعم لاعبرة مدعواهم الشراءمنه ميدون أثباتها بطريق شرعى وليكون لسكل من الشزكاء الانتفاع بنصيبه من ذلك والحال هذه والله تعالى أعار (ستل) في رحل باع عبد الأحرعلي انهرىءمن كل عيب فاشتراه على ذلك بمن معلوم من الدراهم ولم يغين المشترى في هذا الشراءولم يغره ثم بعدددة أرادالمشترى ردالمبيع عسلى بائعه مدعيا الغبن الفاحش فقط بلا تغربر ولم يثنث دعواه الغن المحرد أيضافهل على فرض حصوله لايكون له الردعمرده حيث لم يغره ولايكن من فسخ البيع سيما وانه لم يثبت الغين الذي ادعاه (احاب) نعم ليس للشترى ردالمبيع عملىبا ثعه واكال ماذكر مدون وجمه شرعى والمفتى بهانه لارد بغين فاحش انلم يغرو والله تعالى أعلم (سثل) في ام أة علاك حصة في بدت باعتها في مرض موتها لبنتها البالغتين يقدرمعلوم من الدراهم غماتت الباثعة المذ كورة عن بنتها المذكورتين وعن ابنءم عاصب فهل والحال هذه اذالم بجزابن العم العاصب المذكور البيع المذ كورالبنتين المذكورتين لاينفذ البيع ويكون موقوفا على اجازته ان أحازه نفذوان رده بطل (أجاب) لا ينف ذبيع المريض مرض الموت لبعض ورثته مدون أحازة باقيهم ولو عنل القيمة على قول الامام الاعظم والله تعالى أعلم (سثل) في رجل علك قناباعه لا تجربتن معلوم وبعد أن مكث عند المشترى نحو ثلاثة أمام أبق والآن سريد المشترى الرجوع على البائع ومطالبته مالثن الذى دفعه له متعللا مان عادته الاماق فهيل لا يحاب لذلك ولا يكون له مطالبت ماستردادالمن حيث كان القن غائبا ولاعبرة متعلله (أحاب) نعم لس المشترى مطالبة البائع بالثن قبل عوده من الاماق و كذالار حم بنقصان العيب مادام القن حيا آبقاء فدالامام رجمه الله تعالى كإفي البحر والله تعالى أعلم (سشل) في رحل اشترى من آخر جانبا من الارز الاخضر و زناو كذا حانباً من الهائم بغن معسلوم لنكل من الارزوالبهائم والحال ان المشترى لم يعاين ما اشترا مولم رعمنته ولميقبضه ولم يستلمه ولم يزنه فهل يكون الشترى فسخ البيع حيث لم يره وقت البسع ولا قبله ورجع المسترى على البائع بما دفعه من التمن (أجاب) من اشترى شيألم يروض شراؤه وله الخيار فللمشترى المذ كورواكال ماذ كرفسخ البياع بخيار الرؤية ولولم يكن المبيع معيبا والله تعالى أعلم (سئل) فرجل مات وأعقب ذرية بعضها مالغو بعضها قاصر وترك فمعقار اومواشي وأمتعة وكان ذلك الميت له وكنل في حال حماته بنوب عنه فى غسته فاتفقى هووعدة الناحية على حصر تلك المتروكات وتثينها رأيهما فصار ذلك الوكيل بديح فيهاله ولغيره وأحضر ذلك العمدة البالغ من الورثة وجيره على ان يديع عن ففسه وعن اخوته دارهم الموروثة فم لا تخوفها اذا كان الوكد لس وصيا ولاو كيلا

رمضان

1777 17

شوّال ٤

1777

11Vr

عن البالغولاقيمامن طرف القاضي يكون بيعه باطلالاسيماوة دتحقق انه كان بالغبن الفاحش واذاتحقق انالسالغلولم يبع الدارلوقع فى التلف اوفى أسبابه مع تحقق ان ذلك العمدة متمكن من ذلك يكون ذلك البيع غميرنا فذ وكذا قبضه للثمن على الوجه المذ كوريكون غيراجازة منه ويكون الورثة الرجوع فى أعيان التركة واستردادها عن أخذها بالبسع على ذلك الوجه المشروح وكذابا انهب في بعض مواش أخذها ذلك المدة لنفسه من التر كة من غسير عن ولا وجه شرى ولا يكون ماد بجه ذلك العمدة من كتب وثائق بالبيع من قاضي الناحية على غدير الواقع مانعالهم من الدعوى واستردا دما ثدت حق لهم بالوجه الشرعى (احاب) اذالم يكن ذلك الوكيل وصيامن قبل الميت أو القاضى ولاوكيلاعن البالغمن الورثة فبيعهمتروكات الميت واكال هذه غيرنا فذوللورثة أونائبهم استردادما باعه عن هو تحت مده اذا كان قائما حيث لا اجازة عن يملكها ولاما نعواذ اتحقق الاكراه الشرعي على بيدع البالغمن الورثة لتلك الدار يكون له فسخ البيع في نصيبه اذالم يوجدمنه مايفيد الرضابه صريحا أودلالة كقبضه الثمن طائعا ولاسفذبيعه في نصب الق يدون ولاية شرعية عنهم ولوكان البيع باختياره والله تعالى أعلم (سئل) فرجل أعى وكل رجــلا آخرفى شراءنخيل مغروس مع أرضه من رجــل آخر بثمن معلوم دفعه له بحضرة بينة وكتب حية بالشراءمن نائب آلشرع وخلت يدالبا تععن المبيح ووضح المشترى يده عليه مدة أربع سنين وهويستغل غره وبعد ذلك توفى البآثع وبعد وفاته مكث أربع سنين وهو واضع أيضا يده عليه ثم ان ولد البائع بريد الاتن منازعة المشترى وافساد بمعوالده وبأخد النغل فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية شراءه ذاالرحل بالتوكيل من مورث المدعى في حال حياته ومعاينة والده هذه المدة ولم ينازع واضع اليدينع من معارضة واضع اليدحيث كانت معارضته بدون وجه شرعي (أحاب) اذآ ثبت بطريق شرعي شراءماذ كرمستوف اشرائط العصة لأيكون لولدالبائع معارضة المشترى في ذلك مدون وجهشرى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علك دارابالمراث عن أبيه باعها ارجل أحنى بنن معلوم منذخس عشرة سنة وزيادة عوجب هة شرعية بيدالمشنري ثابتة المضمون والاتنادى رجل أجنى بان له حصة فيها فانكر المشترى المد كوردعواه الحالانه لابينة ولاسه ندبيده يشهدله باستحقاق شئ منهافه للايحاب لذلك ولاعبرة مدعواه المجردة عن الاثبات واذا تعدى شيخ البلدونزعها من المشترى بالمجبرو تصرف فيها مالبيد عرجل آخريدون اذن واجازة من ما تسكهالا ينفذ بيعه ويكون لربها فسيخ البيع واستردادهام المشترى لهامن شيخ البلدالمة كوراذا ثبت ذلك بالطريق الشرعى (أجاب)لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون أنباتها وطريق شرعى ولا ينفذ بيع ملك الغير مدون اذن المالك ولاوجه شرعى ويكون موقوفاعلى اجازته فان اجازه نفذ وانرده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية وجلين بعدرة ية ومعاينة ماذكر من

مدن له عاله عليسه من الدين وزيادة بعض دراهم دفعها له يحضرة بسنة وقيض ا فهلَّ إذا ارادالمشبّرى ردالمبيع على البائع بعدذلك متعللًا بانه مغبون في البيسع المذ كور لسله ذلك حيث الحالماذ كر (أجاب) المفتى به انه لارد بغسبن فاحش مالم يغره البائع فان وجد التغرير مع الغين الفاحش فله الردوالافلاعلى هذا القول والله تعالى أعسلم ITVT 1 & اسشل في امرأة عَلَكُ داراً وكلت آخر في بيعها و باعها الو كيل لرحل أجنبي بثن المشل وقبض الوكيل الثمن من المتسترى ووضع المشترى يده عسلى الداروصار يتصرف فيهسا المكنى وغيرها سنتين تم بعد ذلك باعت المرأة الدارلرجل آخرمتعللة بانها وضعت التمن أمانة تحت بدالمشترى الاولولم تأخذه الى الآن فهل واتحال هذه أذا ثبت كلمن البيع والتوكيل بالبينة الشرعية يكون البيع الاول صيدانا فذاولا عبرة بتعللها بذلك مدون وجه شرعى (أجاب) أذا كان التوكيل بالبيع البتاوصدر البيع من الوكيل ITVY 11 ستوفيأشرائط الصحسة وأللزوم لايكون للوكلة بسع الدارثانيامن آخروكآعسيرة بمسرد التعلل المذكوروالله تعالى أعلم (سئل) في رجل ماتعن ابن وبنتين وزوجتن وعليه دن وترك داراوبعضمواش تغي بالدين وزيادة فباع الاين الدارو المواشي بدون اذن ياقي الورثة وبدون اجازتهم لرجل آخيالغين الفاحش والغرور بقول المشترى للسائعان ذالت لايساوى ألا كذاو كذامن الدراهم فهل واعمال هذه اذا ثعت الغسن الفاحش والغروربالبينة الشرعسة يكون البيع غيرنا فذفى نصيبه ونصيب باقى الورثة حيث لم المحيزواالبية (أجأب) اذالم يكل البائع ولاية بيع ماذكر بطريق شرعي يكون بيعه في 77 نصب بأقى الشركاء موقوفاعلى اجازته محيث لااذن منهم والبائع ضخ البيع في نصيبه اذا كان مغبونا فيه غبنا فأحشا مع التغرير والاظلاوالله تعالى أعلم (سيل) في رجل باع الآخرمقد ارامع أومامن الراكح آزى في ظرفه بثن معاوم وغروالما تُعوالد اللوغبنه في قدرلا يدخل تحت تقويم المقومين فهل اذا تبت الغسين الفاحش والغرورمن الدلال والبائم للشترى وقدو حدالاعلى مرافقط والاسفل منه صمغايكون للشترى ردوعلى الباثع وأخذ تمنه (أجاب) عم يكون الشترى وده على با ثعه اذا تحقق ماهومسطور بالسؤال 24 حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) في جاعة من ناحية اسوان واضعين ألديهم على أرض زراءة مع حانب نخيل تلقو اذاك عن آبائهم واحدادهم حيلا بعد حيل مدة تزيد علىما ئتى سنة تعدى عليهم مشايخ الناحية واخذوا الارض والنخل وباعوا ذلا بدون وجهشرعي لرجسل آخرفصار السقعقون للارض والنخيل بنازعون المسترى مدةتز يد على خس عشرة سنة وهمم لا يقدرون عليه مع حورا كم كام والمشايخ عليهم ولم عصل منهم سكوت عن منازعته كل سنة فهل والحاله ذه اذا ثنت اعمق في الارض و التخيل للعماعة الذ كورين عن أبيهم وحدهم بالبينة الشرعية لا يصح البياع ولا ينفذ حيث لم دىاكحة يحمزواالبيع ويجبرالمشمرى على ردالنخيل والارض للسنعقين المذكورين (أجاب)

ذیانَجة ..نة

11 VF 17

1777 17

1777 72

1747 79

ITVY Y

مانع من مماع دعواهم لا ينفذ بيع مشايخ الناحمة لماذكر مدون و عليهم ولاوجه شرعى ويكون للسالكين فسعنه واسترداد البسع الى أبذيهم واع تُلامانع والله تعالى أعلم (سشل) في الرأة لهاد ارباعتها لا خربتُن معلوم على بد قاضي بلده سياووضع المشتري بده عليها فادعى عليه الآن رحل بانه كان لم وماعله الدارقيل بيعها المذكور بثن أقل من الاول فانكرت هي والمشترى دعواه ولابينة فهل يكون بمهانا فذاولا عبرة بالدعوى المحردة عن الاثبات الشرعي ج لاعيرة بالدعوى المحردة عن الاثبات الشرعي ولاينقض البسم الصادرمن الم بميرددعوى سعوكيلها قبل ذلك للدعي بدون اثبات شرعي وآلله تعالى أعلم (سثل) في والبسمالذ كورفهل اذا أقام المسترى عليه يدنة شرعية يثنت البيسمولاء ره ويمنع من معارضة المشترى بدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كالكذكور تصبيه من تلك الارض مستوفيا شرائط الصحة لايعة رضة المشترى فىذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سثل) في ابن بالغ موهو مالغ وتركت له نخيلا أرثاعها شمغاب عن البلذمع والدمم لمذ كورخاصـةدون أبيه وكانبالغاوقتالبيـعولم يأذن لابيهولم يوكله عموقوفاع لى اجازته ومرتد برده اذاتحقق ماذ كربالطريق الشرعي ذالم مكن للابولاية بيع النخيل الملوك لابنه المذكورلا ينفذبيعه ويكون فسفعه حيث لااذن بالبيع والله تعالى أعدم (سئل) في رجل علا ناقة وله لرجل أجنى في غيبة أخيه المسالك شم بعد ذلك بمدة حضركل م سنهنأ أنكرا لمآلك الاحازة وأرادا لرحوع في المبيدع على المشترى فهل و ر) اذا ثبت اجا**زة المالكُ بيع أخيه مستوفية شرائط الصحة** بالوجه الشرعي لاء كَارْه والله تعالى أعلم (ســثْلَ) ڧرجل اشترى من آخر حــارا بثن معلوم سليما من يوبوصارالمشترى يستعمله في أشغاله نحوشهر ثم حصل للعمارعر ج حادث عن وأرادأن مرده على با تعميذ النفهل لا يجاب لذلك حيث لم يكن به قبل السراءهـ ذا العرب لذ كورَّعنديا تَعْهُ (أَجِأْبِ) ليسلُّلشَّرَى ردائجاً رالذَّى اشترَّاه بحدوث العرج المذ كور

بعدالشراءبدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فيرجل باعشانية برك فيها نخيل بمن معلوم بطريق الوكالة عن أبيه لرجل آخرمن مدة تزيد على عشرين سنة وهويتصرف فيه بقطع غرته وبيعها وزرع فخيل آخرف أرضه ثم بعد ذلك مات الو كيل وموكله عن ورثة ادعوا الآن على ورثة المشترى بان النخيل المذكورو أرضه يستعقونه بطريق الميراث عن مورثهم فهل اذا ثنت بالبينة الشرعية التوكيل بديم النخيل بالثمن المعلوم وثبت البيع أيضامن الوكيل المذكور لمورث المدعى عليهم يمنع ورثة الموكل من معارضة ورثة المشترى (اجاب) نع اذا ثبت ماذ كربالسؤال بالوجه الشرعى تمنع ورثة الموكل من المعارضة بدون وجده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصة فىدارمن رجل وكيل عن اخوته وفائم عن نفسه فيسع أصيبه منها وذلك باطلاعهم ورضاهم ووضع المشترى يده عليها وصاريت صرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم مدة سنين والأسن أراد البائع وموكلوه ابطال البيع والرجوع فيه عليه فهل اذا ثبت التوكيل والبياع بالوجه الشرعي لايجابون لذلك وأذاته للواعلى شهود أثبات البياح بان المشتزى كانشيغ قرية وكاناه ادارة عليهم وقت السع لاعبرة بتعللهم حيث لم يكن الآن وقت ثبوت البيع شيخاعليهم ولاادارة له عليهم (أحات) اذا ثدت تو كيل الاخوة للرجل المذكورفي بيع انصبائهم من تلك الداروثمت بيعه لذلك ولنصيبه منها بثن المثل بالبينة العادلة وكان البيعمسة وفياشرائط الصة والازوم لايكون له ولالموكليسه ابطاله بدون وجهشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علات بيناً كاملاباع نصفه لاخيه بيعاضيها وقبل أخوه البيع وبعدبيعه له باع البيت كله لا خوفهل ينفذ البيع في نصفه دون نصف المنعديث لميجز بيعه (أجاب) لاينفذبيع الاخ النا الافى مقدار اصيبه من البيت المنذ كورحيث لم يكن ماذونا بذلك من قبل شريكه و يكون بيعه فيمازادع ايملكه واكحال ماذكرمو قوفاعلى اجازة المالك فان أجازه نفذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سشل) فحاخوبنمات احدهماءن ابن بالغوءن أولاد قصروترك مابورث عنه مشرعاً ثممات الاخرعن أولاد قصروترك مامورت عنه شرعافة صرف الابن البالغ المذكورعلى اخوته القصروعلى أولادعه القصروباع أملاكهم بدون ولاية شرعية فهل والحالهذه لايصح هسذا البيع ولاينفذو يكور القصر بعد بأوغهم أخذه واسترداده من المسترى (أُحابُ) لا ينفذ بيع أبن العم المذكورفيما لاولاية له على بيعه عما علمه أولادعه القصر واخوته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حارية وشرط في العقد انها سليمة من العيوب الشرعية وانمعها مصأغاو بتنعند عقد البيع واستلمها المشترى فوحدبها عيبا قديماولم يوجدمه اشئمن المساغ الذ كورفهل آذا ثبت انبهاعيا قديما وقدغره البائع وأميكن معهاشي من الحلى تردع لى با ثعها (احاب) اذا قعقق ماذ كربال وال بالوجه الشرعى يكوز للشترى رده احيث لم يوجد ما نعو لم يرض بذلك و الله تعالى أعملم

محرم سنة

1777 0

1404

1777 V

1707 1:

1777 72

1777 78

سفر

1744 7

ـ شل فام أة تملك نخيلا فباعه زوجها لشيخ بلده من غير اذن زوجته المالكة ومن غيراجازتها ثم ماتت المرأة ولم تجز البيع عن أولادها الذكورو الأناث وعن زو. اولادالزوحة الغيل من المشترى على بدنائب القاضي فحكم بفسخ البيع وتد ترىالنخيل لورثة المسالكة وإرادشيغ البلدالمنذ كوران ماخسذنخم كورمن اليائع له فهل والحال مدولاتحاب المشترى لذلك ولسراله الذى دفعه البائم (أجاب) اذاحكم باستعقاق المبيسع وفديخ البييع ترجع المشه تراموالله تعالى أعسام (سسئل)في وحل دخاخني له عدة في حافوته من ميزان وهون وغبره معلومة معينة باعهالرجل دثاختي مثله بثن معلوم دفعيه له بالمحلس بحضر بينة شرعية وهوف حال محته وسلامته وبعدا ستلام المشترى لهاتر كهافي حانوت الباثع ودبعة الىغدفبعدأن ذهب البائع الى بمتعحصل لدم ضومكث مسدة ثم مات عن ورثة المشسترى العدةمن الورثة فنعوه من أخذهامنكر سوحاحدس لبيح مورثهم فهلااذا كان البيع من مورثهم ثابتا لا يجابون لذلك ولاعبرة بانكارهم ويكون للشترى خذما اشتراء من الورثة (أجاب) اذا ثبت الشراء المذكور حال محة المالك مستوفيا شرائط الصحة واللزوم تؤم الورثة بتسليما لمبيع لمشتريه حيث لامانع والله تعالى أعه شل) قرحل مات عن أولاد قصر وترك لمسم نخيلاً فوضعت امرأة بدهاء لي بعض التخيل تزعمامها اشترته منأم القصروا كحال انهالم تكن وصباعليهم فلما بلغ الأولاد يشدهه منزء وادلك من مدها بالوحه الشرعي يعهدا لمنازعة معهام اراثم الآن تريدنزع ل من بدهمبدون وحــه شرعي فهل إذا كان الحال ماذكر ولم تثدت بيــع أم القصر ذلك فماعن ولاية بالوجه الشرعي قرالتخيه ل تحت مدهه موبنعها القاضي من التعرض لهميدون وجهشر عي (أجاب)حيث لم يثبت بسع الأملياذ كرعن ولاية بطريق شرعي عية البياع عن المعارضة بدون وجه والله تعالى أعسلم (سسئل) في رجل علاث ارضا بوجه شرعى باعهالرجل آخرولم يسم بينهما غن وكتب لد بخطه كتأباد كرفيه البياح ولميذ كرالثمن وحازها من يزعم الشراء وشغلها بالبناء فهل وانحال هذه لايكون البيسخ محيحا شرعاولا يعول على كتاب الباثع ولأعبرة بهذا الحوزحيث لميين العمل على شرعا (أحاب) البيع مدون ذ كرالمن حكمه الفسادول كارمن المتماقد من المطالمة الاان المشترى لوقيضه ماذن ما تعه ملسكه يقيمته يوم قيضه لامه مدخل في ضمانه فلاتعتبرزيادة قيمته كالمغصوب ينقطع حق الفسخ بيناءا لمشترى ممااشتراه مرالا شراءفأستداعلى فول الامام الأعظم وحينئذ فالواجب دفع الفيمة لأغيروالله تعالى أعلم (سَمَّل) في امرأة تملك حلق المساس قيمته خسسة أكياس ونحوثلث كمس فدفعته مالك ته لام أة دلالة تنبيع و فياعته لام أة بخمسة اكساس بعدر ضاالما الكه مذلك واقمضت الدلالة الحلق للشترية وفبضت منها بعض عنه مووعدتها بالباقي ليوم

مهدية

معلوم فاقبضت الدلالة المالكة مااخذته من المشترية ووعدتها يباقي الثمن في ذلك الميعاد شم بعدهذا كله ادعت المشترية ضياع الحلق منهافه لحيث كان البيع صحيحا شرعيانا فذاوالمسترية مقرة بهو يقبض الميد ميلزمها الثن كله للالكة وأذاكان مندالمالكةرهن على باقى التمنيسو غلما حسمتى تأخذذلك الباقى (أحاب) نعم يلزم المشترية دفع باقى الثمن الذى مذمتها وآمحها لهماذ كرواذا كان الرهن المسذكر وضحيحا بعصكون لأرتهن حسمه الى استيفاء حقه وضياع المسيع من بدالمسترى بعدالقيض لايوجب سقوط شيم من المن وهذا عند صحة البيع والله تعالى أعمم (سئل) فحوجل اشترى دارامن مالكها بتن معلوم من الدراهم يحضرة بينة شرعية ووضع المشترى يده على الداروصار يتصرف فيها بالمدم والبناء والسكني معحضور الباثع ومشاهدته لتصرف المشترى مدة تزيدع لى سمع وثلاثين سنة ثم بعدد الثأن كالبائع البيع وأراد الرحوع على المشترى فهل والحال هذه اذاا ثنت المشترى البيع من المالك بالبينة الشرعية لاعبرة بآنكاره ذلك وينعمن معارضة المسترى فى ذلك مدون وجه شرعى (احاب) بعم اذا أثبت المشترى دعواه آلشراء بالثن المعلوم من البائع بالوجه الشرعى لاعبرة بالكاره والله تعالى أعلم (سُدُل) في رجل مات عن ورثة وتركُّ داراوعليه دين لأخر معلوم القدرفباع ورثته المالغون الدارالي تركهامور تهمارب الدين في مقابلة دينه بعد ثبوته مندذار يع عشرة سنة عوجب حسة شرعيدة ثابتة المضمون والاتن تربد الورثة البائمون الرجوع وفسخ عقد البيع مذكر يناه فهل اذا كان البيع منهم التالا يحابون الذلك ولاعبرة بانكارهم و ينعون من منازعة المشترى (أحاب) اذآ ثبت البيال أور من الورثة مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لاعبرة بأنكارهم له والله تعالى أعلم (ســثل)فيرجل اشترى داراله ولاخو ته من مالسكها بثن معلوم من الدراهم دفع بعضه للبائع بالمجلس والبعض الآخر باق بذمته شمعات البائع عس بنت فدفع المشترى باتق الثمن للبنت المذكورة ثم بعدمدة من السنين أنكرت البنت البيع من مورثها وأدادت الرجوع فى المبيع على يدنا أب القياضي فطلب من المشترى بينة تشت له ذلك فاحضر البينية وشهدكل منهماعلى حدته طيق دعوى المشترى فساامح كمف ذلك اذاثبت ماذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعى لاعبرة بالكار البنت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على رحل ان النخسل الذي تحت مده ملك او الدهاو انها تستعقه يطر يق الأرث عنه وطلبته عندالقاضي تريدنزع النخيل منه فأدعى الرجل المذكورانه اشترى النخيل المذكورمن والدها قبل موته فانكرت دعواه فارزصكا مضمونه أنه اشترى التخيل من والدهاقيل موته ولابينة له تثبت مضمون الصك الذي بيده فهل واكالهذه يكلف بينة فانعجز ينزع النخيل من تنحت يده لبنت الميتحيث كان معترفايان أصل الملك في المخيل لوألدها (أجاب) اذااء ترف واضع اليدباصل

صفر سنة

Irve r

1777 77

1747 77

17.4

ربيـعالاول ۳ - ۲۷۳ ربيح الاول سنة

1777 1.

17 7771

1744 17

الملاشلورث المدعية وادعى الانتقال اليعبالشراء وعجزعن اثباته بوجه شرعي يؤم بتسلم ذلك للوارثة حيث لامانع والافلاوالله تعالى اعلم (سسلل) في أم أه تملك نخيلا الولدها المالغ بقن معلوم من الدراهم عنداعا كالشرعي وكتنت له حقشر عبر المضمون فرحال محتهاوس لامتها واعترفت مانها قيضت الثمن بحضرة سنسةمن تشهديذاك ووضع المشترى بدءعلى النخيل مدة ثمان سنوات وهو يتصرف فيه تب الملاك فيأملا كهمثم ماتت البائعة عن ورثة فهل واتحال هذه يكون البيع صحيحا تافذا واذاانكرياقي الورثة بيع مورثته مشعللين بعدم علهم بالبسع لاعبرة مانكاره ع بعد شوته من مورثتهم بالوجه الشرعي (احاب) أذا ثبت بيح الام من اينها ماذ كرحال محتها واختيارها بيعاصيحاما لوجه الشرعي لأعبرة مانكار باقي ورثتها ماذ بعدموتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سثل) في رجل اشترى قطعة أرض خالية من البناء نجاعة مشتركين فيهابثن معلوم وسلمهم الثن وجعلواتهما المذكور تبرعالعمارة مسحدتم بعدمضي مدةمن الزمان وحدالبا تعون المذكورون راغباللزمادة فهل يكون هذا البيع صحيحا ولايجابون لابطال البيع (أجاب) اذاصدر عمن الحجاعة المذكور ينالرجل المذكورمستوفيا شرائط ألصةو اللزوملاية كتعمن ابطاله بعدد لكبجيردو جودمن برغب فح الشراءيآز يدمن الثمن الأول والله نعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض بخيلها ووضع المشترى مده عليها مدعلىءشرىن سنة تمماتكل من البائع والمشترى فوضع ورثة المشترى يده لى الأرض والنخيل المذكورين مسدة تزيد على سنة والاين أنكرور ثة البسائع بسع مورثهم فهل اذا أثبت ورثة المشترى شراءمورثه سممن مورث الورثة المنكرين البيت لاعبرة مدعواهم (أحاب) نع اذا أثبت ورثة المشترى شراءمور تهم لماذكر بالوجه الشرعي لايمت برانكارور ثق البائع ذلا والله تعالى اعلم (سلل) فرجل باعربع فرسله لاتنوفيض المشترى الفرس كلهاباذن بائعها واستولى عليها ثم بعد تمسام آلعقد مس شروطه وانقضاء مجلسه شرط البائع على المشترى أن يكون له فأنضتان من نتاجها الاناث على ان يكون باقى الفرسله في مقابلتهما ثم بعد وضى ثلاث سنين باع هذا الرحل الثلاثة الارماع الماقية لدفي الفرس لرحل غيرالمشترى الاول وشرط له بعدتهام عقد البيام ترفياش أنطهما كانشرطه لنفسه على المشترى الاول من ان الفائضة من تكونان لدغم بعدمضي سنتمن أرادمشترى الثلاثة الارباع أن يتصرف في نصيبه فنعه شريكه مالك الربع مريدالمقاء الفرس عندوحتي تنتج علابهذا الشرط ولمتنتع الفرس الى وقتنا هذافهل وآلحالهذه يجوزا كلمن هذين الشريكين الصرف في نصيبه بالبيع وغيره ولس للأ تزمنعه ولأعبرة بهذاالشرط المذ كورحيث الهوقع بعدتمام العقدين [أحاب) لايدمن كون الشرط الفاسد المفسد للبيع مقاربا للعقد لان الشرط الفاسـ تلو

التحق بعدا لفقد قبل يلفق عندابي سنيفة وقيل لاوهوا لاصح كاف عامع الفصولين كما مَّطْبِ الاصمِ أَنَا اشرِطَ إِ فَرِدَاهُمَا رَفِيهِ القُولَ الاصع يصمَّ السِّعان الذَّكُور أَنْ حَست لَمْ يكن ذَلك الشرط مَقارنا المعقدويكون لكل من الشريكين التصرف في نصيبه بالبيع وغيره بالوجه الشرعى ولا عبرة بهمنذا الشرط على الوجه السطورو الله تعالى أعلم (سيل) في رجل اشترى دارامن مالكها بمن معلوم ووضع المسترى يده على الداروصار يتصرف فيها الى ان ماتعن اختفوضعت الاخت مدهاعلى الداروصارت تتصرف فيهامدة تزيدعلى ثلاثين سنة هى وأخوها من قبلها ثم ادعى الآن ورثة السائع أن الدارباقية على ملكهم وأنكروا البيع وأرادوا الرجوع فى الدارفهل والحال هذه آذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون البيع صيحانافذ اولاعبرة بانكادالوارث ذلك بدون وجه مسرعي (أجاب) نع اذاا ثبنت الاخت المذكورة شراءمورثها لتلك الدارمن مورث الورثة المذكور منوانها آات اليهاسطر يقالارتءن أخيها بالوجه الشرعى لايعتبرا نكار الورثة ذلك والله تعالى أعلم اسئل) فيرجل واضعيده على حصة في بيت ادعى عليه رجل آخرانه على كها بطريق الارث عن مورثه فأقر وأضع اليسدو اعترف ان مورثه باعها لرجل أجنبي وان الاجنبي ماعهالواضع اليدفأ نكر الدعى ذلك فهلوا كالهدده اذالم يثبت الشراء من مورث المدعى قبل موته بالبسة الشرعية لاعبرة بدعواه ذلك بدون نبوت شرعي و محبرواضع الدعلى تسلم الخصة للدعى حيث كان معترفاومقر اله بالملك فيهاعن مورثه (أجاب) فعم لاعبرة مدعواه الانتقال عن ملك مورث المدعى مدون شوت شرعى ويؤمر بالتسليم الى ورثة من افرله بالملك والحال هذه حيث لامانع والله تعالى أعلم (ســـــــــل) في رجل رهن عندزوجته قدرامعلومامن النخل على مبلغ معلوم من الدراهم وكثب لهاؤثيقة بذلك ثم بعدمدة دفع لما المبلع المذكوروصارواصعابده على النظلمدة تزيدعلى اربعين سنة ثم ماتت الزوجة المذكورة عن ابن أراد الابن أن يطالب أباه بالتفل الذي هو واضعيده عليه متعللامانه كانباعه لامه فأنكر أبوالابن دعواه ذلك فهل واكال هذه اذالم شبت الآبنان امه اشترت النخسل من أبيه بالوحد الشرعى لاعبرة بتعلله المذ كورو عنع من معارضة أبيه فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) القول للاب بينه في انكاره البيع والبينة على ابنه المدعى له كماهومعلوم والله تعالى أعلم (سمثل) في رجدل مات عن ابنوبنتين وترك مابورث عنه شرعا من داروخلافها فبأع ألابن الذكور حصته وحصة احدى البنتين المذ كورتين في ألدار المذ كورة لرجل أجنبي من غيراذن ولا اجازة منها للسع ثمماتت وتركت ابناوأواداخذ حصة امه في الدار المذكورة فهل والحال هذه اذا لمِ تَجْزَام أَلابن المذكور البيع حال حياتها والابن كذلك لم يجزيكون البيع باطلا (أجاب) بسع الفضولي موقوف على أجازة المالك اذاكان البائع والمسترى والمسع قاعمان لايتغير المسع بحيث يعدشيا آخولان احازته كالبيع حكاو كذا يشترط قيام المن لوكان عرضا

ربيعالاول الفاسدومد العقدلا ياتعق

TV

۲۸

ر بيح الثاني

Irvr 1 V مطلب فی شروط بیح الفضولي 1174

1774

17

Fr

۲۳ IIVE

جادىالاو**لى**

بنا وكذا يشترط قيام صاحب المتاع أيضافلا تحوزاحازة وارته لبطلانه عوتهكما واله فاذالم يكن البائع المذ كورماذونافي يعحصة أخته كان فضولها فاذا الله قبل الاجازة بطل البيع في نصيبها والله تعالى أعلم (سثل) في رحل له نوأشعارفي بلدوهومقع في لَدة أخرى وله ولدف عالولذذلك منغير توجدبينة التوكيل (أجاب) بيع الابن مال أبيه بد ان رده بطل وان كان و كملا تقيديه شل) في رحل علا تخيلا بالمراث عن أصوله ماء ةوهوبا بديهم تصرفون فيهمن غيرمنازع لهمف نازعتهسموا بطال البيع مدعيا ان التخيل له بالميراث عن الب ازعة المشسترين فيمابا مديهسممن النخيل المسذ كوراذا تحقق بالطريق الشرعي (أحاب) اذا ثبت البياع المذ كوربالوجه الشرعي لايعتسبر كارور ثة البائع له والله تعالى أعلم (سثل) في رجل بملك ساقية باعه الا تخرمن مدة نحو ن معلوم ثم مات المشترىءن ورثة ذكو رو اناث فاشترى الم يتعملهمع ماق يعض الورثة والآن مدعي البائع هن فانكروادعواه فهل اذا كان هناك يدنة ب لذلك ولاعتمرة بدهواه الرهن ولا يكون له رفع بدياقي الورثة ع ،بيدالجيع الى الاتناذاتعقق ماذكر بالوجه الشرعي (احاب) نعم لا يحاب لذاك لهذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علك دارا بطريق الارث عن مورثه غار مقلوعا أويكون البانية رفع البناء اذالم يضربا لارض (أجاب) بيع شيخ البلدوا كحال لى احازة المالك فال لمرض به بل رده بطل و تسكلف المستربة قلع ما بنسه ان لم يضرحيت كانت قيمته اقل من قيمة الارض الأأن يتملكه وب الارض

بقيمتهمستعق القام برضاهاوالله تعالى أعلم (سدل) فرجل واضع يده على جانب نخيل بارضه رهناعلى قدرمعلوم من الدراهم دفعه فاروقة في نظيردين كان على ملاكد باذنهم تم بعدمدة من السنين باع المرتهن التغيل الجل اجنى واسقط منفعة الارض له وذاك بدون اذن الملاك الراهن ينويدون اجازتهم له بذلك فهل واعال هذه اذالم تجز الملاك ذلك يكون البيعوا لاسقاط من المرتهن غيرنا فذين ويجبر المسترى على تسليم النخيل والارض للأكه بعدد فعهم دراهم الغاروقة (اجاب) اذالم يوجد من الملاك المذكورين مايفيد مسقوط حقهمن تلك الارض وأموجد منهم تمليك فالنخيل المذكور الرحل الواضع بده عليه لاينفذ بيعه في الغيل ولا أسقاطه اللارض بدون اذنهم أواحازتهم والانفذوالله تعالى أعلم (سشل) في رجل علك دار اوعبداوله أطيان زراعة أميرية وله بنت بالغة رشدة فاقرفى حال محته وسلاء تميدين ابنته المذكورة وباعها ثلثي دارهشا تعابين معلوم واسقط وترك حقه باختياره فأمن قطعة أرض زراعة أمسيرية معلومة من طينسه بلفظ البياح واعتق عبده عتقا منجزا بالمجلس واوصى له بتلث ماله بموجب وثيقة شرعية بذلك تأبة ةالمضمون فوضعت البنت يدهاعلى الداروالطين مدة بنحوثلاث سنبن في حال حماة الا يثم ما تالا تنعن بنته وعن ما قى ورثته فطلب ورثته ابطالماذ كرمنكرين وجاحدين له فهل اذا ثبت ماذ كر بالبينة الشرعدة لايحابون الذلك شرعاو يكون البيع والاستقاط والاعتاق والايصاء اعتقه فيماعد اماذكر نافذا ولاعبرة بألانكار اذا تحقق ماذ كربالطريق الشرعى (أجاب) اذا ثبت صدورماذ كر جيعه حال صحة الرحدل المذكورمستوفياشرائط الصحة بالوجده الشرعي لايكون لياقي ورثته ابطاله ولاعبرة بانكارهم بعد الثبوت والله تعالى أعلم (سيل) في رجل واضع يده اعلى نخيل بالشراء من آخروه وينتفع به مدة نحوست عشرة سنة ادعى عليه جاعلة انه ملكهم عن مورثهم فاعترف المدعى عليمه باصل الماك للورث وادعى انه اشتراءمن مورث المدعن المذكرووان الورثة المذكورين مشاهدون لتصرفه وانتفاعه به المدة المذكورة وعالمون ببيع مورثهم له ولم ينازعوه المدة المذكورة فهل اذا ثبت بيسع مورئهم النخيل المذكور بشهادة البينة الشرعية يمنعون من دعواهم ويحكم به لواضع اليد (أجاب) نعم اذا تبت بيع مورث الورثة المذ كورين ماذ كرلواضع اليديية فأناف ذأ المالوجة الشرعي لايكون فم منازعته يدون وجهشرعي والله تعالى أعلم (سشل) في رجل اشترى شب بقرمن آخر بمن معلوم وبعدمضى نحوثلاثة أشهر ظهر به عيب قدم فهـل اذا ثبت ان العيب قديم يكون الشترى رده على با تعه واسترداد الش منه بالطريق الشرعي (أجاب) اذا ثبت بالمبيع عب قديم قبل الشراء بالوجم الشرعى ولم يوجد من المسترى مايدل على الرضابه بعد العلم بالعيب يكون له وده على با عمديث لاما تع والافلاوالله نعالى اعلم (سئل) فرجل واخته يملكان داراءن أبيهما ستبدلاها من رجار واخيه

1777 9

ITVT II

1777 72

ء ادى الثانية

1748 8

<u>ٿ</u>ند

1777 1.

1117 10

۱۷ مطلب شری شیأ و لم یقبضه حتی ادعاه آخر لا تسمع دعواه بدوں حضور البائع والمشتری

بداراخرى مدلامؤ بداووضع كلمنهما يدمعلى مااستبداه وتصرف فيه تصرف الملالئق أملا كممالمدم والبناء وغيرذلك مدةعشرين سينةوز بادةمن غيرمنازع ولامدافع لمما فيهاتلك المسدة والأن تنكرالاخت الاستبدال بعدموت أخيهاو تريد الرحوع في البدل فهلافا كان الاستبدال ابتامالوجه الشرعى لاتعاب لذلك لاسيما بعدمضي تلك المدة (أحاب) اذا ثبت بيع الاخوا لاخت المذكورين دارهما للرجل المذكور وأخيه وأخذا بدلهامنهما دراهما انملو كةلهما مستوفيا شرائط الصحة لاعبرة بانكار الاخت لذلك والله تعالى أعلم (سـئل) في رحـل علا دارابالمراث عن امه وضع يده عليه لمدة من السنين وهو يتصرف فيها بالمدم والبناء نم تسعب من البلدوغات تحوسنة فوضع رحل أحنبي مده عاليها وسكنها بغيراذن مالكهامدة نحوعشرة أشهروالا تنحضرو بهوطاب وفع مده عنهافادعي انهاشتراهامنه فأنكردعواه والحال إنه لابينة ولاسنديده يشهدله بذلك فهلا يحاب لذلك ولاعبرة مدءواه الجردةعن الانبات ويكون لرب الدار اخد هامنه ورفع بده عنها حيث كان الحق ثابتــأله فيهاءن امه (اجاب) من المعــلوم اله لا يقضى د دعواه مدون اثباتها بطریق شرعی والله تعالی أعلم (سلل) فی رجل علك مكان محمول قهوة والنصف الاسخرلا ختسه شقيقتم ماع نصفه لاخته شريكته صاحبة النصف الآخر بثن معلوم وجرى عقد البيع والشرآ وبينهما على يد بينة شرعية وبعده يأيا مهاعه لرجل آخر بتمن معلوم بوجب ستند شرعي وعلى مدبينة أيضاوحصل التصادق بمنهسمالدي القاضي على أكثر من الثمن المحاصل به الشراء وبالصرة الجهولة القدر بناءمنهمعلى زعهم الفرارمن أخسذا اشريكة بالشفعة فهل اذا تدت شرعاسبق الشراءالاول منسه لاينعقد الثاني ويقضي بفيحه شرعاوهل اذاسافر البائع لبلدة انرى التجارة عالمن أموال المسترى الثاني يقضىء لى المشترى الثاني احضاره حبرالتعقيق دعوى المشترى الاول عليه فيوجهه (احاب) ادا أثعت المشترى لاول شراءه لماذكر مستوفيا شرائط الععة واللزوم بالوجه الشرعي في وجه ذي اليدالمشتري الثاني يكون للشترى الاول نقض البيع التاني حيث كان شراؤه من المالك بتاريخ سابق على شراء المشترى الثانى واغاقيدنا الخصومة مع المشترى الثاني بكونه ذايد لآبه لولم يقبض المبيع بالكانف يدالبائع لابدلا ثبات استعقاق المسترى الاول مستضور المأثم والمشترى ففي الدرم الاستعقاق اشترى شيأولم يقبضه حتى ادعاه آخرانه لدلاسمع دعوآمدون حضورالبائع والمشترى للقضاء عليهما اه وفى ردالحتارة وله للقضاء عليهمالان المالث للشترى واليدللبائع والمدعى يدعيها فشعرط القضاء عليهسما حضورهما عتم اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض عربة خالية عن البناء فيناهادارالنفسه وسكنها مدةعشرسنين شمماتء نابن فوضع يده عليهامدةست عشرة سنة بعدموت أبيه عوجب وثيقة بذلك من نائب الشرع بالبلد والاتن ر مدابن

البائح منازعة ابن المشترى ونزءها منسه منكر البياح أبيه والحال أنه موجود بالبلدوه شاهد للتصرف فيها تلك المدة قهل اذا كان البيح عابتا من أبيه لا يجا لذلك ويمنع من منازعة ابن المسترى فيماتر كه له والده (أجاب) اذا ثدن البسع من أبي الابن المذكور تلك الدارحال حياته بالوجه الشرعي لا يعتبرانكارا بنه والله تعالى أعلى (سئل) في رجل علا قطعة أرض ابعادية با عهالرجل بثن معلوم من الدراه م يحضرة بسنة شرعية ووضع المسترى مدهعليهاوص اريتصرف فيهامدة ثمياعها البائع لرجل آخرغيرا لمشترى الاول بتار يخمتا خعن البيع الاول بتن أزيد من الأول ثم ياعها البائع المذ كورائا الث بتن أزايدمن التانى والآول فأراد المشترى الثانى والتالث ابطال البيع الاول متعللين بان بيع الباثع له بالغين الفاحش فهل اذا أثبت المسترى الاول انها بعن المثل وقت البيع الاعسبرة بتعلله ما المذكورو يكون البيع الاول صيحالازما (أجاب) اذاصدرالييع الاول من المالك مستوفيا شرائط العجة واللزوم يكون كل من البيع الثاني والسالث موقوفاعلى اجازة المشترى الاول فان أحازه نف دوان رده بطل وليس للشترى الماني والثالث ابطال البياع الاول عجرد تعلله مامانه كانبالغين الفاحش اذلا وجب مجرد تعللهما بذلك يطلابه حيث ثبت بالوحه الشرعي تقدمه على شرائه ممامستوف اشرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سمل) في رجل علاداداووريبة معدة لربط الدواب ماتعن أولاده وزوجته ومن جلة أولاده ولدقاصرفاقام القاضى وصياعلى الولدالقاصرفباعت الورثة السالغون والزوحة ماخصهم فى الدارو الزر سة عن أنفسهم وباع الوصى حصة القاصرمعهممن رجل بثن معلوم بين يدى الحاسكم ألشرعي بعد ثبوت المسوغ الشرعى اسعحصة القاصر المذكورو خرجت فذاك جية شرعية باسم المشترى ووضع يده المشترى عليهامدة اثنتين وعشر بنسنة يتصرف فيهما بالهدم والبناء تصرف الملاك فاملاكهم وهممعه بالبلدة مشاهدون له ولم ينازعه أحدمنهم فحذلك بدون عدرشرعي عنعهممن ذلك ثم معد تلك المدة مات المسترىءن الن فوضع الاين مدَّ عليهما بعد أبيه اثنتي عشرة سنة يتصرف فى ذلك وهم أيضام الهدون أه ولم ينا زعوه فهدل اذا أراد أحدالورثة البالغسن السائعين اقامة دعوى شرعية على وارث المسترى بعد الله المدة متعالامان والده أخددهما بالغين الفاحش والغرورلا تسمع دعواه حدث مضت تلك المدةوهم مشاهدون المشترى وولده (أحاب) لاتسمع الدعوى بعدمضي خس عشرة سنة الافي الارثوالو قف ووحود عذر شرعي وألله تعالى آعلى سشل) في رجل علا قطعة أرض خرية باعهالا بنه بنن معلوم وحال صحته وسلامته عوجب حة شرعية من قاضي المحروسة فوضغ ألابن مده عليها وبعدمدة باعهالرجل أجنى بغن معلوم منذار بع وعشرين سنة عرجب حجة شرعيسة ابتة المضمون وهى بيدالمشترى يتصرف فيهاوالآن يريدالابن البائع إطال البيع بعدموت أبيه متعللا مانه تلقاها عن أبيه معماقي الورثة مالميرات وان له شركا وان

1774 14

True ".

رجب

1444 4

しょっと

11 15

1774

مطلب ماعمساحة على أن يدنى بها مسعدا أوطعاما على ان ستصدق به بفسد البيع به-ذاالشرط الفاسد

۱۳ 1774

بيع مغيرنا فذف الكل فأنكرا لمشترى المذكوردعواه فهل اذا أقام المشترى بيئة بان الابن لبائعله اشترى العقارالمذ كورمن أبيه في حال صحته وباعسه للرجل المذكور لايجاب الابن كذلات عنعمن منازعة المتسترى فيماياعه له ولاشفعة لورثة الاساذا تحقق ماذكر نقضماتم منجهته فسعمهم دودعليه واذاا ثنتالمشترى الثاني شراء باثعه من أبيمه تمشراءه من بائعه بالوجه الشرعي لاعبرة باتكار البائع وباقى الورثة ذلك ان ادعوه ميرا ثاعن مورثهم مذكرين لبيعه والله تعالى أعلم (ســــتّـل) فحرجل يملك جانب نخيل خربقن معملوم قبضه منه بحضر فنائب بألده وكتسجية شرعية بالبيع وصدق عليها قاضي قسمنا حيتهم ووضع المشترى بده على النخيل خس سنين غم بعدد ذلك ادعى البائع عدم البيع ويريد نرع النحيل مس تعت بدالمشترى ثم ترافع أعلى مدقاضي وصدق البائع على البيع في نظير درا هم اخذه امن المشترى ثم بعد ذلك صارواضعا يده تزيدعلى ثمان وعشر ينسنة والبائع مشاهدلتصرف المشترى تلك المدة فهل اذاثمت البيع أولاوالتصادق لاعبرة مدعواه ويكون الحق في النخسل للتترى (أحاب) اذا أثبت المشترى شراءه لماذكر من مالكه مستوفيا شرائط الصحة واللزوم بطريق شرعي لايعتبر انكارالبا ثع لدلك والافلاوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بجوار مسجد باعه لاشخ بثن معلوم دفع له المشترى بعضه ووعده بيا قيه لاحل معلوم ثم يعدذلك مات المشترى عنابن فطلب ابنه وفع باقى المن البائع واخراج حجهة الشراء فنعه ويريد فسخ البيدع متعللابان أباالوارث اشتراه على أنه يدخله المحيدو يوسعه يهفهل اذا ثبت انه اشتراه لنفسه مدون هذاالشرط ولم شتوحودالشرط لايحاب لدلك ولاعكن من فسخ البيع ولاعبرة تعلله المدند كوراذاتحفق ماذكر بالطريق الشرعي (احاب) اذاصدرا ابيع المذكور صحيحا الازمالا يكون للمائع فسخه ويجهر دتعلاه الملذ كوربدون تبوت ما يقتضي الفساد كشرط فاسدق صلب العقدوقد مثلوا للشرط العساسد الذي فيه نفع للشتري عااذاباع لى ان يني بها مدهد داأوط عاما على أن يتصدق به كافي حواشي الدرعن الذهج والله تعالى أعلم (سمل) قرجل باع نخيلالزوجة من آخرباذ نهاوأم هاله بذلك ووضع المشترى بده عليه وصار ينتفعه ويدفع خراحه كهسة الدبوان مدة نحوا ثنتي عشرة سنة باطلاع زوجة البائع وعلهاوه شاهدنها لتصرفه فيسه المدة المسذكورة ثم مات زوجها المائم المذ كورفادعت على الشترى بالنحل المذ كوروتر يدوفع بدهعنه منكرة لاذنها وأمرهالزوجهابالبسع للذكورفهل اذاأقام المشترى بينة شرعية على البيع من زوجها باذنها وأمرهاله بذلك لايعتبرا نكاره اوتمنع من المعارضة له بدون وجه شرعى (اجاب) أذاا ثبت المشترى المذ كورشراء النخيل من زوجها وإن البينع صدرمنه باذم ابالوجه الشرعى لا يعتبر أنكارهالد لك والله تعالى أعلم (سلل) في امر أه عملك داراملكاشرعيا مهدية

17

بدون مشارك لهاولاراة أم ثم ان المالكة المذكورة ساب عقلها وجنت وفي حال جنونها وكلت أمهارجلا فيسع الدارا اذكورة فباعهاالو كيلمن آخرالغبن الفاحش وقبض الثمن من المسترى وحين والجنون المرأة المذكورة وبلغها مافعلته أمهامن الثوكيل بالبيع ردت البيع ولم تجزه فهل يكون لهاذاك وأخذالدار المبيعة من المشترى حيث لم تمكن الام قيمة ولاوصياعليها ولموجدمنها مايدل على الرضا بالبيع بعدافا قتهامن الجنونخصوصا والبيع بغين فاحش (أجاب) نعملا المكة بعد أفاقتها ردالبييع والاستيلاء على ما تملكه أن كان الواقع ماهو مسطور بالسؤ الحيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فرجليملك داراوحصـة في طاحونة وحصة في ساقيـة شاء متين فبـاع ماذكر لابنته وابناالبالغين بش معلوم وهوفى حال العصة والسلامة في مقابلة دين أحماعليه تم بعدمدة مات عن بنته المذكورة وعن أخشقيق والآن بريد الاخ ابطال البيع المذ كورمنكاله فه لاذا كان البيع "ابتالايجاب لذلك وعنعمن منازعتم مابدون وجه شرعى (أجاب) اذا تبت البيع المذكور حال صحة البائع مستوفيا شرائط العمة واللزوم بالوجده الشرعى لاعبرة بانكار وارث البائع والله تعالى أعلم (سـمل) فامرأة تملك بيتا خربا مشحونا بالاتربة ماتت عن زوجها وعربيت المال فاشترى رجل ماخص بيت المال بقن معلوم واشترى ماخص الزوج بقن معلوم عوجب وثيقة بذلك مابتة المضمون فنزح المشترى الاتر بةوبني فهااشترآه بيتاوشيده والأن يريدالزوج البائع منازعة المشترى فيماباعه له متعللا بانه باعه بالغين الفاحش والغرور فأنكر دعواه فهل اذالم يثبت دعواه الغين الفاحش والغرورلا يجاب لذلك ولاعبرة مدعواه المحردة عن الاثبات و ينع من معارضة المشترى فيما اشتراه منه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى لمدع بجردد عواه مدون اثباتها بطريق شرعى على فرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) فير - لله قطعة أرض زراءة زرعها خساو فحلاو بعد ظهوره ماباع ماد كرلرجل أجنبي بش معلوم أقبض المشترى بعضه للبائع عوجد وثيقة بذلك الته المضمون فقلع المشترى الفعسل بعديدوصلاحه وباعه والانتبدا صلاح الخس وطلب المسترى قلعه فنعه البائع ويريد فدهخا لبيع متعللا بانله شريكاوان ألغيرزادق الثمن فهل اداكان السع مَا بِتَالَا يَجِابِ البِائِعِ لَفَدِي العِقدديث كَانُ وقت البيع منتفعاته (اجاب) اذاصدر . ي- عماذ كرمستوفيا شرآط الصحة ولم يوجد فيه شرط معسد للعفد لأيكون البائع فسعنه بعرد تعلله بأن له شر يكاو إن الغدير والدق المن والله تعالى أعلم (ستل) في رجل مات عن ورثه بلغ وقصر وتركما يورث عنه شرعام عقار وغيره فوضع بعض أقارب الميت غبرالوارثله بدوعلى العقار بغبرويده شرعى وباعهلا خر بغيراذن البالخ ولميكن وصيا على القصر ولم يكن له ولا يه عليهم ولم يكن البيع عسو غشر عي فهل والحال هذه اذا بلغ القصر رشده مولم يحيزوا البيع المد كور والبالع أيصالا ينهد يكون موقوفاعلى

جب سنة

IIVT To

شعبان

1504 1

170" 10

Trur IA

عبان سئة ١٩ ١٢٧٣

1542 E.

1777 77

177 771

شوال ۱۰۷۳

1777 17

ازته ــمان احازوه نفدذ وازردوه بطل (اجاب) البيع على الوجــه المسطورمع رد المالكن لهغيرم متبرشرعاولا يكون البيثع في نصيب القصر في العقار بالمسوغ موقوفا بلايصم أصلا والله تعالى أعلم (سلل) في أمرأة اشترت حصة في أرض وانقاض داربثن معلوم مقبوض سدالباثع شراءيتا مشرعيا مستوفيا للشرائط الشرعبة في تاريخ سابق وبنت تلك الارض وتصرفت فيها بالاستغلال مدة مديدة مع عداين المائع آليالغالعاقل بذلك ومشاهدته للتصرف فهلاذا أدعى الابن للذكور أنه اشترى تلك الحصة من أبيه البائع المذكور بسار يخ لاحق وفرض اله أثبت دعواه بذلك الشراءلا سنفذ بسع ألابله بعد يبعه لواضعة اليدبيعا صحيحالا زماو يكون البيه موقوفا على احازة الما لكة المذكررة فان احازته نفذوان ردته بطل (أجاب) نعم لا ينفذ البيع التافي على فرض ثبوته بتاريخ لاحق وللشعربة أولا أبطاله والله تعالى أعلم (ستل في رجل عرجصة رجل آخر بقدرمعلوم من الدراهم قطاحونة باذنه ثم بعدذلك أعطى صاحب الحصة الرجل المعمر نصف تلات أعجصة في نظير ماعليه من الدراهم التي عربها ووضع مده عليهامدة ثلاث وثلاثين سنةثم الاتنازعه وارث البائع بعدتلك المدةوهو كتمن غيرعذرشرعي وكان مورثه حاضرا ساكنا كذلك أنضاأ كثرمن خمس وعشر منسنة فهل إذا أثنت المعمر اعطاء المورث نصف تلك الحصة له في نظير ماهلي المورث من الدراهم لا يكن الوارث من ذلك ويكون صفها لذلك المعمر في ظير مبلغ عارته (أحاب) اذا أثبت المعمر بيع مورث المدعى تلك الحصة له عاتر تب له على المورث من دين العمارة بالوحيه الشرعي لا يكم ون الموارث منازعتيه فيها بدون وحه شِرعي والله تعالى أعلم (سـشل) في دارمشتركة بين ثلاثة أشعنا ص على الشيوع بأع حدهم خرامعينا في حانب من الدارفهل لا يكون البيدع صيحاحيث كان مدون اذن من اشركاء ولمتقع فيها قسمة قبل ذاك ويكون الكلمنهم أخذ نصيبه منها بالطريق الشرعى أجاب) نعملاً يجوزا لبيع المذكور واكحال هــذه ولاشريك ابطاله والله تعالى أعلم مُّ لَى ﴾ و رجل علا التبيتا الشرقة امر أقوصي على ابنها القياصر له من ما لكه بثن معلوم أقل من قيمته الى أحد ل معلوم فلم احل الاحد ل طلب الثمن من الوصى المذ كورة متمن ذلك وأرادت رده على العديدون وحدشرعي فهل لا تحاب لذلك وتحبرعلى دفع عنه (أجاب) اذاصدرالسعالذ كورمستوف أشرائط الععة واللزوم لأنكون المشترية رداً البيغ بدون تبوت عيب قديم فيه مثلاوالله تعالى أعلم (سمل) في ولد صغرواخته يلكان نخلامشتر كابدة أماو بمنرجل آخرقداستوني عليه شريكهما وباعه جيعه لرجل آخر بغير ولاية له عليهما في ذلك ثم يعد البيع بلغ الصغير رشد افهل حيث كان الام ماذ كرلاينف ذالبيع ف نصبهما وينزع عن هوتحت مده وعاسعل عُرته في المدة التي استولى عليه فيها (اجاب) لاولد المذكور بعد بلوغه رشيدا و اخته

استرداد نصبهما من النخيل اذا كان ملكهما فسه ثابتا بطريق شرعى ولم بكن للباء ولاية في بير ذلك النصيب ولهدما تضمن من استولى على نصيبهما من ترته بغيروجه بهن معلوم محضرة بينة شرعيدة فوضعت بدهاعليها وسكنتها في حياته مدة سنين الزوجء غاوعن ورثة غسرها واسترتا لمرأة واضعة بدهاعليها حتى ماتت عن ورثة فطلب ورثة الزوجمنازعة ورثة الزوحة فى الدارالمذ كورة وأخذها منهم مدعينان الداركانت بيدالزوجة رهناومتعللين ورقة بالرهن مقطوعة الشوتفانكرورثة الزوجة دعواهم فهل اذا ثبت أن الزوج ماع الدارالذ كورة لزوحته في حال حياته وصحته لاتحاب ورثته الذلك وعنعون منازعة ورثة الزوحة ولاعبرة بتعللهم ولابالورقة اللذ كورة اذا تحقق ماذكر بالطسريق الشرعي (احاب) اذا ثعت البيدع من الزوج حال صعته لزوحته مستوفدا شرائط الصحة مالوحه الشرعي تمنع ورثة الزوج عن معارضة ورثتها في ذلك والله تعالى أعلم (سلل) في رجل علائ قطعة أرض باع نصفها معينا لرجل آخربيعا صحيحامسة وفياللشر وطوالاركان بثن معلوم مزالدراهه مفيذمته وحددت بالحدود محضور بينة شرعية مع المعاينة والمشاهدة بدون غبن وبدون اكراه فهل والحال هذه يكون البيع صحيحا لآزماواذا كان البائع المذكور تعدى بعدا لبيع الاقل وباعهالرجل آخولا يصح البيع ولاينفذو يكون موقوفا على احازة المشترى الاول (أحاب) حيث وقع البيدع الأول صيحالا زمالا يكون بيع البائع ثانيا لغير المشترى الاول مدون اذنه نافذ او رتد مرد المدترى الاول والله تعالى أعلم (سئل) فرجل عليه دين في ذمته لا خرفاً عطاه دراهم مضافة على الذي في ذمته واتفقاً على ان ذلك القدررأس سلم على غلال معلومة القدر ماخد ذهار بهافى زمن المحصول وبعد وصوله الربها الملم تماع ويقسم الربح بينه مامنآ صفة فاعطاه المسلم اليسه جانباس المسلم بمهوع زعن باقيه فاخذ المسلم من المسلم اليه مناقة في تظير ذلك فهل وأكال هذه لا يكون للسلم حهدة المسلم اليه الا رأس السلم وهوالدين مع النقد المحول وأسسم لفسادالسلم خصوصاه عجهل أجل تسليم المسلم فيه (اجاب) من شروط صحة السلم بيان الأجل ونقد درأس مال السلم في المحلس فلا يضم في الدرن الاأذا نقده في الحاس كايستفادمن الدرمن السافاذ افسدا السلم لا يكون المالا أخذراس ماله والله تعالى أعلم (سئل) فدرجل باعداد الا خرفي غيبة مالكها وقيض منه غنها شم بعد ذلك حضر مالكها وطلب رفع يدالمشترى عنما فامتنع حتى يقيض المن الذي دفعه لبائعه فهل يؤم مرفع مده ولايكون البياع نافذا مدون آحازة المالك ورجع بالمن على البائع الذي قبض منه المن ولايلزم ماا - كمهاشي منه (أحاب) بسع القضو في موقوف على احازة المالك فان أحازه نفذوان رده بطلوله استرداد المبيع من مشتربه والحاله فاذالم توجدالا حازة يبقى الثن غيرالقرض على ملك المشترى كافي

شوال سنة

iryr 17

1777 17

1744 F.

ITVT T9

شوال

1507 19

ذىالقعدة

11/1/2

1777 10

دالحتارمن الفضولي فله استرداده من الفضولي ولايتو قف قبض مالك المدعلة علا ستردادالمشترىالثمن من مدالفضولي على مايظهروالله تعالى أعلم (س زنخلاسافرا مزربلدهمااليحهةمن اعتداءشيخ البلدعليهم بدهاعلى النخسل المذكور ؤباعت النخيل المذكور بغسرتو كيلء لربكن عليهم ادين الأكهة الدبوان ولالغسرهمن رحسل بقرمه الده عليسه عمات أحدهما فيغسته وترك ولادا قصر اومات الا محضوره لبلده وترك ورثةقاصرين فبعد بلوغ أولاد المشن وحضورهم والنخيال المتروك عن ورثيهم فوجدوه مبيعاً ومضي على بيعه خ لورثة المذكورون أن ألتخيل المذكورملك لمورثيهم ولم يآذن كلء د مقراعات ماذ كر أورثى الورثة المذكورين وادعى بيدع زوجة ا لابةشرعية يكون بيعهاوا كمأل ماذكر باطلااذالم زتهما لبيعها قبل الموتوالله تعالى أعلم (سئل) في شخصين يملكان تعن أصولهماماع أحدهما نصمه ونصمت شريكه فى الدار المذكورة لر بالغسن الفاحش والغرورو بغسراذن وتوكيل من شريكه فهل اذاثبت والغرور يكون للبائع فسخ البياع في نصيبه واسترداده من يدالم يحزالشريك الآخربيع نصيبه لاينفذ البيع المذ كورويكون وقوفأان رده بطل(احاب) سع الاخ نصيب أخيه بدون ولاية كاذن مو قوف على ا ة ويرتد برد المبالك والبياح في تصب الساثع إذا ثبت إنه يغيب فا. أن شترى انحصة المذكورة من مال كهاووعده مان يأتى له بثنها وهو يديعها كورة باقيمة تحت بدمالكهامدة تزيدعلى شهرالي الا ذلك سعاصح اشرعيا وللسالك التصرف في المحصة المسذ كورة بمساشاء لن شه انتصرفات الشرعمة اذاتحقق ماذ كرمالوجه الشرعي (أحاب) مجرد الوعد ما لبسع عند حضارالثمن بلاءةدشرعي لا يكون بيعاوالله تعالى علم (سُــ ثل) في دارم شتركة بين لبراثعن اصولهم لمتقسم فبأعها بعضهم الآن في غيبة باقيهم لرحل أحنى بغ اذنهموا حازتهم متعللا بان أباه كان اشتراها قبل موته من مالكها الاحنى فاتكر الهرثة دعواه واتحال انه لابينة ولاسندبيده بشهدله باستحقاقها فهسل إذاكم شدت دعواه اءمورته لايحاب لذلك شرعاولاعبرة مدعواه المحردة عن الاثبات ولاينفذ بمعه الافي

ذىالقعدة

نصسهدون نصساق الورثة وتقسم الدارال فكورة بن جيم الورثة بالقريضة الشرعية ويأخذ كل منهم ما يخص أباه حث كانت بدحيه الورثة وكان الحق ثابتالهم ا فيهاعن أصولهم (احاب) اذا كأنت الداربيدا بجيسع فادعى أحدهم الاختصاص بهأ بطريق الشراء الشرعي وأنكر الباقي دعواه كلف أتباتها فان اثبتها بطريق شرعي قضي له والافلاولا منفذ بيعه والحال هذه والله تعالى أعلم (ستل) في رجل كان له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم ابت بالانبات الشرعي وكان لمن عليه المبلغ المذكور خوف دار فباعه له مالملغ و كتب بذلك وثيقة و كتب الكاتب فاانه اسقط له حقه ف الدار الذكورة فى مقابلة المبلغ الذكور بجهله وعدم عميزه بين صيغة البيع والاستقاط فهل اذاكان الام كاذكر يعمل بالواقع ولاعبرة عما كتبه الكان (أحاب) حيث كان الصادر في الواقع ونفس الامرمن المآلاك لذلك المجزء بيعاصيحا في مقابلة ماعليه من الدين المشترى يكون معتبر الاسبيل الى نقضه مدون موجب شرعى والله تعالى أعلم (ستل) في دار مشتركة بيزجاءة على الشيوغ أحذه مغائب فباع أحدا كحاضرين قطعة معينة من الدارالذ كورة لرجل أجنبي بمن معاوم من الدراهم في غيبة الغائب فضر الغائب ومد انمكث غائبامدة سنين ولم تقسم الدارالمذ كورة بين الشركاء فهل والحال هذه لأيضح هـ ذا البيع من أحد الشركاء القطعة المعينة مدون قسمة للد أرا لذكورة ومدون اذن من ا باقى الشركاء ورضاهم ويكون لهما بطال البيع والحال هذه (أجاب) فال في الدر المختار ولوكانت الدارمشتركة بينهم باع أحدهم بيتامعينا أونصيبه من بيت معين فللآخرأن يبطل البيع ومنه يعلم ان لغير البائع من الشركاء في هذه الحادثة ابطال ما ماعه أحدهم من القطعة المعينة المذكورة مدون اذنهم ورضاهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصرو تزلد ما بورث عنه شرعامن مال ومواش وساقية وأشعار وغيرذلك فاقام قاضي الناحية شيغ البلدوصياعليهم لينفق عليهممن المال الذي تركه لهم والدهم ويحفظ لهمماتركه لهم والدهم فتصرف عليهم بغيرمصلحة وابقى بعضه تحت يدهوباع المعض الأخرار حل أجذه بثن معلوم من الدراهم بالغين الفاحش مدون القيمة لغيرا مصلحة ولغيرانفاق على القصر فهل والحال هذه اذاباع الاشجار والساقية والمواشي لغيرا مصلحة وبغين فاحش لاينفذ تصرفه ويكون للقصر تعديلوغهم رشداء اخذماتر كهلمهم والدهموا نتزاعه من هو تحت يده (أجاب) بيعمال القصر بألغين الفاحش من الوصي الايصح والله تعالى أعلم (سمل) في رجد ل علائ بيتاباعه رجل أجرر حل أجنى مع حضورا المالا أسالم ولموكله المالك في البيع ولم يجزه واستمر المالك واصد الده على البيت وهويتصرف فيه التصرفات الشرعية الى الاتن فهل والحال هذه اذالم محزالم الك البيع يكون البيع غديرنا فذولا يعسد حضورالمالك بمجلس البيع وسكوته اجازة ١٢٧٣ البيع (أجاب) عصو والمالك عندالعقد ليس بأجازة خانسة قال في حواشي الدو

ITVT 10

1777 10

1744 17

ITV" T.

ITVY TI

ا ذي القعدة

1776

11 " مطلب شرى لاخسه دلا توكيل ولم يحزنف ذهلي

r 4 1744

ا دی اکج 1216

قوله عندالعقد أىعقد الفضولي وكذا سكوته بعدالعلم لايكون اجازة والله تعالى (سئل) فرجل بملائحصة في دارياعها لاخيه في نظير قدرمعاوم من الدارهم تممات المشترى عنورثة فوضعوا أبديهمم على الحصة المذكورة مدة تزيدعلي خ ة والآن أنسكر البائع بيع تلك أمحصة لاخيه فهل اذا أثبتت الورثة بسع الرجل كوردور ثهم بالوجمه الشرعى لاعبرة بانكار البائع بعدداك (أجاب) لايعتبر الانكار بعد الاثبات بالطريق الشرعى والله تعالى أعلم (سَسَّل) في أُخوب كل منهما في ةاشترى أحدهما حصةمن دارع لغ معساوم لدولا خيه مع غيبا بلءنسه فضم الإخ الغاثبءن محلس الشراءولم بحزه يعسد عرضر بلوده فهليقع الشراء للشـترى حيث لميحـزالاخ الشراء ولم يكن وكملاءن أخيه سيه وقد دفع المشترى الثم من ماله الخاصيه (أحاب) حيث السترى لاخيه بدون توكيل عسه في ذلك ولم يجزه الاخ المشترى له نفذ الشراء على الميا شريل يقدوهذ الذالم يضف الى ا المشترى لدفى الايجاب والقبول أوفى أحدهما على الخلاف في ذلك والالا ينفذ على المباشر والله تعالى أعلم (سمل) في أخوين علكان دارا بالارت عن أبيه ما باعقر يهمامنها جرا الدا شرمالم يضف غالرجل أجنى بثن معلوم من الدراهم فيغيبتهما مدون اذن مهما واجازة ولميكن عليهمادين لالليزى ولالغيره فبعدمدة من السنين احضراكا كاحدهمامن غيبته ولم يتمكن من منازعة المشترى الكونه أكثر أيامه غائب اعن البلدوها ربامن الحاكم وحين تملكن نازع المشترى لدى اكحاكم الشرعي والمشترى يعترف بان الملك في المجزء المذكور للنازع المذ كورو تعلل بمضى أربع عشرة سنة بعدالبيع مع اعترافه له بالملك فاذا يكون عُكُم في البيع (أحاب) إذًا اعترف واضع البدبالمات الزخوب المذ كورين في جيع تلك الدارواديعي شراء خزءمنهامن قريبه مآف لم يثنت مالوحه والشرعي ان البائع وكمل عن المسالمكين او أنه سما أجازا بيعه لا ينف ذ البيُّ عالمذُ كُور والله نعالى أعلم (ســثل) فىعقارمشترك بينجاعة بأع بعضهم نصيبه منه البعض الا تخريعد المزايدة فمه بينهم باطلاع من له معسرفة في ذلك من محلته مهونزل عن ذلك لشريكه وسامح كل الا تخر وحصل بينهم التخالص والابراء العمامتم بعمدذلك أرادالبا ثعالر جوع فيماباءمه متعللابانه مغبون في البيع فهل لا يجاب لذلك والحال هذه (أُجاب) اذاصد والبيع فى ذلك النصد من المالك له مستوف اشرائط العجة لا يكون البائع فسعه بجرد تعلله بالغن الفاحش مالم يثبت انه مغبون ومغرو رق ذلك البيع عان تحقق الغرورمع الغبن الفاحش كان للبائع فسنعنه والافلاوالله تعالى أعلم (سعمل) فحرجل يملك دارا وله أربع بنات وابن بأع الدارلبناته بثن معلوم وقبضه منهن وهوفى حال صحته وسلامته ووضعن أيديهن عدلى الدار المذ كورة سنتين مع وجود أبيهن ثم مات الابعنهن وعن بنه فأراد الابنان يجعل الدارميرا علو يأخذ فصيبه منها بالارت فهل ادا تبتشراء

ذىاكحة البنات من أبيه قبل موته بالبينة الشرعية لا يجاب الابن المذكور لذلك و يكون المحقى فى الدار المذ كورة للبغات (أجاب) نعم اذا ثبت البدع من قبل الاب لبناته المذكورات فى الدار المذ كورة حال صعته مُستوفيا شرائط المعة واللزوم بالوحه الشرعي لا يكون لابنه جعل المبيع تركة عن البائع بدون وجه شرى والله تعالى أعلم (سلمل) في بيتين مشتركين بين اخوين لكل منهما نصف كل من البيتين باع أحدهما نصفه في بيت منهما لاخسه بنن معلوم وباع الاخرنصفه في البيت الاخرلاخيه البائع له بني معلوم أيضا بعد المزايدة والتراضى على النمن الذي عيناه واستقرا لملك في جيع كل بيت منهما لواحدمنهما ثم أراد أحدهما فدخ البيع بدعواه انه مغبون فيما استراهمن أخسه فهل لا يفسيخ البيع عمر ددعو اه الغن مدون أتبأت الغين والغرور بالوجه الشرعي حيث استوفى البيع شرائط العجة افيدواالعواب (اجاب) لايف فخ المسع بجرد دعواه المذ كورة والحال ماذكر 1744 17 والله تعالى إعلم (سـ شل) في رجل اشترى عُرنحيل بعديد وصلاحه من مالـ كه بتن معلوم من الدواهم بعدان عاين المشترى المحرثم بعدمدة من الايام ادعى المشترى ان المحرفية بعض فصوانه لايساوى المتن الذى اشتراءيه ويريدان ينقص البائع بعض المتن وطال النزاع بينه مافقال المشترى للبائع يعت الى النمر بكذ اوكذا أقل من النمن الأول فقال له بعتل فقال قبلت في الحكم والحال هذه في المديم الاول والتاني (اجاب) المبع بمن 174 إقلمن الثمن الاول بعد البيع من المشترى الاول وجب فسح الاول ويكون المعول عليه هوالثاني مالمن الدى سمياه أقل من المن الاول والله تعالى أعلى (سئل) في اب أعى في عائلة أسمه ما كلويكتسى ولا كسدله باع عنزة ابيه بدون أذن ابيله وأجازته : من معلوم لم يقبضه من المسترى فهل يكون لآبيه رد البيح وابطاله واذا ادعى المشترى انه دفع القن للابن المائع المذكوروا أحكر الابن البائع المدكور ولابينة له على ذاك سوى شطرمن البينة لاعبرة بدعو امحيث لم يكن معه شطر آخر وكان المسترى معترفالا العنزة ملكً لابيسة (اجاب) نعم للاب ابطاله والحال ماذكر ولاعبرة بالدعوى المحسردة عن 11 الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سمثل) فدج لمات عن وارث غائب وترك دارا وعليسه دين ثابت بالبدنة الشرعية فاستولى رجل اجنى على الدارالى انحضر الوارث من غييته وياع الدارلواضع المدبئن معلوم دفعه في الدين الذي على مورثه عم بعدمدة تز يدعلى سبع عشرة سنة أنكر الوارث البيع وارادالر جوع على المشترى في المسع فهل والحال هذه اذا ثبت البيع من الوارث بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحانا فذاولا عبرة بانكارهسيما أنه اقرواعترف بالبيع بعدوة وعه بحضرة بينة شرعية (اجاب) نع 11 اذا تبت البيع المذ كور بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط العحة واللزوم لايعتسر أنكارا السائع له والله تعالى أعسلم (سئل) في رجل علائبيتا وعليه دين لرجل آخرفوضع رب الدين يده على البيت ممات المدين عن وارث فاراد الوارث ان يدفع الدين ويأخد

سنة

عرم

۱۲ مذا السواليتدق محله بتاريخ ۲۷ شواليتدق محله بتاريخ ۲۷ شوالسنة ۲۷۳ مطلب وقف مع المرهون والمستاج على اجازة المرتهن والمستأجر مطلب لمسترى المرهون مطلب لمسترى المرهون

والمستأجرالفهخ وانعلم

بهماعلى المقييمه

1171 19

trvs fr

بتمن وبالدس فادعى وسالدين انهاشتراء من مورثه قبل موته فانكر الوارث دعواه الشراءولابينة للدعى على ذلك فهلو الحال هسده اذالم يثبت المدعى دعواه الشراءمن لمورث قيسل موته بالبينة الشرعيسة لاعيرة بدعوا مذلك بدون وحسمشرعي ومحبررت الدس على تسلم البنت الوارث المذكور بعد آخذه الدين من الوارث سيما ولم يكر بيد مدعى الشراء عَقدنالشمن اعما كالشرعى ولامن غيره (اجاب) نع اذالم شبت الشراء عى لا متر عرد دعواه ذلك والحال ماذ كروالله تعالى أعلم ٧ (سئل) في جاعة علكون أرضابها اشحاروساقية وبناء باعوهالرجل آخر في نظيرمنفعة قطعة ارض نوى مرية بطريق المقايضة والاستبدال وزيادة دراهم من ملاكر قية الارض الاولى لذ كورة ثم يعدمدة تبين لمشترى الارض الاولى المملوكة انهامستأ وةلرحل آء مدة سنتين في القابل ولم يعلم المسترى المذ كورولم برض المستأجر بنسليم هااليه ولم يحز السعفه لا كان الام كذلك يكون الشترى المد كور فدخ البسع (أحاس) وقف بيع المرهون والمستأجر والارض فحزارعة الغيرعلى اجازة مرتهن ومستأج ومزارع ولسر الراهن والمؤحر الفسخ وأما المشترى فله خيار الفسخ ان لم يعلم بالاحارة والرهن عند أتى يوسف وعندهما لدذلك وانعلم وعزى كل منهما الى ظاهر الرواية كإفي الفتح ليكن في ها شدية الفصولين للرملي عن الولوالجية ان قولهما هو التحييجوعليه الفتوي آفاده في الدروحواشيه ردانحتا رومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في أخون كل منهما في معشدة على حذة اشترى احده مماداراله ولاخمه مع عُسته مدون توكسلمن الاخ ويدون اذن منه فعرض الاخ المشترى المبيح على أخيه فليجز الشراء الصآدرله من أخيسه فهل يقع الشراء للباشر للعقد حيث كان الاترماهو مسطور سيما وقد دفع المشترى الثمن من ماله الخاص به (أحاب) حيث لم يكن المباشر للعقدوك يلاءن أخيه في الشراء فاشترى لاخيسه فان أضاف ألشراء لاخسه بان قال بع كذا لاخي فقال البائع رعته منسه توقف ذلك الشراء على احازة الاخ المشترى له فان أجازه نفسذوان رده وطلوان لم يضف الشراء لاخيـ ه وقع الشراء لنفسه والله تعالى أعلم (سـ شل) فى رجل يماك دارا باعها وبني معلوم ون مدة تزيد على ثلاثين سنة عوجب وثيقة فوضع المشترى بده عليهامدة ورثة البائع واطلاعهم وعدم منازعتهم لهم والآن تريدورثة البائع منازعة ورثة المشترى وابطال الببع متعللين بانها بايديهم رهنا على مبلغ من الدراهم فانكر وادعواهم فهل ادا كان البياع من مورثهم ثابتا لا يحابون اذاك والآعبرة بتعالهم المدد كورواذامات شهود الوثيقة وكان هناك بينة تشهد مالبيع تقبل شهادتها ويكون الحق فيهالورثة المشترى اذا تحقق ماذكر (أحاب) اذا ثبت ألبيع من المالك المذكور اودث واضعى المدعلى الدار المذ كورة مستفوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعى لايعتبرا اكارور ته الباع لذلك والله تعالى العلم (سمل) في امرأة علا ما ما المرات عنوابيه ما تب عن ابن وبذب قاصر بن فوضع عهما مده عليها في حال يتهماويا عها لرجل أجنى بدون ولاية شرعيسة عليهما فهل يكون البيع موقوفاعلى اجازتهما ويكور لهمما بعد البلوغ فسغه واستردادهامن المشترى واخذها بالفريضة الشرعية منه حيث كان الحق تابتا لهما فيها عن أمهما اذا تحقق ماذكر بالطريق الشرعى (أجاب) بيع المعقارولدى أخيه بدون ولاية شرعية عليهما حال صغرهما غيرصيح أصلاعند عدم المسوغ والله تعالى أعملم (سَتُلُ) تَى أَخُوين اشترياحه في دارة ن أم أن بأن معلوم من الدراهم و كتب بذلك حجة شرعية من قاض هناك ووضع المشترمان الديهماعلى الحصة وصارا يتأصر فأن فيها مدة تزيد على تسع وعشرين سنة ثم ما تت البا ثعبة عن ابن فا تكر الابن البيبع وأواد الرجوعف الحصة الذكورة فهل والحاله ذهاذا ثدت السعمن مورثته فبلموتها بالبينسة الشرعية يكون البيع صيحانا فذاولا عبرة بانكأر آلوارث ذلك مدون وحمه شرعى (أجاب) اذا ثنت البياع المدذ كورمن مورثه المنكر حال حياتها مستوفيا شرائط الصحة و اللزوم لا يعتبر انكاره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علا دارا اقرفي حال صحته وسلامته بدين لزوجته معلوم القدروبا عهاالد ارالمذكورة في مقابلة الدين الذى عليه في المحضرة بعدمن المسلمين عوجب هنة شرعيدة من نائب القاضى فبعدان وضعت يدهاعليهامدة من السنين مات الزوج عنهاوعن ورثة غسيرها فطلب الورثة رفع يدهاء نهآوابطال البيع منكرين وحاحدين له وجعل الدارتركة فهل اذا كان الاقرآر والبيد من مورثهم البتافي زمن الصحة لاتحاور لذلك ولا تكون الدارتركة عن مورثهم البليكون الحق لهاخاصة (أجاب) اذآ ثبت البياع المذ كورحال صحـة الزوج البائع مستوفيا شرائط العجة واللزوم بالوحد الشرعي لا يمتبر انكار الورثة ذلك وعنعون من معارضة المشترى في الدار المذ كورة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارامن مالكها ووضع مده عليها مدة نحو عشر سنمن شممات المشترى عن ورثتمه ووضعوا أيديهم عليها بعدموت مورثهم والآن إنكر البائع ألبيع وقبض الثن فهسل اذاأقام ورثة المشترى بينة شرعية وشهدت على البائع بالبياع لورثهم و بقبض الثن منه قبل موته يمنع من معارضة الورثة وإذاباع الدار ثانيا الغبر المشترى بعدموته لا يصح البيسع ولا يكون فافذا بعد ثبوت البيع منه أولا (أحاب) نعم اذا أثبت ورثة المسترى شراءمورتهم تلك الدارمن البائع المذكور بالوجه الشرعي لا يعتبر الكارا لبائع ذلك واذاباعها ثانيا بعدموت المشتري يكون البيع المذكورمو فوفاعلى اجازة المالمكين لهما والله تعالى أعلم (سئل) فرجل ماتعن ابن وبنت وترك داوا فوصع الابن يده عليها وباعها لرجل أجنى في غيبة أخته عن مجلس العقد بغيرا ذمها وتو كيلهآله في ذلك فهل يكون البيع في نصيبها موقوفاعلى احازتها واذالم تحزمولم ترصى ميكون لها فسعه

177 : 17

صفر

ITVE T

1742 4

17V £ £

3771

1578 9

1778 11

ATVE 10

استرداد تصبيها مزالمت ترى ولومتضي على ذلك اثنتا عشرة سينة حيث كان الحق ثابتا لمافيها عن أبيها (أحاب) إذا كان المشترى المذكور مقراعات المنت المذكورة لحص اشتراه يكون بيع أخيها حصتهاعاذ كرموقوفا عسلى احازتها حسث لااذن من المالسكة عولاولاية شرعية والله تغالى أعلم (ستَّل)فرجل وأضع يده علىعقا ربنت أخدٍ-شرعية عليه وتبرع بالانفاق عليهامن ماله الخاص بهوا باعالع المذكور بعضعقارالقاصرة المذكورة يدون ولايه شرعية كنوص ياعليها ولم يكن بسع العقارات لحة للقاصرة غمماتت القاصرة عن أمهاوعن أخت وأخلام وعن عها المسذكور ولمتحز الامولا أولادها المسذكورون حالمذ كورفهل واكال هذه لايصح هذا البيع ويكون لهم استرداد نصيبهم منيد المشترى واذاأرا دالع المذكورأن برجع على تركة البنت المدذكورة بماتبرع بهمن الانفاق على القاصرة المذكورة لا يحاب الدلك (أحاب) نع البيع المذكور غير صبح ولورثة البنت المذ كورة استرداد حصصهم من العقار الذكور عن اشتراه من عم القاصرة مدون ولا يةشرعمة واكال هذه حيث لامانع ولووجدت احازة منهم للبياح المذكور اذ مع عدم الانمة ادولس لمن تبرع بالانفاق على بنت أخيه المطالبة عاتبر عهدون وحه شرَعي والله تعالى أعلم (سئل) في رحل اشترى دارامن ملا كها بتن معلوم دفعه للبا محضرة قاضى بلدهم وكتسا القاضي للشترى حسة بالشراء ووضع المشترى بدوعه مدة تزيدعلى غيان عشرة سنة والبائعون حاضرون بالبلدومشا هدون لتصرف المشر بالهدم والبناء وزرع فيها بعض نخسل ثم بعدمضي تلك المدة أنسكرو البياع وبريدون نزع الدارمن تحت مدآلتسترى فهل اذا ثبت البيع منهم للشترى بالبينة الشرعية لاء ما ا كاره م البيع و تكون الدار المد كورة ما قمة على الله المشترى ولس لهمرفع مده عنها واكمال ماذكر (أجاب) نعموالله تعالى أعلم (ســئل) فحرحل على حصة في عقار يطر بقالارثعن مورثه باعهالرجل يقدرمعلوم من الدراهم ووضع المشترى يدء عا ذلك وصاربتصرف في ذلك بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على سرع سينهن ثم يعد مضي تلك المدةماع البائع حصة العقارا لمذكو رارجل آخر غيرا لمشترى المذكوريتار يخ متأخر عن البيدع الاول فهل واكحال هذه اذالم يجزا لمشترى العقارا لذكور أولابيه الرحسل المذكورفي العقارالمذكورلا ينفذبيعه ويكون موقوفاء للى احازته ان احازه نفذ وان ده بطل ويكون البيع الاول للشترى المسذ كورصحيحانا فذالاا لبيسع الثاني بيع الباثعماذ كرثانيا لغيرالمشترى الاول موقوف على احازة المشترى الاول والحال ماذ كرحيث تحقق صدورا لبياع الاول متوفيا شرائط الصحة واللزوم وحينئذ ولهم كسب بينهم وعقاروه واش تحت أيديهم فباع أحدهم من ذلك بعض عقار ومواش

لانتمو قبضه الابن شمتناز عالاخوة فيذلك وادعى البائع ان ماراهه لأينه خاص به وادعى المشترى ذلك وأدعى بآق الاخوة الاشتراك فيه كبآتي الاموال ولم يحيزوا البيسم في نصيبهم فهال إذا أثبت المسترى اختصاص أيسه الما ثعل عاماعه له وأن أماه كأن اشتراه لنفسه خاصة من مال خاص به بطريق شرعي بقضي له بما الستراه وعنع عماه من معارضته فىذلك ولواتفق أبوه البائع مع اخو معلى الاستراك فىذلك بعد عقد البيع وقبض المشترى المبيد عولا يعتبرا قراره بآلاشتراك بعد البييع والقبض حيث تعلق محق المشترى ولم يصدقه على ذلك الابن المذكور (أجاب) نع آذا أثنت المشترى اختصاص أبيه عاباعهله بطريق شرعى يقضى له عا اشتراه منه ولا يعتبرا قرارابيه بعد البيع والقبض عماية يدمشاركذ اخويه له فيما باعه لابنه واعمال هدموالله تعمالي اعلم (سئل) في رجل مات عن ولدين وترك لمهادار اوطينافها ع أحدهما الداروا لطين في غيبة أخبه بغير اذنه فهل لا ينفذ البيع في حصيه ولاخيه أخذ حصته من المسترى قهر احيث كأن البيع غيرنافذ (أجاب) اذا تحقق ان الاخ الغائب حصة فيما باعه أخوه بالوجه الشرعي وكأن حقه في الطن بأقيالم بوحدما يفيد سقوطه كترك اختماري في الارض السلطانسة مكون تصرف أخيه في نصيبه من ذلك بدون تو كيل موقوفًا على اجازته والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في دارمشة تركة بين ورثة ذكوروانات فباع أحد الشركاء نصيبه بنفسه لامرأة مُن الشركا : بثن معلوم وباعام أتان نصبهما للشريكة بتوكياهما تشيخ البلدفياع نصيبهمامع حضورهما ونصيب أخيهما الغائب الشريكة بثن معلوم منذتسع وعشرين سنة والاتنمات كلمن الرجل الذي باع نصيبه بنفسه والمشترية عن أبن فيريد ابن البائع نسسه مع المرأنين منازعة الن المشتر به وابطال البيع متعللين بانشيخ البلد أخد التمن ودفعه فيخواج كانعلى أبيهم فهلاأذا كاناابيع من الرحل والتوكيسل من المرأتين المالا محاون لذاك ويكون البيع صيحانافذافي صدالرجل والمراتين وموقوفاف نصيب الغائب ولاعبرة بتعللهم الله كور (أحاب) اذًا كان البيع من الرحل ووكسيل المرأتن والتوكيل منهمانه ثانام توفياشرا ثط الععة واللزوم بالوجه الشرعي لايكون للرأتين واس الرجسل البائع إيطاله في نصيم بمحرد التعلل المهذكوريدون وجه شرعي وموت احدالمتعا قدين في السع المو قوف قبل الاحازة مبطل له والله تعالى أعلم (سثل) في دارمشتركة بن رجل وبنت عه على كانها بالسوية بحهة الارتءن مورثيهما وهما متصرفان فيهاما نواع التصرفات الشرعسة مدةحياتهما ثمسا فرت بنت الع الىحهة قوق مسافة القصر فباع ابن العمالد ارآلمذ كورة حال غيبة بذت العبدون ولأية شرعية عليها في ذلك ولم تحز البيع المذ كورفهل اداماتت عن ابن بالغولم يخز البيع المنذ كور في نصيب امه لا ينفذ البيدع (أجاب) اذاباع الرجل المذكور حصة ابنة عه في الدار المذ كورة مدون أذنها ولم تجزالب عمى ماتت يبطل البيع في نصيبها ولا يتوقف على

1748 74

1748 19

ITVE T9

رسعالاول

1771 7

ربيح الاول 3 24

11V2

1748 1.

1772 14

نوارتها والله تعالى اعلم (ســـثل) فى رجل اشـــترى مكانا من ملاكه بثن معلوم بيعا توفدائم اثط العملة وقبضه ولم مكتب بذلك حيدة من القاضي ثم ياعه من آخو جاأيضا تم تحسروله من قبسل ما عصحة وشراء المكان المذ كورمؤخرتان ذلكمع كون المشترى الثاني بعدشرا ته المتأخر عن شراء بأثعه المسترى الاول في الواقع ونفس الإمرالمستعم حكل من الشراء من شرائط العصمة مع القبض بي في الم كور بعدالشرآ والثاني وتصرف فيه فهدل أ ذا تحقق ذلك الوحه الشرعي ولم لمشترى الثناني البسع للشترى الثالث المتأخرعن شرائه لاينف ذاابياح له ويكون باقيا كالمسترى الثانى حيث صدر شراؤه يعدقك البائع له المكان المذكورف لواقع ونفس الامر وان كانت حبة الشراء المكتبة إباسم المشترى الاول متأخرة التاريخ عن يمعه للشترى الثاني سيماوه ومصدق على ذلك (اجأب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ءالمشترى الاوللاسترى الثاني المكان المذكور بعد شرائه من المائع الاول سمعاشرائط الصحسة واللزوم يكون بسحالمشسترى الاول لثالث بتاريخ متأخرعن ما نكارها وعلى المشترية دفع الثمن اذا ثبت ماذكر (احاب) اذا ثبت البياع المذكور شرائط الصحة واللزوم بالوجسه الشرعي لايعتبرانكاره والافلاوالله تعالى أعا المالغينوأظهر بذلك حجة لمتستوف شرائط الشرع فهل واكحال هذه لاعبرة يدعواه المحردة المذكورة حسث كانت بدون الوجه الشرعى وعلى فرض بالوجه الشرعى لا نف ذالبيح الأفي نصب البائعين المذ كورين فقط ولا ينفذ في نصب اقىحىت كانالبىع فى نصيبه بدون مسويغ شرعى (أجاب) اذا كان انش لذ كورمعترفا بالاشتراك فيما اشتراءمن بعض الورثة بينهم يكون شراؤه فيمازادعلي

نصنب من ما على هو تعوقا عصلى احازة ما الكيه حيث لاولاية للما محولا افن من المالكان غينتذيكون فمنم الردوالاجازة في نصيبهم حيث لامانع لعدم مسوغ في نصيب القاصر والله تعالى أعلم (سئل) في معصى على كان دارات قياها بالارث عن ورتهما بوصعا أيديهماعليها عدةمن الزمان تم غاباءن بلدهماورجمافوجداشيخ بلدهما واضعايده على الدارفا رادا إخذهامنه فسلم فما بعضها وامتنع من تسليم البعض الاتومتعالليانه اشتراه ون فض أجنى في غيبته ما والحال ان البائع لم يكن وكيلاء نهما ولم يحسز اما فعله بعد حضورهما فهل والحال هذه يكون البيع موقوفاع لى اجازة مال كيه أن أجازاه نفذ وان رداه بطل فيكون له سما نزع البعض الانتر من يده ويكون باقياع لى ملكهما وينع شيخ البلدمن معارضتهما بدون وجه شرعي (أجاب) ادا كان المشترى المذ كورمقرا بالملك فيما اشتراه مس الاجنى المذكور للشعف فين المذكورين أوثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون شراؤه له موقوفاعلى اجازة المالكين اذالم يكن البائع مأذونامن فبلهما مالبيع ولم يكن له ولاية بعد ذلك ويرتد بردهما والله تعالى أعلم (سمل) في امر أهماك بتاباعته لامرأة انوى بمن معلوم من الدراه مووضعت المشترية يدها عليه مدة تزيد على عشرسين مماتت الما عدة المذكورة عن ابن عم غائب فضر الالوادعي استمقاقه فيسه بطريق الارث عن مورثته البائعة المذكورة فهل والحال هذه اذائدت الشراءمنها في حال حياتها لا يجاب لذلك (أجاب) اذا أثبتت المشمرية شراء البيت المذكورمن مورثة المدعى عال صحتها مستوفيا شرائطه بالوجدة الشرعى عنع المدعى المذكورمن معارضة المشترية فيه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (ستل) فرجل باع حاموسة بشرط الحل فاطلع على البيع المذكورقاض فكم بفساده وأم بردالمبيع فامتثل المشترى لذلك وأراد البائع قطعشي من الثن الذي كان قده له المشترى من غير حدوث عيب في المبيع فهل لا يجآب لد لك ولا عكن منه (اجاب) نعم لا يجاب لذ لك ان كان الام كذلك بدون وجه مشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة على كون حانب نحل باعوه ارجل بش معلوم وقبض وهمنه بحضرة بينة ووضع المشترى يدهمدة أربع سنينوهو يتصرف فيد مجضرة البائعين ومشاهدته ملذلك تم مات المشترى عن ورثة تصرفصار وصى القصر يتصرف في التخل مدة أر بع عشرة سنة ثم بعد بلوغ القصر باعوا النخل الموروث لهمعن أبهم مرجل بش معلوم فهل يكون البيع الثاني صيعا فافذاحيث بلغت القصر وشدهم وكانواهم البائعين واذا أنكر البائعون لابهم البيعله قبل وتهوير يدون نزعه من يد المشترى الثاني لاع برة بانكار البيع حيث كان هناك بينة شرعية تشهدبانهم باعوه لابيهم قبل موته (اجاب) اذا أثبت المسترى الاخير النوجمة الشرعي شراء النخسل من القصر المذكورين بعد بلوغهم بصفة الرشدمستوفيا شرائط العجة وأنذلك آلاليهم بطريق الارث عن أبيهم وان أباهم اشتراهمن الجاعة

رييح الاول سنة

1742 17

ر؛ ح الثاني

irvi ro

1775 71

1748 17

1745 71

جادىالثانية

1775

1778 11

اللغ كوربن شراء صحيمالا يعتبرا نكارا كجاعة ماذكر ولا يكون لهم معارضة المشترى الاخبرفي ذلك والحال هذه مدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في دجل اشترى حصة في دارمن اخوته وامه بتمن معلوم قبضوه منه وقت البسع له واشترى منه حصة في طاحونة وكتب مذلك حه شرعة بعيد قبض الثن ومضى بعد السعما على ثلاثين سنة تممات البائعون عن ورثة فادعى وارث احدالبا ثعين المورثه لمس وأشكر البدع فهل أذا اثنت المشترى الشراءمن الباثعين المذكورين بالبرهان الشرعي لاعبرة بانكار وارث احدالبا تعين البيع ويكون مااشتر اهالمشترى باقياعلى ملكه وينعوارث احدا لبائعين من معارضة المسترى بدون وجه مشرعي (اجاب) اذا أنه المشترى المذكور شغراءة كحصة مورث المنكر مستوفيا شرائط الصحة بألوحه الشرعي ا ا كار و الافلا والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين اشترياجانب نخيل مع المقاطم نفعة أرضه لهما وهونحو ثلاثين نخلة وأحدالأخو بن اشترى من مالك النخيل آلاصلي والأ اشترى من المشترى من مالك النخيل شراء صحيحا شرعب البحجيج من القاضي وبينة تشهد بذلك من مدة تزيده لي خمس وعشرين سنة والاتن أولاد المالك للخيل أنكروا البيع من أصله ويريدون نزعه من الاخوين المذكور بن مع أنهم حاضرون بالبلدومشاهدون من غيرم ارصة في ذلك وقد أقروا بالبيع ثم أنكروه ثانيا عهل حيث كان عند الاخوين بينة وهجع شرعية تشهدلهم بذلك وبافرار أولاد المالك بسع أبيهم لاعبرة نكارهم وينعون من منازعة الاخو بنالمذ كوربن (احاب) اذا ثبت التقال النخسل ومنفعة الارضءن ملك مورث المنكر بن المذكورين بالوحيه الشرعي لايعتبر انكارهم لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صنفا يسمى بالخولنكان العقاربي على اله من الدراهم بناء على قول البائع اله بساوى المن المد كوروارساد المشترى بحهمة من المجهات لاحل أن يباع فيها شمطهرو تبين اله نوع آخرغير العقارى من الردى وانه يساوى أقل من المن المذكور بغين فاحش ويريد المشترى رده على البائع بخيار الغين المذكور معد ثبون الغين والتغرير بالوجه الشرعي وعدم وجودما يمنع الردفه لله ذلك (اجاب) اداتحقق ووال الوصف المرغوب فيه المشروط فالدحديك ونموحما كميار الردعلي البائع وانلم يتعفق العين العاحش والغرور في البياح المسذ كور الموجب للردأ يضاحيث لامانع والله تعالى أعلم (س وحلمات عنزوجته وعرابنين فأصربن مهاوءن ابن قاصر مرغيرها ولم يتركما ورث عنهسوى دارفاستدانت أمالقا صرين دياس رجر أحنى لتد مقهعلي القصر وأسكنت بالدين في دارا اقصر ولم يكن لهاولاية شرعية على القصر في التصرف عليهم ثم يعدمضي عشرسنين بلغ احدالقصر رشيداوطلب الدارالذ كورة من الدائن وبدفع له لدين فأدعى ازام الابسن القاصر بس ماه تهاله مالدسودي تذكر دعواه فهل والحال هذه

جادى الثانية

17VE مطلب في حكم شراء ارصى للصي عملاتقبل شهادته له

١٢٧٤ الإشبت البيغ مبرددعواه ولايجاب لذلك (احاب) من المعلوم انمن داعى بيع ملك الغسيرله لايققى له مدعواه الحسردة عن الاثباب يطريق شرعي وليس للأمولاية بيع عقارا لقصرالذ كورين بدون وصاية شرعيلة عليهم على فرض ثبوته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت من امها ثلاثة أما كن لهاولا بنها وينتها القاصر سيطريق الوصاية ألشرغية عليهما ووضعت مدهاعلى ذلك مدةمن السنن تم يعدذلك ماتت الام البائعة المذ كورةعن بنتها لمذكورة وعن ابن ابن اخيها العاصف فقط فأنكرا بن الاخ المذ كورالبيا عالمذ كورلينت المتوفاة المذكورة وولديها المذكورين فهل واتحال هذه اذا ثبت البيع آلذ كور بالوجه الشرعى حال محة البائعة المذ كورة لا يجاب لذاك ولا عبرة بانكاره (احاب) نعم اذا ثبت البيع من قبل المورثة المذ كورة حال صتها مستوفيا شرائط العصة واللزوم بالوحيه الشرعي لايعتبرانكار أحدالورثة لذلك ولايكون المبيع تركة عن البائعة ويتقيد نفاذ شراء الوصى اليتم عن لا تقبل شهادته له بكونه وصى الابوعدم الغبن الفاحش اواليسيرعند الامام ففي أدب الاوصياء من البيع عن الجامع الاصغرييه عالوصي مال الصغير وشراؤه المين لآتقب لشهادته له كالهاده وعماليكة انكان عثل القيمة اومالاكثر يحوزوفا قاوان كان بفاحش الغن لا بحوز اجاعاوان كان بسيرالغين وقليله اختلفوافيه فعندالامام لايحوز وعنده مايحوز كالمضارب انتهى والله تعالى أعلم (سئل) فرجل اشترى منجده حصة معلومة شا تعة ف نغلُ وعقار بثن معلوم من الدراهم من غيرافراز واستولى ابن الابن على البيع شائعامع جده البائعة مدة من السنين ممات المدالبائع عن وارث فأراد الوارث ابطال البيع متعللا بان مورثه باعه من غير آفر از فهل يكون البيع صيحانا فذا ولاعبرة بتعال الوارث المذلك (اجاب) الشيوع في انحصة المبيعة من النخل والعقار المختصر بالبائع بلاشركة لايبطل البيع فلاتتوقف محته على الافراز والحال هذه والله تعالى لم (سئل) في رجل يملك نخلتين باعهمالرجل آخريما ثة وغسانين قرشاوأم وبعدالسع مأن مدفع الثين فيمأ عليهمن اكنراج لليرى فدفعه إد ووضع المشترى يده على النخلتين المذكورتين مدة خس وثلاثبن سنة والمسترى يتصرف فيهما الى الان من غييرمنا زعله فهل اذامات البائع عنابن في ا ثناء تلك المدة وطلب الآن منازعة المسترى ورفع يده عن - ما متعلل بانه لايعلم بيرح أبيه لايجاب لدلك اذاكان البيع مسأبيه ثابتا بآلبينة الشرعية ولاعبرة ١٢٧١ البانكارة (اجاب) إذا ثبت بيع النخلتين المذكورتير من قبل أى المنكرطا معاماً مستونيا أشرائط ألععة والنزوم بااطريق الشرعي لايعتبرانكار وارثه المذكورذلك والله تمالى أعلم (سثل) في رجل له على آخر مبلغ دراهم عن اشاء ماعها له فطالبه بها فقال انااعطيك بالدراهم مقرونة افرنجيه جدددة فاخذهامنه على انهاجددة وانها تساوى ثن الاقة الواحدة ومنهاعشرة قروش يقوله ولم رهاولم يعاينها وقت الشراء بل

رجب شدة

11VE 12

IrV\$ IA

شعبان

1748

11 Vz 15

Irvi I.

أخذ بقوله ذو جدها قدية ولا تساوى ربع التمن الذى أخذها به فهل واتحال هذه يكون له ردها بالغيرور والغينالفاحثه إذاتحقق ذلك بالوحيه الشرعي ويكون له أيضاردها بخيارالرؤية حيث لمرهاوقت الشراءولاقيله (احاب) نع للشترى ردالمبيع للذكور والحال هسذه اذالغين الفاحش والغسر ورمحوزان للردما نفرادهما وكداخيا رالرؤية وكذا فوات الوصف المرغوب فيه وهوكونها حديدة والله تعالى أعلم (سثل) في امرأة ذمية اشترت بيتامن امرأة ذمية اخرى بتمن معلوم من الدراهم يحضرة بينة شرعية مدةمن الشهور أنكرت البائعة البيع وأرادت الرجو عملى المشترية الذكورة فهل واكحال هذهاذا ثبت السعمن المالسكة المذكورة بالبينة الشرعية يكون صحيحا فافذ عبرة بانكار البائعة (احآب) اذا ثمت البياح المذ كورمستوفي شرائط الععة واللزوم بالوجمه الشرعي لايعتبرا نكارالبا تعة البيع ولدس لها الرجوع فيمه مدون وجه بوج ذلك والله تعالى أعلم (سشل) في رحل مات عن ثلاثة بنسين وعن بنتين وترك بيتا فوضع احددالبنين بذه عليسه فيغيبة باقي الورثة فوق مسافة القصر وباع نصفه لامرأة أجنبية ثم باعته تلاث المرأة لرحل أجنى في غيبتهم أيضا بناحية الواح فهل أذاحضراقي الورثة ونغستهم واثستوا بالسنة الشرعية ان البيت المذ كورلا بيهم واجم الوارثون له يقسم بينجيع الورثة بالفريضة الشرعية ويكون لهمرفع مدالمشترى عما يحصهم ولا ينفذ البسع الافي نصب البائع فقط واذا أنكر المشترى حقهم لاحل مضاررتهم لاعبرة انكاره أذا تحقق ماذ كر بالوّجه الشرعي (أجاب) اذا أثبت الغائبون حصصهم في ذلك البيت بالوجه الشرعي ولميكن البائع وكيلاءتهم فمساياعه يكون يبعه في الزائدعلي لى اجازتهم و مرتدردهم ويكون لهـم ألاستيلا على اصبائهـم من ذلك تلامانع والله تعالى أعلم "(سـنَّـل) في رجل اشترى قطعة أرض مملوكة من ما اَحْدَتْها بثن معلوم من الدراهم ودفع لما يعض الثن وأحلت البائعة بعص الثم الباقي على المشترى لاجل معلوم ثم بعد ذلك عدة من الايام اجتمع المشترى مع البائعة و فالت البائعة للشيترى ان لم تدفع في الثمن بعد مضى أجله فلا بدع بيتنافه لل عبرة بقولها هذاويكون السعناف ذاولس البائعة فسخ البيع المد كور بعدمض أجله (أحاب) مجرد قول المائعة بعد عقد البيع ذلك لأتوجب فدخ البيع بعدم الدفع عند الاجل لكن يجبعلى المشترى دفعه بعد حلول الاجل و يحبر عليه حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخرد اوابين معلوم ودفع للبائع بعض المن وقبض المشترى الدار ووصع مده علىهامدة سنتين ثم مات البائع عن ورثة قصر و بالعقب لي قبض باقي الثمن فه له الدائديُّ أ السم المهادة البينة الشرعية لدى القاضى يحكم المسترى بعقة البيع ويؤم المشترى مدفع ما قي الثمن لور ثق المائع الملغ ووصى القصرمنم (أجاب) اذا كأن البياع المذكور نجعوداوأ ثبته المشترى في وجه وصى القصر أوالبلغ من الورثة بالبدنة العادلة مستوفيا

مهدية

شم اعط العمية يحكم التسترى مدعواه ويؤمر مدفع باقى التمن اذا أثبت اله دفع بعضه والله شعبان تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض وقف ولناظرها ومستعقها قطعة أرض ملك بحوارها ثم إقام الناطر المستعق المذكور وكيلاعنه في تأجير الملك والوقف المذكور فقط سنة بسنة شم بعدد لل عدة مات الناظرو آل المائ لورثته فهل اداماع هدا الوكيل القطعة الارض الملك المد كورة لا تخولا ينفذ بيعه و يكون لور ثة الناظر نقض بمع الوكل لذ كورحيث كاندون و كيل منهم وبدون وجمه شرعى ويكون الشرى الرجوع مالتمن على المعهوه والو كيل المذكور (أحاب) اذاصد دالسع من الرحل المذكور مدوناذ الملاك للبيع وبدون ولاية شرعية يحكون بمعموقوفاع لياحاز تهمفان 1445 14 احازوه وهممن أهل الاحازة نفذ وانردوه بطلوالله تعمالي أعلم (سئل) في رجل أعى علان نصف دارشا عما فحيع الدار بالدالريف وكل رجلافي بيعه له فاشتراه من الوكيل المذ كورر حل بثن قلمل وغره وغبنسه في قدر لايدخل تحت تقويم المقومين فهلاذا ثدت الغرور والغبن الفاحش بشهادة البينة الشرعية يكون البائع فسعفه (أحاب) نعم يكون له فسخه والحال ماذكر حيث لامانع بل على قول الصاحبين يتقيد بيع ا الوكيل بالبيع المطلق بمثل القيمة والله تعالى أعلم (ستل) في شريكين في دارين وكل له قدر 1768 معلوم من الدارين فأعطى كل نصيبه اصاحبه في أحدثي الدارين على وجه الاستبدال وصارالصلع بينه موالتوافق على ذلك فهل والحال هدده يمضى ألصلح ولايصم الرجوع الاحد هماعلى الأخر (أجاب) اذا استبدلكل من الشريكين تصيبه من احدى الدارين بنصيب الاتومن الدار الاخرى وتراضيا على ذلك كان ذلك سعمقا صقالا للسيل ألى 1775 11 نقضه درون وحسه وحبه والله تعالى أعلم (سشل) فيستمشترك بين ورثه بالمراث عن اصوله م فباع بعضهم نصيبه شائعا لأحد الشركاء بتن معلوم منذست سنين والأن طلب المشترى اخراج عة بالشراءمنهم فنعوه من ذلك متعللين بان العقارات زادعناعن وقت السعور بدون مطالبته مز بادة الش مهل لا يحابون لذلك ولاعبرة بتعللهم ولا اعكنون من نقضه اذا ثبت ماذكر (أحاب) مجردزيادة قيمة المسع بعدرمن بيعه الانوجي رجوع البائع على المشترى بزيادة على المن الأول والله تعالى أعلم (سل) في ITVE TV ر مل علك ساقسة وله أر بعة أفدنة و ثلث من أرض زراعة أميرية فباع ربع السافية شاذه الرجل آخر بثن معلوم وأسقط وترك حقه ماختياره من الارض المذ كورة له في مقابلة مبلغ مسالد راهم عوجب حجة شرعية بذلك فوضع المشترى يده على ذلك مدة أربع سنبن ثم بأع المسترى المذكور ما استراه لأنخ بش معلوم منذعان سنين عوجب حجة شرعية فوضع المشترى الثانى يده علىماذ كرمع الانتفاع بهوالآن يريد البائع ألاول منازعة واضع اليدومنعه من الأرض وربع الساقية متعللانانه كانوضع ماذكر بسد الاول رهنا فأنكر واضع اليد دعواه فهل آذا كان البيع والاسقاط منه عابنا لايجاب

V3 3771

ذىالقعدة

ITVE T

ITVE .

1748 17

ITVE IT

لذلك ولاعبرة بتعلله وعنع من منازعة واضع اليد المذ كورفيما اشتراه اذا ثبت ماذكر ب) نعم إذا كان البسع والاسقاط المذكوران ثابتين بالوحه الشرعي مُ ـةلاعرة بهاو بحبر على دفع باقى الثن للباثير تع لاعيرة بالدعوى المحردة عن الاثبات بطريق شرعي والله تعالى أعلاس مةالبناء ترك بلدته وأقامم أولاده ببلدة أخرىدى فوجدوارجلابنا داروالدهم وأقام فيهافنا زعوه فى ذلك فادعى عليهمان والده اشتراهامن والدهم حال حياته عوجب حجمة ولكن ضاعت فهل والحال معلوممن الدراهم هوغن المثل ووضع المشترى يده عليها وصاريز رعها وينتفعها و بالبينة الشرعية لايكون له فدخ البيع المذكر ووينع من معا عي والله تعالى أعلى (سئل) في رحل ما دعن في شأن ذلك هجة من الحاكم الشرعى وصار المشترى يتصرف في المب بالهدم والبناء وينتفع بهمدة سنين والآن أراد بعض البائعات ابطال البياء والرحوع في

. سئله

1774 17

۲۳ مطلب فی حکم البیع بشرط المجرزات علی البسائع أوشرط أن لا يأخد الجبساية من المشترى

تصسيه متعللامانه لمماخذ عنه ويسكرالا براءمنه فهل اذا ثبت سعه وابراؤه هو وباقى البائعات من المن للشرى بشهادة البيئة الشرعبة يمنع من دعواه والا يجاب لا بطال البيع مدون وجه شرعي (أجاب) تعموالله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن تلاثة بتين وغي ينتين وترك ستافوضع أحدالبنين مدهعليه في غيبة بأقى الورثة فوق مسافة القصر وباع تصفه لام أة أجنسة بغيراذ نهم وتو كيلهم له ثم بعدد الثباعته تالثالمذكورة لرجل أجنى في غينتهم أيضا فوق مسافة القصر فهل اذاحضر ماقى الورثة وأثنتوا ان الست لابيهم وانهم الوارثونله يكون لهم رفع يدالمشترى عن نصبهم ولا ينفذ البياع الافي نصيب الباتع واذامنه هم المشترى من الربع الثاني الذي ماعه الأخ متعللا بطول المسدة لاعبرة يتعلله سنت كانواغا ثبين فوق مسافة القصر اذا ثدت ماذكر (أحاب) الغيبة فوق مسافة القصر عذرشرعي تسمع معسه الدعوى فاذاحضر الغائبون وأثنتو أأستعقاقهم كحزءمن المبدع بالوجه الشرعي ولميكن السائع وكيلاعنهم بالبيع يكون لهم إيطاله في نصيبهم والاستيلاء عليه حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) فرحل له جانب من سن الفيل نحو المجسس قنطا راياع لاخ ثلاثة قناطيرمها بشرط أن يكون حرهاعلى البائعو بقيت معجدلة السن الذُّكور من غيروزن ولا افراز بشرط أن الماتع يسلمها للسَّترى في المحروسة وذلك البيع وهما ببلادير برفنزل صاحب السن الذى هوالبسائع فسفينة مصاحبالاسن المذ كورمة وجهامه ليبيعه في المحروسة فغرقت السفينة وهاك معظم السن وبق منه نحوا تناعشر قنطار افطلب المشترى من البائع يعدو صولهما الى المحروسة الثلاثة القناطير المشتراة المذ كورة فامتنع من تسليمها له وتعلل عليه يامور غيرمفيدة فهل يكون البيع بشرط الجرك على آلبائع فاسداويؤم بردما قبضه من عن الثلاثة القناطيرللشة رى المذكور (أحاب) الديم المذكور على الوحه المسطور فاسد فيفسخ وللشترى استردادالثن من البأئع ففي الهسدية من أوسط البأب العاشرفي الشروط التي تفسدالبيع والتي لاتفسده ولواشترى بشرط وذكرعبارة فارسسة تعريبها انامجيران مرفعون له آلاحال فالبيع فاسدو كذالوباع بشرط انلا يؤخذمنه الجبابة ولواشترى على ان الجبابة الاولى ليست على المشرى وا تعقا على ذلك حاز البيع كذا في الخلاصة اه والله تعالى أعلم (ستل) في رحلين على كان دارايي فيها احدهما بناء لنفسه بغيراذن شر يكه بانقاض اشتراها وغسير بعض معالمها ثم بعدد لك باع الشريث الثانى الذى لمين فهادصته فىالدارالمذ كورة اشريكه بتن معد لوم من الدراهم بقيمتها خالية عااحدث فيهامن البناء ووضع الشريك المشترى يدهعلى جيع الدارالمذ كورةمدة والاتناراد البائم الرجوع على المدترى المذكور وفسخ البيع متعلا بان المشترى غبنه في بيع الحصة المذكورة غبنا فاحشاولم يدع البائع الغرور في البيع فانكر المسترى المذكور دعواهذاك فهدل اذالم شت البائع الغين المذكوروالغرورلوادعاه أيضا بالبينة

ITVE T

۲ مطلب بیح المریض لوارثه موقوف علی اجازة ماتی الورثة ولوعثل القیمة

1772 10

ربيــعالاول ١٦ ١٢٧٥

لشرعيسة لأعبرة بدعواه المحردةعن الاثبتات الشرعي ولايكون لدفسخ البيسع يتعلل المذ كورولا ينظرلارتماع قيمتها بسبب بناءالشريك المشترى فبهاقبل آلشر دعوى المدعى على فرض صحتها وكونها مأزمة لايقضى له بجردها مدون ا مسماأحدثه المتسترى المذكور قبل شرائه الدارلنفسه والله تعالى أعلم (سستل) في ام أهم يضةم ض الموتماعت فيه لامها بتمز معلوم سالدراهم تمماتت فيهون أمهاوهن ورثة آخرين لميحيزوا البيع المذأ الصادومن المرأة الممذ كورة لامها فالحكم والحال هذه ف البيع الممذ كوراد اتحقق ماذ كر مالوحه الشرعى حسث لم تحز الورثه المذكورون ذلك البيع (احاب) بيع المريض م ض المو تاوار ثه مو قوف على احازة باقي الورثة ولو كان عثل القيمة عند الآمام والله تعالى أعلم (سئل) فح رجل مات عن زوجته وعن ثلاث بنات وترك ما يورث عنسه من النحيل فوضعر حل أجنى مدهعليه ودفعما كانعلمه من انخراج للمرى فاقتمكنه مس مده ودفعت لذا القدر الذى دفعه ورفعت مده عنه ثم بعد ذلك اشترت ختيهامن النخيل المذ كوربثن معلوم على يدنائب الشرع منذعشر شء تتصرف فيسه من غيرمنازع لمسافعه تلك المذة ثمماتت الام وماتت احسدي البنات ورثةوالآ تنترىدالاخت آلباقية وورثة أختها منازعة المسترية فيهوابطال البي منكرين وجاحد ديناه فهل اذاكان البيع من الام والاختسين لاختهده اثابتا لاتحاب الاختُّولَاوِر ثَهُ أَخْتِهَ لَمُنازِعَهُ المُشترية ولاعبرة بالانكار الذُّ كور (احاب) اذا ثبتُ البيء المذكور مستوفيا شراثط العحة بالوجه الشرعي لا يعتبرا نكارا حدى البا وورثة الاخرى لبيع الصادرمنهن وليس للفريقين منازعة المشترية فحذلك مدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سسئل) في رجل بملك دارابالميراث عن أصوله باعها لاخر با معلوم فوضع المشترى بده عليها مدة نحوعشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وجوداليا أعومشاهدته لتصرفه وهوسا كتام بدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع يمنعه من التداعي شمات المشترىءن ورثة فوضعوا أيديهم عليها مكسذعشر سنس وز مادة والاتنس بدابن البائع بعدموته منازعتهم فيهاونزعها منهم منكرا وحاحد البيع مورثه فهلاذا ثبت البيع من مورثه الورثه مبالوحه الشرعى لايحاب ابن البائع لذلك شرعاولاعبرة بانكاره ويمنع من منازعة الورثة فالدار المذ كورة بدون وجه شرعي لاسيمامع وحود حجة بالشراء من أبسه (احاب) ادا ثبت البيع المذ كورمستوها شرائط العقة والازوم من مورث الابن الذكور بالوجه الشرعي لايكون له منازعة ورثه المشترى فى ذلك ولا يُعتبر انكاره البيع والله تعالى أعلم (سشل) في رحل مات وله ابن وبنت وزوجة وترك مابورث عنه شرعامن عقارو سواق ومواش وامتعة عاستولى الابن المذ كورعلى متروكات والده واستمرعلى ذلك مدةم السنين والبنت مترقحة سرحل

آخروغا ثبة عن بلدتلك المتروكات شم بعدمدة طلبت البنت المسذكورة ما يخصها من منقولات تركة والدهافصائحها الابن المذكور على شئ في نظير ما يخصها من تلك لمنقولات واستمر المقارمسة كايمهم فباع الاينالذ كورالسوأق لرحل آخر حال غيبة أخته بدون اذنها ولم يكن على المورث دين باع ذلك لاجله ومضى على ذلك من السنىن مع أعتراف المسترى ماصل الملك لورث البنت المذكورة فهل يكون لهافسخ البيع في نصبها من ذلك حيث لم تحزه ويكون لها مطالبة أخيها عما يخصها من ما قي العقارات الذى تحت يده حيث كانذلك البتابوج مشرى ولم يدخسل ذلك في الصلح السائق بدنهما واذا استولى عهاءلى بعض متروكات من ذلك بكون لها الاستيلاء على انصبهامنه أيضاحيت كأن مقراعاك مورثها في ذلك ولومضي على ذلك مدة من السنن (أَجَابِ) ماياعه الابن المذكورمن نصيب أخده في السواقي مدون تو كيل عنها في ذلك و بغرولا يه شرعية والحال انحقها في تلا السواق البت يكون لها فدخ البيع فيها ذالم تحزه كالنفامطالبة كل من أخيها وعها بنصيها الثابت لهافيما هو تحت أبديهـ ما من متروكات أبيهاوا لاستيلاء على مالم يدخل تحت الصلح المدذ كورحيث لاماتع والله تعالى علم (سئل) فيرجل علائمنز لابالشراء عوجب جةشرعية بيده باعده لآخر بثن معلوم قيضه من المشترى بعضرة بمنة شرعية وكتب له مذلك سندا سده فوضع المسترى مده على المنزل المذ كورمدة وصاريتصرف فيه بالهدم والبناء من غير منازع له فيه عمات ألبائع عنورثة بلغ فطلب ورثته الاتناء عالى البيع ونزعه من المشترى منكرين له ومتعالىن بعدم خروج حيفة من بيت القاضي فهل اذا كان البيع من مورثهم موقبض النمن في حال صحته تأسال البينة الشرعية لا يحانون لذلك شرعاولا عبرة بتعالم وينعون من المنازعة بدون وجه شرعى اذاتحقق مأذ كر (أجاب) اذا ثبت البيع المذكورمن المورث حال خياته مستوفيا شرائط الععة واللزوم بالوجه الشرعي لايكون لورثته إبطاله مدون موجد ولاعبرة بهدا التعلل والله تعالى أعلم (سشل) في رحل اشترى من آخر بسطرمة وسحقا موضوعا كلمنهما فخيش بشرط انهجديد ولاعدب فيهواحضر الما تعله العينة ورآها حديدة ثم المستصرف المشترى في بعض ذلك ظهر به عيب وأنه قدم وردعليه فهل والحالهذه للشترى الردعلى البائع حيث ظهربه عيب أولا (احاب) صرح على قونابان المشترى اذاباع بعض مااشتراه قبل اطلاعه عدلي العيب تم ظهر عدث قدم عااشتراه يكون له ردما بقي من المبيع ولا برجع بنقصان ماماع في المثلى عند مجدد وعليه الفتوى وفى القيمى بالاجاعوهذا أذالم توجد ماعنع الردعند المشترى وصرحوا أيضامان ماماعه المشترى بعدا لفيض فردعليه بعيب ان ردعليه بقضاء قاض كانله رده على با تعه والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وشادر و حانو تان باعها كلها لا بنه بثن معلوم وأمره بدفع شهائج اغة في دين له معلى الاب المذكور فدوع لهم الثن المذكور

ر بيسع الاول سنة

1770 17

جادى الاولى

ITV9 V

جا ىالنانية ١٠ ، ١ سنة

1740

1110

17

فى دين أبيه باطلاعه وكل ذلك والاب في حال صحته وسلامته وبعد مضى أربيع. وقت البيع مات الابءن ابنه المذكوروءن ورثة آخرين وعنجاعة على الميت و مر مدون جعل ماياعه لابنه المذ كورتركة عنه توفي منه دبونه المذ كورشهادة البينة الشرعية فرحال محته وسلامته وان لم يكن لدتركة (اجاب) اذالم يكن هناك مانع من صحة البيع المذكور ولزومه وقحقق صد البائع وسلامة عقله وعدم حجره مستوفيا شرئط العجة واللزوم لاسسلالي وجه شرعى والله تعالى أعمر اسشل في ام أة عَلَاتُ مَكَانَا بِاعتمه في مرض المالغة بئن معلوم بالحاماة غمماتت على منتهاللذ كورة وعن ابن مالغ لم يجز البسع المذ بعدموت أمه فهل يكون البيع المذ كورمو قوفاعلى اجازة الابن المذكور ان آجازه نفذ وانرده بطل (اجاب) نع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعتي أرض أميرية فيهما شعر أسقط حقمه من منفعتهما لرجل آحروباعه مافيهممامن الانتعار بثن معلوم ووضع المسترى المسقطله يده على ذلك مدة تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات عن وارث وضع بده على ذلك فأراد المدقط البائع رفع يدالوارث الذ كورعن ذلك منكر اللبيع والاسقاط المذ كورين فهل اذا أثبت الوآرث الاسقاط والبيع لمورثه بالوجمه الشرعى م الرجل المذ كورلاعبرة لانكاره ويقضى الوارث بدلك (أحاب) اذا أثبت الوارث المذكور البيعوالاسقاط فيماذ كرلمورثه من قبسل الرجل المذكورطا ثعامختارا مسستوفيا كلمنهسماشرائط الصحةواللزوموان كانذلك لىاليه عن مورثه واستوقى الاثبات شرائطه المعتسيرة شرعالا يعتبرا فكاره لهما والله تعالى أعلم (سسئل) فرحل علك داراءرضهاللبيع على يددلال فصاررجلان كل منههما تزيد في ثمها فأخهره الدلال مان أحدالرجلين كفيده عن شرائها فباعها للثاني ثم تبيّن له انه لم يكف يده وانه بريد يتم إءها بضمعف ماناعها بهوقد كان قبض بعض الثن وتبسن له أنها تساوي ماعهامه مكشمر فحصل بمن البائع والمشترى المنازعة فردالبائع ماقبضه منه وقبله منه ونزل المشترىءن شراءالدارالمة كورة وقبله ربهائم اجتمع المشترى المذ كورمعمن كان ريدشراءهافا قرالذيكان اشتراهاباته تنازل من البيع ورجع على الدلال عيا كان دفعه له وأخبره باله فوسخ البيع ثم بعد مضى سذين من ذلك رجع بدعي على الم ما ب الدارما كمه مذلك الشرآء مع رساء الدارتحت مدما لسكه الى الأشفه ل اذا ثدت الشعبان فمحالميع سنهماأوا قراره بالفدخ بشهادة البينة الشرعية لايكون لهمعارضة المالك فيها بدون وجه شرعى (أجاب) نعم اذا ثبت فسيخ البيد ع اوا قسر ارالمسترى ما المديح بالوجدة الشرعى لا يكون له معارضة البائع فيما فسيخ البيد ع فيده بدون وجده رعى والله تعمالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك قطعة أرض زراعة عملوكة

ITVO مطلب الفول مان مشاهدة مطلق التصرف عناءن سماع الدعوى الاتوقف علىمضى المدة بحث

مطلب مشاهدة الغيير ينصرف بالايحار لاتءع الدعوى

معارض للصوص

مطلب بيع عشرة افدية شائعةمس مائة فدان عمرلة بسععشرة أسهمص مائة 44-

لداقتسمتها ورثته من بعدده ممات احد الورثة المذكورين عن ورثة وترك حصته الى خصة من مورثه المحدودة المعلومة من الارض المذكورة فانتقلت الث الحصة لورثةالوارث المذكور والات قامت ام أة على ورثة الوارث المذكوري تدعى عليه مبان المورث الاصلى اعماع عماعتمرة افدنة شائعة في الحصة المذ كورة وان المورث الاصلى قبض منها كذاءنا وأبه أقراها في مرض موته بذلك لدى بينة وتريد أخلف شائعية قدرها عشرة افدنة من ضمن الامليان التي بيد دورثة وارث المورث الاصلى بعد وضع يدهم عليها وتصرفهم فيها بزرعها واليجارها وأخد غلتهامع مشاهدة المدعية المد كورة الذاك مدة خسسنين فهل تمكون دعواها المذ كورة سحيحة واقرار المورث الاصلى لهافي مرض موته بذلك حائز ناؤذو تقيل بنتهاء لي ذلك مع عدم التعديد لما تدعيه ويكتني بذكر حدود جالة الارض التي منها تلك الافدنة المدعي بهاولا ينعها مشاهدة التصرف المذكور بالزرع والاحارة وأخذ الغلة (أحاب) فال السيد الطعطاوي نقلاعن حاشية أى السعود على الاشباءمتى ثبت انخصمه عاين ذا اليدي صرف ف المتناز عفيه تصرف الملاكوهوسا كتعن المعارضة من غيرمانع كان ذلك مانعاله من الدعوى ولاتقسل بينته ولايتقمد حينشد ترك المارضة عااذامضي عليها خسعشرة سنةويحمل قولهم أن الدعوى بعد خس عشرة سنة لاتسمع الافي الارث وتحوه على عدم معاينة التصرف أنتهى وهدذا يحثمعارض للنصوص للذى حكى عليه الاجاعوهو انه لوشاهد غيره أعاره لكه او آجره اورهنه لايكون اقرار ابأنه ملكه كاتقدم ذلك مع بيان وجهه انتهسى والدى قدمه هو قوله وقيدالبييع لانهلو كان مكانه عاربة اواجارة أورهن لايكون اقرارا اجاعالانه لم يستثنه فيكون داخلافي القاعدة ولان الانسان قد مرضى بالانتفاع يملكه ولامرض بخروجه عنسه انتهبى وم ادما لقاعدة قولهم لاينسب ألىسا كت قول وهذا صريح في ان مشاهدة الغبر بتصرف الأبحار لايمنع من سماع الدعوى والزرعمن قبسل الانتفاع مالملا بلااخ اج الارض عن ملك مالكها فلاعنع مشاهدته مسماع الدعوى أيضا أخذاماذ كروالدعوى بديع عشرة افدنة شائعة من أرض معينة مع تحدد الارض التي من جلتم المدعى مالشا أم صيحة ولا تتوقف العه عملى تحديد المبيع الشائع بللايت ورتحديده وهداء لى فرض كون البيع في مشاعوهو الذي يتوقف عليه صحة هدا البيع فاذا كان العرف جاريا بأنه اذاذكر عشرة أفدنة شائعة منمائة فدان مثلا براد بذلك عشر الارض بلاارادة تعيين مجهة من الارص ووقع الاصطلاع على ذلك يكون ذلك من قبيل بيع عشرة أسهم من مائة سهم من دار و يصح البيع اجاعاو الافهومن قبيل بيع عشرة أدرع من مائة ذراع من دارمثلا ويكون البياع فيه عفدير صحيح على وول الامام والافرارهن ألمريض مرض ألموت لاجنبي مانه كانباعله كذاوقيض شهه صحيح ناف ذمن كل المال حمث لاعماباة في البيع والله

تعالى أعلم (سئل) فى دارم هونة عند رجل على دراهم ماتراه نها قبل وفاء الدين واستمرت الدارم هونة مدة من السنين حتى حضر الورثة البالغون العاقلون لدى

مأذون منجهة انحاكما كالشرعي وحضر ألمرتهن وطلب الورثة منه شراء الدارالذ وخصهماله ومابقي من الثن يدفعه لهم فلم يرض بالثم الذي طلبته الورثة وكان في ا رحل أحنى فعرض الورثة علىه شراء الدار بمبلغ معين على ان يدفع منه الدين والباقي يسلمه لهم فرضى مذلك واشترى الدارالمذ كورةمر الورثة المذكورين بالمبلغ الذي وقع عليه التوافق بينهموة بضوه ووفوامنه الدين واستلم كلمنهم مايخصه وتحررله بذلك حجة شرعية والآتنادعي الورثه المذكور ونانهم بأعوا تلك الداربدون القيمة وانهم وقت البدع لا يعلون قيمتهاويريدون ردهاوف يخ البيع فهسل لا يقضى لمسم بردالدار لذ كورة حيث الحالماذكر سما ولم تنعقق دعواهم ان البيع بدون القيمة ولم يتعقق ان التركة مستغرقة بال آن (أحاب) اذا صدر البيع من الورثة المذكورين مستوفيا شرائط العحة واللزوم لايكون لهمنقضه بمجرددعوا همآله بدون القيمة واكحال بعض الورثة انهاباء تمه تلك الحصة فحرض موتها وأقبضها المن ومرعم ان عنده بدنة تشهدا على دعواه فهل والحال هذه يكون البيع باطلاسيم اادا كان بدون قيمة المثل اذالم ترض به الورثة (أجاب) بيع المريض مرض الموت المعض ورثت لا ينف ذبدون اجازة با قيم مثل القيمة عند أبي حنيفة والله تعالى أعلم (سشل) في رجل مات عن زوجية وورثه قصر وتركما ورثعنيه شرعامن عقيار وغييره فوضعت الزوجة المذ كورة يدهاعلى العقار بغير وجهشرعي وباعت حانو تالاجني بغبن فاحش ولم تكن وصياعلى القصر ولميكن البيع عسوغ شرعى فهلااذابلغ القصر رشدهم ولمحيزوا البيع الذكورلا ينفذو يكون موقوفا على احارتهم أن أجازوه نفذوان ردوه بطل (أُجَابُ) لا يصح بيع الام المذكورة والحال ماذكر في السؤال في غير نصيبها والله تعالى أعلم (سُــثل) قَى الرَّأَةُ لِهَا أَرْضَ زَرَاعَةُ أُمْبِرُ بِهُوبِهَا بَعْضُ أَمْكُنَةُ وَزُّ وَجِهَا وَكَيْلِ عَهَا في دفع خواجها لليرى وقط فباعها زوجها لا تخرعبلغ معلوم فلماعلت زوجته بيعهردت البيع ولم تيجزه وصار المشترى يكاتبها ومرسل لهاعلى أجازة البيسعله نحو ثلاث مرات وكلم ةمزيد لها مقداراءن الثى الدى باع به زوجها علم ترض ولم تحسر له البيع وهي تأمره بروع يده على

الارض فيمتنع فهلاذا رفعته للعا كالشرعى وتحقق عنده بيع زوجها بدون اجازمها

ورضاها يؤمر مرفع بده عن الارض المدكورة وتسلمها لها (أجاب) نعموا كالماذكر

حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف قاضي ألجيزة مضمونها ادعى رَجِلان على آخران أحده ما اتفق معه على انشاء مركب طوله اسبعة وعشرون شبر

كأملة الدوامس واكحلق والدفة ويكون له نصفها في نظير مبلع ذكره دفعه للصانع فاحص

17V0 12

شوال ۲ ۱۲۷*۵*

17 Vo V

ذىالقعدة

11 0 7

ه ۱۲۷۵ مطلب فحسم الاستصناع

> محرم ۳ ۱۲۷۲

1777 7

الصانع ما يازم لذلك وبعد الابتداء في انشائها حضر الرحل الآخر واسترى من الهانع النصف الاتخ عبلغ عينه دفعه له بشرط تقيمها على الشرط الاول وانها الى الاتنام تتم وبلغمقاسها بعدتر كيب اضلاعها ثلاثة وثلاثين شبرا وانهما يطلبان العامل بتتميمها وتسليمهاله ماوانها الأتنموجودة عكان كذاوأحاب بالاعتراف بالتوافق المسذكور وانهأنشأم كباطولها سبعة وعشرون شبرا وأخر يتنطول كلواحدة ثلاثة وثلاثون شبراوانه بعدد فائباع نصف المركب البالغ مقاسها سبعة وعشرين شبرا التي أنشاها حسب التوافق مع أحده ماللا خربالملغ الذي ذكره وانه قبضه وانها الى الآن لم تتم عارتها ف المحكم في ه ف التوافق (أجاب) التوافق بين اثنين على ان يصنع أحدهما م كباو يكون نصفها للستصنع مع بيان أوه افها ولم يذكر الأجلاا ستصناع آن جي به التعامل والالايصيح فيفسخ الااذاذ كرالاحلء لىسبيل الاستعال فمصح بيعالاعدة وعلى فرض صعته استصناعالا معير أحدههما عليه فهوعقد غيرلازم قبل العمل من الجانسين بلاخلاف حتى كان لكل واحدمنه ماخيار الامتناع من العمل وأما بعد والقراغ من العدول قبل انبراء المستصنع فكذلك حتى كان الصانع ان يبيعه عن شاء واماأذا أحضرها لصانع على ألصفة المشر وطة سقطخ إره وللستصنع الخمارفي ظاهر الرواية والله نعالى أعلم (سـ ثل) في جاءـة يملكون قطعة أرض خربة باع أثنان منهم فصيبهما ونصنب باقى الشركاء بطريق الوكالة عنهم لرجل بثن معلوم من آلدراهم دفعه لهماوكت هة شرعية من قاضى بلدهم ووضع المشترى بده على الارض المذ كورة وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من بناء وغيره مدة عشر سنبن ولمنازعه من البائعين والموكات المذكورين مع اطلاعهم على ذلك المدة المذكورة والآن أراد أحدالموكلين المذكورين نقض البيع في نصيبه منكرتو كيله في بيع نصيبه فهل اذا أثعت المشترى توكيل الرحل المذكور للبأ أعمن له بالوجه الشرعي لا يحاب لذلك ولاعبرة بانكاره ويكون الميع صحيحانا فذا (اجاب) لاعتبرة بالانكارمع الاثبات الشرعى والله تعلق أعلى (سمَّل) في منزل ملك الشخص مر مد بسعم فصلت الزمادة في عنه من شخص ولم مرهم اجتمع الذيزادق الثمن معالمالك بمجلس ليوقع صيغة البيسع بينهما فامتنع المالك قائلا انى لاأبيع منزلى ولو بلغ فى المن مائة كيس ثم بعد مضى سبعة أشهر أراد مالك المنزل المذكورالزام من كان مريد شراءه بالتى الدى كان عينه ولم بوض به المالك فامتنع من كالسريد الشراءمن شرائه فهل حيث لم يصدر بين مابيس شرعى بل امتنع المالك من يبعه بالكلية وتفرقا عسلى عدم البيسع لا يجسبرمن كان بريد شراءه على قبوله ودفع الثمن واكمالهـذه (اجاب) نعم لا يجبرء لي شوائه وقبوله واكمال ماذكر بالسؤال حيث لم يصدر بينهما بيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارامن آخ بثن معلوم من الدراهم وأقبضه البعض وبقى البعض والمبدع في بدالمائع ثم بعده دة من الامام طالب

معرم منة

1777 77

صفر

1747 7

ربيح الاول

1777 9

جادىالاولى

1777 19

יון דעוו

البائع المشترى يباقى الثمن فاستنعمن تسليم الثمن وطلب الاقالة سن البسائع فاقاله بحضرة بينة شرعية وقبض المسترى المدفوع من الثن من البائع ثم بعدمدة من بترى البائع بالدارالمذ كورةمنسكراً للاقالة فهسل أفا أقام البائع البية وردالش تقبل حيث استوفت شرائطها ولا يعتبرا نكاره (أحاب) لامانع ولا يعتبرا لا تكاروالله تعالى أعلم (ستَّل) في مريض مرض الموتِّ عا زوحته وأحنى لكل منهما نصفه ثم بعدذلك مات عن زوجته المذ كورةوو رثة يزواذلك في إلى المحكم في البيع المذ كورحيث كان في مرض الموت (ا البيع فيمرض الموت للاجنبي بمثل القيمة نافذفان كانت فيسه محاباة ته تنفذمن الثلث والبيتع لاحتدالورثة فيهمو قوف عتلى احازة باقيهم ولوكان عثل القيمة عندالامام الاعظم والله تعالى أعلم (ســثل) في رجل باعلولديه البالغين دار وبعض مواش وحانب نخيل وأسقط لهما حقه من منفعة أرض النخيل الآد كوروكت هجة شرعيسة لدى قاضى ناحيتهم واستلماذلك وتصرفا فيه حال حياة والدهما سنبروه سمامدفعسان ماءلى الارض والنخيسل من المسال تحهة الديوان المدة المذكورة فهل اذامات الرحل المذكورعن ولديه المذكورين وورثة أخروأ واداحد الورثة إخد نصيبه من ذلك بالارث عن مورثه وأثبت البيع والاسقاط الذكورين مالوحه الشرعي يمنع احد الورثة المذكورهن معارضتهما في دلك حيث الحال ماذكر الهاب) اذا تحقق كل من البيع والاسقاط المذ كورين مستوفيا شرائط العهة بالوحه لشم عي حال العجة لا يكون ماذكرتر كة عن البائع المسقط والافلا والله تعالى أعلم (سئل جل اشسترى من آخرا بعادية بناحية الصعيدوهما عصر وقبض البائع من المشترى ن ثم بعد ذلك اطلع المشترى عليها فلم تعبه ووحدها رديثة ولم يرضبها فه الرؤ يقحيث اشتراها قبل انسراها ولمتحرر بها عة ولا تقسيط (احاب) ي ولم برفله الخيار اذا ر أى حيث لامًا نع والله تعالى أعلم (ســـــُل) فحرحـــُل اشتر من آخرد ارا بثن معلوم بع ــدمعا ينته لهاو تفرحه عليها واستلمها وآخرها من آخرومه للسُّمدة من الايام ثم جعد ذلك حصل بالدار خلل فأراد المشترى المذ كور رَّدا ا كورة على باتعها متعلا زبان اكلل قديم فى أزمنه عملك البائع وال البيع بالغبن ش فهل ادالم يثبت ان الخلل قسديم عندا لبائع لا يكون له ردها ولا عبرة عما تعلل به من الغين الفاحش (أجاب) اذاصــدرا ابيــع مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للشتري المطالبة يفسخه بجرد علله بانها خلاقديها مدون أثبات أن المسع عيما قديها عند الما تعولا بمعرد الغين الفاحش مدون غرورعلى ماعليه العمل والله تعالى أعلم (سمل) في قاصر بن لهما بعض حصص فى عقار بخاف عليها من التخرب وغلتها لا تفي بعمارتها أراد الوهسما بيع المحص المذكورة بمثل القيمة وشراءدار بمنها فيها نفع للصغيرين فهل يسوغ

اللاب المذ كورذلك حيث كان مستورا كاللابع رف بالفسق والمحانة (احابً) نَم للارالذ كورذلك والحالماذكر بالسؤال بلايتوقف بيع الابحينتذعلى سوغ من مسوغات بينع الوصى حيث خلاعن كونه بغبن فاحش والله تعالى أعسلم (سشل) فامراة علائت نين ذراعا من داربالارت عن والدهاباعتها لاولاد أخيها بقل معلوم عن كلذراع ستون نصفا فضقمن غيراكراه ولااجباد بحضرة بسنة مسالسلمن شهدون عليها مذلك أتبيع ولم تقبض المتن فهل اذا أرادت الرجو عملي أولاد اخيم ألا يسوغ لهاذلك ويكون الميدع صعيمانافذا ولاتمكن من الرجوع ولس لها الاقبض المن (أحاب) اذا صدرالسم المذكور مستوف اشرائط الععة واللروم لايكون البائعة نقضه مدون وحه اشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علك دارا باعها لرجل آخر بمن معلوم من الدراهم ودفع غنها المشترى للبائع وأخذهة التبايع الشاهدة للبائع بالملائ يحضرة ببنية شرعية من المسلمين يشهدون بآلبيع ووضع يده المشترى على الدار المذكورة وتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كهم بالمدم وغيره ولم يكن في السيع غرور ولاغم فاحش والآن مر يدالبائع ابطال البيع وأسترداد الدارالمذ كورة من المشترى متعللا بعدم خووج حبة التبابع من بيت القاضي فهل والحالهذه لا يجاب لذلك حيث ثبت البيع المذكوربالوجه الشرعي ولاعبرة بتعلله المدذكور بعد ثبوت البيع (أحاب) أيس الباتع بعدصدورالبيع مستوفيا شرائط الصحةواللزوم أبطاله مدون وحه شرعى ومحرد عدم تحرر حقرالبيت لا يحوزله فسعه مالم يكن هناك وجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى له ولزوحته بتنامناصفة بمنهماعلى السويةو كتب بذلك همة شرعية ثم يعدذلك عدةماعت الزوحة المذكورة نصف البست المذكورلزوحها المزيور بحضورينة شرعية بثن معلوم اقرت ماخذه وذلك بحال صحتها وسلامتها ثم بعد ذلك عدة ماتت الزوجة المذكورةءن زوجها المسذكوروباقي ورثة والاتنباقي الورثة المسذكورين شرعوافي منازعة الزوج المذ كوريدعوى أننصف البيت الذي باعته الزوحة لزوحها باق للزوحة وممرأت متعللين بان ألزوجة المذكورة لم يحصل منهاب علاروج ولوحصل البيع لاخرج الزوج عة فهل والحال هذه اذا أقام الزوج بينة على البيع له مهاوقبض الثن من الزوج بأقرارهالدى البينة الشرعية لامجابو فلذلك ويكوف البيت المذكور بتمامه المروج ولايؤاخذ بعدم أخراج اكحة وغنع الورثة حينئذ من معارضتهم للزوج المذكور في ١٢٧٦ [البيت المزيور (أجاب) اذاا ثبت الزوج المذ كوربيع زوجته نصف البيت المزبورمنه حال صحتها مستوفيا شرائط المحة واللزوم بالوجه الشرعي لايكون النصف المنذ كور مبرا اعنها ويختص به المشترى للذ كورولس لباقى الورثة معارضته فيذلك والحالهذ بدون وجه شرى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى وكالة بثن معلوم من الدراهم غلى ان اجرتها المستأجرة بهاو تت البيغ كداه ن الدراه م فى كل سنة فتبين المسترى أن

جادى الثانية سنة ٢٠ مطلب يصح بيع الاب المستورعة ارابنه الصغير بلاتوقف على مسوغ حث خلاعن الغبن الفاحش

رجب

1777 17

شعيان

1177 12

رمضان

1577 10

۱v 1777 مطلب في أعصيل حكم مالواشترى حانوتا على أن غلته كذافظهر أقل

77 TVT مطلب لايمنع من الرد بالغرورموت ألغارمع بقاءا الغرور

جادىالاولى ITVV 18

اجتهاوقت البيع أعلى أخبر به المائع المذكوروا كال ان العرف في بلد المسعالة لأيشترى العقار الاعلى قدرواقع اجرته فهل يكون للشترى والحال ماذكر فدخ أليدم المذكورحيث تبسين فوات ماشرطه ألبائع (أجاب) اذاباعها على ان أجرتها كذاوقت العقدوالعرف ان الرغبة في الشراء تسكون بحسب الأجوة فتبين خلاف ماذكره البيائع يكون للشترى فدمخ البيع لانهمن ما فوات الوصف المرغوب قيه كبيع العبد على أنه باوخسازمثلا فظهر بخلافه وان كان هذامن باب الشرط الفاسد بكرون مقسه للسعوفيوحسالقسخ أيضافعلي كليكو بالمشترى في هذه الحادثة الفسخ وفي الهندية من الباب العاشر في الشروط التي تفسيد البدع والتي لا تفسده واذاما ع حانوتا على أن غلتها عشرون فاذاهى خسة عشرفان أراد بذلك انها كانت تغل فيمامضي كذا ولايفسديه العيقدوان أراد بذلك أنها تغل في المستقبل فالعيقد فاسيدوان أطافي ولم يفسروني مرديه شمأفالعقد فاسد هكذافي المحيط اه والله تعالى أعلم (سشل) في رجل علا عقاراً باعه لابتسه السالغ مالغروروالغين الماحش من الابن لأبيسه وبعدمضي سنة وشئ مات الابن المشترى وبقي العقارتحت بدالات مسدة ثم طلب ورثة الميت حقههم فحذلك العسقاد المذ كورفاع ترف بالبسع لورثهم وادعى أنه كان بالغرورو الغين الفاحش وعنده بننة تشهدبالغروروا لغين المذكورين فهل تسمع دعواه الغروروالغين الفاحش يعد اعترافه بالسعواذا تبتهما بالبينة الشرعية يكونله فسخ السعالذكور (احاب) نع يكون له فسيخ المسع بعد ثبوت الغين الفاحش والغرور بالوحه الشرعي ولوبع مدموت الغارمع بقاءالغرورحيث لامانع ولايمنع من ذلك اعترافه باصل البيع كالايخفي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل لهم كب بالبحر عرضها البيم على يدوكيله فقال شخص انااشتريها بسبعة آلاف قرش وصدرهذا الكلاممعالو كيل فاستشارالو كيل المالك فقال لدانظرمن يزيدعلى هدذاا لمبلغ فنظر فلم يجد فرجع الوكيل الىم يدالشراء وأراد ان يستلم المبلغ ويسلمه المركب فقال لااستلم الأدعد اطلاع اهدل الخسبرة واجراء صيغة البيع فاحضرهم واطلعواعليها فقالوا قيمته الاتزيد على اربعة آلاف قرش فامتنع مر مدالشراءمن الشراء فهل واعال هذه لا يلزمه شي لعدم حصول صيغة البياع أم كيف الحال (احاب) اذالم يصدوبين من مريد الشراءوبين وكيل المالك بسع ما يحال وقبول ولاتعاط من الحانيس أواحدهما لايجرمن مريد الشراءعلى قبول البيع ودفع ثنه كانت قيمة المسع تساوى ماساومه به من المن و محردما هومذ كوربهـذا الوالعلى الوحه المسطوريه لا يعدبيعاشر عاوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل علات دارا عرضهاللبيع عوجب قاغة مرادهاء شخص واعطى زيادة على القاغة وختم عليها ولمهر الدارالمذ كورة قبل أعطاء المزايدة فهسل اذاعا ينها بعدذلك ولم تعيه لا يحبرعلى شرائها ويث لم يعاينها وقت الزيادة فيها ولا قبل ذلك بل يخيرسيما ولم يحصل ايجاب وقبول في

17vy 17

Trvv rv

17V 17

777 7.

ميع ملك الدار ولم يولدمنه بعدرة يتهاما يدل على رضاه بها (أحاب) لا يحبر الرحل المذكورعلى قبول تلك الدار ودفع عنها شرعااذا كإن الواقعما هومسطور بالنؤال والله تعالى أعلم (ســـثل) في اخوين يدم ماعقارمات أحدهما وترك اولاداصعاواذ كووا واناثا ولموص عليهم أخاه الحي ثمراع الحنى بعض هذا العقارة بلوشد الاولاد من غير اذن من ألقاضي والأالم فلما بلغ ألاولاداراد واردالبيد عف حصتهم فهل لم والتنظرا لبيعه من غيراذن من القاضى وآلحا كممع اله ليس وصياعليهم (أجاب) تع والحال هذه حيث لامانع وهدذاعه لى فرض وجوده سوغ للبيدع من مسوغات بيت عقار اليتيم والالم ينعقدوالله تعالى اعلم (سشل) فرجل علائساً فية و:صف ارض معصرة عاليسة من الالته والاستعمال بأعهمالرجل بثن معلوم من الدراهم فوضع المشترى يدمعليهما مدة تزيدعلى بهس عشرة سنةثم بعد ذلك ماتكل من البائع والمشترى عن ورثة فوضع ورثة المشترى الديهم على ذلك ثم تعدى بعد ذلك ورثة البائع على ورثة المشترى وباعوا ماباعه مورثهم السالرجال آخر بتاري متأخر عن بيع مورثهم فهل اذالم تعزورثة المشرى المسذ كورالبيسع المسذ كورلا ينفسذو يكون أبيسع موقوفاعملى أجأزة المالكينان أحازوه نفذوان ردوه بطل (أجاب) اذا كان البيع الصادر من مورث السائعين قبل موته لمورث الاتنوين حال حياته فأبتابالوجه الشرعى ومات المسترى والملك فيماذكر لورثته ثم باعور ثة السائع المبيع من قبل مورثهم لرجل آخر بتارح متأخودون اذن المالكين ولأوجه شرعى يكون سعهم موقوفاعلى احازة الملاك فأن احازوه نفذوان ردوه بطلوالله تعالى أعلم (سئل) في جاعة على كون دارا بالارث الشرعى و كلوارجلا قريبالهم في بيعها لرحل فباعهامنه ووضع المشترى يده عليهامدة أر بع وعشرين سنة وهويتصرف فيهابالهدموالبناءمع حصورالو كيل وموكليه المذكورب ثم بعدذلك مات بعض الموكلين عن ورثة منهم الو كيل الذ كورفانكر البيع الصادرمنه في الدار المسذ كورة معور ثةمن ماتمن الموكلين فهسل اذا ثبت بياء الوكيل المذكور للدار المدذ كورةعن موكليه بالوجه الشرعي يقضى للشترى بهاولا عبرة بانكار الوكيل المذكور الا نوورثة بعض الموكلين بالبيع سيمامع حضورهم وقت البيع المذكور (أجاب) اذا ثبت تو كيل المالكين الرجل المذ كوربييع الدارا الرقومة واله بأعها السترى المذكور بيعامستوفيا شرائط العفة بالوجه الشرعي لايعتبر انكار البائع وبعض الورثة بعد موت مورثهم وليس لهم معاوضة المشترى في ذلك مدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)فدارمتتركة بين جاعة لكل منهم حصة معلومة فغابواعن البلدو بقي منهم واحد فباع حصته وبعض خصص الب قين لرجل آجر ثم باع الا خولا خوثم تصرف المشترى الاخيرفيها بالهدم والبناءفي بعضهاوه أرواضعا بدهسب عشرة سنة مع حضور ابن عمالغائبين ومشاهدته وعدم نراعه غمات الغائبون عن آبن عهم المذكور ولا

ذىالقعدة

ITVV TT

ذيا≩ة

TrvV

2

11VA

وارشاف مسواه فهل يكون له أخد تمايمل كونه فى الدار المذ كورة ما لميرات و يكون سم شريكهم بعض نصيبهم حال غيبتهم موقوفا حيث لمبكن وكيلاولا أذونا ويكون لوارثهم الاستيلاءعكما كان يخضهم في الدار بالميراث لاسيمامع اعتراف المشترى الاخيريذلك واقر أرها كصة المذ كورة للوارث المذكورولاعبرة بطول المدة المذكورة (أجاب) يكون الوارث المدذ كورأ خدنصيه بالارث عن مورثيه المذكورين من تلك ألدار فيماعدا اليناءالذي احسدته المشترى الشريك لنفسه على هسذا الوحسه حسث كان الواقع ماهو طور بالسؤان اذ الاقر ارجمة عملى المقريعاه ل عوجيه حيث لامانع والله تعالى أعلم يُمُلُ) في رحل يملكُ دارامتخرية باعها لا تخربيعا صحيحا بش معسلوم وقبضه البائع منه جمعه وذلك يحضرة نائب الفاضى وجاءة من المسلمن فهل يكون هذا البيدع صحيحانا فذا يحكم بمقتضاه ولولم يخسر بع مذلك حجة مسحيلة من الحا كما الشرعي (أحاب) لآتتوقف صحة البيع على انواج همة محيث صدرمستوف اشرا عطه المعتبرة شرعاوالله تعالى أعلم (سئل) فيرحلمات عن بنتيه وأبيه وأختسه شقيقته وتركما يورث عبه شرعاومن جلته طأفب طينا بعادية بملوكه ثم ماتت احدى البنتين عن اختهآ شقيقتها وجدها أبي أبيها فقطتم مات الابعن بنته وزوجته وبنت ابنه فوضعت بنت الابن مدهاء لى الابعادية المذكورة وباعتها بغيراذن اق ورثة الابو بغيرعلهم واجازتهم فهل والحال ه-ذه لاينفذ البيع في تصبب قية الورثة المذ كورين ويؤمر المشترى مرفع يده عن صبهم وتسليمه اليهم (أجآب) اذا ثبت نسب جيع الورثة المذكورين من الرحل المذكور وثبت ملكه لتلك الأبعادية وانتقالها بالمراث عنه لورثته الذكورين بالتعاقب على الوجه المسطور بالطريق الشرعي وكان بسع البنت المذكورة تلك الابعاد بقيدون اذن باقى الورثة ويدون اجازتهم ولم يوجد مايسو غلمابيه انصباء باق الشركاء يكون لهم فسخ البيع في انصر باثه مواسترد ادها الى الديهم حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) من نائب صهرجت الكبرى في رجلتوفعن زوجته وولديهمنها وصارحصرتر كته وقسمتها بدنهم وأخذا حدالولدين حقه وتراضت الزوحة على ترك حصتها في الاعبان لاحدد ولديها وتأخذ منه القيمة وإجلت إذ أخد القيمة الى أحل معلوم ثم بعد ذلك ادعت الغبن في النقو يم وتريد أخذ حقها اعيانا فهل تحاب لدلك وتعاد القسمة ثانا أملا (أحاب) ان قدر لملك الحصة عن معلوم وكانت تلك الأعيان وقت التراضى معلومة للولدوامه وتراضياعلى ان الولد ياحد ذها لنفسه في مقابلة ذلك المبلغ وأجدل أجلاه علوما ولمريد فع ش المبيع في المجلس ولم يكن فيه احدا انقدين ولمروحده فالمشمف دالبيع انعقد دال بعماولا ينقض بجرد دعوى الغبن فيمه اذعلى فرص تحققه لايف هخ البياع به مدون غرور والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت بجاعة من ارحامها حصة مر منزف اشاءة بين معلوم إراته ممن عنها وقبضوها وكتب في شأن ذلك سندمشتمل على بسة ثم بعدمدة م تت

1744 4

الماثعة عن أولاد أخ عصبة ذكور أرادوا ابطال البيع لكونه مشاعابدون قبض غن فهلاذا ثبت بيع البآءمة وامراؤه اللشتري من الثمن في حال محتم اطاء تفختارة بشهادة البينة الشرعية يكون البياع نافذا ولاعبرة بتعلل أولاد أخيها والحال هذه (أجاب) اذا صدرالبيع صحيحالازمالا يبطل بجرد كون المسعمشاعاو كون الثن مبرأمنه مدون قبض والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردمن الضبطية مؤرخ في ٩ رسنة ١٢٧٨ مضمونة انحضرةمدىر بني سو يف اشترى من بعض ورثة المرحوم حافظ افنــدىمدىر المنية سابقاحصتهم في الايعادية الكاثنة عدير ية المنية المخلفة عن المرحوم مورثهم وأرسل تقسيط الابعادية معوكس الباثعين والشهودالتي تثبت توكسه شرعا مالافادة منهذا الطرفالى مديرية المنية لاحل توقيع المبايعة واخراج اكحة اللازمة والآن قدعلنامن ةحضرةالمشترىالواردةلهـذآ الطرفانقاضيمدس يةالمنية توقف في تحر براكحة باعتلاله انه لا يجوزتحر سراكح قعلي الشموع بللابدمن تقسم الابعمادية وبعدها تتعرر انحجة عسائخص البائعين وعدلي ذائء اصارا جاءالاشها ديالمابعة ظرالترقف القاضي ولكونحضرة المشترى هومديريني سويف وبسبق شراء أبعاديات بالمديرية طرف حصرته مع الشيوع وتحررها هج شرعية فلاحظ ان التوقف في ذلك من قاضي المنه ليساله محلويرغ بالاستفهام ونحضرتكم عنجواز وعدم حوازالشراء وتحربرا كحة بالابعاديات العشورية على الشيوع لاجراء مايتتضى فلهذا لزم ترقمه كضرتكم ذؤمل من بعدمطالعة ماتوضح تردالافادة عن الحكم الشرعي في ذلك للعلومية (احاب) قدعلم مايخطاب حضرتكم فسذاوالافادة عن ذلك ان الشيوع لاينع من صحبة البيع شرعاولا يتوقف تحريرا كحة بسمحصة من الابعادية الحكيء فهاعلى قسمتها اغايلزم بيان حدود جيرع الابعادية ومساتحها في الحجة كالحارى والبيرج يصير ايقاعه على خودشا وعمها كالربع او النصف اوغير ذلك حسب الواقعة ولاعلومية تحرروالله تعالى أعلم (سـمل)من الضبطية في سبسة ٨٧عام ضء ونه ولوانه سبق الاستقتاء، ن حضر تكرعن بيع حصة بعض ورثة مرحوم حافظ افندى مدىرا لمنية سابقاشا تعة في الابعادية المخلفة عنه الكاثنة عدى بة المنية كحضرة مجديك سلطان مدير بني سويف بناء على ماورد لهذا الطرف مسحضرته واعطيت الافادة من حضرتكم بالتعويز الاانهم بعيد الإحابة من حضرتكم وردت افادة مبديرية المنبية متضمنة الاستعلام عن حيلة وجوه بناءعيلي ماأطيه قاضي المنبية وبالاقتضاء فدمته للباثعتب فالاوحسه ااتيأ وضحها القاضي المذكورفاعطيت الافادة منهاف الاوراق طيسه وكدالماسئلمر عادل المستأح لتلك الانعادية أحاب شفاها ععلوميته بالبسع ررضاه به ولس له معارضة فيمه وحيث من الاقتضاء الافادة من حضرته عاأوضه قاضى المنية ورتوضع من البائدة بنوالمستأح لزم تصر بره كمضرتكم وملمن بعدمطا لعة ماتوضح بالاوراق طيه تردالا فادة الواضحة من حضرتكم عن تجويز

ITVA

17VA V

يعدم تحويز ذلك لاجراء اللازم اوافقة الاصول (الباب) قدور دخطاب حضرتكم المتعلق الاستفهام عن يبع حصة بنت وحوم المرحوم مافظ أفندى مدى المنية سابقاشا دعة في ألابعادية المخلفة عنه الكائنة عديرية المنية تحضرة مجديك سلطان مديربني سويف من الأوحه التي ذكره الحضرة قاضي المنيسة وانه بالسؤال من الوارثتين المذكورتين ذلك ومن حيث عدم تعسن عد دالور ثَةَ لُحضرة القياضي وحصر الارث فيهم واستدعاء كحال لثيوت ماذكر بالطريق الشرعي لمنتي عليه عقد الميابعة بعد معرفة نصدب كل شخص مانورا تتهد العققة عندالقاضي ومقيد مضموتها سعله محمة الصلرالحكي عنا فافادتهما وانه يفرض التشكك في الوراثة عندقد الما يعة في المضيطة محرى الثبوت اكمارى وانمعرفة نصد كل منهماه ن خصأتص وظيفته الى آخرماذكر تابالافادة كربجواب حضرتكم ان المستأح للابعادية لماستل أحاب شفاها بعلمه بالبسع ورضامه ولسرله معارصة فيهوترغبون أعطاءا لافادة منهذا الطرف بعدالاطلاع علىماف الشعتين المرفوقتين معهذاواكالانمايتعلق بيدع الحصة الشائعة سبقت الافادة عنه وأمامن حهة معرفة الورثة وحصر الارث فيهم فافي حواب الوارثتين المذكورتين فمه المكفاية وأماتوقف القاضى في تحر براكحة التي هي عبارة عن اشهأد من السائع أنه بآع وقبض التمن ومن المشترى اله قبل البياء وقبض المبياع حسب اقرارهما بذلك لديه على فدخ الاحارة فلدس في عمله لانه ليس ولازم لععة البيعمع عدمه لان سع المستأح ناود في حق المائم والمشترى مالم يفسعه المشترى موقوف في حق المستأحرالي مضي مدته أوفسخ الاحارة ومع كونه موقوفا في حق المستأح لايملك فسغه من قبل نفسه بلله حق حس العن الى مضى مدتها أوف عنها فان أحاز البياع ورضى يغتالاحارة ونفذالبيه عفي حقه أبضا وهذااذالم بكن البيع لعذردين على المؤحر السائع لاوفاءله الامن عن العسولوكان الدن قليلا كدرهم فاكثرولا فرق ف ذلك بين كونة ثابتا بدينة أواقرا رمن الباثع أومشاهدة من الناس أمالو كان البيع لذلك العذر فلايتوقف فسخ الاحارة على رضا آلمة أحربالسم وهذامالزمت افادته وألله تعالى أعلم (سئل) في رحل اشترى بقرة بثن معلوم حال من امرأة وزوحها و دفع له حما أكثر الثمن وأخذالبقرة ومكثت عندهمدة طويلة نحوار بعة أشهر غرذه سالر أةالى بلد المشترى معزوجها اطلبه بياقى غن البقرة فليحداه فاخذا البقرة مر منزله وذهبابها وباعاها فهل هذاالبياع غديرنا فذلاتها على ملك مشتريها وتنزع من مدمشتريها الناني حبراعنه وترد لمشتريها الأول وليس للزوجة البائعة وزوجها الآباقي الثمن الذي بيعت به (أجاب) اذا تحقق البسع المسذ كور أولامن الملاك بتاريخ سابق مستوفيا شرائط العصة واللزوم كمون بيع المراة وزوجها المدند كورب ثانيابتار يحلاحق بدون مايوجب فدخ البيع

مطلب فى بيع العين المستأجرة وعدم توقف صحمة البيع عملى فسخ الاجارة بالنسبة للبائع والمشترى

شعبان

ITIA FF

الاول موقوفا على احازة المسترى الاول فان احازه تغذوان رده بطل ويكون له استرداد البقرة الى يدوحيث لامانع والله تعالى أعلم (سشل) من بيت المال في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٨ عامضمونه ام أتقدى أمنة البيضاء قدمت عرضا الصلحة تنهى بهان الحرمة ضاقبل وفاتها ماعت لهامنز لابخط الخضرة وغانية قرار يط معوش الرمانية وعشرة دكا كين ومصيغة وخمارة وقهوة وطاحونة ومنزلا بسوق التبن يبولاق عوجب سند بختمها ولمتحرر لهامذاك حجة شرعية ولمناسة وفاتها وضطمتر وكاتها تلتمس ثبوت ماذكر مع ثبوت ماخصها من تركة زوجهاعلى حلى ولدالمتوفاة والزوم تحقيق ماادعت المذ كورة قدطل السند الذكورو عناظرته وحدمذ كورابه أن ضعاباعت الاماكن المذكورة الى المينة المهذكورة بمباء أثني عشر ألف قرش وخسما ثة قرش عملة صاغا وساعتهامن التن ظيراقامة شعائر المكتب اعنى شن كساوو غن حصر وغن مياه واجرة فقيسه وكامل مايلزم الموان يصيرا عطاء مبلغ ألف قرش من طرف امينة الىجعة العبسد معتق المرحوم على جاي وكذ الصبر اعطاؤه دكاناه ندون أحرة لاحل معاشهمها مادام مقيمافيها ولايكون لدحق في تأحمرها الاخهو لدى حضورا لمدعية ومعها بعض الاشخاص الذين أسما وهم بالسندالمذ كوروا لسؤال منهم شفاهاع ومعرفتهم بالمتوفاة وحدودالاماكن واسماء الحأورين وهكذافا حابوابا حابة لاتفد شأعاه ولازم شرعا وحيث الام كاذكروالسندموضي مان السعوالساعة لم يقعاالالحل احراءما اشارت باحرائه إفهلمع كون البسع والمسامحةم احل ذلك يقبل من المدعية دعوى البسع فى العقارمي المتوفأة لها أم كيف وتنفيذ مااوضعت عنه المتوفاة بالسند نظير البيع والمسامحة يكون باى كيفية (أجاب) السعالة كوربهذه الشرومافاسد فسديله الفسح أذفيه شرطلا يقتضيه العقدولا يلاغه وفيه نفع لاحنى من اهل الاحتقاق وذلك مفسد لعقد السع فيجب فسعه حيث كانت الشروط المذ كورة ف صلب عقد البياع ولايسلم للشترية في المساع بعد موت الباتعة على هذا الوجه مالم تندت الانتقال اليها بنا قل صحيم شرعى والله تعالى أعلم (سينل) في رجل علكُ دا را ناعها لرجل اجنى بين معلوم من الدواهم وقبض التي من المشترى وهوق عال العجة والسلامة وكتب في شأن ذلك سندام شمولا بخطه وختمه لدى منةشرعية تشهديذالك ومصىء على ذلك شهران فاكثر غمات البائع عن ورثة أنكرت ويع مورثهم فى الدارالمذ كوره بسدب عدم خروج حقمن قاض فهل اذا أثنت المشترى ألبيت اللذ كوربالبينة الشرعية في وجهور ثة البآئع يكون البسع صيحانا فذا (احاب) اذا تبت البيع المذكورمسة وفياشراء غا لععة واللزوم بالوجه الشرعي لا يعتبرا نكارانورثة ذلك ويحكم بعصته والله تعالى أعلم (سئل) فرجل اشترى من آخر قدرا معلوما من والجام المسمى بالرسمال كل ودب كذا قدر المعلوما من الدراهمود قعله جيع المن وشرطامع روضهما ان يكون تسليمه في عل كذاعلى انه ادا زاداو نقص فعسانه من المن فهل اذا

محرم سنة

ITV9 V

۲۰ مطلب فی تفصیل حکم هلاك المبیع قبل قبضه

حادى الثانية ٤ معاب مطاب في حكم بين عمباخ في القومبانية

بعبان ۱۱ مطلب فی حکم بیرح المستاجر

رمضان ۲۳ ۲۷۹

هلك المبيع المذكورف يدالسائع قبل نسليمه يهلك على البائع ويرجع المتسترى على ما "عه عَادفعه له من التَّن (أجاب) أذا هلك المبيع في بدالبا تع قبل التسليم بفعل البائع أو با أفه سماو يه أو بفعل المبيع نفسه يبطل البيع وترجع المشترى على البائع بالثمن اذاً كان دفعه اليسه ولو كان الهلاك بفعل اجنبي فالمشترى بالخياران شاء فسخ البيسع واخد اغن فيضمن الحانى الباثع ذلك وانشاء أمضاه ورجع على الحاني فيضمنه وان هاك بفعل المشترى فعليه تمنسه أن كأن البيسع مطلقا اوشرط آثخيارله وانكان انحسار للبائع اوكان البيسع فاسدالزمه ضمات مثله ان كآن مثليا وقيمته ان كان قيميا والله تعالى أعلر (سئل) بافادةواردةمن المحافظة مؤرخة ٢٤ جادى الاولى سنة ٢٧٩ مضمونها طلك افادة أكم الشرعي فيبع مبلغ كان فجهة مصلحة بيت المال باسم امرأة تسمى نسوخ اعمشية ماتت وكأنت الصاحة الذكورة دفعته القومبانية الحيدية واثدت رحل وراثته لتلك المرأة بعدموتها باعلام شرعي فادعى شغص نصراني شراء ذلك من الوارث المذ كورو يطلب هذا المبلغ وفائضه (أجاب) ماصاراج اوْ وفي هذه القضية اوّلاو آخرالم يكن على مقتضي الشرع وبيع المبلغ الكائن بألقومها نية وبيت المال ياسم نسوخ الحيشية سواء كان دينا اوعينا لايصح من وارثها والحال هذه ولوفرض أنه علوك لماوانه انتقل لوارثها بطريق الميرات فهوبيع فاسدفسيله الفسخ وردىدله الىالمشترى حيث كان الواقع فيه بيعاوهذا ما يقتضيه الشرع ويكون لمستعق المبلغ السكائن ما لقوميا بيسة وبدت المال قيضه منجهته والله تعالى أعلم (سثل) في رجل له حانوت زيا ته وله فيسه صأنعتر كهليديع فيه البضاعة المعدة للبيع في هذا الحانوت وغاب الىجهة تم رجع فوجد صانسه قدياع سدرية نحاسا بلااذن المالك ارجل واخذمنه غنها فطلب صاحب السدرية اخذهامنه فامتنع من ردها المحتى بأخذمنه عماالذى اخذهمنه صانعه فهل مكون حسالسدرية أخذهامنه ويؤم المشترى بالرجو عبالثمن على صانعه بعد تحقق الملك له فيهابالوجه الشرعى ان لم يجزبيع صانعه فيها (اجاب) نع للسالك ذلا والحال ماذكر اذالم يكن البائع ماذوناف مثل هـ ذا البيع فيرتد برده والشسترى الرجوع على الفضولي مالمن الدى قبضه منه بعد الفسخ ورد المبيع الماكه والله تعالى اعلم (سيل) فرجل اشترىمن آخرقطعة أرض مملوكة له ابعادية فوحدها المشترى مستأحرة للغيرمن بائعها المذ كورفهل لايمنع صحة البيع كونهامستاج ةحيث كان المشترى قابلاوراضيا مذلك (أجاب)نع لايمنع صحة البيـع آلاانه مو قوف في حق المستاج الى مضى المدة فأن تمت نفـذ البيع فاضح الروايات المجزالبيع والشترى خيار الفدخ انفيرض ببقائه الحاانتهاء المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا خرسعة قراريط و نصف قيراط وسمهما ونصفسهم فيمكانمشترك بينه وبينالمشترى بثن معلوم سماه وسعركل قيراط خسمائة وثلاثون قرشاعلة دارجة فهل اذا تبت ان البائعله في المكان المذ كورسبعة

(eun)

قرار بط ونصف قراط يكون البيع صيحا فيماعله كه البائغ ويبطل فيمازاد أذانبت ذلك بالبينة وكان ف من البيع (أجاب) تم يبطل البيع فيما ثبت بالبينة الله مستعق الغرالباتم وشت المشترى الخيارف الباقي بن اخذه بحصته من الثمن أو تركه مطاقا سواء كان قبل القبض اوبده حيث كان المبيح قيميا والله تعالى أعلم (سلل) فرجل عال مكانام وثلثه لرجسل بثن مع الوم منذاحدي عشرة سنة وكتب بذلك وثيقة مشمولة يختمه وآسمه وشهادة بينة شرعية وجعمن المسلمين ووضع المسترى يده عليه المدة المذ كورة وصارسا كناقيه وينتقع به الى آلات م ان صاحب الثاثين ترتب بذمت مدين عنمبيع لاشعاص عزعن أدائه وبريدارباب الدين أخذ جميع المكانف ظيردينهم ويقولون أنبيع ثلث المكان المذكورمن مألسكة للشترى المذكور باطل لكونه لم يكتب يدحة مسعلة من الحاكم الشرعى والورقة الدمغة لا يعمل بهافهل اذا تبت البيح بشهادة البدنة الشرعية يحكم للشترى بعهة البيع ونفاذه ولاعبرة بما تعلل بهار باب الدين لاسماومالك الثلثين معترف ومصدق على صدور البسع منه للشترى على الوجه المذكور ولم يعدده (أحاب) لا تتوقف صحة البير عونفاذه شرعاً بعدصدوره مستوفيا شرائط اللزوم عملى كتابة هجةمن الحاكم الشرعى به وسحيلها فلاعمرة عماتعلل بهأر باب الدىن على هذا الوجه والحال ماذ كروالله تعالى أعلم (سئل) فجاعة فممكان باعوه على مدوكيله مرجل بتن معلوم وعند كتابة هة بالشراء المذكورظهر لمأذون القاضى عطالعة الحجة التى تشهدهم بالملك انهم علمكون ثلاثة وعشرس قيراطاو ثلاثة وعشر بن سهسما وربعسهم فقط ومازادعن ذلكماك لغيرهسم فهل يكون البيع في نصيبهم صحيحانافذاولآينفذ فمازادعن ذلك ويكون للشترى اكخيار حيث ثدت البيع في الزائد على نصدب البائعين بشهادة البينة الشرعية لاعجر دظهور ذلك من الصلَّ المذكور (أحاب) نُعُ يكون الْبيع في نصيبهم صحيحانا فذاولا ينفذ في ماظهر استحقاقه للغيراذ اثبت الاستحقاق بالبينة او بأقرار المشترى في حق نفسه اوبا قراره مع البائعين في حق الكل اذالاقرار هجة قاصرة على المقرويبطل البيع فيما ظهر مستحقاً أى بابطال المستعق بعد المسكم بالاستعقاق او بتراضى البائع والمشترى على الفسخ اوبرجوع المشترى على البائع بالمن وتسليمه اليه او بحكم القاضى على البائع بردالمن الى المسترى بعدطلبه حيث ثست الاستعقاق بالبيئة اوباقرارالبا معينمع المشترى اذلارجوع فالاستعقاق بجرد ثبوته ماقر ارالمشترى وحده وحيلتذ يخير المشترى فى الباق من المبدع بين امساكه بحصته من الثن أورده مطلقااذا كان ببوت الاستعقاق قبل القبض لتفرق الصفقة قبل تمامها وان بعده خدير فيما لايميز الابضرر وبورثه الاستعقاق عيبا كداروكرم وأرض وزوجي خفو مراعى باب وقن وفي غيره عالاً يضره التبعيض كثو بن وأرضى وعبدى ومثلى ولاخيارله في الباقي والله تعالى أعلم (سـئل) في رجل علائعةاراجاء مرجل وغره وقال

شؤال سنة ١٢٧٩ م مظلب في حكم مالوظهر بعض المبيع القيمي مستعقا

1779 77

ذىالقعدة

۲۲ مطلب لا رجوع فی الاستحقاق باقسرار المستحقاق باقسرار المستحقاق باقسرار بینة اواقراره مع البائع

دىالقعدة سنة

17 YA

ذیاکجة ۲۰ ۲۰

ربيع الاول

مطلب فحم مالوظهسر المبيع مستعقابعد البناء وفيما يرجيع بعصلي الماثع

ربیعالثانی

ITA.

له بعنى احسفه بكذامن الدراهم لانه لإيساوى الااياهافاي فارسسل له جاعة فالوالدان نَصْفُ العقار لايساوي الآكذا الثمن ألذي قاله المُشترى فباعبه بالثمن أبلذ كوروهو دون تن المسل بكثير فهل إذا ثنت الغرورو الغسن الفاحش يكون للبا تعرد التم تردادا لمبيع جببرا على المشترى ولو كان معه حقة ومضى على ذلك مدة من الامام (أجاب) نعم حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فى أم أة تملك دارا فى بلدعن مورثها غانت محهمة سفاوين بلدهامسافة قصرمدة سنن غررجه تفوجدت رجلاواضعايده كورة فطلبت رفع مدهء خافادعي أنه اشتراها من ام أةما لبلد للذكورة واكحال انهاأجنيية ولميكن فساملك فيهابوج مشرعي فهسل لاينقذ يبعها لهاوا كالهذه حبث ثدت انهاميرات أن كانت غائسة عن مورثها ولم يكن هناك ناقل شرعي ولم يثدت للبا تعة ملك فيها أصـ لا (أحاب) اذا ثبت الملك في الدارالمذ كورة لتلك المرأة بالوَّحْمة الشرعى ولميكن للبائعة ولاية عليها بطريق شرعى لاينفذبيعها يدون اذن الممالكة لها و یکون موقُّوفا عــلی اجازتهــافـهبطل بردهاوالله تعالی أعلم (ســـثّـل) فیرجل اشتری دارامن آخرو يناها شميعدمدة ظهرانها مستفقة للغيرفهل اذا ثيت الاستحقاق فيهايالبينة بالوحه الشرعي لابا قرأ رالمشترى وحده بكون للشترى الرجوع بالتمن على بالعه اوورثته فنعيمة نقصه مستعقاللقلع من المستحق انتوافقا عملي ذلك وان لم رض المستحق للشترى أخذه تقضه المملوك له وقلعه (أجاب) نعمللسترى الرجوع على با ثعه او ورثته بثمن ماثبت استعقاقه على الوجه المذكور وله أخذ قيمة نقضه المماوك له مستعق القلعان رضي المستعق بذلك والافله قلعه وأخبذه وله انرحم هيمة البناءمبنياعلي البائع ان سلمه اليه والله تُعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منه ــ ما قطعة أرض احداهما نترية والاخرى فيها يناءفا تفقام ويعضهما أن يتبادلانهمافا حضرا جعامن المسلين وأوقعا لمبادلة يحضرة بينةشرعية ووضع كل منهمايده على ملك الاخرسنة ثم ان الذي ـذاكــرية بني فيها بعض بناء وأراد أن رجع ثانيا على صاحب فهسل حيث أوقعا يغة المبادلة على الوجه الشرعي لايكون لاحدهما الرجوع على الانخو (أحاب)حيث وقعت بينهمامبادلة احدى الارضين بالاخرى بصيغتها الشرعية المفدة لتمليك العين ولمروجدها يفسدها لايكون لاحدهما الرجوع ولافسخ البيع المذكوريدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سشل) في رجل علابيتا ماع صفة لرجل عبلغ معلوم عقدا ماضمنه الشترى ضمان غرم عمايدمة رجل آخر وكان عقد البيم قبسل رؤية المشترى المنزل المذ كورباطناوظا هراول توجه المشترى لاجل معاينة البيت المذكورور ؤبته لرض به بهذا الثن فهل اذا كان عقد البيع قبل الرؤية يكون للشترى الخياران شاء قُبِهُ لَا لَبْيِعُ وَانْشَاءُ رَدِهُ (أَجَابِ) شراء الطَّالبِ أَى رَبِّ الدِّينَ بِدِينَهُ شَيَّا مُنَّ الكَّفيل صيح وقد مرحوا بان من أشترى شديا ولم يره يكون له رده بخيار الرؤيه فله الفسخ ورد

۳ مطلب دلگ المبیح فید البائع قبسل القبض ولود لتنایة رجع المشتری بالثن

شوال

ern.

دىالقعدة

اسع بعدالر وية اذالم رض به عندهاو كذاله الردقبل الرؤية فى الاصم والله تعالى إعلم (سَمْلَ) في رجل علا عانبا من البصل موضوعا على الارض بعد قلعه من أرضه اشتراه منه وحل جذافامن غميركيل ولاوزن بثن معلوم ودفع لديعض الثمن وابقاء تعتبال المها المرحتي ماتي له بيساقي الثمن فهلاث البصل باستفة سمساوية فهل يكور من ضمسان ما تعمه ویکونها الکاعلیمه و یکون الشتری استردادما قبضه من الثن (احاب) حیث كالبائع المبسع لقبض الحالثن ولم يقبضه المشترى ولم توجد التخلية خني هلك المبيع فى بدا لبا تُع من البيع وللشِّرى الرجوع على الباتع عنا دفعه من التَّن والحال ماذُ كُرّ سِتُ لامانعُ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علك أرضا ابعيادية ملك رقبية بطريق الشراءباع نصفهامن آخر بثن معلوم واشتراهامنه الاتخر بذلك التنشراء باتامستوقيا شرائط الععة والازوم ولم يدفع المشترى الشمالي البائع بل بقي بذمته وذلك يحضرة سنة من العدول وهناك بنة تشهدع لى اقراره مالسم المذكور أيضا م بعدمدة استأذن الباثع الشاني المشتري الاخيرني بسع الابعادية جيعها نصيبه ونصيب المشستري الاخير مالو كَالةعنه الرحل آخر بعن معلوم أزيدمن العن الاول فاذنه بذلك وماعهاء ليهذا الوجه ثم بعد ذلك أراد المسترى الثاني الذي هوشريك البائع الاخبران بحاسب الماثع علىما يخصه من الثن الذي ماع مه ماذنه فانسكر بيعه السابق آشريكه المذكور وادعى اختصاصه بالابعادية المذكورة فهل اذاأ ثنت الشريك المذكور شراءه قصف الابعادية من البائعله بالبينة العادلة بمعاماتامسة وفياشرائط الععة لا يعتبرا نكار البائع ويكون المشترى الشريك عاسمته على ما يخصه من التمن الذي ماع مه ماذنه (اجاب) اذا ثمت البيع المذكور بالطر يق الشرعي مستوفيا شرائط العجة واللزوم كاهومذ كور لأيعتبرا نكارالبائع والحاله فدهو يكون الشريك المذ كورمحا سبةشريكه المأذون بالبيع بطريق الوكالة عنه على ما يخصه من الثن والله تعالى أعلم (سيل) في ام أة علا حصة في دار وساقية ونخيل وكلت أخاها في بيعها بتن معلوم من الدراهم فياع الوكيل ذلك لرجل مالمن المذ كورووضع المسترى يده على ذلك مدة تزيد على سبت سننتم بعد تلك المدة باع المشترى حصة الدارالمذ كورة لا خوفارادت الموكلة المذكورة أخذها بالشفعة متعلله بانها خارتهاف لم تثبت لهاالشفعة بالوجه الشرعي لدى القاضي ومنعهامها شم بعدد لكأنكرت البيع المذكورفي جيع ذلك وادعت انجيعه ماكلها وانهباق عملى ملكها وأنكرت الوكالة فى البيع المذكور واعمال انه في اثنياء تلك المدة كانت تستاجهاذ كرمن المشترى وتدفع الاجرة فهل والحال هدده اذا تحقق ماذكرمن البيع والتوكيل به بالوجه الشرعى لأسمع دعواها الملك في ذلك لاسيماوة مطلبت الشفعة فى الدار المذ كورة واستاج تماذ كرمن المشترى المذكور ويكون الجق في ذلك الواضع البدالشترى المذكور (أجاب) نعماذ اتحقق ماذكر في السؤَّال بالوجه الشرعي ذىالقعدة

174. 17

ذىاكجة

مطلب فی حکم مالواشتری أرضا كل ذراع بكذا فوحدهاانقص اوا كثر

يعتبرا نكارالمرأة المذكورة البيع والتوكيل به وتمنع من معارضة المالك المذكور شرى والله تعالى أعلم (سئل) فرجل مات عن أخيه لابيه وعن ورثه غيره ما كان تحت يدالاخ في الست المدذ كورمشترك بينه و بين الحيه لابيه المذكور ملةماهومشترك سنهمأ حانسارز فباع الآخ الحي الارزالمذ كورخوفا مضىمدة طلب باقى الورثة من الاخ البائع المذكورما يخصهه من تمن الارزالمذك فوعدهم بالمحاسبة عليه ثم ازدادت اسعارا لأرؤفطل الآ م الاخالبائع ان يدفع له مقدار ما يخصه من الارزعينا او يحاسهم على عنه يحد المسلصل الاستفهل ليسر لهسه ذلك ولايكلف البائع للذكود الأبسا يخصههمن المن الذي ماع به وطاب وامحاسته عليه مواكال ماذكر (أجاب) ان حصلت اجازة من اقحالورثة لبيتم الاخ المذكورا لارزالمشترك بينه ويينهم وكانت الاحازة صحيحة لايكون ممطالبتية ولامحاسيته الاعلى مقدارما يخصهم من الثي الذي ماع مه فقط لاعلى ثنه لزائدالآن ولامطالبته عثله والافلهم تضينه مثله حيث تعذرا سترحاعه والله تعالى اعلم ستل) في رحل استرى قطعة أرض عملوكة من مالكها على انها كذاذراعا كل ذراع كذادرهماوعنداستلامهاوحدها إنقصماذكر بمجلس البيعثم مات البائع عن ورثة أنسروا البيع المذ كورفهل اذا أثنت الشراء الرحل المذ كورعلى الوحسة المذكور بالوحه الشرعي يكوناه أخذا الموجودس الارض المذكورة محصته من الثمن اوفسخ لبيع (أحاب)لوباع ثوبالوأرضا كل ذراع بكذ افوح له المشترى أنقص بذراع أخذ لباقي يحصته من الثمن أورداا - كل لتفرق الصفقة عليه و كذا إذا وحدها اكثر أخذا لكل بحصته من الثمن او فسخ البياع لد فع ضرر الترام الزائد لان الذواع وان كان في الاصل وصفالايقا بله شي من المن الاانه صار أصلابا قرار منذكر المن هذا اذا زاد دراعا كاملا اونقصذراعا كاملاامالو **زا**دنصف ذراع فانه باخذا لكل بالمسمى من الثمن بلازمادة في مقابلة انصف ولاخيارله لانه أنفع كمن اشترى معيبا فوجده سليما فلونقص نصف ذراع كا باشترى الارض على انها عشرة أذرع كل ذراع بكذا فوجدها تسعة ونصفا ماخذها بتسعة فقط بلاا يجاب شئ في مقابلة النصف مع الخيا رالله ـ ترى في رده كله لتفرق الصفقة وهوقول الامام وجرىعليه أرباب المثون وعلمه العتوى فاذا ثبت البيع المهذ كور مالوحه المرعى بحرى فيه هذا التفصيل والافلاوالله تعالى أعلم (سنل) فرحل آلتله دار بالارث الشرعي عن والدموهو غائب عن البلدالتي فيها الدارالمذ كورة مدة تزيد علىعشر نسنة لم شاهدها شمعاءه رجل من تلاث البلدوطلب شراءهامنه وأخبره انها آيلة الى السقوط وانها لاتساوي الاتسمعائية قرش فباعهاله على هذا الوجه ثم بعدشهر مضرجاعة من تلاث البلد وأخبروه بانها تساوى أكثرمن الفي قرش محضر المغبون

الى الناسد ورضع الام الى القاضي وأثبت الغين والتغسر مراديه وحكمة بهاواستم الدام وباعهالرجل آخر بزيادة عاأخبريه ووضع المشترى الثاني يده عليه أمدة تزيد على ثلاثة أشهروالأن رحم المشترى الأول وأنكرا لغن والغرور المذكور ن متعللا بأن تلك الزبادة اغاد صلت في ملكه والحال انهل يعدد فيها شيأ ولم يقم بينة على دعوا ، فهال يكون حكم القاضي عاد كر صيحانا فذاولا عبرة عاتعلل به المسترى المذ كور (أجاب) إذا ثبت الغس الفاحش والتغريري البيع المذكور بعددعوي صبيحة بانتحقق بالوجه الشرعى ان قيمته وقت البيع تبلغ ضعف ماسعيه فاكثر بناء على تفسير الغبن الفاحش بذاك اوان الثن الذي بيع به لايدخل تحت تقويم المقومين حين البع بناءعلى هذاالقول مع اعتبار حال المسعدين ذاك يكون للبائع فدخ السع مذلك وعلى القاضى المحسكم له واذاتم الحسم مستوف اشرائطه على الوجه للذ كور لاعبرة بانكار الحكوم عليهما ثبت عليه شرعاولا ينقض حكم القاضى بدون وجه شرعى واكحال هذه والله تعالى أعلم (ستن)فيرحل اشترى قطعة أرض فضاءمن رحل آخر بمن معلوم أراد المشترى بناءها فنعه البائع من ذلك مدء للا بانه لم سعله الارض بل البيع في السباخ مم صافحه المشترىء لى قدرمعلوم من الدراهم دفعه لدوا قبضهاله وصدق له على البيم في الارض والسباخ وأذن البائع المشترى بالبناء فيها بعدالتصديق وذلك يحضرة بينة شرعية على يد القاضى وحكم القاضى بعدة ذلك والاتنريد البائع نقض البيع المذكوروالصلم فهل اليس له ذلك ويكون البيع صحيحانا فذا (أجاب) عم ليس له ذلك والحال ماذ كر بالسوال بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وثلاث بنات مها وتركم كاناودار ابقرية من القرى وقطعة أرض ملك ابعادية بساعت احدى البنات ما يخصدها بطريق الميرات الشرعى عن أبهامن المكان والدارو الا بعادية لاختيها وامها بغنمعلوم شابرأتهن من الغنوهي في حال صبهاو سلامتهاشم بعدمدة من الشهورمات البائعة عنن وعن زوج فانكرالزوج ذلك البيع وعارضهن فيمه فهل اذائمت البيع والشراء فن فيماذ كر يكون البيع صيحا ولاعبرة مانكار الزو برولس له معارضتهن ف ذلك (أجاب) اذا ثدت ان المرأة المد كورة باعت ما يخصه أفيما دكر لامها وأختيها بيعامستوفيا شرائط ألعه حالحاتها ومحتها بألطريق الشرعى لايكون للزوج معارضتهن فى ذلك مدون وحده والاعرة مانكاره مع الاسات الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رحل مات عن زوحته وابن وبنت له منها وترك دا را ثم غاب الابن غيبسة طويلة وفي اتناء غيبته باعت امه واخته نصيبهما في الدار المذ كورة بي معلوم فلماحضر الابن من غييته ووجدامه واخته ماعامادكر أشتراه عن اشترى منهدما بثن معلوم ثم يناها وكافها م ماله لنفسه وصارسا كنافيها مدةمن السننن ثم ماتت اخته عن ولدلها فطالب ولد الاختخاله بحصة امهم تلك الدارفهل اذا تبت بالوجمه الشرعي ان امه وجدته باعتا

174 - 79

شعبان ۲۲ ۲۸۱

شعیان سنه

17/1 72

صفر

مطلب يصدح الحط من المبيع أن كان دينا لاالكان عينا

ربیعالثانی ۱۲ ۱۲۸۲ ماذكرمن الدار وصارولدالاخت لاحقله فيهايمنعمن منازعة خاله فى ذلك منعا كليا (أجاب) اذا أثبت الابن المسترى المذكور بيع آخته نصيبها من تلك الداواللاجنبي بالطريق الشرعى لايكون لولدالبا ئعة منازعته فى ذلك بدون وحه شرعى والله ته لى) في رجـــل ماتءن ابن قاصرو أدبـع بنات بالغات وثلاث زوجات و مشرعاداوا مشتركة بيناتجيع يحسب الارث الشرعي فباع ثلاث من البد من الزوجات تصيبهن من تلك الدارشا ثعالرجل أجنى و قدره أحد عشر قيراطا قبراط بشمن قدره ألف ومائتان وخسة وثلاثون قرشا وذلك الغروروالغين ش بقول المشترى لحن ان الث الحصة لاتساوى الاذلك القدرالذ كورولما علمت مات بالغين الفاحش وان هن مغرورات من قبل المشترى وان تلك الحصـة المبيعة ى صفعف هذا التمن المذ كورطلين منه فديخ البياع وردالمبياع فامتنع وفال تنازات لنكنءن اربعسة قراريط ونصف قبراط من تلك الحصية المسعة ولانفسخ البهيع فلم تقبسل النسوة البائعات منه ذلك ولم رضس مده وصممن على فسخ السع فهل آذا ثبت ان ذلك البياع بالغروروا لغين الفاحش ، كون لهن فسفه و يحر المشترى على رد المساح الى البائعات المنذ كورات (أحاب) إذا تحقق الغين الفاحش والغرور في البياع المذكور بالوجمه الشرعي يكون للبأثغاث وسفه حيث لأمانع وفي الدرمن فصل في التصرف في المبيع والثمن ويصم الحط من المبيع ان كار المبيع ديناوان عينا لا يصم لانه استقاط واسقاط العين لا يصمح بخلاف الدين أه والله تعالى أعلم (سئل) في وجل علا طاحونة آجهالا تحمدة مع آومة احارة صحيحة ودفع له احرة معلفتم قب ل مضى مدة الاجارة ماع المالك الطاحونة المنذ كورة لرحل آخر بغبرعذر ولغبروفاء دين فهل يكون البيع المذ كوره وقوفافي حق المسئاح الى اننها ممدر حسث لمرض بفسخ الاجارة (أجاب) نعمالبيع المذكورموقوف فيحتق المستأج علىمام متدة الاعارة ولس للشترى نزع العين المستأحة من مدالمستأح قبل مضى المدة والحسال ماذكر في السوال والله تعالى أعدلم (سئل) فرحل وكيل عن امرأه ورجل اشترى لموكليه ارضاع اوكة مة معدة للزراعة من مالكها عن معاوم قول الما تعلد انها صائحة للزراعة ومفصية ومنصلح معظمهاو باقيها وانجللز راعة وبرعب بالابحار بآجة دكرها الياثع وانهاتساوي الثى المدفوع فيهام قبل الوكمل ولمرها الوكيل ولاموكلاه قمل البيع ولاوقتهم توجه الوكس بعدالعقد امرى الارص ويستلمها فرآها كلاف الاوصاف التي ذكرها البائع وانها خرس ومعظمها عال وواط ولم رفيها منروعا غسرخ يسسرعتفرق وانها لاتسأوى الثن الدى ذكره البائع المدفوع فيهابل هناك فيهاغ بنفأحش ولمرض الموكلان بشرائها بل ردكل منهما ومن الوكيال المبيع بخيار الرؤية والتغربر وألغين

مهديه

الفاحش وفوات الاوصاف المرغوية فهل وكون لهمذلك ويجبر البائع على ودالثمن (احاب) كل واحدمن الاوحده المذكورة بهدذا السؤال على انفراده موجي لقدكن المشترى من فدخ البيع المذ كورا ذخيارا لرؤية كاف في الردوحده وكذا الغبن ألفاحش مع التغر بروكذ أفوات الوصف المرغوب فيه وحينشذ يكون لوكيل المسترى لهما فسخه وآتحال مأذكر والله تعالى اعلم (ستل) في امرأة تملك بدتا بالشراء من مالها نفسها باعتب لزوجهاني حال حياتها وصحتها سعاصح يحأمستوفيا شرائطه الشرعمة بثن معسلوم والرأته منه وذلك بحضرة بينة شرعية وكاتب من طرف القاضي ثم ماتت بالحادث ونحسة وثلاثين يوماعن ابنها الغائب وزوحها المدكورفه لحيث ثعت ذلك البيع بالبينة المذ كورة على الوجه المسطور يكون البدت المذكورملكا للزوج عاصابه وليس لاحد معارضته فيه مدون وحه شرعى لاسيما وذاك البيع في غير زمن الحادث بل قبل حصوله (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور البيع من تلائ المرأة لزوجها حال صحتها وكذا الابراءمن الثمن مستوفيا شرائط الععة والنفاذلا يكون المبيع تركة عنها بل يختصبه الزوج المشترى وليس لاحدمعارضته فيذلك واتحال ماذكر مدون وحه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مشتركين في نخيسل اثلاثامات أحدهم عن ابنه ثم مات الثانىء نأبنته وأخيه الشقيق ثمهاع الآخ الثالث النخس المذ كوريد ون اذن ابن اخيه وبنت أخيه البالغسو مدون علهما فلماعلما بالبيع رداه ولم يحيزاه فهل اذا ثبت الاشتراك بينهم فى النخيل المذكور ولم يوكل الشريكان البائع في بياع نصيبهما ولم يحيزا الاينفذ البيع فى نصيبهما ويبطل إحاب اذالم يكن البيع المذكوريادة الشريكين المالغين وبدون ولاية شرعيسة البائع يكون البيع في نصيبه مآمو قوفاع في احازتهما فأن احاز آه نفذوان رداه بطل وهذا بعد تحقق ملكهما كصة من النخل على الوحه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى بدتا من داريمنا فعه وم افقه عوجب همة شرعية ذكر فيها ذلك وذكر في تلك انحجة ان يمرالمشترى المذ كورمن الباب الذى سيفتح على حارة أخرى ولم يكن فتح باب من تلك الحارة فهل اذا كان البعث المذكور طريق أحى من دار البائع يكون للشترى المذكور المرورمنها واتحال هذه مدون رضاالبائع المسالك للدار المسد كورة وتدخل هذه الطريق في البيع حيث استرى البعث عنافعه وم أفقه كاذكر (أجاب) حيث استرى الرجل البستمن تلك الدار عرافقه ومنافعه وكان لهطريق مناوقت البيع دخل الطريق الخاص السكائن في ملا البائع أوغيره مذكر المرافق وأماطريق المبيع فسكة غسير نافذة أوالى الطريق العام فلا يتوقَّف على ذكر المرافق والله تعالى أعلم (سثَّل) في رجل مأع ثورا بحضرة اخوته البالغسين لرجل آخر بثمن معلوم وقبض البائع الثمن من المشترى واستلم المشترى الثورمن البائع ووضع يده عليه أربعة عشرشهرا شم بعد ذلك استقرض المشترى المذكورم البائع المذ كورمبلغا معلوما عوجب سندثم بعسدمدة طلب السائع مل

ربيع الثاني سنة

TAT TA

جادیالاولی ۱۰ ۱۲۸۲

1717 19

جادی الثانیة ۲ ۲ رجب سنة

174 79

شعيان

٣ مطلب في حكم بيسع التمر

ITAT IT

المشترى المبلغ المرقوم فقال المشترى البائع أعطني وعد افلم رض بذلك واخذا لثورمنه على وجه الرَّهِن على ألمِلغ المذِّ كور مرضًّا ، وأقر الباتع المدذُّ كُورِيانَه أخذا لشورعلي وجه الرهندي يأتى له بالمبلغ المذكوراذي بينة شرعية تشهد مذلك تم يعدهذا الاقواو أنكح البائع المذكوريه عالتورالمذكورفهل اذا أقام المشترى سنةعلى أفرارا لباثع سعالثور المذكورله بالثمن المعلوم يقضي لدبه ويؤمرا لمرتهن يتسليمه الثورالي ربه يعدا خذدينه ولا يته قف ثموت الملك للشترىء - بي ثموت أصل العقد (احاب) إذا أقام المشتر افرارالها ثعله بالبيع بالثن الذىذكره يقضى له علك الثورولا سوقف على الشهادة بأصل البيع ويؤمر المرتهن بتسليم الثور الى مالكه بعد أخذ دينه والله بلغوقصه وبعضه وقف ماع أحدالورثة اثميار النخيل والاشحار قبل ظهورها ثلاثسنين لة في عقدوا حد بثن معلوم لآخرفهل يكون البيع والحال هذه فاسدا ولو كان البائع و كملاً عن الناظروعن باقى الورثة (أحاب)لاخلاف في عدم جواز بيح اعمار الاشجار قبل ظهورها ووحودها رأساوا نما الخلاف في ٣٠ ها يعدا لظهور قبل بدوا لصلاح وقبل كونها منتفعا ماولوعلفاللدوا للبشرط القطع فنقل قاضي خانءن عامة المشايخ عسدم الخواز والحجيج أنه يجوزلانه مال منتفع به فى ثاني الحال أمالو كان يحيث ينتفع به ولوعلفا لللمواب فالبيع حاثرنا تفاق أهل المذهب إذا باع بشرط القطع أومطلقا والله تعلى أعلم (سثل) في وحل علك عدة لصناعة النعاس سامها لابنه ليشتغل عليها ومايتسرمن ذلك يصرفه لنفقة ونفقته فاستمرالابن يشتغل عليها لرجل مدة واجتمع للرحل المذكورعلى الابن كورميلغ عادفعه اليسه نظير علهله فبأع الاين تلك العدة لرب الميلغ مع يقاتها في مدون أذنه ولميكن ضامناله فيما تأخر عليه ولم يجز المالك للعدة المذكورة بيع معَّ ان قَسمة العدة المذكورة تبلغ أربعة ٢ لاف قرش وما على الاين المذكور لايز مدعلى قرش فهلاذا ثنت انالمالك للعدة المذكورة هوالاب دون ابنه السائم بكون لدوا كمال هدذه فسخ ألبيه الذى صدرمن الابن للرجل المذكور في نظيرماعليا من الدين ولوفرض ان الآب ضامَ لابنسه بل يلرم المدين أوأبوه ان ثبثت كفالته ذلك المبلغ (أجاب) نعم الله تلك الهدة بعد ثبوت ملكة لها ما أطريق الشرعي فسخ بيعها ادرمن ابنسه مدون اذنه حيث لميحزه ويلزم الابن أوالاسان كان ضامنها مدفع ما بذمة الابن لربه والله تعالى أعلم (سمل) في رجل علك أرضا بعضه إخراجيه والبعض عشورية فباعجيتها صفقة عافيهامن الابنية والمهمات والاشحار والمواشي والوابورات والزروعات وشرط على نفسه في صلب عقد البييع اله يأتي الشسترى بالرمن ولى الامران المكون البلدالتي بهاالاطيان عهدة لهمثل ماكانت له وجعل هدذا الشرط مقارنا للبيع مع كونه غبن وغرالمشترى بغب فأحش لا يتعمله المبيع فهل واعمال هذه يكون للشمرى

14

1747

فخالبه حبث وقع بهذا الشرط وماحكمالله (أحاب) البياع فيهاهو علوك يفهد بالشرط الفاسدوه ومالا يقتضمه العقد ولا يلاقه وفيه تفع لاحد المتعاقد بن ولثالث نعو من أهل الاستحقاق ولم يحربه العرف ولم يرديه الشرع و كآن مشروطا في صلب العيقد كما ذ كر في السؤال وكذا يَكُون الشترى الرديّالغين الفاحش، مع التغر مرمن البائم فماذ كرنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توافق معرجل آخ على أن يشتر يا والورالسقي الارض وموضع في ارض أحده مايداعي كون السّر يك الا خرايكن له ارض على الماء موضع فيهاالوالورالمذ كوروما تعطل من الارض التي لوضع الوالور الذكورفيها وتحرى فيسة المياه لغنط الاتنز وخذمدن ما مخصه فيهامن أرض الآنو ألتي محوض معلوم وأن يكلف كل واحدالارض التي تخصه من أرض الاتنوعليه وذلك كله عوجب شرطية مختومة يختم كلمنهمامن غير اطلاع الحكومة واذنها في ذلك منجهة المبادلة في الارض والخالان ارض كلمنهما خراجية أميرية فهل اذااشة برى الوابور المذكور ووضع في الارض المذكورة وأبي أحدههما ان يعطى الآخر شيأمن أرضه الموصلة لماء الوآبور لارض الأحرلا يحبرعلى ذلك واذاباع كل منهما حصة لشريكه في الوابورالمذ كوريكون البيع صحيحاوما حكم الشرع (أجاب) ادالم يتم الاسقاط في الارض الأميرية ولم يستوف شرائطه المعتبرة لا يعول عليه واذا باع أحد الشريكين نصيبه من الوابور اشريكه بيعا باتامستوفيا شرائطه يحكم بعدته بعد ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولادذ كور أربعة وزوحة ماع في صحته لزوحته وثلاثة من أولاده المذكورين ثلاثه ارباع ساقية وداراوعشرة قراريط في طاحونة بتمن معلوم قبضه البائع المذكوروكان احدالثلاثة والزوجة حاضرين وقتء قدالبيع والاثنيان غائبان فقبل أخوهما البيع من والدوع نفسه وعنهما مع الاضافة لهما في شطرى العقدو قبلت الزوحية عي نفسها فلماحضر الغائبان أجازاالشراءالصادرمن أخيهما فيغيتهما فمماواستلم الجيع المبيع ووضعوا أيديهم عليه الى انمات والدهم البائع المذكور فهل والحال هذه يكون البيع نافذاصح النزوجة والشلاثة ولاشى لاخيهم الرابع في المسع المذكور حيث كان ماذ كركله المالينة الشرعية (احاب) نعم والحال مآذ كرحيث لامانع والله تعالى أعلم (سلل) فورثةمشتر كينفمائة وخسة عشرذراعا من أرض باعها احدهم بدون علم بقيدة الورثة واذنه موسلمها للشترى ثم اساء لم بقية الورثة بالبيع فبعضهم لم يجزه وأجازه البعض الاخرفهل واكال هدده لاينفذ السرع في نصيب البعض الذي ودولم بجزوينفذفي نصيب السائع وحصة من أجازمنهم (أجأب) بيع بعض الشركاء نصيب الباقى بدون اذنهممو قوف على اجازتهم فن أجاز البيد عمنهم ففد في نصيبه فقط ومن رده بطل فى نصيبه حيث لا ولاية للبائع عليه فى ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى مكانامن آخر بش معلوم و بعد استلامه وسكناه وجدبه عيبا ينقص من قيمته كثيراعند

1717 ...

ذىالقعد

٤ ٢٨٢

1545 1.

1777 7

التجارفه ل يكون للشترى المذ كورفسخ البيع والرجوع بثمنه عسلى بالتعهد ماذ كرسيمًا ولم يتعرر بالبيـع المذكور حجة من قاض (أجَّاب) نع يكون للسُـترى فسخ نة ٨٣ عن آفادة المدكم الشرعي في ثاستفتىءنه منحضرةمفتى الاحكامفاعتذر يعيائه وصورة السؤال في لىهة المكان الذكور بسب وضع الردم عليها ولاخيها ولدتوحه الي وقتوفاة عتسه وأقام مدة خس وعشر ينسنة وحضرفي سنة خس وس دوالدوز وجعته توفيا فاحى الولدالمذ كورمع باقى ورثة والده وو رثة زوجعته لمكانااذ كورلشف عبلغ الف ومائتى قرش علهدارجة وتعررت اكحة اللازمة من مة والمسترى المذ كوراءى فيه مناء ونقل أتربة ثم بعد ذلك أجرى بيع المكان كوراشخص ببلغ ٢٨٥٤ قرشاعلة صاغا والشترى النانى الذ كورأحى ساءفي المكان المذكروء ليمقتضي وسم التنظيم وفي سنة احدى وتمانين ظهر رجل وادعي بان رج الاسترى المكان من وارثى المرأة المدذ كورة المذ كورين وأبرز هـ قالشراء ٢ هجرم سنة ١٢٤٦ ومعها اكحة التي تشهدما لتمليك الى المرأة المذكورة تاريخها هم شعبانسسنة ١٢١٨ ثم المشترى الذ كور باع المكان المدذ كورفى ١٥ محرم سنة. و ١ للدى المذ كور عوجب هجة وأعطاه المحتمن السالف ذكر هما ولما ان صار تورية اكجيم المذ كورة اورثة ورثة مريم المذكورة اقتنعوا عافيها وصدقوا ان المكان المذكور عِلْكه المدعى المذكور على موجبهما وانهم يردون مبلغ ١٢٠٠ قرش علة دارجة الى المشترى منهموان المشترى المذكور ومن باعله المذكور يطالبون بقيمة التكاليف التي أحوها بالمكان المذ كورمن بناء ونقل اتربة فالحكم (أحاب) اذا كأن الاستحقاق في المسع بالنسبة لمن اعله ورثة الوارثين وللشترى منه السابالسنة الشرعية أواقرار المشترى الأول والثاني بكون للشترى الأخبرا لرحوع على بائعه الذي هو المشستري الاول من ورثة الوارثين مالمَّنَّ الذي دفعه السه مُم رجع المشترى الأول المذكور بالمَّن الذي دفعهلورثة الوارثين عليهم ويكون للشترى ألثاني الرجوع على بائعه بقيمة البناءم لامقلوعا أى بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه ان سلم الانقاض السه وكان قديني ما نقاضه المهلوكةله امالو بني بنقض المكان المستحق فلأرجوعله بشئ سوى الثمى كما أنه لا يرجع ء انفق من طين و نحوه و لا باجرة الباني و نحوه اذا بني بآنقا ضه الملو كة له ثم المشترى الاولى معايضا بقيمة مابناه على ورثة الوارثين البائعين له انسلهم الانقاض التي بني بها أيضًا أن كان قد بني بانقاصه المملوكة له على الوجه السابق ذكره في المشترى الثاني

محرم ۲ ۲۸۳،

مطلب تعتبر قيمة البساء فى الرجوع بالاستحقاق يوم التسليم

وتعتبرقيمة الاتقاض يوم التسلم فان لم يسلم كل مهدما باثعه الافقاض التي بيها لا يكون الدارجوع على المعالية في المالية في ال الاترية اونحوه أوالله تعالى أعلم (سئل) فرجل أشرى نصف جاموسة من آخر بئن معكوم على أنها سلمة من الغش وان كانت عرجا الينتفع بنتاجها وابنها تم ظهرانها مغشوشة مداءفي حوقها قدم وهلكت عندالمشترى بغيرصنعه ولمبوحده تهما مدل على الرضاَّ مذا العيب وكان هلا كُهابسب العيب المذكورة بهل اذا تحقَّق ذلك شرعاً يكون للشترى الرحوع ينقصان العيب على باتَّعه حيث لاما نعم ذلك (أجاب) نعم يكون للشترى الرحوع على بآئعه بنقصان العيب المذكوروا كالمأذكر وطريق الرجوع بالنقصان ان بقوم الميسح بلاهد ذاا لعسب ثم مع العيب وينظر في التف اوت فأن كان مقدار عشر القيمة ربيع معشر المنعلى انفر اده وأسكان أقل أوأ كارفعلى هدذا الطريق ولاعدان يكون المقوم أتسن يخبران بلفظ الشهادة بحضرة البائع والمشترى والمقوم الاهل في كل حرفة كما فيرد المحتار في خيار العيب والله تعالى أعلم (سدل في اين ترى في حضن أبيه حتى بلغ وصاريعللابيه فيأرضه ومواشه مدةوهما في معيشة واحدة ثم تشاجر معه أنوه وطرده ولم يعطه شميا فانفردالابن عن أبيه وصار يكتسب وهوفي معشة وحدد حتى عازىعض مواش وحبو بامن الزراعة خارجا عن أبيه ثم بعد ذلك تصاعاً مع بعضهما واشترى الاب مواشى وحبوب ابنه المذكورة منه بق معلوم وكتب الاب عليه لابنه عن المواشي والحبوب التي أكتسبها خارجاءن أبيه في سندعلى يدبينة من المسلمين فهل اذا أراد الات اخذذاك من أبيه يجاب لذلك حيث ان ذلك باق مذمته بدون دفع ولا ابرا مولم يدع الاب دفع ذلك لولده بل يمتنع عن دفعه علمه ا في مالولده الذي اكتسبه عال انفر اده عن أبيه (أجاب) نع يجاب الآبن المذكور لاخذ عن ماباعه من ماله المماول له من أبيه ويؤمر الاب ابد فعه اليه اذا تحقق ماذ كر بالسؤال حيث لاماع والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة عاكون دارابطريق الارثءن مورثهم والحال انهم غائبون فباع أحدالورثة المذ كورين الدار المذكورة بثن معلوم واجاز بعض الورثة السع المذكوروا لباقي لم يحزواكال أنهم بلغو قصرسيما ولميكن البائع المذكوروصياعليهم فهل يكون البدع صيحانافذا في نصيب البائع ومن اجازمنم دون ون الميحيزوا (أجاب) نع يكون البيع نافذافى نصيب منباع ومن اجاز السعدون نصيب الباديدون توكيل وولاية اواجازة أشرعيات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل السترى من آخرا غنا مامعلومة بثن معلوم ثم ماتت الاغنام عندالمشترى بعدمااطلع على عيب قديم فيها كان عندما تعهاو بريد الحسابمانقص بالعيب بعدد بموته على البائع بالوجه الشرعي ولم يصدرم المشرى مايدل على الرصا بالعيب فهل له ذلك واذابرهن البائع على حدوث العيب والمشترى اعلى قدمه تقدم بينة المشترى على بينة البائع (أجاب) نعم المشترى الرجوع بنقصان

يمحرم سنة

ITAT TV

ربيخ الاول

1717 0

جا دىالاولى

1717 77

ئرا**ل**

ذى الحجة سنة مطلب اختلفا في حدوث العيب و تدمه فالقول لمدى الحدوث والبينة لمدعى القدم و تقدم عند التعارس

17 14

عرم مطلب العسخ قبل الرؤية يصبح دون الرضا مطلب مجرد التوكيل بالرؤية لايفيد مطلب المتسترى حبس المبيع بعد الفسخ لاسترداد المثم صفر العيب القديم بعد شوته شرعا والحالماذ كربالسؤال بعسدموت المبيع والقول البائع ف حدوث العيب بعينه الاان يقيم المشترى البينة على قدمه ولو أقاما بينة قدمت بينة المشترى على قدم العيب والله تعالى أغمل (سئل) في رجل اشترى اغنامامن شخص بمن معلوم وقبضهائم تبنناه انبهاعب اقدعاعندالبائع بنقص غناعندالتجاروهاك بعضهافي يده بالموت بسبب العيب المذ كوروبق البعض في يده ولم و حدمن المشترى مايدل على رضاه بالعيب بعداطلاعه عليه فهل اداتخاصم مع البائع واتنت عليه ان المبيع عيما قديما عند البائع ولم بوجدمنه تصرف في المبيع بعد أطلاعه على العب ولاما يدل على رضاه به يكون آقى من المبيع على بائعه والرجوع عليه بنقصان العيب فيماهاك بدون فعله على الوجه المشروح (أجاب) اذا أثبت المشترى ان بجميع المبدع عيبا قديما عند البائع وقد هاك بعض الاغنام المشتراة بالموت ولم يوجد من المشترى ما يدل على رضاه بالمبيع بعدعله بالعيب يكورله ردما بقي على بائعه وبرجع بنقصان العيب فيماهلك واكال هذه حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) في امر أة عملك أرضاء شورية الزراعة توافقت مع امر أة أخرى على بيعها لها فباعتها المالكة المذكورة للاخرى فاشترتها منها بغن معلوم والحال انه لم يحصل م المشترية المذكورة رؤية الارض لاقبل البيع ولابعده بل ارسلت وكيلام طرفها بعد العقد لينظر الارض المذكورة هل هي موافقة أم لافذهب الوكيل ورأى الارض الذكورة فلريرض بهاولم تعبه ولم يقبضها فحاء وانسبرمو كالمعبذاك فردت البياح ولم ترض بالشراء المذ كورفهل والحال ماذكر يكون للشترية المذكورة الفسخ البيع المذ كورويلزم البائعة ودما قبضه من الش المرأة المشترية المدذ كورة (أحاب) نعم الرأة المذكورة فدخ البرع يخيار الرؤية حيث اشترت مالم تره هي ولا وكيلها قبل الشراء وهذا حيث لامانع وفي الدر من خيار الرق ية وله أن مرده اذار آه وان رضي بالقول قبله ولو فدعه قبلها صح فدينه في الاصع بحر اله شمقال وكني رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لارؤية رسول المشترى وفى ردالحتار لووكله بالرؤية مقصودا وقال انرضيته فذه لايصع ولاتصيررؤ يته كرؤية موكله جامع الفصواين قال فى البحر لانها من الماحات لاتتوقف على تو كيل الااذا فوض اليه السخ إوالا عازة اه والله تعالى أعلم (سئل) فرجل اشترى بمقد صحيح من آخرارصاء شوريه بثن معلوم نقده للبائع وقبض المشترى الارض المذ كورة ثم يعدمدة تفاسخا البسع المذكور وأراد البائع استرداد الارص قبل ردالتن الذى قبضه من المشترى فامتنع المشترى من تسليم الارص المنذ كورة حتى يأخذ الثمن فهل يكون للشترى حق حس الارض الذكورة لأحل استرداد التي من البائع (أحاب) نع له ذلك والحالماذ كركافي الدرالختاروحواشيه من باب البيع الفاسدوالله تعالى أعلم (سسل) في امرأة ماعت جاريته الزوج بنتها واستامها المشترى المذكورود فع بعض دراهم مُ اصل عُمُ الله المرأة اللذ كورة عم بعدمدة سنة أشهر أرادت الما تعة أخد ماق المن

71

STAE

مطلب في كيفية التحالف عند اختلاف المنباي مين في مقد ارا اثمن وشروطه

جادى الاولى

۲۷ مطلب اذا كان اتحدالی البحدر والبحر تار نزل عدن خود لايدخول المبيع المبيع

مطلب ساحل البعرلاءلك

جادىالثانية

3778

من الشترى فاختلفا في مقدار مفاليا تعة تدعى غنامعلوماوا الشترى بدعى اقل منه ولابينة الاحدمم على دعواء فهل يحرى التحالف يدم سمايان بحلف كل منهما على ماادعي ويفسخ البيع بينهما بالطلب وترجع الحارية الى تلك المرأة الذكورة بعددفع ما اخذته من المشترى الثابت بالوجه الشرعي (أجاب) حيث اختلف المتبايعان في مقدار المن والمبيع قائم ولم يحدث بهشئ عنعمن وده ولم يخرج عن ملك المشترى ولا بينة لهماعلى دعواهماولالاحدهم مأولمرض أحدهما مدعوى الاتوفانهما يتعالفان ويبدأ بمين المشترى لكونه المنكرو يفسخ القاضي البيع بعديينهما ولايف خجرد التحالف ولا بفسخ احدهما وحده بل بفديخهما او فديخ القاضي ولوبطل احدهما وأبهما نكلعن البمين لزمه دعوى الاخوبالقضاء ويقتصر في اليمسن على نفي دعوى الاخرف الاصح كما في التنو يروشرحه والله تعمالي أعلم (سئل)من مجلس استئناف مصرعا يقتضيه الحكم الشرعى في المادة الوارد في شأنها افا دة المحافظة تناريخ ٢ جادى الاولى سنة ١٢٨٤ التى مضمونها قدعم من افادة المحلس الواردة تسريخ ٢٩ صفرسنة ١٢٨١ ان حضرات السادة العلماء أجابواعن الارض المواجهة الى بناء ديوان الجرك سابقامن الجهة الغربية الكائن عصر القدية وسبق بيعه الى الخواحا وسف ميغا ثيل الهعقتضي الحية تمكون الارص المذكورة كدالبحرداخلة فيماهو محررما كحةوحيت من المعلوم ارفي مثل هذه الايام يصسير علوالنيل الى حدود معلومة وفي أوقات نزول النيل ينحط الماءعن الثالحدودفلم يفهم أنكان عقتضي كون اكحة تدخل فيماالارص محداليصر يكون مانزلت عنه المياه في ايام تحريق النيل من ضمن البحرولس للشترى للعل المذكور فيهدق أم كمف لهذا اقتصى مخابرة سعادتكم لاحل من بعدروية ذلك بالمحلس العلى تتوضيم الافادة الكافية لاجراء اللازم (اجاب)حيث كان حد البحر معلوما يصل اليه الماء يكون انتهاء الحداليه ولايدخل في المبيغ المحدود بذلك ما ينزل عنه الماء في بعض الاوقات اذهومن المعرولوفرض انه يسمى تحرافي بعض الاوقار ولايسمي بحرافي معض آخرلا مدخل ذلك أيضااذه وسينتذه شكوك فيه والاصل المتيقن عدم الملك فلا نزول الشك على انساحل البحر لاعلك والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة اشترواحصة فى عقارم ملاكه بق معلوم من غيراد يروه قبل السيع ولاو قت السعبل كان ذلك على مقتضى اخبارا لدلالين شملارأوه لم يعبهم الغامرته ماسمعوه فهل يكون للشسترين المرز كورين فدخ البيع المذ كور بخيار الرؤ يقحيث لم يوحدمنهم مايدل على رضاهم الملبسع بعدرة يتهويكون لهم استرداد العربون الذي دفعوه من أصل التمن (أحاب) نع أيكون للشترين المذكو رين فسفخ البيع المذكر كوربخيا رالرؤ يقواكحال ماذكر بالسؤال اوالله تعالى أعلم (سمل)في رجلين باعالبعضهما ماءمتر بابنيلة في أوان معلومة مغطى أعلى كل منهما حقيقة الحال وأحدهما أعطى الاتو فدرامن الدراهم نظير الزيادة التي 12 مطلب في الريادة في الثمن والمثمن وشروطها

رحب

1245

۲ مطلب دافات الوصف الم رغوب فیسه وهلک المبیع فی مدالمشتری برجیع مالتفاوت

بحله وبعد تحقق اكمال نظركل الى مااحتوى عليه فرأى الآخد ذلادراهم الهمغدور فيذلك فرجع على المعطى واحضر جعامن أهل وقتمه فراواان المعطي لدفع قدرا من الدراهــمز يادة في عنما أخسده على مادفعه اولاوتراضيا على ذلك وانعــقد البسع بينهما بعدمعلومية مابيع من الجانبين واتفقاعلى انه يصبرخصم تلك الزيادة مراصل لمطلوب للعطى من الأخذا لمذكور فيعدذ لك توفف في خصم القدر المعلوم فهل والحال هذه محبره لي الخصم حيث وقع الرضابينهما على ذلك (أحاب) نع محبر على خصم ذلك من دينه أودفعه اليه حيث زاده في الثمن وقبل الآخر في الحلس حال قيام العوض من لعمة الز مادة حينتسذ قال في الهنسدية الزمادة في الثمن والثمن حائزة حال قيامه سما سواء كانت الزيادةمن حنس الثن أوغير جنسه وتلنعق باصل العقدولوندم المشترى بعدماز اديجير اذاامتنع وقرالرد بالعيب وغميره تعتبر الزيادة كانه باعهمع هذه الزيادة واذا وإدفي الثمي لايدان يقبل الآخوفي المجلسدتي لولم يقبل وتفرقا بطلت كذافي الخلاصة انتهمي والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال عامضمونه في امرأة توفيت عن بنتها القاصرة منزو جمطاق غائد يجهة المحرالابيض وخرجت من العدة وعن اخواتها لوالدها ومخلف عن المرأة المسذكورة منزل فحص البنت النصف والنصف الالتوللاخوات وقد أعطى قول من اخوات المتوفأة عن بيع المزل جيعه بثن معلوم ووقع السماح من اخوات المتوفاة في البياع على مقتضى المن الراسي علمه المزادوفي أثناء ذلك توفيت البنت عن أويهاالغياثب وصاراانصف حقهالا بيهافه لواكحال هدده يجوز بسعاله صفحق الغاثب قبه لمعلوميمة وراثته ولوان المنزل غبرمتغربه وقابل للسكني واستغلال الاحوة أملا (أحاب)لا يحوز بسع نصيب الغائب من العقار المند كور والحال هذه مدون وكيلُ عنه ولاوجــه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخونو عامعاوما من المعز بشرط انهابلدية بتن معلوم من الدراهـم مؤجل مُعالى البائع من وقت البسع وتبينت أنهاغهم بلدية بلرشامية وجبلية نمأرا دالردعلى البائع فليجده حتى هلمكت حتف أنفها في مدة قريمة ثم بعد حلول الاجل رجع البائع وطالب المشترى بالمن فامتنع من دفعه متعالا بالوجه المذكورفهل ادا ثبت ماذكر بالوجمه الشرعي وكانت البلدية إعلى قيمة من الشاميمة يقوم كل صنف بقيمته ويسة ه فضل مابدتهما عن المشترى وردالباقي (احاب) اداشرط في البيع وصف مرغور فيه فتبين حلافه خير المسترى بتن أخذه بكل الثمن أورده فلوامتنع الرد بسبب ما كهلاك المبيع هنا قوم مع الوصف المرغوب فيه ومع عدمه ورجع المشترى بالتعاوت فان كان مقدار العشر رجع يعشر المنوان كانباهل أوا كثر فبعسايه كإيستفادمن الدروحواشه فسقط ذلك من الثمن هناواكالماذ كروالله تعالى أعملم (سئل) في المبيح بعقد صحيح اذا فبضه المتسترى ودفع المن الى البائع ثم فسخ عقد البيع فهل يكون للسترى حق حس المبيع الى أن

يقبض التن الذى دفعه نقدا الى السائع ويكون المشترى احق بعين المبيع من سائر غرما البائع اذا كانعليه ديون لغيره ومقدماعليهم كالرهن الصيح حتى يستوفى ألثن الذى دفعه الى البائع حال التبايع أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون للشترى المذكور حس الميدع الى استيفاء المن الذي دفعه الى البائع حال العقد بعد الفسخ وهواحق بالعينمن سأثر الغرماء ومقدم عليهم كالرهن الصيح كافى الدروحواسيه من البيع الفاسد والاجارات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصرو ترك له دارا مشتملة على ما حونة لاشر يك لد في الدار الذكورة ثم أخذ الابن الى خدمة الميرى وهو قاصرومكث فخدمة الميرى جسعشرة سنةثم بعد حضوره البلدوجدجاعة يطعنون فى تلاك الطاحونة فسألهم عن ذلك فادعوا انهم اشترواسبعة قراريط من عك فلان واظهروا بذلك عقوادعواانه مضى على ذلك عشرون سنة فلريحز البسع المذكوروقال ليس اعمى فيهاحق فهل اذا أثبت الابن المذكوران الدار المشتملة على الطاحونة تلقاها بالارثءن أبيه بالوحد الشرعي حيث كان معذورا بغيبت المذكورة مسافة القصر وأنع ماليا تم له ولاء الجاعة لاحق له في العامونة لا يصح بيع عه المذكور ويمنعون من معارضتهم إله في القرار يط المذكورة افيدوا الحواب (احاب) اذا أندت الابن الذكورا ستعقاقه جيع الطاحونة بالارث عن أبيه بالوجه الشرعى وأميكن هناك مانع منسماعدعواه بهاعلى الجاعة الذكورين ولميجز بيع عهماناء ممماولم يكن العمه ولاية بيع ذلك بطريق شرعى يبطل البيع وتؤم الجاعة بتسليم المدعى بهانى المالك حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فرجل علك قدرا معلوما في أرض بها اشجارفيا عالرح لللذ كورذاك القدرالمعلوم بغن معلوم واشتراهمنه بالغبن الفاحش الذى لايدخل تحت تقويم المقومين مع الغرورو استلم المسترى ذلك المشترى ووضع يده عليه ممات البائع الغبون عن ورثة ثم بعد مدة قامت الورثة منازعون المشترى ويريدون استرداد المبيعمنه بسبب الغروروالغبن الفاحش ألذ كورن فهل واتحال هده ينتقل الرد بألغين الفاحش والتغر براني الوارث أملا افيدونا أتحكم الشرعى في ذلك ولكم الثواب (أجاب) هذه المستلة لانص عليها في أصل المذهبواغا اختلف المتأخرون فيها فبعضه أفتى بان الوارث ينتقل اليه الردمال غرس مع الغن الفاحش وبعضهم افتى بعدمه وهو الارجع لـكون ذلك من الحقوق المحردة فلأبورث بخلاف خيارالعيب فيخلفه الوارث فيه لاانه ترث خياره لان المستحق فيه خوء فائت فسقط مايقالله وكذافوات الوصف المرغوب فيه فاله عنزلة جزءمن المبيع فيقابله حزمن الثمن حيث كأن الوصف مشروطافاذافات يسقط مأيقا بله تحيارا العيبوحكم المسئلة مستفادمن الدرورد المحتارمن خيار الشرط وآخرباب المرايحة والله تعالى أعلم شل) في مكان مشترك بين شخصين أجرأ حدهما حصته منه من شريكه الا تخوم دة ال

رجب سنة

۳۲ مطلب المشترى حبس المبيع بعد الفسخ الى استية احتال وهو أحق من سائر الغرماء

شعبان

11 3071

مطلب فيماقيدل في مطلب فيماقيدل ميراث الفسخ بخيسار الغبن والتغرير وعدمه وخيار العيب وفوات الوصف المرغوب فيه

عرم

مطاب وقف بيع المستاج المستاج المستاج مطلب باع المستاج بلااذن مستاج ه شم باعه من مستاج ه هل ينفسخ الاول و بنفذالثاني اولا خلاف

> ربیــعالثانی ۳ ۳

وتعدل من أحتها فهل اذاماع المؤجر المذكور الحصة المستأجرة من رحل آخر قبل مضى مدة الاحارة ولم يحزالشر يك الستأج المبيع المذكوريتو قف البسع الى عمام مدتها ولا يجبرالمستاح على قبض أجرة المدة الباقيسة من احارته وتسليم الحصة المذكورة لمستريها للحال وهلاذا كانت المسئلة بحالها وباع المؤجر الحصة المستأجرة من شريكه المستاج بعد ماباعهام غيرالمستاح مجوزالبيع من المستاج المدذ كورويكون نقضا للبيع الاول من غير المستاج أفيدوا الجواب (أجاب) نع يتوقف البسع في حق المستاح على احازته اومضى المدة اذالم يكن البيع لعذردين على المؤجر لاوفاءله آلامن عن العسَ المستاحة واذاباعالة والمستاح من رحل غماعهمن المستاح قبل الاحازة للاول ولم يكن باذنه حاذالبر عمن المستاح وينتقض البسع الاول على مافى الهندية ونور العن مقتصرا عليه ومثله فيجامع الفصولين الاانه ذكرفيه اختلاف الافتاء في جواز السيع ألاول أوالثاني مقد مماجو أزالمه عالثاني بالعزوالي افتاء صاحب الحيط ونصه من الفصل الشاني والثلاثينياع الرهن داهنه بلااذن مرتهنه ثم باعه من المرتهن جازالبيع من المرتهن وينقض السح الاولو كذا المؤجرلوبا عالمستأجرمن رجل بالااذن المستأجر تم باعهمن المستاجرجاز البيدع من المستاجروه ونقض البياح الاول وكذافي البياع انجائز المعروف بديع الوفاءاذا باعه البائع من رجل باتا بلا اذن المشترى ثم باعهمن المشترى بيعاباتا نفسذ البيت الثاني وبط لالأول وه ذا لان الاول موقوف والثاني مات فيبطله كذاافتي المحيطوقال غره من المتاخرين ينفذ البيع الاول وبدافتي خرام االى قاضي خان واحدمن الثقات وأيت رواية أنه سفذ البيع الاول لاألثاني أنتهى والله تعالى اعلم ينل) في رحل غاب عن بلده مدة سنهن وله فيها ست فتوفى غيسته وتلك الغيبة تزيد سافة القصرواكال انله ولداكأن معه قبعدوفاة أبيه رجع لبلده للاقامة والمكث فيستأ به فوجدعته تصرفت فيه بالبسع والحال أنهالم يكن لها فمحق لامارث ولاغيره س للولدولى فنازع الولد في ابطال البياع وهوصى واستمر النزاع الى الان فهل والحال هذه له بعد بلوغه ردالبياع المذكورام لاافيدوا المحواب (احاب) اذا اثمت الولد المذ كوراستعقافه البيت المذ كورعن ابيه خاصة في وجه المشترى بالوجـ - الشرعي ولم بكن للمائعة ولاية ببعه ولميجزا لبييع احازة صحيحة بحكم برد والبه حيث لامانع والله تعالى اعلم (سنَّل) بافادة وأردة من حضرة وكيل المصالح السنيَّة مؤرخة ١٤ رسنة مم يطلم الافادةعا ترغيه حضرة قاضي ولابة المنصورة فيمامضمونه وردت افادة المدس ية تتاريخ شهره تتضمن أنه صاردفع ميلمخ ١٨٥٣٦ قرشا وعشر س فضمة غن ١٨٩٨ زراعاالتي وحدت زيادة بشون ووابورتحلة دمناوالبراح الذي أمامه ومحسل ديوان كفالك وترغب ايقاع صيغة البيع الشرعى في الارض المرقومة باسم الحضرة الخدوية واز الوكيل في قبول الشراء حضرة مفتشجة لك الدقهلية وتوضح بافادة المدترية

ربيع الثاني شتة

مطلب في الطريقة التي عدوز بها شراء والى الحكومة عقار بيت المال المفسه

رجب

1740

ُمطلب لايصيح تعليق الافاله بالشرط وال كانت لاتفسد بالشرط الفاسد

للذكورة انذاك يكون بعداهطأء افادة عن مقدار الرسم وعصول سعداده كالاصول ومعصدم المانع الشرهى وحيث ذاك والارض المرقو مقحق المسيرى كماهو واضم بالآوراق وليس لأحدالتصرف فيهامالبيع شرعاسوى معادة افندينا المخدوى الاعظم والوكيل عن سعادته في بيع الارض الآميرية المماثلة لذلك سعادة افندم ناظر المالية ومفتش عموم الاقالم المأذون محضرته من قبله بالبيسع لمن يشترى والمرغو سالاتن هوا الشراء باسم الحضرة ألخند بوية والاصول الشرعية في مثل ذلك أن يكون البيع أولامن وكيلاتكم والداورية لآجني بالثمن الذي يرى دفعه يحسابات الميرى وبعدتم ام حقد البدع واستيفائه يشترى من الأجنى باسم الخضرة الخدنوية ليكون ذلك وافقاللا صول الشرعة وتكون الحج والحال هذه مستوفية شرعا والذى أزم حينتذرسم وعوائدعن البيم ألاول باعتبارا كماثة خمسة ورسم وعوائد البيع الثاني كذلا فاذاوافق ذلك واستصوب فبهاوالااذا كانلامدمن صدورالبيع منحضرة المدربالو كالة عنسعادة افند دمناظرالمالية ومفتش العموم الوكيسل عن سعادة افندسا الخديوي الاعظمم والمشترى هوحضرة مفتشحفالك الدقهلية بالتوكيل عن سعادة افندينا الخددوي الاعظم كاهوصر يحمافي الاوراق فيسئل من حضرة مفتى افندى المحروسة أوحضرة مفتى افندى الاحكام عن موافقة ذلك من عدمه وعلى حسب ما يفيده احدهما بتبع الاحواه عوجيه ولهذالزم تحريره (أحاب) ما افاده حضرة قاضي المنصورة هوالموافق شرعاً اذماذ كره هوا كيسله في شراء سعادة وفي الامرانفسه من وكسل بعت المال ما اللهدت المال معمراعاة المسوغلبيع العقاروالله تعالى أعلم (سشل) في رحل ماع لاخر بضاعة بتن معلوم بيعاما تاصححاو نقلها المشترى وسافر بهاالى بلدة وأرسل للبا تعجواما يخسره فيه بان البضاعة الذ كورة لم يحصل فيها بسع ولارغبة لاحد فيهاعند نآو بطلب منه الاقالة فيهافارسل له البائع جوا بالمخبره فيه افك ان ارسلتهالنا قبل مضى عشرة أمام نقيلهاوان اختهاعن المدة المذكورة ولايلزه ناقبولهاوه ضيء د ذلك نحوثلاثين تومأ ولمرسلها للباثع في المدة المذ كورة مع عكنه من ذلك فهل يؤم المسترى والحال هذه المدفع عن البضاء ـ قالمذ كورة للبائع المسند كورولات مكون ه ـ ذه اقالة صحيحة للتعليق المذ كور (أحاب) مجردماذ كرلا تصمح الاقالة به فانها لا يصم تعليقها بالشرط وان كانت لاتفسد مالشرط الفاسدفاذا كان البيع المد كورثابتا صيحا يؤمر المسترى مدفع الثن الى الما تُع حيث لامانع والله تعالى اعلم (سمل) في رجل اشترى دارامن آخر بثن معلوم عقتضى بينة تشهدله بذلك وسندشرعي من نائب الدهم وأقام فيهامدة معلومة نحو ا عَمان سنين ثم مات الشمترىء نور ثنه وأقاموا فيها نحوا ثنتي عشرة سمة بالمنازعولا مدارص لمم فالمدة المذ كورة ثم بعدد لا الدعى البائع على ورثة المشترى بان الدار المند كورة لم يبعه المورثهم وانها باقية في ملكه ووضع يده على بعضها وهدم حدارامنها

فهل

1442

أشوال

ITAT 11

ذىاكحة 1747 مطلب في حكم بيسع الماك المضموم الى الوقف

عل اذا تعتشرا مور تهم للداد اللذ كورة منه بالوجه الشرعي وانتقالمظم بالارث يمنع البائع المذكورمن المعارضة والمنازعية ويؤمرت ليمهالهمأم كمف اتحال أفيدوا واب (اجاب) اذاا ثبت الورثة المذكورون شراء مورثهم تلك الدار من مالكها المُـذ كوروانتقالمُـالهمبالارث عنه بالوجد - الشرعي يؤم البائعية ـليمهالهم وعـ معارضتهم فيها مدون وجهشرى والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة اشتر كوامع بعضهم ث تخت لعصر الزيتون في دار أحدهم مم أثم بعد ذلك عاء رجل آخر واشترى ه حسع آلات التخت دشرط أن ينقسله من تلك الدارالتي هوفيها وأخسذ مهلة من ه الدارمدة سنة فأراد صاحب الداران يختص مداره وان ينقل المشترى تخته فامتنع صاح من نقسله متعللا بان عليسه عوا تدللبري فهل والحال هسذه حيث لم يكن مالسكا للارض التي عليها التبغت بل علا الآلة التي اشتراها فقط محير المشترى المذكورعلى نقل النخت المذكور من الدار ولاعبرة بتعلله كالاعبرة باستمهاله في ابقيا ثه في الدار المذكورةافيدوا الجواب (أحاب)نع يؤمرالمشترى بنقل آلات تحته التي اشتراها من دار احدالبائعين له حيث لاحق له في وضعه غيها ولاعبرة يتعلله المذكور واكحال هــذموالله على أعلم (سثل) في رجل باع بنا مكان قائما على أرض محتكرة من جهة وقف ارحل آخر بثمن معلوم بيعاماتا وأجل آلثمن لاجل معلوم وحرريا لثمن سنداعها المشترى واستلم المبيع بعسدرؤ يتسه وصارواضعا مدهعليه وانتفع به فسات الباثع قبسل تحرير الحجةعن ورثة غائب ين ثم حضر أحد الورثة وطلب من المشترى الثن عند حلول أجله فاعترف به وادى ان البائع توفي قبل تحريرا كحية وطلب منه ومن باقي الورثة التصديق على يسع مورثهم فصدق الوارث المذكور على ذلك وذهب معه الى القاضي ليصدق له على البيت وطلبستهالثمن فادعى المتسترى انأرض المسكان المذكور وقف محكورة وانهلايعكم بذلك قبلهذا الوقت فلم يصدقه الوارث على ذلك أى على عدم على وطلب منه التمن فأفي عن الدفع ويريدود المسع على الورثة بهذا العيب فهل على فرض كون المشترى لا يعلم انالارض مختكرة وبعدهذا الوقت الذى ادعى فيه ان أرض المكان المذ كورمح تكرة بتدأ السكنى في المكان المذ كوروطلب من الوارث ان يحرراه الحجة سيع مورثه ماذكر والمدفع لدالثن يكون ذلكرضا منسه بهدا العيب على فرض عدم علم مذلك وقت البيع ويكون ذاكمانعامن الردبهذا العيب واذاحدت منه عقداجارة فالمبع بعدعله مذلك العيب كون ذلك مانعامن الردبالعيب إيضا افيدوا الجواب (اجاب) اذا ثبت بالمهنة الشرعبة وحودما يدلعلى رضا المشترى بالمسيع بعداطلاعه على العيب الذيهو كون ارض المكان الذكور محترة كسكنا وفيسه ابتداء بعد علمه بالعس وطلبه من وارث البائع تحرير الحجة بالبيع وان بدفع له الثن اواحدث اجارة فى المبيع بعد العلم لا يكون لأشترى المذكور الردحين شدبالعيب المذكور الاانه اذاتحقق ان البيع المذكور صدر

THE REAL PROPERTY.

رنيم الثاني سنة

من المورث في ألارض الموقوفة والبناء معامد الفالفن وظهر أن الأرض، وتف يصم البيع في البناء الموضوع عملي تلك الارض المحتكرة بحصته من القن المسمى في العقدو بطل البيع في الارض على ما مشى عليه ما حب البحر خد لافالما أفتى مه المولى أمو البعود من فسأدآ ليسعفى الملك المضوم الى الوقف في البيسع و بنساء على ذلك يسسقط عن المشستري ماقابل الوقف من المن والله تعالى أعلم (سلل) في رجل مات وترك منزلا معلوما ووثة لومن فساع بعض الورثة نصيه من ذلك ألمكان لرجل أجنى بثن معلوم ومات ترى بعسدوضع مده عملى المبيد المذ كوروالتصرف فيسه بالحدم والبناء وغيرهمدة نعشرة سنة عن ور ثة فوضعوا أيديهم على المسع بعد مورثهم نحوثلاث سنمن فانكر البائع البيع في نصبه لمورتهم وادعى ان نصبه باقء لى ملكه ولم توجد هجة بيدالورثة مكتوبة بالبيح فهسل اذاأقام ورثة المسترى بينة عليمه بالبسع وبقبض الثمن عنع المدي من دعواه ولاعبرة بانكاره والحال هذه افيدوا الجواب (احاب) اذا أثبت ورثة المشترى شراءمور ثهم نصيب المدعى من ذلك المكان بثن معلوم حال صحتمه مستوفيا شرائط العجة واللزوم وانتقاله اليهم بالارث عنسه بالوجسه الشرعي يمنع البائع من معارضتهم فيه مدون وحد مشرعي ولايعت برانكاره واتحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رحل توفى الى وجة الله تعمالى عن ثلاثة أولادذكور وينتمن وثلاث زوحات وترك لهمجلة أما كن متفرقة بعيدة عن معضهامرا عا فسم فعس كلو لدخسسة قراريط ورسع قبراط وخص كل بنت قبراطان ونصف قبراط وثن قبراط وخص كل زوحة قبراط واحدفياع احدالاولادالذ كورماخصه في مكأن واحدوهو خسة قرار يطور بع قيراطعن نفسة وماع أيضا قبراطا واحداعن احدى زوحات المتوفى بطريق التوكيل الثابت عنهاشرعا ارحل أجنى ليس من الورثة عبلغ معلوم قبضه منه لنفسه واوكلته وكتب له بذلك صكا بخطه وأشهدعلى نفسه شهودا ثم بعدمدة تواطأ البائع معباق الورثة على اله يختص بمكان سدمن الاما كن المور وثة عن مورثهم قاصداً بذلَّكُ فسخ البيسع الذي صدرمنه في نصيبه ونصيب موكلته فحالمكان الذى باعماخه همافيمه واتفقواعلى تقدم قيمة الاملاك الموروثة عن مورثه ممكانا مكانا واختص الوارثان البائعان عكان واحدمن الاما كن التي تركما لهم المورث فه لواكال هذه يكون البيدع الذي صدرمن الوارثين المذ كورس حالة كونهما بالغن عاقلين راشدين صحيحا نافذ آشرعا لمكونهما باعاماق ملكهماء وتمور ثهما الكون جيع آلاما كن الموروثة عن مورثهما انتقلت الى الورثة عوته وصاركل وارث عالث التصرف فهما بخصه شرعابكل مكان مور وثولا يعتبر توافق الورثة الافي الاماكن المشتركة بينهم فقط واما للكان الذي صدرفيه بيع من وارث لاجني غيير وارث فذلك مشترك بين ماقى الورثة والاجنى لابين الورثة أجعين ولا يكون داخلافيما أتفقو اعليه من قسمة الآختصاص بل يكون عارماعم الان مالكه

TYAV T

..... 4.....

TAV

TAV

اعه حال جواز بيعه وقبض ثمنه والوارث شرعاعات في كل مكان مور وثوحين ألدي الماتية البيع الصادرمن الوادث قبل القسمة صيحانا فذاشر عاييبرا لباتع على تسليمه للشترى ويمنع عن معارضته متى تبت ذلك شرعا (اجاب) اذا تبت صدور البيع المذ كورقبل توافق الورثة على القسمة المذكورة مستنوف أشرائط الصحة والازوم بالوحسه الشرعي ولم يكنهناك مانع ينفسذ ولاءنع من نفاذه صدورالقسمة على الوجه المسطور بعدذلك وبكون الملك في تملك الحصة المبتاعة من قبسل مالسكيها بيعاما تاللشترى المذكورو مكون هوالشريك لباقي الورثة في ذلك المكان والله تعالى أعلم (سكل) بافادة من محافظة مصر في ٢٧ شوال سنة ٨٧ تتضمن طلب مطالعة ماهوموضح بافادة حضرة وتدس محلس مديرية الحيزة في ١٩ شوال سنة ٢٨٧ بخصوص ما دة الغيط النخيل والاطيان العشورية مسترى حضرة مجد كامل بالوكيل مديرية الروضة سايقامن خليل افندى منسوالاسقاط له من قبله في الاطيان الخراجية واعطاء الحكم الشرعي فمماهو حاصل فيسه النزاع من الاطبان الخراجيسة وارادة ودهاالي المسقطله على الوحسه المين سلك الاوراق المعلوم منها أنها لماأحيلت على مفتى المدرية أحاب يقوله حيث ان هذه المادة من أعظم الموادوالتعرى في المواد الشرعيسة من الواحيد ان فسلزم اطلاع حضرة الاسساد شجخ الجامع الازهر ومفتى مصرعلى صورة الوارد بالسجل من البدع والاسقاط ويو رود الذي القعدة الأفادة من حضرته عن صحة ذلك من عدمها محسري العسمل عقة ضاها فلذا أرسلت الى هـذا الطرف (أحاب) قدصار اطلاعي على افادة حضرة رئيس مجلس الحيزة المؤرخة ١٩ شوالسانة ٧٨٧ ومامعهامن الاوراق اليتي من جلتهاصورة الوارد بالمعجل من البسعوا لاستقاط الصادرمن حضرة خليسل افندى منسب كحضرة مجسد كامسل مائ ومحجورته فىجدلة أطيان عشورية وخراجية ونخيال وسواف المدين مايقابل المبيع وما تقابل منفعة الاطيان المسقطة من النقود كالمسن بصورة التصحيل المؤرخ ٢٧ نى الحجة سنة ١٢٨٦ وفهم م تلك الأفادة ان حضرة البك غيرقا بل لبعض الاطيبان قطة المالغ قدرهنذا المعض مائة فدان وسسعة ماطمان الملق وان نتجة ارتكان حضرته في ذلك على قوله انه لم يعاين الاطيبان واثدا تضيح له ان مداخلها أطهانا تعلق اشغاص ولستقطعمة واحمدة كالشروط المحررة يتتمماوان البائع إحاب مرؤية الاظياز المذكورة من المشترى وكذا الاطبان التي بداخلها عن بدمذ كورين وقدصار حصورمن استشهدبهـمالبائعومناله أطيان بداخل المتنازع فســهوسئلمنهم فأحابو نحضرةالمشستري عابن الاطيان وقبلها وأخسران الداخل فيها محرى شراقومن أرمايه بمعرفته وعطالعة صورة الشروط المذكورة لمبوجه فيها التصريح بان المسقط قطعة واحدة البنت فيها الحيضان والحوض الواحد عادة رعااشتمل على حله اطسان لاعداد كثيرة والافادة عن هذه المادة ان الاسقاط المذكوراذ اوجدت فيهشر وطه

رجب سنة

1744

شوال ۱۱ مطلب اداحدث قص فالمبيع فاسداعند المشترى بغيرفعل البائع ضمنه المشترى

ذى القعدة ١٤ ١٢٨٨

المتبرة حسب المقرربا لاوام المختصة به مع تحقق ماذكر بتلك الافادة فلاوحه للتوقف فيه ويكون فافذا لاينقض مدون موجب ولأشهار محل الاقتضاء لزم تحريره والله تعالى أعلم (سئل) فالمراة علا دارين باعتهدما واشترت مع زوجها قطعة أرض خربة ببلدة انوى وبناه أوكافاهاعلى ان يكون فاالثلثان فيهاوالنآث لزوجها بحضرة بينة شرعية ووضعا أيديهماعليهاعلىهذا الوجه مدةتز يدعلى سنتهن ونصف ثمراع الزوج جيع الدارلرجل Tخووا كال انه لم يكن و كيلاء نها في ذلك البياع فهـ ل اذا تحقَّق ماذكر بالوجـ ه الشرعي كون السعف حصتهامو قوفاعلى اجازتها فان اخازته نفذ وانردته بطل وعنع المشترىء ن معارضتها (أجاب) اذا أثبت الزوجة المذ كورة ملكها لثاثى الارض المذكورة وبنباثها بالطريق الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواها بذلك لاينفذ مدع زوجها في نصيبها مدور ولاية شرعيسة عليها ولا أذن مذلك منها حيث كان ملكها لذلك باقياالى وقت البيع ويكون موقوفاعلى احازتها فاذاردته بطل والافلاوالله تعالى أعلى (سدل) في رجل باع لا خرجاموسة بمن معلوم قبضه منه بشرط انها حامل في عمانية شهور واشترط المشترى على البائع انهاان نقصت شهرا واحدامن التمانية شهور يقتطع قدرمعلوم من أصل الثن وان ظهرت غسر حامل يكون البائع ملزوما مدفع الثن للشتري وذاك عوجب بنتة شرعية تشهدعاذ كرفهل اذاهكثت عندالمشترى الدة المد كورة ولم يظهر بهاحل وردها المشترى على البائع عوجب هدده الشروط فلم يقبلها منه ويدعى انهاطرحت عندالمشترى ولم شيت ذلك علسه توجه شرعى يؤمرا لبائع بقبولها وردالتن المشترى ويكون هذابيعا فاسدأوا كحال ماذكر (احاب) بسع الدابة بشرط انهاحامل يسعفاسدلوجود الغررفبيع الحاموسة المذكورة على الوحه المسطور فأسد يجبعلى كل من المتبايعين فسحنه فان لم يفسخ حتى علم به القاضي فسحه جبر اعليهما حقالاشر عديث لامانع واذاتحسدن نقص فالمبيع فاسدأ فى يدالمشترى بغيرفعل البائع وتحقق ذلك شرعا فعلى المشترى ضمانه فيعاسب عليه عندالردمن أصل الثمن المدفوع الى الباثع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة عَلَاتُ نصف امن دار بطريق الميراث الشرعي عن أبيها باعته مبعاما تأعشل القيمة لرجل في صحتها وسلامتهامن الموانع الشرعية وقبضت منه نصف الش والنصف الا خودين في ذمته مماتت الما تعه الذكورة عن ورثة فأحذوا بعض النصف الباقى من المن المذكور لور تتهم بعدموتها وبعدمدة أرادوا نقض بيعمور ثتهم واخدنصف الدارمن المشترى متعللين مال البيسع المذكور صدرمن مورثتهم بالغين الفاحش فهلوا كالهده اذا ثبت البيع مستوفيا شرائط الععة يكون لازما شرعاولا كون مجرد دعوى الغين فيده دون التغرير من المد ترى موجب الفسخ ويكون الحق في مدده الدار الشترى ويلزم يدفع ما بقي من التمن الى ورثة الهائعة (اجأب) المفتى به انه لايردالبيع بجردالغبن الفاحش بدون تغريرع لى فرض تحقق الغن الذكور فليس

محرم سنة

1749 14

ربيعالثاني

11/4 1.

شعباں

1749 IV

لورثة الباثعة الردعمر دالغين العاحش بدون التغرير على المقسى به ولوقانا بقيام الورثة مقام مورثهم فذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من مصلحة بيت المال في معرم سنة ٨٩ بناءعلى ماوردلها أخبرا طلب الاستفتاء من هذا الطرف عن الحكم الشرعي في بيع ابعادية علو كةلور ثه غائس من مور نهم وكلواو كيلافي استلامها عمو كلوا آخ فادعى الاول الشراء لنفسه منهم ويعها الاتخر شحكم بردالم عشمات الوكيل الثاني فوكلوا الشائم مات الثالث إيضائم دخل بعض الابعادية في حوشة مجهة الخديوي واريد شراؤهاوطاب ارسال وكيل المرية المنية لاحراء ذلك هــذا حاصلها (احاب) لم يظهر ذه اتحاذته وحمه شرعي انقاذبيع تلك الابعادية بدون مباشرة ملا كها أووكيل عنه-م في ذلك او احازتهـم بيعها والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بافادة وأردة في وربيع الثاني سنة ٢٨٩ مضمونها القصود عطالعة حضر تركم ما في هذه الافادة الواردة التبايع الصادرمن وكيل عاصب المعتقة للرحومة قرمدين في اثني عشر قيراطامع كون الذي ترثه العاصب تمانية قراريط فقط أن يكرم مافادة مايتراءي كحضر تسكرفي ذلك لاح اللازم (احاب) الحِكم الشرعي في هذه المادة انه اذا ظهر ان بائم الاثني عشر قير اطاللذ كورة أمنها الأثمانيسة قراريط ينفذاا يسع بالنسبة لهفي مقدار ماعلكه فقط ويكون أ زادمو قوفاً على الحازة -ن يما - كه وقت البيع فان الحازه المالك نفذوان رده بطل والله تعالى أعلم (سمثل) من بنت مال مصر بافادة واردة في ١٧ شوال ــ النهوقتوفأة المرحومة فاطمةهانم بذت المرحوم عزبزا فندى قيل انها توفي عن زوحها وامهيا وأخيها لامها واختمالا بيها حاضرة واخت لأسالا لشاعة تسمي فثنة غيرمحققة وكان للتوفاة حصة قدرها ثلاثة قراريط في منزل خرب مهدوم فصاربيع حصة الزوج والاخت لاب والام والاخ الحاضرين المذكورين من ذلك مباشرة بأهسهم ومن مأذون حضرة منلا افندي في حصة الاخت المفقودة الني لست محققة وتحسر رت اكحة اللازمة للشترى مذلك والآس ثبت وفاة المتوفاة المهذ كورة عن زوحها واختما لابير ووالدتها وأخيها لوالدتها المذكورين من غيرشريك عقتضي اعلام شرعي من البراس مؤر خغرة رجب سنة و٨ وعليه تصديق من حضرة معتى المدر بة بعجة مهونه وحيث مقتضي الإفادة عابقتضيه الحكم الشرعي فيذلك لزم تحريره كحضرتكم -لورودالافادة (احاب) انكانالمقصودالاستفهام عنحكمالبيدعالصادومر مأذون القاضي في نصب الأخت لاب التي فيل انهام حسله الورثة وهي غير محقق المسوغ خوف الفسادق عفسار المفقود ثم تسن انحصار الارث في الورثة الموحودسسو وان لاوارث للتوفاة سواهم فكمه أنه موقوف على احازة الورثة المتعقن اللا اكمه كل بقدر تصييه فيها فان أجازوه نفذوان ردوه يطل والله تعالى أعلم (ستل) في رحل

مهدية

7 &

اشترىمن آخرعقار امعملوما بثمن أقبض بعضه المشترى للبائم وتبيض العقار ووضع يده عليمه مم استعق بعض المقارل حل أحنى بالبينة الشرعيسة وحكم بعله فهل والحال هذه يكوب المشترى مخيرابين امسالة الباقى من العقار عاقابله من الثمن وبمن ردم على البائع وأخذها لثمن الذي دفعه له حبث لمعوجه لممن المشترى مابدل على الرضاوليس للبائع جبر المشترى على دفعه له الياقي منَّ المُّنَّ افُدوا الحواب (احانَّ) نعم اذا ثبت استحقاق بعض العقار المبيد عالبينة الشرعية لابالاقرار بكون المشترى عفرابن أخذالباقى عاقابله من الثمن المسمى ومحاسبة البائع عدلي مادفعه له من الثمن وردالباقي على بائعه حيث لامانع ولا يجبر على ايفاءما كان ما قيآمذ مته من ما في الثمن الاصلى بتمامه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى دارامن آخرى الممعلوم من الدراهم دفعه له وكتب بذلك سندعلى بدنائب الناحية وصارالمشترى واضعآ يده عليهامدة تزيدعن عشرسنين ثم بعدذلك ادعى البائم انه لم يم عله الدار المذ كورة وأنر كراابي عصند القاضي فسأل القاضي المشترى فادعى شراءها منه مذلك التمن فهل للقاضي سماعهاوا كمكم له بالشراء اذا توفرت الدعوى والشهادة شرائطهما الشرعية عنداقامة المشترى سنةعلى انه اشتراهامنه مذلك التمن وعنع البائع من معارضته للشترى في الدارالذ كورة حيث كان البيع ثابتا بالوجه الشرعي (أحاب) أذا النسالمشة عالمذكورهم اءالدارالمذكورة من ما تعها المسألك لها المنسكر البيع بالوجمه الشرعى يقضى له بالسعو عنع المعارض له فيها والحال هذه مدون وجمه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علا عاموسة باعهالرجل آخر بمن معلوم من الدراهم قبضه البائع من المشترى واستمر البائع واضعايده عملى البيع نحوشهردتى هلك عنده فهدل يبطل البيع ويكون للشترى الرجوع بالثن سواءهلك المبيع بفعل البائع أم بالم ته سماو يه (أحاب) اذاهلات المبيع في مدياً تعديغير نعل المشترى قبل قبضه ولومالتخلية يحيث يتمكن من قبضه مع الاذنبه على مافي الاجناس يبطل البيع ومرجع المشترى على با تعه بالتمن و الافلار حوع له والله تعالى اعلم (ســـ ثل) في رجل باع ناقتــه لرجل آخر بثمن معلوم قبض بعضه واحل الباقي اجلامجه ولاوقت العقدو قبض ألمشترى لناقة المذكورة برضايا تعهم بعدمضى مدة تزيدعلى ثلاثة أشهر ماتت الناقة فيد المشترى فارادالبائع مطالبته بباقى الثمن فامتنع متعللا بوتهاعنده وببطلان البيح فهل يكون البيع المذكور فاسدا كهالة الاحلويكون المبيع مضموناعلى المشترى بفيمته ولا يكون البيدع باطلا (أجاب) البيدع باجل مجهول فاسدفاذا قبض المبيع المشترى برضا بائعمه ولم يكن فيه خيبارشرط ملكه بقيمته يوم قبضمه حيث تعذررده بهلاكه فىيد مشتريه كهمومصر حيه وحينا فيكون المشترى الذ كورمازوما لما تعهدوم عمام قسمة الناقة المذ كورة يوم فيضهاوالله تعالى أعلم (سئل) في دارمشتركة بين ثلاثة اخوة باع اثنان منهماني الثهماماخصهمامن الدارالمذكورة حالة كونه معلوماللبائعين والمشترى

رمضان سنة

1749 18

جادیالاولی ۱۲ ۱۲۹۰

رجس

119. V

الإرجب سنة

1791 V

رمضان

1791 17

شؤال

۸ مطلب لايص بيت المعسدوم وماله خطر العدم

1791

علوم وقبضا بعض الثمن وتحرر بالبياح المذ كوروث يقة بشهادة عدول ترى ماحل معلوم فاحضر المتسترى المذكور فمماما قي الثمن ال لحانيا قبوله وترغبان فسخا لبيع متعللن بعدم قيض جيع الثمن حال كورفهل بعد ثبوت السيع المذكورم التعلل المذكورولا بضروتأ حبل بعض الثن المرقوم باجله المعلوم واكحا عجرد تعلل البائعين ألمذ كورين في فسخ البيح بعدم قبضهما جيع الثن حال صدور البيع ولايضم وتأحسل بعض التن لاحل معساوم حيث صدر العقدمستوف واللزوم ولس فما الاقبض باقى الثمن حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في ا ه الشرعي يكون للما تعالمذ كورف خ البيم ولا يمفذ على الموكلة (لى الموكلة اذا تحقق ما هومسطور بالوحيه الشرعي بل لا شوقف لي كونه بالغرورلتقيد يبيعه في الوكالة المطلقة بكونه ألمفتى به والله تعالى أعلى سشل بافادة من الروز نامجه مؤرخة فيما تقدم وردت أوراق مايعة أطبان ومعها حقحررة منء ل يصيح البيع في الموجود والمعدوم الذي اكله المحرزة مل افادة الح إمن شرط أنعقادا لبيع كون المبيع موجودا فلاينعقد بيع المعدوم وم ألعدموان يكون مالامتقوما شرعامقدور التسليم فحاكحال أوفي ثانى اكح كورة مستهلكا بصيرورته يحراوقت تعوالمشترى لايصح البيع لعدم التمكن من تسليمه عج لوص (سئل) في رجل ابناع من آخر قطه كم في النخل (احاب) إذا غرس الرحسل المذكور النخل من مآله أنفسه فه حضراليها ليقيض منهايا قىالثمن ويسلمها للبييع فامتنعت من دفع باقي الثمن وطلبت من الما تعدط بعض الثن أوفد خ البيع فلم يرض بالحط وتقايلا البيع وتفاسطه ووع ردماقيضه منهام الثن ثم توجه فباع المكان المذكور بعد الاقالة لام أة أخرى ساكنة

فالمكان المذ كوربا لاخرة من قبله بثن معلوم قبضه منها وسلما المكان وحرلها سندا مذاكوسلم لمااكح الاصلية ثم ان المشعرية الاولى التي تفاسخت البياح مع البائع انكرت الاقالة وأرادت أخذا لمبيع وتحريرا كحبة لها بالبيع فهل اذا أثبتت المشترية الثانية بعبد دعواها أودعوى وكيلها صدورالاقالة بمزالشترية الاولى وبائعها الذكور بالبينة العادلة وصدورالبيع لها بعدداك مستوفيا كلمنهما شرائطه المعتبرة لايعتبر انكاد المسترية الاولى لاسيما والبائع يصدق الشترية الثانية على دعواها الاقالة المذكورة ويقرنا لبيع من الثانية بعدها وتمنع الاولى من معارضة الثانية في ذلك يدون وجه شرعى (أحاب) نعملا يعتبر أنكارها الاقالة المذكورة بعد تبوتها بالوحدة الشرعي وتمنع من معارضة المشنرية الثانية في ذلك المكان مدون وجه شرعي اذا تعقق ماهو مسلطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سشل) فرجل اشترى مكانا لنفسه من مالكه بثن معلوم من ماله الخاص به اقبصه معظمه في المحاس وجيع الثن عال ووعده بدفع الباقي و معدمضي شهرادي المسترى المذكوران الشراء فيله غن فاحش وان الشراء كان لا مام قصر حداية منه في فسادا المقدفهل اذا كان اضاف المقدلنفسه عن صدوره ولم مكن هناك غرور لا يكون له فسخ العقدالذ كور بعدصدوره صحيحاماتا ولوتعقى ان في ألمْن غبنافاحشا مدون غرورمن أحد المشترى في ذلك ويجبر على دفع ما قي المثن (أجاب) لايفسخ البيع الذكور بمرد تحقق الغبن الفاحش فيه مالم يتعقق حصول التغرير فيسه أيضابل سفذ على المشترى المذ كوران كان الواقع ماهو مسطور على ماعليه الفتوى و يجيرالمسترى على دفع باقى المن حيث لامانع والله تعالى أعلم (سمثل) في رجل علك منزلاباعسه لرجل معسلوم بثن معلوم بيعا شرعيا مستوفيا شرائطه بعدالمعاسة لهمن المشترى وحضوراهل الخبرة واستلم المشترى ذلك المشترى ووضع يده عليه ونقد بعض الثى ومابق كتب به سنداشر عباوا حله الى أجل معلوم عم بعدمدة قام المشترى المذكور مدعى انشراء ألمذ كور بالغسب الفاحش وبريدرد المنزل المذكور عسلى البائع بسبب ألغس المذكورو أخذ بعض التى الذى دفعه آلبا تع فهل والحالهذه لايمكن من ذلك حيث مدعى الغين فقط دون الغرور (أحاب) لآرد في البيع النافذ البات بمجرد الغبي الفَّاحَشُو يَفْتَى بِالردان غره على ماعليه العَمْلُ والله تعالى أعلم (سُتُل) في رجل اجنبي اشترى مالو كالةعن ام أةارضاعة ورية عملوكة للزراعة من مالكها بثن ا تفقاعليه ولمتر الارض قبل الشراء لاللوكيل ولااو كلته ولم يسحل البياع ولم يقدرونه حقة ثم ااءو بنت الارض بعدالشراء ظهران أغلما غيرصا كالزراعة وانهسبأخ وثلثها لاينتفع بهأصلا وماقيمالا يساوى ربع ثنه بلفه ذا البيع غين فاحش وغرورا يضاللو كيل فهسل اذا تَعْقَىمَاذَ كُر يَكُونَ لَلْو كَيلُ وَالْمُوكَاةُ فَسَخُ ٱلْبِيعِ جِبِر الوجود المثبت الفسخ في هذا البيع وهوكل من خيار الرؤية والعيب والتغرير مع الغب الفاحش واذا تعلل البائع

1797 12

رہیحالثانی ۱۳ ۱۳

جادىالاولى

1798 81

مأنزوج الموكلة عاين الارض المبيعة المذكورة قبل الشراء وعلم مافيها من العيوب ولم يكن وكميلانى الشراء ولافى معاينتها لا يعتبر تعلله بذلك ولوأقام عليه بينة (أجاب) نو للشترى فسخ البيع للذكوران كان الواقع ماهو مسطور لوجو دمايقتض يةوالعيب والغين الفاحش مع التغر براذكل واحدمها كاف في ثبر انمولاعبرة أساتعلل مالبآثم من دعواهرؤ يةزوج الموكلة المبيع ثبوته *والحال*ماذكر بالسؤال والله تعالى أعسلم (ســـــُمُل) بافادة من مامورقلم المبا ب سنة عه مضمونها في احدة منه السرج قليوسة العادية عشورية عظفة عن يعقو ْ بِ مِكُ وزوحته ولما آل استحقاق سبعا دَمْحلم باشبافيها للحضرة الخبديوية بطريق المبايعية التيمن شروطها استعقاق كلماكان يظهر اعطاؤه من سعادة البائع وا تخرج به هيع شرعمة الى الحناب العالى ووحد حصول ادعاء من مذكور ن عتقاء للزوحة لذكورة وغيرهم بالشراء والايقاف وقدنظرت هذه المادة في المحالس الحلية وصدر مضيطه أخبرا باستعقاق ولى النج كمصة سعادة باثعه دون المدعين المذكورين ودون كل أحدوعلي هذاقد طلب حضرة قاضي مدسرية القليو سنفيا فادته اطلاع حضرتكم عملي الاعلام المحررف هذءألم ادةوعلى الصورة المنقولة من مضطة المحكمة واعطاء ألافادة عبا متبع وحبث ذلائفا اضبطة المحكىء خهاا لصادرة بالحسكم في هذه المبادة مرسلة أيضيامع الاء لأم والصورة الامل الاطلاع عليها والتفضل بالافادة التي يتبع الاجراء وجبهافي توقيع المسوغات الشرعية الحضرة الخدوية فيما يستعقه سعادة البائم الشار اليه من هــذه الابعادية كطلب القاضى الموما ليه (أجاب) قدصا را لاطلاع عملى افادة حضرة قاضيولاية القليو سة المطلوب فيها الملاع هذأ الطرف على الاعلام الصادر من المحكمة الكبرى عصرا لمؤرخ ١٠ ربيع الاول سنة ٨٠ المتضم منع الحاج يوسف محد الحلي من دعواه بوقف جيم اطيان كائنة عنية السيرج قليوبية من قبل حرم المرحوم يعقوب ملُ المخلفة تلكُ الاطبيان عن البكُ الموما البيه لشا قضه المعسن في دعواه المذكورة ألنسة الىحصتها في الإطبان المذكورة التي قدرها سيعة قراريط ولعسدم نفاذ الوقف لتهامالارث عن زوحها المذكوروبنتها منه في الاط صورة الما بعة المقيدة عضيطة محكمة مدس بة القليوبية المؤرخة ٧٧ ذي المحة سنة المتضمنة بسعستةعشر قيراطا ونصفور بسعسبع قيراطامن تلك الاطسان منقي وكس سعادة عبدا كلم باشاعن موكله وعن محمورته بنتى أخيه المرحوم محدعلى باشا الصغيرعالسعادته من الوصاية عليهما للسوغ المذكور فيهاوو كيلى والدة المرحوم محد على ماشا الصغير الذكوروابنه المرحوم اسمعيل مكوزوجته بالثن المعين على الوجه الموضع في هذه الصورة المبنية على اذن المدرية وانه اذا تراءى ان المنع المد كورفي هذاالاعلام يرفع هدذا البيع ويكون ابعض حضرات الورثة المدذ كورين التصرف

ئې ۱ سوس

عرم سنة

فحصصهم المأنق يبعهامن الاطبان المذكورة من بيع وغيره يفادعن ذلك لاحراء صيغةالبايعة منسه العضرة الخديوية وتعرير جبع ايلولة لباق الورثة والذى يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك اله بعد صدور البيع صحيحا وتقييده بمضبطة القاضي لاير تفع بمرد منع أحدالمسترين من دعواه بعد ذلك بوقف سابق بالنسبة لغير المدعى المذكوروهم التسعة أشعاص المشترى لهم في جيع حصصهم اذلم يوجد منهم اعتراف بوقف صحيح بوجب عدم صة البيع لهم كاانه لاير تفع البيع السأبق بالنظر المدعى أيضا مدعواه ألوقف ومنع ممهالما تقدمذكره مالتسبة لماعداحصتها التي لم سفدفيها الوقف وأما ما آل له ما اشراء من ضمن السبعة قراريط التي تخصح ما لمرحوم يعقوب بك المذكور واعترف وقفهامن قبلهاقيل موتهافيؤ اخذفي حق نفسه بكونها وقفاولا يصح شراؤه بجزءمنهامعاملةله باقراره وانمنع من دعواه الذكورة هذاما يقتضمه المحكم الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك عقاراوله ورثة أخذكل منهم اصيبه عماع احدهم تصيبه الا خروقبض البائع المن وسلم المبيع الى المسترى و كتب بذلك وثيقة بينهما شهادة سنة شرعة وتصرف فيه المشترى بالسكني ثم مات وورثه أولاده بعده وتصرفوا فمهوالمدةالماضية من تاريخ العقد الى الاتنتز مدعملي عشرى سنة فيعدداك أواد البائعان ينازعور تهالمشترى مدعياان فى البيع غبنافاحث اوسريد ابطاله بمصرد ذلك فأنكروا دعواه ولم مدع غروراههل على فرض ببوت الغين الذى بدعيه لا يكون له فسخ البيع المذ كورالم ترفى به بجر دالغبن بدون تحقق العرور بوجه شرعى (اجاب) نقم لايكون للبائع المذكور فسيخ هذاالسع بعدصدوره صحيحا بأتأبجر دالغبن الفاحش فيهأ مدون تغربرو الحالماذ كرعلى فرض تُبوت الغين المذ كوروالله تعالى أعلم (سئل) في رحلين مشتركين فى كان باع أحدهما تصيبه من أجنى بثن معاوم وصرة مجهولة فقبض البائع الثن وصرفت الصرة المذكورة فيعلس المبايعة من غيران يعلم قدرهاوكتب بذلك صك المبايعة مشمولا بختم البائع وجيع من اكحاضرين فطلب الشريك الشفعة فنع سبب جهالة الثن ثم باع المشترى الحصة المذكورة من الشريك وكتب بذلك صك كدلك عم طلب من البائع الأول الحية التي تسهدله على قاعصة المذ كورة لاحسل اخراج اكحية الشرعية بالبيع فتوقف متعالا بانه باعوهومديون وبذلك لا ينفذ بيعه فهل لاعبرة سعلله المذ كور ويكون بمعه نافذ الاسيما ولم شدت علمه دين ولم يحجر عليه مرعا بلولوثبت عليه دين لا يعتبر تعلله المذ كووشرعا (اجاب) بعدصدورالبيع الاول صيحالازمالا يعتب عجرد تعلل البائع المذ كور بكونه بأع وهومديون ولوفرض كون الدين مابتايدون جرعليه اذمجردالدين لاينع صحة البياع آلمستوفي شرائط الصحة واللزوم والله تعالى أعلم (ستل) في وجل علك ربيع دارشائعا بالطريق الشرعي والربيع الثاني ملك لروجته والنصف الاستومات التعام وصي باع هذا الرجد الربيع المذكور شائعا لام أة

1792

. مر

ربيح الاول سنة

1795 12

1798 1V

بقــدرمعلوم من الدراهــم دفعته له امام بينة شرعيــة نقداو أقر يقبضه جيمه وتحررت بذلك هجة شرعية من المحكمة بم سافرت الرأة المذكورة قبل استلامها الربع المذكور وبعد نحوستة أشهر حضرت وأرادت ان تسكن فى الدار المذ كورة بقدر حصتها فامتذ البائع من ذلك متعللاما نه ما في له مبلغ كذلهن أصل بمن المبيدح فهل والحال هذه أذا كأرّ قبضه النمن واقراره به تأبيا بالوجه الشرعي لاعبرة بتعلله المذكور وبلزم الباثع بتسليم الردح الذيباعه الح المشترية وليس له منعهاءن انتفاعها به بالوجه الشرعى وآذاا دعي عليهاآن له مبلغادينا عليها غسرغن المبيع لايكون له رهن حصتها المشتراة عليسه شرعا حيث لميقع بدنهما عقسدرهن يهعلى فرض تبوته ويلزمها اذا تبت دفعه اليه عند المسرة يما المحكم (أجاب) اذا تبت بالبينة العادلة دفع جيع من الحصة المبيعة لما تعها لا يكرن له منعهامن المشترية بعدغهام البيه ولزومه بدون وجمه شرعي وبفرض ثبوت دس آخ لىالمشترية البائع لايكون مجردذاك موجبا لعدم تسليم انحصة المبيعة اليهاوآ كحال ماذ كربالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شريكين فبما تحت الدبه ما ولهما ديون مشتركة بينهما نذمة أشعناص مأت احبدالاخوسءن أولاده الدكورو زوحته فاستمر عهم مهم في معيشة واحدة شم بعدمدة باعت زوجة الميت وأولاده لعمهم المذكور ما يخصهم من المث الديون و تنازلواله عن نصيبهم فيها قبل قيضهامن الغرماء في تظهر ملع معلوم هوأقل من نصيبهم دفعه العمام ملتكون جيع الديون التي بذمة أربابها له خاصة وحروابينهم سندابذاك على يدبينة فهل لا يصعرهذا آلبية ولاهذا التنازل وتكون حيام تلك الدون المشتركة بينهم وبين العمالمذ كورمناصفة على حسب اصلهافي الاشتراك وجياح مايقه صلمنما يكون للفريقين والعم المذ كورمحاستهم على الملغ الدى دفعه اليهم نظير نصيم م في تلك الديون والحال هذه (أحاب) اذا كانت تلك الديون مشتركة بين الع وورثة أخيه المذكورين لايصح بيع الورثة المذكورين تصيبهم فيها للع المذكور بعوص ولاالتنازلله عنهوتكون باقية على آلاشتراك بينهم كاكانت اذعليك الدس وغيرمن هو عليه قبل قبضه لابصم الااداوهبه له وسلطه على قبضه فقيضه الموهوت له فينتذ تصم الهبة وإذالم بصيح التمليك يكون للع محاسبة ورثة أخبه على ماقبضوه منه نظير حصتهممن تلك الديون والله تعالى أعلم (ســـــــــــل) فى رجل يملك مقدار امعلوما من الذرة موضوعا المتخفياع الرجال المالك الدرة المذكورة جمعها بش معلوم وسمى جلة هانها وأشاوا ليمكانها المعلوم وسمى لكل صاع تمناه علوما وفبض ثن كل صاعمن المشترى وقبدل المشترى منه ذلك ثم عرص للبائع آلمذ كورسه فرالى جهة اخرى فوكل صاحب البترالذي فسهالدرة المذكورة بتسلمها الي المشترى يحضور جاعة من المسلمة وسافرالبائع الى مقصده فلما أرادالو كيل بالتسليم ان يسلم الذرة حين طلبها المسترى عارضهما أبوالبائع فى ذلك وأرادمنه همامن التسلم والتسلم مدعيافسا دالبيع لعدم

شعبان سا

1798 77

شوال

۱۲۹٤ ۲۲ مطلب يدخدل البناء والشعرف بيع الارض بلاذكر

مطلب باع أرصا محدودها ولم يسم لكل ذراع شما فضهرت زائدة الاذر عفهسي للشترى بلاش زائد

جادی الاولی ۱۲۹۰

رؤية المسترى مااشتراه لكونه مستوراتحت الارض غيرم في وقت البيع مع اعترافه علاتابنه الماءه واعترافه بالبيع وبأمر صاحب البثر بالتسليم ولميكن ألاب وكيلاعن أبنه في الخصومة اوغميرها فهل لا تقبل هذه المعارضة بدون وحمه شرعي و يكون البيع والحاله في الماتوقف صعمه على الرؤية (أجاب) ليسلافي الباتع معارضة المسترى والوكيل المذكورفى تسليم المبيع ألدى فيدالوكيل والحال ماذكر بدون ولاية ووكالة شرعمة عن ابنه الغائب والبسع المذكور واكمال هذه صيح حيت سمى جلة الصيعان وأشارالى مكان الذرة الخصوص وسمى عن كلصاعمع بيان جلة العن ولاتتوقف محته على رقية المبيع والحال مذموان تخير المشترى لوظهر المبيع أقلما سمى فلوزاد عند دالتسليم كانت الزيادة البائع كاصرحوابه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من رجل أرضاعشورية بتأن معاوم فبأعه اياها وقبض الثمن والمشترى استلم الارض وحازهالنفسه وتحررت حية شرعية شاهدة لمما بالبيع والشراء ثم تنازع المائع معالمشترى بدعوى انه مغروس فى تلك الارض شجروفيه أسا قيقمينية ولم يتعبن ذاك بحمة التبايع وانهاق في ملكه و يطالب م بثن آخرله ولم تستشف تلك الاشجار والساقية من الارض فهل يكون للبائع حقى فالشاوهود اخل فى البيع وللشترى أن عِلْكُهُمْ الارضُ ولولم يتعينُ في الحجة (أجاب) يدخدل الشجروالبناء في بيع الارض تبعابدون ذكرهمافى البيعلاتصاله مابها أتصال قرار فتكون الاشعار والساقية اللَّهُ كُورة داخلة تبعل في البيع المذكور وملكاللشترى بهذا الشراء والحال ماذكر في السؤال والله تعالى أعلم (سَـئل) بافادة من مدرج عافى ١٣ جاسنة ه ومضونها انشخصاباع فيحال صحةء قله وجواز تصرفه شرعاالى زوجته و بعض أولاده منها جيع منزل محدود بحدود أربعة مبسة حدوده في الحة الحررة من محكمة معتمدة ومقيدة بسحلها والبنسة المضمون بأن معلوم ومذ كورفي الحية أن جلة ذرعانه ستما ثة ذراع وثلاثة أذر عمم سدمدة توفى الى رجة الله تعالىء مزوجته وأولاده مناالمذ كوربن وعن أولادما الغيى من زوحة انوى ويحضورا ولاده البالغين مع وصى الايتام ووكيل الزوجة فروا المساحة المنزل المبيع المذ كور نحوالف وثلثما تة وخسن ذراعا وينازعون فى ذلك فعارضهم الوصى بآن البيع وصع في جيم المرل بحدوده الاربعة الاعلى الاذرع ولم يقل كلذراع بكذاوا مرزفتوى من الفاصل الشيخ عبد دار حن افدى إباسيوط مضمونهاان المبيع اذا كان محدود ابحدود أربعة ولم يقل كل دراع بكذا أفانسع يقع عملى ماتناولته الحدودوان كان أكنر ذرعانا وتحل الزيادة للشترين بلآغن ولا اتسمع دعوى بقية أولاده على المشترين بزيادة ذرعان المنزل عن المبلغ المسمى في جه البيع حيث لم يقل كل ذراع بكذافنلتمس من حضرتكم الافادة على قتضيه الوجه الشرعى في اذاك (اجاب) مأتضمته هدده الفتوى من وقوع البيع عدلى جيم ما تناولته حدود

صفر

1797 77

مطلب اشترى أرصا ولم ينص على طريقها ولم ندكر الحقوق والمرافق ليس له المرود في أرض البائع

ذىاكجة

1797

المنزل المبيع وانكان اكثرذرعانا عماسمي من الذرعان وقت العقدوماك المشترين الزيادة بلائمن زائدا ذالم يسم لكل ذراع غن وافق للشرع وحينشذ فلامنا زعة اباقي الورثة مع المشترين من هدا الوجه حيث تحقق صدور البيسع حال محة البائع مستوفيا شرائط اللزوم والله تعالى أعلم (ســئل) ورجل اشترى حصة معلومة في حانو تين من ثلاث نسوة بثن معلوم مع صرة مجهولة القدر مشاراليه اشراء صححاشر عيد شرعية والثمن المعلوم قسدره خلاف الصرة المذكورة ثمن مثلها ومعدمضي أربعين هوما ظهرمن يرغب عنسادا فيالميسع المذكور تزياده عدلى غن مثل المشترى به عادعت الذ ليائعات الغبن الفاحش والغرورفيه رغيسة في فسخ البسع فهل واكحال هدده حيث وقع البيبع صيحاء ستوفيا لاركانه وشروطه الشرعية وكأن الثمن المدفوع في المبيع المعلوم دنها غن مثله ولم وحد فيه غين فاحش ولاغرور لا يكون لهن فسطه بحر ددعوا هن ماذكر بدون أثباتها بالوجه الشرعي (أجاب) تعملا يكون لهنّ فسيخ البياع المذ كوراذا كان الواقع ماهو مسطوراذ مل المعلوم اله لا يقضى لمدع بعردد عواهدون ا تبانها وطريف شرعى والله تعالى أعلم (ســـثل) فحرجل اشترى من رجلين اطلمة أرض م ن ضمن أرض كسرة عليكها البائعان فبأعاله القطعة المذكورة أولامحدودة بحدودها الاربعة منهاجدان لباقى الارض المبيع منهاذلك الملوكة للبائعين والحدان الباقيان لعقار آخلاريا به وكتب بذاك البياع حة شرعدة ولم بذكرف تلك الحة ولافي عقد البياع طريق لتلك الارض الميمعة ولاانهما باعاهاله يحقوقها ولاعرافقها وماأشبه ذلك بلالذى وقع في عقد البيع وفي تلك الحدال المشترى المذكورا شترى تلك القطعة التي قماسها كذاوحدودها كذآ كاتقدمذكره من أصل قطعة أرض مساحها كذابش كذامقبوض بمداليا تعن مدون زمادة على ذلك ثمان المشترى بني القطعة الارص التي اشتراها المد كورة داراوفته لهاماما عرمنه فيافى الارض لتى هى الثالبانعين المتوصل الى انشارع اذلاع كنه الوصول الى الشارع الامرياقي الارض المذكورة اوم العقار المجاور لهآومات المسترى وأحد البائعين فهلاذا أرادورثته معالبائع الاخرالبنا الحارصهم ليذتفعوا بهايكنون من ذلك وتمنع ورثه المذ ـ ترى من المرورة يم الى دار ورثهم لـ كونه لم ين ترلها طريقا من ما قى الارض لانصاولارذكرا كحقوق والمرافق حيث كانذلك تابتا شرعا (احاب) نعملهم دلك ويمعون ورثة الشترى من المرورى أرضهم المملوكة لهم خاصة مدون وح شرعي ادأ كان الواقع ماهومسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) بافادة مس محكمه المنصورة في عم ذي العددة سنة ٩٨ حاصلها هذه الاوراق تحتص عادة ثلث وربعو عن فدان وحدية مراطيان عشورية مسضى الاوسية الملعة عبى المرحومة ربوشه عنية طلخا تقدم ورودها باعادةمن مديرية الدمهلية بمحبون أنهسبق طلب القدر المذكورلطا تعة الاروام بالمصورة لمسمله مدهنا آوى الطأثفة المذكورة ولماغرض لنظاره الداحلية عرعدم

ى القعدة سنة

۲۷ مطلب الرأو كيل بيت المال من غن ماباعه عن جهة بيت المال صح وضون كابراء الوصى والوكيل

إامتال وكيل البطر تحانه بسدادم بلغ ٢٧٦٠ قرشا قيمة الثن الذي تقدر قدصدرام ناظرها بصرف النظر عن تحصيله الى آخرمافيهامن انهاذ الموجدمانع شرعى لتحرير انحبة اللازمة فيجرى تحسر رهابعد توقيع الصيغة الشرعية بتوكيل سعادة المدير لماعلم من الاوراق من أن تلك الاطيان آيلة فيحه المسرى وللتوقف فيما اذا كان مايانل ذاكما تقبل المسامحة في ثنه بهدنده الكيفية من عدمه قد تأشر كحضرة مفتى افندى المدير يةبالاطلاع على الاوراق المذ كورة والافادة من حضرته عما تقتضيه الاصول الشرعية فيهاو أفيدمن حضرته انهذه المادة مشكلة عليه ورغب رفعها اسعادتكم فهناء عليه لزم تحريره لمه ادتكم تؤمل الافادة عاتقتضيه النصوص الشرعية فيها (أجاب) التاتلك الاطيار كجهدة بيت المال فععة بيدم رقبتها لن ريد علا عيما شرعا يتوقف على وجودمسوغ شرعى من مسوغات بيع عقارا ليتيم فلوصح البيع بثن معلوم لوجود المسوغ الشرعى آلذ كورفالا براء عن باشر آلبيع المذ كور للشترى من التن صحيح أصيلا كان آلباشر للبيع أووكيلال كون الوكيل بالبيع اصيلافي الحقوق المتعلقة به فيضمن مجهدة بدت المال قدر النمن و يحد في ماله كالوصدر ذلك من وصى اليتيم أو و كيله والله تعالى أعلم (سـئل) في رجل علك ساقيتين كل منهما بوجهين كاثنتين في أرض خراجية علا منفعتها فاسقط جأنيا معينا معلومامن تلك الارض من رحل آخر ينتهى حدماا سقطه له من الارض الى نصف ساقية من الساقية من وهو الوحمه الشرق منهافياع ذلك النصف من هذا الرحل الذى اسقط له منفعة تلك الارض المعلومة وكل من ذاك الأسقاط والبدع بثن معلوم واستوفى ذلك شرائط ما لمعتبرة وتحرر بالاسقاط المذكور همة شرعية من محكمة المدرية وتحرر ببيع نصف الساقية الشرقي المذكور سندأيضاء ورخ ورحبسنة ١٢٨٧ فوضع المسقط له المشترى يده على ماذكروانتفع به بالزرع وادارة وجه الساقية المذكورة وبقي ماقى الارض واحدى الساقيتين ذات الوجهن ونصف الماقية الثانية وهوالوجه الغرى منافى تصرف المسقط المائع الحسنة ١٢٩٢ فاسقط باقى الارض المذكورة وماع الساقية ذات الوجهن ونصف الساقية الاخرى التيباع نصفها الشرق أولامن رجل آخو حرراه مذلك هجة سنت فيها الحدود والمقاس الاانه ذ كر الكاتب فيها انه اسقط له أرض كذا سوى اثنتى عشرة قصبة كاره الشرق خار جاعن عقد الاستقاط وباعه ساقيتين احداهما بوجهين والاخي بوجه واحدوتاك المحدودوه فالمقاس يخرج عنه نصف الساقية وهو ألوحه الشرقي الذي باعه أولامن الرجل الاول ووضع المشترى الثاني مده على مااسقط له واشتراه على هذا الوجمه كاان المشترى الاولوضع يده على مااسقط له واشتراه على هذا الوجه فصاركل منهما يستعمل مااشتراه منوجه الساقية المذكورة نحوالسنتين غم بعدد التباع المشترى الاولالسقط له مااشتراه من تصف الساقية المذ كورة واسقط مااسقط له من الارض

برجادي الاولى سنه

من رجل آخوو جرله يذلك السنداللازم فوضع المشسترى الاخيرى وعلى ذلا قيه بالزرعوادارة ذلك الوحسه وذلك البيع والاسقاط ووضع اليسدوالات لاحتاج المشترى الاخسرالي نقل مدة وجه الساقية التي عا كور يدوناذن من ماايكه حال غيشه فلماعل نذلك نازعه ومنع الوحه داخسل فيشرائه الذي اشتراء يتاريخ متآخرعن شراء مائم المشتري الاخبر واحدوذكران الاخى المعبرعنها مذات الوحه الواحدهي السأقية الثانية الثي منهاالمشترى الاول تصفها الشرقي الداخسلة أرضه فيحدودومقاس مااسقط للاوا الارض المذكورة وأنكربيع المالك الاصلى ذلك النصف للشترى الاول وتر للحكومة وبالتعقيق اتضح ان الوجمه الشرقى خارج عن مساحة أرض المشترى الثر بده علسه وتصرف فيسه فيحضورومشا هسدة واطلاع المشترى الثبا ى الثاني الآن ولاعبرة بتعلله بماذ كرفي حته على هذا الوجه بدون وحـ مشرعي نع الم الم المالث من المشترى الاول منصف الساقية المذكورة اذاكان ألوأ قعساه ومسطورنا لسؤال ويمنع المشترى الثاني من منازعته بدون وجه شزعي ويؤمر ىتسلَّم ذلك الله ألمذ كورحسُّ لاما ع والله تعلى أعلم (سئل) في جاعة بعض ومعضهم قاصر لاوصى لدووثوا دارامتخرسة عن أبيهم ولعدم انتفاعهم بهاوقدرتم. عفى نصمب القاصرو يتوقف على أجازته بعدالبلوغ واذابلغ ولميحز البيء المذكور احيث لم يكن له وصى وماا كم حكم (أجاب) نعم لا ينفذ البيع من الاخوة المثل أل يكون موقوفا والحال هذه لان له مجيز احال صدوره وهوالقاضي فادا بلغ القاصر حد الرشديكون له الفسح والاجازة حيث لامانع كاان له أخذنصيب باقى اخوته في تلاث

1799 &

رجب

14.. 14

ربيح الاول

أ الدارالمبعبة بالشفعة اذاتو فرتشرا تطها وانتفت موانعها حبث لاوصي له ولمحز البوء ف نصيبه والافلاوالله تعالى أعلم (سئل) بافادة من كاتب ديوان خاصة خديوية في ٢ ربيع الاول سنة ١٠٠١ عالفُظه في شعفُ ماعجلة عقارات لأُتخر باتمان معالومة عار نسديدها الىالبائع ثم بعدمدة ظهر شخص بدعى ان له من ضن تلك العقارات شيا معينا كان يلكه بطريق الهبة من قبسل البائع وانه انشأفيه وابنية لنفسه وانه لماعلم مدخول ذلك في البيع الذي أحراه الواهب الاصلى طلب عسر ذلك من البائع وماذاك الالتسليمه في بيعه ورضاه به فادعى البائع على يفيسد سدا دذلك من طرقه اليه ولم يصل اليه مشي ومريدالا تنافر وعملى من انتقل الملك في ذلك المدمن قبل المشترى لتلك المقارات فهل على فرض بوت دعواه الملك واجازته للبيع الصادرمن الواهب المذكور وطلبه انتن من البائع وعدم وصول ذلك اليه يكون له الرّحوع على البائع بالتن لاعلى المسترى ولاعلى من أنتقل ألماك اليه من قبل المسترى ولاخصومة له في ماذ كرعلى من انتقسل الملك اليسه يعسد حصول الاحازة الشرعمة وتسديد الثمن لمنهاع افيدوا الجواب (أحاب) صرح علما ونامان الاحازة اللاحقة كالوكالة آلد ابقة فاذاتحقق وصول عن ماذ كرانى البائع من قبسل المسترى فاحازا لمالك احازة شرعية على فرص تحقق ملسكه ماحصل من البيع فيما علكه وقبض الثمن نفذ البيع وبرئ المشترى من ضمان الثن مدفعه المذكورو يكون آلتمن أمانة في مدالبا تع للألك المذكور ولا يكون للسالك المطالبة معلى المشترى ولاعلى من انتقل الملك المهمن قمله واكحال ماذكر ولاخصومة لهمعهما في شأن ذلك واغماخصومته مع البائع فى ذلك ليراءة ذمة المشترى مدفع المن للبائع واحازة المالك على هذا الوجمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علك أرضاً ملك رقبة عدود العدود أربعة وليسله أرض مجاورة لمأوهى ماثة ذراع مثلاباعها لاتحر بمن معلوم ولم يسمى البيسع المذكورلكل فراع غن وقبض البائع غمها وسلها الى المشترى وتحررت لهبها حجة شرعيمة وحسين ذرعها ظهرانها تزيدعن مقدارا لاذرع التي سميت في العمقد فوضع المسترى مده عليها يحدوده اللذ كورة وقت العقدوه ضيء لي ذلك خس سنين والآن برمداليا تعان سرحه على المسترى بقيمة مازادته الارض المذكورة من الاذرع عماسمي فالعقدمة علار بأسم قمقدا رأدرعها الى سميت وقت البيعمع كون الحدود التى ذكرت لى أصلها فهدل لس للبائع الرجوع على المشترى بقيمة مازادم الاذرع المذكورة ولاخيارله حيث لم يسم لكل ذراع من والعبرة للعدود حيث لم تتغير أحاب) أذاماع أرضا محدودة على انها مائة ذراع مثلاولم يسم لـ كل ذراع تمنافوجدت تزيد في الاذرع عماسمي واكدودعلى ماهى لاخيار للبائع ولايستحق غنما زادعن المسمى قضاء قولاو أحدالان الذرعوصف لايقابله شئمن الثن الااذاكان مقصودا كانسمى لسكل ذراع ثمناكم صرحوابه وتكون الزيادة داخلة فح البيع علوكة للشترى وهذااذا كانجيع ماظهر

14.4

شعيان

مطلب باع أرضاء لى أنهامائة ذراع مشلا فظهر أنها أكثر فالزبادة للشترى بلاثمن

يت لم يسم لكل ذراع عنا

من الاذرع زيادة ملكاللما مع داخلاف حدوده أما اذا كانت الزيادة خارجة عايلكه فلا تكون بمجردهذا البيع داخلة في ملك المشترى وليس البائع أبضامطالبة وبشي في مقابلتها والله تعالى اعلم (سُمْلُ) من حضرة قاضي محكمة قسم ثاني حيزة في اخو بن يملكان منزلا فى بلدة من بلاذاً لار ما ف باعام كاعة بش معلو ممن الدراهـم وشرط الفريقان في ص العقدشروطامنهاأن المتمن يدفع علىأ ربع سنمن بعد المسددمن المشترين في كل سنة في أولّ شهرمحرم ربعه وفىنهاية القدط الاخيرتة ررفم اكجة الشرعية وتسلمهم اكحة الاصلية التي باسم البائعين ومنهاانه اذالم يحصل تسسدند مأقح الثمن في الإقساط المسذكورة فالبائعين ان لاعلم كواللشترين المترل المبيع المذكور ويصير حساله عليهم بالاجرة في كل شهرمن تاريخ البياح المذ كور وتحررت بذلك ورقة شروط عادية مؤرخة في خامس شهرمحرم سنة ١٣٠٦ ولم يحصل قبض المبيع الى الآز فهل يفسد البيع المنذكور بتلك الشروط لاسماو قسدشرط فبهخيار تقدالتن في مدة الاربع سننزولم عصل قبضه بتمامه في ثلاثة أيام من حين تاريخ العقد المذكور أعلاه ويكون البائعين الانفراد يفسخه بعلم المسترئ مدون رضاهم متعالافسادو يكون للبائعين المذكورين التصرف في المنزل المذكور بالبياع وغيره لغير المشترين المذكورين الله المحواب وله الثواب من الملك الوهاب (احآب) في الدرمن بال خيار الشرط فأن اشترى شخص شيأ على انه أى المشترى ان لم ينقد عند الى ثلاثة أيام فلابيع صع المطلب اع على انه ان لم استحساناخلافا لزفر فلولم ينقدني الثلاثة فسيدفنفذ عتقه يعسدهالوفي يده فليحفظ وأن اشترى كذلك الى اربعية أمام لايص خلافالحه دفان نقدفى الثلاثة حازا تفاقالان خيار المامفا كنرولابدم فيد النقدملم في بخسارا اشرط أنتهي وقوله الى أربعة أمام لس قسدا بل المراديه تسمية مدةمعلومة تزيدع لى الشلائة كائر بعسنين كإهنا وماشرط فصلب عقدالبيع في عاد ثة السؤال من الله اذالم يحصل تسديد باقى الثمن في الاقساط المذكورة فالبائعين انلاعد كواالمشترين المنزل المبيع الى آخره من هدذا العدى فيكون من هدذا القبيل فيكون ونخيار النقدفيمازاد على ثلاثة أيام فيفسديه البيع عند الامام وأبي يوسف خسلافالحسمدولا ينقلب صحيحا لمضي الايام الثلاثة من وقت العسقد قبل نقسد ما قي الثمن وحيث فسدالبدع ولم يقبض المشترون المبيع يكون للبائعين بل عليهـ ما فسخه بعلم المشترين الاتوقف على رضاهم اعداما للفساد كإيكون ذلك للشترين واذاتم الفسخ كرون المائعين بدعه ثانيا بيعاصيحا لهم أولغيرهم كاصرحوابه فيحكم البيع الفاسد والله تعالى أعلم (سئل) فح رجل السترى قطعة أرض مملوكة بثن معلوم بشرط فاسد وقدسلهاالبائع للشُـترى فقبضها ودفع له الثمن ثم بعسد ذلك حصلت متاركة بينهما لهذا البيع ثم بعده فده المتاركة ومضى نحوثلاثة أشهر ونصف عقدا عقداللبيع ألمذكور صعانالياءن الشرط الفاسد المذكور وتحرر بهدذا البيع همة شرعية من محكمة

ينقد المن الى أريمة

مصر الكبرى وتصرف المشترى المذكورف المبيع تصرف الملاكف املاكم واحدث فالارض المذ كورة بنساء جسيما وصار يستغل ويعسه مدة من السنن حال حيساته وورثته من معده ومضى على ذلك تحوشان وثلاثين من معده ومضى على ذلك تحوريدعي على المشترى المرقوم بفسا دعة مدالبي ع المذكور بناء على مجرد وقوع العقد الاول الفاسد المذ كورفهل حيث كان اتحال ماذكر يحكم بعهة البيع لوجود العقد الثاني المذكور الذى تحررت به انجية المرقومة واتصل بالمبيغ حق للشترى بسبب مااحدثه من البناء في الارضالذُ كُورة أم كيف الحكم أفيدوا الجواب (أجاب) اذاصدرا لبيا الاول فاسدا بوجودا اشرط الفاسدفيه وقبض المشترى المبيع باذن با عهملكه بقيمته لابالثن المسمى وقتهو عتنع فسحفه باحسداث المشترى البناء فيه بعد القبض لكن لوحصلت متاركة من التبايعين لهذا البيع وعقداه صيحابدون هذا الشرط صم البيع بالثن المسمى وعسلى كل فليس للبائع نزع المبيع من يد المشترى سواء قلنا يبقاء العقد بصفة الفسادلوجودالقبض باذنالبائع وأحداث هدذا البناءلانه حق المشترى بتسليط البائم فيمتنع الفستخ كحق الشرع الاانه يملكه المسترى بقيمته يوم القبض اوقلنا بانقلابه صيحا يتعديده بعدالاول والتاركة فيملكه المسترى حينتذيالتمن المسمى والله تعالى أعلم (سُـــُتُل) في هذه الحادثة الساعب صورته ثم اذا كان من جلة ما شرط في البيح الفاسد الاولاللذ كورمن قبل البائع على المشترى اله لايحدث في الارض المشتراة المذكورة بناء ثم - صلت متاركة من - مآلهذا العقدوعقد اثانياع قد داخالياعن الشروط المفسدة وعنشرط عدم البناء في الارض وتحررت به حة شرعية فبني المشترى المذكور بناء لنفسه فيمااشتراه لايضر بحسيرانه ضررابينا وتصرف فيما استراء وبناه المدة الذكورة وقدمات البائع والمسترى والات قامت ورثته يكافون ورثة الباني قلع ما بناه متعللين عاشرط فى العقد الفاسد الأول ون ان المشترى لا يبنى فيما اشتراه بنا وكنفسه فهل ليس لهممطالبةورثة المشترى برفع البناءمعاملة لهميسا شرطه معمورثهم البائع واكحال مآذكر (أجاب) حيث جدد عقد البيع المذكور بصفة العجة بعد دصول المتاركة من المتبأ يعين البيع الأولوكان التجديد خاليا عن شرط عدم البناءمن قبل المشترى فيما اشتراءشراء صحيحا كاهومذ كورفلاوجه حينك ذلتكايف ورثة البائعور ثة المشترى برفع هذا البناء بناءعلى شرط عدمه في البيح الاول المتروك شرعاو آلله تعالى اعلم * کتابالکفالة)*

(سئل) فى رجل ضهن آخرفى مال معلوم ومات الضامن والمضعون موجود ملى عنه فهل لرب المال الرجوع على ورثة الضامن حيث كانت الضمانة فى حياة المجيع (إجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والمكفيل به ولا تبه فل المكفالة عوت المكفيل فلرب الدين أخد ينه من التركة وكانت المكفالة ثابتة والله تعالى أعلم

جادى الثانية سنة

14.1

رچب نام

ذى القعدة 27 - 272 مطلب لاتبطل الكفالة عوت الكفيل ش (اجاب) اذا كان مطلب الالتزام والدفع الربح بينهما مناصفة الدون أم المدفوع المامة المامة أرادرب البضاعة مطلب المكفالة بالامامة ولاعبرة مالوثيقة الماملة

1445 14

ארץו יס

محرم

1170

ــثُلُ) في جَاعة من الفلاحين انكسروا في الاموال الاميرية فطا. فاجتمع مععد اهل البلد واتفق رايهم على توزيعه على المقتدرين فوزعوا ماعليهم كل شخص بحسب طاقته والتزمرا ذلك ودفعوه الى الديوان والآن كل من التزم بشئ ودفعه لى الديوان بريد الرجوعيه على المكسور بن فهدَّل لا يجاب في ذلك (اجا الالتزام والدفع تدون أمرا لمدفوع عنه لايكون للدافع الرجوع عليه تعمالى اعلم (سنل) في رجل دفع لا خرجانبا من البضاّعة ليتجرفيه والريح بينم برب البضاعة على العامل و ثيقة مذلك بضمان شعنص آخرالعامل فه العامل البضاعة وتعذر قبض الثمن من المشترين لهاا وتلف شئ منها وأرادر المذ كورة و يكون الضمان المذ كورماطلا (أحاب) المكف التمالامانة باطلة فلا يطالب السكفيل المسذ كورعها هلك في بدالمضاربُ من مالها والله تعالى أعلم (سسئل) في امرأة عقارافارسلت بعض الملغولم ترسل اقمه واستهلكته فلما تبين ذلك لصاحبة الد طليت الباقي عن اعطت قلما فقالت هندي وبذمتي أوفيه لك ثم توفيت ا وارثهاذلك المبلغ لصاحيت مؤجلاالي ثمانية أشبهرومضي الاجل فهل أذا اعترفت المذوفاة بان باقى آلمبلغ بذمتها وماتت عن تركة تفي به وضمن وارثها ذلك المبلغ يكون للدائنة مطالبة الضآمن بعد حلول الاجلبه (أجاب) نعم لرب الدين المد كورمطالبة الـكفيلوالحالماذ كروالله تعالى أعلم (ســثل) فى رجل سرو جىله ابنءم أرادان يدخل معه في حانوته وصناعته فادخله معه ومن العادة أن تؤخذ صمانه لشحر الطائفة على من مدخل في صناعته خوف وقوع الخلل من الداخل فسما يتعلق يتلك الصناء فكتب ألسروحي المذكورور قةضمانة لابن عمه لشيخ الطاففة ومكث لبته دون لاتعلق لها يتلك الصناعة وفرها ربامن البلدة لا يعلله مكان فطلب أرباب الديون ديونهم من الضامن فهل لاتصح هدده الضمانة ولاتكون شاملة الديون المذكورة وايس لاربابها مطالبة الضامن المذكوربها شرعا (احاب) لامطالب ته على المكفيل المذكور عبادعي مهمن الدمنء لي ابن عهو الحسال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى ولدبالغرشيد وكل أباه في عقد نكاحه وتولى ذلك الاب عقد نكاح ابنه المذكور وعقدله وكنسالصداق على الاسدون أمره لكون عادتهم أن يكتبوه على ولميام بكتابته علمه ولم يوحدمنه ما يفيد الرضايذ لك شممات ذلك الاب فهل مكون الصداق في ذمة الاس ولا يُؤخذ س تركة الاب لكونه لم يلتزمه ولم يضمنه (أحاب) نعم يكون الصداق بذمة الزوج وللزوجة وطالبته به وليس لها المطالبة في تركة الاسدون

محرم بنة ۱۶ ۱۶ طلب لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل ولومن تركته

14 40 18

ذی آنجة ۲۳ م

مطلبلاتصحالكاهالة بلاقبولولامعجهالة المكفولله

١٣٦٥ ١٣٥ مطاب ليس للسداش مطالبة المدين باعطاء كفيل به محرم

1777 18

كفالة شرغية واكمال كروالله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر باقى احاب بدغ سمانضمنه شغص فيهو كشاعلى نفسهو ثيقة به عوجب بينة شرعية ودفع الضاءن معظم الدين الذي ضمنه عممات الضامن المذ كورعن ورثة فهل يكون لرب الدين أن يطالب بباقي دينه المعين أوالرجوع على تركة الضامن جبراعلى ورثته حيث كان الضمان تابتا بالبينة الشرعية ومااتحكم (أجاب) الكفالة بالمال لاتبطل عوت الكفيل وحيث كانت المكفالة به البتة يكون لرب الدين المطالبة في تركة الكفيل كماآن له مطالبة المدين والله تعالى أعلم (سُئل) في امرأة أقتضي الاثم لسفره الى بلاد الافرنج في مركب النارلا واتغيير الهوا وصحة مدنها وقد بلغها ان زوجها مديون يكن منعه من السفر معهابموجب سندعليه ودعاوى فرهنت المسرأة المذكورة هجة عقارها فيعسل حكمها الكائن بثغراسكندرية وأخدنت الحرمة زوحهامعها وعندا لتوحه إقامت فماوكملا وأذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهى الام ويخلص الدبون المذكورة واذا كانعندنها يةذلك يظهر ان زوجها ماق على مدون فاكرمة المذ كورة التزوت وكفلت مدفع الدين المذكورمن عقارها المرقوم على بدوكما هامع جهالة المكفول لدوعدم القيول فهل هدذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوحه اللذ كورصيح وعكن التصرف في العقارالمذ كورلوفاء الدين أملا (أحاب) الكفالة على الوحده آلمذ كورغ سرصيحة اذرك نهاا لا يحاب والقبول ومن شروطها عدم حهالة المكفول ال ورهن حة العقار لاتوجب ارتهان العقار بدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تحقق الكفالة الشرعية ولارهن العقارلا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولأمطأ لبة وكملها بسيع العقار والله تعالى أعلم (سثل) في رجل أبداع بضاعة من رجل بعد المعاينة والتقلُّب وكتب بذاك ونيقمة شرعيمة لاحل احددوسه بن يوماواستلم المساع البضاعة فبعد الاستلام أرادالبا ثعطلب كفيل غارم فهل له ذلك بعدالاستلام وانعقاد المدع أملا (أحاب)لس للدائن مطالبة المدين باعطاء كفيل به على الظاهر كافي فتاوى مؤ بدزاده ولا مجبر على ذلك كأأفتى به قارئ الهداية وأقره في معين المفتى وصاحب المنع حتى ادعى فخلاصة الفناوى الاجاع عليه والله تعالى أعلم (سئل) فرجل أخدم آجو قدرامعلومامن الدراهم سلفة بضمان شعص له فيماو در الدراهم عسك بذلك فهل اذاماطل المقترض رب الدراهم ولم يدفع له شأمنها يكون لربهامط البه الصامن سواء عاب المقترض أوحضر حيث كان صمانة ثابتابالبينة الشرعية (أحاب) اذا كال كلمن الدين والمكفالة به مابتا يكون لرب الدين مطالبة كل من المدس والمكفيل مدينه والله تعالى أعلم (سئل) فرحلين لهما حاموستان شركة أرادكل منهما سعهما وقسمة الثمن بينه مافقال احدهم الارتخواني كنتضمنت أباك في ملغ معلوم من الدراهم لفلال وبريد اخذ نصيبه من المناعن دين أبه وهوجي فهل لا يكون له ذلك ولا يلرمه

۱۲ مطلب لایلزم الاین بدین اسه ندون کفالة نه

عرم

ITTO TO

1440 14

صعر

مطلب ابرأهس الدين ثماقرله به بطل الاقرار بخلاف الاقراربا لعين بعد الابراء العام دفعدين أبيه لاسيما وكل منهم المعزول عن الآخروفي معشة على حدة (احاب) ليس الشريك اخذشي من عن نصيب شريكه بجرددعواه المد كورة ولا يلزم الابن بدفع دس والدُوبدون كفالة بهوالله تعانى أعلم (سشل) في رجل ارسل مترياً لتأجليديعه جانب بضاعة بثن يتفقان عليه على اللرسل ضامن للثن فاعطاه التاجوالبضاعة وكتب عليه سندامالتمن لأجل معلوم ودفعه المشترى بعدالاجل ثم يعدذلك توجه المتسترى في عام آخو وأخذمن التاح بضاعة أخرى بثن فرذمته بدون علمالمرسل أولاوبدون ضمانه فهسل لايضمن المرسل أولائن مااشتراه المشترى تانسامدون علموضمانه (اجاب) تعملا يضمن المرسل عن مااشتراه المشترى انيامدون صمانه والله تعالى أعلم (سئل) فرجل عليه دىن لا خرغن بضاعة فطالبه رب الدين به فاعسر بدفعه واحضر له رحلا تبكفل عنه الدين المذكورلربه وكتسالكفيل على نفسه وشقة بالدين المذكوروانه ضامن له ثم بعد مدة طلب رسالدن دينسه من آلكفيل فادعى ان المدين بعدا لسكفالة دفعل سالدين الدين الذي تسكه ل مهور فامله في ضمن بضاعة صدرت بدنهما بعسدالك فالة وأنسكر رب الدبن قيضه لدس الكفالة المهذ كور فهل اذالم يشدت ان المدين دفع الدين المسد كور لرمه لايبر أالكفيل عن المطالبة مه ومحبر على اداء الدين لصاحبه حيث اختار مطالبته مه ولأعبرة مدعوا مدفع الدس من قبل المدس من غسيرا ثبات شرعي (أحاب) لا يبرأ المكفيل بالمالءن المطالبة بهجمر ددعواها فاءالمسديون الدن لربه بدون اثبات ذاك بالوحمه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يقال له زيد مثلاله في ذمة عروم بلغ معلوم في كفالة بكربالمـال،والزمهيه عوجب سندشرعي لميعاد أربعة أشهرو بعدها سافرز بد وغاب مدةو بعدهاتو في عرومفلسافارسل ويدوكيلاوطالب بكراالكفيسل بالمبآخ وحسن طالسالوكيل الكفيل يحضور جاعسة من المسلمين أحاب بكريان المبلغ عندى وفي ذمتى ولكن انام يض فامهلني بعدا اقيام من المرض ثم توفي بكر الكفيل وحين بلغز بداوفاة بكرأرسل وكالة شرعيسة الى ولده بقبض المبلغمن ورثة بكر وادعى ورثة بكر بنعم كانالمبلغفي كفالة والدناوبعدمضي خسةعشريوماس تحريرالسنديلغ زيدا أن عرامه لمس فطلب حقه فدفع له الثلثين وابرأ واسقط ذم في عروو ذمة بكرال كف. ل من الثلث واشهدوابينة بذلك فادعى الوكدل بانه كيف يكون ذلك من بعدا قراريكر واعترافه بالمبلغ فأجاب اكما كرمان الساقط لايعود نمادعي الوكيل مرحمث اقرواعترف الكفيل بالمبلغ لدى البينة فيلزم ورثة بكرالثلثان والكون بينة زيدبينة أثبات و مندة ورثة بكر بدنية نفى فهل تقدم بمنة زيدعلى بينية المكفيل وهل يثبت المبلغ بقيامه أو الثلثان بعد ثبوت ماذكر شرعا (أجاب) ادآ ثبنت كفالة بكرفي محته بماعلي عروحال حياته وثنت اقرار المكفيل ببقاءدين الكفالة وانهلم دفع الى رب الدين يحكم لرمه باخذه من تركة الكفيل وما ثبت الراءرب الدين منه الكفيل والاصيل لا يصح اقرار الكفيل

زچب سنة

إمهوف تنقيح اتحام ومدمة من الاقرار أقر بالدين بعدالا راءمنه لايلزمه اشباءف الاقرار وفي الساقط لا مودا قول وهد ذا مخلاف الاقرار بالعين بعد أن أمر أ مخصمه امراء عاما فان الاقرار صيع فيؤم مدفع ما أقر به من العسن لامكان تعدد الملك فيها مؤاخسة قله باقراره وتعصيما لكلامه على ملريق الاقتضاء والعين قابلة لذلك بخلاف الدن لمكونه وصفا قدسقط فلايعود كذاأفاده الشرنيلالى في رسالته تنقيح الاحكام اه والله تعالى أعلم (سنل) في رجل عليه دين لا ترباق عن بيت و كفله به آخرود فعه عنه ثم طالبسه به فامتنع متعالابانه بغيرام وفهل اذاأنه كرالمكفول ولم شتعليه الاذن بالبنالة يكون للمكفيل تحليفه واذاامتنع عن اليمين وتسكل عسه يلزم عادفعه عنه ذلك المكفيشل (أجاب) الكفالة بالمال أن كانت بأم المطلوب شرط قوله عني أوعلى أنه على توجب الرجوع وان كانت بغيرام مله فاذا يحدالمطلوب الام فان اثدته الكفيل بالبينة قضى له بالرجوع والاكان له تحليف المطلوب على عسدم الامرفان نكل قضي عليسة بالنكول والله تعالى أعلم (سَنْل) في رجل غصب منه آخر فرسا فوجد المقصوب منه شيخ القبيلة التي منها ذلك الرحل الغاص الفرس فاخسره بذلك فأحابه ذلك الشيخ مان آلرجل الغاصب من قبيلته وانه غصب الفرس وانه ضامن له تلك الفرس ضمان غرم يحضرة بدنة عادلة فهل والحال هذه تلزم الضامن المذكور الفرس أولا (احاب) تصم الكمالة بالمغصوب لانه مضمون بنفسه حتى اذاهاك محس علمه الضمان أذالقدمة تقوم مقامه فَامِكُنِ الْنِحَالِهِ عَلَى الدَّكُفِيلُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعَلَمُ (لُسُمُّلُ) فَي رَجِلُ أَوْ [دا أسفر من مصرا أن بلده فسكتسله شيخ طائفته وثيقسة بالضمان للديوان حكم العادة الحارية واعطيت له تذكرة وسافر ثم بعدمدة حضرت زوجته من بلده وادعت بان لهاء لى زوجها المهذكور دينا وتريداخذه منشيخ الطائعة الذكورمتعالة بانهضمنه للديوان عند السفرفهل لاتجاب لذلك ولايكون فامطالب مدينها الذى تدعى به على زوجها حيث لم يضمنه لهما ومااكم (اجاب) جهالة المكفول له مانعة من صحة الكمالة فليس لزوجة الغائب مطالبة الضامن المنذكور عاتدعيه من الدين على زوجها الغائب والحال هذهوالله تعالى اعلم (سئل) في رجل خبا رضمنه آخرفيما بأخذه من غلة الميرى ضمان غرم ولكنه إشرط عليه أنه يحسب له فى كل اردب ورشين بسبب انه ضمنه فهسل لا يعمل بهدا الشرط ولايكون له مطالبة الخباز عما تجمد عليه بعد الشرط المذ كوروما الحكم (احاب) الْمُسْ لَاضًا مِن المَدْ كُورِمِطَالبَة الْحُبَّازِ عِمَادَ كُرُواللَّهُ تَعَالَى أَعَلَمُ (سُتُل) في رجل كفل عن آخرمبلغامن الدين باذنه لربه م دفع الكهيل في غييمة المحكفول عنه الدين م بعد حضورهمن غسته طآلبه الكفيل عادفته عنه لرب الدين فامهله في الدفع فلم برض المكفيل المد كورفكفله له رجل بالمباغ فهدل اذاغاب المدين يكون لا كفيد الاول مطالبة كفيل المدين الثاني بالدين الدى كفله له ويلزم بدعه له أملا (أجاب) اذا كانت

3 0771

۱۲ مطلب تصمح الكفالة بالمغصوب

1770 71

شعمان

1170 18

TY OFT

ومضان مطلب اذاأدى الكفيل بالام الدين ملسكه فاذا كفل به بمعض صبح

11 0771

شوال ۲۸ ۱۲۲۰

ذىالقعدة

1570 7

1770 9

لكفالة بام المطلوب بشرط قوله عنى اوعلى أنه على رجع عليه بماادى ولايطالب كفيل أصيلاعال قبل ان يؤدى الكفيل عنه لان عليكه الآداء فيش كانت البكفالة مالام وادى السكفيسل ملك الدمن فسكان كالطالب فاذا كفسل به يمين ضريل لمكفيل ويجان للاول مطالبة الثاني حسث تحقق ماذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (ســــثل) في رجل ضمن آخرفي مبلغ بامره فطلب منهر بالدس دينه قدقع له قدرامعاوماً من دين تم أرادالرجو عملي المضمون اكثرمنه متعللا مانه اعطى لرب الدين رجعة لير فقطوفيها أكثر من ذلك القدرفهل لابرجع الابالقدر المدفوع ولايحاب للرجوع بالاكثر (أحاب) لارجوع للسكفيل المذكور على الدين الاعباد فعه عنه والله تعالى اعلم (سسئل) في رجلُ باع لا تخر حانب حرير بثن معلوم وحاً ورحل آخروضه ن المشــ تري الى الما تع في الثمن وكتب على نفسه وشقة بالثمن ثمان الضامن المسذ كورأ فلس ولمهدفع ماضمن به الى البائع وعند البائع بينة بان الذي اشترى الحرير المضمون لا الضامن فهل يلزم المشترى دفع ثمن الحر يرالى البَّائع ولو كان دفع الى الضامنُّ ولاعبرة بالكتابة المذكورة (أجاب) للبأئع مطالبة كل من التكفيل والاصيل حيث لم تسكن حوالة ولايبر إالمدس مدفع الدنن للمكفيل والله تعالى أعلم (سثل) في رجل دفع لأخر قدر امن الدر اهم غارو قة على ارض زراعة معلومة ووضع المرتهن يدمعليها مزرعها مدةمس السنين ثم اخذها شيغ البلدوردها للراهن دب الارص ثم مات المرتهن قبل قبض دين الغارو تقوله أبن فطالب آلراهن بدين لغاروقة فادعى الراهن المشرط وقت الرهن أنشيغ البلد ضامن لدين الغاروقة آذا كإن صاحبه بطالب به وبيده و ثيقة بذلك وادعى شيخ البلد على ولد الميت ايضا بان اباه مرأمواسقط حقهمن الدس لشيخ البلدو بيده وشقمة تذلك فهل يكون لاين رادس مطالشة الراهن مدن الغاروقة ولايسقط الدس عن الراهن ولوثيت ان رب الدين الرأ شيخ البلد عن الدين واسقط حقه عنه ويجبر المدين على دفع الدين واتحال هذه (أحاب) امرآءا للكفيل لابو جب مراءة الاصل فلوارث رب الدين آلمذ كورمطالية المدين عُليه مْنِ الدِينِ الثَّابِتُ شُرِعًا وأَللهُ تَعَالَى أَعَلَمُ (سَتَلَ) في رجلُ عليه لا تَرْمِبلغُ مِنَ الدَّينُ طالبـــُه مەرب الدىن وتنا زعمعەفى شانە غضررجل وكفلەلرب الدين باذن آلمدىن وكتّب على الكفيل وثبقة مەفهل اذا دفعه المدين لرب الدين ثم ادعى بعد ذلك رب الدين على الكفيا بالدن المذ كوروطاليه بهفي غيبة المدين ثم حضروا ثبت الهدفعه او وخلصه بشهادة البينة الشرعية يبرأا لكميل وينعرب الدين من المطالسة به ولاعبرة بالوثيقة المكتذبة بألدين المذكورالتي على الكفيل (اجاب) الكفالة بشرط مراءة الاصيل حوالة كاان الحوالة بشرط عدم سراءة الحيل كفألة وحيث كفل الرحل المذ كورو كتبعلى نفسه وثيقة مالدين فان لم يشترط براءة الاصيل لا يكون لرب الدين مطالبة الدكفيالية بعد تعقق اداء الاصيل بالوحه الشرعي وكذالوا شترط لاستمفاء حقه بالتبرع من الميل والله

تعالى اعلى (سئل) في وجل كفل آخرفي دين عليه لريه و ثبتت كفالته على يد القاضي ثم بعد ذلك حضرر بالدن عندالكفيل وفكهمن الكفالة واقاله بحضرة سنة شرعية فهل تنفيخ كفالة الكفيل بذلك وليس لرب الدين مطالبته بعد ذلك بشي من الدين (اجاب) برأالكفيل عن الكَفَّالْة ما راءر بالدِّين له مناوالله تعالى اعلم (ســـ ثل) من ديوان المدارس عن حادثة محصلها ان رجلين مقاولين لتوريد الحرا الدبش لعسمارة الحصوة التزماللرى شور مدكذا كذا قنطارامن اكجرق كل وم لهذه العمارة والمرادان يضمنهما رحلف هذا التورندوهذه المقاولة ضمان غرم فهل تمكون هذه ضمانه شرعمة أولا (أجاب)قداطلعناعلى ماسطربه-ذاالرقيم والأفادة عن ذلك أن هذه المكفالة على هذا الوحه غيرصيعة عقتضي اصول الشريعة أأغراء لانماذ كرعقد فاسدواجب النقض شرعا وليسعلى الاصيل بسيبه وجوب التسليم ولاضمان العين المبيعة علىهذا الوجهدي يلتزمه الكفيل اذمن شروط الكفالة كون الكفول به مضمونا على الاصيل يحيث يحبر الاصيل على تسليمه كإفى الهندية عن الذخيرة والله تعالى أعلم (سشل) في رجل طلق زوحته مائنا في نظ مرحقوق النكاح وفي نظ مرتحه لها ماولاده ه بما الذن لم يباغواسن اعمانة مدة معلومة وضمنها لمطلقهار حلضمان حضور يحضرها له هي وأولاده منها وقت الطلب فهل اذاحست في دين عليما في غير بلد المطلق وطلب منه المطلق احضارها باولادها وتعذرعله ذلك كليالا يكون اطلقها تكليفه شئ يخزعنه بليدهب معهاني المحل الدى حبست فيهو يعلمه بهواذا خرجت من الحبس بعدد لكويحث وفتش عليها فلريجدها بعدالعث والتفتيش عليهاغاية جهده لايلزمه شئ سوى ذلك لاسيما ولميكن عليهادين لمطلقها ولايعلم مكانها ولايلزم الضامن المدذ كوراحضا رهاحيث كان مكانها غيرمعلوم (احاب) ليس للزوج مطالبة الرجل المذكور باحصار مطلقته حيث كان الاحرماهومسطوروالله تعالى أعلم (سئل) فرجل عليه لا خومبلغ من الدراهم فضمنه أخوه لرب الدين ضمان غرم وكتأب بالضمانة وثيقة قمضمونها أقروا عترف وأشهدعلي تفسه فلأن ين فلان انه ضمن وتمكف ل أخاه فلاناابن والده الى فلان في مبلغ وقدره كذا واذاتأخوفلان فىقرش واحدمن المباغ يكون مطلوبا منه واشهدعلى نفسه حاعة وشمل الوثيقة باسمه وختمه فهل اذا قبل رب الدين الكفالة ثم مات الضامن وترك بيتا ملوكا له يكون لرب الدين أخد المبلغ المكفول به من تركته ويساع البيت لوفاء دين المكفالة حيث لاوفاء لدين الكفالة الامن البيت المذكورو يقدم دين المكفالة على الورثة (أُحِابِ) لا تبطلُ المكفا لقبالمال عوت المكفيل مهو يقدم دبن السكفالة على الارث فيت تحققت المكفالة بالمال شرعا يكون لرب الدين أستيفاء دينه من تركذ المكفيل مقدما على الميرات والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شريكين ادعى احدهما على رحل اجنبي بانه صمن له شريكه عبلغ معلوم من المال المشترك بينهماضه ان غرم وان المضمون قدمان

1770 77

صفر

ו דדקו

جادىالاولى

וריזו 4

1777 1.

مطلب لا تصم الكفالة عال الشركة الااذا إنقلب دينافياها جادى الأولي سنة

٣٦ ٢٦٦ مطلب لرب الدين مطالبة الكفيل وكغيل الكفيل

جادیالثانیة ۱۸ ۲۲۲

مفلسالاتركة ندو يريد تغريم الضامن للبلغ المسذ كوروائحا ل ان الضامن مفلس ماله فهسل لاتمكُّون هسذُهُ الكفالة صحيحة ولايطالب الكفيل بشئمن هسذا الدس والمحالهذه(أجاب) مال الشركة في بدالشريك امانة فلاتصح الكعالة به الااذاا نقلب دينافي ذمة أحدالشر يكين قبل الكفا لة مه في كفله والله تعالى أعلم (ستل) في رجل لهدين عسلى آخرابت بالبينة الشرعسة فطلبه منه فعزء ن دفعه لريه فضمنه آخرعلى انه مدفعه كل شهرقدر المعلوما وضمن الضامن رحل آخرعها الهاذا لموف الضامن الاول يدفع الضام الثاني ماقسط علي-ه ثم دفع الضامن الاول بعض الدين ومات قبسل دفع البساقى واكحال ان الدمن المذ كورمعسكوم للضامن الاول والثانى وكذلك التقسد معلوم للضامن الاول والثاني زفهل يصحون لرب الدس مطالبة الضامن الثاني يباقي يه اذا ثبت ذلك (أجأب) اذاو قعت الكفالة ما لمال صحيحة يكون لر مه مطالبة لفيلوكفيله به والله تعمالى أعسلم (سـئل) فى رجـــلله وكيل يقبض لهاجرة لما كنه فرفعه من الذوكيلوله عند لدمط نب من الاحرة التي قبضها فلدخس رجل حاىالصلحواستأحرالو كيل منءوكله الامكنةالمذ كورة وتعهدالرحلالم مالوكيل المذكوروتكفل يبدنه للوكل وتعهدالو كمل المذكورانه مادام على قيدا كماة ومستأح اللامكنة المذكورة بدفع المستأجر ماعليه من الاجرة مقسطاكل شهرمنسه كذا ومايقبضه من الاحرة المستقبلة بدفعه للسالات شهروان تأخرون دفع ذلك ترفع بده عن الامكنة و يقوم المستأجر الذ كور مدفع ماعلمه من جميع الاجرة القدعة والحادثة للسالك المذكورفهل اذا تأخر عليه مشي من الاجرة ولم يوف يدفعها لامن القديمة ولامن اكماد تةورفع المسالك مدهءن الاماكن المذكورة وأمرآ لرجسل الذي كان سدبا في الصلح بقبض الاجرة من السكان وصاريقبضها ومدفعها لمالكها حكمأمره ثم يعسد نحوسنتن أرادأن يطالبه عاتأ خوعلى وكيله من دين الاجرة متعللا يانه كان سدبا في الصلح بعنهما على الوحمالمذ كورلايكون له ذلك حيث أم بثنت انه ضمن له شمي أعماع لمهمن دس الاحق غيرانه تكفل له ببدنه ضمان حضور (أحاب) نيس لرب الدين مطالبة الكفيل اللَّذَ كور مدينه اذا لم يشدت الله كفيل معالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لا تخوقد والمعلوما من الدراهم ليعمل فيه مضاربة والربح بينهما وكفل العامل رجل إرالا العادفعه للعامل الذكو رفه لا ذا تاف المال تحت مد العامل وأرادرب المال الرحوعه عسلى الكفيل لايجاب لذلك ولاتكون المكفالة عال المضاربة صحيحة (أحاب) مآل المضاربة في يدالمضارب أمانة ولا تصح المكفالة بعي الامامات فليس لرب المال مطالبة الكفيل عماهلك من المال في بدالمفارب بنماء على هدف الكفّالة والله منهم مدفع ثلث الثمن فدفع أحدهم بعض ماعليه وبقي المعض بذمته فضمنه أخواه فمه

فهل اذاحصلت عماطلة منهما لرب الدير يكون له الرجو عملى عيله ومطالبته عمايق لدبدمته (أحاب) لرب الدين مطالبة كلمن الاصيل والمكفيل بعد تحقق السكفالة بالمال شرعا والله تعالى أعملم (سستل) فرحل له عمل أشخاص ديون فطلبهامهم وحسههم عليها فحاء شعف وضمن الدنون ضمان غرم وكتب على نفسه وثيقة بذلك مكملة الشهودع لى العادة فاترب الدن فطلبت ورئته الضام وذلك الملغ فطلب الضامن الوثيقة فلم توحد فلما تحقق عنده وضماعها أنكر ذلك والحال ان الشهود موجودون يشهدون بطبق ذلك وانه صامن لتلك الديون ضمان غرم فهل والحال هذه يكون ملزوما عاضمنه بعدشهادة الشهود العدول عليه بطبق ذلك (أجاب) لورثة الدائن مطالبة الكفيل المذكور عاضمنه من الدبون وعد تحقق الكفالة بها بالوجه الشرعى ولايتونف الزامه على وجودو ثيقة بذلك والله تعالى أعلم (سثل) في أم أهما مبلغمن الدراهم عندزوجها قرض كفله به أخوه فهل اذا دفع لما ألكفيل بعضه يكون لهامطالبة كل من الا صيلوالكفيل بالباق (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من الا صيل والمكفس بالدس بعد تحقق الكفالة به بألوِّجه الشرعي والله تعالى أعلم (سدَّل) في رجل علسه دس لا تحرومات المدس فلسالا تركة لدفه لاذا أرا درب الدس مطالبة أخى المدبن مدينه متعلاره لميه بانه كان ضمنه له لايجاب لذلك لعدم صحة المكفالة والحال هـ ذواو يكون له مطالبة مه (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من الا صديل والمكفل اذا ثمتت الكفالة عليه بالوحيه الشرعي حال حماة المحكفول امالو كفله أخوه معدموته مفلسا فلامطالبة عليه لتصريحهم بعدم صعة المكفالة ولومن الوارث عن ميت مغلس السقوط الدين مذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ام أقلمادين عنداخرى مدل حلى كانت استهاكته هدده الاخرى وغوضتها بدله على بدوكيا هاوا لتزمت لهابد فعه طائعة مختارة يتراضيهما على ذلا وضمنه لهازو جالانوى وتكفل لهايدفعم مات الضامن السكعيل المذكورعن تركةوو رثة فهل يكون لصاحبة الدين المذكور مطالبة كلمن المرأة التي عليها الدين وورثة الكفيل (أجاب) اذا تحققت الكفالة ببدل مااستهلك يكون للسكفول له مطالبة كلمن الاصيل والسكفيل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوحها وامها واختها وقسمت تركتها بينهم وخرج في شان ذلك ذفترقهام يختم القاضى بعدان أخمذ كلذى حق حقه وغاب الزوج ولم يعملم مكانه فادعى رجل على ألام بانه كانتزوج بنتها التي ماتت وقسمت تركتهامن تحونجس عشرة سينة ويطلب منهااحضارالزوج الغائب لاحل اندعى عليه عاأخه منتر كتمافه للتحرعلي ذلك ولايلزمها أحضاره مدون ثبوت كفالة لاسمها وقهد تزوحت ينتها المذكورة بنعو ثلاثة من الازواج والبعض طلقها والاخيرماتت معه وأخذميرا تدمنها والمدعى وجود عالمبذلك وساكت لميدع ولم ينازع في شي من ذلك المدة المذكورة من غيرمانع شرعى

ربيع الثاني سنة ٢ ١٢٦٧

چادیالاولی ۲ ۱۲۹۷

شوال ه ۱۲٦۷

ذى الحجة

۲۰ مر لاتصح كفالة الورثعن ميت مغلس

1577 54

ربيعالاول سنة 1771 22

10 ITTA

جادى الثانية AFIL

1/79

1719 معلى الكفالة والاادن عيا أداه المكعيل

1579

(أحاب) لاتحبرالام على ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سشل) في رجل له دين على جاعة تمكفل لديه رجل وكتب عليه بدوث قسة شرعية بخطه وختمه فهسل يكون لرب الدين مطالبة كل من الكفيل ومن عليه م الدين بدينه المذّ كور (أجاب) لرب مطالبة كلمن الاصميل والكفيل مدينك متحث ثنتت المكفالة شرعاوالله تعالم ل) فى ثلاثة رجال عليهـم دين لا تخر عوجب غسك بتخصيص كل منهم عاعليه سالدين وبضمان كلمنهم اللآخرضان غرم وانكل منحضرمتهم بدفعماعلي الاتتوفدقع أحدههماعليسه مسالدين فهل لرب الدبن مطالبته عساعيلي الأتخوين من الدين يحكم الكفالة كالدالمطالبة عليه سياأيضا حيث كانت كفالة كل منهم اللاسخ لبينة الشرعية (أجاب) لرب الدين مطألبة كلُّ من الاصدل والكفيل به حدث ثبتت الـكفالة بهوالله تعالى أعل (سئل)في رجل كمل آخرفي دين عليه لريه عم بعدمدة الرأرب الدى ذمة الكفيل من الكفالة عضرة بينة فهل واتحال هذه اذا ثبت الراءرب الدين ذمة المكَّفيل من الكفالة بالبيئة الشرعيدة يبرأ الكفيل من الكفالة (أحاب) أذا أرأوب الدين الكفيل من الكفألة برئ دون الاصيل والله تعالى أعلم (سُتل) في رجل له دي شرعي على آخر كفل مه رجل له مدون اذن واحازة من المديون فهل اذا أدى الدين لرمه بهذه الكفالةلايكوناه الرجوع على المكفول عنه والحال هذه (أحاب) المكفالة بلاأذن او احازة المكاول عنه في المحلس قبل قبول الطالب وان صحت لا توجب الرجوع بما أداه الكافيل ويكون متبرعاوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لرجلين بضاعة بتمن معلوم لا على الواحازة لا توجب الرجوع معماوم وكتباعليهما سندابذلك قالافيه المطلوب من الواضيء من اسماءهم واختامهم فيه مملخ معلوم وقدره كذالأحل كذامعينا ثم بعدذاك طلب الباثع منهما ان يكتبافي السند بانهمامتضا منان متكافلان فاحامه أحدهما وامتنع الأتخرمن ذلك فهل اذاترت لى مس كتب على السندمانه ما متضامهان متكافلان ميلغ وأراد البائع أن يطالب مه الاخرالذى لم يكتب عدلي السندلا يحاب لدلك حيث لم يتدت توجه شرعي ضمانه لماعلى الآخر (أحاب) لسوار بالدن المذكور مطالبة احدمد ينيه عاء لي الآخر حيث لم تشدت كفالته به شرعانه لو كأن الدين المطالب به بعض المكفول به من احدا لرجلين يكون لرمه المطالبة مهمن تحققت منه كفالته دون الاخرالذي لم يكفل والله تعالى اعلم (ستل) في رحل عليه وين لا خراقوله معضرة سنة شرعية وطلب ون وبالدينان يقسطه عليمه وان محضرل ضامنانه فاحانه رب الدين لذلك وضعنه لا رحل ضمان غرم وضمن الصامر له رحل أيضا و دفع الضامن يعض الدس لرب الدين باذن المدين فبعدمدة أنكر المدين الدينس مديذلك ايطآل الضمان فهل اذآتصادق كلم المدين والضامنين على الدين وانهما صامان به بشهادة البيسة الشرعية ودفع احدد الضامنين بعض الدين لايعتبرانكارالمدين داكو يكون لرب الدين مطاابة كلم ما لمدين والضامنين والحأل

جادى الاولى سنة مطلب عدلي المكفيل اداعلم كانه والافلا

> 1779 19

> > حادى الثانية

1179 مطلب محاصص رب الدس غرماه المكفيل في تركته ذىاكحة

1779

مطلب تعلمق الكفالة بشوط متعارف صحيح

إهذه (أجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيلين مدينه اذا أثبت مدعاه ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سلل) في رجل أشهد على نفسه انه ضمن رجلاالي بالنفس احضا والمكفول انتم دعواه التي بينهو بين رجل آخرعلى انه ان فرهدذا الرجل المضمون هارياً يكون مازوما باحضاره و كفل هـندا الرجل الذي ضمن رجل آخوف اذا يكون الحركم فهذه الكفالةهل يحكم بعصتهاأولاواذاقلتم بععتها وفرالمضونها رباولم يعلمكانه وتعذرعلي الكفيل احضاره فهل يحكم باحضاره أولا (أجاب) تصيح الكفالة بالنفس وعلى الكفيل احضاره للكفول له أذا كان مكانه معلوما والافلاوالله تعالى أعلم (سشل) في كفيل عن وارث ميت عمايظهر على تركة مورثه من الدين فا ورجل بدعي الوكالة عن شخص وان او كله دينا على الميت المذ كورفهل اذالم شبت ذلك الوكالته ودين موكله لدى الحاكم الشرعي لا يطلب من الكفيل شي من الدين (أحاب) لامطالبة على الكفيل المذكور والحالهذه على ان الكفالة لا تصمم عجهالة المكفول له او المكفول عنه ولايضر جهالة المال المكفول به مخلاف النفس المكفول بها والله تعالى أعلم (سئل) فيرحل قاللاخ دع فلانا القدر الفلاني من الطرابيش بالقدر الفلاني من المن وعلى ضمانه فباعه وسدالسم قال على ضمانه بالمن المذكورهم أفلس المضمون ومات الضامن ولوتر كة فهه ل أذا أثبت البيائع المضمون له الضمان بالبينه الشرعية يكون له المطالبة في تركة الضامن المتوفى واذا كان على الميت الضامن دين آخر يكون [المضمون له عاصصة الغرماء (أجاب) لرب الدين مطالبة كلمن مدينه ومن الضامن حيث ثدت الكفالة بالوجه الشرعي واذامات الكفيل بالمال لا تبطل الكفالة فارب الدن الطالبة في تركة الكفين ويحاصص فيها كباقى غرمائه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ضمن آخرفى مبلغ معلوم من الدين و دفع منه جانب أثم مات الضامن عن ورثة وتركة فهل يكون لرب الدين أخد ذباقى دينه من تركة الضامن وتحسبر الورثة على دفعه من التركة حيث كان المضمون مفلسالا مال له (أجاب) لا تبط ل الـكفالة بالمال بموت المكفيل ولرب الدس أخذد ينهمن تركته بعد ثيوت الكفالة بالوحه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ضمانة حاصلها قدضمنت جناب المعلم منقربوس في كونه بوفي الملغ فى هذا الميعادواذاما أوفاه اولم أحضرته في الميعادفا كون مآزوم بأداء المياتخ المعسن بجوابه فهال العزالمدون عن الوفاء وأحضر ولموف مكون الصامن بهدرة الالفاظ ملزوما أملا (أحاب) تعليق الكفالة بشرطمتع ارف صحيح وماتف يده هدده الالفاظ محسب مداوله امع مافيها من اللعن كادخال لمعلى الفعل آلماضي في قوا اولم احضرته ورفع خبرأ كون أن الضامن يكون الزوما بالمال عندعدم ايفاء المديون ولوأحضر المكفوللانه علق الزام نفسه بالمال على أحد الشرطين وهسماعدم الايف اوعدم الاحضارف الميعاد فاذاوجد أحدهما الصادق بعدم الايفاء ولولم يوحد الاتخر وهوعدم

عحرم

lyv. ro

شقال ۱۲ مطلب برهن على أن هذا المحساطير كفيسل عن

الغاثب مام ، وعلى الدين قضى له على الحاضر والغائب الخ

174. 21

مطلب يؤخد كفيل مطلب يؤخد كفيل بالنفغة الىشهروان علم أنه يغيب اكثر أحذ بقدرها ذى القعدة

الاحضار بان وجدد الاحضار تحقق الجرزاء وهولزوم المال لوجودا اشرط فكاله قال انام يوجد الايفاء منه فاناملزوم وان لم يوجد الاحضار فاناه لمزوم فقد الزم نفسه بالمال عند تحقق احدالشرطين كإتفيده اواتي لاتحد الششن فان حعلت اوععني الواووكان ذلك في مثل هـ ذا المقامم تعارفا بحيث لا يفههم منها الامعنى الواوعرفا برئ الضامن باحضار للضموز وان وجدعدم الايفاء لانه يكون معلقا كفالته بعدم الايفاءمن المدنون وعدم احضاره فلايصير كفيلا بالمال الااذاوح دالشرطان معالان المعلق على شيئين لايتعقق وجوداحده سمافقط لكن هذا يتوقف على تحققان هدذه الالفاظ لايفهم منهاعرفاالاماذ كرناه آخرافلينظروالله تعمالى أعلم (سـئل) في رجل عليمه دين لا خر فدفعت زوجية المدين بعض الدين ارمه وتكفلت له بالبعض الاسخر بحضرة ببنة ثم بعد مات المدين عن زوجته التكفيلة المذ كورة فهل والحال هذه اذا ثبتت الكفالة من الزوجة بالبينة الشرعية تجبر الزوجة الكفيلة على دفع ما بقي من الدين لربه (أجاب) نع تجبرعلى دفعمايق بذمتها سسالكفالة لربه جيث كانت الكفالة صحيحة والله تعالى (ســـثل) في رجل طلق زوجت وعليهادين له فبعد التزوج بغيره طالبها بالدين كورفضمن الذى تزوجها الدىن لمطلقها وتمكفل مصحضرة بينة شرعية فهل اذا كان الدين الما وثعتم ذكر من المكفالة يكون لرب الدين مطالبة كلمن الضامن عون به (أحاب) نعم يكون للدائن مطالسة كل من السكفيل والمكفول بالمال بعدتحققا لـكفَّالةبالوجهالشرعيوالله تعالى أعلم (ســئـل) فيرجل ادعىء-لي آخر كفلله مالامعلوماعلى رحل غائب فانكر المذعى عليه دعواه ومريدان قيم البرهان على انله المال المذكورة لى المدن الغائد ويطالب المكفيل المدعى علمه مه فهل لاتسمع دعواه على المدعى عليه ولايقبل برهامه حتى محضر الغائب ويثدت عليه مامدعي مه (أحاب) اذا ادعى رجل على آخرأن له على رحل غائب كذامن المال وان هذا المحاضر كفيل عنه بأمره ومرهن على ذلك قضى له عليه سما أي على الغائب الاصيل وعلى المحاضرال كفيلولو مرهن انه كفل عنه هدا المال يلاأم الغائب قضي على المكفيل فقط والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة متزوجة مرجل و قررلها علمه نفقة وكسوة وخافت منسه ان يسافرولا يترك لهسأالنفقة وطليت منسه ان ماتي لها بكفبل يكفله في النفقة والكسوة القررة فهل يحيم القاضى الى دلك (أحاب) ع يجيم القاضى الى كفيل بنفقتها الىشهرعلى قول أبى بوسف وعليه الفتوى والتقدم بشهرعندعدم العلمعقدار غيبته فلوعل اله يعيب أكثرمن شهر أخد ذهدره اكافرد ألحتارمن النعقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين عند آخرو كفله به آخرار بالدين ومات الكفيل عن ورثة فهل يكون وسالدين مخيرا بين طلب ورثة الكفيل والمدين به واذا احتار أخذ الدين مي مدينه وأراد حسه عليه يجاب لذلك (أجاب) نعم لرب الدين مطالب المدين وورثة

مهدية

ذى أقعدة سنة

۱۲۷۰ ۲۸ محرم

۲۲ مطلب أدى المكفيسل بامر المكفول عنسه له الرجوع عليه وأحذه من تركنه

ITVI TV

صغر

ITVI T.

1771 78

جادى ولى

1771 1

الكفيل من تركته بدينه حيث لامانع ولدحس الموسر مدسه الحال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ضمن لا خورجلا ضمان حضور وسلمله طاَّتُما محمَّا والبحضرة بينة وبعدُّ التسليم اشترى منسه نخلا بثمن معلوم وقبضه البائع ووضع المشترى يدهعها اتعل وصار ينتفع بهمدة والآن يدعى خصمه إن الضمان كار ضمان غرم وانه باع له التخل بالاكراه ولا بينة له على دعواه فهل لاعبرة بالدعوى المحردة عن الاثبات الشرعي ويكون الحق في النخل المشترى (أجاب) لايقضى لمدع بجردد عواه يدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رحل كفل ماعلى أبيه من الدن لأناس باذنه ودفع عنه الدين لاخصامه بامره ومات ألاب عن ورثة وتركة فهل مكون لأبنه المكفيل أخذماد فعه عنه في هذه الحالة من تركته (أجاب) اذاادى المكفيل مام المكهول عنه يكون له الرجوع عليه وله أخذذلك منتركة المحكفول عنه حيث لم بأخذه حال حياته اذا تحقق ماذكر بالوحه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صمن آخرضمان غرم لا خربقدرمعساوم من الدين تم بعدمدة حضرر بالدس الى الضامن وطالبه بحضور المضمون ثم احضر الضيامن المضمون لرسالد توسلمه له وأقاله من الضمانة بشهادة مينة شرعية فهل يبر الضامن باقالة رب الدين له ولس له مطالبة الضامن بشئ بعد ثبوت ذلك لدى امحا كم الشرعي ولا عبرة ما نكاررب الدين ذلك (أجاب) نعم يبرأ الكفيل بذلك اذا تحققت البراءة من الكفالة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل رشيد منفرد في معيشة وحده وله أم منفردة في معيشة وحده افترق جالر جل المذكر رام أة ودخل بهاومكث معهامدة من السنن فبعد ذلك اخد الرحل المذكور بعض حلى من زوجته وبعض دراهم وغاب غيبة لايعلم حياته ولاموته ولامكانه وتربد الزوج قالذ كورة أن تطالب أم الزوج عما اخده من زوجته فهمل والحال هذه لا تحاب الزوجة لذلك مدون ضمان و تفالة شرعية (اجاب) نعم لا تحاب الزوجة لذلك اذا كان الام كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل موسر أه ابن في عاء لمته لا مال له ولا كسب فزوجـه الاب من ماله امرأة وتكفل بنفقتها الابودخل بها الابن في بيت أبيه ثم بعد ذلك فأب الابن ولم يعلم اله عدل فهل واكمال هذه يحبر الاسعلى نفقة زوجة ابنه الغائب حيث سكفل بها (أحاب) اذا تحققت كفالته عن ابنه بنفقة زوجته بالوجه الشرعي يكون لهامطا ابته بها مع غسمة الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع عه وابيه في معيشة واحدة ولم يكن الرجل المذ كورمال خاص به زوج العم المدذ كورا بن اخيه المذ كوربام أة على صداق معلوم القدروالتزم العمالمقدم والمؤخرمن الصداق بحضرة بينة شرعية فدخل الزوج بالزوحة المذكورة وعاشرها مدةئم ماتعنما وعنعسه وأبيه فهل يجبرا اعمالمذكورعلى دفع مؤخرالصداق لزوجية ابن اخيه المدذ كورحيث التزميه عندا لعقداذا ثبت ماذكر أجاب) اذا ثبتت المكفالة بالمهرع الزوج من العريكون للزوجة مطالية المكفيل عيا

ITVI TO

مهاد يباع دلى المديور أص يلا أوكميلاكل مالا يحتاجه في اكمال ان امتنع عن الاداء والبيع بنفسه

شعبان

1771

كفل به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (ســثل) من طرف الضابط خانه عــاحاصله انه من مقتضى الافادة الوأردة من دبوان المهمات بخصوص مجسد الضاحي الخزنجي الذي ظهر عليه عزمبلغ حسروصد والحكرمن محلس العسكر بةبديوان الحهادية بيسع اميلاك الضامن له عبد داللطف المخيمي بسبب انه لم يوجد عنده ما يجرزي تسديد ماعدلي المخزنحي وماييقي يعدذ آك يطلب سداده من المصيدة من علايما تدون بالاوام الصادرة ولماانتهى مزادا كحصة التي للضامن يحمام صنقرحصل التوقف من الضامن بقوله انه قدم عرضا للاعتاب بالتظلم ولم يصدرام بفسخ الحككم الاول ويريد حضرة ناظر المهمأت طلب الدلالين وصاحب انحصسة والمشترى ومن يلزم من الشريعة لاجل تحرير حجة المبايعة وبخاطبة الشريعة وردت الافادة مان مثل هذا الاستفتاء عنه من خصائص حضرتكم ولمكون الضامن للدبون متوقفافي السماح لاشترى وهومدبون للثري اقتضي الحال الأستملام هل موجسد وجه لتحرم المبايعة من الشريعة للشترى مدون سماحمن صاحب الحصة اذهومُ ديون للبرى وقصَّده مذلكُ المما رغة عن قادية الحق (احاب) لقــد اطلعناء ليخطاب حضرتكم هذاوما به صارمه لوماومن حيث ان القصد أفادة المحكم الشرعى عنبيع الحصة التي هي عملو كة الضامن في الجمام المذ كورمق الله ماهم مطلوب منه يسدت هذه الضمانة حيث لم يوحدله مايوفي منه المطلوب من المضمرن للبري غن حيث ان ذلك شوقف على معرفة كيفية الضمانة وصحتها وهل تحقق على المضمون مابوحب الزام الضامن يدفعه حتى تعطى الافادة عن بيع تلك الحصمة الدون رضاه وعدمه اذا كحكم الشرعي انهلايها عمليه ذلك مدون رضآه الااذا كانت تلك الضمانة تشرعه وتحقق على المضمون ما يوحب الزامه والزام ضامنه يدفعه ماعليه من دين صحيح أوغصب لمال المضمون له اقتضى الحال تحريره لكي بصيرا حالة ماذكر على حضرة منلاأفندى وانضاح حقيقة هذوا لقضية وكيفية الكفالة وكيفية الزام المضمون والضامن فان تحقق عنده انها كفالة شرعمة وان الكفيل والمكفول مازومان بهذا الامروان مذمة المدمون دينا صحيحاماع القاضي على الممكفول اوالكف لفيما عليهمن الدين كل مالايحتاجان اليسه في الحآل لوفاء الدين ان امتنعاء في الاداء والبياء بانفسهما وبسدا في البياع الايسر فالايسروالا فلاوالله تعلى أعلم (سشل) فوحل عليهدن فأنت شرعا فسند مرسالمال فطلب المدين رجلاليضمنه و فخلصه من السعي فضمن الكلالدين اذن المدين ضمان غرم وكتب مذلك وثيقة على بدبينة ثم بعيد ذلك مات الضامن ولد تركة فهل عكن رسالاال من اخد ماله من التركة ولاعم وترجع ورثة الضامن على المضمون حيث كان الضمان بأمره (أجاب) اذا كانت الكفالة بالمال المسة صحيحة وسات الكفيل عن تركة يكون لرب الدين أخددينه من تركه المكفيل مالمال كاناه مطالبة الدائن المكمول فاذاادى ورثة المكفيل الدين عنجهة المكفالة

يكون لهم الرحو عبه على الدائن المدكفول حيث كانت المكفلة بامره. والله تعالى اعد (سمل) في رحل محكفل آخوفي دين عليه لرجل وسافر المديون الى مهة بعيدة وغاب مد مُن الزِّمان قيدُل وفاء الدين فطلَّب صاحبُ الدين من الـكُفيل وفاء الدين فدفع له مبلغا منه ومات الكفيل محضر المدون فهل يسوغ آب الدين مطالبة المدين عبابق (أجاب) الكفالة توحب مطالسة المكقولاة مدينه من كل من المكفيل والمكفول مالم تشمرط الراءة المكفول فأنها تمكون حوالة فاذأ كانت كفالة محضة لاسرأ المكفول بهاعي الدين والمطالبة وحينتذ مكون للمكفول له أخسذياقي دينه من مديونه حيث كان حالا كاله أن يطالب ورثة المكفيل به بعدموته والله تعالى أعلم (سـ ثلّ) في رجل كفل آخر بمبلغ معلوم من الدراهم ومات المحكفول قبل أدائه عن ورثة وعن تركة فهل يكون لرب الدىن مطالدة المكفيل وورثة المكفول مالدين المذكور (أحاب) نع يكون للداش مطآلية كل من المكفيل وورثه المحكفول من تركته بدينه حمَثُ لأمَّا تعوانية تعالى أعلم (سئل) في رحل مات عن ابن وعليه بعض دراهم لرجل أحنى ولم يترك تركة أصلا فكتب رسالدراهموثيقة على الستان بدفعله الدراهم عن كل شهر كذاعلى زعم اله يلزمه دين أسه وأعال انه لم يكفل له مالدين قبل موت أبيه فهل واعمال هذه اذا ثنت أن المدين لم بتركتر كة أصلالا يكون لرب الدين مطالبة ابن الميت بشئ من الدين ولاعيرة بالوثيقة ا التي كتبهارب الدن عليه بعدموت أبيه (أحاب) صرح علما ونايان الكفالة لاتصح مدس ساقط ولومن وارث عن ميت مفلس الااذا كان به كفيل أورهن اوظهر له مال فتصح يقدرها وتحق الميتدن بعدموته فتصدا الكفالة بهبان حفر بتراعلى الطريق فتلف بهشئ بعدموته لزمه ضمان المال في ماله وضمان النّفس على عاقلته لثبوت الدين يتندااني وقت السب وهو الحفرالثابت حال قيام الذمة وهذا عندالامام وصحعآها مطلقاظهم لهمال أولاك مافي الدروفي ردالحت أرعلي قوله الااذا كان به كفيل ورهن رعيني ان الدين سقط عن المت المفلس الااذا كان به كفيل حال حياته أورهن فال في البحر قدما لكمة الة يعدمونه لأنه لو كفل في حياته عمات مفلسالم تبطل الكفالة وكذالوكان بهرهن عممات مفلسا لا يبطل الرهن الى آخرماذكر مومنه يعلم حكم كفالة الإسالذ كورعن أبيه الذكور بعدموته والله تعالى أعلم (سشل) في رجل طلق زوحته ولهمنها صغيرمفروض لهانفقة مقدرة على الزوج المطلق فتعسمدعلي زوحها الذكورقدرمعلوم من الدراهم فرفعته لدى قاضى الناحية وحسه فضمنه رحل آخ ضمان غرم ومات الضامن قبسل دفع القدر المضمون فهل واثحال ه-ذه ستعلى القسدر المضمون بتر كةالضامن يؤخد منها بعدموته (احاب) المرأة المذكورة بالخياران اشاءت أخدنت منتر كة الضامن انفقتها ضمان غرم وانشاءت أخدنت دس النفقة من روحها المطلق واكالماذ كروالله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارت وعليه

محرم سنة

وطلب للكفولة مطالبة مطلب للكفولة مطالبة كل من الكفيسل والمكفول مالم تشترط براءةالمكفول ربيع الثاني

جادیالاولی ۱۸ ۱۲۷۲

زحب

ITVT A

رمضان سنة

1747 19

شوال ۲۸ ۱۲۷۲

ذىالقعدة

ITVT To

صفر ٤ ۱۲۷۳

د بينح الاول

ا مطلب قال لغسيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على فدفع كان عليسه الجيع عسنزلة مابا يعت فلانا بن لاجنى ولم يترك تركة أصلا فضروب الدبن ودفع لوارث المدين فدرامع اومامن للم قرضاو كتب عليه وثيقة به وعاعلى مورثه من الدين والحال انه لم تلكفل له لموتمورته فهل والحال هده اذا تثتان المدين لم تتركة أصلالا يكون مطا ليةالوارث بشئءن الدس الذي عسلى مورثه ولوالتزميه بعد سا (اجاب) المصرح معمدم صحة الكفالة ولومن وارث الدس بموت المدن مفلسا والسكفالة لاتصحيد سساقط والله تعالى اعلم (سثل) له دن عند آخرارا درب الدن حس المدن على دينه فتكفله رجل كفالة حط مولم يتكفل المكقس بالدين لرمه فهلاذا أرادوب الدينان يلزم المكفيل بالدين ل المدين لاتحاب لذلك حيث كانت الكفالةكفالة حضورلا كفالة مال لايلزم كفيل النفس بالمال مدون وجه شرى والله تعالى اعلم (سلل) في دجل د آخرمقد ارمعه اوم من الدين و به سيندو ضامن ضمان غرم ومأت المدين و خ وورثة فهل يكون لرب الدين مطالبة الضامن مدينه ان شاءومطالبة ورثة لرب الدس مطالية كل من الكفيل وورثة المدن بدينه اذا كانت ابتة بالوجه الشرعي حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رحل علا عبد انجز عتقه لوحمه الله تعالى مدون مقابلة شئ وصارالمعتق المذكور مالكا لنفسمه اموره كيف يشاء ومضى على ذلك مدة من السنين ثم الاتن غصب المعتق المذ كورمن آخرعينامن الاعيان وتصرف فيها بالبيع لرج- ل آخر وقبض عُنها منه ثم المغصور ستحقهامن بدالمشترى واثنتها بالبينة آلشرعية فأراد المشترى الرجو ع بثمنها على أله المذكور فهلوالحالماذكر لايجاب لذلك بليكون رجوعه بالثمن ألذي دفعهم المعتق الغاصب فقط ولمس له مطالبة السيديشي من ذلك (احاب) لامطالبة على المعتق ب على عنيقه بعد العتق مدون كفالة شرعية والحال ماذكروالله تعالى اعلم (سئل فيرحل عليه دس لاتخراذن لرجل ان بدفعه عشه وترجيع به عليه وضمن للدافع مادفعه عن الأحرر حــل ثالث تم دفع المأذون له الدين الصاحب و يعسد الاذن والضم أن فيات الضامن بعد الضمان والاذن والذفع فهل واعمال هذه يخير الدافع بينان برجع على المدس بينان يرجع على تركة الضامن (أجاب) نع اذا تحققت الكفالة الشرعية مالمال المذكورودفع المأمور على الوجه المسطور يكون لرب الدين الخسار في مطالبة كل من آلدىن وتركة الكفيل ويشهداذ ال مافى ردالحتارة ن الخانية قال لغيره ادفع الى فلان كل ومدرهماعلى انذلك على فدفع حتى اجنمع عليه مال كثير فقال الأسمر لمأودجيع ذلك كان عليه الجيع عنزلة قوله مابايعت فلانافه وعطى يلزمه حيح مابا يعه وهو كقوله لامرأة الغير كَفَلْتُ لَكُ بِالنفقة أبد اللزمه النفقة أبد اماد امت في نكاحه والله تعالى اعلم (سئل)

في رجل مات عن ابنين و بنتيز وترك مواشي فاستولى الابنان على تلك المواشي وتلفت

المواشى تحت أيديهما بموت وبيع من قبلهما يدون اذن الباقى ولم يوجد من المواشى أثر لافى بلدهماولافى غيرهما ثم مات احدهما مفلسا ولم يعقب احدا ومأت الآخرمة لساعن ولادواحدت وولاء الاولادمالامن كسبهم فهل اذا أرادت احدى عتيهم اخذحصتها منتركة ابيهااوقيمتها ولميوجدم تركة ابيهاشي ولم يترك اخواها سيأمن المال لاتجاب لذاك وتمنع من التعرض لاولاد أخيها (أجاب) لاتلزم الاولاد عباوجب على ابيهم وعهم بضمانما اللفاه ون فصيد اختهما المذكورة من مال الاولادحيث لاتركة المسايدون كفالة صيحة والله تعالى أعلم (سمل فرجل تاج في شراء المواشي وبيعهافاشترىمواشى من أناس باغان فى دَمته من بلدفيها صهره أبوزوج مه وغاب قبلدفع الاشان لاربابها ولم يعدوالا تنتريدار ماب المواشى البائه ون مطالبة صهره باغمان مواشيهم متعللين بان زوجة التاج عنده والحال أنه لم يكن ضامنا ولا كفيلاله فهل لايجابون لذلك شرعاولاعبرة بتعللهم واذا اخذوامنه بعضامن مواشيه غصبا يكون عليهم ردهاربها إذا تعققماذ كر (أحاب) ليسلار باب الديون مطالبة صهرالمديون بدون كفالة شرعمة وعليهم ردماغ صبوامنه والله تعالى أعلم (سشل) في رجل كفل آخر مدين عليه شرعي مجهمة الميرى بامره واذنه له مذلك فهل اذا دفع المحكفيل الدن المذكور من ماله يكون له الرحوع على المدن محيث كفله وضمنه بالدين المذكورياذنه (أجاب) اذاتحقق بالوجه الشرعى ان الرجل الذكور كفل المدين فيماعليه من الدين الشرعى بام موانه دفع ذات الدين للسكفول له يكون له الرجوع عسلي المسكفول بذلك والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة علك بينا وعليها دين لا خوفباعت نصف البيت ارب الذين الذي عليها والأنر بدالمشترى أخذالنصف الثاني متعللامان على مطلقها دينا وانهاضامنةله فانكرت دعوا مالضمال فهل اذالم يثنت كفا لتهالمطلقها لأعساب لذلك ويمنع مس من منازعتها في نصف البيت الثاني بدون وجه شرعي لاسيما وان مس عليه الدين موجود ما لمحروسة يسعو يشترى (أجاب) لاتلزم المرأة بدفع دين مطلقها اوبيع ماعلكه لوفائه مدون اثبات انهاضامنة لدلك والله تعالى أعلم (ســـتل) في رحل له ابن بالغرشيد تزوج الابن بكرا رشيدة ودفع لهاميحل الصداق ودخل بهاومكث معها مدة من السنين ثم بعد ذلك انعزل الابن من أبيه وصارفي معيشة وحده مدة أيضائم ابرأت الزوجة زوحها من مؤخرصدا قهاوطلقها الزوج على ذلك فادعت الزوجة المعجل الصداف باق فى ذمة الزوج وتريدان تلزم والدالروج به فهل واكحال هذه لا يجاب لذلك ولاضمان على والدالزوج خصوصا والزوج يدعى انه دفع لها المجمل (أجاب) اذاسلمت الزوجة نفسها لزوجها ودخل بهالاتسمع دعواها فيماشرط تغيله عسلى المقىيه لانها لاتسلم نفسها عادة الابعدد فع المعب لكاصر حبذاك كثير من علما ثناوع لى فرض بقاءم على الصداق بذمة الزوج لا يكون للزوجة مطالبة أبسه به أذالم يكن صامنا لذلك

ربيــعالاول سنة

ITVT IV

ITVP TV

جاءى الثانية

JITVE 11

رحب

1777 18

1777 7.

71 ITUY

ذىالقعدة

1714

ربيعالاول

1172

ITVE

ذىا≩ة

ITVE

والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين احدهما مقيم بمصروا لثاني مقيم بالسويس وليس معشة واحذة ولابدنه سماشر كة يوجهمن الوجوة كلمنه سما يتجرعتال نفسه لنفس تة فتوفى الاخ المقيم في السويس وعليه ديون وله مخلفات لا تغي عُساعليه من الديون أرادأر باب الديون الزام أخيسه المقيم عصرعا عليه من الديون مدعين أن مايند يهما من لشركة بشهماوالاخ شكرذلك ولابينسة لهمولم يكن كفيلا فيماعليه من الديون لذ كورة فهل لاعبرة مدعوا هم المحردة عن الاثبات ولا لزم الاخصاعلى أخيسه من الدين واكمال ماذكر (أحاب) نعم لاعبرة بدعواهم المذكورة والحال ماذكر بدون تباتها بطريق شرعى ولأيلزم ألاخ عاعلى أخيه من الدين مدون كفالة شرعية والله تعالى (سئل) في رجل علمه دين لآخرم علوم القدر مقسط عليه عن كل شهر كذامن الدراهم ضمنه به رجل آخولرب الدين ضمان غرم فهل والحال هذه اذاعز المدين عن دفع التقسيط وتجمدعليه قدرمعساوم مسالدراهم من التقسيط يكون لربالدس مطالبة كل من الضام المذ كوروالمدن مدينه المدذ كور (أحاب) اذا صحت الكفَّالة المال فلر بالدين المكفول بهمطالبة كلمن المكفيل والمكفول حيث لامانع وان لم يعجز المكفول عن أدائه والله تعالى أعلم (سئل) في رب مال اخذم العامل كه يلاضاً مناضماً ن غرم القدر الذي اخذه العامل فهل لا تصح هذه الضمانة ولا يكون الضامن مازوماسواء كانت الضمانة عبيع القدر أوبعضه (آجاب) لاتصح المكفالة باعيان الامانات الىمن حلتهاعس مال المضار بة تخلاف الكفالة بتسليمها فانها صحيحة فسادام مال المضاربة فىدالعامل امانة لاتصح الكفالة بعنده مالم نقلب مضموباعلى العامل والله تعالى اعلم سَّتِل)في شرر ركي من اشتر ما بضاعة بثن معلوم من آخوفى ذمتهما وهما متضامنان كأفلان لصاحب الدي يدبنه ثممات أحدهمما قبل دفع عن البضاعة فهل اذادفع ى عن البضاعة عن نفسه وعن شر بكه الميت يكون له الرجوع في تركته عادفع عنه جادى الاولى عقتضى المفالة بالاذن الصادرقبل الموت واذا كانت التركة مستغرقه بالديون التى عليه يكون ولاية بيدع المتركة المستغرقة بالدين العاكم الشرعى لاللورثة (احاب) نعرله الرجوع عاادىءن آلميت بطريق الكفالة عنه والحال ماد كرحيث لامانع وولاية بسع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لاللورثة والله تعالى اعلم (سئل) فرجل له دين معلوم على شخص من طلب منهما شخصا ، ضمنها له ضمان حضور فأحضر ارد - الا وضمنها له ضمان حضور ثم بعدذلك عدة طلبهما من الضامن فاحضره ماله ثم ادعى رب الدين على الضامن المذكورانه ضمن له الدس المد كورضمان غرم فانكر الصامل دعواه فهل والحاله فدهاذالم شدترب الدين دعواه بالسنة الشرعية لاعبرة بدعوا والمحردة عن الاثبات ويمنع من معارضة الضامن المذ كور ف ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى لدع بجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى واقع تعالى اعلم (-- شل) في ام أة مديونة

ذي انجية سنا

المسط ماعليهامن الدين ألاحال معلومة برضاها ورضى رب الدين فضمنها رجل فى ذ كات مام هاورضي رب الدين مذلك ثم بعدمدة اعسر الضامن المذكور مدفع الدين المسذكور المقسط فهل اذا تحقق و ثبت مالوحده الشرعي لدى القاضي اعساره مذَّالتُ بعد حبسه لايكون لرب الدن مطالبته مالتقسيط المذكور حيث ظهر عزوعن دفع ذلك افقره وغذم ماعد كمه عليد فع منه ذلك أومن عنه مادام متصفاع ذا الوصف (أحآب) نعم اذا تدت مالوجه الشرعي أعساره ينتظر يساره ولايطا اسمادام كذلك غاية الأمر أن لرب الدين أن يلازمه بعد ثبوت اعساره قال في انفع الوسائل و بعد ساخلي القاضي سبيله اى المدين فلصاحب الدينان يلازمه في العصيع كافي ردا لمحتار من فصل الحبس ولا فرق في هذا بين المدين والمكفيل بالدين والله تعالى أعلم (سشل) في رجل عليه دين تجارة لآخ مقسط عليه كلشهر كذاو كفله باصل الدين كفيل غارم معز المديون عن دفع المقسط عليه مدة من التهور فطلسه لدى ما كمسياسي والزمه باحضار كفيل آخ عسيرالاول فاحضرله كفيلا آخرغارماو كفلهمه وقسط عليه تقسط انقصمن الاول والرأالدائن الكفيل الاول من كفالته فهل اذا تنت مالوجه الشرعي أن رب الدين ارأا الكفيل الاول من كفّالته السرلة مطالمته و كون أه الطّاب على المدون والدّكف ل الثّاني حيث الحال ماذ كر (احآب) اذا ثعت امراء الدائن الكفيل الاول من كفالته بالوحد الشرعى لا يكون الرب الدئن مطالبته عوجها ولايبر أبذلك الأصيار ولاالكفيل الثاني والله تعالى اعلم (سَمثل) في رحل له دَن على شخص ثم نوفي المدنون وله تركة وأولاد قصرفا وادصاحب الدس ان يبيع التركة ويستود حقسه فنعه أخوالمتوفي وتمكفل والتزم بالدين في ذمتسه وكتب على نفسه سند ابذلك وقسطه ودفع منه مايزيد على نصف الدين ألمذ كور حسب ماتوا فقاعليه من التقسيط عم بعد ذلك المتنع من دفع الباقي من الدين متمالا بانه لا يلزمه شرعافهل حيث التزم وتمكفل عاعلى أخيه من الدين المذكور وكان متوفياعن تركه تني بالدين وز يادة ليس له الامتناع بعد د ذلك من دفع باقى الدين و يجبر عليه اذا امتنع (آحاب) نعم يَلزم الدَكْفيل مدفع بَاقَى الدس الذي كَفَلْ مَه كَفَالَّة شرَعْية حَيْثُ كَانَ دَمِنَّا قُوْ مَالْأَيْسَقَطُ الأَمَالادَاءُ أُوالْآمِرَا وَكَانَ غُيرِسَاقَطَ كَلِهُ وَمَذَكُورَ مَالَتُوالَ والله تعلق أعلم (سسئل) في امرأة حضرت عند القاضي لتطلب ضرته الدعي عليها بإنها استعارت مناخلق ذهب وزنه ستةعشر مجرا وتوجهت بهلولدسيدى اجداليد وي فضاع منها الحلق المذ كورفلما بلغزوجها حضورزوجته بجاس القاضي حضر بنفسه والزم نفسه دفع قيمة الحلق لصاحبته بعدمضي ثلاثة أشهروبعدمضي سبعة اشهر طلبت منه صاحبة الحكق قيمته فعرف أنه لايلزمه شئ الكونه لم يأذن لهافي العارية اضرتهافهل يقيل رجوعه عماالتزميه واداقلتم برجوعه فهلاذا اعترفت الضرة المدعى عليها يلزمها دفع ويمة الحلق المذكور (أجأب) العارية أمانة في مدالمستعيرفاذا ضاعت مدون تعد

۲۹ مطلب لرب الدين ملازمة المدين عدد ماخل القاضي سبيله

شوال ۲۶ تیج ربیعالثانی

irvv 1.

صفر ۲۰ ۱۲۷۹ محرم مطلب الكفالة بالعارية بعدهلا كهالايضيح مالم تنقاب مضمونة

ITAI W

جادى الثانيه

31 7611

ه المطاب الطالب مطالبة كل من المدن والصامي على التعاقب فلوضمذامه ا طالب كلامنهما بالدصف

رمضان

1544 15

لاتفريط تضيع علىمالكها ولاضان على مستعيرها حنثذوا ذاضمن قيمتها فحده كالةشعص لايكزمه شئ اذلاي صح ضمان الامانآن ولا يلزم الوفاء بهاالا اذاتحقق أن نقلبت مضمونة بالتعدى والاستهلاك وصارت قيمتها أومثلها دينا فيذمة المستعيرفاذاضمن ذلك بعدقحقق ماذكر شغص بان التزميا داء بدلها عوضاعن الشغص الذى استقرت في ذه ته فاله يؤاخذ ماداء البدل والله تعالى أعلم (سمل) في رجل أخدمن آخرمبلغاعلىأن يعمل فيهوالريح يتضماو كفل بالملغ شخص فعمل الرحل فيهوا رب المال الربح على حسب ما اشترط مع معض أصل المال شم مات العامل المذكور فقامر بالمال يطاآب الكفيل المذكورعايو الهمتعللا مامه ضعفه له فهل الكعالة عال المضارية غيرصيحة ولايمالساله كمهل شيخ منه حيث الحال ماذكر (احاب) المكفالة عال المضار به لاتص مح لانها أمانة فلايطال به أو يبعضه الكفيل بنا على هذه الكفالة أمالو كفل بنسليمه آلرمها فتصحو يؤمرنا لنسلم ولوبالتخلية سنر سالمال وسن المال ت تلك الامانة فاعمة فلوهد كمت لا يحب ولى الكفيل شيء كالكفيل مالنفس والله تعالى أعلم (سيئل) في وحل ضمن وحلالا خوفي فدره من صمان غرم ثمرمات المدوون ولدتر كة فطلب ربالدين مالا من الضامن فاء تنع من الدفع وسر مدتح ويله على التركة ور الدين لا يرضى التحويل على التركة فهل والحال هذه يحتر الضامن على دفع المبلغ منماله ولا محيرر بالدين على الفعو يل على التركة (أحاب) لرب الدين الصيح الشرعي مطالبة الكفيل بدينه حيث صحت الكفالة له سواء بفي المبكة ول أومات وله أضامطالية ورثة غريمه مدينه منتركته فهو بالخيار ولومات الغرم مفلسا فله أخذد يتهمن الكمل أيضاولايضم عليهشي والله معالى أعلم (سئن)فير حليدعي على آخويدس معلومله وببرهن عليه وعلى ان فلاما كفله مدمنه ألمذكوروأن أماالمدس كعل ابيه للضامس المذكور بذلك الدينولر بالدين أيضافهل إدا اثدت دعواه بدينة شرعية يكوب له مطالبة كل من الضاهن والمدس وأبيه الكهيل لرب الدس أو كيف الحال و رجع الضامن عا يغرمه من الدن الذ كورعلى المدون اذا كان الضمان بادنه (أحاب) اذا ثبت الدن الشرعى العمم وان كالرمن الاحناق والى المدين ضامر به لربه على التعاقب يكون أرب الدين مطالبة كل من المدن والضأمني بذلك الدس فأن أدى أحد الضائني المال يكون له اأدام على الدس لوالكفالة مامره والافلاأمالو كفلا الدس معافانه يطالب كلا ابنصفه ونقاها في تمقيم العناوي والله تعالى أعلى (سيئل) في رحل ضمن أ أماذه ن غرم في دين عليه مرود لل أحل معلوم ومضى الاحدل ولم يطالب رب لدين مه شممات المضمور عن تركة وعرور ثقفه اذاطاا - رب الدين الضامن ودفع الدين المذكورله رجع الضام مذلك على المركة (أحاب) اذا تحقق بألوجه الشرعي كون المكفالة بأترا مضمون بان فالله اكفل عنى الدين المذكور لربه مشلافادي

هدية م

24

الكفيل الدينار بهقبل موت المكفول أوبعده يكون له الرجوع في تركته بما اداه بحكم الكفالة المذ كورة حيث لامانع والله تعالى أعلم (سَـسُل) في رجل عليه دين لا خر فلماطا لبعده ذكرله المدس انه لاقدرة له على دفعه كله وتوسط بدنهما المسلمون فامرأ ر بالدين مدينه من بعضه ابراء منجزاءن طوع مع اتصافه بما يوجب نفاذ تبرعاته وطالب المدين بالباقي فدفعه له مرجم في ارائه السابق وطالب المدين بياقي ما كان عليه قبل الابراء متعللا بانهر جع في اسقاطه لبعض الدين فامتنع المدين سابقا من أداء شئ منه له مختباعليه بالابراء المد كورمع اقراره به وطأل النزاع بينهما فتوسط بينها الشاقطع المنازعة بينهما والتزمل بالدين عاابرامنه المديز بدون اذنمنه عمالان طالب المرئ الضامن المدكوري ألتزم به بدون اذنعن كان مديوناه لى الوجه المسطور مع اقراره بالا براء المذكوروامتناع المدين من اداء شئ فهل الله فالة والالترام بالدن الساقط لاتصفح ولا يكون لرب الدين المذ كوراً لطالبة به من الملتزم المذكور لانه التزام مالايلزم وليس له الرجوع على المدين عاام أمنه أصلا (أجاب) نعم المكفالة بالدين الساقط على الوجه المسطورلا تصم فليس للبرئ المذكوره طالبة كل من الماتزم والمدين المذكور سُعِالرأم مُهواكالهُ ذُمُوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل ماتعن ورثه وتركة وعليه دين لاخرضمنه له رجل بعدالموت وضمن ألضامن رجل بالدين لربه وكتب على نفسه سندابا اصمان ودفع الضا من الاول لرب الدين جانبا منه ثم بعدد الله امتنع الضامن الاول من الدفيع وقال لربه ارجيع به على الورثة فهل لا يكون للضامن الاول الامتناع من الدفع و يؤمر مدفع ما قى الدين لربه والماله هذه حيث كانت تركة المت تفي بحميع ديونه (أجاب) نعم لا يكون الصامن الاول الامتناع من دفع باقي ماضمنه من الدس المطلوب من الميت حيث كانت له تركة تفي مديونه لعمة الدكفالة واكالهذه لمافى الهندية انمن الشروط ان يكون قادراعلى تسليم المتكفول به اما بنفسه اوبنائبه عندأى حنيفة رجه الله تعالى فلا تصح الكفالة بالدين عن ميتمفلس عنده وعند أبي يوسف ومجدرجهم الله تعالى تصمح كذافى البدائع والصيح قول أبى حنيفة رجه الله تعالى كذا فى الزادولوترك مالاحار عقداره كذافي عيط السرخسى أنتهى والله تعالى أعلاسشل) في رحل اشترى حا ف شبك حسال بعد المعاينة اللازمة شرعا بثن معلوم من مالكه ماحل سنة كاملة وكنب له سسندا مذلك وأحضرله المشترى ضامنا غارمامليأ مألثم المسذ كور والتزم الضامن انه بعدمضي الميعاديقوم بدفع المبلغ المذكور للمائع من دون تاخيرواشهد على نفسه بذالك عمان مدة السنة مضت ومضى ستة شهور بعد الميعاد فهل يحبر الضامن الغارم على دفع المبلغ للما تع المذكور والحال ماذكر (أجاب) لرب الدين المذكور مطالبة كل من المدين والصامن بدينه اله الخيار في ذلك واذا أختار مطالبة الضامن يجبر على أداء ماضمنه لرب الدين ولومع وجود المدين حيث صحت الكفالة والله تعالى أعلم (سئل) في

عورم سنة

مطلب المكفالة بالدين الساقط بالابراء لاتصح

1112 9

جادی اشانیة ۱۶ ۱۲۸۶ مطلب تصدح السکمالة : عن میت ترك مالاعقداره

ITAE TI

جادیالثانیة سنهٔ ۲۳ ۱۲۸٤

ېچې ۱۲۸۵ ۱۷

محرم ۲۵ ۲۵

شوال ۱۳۸۱ ۱۳۸۱

شعیان ۱۸ ۱۲۱۹

حلله دين على آخر عن بضائع أجله عليه الى أحل معلوم وكفله آخر كفالة غرم فهل اذا عِزالاصيل عن دفع الدين يكون لربه مطالبة من الكفيل ويكون ملزومانه (أحاب) ان كمفالة يكوزلر بالدس مطالبة المكفيل مدينه لافرق يين عجزالات يثلامانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدعاقل بالغر في معشة وحده أخذا الوادالذ كورمن رحل دراهم مع تصاحب الدراهم المأخوذ منه معالية الى الوا لان الاسالمة كورلم بكن كفيلا بالدراهم المذ غيرذلك فهل لايكون لرب الدراهم مطالبة ابي الولديها ولاالز للعاكم الشرعي اجباره على ذلك افسدوا الجواب (احاب) مدَّن الله مدُّون كفالة مذلك اووجه شرعي فلا يحبر الاب شرعاً على دفع الدين المذكر مْنْ مَالِهُ وَاكْمَالُهُ كُرِّ وَاللَّهُ تَعَالَمُ أَعْلَمُ (سَنَّلُ) فَى رَجِّلُ عَلَيْهُ دَيْنَ لأ رحلىاذن المدين ثم مات المكفول عنه الدين عن ورثة ولاتركة له فهل يكون لرب الدين مطالبة الكفيل مالدس المذكورحيت كانت الكفالة ثابتة بالوجمه الشرعي افير الجواب (أحاب) تعمر بالدين مطأ ابسة الكفيل مدينسه وانحسال ماذ الكفالة مستوفية شرائط الععة ولداستيفاؤه من الكفيل حيث لامانع والله تعالى أعلم (سـئل) في رحل كفل آخ عـاعليه من المـال/رحل ومات المكفيل والمكه ل دفع المكفيل الدين وتربد ورثة الكفيل مطالبة ورثة المكفول لُو كَانَ حَيًّا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (سَشَّل) في رجــلعليه دير لآخربأم مثمنا عالمضمون عقارا علكه الى الضامن بتنمه لذى ضمنه فيسه وإمرائبآئع المشترى مدفع بعض الثمن في دينه الذى ط المضمون الديون من بعض الدس المذكور وقبض الماقيم له محاسبته على ماا مرارب الدين المضمون الاصلى من دينه المذكور (أجا بزالمضمون الاصلي مندينسه المذكوريدون وحهشرعي واللهتع ل) فيرحل له على آخرد بن فطألبه الدائن بوفائه فادعى عدم اقتداره على وفائه حلهوقسط عنكلشهر كذاوضمنه فحذلك الدين أخوه ضمأن غسرم وانه اذالمهوف ن التقسيط حين الحلول يكون الضامن ملزوما بوفائه وضمن الضامن المذكور في ذلكُّ رجلT خرصُمان حضور وغرم و كتب بذلك سندامه تملاعـــلى شهو دمن الم

شوال

1741 مطلب لوادى كفيل المكفيل المأل مرحدعته على الدكفيل الاولولا يرجع عدلى الاصيل وبرجع الاول عالى الاصدل مطلب يؤخذ المال من تركة الكفيل حالا عونه وان كان مؤحلا ربہ عالثانی

1195

ذىاكحة

1575 مطلب تدءع الدعوى مرالقاصر بعد ارائه العام وصمه بشي لم يكن ظاهر الادعوى أحلا الورثة على بعضهم مدداك

فهل اذامات الضامن الثافى وله تركة ولم يكن كل من المدين والضامن الاول مقتدراعلى إداء الدين ولم يوفياه يكون لرب الدين استيلاؤه من تركة الضامن الشاني بعد شبوت ماذ كرشرعا (اجاب) تصح الدكمة أنه بالدين العصيم وأن تعددت كان يكفل المكفيل كفيل آخر مه و يكون للطالب مطالبة أيهم ماءفان أدى الا خوالمال لم رجع بهعلى الا صيل بليرجع على ألكفيل الاول فأن أدى اليه رجع الاول على الاصيل لوالكمالة بالام أصعليه في كافي الحالم ولا تبطل الكمالة بالمال عوت المفيل بل يؤخد ذمن تركته حالاوان كان الدين مؤجلا كاصرحوابه أفاده في ردا لحت ارمن أول الكمالة وحينشذ يكون رب الدين المطالبة مدينه العصيم من تركة كفيل الكفيل به إذا تستماذ كر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سشل) في رجل زوج ولده البالغ من مالا متبرعاء قدم الصداق فقط تم طلق الولد زوجته من غير اذن أبيسه والحال الله معسر عؤخرا لصداف ومعقالعدةفهل والحال هذه لايلزم الابعؤخر الصداق للزوحة المذ كورة ولا تعقدة عدنها حيث لم يكن ضامنا اشي من ذلك (أحاب) نعم لا يلزم أبا الزوجشي من ذلك والحال ماذكر بدون وجه شرعى ويجب على الزوج والله تعالى اعلم

يرا كتاب الحوالة) يد

(سئل) في وصى على بنت فاصرة من دبل الميت وعلى مالها تحاسبت معه بعد بالوغها رشيدة على بدوكملها على ماخصها بماهولها وثبت لهاعنده مبلغ معماوم آخركل حساب سنه ماوا حالها به على رحل وقبلت كالمحال عليه الحوالة وأقركل اله لم يكن له قبل الآخر حق ولااستعقاق ولادعوى ولاطلب وابرأ كل ذمة صاحبه براءة عامة وكتب في شأن ذلك يحقمن اكما كالشرعي فهل اذاارادت بعدداك نقص انحوالة والعالما بلامسوغ شرعى وانترجه عليه بهاوتدعى علسه مدراهم أخرقبل التغالص والابراء كانت ذكرت عندالماسية والمخالصة الانعاب لذلك والحال هذه (أجاب) اذا رضى كل من الحتال والمال علمه مأكوالة لاركون للعتال الرجوع على المحيل الأبالتوى وهوان يجعد المحال علمه اكوالة ويحلف ولابدنة اوعوت المحال علمه مفلساولس البالغة المذكورة الدعوى عادخل تحت الاراءمن اومن وكيلهافي ذلك حسث كأنت الدعوى مدين اوعين ذكر عندالمحاسبة والتخالص والاراءالعام المذكور بخلاف مااذاوقع الاراء العام للوصي عن كان قاصرا أومن و كيله في ذلك ثم ادعى شيأ قبل الوصى لم يكن ظاهر أله وقت الحاسة والاراءم طهر بعدد للثفان الدعوى بذلك منهه تسمع استحسانالان الاين لا يعرف ماتركه أبومفالباعملى وحمه التفصيل فاستحسنو اسماع دعو امخلاف اقرار بعص الورثة للبغض لمافى البزازية عن المحيط لوابرأ احدالورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكروا لاتسمع دعواموا المروابالتر كةأم وابالردعليه اه ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو الدى يتصرف ومال اليتبم بلااطلاعه فيعد ذرادا بلغوا قربالاستيفا عمنه يجهله بخلاف

سنة

عحرم

۱۲۹۰ مطلب لایشترطفی انحوالة رضا الحمیل صفر ۱۲۲۰ ۱

قرله حيث لم تكن الحواله الخهد اهوالموافقة حرره في تنقيح المحامدية من اول الحوالة وان خالف نفسه في حاشد له المحالة المحالة حكالمغيل في المحالة حكالمغيدة والحمالة منسه في المحالة المحالة المحالة منسه والمحالة المحالة المحال

1170 17

قية الورثة فانهم لا تصرف له وفي ماله ولافي شئ من التركة الاياطلاع وصمه القائم مقامه فلم يعذر بالتماقص كاحره في تنقيح الفتاوي الحامديه من الاحر اروالله تعالى إعلى (سئل) فأرجل عليه دبن لأتوعوجب سند فضرفي المحروسة وحضرمكتو بمن رب الدين لأخر بان مبلغ الدين صارله عسلي سبيل الحوالة لسكونه له عسلي رب الدين ميلغ وقد حضر المدن ألى المحتال وعرفه يحضرة بعدمن المسلمين انما مذمته الحاللامن الاصلى صاوله ما حالة رب الدين فقيل الحوالة واستلم من المدين؛ عض المياغ وبعد ان رضى المحال عليه بأنحوالة رجموطلب بينسة من المحتال على رضا المحيل بانحوالة فهل لايشترط رضاه ولا تطلب بينة من المحتال بذلك (أجاب) لايشترط في الحوالة رضا المحيل على المختار كاف الشرنبلالية عن المواهب فادارضي الحال والمحال علما كوالة وثنت ذلك يحكم على المال عليه مدفع دين الحوالة والله تعالى أعلم (سمل فرحل أحال دا تنه مدينه على مدين لدوقبل أمحوالة ودفع رمض الدين المحال به المعتال ومات المحال عليه مغلساً لاتركة له فهل يكون للعمال الرجوع بباق دينه (أجاب) لابرجه عالمحمال الحيل الابالتوى وهوان يجد دالحال علمه أكوالة ويحلف ولابينة له أو يموت المحال عليه مفلما بغيرعين ودين وكفيل والله تعالى أعلم (سنل) في رجل عليه دين الشخص فاحاله به على شخص آخ مدتون للعيل وقب لالمحتال واكمعال عليسه أنحوالة ثم بعدمدة مات المحيل وقبض المحتال الدين من المحال عليه وقبض منه أيضار يادة على الدين المذكوروعلى الحيل ديون المناس فهـ للايكون لهم مطالبة الحمّال الاعماقيضه زائد أعلى دينه (أحاب) لايكون الحمّال اسوة لغرماء المحيل حيث لم تمكن الحوالة مقيدة مدى خاص ولا تبطل الحوالة المطلقة عوت المحسلاف المقددة فكان المحتال من غرما والمحال عليه لامن غرما والمحل فله مطالبة المحال عليه بحميع دينه وشت للعال عليه مثل ماد فعه من دين الحوالة في تركة الخسل اداكانت مرضاه لعدم بطلانها بالموت كايستفادمن تنقيح الحامدية اول الحوالة ويصرالحال عليه اسوة غرما الحيل عثل مااداه من دس الحوالة ومالد مته من الدن للعمل تركة عنه ويحاصص غرماء الحيل بقدرماد معاكو القولادخل لمادفعه الى المتأل زائداعلى مااحيل معليه فللمعال عليه لالعرماء الحيل الرحوعه على الحتال حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحال دائنه بدينه على مدين له وقبل الحوالة ودفع بعض الدين المحال مه للعثال ومات المحال عليه تأويا مفلسالاتر كة له فهل مكون للعتال الرحوع باقدينه على المحيل وباخذه مرتر كته اذامات اولا أحاب) لارجع المحتال على الحيك الابالتوى وهوان يحقد المحال عليه الحوالة ويحلف ولابينة له أوعوت الحال عليه مفلسا بغيرعين ودين وكفيل والله تعالى أعلم (سئل) فدرجل احال آحريدينه الذى له علمه على رحل آخر مرضامن المحال والمحال عليه مع استيفاء اركان الحوالة فهل ادا أرادالمحال فدخ الحوالة والرجو ععلى مدينه الاصلى لايكون له ذلك اسقوط الدن

ومضأن

17

دى انحية

12 1777

ر بيت الاول

عنه ما تعوالة العصية (أحاب) ير الضيل من الدبن والمطالبة جيعابا القبول الحوالة من المتنال والمتال عليسه فلأترجع المتال على المحل الابالتوى وهوأن يحد المتال عليه الحوالة وتحلف ولاسنة له اويوت الحال عليه مفلسا والله تعالى أعلم (سئل) فرحل عليه دنالا خوفاحاله بهعلى مدن له وقبل كل من المحتال والمحال عليه الحوالة ورضى كل منهما مذلك وقبض منها البعض فهل اذا أراد الرجوع بعدذاك على الحيل لا يجاب لذلك حيث لم يتوالدين على المحال عليه (أحاب) حيث قبل كل من المحتال والمحال عليه الحوالة لأيكون للعتال الرجوع عدلي المحيل عسأاحتسال به الامالتوى وهوان محمد المحال علسه الحوالة ويحلف ولأبسنة على الحوالة اوعوت الحال عليه مفلسا والله تعالى أعسلم (سمل) في رحل علمه دس لا تنز فاحاله مه على رحل له عليه دس عوحب عسك بيده ثابت مالسفة الشرعية وقبل كلمن المحتال والحسال علمه الحوالة فهل أذا أرادا لمحتال الرجوع عسلي المحيل عسااحاله مه متعلل بعدم الدفع له والمما طلة لا يجاب لذلك شرعا (أجاب) حدث قبل كل من المحتال والمحال عليه الحوالة لا يكون المحتال الرجوع على المعلى عااحتال به الا بالتوى وهوأن تحد المحال عليه اتحوالة ومحلف ولابينة على اتحوالة أويموت المحال عليه مفلساواته تعمالي أعلم (سئدل)في رجله دين على آخروا حاله به على رجل يدفعه له من أصل استعقاقه الذي هومستعق عليه له ومات المحمل قبل قبول المحال عليه الحوالة فهل يكون لر الدين الدى هوالحتال أخذدينه من تركة المحيل اذالم تتم الحوالة عليه (أجاب) لاتم الحوالة ولاتلزم مدون قبول المحال عليه ورضاه فلرب الدين أخدمهن تُرْكَة مُدينه والحال هذه حدث لم ينتقل عن ذمته الى موته والله تعالى أعلم (سئل) في ر حل اشترى من آخريضاعة بمن معلوم وأحال المشترى البائع بالمنعلى رحل له دس عليه ورضى كل بذلك وقبض المحال بعض الدراهم من المحال عليه ووعده بدفع الباقي حين حضورسة ينته وسفرها محضرت وسأفرث فهل اذا ثنت ذلك بحير المحال عليه على دفع ما بقى مذه ته للعال (أحاب) نع يجبر المحتال عليه على دفع ما بقى مذمت من دين الحوالة حيث كانت صحيحة تامة ولامانع والله تعالى اعلم (سلل) في رجل احال آخريدينه على مدين له فلم يقبل المحال عليه أتحوالة ولم يدفع له شيأمن الدين المحال به فهل يكون للعال الرجوع بدينه على المحيل وأخذ منه (أحاب) نم ولا تتم الحوالة بدون رضاً المحال عليه وقبوله للعوالة والله تعالى أعلم (سـشل) فرجل له دين على آخرا حاله به على مدين له عقتضي وشقية شرعية مكتتبة بالدين على المحال عليه سلمها المحيس للمعتال وقبل المحال عليه الحوالة وقبض منه المحتال بعض الدس المحال به و بعدمدة حاء المحتال العيل وقال له انى قبضت بعض الدين المحال به من المحال عليه وأرجع عليك الباقي لكون المحال عليه ماتوعليه دين لاناس غيرى وقد أخذت مع الديانة بعضا آخرمن الدين وتركت الساقي اسكون تركته لم تف مدينه فلم يصدقه المحيل في دعواه وقال له ردعلى المندالم كتتب على

A VIII

جادىالاولى

P VF7!

177V T.

رجب

9 مطلب لفظ انحوالة يستعمل فى الوكالة المحال علمه الذى سلمته لك وخذمني مافيه ان كنت صادقا في دعواك فلم يمثل لذلك ولم برض فهدا اذالم يثنت المحسال دعواه وأمسلاله السنندالمذ كور ولميضدقه المحي ـذهلايلزمهد فعشي بمساطليه منسه المحتال المذكور (أحاب) اذا صحت الحموالة مرى المحيل من الدين والمطالب قيالقبول من المحتال للحوالة فلأبر صع المحتال على المحيد الابالتوىأى الهلالثوهو باحدام سان محدالهال عليه الحوالة ومحلف ولابينة او بموت المحال عليسه مفلسا يغبرعين ودين وكفيل وهذاعلي فرض عدم الايراءمن المحتال المحال عليهمن باقى دينه والاقطالة صريحهم بعحة امرائه المحال عليه ولامرجع على المحيل وأحاله بالبعض الآخوعه لي ذمي عوجب تمسك للشستري على ذلك الذميءية فأخذالبا تعمنه التسك وبعدمضي المدة ذهب للذمي به فابي الدفع له ورده متعللا بأنه لمنه اجتماع بين البائع والمسترى فهل لرب البضاعة المبتآعة مطالبة المسترى يباقىتمن بصاعته وردالتمسك لريه حيث لم يرض المحال عليه بالحوالة (أجاب) نعم لر البضاعة مطالبة المشترى بباقى الثمن حيث لمرض المحال عليه واتحوالة والله تعالى أعا ل) فرجل عليه دن لآخوا حاله على قدن له وقيل كلمن المحال والمحال عليه أتحوالة فهلااذا قبض لمحال معظم دينهمن المحال عليه وتحاوزله عن بعض الدين وامرأه منه وقمض المحترال الماقي حالا بصحوذلك ولايكون للعال الرحوع يعد ذلك فيما أبرأهمنه (أحاب) الحوالة نقل الدين من ذمة المحيسل الى ذمة المحتال عليه فحيث ثعتت الحوالة ألشرعة لايكون للعتال الرجوع عاتحقق الابراء عنسه من الدين على هنذا الوجهوالله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما طلب دراهم قرضا من الأخرم لغاو قدره مائة دنيمه فأحاله على رجل وكيله بالمبلغ المذكور فتوجمه الىالمحال عليه وقيض منه ذلك المياغ فيعدمدة طلب رب الدين دينه من الدي قبض المبلغ المذكور والى ان مدفع لرب الدين دينه وقال اني أخدّ تذلك الملغ وله كن لي مشله عليك فهل إذا كان الرحلّ المحتال مقراعيا أخبذه وهوالمياثة حنبه ولميكن معه بينة تثمت دعواء بؤخر المبلغ قهراءنيه وليس له الامتناع من دفع الدين لربه حيث لامحوز لعدم الدفع شرعاسهما لذكورمن المحال عليسه يؤم مردمثل ماهبضه من المحتال عليه للعسل ولااعتبار مدعوي لى نفي ذلك لا نكاره ادلعظ ألحوالة يستعمل في الوكالة ففي الدرمس الحوالة وآنقال المحيل للعتال احلتك على فلان بمعنى وكلتك لتقبضه فى فقال المحتال بل احلتي مدىن لى علمك فالقول للعيل لايه منكرولفظ الحوالة يستعمل في الوكاله أه وهنا نَّ هــذا الْقبيل والله تعالى أعلم (ســئل) في جل له دين على امر أة ثمن بضاعة احالته م

وجهاوقب لالمحال عليه الحوالة ثم مات المحال علمه مفلسا قبل أداء دين الحوالة فهل يرجع المتال بدينه على المحيل أم كيف الحال (أجاب) اذاعت الحوالة لا يكون للمتال الرجوع على الحيل الامالتوى وهوان يحداله العليه الحوالة ويحلف ولابينة اوعوت المال عليه مفلسا بغيرعين ودمن وكفيل فاذا تحقق الافلاس على هذا الوجه يكون العتال الرجوع بدينه على الحير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين احال رب الدين علىمدين له مه وقبسل الحوالة ودفع له بعضه شم أراد المحتال الرجوع على المحيل متعللا عكتوب ارسله لا يترحاه فيه مامهآل الحتال عليه مصمونه انكروعدتم من عليه الدين بالشكية والحال أنه ماقصرمه كمبل وعدكم بالراحة وحين وصولكم اليه تاخذون المتيسر منهور احتسه وراحتكم علينافه للاعرة بتعلله مذلك المكتوب ولايازمه عاذكرشي من الدين المحال به (اجاب) يبرأ المحيل من الدين والمطالبة جمعا بالقبول من المحتال والمحتال عليه العوالة فلارجع المحتال على الميل الامالتوى أى هلاك المال وهوماحد أمرين ان مجمد المحال عليه ألحو آلة ويحلف ولاسنة له اوعوت المحال عليه مفل ابان لم يترك عيناولاديناولا كفي الانحمدع المال المحال به وصرحوابان الحوالة بشرط عدم براءة المحيسل كفالة كالنالك عالة بشرط راءة الاصيل حوالة فاذالم يتعقق فالحوالة المنذ كورة اشتراط عدم براءة الاصيل ولم نوجدمن المحيل كفالة للمال بعدهالماصر حوا بهمن صحة كفالة المحيل ألمال المحالم لأيكون للعتال الرجوع عملى المحيل الايالتوى ففي تنقيم الحامدية ون الحوالة عن الحاسية رحل له على رجل مال فقال الطالب احلى عمالى عليك على فلان عملى الناف مامن لدلك ففعل فهو حائز وله ان باخد ذالمال من ايهماشاء لالملاشرط الصمان على المحيل فقدحمل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عسدم براءة المحيل كفالة اه والله تعلى أعلم (سيئل) في ذمى له دين على مسلم وهذا المسلم كان مستخدماء ندصابط والضابط المذكور قبل ألدس على نفسه وتعهد وسداده لصاحب الدين بلارجوع له على المدين وشرح على هامش سندالدين بخدمه بان الدين صارفى ذمته وماهومرقه للذمى المذكور وقبل كلذاك الانرىدالذمى المذكور انرجع على الدون الاصلى قائلاان الضابط توفى ولمأقيض منه المبلغ المذكور فهل يجاب الذمى لذلك (أحاب) بعد صدورا كوالة صحيحة برصا الكر الايكون للعمال الرجوع على الحيل الأيألة وي أي الهلاك وهوان عدد الحال عليه الحوالة ولاينة للعمال ويحلف المحال عليه اويموت المحال عليه مفلسافاذا كأن للعال عليه المذكورتر كة لا يكون الذمى الرجوع عسلى المحيل عااحتال مه من الدين وله المطالبة في تركة المحال عليه مدسنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله تر كة وعليه دون تهي بها التر كة فاحتال رجل له دين على الميت على أخى المت مدينه ورضى كل من المحال والحال عليه ووارث الميت ماتحوالة وكتسانحتال على المحال علىه سندايا لدس المحاليه ثم الاتن يريدا لمحتال الرجوع

شعیان سنة ۲۷ ۲۲۷ ۲۲

جادی الاولی ۱٤ مطلب أحاله وضمن اه مال انحواله بصح

رمصان

OT AFTI

شوال سنة

Α ΑΓΤΙ

ر ببحالثاني

irv. iv

أعيان

1 TV - 17

ذىالقعدة

144.

114. "

الحلي ورثة المدن عااحتال ممتعللا مان المحال عليه إفلس ولم ماخذمنه شيأمن الدين فهل حيث كان الحسال مسترفاما كوالة والمحال علسه حي موحود لم يقعق افلاسه لا يجار المحتال اذلك ولا يكون له الرجوع والحال هده (إحاب) نعم لا يجاب اذلك ولارجوع الم على الحيل ان كان الا مرماه ومذ كور ما لسؤال والله ما لى أعلم (سلل) في رجل احال آخريدواهم معلومة عدلى آخر ورضى كل من المحال والمحتال علمه مذلك م سافر كجهة وأقام بهامدة طويلة وبعدر حوعهمن السغر أرادالمحال الرجوع على الميل فهل ليسله الرجوع بعدماذ كرسيماوانه قبض من انحتال عليمه بعض الدّراهم (أحاب) بعدصدور الحوالة مستوفية شرائط الصحة لايكون للعتال الرحوع عسلي الحيسل الإبالتوى وهوان يجهد المحال عليه انحوالة ويحاف ولابدنة اوعوت المحال علمه مفلسا اويحكم اتحاكما فلاسه على قول الصاحبين فيندذ بكون له الرجوع على الحيل وفي رد الحتار من الحوالة وظاهركلامهم متوناو ثبروحا تعصيح قول الامام وتقسل تصيعه العلامة قاسم ولمأرمن صح قولهما نع صحوه في صحة انجرعلي السفيه صيانة لماله كإسماتي في باره أه والله تعالى اء کم (سئل) فی رحل او دین معلوم عالی آخرفا حاله به من علیه الدین علی أی الحیل و قبل المحال علسه الحوالة وطلب رب الدسندينه بعدموت الحال علمه منتر كته وأخذهمن اب الميتَّ الدي هو المحسِّل فَادعيَّ ان الَّبيت مات مفلسالاتر كَّةُ له فهل اذا ثبت وتحقق موت المحال عليمه تاو يا يكون لرب الدين مطالبه المحيك و الرجوع عليه به (أجاب) يبرأ المحيل من الدين والمطالبة جيعاما لقبول فلابرج المحتال على المحيل الايالتوى وهوعند الامام ماحدام سأن محددالمحال عليه الحوالة ويحاف ولابسة اويموت المحال عليه مفلما يغسرعن ودن وكفيل وقالاجما ويأن فلسه اكحا كموأذ اتحقق واحدماذكم يكون للعتَّالُ ٱلرَّجُوعُ دينــه على المحيلُ والافلاوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لاتنوفاحال المدن رب الدن على جاعة فلريقبلوا الحوالة مذكر س لدينه فهل لاتصه تلك الحوالة وادامات المحير يكون للعال الرجوع على تركة المدين منه بعد شوته بالوجه الشرعى (اجاب) ادالم نصح الحوالة لفعد شرطها كقبول المحال عليه يكون لرب الدين أخذد ينه من تركة المدين بعد ثبوب ماذكربا لطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سثل) في رحل له عند آخر قدر معلوم من الدواهم عن بصاعة فطابه منه فاحاله به على رجل آخر فرضى كل منه ما مذلك ولم مدفع المحال علمه شأمن م الحوالة لرمة معدد لل ظهرار ب الدس أن المحال عليه مفاس و ثنت افلاسه لدى الحالم الشرعي وهدل يكون لرب الدس الرَّدُوعُ مدينه على المحيل والحال هذه (أجاب) اذا صحت الحوالة لابر - ع المحتان على المحيل الامالتوي وهوان يحمدالحتال عليه الحوالة ويحلف ولابينة أويوت المحارعليه مفلسا وقال الصاحبان بهما وبان يعاسه الحاكم كالاأن المصع هنا قول الامام والله تعالى أعلم (سئل)في رجل له عندآ خرقدرمعلوم من الدراهم دينا قاحال المدون الدائن بالدين

جادى الثانية سنة

ITVE Y.

مط ب لايشترط حضور المحتــال عليــ، محــل انحوالة بل الشرط قبوله حينعلمه بها

شوال ۳۳ ۱۲۷۱

دىالقىد. ١٠ ١٠ ١٠

شوال ۱۳۷۲ ۱۱

مطلب نبضل الحوالة

الذى مذمته على رحل ورضى المتال والمال عليه ما لحوالة ثم بعدمدة أفلس الحال عليه وثعث افلاسه وحكم القياضي بافلاسه فهل واتحال هذه يكون لرب الدين الرجوع مدينه على الهيل (أحاب) أذا صحت الحوالة لا يكون للعدال الرحوع على الهيل الا بالتوى وهوأن عدالحال عليه الحوالة ويحلف ولابينة أوعوت الحال عليه مفلسا وقالاجما وبان فلسه آنا كرفعلى توهمايكون أدار جوع الاان المصع هناقول الامام والله تعالى أعلم (سئل) فيرسل تاجوا علاخ بضاعة معلومة بتن معلوم حالدفع المشترى عضه للبائع واسستم حانباه ن البضاعة والحاز الاخرابقاه المسترى طرف البائع الى حضورباقي المن فضرر حلله دين على السائع وطالب منه ان محمله بدينه على المسترى وكتب سندا بالتعويل بخطه حسب مزغريه وأعطاه للعيل لغتمه انفتمه ادوأحاله بدينه على المشترى وقبل الحوالة ورضى مافي المحلس وأخذ المحتال السندو أرسله صعبة ولده المالع الى المحال عليه وارسل المحيل رسولام مطرفه للعال علمه أيضاليملغه الحوالة واذانولد المحال حاء بالسندالى المحال عليه بعضرة رسول المحيل وسالما أعال عليه المخال عليه الحوالة ورضى بهاما أعما مختاراو كتب على سندالهو يل بالقبول ووعد المحتال بدفع الملغ و رضى المتال مذلك ثم بعد قبول الحوالة من المحتال والمحال علمه على الوجه المذكر حضر آنحال عليه الى الح ل واستلم باقى بضاعته المرهونة طرف ألحيدل على دفع باقى المن فهل واكال هذه اذاأراد المحتال الرجوع على المحيل مدن الحوالة مدون وجه شرعى بعد قبوله الايكون له ذلك حيث كان معسر فايا كواله هو والمحال عليه ولم يعلسه اكما لم (الحاب) نعملا يكون للعمال الرجوع على المحيل بدين الحوالة بعد معتما ولزومها بدون الترى وقدصر حق انخانيه وغيرهآ بعدم اشتراط حصور المحتال عليسه فيمجلس الحوالة بل الشرط قبولة حين علمه بهاوالله تعالى اعلم (سلل) قدر جل احال غريه على مدين له علع معلوم وقبل اتحتال الحوالة فيغيبة المحتال عليسه وكتب المحيل للعتال عليسه خطابا يعرفه بانحوالة وكتب له المحال أيضاح والمالذلك وأرسلهما المحتال الى المحال عليه فلم يقبل المحال عليه اكحوالة وردها فهل لاتصح الابقبول المحتال عليه وحيث ردها يكرون لله الدار جوع بدين الحوالة على المحيل حيث لم تتم (اجاب) يشترط لعمة الحوالة رضا المحتال عليه فاذآر دهاولم يقبل لاتصيح ويكو والعتال أخذد من الحوالة من المحيل والله تعالى اعلم (سئل) في رحل له دين عند آخر احال معزيه وقال له احلتك على فلان مديني الدى لى علمه وقبل الحل الحوالة وهيض المحتال من المحال علمه بعض الدين وقبل استيفائه جيدع المال المحال به مات الحيل وعلمه دمن فهل تبطل الحوالة عوت الحيل و يكون المحتال اسوة غرماه الميت حشكانت الحوالة مقدة لاسيما اذاثنت افلاس المحال عليه وحكم القاضى بافلاسه (احاب) نعم تبطل الحوالة المقيدة مدن للعيل على المحال عليه اوعي له عنده عود الحيل ويكون الحسال اسوة لغرما والمحيد لقى دالت الدين وصرح فالحاوى

الزاهدي

القيدة عوت المحيل ويكون المحسال اسوة غرماء المحيل

ربيع الثاني سنة

1744 17

مطاب رد المبسع معيب لابيطل اتحوالة المقيدة بالتمن

شعبان

YVV Y

174 7.

شوال

1772 0

باعلا خرجارية بئن معلوم قبض منه بعض عنها واحال البائع على المشترى رجلاله على دمن يباقى الثمن وقيدل قيض المحال الدمن ظهر بالجارية عيب قدم وردت ع ثع بقضاء القاضي فهل تبطل الحوالة مذلك ولا يحير المشترى على دفع بأقى الثمن المحال م) في الدرنقلاءن الاشباء ردالمبيّع بعيب يقضاء فسفخ في حق آله حداهسمالوأ حال البائع بالثن ثمرد المسع بعيب بقضاعه تبطل الحوالة قال في معردالمتارصورة المسئلة كإف النخبرة بأعميدامن رحل بالف درهم استحسانا اه ومنه يعلم عدم بطلان اكوالة المذكورة فى السؤال اذهى، بمـابقي.نالثمنوالله تعالى أعــٰلم (ســـثل) فىرجلطاقىزو جنهولهاعند زوجها ملغ معلوم من الدين من أصل مهر هاوخلافه وله عند أم زوحته مبلغ معداوم من الدين الشرهية (أحاب) اكحوالةاذا استعمعت شرائط الصحة هل توجب البر لمصم نعروفي التنارخانية وعليه الفتوى وقيه ل توجب البراءة في المطالم لى عود الدين الى ذمة المحمل ما لتوى والله نعالى أعلم (سستَّل) في رحل له قدر لوممن الدراه مدين على رحل آخر فطلبه منه فاحاله المدين بالدين المذكورعلى ليستوفي دينه منه فرد المحتال عليه الحوالة ولم يقيلها فهل والحال ه. عرد منه على المحيل آدا ثدت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) موت المحال ع يه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضائع بش معلوم نسيئة ثم أحال المسترى البائع بمنهاعلى وجل آخر بشرط عدم براءة الخيل وصمى الحدل المذ كور المحنال اوفاء بقن البصاعة المذ كورة فهل يكون للبائع أخذش بضاعته من تركة الميت

حيث الحالماذ كر وكان بهاوفاه (احاب) مع يكون له ذلك واتما ل ماذ كرقال في الدر الختارلوشرط المحتال الضمان على المحيل صعو يطالب أياشاء لان اعوالة بشرط عدم الراءة الحيل كفاله خانية انترى والله تعالى أعلم (سئل) فرجل له على آخردين ويريد السفرالى المج قبل إداء دسه فطالبه بدسه فاحاله بهعلى اخهمن غيرحضوره وعدم قبوله الحوالة وسأقرهن علمه الدين فضر المحتال الى أخى الحمل وطلب منه الدين فلم يقبل المحال علمه الحوالة وأخبرانه فميكن للعيل عليه دمن ومات هذا المحل عن ورثة وتركة فهل يكور لرب الدين طلب ديشه من تركته ولا يكون له مطالبسة الحجال عليه محمث لم يقبلها ولم يك المعيل دين عنده (أجاب) عمارب الدين أخذدينه من تركة المدين وليس له مطالبة المحال عليه والحال هُـ ذُولعدم صحة الحوالة بفقدر كماو وقبول المحال علمه ورضاه بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين معلوم لرجل احاله به على مدين له وقبل المحال عامه الحوالة ودفع للعثال؛ ص الدين وبعد ذلك امتنع المحال عليه من دفع باقي الدين متعللا بان المحيل نهآه عن الدفع للعتال وقبض منعما في الدس فهل يحير على دفع باقى الدين للعثال ولاعبرة يتعلله المذكور حيث وحدث المحوالة صيعة لازمة ودفع المحال عليه بعض الدين للعمال افيدوا الحواب (احاب) نع يحبر المال عليه على دفع باقى دين الحوالة المذكورة لربه واعجال ماذكر بالسؤال ولأعسرة تتعلله المذكرور والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة في ٢٠ شوَّال سنة ٢٨٦ مضمونها وردت هذه الافادة من قنصل ايتاليا بتاريخ ١٦ الجارى مرغوبا بهااستفتاء حضرتكم عن شخص له دين على آخرا حوة عقار عماوك لرب الدين فهل لرب الدين ان يحيل شخصا آخرا عقداره ذاالدين على مديونه مقابلة ماعليه للعتال بدون رضا المحال عليه الذي هو المدون الاصلى الساكن في العقاراوية وقف على رضا المحال علمه المذكور شرعا (أحات) لاتصح الحوالة شرعايدون قبول المحال عليه ورضاه بها والله تعالى اعلم (مثل) فرحله على خدين قوى شرعى احاله به المديون على شخص آخر يحضرة بمنة من المسلمن شهدون مذلك وقبل المحتال عليه أنحوالة المذ كورة في المحلس ورضي كل من المح لأوالمحتال والمحال عليه مذلك ثم مات المحتال علمه موترك تركة تغي بالمبلغ الذ كور وزمادة فهدل موفى الدين المذكورمن تركته بعد شبور ماذ كرشرعا (أجاب) نعمارب الدتن أخدد ينه منتر كة المحال علسه والحال ماذ كرحيث لامانع والله تعلى أعلم (سَمُّل) فرجل له مال على آخر فأحاله على شخص وفيل المحتال الحوالة والمحال عليه الم قبلها فهل والحال هذه العدال طلب ماله من الحيل حيث الحال عليه لم يقبل الحوالة [راحاب) عموالله عالى أعلم

*(كتاب القضاء)

(سئل) في رجل يستحق فدان طين فلاحه عن أبيه كانبيدا بن عمله فاخددهمنه على يد

رجيب سنة ۱۲۷۵ ما مطلب شرط المحتسال الضمان على المحبل صح وتسكون كفالة

جادی الاولی ۱۲۸۱ ۱۲۸۱

صفر ٤ ٢٢٨٦

شوال ۲۳ ۲۲۸۲

ربیم الثانی ۲ ۱۲۸۷

ذیاکجة ۲ ۱۲۹٤

3771 مطلب احكام القضاة نصان عرالاً كفاء والإبطال جادىالاونى

۳. 1770

جادىالثانية

1770

مطل المرادبالعث مر الذى يستحق والقيمس مال الوقف أحمثل عله

القاضى بعداقامة البينة وشهادتهاله بعمن مدة أشهروالا تنريد الرجوع ونقض الكم انيا متعللا بان البينة تقول الان قولامغام الماشهدت مبعدا محمر به لدمه فهل اذا كانحم القياضي به صحيحالا ينقض - كرمه ولاعبرة تعلله المد كور (أباب) إحكام القضاة تصانعن الالغاء والابطال فاذاصدرا كمكم مستوفيا شرائطه الشرعية لايسوغ نةضه ولاعبرة عاتملل مه المحكوم عليه عماذ كروالله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مسمةعاله خاصة في عال انفر اده عن اخوته ثم اختاط معهدم وصاروافي معيشة واحدة مُ اقتسموافهل لا يقام عونه في هـ ذه الهيمة الكونه اشتراها في حال انفراده عاله واذا حكم قاض باشترا لهم فيها ينقض حكمه (أجاب) لامشاركة للاخوة فيمااشتراه أخوهم من ماله لنفسه حال نفراده بدون ما يوحب شركتهم فيسه بطريق شرعى فدكم القاضى اذالم يستوف شرا تطه الشرعية لا يكون نافذا والله تعالى اعلم (سشل) فدرجل قاض مدعى أنه نقل من الاشباء عن بعض الشافعية اذالم يكن للقاضي شي في بنت المال فله أخذ عشرما يتولى من مال الايتام والاوقاف وفي الخانسة للتولى العشر في مسئلة الطاحوّة قات لكن في البزازية كل ما يحب على التاضى والفتى لا يحل لهما أخذ الاحربه كا - كار صغيرلانه واحب عليه وكجواب المفتى بالقول واماما الكتابة فيعبوز لهما على قدر كتبهما لاناا.كتابةلاتلزمهماوتمامه في شرح الوهبانية اه هكدانقل من شرح الدرالختار فهلما ادعاءه فاالقاضي صعيع ومعتمدويع مليه في أخذهذا المعلوم من مال الايتام والاوقاف املا (أحاب) نص عبارة الاشبادقال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء مالفظه وذكر جاعةمن أصحاب الشافعي وأبى حنيفة اذالم يكن للقاضي شئمن بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال البتامي والاوقاف ثم بالغ في الانسكار اه ولمأر هذالاصحا ينالكن في أتخانية ذكر العشر للتولى في مسئلة الطاحونة اله وعيارة الخانية رجل وقف ضمعة على موالسه فاتالوا قف وجعل القاضي الوقف في يدالقم وجعل القسم عشرالع الاتوى الوقف طاحونة في يدرجل بالمقاطعة لاحاجة فيها الى القم وأسحأبه فدءالطاحونة يقبضون غلتها لايجب القيم عشرا لغلة من هذه الطاحوتة لان القيم لا يأخه ذا لا بطريق الا حرفلا يستوجب الا حريدون العدمل اه والمراد بعشر الغلات ماحعل للقم ف هدذا الوقف أجره مل عله حي لوزادعلي أج مثله ودالزائد كافاله الفاضل البيرى في حواشى الاشباه وقول الاشباه عمالغ في الانكار قال العلامة خيرا لدى المالغة في الانكار واضحة الاعتبار لانه لوتولى على عشرين ألفا مثلاولم يلعقه فيهامشقة فبهاذا استعل عشرهاخصوصا بالنسبة لمال اليثيم وقدحا أت القواطع بحرمته فاهوالا مِتَانَ عَلَى الشرع وظلة غطت أبصارهم الله وبهذا ظهر عدم حلَّ أخذ القاضي شيأ من مال الايتام والاوقاف ف انقله هذا القاضي غير صيح عند نافلا يعتمد عليه ولا يحوز أكل أموال اليتامى بناءعليه والله تعالى أعلم (سشل) في جاعة لهم طنوت أجروه لأتخر

مدةستنين وتصف قلما وضت المدة أرادوا انواب من الحانوت فادعى انامهم كانت اجرته لدقبل هذه المدةسنة وأذنته أن يني فيه و يعمره وتكون مبلغ العمارة غاروقة له على الحانوت يدفعها لدمن يخرجه منهو بيده هم بذلك فعارضوه وادعوا أنهم كانواوقت ايجارالام قاصرين والاملم تكن وصياوطال النزاع بينهملدى قاضى ثغر اسكندرية ثمانه أرسل أهل الخديرة وقوموا أجرة الحانوت ومباغ العدمارة فهدنده المدة يبلغ بقول أهل المنبرة وشهدت المنة بذلك ادى القاضى المذكور فزاد للدعين عنده وبلغ فتركه له الورثة ف نظيرما ادعام على الام واستلوا الحانوت وتفرقوا وخوج لمسم بذلك سندمن الحاكم الشرعى وحكم عنعه عنهم بحضرة العلماء والمفتين فهل اذا أرادالأ تنان برجع ويدعى ان التقويم الذي حصل كان بالغين ومريداقامة الدعوى تانيا لا يعاب لذلك وأتحال ساد كر (أجاب) أحكام القضاة تصانعن الالغاء والأبطال فاذاحكم القاضي بالمرة مثل عقار القصر على من استولى عليه حال صغرهم بدون اجارة شرعية صادرة عن له ولاية ذاك وكان عكسمه صيعا بعددعوى صيعة من خصم على خصم حاضر لا يكون للعكوم عليه ولالغيره نقضه ويمنع من معارضة الحكومله حمث لامسوغ والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة واضعين أبديه معلى أرض زراعة فيها بعض نحر وعبون ما عودور مدةمن السنين فادعى جآعة على واضى اليددان الفغل والعيون والدورماك فمعن مورثهموترافعوامعهم علىبداكا كمالشرعي فادعىواضعو اليدانهم علىكون ذلك بطريق الهبة من مورث الدعين في ظيرما ثه ريال وسسعة اريلة وبيدهم و ثبقة مقطوعة الثبوت فطلب اتحا كمالشرعي من واضعى اليدبينة فعزواع زا كليا فأم المدعين اليين وحكم فمربذاك عوجب جةشرعية ووضع للدعون أيديهم على جيع ذلك فهل اداأر أدالمدعى عليهم الرجوع فخذاك مدون اثبات الهبة بالسنة الشرعية من مورث المدعين لا يسوغ لهم ذلك وينعون عن معارضتهم (أجاب) المقضى عليهم في تلك الحادثة بعدصدورا كمريم صحيحالا يكون لهم معارضة المحكوم لهميدون اثبات الانتقال اليهم بوجه شرعى والله تعالى أعلم (سال) في ذمي شامي الاصل عن أبيه وجده مولود بالشرق ومركى به وصار وكيل قمصل لأحدى جهات الشرق ثم تزوج بنتا شامية من رعبته على حسب أصول زواج الشرقيين وأقام معهام دةمن السنت ثم اعتراء مرض فسافر لاجله بلاد الافرنج معزوجته المذكورة وأفأم بهاأر بعسنيز وصارا فرنجيا مثل من يكون مولودا بتلك البالد ممحضرمع زوجته الى محل وطهماما أشرق وأفام فسها ماما ومات عن اخواخت وزوجته المذكورة فاراد الاخ والاخت منع زوجته من الارث متعللين بان الميت افرنجي وعلى شريعته أل الزوجة لآترث من زوجها شيأ الانوصية منه لها فهدل اذاتر افعوا الى الشريعة المجدية تقسم تركة هذا الميت بين انجيع ام لا (أجاب) يجوز للقاضي ان يحكم بين والمالقاض انجكم الدمة اذاتظا لواوترا فوا اليهورضوا محكمه ويحكم بينهم بحكم الاسلام لقوله تعالى

جادى الثانية

1770 11

1170 19 تحوم

۱۹ مطلب ولایة بیع الترکة المستفرقة بالدین للقاضی لالاورثة

ודאז דו

مطلب لوام تنع الورثه عن بيع التركة وقضاء الدين قيل لورثة يصب القاضي وصيا وقيل بالم الورثة بالسع الخ الدي الأولى المراب وطل الدياب و

مطاب يعطى لارباب، الديون ما أنتسوه من يودنهم بعدمدة التلوم اذالم يثدت غير هم دينا

1577 79

فانجاؤك فاحكم بينم أواعرض عنهم قال بمضهم وظاهرهذا انانحدكم بينهموان لمترض اساقفتهم وقال بعضهم واغماكما كم المسلمين ان يحكم يينهم فى التظالم مثل ان ينع وارث وارثاحقه ومااشبهه اذارضى المتظالم أن بذاك واماا الخروالزنا فلا بنبغي ان يحكم سنهم فه كذا في معين الحسكام والله تعالى أعلم (سنَّل) في رجل توفي عن بنت قاصرة وزوَّ وجه وأم وأخوات وله حصة في داروعليه ديون للمي والزوجة والام والاخوات فارتفعوا على مدقاض فياع القاضي حصته في الداروسد بهاالدين الذي عليسه للبرى بثمن المثل ثم بعد عشرين سننة ارادت المبنت ان تدفع مادفعه المشترى و تاخذ حصة ابيها في الدارفه ل لاعمكن من ذلك ويكون بيع القاضي صيحانا ف ذاحيث كانت التركة مستغرفة بالدس (أجاب) ولاية بيع التركة الستغرقة مالدس للقاضي لاللورثة فست باع القاضي حصة عقارالميت لوفا ودينه الشرعى الثابت والحال هذه لايكون لاحدمن ورثته بعدذاك نقض البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وعليه ديون كثيرة وتركة لا تفيها فهل تهكون ولاية بيه عالمركة المستغرقة بالدين اقاضي لألوارث وإذا نصب القاضي من مستغراق يكون بيعه فاصيحاحث كانت مستغرقة بألدين وعملي فرض عدم استغراق الدون لهـ اوامة نع الوار نـ من بيعها وقضاء الدس يكون للقاضي جبره على ذلك (أجاب) التركة اذا استغرقت بالدىن فولاية البياء للقاضي لاللورثة اذلاملك للورثه فيها فلا يكون لهمولاية البياع كإفى الدروغيرها من معتبرات المفهب وصرح في الاشساءيان الدين المستغرق عنع جوازا اصلح والقدعة وفي حواشي الدرالمختار نقلاع آالبزازية مانصه ولوامتنه الورثة عن بيع الستركة وقضاءالدين قسل ينصب وصيا وقيل لاو بام الورثة بالبيعفان أبواحسهم حى بدءوافان حسواولم بدءوانصب وصيابيه عاوباع بنفسه اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين ابت بالوجه الشرعي فسمه و رئة رب الدين عليه لدى الحاكم الشرعى مدة امام واتحال انه معسر ظاهر الاعسار فهل اذاشهدت بينةً باعساره يكون للعًا مُاطلاته وا نَظاره الى الميسرة (اجاب) لاقاضي قبول البينة على الاعسار بعدحس المديون واطلاقه بعدتحقق الاعساريالوحه الشرعي والله تعالى أعلم الشرعى وأخذاربابها بعضها من مدة طويلة مصتوهناك اشعارم ماكزارج مان لبعض العسا كرديوناعليه إيضالم تثدت ولم بحضره الاثبا تهاوقدمضت مدةطو يلةولم تثدت ف الحكم في اعطاء دراهم الميد للديانة الذين اثبتوامع عدم دعوى غيرهم الآن (أجاب) حيث أثبت أرباب الدون دبونهم على يد ألقاضي بألو جه الشرعي حسب الموضح به ـ ذا الرقيرولم يظهر احديدي دينآويثيته ومضت مدةتز يدعلي مدة التلوم الشرعيسة يكون لار بأب الديون النابتة بالوجه الشرعى اخذباقي ما تدت لهم من الدين والله تعالى أعلم (سَلْ) في حرّ به مورو ته تجاعة خس بعضهم منها قيراط ونصف ووهب له جاعة حصصا

جمادىالثانيه

احتى استكمل إد بالارث والمية احدعشر قيراطا وعشرة اسهم ثم بعدا لقبض وهب ماخصه بالارث والهبة البالغ قدره المقدارا لمشموح كخاله وخرج للوهوب له الثاني اعملام من قاضي شلشامون والآن قام بعض الواهيت للوهوب له اولامر بدون معارضة الموهور له تانيا وانتزاع ذلك منهم تعللن بان هبته مفاسدة لكونها في مشاع يقسم ولم يقسموه وقت الهبة فحكم القياضي بمنعهم مظرا الى انهاصدرت في مشاع لايقبل القَسمة فهل يكون هذا الحكم صحيحا ولامساغ لنقضه (اجاب) القضاء يصانءن الالغاء والإبطال حيث لم بوحد مأ يبطله شرعا فيت صدر حكم القاضي صحيحا مستحمعا الشرائطه الشرعمة فلامساغ لنقضه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر افي ملدة معيدة وله منزل فوكل انسانافي قيص أحةذلك المنزل فأورخل آخروادعي ان له حصة فيه وقبص بعض الاحرة من المستاح من غيران مثبت ذلك مالوجه الشرعي فهل اللو كيل اخذهامنه ولاتسمع دعواه حيث كانت على غائب (أحاب) لا يقضى على غائب ولاله الابحضورنا ثبه حقيقة آكو كيله فالخصومة ووصيه ومتولى الوتف أوشرعا كوصي القياضي اوحكمانان يكون مابدعي على الغبائب سببا لمبابد عيءلي المحاضر والو كيل في قبض الاجرة لسواحدامن هؤلاء فلا مكون خصماعن الغائب في اثسات ملك العمن لغمره كما أن المستاح كذلك ومطالسة الوكيل بقيض الاحرة عن المالك أغما تكون على المستاج لاعلى من قبضها منه بغيروحه شرعى اذلاتبر أذمته الانالدفع للؤج أووكيله والله تعالى أعلم (سـئل) في رجل مسجون بالشرع على دين معلوم وهوم مسر وموجود بننةمن المسلمين تشهد بأعساره وقدحس في السحين خسة وثلاثين يومافهل تقبل بينة الاعسارويفر جعنه (احاب) وتقبل البينة على اعسار المدين و محسمه على الراه والقاضي اطلاقه بعدظهورالاعسار والله تعالى أعلم (سلل) فيما اذافسخ مالسكي نكاح امرأة في غيبة زوجها فهل لا يكون لقاضي الناحية ان يحكم بعدة ذلك لأن الفضأة مامورون بتنفذا لاحكام على مذهب الامام أبى حنيفه ومذهبه لابرى ذلك ولا تقام الدعوى على غائب واذا أراداك اكم اللوم على من فعل ذلك لكونه خالف أم الحاكم الاتم بالنهى عن ذلك وكان قبل ان يفسح النكاح حضر عند قاضي الناحية واستاذنه فى فسفخ النكاح ومنعه القاضى المذ كوروقال له أن كنت تفعل دلك افعله بعيداعني فظن آلمالكي أنذلك اذن منه بالفسخ لايتوجه اللوم على الغاضي وأغا اللوم على المباشر لذلك (اجاب) لايسوغ الفسخ على زوجـ فالغائب والقضاة والمعتون منوءون عن مباشرة ذلكُ فَنْ باشرذًاك كَان عليه التعزير اللائق بحاله والله تعالى أعلم (سـشل) في رجل ادعى على آخر بنعو ثلثه المة قرش باقى تمن مبيد عما كان تعاطاه منه قديمالدى الحاكم الشرعى وأثنتها عليه وحسه عليها والحال أنه معسر ظاهر الاعسار ولاعلك شيأ وعنده بينةمن أهل معلته يشهدون باعساره وبانه لاعلا شيابو في الدين به وانه عاجوعن

1177

۱۵ مطلب لا قضىعلى غائب ولاله الا بحصور نائبه

مصلب تقبل البينة على اعساوالمدين بعد حسه على على عد المادين بعد حسه عايراه الراضي

لجب

۱۱ مطب لايسوع الفسخ عمل في زوجة العمائب وعلى من باشره التعزير اللاثق بحاله

> شعبان ۱۲ ۱۲

شوال سنة

۲۲۲ ۲۲۲۱ ذعالقعدة

1,77 78

مطلب لاینعزل القاضی بعزل نفسه قبل علم م و لاه

مطلب يعمل بخط البراع فيماعليه فيماله

ربيـعالاول ت ١٢٦٧

IFTV IV

فقة نفسه ويتكفف الناس في الحيس فهل اذا ثبت اعساره بشها دة البينة الشرعية وحسه القاضي مدة يعلم فيهاانه لو كان له هال لا ظهر ولوفاء دينه واتضح عاله و كان ظاهر الاغساريكون القاضى أطلاقه وينتظر اخصامه يساره (اجاب) تقبل البينة على اعسار المدىن بعد مسه والقاضي اطلاقه بعد تعقق اعساره لديه والله تعالى أعلم (سثل) من من ديوان كَفْداي عن حَادثة يعلم مضمونها من جوابها" (أجاب) قد تلي علينا ماضار في ب الشيخ احدالشطي في وظيفة قضاء سبوط وعزل سلفه احدافندي الذي كانقاضا بهامدة منالزمان والحضرالمكتب وماصارمن ترضى الاهالى عن كلمن الشيخ احدالشطى وعن الفاضى سلفه أحدافنذى وماماوراق تلك القضية صارمعلوما وفسد طلب منا أنجواب عن الحسم الشرعي في عزل احد أفندي المولى قبل الشيخ أحسد الشطى هل هدا العزل وأفق أصول الشريعة أم لافنقول قال في عامع القصولين مانصه القاضي قال عزلت نفسي أوأخر حت نفسي عسن القضاء أو كتب به آلى السلطان ينعزل اداعكم لاقبله كوكيسل وقيل لاينعزل القاضي بعزل نفسه لامه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه فلاعلا عنا عزل نفسه اه كلام عامع الفصولين ويناءعلى هذا النص لاينعزل أحدا أفندى بعد زل نفسه بالاست عفاء ولوذلك منهعن طوع واختيارالا اذاعهمن ولاه القضاء وقلده اياه وقداضطرب كلام الاهالي بالتشكي والترضي أولا وثانيا وكان الواجب عليهم سلوك مطريق الحق امابا لترضى فقط أوالتشكي فقطفا وقعمتهم من التَّناقض غير لا تَق والله تعالى أعلم (ستَل) في رجل عليه دين لا تخوط لبه منه فادعي الاعسارفاخد فالعاكم الشرعى فوضع عليه المعن مدة أيام وهومعسر بادائه فهل اذا أثبت الاعسارلدى القاضى بالبينة يكون العاكم اطلاقه وأنظاره (أجاب) تقبل البينة على الاعسار بعد حبس المدين والقاضي اطلاقه بعدظهور اعساره والله تعالى أعلم (ستل) فى رجل من التجارعليه دس لرجل مكتوب في دفتره المحفوظ بيدو رثته و يخطه مأت عن ورثة فيهمقاصر والبالغمن مالتزم بالدين وكتب على نفسه به وثيقة لاحل معلوم ومضى الاجل ولم يدفع شيأمنه فهل اذالم وجدفى تركة ألميت نقد يوفى منه الدين وله عقار وأمتعة والدبن مستغرق التركة تسكون ولاية البسع فيهاللها كالشرعى وقضاءالدين من غنها وهل يعمل بدفترالميت المذكورفيماعليه من الدسز (أحاب) صرح علماؤنامان ولامة بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى وبانه يعمل بخط البياع فيماعلمه لافه اله والله ملكالها وعليها دبون لاناس معلومين فهل لورثتها المذكورين بمعه لوفاء دين مورثتهم حيث كان الدين ثابتا (أجاب) يتعلَّق الدين بعد شبوته شرعاً بالترُّ كه و يباتع العقارلوفاءُ الدين حيث لاوفاءله ألامنه وولاية بيع التركة المستغرقة للقاضي وله أذن بعض الورثة مذلك كايكون للورثة البيع لوفاء الدين عندعدم الاستغراق والله تعالى أعلم (سـئل) ف

جادی الاولی سنة مطار لاینف دا تحکم بالطلاق علی الزوج الغائب بشهاد دالبه ق ۲

جادى الثانية ٢٣ مطلب لاحد الورثة استخلاص المديز من التركة باداء قيمته الما العرماء لا الحوارث آخر

> رجب ۳

177V to

ام أتادعت على زوجها اله طلقها ثلاثا وأحضرت بينة فسقة مشهو رين بفسة هم عنسد قاضى بلدهافي غيبة زوجه الحكم بطارتهامنه فهللآ يكون الحكم بذال نافذا في غيبة زوجهاالمدعىعليه واتحال هذه (إجاب) تع لايكون الحكر بماذ كرنافذاوا محالهمذه والله تعالى أعلم (سشل) قد رجل مأت عن ثلاثه ذ كورو بنتين وترك تر كة لا تفي مدينه المستغرق لهافقومت التركة على الذكور عمرفة القاضى بحضور البنتين بثن معالوم ودفعوا ماعلى والدهم من الدين وصاروا في معيشة واحدة يكتسبون آلى ان نما المال الدى بايديهم شم بعد ، دة مات أحدهم عن ذكر ين وزوجة شمات الا تعرعن بنت وزوجة شمات الثالث عن بنت وزوجة أيضاوكل من مات منم بقي ور تسهم الحي في معيشة واحدة الى المات الثالث فاراد الورثة قسمة التركة بينهم فعند ذلك ادعت بنتا الرجل الميت اولاالدى دينه مستغرق لتركته بإن لهم انصببا فيها بطريق الميراث فهلااذا ثبت أنالتر كة المذ كورة قومت على الذكور بثن معلوم دفع في دينه المستغرق لتر كتسه الا تجابا لذلك (أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين القاضى لا الورثة فاذا قوم القاضي هذه التركة على ابنائه الثلاثة بمن معلوم لوفاء الدين كان ذلك بيعامنه فم-م فيصم وحيث كانت التركة مستغر تقالدن بكون للوارث استيقاؤها لنفهودفع ماعلى المورث من الدين فاذاتح قق ان بعض الورثة استبقى التركة لنف بالوجه الشرعى ودفع ماعلى مورثه من الدين لا يكون لباقي الورثة مشاركته فسما استخلصه لفسه مالوجه الشرعي فغ ردالحة ارمن اكس عن حامع العصولين وجازلاحد الورثه استخلاص العدس التر كفاداء فمسته الى الغرما علاالى وارث آخر اه وقوله ماداء قيمته اعظال الرملى وعاشيته عليه هذا ادالم يكن الدسن زائد الانه فكر قبلهان الدين لوكان وآثداعلى التركة فلهم استخلاصها بادآء دينه كله لا بقدرتركته كقن حيى بفديه مولاه بارشه اه والله تعالى أعلم (سلل) في ام أه له أدين عندانسان ا ثبته بالبينة الشرعة على المدعى عليه وزكت تلك البنة وحكم القاضي شهادتها والأس المدعى عليمه مدعى انأحدالبمنة كاتب السمندالدى فيه الدمن ويقول لااقبل شهادته فهل لا التفت لدعواه وتقيل شما دة الكاتب السند المذكور لأنه زى وكان وةت ادا ما الشهادة اهلالما (احاب) اذاه درحكم العاضى الدين المذ كورمستوفيا شرقطه الشرعية فلا سبيل الى قصه ولاعبرة بتعلل المدعى عليه بعردماذ كرواكال هدد موالله تعلى أعل (سئل)فر حلمات عنز وحدة وعن اختشقيقه واختبن لام وترك ما يورث عنده شرعامه لاذا كان عليه دين مستغرق للتركة ثابت بالوجه الشرعي تقدم أربال الدمون على الورثة واذا تصرف احدد الورثة في شئ من التركة بديع قبل القدمة ووفاء الدين الاينفد تصرعه والحال هذه (أحاب) يقد دم الدين الثابت شرعاعلى الميراث وقد صرحوا مانولاية بياع التركة المستعرفة للقاضي والله تعالى اعلم (مثل) في زيدله دم على عرو

رجب سئة

0 1 VF71

شعبان

173V V

P VF71

مصان

1777

مطلب احدد الورثة يذ صب خصما عن الباقين في دعوى العينشروط ثلاثةوني الدينلايتوقف على كونهذايد

نمدة سنين وعروالمذكؤر الآن معسروالا تنبريدز بدأن يحبس عرا المسذآ لاجل دينه قهل اذاحسه القاضي عابراه أندس زيدالمذ كورو بعد ذلك ثنت بالبينة الشرعية للقاضي ان يطلقه من أعجيس ام كيف الحال (اجاب) نع وللقاضي قبول على اقلاس المدون بعد حسه والله تعالى أعلم (سلل) في رجل ثبت ع لزوجته لدى الحآ كمالشرعي وحسه عليه وطال حسه فهل اذامضت مدة يتضع فيهاحاله وثنت بالبنسة اعساره يسوغ للعا كماطلاقه (أحاب) اذاظهر للقاضي اع المدىن بعد حديد مدة مراها ساغ له اطلاقه وينظر الى الميسرة والله تعالى اعلم (سثل) في توفى وترك حصةفي داروعلمه دس ثابت مالشرع مستغرق لتركته ولم يكن له سواها فباع امحاكم الشرعي حصته في الدارلاخي المتوفي وآخذ أصحاب الديون حقوتهم نم بعب مدأتر مدعلى حسوار بعسن سنةقام أولاد المتوفى علىعهم المشترى يطلبون بيهم في الدار فهل اذا كان البائع الحاكم الشرعي كاذ كرلاتسمع دعواهم ميث ثبت البيع علىالوجه المذكور بشهادة البينة الشرعية خصوصاوا لمشترى يتصرف بالهمدم والبنَّاءفيها وهم حاضرون مشاهدون لذلك المدة المذكورة (اجاب) اذاصــدرمن اتحاكم الشرعي بيسعتركة الميت المستغرقة مدبونه الثابتة شرعاو كالبذلك مستوفيالشرائط الععة لايكون لاولاد المشمعا رضة المشترى في ذلك مدون وجمه شرى والله تعالى أعلم (سئل)عن انتصاب أحدالور ثةخصماعن الباقين فيمايدعي على الميت بموجب خطاب مسمامورتر كةاأرحوم احدباشاطاهر مضمونه انزوجة المرحوم طاهر باشاتدعي على ورثة المرحوم أحمد ماشاطاهر ماستعقاقها منتركة زوجها وان استعقاقها باقءند باشاطاه رالى حيزوفاته وازيعض ورثته امتنعواءن الحضو رللدعوي عليهم بذلك ماب) عما صهقدسيق مناحواب عن هده القضية عملي خطاب حضر من الديوان لتغذائي فيه اجال في الاستفهام و أفدنا علمه مقتضا موان الاولى حضور حيسع الوّرثة ن يقوم مقامهم وحيث توضح بهدا الخطاب تفصيل القضية فالحواب عنهآماذكره ران احدالورثه ينتصب خصماعن الباقين فيما مدعى على المت يشروط ثلاثة لاول كون العن كلها في ده الثاني ان لا تكون مقسومة بين الورثة الثالث ان يصدق انهاارث عن الميت كانقله في حواشي الدرالحتار عن النم يف الجوى وعليه فتصح الدعوى على احدالورثة وينتصب احده مخصماعي الباقين بالشروط المذكورة و. كمون القضا عمليمه قضاء على الكل وهدافي دعوى العين المادعوي الدين فينتصب احده مخصماعن الباقين وان لم يكن في يده عسن التركة لان حق الدائن شائع في حسم التركة وألله تعالى أعلم (سُئل) في رجلين شهدا في حادثة على رجل وحكم القاضي بشهادتهما للشهودله بعدالتزكية فهل اداطعن المشهودعليه في الشاهدين بانهمامستأحران على الشهادةمن طرف المشهودله لايسمع طعنه بذلك ولاينقض حكم الفاضي يجرح المشهود

דץ עדיו

ذىاكحة

3 V771

ربیعالثانی ۲۲ ۲۲:

جادىالاو**ل**ى

ין אדוו

رحب

AF71

شعبان

۱۲۲۸ مطلب الاعمى لا يصمح
 عاضا ولانا ثما للقصاء

شوال

1514 V

عليه في الشاهدين عاهومذ كورسيما ولم يكن للدعى علمه بينة تثعت ذلك (احاب لاينةض حكم القياضي بعد صدوره مستوفيا شرائط الصحة بمعرد تعالى المدعى عكسه ذ كرواكال هذهوالله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عن تركه مستغرقه هـ يجوزُلامين بيت المال بيع تركة المُتوفى بغير حضّور بافي الورثة (اجاب) ولاية بيع التركة الستغرقة للقاضي فاذا كانت تركة المتوفى مستغرقة كاهومذكور يكون لامين بيت المال بيعهاباذن القاضي ولايتوقف المبيع على اجازة الورثة البالغين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجد لمات عن بنته واخ عاصب وترك بيتا فوضع الاخريده عليسه حتى ماشعن ورثة وماتت البنت ايضاعن ورثة ولم يقسم البيث المسذكورالى الآنفهل وانحال هذماذا ثبت بالبينة الشرعسة انالبيت مخلف ومتروك عرالميت الاول يكون الحق في البدت المذكور لأولاد الاخواولاد البنت بطريق المبرات (أحاب) يقضى لورثة البنت المهذ كورة عساميح صبهم تمسا للماليا بالمارات عن أبيها في البت المذكورحيث لامانع والله ته الى أعــلم (سئل)فح رجل مديون لايملك شيأجلة كافيــة وكل ذى حق يطالبه محقه فهل لا يكون لا صحاب الديون سعنه لانه يجزعن قوت نفسه بالمعن فضلاعن قوت عياله ويلزم اصحاب الدبون الصبر علمهم أقر أرهم بعسرته الى حن أقتداره على أداء حقوقهم (أحاب) إذا كان الرحل المذكور ظاهر الاغسار مقراله به لا يحبس و ينظر الى الميسرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان شيخ بلد وصار الآن اعى ضر مرافارادان يتولى قصاء بلدته والحال انه جاه-للا يعرف سيافي الاحكام وغيرهافه لواكال هذه لا يصح الرعى ان يتولى القضاء (أحاب) لأبولى الرحل المذَّكورالقضاء والحال هذه والله تعالى إعلى (سئل) في رحل أعي في بلدة من بلاد الريف أراد قاضي الولاية ان بحعدل الا عي نائباه ن القاضي في البلدة المذكورة مالقهر عنه فهدر واكال ه-ذه لا يصح للاعي ان يتولى القضاء وليس لقاضي الولاية جبره ر حـ ل علا مُعارة نتعت عنده فضاعت منه من نحوسنة فوحدها عند آخو فطلم أمنه على بدالقاضي فادى واضع اليدانه اشتراها من نحوثلاثة إشهرولم يعلم يا ثعه فطلب القاضى منمدى النتاج سنة فاحضرها وشهدت له بانها حارته بنت حارته ضاعت منه مس نحوسنة ثم بعدداك رجع احدال المدين عن الشهادة قيل المكربها فاحضر شطرا آخو وشهدله باعها حارته بنت جارته ضاعت منه من نحوسنة فكم القاضيله بذلك فهل والحاله فده يكون الحكم صيحانا فذاو يحبروا ضع الدعلي تسلم الحارة للدعى المدذ كورحيث ثنت الملك له فيها بالبسة الشرعية (أحاب) تقدم بدنة المدعى هناعلى النتاج على بننة ذى البدالدعى الشراءمن عهول فأذاصدرا كمكممن القاضي مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا فلاسديل الى نقضه يدون وجه شرعى ويعامل

1779

ماعميث الحمادي الاولى

1779

شوال 15 1179

ذى الحة ۲۸ 1179

جادى الاولى 144.

المقضى عليمه بموجبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خرطلب اره فرفعه لدى انحاكم الشرعى وسعنه عليه مد اكانالمدين معسرا ظاهرالاعسا رلاعلك شسأ أصسلالامن نت اعسارها ليننة الشرعية يكون العا كاطلاقه وانظاره الى المسرة للقاضي قبول البيئة على الاعسار تعدحيس المدينوله اطلاقه بعدظهور الأعب نعالی اعلم (سنل) فی رحل ادعی علی آخر مدعوی شرعیة عند قاضی ملدهم و اثمته لبينة الشرعيةوحكم بهاالقاضي بعدتز كيتهالديهو بعسدمدة طعن خصمه فيأحد الشهود ما مه شيخ و فقافه ل يكرن حكم اكما كمنافذ اولا عبرة بطعن خصمه المذ كورطعنا اربيح النانى (أحاب) أحكام القضاة تصانعن الالغاء والابطال فأذاصدر حرالقاضي صحيحالا يسوغ نقضه بدون وحهم شرعى ومجردط من المدعى عليه عباذ كرلابيطل الحكم العميم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات و ترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون تغرقة كجياع تركته فاستولى عليهاجا عقمن أربار الدبون واقتده وهافي مفهلأذاحضر ياقىمن لهسمالديون يكونله المطالبة يدشمم ابالوجــهالشرعي (أجاب) ولاية بيــعالـتركة المذكورة القاضيوتة. لى قدرديونههم وليس لبعضهم الاختصاص بها يدون بخصا لى أعلم (سشل) في رجل مات عن أولاده القصر وتركُّتر كدُّمن موا فاستولى أخو ألميت على تركة أخيه وعلى القصر مى غروصا ية من قبل المت برولاية شرعية من القاضى ثم مات العم عن أولاده وتركُّ تركُّهُ تحتُّ عيعليهمأ ولادعهم بعدكال رشدهم بتركة ابيهم على بدقاضي بلدهموا ثنتو أدعواهم وحكم لهمها وكتساذ الثاعلام شرعى فهل يؤمرون الدفع ما ثبت عليهم الولادعهم من كة أيهـ مولس لهـ مالامتناع من ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) يقضى لاولاد الع المذ كورين عا ثبت لهم في تركة عهم وليس لا ولاده معارضتهم في ذلك مدون و شرعى والله تعلى أعلم (سنشل) في قاص وضع مال قاصرين عندام القاضى فطلب المال من وكيل القاضى فادعى دفعه الى القاضي ق د و رثة القاضي ذلاك فهل لا مكون قول الامن الذكور هة في الزام ورثة القاضي داعتراف الامن انه كان تحت مده ولامطالية للورثة في تركة القاضي مذلك بناءعلى ماأخبر به الامين المذ كور (أحاب) لامطالبه القصر وعد بلوغهم وصفة الرشد فى تركة القاضى بمحردماذكر حيث كان ائما ل ماهومسطور والله تعالى أعلم (سئل) ماع كتب مدفتره انعليه لفلان مقدار كذاو كذافهل بعسمل يخمه فسماعله ث كانخطه معروفا بن الناس (أحاب) يعمل بخطه عيما عليه لما صر-

جادىالاولى ننة

من الله لا يعول على الخط ولا يعمل مه الاق مسئلة كتاب الامان ودفتر بياع وصواف وسمسار والله تعالى أعلم (سئل) في شريكن في مواش لاحدهما ثلاثة ارباعها وللا تراليا قي فلمامات الأولو يقيت المواشي تحت بدالثاني أرادت ورثته اخذما كان لمورثهم فيها وهوثلاثة ارباءهافا قرالشربك بالنصف وأنسكر الربع فاثبته الورثة عليه بالسنة لدى ما كمشرى في الكرعله عائدت بالبينة الشرعية بعد التعديل والتزكية والزمه أيضاماا ستهلكه من زوا ثد ألشر كة المنفصلة ثم بعد حكم الحا كمواخد كلذى حق حقدة أراد الشريك المحمدم عليه رفع الدعوى لدى ما كم آخر ونقض حكم الحاكم المذكور ويجسر حفى شطرمن الشهود بآن رجلامن قبيلة هنذا الشطر قتل رجلامن قبيلة المشهودعليه من مدةسيعين سنة ولم يكن المشهو دعليه وارثاللقتول على فرض تحقق القتل من احدقبيلة الشاهدولم يثبت ذلك بطريق شرعى ولم تظهر بينهما عداوة فهسلوانحالماذ كزلايحاب لذلك ولايقبسل هسذاانجر سالمذ كورو يمضح ستمالحا كم اعاد كر ولاينة من (أجاب) بعدصدور حكم القاضي صحيحالازما لا يكور للقضي عليه إ الطاله بعرد تعلله عماد كروا كالهذه بدون وجه شرعى واقه تعالى اعلم (ستل) في ناظر على وقف ذى مدعلى محدود تحت تكامه كهة الوقف ادعى علمه رحل اله حارفي ملكه وطالمه برفع مده وتسلمه فانكرفاقام المدعى بمنة شرعية شهدت عادعي وحكم له مذلك أثم بعدائحكم عليمه اقام بينة انه وتف من جهة واقف هل نقض الحكم السائق بدينة الخارجويحكم مكمهة وقفذى اليد (احاب) لاينقض المحكم السابق بأقامة بينةذى السدالذ كوراذا ابينة ليستله واغماهي المغارج وقداقامهما وقضي أدبها فلامحوز نقضها ماقامة سنة ذى البدكالا يخفى على ذى فهم وقد صرحوا بان من صارمقضيا عليه فحادثة لاتسم دعواه بعده في تلات الحادثة وفي الكافي الشهادة اذا تضمنت نقض قضاء استوفى شروطه ترد ولاتسمع والله تعالى أعلم (سشل) في امرأة سلت ارجل أمانه ثم طلبتهامنه فغده أفتخاصت معه لدىقاض فيشأن ذلك وادعت عليه بهافا تكردعواها فكلفت البينة لاثباتها فوعدت بالحضور ثم بعدذلك طلبته وادعت عليه فكلفت البينة فاحضرتها وشهدالشهود طبق الدعوى وزكاهم القاضي في وجمه الخصم وحسكم أمما يتضمسنه تلك الامانة فهلااذا كان الواقع ماهومسطور وأراد بعدد للتألدعي عليه استثناف الدعوى واعادتها بعدصدورا تحكم مستوضا شرائط الصحة لايجاب لذلك حيث [اصارمقضياعليــه في تلك الحادثة ولا يجاب لنقض الحكم بدون وحِمشر عي (أجاب) نعم اليس لهذلك واتحال ماذكر وقدصر حعلماؤنابان المقضى عليه في حادثه لأتسمع دعواه فى تلك الحادثة والله تعالى أعلم (سـثل) في دارمشتر كةبين ورثة بالميراث عن أصولهم مات أحدهم عن ابن قاصر فوضع بعض الورثة بده عليها و بعد بلوغ القاصر طلب أخذ نصيبه بالفريضة الشرعيسة فنعه واضع اليد منكرا كعته فرفع أم ه لدى القاضى وادعى

منلب من صارمقضیا علیه فی حادثه لاتسمع د عواه بعده فیها

۲۷ ۲۷ م لمب الشهادة اذا تنهنت نقض قضاء استرفي شروطه ترد

دىالقعدة

174. "

هرم سة

۱۲۷۹ ۲۳ مطلب العبرة للواقع لا لما كتبه السكاتب

ITVI TT

ربيع الاول ١٥ ١٢٧١ مطلب لايجوز تحليف الشهود

مطلبلایت ذالقضاء بشاهدویین ربیدعالثانی ۱۲،۱ معقهوذ كرالدار وحدودها وأقام بيئة طبق دعواء وذكرت البينة الدارو حدودها حكم دعاء المدعى وحكم القاضي للدعى بحقمه بعدشهادة البينة الشرعية والتزكية وكتب له هجه فهل يكون اممكم صيحا فافذا واذانسي الكاتب ولميذ كرحدودا لدارفي الحجة لايضوف المحكموا ذاتعلل واضع اليدمان حدود الدارلم تذكرني أنحية اوبطول المدة لاعبرة ستشهدت البينة طبق دعوى المدى (أحاب) العبرة بالواقع في نفس الام به الكاتب فأذا استوفى القضا مالحق ألمذكور شرائط الععة وتحقق ذلك لأيكون لاحد نقضه بدون وجمه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فيمااذا ادعى انسان بة أرص وأرادا ثبات ذلك معتمة مقطوعة الثيوت لأقيد لهاني معيلات المحكمة فهل لايقضي بها ولا يعول عليها بل لامدهن ثبوت مضمونها مالبدنة الشرعية (احاب) حجع الشرع الشريف ثلاث البدنة والاقرار والنكول ولايعول شرعاعه ليصل مقطوع الثبوت ولوكان عليه خطوط القضاة للساضي فلاشت بهسا وقف ولاملك سيما اذآآ تهكن مقيدة بمعيل القاضي وحينتذ فلااعتبار بهسذه اكحة على هذا الوجه ولايعول عليهأ والله تعالى أعلم (سئل) فرحل ادعى على آخره وى شرعية على بدقاضى بلدهم كرالمدعى عليه دعواه فطلب القاضي من المدعى بينة على دعواه فاحضر بينة وشهدت عندالقاضي لذكورعلى طيق دعواه فارادا لمدعى عليه تحلىف الشهود سدأداء الشهادة والحكم بهافهل واكحال هده ولايحاب لذلك ولمس لد تحليف الشهود بعد أداء الشهادة الشرعية (احاب) المصرح مه في الكتب المعتمدة في المذهب كالخلاصة والبرازية انه لاعين على الشاهد كإقاله العلامة المقدسي وجرى عليه في الاشباء حيث قال ان الامام لوأمر قضاته بتعلىف الشد هودوجب على العماءان ينصوه ويقولواله لاتسكلف قضاتك الى أمريلزم منسه معفطك ان خالفوك أوسخه علا اكسالق اذاو افقوك والله تعسالي اعسلم (سئل) في رحل ادى على آخر عملغ من الدراهم وأقام شاهدا واحداعلى دعواه شهدعضم ونخط نفسه ولم يعان الشهو دمه وعجزعن اقامة الشطر الثاني فعند ذلك طلب القاضي من المدعى عيداعلى دعوا مفلف فكم له القاضى بالمبلغ الذى ادعاه وذكرانه ثبت له على المدعى علمه فهن حيث كان الحال كإذكر في الوال لا تقبل شهادة الفرد المزيوروان انضم اليهايينه ويكون حكم انحاكم المزبور باطلا (أجاب) القصاء على الوجه المذكور غرضي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بنت المال عامضمونه ان رحلامات في اسكندرية عن ورثة عائين وترك نقود اومابورث عنه شرعا فقظت تركته ووضعت تحت بدرحل من اتباعه عوجب حجة شرعة من قاضي اسكندرية مامور فيها مان وصل تركته تورثته في مصر وكان ذلك في سنة ١٢٣٣ وفي سنة ١٢٦٩ بعدوفاة ورثة المتوفى حصل تداعمن وارث بعض الورثة انه استلم التركة ولم يوصل مورثه ما يخصه بجهة الارث فسئل الذى استلم التركة المذكورة فاجاب بانهسم ذاك ابعض الورثة بام الوربرا لاعظم

مدون حضورأاس تشهديذال فبذلك حكم على المدعى عليسه بدفع ما يخص وارتبعص الورثة المدعى وتحرريذ للث اعلام شرعى شم بعدد للث توفى المدعى عليه وضبطت تركته فى بيت المال فظهرله وصى واندت وصايته وتوكيله عن ورثة المتوفى بالوجه الشرعى فسئل الوصى المسذ كورعن ذلك فانكردعوا هذلك فهل تسلمتر كة المتوفى للوصى المذكور أم تسلم للدعى المذكور (احاب) اذا انكرالوصى الوكدل عن ورثة المتوفى الحكم على المتوفى بالزامه تصيب مسادى علسه عايخصه في تلك الاعيان من قيل الحاكما كالشرعي كلف من الزمله المتوفى اثبات مضمون حكم الحاكم الشرعي على المتوفى الذكور بذلك بالوجسه الشرعى حيث كانحكم الحاكم السابق مستدوفيا شرائط الععة وبعدذلك يؤمر الوصى المذكور باداءما ترتب على تركة المتوفى المذكور حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في مراة لها ارض زراعة ابعادية ملك لها وواضعة يدهاعليها مدّة تزيد على خس عُشرة سنة وهي تنتفع بهابالزراعة والإجارة وعيرها المدة المدكورة فهـــل اذاما نتعن زوجها يكون له النصف فيهاوفي جيم مأتر كته حيث لم يكن لهافر عوارث ولايكلف الزو - اثبات ملك الزوجة في الارض المذكورة ولابيان طريق عمل كما له الله يكفي وضع مدهاعليهاالمدةالطويلةمن غمرمنازع لهاولامعارض (اجاب) اليدمن اقوى مايستدل به على الملك مالم يثبت بوجه شرعى خلاف ذلك والقول لورثة ذى المدبلابية بيمينهم وحيث ماتت الزوجة عن زوجها فاتحقى الهملائها شرعايكون مراثاعنا فالزوج نصفه فرضاديت لم يوجد لمافرع وارت والله تعالى اعلم (سـثل) في رحل اشترى دارامن آخرمنذست عشرة سنة بمن معلوم من الدراهم عوجب و ثيقة بذلك بيده وهوية صرف فيهاما فسدم والبساءمن غييرمنازعله فيهاتلك المدةمع اقامة الاعماليلد وسكوته ومشاهد به لذلك والآن ينكرالبيع ومريد نزعها من يدالمسترى وابطآله فهل الايجاب لذلك شرعا و عنعم منازعة المشترى فيها مدون وجسه شرعى حيث كال هناك بينة تشهد بالشراءوان لم ملك اسماؤهامذ كورة في جدة الشراء (أحاب) اذاا ثدت المشترى المذكورشراءه هده الدارمن بائعها المذكور بالوجه الشرعي يمنع البائعمن معارضته فيهايدون وجهشرعي ولايتوقف انحكم بالشراءعلى شهادةمن دكراسمه في حة التبايع شرعاوالله تعالى اعلم (سشل) فرجل عليه دين لا حوطليه عندا كاكم الشرعى وستحنسه مسدة شهروا تحال انه معسر وفقير لاعلات شيأومعه بدنة تشهد باعساره منج يرانه عي يعرف حاله فهدل والحالهذه اذا ثبت ماذ كريكون للعاكم اطلاقه من السجنوامهاله الى السار (أجاب) اذاتحقق اعسار المدون عندالقاضي بعددسه بالوجه الشرعى أطلقه والغريم أن يلازمه والله تعالى أعلم (سئل)في ام أةماتت عن زوحها وعن أولادها البالغين وتركت مواشى تحت يدز وجها فطلب الاولاد ما يخصهم الفي المواشى المتروكة عن أمهم وترافعوا معه عدلى يدنآئب القاضي فأقر الاب بان المواشى

ITVI 22

سنة

ITVI tV معلب السدون أقوى ماست دل مه على الملك والقول لورثة ذىاليد المحدياما

رمضان

trvi 10

شوال

ITVI

ا ذىالقعدة سنة

tryt ry

هما ۲۸ ۱۲۷۱ ورة مطلب بس الفاضى علم تزويجه أمة غائب ومجنون لل وعبدهما وله أن يكاتبهما سلم ويبيعهما

1575 14

ربیعالثانی ۲۷۱ ۲۱ تروكة عن أمهم يحضرة بينة شرعية فكم القاضي لهم مذلك فهل والحال هذه يكون تحكم صححاناف ألماحيث كانمستوفا شرائط والشرعية ويحبرالاتء ما يخص الاولاد في المواشي المتروكة عنَّ امهمُ اليهــم(أحاب) لاولاد المراة ألمــذَ شيلاءعلى ماخصسهم من تلك المواشي بطريق الأرث عن أمهسم وبنف ذالة بالهذوحيث لامانم والله تعالى أعلم (سسئل) من طرف بيت الم تهفهللو كيليستالمسال بيسعاكحآر يةوايقاءتمنهاا حضوروك لمعنه ثابت الوكالة شرعاأو تبق الحارية تحتبد تحت بدامين من الذي بنفق عليها وليس للغائب شئ ينفق منهء (أحاب) قال في الدرا له تاريس القاضي تزويج امة غائب ومجنون وعبدهما وله أن يكاتبهما ويبيعهما اله ومنسه يعلم حواز بيسع القساضي الحارية الم ويحفظ غنها عندأمين الىأن يظهر حاله أو ينجي محياأو بوكل من ماخذه والله تعالى أعسلم ْسَنْلُ)فىر حلمن التجارالشهور سنتوفى وعليه دىن لا تخرو حدمكتوما بخ محفوظ تحت بده الى وقت الموت ووجد الدس المذكور أيضا مدفتره بخط كاتبه المس المختص به الامن فهل أذا كان خط التاح معروفا ومشهور اللناس يعمل به فيماعليه سيماوان الدين المذكورمقيد بدفتره كإذكر (أجاب) المصرح به انه لا يعتمده لى الخط ولايعمل بهالاخط السمساروالبياعوالصراف كإجرمته فىالبحروغيره وفيالمجتبي وأما خط البياع والصراف والسمسارفه وهجة وانالم يكن معنونا ظاهر استالناس وكذلك مايكتبهالآسفهابنهم يجبان يكورججة للعرفانتهى وفيخزانة الاكمل صراف كنبءني نفسه يسال معلوم وخطه معسلوم بين القباروأهل البلدثم مات و جاءغر م بالمال من الورثة وعرض خط المبت مح ثعرف المأسخطة حكومذلك في تركته ان ثنت المخطه وقدجت العادة بن الناس عثله هة انتها فاذا كان ماله خط التاح لمذ كورمحقوظاعنسده يسوممقام البينة فيماعليسه اداثنت انه خطه والله تعالى أعسلم اسئل) في رحل ادعى على جناعة واضعين الديهم على نحل باله ملك له عن مورثه وطاب رفع بدهم عنه لدي عاكم شرعي فاطهروا وثاثق بالبيدح من مورثه لهمم لمشت مضمونها شرعامشها دة بينةشر عيه فهل اذاحكم له بالنعل وبرفع أبديهم عنه ومكند نخ ل مورثه كون الحق له في دلك وليس له معارضته بعدد لك مدون و جمه شرعى احار) أذاحكم مانذنث التخل لوارث المسالك لعدم اثبات البسع الدى ادعاه واصعو حكاصيدا ومكن الوارث منه لايكو لهم معارضته بعد ذلك مدون اعامة سنة شرعية ت دعواهم البسع المذ كوراوو جه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع

هديه م

41

جادى الاولىسة

۲۱ مطلبءقار ببده احدث آخرید هلایصیره ذاید

ITV TI

شعبان

1444 1.

سوال ۱**۲**۷۲ ۲۹

يده على قطعة أرض عماو كة له من أراضي البلدويني بهادارامنذاحدي وعشرين سنة وسكن بهامدة سيع عشرة سنة شمسافر من البلدومن مدة سنة احدث جماعة من أهل البلدوضع ابديهم على تلك الداروفق والهاما مامنحهة اخى فلماحا والرجل الاول الباني اللا الدارمن غيسه ارادمنعهم عنهاواعادتها ليده كاكانت حيث كانوضع يده السابق ابتاشر عاوا حداث اعجاعة المذكورين يدهم عليهامعلوم فهل يؤمرون بتسليم ماك الداوالي واضع المدالسائق المذكورواذا أدعى الجماعة المذكورون ملكيتها لمم بطريق الارثءن آصولهم وادعى جاعة آخرون بان الأرض ملكهم ورثوها عن اصولهم ايضا وإقام كل من الجاعتين بينة شهدت بانهم سعوامن آماء المدعين ان الارض التي بها تلك الدارمال فم لاتقبل هذه الثهادة ولايقضى لهم بهاو تبقى الدارى يدواضع البدالاول والحالهذهم انكارواضع اليدالاول دعواهم وجدها جدا كليا (أحاب) عميؤمون بتسليم تلك الدارللر حل الذكوروا كالهذه حسث كان وضع يده عليها سأبقاقال فانور العسعقار بيده احدث آخيده لايصيريه ذايدولوع الميه قاص يأم مرده ولوادعى انك أحدثت اليدعليه وكان بيدى فانكر محلف وأورهن انه ديده مذعشر سنين وهذا أحدث يد عليه يؤمر رده عليه لكن لا بصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لوبرهن اله ملكه تقبل اه ولاتقبل شهادة شهود الجاعتين المذ كورتين على هذا الوجه المذكور بالسؤالولايقضى بهاوالله تعالى أعلم (سئل) فرجل يدعى على آخربان له حصة في العقارالذى بيده عو حب عقمز فاضى ناحمتهم مشمولة بختمه ويريدا ثبات دعواه ماكحة المذكورة فهل لانقضى له باكحة المذكورة الق لم شت مضمونها بالبينة الشرعية حيث أنكر المدعى علمه دعواه المذكورة (أجاب) جيم الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول فلا يعول على صل لم شدت مضمونه شرعاولا يقضى به والله تعالى أعلم (سئل) في شعف توفى و ترك ورثة و أملا كافادى ذىء الى الورثة ان مورثه مماع له بعض العقارات وحالحاته والورثة يجعدون ذلك فهل اذاام زالدمي ورقة متضمنة لشرائه ذاك من مورثهم بهاشاهد واحد لا يقضى بشهادة الفردولا بالورقة الذ كورة المحردة عن شهادة العدول (اجاب) هج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكر ل فلا عول شرعا على كاغدلم يتدت مضمونه بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سلل) فرجل له قطعة أرض زراعة رهنهاعند تخفاروقة وكتبله مهاوثيقة غمات الراهن والمرتهن فطلب وارث الراهن ان يدفع دراهم الغاروقة التي على طين مورثه و باخذا لطين فاظهروارث المربن جمة بيده يذ كرفيها دراهم زيادة على ما أخذه مورثه ولم تصدق عليها ورثة الراهن مكتوبا فيها اسماء سنةماتت فهلا يقضى بهاو تكون بأطلة سيماوانها غيير مداة بدعل القاضي (أجاب) هجم اشرع الشريف ثلاث البيلة والاقراروالنكول فلا يعول شرعاعــلى مجردًا نُحُوط ولا يقضى به والله تعالى أعلم (ســثل) في رجل يملك دارا

ذى القعدة

ITVT

ITVT

ا ذي الحة

ITVT المستغرق مس مالهم لتبقى التركة لهم فلهم ذلك وكذافي الوصاما

11 ITVT

بالميراث عن ابمه وعه واضع يده عليها مدة تزيدعلى ستين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية من غيرمنسازع له ولالابيه وعه فيهساوالا نبدعي رجسل من اهل البلدمشاهد للتصرف مان اماه كان اشترى نصم عمالوارث منه منذسا بورقة قديمة بيده مقطوعسة الثبوت مذكور فيها اسماءا شغاص ماتوا سابقا ومتعالايان عد مالسماع فانسكرالوارث دءواه فعل لايجاب لذلك ولايقضى بالوثيقة المذكورة أذالم يثبت مضمونها شرعاولاء ببرة بتعلله بشهادة البينة بالسماع ويمنع منمنازعة الوارث ألمذكورفسماتر كعله الوموعه اذاتحقق ماذكر بالطريق آلشرعي (أجاب) جم لايقضى بالوثيقة المقطوعة الثبوت اذلا يعول شرعاع لى محرد الخطولاعرة شهادة السماع في مثل ماذكر على فرض كون الدعوى مسموعة والله تعالى أعار (سثل) في رجل تشاح معزوجتمه وخجت غضبانة فارسل لهازوجها صندوقالها عفتاحه مع آخرفاقامت فى المحسل الذى هي غضبانة فيمومسين وبعد ذلك رجعت الى محلها وصبتها الصندوق ويعدد رجوعهاالي بيتهاادعت عآبي المرأة الثي كانت عندها انها من الصندوق بعضامن الدراهم على لا عمل مدعواها واعمال هذه (أحاب)من لموم أنمن ادعى على شخص مدءوى كلعدا ثب اتها بعسد صحتها و انسكار الخصر فان أثنتها بالطريق الشرعي فضي لدعا دعاه والافلا يفضي لديشي والله تعمالي أعلم اس فيرجل ماتءن زوحتمه وينتين بالغتين مها وعلمه دين مستغرق لتركته فهل لكون ولاية البياع وقسمة أشمانها على أرباب الدين العا كالشرعي واذاحضرت أرباب الدون لديه وأثبتوها بالوجه الشرعي تقسم التركة عليهم يحايقتضيه الحال ولاتبكون ولاية أ البيع للورثة الاباذن الحاكم (أحاب) ولاية بسع التركة المستغرقة بالدين الثابت شرعا القاضى لاللورثة لعدم ملكهم حسث كان الدين لغيرهم وفى حواشي الدرهذا مقسد عا اذالم تتفق الورثة على أداء الدين كله من ما لهم لما في الثامن والعشر بن من حامع الفصولين العلى أداء كل الدين لوأرادت الورثة ادا دينه اتبقي تركته لهمفا تفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وآنفاذ من ماله م فله م ذلك أه المرادوالله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على حصة فى دارو نخل البعض يطريق الشراء والبعض بطريق الهبة عوجب وثيغتن مذلك شممات البائع عسوارث فارادالوارث الرجوع على المسترى متعللا باله غيرو ثبقة البيع يوثبقة أخرى فهل واكال هذه اذا ثبت البيع من مورث المدعى قبل موته بالبينة الشرعية يكون صيحا فافذاولاء برة بتعلله بخييرالوتيقة (أجاب) حجيم الشرع ثلاث البينة والآقرار والنكول فلايعول على مجرد الكواغدوالعبرة لمافئ ألواقع لآلماسطرس الوقائع فأذا ثمت بالبنسة العادله بيع المورث ماذكر مستوفيا شرائط الصحة واللزوم لايكون للوارث معارضة المشترى فيه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سمل في رجل توفي عن زوجته واربع بنات متها قصروعن عاصب ادعت زوجته المذكورة بعدوها تهاكانت

وكلته حال صاته في قبض استه قاقها من تركة والدتها المتوفاة في بلدة آخري واله قبض مالهامن التركة المذكورة وهوباق بذمته الى الآن فأنكر العماص حيم ذلك فهمل تكاف اشات دعواهاالتوكيل والقبض معيان عين المقبوض وقدره مالمنة الشرعسة واليمن ولايست حقها الابذاك (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لدع بحرددعواه مدون اثباتهآ بطريق شرعي فلايقضى الزوجة المذ كورة بماادعته على ورثة زوجها مالم تثدت دعواهاعليهمأوعلى أحدهما ثبا تاشرعيا والله تعالى أعلم (مثل) فيرجل علا منزلا بناحية وغاب عنهامدة فباعه شيخ الناحية في غيبته فلماحضرٌ طلبٌ واضع اليد عندحاكم شرعى فاعترف واضع اليدان المنزل ملك المدعى والذى باعه شيخ الماحية في غييته فكم الحاكم ردالبيع فهل أذا ادعى بعدذلك واضع اليدان صاحب المنزل كانحاضراسا كنا لاتستم دعواه لاعترافه يحضره البينة انصاحب المنزل كان غائيا وحضرالا تولا ينقض أنح كم (اجاب) مجرد سكوت المالات عندبيد ع الفضولي لايكون رضا كاصر حده في الاشباه وغيرها وحيننذفلا ينقض الحكم بدعوى وأضع اليدماذكر واكالهذه والله تعالى المالك عندبيع الفضولي اعلم (سئل) في اشخاص واصعين أيديهم على قطعة أرض ملك لهمور وهاءن أبيهموهو عن أبيه وهكذا بالتسلسل الى رابيع جد والات نظهر لهم شخص من اهالى بلدهم مدعى مان القطعة الأرض المذكورة وهم آجد المالكين الى جده كإبلعه خبريذ الكمن بعض الناس اهالى البلدوس مدالا ت اخذالقطعة الارص المذكورة من المال كمن رغاعمهم بزعه أنه يقيم بينة تشهد بسماع انهاه بة مجده فهل يسلم له فى اخذها حيث لم يكن عنده حج شرعية ولا اعلام يده ينبت حقيقة ذلك مع ان البينة الشاهدة له بالسماع سبق منها متآحةمع اصحاب الارض الممذ كورة وكانوا تريدون اخذهامهم ومنعوا بآلشر يعمة على بدقاض ويقصدون الانان شيتوها للدعى بشهادتهم مكيدة فهل تردشهادة البينة الممذ كورةولاتسمع دعوى المدعى معوضع يدالمالكين اربعمة اجيال خلفا بعدخلف والمدعى مقيم معهم والبلد ولامانع له من الدعوى المدة المذ كورة بل هومشاهد لتصرفهم فيها وابوه من قبله وجده (أجاب) لايقضى للدعين واكمال ماذكرولا تقبسل شهادة السماع في مثل دلك على فرض صحة الدعوى وسماعها والله تعالى اعلم (سئل) في رحلواضع يدهعلى ارض مشتملة على نخيل واشعار تلقاها عن ابه مذة تزيدعلى اربعمن سنة بعدوضع بدابيه عليهامدةمن السنين وهو يتصرف فيها كابيه تصرف الملاك من غيرمنازع له ولالابيه فيها تلك المدة ثم الآن ظهررج ل يدعى انه يستحق نصف الارض والانبجارمن قبل جده الى ابه على ان بعض النصف المذكور وقف عن الجدوبعضه والمورثه عنه ولم يبين في دعو المحدود الارض التي ادعى نصفها ولا مقدا والوقف والملائم مشاهدة تصرف واضع اليدمدة اربعين سنة من غير منازع ولا مانع شرعى وكذا ابوه وجده ترك كل منهما الدعوى بذلك مع حضور هما بالبلد

ITVI

ITVT مطلب محرد سكوت لابكونرضا

ITVT

عفرم سنأ

۱۹ مغلب ادعیساالشراء من واحدو آرخاقدم الاسیق

1777 72

مطلب دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق فتقدم بينة الخارج

شوال

۱۶ مطلب تقبدل البينة بعديمين المدعى عليه كإبعد القضاء بالنكول

1544 5.

ومشاهدتهمامدة تزيدع ليخسء شرة سنة من غيرمانع فهل واتحال هذه اذاادي المزعىبالدعوىالمسذكورةبين بدقاضي البراس علىهسذآ الوجه ولمتسستوف دعواه شروطها المعتسبرة شرعاعلى فرض كونها مسموعة وأشكرا كخصموشهدث للدعي بينة لم تستوف شروط الشهادة الشرعبة أيضا وحكم القاضي للدعى يدعواه على الوجه المذكور لاينفذحكمه ولاينزع شيمن يدالمدعي عليه الاتوجه شرعي (اجاب) نعم لاينفذكم القَّاضَى الذكورعلى هذا الوجه المطوروالله تعالى أعلم (سمَّل) في رجل اشترى ـ قمن دارمن امرأتن شراء صيحاشرعيام مات ذلك الرحدل عن ابنين ومعهسما صل شراءاسم الحصة الذ كورة ثم الآن ادعى رجل على الابنين المذكورين انه استراهامن هاتين المرأتين بيده صل متأخرتار يخهعن شراء ابيهمافهل واكمال هذه اذا ثنت شراء آلاب المذكور بالوجه الشرعي لاعبرة بالشراء الثاني المتأخر (احاب) حيث ادعى كل الشراءمن المرأتين وأرخ قدم الاسبق تاريخا عنسدالتبوت والله تعسأني أعلم (سئل) في نظار على وقف ادعواعلى ذى بديامكنة وقف تخص وقفهم وانه واضع مده عليها بغيروجه شرعي وطلبوا تسليمهالهم ورقع مده عنها وادعى انهاملكه فهدل أذا الرزوامن أبديهم كتاب الوقف المتضمن لذاك وأثنتوا دعواهم البنة الشرعيمة كيت فيوحهه طبق دعواهم واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكمالكماكم المتسداهي لديه مجهة وقفهم بذلك يكون حكمه واقعام وقعه الشرعي واذا أقامذوا ليد منة علكه لاينقض امحكم السابق بهالان بينة الخارج اولى ولاسيما بعد الحكم المذكور (أحاب) دعوى الوقف من قبيل دعوى الملاث المطلق فتقدم بمنة الخارج على بينة ذي المدف ذاك فاذاحكم على ذى السدبان ماذكر وقف بعداستيفا الدعوى والشهادة لاينقض الحكما قاملة ذى اليدبينة على الماك مدون وجمه شرعى والله تعالى إعلم شل) في رُجْل له دين عـ لي آخر معلوم طلبه منه فامتنع من أدا ته فرفعه الدائن لدي كحاكم الشرعى وطلبه منه فانكر المدين الدين فطلب من الدائن بينة تشهدله طبق دعواه فعزعن احضارها ليكونهاغا ثيسة هلف المدين المهن الشرعيسة وقضى القساضي عنع المدعى فهل اذا وحدالداش سنة بعدقضاء القاضى المذكور تسمع دعواه وتقبل سنته الماب) تقبل البينة لوأقامها المدعى بعدي فالمدعى عليه كاتقبل البينة بعد القضاء بألنسكولخانيةعندالعامةوهوالصيحوكا نفائدتهاللتعدى اليغيره لان النكول اقرار موحة قاصرة بخلاف المينة كإفى ردالحتار من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف أدعى على رجل ذى يديان من الجارى تحت نظارته مكاما من الوقف وان ذا اليد وضع مده عليه بغيروجه مشرعي وطلب رفع مده عنه فأنكر دعواه وكلف المدعى اثبات دعواه فابرزمن بده كتاب الوقف المتضمن لدلك وأثبت دعوا ماليدنة الشرعمة المزكاة في وجهة طبق دعواه واستوفت الدعوى شرائطها وحكم انحا كم المتسداعي لدمه مجهة

ITVY ۲۸ مطلب لاتعتبر اليد الحادثة والعبرة في اليد للاسبق

ITVE مه اسقال الدعى عليه تط فيرهن المدعى على دءواه وبرهن المدعى دلمه على الاراءاو الأنفاء ولويعد القضاء تبدل بخلاف مالوزاد فحوو لااعرفك ربيعالثاني ITVE

إ وقف المدى بذلك فهل يكون حكمه واقعام وقعه الشرعي و اذا أقام ذواليد بنثة لابنقض الحسكم السابق بهسا لانبينة الخارج أولى ولاسيما بعسدا محكم المزور ووضع المدعى بده عليه و بنا ته و تعميره تجهة و قفه (أحاب) العبرة في البدللرسبق ولا تعتبر البدائحا دثة ودعوى الوقف كدعوى المائ المطلق فان تحقق بوحسه شرعي سبق المد المناظركان ذابدومدعي الملائخارج فتقبل بينته على الناظر أن المكان ملكه ولوكانت اليدوقت الدعوى لمدعى الملائحيث تحقق حدوث وضع مده فتقدم بمنته على بينة الناظر أنهاوقف لان بمنة الخارج أحق عندعدم التاريخ وأن لم يتعقق سبق اليد مجهة الوقف وكانمدى الماك هوذا البدقدمت بنة الماظرعلى سنته اذهوعارج فاذا أقامها بطريقها الشرعى وحكم بهالا ينقض الحكم اذا استوفى شرائط الصحة بدون وجه مشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغامن الدراهـم في ذمته فانكر المدعى عليه دعوامداك فأغلالم يصلني هذا المبلغ ولم يثبت في ذمتي بوجه من الوجوه فقال المدعى انه عابت في ذمتك ووصل الى بدك عوجب دفترمشمول بخسمك وبدنة تشهد بذلك فقال المدعى عليه للدعى انك الرأتني من هذا الملغوخلافه الراءعاما ولم يتق لك عندى شئ لاقليل ولا كثيرفه لاذارهن المدعى عليه على المدعى بانه أبرأه براءة عامة من هذا المبلغ وخلافه وانهلم يبق له مذمة المدعى عليه مشي لامن قليل ولامن كثير يسمع مرهانه ولأبعدهذا تناقضا ولاتسمع دعوى المدعى بهسذا المبلغ بعد نبوت الابرا العام ولاعبرة ا بالدفتر الشمول بختم المدعى عليمه وشهود المدعى حيث ثبت بعدد ذلك الاراء العام (أحاب) صرح علماؤنابان من ادعى على آخرمالاوقال المدعى عليهما كأن للتعلي إشيءقط فبرهن المدعى على ان له عليه ألفا وبرهن المدعى عليه على الأرفاء او الابراء ولوبعد ما كأن لك على شي القضاء قسل رهانه لامكان التوفيق لان غير الحق قد يقضي و يبرأ منه دفعاً للخصومة وانزادكلة ولااعرفك ونحوه كارأ يتك اوماجي سني وبسنك معاملة اوخلطة اولاخلطة معنااولا أخذولاعطاءا ومااجتمعت معثف مكان لايقبل لتعذر التوفيق لانه لايكون ابن اثنن معاملة من غير معرفة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأضع يده على بير ساقمة ونخل مدة تزيد على تسع عشرة سنة و بعد ذلك ادعت عليه امرأة مان أها حقافي الساقية والنخل بالأرث عن أبيها وأثبتت دعواها الارث لدى اتحا كما الشرعي وتطالب أواضع اليدعما يخصهافي السافية والغل بالفريضة الشرعيسة فهل تحاب لذلك ويحرى التوآرث في الساقية والنخل (أحاب) اذا أثبتت المرأة الذكورة دعواها الارث فيماذ كربانو حه الشرعى بعديان عددالورثة لو كانوامتعددين ولم يكن هناك مانع منسماع دعواهالذلك يقضى فابنصيم االآيل اليهامن قبل أبيها حدث لامانع والله تعالى أعلم (سلل) في رحل من بلاد الصعيد مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وتركعةارابيده فوضع جاعة أيديهم على العقارمدة من السنين في غيبة الوارث محضر

جادى الاولى سة

۷ مطلب اذالم شدت انخارج الان دعواه الملك قي العدقار الاأنه أثدت سبن وضع يده عليه يكون ذايد وذواليد خارجا فتقدم بينته

ومضان

ITVE T

174 9

لاس الوارث من غيبته واستلم العقاومن واضعى اليد بعداقرا رهموا عترا فهم له بالملاث ن مورثه على مدقاص هنساك وكتسفى شأن ذلك عبة شرعيسة تم بعد ذلك ادعى ماعة آخرون قميون أنهسم علمكون العقارا لذكور وانهم كانوا وأضعين أيديهم لوضع بدمورث واضع اليدالات فانتكر واضع المددعو أهم فهل وانحال هذه بشبت الملك فالعقارالك كورللذميين المذكورين البينة الشرعيسة لاعبرة بدعواهم ويمنعون من معارضة ذى اليد المدعى عليمه (أجأب) اذالم يثبت الذميون كورون ملكهم العقار المسذكور يطريق شرعى لايحكم لهسمه الاانه اذا ثبت سبق وضع أيديهم عليسه عن وضع بدمورث الوارث المذكور فينشبذ يؤمرواضع اليسدعليه الآن بتسليمه اليهم الاان شت مليكه فيه رطرية الارت عزمو رثه لانه حيثذ يكون وهم واضعى اليداذلا تعتبر الداكاديه والسنة لاثمات الملك تطلب من الخارج لامن ذي اليد والله تعالى أعلم (سئل) في وصى عثار على شيمة قاصرة يتصرف عليها وعلى ما له ابالولاية الشرعية وللقياصرة المذكورة ملك في عقار واشعار بطريق الشراء الشرعى بوجب حة شرعية البنة المضمون بحدودمه لومة تم بعدموت البائع أنكراحد ألورثة بيسع المورث وتداعي مع الوصى لدى ما كمشرعي وطلبت البينة من الوصي واقام بينة شهدت له على طبق دعواه وغلطت في الحدود ورده الحاكم كالشرع فهل اذا كان مع الوصى بينة انرى واقامها وشهدت على طبق دعواه للقاصرة وغرفت انحدود المعلومة على طبق الدعوى تقبل ويقضى بهاولو كانت البينة غيرما في الحجة (أحاب) لايتوقف فحورثة آل لهم عقاديا لارث الشرعى عن مورثهم بدان وضع مورثهم بدوعلى العقار المذ كورمدة تزندعلي أربعين سنةوهو يتصرف فيسه تصرف الملاك في الملاكم مالهدم والبناء وغيره منغسيرمنا زعولامعارض له فيذلك ووضعت ورثته يدهم عليه بعدذلك مدة سبح سنين فهل اذا أرا داحد الورثة بيع نصبيه من ذلك لأتخر بكور لد ذلك ولا يمنعه من ذلك عدم وحود سندو هية شرعية من المؤلة اوغيرها ووضع بده ويدمورته من قبله من أقوى انجيم (أحاب) اذا كان ملك البائع فيمامر مدبيعه تأيتا لا يتوقف صحة بيعه والحال مادكرعلى وجودهجة تتحت بده بذلك آذالم يكن هناك مانعو يكتني بوضع يده شرعافى كونه مالكا دوضع السده ن انجيع والقول لدى اليدبيمينه فيما بيده عند المنازعة مالم شبتخلاقه والله تعالى اعلم (سئل) في جاعة يملكون دار ابطريق الارث عن مورثهم باعوها لرجل أجنى بقدر معلوم من الدراهم ووضع المسترى بده عليها وصار يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية من هدمو بناء وغيرذ التمدة عمان عشرة سنةوزيادة ثممات المشترى عن وارث فوضع الوارث يذه عليها وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة اثنثى عشرة سنة وزيادة والآن أنكر الباثعون البيع فهل

ITVE

ITVA

صفر

مطلب منصب القاضي وصياللخصومة معصغر غينتهم منقطعة والافلا مطلب البلد المنقطع بحيث لايصل البه العبرولايجيءمنه

الذا اقاموارث المسترى بينة شرعية بشراءمورته وثبت بالوجه الشرعي يقضى لهبها وتقبل شهادة البينة ولوكان بعضها لم يكن مكتوبا في صلَّ البيع (أجاب) نج حيث الامانع والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الميزة في مدعوم دعى عليه تنازعافي قطعة أرض أمير بداعترف كل منهما بانهاكانت مستعقة لوالدالمدعى وادعى كل منهما الاسقاط من قبل المستعق الذى هو والدالمدعى لنفسه واختلفا في التاريخ وتاريخ المدعى السبق وعنده بينة طبق دعواه بثبوت الاسقاط له والقبض فالكر (أجاب) حيث اعترف كلمن المدعى والمدعى عليه ماصل الاستعقاق في تلك الاطيأن لوالذالمدعى وادعى كل الاسقاط من قبسل المستعق المذكورانفسه واختلفا في التساريخ وكان تاريخ المدعى أسيق فانبينته تقدم على بينة المدعى عليه وحدث أقام بينة طبق دعواه وأثبت الاسقاط له وانه قبض الارض المسقطة ووضع بده عليها فانه يحكم له بهاحيث لم يشنت ما يفيدسقوط حقهمما بعددلك والله تعالى أعلم (سيئل) في رجد ل ادعى على تركة ميت دساوأقام دعواه عنسدقاضي بلده والقياضي المذ كورنصب وصيامن عنده عوضاعن الميت المدمى عليمه واكال الليت ابناغا ثباغبة لستغييمة انقطاع وليس له وارث غبره فهل يحوز فصدناك القاضى والحال هذه على مذهب الامام الاعظم أي حنفة أملا (أحاب) قال ألعلامة البيرى في شرحه يجبعل القاضي نصب الوصي في حق من مأت ولم روض الى احدولم يخلف وارثاوان كالكليت ورثة كيار في بلذ آخروماله وتركته حيث توقف فادعى عليه قوم حقوقا وأمو الافان كان البلدا لذى فيه الورثة منقطعاءن اللدالذي توفي فيه نصب وصياوان لم يكن منقطعا لا ينصب كافي شوح الادب والخلاصة انتهي ومثله فيأدب الأوصياء نقلاء أدب القاضي للغصاف مع تفسير البلد المنقطع وقوله بحيث لايصل اليه العيرولا يجيء منه ثم قال قلت وينبغي ان يكون له النصب فيما ا أذا لم يعلم بلدهم أيضا لانه منقطع حكما انتمي ومثل ذلك في تنقيح الفتاوي الحامدية الورثة أوغيدتهم أداكانت احث قال أن الميت أذا كانت تركته فى بلدة موته وأراد أصحاب الدون أثباث دنونهم والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة اوصغارفا لقاضى ينصب وصياعن الميت ويثبت الدن ومدفعه الى أربابه بعداستعلافهم وان لم تسكن الغيبة منقطعة لا تسمع بينتهم الى ان معضرالوارثولو كأن الوارث صغيرا ينصب عنهوصي ويثبت الدين عليه ويقضى دينهم أبعداستحلافهم انههم لميقبضوا الدين ولاشيأمنه ولميبرؤا ألميت ولميحتالوابد ونهم على احدولم يعتاضوامنه على شئ ثم يقبضهم من التركة انتهى ومن ذلك يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعدل (سئل) في رجل علائة طعة أرض بناها اما كن واسكنها جلة من الناس على وجه العارية وكالااحتاج مالكهاو كذاوار تهمن بعده لبيع بعض ذلك باعه ونقلمن كانسا كنافى المسعومضى على ذلك مدة من السنين والأسن ادعى ابن رجل عن كانسا كنافى جهمة من القطعة الارض المذكورة بان الذي هوسا كن فيه

Pt PVI

ربیعالثانی

هووغيره من السكان ملكه عن أبيه والحال أن أماه كان مقر ا بالملك لما للت الله وض ولوارتهمن بعدد مانى انمات من مدة لم تبلغ تسع سنين مع كون السكان الواضيين أيديهم علىغيرما هوسا كن فيهمعترفين بالملك لمنذكر فهل لايقب ل قوله في غيرماهو بده بل يكلف أثبات ملكه فسه عن مورثه حسب دعواه حدث كان واضعو اليد فسن فيه بالملاك للسالك الاصلى ولوارثه من بعده الى الآن واذا أنبت وإرث المسالك ه مجسع تلك الارض ومافيهامن البناءبالارتءن مورثه وأثبت اقرارمورث ه الذي ترعم ملكيته لماذكر جيعه بالارث عن أبيه ان جيع ماذكر من أرض وبناءماك لورث المسالك الاستن في الواقع ونفس الامرولوارثه من بعده بالوجسه الشرعي ولمعض على الاقرار المذ كورمدة تبلغ تسعسنين كاذكر يؤمر الرجل المعارض برفع يده عاذ كروتساء والوارث المالك حيث لايناء لدفيها ولم وحدده فالثمانع من سماع دعواه شرعا (أجاب) نع لايقيل القاضي قوله فيما لس تحت مده بل يكلفه اثبات ملكه اياه واذا أثنت وارث آلمالك الاصلى اقرارمورث المعارض المدعى المذكور بأنجيع تلك الارضومافيه الملك لمورث الوارث المذكورولوارثه من بعده ولم عضعكالاقرارالذ كورنجسءشرة سنةعنع المسارض من دعواه ويؤم بتسلم مابيده الحكه والحال ماذكر حيث لامانع والله تعالى أعسلم (سئل) في شريكين تشاركا على قدرمعلوم كل منهما في حهة وصارت المراسلة من الحانيين فيعدمدة أخرج احدالشر يكبن قائمة من دفتره منطوبة على الواردله من شريكه والمرسل الى شريكه منه وختمهاووضع فيهاشهادة الكاتب آلذى أخرحها وأرسلها الىشر مكه فنظر فيهاوقابلها على دفتر مفوح مدهافى غاية الععة من الحانبين وعادت المراسلة سنهما كاكانت أولا ثم يعدمدة يسيرة حصل لخرج القائمة توءك فاحضر حماعة من المسلمين وأشهدهم على نفسه ان حساب شريكه فلان الذي مائجهة الفلانية مقيد مدفتري أصوله وخصومه فالعمل فىحسانه عملى مافى دفترى ولم يعسن قدرامعلوما ثم يعدمدة توفى فهسل واكحال هنذه يكون د فترالمتو في حمة عليه في المطلوب منه لاسيما وانه أشهد على ان ما في دفتره مرحساب شريكه ماضعليه ومعوجودا لقائمة المرسلة منه وموجود فيهاان المسطرله شاهد بععة مافيها خصوصا وان الشريك الموجود مصدق على الدفتروا اقائة ولم يحصل بينهماخلف في شيُّ (أجاب) حجج الشرَّع ثلاث البينة والاقراروالنكول فلايعُول على الخط ولايعمل به الأفيما استنام المتاجرون وهوخط سمساروبيا عوصراف فيماعليه لافيماله حيث كانمحة وظافيعه لبخط منذكر في دفستره المحفوظ فيماعليه وبقوم مقام البينة على هذاوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض ملائ عن أبيله وحده وبها نخل دفعها كجاعة مزرعون فيهاكل سنة بقدره الوم عما يخرج من زرعها وأستمرواعلى ذلك مدة سنين والاتن طلب رب الأرض رفع أيدى المسبآج ين عهر

المكونهم لميد قعواله أجرة الارض مدة ثلات سنبن فامتنعوا وادعوا الملك فيهافه اذا ونعهم على يدقاضي بلدهم وأقامر بالارض البينة على انهاملكه عن أبيه وجده بالمراث وانهابيدهم الاتن على سدرل الاحارة بحزء معلوم عايخر جمنها حكم عادتهم واصطلاحهم يقضى أبهاوترفع أيديهم عنها لاسيما والارض المذكورة ليست خراجية (أجاب) اذا أثبت الرجل الدذكور ملكه لتلك الارض بالوجه الشرعى ولم يكن هنسالة مَانْع يَحْكُم لدبهاوتر فع أيدى الجاعة المذكورة عنهاوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراملكا كجاعة من ملاكها بتن معلوم بحضرة بينة شرعية ووضع يده عليها بعدد فع عُنها و مضّى على ذلك احدى وعشرون سنة وهو يتصرف فيها ومات بعض ألبا ثعمين عنوارثه الذى هومنجلة يعضا ابما ثعمين الاخوومات الوارث أيضا الذي هومن جاة اليعض المذكور عن وارثه وبقي بعض البائمين والاتن ينكر الموجود من البائعين صدوراليب منهووارث البائع المت يعترف بذلك فهسل اذاشهدت البينة على كربيع نصدبه بثن معاوم وعدلت البينة بالوحه الشرعي بعددعوى المشسترى ماذ كرلايعتبرا أنكاره ويحكم عليه بالبياع ولوكان بعض البدنة غيرمذ كوراسمه فحية الشراءالحررة ونناث القاضى الكون بعض شهود تلك اتحية مات وقدحضر الشاهد عجلس الشراء وسمع عقد البيع من المتبايعين أفيدوا الجواب (أجاب) اذا ثدت بيع المذكر نصبيه بالوجه الشرعي لايعتبرا نكاره لذلك ولايشترط في قبول القاضي شهادة الشهود ا ذ كراسمانهم في صل البيع حيث كانواعدولاوالله تعالى أعلم (سسل) فرحل علا داراواضع يدهعليها مدةمن الدنين ادعى عليه ابن أخيه الذكه حصلة فيم أبطريق الشراءمن عهالمذ كور عوجب صك شرعى بذلك مشتمل على ذ كراتحدود واسماء الشهودفا نكردعواه فطلب من المدعى بينةعلى دعواه فاحضر تلاك البينة فإتعرف اتحدود ولاعين البيع بلشهدت يوقوع صيغة البيعمنهمامن غيرمعرفة المبيع فهل لابقضى له بتلك الشهادة وتطلب منه بينة غيرها تثبت دعوا مبالوجه الشرعي فانعجز عَمَّا يَتِرَكُ الْمِيعِ في دالدعى عليه أو تدكفي هذه الشهادة والصال الذكورلس عة من فاص ولامد عبلاعند أجاب) مجردشهادة الشهود ببيع العقاريدون تحديده أومعرفة وكيل محكمة معين من طرف من يسوغ له توليته لفضل الاحكام الشرعية في شأن مبلغ دىن شرعى عند مة المدعى فادعى ان المدعى علمه من رجلا آخوفي المبلغ المهذ كور و تجعود المدعى عليه الضمان وعزالمدعى عن البرهان رتب الو كيل المذكور السمين الشرعية على المدعى عليه بطلب المذعى فامتنع المدعى عليه عن الحلف وكررعليه الطلب فازال عتنعافقضى علسه بأاسكول وثبوت المبلغ والكفالة به وحرراء الأماشرعا بيد صاحب الحق فرفعه الى حاكم السياسة بعد عزل الوكيل فطلب من القاضى المولى أن

رييحالتاني

1777 "

عیان ۲۳ تا ۱۷۲

Nį.

شوال ۳۰ ۱۲۷۲

زما

TTVV T

شوال

ITVV TE

عحرم

ITYA IT

يفيدعن المحكم الشرعى المسطر بالاعلام فتعرض القاضى لنقض أمح حم المذكور الواقع منالو كيل قائلاان المحكم المسطريا لاءلأم لم يسطر بالمضبطة الموضيح بهأصورة تدا فهل اذاكان مع المحكوم له شهو ديو تو ع المحكم من الوكيل وهو بالمحكمة يجبرا لم ل من له ولاية ذلك وحكم على المدعى علسه يض لمذكورعليه مبالغ ديون لمذكورين والتر تةسمع عقاوتلك التركة المستغرقة لوفاءا لأبالقولينوتوفيقابينهماكإذ كرهفي ردالمحتارعن ا بالغبييج الدارأو بعضهالوفاء الدسح

مغر س

الدين بالطريق الشرعى وهومن جملة الموغات لبيع دقار القصر كالتغرب فانه مسوغ للبيع أيضاوالله تعالى أعلم (سئل) في ام أقماتت عن بنتها وعن ابن اخيها وتركت مأنب المسان العادية لست أميرية وتركت غيرذ المعالورث عنها شرعا وليفت ألة وفاة المذكورة دبون ثابتة مالوحه الشرعي ادى الحاكم الشرعي على المتوفاة استغرقت حيا التركة وزادت عايها فالثانن الاخ البنت المذكورة ماتر كته المتوفاة في بعض الدس ماذن القاضي بطريق البيع وسلمها اياه ووضعت يدهاعلى ذلك وتحرر بذلك حجة شرعية واستمرت كذلك مدة حتى غاوزاد فأرادا بن اخي المتوفاة الآن انجعل المتروك معفاتهمير اثاعن المتوفاة ليكونمان يدعن الدين بواسطة النموميراثا بينه و بن منت المتوفاة المد كورة فهل أذا كان الدين البالوجه الشرعي و ثبت عليك التركة للبنت من قبل ابن الاخفى مقابلة بعضد ينهاء وحب الحجة الشرعية قبل النمو ووضع يدهاء لى ذلك لا يكون لابن الأخ معارضة البنت في النماء المذ كورو يكون خاصاً بهاديث ظهر النماء بعد التمليك الشرعي (اجاب) بم ليس لابن الاخ والحال ماذكر بهذا السؤال معارضة بنت المتوفاة في غاء ما على كته من التركة في مقابلة دينها الثابتشرعابعد تعقق ذلك من المعيد و الله تعالى أعلم (سلل) من المعيدة بتاريخ ٢٦ رسنة ٢٧٨ عامضمونه انه المتحرر الى محافظ رشيد في غرة صسنة ٧٨ ما انظر فهاانهى عنيه قبرصلى حسين اغا يخصوص تظلمه من اثبات طلاق زوجته منه والعقد عليها بعد ذلك لزوج آخر قب لوفاء العدة ومااشيع من كون المرأة المد كورة وضعته ولوداولم تفهرحقه قمة ام موانكرت لهسفين وصندوقافيه ملبوس ومبلغ خسة وعشر من الف قرش وتوضع له فيما تحر ربرؤية مأبدعسه شرعاوا لا تنوردت هذه الافادة من المحافظ الموما الميـه رقم ٧ رسنة ٧٠ واضحابها حقيقة ماصار في مادة اثبات الطلاق وانه لايقبل للدعى مطعن بعدا كحمروتز كية الشهود وحيث من الاقتضاء النظر فيماتوضح بحواب المحافظ طرف حضرة - كم لزم شرحه لكيمن بعدمطا لعةما أفاده المحافظ الموماا لمه تردالافادة عمايتراءى محضرته كرفى ذلك مالوجه الشرعي ينظرفيها ويجرى اللازم (احاب) بالاطلاع على خطاب حضرة محافظ رشيدوجد أن ما تضمنه من وفادة حضرة قاضي الثغرو العلمآء من ان ابتداء العدمين وقت الطلاق وانه حيث كان وقوعه فيرجب والعقدفى خمسة من شوال فقدمضت مدة تصدق فيهابا نقضاءعدتها وحمنتذ يكون المقدعليها صحيعاما جاع أهل المذهب في محله اذا كانت العدة ما يحيض لانة ، قبل قولها في ذلك عضى ستن موماعلى المفتى به وباقل من الستين على غسم ، وكذا ماافآدهمن عدم قبول طعن المحكوم عليه فحالشه ودبعدتز كمة البينة والحكم بشهادتها على الوجمة الحق فهو صيح اذالم يكن الطعن بوجمه موجب عدم نقاذا تحكم شهادتهما كمكون الشهود كفارا أومحدودين في قذف اوارقاء ولأجل الاشعار تحررهذا ليجري

Trun V

ر بيع الثاني

Trvn ra

مطلب برهن عسلی مطلب برهن عسلی الموکل فغاب شمحضر و کیله أوعلی الوکیل شمحضر موکلسه یقضی بیننه و کذا بیننه و گذا و مورثه

محرم مطلب يعمل بخط التاج فى دفتره المحفدوظ فيما عليه ويقوم مقام البينة المقتضى والله تعالى اعلم (سئل) في دعوى اقيمت من رجل على وكيل امرأة بالخصومة لدى القاضى وسمع يينتها ولم يز أهافقال الوكيل انموكاتي عزلتني من التوكيل فهل اذاوكات غيره للقاضى تزكية آلبينة الشاهدة فهذه الدعوى فوجه هذاالو كسلولا نستأنف الدعوى ولااقامة ألبدنة عليهاحيث وقعت للدعوى صيحة والشهادة ستوفية ولايكون عزل الموكلة وكملها بالخصومة بعدذلك موحبا للاستثنا ف المذكور وان كَانت قاصدة ذلك العاما كخصمها وأضرارابه (أجاب) عزل الوكرل بالخصومة لابوجب استئناف الدعوى والشهادة التى سمعت فى وحدة الو كيدل المذكو رسواء حضرت الموكلة بنفسها بعد ذلك أو وكلت ٦ خرفاذ الرحيت البدنة في وجه الو كيال الثاني يقضى بالبدنة التي أقيمت في وجه الوكيل الاول بالوجية الأشرعي والحال ماذكر مالسؤال وفيردالحسارمن الحسولو برهنء لهالموكل فغاب محضرو كيله اوعلى ألوكيل ثم حضرموكله يقضى بتلك السنة وكذا يقضى على الوارث ببينة قامت على مورثه اه والله تعالى اعلم (سـئل) في رجل تاج بناحية الزقازيق بينه و بين تاج آخر من أهل المحروسة أخذواعطاء وبيرع وشراء في أصناف البضاعة أخذمن تابرالمحروسة جلةمن البضاعة معلومة الصنف والاغان وصارت المعاملة بمنهما حارية الى انماث المقهمالزقازيقءن ورثة واكحال انماأخذه من تاجرالمحروسة بموجب سندات بخطمه وختمه دالةعملى انه مطلوب منسه لتاج المحرسمة كذاو أيضا مقديد فترالتاج الاخذ بخطه انه مطلوب منه اعلان كذافهل يكون للتاح المأخوذة منه هذه البضاعة المطالبة بثمن ذلك في تركة التاح المتوفى يعسمل بخط التاج الميت وختمه و يحطه المقيد مدفتره المفيدذلك كلهانه مطلوب منه الى تاج المحروسة كذاو يكون للقاضي الحكم يخط ألمت فياعليه ولايتوقف ذلك على الاثبات بالبينة حيث حلف التاح المدعى عذا الملغ وثنت انهخط الميت وهل اذا كان بعض هذا ألمال ماخوذا على وجه المضاربة والشركة فى الربح يكون مضمونا في تركة الميت أيضا كسائر الدنون ويعمل يخطه في ذلك أيضا حيث مأت مجهلالهـ ذا المال (أجاب) يعسمل بخط التاجر في دفتره المحفوظ فيما عليه ويقوم مقام المنة فيؤاخذ بذلك ويحكم القاضي بالدين على الميت المذ كوراذاشهدت العدول على ان ذلك خطه وكان دفتره معفوظا بعد تحلّف المدعى بمن الاستظهارومال المضاربة يضمن بالتجهيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة اخوة واخت اشقاء وتركمكاناا قتسموه بالتراضى وأخذكل حضته منه وباعكل منهم حصته وغاب الا واحدالم يبعولم يغبثم بعددلك ظهرعلى الميت دين محسط وزائدعن قسمة المكان فهللاينفدبيا الورثة مدون اذن واحازة من أرباب الدين وتردالقسمة ويقضى دين الميت من عنه بعد بوت الدين بالوجه الشرعي على بدائحاً كم الشرعي وما يبقي من الدين بعدذلك لايكون لرب الدين مطالبة الورثة بهمن مالهم حيث لم يترك الميت غير المكان

ألذ كور ولايلزم أحد الورثة الذى فيسع حصته دفع شيءن الدين عن اخوته الغاثبين المدون وجه مشرعي (أحاب) ولاية بياع التركة المستغرقة بالدين الثابت شرعا للقاضي لاللور ثقاذالم تتفق الورثة على أداء الدين كله من ماله م كأفي ردا لمتارمن الحبس عرجامع الفصولين فلوباع الورثة او بعضهم التركة او بعضها المستغرقة بالدين مدون اذن القاضي اورصا الغرماء لاينفذ كالن الورثة لواقتسموا التركة يدنهم ثمظهر دين محيط بهاتنقض القسمة اذلاملك فمم فيها مع وجود الدين المستغرق فما الآان يقضوا الدَّين من عندا نفسهم كافي الدرمن التفارج والله تعالى أعلم (سلل) في رجل علك دارا فى بلده واضع يده عليها فرهاريا من تحمل الآشفال ومكث عنداً بنة عمه في بلدة آخرى حتى مانعن بنتسة وعنابن وبنتعه الشقق غماتت البنت عن ابن وابنة عمانيها المذكورين ثممات ابنالع عن اخته المذكورة وهما غائبان أيضا واستمرت ابنة الع المدذ كورةفي محل افامتهامدة تزيدعلي أربعين سينة ثم توجهت لتأخذ حقها في الدار المذكورة بالارث الثبرعي فنعها من ذلك رجدل أجنى مدعيا انه واضع بدءعلي الدار المذكورة بالشراء الشرعي من مورثها المتوفي الاول أزيدم أربعين سنة فترافعا للقاضي وطلب منه حجة الشراء والبينة الشرعية لاثبات ما ادعاه فعزءن ذلك فحرالتاضي بنسليم الدار للرأة المهذ كورة با قراره لمورثها باصل الملك و يكونها وارثة له ثم مات المسدعي عليه قبل التسلم عن ولد فوضع مده عليها نحوسنة وأراد منع المرأة عنها يعدد كم القاضي المالدارالذ كورةعلى مورثه بدون وجه مشرعي مدعيا فيهاالارث عن مورثه ومنكرا اقرادأ بيمياصل الملك لمورث المرأة ولدعواه الشراء المذكور ولم يتعرره ن طرف القاضي حة شرعية بالحكم الذ كورتساهلامنه فهل اذا اثبتت المرأة المذكورة مضمون حكم القاضي لهسابتلك الدارعلي الوجه المسطور بعد الدعوى الصيحة واقر ارمورث واضع اليد بارتهاو بملك مورثها السابق ولم يتبت الشراء بطريق شرعي يحكم على الوارث برفع يدهعن الدارالمذ كورة لتلك المرأة ويؤم بتسلمهالهاحيث لم يوجد ما ينع من ذلك (اجاب) نع يحكم لتلك المرأة بالدار المذكورة اذا تحقق مآهومسطور بهذا السؤ آل والله تعمالي أعلم (سئل) فى ما طروة ف ادى على آخر كان ناظر اقبله عدلي هذا الوقف أنه كان يقبض غلة الوقف وانداق عنده منهاميلغ قدره كذامستعق صرفه فيخيرات عينها الواقف وبينها المدعى في الدعوى وانه ريدا لاستيلاء منه على هذا المبلغ تجهة الوقف ليصرفه في مصارفه المذكورة فانالواقفوقف وقف على خيرات عينها كمالخ زاويته والقراء والفقراء وغير ذلافان يق شي يصرف على المحقين من ذر يتهوهذا الملغ لم ردعن الخيرات بل صرفه مستعق لهافاحاب المدعى علمه بالاعتراف بالمبلغ وأنكرانه وقف على خبرات وقال انه وقف أهلى من اول الام وانه حاز المبلغ لنفسه في مقابلة استعقاقه لانه من ذرية الواقف فام القاضي هدذاالناظرا لمدى باحضاربينة تشهدله طبق دعواه فاحضرها وشهدت بانه وقف

ا مطلب اقتسم الورثة التركة ثم ظهردين محيط بها تنقض القسمة الاأن يقضوا الدين من عند أنفسهم

سو ل

17V9 12

سفر سئة

174. 7-

114. 11

مطلب فی طریق بیدع الترکة واثبات انحق وفی الورثة بالغوقام بلاوصی

۲۷ معلب لايقضى على غائبولاله بدوں مائب عنه ميرى فينشنه كرالقاضي بالأالوقف خيرى وبتسليم المدعى عليه المبلغ المذكور للسدى وأمره بصرفه في مصائحه فهل هذا المسكم نانذاولا (اجاب) اذا آستوفت الدعوى شرائطها ووجدت الشهادة بعدها مطابقة فماوحكم القاضي عاذكر بعدالتعديل نفذ المحكم حيث لامانع والله تعالى اعلم (ستل) باقادة واردة من ناظر وقف القصر مورخة في ٢١ صقر سنة ١٢٨٠ مضمونها مُن صَمَنَ المديونين لمصلحة وقف القصر شخص بسمي المحاج على بن اسمعيل مطلوب منه مبلغ ٧٢٩٧ وقرشا وتوفى الى رجة الله تعالى عن ورثة بلغ وقصر وخلف منزلاه لمكه منشأ فيأرض حضرة الاستاذ الشيخ السادات يدون اذن من صاحب الارض ولدى المكاتبة كحضرته عن ذلك وردت منه افادة مذكور بهاانه لادغبة لهفي شراثه وأوضح ان لامانع من بيعه بمعرفة هذا الطرف لمن يرغب ويقررعلي المشترى المحكر اللازم لوقف حضرته حيث انه تعلق أيتام قصرفهل السلاور ثةحق في تركته قبل وفاءماعليه من الدبون واذا كان كذلك والمورث المذكور قبل وفاته لم يقم وصياعكي أيتامه القصرف كيف تباع تركته لوفاء الدس وماذا يصبرا جراؤه نؤمل أفأدة المحكم الشرعي (احاب) من المعلوم آل الدن الشرغي الثابت الوجه الشرعي مقدم على الميراث فلاتستعق الورثة شيأمن تركة مورثهم الابعدوفاء الدين الذكورمن التركة ومافضل يكون لهم على حسالفريضة ان لم يكن هناك وصية من الميت بثلث المال وإذاكان فحالور تةقاصروبالغولم يكن لليتوصى وهناك من بدعىء لحي التركة دينا إ وبرادبسع أعيان التركة لوفاء الدس فالطريقة فى ذلك ان برفع الامر الى القاضى لنصب وصياعلى القاصر بطريقه الشرعي ثم مدعى رب الدين اونا ثبه في ذلك على الوصى أوأحد الورثة البالغويثيت الدين بالطريق الشرعي وبعدا كحكميه يام القاضي الوصي والبالغ نالورثة موفائه فالله يكن فى التركة عيم من جنس الدىن بنياء الوصى والبالغ من الورثة مقدارما يقوم يوفاء الدين من التركة ولوكان عقاراو يبدأ الوصى بالايسر فالآيسر والله تعمالى أعلم (سـئل)من المحافظة في شخصين بينهما تداع وجرى تحقيق قضيتهما وبعمد رؤ يتهاونظرأورا قهاحكم لاحدهما يبلغ على الاخولكن المحكوم عليه غائب في بلدة بعيدة ولم يترك وكيلاشرعيا بدلاءنه والحكومله برغب اجراء منطوق الحكم فهلمع غيبة المحلكوم عليه يحوزه ول طلبه أم كيف أفيدوا الجواب (احاب) الذي يقتض ه الحكم الشرعي انه لايقضي ولاينفذ الحكم على غائب ولاله بدون نائب عنه على ماهو المعول عليه في مذهب الامام الاعظم ولأيتأبي استيفاء الحق على فرض ثبوته بطريق شرعي الامن حاضر فلصاحب الحق أن ينتظر حضور غريسه اويتبعه لستوفي حقه منهء لي فرض كونه حقا عابتا شرعاوالله تعالى أعلم (سقل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة في ١١ ربيع الاولسنة ١٢٨٠ مضمونها طلب الحواب مناومن حضرات العلماء المعتاد حضورهم بعبلس مصرعا أوضعه حضرة مفتى عباس الأحكام بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١١٨٠

ربيع الاول سنة

في شأن الافادة المسطرة من مجلس مصر بتاريخ ٤ صفرسنة ١٢٨٠ وصورة الجواب لمعطى من حضرة مفتى مجلس الاحكام المصر حدون دعلما ثنافي كتبرم أنتهى السلطان سطل عوته ولمخدفى كلامهم بعدالتنسع والمراجعة التصريح مان أم السلطان سطل عوته بل أفاد في حواشي الدرعند قول مصنف التنوير نائب القاضي المفوض اليه اكاستنابة نائب عن الاصل الخمانصه قال في الخلاصة الخليفة اذامات وله عمال وأمراء فهم على حاله م انتهى وذ كرقر دالحت ارعند قول الدرولاعوت السلطان ما نصه أى لاستعزل النائبيه كالاينعيزل المسئنس بخلاف موت الموكل فأنه ينعزل به الوكيل والفرق كافوكألة الزيلعيان السلطان عامل للسلمين فلا بنعزل عوته القاضي الذي ولاه هوأوولاه القاضي باذنه والموكل عامل لنفسه فينعزل وكيله عوته ليطلان حقمه انتهى فقد استفيد من ذلك ومن عبارة العلاصة ان أمر ألمرحوم سعيد باشا لعموم المديرين والمحافظين ووكلائهم سماع الدعاوى التي تتعلق ببدت المال فسماله اوعلمه وحقل ذلك وظيفة لهملم يطل عوته لآسما وسعادة الباشا محافظ مصر المحروسة حفظه الله تعالى وأيقامحياة طيبة الذي صدراه الآم على الوحه المسطور في مدة المرحوم سعيد بأشأ اق في تلك الوظيفة الى وقت تاريخه هذا ماظهر لنا في هذه القصية حسب النقول ألمشر وحةوعلى ذلك فلاحاحة الى تحديدا وامر بالمعنى المذكور وعلى كل فأذا فلهر كحضرة العلامة مفتى المحروسة مع باقى أهل المحلس العلى ما يفيد أن أم الوالى سطل عوته و ينوزل بذلك عماله وامراؤه الذين منم مالحافظون ووكلا وبيت المال وأمثاله ممن [القضاة والمفتين فلامانع من العمل به والأجراء عوجبه والله تعالى أعلم (أحاب) عن ذلك مشمولاماسماء واختام حضرات العلاء المعتاد حضورهم بمعلس مصر قدصار الاطلاع علىماأفاده حضرة مفتى مجلس الاحكام بتاريخ ٢٤ صفرسنة ١٢٨ فظهر صجوابه انه قدسلم وجرم يبطلان نهدى السلطان عوته وتوقف في بطلان الامرعوته وذكر انه لم يحدفي كالرمهم بعدالتبع والمراجعة التصريح بان أمر السلطان يبطل بموته وذكر بعض نقول تفيدعدم انعزال أقضاة والعمال والامراء عوت الخلفة وكذا النواب من قبل المفوض له الاستنابة وحعل ذلك دايد لاعلى عدم اطلان أمر المدر بنوالحافظين ووكلا تهدم عند غيدتهم بالخصومة من قبل سعادة والي مصرسا بقافي فضا ما القتلي الدين لاوارث لهم معمى يكون متهما بالقتل الذي هوعبارة عن تو كيله له مبذلك معان الكلام في طلان التوكيل بموت الموكل في خصوص الخصومة مدعوى القتل لافي انعزال القضاة والنواب والعمال والامراء بموت الوالى أوالسلطان وهنالة فرق بين هذاوذالة ولم يتعرض أحد الانعزال من ذكر عوته ولانقول به (والافادة عن ذلك) اله حيث خرم حضرة المفتى المذكور ببط لناالم يعوت السلطان النساهي فيلزمه أيضا القول بيط لان الام المخصوص كتوكيل المهذكور عوته اذلافرق فى ذلك بين النهبى والامرع لى ان النهبى عن الشي

174.

هطلب فرف بین انعزال الو کرل بشی خاص عوت الموکل و بین انعزال القضاة والنواب والامراءوالعمال بعور الوالی اوالسلطان مطلب النمی عن الشی امر بضده

أمر بضده كاهومعلوم والاستدلال على دعواه بماذكره غيرصر يحف اتبات عدم بطلان التوكيل المذكوراذ يفرق بين الولايات العامة وبين التوكيل آمحادث بعد التولية في شئ خاص على انالوح يناعلى بطلان النهى ما لموت كأخرم به يكون بطلان الام المذكور اولو ما كاهوظاهر بالتأمل وسيأتى مايؤيده وقوله لمنجدفي كلامهم بعدالتنبيع والمراجعة التصريح بان أمر السلطان يبطل عوته فقدوحدفى كلامهم التصريح بذلك فال فى ردالحتار على الدرالختار من باب الجعة عند قول الشار حوقد صدرا ذن عاممانصه قوله اذنعام أعلكم خطيبان ستندب لالكل شعص ان يخطب في أى مسعد أراد حلى أقول لكن لاسق الى اليوم الاذن بعدموت السلطان الاكن فالدالااذا أذن به أيضاً سلطان زماننا تصره الله تعالى كإبينته في تنقيح الحامدية وسنذ كرفي بالعيدعن نرح المنية مابدل علمه أيضافتنبه انتهدى بلفظه تمقال في مآب العيد س عند تكبيرات الزوآئد بعد كلام مأنصه وحرل الشافعي حسم التكبيرات المروية عن ابن عباس على الزوائدوهذاخلاف ساحلناه علمه والمذهب عندنا قول النمسعودوماذكر وامنعل العامة يقول اين عياس لامرأو لادممن الخلفاء به كان في زمنهم أما في زماننا فقد زال والعل الآن عاهوالمذهب عندنا كذاف شرح المنية عمقال تنبيه يؤخذمن قول شرح المنية كان في زمنهم الى آخوه ال أم الخليفة لايبقى بعدم وته أوعزله كاصر حده فالفتاوى ميريةو بنى عليمه أنهلونهسى عن سماع الدعوى بعد خس عشرة سنة لأيبق نهيه بعد موته انتهى بلفظه فهذا كله صريح في بطلان الام عوته وان بط لان المسى بالدوت الذى خرم به حضرة المهتى المذكورم بني عليه لاأن هناك فرفا منهما ولاا به لاو حودله في كالرمهم هذا والداعي لخاطبة سعادة رئيس مجلس مصر لسعادة رئيس محلس الاحكام بخطابه المحرو يظاهره حواب حضرة مفتى الاحكام بطلب تحديد الامربالتوكيل في قضاما الفتلحصول المذاكرة بمعلس مصرفي هذا الخصوص شفاها فنظر المحصول الاضطرات في هـ ذه السادة وتغيير معظم المأمور من بالتوكيل في غالب المدر مات والمحافظات استحسن تحديد أمر بالتوكدل عومامن قبل سيعادة ولى الامرنج وجآمن الشيمه في هذا الخصوص ولايشك في استعسانه والله تعالى اعلم (ستل) با عادة واردة من الحافظة في ١٠ را سنة ٨٠ مضمونها الاوراق المرفوقة مع هذا وردت الى الديوان بافادة من مديرية الغريبة مؤرخة ٨ شهره بقصد الاستفتاء من حضر تسكرعا برغبه حضرة قاضي افندى طنتسدا بحوابه المحررتحضر تكمضن الاوراق فنؤمل بعدمطا لعةمافيها الافادة عساهو مرغوب (وصورة جواب حضرة قاضي طنة دا) اله صدر لنا أمر من المديرية بسماع قضية تظلم حضرة مصطفى افندى وكيسلم ووالحلة الكبرى من حضرة قاضى افندى المحلة المذكرورة بانه عزله بغديروجه شرعى ولم يسيع دعواه المجرح في الشاهدين قطلبت صورة ماصارعلى يدحضرة القاضي وشرح عليه من حضرة مفتى مجلس طندا بعمة مافاله

44

بقر سا

حضرة القاضى من عزل مصطفى افندى من الوصية فهل القاضى الموما اليه مصدق في قوله في الصورة عرّفت مصطفى أفندى بأنه معرول من الوصية ولويدون أنبات ذاك وتصديق حضرةمفق محلس ملنتداواقع موقعه ولااعتبارعاتشت بهمصطفى افندى من الكتابة التي بيده بختم القاضي طلبه ليعرفه الحكم ولم يحضروالفتوى التي بيد مصطنى افسدى وقوله انه في أثناء التداعي اعترفت له الحرمة مدعية الوصية بأنه وصى و يكونذلك من باب قولهم الدعوى اذافصلت بالوحمه الشرعى لاتنقض ولاتعاداوهذا الحكم فيحق القياضي المتداعي لديه وانقطع الحيكم لديه اوتسمع الدعوى ويكون من باب قولم مروا ذارفع المهديم قاض آخرالي آخر ماقاله الحواشي ولامنافاة بينذاك وهذاوحيث انحضرة مصطفى افندى لم يقنع والمديرية أمرت بالسماع ولايصير مافعله القياضي متروكا مجانا الابعدالوقوف على الحقيقة فنؤمل الاطلاع على الصور المشروحة بهذاوا واناع الجيع نفع الله بعلومكم المسلين (احاب) قدصار الاطلاع على مخاطبة حضرة قاضي افندى منتذا لهذا الطرف والافادة عنها أنه اذاصدرت الدعوى صعيعة بن يدى القاضى وشهدت البينة للدعى وزكيت وذكر القاضى انه حكم على المشهود عليه يقبل قوله ف ذلك بلا ثبوت اذهو و صدق في ذلك مادام قاضيا كايستفاد من كتب المذهب مالم شبت ماينا قضمه بطريق شرعى وتحريج الشهود عاذكر في صورة الفتوى المجاب عليها من حضرة الشيخ الرافعي وحضرة الشيخ القطب من قبيل المحر - المحرد فلا اعتباريه حيثز كبتآآ شهود قالف تنقيح اتحامدية لواقام المدعى عليه بينةعلى جرخ الشهودفان كانج حالا يدخه لتحت المحكم كالوقال انههم فسقة اوزناه أواستأجر لدعى الشهودف هذه الشهادة اوأقرالشهودانهم شهدوابياطل اوزورا وانمايدعيه المدعى باطل لاتقيل بمنته انتهسي المرادمنه وماذكره المدعى عليه من الدفع حسب المسطر يسؤال الفتوى المذ كورة من قوله ان المدعية المذ كورة اعترفت بعد موت الموصى بان المدعى عليه وصى مختار وليس هناك وصى خلافه لاكاذ كرفى خطاب قاضى طنتداما يفدان اعترافها مذلك في اثناء التداعي فه فه أالدفع الذي ذكر في سؤال الفتوى اذا صدر بعدا لحكم على فرض كونه مفيداولم يتعرض له في الدعوى الاولى فالقاضى لا يسععه بناءعلى التخصيص الوارد ضمن لائحة القصاةعلى انه على حسب المذكور بصورة الفتوى المحكى عنها أولالا فيدلان ذلك على فرض ثبوته يكون تناقضا من الدعية في موضع الخفاء لاحتمال عدم علها بالعرزل وباقامتها وصيامدله فاقرت وصايته عم العلت بعزله وياقامتها ادءت بهلان ذلك بماينفر دبه الموصى والتناقض في موضع الحفاء عفووليس ذلك عصورابل صرحوا بنظ مرذلك في دعوى الوصية قال في ورالعين ادعى وصية وأنكرها الوارث فبرهن ألوصي له فادعى الوارث الرجوع قيل لا سعع وقيل يسععوهو الاصح لانه عما ميخفي اعل الموصى أوصى ثمرجع ولم يعلم بهدما الوارث فانسر فلما أخبر

مطلب اذاذ كر القاضى المحكم بعد اقامة الدعوى والشهادة والتركية يقبل قوله مادام قاضيا مطلب لااعتبار للجرح المجرد بعد التراكية مطلب التناقض في موضع الحفاء عقو وليس محصورا

مطلب ولاية بييع التركة الغير المستغرقة الورثة وولى اليتيم لا القاضى مالم يمتنعوا عن ايفاء الدين والبيع لاحله

رسعالتابي

17/1 19

جـادىالثانية ٢٠ ١٢٨١

ادعى الرجوع والتناقص في مشله لا يضر انتهى وفي الاشباء يعد ذرالوارث والوص والمتولى للعهل قال في حواشى الدر اعله بهمله عافعل المورثوا لموصى والمولى والحاصل انهاذاصدرت الدعوى صيعة وذكر تعريف الميت عاعمين معن غيره على حسب ماصرحوابه من تعريفه منذ كرحده الااذا كان مشهور اومقير الدون ذلك وشهدت المينةوز كيت مالطريق الشرعى وحم لاينقض اعمكم بعد تحقق صدوره مدون وجه يوجب نقصه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وتركة وعليه دين لرجل عقتضى سندشرى بيده فهل اذا ثبت دينه بعدموته بالبره ان الشرعى بين بدى الحاكم الشرعي يقضى له ماخمذه من تر كته ولومن عنى عقاد الميت وساع فدسه ولوفي الورثة قصروت كونولاية بعالتركة لوفاء الدين الورثة لاللقاضي اذاكم تكن مستغرقة بالدين (أجاب) الدين بعد شوته بالطريق الشرعي مقدم على الميرات فيد أبه فان أبوحد في تر كته ماهومن جنس الدين يباع الايسر فالايسر يبدابالمنقول ما العنقار بقدرالدين الثايت لامار بدعليه على المفتى به في حق وصى اليتم فان لم يكن للقاصر من الورثة وصى من قبل أبيه أقام القاضي له وصيائم مام ومع الورثة البالغين بيسع ماهومشغول بالدين من العقار بعد تفاد المنقول ولا عنع وجود القاصر حينشد من بيع ذلك المقدارمن قبل الوصى وماقى الورثة والولاية في بيح التركة الله تكنمستفرقة للورثة مع ولى اليتيم لوفاء الدس مالم يتنعواءن أدائه والبيع لايفائه فيسع القاضي جبراعن موالله تعالى أعدم (سئل) بافادة من بيت المال في ٢٢ و سنة ١٢٨١ مضمونها شخص توفي بألفشن وتركته ضبطت بمعرفة المدس بةوقسل ان الوارث للتوفي المذكور زوجته وعاصم المعتق والزوحة والشهودالذن شهدون بوراثتها مقيمون بذاك الطرف فهل يتوقف اثبات وراثتها على حضورها وشهودها الى عل وحود الوارث الاتح اوبصح اثبات وراثتها في محل وحود التركة عدس ية الفشن ولو كان الوارث الشارك لهافي التركة موجودابالمحروسة (أجاب) ثبوت الزوجية يتوقف علىحضورخصم شرعي فان وجدد صح الثبوت والأفلاولافرق في ذلك بن محل وجود التركة اوغيره وايس صحة ثبوت الوراثة منعصر افي الدعوى على وارث آخ محقق الوراثة افحضور غيره من نحو غريم الميت اومودع الميت اوالوصى يصخفي في صقة الثبوت للارث غير أن الوارث الأخر لوانكرالثبوت والوراثة يحتاج الى أثبات مضمون القضاء بذلك والله تعالى اعلم (سلل افادةمن ديوان المحافظة مؤرخة ١٧ ج سنة ٢٨١ مضمونها مطلوب افادة مديرالغربيسة المسطرة عينه بتاريخ ١٢ الجارى التحر يرعم ضرته ليعطى القول الكافي عااشتملت عليه الأوراق المرفوقة معهوعا يعتمدا جراؤه فما فيها (احاب) هنده القضية لم سمع فيها حضرة قاضى طنتدا دعوى المدعى على خصمه حتى يظهر الحكم فيهامانهامسموعة ويترتب عليها صةامحم للدعى بالشفعة بعدا تباتها أولاوهل دعواه

مطلب سلمالشفعة بناءعلى أن الثمن كذا فظهر أقدل لاتستط شفعته

١٤
 مطلب لا يجبر بعض
 الورثة على تحرير
 التركة بعدى ضبطها
 وبيعها يمعرفة بيت المال
 والقاضى برغبة أحدهم

صهر ۲۳ ۱۲۸۳

مطايقة لسؤاله الذي رفعه كضرة مفتى اسكندرية سابقا أملافية تضي انه عنب دترافع الخصم بناديه فيهذه المادة يسمع كلام المدعى فان صحح دعواه ووجدت موافقة لسؤال الفتوى الذكورة يكلفه اثباتها ويحكم أهبا لشفعة اذالم وحدده نالثمانع كظهورمسقط الشف مة وتسلم الشفيد الشفعة بناء على ان المن كذا لا يسقط شفعته فيها انعلم انه أقلفه الشفعة أذاتوفرت شروطها وانتفت موانعه الان التسليم كان لاستكثار الثمن كاهومصر حبه والله تعالى أعلم (سشل) من بيت مال عوم مصرفي ١٤ راسنة ٨٢ بمامضمونة رجل قرفى عن ورثة قصرو بلغ وفي حال حياته أقام أحد أولاده البلغ وصياعلى التركة وعلى القصر ثم توفى أحد الورثة البلغ من قبل أخذ حصته من تركة والده عن قاصر وبالغوالا كمااشر عي أقام وصي المتوفى الأول عدلى القاصر ولد المتوفى الثانى وصياووار ألمتوفى الاخيرالبالع رغد تحر مرالتر كتمن المذكور تساععرفة القاضى وستالال ليأخذنصبه على مدهمانهل للقاضى وستالمال أن محسوه لذلك ام ماهوا عمد الشرعي (أحاب) لا معبر بأقى الورثة ووصى الميت الاول الذي أقيم وصيا على ولدالمتوفي الثاني شرعاء لي تحر موالتركة المذكورة بمعنى ضبطها وبيعها بمعرفة بمتالمال والقاضي بحردرغبة أحدالورثة البالغ فذلك فقط بدون رضا باقى الورثة المذكورين اغما يكون لهمذاالوارث المذكور مطالبة من له بدعلى ألتركة التي T لتله حصته منها بنصيبه واستخلاصه منهاحيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لآخرا ثبته ربه في وجه الورثة بالوجه الشرعي وبعض الورثة تصرمقام عليهسم وصى شرعى ولمريكز شي توفى منه الدين سوى عقارفهل بماع ذلك العقار جيعهان استغرقه الدين وبعضه انلم ستغرقه وبوفى الدين من عُنه حيث لم تختر الورثة امساك العقارووفاء الدن من مالهمولم بوجد أقد ولامنقولات تباع لا تفاء ذلك من عنها (احاب) نع يباع عقار المت لا يفاءما عليه من الدين المستغرق له أو بعضه يقدر الدين ان لم يستغرق اذا كأن دينا شرعيا البتابطريقه الشرعي وامتنع الورثة من ايفا تهمن مالهم وامساك العقار ولمبوحسدمابوفي منسه الدين سواه ويكون ذلك من مسوغات بيج عقار القاصروالله تعالى أعلم (سئل) بإفادة من بيت مال مصر مؤرخة ٧ جادى الاولى سنة ٢٨٣ مضمونها هــذا الانهاء تقدم من شخص بدعي الحاج الراهم الغندوريدعي انه ابنءمالمرحومة سرية أمحسن ولكونه أثبت وراثته لمآءو جياء المشرعي ولم يكر لما وارت خلافه يلتمس الافراج له عن تركتها المحصورة بينت المال ولماطل الكشف اللازمفما توضع علمان المرحومة في حال حيانها حررت جمة ايقاف بالملك تعلقها موضح بتلك الحيمة أنهاسرية بنت بدوى جلى بن عبدالله وبالاعدلام الشرعي الصادرمن المحكمة بشوت تورث مقدمه المذكورذ كرانها سرية بنت مدوى الغندور ابن عيسى الغنسدور وحيث مقتضى النظسر في ذلك بطرف حضرتكم فروم الافادة عسا

مطلب تعددالاسمجائز والغليط فيملايضر نضيه الحكم الشرعي ف ذلك (أجاب) مجردد كرنسب الواقفة في كتاب الوقف الم ينت بدوى بن عبسدالله لا يترتب عليه اله حكم بنسماً على هــذا الوحية ولا يترتب عليه أيضامنع من أثبت استعقاقه في ميرا ثها بعدمو تهاونسبه فسامع ذكران اسم جدها عدسى الذى وقع الغلط فيموحكم الحاكم الماشرى وبذال مع كومهاهي المتنازع فميراثها لاحتمال كون الغلط فيماذ كرفى كتاب وقفها وكثيرا مأيعبر عن وهـــل اسمه بعبـــد التداعتبارا للوصف لاللاسم الذي هوالعلم أولاحتمال ان يكون عدها الذكور اسمان وتعددالاسم حائزو قدصر علماؤنامان الغلط في الاسم لا يضرقال في التنارخانسة غلط الاسم لايضر عجوازأن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن العتاوي الرشيدية ادعى على رحل هومجدين على بن عبدالله ثم ظهران اسم جده أحد لا تبطل الدعوى مجواز أن يكون كحسده اسمأن وفي البزاز ية اشترى مارية اممها شعرة الدرواستعقت بذلك الاسموعنداوادة المشترى الرجوع بالثن قال استعقت مي حاربة اسمها قضيب السان تصم الدعوى انقال استعقت على الحارية التي اشتريته أمنك والغلط في الاسم لايمنع الدعوى بعدماعرفها مذلك التعريف ولانه يحوزان لهااسمين كاأعاده في التنقيم من الدعوى والله تعلى أعلم (سئل) من طرف مصلحة بيت المال عن حادثة سئل عنها حضرة مفتى الاحكام عاصورته في تاريخ وحاسنة ٩٨رحل توفي عن زوجته وبيت المال فادعي لدمن التركة وأخذت العسن المرهونة منسه ثم ادعت الزوجة مان العسين التي كانت مرهونة حارية في ملكها وكانت المتها لزوجها البرهنها ومردها البها بعد قضاء طحته وكلفت شوتهاوح ولاالرفي ذلك على الشريعة فحضر الأعلام بثبوت الملك لهاوانها كانت سلمتها لزوجها في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٢ كانص بالاعلام وهذا التاريخ كان فيه الرحل المدعى على تركته متوفى فأحضرت الشهود في المصلحة وسئل كل منهما على انفراده فاحاب كل منهما قائلابان شهادته التي أداها في المحكمة على ان تاريخ تسليم المُعَنَالِتُوفَى مَنْ زُوجِتُهُ هُو مِنْ شَعِبَانُ سُنَّةً ١٨١ لَاسُنَّةً ٢٨٢ وإن كتابة آلتاريخ فى الاعلام ٢٥ شعبان سنة ٨٢ رعما كانت غلطا أوسهوا عن كتسا لاعلام فهل ماقاله الشهود أخبرا يعرل عليه ويكتفي الحال ولايعول على الثاريخ المنصوص الاعلام ويكتني بالحكم بقطع النظرعن ذاك التاريخ أم كيف يكون الحكم فأفاد حضرة مفتى الاحكام عما صورته الذكرأ يناه في هذه القضية انه لامدمن مشاركة حضرة العلامة مفتى أمنسدي لمحروسة في اعطاء الحواب عن هذه الحادثة فكتب لهذا الطرف من بت مال مصر عما صورته المقصود بعدمطا اعةماتحرر بهذا كحضرة مفتى الاحكام وماأحابه باحالة النظرفي هذه المادةعلى حضرتكم وماتحويه الاوراق المرفوقة بهذايكم بالافادة عمايكون ف ذلك (أجاب) محردة كرالشهود بعد الحكم حين سؤالهم عصلة بيت المال أن التاريخ

ذى القعدة

مطاب محل قولم يوم الموت لابدخل القضاء اذالميكن تاريخ الموت مستفيضا عندالكل والاعلا يقضى القاضي لمادعي حقايعدهذا التاريم للتيقن بكذبه لالكرون المون لابدخل تحتالقضاء

ITAP

محرم 1712 مطلب شعب القاضي وصد افي المتركة المستغرقة بالدس لبيعها حبث امتنع الورثةمنايفاته

١,

الذى شهدوانه هوسنة احدى وعانينوانذ كرسنة ائنتين وغانين فى الاعلام وقع غلطا من الكاتب أوسهوا لايوجب تقض أعمد كم كان ذكره مم فجوابهم حين السؤال من مصلعة بيت المال بعدا تحكم أن الزوج مات سنة احدى وعمانين لا يوجب منع من ادعى حقاعليه في تاريخ متأخولدى القاضي واثبته وحكميه لربه فقد صرح عاماً ونا يضابان بوم الموت لابدخل تحت الحركم ولا يحكم به فأوحكم عونه في وقت مخصوص عماءمدع ادعى حقاعلى من حكيموته في تأريخ متأخرية بل مند عدم دخول مار بخ الموت تحت القضاء والحكم بل يجعل أتحكم عوته مجرداعن التاريخ كان التاريخ لم يذكر وعندعدم ذكر التاريخ الاتماقص وهذااذا لميكن موته في التاريح آلسابق مشهور امتنفيضا عنديل عالم وحاهل وكبيروصغيرفلو كان كذلك وادعى شعفسحة ابتاريخ متأخر لايقضى له القاضي للتيقن بكذب المدعى لاالكونه قضى بتاريح الموت كاأفاده في ردالحت العلامة خيرالدين في مأشيته على المحروه في ما المادة لست كذلا على ظهرما يبطل الحكم المسطر بالاعلام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد مع آخر عقد مغارسة في أرضه عقد افاسداولم مأذن رب الارض في احداث سأقية في أرضه الرحل الاخرلامكان سقى الغرس بنقل ماء قريب أوحفر بترفى مكان قريب من الارض بلابنا عفتعدى الرحل الا تووحفرسا فية في تاك الارض وبناها بدون اذن ربهاشم ترافعا الى حاكم شوعى واعترف المحدث بعدم الاذن من صاحب الارض فكم القاضي فسخ عقد المغارسة المذكوروام المحدث بقلع بناء الساقية وتسليرالارض لربهافارغة بطلسه وبوحوب أحوالمثل لرسالادض الشغولة بالغراس فهل يكون حكم القاضى بنقض بناء الساقية ألحدث بلااذن صاحب الارض مع اعتراف الحدث مذنك وطلب ربها صحيحا والحال ماذكر حيث لم تمكن قدمة البناء أكثرمن قيمة الارض مع قيام صاحب الارض عنازعته في الاحداث وعدم الترك اختيارا (أحاب) نعم يكون خمالق أضى بنقض البنساء المحسدت بلااذن رب الأرض وانحال ماذكر بالسؤال صحيحا والله تعالى أعلم (سـئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ٩ محرم سنة ٨٤ مضمونها هل يجوز بيعا بعادية المرحوم محدسايم بك ابن المرحوم رستم بك المستغرقة تركته بالدين بمن مثلها ولولم ترض الورثة البالغون أملا (أجاب) اذا تدت بالوجه الشرعى كون المتوفى مدنونادية اشرعيالاناس ولمنوح فتركته مايني بالدين من النقولات اوالنقود واستغرقت التركة بالديون الثابتة شرعا وكإن بعض الورثة قاصرا وقدامتنع الورثة البلغ من بيع العقارفان القاضي ينصب وصيافي التركة لبيع عقارا لتركة وغن مثلة لوفا عماعليه من الدون لارمايه ولايتو قف السع حينشذ على رضا البلغ من الورثة حيث لم وفواالد س من مالهم وامتنعوامن البيع والله يكن الدس البيام الساع ذلك والله تعالى أعلم (سمل) من قومسيون الجلس الخصوصي في ٢١ جادي الالمومسنة ٨٤ عاصورته يقتضى ان حضرات السادة العلاء يتفضلون بالاطلاع على هذه القتوى

المسطرة باطنه المحررة منحضرة السيدعلى افندى البقلى مفتى عجلس الاحكام ومايرون فيه المصلحة للحسكم على الغائب شرعابة فضلون الجوابيه (وصورة الفتوى المذكورة) ماقو لكردام فضلكر فقاص قضي على غائب في غسته من غير حضوره عبلس القضاءهل يكون قضاء القاضي المذكور نافذاشر عاولا بحوز تقضه ولوكان القاضي للذكورلاري صة القضاءع لى الغائب وساحكم الله في ذلك افيدوا الجواب الجديقة وحده المصرحية عندعلا ثناانه لايقضىء لى غائب ولاله ولكن لوقضى القاضى عليه بلانائب ينفذفي أظهرالروا يتسمنءن أصحابنا كإفى التنوم وشرحسه لانه فصل مجتهدفيه وقال في فتاوى للرحوم على أفندي مفتى الاستانه العلية نقلاعن الفصول الاستروشفية في الفصل الثانى القاضى اذا قضى على الغائب وهولاس ذلك قال مجدلا ينفذوفال أبو بوسف ينفذ وذكرالفضلي قول أبى حنيفة مع أني يوسف وعليمه الفتوى انتهمي وقال في ردالمحتارعلي الدرالمختارمانصه قدأضطر سآرأؤ هموبيانهم فيمسائل انحيكم للغائب وعليه ولميصف ولم ينقلءنهم أصـلةوىظاهر ييني عليــهالفروع بلااضطراب ولااشكال فالظاهر عندىان يتأمل فيالوقائم ويعتاط ويلاحظ الحسر تجوالضرورات فيفتي يحسبها جوازا وفسادا مثلالوطلق امرأته عنسدا لعدل فغاب عن الملدولا بعرف مكانه اوبعرف وليكن بتحزعن احضاره اوعن ان تسافر المه هي أووكيله البعده اولما تع آخر وكذا المدون لوغابوله نقد في البلداو يحوذ لك ففي مثل هذا لورهن على العَالمَ المُعامَل على مَلْم القاضى انهحق لاتزوير ولاحلةفيه فينبغيان بحكرعليه ولدوكذاللفتي ان يفثي بحوازه دفعاللعر جوالضرورأت وصيانة للعقوق عن الضياع مع انه مجتهد فيه ذهب المه الاثمة لثلاث وفيه دوارتانءن أصحابناو ينهغيان ينصبءن أالغاثب وكبل بعرف إنهيراعي مانسالغائب ولايفرط فيحقمه انتهي نقلاعن حامع الفصو لتنوأ قره في نورا إعتن قال لمحشم قلت ويؤيده ماماتي قريبا فيالمهضر وكذاما فيالفتح من باب المفيقود لامحوز القضآء على الغائب الااذارأي القاضي مصلحة في الحكم له وعليه فحكم فانه ينفذ لانه مجتهد لمها نتهي قال المحشى بعده قلت وظاهره ولو كان القاضى حنفيا ولوفى زماننا انتهيى والله أعل الفقير على مجود البقلى الحنفي مفتى الاحكام

ماشية هذاوم خلك لوحضرا لغائب المقضى عليه من غيبته وأبدى دفعاشر عيابفيد وطلان الحكم السابق عليه أوجر حق الشهود جمامه موعاشر علايكون القضاء السابق عليه في غيبته مأنع الدمن قبول ما أبداه من الدفع والحرح في الشهود كاذ كر ولا فرق في هذا بينما اذا طالت مدة الغيبة أو قصرت وله ذائر ما لتحشية (أجاب) مشمولا أيضا بأسماء كل من حضرة شيخ الجامع الازهر الشيخ مصطفى مجد العروسي والشيخ عبد القادر الرافعي مفتى الاوقاف والشيخ مصطفى العرف في مصطفى المنافعي والشيخ عبد القادر الرافعي مفتى الاوقاف والشيخ مصطفى القدرشي أمين الفتوى بقوله القضاء عدلى الغائب ليس مذهبالا بي جنيفة بل

17/2 77

مظلب مهم فیما قبل ق القضاء علی الغائب ل وله وأن القول به لیس مدهب الای حنیفة لایعتد به

فروع مذهب ويعها مفرعة على اله لا يقضى للغ اثب ولاعليه نع القول بالقصاءعلى الغائب هومذهب الاغة السلائة فلايفتى على مذهب أبي حنيقة بانه يقضى عبلى غائب اوله وكان الشيخ الامام ظهر الدين يقول في القضاء على الغائب يفتي بعدم الحواز والنفاذكي لانتظرقوا الى هدممذهب أصابنارجهم الله تعانى كإذ كرمف الهندية فاو درالقضاء على الغيائب من قاض من القضاة ففي صته ونف اذه اضطراب والذي عليه العمل والفتوى هوعدم النفاذولم نرأحدامن أهدل العصرولم نسمع عن قبلهم الأفتاء ينفاذالقضاءعلى لغاثب من حنفي مقلدقال فالتنو بروشرحه لايقضي على غائب ولاله أى لا يصم بل ولا ينفذ عسلى المقى به يحرقال السسد الطعطا وى قوله أى لا بصحقال في البحر اشتبه على كثير ان قولهم الفتوى على المفاذ أعممن كون القاضي شافعياً مراه أوحنفيالابراه والظاهرانه فيحق من راهلاجاع الحنفية أنه لايقضى على غائب كما د كره الصدرالشهيد في شرح أدب القاضي ولو كأن اعم للزمد دم مدهب اضابنا أوانه اغهاقالوامان الفتوي على النفاذ فيمااذا قضي اللفقود لافي مطلق الغائب أنتهبي ثم نقلءن العروالذي ظهرني من كلامهمان المذهبءن أصابنا عسدم صحة القضاء عسلي الغائب وأن القاضي الذي يراه اداقضي عليه فانه يتوقف على الامضاء لان الاختلاف في نفس القضاء وماعداه ـ ذًا من الاقوال من تصرفات المشايخ ائتهمي وأما قول التنوير وشرحه ولوقضي على غائب بلانائب سنفذفي اظهر الروايتين عن اصحابنا وقبل لاينفسذ ورجه غيرواحدوف المنية والبزاز يةوج عالفتاوى وعليها لفتوى ورجف الفتر توقفه على امضاء قاض آخو في المحروالمعتمد ان القضاء على السخر لا بحوز الالضرورة وهي في خس مسائل الى آخرها فقدد كر في ماشمة رد المتارة وله ولوقضي عدلى غائب الى آخره أى قضى مس يرى جوازه كشافى لاجماع الحنفية على انه لايقضى على غائب كإذ كره الصدرالشهيدفي شرح ادب القضاء كذاحققه في البعرو الحاصل أنه لاخلاف عندنا في عدم جوازالقصا وعكى الغائب واغا الخلاف في اله لوقضي به من يرى جوازه هل ينفذ مدون تنفيذ أولايدمن امضاءقاض آخرور أيت نحوهذا منقولاعن اعابة السائل عن بعض رسائل العلامة قاسم وبهظهران قول المصنف فسمام ولايقضى على عائب سان تحكم المذهب عندناوقوله هناولوقضي الى آخره حكاته للغلاف في النعاذوعدم له قلت بقى مألوقضى الحنفى فذلك ولا يخفى انه ماتى فيه الكلام المارفيما لوقضى في عتهد فيه يخلاف رأيه ومافيهمن التفصيل واختلاف التصح انتهي المرادمنه وحاصل ماذكرمن التفصل والترجيم المارفي قضاء القاضي ومجتهد فيه يخلاف رأمه ان المفتي به عدم مفاذالقضا ففذلك مطلقا عامسداا وناسيا عندهما والائمة الثلاثة وقيل بالنفاذ نفتي وفي شرح الوهبانية للشونبلالي قضي من ليس مجنهدا كنفية زماننا بخلف مذهبه عامدا لاينفذانفاها وكذانا سياعندهما انتهمى فافادان قضاة زماننالا ينفذ قضاؤهم مخلاف

شرال

17 3411

ذهب الى منيفة اتفاقا في صورة عدم النسيان لذه بهم كاهو الموضوع واغما الخلاف بينالاماموصاحبيه فيصورة النسيانوذ كرفيردالهتارهناك بعدكلآم هذا كله في تهد اما المقلدة غاولاه ليعكر عذهب اليحنيفة فلأعلا أغنا أفسة فيأ سيةالىذاك الحكمانة فيقال الشرنيلاني عن البرهان وهدا اصريح الذي يعض عليسه بالغو احذفه لي هسذا فقوله في ردالم تارلوقضي الحنفي بذلك ياتي مالمماروا خسلاف التصيم يكون القولجا ليفاذ قاصراعملي قاض بحتهد قضي امذهبه هذا والمنظورفي تيحو مزنفاذالقضاء على الغائب فيهدذا الزمن الذي فيهالتزاوبرواكحيل واتحراةعلىشهادةالزور منالمفاسدوضياع حقوق كثيرة بالتعندغسة أحدهما وبترتب على ذلك اشكالات كثيرة وزمادة المشغر فيال مذلك فلانترتب على هذا الاز مادة المنازعات وكثرة المخصومات وعدم قطع المشاكل الابتداء أسهل من الدفع بعد الانتهاء كالا يخفى فيضيه عبدلا كثير من الحقوق هدا معدوضع تدهمدة تزيدعلى عشرس سنة ثم ماتت البنت المذ كورة عن ابن مم مات الابن واضع اليبدالمذ كورعن اسمفقودو بنت فوضعت البنت المذكورة بدهاعلي ماذكر ليدعلى ذلك بحاب لذلك أم كيف الحال افيدوا الحواب (أحاب) اداا ثبت دعواه كضي ثلاثو ثلاثين سنة يقضيله بنصيبه حيث لامانع والله تعالى أعلم اس اردةمن ديوان المحافظة بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٨٤ بناءعلى اعادة وا مدىر لةسميوط بتاريخ 10 شوالسمنة ٨٤ ومعهامخاطيمةمنطرف حضر سيوط للديرية بتباريحا والسينة ٨٤ للنمس باالاطلاع على صورة ح واردةمع ألاقادات المآلمة كورة وافادةالحكم الشرعى فيها ومضمونها ماتقول سادتنا الاعلام نجوم الهدى ومعابيع الفلام فى رجل كان ادعى لدى فاض من قصاة المسلمين على آخران حدد لامه فلاناعاك منزلا بناحيسة كذاوحدده بحدوده الار بعدة ومأت وإنحصرارته فحزوجته وبنته وولدى عيه الشقيقين هماو الدالمدعى عليسه ورجل آخ مهدنة 41

ذىالقعدة

سنة إوترك المنزلميرا ثالهم ثمتوفى ولداالع عن ورثة منهم المدى عليه وتوفيت والدة المدعى واحدى بذي مالا المنزل الاصلى وانحصرار تهافى والدتها وزوحها وأولادهامنهم المدعى وتوفى عضالا ولادعن ورثة بخص الدعى فسمحصة معلومة عينهاف الدعوى والمدعى عليه واضعيده عليها بغيير طريق شرعى وطالبه برفعيده عنها وسأل جوابه وبسؤاله بعدد نبوت وضع مدالمدعى عليه أحاب بعد تصديقه على موت المدوف بن المذكورين وانحصارا رتكل في واثته المذكورين مان المحدود ماك لوالده مات عنه وتر كهمبراثاله وليقنه ورثتسه وكان واضعابده عليه بلامنازع ولامعارض ووضعهو يده عليه بعده مدة عشر سنتن وكان يتصرف فيه بالمدم والبناء وغيرهمامع مشاهدة المدعى المذكوروعدم معارضته الامانع شرعى وبأن المدعى كان طلب المدعى عليه على يدقاضي بلدة كذا وادعى مدعواه المذكورة فعدها فاحضر بينة شهد بعضها بالملك شهادة غيرمطا بقة وبعضها شهدبانه يسمع ان المحدودمن أوقاف أحد أصول جد الدعى لامه وسماه باسمه فرحع المدعى الى تصديق شاهدا السماع وعرف أنه وقف على جدع الذرية وأنحده لامه المدكورمن موانه لا يعرف عامود النسب الموصل للواقفوان والده كان ادعي على والدالمدعي علمه لدى بعض القضاة بذلك فصدقه على كونه وقفاو ادعى ايقافه على خصوص الذكورمن ذرية الواقف ولس هناك كتاب وقف رجع اليه فلما مع المدعى ذلك صدف على الهدم المذكوروعرف مانه لم يكن حاضرا وجد أقراره بالوتف لدى القاضى الذكور حكم تعريف المدعى علىه مذلك فهل حيث كأن الام كإذ كروكان ذاك مقيداعض طة الدعاوى لا يعتبر حود المدعى المذكور دعوى الوقفيسة ويكون ذلك تناقضا ينع دعوى المالكية بعددعواه الوقف علاعافي مضطية الدعاوى أولابدمن أثبات ماهومقيد بالمضبطة بالطرايق الشرعى ومع العيزعنه تسمع دعوى الملككية أفيدونا (اجاب) تنو قف معاملة المدعى المذكور عماق المضبطة المحكى عنهاعلى اقراره عانضمنته أوقيام بينة عليه مذلك حدث انكرولا يعمل بعردالخط الموجودف المضبطة على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سسئل) بافادة واردة من مصلحة عوم بست مال مصر مؤرخة غاية دى اكحة سنة ٨٤ مضمونها فيما نقدم توفيت ام أة تدعى عموشة بنت عسدالله السيوفي وكانت قداوصت بثلث ماهو مخلف عنمالتيه يزها وتكف نهاو نعوه عماه ولازم وتركت بنت أختها المرأة اسماء هي المرأة زنو به بنت المرحوم المديدمجد قاسم القباني الغبائبة وبواسطة غيبتها صارصيبط ماه ومخلف عن التروفاه والآل حضرت زنو بقالوار ثقالد كورة ورغبت الافراج لهاعن التركة والعقار المخلفء المرحومة فن بعدالكشف واجوا والتعقيقات اللازمة صاراحالة القضية على الحمكمة وأثبتت وراثتها للرحومة مدفترقسام تاريخه غرةب سنة ١٨٨٤ كوريه عيوشة بنت عبدالله السيوفي ولماان صارتلاوة هج العقاروج دالمسط ورفيها ان والدالمتوفاة

3471

هجرم سنة

ع طلب بجوز تعدد الاسماء

17/0 1/

بسميء بدالمتعال السبوفي لانه مذكورفيها عيوشة بنت عبدالمتعال السبوفي ولوجود هذا الأختلاف سشلمن الوارثة المذكورة عن الكيفية فاحابت مان عبدالله والد المتوفاة هوعبد المتعال الواردبانحج وانحقيقة اسمههوعبدالمتعال ولكنه مشهوربين الناس بعبدالله ومخاطب بهذا الأسم واحضرت شخصين شهداشها دةمطا بقة لقولما ثم بالكشف من دفاتر المعلحة عن ختم المرحومة وجدت بصمته عيوشة بنت عيدالله وسسانالواردفي دفترالصبط هوعموشة بنت عبدالله ونبوت الوراثة كذلك وبصمة الختم عيوشة بنت عبدالله السيوفي أيضاو المسطور بحجج العقار عيوشة بنت عبدالمتعال السيوفي اقتضى تحر مره محضرتكم والاوراق المتعلقة بهذه القضية مع الدفترا اقسام وهجم العقارم سلةمن طيمه فن بعدمعلومية الواقع تردالافادة عما يعتمد لينظرو يجرى اللازم (أجاب) وجوداسموالدالمتوفاةالمـذكورةفى هج الاملاك عبدالمتعال معذكر المدعية أن اسمه كذلك وانه اشتهر بين النساس بعبد آلله حسيما صدروقت تبوت النسومطايقة الشهودلهاء لىماذكرته معموافقة صورة ختم المتوفاة لماذكرفي المرافعة وثبوت الوراثة من انهاعيوشة بنت عبد الله لا مكون ذلك يخلايا كحم بوراثتها شرعا كواز تعدد الاسماء والله تعالى أعلى (سئل) مافادة واردة من دو ان الروزنامه مؤرخة ١٢ محرم سنة ١٢٨٥ مضمونها قدصدر أم المالمة المفيدارسال الحة المحررة بخترقاضي المنبه المتضمنة اعطاء الستة أفدنة وكسوراني ورثة على أغا ابن موسي في مقاملة الاطمان الماخوذة من عملي أغاا لذكو رلاسدائرة السنية والمتضمنة أيضا ثبوت وراثةورثة علىأغاللذ كورواكحةا لقديمة والتقسيط وقائمة التحديدالى حضرتكم للنظر فيهالكي اذااستعس ععرفة حضرتكم الاكتفاء بذلك مدون تحر مراعلام شرعي فهاوالا فتردالافادة بالمحكم الشرعى لاحواءما يأزم (أجاب) اذا كانت وراثة الورثة المدذ كورين محققة ولم، كن هناك ما يوحب أثبات وراثتهم وأنحصار الارث فيهم شرعا فانه بكتني عما تحررتلك اكحة الحبكي عنها وأماادا كان الام يخللف ذلك فلايذتني في ثبوت النسب ععردماذ كرة القياضي في آخرتلك اكحة من قوله المحصر ارته فيهسم بشهادة شاهدى التوكيل المذكور سناذ لايقتضي مجردذاك اثبات نسب الورثة للورث المذكوروا نحصار ارته فيهم شرعا بل يتوقف ذاك على شهادة شرعيمة في وحه خصر شرعى بعدالم افعة والمحكم مذلك و نالقاضي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة خليل أعا أغاى عادة والدة خدىوى مصرمؤرخة غاية محرم سنة ١٢٨٥ مضمونها ان رجلا كان أعطى رحلا آخرمن التحاد المعتبرين مبلغ نقدية ليحفظه له على وجه الامانة عنزله وأخذ مذلك سندامخط كاتيه المعروف وعلمه ختمه المشهور بين الناس تموفي الاتخذالي رجة أله تعالى غسران هذا البلغ لم يكن مقيد الدفاتره ولم يكن السندا لمذكور متمو فاولم مكن علىه شهودسوى كونه مختوما بختم المتوفى ونرغب الوقوف على الم كم الشرعى في ذلك هل

صفر

17/0

مطلب يعمل بخط التاج فيما عليه اذاكان محفوظاعنده وفيه بيمان ماقيسل في خط كاتبه

11/0 7

يعمل بهذا السنداذا شهدت شهودعدول على ان هذا الختم ختم المتوفى وهذا الخطخط كاتبه ميت أنهمن التجار ولولم يكن مقيد ابدفا ترالمتوفى أم لاولذا اقتضى تعريره افضيا كم نؤمل الافادة عن الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) جبح الشرع ثلاث البينة والاقرادوالسكول فلا يعول شرعاعلى الخطولا يقضى به الافيما استثى ومنه خطالسه ساروالبياع والصراف كمافي الاشباء تبعالما في قاضي خان والبزازية وخرم به في البحرو كذا في الوهبا أنية وحققه ابن الشعنة وكذا الشرنبلالي في شرحها وأفتى به القرقاشي صاحب التنويرونسبه العلامة البرى الى غالب المتدفة كمون خطوط من دكر حقفيما عليهم وتقوم مقام البينة أذا ثيت انه خطهم بالبينة أو بالا قرارهذاه والمنصوص فاذا وحد خطهم على كتبوه على أنفسهم ونستانه كذلك بعدموم مفانه يقضى على ورثتهم بالحق بعد حلف المدعى يمن الاستظهاروفرعوا علىماذ كرالعمل بماسوحدفى دفاترهؤلاءان عليهم مبلغ كذالفلان مثلالانهم لايكتبون في دفاترهم شأعلى سنل التجرية للخط أواللهوو اللعب بللايكتبون الامالهم أوعليهم قال العلامة ابن عالدين بعد كلام ويجب تقييده أيضاعا اذا كان دفتره محفوظا عنده فلوكانت كمابته في مأعليه في دفترخصمه فالفاهر انه لا عدمل مخلافالما محته الطعطاوى لان الخط عمارورو كذالوكان له كاتب والدفتر عندالكاتب لاحتمال كون الكاتب كتب ذلك علمه بلاء لمه فلا يكون هه عليه اذا أنكره أوظهر ذلك بعد موته وانكرته الورثة خدلافاً ان حدكم في عصر نابذ الشاذمي ادعى عدلي ورثه تاجون مايحته السيدااط طاوى المذكور الذى لمرتضه العلامة ابن عامدين ومثل ذاك فيما يظهر أى مثل العمل يخطمن ذكر في دفتره مالوكان له كاتب معلوم الخطسوا وكان يكتب بِّنفسه أملافانه يعملُ بِهِ انتهـي والله تعالى أعلم (سئل) في تاج توفى عن ورثة وتركَّ تركة وقبل وفأته جعل عليها وصياس قبله فوضع الوصى المذكوريده على حيدم التركة وعلى دفترالمتوفى مدة والآن يدعى على رجل بدين للتركة بغير بينة ولاسند شرعي بل غاية تعلله استناده في دعواه على دفترالة وفي الذي تحت يده وليس الدين المدعى به بخطالمدعى عليه ولابخط المتوفى والمدعى عليه ويذكرذ للثفهل والحال هذه لاعبرة باستناد المدعى وتعلله مدفتر المتوفى فيما يطلبه للتركة ولايسو غالقاضي الحكم على الدعى عليه بشئ من المدعى به محردماذ كربغير ثبوت شرعي أم كيف الحريم الشرعي في ذلك افيدوا الجواب (أجاب) دفترالتا حراغا يكون هجة فيماعليه لافي فسماله على فرصكونه محفوظا بخطه والله تعالى اعلم (سمَّل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخة ١٠ صفرسنة ١٢٨٥ مضمونها رحل مات اسمه عباسين اسمعيل بن مجدها عتام أةوادعت انهازوحة لهوأنرى ادعت انهااخته واقامتا دعوى شرعية بن مدى الحاكم الشرعي وثبت ان الميت المذكور مات عن اختهور وجته من غيرشر مل ولاوارث له غيرهـماوان والدالميت المذكور هوابن محديده ثم بعدمدة قدرها ستعشرة سنة جاءرجل وادعى انهابن عمالمت

dia.

صغر

۱۸ مطلب فی کران جد مطلب فی کران جد المیت فلان غیر ما ثبت اولا و اقام البینة لا تقب لحیث اتصل القضاء ما لاولی

مطلب احدى البينتين اذاسبه نت واتصل القضاء بها لاتنقض المذكور وانه هومصطفي بنيومف بزحسوكان ذلك الاعتراف لدى الحاكم السياسي فهلا تسمع دعواه ولاينقض المكم الاول حيث اتصل به القضاء و ثبت ان حد الميت محدخلاف اعمدالذي مدعيه المدعى المذكوراوكيف نؤمل النظرفي ذلك وورود الافادة عن الحكم الشرعي (أجاب) اذاحصلت المرافعة في هذه الحادثة بين مدى الحاكم الشرعى وادعى المدعى المذ كورانه ابنءم الميت الشقيق اولاب وذكر نسبه ونسب المت الى أن التقيا الى حدوا حدفان ذكر أن حد الميت فلان غير ما ثبت أولا وأقام البينة على ذلك لا تقبل بمنته حيث اتصل القضاء بالبينة الاولى التي نست بهاان عد الميت فلان غيرماقامت عليه بمنة المدعى الانااحدى البيئتين اذاسيقت واتصل القصامها لاتنقض قال في الدرمن فصل الاستشراء ادعى العصوبة وبين النسب وبرهن الخصم أن النسب يخسلافه أن قضى ما لاول لم يقص به والانسا قطاللتعارض وعدم الاولوية انتهسي أمااذالم مذكر المدعى المذكورذلك اوقال انحدالم تهوما ثبت أولاوله اسم آخوفلا مانعمن قبول سنتهان وافقت دعواه كواز تعددالاسماء قال في تنقيم الحامدية نقلا عن التشارخانسة غلط الاسم لايضر تجوازان يكون لداسمان وفي صورالمسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى على رجل هومجدبن على بن عبد الله تم ظهران اسم حده أحد لاتبط ل الدعوى تجوازان يكون تجده استمان وفي البزازية في السادس عشرمن الاستحقاق اشترى حاربة اسمها شجرة الدر واستعقت بذلك الاسموعندارادة المشترى الرجو عمالتن فالاستعقت منى جارية اسمهاقضيب البان تصح الدعوى انقال ستعقت أنجارية التياشتر يتهامنك والغلط في الاسم لاينع الدعوى بعدماء ترفها مذلك دوان الخارجية مؤرخة ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٥ صورتهام سل لطرف حضر تكملي هذاورقةمحتوبة عسلى بمضأجو بةمنقولة من بعض البطارقة وعليها افتاءمن حضرات العلياء فيشأن دعوى واقعة بهنا ثنين عيسوبين منظورة باحدالمجالس المحلية وقدصار ارسالهالمحاس الاحكام للنظرفيها بطرف حضرةمفتيمه فخضرت افادةمن المحلس ومعها فتوى من المومااليم وهاهى أيضام سلة طيه لاجل ان يصير اطلاع فضيلت كم عليها ويعطى رأى من حضر تكرفي ذلك وعند الانتهاء ترسل الاوراق لنالا حل النظر فيها والعسمل عقتضاها (وصورة افتاعحضرات العلماء الحكي عنسم) ماقولكم دام فضلكم في ذمين تخاصا فيميرات لهما فترافعا اقاضي ملتهما المولى من طرف سلطان أهل الاسلام لعكر بن الذميين بشر يعتهم فحكم بين-ماعلى حسب شر بعته-م ثم بعد الحركم أرادا حد الخصمين نقض ذلك الحكم والمترافع الى فاضى الاسلام فهل ليس له ذلك ولا ينقض حكم القاضي المذكورافيدوا الجواب المجدلة وحده ذكرى الفتاوى الهندية وفي شرح الزيلعي على الكنزوف الدرافحتارو حواشيه انه يصح تقليد السلطان منصب القضاء

مطلب ف- تم القساضي الذمى بين أهل الذمة بشر معتهم

شعيان س

مطلب لورفع اتحاضى المسلمين حكم قاضى الذميين ينقضـه ولا يحكم الابشر يعة الاسلام

ه ۲۰ مطلب الما یحکم قاضی السلمین یحکم الاسلام بین آهسل الذمسة اذا ترافعوا الیسه ورضوا بحکمه

رمضان ٤ ١٢٩٥

شوال ۱۲۸۰ م مطلب ادعی دفع الدین للیت واقام البینة هلیحلففیه کالام

للذى لعكم بين أهل الذمة وحينتذ لا يجوزاق اضى المسلين : قضه اذا ترافعا السه لعية التولية أذا فضى بينهم بشر يعتهم والله تعالى أعلم ألفقير مصطفى عابدين المعنفي (وصورة افتاء مقسى ألاحكام المح - كي عسه) قد صار الاطلاع على المحواب الوارد من ديوان الخارجية المؤرخ في ٢١ ج سنة ١٢٨٥ على صورة الافتاء المكتوبة من حضرةالديغ مصطفى عابدين المتضمنة عدم جواز نقص حكم القاضى الذمى المولى من طرف سلطان أهل الآسلام ليحكم بين الذمرين بشريعتهم (والافادة عن ذلك شرعا) الهلو فرض وولى سلطان المسلين اونائبه قاضيامن إهل الذمة لعكم بين مصح فلوحكم بينهم بشريعتهم ورفع حكمه أقاضي المسلمين بشرطه الشرعى ورآه مخالفا اشريعة الاسلام فله تقضه ولا يحكم الابشر يعة الاسلام والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماتب الفقيراليه سبحانه على محود البقلي الحنني مفتى الاحكام في ٢٤ سنة ١٢٨٥ (أحاب) قدعلم ماحوا مخطاب سعادتكم المسطريين والورقتان المرفوقتان معه وتريدون اعطاءالر اى من هذا الطرف في هذه المادة والحال ان الحركم بن أهل الذمة المحكم شريعة الاسلام من قبل المواديث من قاضى المسلمين اغما يكون عندتر أفع الخصمين معالدى أنحا كالشرعي ورضا الفريقين بحكمه لماذ كرعلم اؤناانه بجوز للقاضي أن اليحكم بين إهل الدمة اذا نظالمواوتر افعوا اليه ورضو ابحكمه وليحكم بينهم بحكم الاسلام القولد تعالى فانجاؤك فاحكم بين موالمنظورفي هنده المادة عدم رضا الخصمين معاجكم الاسلام بعدانحكم لاحده مأبحكم شريعته وحينثذ فلايتأتى الحكم بينهما بشريعة الاسلام من قاضي السلمين لا نعدام شرطه فنترهم ومايد ينون والله تعالى أعلم (ستل) في تاخر مآت وعليه دون من قرض وغميره كتبها في دفتره بخطه وهو محفوظ عنده فهل معمل مخطه فيماعليه اذا كان معروفا أنه خطه فيقوم مقام البينة افيدوا الجواب (أحاب) بعمل بخط البساع فيماء ليه لافيماله على ما استثناء ألمتاخرون اذا كان ذلك في دفتره المحفوظ عند موتحقق انه خطه فيه قوم مقام البينة على ماذ كر والله تعالى أعلم (سئل) من عبلس استئناف مصرعى منازعة واقعة بين قاضى شبين ومفتى عبلس بنافى دعوى دفع دين الميت في وحه الوارث حكم فيها القياضي بعد البينة بدون تحليف مدعى الدفع فنازعه المفتى باله يقتضي التعليف احتياطا ورد ذلك القياضي وأحيه لي الامرالي مجلس استمناف مصرللا ستفتاء عن ذلك (أحاب) هذه المادة لانص فيهاعن أعمة المذهب وحب التعليف اوعدمه واغما الموجود فيهاهو بحث لصاحب البعرمن انبغاء التعليف أحتياطافى دعوى دفع الدين لليت وناقشه فيسه تلميذه خسير الذين الرملي عمايقتضى عدم الزوم الاحتياط فى ذلك واستوجهه في ردائحتار فاذاحكم القاضي في هـ ذه اتجزئية حكما الصيطابعددعوى شرعية وشهادة معتبرة بدون تحليف لانجرزم ببطلان الحكم البعث المذكورلماصرحوابه منان احكام القضاة تحمل على السدادوتصان عن الأيطال

1717

عرم

والالغاءمهما أمكن فيصرف النظرعن لزوم التعليف في تلك المادة حيث صدرا لحمكم فيهااغالاباس من التنبيه باح إء التعليف في المواد الما ثلة لذلك في المستقبل احتماطاً هذاماظهروالله تعالى أعلم (شيل) بافادة واردة من المحافظة رقيم ١ عمرمسنة ١٢٨٦ مضمونهاالاوراق المرفوقة بهذه واردة بافادة مديرية المتية وبني مزار بناءعلى الحرر من قاضي افندى النسه بقصد الاطلاع عليها والآفادة اللازمة عامراد وصورة افادة قاضي المنبه منخصوص القاصر سلميان بن تدري تركان فإن الذي تظهر من مذهب الامام الاعظمانه يقام هليه وصيمن اتقاضي مدعى يحقه من التركة على من هي بيدهم وهم بدعون اسلام أمه قبل حلها بهواستمر أرهاعلى الاسلام الى وضعهو بثدتون ذلك شرعاوبذاك يترجمانه لكنحيث ان المذكورا بنصلب وحمايه أمرصعب حبدا لاسيمامع ببوت وراثته قبل ذلك باعلام شرعي من هذه الحكمة واذا أقم الوص المذكور فليس القصددمن اقامة الاالتوصل عجرمان الابن المذكور فاقتضى تحرمه تؤمل الاستفتاء منحضرة استاذنامفتي المحروسة عن طريق اثبات اسلام ام القاصر المذ كوروعالوأقرت والدنه باسلامها وقتتذف ابترتب على اقرارها استحدما ردمن حضرته في هدذا الشان حيث ان الاحراء فيده من أصعب الاشسياء والرأى المتكومة والرخطار حرفى من دى القعدة سنة مهم (أجاب) الأفادة عن سؤال حضرة قاضي المنية المسطرعلى احدى الاوراق شاريخ ١٠ ذى القعدة سنة ٨٥ انه اذا ادعى احد الورثة الذي يتغير استعقاقه منجهة الارث منتر كة تدرى تركان وجودولد المتوفى المدعوسلسمان القاصروار الحسموت أبيه بعدان المتحورا اسمسابقاضمن دعوى امالميت بانه مسلمته عالامه قبل موتأبيه الذي هوسيدهاو انه لاميراث لهويسبب ذلك كرن استعقاق المدعى كذا مالارث الى آخرما يلزم ايضاحه ولم يكن للقاصرولي شرعى تقام الدعوى بحسر مانه من الميراث في وجهه فلامانع من اقامة وصى شرعى عن علا ذلات على القاصر المذكور لددعي في وجهه مذلك فان ادعى مدعوى صحيحة وأثنت اسلامه تبعالاسلام امه قبل موت أبيه باقاءة البينة العادلة المزكاة على اسلامها فيل الموت أوماقامة البدنة على اقرارها قبل موت سيدها المذكور بالاسلام المعتبر يحكم بعدم ميراثه لاسلامه تبعالامه عنسدموت الاب وأمااقرارالام الآن بانها كانت مسلمة قبل موت سيدها فلايسرى على ابنها القياصر بالنسبة محرمانه من ميراث أبيسه على فرض حصوله كالنمن أقرمن الورثة بوراثة هدذا القاصر لابيه بعامل عوجب اقرارهوالله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر بتار يخ ٢١ ربيع الاولسنة ١٢٨٦ مضمونها امرأة اسمها اكاحة مسعودة السوداء توفيت عن معتقتها السددة مدرة هانم والدة حرمسه ادة كاتب ديوان الخديوي و ثنت ورا تقالم وما اليما للتوفأة من غير شر مل ووحد طرف المتوفأة حجة تحتوى تمآ- كمهالمنزل كائن ساب الخلق موضع فيهاان

 أسمهاا كماحة مسعودة الحرائر لية بنت محدعبد الله وحيث ان و كمل الوارثة مطالب بالحجع والاعلام لموذ كرفيه اسم والدها فلزم تحربره محضرتكم للافادة عمايصبراعتماده (أحاب) حدث تستوراته الموما الماللتوفاة المذكورة بالوجه الشرعي ووجد طرف المتوفاة حية تحتوى علام اللنزل المذكور فلامانع شرعامن تسليمهالوكيل الوارثة لما وعدمذكراسم إبى المتوفاةفي الاعلام لاعنعمن أأتسلم بعدد كونهاهي وكون التبوت مستوفياشرا أطهالتي من جلتها حصول التعريف للتوفاة المذكورة شرعاته رنفا كافياوالله تعالى أعلم (سشل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٠ شوال سنة ١٢٨٦ مضمونها قدور داللاحكام افادةمن مجلس استثناف اسكندر بة مؤرخة ١٠ شعبان سنة ١٢٨٦ ومعها أو راق تشتمل عملى مواد تداعى حضرة الشيخ على العلايلي منعلماء دمداط فيحق قاضيها وحاصل ماتوضه بهاانه لماصاراحالة النظرفي الاوجه الشرعية المختصة مالقاضي المو مااليه وليحضرات العلماء مالاستثناف افيدمن حضراتهمان القضية المذكورة طالفيها النزاع وتعدمن المشكلات المحسمة واستنسبوا احالتها للنظرفيها بالاحكام اوعلى حضرتكم ولذا المحلس المذكور أرسل أوراقهاورغب ابواءاللازم وديث مقتضى اطلاع حضرتهم على أوراق هذه المادة بالاتحادمع حضرة مفتى الاحكام واعطاء الافادة اللزرمة عنها من حضرات كمعايتراءى فيهاشرعا فلزم ترفيدمه عصرتكم والاوراق مرسلة لورود الافادة يمايتراءى (أحاب) مشمولا بختم مفتى الاحكام أيضاأنه بناء على مخاطبة مجلس الاحكام الواردة لهذا الطرف بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٨٦ بطلب اعطأ والافادة عن الاوحه الشرعمة المختصة بعاض بغردمياط التى كان أحيل النظرفيها على حضرات العلماء في أستشاف أسكندرية وقيل من حضراتهم بان القضمة المذكورة طال فيها النزاع وتعدم المشكلات المحسيمة واستنسب وااحالتها للنظرفيها مالاحكام أوعلى هدذا أآطرف وذلك مالاتحادمع حضرة مفتى الاحكام وتلك الموادهي الخمسة المسنه في أواخوق رارم علس المنصورة المرسل ض أوراق هذه القضية لهذا الطرف وقدصار الاطلاع على ماذ كروأ عطى الجواب عن هذه المواد كالمبين أدناه (الاولى) مادة القطعة الارض المبيعة من قبل حضرة الشيخ العلايلى سنة ٨ ه القول من القاضي ان توقف في تسليمها ان هي له ما انظر احدم وحود مستندعات الشيخ العلايلي وشهرتها بانهامن أرض الميرى (الجواب عنها) اله لامانع شرعامن حواز بسع الكالارص حيث كانت في ملك السائع ويده بلاوج مينع بيعها

شرعاوا ماتحر رحجة مذاك للشترى عندعدم وجودهجة للبائع بعسب المنشور يتوقف

ذلك على التعقيقات السياسية حسب الجارى عصر (الثانية) مادة الحجة المتطلب تعريرها

حضرة الشبح العلايلي على مقتضى حجة الايلولة التي بيده وافتاء حضرة مفتى الديار المصرية

، يتوقف في تحريرها القاضي لطلب مستند التملك طبق المنشور ا (نجواب عنها) أن الشرع إ

وبيحالثانى سنة

1741 14

ذیا قعدۃ ٤ ١٢٨٦ إذى القعدة سنة

لاعنعمن تحريرهاء ندتصادق الورثة المستعقين لتلك العقارات بالارث عن مورثهم على القسمة يعتضي السندات الشرعية الدالة على ملكهم التي من جلتها حجة الايلولة وذلك دتحقق موت المورث وعدد الورثة ولاعفا لفة فذ الثللنت ورأيضا الموضوعة تحر يرجع التمليك المبنية على محرد وضع السد بدون سندبذ الثر (التالثة) مادة الاذن لمحررمن القاضي بمباشرة عقدالمرأة المتوفى عنهازوجها بانقضا ععدتها بالاقراء المقول من حضرة الشيخ الموما اليمه انحضرة القياضي المذكور اخطأ فيمه ولم يعترف ذاك مذلك (الجواب عَمْا) ان الاذن المذ كوربناءع لى مايفهم من الفاظه لم يصادف العجة وان كان خضرة القاضي المذكور أحاب مان تلائ الزوجة مبانة من المتوفى المذكورف مرص موته وان إحسل انقضاء عدتها مار بعة أشهر وعشر قدمضي مع اله يحتاج الحال محيضها ثلاثابناه على مذهب الامام الاعظم من كون عدة طلاق امرأة الفار أبعد الاجلن وهذا غسبرمعلوم والله تعالى أعلم (الرابعة)مادة القصور الشرعى الدى تراءى في دعوى عجد اللوزى (الحوابعنها) انهادعوى غرضيحة والشهادة الى فيهاغير مقبولة حدث كانت على الوجه السطر بصورتها الحررة باحدى الاوراق على جواب مفنى مجلس المنصورة المؤرخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ اللانه لم حصكم فيها من حضرة القاضي المذكور (الخامسة)مادة ما وجد مخالفا للشرع أيضاً في تخريجات ديون تركة محد فرحات المتوفي (الحواب عنها) ظاهراذ محصلها حسما ظهر عندالتفتيش لعلية حضرة القياضي اللذ كورععرفة معتى محلس المنصورة ومس كان معها نهوجدا ستنزال مقداردين اشقيق المتالمذكورمن أصل التركة بغيروجوددعوى واثبات شرعيين مقيدين بالمضبطة والحداحوية حضرة القاضى المذكور المؤرخ ٢١ شوال سنة ١٢٨٥ ذ كرما بفيد حصول ذلك في الواقع من غيركتا به اقتصارا في الكتابة واكتفاء بالتأشير وجسية التركة ووحسه ظهورا تحكم في ذلك انه لا يحنى ان استنزال ذلك الدين من التركة حائز شرعاان كان بعدا لثبوت بالبينة المزكاة واليمين وتقدم الدعوى العصيمة مذلك والهلا يجوزذاك عندعدم ماذكر لاسمامع وجودا لقصره نالورثة في هذه التركة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بدت مال مصر مؤرخة ٢٨ ذي القعدة سنة ٢٨ م مضعونها المأمول اطلاع خضرتكم عسلى الأوراق والاعلام الصادر بخم نائب محكمة طنتد المؤرخ واذى القعدة سنة ١٢٨٦ الموضع بهورثة مجدانندى القليوبي ويعادان كان الاعلام المذكور يقتضى نبوتوراثة زوجمة المترفى فقط أوورا ثةجيع ورثته وعقتضاه مصرف لهمم مايكون تحت يدبيت المال ومخلفات المرحوم (أجآب) عطالعة هذا الاعلام الحسكي عنه وحديتضمن تبوت وفاة المتوفى المذ كوروانح صارميرا ته في والدره وإبناه الفاصر وزوجته المدعية حسب الموضح بهمن غسيرشر يل وهوكاف في ثبوت وراثة الورثة الذكور ين شرعاوان كأن المدعى هي زوجه المدكورة فقط اختصومة أحد الورثة اله وعليه

وم ۱۲۸۶ مطلب أحدالور ثقخصم عن الميت فيما يستحق له وعليه

ذى اكحة سنة

كافعة في اثبات النسب الى المت قال في تورالعين من الفصل الرابع ادعى بساار مالتفسه ولاخوته الغائب بنوسماهم وقال الشهود لانعلم لدوار تاغيرهم تقبل البينسة في ثبوت النسب لايت اذاحد الورثة خصم عن الميت فيما ستدق له وعليه انتهى والله تعالى أعلم (ســـثـل) في ام أة ادعت على زوجها لدى قاضى ناحيته بهانه حلف بالطلاق الثـــلاث ان لايتزو جعليها مادامت في عصمته وانه الآن تزوج عليها فانكر الزوج المذ كورا كحلف المذكورقافامت المرأة ببنة شهدت طبيق دءواها فطعن الزوج المذكورفي شهادتهم يان أحدهما بنشيخ طائفة بنوب عن أبيه في بعض الاحدان والتاني سنه وسنه خصومة من مدة ثلاث سنوآت ولم بثثت دعوا معاذ كروحكم القاضي المذكور يوقوع الطلاق المذكور فهل يكون حكمه نافذا ولسله ان سرحع عنه و يحكم بالزوحية فانياعلى فرض نبوت ان أحدهم ابن شيخ طا ثفة وان خصو متهمع الثاني لست عاتوحب ردالشهادة ولاتحل المرأة المذ كورة لزوجها المذكور الابعد زوج آخ أفيدوا الحواب (أحاب) اذاذ كيت هـ ذه البدنة سراوعلماود كم القاضي ما اعلاق الثلاث صححكمه واذاحكم حكم صحيحا لايكوناه الرجوع عنه مدون وحه شرعى بوجب بطلان الحكم ولدس كل من حاصم شعنصافي حق يصبرعدواله بل العداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة اغاتثنت خوالقنفواا قتلوقطع الطريق والحرح كشهادة المقذوف على القاذف والقطوع علمه الطريق على العاطع والمقتول وليه على القاتل والمحروح على الجارح والله تعالى اعلم (سثل) في رجل من أرباب البيدع والشراء اقرضه آخر مبلغا معلوما وكتب المقترص سندأ تخطه وختمه غم مدمدة طلب الدائن دينه فانكره وأنكرخطه فهل اذااقام المقرض شهودا شهدوابانخط السندخط القترض وطعن فيهم المقترض بانهم اخصامه ولم يبمن وجه الخصومة ولم يشتقوله لا يلتفت القوله ولاتثنت الخصومة بمجرد قوله (احاب) في خزانة الاكل صراف كتب على نفسه عيال معلوم وخطه معلوم بين التحارو أهل البلدثم مات فاعفر عمه طلب المال من الورثة وعرض خط المت محت عرف النياس خطه تحكر مذالك في تركسه ان ثدت انه خطه وقدحت العيادة بين الناس عثله همة انتهابي وصرحوا انهاذا ادعى رجل مالاوأخرج بالمال خطاوادعي أنهخط المدعى عليه فانكر كون الخط خطهفاست كتف فكتف فكانبن الخطين مشابهة ظاهرة تدل على انهماخط كأتب واحداختلف فيه المشايخ والصيح انه لايقضى بذلك فانه لوقال هذا خطى وليس على هنذا المال كان القول قوله و يستثني منه مااذا كأن السكات سمسارا أوصم أفاأو نحوذلك وخذ بخطه كذافي فاضى خان افاده البيرى وبدخل فيه نحوالبياع ثمقال في رد المحتار ويحب تقييده عااذا كان دفتره محفوظا عنده فلو كانت كتابته فعاعليه في دفيتر خصمه فالظاهرانة لارعمل به خلافالم ايحته الطعطاوى لان الخطعام ورومنه بعلم حواب اكحادثة وإذا آل اكحال للعمل بالخط فيهاوقد أنكر المدبون كون اكنط خطه فاثنت

17/1 1

سفر • ۱۲۸۷

مطلب فيمن يعمل بخطه وشرط ذلك

رجب سنة

MAY T

عمرم

1711 12

لمدعى ذلا يالبدنة وطعن الخصم فيهاعطعن شرعى لأيلتفت الي مجر ددعوا ومدون اثباتها شرعاعلى فرض بيان الطعن وضمته شرعاوالله تعالى أعلم (سلل) في رجل تاجرله دفتر محفوظ فى حانوته مكتوب فسه ماله وماعليه قال فيسه مطلوب منى لفلان ملغ كذ بضاعته التي اشتر متهاومطلوب مني لوالدتي كذامن الدراهم وبن فيه أصنافه ومات حسالدى عن ورثة وله وصي ادعى قدرزا ثدعلى القدرا لذى هومذ كور في دفترالمت تطلب منه بينة شرعية عليه وبعمل بدفترالمت فيماعليه لافيما لهحدث كأن ذلك الدين بخطه المعروف (أجاب) لايقضى بمازادمن الدمن المطلوب من المتعلى ما كتبه على نفسه في دفتره المحفوظ مدون إثبات الزائد بطريقه الشرعي ودفتر التساح بخطه المحفوظ يقوم مقام البينة في العمل به فيماعليه عندالمتأخرين من أهل المدهب والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظه مؤرخة ١٣ محرم سنة ٨٨ بخصوص الاستفهام عن الحكم الشرعي فيما ورد للحافظة من قنسلاتو اليونان ومضمون ماوردمن القنسلاتوفي ٨ محرم سنة ٦٦ شخص بوناني توفي مديونا عبالغ كثيرين وبناء على الخلاصات الصادرة في بيع أطيانه لسداد دونه حاراشهارها بالمزاد العمومي ومنظورحصول التوقف من الورثة في احراء اللازم لتحريرا كحة الشرعية ياسم من رسي عليمه العطاء فاقتضى تحسر ره لسعادتكم نرجو به الافادة عسااذا كان معما توضيح توحد طريقة لاخراج الحجة الشرعيسة باسم المشترى بناءعلى تعريف القنسلا توأم اكمف كمون اتحال وماهوا تجارى في امشال ذلك في الحكومة المصرية ليعلم و يحرى المقتضى (أحاب) قدفهم ماحوته صورة افادة قنس الاتواليونان وقم ٨ الحارى المسطرة عينه والحسكم الشرعي فيذلك انه بلزم ابتداء قبل بيع مستروكات المتوفى لوفاء ماعليه ان تنت الدون في وجه أحدور ثته أوو كيلهم اومن يكون وصيامن قبل الميت أو القاضي على أيتامه بعددعوى صيعة مدىن شرعى ويحكم القاضي به فان لم بوحد في التركة ماية بالدين من النقود أوالمنقولات بام القياضي الورثة البيالغين اوالوصي بديع المقار كالدوروا كحوانت أوالاراض انكانت علوكة الرقية لليت اذهى الى تتعلق بهادونه فانلم ببع هؤلاء ماذ كروا محال هدد وباع القاضي ذلك أواذن لغيره بديعه عند أمتناع الورثة وحراكحة لن يشترى وكذاالحكم لوكانت الورثة كاهم كبارامقرس بالدس الشرعى المذ كورولا يترتب شرعاء لي مجردت ريف القنسلاتو بالدين بيع القياضي ماذكر مدون اثبات شرعي وللعلومية تحررهذا والله تعالى أعلم (سمثل) من المحافظة مافادة ١١ ربيح الاول سنة ٨٩ مضمونها هـنه الافادة وردت للعا طقمن يطرمن الارمن عصر في غرة ربيع الاول سنة ٨٩ انتر كة المتوفي موسى كركور الترزى مستغرقة بالدين ونظر الغيسة بعض ورثته متعسر على البطر يقفانه بيع الابعادية تعلقهوانهاذا كان يجوزان حضرة فاضى مديرية البحيرة يديع الابعادية

سنة المرقومة نماية عن الورثة الغيب بتصديق الزوحة والاخ الموجودين لامانع من ذلك الى آخرماتضمنته وبناءعليه لزمشرحه كضرتكم نؤمل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (أجاب) ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعي للقاضي لاللورثة اعدم ملكهم لمأخينتذ وقسل اغماييع القاضى التر كة المستغرقة لقضاء الدين اذاامتنع الورثة عن بمعها فلذا ألقضاة الآن بأذنون ليعض ورثة الميت المستغرقة تركته بالدس مسعهالوفاء ديسه توفيقا بن القولين وعلابهما كأأفاده فى الدروما شتهرد المتأرفاذا كأن الدس الشرعي المستغرق لهذه ألتركة التالدى حضرة هذا القاضي بالوجه الشرعي فلهاذن الموجودهن الورثة المذكورين بديعها ويوفى الدين من عنها فلوحصل الامتناع عن ذلك من الورثة بسعها القياضي ويوفي الدن من تمنها حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل)من محافظة مصر بافادة واردة و١٧٥ حادي الاولى سنة ٩ مصمونها لماوردت افادة حضرتكم في ١٤ راسنة ٨٩ بخصوص قضية الدون الطلوبة من تركة المتوفى موسى كر كورالمترزى كتبءن ذلك الى مطريحانة الارمن والا تنوردت افادتها في جاسمة ٨٩ عملى صورة ما أحيب من وكيسل دا ثنى تلك التركة مان ما تحر مه البطر تكانه في ذلك يعتبر شرعاو كانه صاراً حاقه على مد القاضى وان دين التركة المرتومة ثبت عندها بمحاضر عملت وبرغب مكاتبة مدبرية البعيرة بتوقيه عبيه الابعادية تعلق التركة الكاثنة بالمدرية والبطر كانه ترغب إجراءما يلزم نحوذلك لاحسل حصول الدائنين على حقوقهم وحضرمعها صورة الحضر المذكور مع صورة رضاو قبول أعاب الدون بتوكيل الوكيل المرقوم وبنا عليه لزم شرحه كحضرتكم الامل ععلومية اماأندا وذلك الوكيل والبطر كحانه يكرم بالافاحة لاجراء مايلزم (أجاب) قدد كرنا بجوابنا السَّابِقِ الْمُحرِرِ بِنَارِ يَجْ ١٤ راسة ٨٩ المسطرف كَتَابُ الْقَضَاءَمُن هــذُهُ الْعَتَاوَى مالتار يخالمذ كورانه أذاكان الدين الشرعي المستعرق لهدنه التركة فأبسا لدى حضرة هدا ألفاضي أعنى قاضي مدسرية البعيرة بالوجه الشرعي فلهاذن الموجودمن الورثة المذكورين بديعها ويوفى الدين من غنها فلوحصل الامتناع عن ذلك من الورثة يبيعها القاضى وبوق الدين من عنها حيث لامانع هدا حاصل ماذكر في الحواب الحسكي عنسه وحينئذلا تنظر شرعا الى ماأفاده وكيل آلدائنس بافادته من أن ماتجرته البطركانات معتبرشرعا وقدسبق اثبات الدن عن يدالبطر تكانه بحضوره عرجت معاضر علت اذذاك الى آخرماذ كراذلايكون ألقاضي ألذكورولاية بيح التركة على انهامستغرقة بالدين الااذا تدت لديه الدتن الشرعي المستغرق لهابالوجه الشرعي والله تعالى أعلم ا (سئل) بافادة واردة من مج أس الاحكام مؤرخة ١٨ ربيم الآخرسنة ٩٩ مضمونها سق ورودافادةمن مدر بةا كيزة في ٢٨ جادي الثانية سنة ٨٨ ومعها مضبطة قيد الوقائم الشرعية بمحكمة المديرية من ابتداء ١٣ جاسة ٨٤ لغاية محرم سنة ٨٥ وجدول

ويبح الأول

1574 15

_{كة} جسادىالاولى ۱۲ ۱۲۸۹

مطلب في قضية ورا المطاعنة التي صدرت الشاف فحق قاضي الجيزة المستحقاقة العزل من عدمه

بختم

غ حضرة الشيخ عبى دالرجن البعراوي مفتى المدير ية والمجلس يحتوى بيسان ماطهر تحضرته من الخطافي الاحكام الواردة في المضبطة المذّ كورة عند تفتَّشها يقصد النظر في ذلك ععرفة خضرات المفتين ولمساتحولت رؤية ذلك عسلي حضرة مفتى الاحكام في غرة نة ٨٨ وحضرة القاضي الذي هوالشيخ حسين الطرابلسي تظلم عما أجرأه حضرة تى المحلس والمدرية وبطريق الجشني سأله حضرة مفسى الاحكام الذي هو حضرة لشيخ مجدا والعلاا كملفاوى فيعشر قضامامن خسسن قضة التي استغر جهاحضرة مفتى المدرية ليجيب عنها ومن وقتها للاتن ماأحاب الاعن ست قضاما فقط ومع مكاتبة المدبر يةعن يعث أجوبة باقى المسؤل عنسهما كان برسله كحضرة مقتى الاحكام والآن قدوردت اجابة منحضرة مفتى الاحكام غرة ٦٢ على الست قضا ما التي أحار عنهاحضرة القياضي بالبضاح ماتراءي تحضرته وان منهاأرسع قضاماأ حصكامها خطأصرف ويتنبع حييع القضآ باللندرجة يجدول مفتي المديرية يظهر زيادة عن ذلك الى آخرما توضح بالاحابة يعلم كحضر تكرمن المطالعة وحيث تراءى للاحكام موافقة أحالة النظرفي تلك المادة على فضيلتكم فرسل الضبطة داخل مظروف محتوم عليه مالشمع الاحروا كجدول انحرر بختم حضرة مفتى المجلس والمدس ية المحتوى للاجو بة المعطاة من القاضيءن الست قضأ ماوغليه احابة من حضرة مفثى الاحكام وماترا ويحضرته وافادة المدير بةالبادي ذكرهاوافادتان من المفتى والقاضي للديرية حتى من بعدا طلاع حضرتيكم على ما اشتملت عليه وما أحسب من كل طرف يكرم بالافادة عنه ليجرى ما يقتضي (أجاب) لماوردلم ذااله رف افادة المجلس المورخة ١٨ رسنة ٨٩ ومعها الاوراق ومضبطة محكمة مدبر بقائح يبزة المختصة بالمناقضة الحاصيلة في يعض قضا باصادرة من حضرة قاضيم ومن ضمنها الست قضاما التي أحابءنها حضرة القاضي المومااليه وبعرضها على حضرةمفتي الاحكام سلما ثنتين من الستالمذ كورةوناقض في ارباح منها حس أوضي مجوابه في و ربيع الأنجرسة و ٨ الى ان قال وان البند العشر بن من الأعة القضاة يقضى بعزل من يتعقق منه الخطأ ولوفى قضية واحدة ورغب المحلس اطلاع هذا الطرفءلي مااشتملت عليه الاوراق والاحابة بمايتراءي لاجراء المقتضي صاوالاطلاع على ماسطر مهذه المضبطة من القضاما الست المذكورة وماذ كرفيها من قبل حضرة معتى الدرية والمحلس وحضرة القياضي وحضرة مفنى الاحكام والذي نبين ان القضيتين اللتن سلمهماحضرة مفتى الاحكام لاشئ فيهما علىحضرة القاضي المذكوروهما قضة المرأة سيدة بمقدم صداقها ومؤخره المقيدة بنمرة ١٨ وقضية المرأة سكينة على زوحها على الكرمي بما في مقدم الصداق المقيدة بنمرة ٢٥ وأما القضام الاربعة التي نا قض فيها حضرةمفتى الاحكام فالقضية الاولى منهاوهي قضية احدافندى على محدهسة في شأن طلاق زوجته المقيدة بفرة عفالنظرا أجاب به حضرة القاضى عنها اله حكم الطلاق

11/1

وفرق بين الزوجين وأمرال كاتب بكتابة ذلك فقد أفاد عدم تاخسير المحكم الواحسوانه الوامواتماحا والتعصيرمن جهة الكتابة وحيث كان كذلك فلاخلل شرعاولامؤاخذة فيها واماالثلاث قضايا الباقية من الستوهي قضية احدرحب وأخيه خضرعلى سعودى بنسبهما بنوة الع للراة امارة المقيدة بغرة ١ ٣ وقضية المرأة فأطمة بنت مبروك على ابراهيم رجب الوصي بمؤخرصدا قهاوطوق فضة وحلق المقيدة بغرة ٧٧ وقضية سعددهومة على على كشك القيدة بفرة وع قبالتأمل في تلك القضا باالثلاث وجدت غيرمستوفاة شرعابا لنظر لماهومسطرعضبطتها هذاما يتعلق بالاحكام الشرعية في القضايا الستةواما مايتعلق بعزل القاضي وكون البندالعشر بن من لا تحة القضاة يقضى بعزل من يتعقق منه الخطأولوف قضية واحدة فواي عن ذلك انه لايترتب على قاض من القضاة استعقاقه المزل عجر دا كفامنه في بعض قضا باشرعية بلاتهمده الحكم بخلاف ما يقتضيه الشرع الشريف وليس البندالمذ كورمو حبالذلك بلافظ البندالذ كوران الذى توجدمهم على خلاف المكيفيات التي بينت بهذه اللائحة ويتعقق منه المخالفة للطريق الشرعي المستقيم يصيرا واعجزائه ولايصير استخدامه بعدداك في القضاء فعلق عدم استخدامه في القضاءعقوبة شرعية له على أمر بن أحده ماوجوده على خلاف المكيفيات المينة بهذه اللائحةوذلك بخروجه ومخالفته لمساسطر بمنودهامن الامور اللازم احراؤها عليه شرعا والثانى مخالفته للطربق الشرعى المستقيم ولاتكون أفخالفة للطريق الشرعي المستقيم المستعقء ليهاللعقوبة الشرعيسة الابتعكمدالقاضي اليحور والظلم فيالاحكام الشرعية حنثان هذه اللاثعة رنعت ععرفة على الدين فيلزم أن تكون مخرحة على ما يقتضيه الشرعالمتن ولايخفي ولى أحدمن أهل البصيرة ان الانسان غيرمعصوم من الخطاوانه غيرمؤآخ فيعقوبة وقدصر حعل اؤنا بان القاضى لوأخطافي اتح كم لا يضمن مالم سعمد الجور واناستحقاقه العزل بتعمده الجورفي الاحكام والفسق لايصدورهامنه خطأ سهوا أونياناوحينشذفيتعين حلماذ كرفي هذا البندعلى ذلك على انه لم يعلق في البند المذكورعدم الاستخدام على تخالفة الشرع وحدد وبلعلى ذالت مع وجودالقاضى على خلاف الكيفيات المبينة بهده اللائحة والمعلق على شيئين اواشياء لا وجديدون جيح ماعلق علية كاهومقررمعلوم كيف لانقول بذلك معانالوج يناعلى أستعقاق القاضى العزل بجردا كاخااولو بقضية وأحدة لاستعق قضاة جمع القطر العرزل اذلا يخلوواحد منسممن الخطاف بعض القضا ماواختل نظام الحمكومة واجرا آت المحاس وكثيراماترد اعلامات من سائر القضاة الى المحلس و نظهر في مضها الخطأويكتب عليها من حضرة مفته مانها غيرمستوفاة وتردالي قاضيها لاستيفائها ولاية عرض حضرة مفتى المجلس ولاحكام المجلس لعزل القاضى المذكورمع انهاخطأ وسآذاك الاتحكم لايليق بشان عدالة المحكومة لوقلنا باستعقاق العسزل بجرد الخطاف مسئلة اذلم تقيد اللائحة العزل مع

مطلب لا يترتب على القاضى استعقاقسه العزل بجردخطئه فى بعض الاحكام بسلا تعمد

مطلب لوأخطأ القاضي في الحكم لا يضمن مالم يتعمد الحور مطلب المعلق عدلي شيئين اوأشياء لا يوجد بدون جيع ماعلق عليه

المخالفة للشرع لوقدل مذلك يوقت دون وقت ولايحال دون حال ولا مليق نسبة الحكومة ل قرارصر يم فيما يتعلق بعزل القساضي خلاف البندالعشرين للذكورعوضاعنه بانيقا لمان القآضي اذاقعقق منه الجورني الاحكام الشرعية بان يخلاف الشرع في قضية أوقضاما أوقحقق عليه ارتبكاب المحرم نل ولايستخدم بكونه قاضيا الااذاتات وحسنت سيرته بين الناس مه قاضياانه كثرخطؤه وزادولم بستندفي قضاياه الى الفتاوي رعية ولميتصر فىقضاياا لعباد وظهروفشا خرره فىالبلاد وكثرت فيه الشسكوى فانه يستبدل بغيره بعد صدورا لاذت من سعادة ولى الاعم مذلك ولا يولى وظيفة القضاء الااذا اك يحرفته الاحكام الشرعيسة وطرق القضاء وشهدت فيه أهل المرفة بالتاهل لداك والتيقظ لماهنالك فينتذلامانع من استغدامه عنه تليقيه فأن استعسن ذاك وحى تنفسذه من محل الاقتضاء يتبع الاحراء عقتضامومع ذلك فالام مفوض لمايرى والله تعالى أعلم (وصورة ما كتب من هذا الطرف في القضايا المدذ كورة قضة احدافندى على مجده يبةمن ضمن الاربح قضايا التي ناقض حضرة مفتى الأحكام)عطالعة مافي المضطة غرة ع وماذ كر محضرة مفتى المحلس برية فيهامن خلوالمرافعة من الحكم ومناقضة حضرة القاضي بصدورا تحكم بالطلاق وأمره البكاتب بكتأ تسهوحوا سحضرة مفتي الاحكام بان حوابه خطألا بفيذ شأتخلو المضبطةعن الحكم فيها (والافادةعما) انهحيت صرح القاضي فحوابه ما محكم بالطلاق وفرق بين الزوحين وأمر الكاتب بكتابة ذلك فقيد أفادعدم تاخسيرا كم الواحب وانه أجرا مواغساجا والتقصير من الكاتب بعددم كتابته ماأمر به من طرفه واذا كان كذلك (قضية مطالبة المرأة سيدة زوجها عقدم صداقها ومؤخره المقيدة في المضبطة بغرة ١٨ التي ناقض فيهاحضرة قاضي المدبر بة ماذ كره حضرة مفتيها وسار ذلك مرة مفتى الاحكام لعدم مناقضته) عطالعة مآفى المضبطة بالنمرة المذكورة لم يتضح خلل فيهامن قبل حضرة القاضي وانكان ماذكر محضرة مفتى المدير يةموافقاللنصوص عليه الاانه حنث ادعى الزوج دفع يعض المهر بعدد الدخول بالزوجمة وقدأقر ببقاء عالمهربذمته الىحين الدخول يخرج عن الموضوع (قضية احدرجب وأخيه لى سعودى بينوة العمالرأةة أمارة ضمن دعواهما بالعسقار والمسال الدى ذكراه اهماللقيدة بنمرة وسالتي نافض فيهاحضرة القاضي ماذكره حضرة مفتي المحلس والمدرية شمناقص حضرة معتى الاحكام ماذ كره حضرة القاضى حسب ماأوضعه كلفى حواية) عطالعة ما في المضبطة المتعلقة بهاظهرأ ١٠١ كم الصادر فيهاعبر مستوف شرائطه كَنْ لْأَمْن حيث عدم ذ كرامير في الدعوى كاذ كره خضرة مفتى المدر بة لوجوده فيها

فلامن حيث عدمذ كراكم في الشهادة كاذ كره حضرة مفتى الاحكام اعدم الشهادة مالمال أصلاحتي يحتاب الشاهدان لذكرائيس بلشهدا بجردا لنسب وليسهوعل أشتراط ذ كالحرف صرف النظرعن هذا الوجه وكذاعدمذ كرانساب أصاب المحدود الى الحديالنسبة آلعدن المنسوس الى عهد الحور يحى الذكير بالمقام الأحدى في تحديدالمنزل اعزب الكاثن المحيزة بالدرب المعين في الدعوى اذا كان الواقع الممشهور عماذ كرفى تلك البلدة ولدى القاضي يكون ذلك كافسالا وحس الخلل في الواقع شوعا فتصح الدعوى بالنسبة لذلك المنزل فقط اذالم يكن هنا لتخلل تخرلكنه موجودكا سياتى وأماالدعوى بنصف المدق فغير صحيحة أصلاولو كان ابراهم افندى أزهر مشهورا كإذكره القاضى لعدمة كرالبلدة التى فيهاالمدق ولاالمحلة أيضاوذ للشرط ومحل الخلل عدم صحة دعوى النسب والشهادة به على الوجه المسطر في المضبطة اعدم ذكر نسب أم الاخوين الشقيقين فحالدعوى وعدمة كرالام المذكورة فحالشهادة أصلافضلاعن ذ كرنسبهاوذلك شرط كاأشارله حضرة مفتى المدس يقوالمحلس وماذ كره حضرة القاضى جواباءن ذلك لايفيد لوجودا لنصوص المتعددة في معتبرات المذهب باشتراط ذلك صراحة ولم يوجد نصصر يم في النقيض وما يوجد في بعض العبارات ألم للقة لا يعارض (دضية فاطمة بنتمبروك النصوص الصرحة بالاشتراط فيحمل المطلق على المقيد على الراهم رجب التابح الى ناقص فيها حضرة القاضي ماذ كره حضرة مفتى المدرية ثم ناقض حضرة مفتى الاحكام ماذ كره حضرة القاضى المقيدة بغرة ٣٧) عطالعة المضبطة المتعلقة بهاظهر انحضرة القاضى تساهل في الحكم بالقانية عجر وأتخ مسة عشر ريالا عدفع عينا اذالواحب على حسب المسمى في العقده والمصوغ الموصوف ورعازاد قيمة أونقص عن النقدين المحكوم بهمامع عدم ذكرجد الميت ولابد منه عند عدم التميز عصردماذكرفيه عن غيره في بلدته (قضمة سكينة على زوجها على الكومي المقدة بغرة ٤٦) لامؤاخذة علىحضرة القاضى فيها واعامنا قضة حضرة مفتى المدرية بناءع لى فهمه ان قول الزوج في جواله أن أصل الصداق الذكور ألف قرش أى أصل المرجيعة المسمى صداقافي العقدهو ألف قرش لكن قداوضح حضرة القاضى ان المراد بقوله أصل الصداق المذكورأى المقدم من المهر الواقع فيه النزاع فالف موضوع مناقضة حضرة المفتى الموما اليه وصاحب الدارأ درى معوضوح ذلك من سياق العبارة (قضية سعدد هومة على على كشك المراكي آلى نا قض فيها حضرة قاضي المديرية ماذكره حضرة مفتيها ثمنا قضحضرة مفتى الاخكام ماذكره حضرة القياضي المهذ تكور المقيدة بنمرة مع وتمامها بنمرة ٤٦) بطالعة مافى المضبطة بالنمرتين المذكورتين المتعاقة بهاوجدا كحكم فيهاغ يرصيح بناء على ماسطر في هذه المض طاعدم استيفاء مايلزم الما أبداه حضرة مفتى المديرية والعدم فكرجد الميت فى الدعوى أيضاوعدم المحريناء

رجب سنة

مطلب فی مناقضات وقدت بین قاضی بربر ومفتیها وقاضی کردفان

11/19 1.

مطلب بحكم بالسلاق فى وجه الزوج أووكيله بالحصومة لافى وجه وكيله للنقل وتعذب البينة فى وجهمه فى حقى منعمه من نقلها

مطال بعث القاضى لاحضار المدعى عليه الغائب ان أفام المدعى بينة على دعوام ولوم تورة

على أن لفظ وبا قي هذا المبلغ بذمة المدعى عليه غير ثابت للشطب عليه و نحو ذلك من عدم تعيين نسبة الاولادالخمسة للتوفى وماأظن ذلك الاتقصير امن السكاتب حين المكتابة والله تعالى أعلم (سشل) من مجلس الاحكام بافادة واردة في ٦ رجب سنة ٨٥ مضمونها هذه الأفادة وردت للاحكام من حضرة مدير كور دفان حاصل ما فيها ان شخصا من تحار المدر ية يقال المعدا كاج حدىدا كفيظ القاطن بمندر الأبيض أنهى لتلات المدير يقبأن له زوج قف عصمته تسمى الحاحة فاطمة بنت عبد العز ترتركها في منزله وتوجه ببصناعة الى المحروسة وبعوده وجددالمرأة المذكورة اخذت يعض إشياء ونقدية له أوضع عنها وولت فارة الى ناحية شندى التابعة لمدير ية يرير وأقامت بطرف خالها ولمكونهاتي عصمته وخرجت في عيمته بدون اذبه وأخددت تألك الاشياء يلتمس جلبها يمامعها لاجدل اقامتها بطرفه ويناءء لئ ذلك جرت المكاتبات بسمدس يقسر مر وقاضيها وقاضى كردهان ولمناسبة الاختلاف الذى وقع فى تلك المادة بن القضا قمع بعضهم كهاهوه وضحف تلك الافادة والاوراق مرام النظرفي ذلك ولهدذا أقتضي شرحه كضرتكم ليكرم بالآفادة (أجاب) صار الاطلاع على ما تضمنته أوراق هذه القضية منطلب الزوج المذكور رجوع زوجته الى منزله لخسروجها مدون اذنه في غيبته عما معهالاحل اقامتها معه في منزله محل العقدو التوطن وماقيل في هذه المادة من الاجوية والمنا قضات بين قاضى كردفان وقاضى بربر ومفتيها مماأغلب مخارج عن الموصوع والافادة عن ذلك ان الزوحة المذ كورة أس لها الخروج من منزل زوجها بغير اذنه كمأقرد مذلك بعرضها المصدق عليه من قاضي مربوفي سنة ٨٨ بعدان ذكرت أولا في حواب الذاكرة التي علت معها في سنة ٨٧ أنه طلقها وهذا إذا أوفاها الصداق المعل لانهانا شرةوهومعصية فلاتقره لميه اكنادا كالبهاو بين مسكن زوجها الذى انتقلت عنه مسافة سفر تؤمر بالعود السهاذا كان هناك محرم يسا فرمعها أوحضر الزوج بنفسه لينقلها معه أووكيله الحسرم فان أقامت البينة عدلى البينونة فان كانت بحضرة الزوج أووكيله بالخصومة يحكم بالطلاق وانكانت يحضرة وكيله لنقلها فقط لايحكم بالطلاق مع غيبة الزوج بل تعتبرأ قامة البينة في مجرد منعه من نقلها هذاما متعلق بنقلها وعودهاالى مسكنه للذكور امامالنظر لدعوى الاموان المذكررة في معض هذه الاوراق فتدخل القضسة في باب الدعوى فأن حضرت الزوجة الى مسكن زوجها وزال النشوزيتناصمان لدى قاضى تلك البلدة وان لمتحضر بسبي ما كاثبات الطلاق قبل حضورها شرعاوا دعى الزوج المذكور بتلك الاموال أدى قاضي المده ف أقام بمنة طيق دعواه حال غييسة المدعى عليها وكانت الشهودمستورين وظهرأنه محف في دعواه فينتذ سعث القاضي المذكور لاحضار المدعى عليها وتقام الدعوى والشهادة فيحضرتها انيامالوجه الشرعى ويحكم بالحق استعقه وتجبر حينسدعلى الحضور اظهور

يهدنة ش

سرخ

حق المدعى أولا قب ل احضارها من غيرتها على ما يستفاد من أنفع الوسائل وغيره والا فلاتعبر على الحضورمع غيبته المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) من مجلس الاحكام بافادة واردة في ٢٦ ج سنة ٨٩ مضمونها فيما نقدم وردت للأحكام افادة من دنوان انخارحية بخصوص أطيبان واملاك مخلفة عنشغص يسمى الدرويش عبدالكريم الابرانلي وقدييع بعض ذلك لمذكورين من وكيل حكومته ولطلب المشترين تحرير حيم شرعية من قاضى سيوط عا اشتروه وتو قفه في ذلك لاعذار أبداها وردت أوراق تلك المآدة الاحكام وأحيل نظرها على حضرة مفتيه السابق هوالسدعلى البقلي وأحاب عليهام اراما كمنكم الشرعي ولتوقف ذلك القاضي في إجراء ماه ولازم اعيدت الاوراق مع افادة الخارجية المارذ كرها بقصداطلاع حضرة مفتى الاحكام الاتن هوالشيخ محمدأ بوالعلا أتخلفاوي عملي مافاله ذلك القاضي فباحالة الاوراق المذكورة على حضرة ألومااله أحاب شرحاعلي افادة الخارجية المذكورة بقوله انهذه المادة تبكرت فهاالاحوية منحضرة المفتى السلف ورغسا حالتها على حضرتكم للنظر فيهاوحت الامر كاذ كراقتضى تحريره ومرسل معمه أربع وعشرون ورقمة كى من بعد الاحاطة عما هومدون فيها تعطى الاحامة اللازمة (أجاب) بناءعلى افادة الاحكام الواردة لهذا الطرف في ٢٩ اكنالي قدد صارالاطلاع على أوراق هده المادة عنها اجوبة حضرة مفتى الاحكام سابقا وقاضي ونائت محكمة سيوط والدى يقتضيه الحكم الشرعيابه لايتأتي تحريراكحـة للشبترين بالعقار المقبال فيه اله مخلعة عن الدرويش عبدالكريم وانهستبقييعه منعباس أغاوكيل شاهبندر يقسوط سانقاوفيض غنه على الوحه الذى ذكره حضرة المفتى الموما اليه باحويته وأخيرا يجوابه المؤرخ ٢٤ عرمسنة ٨٧ على فرض تسلم احوت مالذكورة السطورة بالاوراق لأنهبني ذلك على حصول الاحازة من القاضى ليدع عباس اعا لمؤلاء المشرين قبل موته وكون الثن مندل القيمة وذلك محصول موت البائع قبدل صدور الإجازة من القاضي اذمن شروط الاحازة بقاء المتعاقدين عندالاحازة كإيستفادمن حوابنا تسعكمة سيوط حيث علم موته من مدة مددة في حالة الفقر الشديد من حواب قنصل جنر الدولة ار انعصر المؤرخ ١٧ دى الحمة ١٨ نع نصيب الزوجة في هدذا العقاران حضرت لدى القاضى أوو كملها وأقر تالبيه عمما اومن وكيلها في نصيم الوانشات سعاجد مداللشمتر بنالمد كوربن وتحققت ورائتها للاالا اوأقرت يحصول الاحازة من قبلها أومن قبل وكيلها بدياء عباس اغاقبل موته يسوغ تحرير حجة بدلك النصم فانماتت بكون ذلك بتصديق وارتها بعد تحقف الوراثة أوالأثبات في وحدة ذلك الوارث بعدد تقدم خصومة شرعية وفيماعدا نصيبهااذا أراد المشترون اثبات شراعهم منوكيسل الشاهبندرية المذكور بطريقه الشرعي عندعدم تحقق وارث للثوفي

رمضان سنة

غمرالزوحة المذكورة فان القاضي ينصالو كيل الموجود الأن الشاهبندرية وصياللغصومة فيهذما لتركة فمعارض المشترئ فيماما مديهم ويطلب وده مجهة التركة فيمتنع المشترون مرذلك ويدعون انهمتروك عن المتوفى المذكور وأنهمات عن زوحته وحهية مت المالوان عياس اغاو معترفونه كان وكيلاعن مت الما لاية التصرف في ربيع أموال بدت الميال والتفويض في ذلك بالبسع قدما ع لناحصة لعقار بثن كذاعن هذه اتجهة بمسوغ شرعي يعينونه في دعوا همم مسوغات بسع عقارست المال كالمسوغات المذكورة لبيع عقارا ليتم واشترسناه منه مذلك الثن ومحقد الخصر المنصوب ذلك وبعيد صحة الدعوى شرعا يتدتونها بالطريق الشرعي فانحص ذلك يحكمهم القساضي مالملات وصحة البيدم ويحرراه ماعلاما مذلك والافلاوالله تعالى أعلم شل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخة ١٧ ن سنة ٨٩ مضمونها انه ١. لحضرته مالاستفتاء عسابقتضسه انحهم الشرعي بالنسية لمساقيل فيوقت ط المرحومة فاطمة بنتءز يزافنسدى منأخيها لامهالوفاتها عنسه وعنزو جوأم وأخت لاب حاضرين وأخت لاب غائبه غيرمحةقة وتوقيح مبايعة مايخس الاخت الغائبة هــة التي ٢ لت للتوفاة في نصف المنزل المخلف عن **زوحها خليل أغاسر** سواري وثموت وفاة فاطمة المذكورة بعددلك عنورثتها الموجودين فقط بالاعلام الشرعي المحررمن محكمة البرلس دون الاحت الاخرى الغير المحقق وحودها وردت افادة حضرتكم مانه ان كان المقصود الاستفهام عن حكم البيع الصادر من ماذون القياضي في نصد الاختلاب التي قيل انها من جلة الورثة وهي غسر محققة لمسوغ خوف العساد في عقار المفهقود ثم تبسن انخصارا لارث في الورثة الموجودين سواها وان لاوارث للتوفاة سواهم فكمهانه موقوف على اجازة الورثة المستعقن الماك الحصة كل يقدرنصمه منهافان احازوه تفذوان ردوه بطلحيث انهلم بفسداعتماد ثبوت انحصار الارث في الهرثة الموحودين واعتمادالاع للمالصا دربذلك من محكه قالبرلس من عدمه والقصود نظر ذلك الاعلام وورودا لافادة عماذكر ولذالزم تحربره والاعلام برسل الامل بعدالنظر فيه الافادة عااذا كان بصراعتماده في انحصارا لارث في الورثة الموحودين فقطو صرف لنظرعن القول السابق فحالاخت الغيرا لمحققة أمكيف وسواء كان القاضي الذي صار المرتعن مده دارعا قدل في الاخت المذكورة أملا (أجاب) مجرد القول السابق ان للتوفاة اختا لابغائبة بالاشاعة أى السماع غير محققه لايمنع من صحة حكم القاضي مانحصا رارث المتوفاة المسذكورة فىورثتها المذكورين ولافرق في ذلك بين = ألقاض الذى صارا لثبوت لدمه وصل اليه الخبرعا قيل عن الاخت الغير الحققة المذكورة ملااذلا بعتمد التساضي الامايصدولديه وقت المرافعة والثبوت والله تعساني اعلم من عما فظة مصرفي ١٨ ذي الحجة سنة ٨٩ عمام صورته فيما تقدم كة

145

محضرتكم بالتظرفيما الوته بطر كانة الارم بخصوص تركة المتوف موسيس كركور الترزى المستغرقة بالدينوانه نظر الغبيسة بعض الورثة متعسر عسلي البطر كحانه بيع الانعادية تعلق المتوفى الكاثنة عدر بة العمرة ووردت افادتان احداه مافي ١٤ و بيع الاول سنة ٨٩ بان ولاية يسم التركة المستفرقة بالدين الشرعي القاضي لالاورثة لعدم ملمكهم لمساوانه اذاكان الدس الشرعي المستغرق كهذه التركة ثاستالدي القاضى بالوحه الشرعي فله اذن الموجود من الورثة بسعها ويوفى الدس من عنها وانهلو حصل الامتناع عن ذلك من الورثة يديعها القاضى وبوفي الدس من عُمَّا والشانية في ٢١ حاسنة ٨٩ وكلتا هما مقيدة في كتاب القضاء من هذه الفتاوي في التاريخ ن المذكورين بإنه لايكون للقاضي ولاية بسع التركة على إنهامه يتغرقة بالدين الااذا ثبيت لديه الدش الشرعى المستغرق لها بالوجه الشرعى وعقتضى ذلك كتب الى البطر كحانه فوردت افادتهافي ٢٣ شوال سنة ٨٥ بالاستفهام عمااذا كانت الدبون المطلوية من التركة بوافق ثبوتها بمحكمة وصمرأو بمعكه قمدمرية العبرة وان كان بحوز ثبوتها بحكمة مصرفيتعرر الىحضرة منلاا فنسدى بارسالماذون من طرف حضرته الى البطر كحانه لثبوته عنده مالوحه الشرعى لاحل السهولة فبناعطه دعت الحالة لخارة حضرتكم عاادا كانتبوت الدس الذيء لي التركة لدى حضرة منسلام صرأوماذونه وصدر مذلك اعلام شرعي بحوزشرعا لقاضي ولاية البحيرة اذن الموجود من الورثة بديع الابعادية ووفاء الدىن منهن واذاامتنعوا يسعها القاضي الموما اليه أولامدان يكون أثبوت الدس عدى مديه حتى محوزله شرعا اجراء ماذ كرنؤمل السكرم بالافادة (أجاب) مقتضى ماتحررمن هدذاالطرف الموض عنه مافادة حضرتكم ان تحقق الولاية للقاضى في بيع التركة المستغرقة بالدين الشرعي يتوقف على تبوت هذا الدين لديه بطريق شرعي وحمنشه فعرد ثبوت آلدين أباله كورلدى حضرة قاضي مصرلا يكفي في ثبوت ولاية البيع لقاص آخرىدون تحقق ذلك لدى هذا القاضى الاتنو بوحده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهالى المن مات عن زوجته وعن ثلاثة بندين وثلاث بنات منها ونزك مايورثءنه شرعامن عقارونقو دوانحصر ميراثه الشرعي فيهم ولمتقسم تركته بينهم ثممآتت الزوحة المذكورة عن اولادها المذكور سنوانحصر مسرائها الشرعى فيهمولم تقسمتر كتهائم مات ولدوبنتان في البحرد فعة واحدة وانحصر ميرا ثهم في اخوتهم ولم تقسم التركة ثم مات أحدالولدين عن أخيه وأخته فقط ولم تقسم التركة ثم مأتت البنت المدذ كورةعن زوحهاو بنتهامنه وولدهامنه أبضا وبعدموتها طلب زوجها نصبه ونصد والادمو كالته الشرعية عنهم ن اخيها الكونه واضعايده على حيى عالتر كة بغسر حق من أول الامرادي قاضي الحددة بسندرالمن و بعد استيفاء الدعوى وبيان المدعى به من نقودوعقار البيان الشرعي بن ألدعي والمدعى عليه لدى

11/9 17

and a

119. 11

صفر ۸ مطلب یصح بیرع الوصی ترکه مسد غرقه لو یقیمتها ولیس للغرماً ه ایطاله

القاضى ادعى المدعى عليه أن أخته مستوفية منسه من النقود حييع ماخصها بالارثمن أبيها وأمهافقط وانا لعقارلم يقسم فامرا لقساضى بقسمته وأنحسذكل ذى شق حقسه بالفريضة الشبرعية وطلب القباضي من المدعى عليه بينة تشهديان أخته استوفت حقها منالنقودمن إمهاو أبيهافاحضر بدنة وشهدت بان فلانة استوفت حقهامن إمها وإبيها فقط ولمرندواعلى ذلك ولميبينوامقدارا لنقود ولامقدارماخصها ولميعرفوها ياسم إبيها وجدها ولاياسم زوحها بلذكروا اسمها فقط فهل والحال هذه تسكون هذه الشهادة غير مقبولة شرعا وأذ احكم القاضي بصتها يكون كمه غرنافذ شرعاو يكون للزوج واولاده أخذ نصيبهمن المقودا التروكة وليس لاخى الزوجة معارضته واولاده فذلك مدون وجه شرعي أفيدوا الحواب (أجاب) الشهادة المذكورة على د ذا الوجه غير مقبولة شرعا لعدم استيفائهاشرا تطالعحة ألتي منها بيان المشهوديه والمشهودعليه الميت فحكم القاضي بهاغير معتبران كانالوا قعماهوم طربهذا السؤال ولازو جواولاده الاستيلاعلى استعقاقهم بالارثعن مورثته مومطالب قمن هوتحت يدميه مالمجنع منسه مانع والله تعسالي أعلم ـئل) فى رجل مات و ترك زوجة وأولاد اتصر أو هو علائ عقارا وعلمه دنون شرعية استة فهل اذا تست الدون المذكورة بالوجه الشرعي في وجه وصي التركة ولم وحداليت مايني بتلك الدعون خلاف العقار يأم القاضي الوصي بيسع العقار المذكور بثن مثله ميث استغرقته الديون المذكورة لايفاء أرباب الديون حقوقهم بثنه (أجاب) صرح علما ونامان ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لاللورثه وفي عامع الفصواين يصحبيه الوصى تركة مستغرقة لوبقيمتها والسالغرماء اطاله كافي ردالحتار مي القضاء فاذاماع الوصى المسذكوره فاالعقار المستغرق مدمون الميت بمرمشله لوفاء الدبون الثابتة شرعاوا كحالماذكر بنفذعلي هؤلاء الورثة وغيرهم حيث لامانع والله تعالى اعلى (سئل) بافادة من بيت مال مصرفي ١٤ ذي القعدة سنة ١٩ مضيونها الاوراق المرفوقة معها مختصة عادة تركة المرحوم احديث مفتش فرشوط سابقا الشمهير بابى صباع ومن ضمنها اعلامان صادران من محكمة مصر ومن محكمة الحمرة ومماذكر بهماان آسم والدالمترفى على وحيث عراجعة ماقيل بوم الوفاة والموضح ماحجة المحررة ماسمه بقليكه منزلا كالتناشأ رع سأحل الغلال اتضح ان اسم الار مصطفى ويحضورمن قالذلك يوم الوفاة والاستفهام منهم عن هدر الاختلاف أفاد وامايعلم بالمطالعة وغاية ماارتك واعليه أن يكتفي بما ثبت شرعا لكون الشهود الذبن شهدوأ ما كمزة ماشهدو اللبا لحقيقة وانشهرة المتوفى كافية عن ايضاح اسم الاب وآتحدوان المتوفى الذكورور تسما اسماء زوجته وابنه منها محدد قناوى القاصر من دون شريك والتركة المضموطة عافيها المنزل المذكور المحروبه الحية المذكورة تخلفة عنهدون خلافه فلزم شرحه يحضرتكم الاملمن بعده ناظرة ماذكر ومابالا وراق مفادان كان

ذى القعدة سنة

1791 18

يكتني بمسا تبت شرعاوبالشهرة الموضع عنها كاأوضح المذكورون وتعطى التركة والمنزل الزوجة الوصى على القاصر الذكور أواختلاف اسم الابين الحجة المحررة في حياة المرحوم والاعلامين الصادرين بعدوفاته يضروعنع الأعطاء أم كيف لاجل انه بورود الافادة مجرى مايلزم (أحاب) بعد صدور القصاء عوت المتوفى المذكور المسمى الجدمك نش فرشوط سابقا المشهور بابى صباع ابنءلي بنعرو انحصار ارثه في زوجته وابنه المذكورين يشسها دةالشاهدين المعدائين شرعامستو فياشرا تطه المعتبرة لايكون مجرد ارمن أخبر وقت وفاته ان اسم أبي المت مصطفى بناءعلى كون اسم أسه كذلك سطرامحة تملكه للنزل المذكورمانعامن استعقاق الوارثين المهذكور بن متروكات مورثه-موالتصرف فيهاعملى مقتضى الشرعلان محرد الغلط في الاسم لايضر شرعافي ل ذلك ولاحتمال تعدد الاسماء والله تعالى أعلم (سمل في رحل علامنزلا مداخلة تصر وفيه شايك لاحل النوروا لطل مشرفة على وسط دارحاره من مدة تزيد غلىءشرىنسنة واكحالاان الاشراف المذكورلم بكنءلى محلحلوس النس ولاقرارهن فهلوا لحال هذهاذا أرادا كجارالمذكورسدا لشبا بيك للمذكورة متعللا بالاشراف المسذكورلاءكمن من ذلك وينعمن المنازعة والمعارضة فيذلك منعاكلها مدون وجه شرعي (أجاب) أذا كانت تلك الشبابيك لايطلع منها على داخل محل النساء وقرارهن من بنت حاره بل على ساحة الرحال لا يكون في فتعها ضرر بين ولا يحبر مالكها على سدهاوالا أمريذ لك والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصرمؤرخة ٢١ جا اسنة ٩٩مضمونها الاستفهام عن الحكم الشرعي في بيرع عقد رمخلف عن ام أة عليها دبن لزوحه التوفاة عنه وعن عصبة معتفها بطلب الروج ذلك لوفاء دينه ومابقي باخذ حصته بالارث الثابت حيم ذلك شرعامع عدم حضورا لعصبة اونا ثيءنه في الحكم في ذلك شرعا (أحاب) معودودالورته البالغين وعدم انقطاع غيدتهم وعدم استغراق التركة مالدين يتوقف بيتعشي من التركة لقضا والدين على اذنهب م اواذن و كيل عنهم والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من أمين عوم بيت مال مصرفي ٧ جادي الآخرة سنة ٩٣ عماوردمن حضرت كم باطنه بتاريخ ٢٢ جاسنة ٩٣ توضح اله مع وجود الورثة البالغن وعدمانقطاع غيبتهم وعدم استغراق التركة بالدين يتوقف بيعشئ من التركة لقضاء الدين على انهم اواذن وكيل عنهموا عال أن الافادة الحررة تحضرتكم باطنسه هيءن مستثلة المرحومة كلفدان معتقبة السيلطان مجود المتوفاة عن زوحها وعاصم المعتق وتنت لزوجها دس مطاوب لهمنها وقدره عشرون ألف قرش علة صاغا ولكون تركتهاالمضبوطة وهي المقولات خزئية لانفي بالمطلوب منها وبهذه المناسبةمن الضرورى بيع العقارالخلف عنها فستلزم اكال للوفوف عايكون في توقيع المايعة إذاصاراشهارهمع تعسر حضور العاصب اومن ينوب عنمه وحيث من الاقتضاءور ود جادیالثانیة سنة ۱۲۹۳ ۹

ذىالقعدة

مطلب اشترى بعض الغرماء شيأمن المركة المستغرفة فالتمسن مستخق مجيعهم مطلب المشر وط له الاستبدال لا يملك البيع عمى لاتقبل شهاد تعالم الابالخرية

الافادةعا يقتضمه الحسكم الشرعى في ذلك فلزم شرحه عضرتكم ليسكرم بالافادة للاجواء (أحاب) المحكم الشرعى في هذه ألمادة هوما أندناه سابقابتاريخ ٢٢ جاسنة ٩٣ المقدم ذكره قبل هذافهذه العاوى فهذه الترجة وانكان من الضروري بيع بعض عقارا لتركة لوفا ماسقي من الدن بعدمن قولها عند عدم استغراق الدين الجيع التركة معوجو دعصبة المعتق الوارثين بجهة الاستانه فينثذ يتوقف بيسع هذا العقاره لى اذن الورثة وان تعسر حضورهم لمحلالتر كةامامع استغراق الدس ألثابت شرعا كجيد مالتركة فولاية البييع للقاضي فلينظرو بجرى اكل حال مقتضاه والله تعسالي أعلم (ستنل) بافادة من قاضي طنتدافي ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٣ مضمونها ارجوا لافادة عن الحكم الشرعي فحتر كةمستغرقة بالدبون الثابتة شرعا بريداحيد أرباب الدين شراء منزل من التركة للذ كورة بقيمة مثله الآن من الورثة مقاتلة بعض دينه الثايت شرعافهل مجوز ذلك ولا مانع فى ذلك وتدكمت له حجة شرعية بالمنزل المدذ كورام كيف وأيضا ارجو الافادة عن الحكم الشرعى فى وا قفوقف وقف على نفسه أيام حيا ته ثم من بعده على زوجته الى آخر ماهومكتوب في كتاب الوقف وشرط لزوجته آلذ كورة النظر بعده وشرط لهاالشروط العشرة التي منها الامدال والاستبدال فهل للزوجة المذكورة استبدال أطيان الوقف المذ كورمن والدتها باطيال اخرى أهع نجهمة الوقف وقيمتها أكثرمن قيسمة الاطيان الموقوفة ولايمنع من الاستبدال المذكور كونه لوالدتها أوكيف الحمكم ارجوالافادة عن إ هذين المسئلتين وارجوالاسعاف (أجاب) ولاية بيع التركة المستغرفة بالدين للقاضى لاللورثة على مافي التنويرا لابرضا الغرم عدى لوباع الوارث بدون رضا الغرماء لاينفذمالم سعالقاضي اومادن بهواذا ماع القاضي بعضها أبعض الغرماء فالثن مستحق كجمعهم علىحسب دونهم الثابثة كباقى التركة ولس للشترى الاختصاص بهذا التمن مدون رضاهم لاته من المشترك بمنهم والناظر المشروط له الاستبدال لاعلا البيع عن لا تقدل شهادته لد كامه الااذا كان ذلك الاستبدال خسر اللوقف وفسرت الخبرية فى العقار بالتضعيف مان يدعما يساوى عشرة بعشر من مشلا والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ناظر الحقائية والخارجية في ٢٠ جادي الأولى سنة ١٢٩٥ مسطرة بظاهر ورفة فتوى شرعية مكتو فيهام أمين عوم بدت المال الوصي مخاطبانه باطرا كحانية وصورة سؤال الفتوى الخاطب فيهاسه أدة بالطرائحقانية بحسب افتضاء لصلحة مستلزم أكحال للاستفتاء من حضرة مفتى الديارالمرية وشبح الجامع عن حادثة وقعت وهي ان ورثةميت بلغاو فصراأفام القاضي عليه مجيعا قيمال فه البلع وبعدمدة أثبت بعض البلغرشده ضعيد وعصيعة شرعية وعزل القم الذكورم ويامته على حيرم الورثة ولماعرض ذلك على سعادة ولى الام بعدمدة من الزمر عكر فيهاعروض السفه جرعليه مولى الام لتعقق سفههم الديه هراشرعيا وأقام فيما آخوام مال

جادىالاولى سنة

۱۱۹۵ مالب هجرولی الامر الدی علمله بعسد تحقق السدة، لدیه واقامة تیم ینفذ

مطاب لانضاء الامير الفوض اليده نصب القضاة مع وجود فاضى البلد المولى من قبله جائز

ذى انحة

1790 11

يتصرف فيكل التركت عاف ذلك من نصيب البلغ المذكورين بقوله له لاتسلم لهم أموالهم وليس لهم التصرف فيها بلاك ذلك دونهم حتى يظهرو يتحقق بالاختيار حسن تصرفهم وصاراعلان انجرلهم ويدامليهم ثم الالقهم الملذ كورآج رضامن أراضي الورثة البلغ تنفيذ الامروفى الامروسده آجو فس الورثة ألبلغ المذ كورين تلك الارض عينها لغير لذى استأجرها من القيم فهل يعدما صدرمن وفي الام الذي علا فلك جراشرعيا كجر القاضى و يكون مأفعله القيم المذ كورنا فذا ومافعه البلغ المذكور ون غيرنا فذ أم كَيف (أجاب) اذاصدرا كحبر على من ذكر من سعادة وفي الامرالذي التُ ذلك بعدمضى مدة يتصورفيها عروض السفه الطارئ يعد ببوت الرشدوتحقق سفههماديه حراشرعيا وأقام عليهم قيما آخروجي اعلامهم بانحير بطريقه الشرعي ينفذ حمره كمعتر القاضى واقامة القيم عليهم والحال ماذكر وحنش ذفاحارة القيرالمذكورأراضيهم باج المثل احارة صحيحة هي النافذة دون احارتهم الصادرة بعد ذلك وعلك ولى الامراكحر واقامة القيراذا كانعلا القضاءان مكون هوالخلفة اوالفوض اليه تولية القضاة من قبل الخليفة فعلك القضاء الذى منه أقامة القوام واكحرعلي الفهاء مع وجود قاضي البلدالمولى من قبله فقدذ كرفى الاشباه و-واشيه بان قضاء الاميرا لفوض اليه نصب القضاة مع وجود قاضي البلد المولى من قبله حائز اه ملخصا والله تعالى أعلم (سئل) يافادة من الداخلية في ١٧ ذي اكحة سنة ٥٥ حاصلها وردت للداخلية افادة من مدّرية الشرقية بان لطيفة خاتون زوجة المرحوم على اغاوقفت سبعين فداناو ثلثا أطيانا عشورية بناحمة شبانعا شرقية وجرى تسحيل الوقفية بسحل مدرية أتجيزة وبالتحر مركحضرة قاضى افندى بتعرير جة الوقفية افدمنه أن الواقفة توفيت وأسس هناكما نع لتمرير اكحة الاأنه توقف في تحريرها العدم معرفته انكان يجوز تحريرها من طرفه اومن طرف العاضي الذى صدراديه الوقف ومع التعر براليه مان المنشور السابق صدوره يقضى بان صاحب الملك يعرض للدرية القرية اليه عامر مدوقف مويؤخذاقر اره بالسعل وبعد تسعيله ترسل صورته للدبرية الموحودفيهاا والاكة ومتى ثمتت صعة عليكه ولم بوجد مانع لاخراج حدة الوقف فيجرى تحريره ابعد داسته فاءالشر ائط الشرعية فلم بزل يعطى افادة بالنظرفي ذلك في الداخلية ورغب استفتاء حضرتكم عن ذلك وحيث الحالة هكذا الزمتحر يره نؤم ل افادة الحكم الشرعي في ذلك (أحاب) لايتأتي عضرة قاضي مديرية الشرقية تحر رجمة بالوقف الذكور مدون وقوع الاشهادلد به بالوقف من الواقفة أووكم لعنها في ذلك شرعاحال حمامها الابتصديق عن انحصر فيه ميرا ثها الشرعي بعد وفاتها ان كانمن أهل التصديق فان لم يحصل ذلك او كان غير متأت فان ادعى من آلاليه نظرهذاالوقف بصدورالوقف من الواقفة عال حياتها ونفاذ تصرفاتها على الوجه الذى صدر وأثبت ذلك بطريقه الشرعى في وجه خصم شرعى فان القاضي يحكم بالوقف

على الوجه الذى تبتلديه شرعاو يحرر بذلك حة الحكم على وجهه بعد استيفاء ماهو

صفر مطلب لوثبت أن القاضى قضى بشهادة الاجسير الخساص لمستأجره والفسلاح لشيخه لا نفذ قضاؤه

1197 18

، وأفاد في نكملة ردانح أر منابالقبولوعدمه انالصنفحققعن يعقوب باشاعدم صيت قبول القاضي شهادة العدوعلى عدوه يسدب الدنياوالاحرلستاءه وعلله بعدم الاجتهاد فيهوصرح فالخيريةع بعقور باشا بعدم تفاذ القضاء شمادة العددو علىءدوهسسالدنيا وشهادة الفلاح لشعه علةعدم قبولهاالجهل والميل خرفامنه والظاهر مساواتهالثمادة العدو علىعدوه اهمنه

مقتضى والله تعالى أعل (سئل) فرحل ادعى على آخرديناله عليه واشهد عليه شعصين أحده ماخادم للدعى وماهسته تصرف له كل شهرس طرف المدعى والشاني من ضمن الاشخاص الذن هم تحت ادارة المدى وشياخت ووقت سماع الدعوى عندالقاضي طعن المدعى علسه في الشهودة ماذكر فبمعرد ماأمداه من الطعن تطاول القساضي على المدعىءليه وحم على ذلك المدعى عليه بناءعلى شهادة منذكر فهل لوثنت بالوجه الشرعى تطاول القياضي على المدعى عليه قبل الحكم وإن التهوداي واأهلا للشهادة حیث اتحال ماذکر یکون اتحسکم فی غسیر محله و علی المذعی ان ماتی بشهو دغیر من ذکر (أحاب) شهادة الاحبر الخاص مشاهرة اومسانهة لمستأجره لاتقبل وكذالا تقبل شهادة الفلاح أشيخ فريته الذىله ولامة عليه كخوفه منه فاذا تحقق بطريق شرعي ان القاضي المذكورةضي بشهادة من ذكر لاينفذ قضاؤه موالله تعالى أعلم (سنل)م مصلحة بيت مال مصربافادة مؤرخة ١٦ ربيع الاول سنة ١٦ حاصلها سبقت وفاة المرحوم محد حالى ماشا وشوت وراثة زوحته اليه شرعاعقتضى اعلام صدرمن محكمة اسكندرية ثم بعد الادعاء من بعض أ معاص ما لورا ثة وادعا ،خديجة والدة الزوحة مان المرحوم كان أوصى لما شلث مخلفاته من عقار وأطيان ومنقولات والتماسها الحصول على تنفيذهذ والوصة عرض للداخلية عن ذلك وصد درأم ها يناءع الي ماتراءي للعلس الخصوصي بعدم التعو بلعلى سندالوصية فيما يختص بالعقارات بالنظر لعدم تسجيله واماالمنقولات فياله ظهر من الاوراق وجود بعض أثعنا صمدعين الوراثة وماحضر فيكون من المقتضى اله يحضو والووثة ينظرو تداعى المدعية يجهة الاختصاص عن خاصة المنقولات بمواجهة المدعى عليهم ويجرى مانقتضه القواعدا لمرعية والاصول التبعة وبعدذلك لماحضرت مدعية الوراثة ونظرت دعواها في المحلس المحلي وصدر في خصوصها مضيطة محكوم فيها ماحالة ثبوت الوراثة على الحكمة عرض منها ومن الزوجة باقرارهما على تنفيذ الوصاية في جيد م ما تخلف من عقار واطيان وعرض من الموصى لما أبضا بطلب احالة ثبوت الوصاية على المحكمة ولما كتب لينت مال اسكندرية بان اللازم الأن هواحالة فموت الوراثة غقط وبحصول الثبوت يفاد للنظرفي الوصاية وردت الافادة وعلمهماان المحبكه ةطلبت ارسال سندالوصاية الموجود في بدت المبال لاجراءماه ولازم شرعاوانه لماكت فما بالنظر في مستلة الرواثة فقط أعادت بانه صار الاخلاع على المضبطة ووجد من من ما هوموضح فيها ان فاطمة ذكر في تقرير ها المفدم للعلس ان المتوفى أوصى الىندىعة بثلث تركنه وانهاهى والزوحة لميكن لهم امعارضة في تلك الوصية وعلى انهلكونهما مازالتامصدقت منعلها الحالات فسماع دعوى الوراثه لايكون الا معذكر الوصية المعترف بهالانه معاعترانهما بالرصية لايقضي لهما الابالثاثين ولا

مهدية

سنة إيتاتى الحكم لهما بكل التركة وهدذاليس من قبيل ماهو ممنوع سماعه من دعوى الوصية لان ذلك عندا نكار الورثة وفي هذه اتحادثة اقرار والمقر يعامل باقراره ولوكان اقراره قبل الحكم بوراثته وعلى ان قرار الخصوصى الصادر في شان الوصية هوفيما اذا كانت الورثة منكرين وفي هذه الحالة مدعيت الوراثة معترفت ان بالوصية فلاعكم ماان تدعيا بجميع المال والمع اعترافه ما بالوصية بالثلث وان الوصاية المذكورة اذا ثبت اولم تثبت فلاغرة تعود على بدت المال الى آخر ما توضح من محكمة ويدت مال اسكمدرية وحيث فضلاعن أن قر ارائخصوصي الصادر عليه الام العالى في شأن الوصية بعقارات أواطيان بقضى بعدم تفاذهامالم تمكن مسحلة ولم يكن مصرحافيه بانهاذا أقرالور ثةعلى الوصية يصرر تذفيذها كاأوضت محكمة اسكمدرية فلدى اطلاع حضرة مفتى افندى بمتالمال على الاوراق تقررمنه ان نتيجة كلام المحكمة انما قضى به لمدعيتى الوراثة أما كل التركة او ثامًا هاولاسديل الى الاول لاعترافهما بالوصية ولا الى الماني الابذكر الوصية فالتعرض للوصية المنوع منه من طرف بست المال لآمفر عنه واذا تقررهذا فامراد المحكمة بقولها لابد في سماع دعوى الوراثة من ذكر الوصية المعترف بهافان كان ذكرها في علس القضاء من مدعبة الوصية كايفيده قولها وهدذ اليسمن قبيل ماهو ممنوع سماعه من دعوى الوصسة فلا يلزم ذلك بل يجوز شرعاسماع دعوى الوراثة بدون حضورمدعية الوصية في عاس الحكم وان أقرمدعي الوراثة بالوصية ويكون الحكمله بالاستمقاق في التركة على حسب دعواه واثب اته كالحكم بالثلثين للزوحة وبنت الاخت هناوبذلك لايقال ان القياضي سمع دعوى الوصية بلماسمع الادعوى الوراثة التي مدهيها عترف الوصية المذكورة وأنكان المرادية ذكرهافي عبارة مدعية الوراثة حيث انهامعترفة بهاكاهوالمتبادرفقدعم انهلايضر وانهلايقال انالقاضي سمع دعوى الوصية واكالماذكروبا كالة فطريق السيرفي سماع دعوى الوراثة وحدها واضحة الدليل كا تعلم التفص يلات من تشريف الاوراق مانو آرا لطالعة وحيث لهذه المناسبة قداستدعت الحالة لعرض هدذ والمادة على معادت كمحتى من بعددا حاطة شريف على فضيلت كميما اشتملت عليه والاوراق وماأحاب محضرة مفتى افندى الديوان يكرم بالأفادة عن رأى حضرتكم في ذلك ليتبع الاجراء عقتصاء (أجاب) وردت افادة حضرتكم ومامعها من الاوراق المتعلفة عادة احالة ثبوت وراثة بنت اخت مجدح الى باشاء لي محكمة اسكندرية بعدان ظرت في محل الحهة المذكورة مدون سماع دعوى الوصية بالعقار لكونها

غديرم معلة دون المقول بناءعلى ماتراءى للعلس الحصوصي وانه اذا أثبتت من تدعى

الوراثة وراثته اللنوف مع الزوجة السابق ببوت وراثتها ينظر في دعوى الوصية بالمنقول

فعلالختصاص وآباأ حيلت دعوى وراثة من تدعى انها بنت اخت المتوفى فقط على

حضرة فاضى افندى اسكندر ية دون الوصية فنظر الوجود تعربر مكتوب عن اسان بنت ا

ربيسع الاول سن

1797 1V

الاخت المدعمة والزوجمة السابق ثبوت وراثتها يتضمن اقرارهما بالوصية لوالدة الزوحة مالثلث فيحيح التركة المذكورة التي من جاتها العقارطلب حضرة القاضي الموما السه سندالوصسة المذكورة من مصاحة بيت مال اسكندرية لأحراء اللازم شرعا الى آخر سأأبداه حضرته مس ان الزوحة وبنت الاخت المذكورتين لحكوتهما مازالتا قتعنعلى الوصسة المذكورة للآن فسماع دعوى الوراثة لا يكون الامعذكر المعترفة من بها لانه مع اعترافهه ما بالوصية لا تقضي لهما الإمالثلثين وهذا ليس من مأهوعنو عسماعهمن دعوي الوصسة لانذلك عندانكا رالورثة وفيهذه انحادثة اقرارو المقر يعامل ماقراره ولوقيسل انحكم بورا ثتسه وقرار الخصوصي فيمااذا كانت الورثة منكرين الى آخر ما توضئ مافا وقالم المحلة وترام الافادة عن رأى هـذا الطرف فىذلك لاتباع الآح اءعقتضاه وحيث ان القصـدالآن هوا ثبـات وراثة بنت الاخت فقط بعدسماع الخصومة فيها فبالمرافعة فهمذا الخصوص لدى حضرة القاضي الموما اليهلوذ كرتمن ثدعي انهابنت اختالميت نسيها اليه وانحصار الارث فيهاو في الزوحة ابق ثبوت زوجيتها فى هـذه الحكمة عقتضى الاعلام المحرر منهاوط البت المدعى علمه يدين مثلابثلاثة ارباع ثلثي الدين لكون المتوفى أوصى بثلث تركته لام زوحته وإثمتت دعواها النسب وانحصار الارث فيهاوفي الزوجة بالطهريق الشرعي فانه يقضي لها بالنسب وحصر الارث فيهاوفي الزوجة حيث لامانع ويؤمر المدعى عليه بدفع ثلاثة ارباع ثلثى ماتدى مهبنت الاخت المذكورة حسب طلبها لاقرارها في هذه الحال ماستعقاق النلت الوصى المابطريق الوصة ولايقال منشذان القاضى سمع دعوى الوصية وحكم بهاولا سنافى ذلك القسرارات والمنشورات على فرض كونها شاملة تحالتي الاقرار والانكار ولااشكال في ذلك وان كان ما أفاد محضرة القاضي الموما اليه من ان مدعيتي الوراثةمع اعترافه مابالوصية بالثلث لاجنى لايقضى لهمما يكل التركة ومحله لمكون الاقرار هجة على المقر يعامل بمقتضاه وماذ كره حضرته ان موضوع القرار الصادر في شأن الوصدية هوفهما اذا كانت الورثة منكرين ينبغي ان يكون كدلك انمع الاعتراف والاقرارالصادر منجيع الورثة الذينهم من أهل الاقرار بوصية لا يحتاج الى مرافعة وحكم اذالا قرارملزم بنفسه والقضاء معه اعانة فلايتوقف اثبات الحق علمه وحيذ ذفلا ضم وأرةالي طلب سندالوصية وانكان لوأرسل تحضرته لنظره لايضر وبعد ثبوت حمم الارث في المرأتين المذكور تبن المعترفة بن ما لوصية المذكورة وطلبه مامع الموصى له المقر لهامنهماما ستعقاق الثلث بطريق الوصسة عصلمة يستالمال تسلمفن التركفحسب استعقاقهن يحهمة الارث والوصية بعدا ستيفاء الاصول حيث لأمانع والله تعالى أعا (سسئل) بافادةمن محافظة رشيد في ١٠ جادي الأولى سنة ٩٦ مصمونها حيث الله خرة قاضي أفندى رشيد يرغب ارسال الاوراق المتعلقة بمادة تداعى سليما وحجد يتركة

مطار الاقرار ملزم بنفسمه والتصاءمهم اعانة

المرحوم عممان أغالل سيادتهم للنظرفيها والافادة بمايقتن يه الوجه الشرعي في هذه المادة لزم شرحه عضرتكم ومن طيه الاوراق المذ كورة للنظر فيها والافادة بما يقتضيه الوجه الشرعي في ذلك ليجيري المقتضى بموجها (أجاب) وردلهذا الطرف شرح عرتكم ومامعه من الاوراق المتعلقة بتركة المرحوم عثمان أغاطونيجي باشاسا بقا مرشيدا بن سلمان ابن ابراهيم بن عبد الحليم الذي ادعى بورا تتهاه سليان مجدومن ضمن تلك الاوراق صورةالر أفعة والحم في وجه المدين الصادر من حضرة قاضى تغرر شدبعد افتا محضرة مفتيه أؤلاا لمقيدة في غاية ربيع الاولسنة ه و المتضينة الحكم بوفاة عثمان أغالذ كور وانحصارارته في زوجته مع قته خديجة السودانية وأخته شقيقته أمينة بنتسليمانين الراهيم المذكور وابن أخيه شقيقه سليمان بن محدبن سليمان بن الراهيم المذكورمن غُـــرشُرىكُ المرزوق كل من عمّـــان أغاالمتوفى المذ كورواخته أمينة وأخيه مجدوالد المآنات أخيه المذكور لوالدهم سلمان بناراهم بنعبد الحليم من زوجته بخارية بنت عبدالله بن عبداله وكذا صورة المرافعة الاخيرة الصادرة من حضرة الشيخ عبد الفتاح الحارم بتوكيله عن سلمان ين محدالمذكور الصادرة أيصافى وجه مدين بين مدى حضرة قاضى أأثغر المذكور التضه نةهذه المرافعة الاخيرة انأمينة بنت قاسم سعيداللهمانت منذثلاث سننن وانحصرار ثهاالشرعي في أخيما لامهابها وبنت عبدالله بن عبدالله هو عثمان أغاطو تحيى ماشااين سلمان سابراهم المذكورلا وارشاله سواه وانه من نحوسنة ماتءثمان أغاطو يجيماشا آين سليمأن بن امراهيم المذكور من غديرعقب ولاعاصب وخلف من الورثة زوحته خديحة الحيشية بنت عبدالله بنعيد الله وابن أخمه لامه بهار المذكورة هوسلمان اغامجد بنجد بنقاسم المذكور لاوارث لدسواهم أوبعد سؤال اتخصم عنهاا قيست البينة على التوكيل شمعلى الموت وانحصار الارث على هذا الوجه ومرام أعطاء الحسكم الشرعي عن هـذه المادة بناعه إحالة حضرة مفتى التغروقاصيه ع لى هذا الطرف والذي يقتضه الحكم الشرغي ان هذه المرافعة الثانية بعد تحقق صدوراككم في الاولى مستوفيا شرائطه على الوجه السابق لا يصع الحكم فيهابهذه الشهادة على هذا الوجه الثاني بعد تبور مودعمان أغالذ كور أولاو انحصار اربه في شقيقة أمينة المذكورة وابن أخيه شقيقه سلمان بن محدبن سليمان بن امراهم المذكور وزوحته غديحة السودانة المذكورة تمناقضته لماثبت أولاوا تحكم بالنسب حكم على الكافة حيث تنتان أمينة أخت شققة اعتمان وانهاوار ثقله وانكانت غائمة مدءوى زوحة الميت وثنتت حياتها حسن موت المورث ضمن هذا الحكم اذأ حدالورثة ينتصب خصما في اثبات النسب عن الباقين وبعد القضاء بكونها اختاشق فقوو واثتها للتوفي لايبطل القضا وبجردمثل هده الدعوى والشهادة الثانية كإيستفادمن كلام علمائنا على ان الذى عليه العمل أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء قال في الدرراذ

مطلب الحكم بالنسب حكم على المكافة

ادعى ان فلافامات و ترك هـ ذامبرا الامى وماتت وتر كته مبرا اللي وقضى له ماليدنة فقال جادى الثانية مل فيه نقض لمساقضي به أولامن كون أمينة اختاشة يقةوا رثة لعثم تبوت وكالته عنه قيماذكر بكونه ابن أخلام لعثمان المذكور ومع ذلك فعالتأمل ف لهالانهذكر أنه سلمان بنجد بنقاسم المذكوراعي فاسماوالدامينة ويضميسة سمان بن الراهيروا نفر دمجدوالدّسليمان الموكا وأمينة يا قاسير بزعيدالله فعلىهذا بكون سليمان بن مجدالذ كوراين أخشقيق لا امن ضمن ماتوضح بافادة حضرتكمان س المذكورايطل القضاء له يكونه ابن أخ شقى لعشمان أغا المذكور بافر اروكسه عـ ورثه حسنموت المورث ثم يأتي من الجهة التي كان غائبا فيها لطلب الميرات ان يحضم

معهجة تتضمن ثبوت تسبه وارثه وبيانجهة الارثمن المورث وسليمان المذكور قداحضرجة ومضبطة متضمنتين انهابن اخلام ونازع يقتضاهما وموجود فأوراق هذه القضية أيضاعها هومنسو ت كضرته وحضرة مفتى الثغرما يفيدا قراره مانه ابن اخلام بالنسبية لعثمان أغالمتوفى الواقع النزاع في تركته وان امينسة أختَ شقيقة المثمان أغاللذ كوروكذاالدعوى التي ظرت في استدائي اسكندرية تتضمن اقرارهبانه ابن اخلام حيث انهسى للعلس المذكور مذلك عطابقة اكحة والمضبطة اللتن احضرهماه عيه من خارج القطروان كان تار مخهما متاخ اعن تاريخ الحيكرالصادر من حضرت كربوفاة عثمان أغاعن ورثته وهمم زوجته خديجة وأختمه شقيقته أمنة وابن أخيمه شفيقه مسلمهان المنسازع الاتنتم أدعى حضرة الشيخ عبسدا لفتاح الجارم لدى حضرتكم بوكالته عن سليمان آلذ كورفي الدعوى والخصومة والاقراروغيره الوكالة العامة التي شهديها الشاهدان عليه على هذا الوحه لدى حضرتكم في وجه الخصم بعد الدعوى وان لم محكم مالو كالة المذكورة من حضرته كم للاشتباه الخاصل فان حصل ذلك في الواقع ونفس الام يكون ذلك ما نعامن احاسته المخصه وهو الرجع على كونه ان أخ شقيق عقتضي المرافعة الاولى حدث تحقق ماذكروان لمحكهمالوكالة المذكورة من حضرتكم سأبة المالوقطع النظرعن ذلك جيعه ولم يتعقق شئمنه ماعسدا الثيوت واكحكم الاول الصادرمن حضرتكم فانه يستعق الربيع من هذه التركة حيث لاما نع والله تعالى (سَتُلُ) من طرف نا تُب محكمة سيوط بإفادة منه الحالمدس بة ومنه الحاضيطية مصر بقصدارسالهالهذا الطرف لاعطاء الحواب للعمل عقتضاه ومن ألضبطية أرسل مافأدة لجذا لطرف في ٢٠ شوال سنة ٩٦ وصورة السؤال المذكور في رحل أقرادي القاضي انه ماع لفلانة منزلا محدودا بثن معلوم قبضه منها وأقرت المرأة ان المنزل المبتاع لهاالى ابنه أفلان وان الثمن من ماله وكتب القياضي مذلك حجبة سحلها يسحله المحفوظ كتب في صدرها اقرار الرجل بسيع المنزل للرأة بثن كذا قبضه منها وكتب في عزها اقرارالمرأة بان المنزل المتاع لميالي ابنها فلان المرقوم وان الثمن من ماله ثم ماتت المرأة بدةعن اساللذكوروعن اسمفقودوينتين وقد تتخرب المنزل فسدالاس المشترى لد الهواغلقه وسدمدة أرادفتعه لاصلاحه فتيين ان رجلامن حيرانه نقسط أطعه وفتعرله تقامن ظهره في مستزله وصار ينتفع به ولماعارضه زعمان البنتين بأعتا ثلثه الياني احداهما بناءعلى انهتر كةعن أمهماوالابن باعه له ولماعلم الابر المسترى له مذلك تنازعمعه لدى القاضى مدعيا انشراء والدته للنزل كان مام واستشهد على ذلك ماكحة المذكورةفهل يعمل بهاحمت كان للحجة رسوم فى السعيل المصان و يكون اقرار أمهمان المنزل المتاع فسالى ابنها فلانوان التن من ماله اقرار ابانها اشترته له مامره و رقيل قول الابن في ذلك شرعا أفيدونا (أجاب) جيم الشرع ثلاث البينة والأقرار والنمكول

فلايعمل بالخط ولايعول عليه في اثبات الحق شرعاولو كان حمة مسجلة الافيما استثني وليست تلك الحجة في هـ قد الموضوع المفهوم من السؤال المذكور من قبيل مادون ولأثجة القضاة فتنظره فدهالمادة بالوحه الشرعي بين المتنازعين ويعول فيهاعلى الاثبات بالمنهة أوالاقرار أوالنكول عن يطلب منه ذاك شرعاطيق دعواه بعد تصيحها والله تَ الْيَ أَعْلِمُ (سَمَّلُ) بِافَادَةُ مِنْ مُحَافِظَةُ رَشِيدُ فِي ١٧ ربيع الثَّانِي سِنَّةً ٧٥ مَضمونها منظور بهنذا الطرف قضية تداعى زنوبة الحصرية الناظرة على وقف صيارى عرر الاسكندراني علىورثة مجدالحوشي باراض ونخيل سبقت الفتوى فيهام وحضرة مفتي افندى الاوقاف وحيث انالمدعي علسه طلسا قناعه ماحدوجه من اماعقد مجاس علمى بالمحافظة لتنظرفيمه القضة أوالاستفتاء فيهامن حضرتكم وقدصارت تلاوتهما عداس علمي واعطى عنا قول باستصواب عرض القضية المذكورة على حضرتكم النظرفيها لانهامجردة عس الترافع الشرعي من الجهت بن فنؤمل النظر فيها وورود الافادة بمايري كحسم موجبات الشكوي وتظلم الطرفين (وصورة فتوى مفتى الاوقاف) حيث انتهت مدة الاحارة الى محدا كوشى سنة ١٢٨١ صار لاحق للورثة في الارض وعليه مأبرالمثل من سنة ٢٨٦ وكذا النخيل الموجود فيهاحق الوقف ماعدا الست نخلات الخارجة بنفسهاان اثنتهاالورثة بالوجه الشرعي لنفسهم ويلزمهم أيضا قيمة ثمر النخيسل تعلق الوقف الرقوم للستعقين وتنزع الأرض منهم بجهسة الوقف انلم شبتوا أستعقاقهم القرار مالوجه الشرعي أولم ترتضوآ مدفع أجرمثل الارض للوقف ولااعتبار بدعواهم الملك مادامت جبهم شاهدة بالاستثمار كانه مادام بكتاب الوقف ان النظر للارشد فلايصغى لقول المستحقسنف عدم تراضيهم على احدهم بل عضرة فاضى الجهة تعسن الارشد بالبيئة كشرط الواقف الماأرض المنشر المستأج لليرى مادامت من أرض الوتف واستيلاء أحرته ععرفة مجدالحوشي كان بوكالته عن مجد الاسكندراني الناظروووثته استولتها من والده فتعرى محاسبتهم على مااستولوه وتحصله منهم وصمه أيضائجهة الوقف (أحاب) حيث فهم ما اشتملت عليمه أوراق هذه المادة انكار وكيل بعض ورثة مجدأ كوشي مايدي وقفه من قبل صارى عرا السكندراني مع دعواه الملك فيماذ كرلموكلته ومن يشاركها بالارث عن مورثهم فلاعكن شرعامع تحقق وضع مدهم وتصرفه فالمتنازع فمه الزامهم والحال هذه بماتضمنه جواب حضرة مفتى الاوفاف عجردافادة حضرة القاضي فهم ذلك من قيودات الحمكمة ولمتوجديه حجيم شرعة مع الكارالوكيـ ل المذكورجيع ماذكر مدون تحقق مايقتضي ذلك بطريق شرعيُّ والله تعالى أعلم (سدُّل) بافادة من ضبطية مصرفي ٢٨ شوال سنة ٧٠ مضمونها ا قدوردت مكاتبة المألية بناءعلى الواردلهامن محافظة مصوع وسواكن فحشأن مسئله ديون ومتروكات المرحوم الشيخ آدم مجديركوى من أهالي مصوع المتوفى سنة ٨٨

مطلب لاينزع شي عن في مد معهم الوقف بمحردا قادة القاضي بفهم ذلك الوقف من قسودات المحكمة والكار واضعاليد

ىالقعدة

وانضاح ماحصل من الاختلاف في الاحكام الشرعية التي وقعت فيهامن قاضي تلك الحهية تارة بعدم حوازييم املاك المتوفي من عقارات وغيرها اسدادالدون المطلوبة منه كسابقهوهوما كان حكربهمن القياضي السلف وأخرى بجوازذلك ولهـذاطلب الورثة استئناف القضية ناعادة النظرفيها شرعاوم غوب احالتهاعلى حضرة مفتى الاحكام ولهداذكر بافادة السالية انه لاتضاح عدم وجودمفات بالاحكام الآن تروم المالية احالة ذلك عملي حضرة مفتى الضبطسة وحيث أنهذا مما ينظر فسم يطرف سيادته كرازم شرحه والاوراق مرسلة الامر بعد الاحاطة عمافي ذلك نبر م بالافادة (أحاب) مُماتحروفه منه الاوراق ظهران الذي يقتضيه الحمكم الشرعي في همذه القضية انهان ثبتت وكالةاى الميت الاول بالخصومة عن باقور ثنه جيعهم وهم بالغون مكلفون وكالةعامة وانه صدق جيع أرباب الدبون على مايدعونه من الدين مُذمة المورث الاول المذكور عند القاضي لأبكون لباقي الورثة معارضة أرباب الدون فى استيلائهم مايستعقونه في تركته من دنونهم الثابتة ما قرارالو كيل العام المذكور بل تقسم تركته بين غرماته كل منهم بقدردينه وان لم تثبت الوكالة على هذا الوجه فن أقرله الورثة مدينه يعامل عوجب اقرأرهم ويكلف الباقي اثيات دينه بالوحه الشرعي كأقامية المدنة العادلة والممن وعلى فرض عدم تحقق الوكالذ المذكورة فليس لوارث الى المث الاولمعارضة من قبض بعض دخه منه وأداه اليه ماختياره لان دفع بعض الورثة دن مورته باختياره عنزلة القضاء عليه مهفحق نفسه والاعلام الموجود في الاوراق المحرر بثبوت دين مجدمك الشناوى لس صحيحا شرعالعدم استيفا تهوعدم تحليف اليمس بعد أقامة البدنة الذي هوشرط في القضاء بالدين على الميت الاانه فهم من بعض الاوراق أن شخصتنمن ورثة احدى الزوحتين مصدقان على هدذ االدين يخصوصه فن يتعقق تصديقة من الورثة بهذا الدين أوغيرة يعامل عوجب اقراره في حق نفسه بقدر حصيته من التركة على ماعليه العدمل فيقتضى اعادة الاوراق لحل الواقعة للنظرف هذه المادة والاحراءفيها علىما يتعقق حسبما تقتضيه الاصول الشرعية اذلم وجدف هذه الاورأق اعلامات شرعية يتضح منها تفصيل الامروحة يفته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي مديرية المنوفية بافادة في ٢٢ ربيع الاولسنة ٩٨ مضمونها ان شف السمي مجداحشادا واخته بدعيان دساعلى تركة المرحوم على حشادوفي بوموفاته لمحصل الاشهادلهما بالدس آلمذ كورولماصارحصرتر كتهبهذاالطرف بناءعلى سكوى جدة ابنته القاصرة تقدم كشف من المدعيين المذكورين وغيرهماع الهممن الدين على المتوفى قبل مضى سنةمن تاريخ وفاته آلى تقديم الكشف المذكر وللكنهم لم يحضروا ولم يدعوادعوى شرعيسة على احدمن ورثة المتوفى البلغ حتى مضيء للى ذلك سنةوز مادة ولكون أطيان المتوفى انخراجيمة تحت أيديهم بطريق الرهن من المتوفى حال حياته ولم

11 4V

ينقل تكليفها عليهم ولم تكن سندات الرهن التي تحت أيديهم مسجلة بجعكمة من الحاكم الشرعية أرادت المديرية نزعهامن أيديهم بناءعلى تقصيرهم في المطالية بدينهم بالوحيه الشرعى والسياسي في ظرف سسنة من تاريخ وفاة المتوفى ولعدم اعتبار الرهن المسنة كور عقتضى لاتحة الاطيان والاوام الصادرة عن ذلك وقرارا لمحلس الخصوصي الصادر عليه الامر في محرم سنة ١٣٩١ بعدم سماع دعوى الدين والميراث على اى تركة من التركات يعسدمضي سنة تضرروا من ذلك وعرض كل من مجد حشا دوأختسه الي نظارة الحقانية بالتظلم من معاملتهما عقتضى القرار الذكوروانه قدالغي وعاءت بعده لاتحة الحاكم الشرعية مصرحة بسماع الدعوى الح خسعشرة سنة فيماعدا الارث والوقف والتمسأ التصر بح يسماع الدعوى منهماعلى مقتضى اللائحة فصدرعلي عرضهما أمرسعادة ناظره آفي . آ رمضان سنة ٩٧ لهـ ذا الطرف ما حواه مقتضى الاصولواللائحة ولاشتباءالام عاينا في سماع وعدم سماع هذه الدعوى قد تشاورنا معحضرة مفتى المدر به في ذلك وسألناه عن الاطلاق الوارد في البند الرابع عشر من لآئحة المحا كمدل هواطلاق عام يشمل سائر الدعاوى السابقة على اللائحة الدّاخلة في أحكام القرارأم لافاحاب بان هدذا الاطلاق شامل المااذا كانت الدعوى على تركة أو غيرهامدين أوعين يسبب سابق على اللائحة أومتأخركان مشهودانه بوم الوفاة أولاوان الدعوىعلى أى حالة من هدده الاحوال تسمع الانشرعام الميكن مضى عليها جس عشرةسنةمع عمل المدعى من المرافعة وعدم العذر الشرعي الأفي الارث والوقف فاله لاعنعمن سماعها الابعد ثلاثو ثلاثين سنةمع التمكن وعدم العندر الشرعي كاهو نص المندالمذ كوروحينئذ تسمع الدعوى في واقعة الحال من كل من محد حشادو إخته بالدس المرقوم على تركة على حشاد حيث لم يكن ه ضي عليها خس عشرة سنة وان لم يكن مشهودانه بوم الوفاة هذاو بعرض تفصيل ماذ كرعلى نظارة الحقائمة بناءعلى شكوى جدة بنت المتوفى صدرام هافى ٢٨ صسنة ٩٨ بان لا تحة الحاكم الشرعيمة لم تمكن ناسخة لقرارا كخصوصى السابق صدوره عن مواد الديون المدعى بهاعلى التركات ولمرتذكرتوم الوفاةوالمحسآكم الشرعيةمن قبل صدوراللائمحة كانت مختصمة برؤية مثلهذه ألمسئلة بقيدسيق نظرهاسياسة وحينئذ يتبع القراروباعادة الاستفهاممن حضرة المفستى أحاب مانه اذاكان عندماشيه في ذلك نبديها الى نظارة الحقائمة ونطلب منهاا لافادة عنهاوانه وانكانت نظارة الحقانية هي العموم للمعاكم الشرعية لكن حيثوردفي اللائحة انمايستشكل على المحاكم الشرعية يرجع فيه الى فضيلتكم عن لناأن نخاطب سعادته قبل العرض لنظارة الحقانية ثانيا فنقول ان مقتضى ألقرار المشاراليهان مايح ملمن التداعى دين أوميراث على أى تركة من التركات وكانت الدعوى به قبل مضى سنة من تاريخ وفأة المتوفى ولم تشهد به الشهوديوم الوفاة فهدا مع

سماع التداعى فيه يك ون تحقيقه أولابالطريق السياسي تم بسمع بعد ذلك شرعاً بالكيفية الموضحة بالقراروان مايسمع من ذلك شرعاخاص بماشهدت به الشهودوم الوفاة وكانت الدعوى به قبل مضى السنة وانه إذامضت السنة الحددة السماع ولم تحصل المطالسةعن يكون موجودافي جهة الوفاة متمكنامن الدعوى لاتسمع دعواء مطلقا سواء شهدت بها الشهود أملاثم انه قدور دفى لا تُعة الحاكم الشرعية الصادرعليها الامر بالاجراءوا لعمل عوجها أنهانا سخة لما قبلهامن اللواشح والاوامر والمنشورات المتعلقة بالحا كمالماينة لمافيها فنرجومن سيادتكم الافادة عن الاطلاف الواردفيها بالسماع اله ل يشمل القضايا التي افادها حضرة مفتى المدنر به ام لا الى آخره (أحاب) وردت افادة - صرته بها ترغبون الافادة من هذا الطرف عن نسيخ لا تُحة المحاكم الشرعية الجاري إبهاالعمل الاتن محكم القرار الصادرعليه الامرفي محرمسنة ١٢٩١ المذكور بافادة سبقها من اللواقح احضرتكم أنه متضمن انما يحصل من التداعي بدين أوميراث على أي تركة من التركات وكانت الدعوى به قبل مضى سنة من تاريخ وفاة المتوفى ولم تشهديه الشهود وم الوفاة فهذامع سماع التداعي فيه يكون تحقيقه أولابالطريق السياسي ثم يسمع بعد ذلك شرعابا لكيفيدة الموضعة بالقراروانما يسمع من ذلك شرعانا صعاشهدت به الشهوديوم الوفأة وكانت الدعوى به قبل مضى السنة والهاذامضت السنة المحددة للسماع ولم تحصل المطالبة عن يكون موجودا فيجهة الوفاة متمكما من الدعوى لاتسمع دعواه مطلقا سواء شهدت بهاالشهود أم لاوالمنظور لهذا الطرف ان لا ثعة الحاكم المدذ كورة المصرح فيهامانها تحكون ناسخة لماتقدم عليهامن اللواهجوالاوامر والمنشورات المتعلقة بجميع اجراآت الحاكم الشرعية المناقضة لمابين بهدة اللائعة تنسيخ حكم هدا القرار مالنظر لاجرا آت المحاكم الشرعيدة في دعاوى الديون والمواريث التي لم غض عليها المدة الممنوع عضيها القضاة من سماعها حسب المس سند وأربعة عشر من اللائحة المذكورة حيث صرح في بند ثلاث وخسين من هذه اللائحة باختصاص المحاكم الشرعية بالنظروا كحكم فى كافة الموادالشرعية فدخل في منطوف هـ ذاالعموم معمراعاة منع القضاة المصرح بمفيندار بعة عشرالمذ كوردعاوى الدبون والمواريث فالتركات التى لمقض عليها المذة المعتضية للنع من السماع في ذلك البندولوزادت المدة عن سنة من تار يخ الوفاة وان لم يذكر مايدى به من ذلك بوم الوفاة فصارت هذه اللائحة بعموم منطوقه آمناقصة لهذا ألقرار منحيث المنع من السماع في ذلك فتكون ناسحة لههذا وقدصارت للذا كرة في هد الخصوص من هذا الطرف شعاهامع نظارة الحقانية وسيعبرى اللازم عردتها فذلك فن طرف حضرتكم يجرى الاستمهام من النظادة المشاراليهاعند الزقتضاء والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مديرية سيوط في ٨ رجب سنة ٩٨ عارغب الاستفهام عدم حضرة معنى المدرية ويماحكم به إحدالقضاة على

1594 مطلب في استخ لا تحية الحاكم الشرعية لما والاوامروالمنشورات المباينة لمافيها حسيما نصفيها

رجب

۱۹ مطلب القضاء على الميت بحضرة وارثه بعد الستيفاء اللازم صبح كالقضاء على الوارث

مطلب یکتب فی الدیمی انه حکم علی الغیا ثب او المیت بحضور وکیسله اووصیه

مطلب يقضى عــلى
الوارث بينــة قامت
علىمورثة وعلى الوكيل
بينة قامتعلى الموكل
وبالعكس

مدين بدين شرعا بحضوروارثه بافادة المهتى في التاريخ المذكور خطا باللد مروهي الذي نبديه أسعادتكم أنه بتفتيش علية بعض قضاة المدرية وحدفيها ان شخصاادي على وارثميت ديناوا ثنته شرعاوحكم القاضيء لى المت بحضوروا رثهم الالصرحبه فحواشى الدرالختار عندقوله ولايقضى على غائب ولاله وفي جامع الفصولين ونور العينوالفتاوي الخانية والفتاوي الانقروية وغسيرهامن كتب المذهب أنه يقضي على الوارث بينة قامت على مورثه حتى قالوآاذا كأن الوارث غاثبا غمية منقطعة ينصب القاضى وكيلابطلب الخصم ويحكم عليه ويكون مانقله صاحب الدرانختارفي مسئلة والقضاءع لي الغائب من أن القاضي يُحكم على ألميت بحضوروصيه وعلى الموكل بحضور وكيلهالى آخرماذ كرمختصاعاذ كرمفي هذا الموضع وحيث حصل عندنا اشتباه فيذلك والعلم أمانة في اعناق العلماء وبنسد ٢٦ من لا تحة القضاة يقتضي انه إذا اشتبه امرعلي المفتى فننذاك يتحرر بطلب الافتاءع اصارالاشتباه فيهمن حضرة مفتى افندى السادة الحنفية وعقتضى ماتصدريه فتواه يكون العمل فازم العرض لسعادتكم نؤمل عرض هذا على حضرة استاذناشيخ الاسلام بالحامع الازهرومفتى الديار المصرية وعاتصدر به افادته يكون العمل (أحاب) الذي يظهر ان قضاء القاضي بالدين على الميت بحضرة وارته بعد استيفاءمايازم أمعية الحدكم شرعاصيح كالقضاءعدلى الوارث لافرق بدنهمافي الععةاذ القصاء في الحقيقة فهما يتعلق مالمت اغماه ولليت أوعليه يحضورنا ثبه الذي هوالوارث أوالوصى والملزم من القياضي ظاهر اهوالنائب المذكورة لوتضيء على المت بحضرة وارثه أوعلى الوارث اىمن حيث كونه ناشاعن الميت صحويشهد للاول قولم كاف الدرولا يقضىء لي غائب ولاله الا بحضورنا تبده أى من يقوم مقامه حقيقة كوكيل ووصيه ومتولى الوقف افادما لاستثناءان القاضي اغما يحكم على الغائب والميت لاعلى الوكيد ل والوصى فيكتب في السجل انه حكم على المبت وعلى الغائب بحضرة وكيدله وعضرة وصمهمامع الفصولين وأفاد بالكاف عدم الحصرفان أحدالورثة كذلك ينتصب خصماعن الباقينالي آخروانتهى أى في مال الميت أوعليه فالوارث قائم مقام ألميت ألذى هوغائب عن المحلس ادخلته الكاف فتقتضى العبارة انه يقضى على ألميت بعضوره كالوصى والوكيل كان قولهم اله يقضى على الوارث سينة قامت على مورثه وعلى الوكيل بدينة قامت على موكله وبالعكس يفيدانه يقضى على الوارث والوكيل وان كانموضوعه فده العبارة ان البينة قامت على المورث بحضوره ثم مات وحضر وارثه اوقامت على الموكل فغاب وحضرو كيله أوبالعكس فانه حينتذ لا يحتاج لاعادة السنة سواء كان قبل المتعديل أوبعده بل يقضي بثلاث البينة على الذي حضر من وارث أووكيل أوموكل وقدذ كرمحشى الدررالعلامة عبداكليم بن مجد المعروف باخى زادمانه لافرق ابين المحكم على الاصول أومن قام مقامه في الماكل يعنى ان القضاء على الاصيل الذي تعلق

مطلب القضاء على أحد الورثة قضاء على الميت

مقاممه كالوارث والوصي من حيث كونه نائباءن الاصميل على حدسواء وفي فشاوي مؤ بدزاده عن الصغرى ادعى علىميت دينا فاحضر أحدا لور تة وبرهن فالقضاء عليه قضأ على الميت انتهى فيفد صحة كلوان القضاء على الميت هو الأصل وعمارة محشى الدررالم ذكورتصها قوله الابحضور نائبسه حقيقة ظاهر المتنان القضاء قضاءعلى العائب أوالميت لاعلى الوكيل اوالوصى وقد صرح مه في حامع الفصولين حيث قال ويكتب في السعبل انه حكم عن الغائب او الميت بحضرة وكيله اووصه وقوله في الشرح فينتصب الحاضرخص مأءن الغاثب الى آخره بعني به قول الشارح ويصمر القضاء علية كالقضاءعلى الغائب الى آخوطاهره ان القضاء على الحاضر فيكون القضاء عليه كقضاء على الغائب وقد صرح الخندى في فوائده به حث فال فامت بدنة على وكيل فغاب وحضر موكله وبالعكس اوعلى مورث فات وحضروار ثه أوعلى وارث فغاب وحضروارث آخ يقضى على الذى حضريتلك البينة وسيصرج المصنف في آخرا التحكيم هكذا أقول لاقرق بينهما في المماآل ولافرق لاحدهما دون الآخوندبركمالا يخفي انتهدى فلايظهران كون الفاضي يحكرعلى الميت بحضوروصيه وعلى الموكل بحضور وكيله مختصا يماذكر بل يقال نظيره في الوارث وقدعلمت صحة القضاءعلى الوارث أيضاويدل لما قلنامن أن القضاء في الحقيقة فيما يتعلق بالميت اغماه ولليت أوعلسه الى آخره ماذكره في الهندية قبيل باب الحسس والملازمة بعد كلام بقوله لان أحد الورثة ينتصب خصماعن الباقين فما يستعق له وعليه دنا كان أوعينا لأن المقضى له وعلمه اغاهوالميت في الحقيقة وو آحد من الورثة يصلم خليفةعنه فيذلك انتهى والله سعانه وتعالى أعام هذا وبنا محضرة مفتى مدبريه سيوما الاحالة على هذا الطرف فيماذ كرلاشتبا محضرته عند تفتس علية هذا القاضي الذي

صدرمنه هذا الحكرعلى بندع عمن لا تحه القضاة الذي موضوعه انه عندا شتماه القاضي

فيحكرم الاحكام الشرعية في عال نظر الدعوى قبل الحدكم فعليمه ان يستفتى من مفتى

المديرية فانكان مع ذلك اشتبه الامرعليه يعدفتواه أواشتبه ألام على المقتى نفسه في ذلك

فيستفتى من مفتى مصرغير مناسب لاختلاف الموضوع والله نعالى أعلم (سئل) بافادة من

انظارة الحقانية في ٢٢ ربيع الثاني سنة ppمضمونها بعدالاحاطة عناأشتمات عليه افادة فاضي اقتدى الاسماعيلية والعرض المرفوق معها المتضمنة امتناع القياضي

المومااليهمن سماع دعوى الراهم منتصر يحقوق لهطرف المرحوم حسسن أغارسول

بالنسبة لماتراءى له من عدم استمقاء الاعلام الشرعى الصادر من محكمة بورسعيد بتوريث المرأة في بيدة للتوفي المذكور نؤمل التكرم بالافادة عااذا كان سوغ القاضي

عدم سماع دعوى المدعى بالدس على الوارث الحاضرمالم تثنت وراثته شرعاً للتوفي أم

كيف (أَجَاب) وردت افادة سعآدته المرغوب بها الافادة من هذا الطرف عاادا كان

مدالقصاء فالمقيقسة ونفس الام كالمت يحضوروا رثه أؤوضه والقضاء على منقام

مطلب المقضى له وعليه الماهو الميت في الحقيقة مطلب فی کیفیة مایصیر اجاؤه لواحضرغریم المیت رجلایدی اله وارث المیت وان له علیه کذا

بسوغ للقاضى عدم سماع دعوى المدعى بالدين على الوارث الحاضر مالم تثبت وراثته شرعالاتوف وذلك نظرالما أفاده حضرة قاض افندى الاسماء يلية ف افادته بان الاعلام الحروروا تةزوجة المتوفى التيريد المدعى بآلدين المطلوب من المتوفى اثبات دينه عليها غيره ستوف ولس محكوما فيسه توراثة هذه الروجة والدى يقتضيه الحكم الشرعي انه لايتوقف سمأع دعوى بدبن على ميت اذا أحضر المدعى شغصا بدعي اله أحدورنته وانه توفي عنسه وعن غيره مثلاوادى مدينه المطلوب له من المتوفي عسلي الذي احضره وصحم دعوامعلي كون ذلك المدعى عليه محكوماتورا ثته قبل ذلك بل لوادعي رب الدين بذلك على الوارث الذي احضره فلا يخلواما ان يقره خذا الوارث بالموت والوراثة أوينكرفان أقرىذلك سأله القاضيءن دعوى الرحل على المورث ما لدم فان أفريه يستوفيه من نصيبه من التركة وقيل يستوفى منه قدرما يخصه في الدين ولو أنكر وأفام المدعى يبنة على ذلك قبلت بينته وقضى بالدين ويستوقى الدين من جيع التركة لامن نصيب هذاالوارث ثماغا يقضى القاضى بالدين فيتركة الميت بهذه السنة بعد تحلف عِينَ الْاستظهارولوان مَرالموت والوراثة يكلف المدعى السات ماأنكر ممن ذلك حتى يَكُون خصماهذاما يفهم مسكتب المذهب والله تعالى أعلم (سسئل) بإفادة من محكمة مصرالكبرى الشرعية بتاريخ ٢٠ حاسنة ١٣٠٠ مصمونها فيما تقدم وردلهنا افادة من ديوان عوم الاوفاف تار يخها ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٨ بالمظر شرعافي دعوى عتيقات المرحوم خورشدباشا محافظ ثغر اسكندرية سابقاء لى زينب دلير بشأن حقوقهن فربع الاطيان الموقوفة من قبل معتقهن المشار اليه ومافعلته المذكورة من الامور الغابرة لشرط الواقف الموجبة لعزلهامن النظر على الوقف المرقوم واداذاك عمنت شعنصا بقال له شعبان افندى مجدو كيلاء نهاواذن الشيخ محده بدالمنع الجرجاوى مالحصومة وحصلت المرافعة فيهام الطرفين سأن فاقعلته الناظرة المنذ كورة عما يخالف شرط الواقف وفي الاثماء عزل نفسه الوكيل الدكورووعدت هي بتوكيل خلاقه تمسافرن الى اسكندرية وتكررت المكاتسة بطلبهاهي أووكيل عنها لاتمام القضية فيا كانت تحضر ولاتمتثل لتعيين الوكيل بلطلبت احالة النظر في هـ ذه المادة على عكمة اسكندرية وتصادف ورودا فادة أخى من دوان الاوقاف بتاريخ سادس ربيع الاولسنة ١٣٠٠ ومعهاعرض مقدم من عتيقات الواقف الموما اليه يتضمن انالواقف شرط النظرعلى وهفه هذالمن تكون أكبر جاها ورشيده منهن وأن زينب دليروضعت بدهاعليه مجاما وتصرفت فيه بالاجارة وأضرت به وبصائحهن معان الآكبر حاهاوالرشيدةعن كاعةالموقوف عليهنهي فريدون احداهي ولابرغين بأظرة سواها و بلتمسن تعيينها في النظرو أشيرى الافادة الحكي عنما الى أنه مى تحقيق ذلك شرعا يتصرر لها التقرير بالنظر على الوقف المذكوروان كانت زينب المرقومة غائبة ولسكونها

متصرفة في الوقف المذ كورقد كان تحرر لمحافظة اسكندرية باعلانها بذلك وتفهيتها بانها ان الصضر للحاكة أوترسل وكيلاعها حتى اذا كان لها أقوال في هذا الشأن تبديها في المحلس الشرعي وحضرت فريدون أووكه لها ينظر في ذلك ويجرى ما تقتضيه الاصول الشرعيمة مدون التفات محضورز منسالم ذكورة فوردت افادة من المحافظة ومعها مكاتبة واردة لمسامرز ينسالمرقومة عضمون انهساناظرة على الوقف المذكور بشرط الواقف المكونهازوجته وتعللت في المحضور باقاءتها بثغراسكندرية وانهاهي المدعى عليها ولاتعمة اجراآت المحاكم الشرعية مقررفيها سماع الدعوى بالمحكمة المقسيم مدائرتها المسدعي عليه الى ان طللن الاستفتاء عن هذه المسئلة من سيادتكم وانهمتى صدرت الفتوى بالزامها بالتوجه ترسل لهاالاوراق الموجودة مديوان الاوقاف لتعضم من يفبل التوكيلو بعداطلاعه عليهاوالتروى فيها سنوب عنها في المرافعة بالمحكمة المختصة بذلك ثم وردت افادةمن المحافظة أيضابتاريخ ٧ ربيع الثاني سنة ومعهاعرض مقدم لمامن اقسال دربل احدى العتيقات المذكورات بانها لاترغب اقامة ناظرة خلاف زيف دليرالمرقومة لانه لايصلم للنظرعلى الوقف المذكورسواهاوان لعرض المقدم منهاومن رفيقاتها لديوان آلاوقاف بطلب ناظرة بدلاعن زينب الذكورة لاتقر عليه للكونه مينياعلى الاغراء والاتحادم مشخص بدعي الحاج عثمان عبدالله الوكيل ورغبت المحافظة النظر في هذاو ماسلف ذكره ولما لم بكر هذآمانها من سماع دعوى فريدون المذكورة وانهلا يتوقف سماعها على حضورز بنسالرقومة لكونهافي هذه اكمالة غيرمدعية ولامدع علماوان الواقف لمشترط النظر للزوحة كإ قيل منها بل شرطه المكرى عاها والارشدمن الموقوف عليهن وان المرادمن طلبها انه كأن لها أقوال في هـ ذاالشأن تيديها في المحلس الشرعي كتب للعاظة في ١٨ ربيع الثاني سنة تاريخه تفهم زينا المذ كورة مذلك ومانه قد تحدد في المبعاد ثلاثون تومآمن ذاك التار يخوا ذامضي الميعاد المرقوم ولم تحضرهي ولاو كيل عنما يجرى مايقتضىارؤ يةهمذه القضية والفصمل فيها بممايقتضيه المنهم بج الشرعى وان يصمير تفهيمها أضا بان الدعوى الاولى التي كانت فيها يصفة مدعى عليها كانت رؤ بتهامنذ با بمصروحه لت المرافعة فيهما مع وكيلها كإسلف الذكر واله من الضرورى ورهاأوحضور وكيال عنهالتقيمهاوان نصاللائعة المتعللة بهاانما هوعن إفعات التي لم يسبق نظرها لافيما نظر بحضور الطرفين ومقتضي تتمسمه وعماور دمن المحافظة علم انه كتب من المحافظة كحضرة موسى بكناطر ترسانة اسكند رية الذى هوزوج المذكورة بتفهيمها بذلك والات وردت افادة أخرى ومعها احامه من زينب المرقومة بالاصرارعلى ماأبدته بأفادتها الاولى وانها لاتتعول عنها ولاتقبل انيعادا لذي تحدد لنظر االدعوى قبل اطلاعها على أوراقها وانهالم تزل تطلب احالة المسادة على سمعادتهم وان 14..

المحافظة تخابرت معحضرة مفتي أفندى اسكندر بةعن ذلك وحضرته أفادها عوافقية احالتهاعلى سيادتكم كطلب زينب المذكورة فبنيا وعليه افتضى تحر مره لسعادتكم والاوراق المتعلقة بهذه المحامرات قادمة لصوب عنايت كم لتشريقها بالمطالعة ومايتراءي اسعادتهم في هذه المسئلة يكرم بالافادة عنه لاجرا ممايتتضى (أجاب) وردت مكاتبة فضيلتكم ومامعهامن الأوراق ومافيها علمويرام الافادة عمايتراءي بهذا الطرف فيهذه المسادة وحيث انهتراءى للعكمسة الكبرى الشرعيسة ان مادة نظر الدعوى من المأذون بالخصومة من قبل فضيالتكم الصادرة في شان مانسب الي زينب من الخالفات المقتضمة للعزل السابق نظرهامالمحكمة المذكورة في وجه من وكلته المدعى عليها المذكورة عنها فالخصومة منذا فامتهاع صروبعد حصول المرافعة في ذلك عزل نفسه الوكيل المذكور ووعدتهي بتوكيل خلافه ثمسافرت الى اسكندرية وان من الضروري حضورها أو وكيل عنما انتميمها وان ص اللائحة المتعللة بها اغاهو في شان المرافعات التي لم يسبق نظرها لافيمانظر بحضور الطرفين حال اقامتهماعر كزالح كمة المنظورة فيها الدعوى ومفتضى تتميه هافهوفي محله فعندارا دة تتميم هذه الخصومة بطرف فضلتكم لارى هناك مانع من تكليفها أووكيل عنها ما لحضور من أجل ذلك اما نظر الدعوى التأنية المتعلقة وباستعقاق النظر على هذا الوقف طبق شرط الواقف في وحه خصم شرعي على وجهما توضح بافادة فضيلة كرالمسذ كورة وابه لانتوقف سماعها علىحضورز بنب المذكورة لكونها فيهذه الحالة غبرمدعية ولامدعي علىافذاك شئ آخرو بذالزمت الافادة واذاتراءى لعضيلتكم اخطارها بماذكرمة أخرى لقطع الاعدذار وزيادة انحرص علىصسيانة انحقوق فكل مانوافني يجرى به العمل والله تعمالى أعلم لاعلله المرفوق لمي هذا المتضردءوي المرأة استامي بنت رسيلان البيدوي قالمرحوم أحدحيد من أهالى سرسموس على على النجار من منشاة تخالى وحكم بمنع المدعية من دعواها المذكورة في الاعلام لعجزها عن البينة المشتة لدعواها وباطلاع حضرةمفتي أفندى استئساف يحرىء لميسه أفأدعيا صورته بالاطلاع على الاعلام وحد الحكم عنع المدعيه المدكورة موافعاشر عاولا باس باعادنه لنأ لتعليف المدعى عليه نظرا كحف القصرالمذ كورين اوافامةوصى لتعليفهم والله أعلم فبنساء علىماد كرنرجوس حضَّمة مولاً باالاستاد المشاراليه معدنشر مفّ الأعلام المذ كور بانوار المطالعة الشكرم بالافادة هل التعليف المذ كورلازم شرعا أم لاواذا كال لازمافه للقاضي التعليف للقصر بدون اقامه وصي أم لابد من افاه قوصي لاجه لطلبه التعليف وهل يحلف كل من المدعى عليهما أوالمدعى عليه مالقتل فقط (أجاب) صار الاطلاع على الاعلام الحكي عنه بافادة حضرتكم المؤرخ ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ فوحد متضما الدعوى من زوحة

شعبان

14. . . .

المدعى قتله على على الفيارفقط بقتل زوجها عدالمطالبته وحده عاترتب لهاشرعا قبله بسيبة تسله زوجها المذكور المنحصر ارثه فى زوجته المدعية وأولاده منها القصر الخمسة ولم يذكرانها وصى على القصر ولم يوحد مس احدد عوى بالولاية عليهم غيرها ولما أثبتت وفأة الميت وانحصار ارثه فيهاوفي أولاده منهاالمذكورين عزت عن اثبات دعواها القتل ولم تلتمس عين المدعى عليه فنعت فهذا كاف بالنسبة لدعواها المسطرة بهذا الاعلام بالاحالة عن افسهافقط فلاتحابف بالنسبة لهذه الدعوى وان كان حق القصرفي الدعوى باقياحتى لووحدوص عايهم في المستقبل بكون الالعوى ويترتب عليهاما تقتضيه كالنهم لو للغوا أوبعضهم يكون لهم الدعوى كذلك و ترتب عليها ما تقتضيه يحسب حالتها ولايتاتي التعليف بالنسبة للقصر الابعددعوى بالولاية عليهم تقتضي النعليف والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من فاضى مديرية بني سويف مؤرخة عجادى الاولى سنة ١٠٠١ وقيدت في مسهم صمونها مورة المراقعة المرسلة مع هذه صدرت لدى حضرة الشيخ خليل عماننا ئسالحكمة سابقاءذ كناغائبين باحازة وصارنسخها وعرضهاعلى حضرة مفتى المدر ية للاستفهام عااذا كان للقاضى ان يني على ماسمعه النائب أولاويصير استئنافها وبعداطلاع حضرته عالى ماحوته كتب عليها ماتراءى كحضرته ومن مقتضاه حصول الاشتباءله وفروم عرضها على مسامع فضيلتكم فلهذا وجب عرضه التكرم علينا بما هولازم فيها (وصورة ما كتب من المفتى المد كورشر حاعلى صورة المرافعة المذكورة) بالاطلاع على هذه الصورة وحدت متضمنة صورة دعوى صدرت من سعدخطاب عن نفسه ويوكالته عن زوجته أعج وولايته على أولادا بنه المقتول وهم صبعة ودروام النصر القاصرونوس المرأة حفيظة بنت محدعيسوى عن نفسها على رجل بدعى الشيخ اجد الحجان بانه قتل مور تهم عيسوى لدى حضرة الشيخ خليل عثمان نائب محكمة بني سويف سأبقا ومطلوب الاستفهاممني عااذا كانحضرة القاضي الدان يبني على ماسمع النائب أولاويه ميراستشنافها الى آخرماوردلى من حضرة القاضى والحال الهوان كان ماذكره فى الدرّالمختّار بمانصه ويقضى ألنا ثب بماشهدوا نه عندالاصل وعصك سه وهو قضآء الاصل عاشهدواله عندالنائب فيجوز القاضي ان يقضي بتلك الشهادة باخبار النائب وعكسه خلاصة أه هدذا بعيد بظاهر وان القاضي لدان يبنى عدلى ما معه النائب وعكسه على انى قد فهمت منه ان المراد بالنائب هوم ينيبه القاضي بدليل موله باخبار المائب وماذ كره فى الهندية عانصه ولوأن فاضياع زلع القضاء ثمرد بعد ذلك الى القضاء فامه لايقضى بشئ عا كان في ديوانه الاول من القضاء لانسان على انسان اذالم يتذكر بالاجاعوان ذكره فسكذلك عندأبي حندفة رجه الله تعالى خلافا لهمافاما اذافامت البينة بحق عنده لانسآن على انسان ففيل ان يقضى بها عزل ثم اعيد الى القضاء فرفعت اليه متلك الخصومة فأن المدعى كلف اعادة البينة تذكر أولم يتدذكر كذافي

مطلب يفضى المائب عامد عالم عاد الاصلوعكسه مطلب لوعزل القياضي عن القضاء ثمر دلاية ضي المؤتما كان في ديوانه المؤتد كرعند الامام

مصلب لوعزل القاضى بعداقامة البيسة ثم اعيد فرفعت اليسسه تلك الخصومة يكلف المدعى اعادة المسته مذكر أولا



14.1 10

مطلب لوأن قاضيا قلد القضاء وإدن بالاستخلاف فأمر رجلاليسم الدعوى والشهادة ويسأل عن الشهود ويسمع الاقرار ولا يحكم بذلك بل يكتب الى اقلام الى يكتب الى اقلام الى يحكم وإذا رفع الام الى القاضى لا يقضى علوقع بل باعادة البينة

مطلب ماوجده فی دیوان فاص قبله لا یعمل به

محيط السرخسي اه وهذا يفيدان القاضي ليس له أن ينيء على ماسمعه النأثب فقد حصل عندى من عيارتى الدروا لهندية اشتباه في صحة بناء القاضي على ماسمعه النائب فهدنه القضة وذلك فضلاعا حصل عندى من الاشتباه أيضافي خلل هذه الدعوى · ن وجوه فستل عن ذلك من سعادة صاحب الفضلة استاذ ناشيخ الاسلام مفتى إذندى عَوْمُ الدَّيَارَآلُصِرُ يَقُواْرَخُهُ فِي مِ جَادِي الْأُولِي سُنَّة ١٣٠١ [أجاب] حيث كان سماع هذه القضية ععرفة النائب السابق قبل عزاد من هئذه الوظيفة ولم تتمدي عزل وكأنمن اللزوم نظرها والحكم فيها بطرف حضرته ومن المعملوم ان النائب المذكوركان مولى القضاء علىحسب ماهوم خص لنواب المحاكم وقدعزل قبل اعامها فالذى يقتضيه الحكم الشرعي استثناف سماعهامنكرو يعدآ ستيفاء مايلزم يحكم فيهاحسما يقتضه الوجه الشرعي وهذاعلى فرض كون النائب مرخصاله في أصل توليته سماع مثل هذه القضية وان لم يفوض القاضي المه ذلك عند غيبته ولمس مخصاله الحكم بالقصاص ولمسالقاضي التفويض لدمه بل ينفردمه القاضي كإهوا لمتيا درمن بنده ع من لائحة المحا كم الشرعية فيكون حكم هذا النأثب حينتذ كحكم استخلاف القاضي رحلالسمع الدعوى والشهادة في حادثه ويستل عن الشهودويسم الاقرار ولا يحكم بذال وقدد كرفي الهندية من الباب الخامس من القضاء عن الخانية لوأن الامام قلد رجلاللقضاء وأدىله بالاستغلاف فامرا لقاضى رجلاليسم الدعوى والشهادة في حادثة و يسئل عن الشهودويسمع الاقسر ارولايح كم هو مذلك لكن بكتب الى القاضي وينهي اليهدى يقضى القاضى بنفسه لميكن لهدذا الحلمفة ان يحكرواغا يفعل ماأمره القاضي واذارفع الامراكي القاضي فانالقاضي لايقضى سلكالشهادة ولابذلك الاقرار بليجمع المدعى والمدعى عليه ومام باعادة البينة فاداشهدوا بذلك بحضرة الخصمين فسنتذ بقضى القاضي بتلك الشهادة قال وهذه مسئلة يغلط فيهاا لقضاة هان القياضي يستغلف رجلاليسمع الشهادة في حادثة مُح يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك شم يكتب الى القاضي أنهم شهدواءنسدي بكذاو بكتب ألفاظ الشهادة أويكتب ان المدعى عليه أقرعندى بكذ افيقضى القاضى بذلك من غيراعادة السنة عنده فلا يصحهذا القضاء لان القياضي لم يسمع ذلك الاقرار في كمف يقضي بتلك الشيهادة ومذلك الآهرار ما خمار الخليفة الأأن يشهد الخليفة مع آخرعند الفاضي على اقراره ونكون فائدة هذا الاستخلاف ال ينظر الخليفة هر للدعي شهود أويكذ عله له شهودا الاأنهم غيرعدول وقدلاتتفق الفاظهم فمفوض القاضي النظرفي ذلك الى الخلمفة اه وكدأ على فرض كونهأى النائب علا الحكم في مواد القصاص أيضا وقد عزل فبله بعد سماع الدعوى والشهادة فانغيره يستانف لمافي الهندية من الباب الثالث عشرمن القضآء وماوجد القاضى فى دوان قاص كان قبله من افرار أو بسة قامة لا يعسمل بشي من ذلك ولا سفده

، مهدیة ،

٣9

حتى يستقبلوا الخص ومةعنده كذافي محيط السرخسي واجعوا انه لا يعمل بحا يجدف دروأن قاص قله وان كأن مختوما كذافي البزازية اه والاوحه التي أشار المهاحضرة مفتى المدمرية فخللماسبق نظره في مدة النائب السابق بعد المذا كرة منكم ف شانها مع حضرته وتوضيعها يحرى التعرزعم المال استئنافها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الحقائية مؤرخة ١٧٠ رحب سنة ١٣٠٢ مضمونها شخص بسمى حسنين عوض من اسكندرية أنهى العقائية مان بنته زينب كانت متزوحة مالشيخ محدا اللاح ونوفى عنها وعن أولاد ممنها ومن اخرى تدعى مريم السودا مستولدته وبأحالة ببوت الوراثة من بت المال على عصاحة اسكندرية الشرعية فشعف مدى ابراهم الملاح ادعى أن أتستولدة المذكورة زوجة للتوفي المحكي عنهوصارسماغ شهادة الشهودالذين أحضرهم المدعى على غرحقيقة الى آخرما أوراه وبالاستعلام من المحمدة المذكورة عن الكيفية وردت افادة قاضيها مع صورة المرافعة التي حصلت بهافي القضية الذكورة تتضمن الحكم بانحصارارث المتوفى المرقوم فى زوجتيه فريندوم مواولادهم فمافيناء عليه وعلى مأتدون بالفقرة الثانية من المند الثالث من لائحة احرآآت الحاكم الشرعية هاهى تلك الصورة مع الاربعة أوراق مرسلة طيه تؤمل النظر فيهاوالتكرم بالافادة (ومضمون المرافعة) حضربالمحلس الشرعي بين يدى القاضى واعضاء المحلس المشار ألسها براهم الملاحين ابراهم بن صالح الملاح وأعجاج حسنين عوض من اسكندوية ابن المرحوم أحدبن عوض العدوى و بعد التعريف عنهما أدى ابراهم الملاح بقوله أدعى بطريق توكيلى عن كلمن الحاجة ميم بنت عبدالله زوحة ومعتقة الرحوم الشبخ عهدالملاح بنءبدالرزاق الملاح ابن السيداسمعيل الملاح وينتهاهما آمنة وعبوبة البالغتان المرزوقتان فامن زوجها المرحوم الشيخ محدا لملاح المذكورالو كالة العامة المفوضة لرأيه وقوله وفعدله في كلشئ يصح الآو كيل فيده شرعاماعدابيع العقار ورهنه وهبته ووقفه والاقرار بذلك وقبط ذلك منن وتحرر بذلك اعلام شرعيمن هـ ذه الححجمة في ٢١ صفر سنة ٣٠٢ وسعل بفرة ١٢٨ على الحاج حسنين عوضالمذ كورهذاوهوالو كيل الثرعي العامعن بنتهز ينب زوجتة المرحوم الشيخ مجمد الملاح المدذكور وانه فيما قبسل تاريخه توفى المرحوم الشيخ عجد المسلاح ابن المرحوم الشيخ عبسد الرزاق ابن السسيد اسمعيس الملاح وانحصرمسيراته الشرعى في كلمن زوجتيه المصونة الحاجة م منت عبد الله السوداء معتقة المرحوم الشيخ محدد الملاح المذكورااتي أعتقهاوهو علكهاوالمصونة زينب كرعة الحاج حسنينعوض الدعى عليه هذاوفي بنتيه من الحاجة مريم المذكورة هما محبوبة وآمنة الموكلتين المذكورتين وقدولد يهس زينب المذكورة هما مجدوم نجدة من غيرشريك ولاوارث لدسواهم وانمن حلة ماهو عظاف عن المتوفى الذ كورتحت مدموكلة المدعى

علمه زينب المذكورة هذا الرمال أبومدنع الحاضر بهذا المجلس وأشاراليه يدءا لموروث عن المتوفى المذ كورللور ثقالمذ كورس بالفريضة الشرعية وبين تصب مالكلمن الورثة المذكورين منسه وطالب المدعى علسه برفع يدموكلته عاخص موكلاته الثلاث المذ كورات في هدا الريال وبينه وسال سؤالد عن ذلك وسئل من المدعى علمه فاحاب مالاعتراف شوكيله عن ينته زينب المذكورة على الوجه المسطور وبوفاة المتوفي المذكور عن زوجته زينب موكلته وفي ولديه مناالمذ كورين وفي بنتيه من مستولدته الحاجة مرء المذكورة همأعبونة وآمنة المذكورتان من غيرشر بالوبوضع يدموكلته زينب المذكورة على هذا الربال وانه من ضمن ماتركه المورث المذكور وأنكرتوكمل المدعى المذكور وعتق اتماجة مريم المذكورة العتق المنجز من المتوفى المذكور وزوجيته اله م كلف المدعى أثمات دعواً فاحضر الحاجة مريم المذكورة وبعد التعريف عنها بشمادة الشمودصدقت على تو كيل المدعى المذ كورعماعلى الوجه المسطور وعلى جياع دعواه المذكورة وأفام شاهدن على توكيله عن معبوبة وآمنة المذكور تين حسب الدعوى وقبوله ذلك وأحضر أيضاشاهدين شهدا بتوكيل زينب المذ كورة لوالدها المدعى عليه حسس الدعوى وقبوله ذلك وزكيت الشهودسرائم علسا فحكم القاضي والعضوان بالتوكيل المذكور على الوجه المسطور يحضور المدعى والمدعى عليمه ومرج والشهود والمزكين للوكيلين عن موكلاتهما ثم أحضر المدعى شاهدين شهدكل منهما بأن المورث المذكورتوفى وانحصرميراثه الشرعى فكلمن زوجتيه زينب بنت حسنن عوض المدعى عليه المذكور هذا ابزأحدبن عوض واكرمة اكحاجة مرعبنت عبدالله السودانية معتقة وزوحة المتوفى المذكورالتي أعتقها وهوعلكها وفيولديه من زبنب المذكورة مجدومنجدة وفى بنتيه من زوجته مريم المذكورة هما محبوبة وآمسة من غير شرىل ولاوارث له سواهم وأحضر أيضاشاه دا آخر وشهدفي وجه ألمدعى عليه مثل شهآدةالا وليزوأحضرشاهدارا بعافتهدفى وحسه المدعى عليسه بأن اتحاجةم مربنت عبدالله السودانية كاتتعلو كةللتوفي المذ كورملكا صحيحا وانه في حال حما ته وضحته وسلامت وأعتقها وهوعاكها عتقامنجزا وعقدعليها عقدنكاح صحيح شرعي فطعن الدعي عليه في أحدالاولى وفي الثالث والرابع بانهم دائرون صيح ويجلسون في القهاوى فزكت الشهودسرأتم علنا بالطريق الشرعي فحكم الحاكم الشرعي وأعضاء انحلس للورثة المذ كورب على موكلة المدعى عليه يحضور وكياها المذ كورفي وجهه بوفاة المورث المذكور والمحصارار ثه الشرعى في زوجتيسه زينب بنت المدعى عليسه المذكور وم يم السودانية التى أعتقها وهو علمكها وفي بنتيه من مريم هما محبوبة وآمنة وفي ولد به من زين هما مجدوم عدة من غيرشر يكوامروا المدعى على مالمذكور مرفع يدموكلته عَايَخُص موكا (تالمدعى المذ كورفي هذا الرمال وبين ذلك القدر وتسلم ذلك الدعى

الوكيل ليعوزه لوكلاته المذكورات تفاضلا يعن وبن مالكل منهن حكاوام صيعين تامين للسبب المشروح بحضور الخصمين والشهود (أجاب) وردت مكاتبة الحقانية عينه ومامعها منصورة الرافعة والحكم الصادرمن محكمة اسكندرية بوراثةورثة الشيخ محدائلاح وانحصارار تهفيهموهم أولاده الاربعة وزوحتاه زينسا وم م معتقته التي ثبت عتقه لها وهو عاكمها وتزوجه بها حال حياته المحرر بذلك اعلام شرعى مسعبل حسب مااستفيد عماور دالنظارة من المحكمة المذكورة ضمن هذه الاوراق التى منها الشكى الصادر من حسنين عوض والداحدى الزوحتين المدعوة زينب العقانية وحيث انجرداا شكوى على الوجه الذى ذكره بعدصدور الحكم مستوفيا شرائط الععة وتحر برالاعلان وتسجيله عاهوالمقصودمن اثبات وراثة مرم وعثقها من معتقها حال حياته لايقتضي بطلان أتحكم لزمتحر يره للعلومية والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة العقانية بتاريخ ٢٨ محرم سنة ٣٠٣مضم ونها شخص يدعى خالداافندى فهمى بصفة كونه وكملاعن سرورأ غاناظروقف المرحوم مجدقفطان باشا مقام عليه قضية في عكمة مصر الكبرى الشرعية من زينب هائم بنت رسم بكبشان استعقاقها فى الوقف المرقوم وقدم كثر الشكوى لنظارة انحقانية في حان ألحكمة المشاراليهامن حهة تكليفه باحضارشاه دبزعم عدم تكليفه به شرعامستد لابنصوص وفتاوى قدم صورتها وطلب استفتاء فضيلتكم في هذه المادة وحيث انه بالنظر لذلك طلب من المحكمة المذ كورة صورة المعلج افي هاته القضية ووردت بافادتها رقم عصرم سنة ٣٠٣ فلهدذا اقتضى ترقيدمه لفضيلتكم وارسال الصورة المرقومة وأوراق التشكيات عافيه اصورة الفتاوى وقدرائجيع بألحا فظة نجس عشرة طى هذه فالامل النظر فيهاوالتكرم بافادة النظارة عايقتضيه المنهج الشرعى فى تلك القضية وما ل هـ ذه المادة دعوى اخراج الواقف عماله من الشرط جلة أشخاص من وقفه المذكور منهمز ينبهاخ بنترستم ملءتيق الواقف من قبل غالد أفندى المذكور بالوكالة عن سرور أغانا ظرالوقف المرقوم فوجهو كيلها الشرعى بعددعواه باستعقاقها بطريق الوكالة عنها في الوقف المذ كور حسب الشرطوت كليف خالدا فندى المذكورا ثبات دعواه الاخواج بعدانكاره وقدأتي بشهودمتعددين فردتشهادة البعض لعدم المطابقة وذكرفي شان شهادة أحدهم المدعو حسنا شعبان البرادعي انه طلب أحضار شاهد آخ خلاقهم مطابقة شهادته وشهادة آخرالدعوى لعدم اطمئنا المفوض لهم الحكم لشهادته وعدم غلبة الظن بصدقه في شهادته فعارض في ذلك خالدافندى الذكور واحتبع على حكام الشرع المذكورين بعب ارات من كتب الفقه من جلتها ما في الفتاوي أالمندية في الباب الخامس عشر في أقوال القاضي وماينبغي للقاضي ان يفعل ومالا يفعل والفي الاصل اذا ارتاب القاضي في أمر الشهود فرق بينهم ولا يسعه غير ذلك ويسألهم

مطلب فيما اذا ارتاب القاضي في أم الشهود صفر مطب الشهادة لاترد بجردالثهمة

17.7 V

مطلب فيما ترديه الشهادة ولو عسرف القساضي الشاهد بجرح اوعدالة لايسال عنه

> مطلب فيما يشسترط مجواؤالنعديل

> > ذى الحجة

14.4

يضاأن كان هـ ذاومتي كان هذا و يكون هـ ذا السؤال بطريق الاحتياط وان كان لايجب هذاعلى الشهودفي الاصل فأذافرقهم فان اختلفوا في ذلك اختلافا يفسد الشهادة ردهاوانكانلايفسدهالابردهاوان كانيتهسمهم فالشهادة لاتردبجردالتهمة هذا آخرمانقله المعارض وفيهامن آلباب المذكور بعسدماذكرقال أبو بوسف رجه الله تعالى اذااتهمته مرورايت الريسة فظننت انهسم شهو دالزورا فرق بيئهم وأسالهم عن للواضع والنياب ومن كان معهدم فاذا اختلفوا في ذلك فهدذا عندى آختلاف أبطل به الشهادة كذافى المحيط انتهبى (أحاب) وردت مكاتبة المحقانية هسذه وماتضمنته هي وباقى أوراق هذه المادة عملم والذي رؤى بهذا الطرف ان يتعر رمن طرف نظارة الحقانية الى المحكمة الشرعية الكبرى عصريان تطلبها احضارشا هدآخرخلاف حسن شعبان البرأدعى الذىشهدشهادة مطابقة للدعوى لعدم اطمئنان المفوض لهما تحكم لشهادته وعدم غلبة الظن بصدقه فيشهادته المذ كورة عنسدهم انكان ذلك عاءمن الاخب رسراعا ينافى عدالتهاوكان القاضي عرف هذاالشاهد يجرحل افي البعر عن الملتقط القاضي اذا عرف الشهوديجر ح أوعدالة لايسال عنسم انتهى كافي تكملة ردالحتارمن أوائل الشهادات فلامانع منه كالوتحقق في هذا الشاهدمايفسدشهادته ولاسافي ذلك مااستند اليه خالدا فندى المذكور وان لموحد شئ من ذلك فعلى حضراتهم التفعص عن حال هذاالشاهد سراتفعصا تامافان عدل عن له اختلاط به ويعرف أحواله من أهل الثقة والامانة عن يعرف الشاهدبانه مسلاؤم للجماعة صحيح ألمعامله فى الدينار والدرهم مؤد للاما نةصدوق الاسان عجتنب للسكباثر وللاصرار على الصغائروما يخل بالمروءة قبلت شهادته بعدتز كية العلانية أيضا ولايحتاج الى شاهد آخر مدله والاطلب من المدعى شاهد عوضه والله تعمالي أعلم (سئل) بافادة من نظارة الداخلية في ٢٩ ذي القعدة سنة س. م مضمونها انه ورد للداخلية الاوراق التي مع افادتها من مديرية اسنا بافادة منهاوعهمنها انهلاصار ثبوت وفأة محدما شاحسن مأمور ماليسة الخرطوم تحرر مذلك اعلامان أمرعيان أحدهمامن محكمة أسوان محكوم فيه بانحصارميرا تهالشرعى في ولده القاصر المسمى بالحارث المرزوق له من مستولدته كردفان من غيرشر بكوالثاني منعكمة اسنامحكوم فيه بحصره يراثه في زوجته كلفدان المجر كسية وابنها أحدالملقب ماكحارث ولاختسلاف أكحم في الاعلامين صاراحالة نظرهم ماعلى حضرة وفقي المديرية فرغب عرض هذه المادة على سيادتكم ومايصدويه الحكم يتبع احراؤه وهذالزم ترقيمه لفضيلة كم والاعلامان معياقي الاوراق عدد ٢٩ مرفوق قمعها لورود الافادة بما رقة ضي (أحاب) قدفهم ما تضمنته مكاتبة الداخلية عينه المؤرخة ٢٩ ذي القعدة منة ١٣٠٦ ومضمون مامعها من الاوراق والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لامانع من العسمل بما تضمنه اعلام قاضي أسواز من ثبوت وفاة المتوفى وا قامته وصياعختارا

من قبله ووراثة أبنه القاصرله وماتضنه اعلامقاضي استاللتا من شود زوجية كفدان أمالولدا لقاصر للذكور وورائتها لزوجها المتوف المناكسكمين المدذكورين شرائط العجة ولا يضرف ذلك الاختلاف بين الاعلامين المذكورين بالتصريح في الاول منهما بحصر الارث في الابن المسذكورين بالتصريح في الاول منهما بحصر الارث في الابن المسندكوري دعوى الواقت المختل ووالمناسبة المنافي بزوجية الاول جلاعلى علم منذلك في تفد كل منهما ولو كانامن قاض واحد حيث اختلف الاول جلاعلى علم منذلك في تفد كل منهما ولو كانامن قاض واحد حيث اختلف تاريخ المحكمين واستوفى كل منهما شرا تطهوا لتحقيقات السياسية التي أج يتعمرفة تاريخ المحكمين واستوفى كل منهما شرا تطهوا لتحقيقات السياسية التي أج يتعمرفة الاول لما قرر وه لديه بعد الحكم لا يقتضي بحرده نقض الحكم الاول شرعاكان حصول الاختلاف في اسم حد المتوفى بكونه لاظ في الأعلام الاساء والته تعالى أعلم مع كون المتنازع في شانه و احدام عروفا لا يضر بحواز تعدد الاسماء والته تعالى أعلم مع كون المتنازع في شانه و احدام عروفا لا يضرب بحواز تعدد الاسماء والته تعالى أعلم مع كون المتنازع في شانه و احدام عروفا لا يضرب بحواز تعدد الاسماء والته تعالى أعلم مع كون المتنازع في شانه و احدام عروفا لا يضرب بعدائي الشهادات) **

مطلبلايضرالاختلاف في اسم الجــد مع كون المتنازع فيه واحدامعروفا

مطلب لاتقبال شهادة العدوعلى عدوهان كانت العداوة دنيوية ٢٥ مطلب تقبال شهادة الاخلاخيه

دى الحجة ٢٧ ملب لاتثبت العداوة التى ترديما الشهادات الابنعو قذف وجرح وتتل

(سئل) فرحل كان واليا على بلدو يطلب مها المطاليب فوقعت بينه وبين إهل البلدء داوة دنيو ية وسبوه وقذفوه محصل بينه وبين رجل دعوى فاراد خصمه ان يقيع عليه بينةمن الجاعة الذين حصل منهم القذف والسي فهل لا تقبل شهادتهم عليه واذا كانمع المدعى بينةهم اخوته تقبل شهادتهم حيث كانواعدولا (أجاب) لاتقبل شهادة العدوعلى عمدوه ان كانت العداوة دنيوية والاقبلت وشهادة الأخ لاخيمه مقبولة حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) فرجل مات عن زوجته وجهة بيت المال وعليه دمون وخلف تركة بكان سكناه معزوجته فادعت زوجته باشياء مستركته انها ملكهاوادعى وصيه الختار انها ملك أليت وعند مسنة من عتقاء المتوفى تشهدله مانها مال المترفى الى حين وفاته فهل تقبل شهادة العتقاء بان الاشماء المذكورة ملك معتقهم واذاتعالت الزوجة أووكيلها بان بينهاو بين العتقاء عداوة بسبب انه وقع بينها وبين العنقاء مخاصمة ومشاتمة لاعبرة بهدا التعلل ولا يكون ذلك قادحافي شهادتهم (أحاب) صرحوا بقبول شهادة العتقاء لعتقهم والطعن عطلق المخاصمة لايكون موجبا لردالشهادة ولاتشت العداوة التى تردبها الشهادة الابعوقذف وجرح وقتل ولي كإفي الدرفاذا أُنيت بالوجه الشرعي ما ينع قبوله اردت والافلاو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له انصف بيت وباقيه لطلقته استأجرته منه بقدرمع الوم لكل شهر فترتب له عندها مبلغ معلوم مدة أشهر ماضية طلبه منها فادعت انه كانسكن معهامدة أشهروهي على دمته قبل ملكه لنصف البيت المذكور وتدغى انهاشرطت عليه السكنى منه بالاجرة وتقيم أخويهاعليه بينة بذلك بعسدا نكاره شرط السكني معها بالاجرة فهسل اذاثبت بالبينة

محرم سدة

1770

1170 17

r! 0711

1570 71

رعيسة انبين الشهودوا الشهودعليه عداوة دنيور تبغوقذف فيضمن مخاصمة الممرم وسنها لاتقيل شهادتهما ومحكم عليها مدفع ملغ الاحرة العيترفة بها لمطلقها كور(أحاب) لىسكل من خاصم «بعضا في حق وآدعي عليه بصبر عدواله كاتوهمه فقهة ولاتردالشهادة عطلق العداوة اغياترداذا كانت العداوة لاح كشهادة المقتولولسه على القباتل والحروح على الحبارح والمقذوف على القباذف والمقطوع عليسه الطريق على القاطع كإفي حواشي الاشباه ومنه بعلم اتحواب والله تع (سَنْل)فرحل ادعى على آخريانه يستحق عنده ثلث بقرة بنتاحها ارثاعر وإضع اليددعواه وطلب من المدعى بمنسة فعزهم بعدمدة أرادا قامة سنة الشهو دعله عداوة ينحوقنل فهل لأتصح شهادتهما عليه ولاتقبل (أحاب) لىسكل من خاصم شخصافي حق وادعى عليه يصيرعدواله كاتو همــه بعض المت تردالشهادة عطلق العداوة اغاتردا ذاكانت العداوة لاحل الدنيا كشهادة وليه على القاتل والمجروح على الجادح والمقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع كافي حواشي الاشباه ومنه يعلم الحواب والله تعالى أعلم (ســـــــــــل) في ج بنوافى سوق الباعة بناءعلى وجهأن هذاألموضع ملكهم وتعضدوا بفقيه استندفى ملكية القدد الذي بنوه من الشارع بان حماعة من البلدكتبوا محضر امتضه ماينو وملكهم ستندن فيذلك الحائمن كانوا يحلسون في هذا الموضع للبسع والشر في السوق كانو إيدفعون الاحرة الى أصول البانين فعارضه فقيه آخرانه يشترط في الشهادة بالعقار التحديد واستنادا اشهودالي أن أصول المانين كانوا بأخذون الاح ةمن الحالسين فسه للبيع وألشراء لانفيد الملك ولايعد مذلك من بني واضعا مده لان الشارع لأعلك وآخذالا جرة عن جلس فعه للبيدم والشراء ظالمف المحق منهما (أجاب) الشارع المعد لمصالح العامة لأنتملك عمردهذه الشهادة والله تعالى أعلم (سشل) في رجل مرض مرض موته فستل عنداشتداد المرض في ان ماله فقال مالى كذا كذا وعن قدر مواكما مل لدعلى ذلك أخوه وأبوه ثممات والناس الكثيرون شهدون مان جمع المال الذي في حاصله والدكان ويبتهمشترك بينهو بن أخيه فهل اذاكان له وار ثغيرالات كزوحة وابن منه باخذان مافرض لهماشرعامن عام نصف المال المشهود بانه مسترك ولاية ارتهماعلىماعينه المريض (أحاب) اذا تبت بطريق شرعى ان للت المذكورماً لا آخ سوى ماعينه في مرضه يكون تركة عنه يقسم بين حيام الورثة يحكم الفريضة الشرعي ولاعنعمن ذلك قول المريض مالى كذا كذااد لايثبت بذلك ملك لغيره فيماعداه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رحل علائه مصاغامعلوماطلبته منه زوجته فاعطاه لماعلى سيل الوديعة يحضرة بينة تشهد بذلك فاخذته الزوجة ويقى تحت يدها أمانة الى أن مات الزوج عنور تقفه لاذاأنكرت الزوجة وشهدت البينة بآن هـ ذا المصاغ المـذ كورا كحاضر

في عملس القاضي وديمة عندها يكون تركة ويقسم بين حيام الورثة ويحكم بهذه الشهادة ولولم يعلما وزنه وهــ ل اذامات و حل عن ورثة قاصر بن وغيرهــ م فادعت الزوحة بمهر جسيم قبل الزوج الميت فاعترف به البالغون فهل يلزم مااعترفوا به في نصيم مولا يأزم القاصر ينالسيماوهناك بينة تشهدبان المهرالمسي أقل عاادعته المرأة المذكورة (أحاب) اذا كان الصاغ المد كورحاضرا بالمجلس تكفي الاشارة اليه في الدعوى والشهادة واداتم نصاب الشهادةمن الووثة البالغسين وأديت بلفظهاسري على جمسع الورثة وعنع مهاما تعورف تعيله من ذلك حيث دخل بهاوفي الدرمن الاقرار أحدالورته اقر بالدين المدعى معلى مورثه و هده الباقون بازمه الدين كله يعني انوفى ماورته به وقل حصة مواختاره أوالليث دفعاللضر رولوشهد هذا المقرمع آخرأن الدين كانعلى الميت قبات اه أي ويقضي على الجيم والله تعالى أعلم (سَمَل) في رجل اشترى دارا بقن معلوم ووضع يده عليها نحوخس وثلاثين سنة وتصرف فيها بالفدم والبناء شممات البائع فانكرور تته البيع فهلاذا كان عندالمشترى بينة تشهدله بالشراء تقبل ولايشترط في صقة الشهادة ذ كراذر عالداروتكفي اشارة الشاهد لما دون فكر الاذرع (أجاب) اذاأشارالشاهدان الى الدارف شهادتهما كف ولايشترط ذكر أذرعها ولابيان حدودها والحال ماذكروالله تعالى أعلى (سال) في رجل اشترى طاحونة من رجل آخرووضع يده عليهامدةم السنن شمق سنة تاريخه ظهرجاعة من اهالى الناحية التي قيها الطاحونة وادعوا على واضم اليد المذكورمان الطاحونة ملكهم وملك باقى ورثة والدهموأعامهم وسئل من الشبترى واضع اليدالمذ كورعن ذلك فعرف انه اشبترى الطاحونة المهذ كورة من مدة نجس سنوات تقدمت على تاريخه من الرحسل اليائعله وانالرحل السائعله ورثهامن والده وان والده اشتراها من المدعن وشركاتهم بِعْن معلوم في سربة ١٢٤١ على مدقاضي الناحية وتصرف في ذلك مدة حياته بالادارةوالأجارة وقبض الاجرةو بالهددم والبناء والترميم الى انمات وتولى بعده على ذلك ولدمو تصرف فيها أيضا الى ان باعهاله وأقام بينة شهدت بديع المدعن وشركاتهم للطاحونة المذكورة لوالدالبائع لواضع اليدالمذكور فيسنة ١٢٤١ بثن معلوم مقبوض بيدهم كلمضم بيدهما يخصه على يدقاضى الناحية ولم تفصل البينة نصيب كلمن الباثعسن بلذكروا الثمن اجالاانه مقبوض بيددالبائعين كل بيده مايخصه ععرفة القاضي قهل تكون هذه الشهادة صحيحة ويثبت البيع أولا (أجاب) حيث اشهدت السنة بديع العين الشتركة صعقة واحدة من ملاكها بتن معلوم بعد الدعوى مذلك كذلك فلامانعمن قبوله اواكح كربها والله تعالى أعلم (سنل) في وكيل عن زوجة أخيه وولده البالغو بالوصاية الشرعية على بنته القاصرة مدعى ان أخاه كان تروى غيطه هار ادجاره هزر الماءمنه وتشاجراخوه مع حاره فضر ابن الجارم البلدومعة مزراق فسه

سغر سنة

1570

ربيحالاول ۱۸ م

جادیالاولی ۲۹ م

مطلب الشهادة ان وافقت الدءوى قبلت و الالا

مطلب شهادة الاقارب لمضهممتبولة ماعدا شهادةالاصل لفرعه وعكسه

1170 ۳. مطلب محب موانقة الشهادتين لفظاومعي عندالامام واكتفا بالموافقةمعي

جادى الثانية

1170 مطلب برهنء على العلم مكن في دلك اليوم في ذلك المسكان يلى مكار كذالانقيل

م بة فضرب به أخاا لدى عداق جنبه الرسارولم تنفذ الحر به منه بين الظهروا العصر في شهر مسرى سنة ١٢٦٠ ومات بسيب ذلك في ضحوة اليوم التالت وطالب المدعى عليه بمايتر تب عليه شرعاو إنكرذ لأن ابن الجارللذ كورفاحضر المدعى شاهدين فشهد أحده مأيان ابن الحارالة كورضرب المتوفى عزراق فيهموية سوداء اللون فجنبه اليسار ولمتنفذاكم بةمن جنبه وماتف اليوم الثالث سد فاك وشهد الاتن بان ابن الجار المذكورض بالمتوى المذكور عزراق فيسمر بقطرفها أبيض فسرة المتوق وقاربت النعوذمن ظهره ومات في ظهر البوم الثالث بسد فلا فهدل هذمالشهادةموافقية للدعوى أمخالفة لهالمكون المدعى يدعى أن الضربي الجنب الساروان الموت فضوة اليوم التالث واحدالشاهدين شهدأن الضربي سرته وانهمات فيظهراليوم التالث أملاوه الذاطعن المدعى عليه مان بلدهما نصفان سعدو حرام وان الشاهدين من النصف الاتنو و ثدت ذلك وأن أحذ الشاهدين قريب المتوى تردشها دنهما مذلك أملا (أجاب) الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والالاويجب مطابقة الشهادتين لفظاومعني بطريق الوضع عندالاماموا كتفيا بالموافقة المعنو يةفالشهادة على الوحدة المذكورلا يثبت بهاالقصاص واذاتحققت العصبية الموجية لتهمة الشاهدين بين يدى القاضي لايكون له قبول الشهادة وشهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ماعداً شهادة الاصل لفرعه وعكسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات قتيسلا عن ورثة بالغين فادعوا على رجل آخرانه ضرب المقتول ألذ كورعداحال حياته بحربة من الحديدم كبة على مزراق من الحشب فاصابته في عينه اليمن وغاص الحديد فيهامقدار قيراطين فوقع على الارض مغشيا عليه ومكت بعددلك ثلاثة أيام ومات بذلك فى تاريخ معلوم في محل معلوم فسئل المدعى عليه عن ذلك فعصده كليا فبرهن ورثة المقتول على دعواهم المذكورة فقبل تزكية الشهود وحكم القاضي ذكر المدعى عليه انه كان في التاريخ المذكور غائساولم يكن حاضرافيه ومعه بينة بلغت حدالتو اترفهل اذاشهدت بينة المدعى عليه بانه لم يكن حاضرافي التاريخ المذكورو بلغت حدالنواتر تقبل ولا يحكم على الدعى عليه بالقتل ولا بالدية (أحاب) في البزازية من نوع الشهادة على النفي مانصه شهداانه استقرض من فالنافي موم كذاني بلدكذا كذافيرهن على الهلم يكنفيذلك اليوم فيذلك المكان بلكان في مكان آخولا تقب للان قوله لم يكن غيه نني صورةومعي وقوله بلكان في كذانني معنى وأصله ماذكره في النو ازلء را لثاني شهدا عليه بقول أوفعل يلزم عليه بذلك اجاره أو بيع أوكتا بة أوطلاق أوعتاق أوقتل أو قصاص في مكان وزمان وصفا ، فبرهن المشهود عليه اله لم بكن يوم شذعة لا تقبل اكمنه قال إلى الحيط انتواترعند الناس وعلم الكلءدم كونه في دالت المكان والرمان لاتسمع الدعوى عليه ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرور مات

جـادىالثانية سنة مطلب شـهادة الننى للتواترەقبولة

1170 1.

1770 19

شعبان ه مطلب تقبل البيسة لواقامها المدعى عليه بعد عين المدعى

لايدخلهاالشك اه وفي شرح الدرالخة ارشهادة النفي المتواتر مقبولة والله تعالى أعلم (سَمْل)فر حِل معامل ارجل آخروالا خردوشو كة فارسل معاملة رسولامن طرف الحالم أحضره في بيته وادعى عليه بقدرمن الدراهم فانكرالمدعى عليه وطلب ان يحاسب المدعى فلريحبه لذلك وكتبء لمهوثيقة بالدعى مهمن غيرعلم من المدعى عليه واشهد عليه في الوثيقة خادم المدعى ورجلاً آخرشيخ بلديينه وين المدعى معاملة ورجلا آخر ذميا وهوالذى كتب الوثيقة ورجلاعليه دن للدعى فهل لا يأزم المدعى عليه شئ الابعد تحقيق اعساب بينهو بينالمدعى ولاعبرة بكتابة الوثيقة واشهاد الشهودالتهمة لكون المدعى عليهم يقريشي من ذلك (احاب) شهادة شيخ البلدلاتة بلكالاتقبل شهادة الاحيرالخاص لمستأجره ولاشهادة الذمي على المسلم والله تعالى أعلم (سئل) فحرجل علائما نية أفدنة طينا وماجهامن النخلوهو واضع مده عليهامدة تزيدعلي خس وثلاثين سنة يتصرف فيها لنفسه فالآن ادعى رجل ان الملك له فيها وريد نزعها مي هي تحت يده مع حضوره ومشاهدته لتصرف ذى اليدوسكوته تلك المدة ولمينازع ولم يعارض فهل لاتسمع دعواه ولوأقام بينة تشمدله بالسماع مان الملائله فيهاو يقضى بهالذى اليد (أحاب) لاتقبل الشهادة بالتسامع الافي مسائل ليسماذ كربحادثة السؤال مهاواته تعالى أعلم (ستل) في جاعة ادعواعلى رجل بقطعة أرضخ بة بانهالهم الشاهم عن مورثهم فأنكر دعواهم وادعى انهاملك لابه مالشراءمن آخرى وسده وثيقة مذلك مقطوعة الشوث وانه ورثها عنه فهل اذاطلب قاضي بلدتهم من المدعين بدنة على دعواهم وعجزواعن اقامة البينة وحلف المدعى عليه المين الشرعية غريعد ذالت أعام المدعون البينة على دعواهم تسمع الدعوى وتقبل البينية ولايكون حلف المدعى عليه اليمين مانعامن سماع الدعوى (أحاب) تقبل المنة لوأقامها المدعى بعديين المدعى علمه عند العامة وهو العيم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بين مدى قاضي ناديته على رجل آخر بانه اخذ منه مبلغانجسي فرانسه الىحضور شخص فيسنة كذاف شهرذى اكحة موم الجعة بعدصلاة العصرفان كرالمدعى عليه فاحضر شاهدين شهداعلى انه استلم المدعى عليه من المدعى في حضرتهما المبلغ المرقوم عوافقة هدأ التاريخ واغاصارم فهما الاختلاف في اليوم المذ كورفى كونه بعدصلاة العصرفالمدعى يقول بعدصلاة العصروالشاهدان يقولان بعدصلة الظهرف ذلك أبطلشهادتهماالقاضى فاالحكم فى ذلك وبعد ذلك ادعى المدعى بان معه بينة تشهد على اقرار المدعى عليه باخذ المبلغ المذكوروا نه عنده وأمهله الىسايقوم المحكمدارفهي عنده امانة الدراهم المذكورة فشمهدا تنان بعدانكار المدعى عليه أيضاا قراره واعترافه مذاك شهداحدهماانه سمعمن المدعى عليمه يقول بعدطلب المدعى منه المبلغ المذكور مبلغك عندى وحين يقوم الحكمدار أسلمك ذلك المبلغ وانهسم عمنه أقراره بذلك في هـ ذا الديوان وشهدًا لآخر بانه سمع منه في الديوان سنة

مطلب اختلاف الشاهدين فيمكانالاقرارغير مانع كحواز تعدد الاقرار

1770 77 المطلب سنة الاكراه في الاقرارأولىمنينة الطوع انارخاواتحد التاريخ والافسنة الطوع ذى القعدة

1770

1570

التياني أحددهما فالسمعت الاقرار في الديوان البراني وقال الاستوسمعت اقراره في السمان الديوان الحواني في هذا المحل فهل تقبل هذه الشهادة ولاعنع صحة الاقرار اختلاف المكانوما الحكم في ذلك تمادي المدعى عليه ان المدعى أقربانه زورعليه المبلغ بسد ماأخذ ممنسه ثلثماثة قرش وإعطاها لشعص فيدينه الذيعليه وسبعة إبقار أخذهامنا وأدخلها في الديوان وصبارمنه البكلام أمس وقت الظهروهذا البكلام بالخي بالليسل معدماقت من المحلس فاحضر شاهدين بعدانكار المدعى فقال كل منهما كنا بحضر فلانأمس قسل الظهروسيمعناه بقول رميت عليه المبلغ يسسما أخذهمنيه ثلثماثة قرش وإعطاها لشخص في دنه وسبعة القار اخذهامنه وادخلها في الدوان وأحضرااشاه مالثالث الذي قالءنسه كنأبحضرة فلان فأخير بقوله سمعنامنه يقول مرضى عامسل فيها بالعنادسس ماأخسده من الثلثمائة قرش وأعطاها لشخص فيدينه الذى علمه وأخذمنا سيعة ايقارو تسلمهن في الديوان فأناحقان من شان ذلك وعلت ذلك عنادا كذلكردشهادته-ماالقاضى فالمحكم (أحاب) يؤمر مدفع ماأقر به واختلاف الشاهدين في مكان الاقرار غيرمانع من قبول الشهادة يحواز تعدد آلاقرار كاصرحواله ولااعتبار عاتمسك به المدعى عليه على الوجه المسطور معدم تعيين المبلغ في الدفع الذى ادعاه ولا في شهادة شهوده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر فذهب صاحب الدبن وادعى على المدن بذلك الدبن فانكره فتعسر على رب الدين احضار البينة التي تشهدله مذلك فتعمل جاعة آخرون شهادة تلك البينة وأرادوا أداءها فهل يسوغ القاضى قبول شهادة البدنة التي تشهدعلى شهادة غيرهما أولا يسوغ لهذلك (أجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة الافى حدوة وديشر طتعذر حضور الاصل عوت أومرض اوسفروا كنفي الثاني بغيبته بحيث يتعذران يبيت باهله وعليه الفتوى اوكون المرأة مخدرة لاتخالط الرحالوان خرجت محاجة وجام والله تعالى أعلم (سـ ثل) في رجل أكرهه اكحا كمعلى بيع داره من رجل بتمن معلوم فباعها المكره اذلك الرجل فهل اذا متالاقرار بالا كرامبالبينة لايكون البيع نافذاويقضى له باخددها عنهى تحتده واذاادعى المشترى ان رب الدر أقربد عهاله وقيض عنهاطا تعاما وأقام سنة مذلك لاتسمع بينته وتقدم بينة الاكراه في الاقرار على غيرها (أجاب) ٣ بينة الاكراه في الاقرار أولىمن بدنسة الطوع ان ارخاو اتحد تاريخه مافان اختلفا أولم يؤرخا فبينة الطوع أولى على مااعتمده صاحب المنع كافى الدر والله تعالى أعدلم (سثل) في امرأة كانت متزوجة رجلامن عساكر الحهادية فساتعنهاو كشف من دفترا كهادية عن موته فوحد صحيعا وأيضاهناك بمنة تشهد مالموت على السماع فتزوحت رجلا آخر بعدان اعتدت عدةوفاة فهل لس القاضي ان يفرق بدنهما والحالهذه (أحاب)القاضي الحكم الموت شهادة النسامع ولوفسر الشاهدان وقالاأخبر نابذلك من نثقيه على الأصم ف الدرمن

دى القعدة شنة مطلب إخسرها عدل عود زوجها فصدقته وتزوجت ثم أخبرها آخ بحياته لا يبط ل نكاح الثاني ولا نفرق بينهما

مطلب تقبل الشهادة على الشهادة فى كل حقسوى حدوقود لتعذر حضور الاصل لموت اومرص الخ ذى الحجة مطلب فى شاهدا تحسبة اذا أخرشهاد ته لغبر عذو

محرم ۲۲ ۲۲۱

الشهادات لكن تغل عشيه عباعتماد خلامه تعويلا على مافي عامة المتون وغسرها فاذاحكم بالموتساغ للرأة التزوج بالآخ بعدا نقضاء عدة الوفاة وفي عامع القصولان من الفصل الشاني عشر نعي اليهاخبرزو جهافتزوجت ثم أخبرها آخرأن زوحهاجي فلو صدقت الخبر الاول لأءكم اتصديق الخبر الثانى ولايبطل نكاح الشاني ويسعها المقام ممهوقه لوكان الخبرالاول عدلاوأكبررأيها صدقه لايفرق بينها ويمن الزوج الثاني اه فلوأخبرالمرأة المذكورة شاهدان عوت زوجها وصدقتهما فاعتدت وتزوحت يغبره بناءعلى شهادتهما لديها مذالت ولم يتحقق خلافه لايكون القاضي التفريق بمنهما والله انتقالهمالحل الاداء فهل يسوغ لهم في هذه الحال تحملهم ينقل هذه الشهادة وأداؤهم لهاويقبل منهم الاداء ويعمل عقتضاه ويسوغ لهذه المرأة التزو جلن أرادنكاحها ويمنح المعارض فاعز معارضته (أحاب) تقبل الشهادة على الشهادة في كل حق سوى حد وقوديشرط تعذر حضور الاصل عوت اومرض اوسفراو كون المرأة يخدرة عندالتهادة ويشترط شهادة عددعن كلأصل فاذا ثبت طلاق المرأة المذ كورة شهادة الفروع في وحمه الزوج أوو كمله في ذلك كان لها الترو جها خربعد انقضاء العدة والله تعمالي أعلم (سئل) فرحل له زوجة ومعاشر له امدة طو بلة ادعى عليه جاعة بانه طلقها ثلاثا وإرادوا ان يشهدوا عليه بذلك والحال انهم حاضرون مشاهدون معاشرته فمامعاشرة الازواج مدة طويلة ولم يعارضوه ولم ينازعوه فهدل ادا أخرشاهد الحسبة شهادته لاتقبل (احاب) شاهد أكسبة اذا أنوشهادته لغيرع ذرجسة أيامم علمه بالمعاشرة معاشرة الازواج ردتوالله تعالى اعلم (سشل) في رجل تزوج الرأة من أهالي بلده ودخل بهاوعاشرها معاشرة الازواج مدةتز يدعلى أربعة أشهرثم وقع بينهو بين شيخ البلدخصومة ونزاع أمر فسمله الغيظ على انه يدعى على الزوج المذكور بان زوجته عرمة عليه بالمصاهرة مداعى ان الزوج المدذ كورفيما سلف من الزمان تزوج أمهاود خسل بهالاحسل تحليلها للزوجمن الطلاق الثلاث وأنكرالزوج والزوجة وأهلها دعواه وأرادشيخ البلد اثبات ذلك بشهادة بسنة من أهل الملد الذين من حزيه والحال ان من يعرص نفسه للشهادة حاضرفي البلد من ابتداء التزوج والدخول وعالم بذلك وبالمعاشرة فهل لأتقيل شهادة السنة على الزوج والزوجة بشهادة الحسبة وحرمة الزوجة بالمصاهرة وليس لقاضى الولاية ولالنائبه في البلد قبول هذه الشهادة حيث اخرواشها دتهم لدى القاضي العدرمع العلم بالتروج وعيشهماعيش الازواج (اجاب)متى أخرشاهد الحسبة شهادته بالعدد رفسق فتردوق البحرع القنية احاب بعض المشايخ في شهود شهدوا بالحرمة الغليضة بعدما اخرواشها دتهم خسة أيام من غيرعذرانها لاتقبل ان كانواعالين بانهما يعيشان عيش الازواج والله تعالى اعلم (سئل) في ام أة تدعى ان زوجها مات وعندها

صغر سثة

או דרקו

ורץז וע

مطلب لاتقبل شهادة الأجيرانخاص ولاشيخ القرية

ربيعالاول

1777 14

1777 17

تشهدلها بذلك فهل اذاشهدتها بذلك عنداتحا كمالشرعي وفسرت فيشهادتم عتقب لواذاقلتم بذلك وقبلها القماضي وحكم بهأيكون لماان تعتد تُوتَتَرُوجِ غَيْرِهُ قَضَاءُودِيانَةُ (احاب) أَذَاشِهُ حَدْثَ الْبِينَةِ عُوتَ الرَّوجِ فَيُودِ خصمشرى وحكم القاضي بوته حازللرأة التزوج بغيره بعدعدة الوفاة واذافسر الموت للقساضي أن شهادته سمايالتسامع نقبس آداقالا أخبرنا به من نثق به على الاصحعل مافىالدرمن الشهادات لمكل نقل محشيه عب اعتمادخلافه تعويلاعلىمافي عامة المتونوغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا تحرمندت في دفتر ومقر بهفيسه قاثلاان عليسه لفلان كذام الدبن واحضرا لدفترووارث المه الدىن لدى قاضي بلده ــم والزمه مدفع الدين بعد أن صدق عليه الوارث ودفع ارث معظم الدين وتوقف معد ذلك في دفع الباقي منكرا كون الدين على مورثه فهل كاره بعد ثبوت اعترافه ودفعه معظمه ويحبرعلى دفع الياقي واتحال هذه ولاعبرة انكاره لاصل الدبن بعدذلك ولايقوله أنه يقيم بينة بان مورثه خاصمه لذكورة بدنهاوس المشهودعا يسهعدا وةدنسو يةوخدمة واحاءعنا لمذ كورخاصانيه (احاب) لاتقيل شهادةالعدوع الى عدوه اذا كا أكشهادةالمقتول وليهءلى القاتل والمحروح علىا كحارج والمقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فلس كل من خاصم شعف افي حق عدواله كإتوهمه بعض المتفقهة كإفي البحرولا تقبل شهادة الاحبرا كخاص لسته ُومشاهرةوهذاعلىفر**ض كونالدعوىمسموعةوالله تعالىاعل**م(سثل)فىرح تصدق الزوجية بمينها (اجاب) لاتقبل شهيادة الاحيراتخاص لمسه شهادةمشايح القرية والقول للزوجة بيمينها فيما يصلح للزوجين من متاع الب بالمرأةُبعدموتالزوجوالله تعالىء لم (سئل) فيرجلَ بملك بقرّة تعدّى ل وضربها بسبب انها نزلت الزرع فساتت بالضربة المذكورة لوقتها فطا. خسسن قرشامعاوماله فامتنعت البينة من الشهادة على بده خوفا من طلب المعاوم منها فترافعالدى فقيه آخروشهدا بالتعدى وبالضرب فهل تقبل شهادة البينة المذكورة ولا يضرامتناعها اولا من الشهادة بسبب طلب المعاوم منهامع رب البقرة واذا كان احد الشاهدين ابن عمر تقبل شهادته له (اجاب) أذاقال الشاهد لأشهادة لى ثم شهد تقيل كا تقسلشهادة ابن عمالمدعى لهواذا كان أمتناع الشهود ععنى تاخيرهم أداءهافاغا

راة ع الأول سنة

يكون التاخير مفسقا بعد الطلب اذا كان لغير عذروهنا على مافى السؤال وجد العذر ففي المندية من الفصل الشاني من الباب الرابع من الشبها دات قال الشيخ الأمام المعروف مخواهرزادهان فيحقوق العباداذاطلب آلمدى من الشاهد دليشهد أدفاخومن غبرعذر ظاهر مرأدى بعددنك لاتقبل شهادة هددا الشاهد لائن مالتأخير من غير عدرصا وفاسقا كذافي الظهيرية انتهى والله تعالى أعلم (سلل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وراجعها فى العدة وعاشرها معاشرة الازواج وهما يحتمعان احتماع الازواج مدة ثلاثة أشهر ومات بعدذلك عنهاوعن وارث آخرفادعي الوارث الاسخ بعدموت مورثه بانه كان طلقها ثلاثاومريد اقامة شاهدين بذلك بعدموته فهل اذا كان الشاهدان المذكوران عاضرين مشاهدين الزوجين وهما يجتمعان اجتماع الازواج وأخراشها دتهما المدة المذكورة مفسقان وتردشها دتهسما بذلك ولايقبلها القاضي وترثمن زوجها ويحكم الماليرات (احاب) مى أخشاهد الحسبة شهادته بلاء ـ ذرخسة أمام فاكترم علمه عماشرتهما معاشرة الازواج فسق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان متولى حكومة الدخط وشكاه بعض عدمشا بخ البلاد وادعوا عليه ورغاوى فرفعه الدرمن البلاد الذكورة وصارلا يدله عليهاشم ادعىء ليه عدالمشايخ المذكورون بالدعاوى ألمذكورة لدى نائب الشرع فانكرها فافاموا علىه بينة من حصصهم ومن حصص مشايخ غيرهم مز بلدهم فتعلل الدعى عليه مان الفلاح لاسعه عالفة شيغه من خوفه منه وتسلطه عليه كاهو مشاهداذادعا ولثمادة اولغسرها واماالتمود الذس منغير حصة المدعى من حصص ماقى مشايخ الماحيمة فكان المسدعي يطلب من مشايخها المطاليب ويضر بالمشايخ ألمذ كورتن وفلاحيهم فهل تردشها دةالفلاح لشيغه خصوصا اذاكان الشيخ المدعى عهدة اليلدو كبيرهاويكون داخلافي قولمسمأمير كبرادعي فشهدت لهعاله ونوامه ورعاياهم لاتقبل ام لا (اجاب) صرح العلامة الرملي بانشهادة الفلاحين لشيخ بلدهم وشهادة الرعية كاكم موعاملهم ومن لدنوع ولاية عليهم لا تحوزوا الله تعالى اعلم (سئل) قرحل كانمستغدماء ندآخرتم بعدمدة خرجمن عنده فادعى علىهسده بدين تعدما منه بدون وحهشرعي وأخسدما كأن علكه من تقدوخيدل وعبيد بعدأن حسهمدةو كتسعليه ورقة بالتغالص وهوفى السحن فهل لا يحال لذلك والزمهر دجيع ما أخده بالتعدى ان كان قاعًا وقيمته إن ها لكاواذا أشهد السيد بدنة ردينه أو ما أيضاً لص بدينة من اتباعه المستاحن له لا تقبل شهادتهم وما كتبعلمه وهومسعون لا يعول عليه (أحاب) لاتقيل شهادة الاحبراكاص لستاجه وعلى الغاصب ردمااستولى عليه تعديا لمالكه حيث ثبت الغصب والمتعدى بالوج عالشرعي والله تعالى أعلم (سمل) فرجله وديعة عندرجل فساترب الود يعقوله وأرث فطلب الوديعة من المودغ مدعياان مورثه قدمات فامتنع المودع من دفعها له ليكونه لم يصدقه في دعوا ه فهل اذار فعه العاكم

1777 57

ין דרץו

ر معالثانی ۲۱ ۲۲۲ جادى الاولى سنة

۱۶ مطلب لایقدح فی شهادة الشاهد آن للشهود علیه دعوی علیه بشی آخر

جادی الثانیة ۲۳ ۲۳

1777 77

יו דרז'

الشرعى وأثبت موته لديه سمادة سنة شرعية ناقلة الشمادة عن بينة المرى عاينت موته يكون الحا كالشرعى انجكم عوته وبام المودع بدفع الوديعة لوارث الميتحيث توفرت شروط الشهادة وانتفت موانعها وكانت في وحسه خصم شرعى (أحاب) تقبل الشمادة على الشهادة الافحدوقود شرط تعذر حضور الاصل عوت أوبرض أوسفر اوكونالرأة مخدرة مندالتهادة ويشترط شهادة عددعن كلأصل والله تعالى أعلم (سئل) في وحل تحت مده قطعة أرص مزرعها من مدة تسع سنوات ها ه آخروادعي عليه ان الثالارض ملاله وأنت تزرعها على سيل الغصف أنكر المدعى عليه ذلك وأحاب بأنه وضعيده على تلك الارض بطريق الشراءودفع المن للسائع وأقام على ذلك بسنة فهـلافا كانت البينة مدى عليه-مرشى آخرمن طرف المدعى المشهود عليه لايقدح فى شهادتهم و يعمل بها بعد تزكيتهم أولا بدم بينة انوى (أحاب) س نعم لا يقدح ماذكر في شهادة الشاهد العدل ولا يوحب ردها والله تعالى أعلم (سئل) في معتقة ملكها سيدهامه لغامعلومامن الدراهم وقيضته فيعدموت المعتق أخذه منها أبنه قرضاوكتب الماوثيقة بذاك وختمها وعليه بينة بذلك أيضالكن لم يكتبها في الوثيقة عم بعدمدة طالبته فاعترف بان الخط خطه والختم ختمه وأنكر المبلغ المذ كورفشهدت البينة عليه بقبضه فادعى انهم اخصامه بسبب شتم ومضاربة جن يتهم وليس بينه و بين البينة قتل ولاقذف ولاجرح فهل تكون هذه الشهادة صيعة ولوفرض أن هناكمضارية ومشاعة مدون ماذ كر (أحاب) تقبل شهادة العدو على عدوه يسد الدن يخدلاف العداوة الدنيو ية كشهادة المقذوف على القاذف والقطوع علمه الطريق على القياطع والمقتول وليه على القاتل والمحروح على الحارج والزوج على امر أنه بالزنا اذا كان قذفها أولا فالعداوة لس كإبتوهمه بعض المتفقهة اوالشهودان كلمن خاصم شعصافيحق وادعى عليمه ان يصيرعدوه فيشهد سفها بالعداوة بل العداوة اغما تثبت بنحوماذ كرنا وفى القنيسة ان العسداوة بسبب الدنيا لاغنع مالم يفسق بسبم الويحلب منععة اوبدفعها عن نفسه مضرة وهوالعجم وعليه الاعتماد اه والله تعالى أعلم (سئل) في شهادة الفلاحين اشيخ بلدهم أوتحاكهم اولعاملهم اولمن له عليهم نوع ولاية هلهي صحيحة اولا (أجاب) شهادة الفلاحين الشيخ قريتهم وشهادة الرعية كاكمهم وعاملهم ومن له نوعُولاية عليم التجوزعلى ماصر حبه العلامة الرملي والله تعالى أعلم (سئل) في ولد ذ كرخ جمن بلده الى بلدة اخرى بعيدة ومكتبها مدة من السنين حتى مات في البلدة الاخوى وشهدرجلان عوته وعوت ولديه من قبله وتحمل أربعة رحال شهادته مايذلك وانحصرارته فيعه العاصب له فهل اذا كان شخص واضعا بدوعلى تركته يؤمر مرفعها للعاص المذكور ولاعبرة بتعلل واضع اليدمامه حين خرج الرحل المذكوركان له ولدان حيث شهدت الفروع بوته وموت ولديه من قبله نقلاعن شهادة الاصول وانحصر

شعبان سنة

1777 17

رمضان

مطلب رجوع أحد الشاهدين و مجلس الفاضى بعدالقضاء لايبطل القضاء و يضمن القصف مطلب لا يتوقف ضمان القضاء على قبض المال على المقتى بعد على المقتى بعد على المقتى بعد شوال

11.11

1777 11

وارثه في عه المذكور واذا كان مع واضع اليدبينة بأنه كان له ولد ان حين خوجه لإيحل بهاأ يضاحيت شهدت الفروع بذلك كله (أجأب) اذا ثبت وقاة الغائب المذكور و ولدُّنه بالوحسة الشرعي كَانَماتُر كه لعاصبهُ حيثُ لاوارتُله سواه والله تعالى أعلم (سُلُ) فيمااذارجع احدالشاهدين عنشهادته بخمسمائة قرش قرضة في مجلس القاضى بعدشها دتهمع آخرشها دةمستوفية وبعدا كحكم بهامستوفيافه للايكون رحوعه مبطلالقضاء القاضي ويضمن مااتلفه على المدعي عليسه ومايلزمه برجوعه عن الشمادة في عجلس القاضي بعداك كم بها (أجاب) يضمن أحدالشاهدين برجوعه عن الشهادة في علس القاضى ماأتلفه على المشهو دعليه ولا يبطل الحكم برجوعه بعده فيضمن الشاهد دالمذكور نصف المال المحكوم به للحكوم علمه سوآء قبض المال أو لم يقبض وقيل الضمان مقيد بمااذا قبض المال وعلى الاول الفتوى كإفى تنقيح الحامدية امن الشهادات والحكم ماض وعليه التعزير الشرعي والله تعالى اعلم (سشل) في رجل ادعى على آحربان بينسه وبينه شركة في البلج السموى وانه أرسل له جانبا منسه مع فلان وجانبامن الدراهم مع فلان قدركذا فانهر دعواه كليا فبعدذ لل أظهرله المدعى وثائق باسمه وختمه ومرهن على مدعاه فاعترف له مذلك بعدالا نكاروادعي اله دفع له ذلك فهل لاتقبل دعواه بعدالا نكاروا ذاأفام عليه مذلك بينة من مشايخ القرى والعربان لاتقبل شهادتهم عليه لاسيماو بينهم وسن المشهود عليه عداوة دنيو ية وللدعي اخد نصيبه من مال الشركة رأس مال ور بحا بعد تحققها بالوخه الشرعي (أحاب) لا تقبل شهادة مشايخ القرى ولاشهادة عدوعلى عدوه اذا كانت العداوة دنيوية والله تعالى اعلم (سئل) في أدجا افرنجي باعجانب بضاعة لرجل مسلم آخر عوجب سندمشمول يختمه وباسماء شهوده المندر حين بالسندالمذكورتم توفي المشترى المذكور فطلب الافرنجي حقهم ووثة المسترى المتوفى المذكورورفعهم لدىحضرة قاضى البلدة الذى وجدبها تركة المتوفى المذكورف كلف الافرنجي باحضار البينة المذكورين في سند البيع فاحضرهم وشهدواعلى المتوفى المهذ كورعضمون السندالدي كتسقيه مبلغ التمن على المتوفى فعارضه الوصى على أولاد المتوفى مدءواه ان أحد البينة كان خادماللا فرنجي معان الشاهدالذ كورحين شهادته على المتوفى المذكور كان خالياءن خدامة الافرنجي من مدة سنين عديدة واله وعتمد شهير في التعارة والاتن هوخال عن الخدامة فهل مجوز اداؤه الشهادة على المتوفى ولاينظر لقول الوصى المذكور في دعواه أم كيف (احاب) اذا الميكن الشاهد المذكور اجيراخاصا لمذعى الدين وقت الشهادة ولامانع من قبول شهادته حيث كان عدلاوالله تعالى اعلى (سئل) في جاعة عد كون دارا عن ورثهم باعاددهم نصيبه لاخيه بثمن معلوم عوجب حقشرعية بيده من الحاكم الشرعي ثم بعد مدةمن السنين انكرا لبائع البيع فترافع الدى الحاكم الشرعى واثبت المشترى دعواه

شوال مطلب ادعى رجوع الشهودعندغيرالقاضي وبرهن لانقبل

1777

ذى القعد"

1777 مطلب تخاصم الشهود والدعىعليه تقسل لوعدولامالم ساعدوا المدعى اويكثرمنم مذلك

ذيا∕ڪة

1447 IV

1777 1 V لشراء بالوجه الشرعي وحكم الحاكم بعحة البيح ونفاذه فهال اذارجعت الشهودعن الشهادة وقالت أكترانا فلأن على الشهادة لأعبرة رجوعهم بعدحكم الحماكم الشرعي بعمة البيعونفاذه (أحاب) شرط الرجوعءن الشهادة عبلس القاضي ولوغيرالاول حى اوادى المشهود علبه رجوعها عندغير مويرهن لايقبل افسادا لدعوي وصرحوا بانهلايفسخ الحكم رحوع الشاهد عن شهادته بعده والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي فلموت عن امرأة المُعَتَّ على زوجها وقوع بمن بالطلاق الثلاث منها عليه واندأ قر بذلك لدى بننة شرعية وتلك الممن كانت بطريق التعليق فعدالدي عليه ماذكر جدا كليا فاحضرت المدعية بينة لدى القياضي وشهدت طبق دعو اها فعندذلك قال المدعي عليه لاحدالشا هدن اناما قلت ذلك ولاأ قررت به فردعليه الشاهدو قال له انامزور ما خاسر ياابن الكلب وضربه على صدغه بالكف في عياس القاضى ف الحكم في هدده الحادثة وشهادة الضارب على المدعى عليه قبل الحكم (أحاب) في الدرعن الخزانة تخساصم الشهودوالمدعى علسه تقبل لوعدولا اه قال في حواشه للطعطاوي قلاعن البحرينبغى جله على مااذالم يساعدوا ألمدعى في الخصومة أولم يكثر ذلك منهم توفيقا اه وماذكرمن الشاهدالمذكور فسق ومخاصمة كثبرة فعلى القاضي ردشها دته والله تعالى أعلم(سثل)في رجلين أحدهما يملك بقرة والآخر عاموسة فباع كل منهما بهممته للأ بثمن معلوم بحضرة بينة شرعيه وويض كل منهماً بهيمة الاثنو فسرقت المحاموسه عندالمشترىفادعي بائعالبقرة عدمالبيع وانابنهباعهامن غيرا ذنهلا البيع الصادرمنه فانكرا لمشترى دءواه ذلك فهل اذاكان هناك بينة تشهدمان رب البقرة هوالذى باعهادون ابنه لاعبرة بانكاره ولايمكن من ابطال السع واذاكانت ا مسافةسفر وتعذرحضو وهامصم تحمل الشهادة عنماوكل اثنتن يتعملان ش (أجاب) لاعبرة ما نكارا لمالك آلبيع بعد ثبوت صدوره عنه صحيحا لازماو تقر على الشهادة في مثل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امر أقباعت طاحونة من مدة عشرة سنة شمماتت وورثها اس أخيها ومن بعدم وتهاالى هذه السنة ادعى ذلك الوارث على المشترى بان هدده الطاحونة وقفها والدالبا تعة عليها ثم عدلي من برثها وهو يملكها حينالوقف وأحضرشهو دافقالو اماحضرناحين الوقف واغياسمعناانهاوقف فعرّف المشترى انهاء للكاليا تعةوانه اشتراها على بدفاضي الناحية عوحب حجة من ذلك القاضي وكتب ذلك القاضي على هامش حجة اليائعة ان هذه الطاحونة اشتراها فلان دون مافي ماطنهام ماقي المقاروقد ماءت في حال حياتها معض الاملاك التي قي الحجة التي مدعى ذلك الوارثان الذى فيها وقف والحال الذالا الوارن ماع عقاراع على اطن تلك الحية والآن ذلك الوارث وكيل عاكم السياسة فهل لا تقبل سنته اذا أقامه أعن هو وكيل عليهم (أحاب) قد أفادمولاماخير الدين الرملي انشهادة الرعية كاكهم وعاملهم ومن

ذى انحجة سنة مطلب الشسهادة ادا خالفت الدعوى لاتقبل

יין זיין אי

عرم

1777 19

مطلب تقبل شهادة كاتب الوثيقة حيث كان عد لا

1,70

صەر

1770 &

له نوع ولاية عليهم لا تجوز على فرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على خشب مدة تزيد على ستسنين مع التصرف فيه بالنشر وعيره فأدعى عليه رجل بان هذا الخشب مشترك بينهما وانه دفع جميع الثمن فقال لدانك دفعت بعض الثمن فقط وبعدالشراءلم ترض بالشركة وفسفت الشركة وأخذت مادفعته وذلك بموجب عليختم المدعى ومع المدعى عليه بننة شرعية على ذلك وأحضر المدعى بينة تشهدأن الشراءلة فقط فهل لاعبرة بدينة المدعى حيث خالفت الدعوى وتقبل بدنة المدعى عليه على فسخ الشركة والتخالص منها (اجاب) الشهادة اذاخالفت الدعوى لاتقبل واذاأ ثبت المدعى عليه فسنخ الشركة في الخشب المذكور بيبع نصيبه منه لشريكه لايكون للدعى فيسه ملك ويمنع من معارضة واضع اليديدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سثل) في رجل فراري آخد ذمنه رجل فرارجي دراهم على سبيل الشركة وأشهد عليه ناسامن أرباب صناعته على تسليمه المبلغ وذلك لاجل ادارة معهل الفراخ ويكون الربح يبنهها فذهب الذى أخذ الدراهم واشتغل بهافي المعمل ومضى مدة ولمرحع لصآحب المال لابال بح ولابرأس ماله فطلب صاحب المال ماله منه فعدالا حدد فطلبه على دااشرع الشريف فأمر باحضار بينة تثبت ماادعاه فاحضرا ثنين من الذين حضروا تسلم المال وشهدا أنه أخذمنه المبلغ على بدههما على سبيل الشركة فهل آذا كان الشهود عسدولا وزكواسرا وعلنا ولكنهم منأرباب الصناعة تقبل شهادتهم ويؤمرا لاتخذ مدفع مااخذه الربه (أحاب) تقبل الشهادة المذكورة اذالم يكن الشاهد شريكا للدعى فيما شهديه ولم يكن اجيرانا صاعنده ولم يكن للدعى ولاية عليه ولامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رحل اوصى لابن ابنه بوصة فلما مات الموصى نفذوارته الوصية باعطائها لمستعقها واخذ عليه وثيقة باستلامه ثم بعدموت ذلك الوارث ادعى الموصى له على وارثه بها فأقام وارث المنفذشأ هدأو كاتم هذه الوثيقة فهل تقبل شهادته ولاعبرة بتعلل نائب الشرع عليه بانه كاتب الصك فلا تقبل شهادته (أجاب) لا يمنع من قبول شهادة العدول كتآبة الوثيقة فتقيل شهادة الكاتب المذكور حيث كان عدلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حصر مامورثعنه شرعافي حال صعته على يدفاضي البلدوأ وصى منه بحزء معين تم مات عن ولدين وقسم الحاكم الشرعى بينهماذلك ثم بعدسنين ادعى احدهما انداخني عن اخيه دراهم وغيرهاوانه وضعها هند آخرفأ نكرالدعي عليه ذلك فهل اذااني ببينة من خدمه لاتقيل شهادتهمله (اجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص استأجره والله تعالى اعلم (سئل) في وحلتزوج أفراة بمصروسافر بهاالى قرية من قرى الريف واقام معهامدة ومات عنها وعنور تةغيرها والحال ان لهاعليه دينامن بقية صداقها وغيره عو حب بينة موجودة في الدالعقد فهل اذا ارادت اخذد ينهاو الرجوع به على تركة الميت على يد القاضي هناك وتعذرحضورا لبينة بعل اعامة الدعوى يكون البينة أن تحمل شهادته الاربعة كل اثنين

ربيىعال ثاثني سنة

۱۹۰ مطلب في قبول الشهادة على الشهادة وما يعتبر فيها

א אדזו

جادىالاولى

مطلب تحمل الصري العاقل الشهادةواداها بعدبلوغه قبلت

1777 9

אדעו א

جادى الثانية ٤ مطاب من موانع قبول الشهادة العصبية الخ رجب ٩ معالم

عن شطرولا بشمرط ان يكون التعمل على بدأ القياضي بل يكفي من الاصل الفرع وما المحكم (أجاب) تقبل الشهادة على الشهادة فيماعدا المحدوا لقودبشرط تعذر حضور الاصل بعوم ض اوسفر واكتني الولوسف بغيشه بحيث يتعذر أن يبيه واستعسن قوله غسيرواحدمن علمائنا وعليسه الفتوى كإفي السراحية وغيرها فيصح الاشهادفيماذكر بهذاال والولايشترط حصوله على يدقاض والله تعالى اعلم (سثل عن حادثة مضمونها شهدر جلان على شهادة رجلين آخرين بموت زوج المراة بملة المشرفة في وجه خصم شرعي فهل يحكم بالموت بالشهادة على الشهادة (أجاب) تقبل الشهادة على الشهادة فسأعدا الحدود والقصاص فاذاشهد كلمن الفرعين المذكورين شهادة كل اصليموت الزوج المذكور شهادة شرعية حكم عوته وعلى الزوحسة عدة وفاة من وقت الموت والله تعمالي أعلم (سئل) في رجل مسلم من بلاد الجزائر تبع الفرنسا وية له دين على ام أ قدلالة فطالبها بالدين فا تشكرت فاقام عليها بينة من بلده مسلمين والحال ان الجيع مقسمون بالمحروسة فهل تقيل هذه الشهادة اذا استوفت الشروط ولاعبرة بتعلل المراة آن البينة من بلده (احاب) نعم لاعبرة بتعلل المدعى عليما عاذكر وتقبل شهادة الرجلىن المذُّ كور من حيثُ كأنا عداين والله تعالى اعلم (سثل) من الصابط خانه بما مضمونه انشخصاعره عشرون سنةشهدفي قضية حصلت قبل اربع عشرة فهل يعمل بشهادته املا (احاب) يشترط لاداءا لشهادة البلوغ ولايشترط ذلك للتعمل بل الشرط هوالعمقل الكامل فاذا تحمل الصي العماقل الشهادة واداها بعد بلوغه قبلت منه والافلاو الله تعالى اعلم (سنل) في شهرد أحدهم أصل والا خوان فرع فهل اذا شهدوا شهادة لدى حا كمشرى واجتمعت فيهمشروط الشهادة يحكم بهاولا يضركون احسدهم اصلاوالا خرين فرعا (اجاب) نع يحكم بهذه الشهادة بعداستيفاء الشرائط والله تعالى اعلم (سئل) فرج ل علافدارامات عن ابنين احدهما عائب عن البلدفوضع الابن الشاني مده على الدارو مدة ثم مات قب ل حضورا خيه عن ورثة ثم حضرا لابن العبائب وارا داخذ تصيبه من داروالده فادعى ورثه الاخبان مورثهم اشترى الدارالذ كورة من والده فانكرده واهمولا سندبا يديهمولا بينة سوى رجلين قالا اناسمعنا من اخيل بانه اشــترىالدَّارالمذ كُورة من وآلده فهل لا تصح تلكُ ألتُّــها دة ويكون للابن المذكور اخذما مخصه من داروالده بالفريضة الشرعية حيث في شدت شراءه ورثهم بالسنة الشرعية (احاب)الشهادة على الوجه المذكور غيرمقبولة والله تعالى اعلم (سُلُّ) في رجل حاكم ببلدة فاهرجيع اهلها في سداداموال المرى وتادية كامل المطاليب مند اشخاص أعجهادية وخلافها حكم الاوام الصادرة له فادعى شخص مامور على أنحساكم المذكور وأستشهد بالمحكوم عليهم فهل تقبل شهادتهم عليه أم لاتقبل حيث تعص وأظهروا العصبية (احاب) من موانع قبول الشهادة العصبية في الخيرية ما صه وفي

معسن الحكام فالومنه العصبية وهوان يبغض الرجل الرجل لانهمن بتى فلان أومن قبيلة كذا اه وعليه فلاتقبل شهادة من تحقق منه التعصب بالوجه الشرعى والاقبلت حيث لامانع والله تعمالي أعلم (سئل) في شاهد ين شهد الأسخر بوصا ية تحتارة من قبل الأعلى اولاده الصغاروبو كألة مفوضة مطلقة عن شخص بالغوحكم قاضى مصر بثبوت الوصابة والوكالة وتفوذ تضرفه فيحق القصرفهل اذاطعن الموكل المشهود علمه بالوكالة في احدالشهود بعد تصرف الوكيل باله كان خادما للشهودله وقت تحمل الشهادة لاعبرة بطعنه بذلك ويكون المحكم الصادرمن القاضي بعد الدعوى والشهادة صحيحا لا منقض بطعن المشهود عايه مان إحدشهود الوصاية والوكالة كان خادما كا هو مذكور (الماب) اذالميكن الشاهدا جيرا خاصاللشهودله وقت اداء الشهادة تقبل شهادته حيث كَانْعَدْلاوالألاوالله تعالى أعلم (سئل) في مشايخ قرى يدعون ان لهم شركة في المسازمع شغص فانكردعواهم الشعض المذكورعلى يدقاضي الناحية فطلب القاضى من المشايخ المدعين شهود أتشهد لهم طبق دعواهم فأحضروا اشخاصاشهدؤا لممنذاك والحال آن الاشخاص المذكورين من داخل شياخة المدعين مدفتر عددية النفوسوز مادةعلى ذلك مزرعون في ارضهم ويعطون لهم الاجرة فهل تقبل شهادة الشهودلمشا يخهم املا (أجآب) لا قبل شهادة الشهود المذكورين لمشايخ القرى اذاكان الواقع ماهومسطوروالله تعالى أعلم (سسل) في امراة معابي عملها يككان داراخرية بالميرآث الشرعى باعاهالر جل بثمن معاوم عوجب جة شرعة ثابتة المضمون بالبسة الشرعية فبعدأن وضع المشترى يده عليها وبناها ومضى على ذلك نحوعشر من سنةومات عنورثة اراد كلمن المراةوابن العم الرجوع على ورثة المسترى واخذهام فممسكرين البيح ومتعللبن مان بينة الشراء من اقار ب المشترى لا تشهد عليهما فهل لا يحامان لذلك ولاعبرة بتعللهما المذكورولامعارضة لممامع ووثة المشترى فى الدارالمذكورة مدون وجه شرعى (أحاب) اذاصدرالبيع صيحالازمالآيكون لاحدالمتعاقدين فسعنه مدون وحه شرغى وشهادة الاقارب لبعضهم مقبولة ماعداشهادة الاصل لفرعة وعكسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة ثم بعدمدة سنوات وجدالورثة بصندوق مورثهم حة بملغ دراهم التوفى على شخص ذكر بانحة اسمه واسم بلده ولميذ كراسم ابيه ولاحوفته ولم يكن لهذا الاسموجود في على اقامة الورثة ووكلو الهم وكيلاليجت عن هذا الاسم ويخكص فمالدراهم عوجب حجة ثمان الوكيل وجدهذ االاسم بقرية فطلبه عندها كم شرعى واقام عليه الدعوى فابى المدعى عليه واخبرانه كان بهذا البندرر حل يشابهي فى الاسم والبلد وتوفى ون مدة سنين ولكن حوفتى غير حرفته و إلى غير ابيه فلما الى المدعى عليه طلب من الوكيل بينة تشهد عليه فاحضر شاهداوشهد مانهذا الرحل بعينه هوالمدعى عليه بالمبلغ المد كوربا كحة لوالدالور ثة فسعدات شهادته وطلب منه

رجب بنة

مطلب اغسايعتبرالمسانع من قبول الشهادة وقت الاداءلاوقت القعمل

פץ עדיו

ITTV TV

شعيان

1177

نوال سنة

۱۲۲۷ ۸

tray 1.

יז ערזו

مطلب لاتقبل الشهادة في نسب بندوة العم مع عدم ذكر المجد الجامع ذي القعدة

3 VF71

1770 10

شاهد ان فهلوا كالهذه اذا أحضر ائنس متعملين عن واحدو شهدام شاهد الاول الاصلى تقبل شهادتهما وتضم الى شهادة الاول (أحاب) اذا صحت الدعوى وأقام المدعى شاهداعلى دعواه الدين لمورثمو كليمه وآخر ينعلى شهادة آخ بذلك واستوفت الشهادة والاشهادا اشرآئط المعتبرة شرعا يقضى بالدين على المدعى عليه والله تمالى أعلم (سلل) ورجل أخذمن زوجته مصاغاذه بافاستهلكه فيات فاقامت بينة رجلا وامرأتين لتاخد حقهامن تركته فهل تقبل شهادة الرأتين مع الرجل (أحاب) نعم تقبل شهادة آلمرأتين فيماذكر معالرجل المذكور وللقاضي اتحكم بهذه الشهادة بعد العجة والتر كية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وأولادذ كوروانات قصروبلغ وترك ماورث عنه شرعأ فادعى ولده المكبيران أباه قبل موته جعله وصياعلى القصروآستشهد مرحلين خادمين لابيه ولهمن بعده مختصين به فهل اذا ثبت ماذكر تهدون هذه الشهاذة باطلة ولاتشت الوصية بها (أحاب) لا تقبل شهادة الاجيرا لخاص وقت الاداء استاج ، والله تعالى أعلم (سيل) في رجل أخذ من آخ قطعة أرض بطريق الاسقاط بقن معلوم فاء آخروطل من الاتخذ نصف الارض تزرعه سنقوا حدة ويدفع المال فاذن له الا تخذفي زرعها سنة واحدة و يدفع المال وزرعها ثم بعدد لا ادعى المستعيرانه اشترى من الا خذنصف الارض واقام بينة اثنين أحدهما شيخ بلدوالتاني احير عندالمدعى فهل لا تقبل شهادتهما (أجاب) لا تقبل شهادة مشايخ البلدان ولاشهادة الأحير الخاص نستأجه والله تعالى اعلم (سُلُ) في رجل مات عن بنته وزوجته وترك ما مورث عنه شرعامن داروغ مرهافادي رجل بانه ابن اب عم الميث فانكرور تسه دعواه فهلا ذااقام بينة فذكرت اسم الميت واسم ابيله فقط وسئلت عن الجدالجامع فقالت لازهرفه لايعتد تتلك الشهادة ولايقضى لهبها (اجاب) نعم لا يقضى بتلك الشهادة والله تعالى اعلم (سيل) في رجل له اولادد كور البعض معه في المعشة والبعض منفرد فيعد موته ادعي مُن كأن معــه في المعشــة بان المواشي المتروكة له أحكونه شيخ بلد وذا شوكة وشهدعلى ذلك اناس من الفلاحين الذي تحتيده وفي حصيته فآنكر باقي الورثة وعواه فهالا تصعمها دة الفلاح الشيخ بلده ويكون جياح ماتركه الاب مشاتر كابين اولاده يقسم بينهم بالفريضة الشرعية اذا تحقق ماذكر (اجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ بلدة الذي له عليه ولاية والله تعالى أعلم (سئل) في أم أة اشهدت على نفسه آعد ولامن السلمين حال غيبة زوجها مانها وكلته في سع عقارها الفلاني وقبض غنمه مماع الزوج المذكور العقار المذكوروسلم المبيع وقبض الثن بعد ثبوت وكالته عنها شرعاوت دمضىء لى ذلك مدة طويلة فبرزت الآن المرأة المذكورة تدعى على المشترى المرقوم انها كانت مكرهة من زوجها على توكيلها اماه في بيعماماعه من عقد ار هاولم تذكر لذلك تاريخاو تريد أن تردالمبيع والمسترى ينكردعوى آلاكراه

إوبدعي عليها الطوع فهل لوأقام كل واحدمتهما بينة على ما يدعيه تـكون بينة الطوع مقدمة عدلى بينة آلا كراه والحأل هدنه أملا فاذا قلتم نعم والحال ان المرأة المدذكورة وزوجهاسا كنان في مصركبيرة حيث هومقر الحكومة لاسماحين مااشهدت على نفسهأبانها وكلت زوحها في بيسع عقارها المذكور وقبض غنسه وأمرت الشهودان يشهدواعليها بذلك لميكن زوجها حاضرالا يتعقق معنى الاكراءمن الزوج المذكورولا تُسمىعدعواها بذلك (احاب) بينة الاكراه أولى من بينة الطوع أن ارخاواتحد تأريخهمافان اختلف اولم يؤرخا فبينة الطوع أولى وفي الهندية من كتاب الاكراه واما شرطه أى الا كراه فان يكون الاكرامه ن السلطان عند الى حنىفة رجه الله تعلى وعندهما اذاجاء منغير السلطان مايجيءمن السلطان فهوا كراه صحيح شرعا كذافي النهاية وعليه الفتوى فان غاب المكره عن بصرالمكره مزول الاكراه آه وعليه فلا يتعقق الاكراه من الزوج على التوكيل مع غيبته والله تعلى أعلم (سئل) في وصى اعلى قاصر له حصة في مكَّان متخرب باعها الوصى السوغ الشرعى بقيمة المثل وتداولتها الساعة الى الشبائع مات عرور تته ادعى عليهم القاصر بعد كالدبا عمة الذكورة وأنكر بيع الوصى عقتضى الحية التى بيدهم لكون البينة التى فيهاماتت فهل اذاشهدت لمم بينة بالمبيع الصادرمن الوصى وعصمون انحة يحكم بالحصية لواضعى الدوينع المدعى من دعوا مولولم تكن هذه البينة اسماؤها في حجة البيع (أحاب) تقبل الشهادة ببيع الوصى عقارالصغير باحدالمسوغات الشرعية وانلم تكن أسمأ والشهودمذ كورةفي صل التباييع والله تمالى أعلم (سـ شل) في رجلين المهمما اكما كم يقتل شعص بالنبوت والقائه في البحر الاعظم وضربهم اضرباشد بدأيا لكرباج مرارا بعد وضعهما في الالله المسماة بالقماطة مرارا أيضاحتي أقركل منهما في حالة الضرب ووضعه في القماطة بانه قتلهم عالاتن بالنبوت والقاه في البحر الاعظم فهل لا يصح هذا الاقرار واذاادعي الحاكم ان اقرارهما كأن وهماطائعان مختاران فمه واقام على ذلك بينة واقام كل منهما بينة على ألاكراه عاذ كرعلى الاقرار بقتله تقدم بسنة الأكراه على الاقرار المذكور على بينة الطوع والاختيارفيه (اجاب)قال في المنوير وشرحه بينه الا كراه في اقراره أولى من بينة الطوءان ارخاو أتحد تأريخهمافان اختلف أولم يؤرخا فبينة الطوع أولى ملتقط وغيره واعتمده المصنف وابنه وعزمى زادهاه ومنه يعلم جواب مالوادعي ولى القتيلان الاقراركان طوعاوادى المقرانه كان مكرهافي اقراره والله تعالى اعلم (سئل)في امرأة استعارت من ابويها حليا تلبسه على سبيل الزينة بحضرة بينة شرعة ثم بعد ذلك مانت المرأة عن أبويها وعن زوجها فأراد الزوج ان يعمل الحلى ميرا عاص زوجته فهل اذا تبت بالبينة الشرعية انهااستعارتهمن أبويها على سبيل الزينة يحكم به فم ماولا يكون ميراثا عنهاوهل تقبل شهادة الا خلا خيه اذا كانكل منه افي معيشة على حدته أولا (اجاب)

IFTY FE

. ملب لا يتحقق الاكراه مع غيية المكره

ذى الحمة

ITTY TT

محرم

7 171

1177

1774 19

ITA T.

صفر

o AFTE

71 4771

نقب لشهادة الاخلاخي وحيث كان الشاهد عدلاوما تحقق انه عارية عند المتوفاة الوديه الشرعي لآنكون ميرا الاعتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لأخر حانيامن الطيناليان يقدرعلى دفع ماعليسه من الدين فهل اذا كأنوب الدين احدمشأ يخاللا وادعى انه أخذذلك الطهن أسقاطا وأقام على ذلك بينة عن تحت امارته لاتقبل دعواه ولا بينته حيث كان له سلاطة عليهم (اجاب) اذا كان للشهود له ولاية على الشاهد لا تقيل شهاد نهاه فلانقبل شهادة الفلاح لشيخ قريته حيث كان له ولاية عليمه كاأوضحه العلامة الرملى والله نعالى اعلم (سـشل) في رجل شيخ بلداد شغص آخر بدعوى شرعية وأعام بينة خفرا عديوان وهم أيضا فلاحوه وله ادا فهل واكحال هذه لا تقبل شهادة من ذكر (أحاب) اذا كان للشهود له ولاية على ا لاتقيل الشهادة كإلاتقيل شهادة الفسقة واعوان الظلة والله تعمالي أعلم (سئل) في رجلين سرفاس آخر بعض دارهم فامسكهماذوشو كةوأخد ذهامنهما ووضع عليهما السيءن فيعدمدة حضرصا حسالدراهم وطلبهامن ذىالشوكة فاعترف لهبها وادعى هالرحل شيخ بلد مع الرحلان المتهدمين السرقة فانكرشيخ البلد ذاك وادعى انه ماأخذالد راهم ولااستلمها من ألسارقين الاصاحب الشوكة معرجل قباني من أته استلماهاسو يةفاحضرصاحسالشوكةالقساني فشهدمان صاحسالشوكة دفع الدراهم لشيغ البلد واحضرصاحب الشوكة أيضارج لأقواسامن ا نبالسرقة فشمدبان القباني هوالذى سلم الدراهم لشيغ البلدفهل وامحال هذه مع هـ ذه الشمادة ولا يعمل مها ويجبرصاحب الشوكة على دفع بدل الدراهم لربها اعترف لهبها (اجاب) لرب الدراهم مطالبة ذى الشوكة المقرياس صرحوا بعدم قبول شهسادة إعوان الظلة فلاتقسل شهادة الفاسق وأعوان الظلة ولا شهادة الرحل لم له عليه ولا ية والله تعالى اعلم (سُـــثل) في رجل ادعى على آخ عبلغ معلوم من الدراهم نظيرا سقاطه له حقهم قطعمة أرض زراعة كا فانكرالمدعى عليه فهل ادا أقام المدعى بنة بينها وبن المشهود عليه عداوة بسدب دماء ومضاربة كانت سنهما ومن فلاحيه الذين له عليهم ادارة ومن خدمه أيضا يشهدون لدعااد عي لا تقبل الشهادة والحال هذه (احاب) لا تقبل شهادة العدوعلى عدوه إذا كانت العداوة دنسوية ولاشهادة الاحبراكا صلستاح وعلى فرص كون الدعوى مسموعة شرعاوالله تعالى ا علم (ســـثـل) في رحل يملك منزلا في المحلة الـكبرى ادءت امهان لهاالنصف في المنزل المذكور اشترته من زوجها والدابن االمذكور حال حياته وترافعت معهاماما لشريعة لدىقاضي الناحية المذكورة ثم اصطلحت معابنها يترك دعواها ويعدموت ولدهاعنها وعن زوحته وبنته وعليه دين ادعت الامكا ادعت به ولاوتدكر في دعواها انها اشترت السعف من زوجها سنة ستين ومائتين وألف وأحضرت

2:1

19.00

شاهدت شهد إحدهما انهااشترته سنة احدى وستين اوسنة انتين وستين والثاني شهد مان الشراءمابين سنة اثنتين وستين او ثلاث وستين ومع ذلك ستل احد الشاهدين عن والدزوجها الذى تدعى الشراءمنه فذكران اسمه حسين الدياغ واكحال ان اسمه مجد الخزندارفهل تكون هذه الشمادة مخالفة فلايصح للقاضي ان يحكم بهاو اذاشهدشاهدان بغيبة الخصم لايكون القاضي الحكم بده الشهادة لغييسة الخصم (أحاب) لايدمن مطابقة الشهادة للدعوى وعدم اختلاف الشاهدين في الشهادة وحضور المشهو دعليه أومن يقوم مقامسه وقت أداءالشهادة بين بدى القياضي الاانهم صرحوا بان اختلاف الشاهد ين في الزمان أوالمكان اوانشآ وأقرار في القول المحض كالبيع وألرهن لايمنع قبول الشهادة كمافى تنقيح الحامدية من الشهادات وأما الاختلاف بين الدعوى والشهادة فى تاريخ البيع فذكر فى الفت اوى المذكورة أيضاءن البصرعن فتم القديرلو ادعى الشراء وأرخه فشمدواله بلاتاريخ تقبل لانه أقل أىلان الملك المؤرخ أقوى وعلى القلب لا تقبل ولو كان الشراءشهر ان فارخوا شهر القبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي البزازية ادعى الشراء منذشهرين فشهدوابا لشراء منذشهر قبلت وبقلبه لا اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلدادي على شخص بدعوى شرعية واقام بينة على ا تباتد عوا مما يخ بلدا توى فهل لا تقبل شهادة مشايخ البلد للشيخ المذكوروا كال هذه (اجاب) نعم لا تقب ل شهادة مشايخ القرى كاهومنصوص في كتب المذهب والله تعالى أعلم (سيل) في امرأة مطلقة من زوجها ادعت عليه مانها علك بقرة معلومة وانه أقرلها بالبقرة المذكورة فاحضرت بينة بعدا نكاره بانه أقرلها مالبقرة المذكورة ويحاموسة أيضا وقالت المرأة المذكورة ان المجاموسة كانت تحت ندى وماتت فلذلك لْمَاذْ كُرْهَا فِي الْدَعُوى فَهِلْ تَقْبُدُ لِ الشَّهَادَةُ اللَّهُ كُورَةُ عَدِي الْمِقْرَةُ وَيَحَكَّمُ بِهَا (أحاب) الشهادة ما كثرمن المدعى باطلة بخـ لاف الاقل للاتفاق فيمه كذافي ألدر المختمار قال في حواشيه والتكملة لان المدعى مكذبهم الااذاوفق ثمقال في التكملة ولوادعي دارا واستثنى طريق الدخول وحقوقها ومرافقها فشهدوا أنهاله ولميستثنوا شيالا تقبل وكذالواستثني بيتأ ولم يستثنوه الااذاوفق فقال كنت بعتهذأ البيت منها فتقبل كذاف فتم القدر أه وفي الدرأيضا وتقبل على ألف في شهادة أحدهما بالف والآخر مالف ومآثة ان ادعى المدعى الا كثر لا الاقل الاان يوفق باستيفاء أو أبراء ابن كال أه والمدعيمة هناذ كرتما يكون توفيقابن الشهادة والدعوى فتقبل حينشذحت لامانعوالله تعالى أعلم (سمل) فيجاعة تريدون ان يشهدو اعلى رجل وز وجته بانه طلقها ثلاثامن مدة عادسة إشهر تقدمت والحال انهم حاضرون موجودون معهما فحارة واحدة ويت واحدومشاهدون اعاشرتهمامه أشرة الازواج المدة الذكورة

وأخرواا لشهادة والرفع الى القاضى من غيرع فرفهل لا تقبل هذه الشهادة والحال هذه

مطلف في حكم الاختلاف بين الدعوى والشهادة في تاريخ البيع مطلب اختلاف الشاهدين في الزمان اوالمكان او الانشاء والاقرار في نحو البيع لايضر

ر_{:ش}حالاول ۱ ۱۳۲۸

ع مطلب الشهادة با كثر مطلب الشهادة با كثر من المدعى باطلة بخلاف الاقل المالة بخلاف اذاوفق مطلب شهدأ حددهما بالف والآخر بالف وما ثة تقبل ان ادعى الاكرلاالاق الاأن بوفق الاكرلاالاق الاأن بوفق

ربيع الثانى سنة ٤ ١٢٦٨ مطلب في الاعذارالتي تقبل بها الشهادة حسبة مع التأخير

A AF71

F2 AF73

جادیالاولی ۱۲۲۸ ع

جادیالثانیة ۳

ודיז איזן

ماب) شاهداكسبة اذا أخرشهادته لغير عذر ردت وفي شرح هية الله البعلى على لمف تاخبرشاهدا كحسبة شهادته لعذرومن العذرعله بعدم قبول القاضي شهادته أوكان في مكان بحيث لوحضر مجلس الحسكم وشهد لايكنه الرجوع لاهله أوكونه فى الشهادة وعلم انه لا يلتفت الى قوله وحــذه ثم قال وفي البسرى تقــلاعن خزانة المه الفسقه بالتاخسر بعدالعلى بالحرمة من غسر عذرظاهر تعمنه لاداء الشهادة والله تعالى أعلم (ستل) في جاعة يتحرون في شراء الخشب وبيعه فيعَد أن ذهبو الى بلدهم وأرادواالمحاسبة ادعى بعضهم على رحل منهمهان عنده كذاو كذامن أصل تمن الخشب فأنكر دعواه وادعى المدعى عليه مدراهم لدعندهم كذلك فأنسكروا فهل اذا أقام المدعى على المدعى عليه شاهد من فقال أحده ما انا أسم من الناس بان عنده كذا وكذاوقال الثاني له حق في المسدعي به لا تقبل الث الشهادة ولا تصعولا يحكم بها (أحاب) نعم لاعبرة بهذه النهادة ولا يحكم بهاعلى فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سمَّل) في رحل استعار قطعة أرض من آخرا يزرعها فوضع مده عليها المستعير وزرعها سنة فبعددا المعيرارضه فادعى مان المعيراسقط حقهمناله وأقام على اثبات دعواه مشايخ البلدبينة فهللاتقبلشـهادة مشايخ البلدللرجا المذكورواكحالهذه (أحاب) شهادة مشايخ القرى والملدان لاتقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلفة وراجمها تم طلقها أخرى وخرحت من عدته وحد دعليها عقد النكاح وصار معاشرها مدة مالوطء وغيره والاتنادعي عليه أهلها بانه طلقها ثلاثا فبسل ان تحدد عليها العقدمن الطلاق الثانى وأرادحاعة مرأهل حارته المشاهدين لمعاشرته الماها بعد تحديد المقدعليهاان اشهدواعليه بالهطلقها ثلاثاقمل العقدوا لمعاشرة فهل لاتقبل هذء الشهادة واكحال هذه يرعذر لاتقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى عـلى آخريد عوى وأقام المدعى بدنة عسلى اثبات دعواه مشايخ بلدفهل لانقبل شهادة مشايخ للرجل المذكور وانحال هــذه (أحاب) شهادة مشايخ القرى والبلدان غيرمقبولة الىأءــلم (سدَّل) في ورثة يملـكون نخلابالميراث الشرعي عن أبيهم من مدة أربعن سنة وزيادة وهم بتصرفون فيهمن غيره نازع فم فيه المدة المذكورة والاتن مدعى رحل أحنى من أهل البلدمشاه للتصرفه بالمدة المذا لذ كورالر معوالحال انهسا كتهده المدةوفي مدعولم ينازعفا نكو ادعواه أنكارا كليافهل لايجاب لذلك وينعمن معارضة الورثة قما كهميدور وحه شرعى واذاأقام ذلك المدعى مدنة وقالت انآنسم ان له فيه الربع لا تقبل تلاث الشهادة وبكون الحق فيه اللاكه (احاب) لاتقبل الشهادة بالتسامع فيماذ كرعلى فرض سماع الدعرى والقضاة ممنوعون عنسماع مامضى عليمة خسعشرة سنة فيماعداما استثى والله نعالى اعلم

. **جي اله**م

٤٢

(مثل) فرحل اتهمه آخر بسرقة وقتل واحضره عنددى شوكة وضربه ضربامبرحا ام ارالا على الله عرود النه ف شدة الضرب أقر والسرقة والقتل فهل اذالم يتقدم له سأبقة بالسرقة أصلا ولميعل ذلك الاباقراره منشدة الضرب والحبس لايكون مؤاخذا بذلك ولايكون اقراره بذلك من شدة الضرب موجبالضمان شئمن ذلك واذا احضر خصمه بينة من خدمه وناس بينهم و بين المشمود عليه عداوة دنيوية لا تقبل شهادتهم عليه (١حاب) اذا كان الاكراه الشرعيء لي الا قرار بالقتل تأبتا بالوجه الشرعي لإيكون ألاقرار والحال هذه معتبرا واماا لاقراربالسرقة مكرها فغي شرح الدر وردالمحتارانه الماطل ومن المتاخر من من أفتى بعصته كإفي الظهيرية وهو مجول على صحته في حق الضمان وقدصر حعلما قنا بعدم قبول شهادة الاجمير الخاص استاجه مسانهة اومشاهرة وصرحوا أيضابعدم قبول شهادة العدو بسد الدنباعلى عدوه كشهادة المقتول وليه على القاتل والمجر وحدلي الحارح والقدذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريف على القاطع فاسس كل من خاصم شخصا في حق يصير عدواله كاتوهمه بعض المتعقهة أفاده ق البحروالله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعة أوير ية أثر عن أبيه نحو عشرة قراريط ونصف مغروس في حانب منها بعض اشعار فاسقط حقه منهالا خفى مقابلة مبلغ من الدراهم وباعله الاشعار بفن معلوم قبضه من المعقط له عوجب وثيقة بمدالمسقطاله فيعدمضي نحوست سنمن مات المسقط عن ابن فارادمنازعة المسقط له منكرا للاستقاط والبدع بسدس موت الشهودالتي في الوثيقة سوى رجل منهم والكاتب للوثيقة فأنه ما أحياء فهل تقبل شهادة كاتب الوثيقمة مع الرجل المذكور بالاسقاط والبيح يمنع ذلك الابن من معارضة المسقط له حيث لم بكن الحاتب قاضيا ولاناثب قاض ولاصناعته كتابة الصكوك (أجاب) اذا ثبت الاسقاط في الارض المذكورة والبيع فحالا شعار لايكون لابن المسقط البائع معارضة المسقطله المشترى للاشعار وتقبل شهادة الكاتب المذ كورحيث كان عدلاوالله تعمالي أعلم (سئل) في امرأة الرأت زوجهاعا كان لهاء ندهمن بقية مقدم الصداق ومن مؤخره المعلومين لهافي حال صحتها وسلامتها بحضرة بينه شرعيه تم بعده دة ماتت عن زوجها المذ كور وعن أولاد منه وأولادمن غيره فارادوصي الاولاد الذين منغه بره مطالبة الزوج عاار أته منه في حال حياتهافه للا محال لذلك شرعااذا ثنت ماذكر بالبينة الشرعية واذاكان أحد البينة أحالازوج وكان في معيشة وحده تقبل شهادته بالبراءة لا تحيه (أحاب) لامطالبة على الزوج عا ثبت الراءزوجته لدعنه الراء صحيحا حال صحتها وشهادة الاخ لاخده مقبولة حيث كال عدلاوالله تعالى اعلم (سئل) في وجل اعترف بحر يه عبده ثم بعدمدة انكر الاعتراف المحرية فترافعا عنداكما كمفطلب اكحا كمسنة تثبت الاعتراف فاحضرا اعبد شاهدين فشهد كلممهما انسيده حلف انه وغير أن أحدهما ودم ق الزمن والثاني آخر

حادى الثانية سنة

۱٬۲۸ مطلب اقتی بعضهم بعجه أقرار السارق مكرهاوهو مجول علی العجه فیحق الضمان

1771 10

رحب

1771 8

نيد ب

v Arri

1174 17

شعبان

۲۶ ۲۲۸ ذیالقید:

15.14

۱۰ مطلب الطعن الشهود بعد التركية والحم بانم-م مستاجون على النسهادة غير متبول شرعا فاسكرالسدداك واقام بينة تنفى شهادة بينة العبدق الزمن فقط فهل والحال هذه تقدم بينة العبدو ينجزعتقه ولايضر الاختلاف في الزمن (آحاب) ادا شهدت البينة العادلة بان المولى أقر بحرمة عبده اثر دعوى شرعية تضى عليه ما لغتق بعد تزكية ألشاهدين واختلاف الشاهدين في تاريخ الاقرار بذلك لايقهد حقى قبول شهادتهما ولاعبرة مالشهادةعلى النفي والله تعالى أعلم (سلل) في رجل اشترى دارامن آخر بمن معلوم على يد من المسلمين تشهدله بالبياح وقبض الثمن وكتب بذلك جه شرعية ثم بع البائع المذكور على المشستري واسكر قبض غن الدار المذكورة وبرنداقامة بينة تشهداه بعدم قبض الثمن فهل تقدم بينة المشترى وتسع ولاعبرة مدعوى البّا تُع(اجابُ) نعُ تقدم بينة المشترى على دفع الثمن للبسائع ولاعبرة لانكاره القبض والحال هذه والله تعالى أع (سُل) في حاكم على قرية ادعى عليه رجل اعبى انه ضرب قريباله بنبوت خش ومات فى ليلته ولم يُعين الزمان والمسكان وأقام بينة شهدت بان اللَّذي علىه ضربه بالنبوت وسجنه ولم تعين الزمان والمكان وخالف المدعى فح وجه من الوجوه مان قال المدعى مات في ليلته والشاهدان قالامات بعسدايام وقالاانهمالم يعلساهل مات يسدب الضرب لذكور م بغيره فهل تقبل شهادتهما املاواذا كان المدعى عليه بينه وبين الشهود عداوة ظاهرة لكونه حاكاعليهم وضربهم حتى جرحهم سابق افي حادثة تتعلق بالحكومة بغير مقتض شرعى تقبل شهادته ما مذلك أم لا (أجاب) الشهادة على هـ ذا الوجه لا تقبل وصرحوا الهاذا كان بن الشاهد والمشهو دعلت عداوة دنيوية ردت شهادته والله تعالى أعلم (سئل) فحرجل له قطعة أرض زراعة زرعها ببذره النفسه وحصده فبعد الحصاد ادعى عليه أخوه بان البذروالزرعله وأقام بينة على شأت دعوا ورحلاعن له عليهما دارة من فلاحيه ورجلا آخر بينه وبين المشهودعليه عداوة بسب قذف ومخاصة فهل واكحال هــذهلا تقبل شهادتهما لارجل المذكور (اجاب) لاتقبل شهادة العدوعلى عدوهاذا كانت العداوة دنبوية ولاشهادة الفسلاح لشيغه الذي هوتحت ولايته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخريد عرى شرعية فانكر المدعى عليه وطلب من المدعى البات دعواه فهل أذا أقام بينة شرعية وشهدت له طبق دعواه وكان من مهاد البينة التي شهدت له زوج بنت شريك المهدعي تقبه ل شهادته له والحال هذه أحاب) نعم تقبل شهادة الرجل المذكور حيث كان عد لاوالله تعالى اعلم (سئل) في جاعة ادعى عليهم بقتل رجل واقام المدعى بدنة على دعواه وشهدت عندالقاضي ثم وكرالمدعى عليهمان المدعى قتله سقل هل ضربك هؤلاء الجاعة فقال لم بضريني احد منهم ومابى الرضرب وانمابي مضمن الله تعالى وقامت بينة على ذلك وقبل القاضي شهادتها وكتب بذلك حجة شرعية مشمولة بختم القياضي وامضائه من مدة نةوزيادة فهـل اذاأراد المدعى الآن نقض الحكم والدعوى على هؤلاء الجاعة انيا

1179 0

وطلب لابدمن بيان الثمن في الشسهادة على الشراء مطلب شهسدا بالبيع وقبض الثمن ولم يسميا الثمن تقبل

1579 5.

صفر ۸ ۱۲۲۹ مطلب لايعـمل باكخط

الافي مسئلة كتاب الامان ويلحق به البرا آت السلطانية الخ

ويتعلار بان المينة التي شهدت باقرار الميت حال حيساته بانه لم يضربه احدم عموأن الذي مه مرض من الله مكتراة على الشهادة لا يحاب لذلك ولا يسمع منه ذلك وعضى حكم القاضى عُـلى المُحة (احاب) الطعن في الشَّاهُ دين عِمادَ كُر بِعَدْتُو كَيْتُهُمَا وَاتَّحَكَّمُ شَهَادَتُهُمَّا غرمة ولشرعًا فلا تسمع دعوى المدعى مذالت والحال هده والله تعالى اعلم (سئل) فيست مشترك بين رجلين احدهماسا كن فيه باذن شريكه شمات الشريك ألساكن فيته عن وارث فطلب الشريك الاتنو الاستيلاء على نصبه فادعى الوارت ان مورثه اشتراءمنه قبل موته واقام بينة على بدنائب القاضي أحده ماشهد بان الشريك قال اشر مكه بعت لى تصف البيت فقال له بعته للدولم يعين له عنا والا خرشهد بانه ساله على ان يسكن فيه فقال له بعته اشريكي فلان ولم يعين الشمن وأفركل منهما على يدنائب القاضى انهما لا يعلمان قدرا لنمن ولاقبضه فالحكم في هذه الشهادة (أحاب) صرح علماؤنا بانه لامدمن سان الثمن فالشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بثمن مجهول لابصيح وعليه فلاشت الشراء بالشهادة المذكورة نعم لوشهدا بالبياع أوبالاقرار بهوقبض الثمن تقبل بلااحتياج الى بيان الثمن ففي الخسيرية من الدعوى صمن جواب وقال في البزازية وفى الاقضية شهدا على البيع بلابيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل وكذالو بن أحدهما وسكت الاسم اه فلاشك في قبول مثل هذه الشهادة المذ كورة الاتفاقهماعلى قيض الشمن فلاحاحة الى بدائه واكحال هذه اه وفي رد المحتار من ماك الاختلاف في الشهادة عن المبسوط فان شهداه لي اقرار البائع بالبياع ولم يسميا عُنا ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى القصاء بالعقدولا يتمكن من ذلك اذالم يكن الثمن مسمى وان فالا أقرعندنا أنه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن فهوجا تزلان اكماحة الى القضاء بالملك للدعى دون القضاء بالعقد فقدانته كم العقدياستيفًاءالثن اهُ والله تعالى أعلم (سنَّل) في جاعة ادعواً عدلي رجل بانه سرقاً منهم كذاو كذا أعياناوأن الذى أخبرهم لذكك زوحته لمكونه تزوج عليها واستولواعلى دراهم كانت له وأخذ وهاقهرا عنه في نظير ما دعوا عليه به بدون وجه شرعي فهل اذالم تثدت عليه السرقة بالبينة الشرعية يؤمرون بردماأ خذوهمنه قهرا ولاعبرة باخبار زوحته مذلك بدون اثبات ببينة شرعية أواقرار معتبر شرعا أو تكول فحق الضمأن (احاب) لاتشبت السرقة بجرداخبارام أةوليس للجماعة المذكور بن الاستيلاء على شي من مال المدى عليه مدون وجه شرى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات من مدة أربع سنيناعن ورثه وترك مانورث عنه شرعاوالان يدعى حاكم بلده مدين له عليه متعللا بان بيده سندا بخطه وختمه فانكرالورثة دعواه فهل لا يحال لذلك ولاعبرة عاتعلل مه واذا أفام بينة من الفلاحين الذين تحت ادارته وأمره ونهيه لاتة بلشهادتهم له (احاب) لايعمل بأكخط الافح مستملة كتاب الامان ويلحق به البرا آت السلطانية ودفتر بياغ

وصراف

سفر

مطلب تقدم بينة العدة على بينة المرض

۸ مطلب لاتقبل شهادة مشایخ انحرف وللعرفین والاجیرانحاص

1179

11

1179 11

رسعالثانی ۲۶ ۲۶ ۵۰طلب فی اجارة المسلم نفسه من الذمی وفی اجارة الاما كن منهم

وصراف وسمسار فلاينقضي بالخط والختم فساء مدامااستثني واذا كان للشهودله ولاية على الشاهد لاتقبل شهادته له كمهلموميله خوفامنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أوصت له ذات رجه ما لشلث الج آثر ووقفت عليسه بيتامن بيوتها ثم على ذَريته طبقة بعسد طبقة ونسلا بعدنسل وجيلا بعد جيلتم بعدانقراضهم يكون وقفاعلى مسبعد سيدى عبد الوهاب الشعراني وأعتقت حارية ووقفت بيتا آخرعلها ثم على ذريتها ثم على امرأة اخرى ثم عُلَى ذريتها ثم يؤل الى معمد سيدى عبدالوهاب الملذ كورفادعي الرحل المذكوروا كيسارية المذكورة انذلك وقعفي حال سحتها وسسلامتها وادعى الوارث وهو ذورحم اقرب من ألمه كور ان ذلك وقع في مرض موتها المهانع لهامن التصرف في الزيادةعلى الثلث واقام كل بدنة على ما مدعيه فهل تقدم بدنة الععة اوبينة المرض (احاب) تقدم سنة العدة لخسالفتها الظاهر وهوان الحادث يضاف الى اقرب أوقاته والبينة بينة من يثبت خلاف الظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في شهادة شيخ سوق الحصانية والاحيرانخاص هلاتقبل شهادتهما حيث كأن شيخ السوق المذكور م المعرفين في البلادوالاحيرينه وسنالمدى على مخصومة دنيوية (اجاب) لا تقبل شهادة مشايخ الحرف والمعرفين ولاشهادة الاحيرا لخاص لمستاج ، والله تعالى أعلم (سثل) في رحل أشترى من رحلين نخلاو كتب حجة بالشراء بثن معلوم ووضع المشترى يده عليه مدة تنتمن وثلاثين سنة وهو ينتفع بهو بدفع خراجه كجهمة الديوان المدة المذكورة شممات الباثعان وانكرور ثتهما السعفه ل أذاماتت شهود عدا لسع واقام واضع اليدينسة تشهدعلى اقرارالبا معين قبل موتهما بالبيع لواضع اليدبالتي آلمذ كورفى انجية يكون اكتى في النخل لواضع اليدولاعبرة بانكار الورثة البيع (احاب) تعبل شهادة الساهد وان لم يكن اسمه مكتوبا بصل التبايع بلافرق بين ان يشهد بمقد البيع اوالاقراريه والله تعالى اعلم (سيل) في رجل ادعى على آخرين بدّعوى شرعية على يدقاضي بلدهم ور مداثبات دعواه عليهم بجماعة معضهم إجراء خاصون عنده والبعض الانخ بينهوبين الشهودعليه عداوة دنيوية فهل اذا تعققت العداوة الدنيو يةبينهم وبين المشهودعليه بالنسبة للبعض وكونهم أحاف عاصين عنده بالنسبة للبعض الانحربشهادة البدنة الشرعية لاتقيل شهادتهم والحال هذه (احات) لاتقبل شهادة الاجير الخاص استاح ولاشهادة العدوعلى عدوه اذا كانت العداوة دنيوية والله تعالى اعلم (سئل) في رحل نصراني ادعى على رحل مسلم ان عنده دراهم فعدالمدعى عليه ذلك فاقام المدعى رحلين مسلمين وفةرحل منهما يسع الخروج فة الثاني خادم لقنصل فهل لا تقبل شهادتهما (أحاب) الاسحكم مالمال المدعى مه يشهادة الرحلين المذكور من وفي خدمة المسلم الذمي تفصيل واختلاف ففي الهندية من الباب السادس عشرمن الآحارة واذااستاح ذمى مسلماليحمل لد خراولم يقل لشرب اوقال ليشر بعازت الاجارة في قول اليحنيفة رجمه الله تعمالي

خلافالهمائم قال ولواستا بوالمشركون مسلماليسمل ميتامنهم الى موضع يدفن فيسمان استاسروه لينقله الى مقسرة البلدة حازعندا لكل وإناستا موه لينقل من بلدالي بلدقال محدرجه الله تعالى انه انام يعلم الجال انه حسفة فله الأحروان علم فلا احوله وعلنه الفتوى مكذافي فتاوى قاضى خان اذااستاجوالذمى من المسلم بيتاليبيع فيه الخرجاز عندا بي حنيفة رجمه الله تعمالي خلافالهما كذافي المضمرات عمقال واذا آسستا جرالذي من المسلم دارا سحة اللياس بذلكوان شرب فيها الخمر اوعسد فيها الصليب أو احسل فيهااكناز رولم بكق المملى ذلك باس لان المسلم لم يؤاجره الذلك اعا آجرها السكنى كذافى الحيط ثمقال واذاا ستاح الذمى مسلما ليعمل لهميتة اودما يجوزعندهم جيعاتم قال ولواسة اجمسلما ليرعى له اتخنا زير يجب ان يكون على الخلاف كافى الخدرولو استاح وليبيع أمينة لمجزهكذافي الذخيرة مسلم آجرنفسه من مجوسي ليوقدله النار لاياس به كذافي الحلاصة مفال وسئل الراهيم بن توسف رجه الله تعالى عن آج نفسه من النصارى ليضربهم الناقوسكل وم يخمسة ويعطى كل يوم خسسة دراهم فيذاك العملوق عل آخردرهمان فاللايؤ حرنفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخرو يكره ان يؤام نفسه منهم لعصر العنب المتخذ وامنه خرا كذافي الحاوى الفتاوى اله والله تَمَا لَى اعلم (سئل) في رحلين اشتر ما ملك آخرفي ساقيتين واستوليا عليه مدة شممات أاحدهما وأستونى أولاده بعمدهم بقاءالا خرثم بعمد ثلاثين سنةمن هذا الشراءجاء وارث البائع يدعى استعقاق والده وينسكر بيعه ومع المستوليين بينة تشهد لهمما بالشراء غيرانهالم مينوقته اطول المدة فهل يقضى بتلك البينة لهما (اجاب) اذا نبت بيع المورشلاذ كرحال حياته لايكون لوارثه بعدوفاته معارضة المسترى ولايكلف اشاهد بيان التاريخ حيث شهد أن البيع كان حال حياة البائع والله تعالى أعلم (سل) أفرجل ادعىعلى آخربدعوى شرعيه وأقام على اثبات دعواه بينة عن له عليه ادارة وولاية من فلاحيه واتباعه فهلا تقبل شهادتهم للرجل شيخ البلد المذكور (أجاب) نعم الاتقب ل شهادة البينة المذكورة ان كان الواقع ماهومسطوروالله تعالى أعلم (سئل) فرجل شيخ قرية بينه وبين أهل بلده عداوة دنيوية سبب أخذهم وأخذ أولادهم في الاشعال وسيب قذف ومشاتمة عاصلة بينهم ادعى عليه رجل بدعوى شرعية لدى فاضى باده وأرادان يقيم عليه بينة من أهل البلذ الذين بينهم وبين المشهود عليه العداوة الدنبوية وبعضهم أحيروخادم عندالمدعى خاصان بهفهل لاتقبل شهادة من ذكر عليه حيث تحققت العداوة المذكورة (اجاب) لاتقب لشهادة الاجير الخاص لمؤجره ولا شهادة العدوعلى عدوه اذا تحققت العداوة الدنيوية المانعة والله تعالى أعلم (سيل) في رجلمات عنور ثةوترك مكانافوضع يدهعليه بعض الور تقدون البعض الاخرومات البعض الأسخوقبل أخذه ما مخصه من آلمكان آلمذ كورعن مورثه وطلب وارث من مات

1779 4

جادى الاولى

1779 17

1414) 2

مطلب الشهادة مالملك المطلق تقبل كالدعوى

1 & 1779

١٨ 1779

1779

1749 ٣٣

1749 27

الم شعمان

1179

فأنيا أخذحصته من المكانءن مورثه فانكرواضع اليدملك الميت الاول لذلك المكان فاقام وارتمن مات ثانيا ببنسة تشهد علا الميت الآول لذلك المكان وانه مات وهوماق على ملكه فهل يقضى له بأخذ نصبه عن مورثه من المكان المذكور حيث شهدت البينة له عالث المورث الاول المملك كامطاقا اذلك المكان ولايشترط فيشها دة البينة معرفة سدب ملك المت الاول لدلك المكان هل كان بشراء أوارث (أجاب) يقضى للوارت المذكور بما يخصه قي تركة مورثه بعد ثبوت الملائلة فيه الوجه الشرعى والشهادة بالملك المطلق تقبل كالدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة تعصبوا وتعزيواعلى رجل وادعوا عليه مدعاوى شرعية وأرادواا ثباته أعليه بشهادة جاعة بينهم وبمن المشهودعليه عداوة دنيوية فهل لاتقبل شهادة العدوعلى عدوه اذاتحققت العداوة (أحاب) لاتقبل شهادة العدوعلى عدوه اذا كانت العداوة دنيو بةعا تمنع القبول والاقبلت والله تعالى أعلم يتصرفون فيهابالهدم والبناءمن غيرمازع لهمولالا بيهم فيهاوا فتسموها بينه بالفريضة الشرعية وأخدذكل نصيهمنها والآن تدعى امرأة أجنسية مشاهدة لتصرفهم فيها بان الدارأصلهالابيها فانكرالورثة دعواهافهل اذاأشهدت على دعواهار جلين أحدهما شيخ بلدوالثاني اعى لا يبصر لا تقبل شهادتهما ويكون الحق في الدار للورثة المذكورين المحادي الثانية مالم تثبت دعواها بالبينة العادلة (أحاب) لاتقبل شهادة الاعي ولامشا يخ القرى والبلدان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امر أة بصداق معلوم دفع لما ما تحورف تعيله وقت العقدوبعدالدخول بهاومعاشرتهامدة تشاحرمعها فادعت بانه طلقها فانكردعواهاالطلاق فهلاذا أقامت رحلين على دعواها أحدهما بينهوس المسهود عليه عداوة دنيو ية بسدانه كان تشاح معه قيل ذلك وضريه ضرباشد بداحتى حرحه لاتقبل شهادته عليه اذا تحقق ماذكر (أحاب) لاتقبل شهادة العدوعلى عدوه اذا كانت العداوةدنيوية ثماغا تثبت العداؤة بنعوقذف وجرح وقتل ولى لابخاصمه فاذاثبت تطليق المذكور روحته بالبينة العادلة تضيه والافلاو الله تعالى أعلم (سئل) في رحل ادعى على جاءة مان مورثه علا المكان الفلاني وأنهم واضعون أنديهم علمه يغمروجه شرعىفاذ كروادعوا موورا تتهوشهدت له سنة شرعية بالوراثة وصدق الورثة المدعى عليهمله بالوراثة فقط فهل ادا أفام بينه شرعية شهدت له بان المكان المذكور ملك مورثه مأحكامطلقا يعضى له به عقتضى شهادة البينه ولا يطلب منهم بان سد الملك حيث ادعىملكامطلق (أجاب) الثمادةبالملك المصلى تقبيل حيث لاماني فاذا طاً بقت الشهادة الدعوى قبلت والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شيخ بلدادعي على امرأة مدعوى شرعية وأرادأن يقيم بسة على اتبات دعواه عن له ولا ية عليه وقعت ادارته فهللاتقبل شهادة هؤلاء المذكورين لشيخ بلدهم المذكور (أجاب) صرح الرملي

وغيره مانشهادة الفلاح لشيخ بلده الذى له علمه ولاية لا تقبل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك أربعة عشر قبرا طاونصفاف بيت اعت لزوحها اثني عشر قيرا طأمنها أيثن معلوم فى حال صحتها وسلامتها بحضرة جعمن المسلمين وأقامت رحسلا وكيلاعنها فى الاقرار بالبيع لزوجهاو بعدالع قدسامحت زوحهامن الثمن وأمرأته منه يحضرة مأذون القاضي وخرج مذلك حجة شرعمة فهل اذاحصل لهامرض وماتت به بعدمدة أشهر عن ورثة واراد ورثتها حعل مااءته تركة عنها لايحانون لذلك إذا ثدت بالمينة الشرعية أنها باعته في زمن الصحة والسلامة (أحاب) نع لا تجاب الورثة عمل ما يبع على الوحمه المذكورتركة البائعة وتقدم بينة ألععة على بينة المرض عند الاختلاف في كون ماذ كرفي مرض الموتوالله تعالى أعلم (سئل) في قضية شرعية بين حلن طلب من المدعى بينة لدى القاضى فاحضرو ثيقة مضمونها شهادة رجلين ليست مكتتبة على بدقاض فطلب المشهود عليه احضار المنقامة اشعاصها لتؤدى الشهادة ماللسان فإعكنه القاضي من احضارا لبينة وحكم للدعى بمجرد حضورالو ثيقة لدمه فهل لايصيح ذلك الحكم واذاحضر الشاهدان المذكوران واعترفاعا يقتضي فسقهما لدى القاضي يطلب مز المدعي بينية عادلة غيرهمااذاتحقق ماذ كر مالطريق الشرعي (أجاب) لايقضي بجردصك لميشت مضمونه شرعاولس للقياضي قبول شهادة الفياسق والله تعيالي أعدلم (سيثل) في رجلو كيــل عن ام أة ادعى على زوجها بانه أخــذمنها مرضاها حلق المأس وزوج ل ذلك الثمن و إنه تصرف في ذلك وقيض ثمنه من ذلك ماهو ثن الاسه وماهوةُنِ العقد اللوُّلوُّ وه و قرشاوماهوعُنِ الحلق ، ٥٠ قرشا حلة ذلك ٢٠٣٤ قرشاه استبلكه في شؤنه وانه قررهاعلى نفسه نفقة كل يوم من ابتداء حمادي الأخرة ١٢٦٨ قرشيين وطالبه عثل غي المصاغ المذكور وعيا تحمد عليه من النفقة المذكورةوان الزوج المذكور أقرىذلك يحضرة بينة شرعية وسئل منهءن ذلك فاحاب مالانكارلذلك وكلف المدعى بننة فاحضر شاهدىن شهدافي وجها لمدعى عليسه مانه في حادى الاولى سنة و١٢٦٩ أقرالدع عليه بانه أخذمن زوحته موكلة المدعى وعبن اسمهاواسموالدها وحسدها الاصناف المشروحة أعلاه برضاها وتصرف فيذلك مالبيه عالاتمان المذكورة ماذنها وقيض تنه المعوضها مدل ماأستهلكه في شؤنه وأحضم شاهدين آخرين شهدايانه في جادى الاولى سنة تاريخه اقرالمدعى عليه بانه قرر لزوجته المذكورة موكلة المدعى في نظير نفقتها كل يوم من ابتداء حيادي الثيانية سينة ١٢٦٨ قرشينوانه يرسل اليهاذاك أولاباول ممطعن المدعى عليمه في شهادة الشهود المذكورين بانهسمن جلة العساكر الجهادية الذين فادارته فهل ماأنداه المدعى عليه المذكورلايكون منعنا فحشهادة الشهودالمذكورين وتقبل شهادتهم وانحال هذه ويقضى

1779 9

1779 1

at .	ذىالقعدة	rrv	(الشهادات)
1779	IV	الثاهدعدلاولميكن	إجهاحيث كانت الشهادة للزوجة الموكلة لاللوكيل أجاب) اذاكان
		اوقدصرح العلامة	المشهودله ولايةعلى الشاهد تقبل الشهادة ويقضى بهابعدتز كيتم
		يهم الاتجوز بجهلهم	الرملى بانشهادة الرعيسة كحاكهم وعاملهم ومناه نوع ولاية عا
		قعن ماد ثة قتل شهد	وميلهم خوفامنه والله تعالى أعلم (سشل) من طرف قاضي الجمير
1779	74	ابعدم قدول شمهادة	افيهامشايخ القرى هل تقبل شهادتهم أولا (أحاب) صرح علماق
		عم (سـمل) في رجل ا	مشاخ القرى والبلدان فليس للقاضي قبول شهادتهم والله تدمالي أ
			آلله حصة في عقاروغيره عن مورثه طلب أخذها من باقي الورثة فا في المادة عن رجاء في المادة عن رجاء
1119	۳.	7.85	حيث توفرت شروطها (أجاب) الشهادة على الشهادة مقبولة وان
			العصيح الافحد وقودبشرط تعذر حضور الاصل عوت أومرض أو
	:	مددعن كل أصدل كإ	عدرة لاتخالط الرجال عندالشهادة عندالقاضي وبشرط شهادة
			في التنويرمن الشهادة على الشهادة والله تعالى أعلم (ســــــل)
		(8) w ""	زوجته في سته رجلا أجنبيا فتشاحرت معه هي وأهلها من أحل
			فقال على الطلاق الثلاث انى وجدت الرحل المذكور عندها و دعواه ورفعو معند قاضي بلدهم وأحضر واعليه بينة شهدت على ا
			أقر الهوجد الرجل المذكور خارج البيت لاعندها ومعهامهم
			يكون القول قول الزوج في ذلا ولا تقب ل شهادة البينة عليه في ع
	ذیا≩ة	ناضي الذكور	أبوقوع الطلاق في هـ في الحال وأذا قلتم بذلك ورفع أنهاء في يدالا
		وعداوة دنسوية بغووا	واحضروابينة تشهدعليه بذلك وكأن بينها وبتن المشهودعلي
1749	٤	جاب) اذا کانبین	قذف لا تقبُّ لا أذا تبتُّ العداوة الذكورة بالوجه الشرعي (
		وصرح علىاقنابانه	الشاهدوالمشهودعليه عداوة دنيو ية بنعوقذ ف لانقبل شهادته
		ل فاقام عليه المدعى	الايقضى على غائب والله تعالى أعلم (سيئل) في رجل اتهم بقتل رج
			ا بينة من خدمه واتباعه وعن تحت ادارته فهل لا تقبل شهادتهم عليه والحال هذه (أجاب) صرح علما فنا بعدم قبول شهادة الاج
PF11	79		مسأنهة أومشاهرة فاذاتحقق بالوجه الشرعي كون الشاهد أجيرانا
			شهادته كالاتقسل الشهادة لمن أه ولاية على الشاهد والاقبلت وال
		سات دعواه فهل اذا	فرجل ادعىعلى آخ بدءوى شرعيمة ومعه بينة شرعيمة على ا
	عحرم		كان أحد الشهود أخاشقيقاللشهود عليه وشهد تقبل شهادته
11.	19		(أجاب) نع تقبل شهادة الاخ على أخيه حدث لامانع والله تعالى أ
	į		ا شاهدین مدعوی شرعیسة و هما غائبان فوق مسافة القصروت الله ماد تاریخ القام الله مدارق مسافة القصروت
		عن الرجل رجادن	الشهادة لدى القباضي فهل اذا تعذر حضورهم اوتحملها غيرهم

مهديه

٤٣

الشاهدان لادائهالدى القياضي في محل الحركم وتو فرت شروط الاشهاد تقبل ويقضى بهيا إشرعا(احاب) الشهادة على الشهادة مقبولة وأن تعددت استعسانا في كل حق على العصيح الاف خدوقود بشرط تعدد حضورالاصل عوت أومرض أوسفراو كون الرأة مخدرة لاتخالط الرجالوشهادة عددعن كل أصل كماهومنصوص عليه فأذاتوفرت شروط الشهادة على الشهادة قبلت والافلاوالله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة اذكورواناث وترك مايورث عنمه شرعاومن جلة ماترك حاموسة فادعت احدى البنات من الورثة ان الح الموسة ملك لماوتر بدأن تثبت دعواها برجلين احدهما شيخ بلد والثانى بمنسهو بنالمشهودعليه معداوة دنيوية بسبب قذف وضرب ومخاصمة لدى الحا كالسياسي فهلواكال هذه لاتقبل شهادتهما للرأة المذكورة (اجاب) نعم لا تقبل هذه الشهادة والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيزة عامضم ونه ادعى رخلان من حلة ورثةمورثهما بان لهمامع بافي الورثة ربع سآقية معينة حولم انحسون شعرة أثل وفي الورثة قاصروزوجة وباقى الساقية لاعامهما الثلاثة على وكيل آخروبان أحدأ عامهما باعلوكاه جيع الساقية والشجر عبلغ معين بالتعدى وردالشركاء البالغون البيعولا ولاية البائع على القدم وام مار بدان إخذ صيبهما ونصيب اقى ورثة والدهما وضع مدموكله بغيرة وأحاسالو كيل بعداء ترافه باصل الملك على الوحه المذكور بأنهما وباقى اخوتهسما وعمين من اعسامهما ووكيل ورثة عهدم الشالث باعوا حيعنا تلك السافية وشعرتى حمزوقطعتي أرض معسنة بالمبلغ المعن المذ كوروخصم لهمذلك في مقا بلة ماهومطلوب منهم من مال الميرى فلم تصدقاً ه ف كلف ا بسات دعواه م حضر وا ومعهم احدالاعام وطلس المذكورما يخصه مسذلك أيضافا دعى عليه الوكيل عساذكر أولاوأ نكرالع المذكور أيضافاتي الوكيل بشاهدين شهداطبق دعواه غيرا نهما فالا الأنعد لم قبض الثمن للباتُّعدين ولاعدمه فأالحكم (أحاب) آذا شهدت الشهود وزكمت بعدد دورالدءوى صيعة بان المدعس المدد كورين اعوا نصيبهم المعين في الساقية المذكورة بثن عينه مدعى البيع يقضى على المدعدين المهذكور من بالمسع ولايضرف ذلك عدم معرفة الشهود قبض المن ويؤم المشترى مدفع المس البانعين أذالم يتدتد وعه اليهم بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سـشل) في رجل علا حصانا باعدابنه في غيبته لرجل شيخ الدصاحب شوكة من غيراذن أبيده المالكوم غير أحازته ثم حضرالاب أاسالات ولم يجزالبينع وطلب المشترى على يدنا ثب فاض فادعى المشترى انه أذن لابنه وبالبيع والتصرف وبريدان يقم سنة من أتباعه وأهل ادارته وولانته فهلوا كالهذه لاتقب لشهادة هؤلاء المذاكور ينوليس للقاض قبولها (آجات) اذا كان المشهودله شيخ القرية وله ولاية على الشهودلا تَقبل شهادتهم له والله تُعالى اعلى (سئل) في رجل علائمواشي من البقرطلب زوجته لتسافر معه الى بلاه فامتنعت وتشاجرت معهوادعت بانهااشترت بقرتين منه فانكردعواها وعزتعن

صفر سنة ۱۲۷۰ ربع الاول

114.

ریےالثانی ۲۹ ۲۹۹ جادى الثانية سنة

117.

زجب

11 9 11

شعبان

17v• F

باتهاما لبدنة الشرعية ثم بعدد لل احضرت رحلن فقال كل منهما نشهد بأن الرجل قال انالمواشي ألعر ممعمضورالمواشي مجلس التدآعي ولمبيينوا صفتها من بقر ذ كورة ولا انو ثة فهل لا تقبل تلاث الشهادة ولا تصح لاسما وانهالم تطابق ويكون الحق فى البقرتين مع نتاجهما لربه سما وتمنع من معارضته في مليكه مد شرعى (اجاب) لابقضى آزوجة المدعى عليه بالبقر تمن بجردهذه الشهاد لمسطوروالله تعمالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولًا دذكوروا نات وعن زر مابورث عنه شرعامن داروغرها مابورث فادعت احدى الزوحة مطلقية معمعا شرته فميامعا شرة الازواج وأشهدت رجلين فقيال كل منه سانهاخالصة ولم ييناان كان الطلاق ماثنا أورحتيا فهل لاتحاب تلك الشهادة ومكون لهسأمشاركة الورثة وأخذ نصيبها بالفريضة الشرعي لايثنت الطلاق بهذه الشهادة على الوحه المسطور وللزوحة المذكورة مشاركة ألاخرى فى الميراث اذالم شيت عليم اما بوجب عدم ارتها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سثل في امرأة ماك حصة في دار أمان متزوج ام أهاعت زوجة الابن حال غيسة الم المذ كورة لرجل اجني بثن قبضة منه مدون توكس من المالكة ولاأحازة ثممات الاس عن بنت بعدموت والدته فقه اكت بنت الابن الوارثة عجدتها بواسطة أبيها معمن اشترى انحصة لدى القاضي وطلبت استردادها ليكون البيع لم يصادف وجها شرعه وأقرالمشترى بأصل الملائبوادعي الشراء من زوجة ابر المسالكة حال حياتها وان المالكة أجازت بيعزوجة ابنهابالفعل حال حياتها وانها وكلت ابنها ف احاؤة البيع لذكور بالقول وآحازه أيضا فانكرت البنت دعوى المسترى الاحازة ألمذكورة فكلف القاضي المدعى عليه اثبات دعواه فاحضرر حلى في غييمة البنت عن لااعلما كانذلك طالحياة المالكة ام مدموتها ولايعلم الاجازة بالفعل فهل لاعبرة بهدنه الشهدادة ولايحكم بهاولوحكم بهاعدلي الوجده المذكورلا بصح أتحكم وتردا كحصدة ادة وترد الحصة لورثة الما ألكة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في لتنمشتر كتنفي بقرةمدة من السنناعها احدالشر يكمن ماذن الآخر وأشتري مدلما على أأشركة بإذنّالشريك بقرة اخرى من ثمن الاوني ثم بعد مدّة ماتت تلك البقرة ولا أحد الشريكين الذي كانت تحت يده عجلة اخرى حدرا واللون فادى عليه مشريكه بانها نتاج لمقرة التستركة المشتراة لاشركة وانله فيها النصف فانكر المدعى عليه دعواه وادعى

سنة ابان المجلة المذ كورة ملكه اشتراها لنفسه ولم تكن نتاج المشتر كةمع اقراره أى مدعى ألشركة بانه لميكن عندى سوى المشتر كة المشتراة فطلب من المدعى بنة تثبت دعواء ان العلة المهذكورة نتاج البقرة المشتركة وان له فيها النصف بست ذلك فاحضر شاهدن شهدابان العملة المذكورة نتاج بقرة كانت عندالمدعى عليه وانهما لايعلمان انهانتاج البقرة المشتركة بينهما اونتاج غيرهافهل واكال هذه لاتقبل هذه الشهادة لا ثبات دعوى المدعى المذكورة العدم المطابقة اوتدكون مقبولة على هذا الوجه (اجاب) نعم لا يحكم بهذه الشهادة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيع بلدادعى على رجل بانه علا قطعة ارض زواعة اميرية كان اسقطها له وهو واضع يده عليها وبريدر فعيده عنها واظهر بذلك جمه بيده بأسم المدعى عليه فانكر واضع اليدالمدعي عليه دعواه ذلك وبريد المدعى اقامة سنة تشهدله من اتباعه وتحت ادارته على اثبات دعواه ذلك فهدل وأعمال هده ولاتقبل شهادة هد دالبينة المذكورة حيث كانوا من اتساعه وتحت ادارته سماوان الدعى المذكور والشهود لم يعلموا حدودالارص المدعى بها ولامقدارها (أجاب) نع لا بقضى بهذه الشهادة واعالماذ كروقد نصواعلى عدم قبول شهادة أهل الأرض لو كيل الرعبة والشعنة والرئيس والعامل كجهلهم وميلهم خوفامنه والله تعمالي أعلم (سئل) من قاضي قليوب بمامضمونه ادى رجل بطريق الاصالة عن نفسه والو كالة عن ماق شركا له في الآرث على رحل انه قتل مورثهم عداسكن تحت روالايسر وكان القتل ارض لاى المدعى عليمه فانكرالمدى عليه دعواه وذكرانه فبل تاريخه آدعي المدعي المذكور بيندي فاضخ على رجلين آخرين عاصورته اله قتل بارض أحدهممارجل مدعى سليان حلاوة ولم يعين القاتل ومنع عن دعواه بسبد ذلك فصدق المدعى على ذلك وطلب منهبينة تشهدله بدعواه المذكورة بعدان عين ان القتل في غاية عرم سنة ١٢٦٨ فى الساعة الخامسة من اليوم المذكور فاحضر ثلاثة رجال شهدكل منهم الله من مدة ثلاث سُنين تقدمت على تأريخه الذي هوعاشر ذي القعدة سنة ١٢٧٠ ما بين الظهر والعصر ولايعلون فحأى شهرولاأى يوم سمعوا أصواتا فيذهبوا فوحد دواا لمقتول مطروحا بارض أى المدعى عليمه مجروحاف مرفهم مالمة توليان الذى ضر مهالسكن هوالمدعى عليه ولم بعلينوا حصول ذالت م احضر رجل من آخرين أحده ماولداحدورثة القتول الذي هومن حله موكلي المدعى ور- لا آخروشهد ولد الوارث انه من مدة ثلاث سني لاتز بد ولاتنقص في وملا عرفه من شهر لا يعرفه الدعى عليه مضرب المقتول ماسكين تحت بزه ومات بسبت ذلك وشهدالا خر كاشهدالاول غير آنه قال خصل ذلك منمدة ثلاثسنين الاشهرين فالغىالقاضى تلك الشهادة سيماوقد ظهران رحلينمن الشهودالاولمن فلاحى المدعى فطلبت بينة اخرى من المدعى وعرف الهلم يكن معه

شوال سنة

177. 7

4 TV . 51

دى الحجة المسلم المدهما المبسع والاشتربالافرار المقبل

محرم ۲۰ ۲۰ مطلب لاتقبال شهادة أهل ألذمة على المسلمة

مطلب اذالم يتعين المشهود عليه الميت بذكر اسمه لايكتفى بذلك فى الشهادة صهر

. ا مطلب تقبسل الشهادة حسبة لاثبسات أصسل وقف هو من حقوق الله تعالى

r.

1771

ونة الايينة تشهد عن السان المقتول بان الذي قنله هو الدعى علمه في الحكم (أحاب لايقضى على المدعى عليه بشئ بهذه الشهادة والحال ماذكر بللاتصح الدعوى بالقتل فلاتسم مع الاختلاف في المكان المتباعد التناقض والله تعالى اعلم (سثل) في رجل اشترى وبعنور جمن مالكه بتن معلوم ووضع بده عليه مدة بالتصرف تزيد على ثلاثين سنة ثم بعد تلا المدة إنكر المالك الشراء فهل اذا أحضر المشترى وحلن أحدهما شهدله بالبيع منه والا تنو باقراره بالبيع منه أيضا تقبل هذه الشهادة ويقضى له بها (احاب) أذاشهد احد الشاهدين بالبيع والآتخ بالاقرار به تقبل لاتحاد صيغة الانشاء والأقرار فيقضى شلك الشهادة بعد تعديل الشهود حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) في خسة اخوة يستعقون أرض زراعة أميرية أثرا تعدى عليهم رجل عهدة بلدو أخذمنهم حانيامي الارض المذكورة بالقهروالغلبة عنهم واستولى عليهامدة خمسسنين الحان عزل من التعهد فاستولى المستعقون على ماغصبه منهم من الارض وز رعوها ثم بعد ذلك ادعى الغاصان احد الاخوة اسقط له ما كان مغصوبا تحت مدون اذن اق الاخوة فانكرالاخ المدعى عليه ذلك فابروالمدعى وثيقة بخطه وختمه وبريدأن يقم بينة المعضهامشا يخ بالده والبعض من أتباعه فهل والحال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء الذكورين وأيس له معارضة المستعقين في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) لا تقبل شهادة مشايخ القرى ولاشهادة الاحبراكماص لمستاح وولا بنف ذاسقاط أحد الشركا في حق نصيب غَديره بدُون اذنه أواجازته والله تعمالي أعلم (سمثل) في ام أة ذمية تدعى على أمرأة مسلمة بإنهاض بتها كسرت ذراعها وانت يحماعة من الدمس شهدون لها دعواها والحال إنهاعا خوته من قديم ولم يكن عندها بينة من المسلمين يشهدون لهاده واهاهده فهللا يحكم بهذه الشهادة شرعاواذا عزتعن البينة من المسلمين تصدق المدعى عليها بيمين اولاعبرة بالدعوى المحردة عن الانسات الشرعى (احاب) لا تقبل شهادة أهل الذمة على المسلمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر وتركما يورث عنه شرعافادعي رحل أجنى على تركة الميت مان له دينا على الميت فانكروصي الميت دعواه ذلك فهلاذا أقام المدعى بينة لاتعرف اسماى الميت ولاجدده لاتقبل شهادتهم حيث لمبكل للمتشهرة ماسمه واذاتعلل المدعى وثيقة سدمغير تابتة المضمون لاعبرة مدعواه الحردة عن الاثبات الشرعي ولابالوثيقة التي بيده التي لم يتدت مضمونها شرعا (احاب) حيت لم تتعين المشهود عليه الميت بذكر الشهود اسمه لاتقبل شها دتهم ولاعبرة بوثيقة لم شيت مضمونها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في وقف هومن حقوق الله تعالى هل تصفرالشهادة عليه مدون الدعوى وتقبل حسبة وللعا كالشرعى سماعها والحكر بهااذا استوفت شرائطها الشرعية وكان الشهودعدولامرضي الشهادة أملا (اجاب) نعم تقبل الشهادة حسبة لاثبات أصل وقعه ومسحقوق الله تعالى كاهومذ كور

فللقاضى سماع شهادة العدول في وجمه الخصم الواضع اليد المنكر للوقف وان لم تتقدمها الدعوى من الناظر على الخصم المذ كور ويحكم باصل الوقف بعدا ستيفا عشرائط القضاء جيث لامانع والله تعالى اعلم (سشل) في رجل ماتعن أمه وزوجته معتقته وابن معتق معتق والده وتركما يخصها من تركته فانكرت الورثة عتقهاوز وحيتهافهل اذاشهدت بينة شرعية على اقرار المتوفى فال صته بأنه اعتقها وعقد عليها وانهاز وجته بالنكاح تككون مقبولة شرعا وتاخذ ما يخصها من المركة ولا عبرة با نكار الورثة ذلك مع اقر ارهم على يتهاله (اجاب) اذا ثمت بالوجه الشرعى عتق الامة المذكورة والتزوج بها بعقد صحيم يكون لها أخذ ما يخصها بطر يق الارث عن زوجها حيث مات وهي على عصمته ولامانع والله تعالى اعلم (سشل) فى رجل ادى على آخر بدعوى شرعية على يدقاضى بادهم وأحضر بينة عدولا تشهد لهطيق دعواه فامتنع القاضى من قبول شهادتهـ ممتعللا مانهم منعوا أخواتهـ مالبنات من أخد نصبهن في أرض الزراء-ة الاميرية بطريق الميراث عن آباتهن فهل واكال هذه لاعبرة بتعلل القاضى مذلك ولاتبطل شهادتهم بسيب ذلك حيث كانت الشهود عدولا (احاب) اذا ثبتت عدالة الشهود بالوحيه الشرعي وجب على القاضي قبول شهادتهم حيث لامانع ومجردمنعهم الاناثمن أخدذهن بعض الأطيان التي 7 لتابيت المال بطريق الارث لا يسقط عدالتهم بعد تحققها اذلا يجرى التوارث في أرض الزراعة الاميرية كماصرحوابه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين تحملا الشهادة على شهادة شاهدين آخرين عملى وقف بأن ذلك الوقف موقوف على ذرية الواقف الذكوردون الاناث فهل تقبل شهادتهم عند تعذرشهادة الاصول لغيبة اوموت بعد التعمل واستوفى التحمل شرائطه الشرعية (أجاب) تقبل الشهادة على الشهادة وان كثرت استعسانا في كل حق ومنه الوقف الافي حُـدُ وقود بشرط تعذر حضور الاصدل عوت اوبرض او سفركاص والدفاذا توفرت شرائط التعمل والادامكم عوجبها فيماذكر والافلاوالله تعمالى أعلم (سئل) في اخوين كل منهما في معيشة وحده ولكل منهما مال خاص به فد فع أحده مالركل أجنى قدرا معلومامن الدراهم ليتجرفيه في شراء البر وبيعه فبعدمدة أنكر العامل المملغو حددهدا كليافاقام رب المال سنة عادفعه لدون الدراهم فطلب العامل ابطال شهادتها متعلاران لرب المال أخاقاتم مقام على البلد التي منها البينة فهل لايجا بالذاك بالتقبل شهادتها حيث كانت موافقة لدعوى المدعى ولاعبرة بتعلله اذا تحقق ماذ كر بالوجه الشرمى (أحاب) اذا كانت الشهود عدولاولاتهمة في شهادتهم ولم يكن للشهودله عليهم منوعولاية تقمل شهادتهم لهحيث لامانع والافلاوالله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات منذسبع عشرة سنة عن أبن والآن يدعى شيخ الملديان لابمه ديناعلى أبى ذلك الابن ولم يبين وجهه متعللا بتمسك بيده فانكرذ للث الابن دعواه

11.01

1771 17

1771 17

جادی|لاولی ۱۰ ۱۲۷۱ رجب سنة

1771

1171 19

شعبان

11/1 10

1771 17

ينفه لاذا أرادان يقم شيخ البلدبينة من اتباعه الذين تحت ادارته و لشهادتها ولاتسمع دعوآه حيث كان الاب بالبلد ولمبدع بذلك الد منازعة الابن المذكور (أحاب) من المعلوم المقرران الدعوى التي مضي عليها سنة قدمنع القضاةمن سماعها الافيما استثني وعلى فرض س لشيخ القرية الذي له ولاية علمه عبرمقبولة كإصر حوابه والله تعالى اعلم (ولايةعليهم (أحاب) قدصرحوا بعدم قبول شهادة الفلاح لشيخ قريته أأذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على ورثة زوجها بانها ذلك فاحضرت شاهدن لدى قاضى ناحيته وشهدابان الميت أقربان بذمته كياس وانهما لادمرقان الاكماس هسلهى أكماس قطر اوقساش اوغيرذلك فهل كور بلزوم التركة بهـ ذا ألمبلغ يكون حكمه غميرنافذ الكون كورة لم تسنسب الدين وكون الشاهد بن لا يعرفان الاكياس سيما وان المت يتعرف الا كياس القطن وغيرها (احاب) فعم لاسفد حكمه حيث الحال مأذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سـ ثل) في رجل يستعنى منفعة قطعة ارض فيراغان نخلات واضم مده على ذلك مدة من السنين تزيد على خس وثلاثين سنة غرالفغل لنفسه وبدفع ماهلمه كيهة الدبوان المدة المذكورة من غيرمعارض وحل الأكن ان ذلك التخل دون الارض ملك له بطريق الارث عن امه آل ا الميراث عنابها ومربدرفع بدواضع اليدع لى ذلك النخل فانكر المدعى عليه دعواه ذلك وللدعى المذكور تينة اقامهالدى نائب الشرعشهدت بان حدالمدى كان حال حماته للفي تلك الارض التي لدست في استحقاقه الكن لا علمون مقدا رماغرسه فيها شم بعدد دة غرس رحل آخر في تلك الارض نخد الايعلون عدده أرضا شم غرقت الأرض وتلف مافيهامن الفخل وهلك وبقى منه الثمه انخلات المذكورة لأيع لى ولايعلون غير ذلك معانكار المدعى عليه دفاك فهل على فرض سهاع الدعوى لاتقبل هنذه الشهادة على الوحمه المسطور ولاتثبت للدعي ملكافي النخمل الموحود في الارض المذكورة ويمنع من معارضة المدعى عليه وينع عن معارضة المدعى عليه مدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سأل) فرجل شترى عجلة بقرمن آخر بتن معلوم من الدراهم ووضع يده عليه اوهو يتصرف يهاوفي

تتاجها تحوجس عشرة سنةمن غيرمنازع له فيهاولامشارك له في التصرف فيها والآن ادعى المائع مان العلة مشتركة سنهما للشترى النصف والبائع النصف الانوادعي المشترى بآنه اشترى الكلواقام آخو بهشاهدين فهلاذاكان كلمن الاخون في معدشة وحده لا يحران بشهادتهما نفعالنف همما تقيل شهادتهما ويقضي بهاللاخ المذكور (أحاب) حيث كان البائع منكرا سعه جياع البقرة المذكورة للشترى وأنعت المسترى شراءه جيعهامنه بشهادة أخونه المذكورين بالوحمه الشرعي تقبل شهادتهماله حيث كاناعدلين لم يقم عمامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين وترك أمافدانا ونصفا وحصة في ساقية تتعدى شيخ الملدووضع بده عماد كرفيع دباوغهما طلبارفع يدءعن الارض والحصمة المذكورة فنعهمامنه متعللامانه دفع ماعليهما من البواق وأنهما أسقطاحقهما له فانكرادعواه فهلاذا أقام بنةمن الف الآحين الذين تحت ادارته وأمره ونهيه واشهدهاء لي دعواه لا يجاب لذلك ولاتقىل شهادة الفلاح لشيغه ويكون لهما أخذحقهما منسهحيث كان انحق ابتالهما فى الأرض وحصة الساقية ولاعبرة بتعلله (اجاب) لاتقبل شهادة الفلاح لشيخ قريته الذى له ولا ية عليه والله تعالى اعلم (سئل) في شهود على اسقاط منفعة قطعة أرض كانتجارية في استعقاق رجل من لدة هو الاتنشيخ في تلاث البلدة لرجل آخر من بلدة اخرى ليس شيخافيها الآن ولاولاية للرجل الآخرعلي الشهود الآن حال أداء النهادة بل بعض الشهود إنسد للسقط ولامشيخة للسقط له في بلدة الشهود الآن ولاشو كهله بل كان وسابق الازمان شغاعلى بلدالشهود شم عزل وغرب وحصلت له اهانة ولم بعد للشيغة الىالان وقد كتب مذلك الاسقاط الذي صدرعي اختمارمي صاحب أتحق المسقط هةشرعية مسحلة في محرقاض لاولاية للسقط له على بلدة ذلك القاضي أصلا ولمبكن ومض الشهود من فلاحي المسقط له وقت الاسقاط بل أحدهما شر مف وألثاني امام مسجدتلك البادة فبعدعزل المسقط له وتغريبه أنكر المسقط الاسقاط وحداكحة واختلسها واخفاها واحتاج الحال الآن الى المرافعة بين بدى قاض في شان ذلك وطلب من المسقط له بدنة تثبت دعواه الاسقاط فهل اذاشهدت تلك الشهود به وكانواعدولا لاولاية للشهودله عليهم الآس ولاتهمة فيهم حال الاداء ولم يسبق أنهم شهدوا في تلك اكمادتة وردتشهادتهم فيهاللتهمة تقبل شهادتهم اذاطابقت الدعوى ولوفرض انهم كانواسا بقانحت ولاية المشهودله الكونه كان شيغا وقت التحمل نمزال ذلك عاذكر حيث لامانع وتعتب الاهلية وقت الاداء لاوقت التعسمل (احاب) المصرح به ان المعتبرفي قبول الشهادة أهليه الشاهيدوقت الاداء لاوقت التعيبل فلوتحييل الشاهد وهوكافر أوصي مميزأورقيق اوفاسق اوز وج للشهودله فادى بعدالاسلام اوالبلوغ أوالعتق ولواعتقه أوالتو بهاوالطلاق وانقضآ العدة تقبل شهادته وفي قاضي خان لوأن

17V1 11

Irvi 14

دى اكحة

19 مطلب المعتبر فى قبول الشهادة أهلية الشاهد وقت الاداء لا وقت التحمل ذى الحجة سنة مطلب لوان القاضى لم يردشها دة الاجير الخاص مثلاحتى وال المانع من قبوله افاعاد الشهادة والتا الثانية مطلب كل شهادة ردت في حادثة لا تقبل و مدذلك ابدا

مطلب الشهادة اذا كانت على غائب اوميت فلابد القبولها من نسبته الى جده الا اذا كان يعرف باقل من ذلك مطلب المعتبر حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك

۲۵ مطلب تقبل شهادة المعتق وابنه على عمده بطلافها ثلاثا حسبة

م ۱۲۷۲ • القاضى لم يبطل شهادته أى الاحير الخاص ولم يقبل فاعاد الشهادة بعداً نقضاء مدة الاحارة حازت شهادته الثانية وهو كالوشهدلام أنه فلم بردالقاصي شهادته حتى أمانها نم أعادا أشهادة عاوت شهادته ولوكان القاضى ردشها دته الاولى مم أعادها بعد البينونة الأتقبل شهادته لأن شهادته ردت في هـ ذواكاد ثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا أه وون هـذايعلم انه اذالم بوجد في الشهود الذكورين حال أداء الشهادة ماعنع قبول شهادتهم من فسق اوتهمة اوكونهم تحت ولاية المشهودله الان أوبينهم وبت للشهودعا يمهعداوة دنيوية اوتعصب اوردالقاضي شهادتهم حال قيام التهمة اوتِّحوذلك تقبل شهادته موالافلا والله تعالى أعلم (سنل) فى رجل مات عن ورثة فوجدواته كابان اور تهم على فلان كذامن الدراهم فسألوه عس الدراهم الذكورة فادعى انه دفعها ذور ثهم بحضرة بينة وطلب السسندمن مورثهم فادعى مورثهم ضماعه فانكرالور تةدعواه ذاك فهل اذا أقام الدعى عليه سنة بالدفع لمورثهم تعرف اسمه واسم أبيه ولقبه وكان مشهورا بذلك تقبل شهادتها ويحكمها (أجاب) الشهادة اذا كانت على غائب اوميت فلامد اقبو لهامن نسدته الى حمده فلا يكفى ذكراسمه واسم أبمه وصناعته الااذاكان يعرف بها أى بالصناعة لامحالة بان لايشاركه في المرغره فلو قضى الاد كرا تحد نفذ فالمعتبر التعريف لاتكثيرا تحروف حتى لوعرف ماسمه فقط او بلقبه وحده كني كإفي حامع الفصولين والملتقط وغيرهما وفي المنع فانحاضل الامتبر غاهوحصول المعرفة وارتفاع الاشتراك اه فانعرف المورث وتميرعن غيره بذكر اسمه وأسم أبيه ولقبه قبلت شهادة البينة والافلاو الله تعالى اعلم (سئل) في رحل علاثامة استولدها سيدهاو بعدالولادةمنه زوجها سيدها مى عبذرقيق له فأتت منه تولد مم نجز السيدع تقهاوبعد ذلك طلقها الروج المذكور ثلاثا بحضرة سيدهوا بنسيده البالغ فنعه سيده عنها وفرق بينهما لوقوع الطلاق المذكور فهل والحال هذه اذاشهد السيدوابنه البالغ يوقوع الطلاق من الزوج المذكور لدى انحاكم الشرعى تقبل شهادتهما ولايلزم حضورا كارية المذكورة وقت حكم القاضي بالتفريق بدنهما (أحاب) تقبه لشهادة السيدوا بنه البالغ على عبد ده الحاضر عند القاضي بطلاق معتقته ثلاثا حسبةحيث كاناعدلين ولم يؤخراشها دتهما بالطلاق الثلاث خسة أيام فاكتر بعد علهمابالمعاشرة بغيرعذر والشرط حضورال وج لاحضورالمرأة والله تعالى أعلم (سـئل) في فوم بينهم عصبة وعداوة دنيوية ادعى بعض منهم باغراء شيغهم على آخران عليه دراه ممعلومة وغيرها وأرادهذا البعض المدعى اثبات ذلك بدينة من المتعصديين معه فهل لا تقبل هذه البينة حيث كاست من جلة المتعصبين مع المدعى المذ كورعلى المدعى عليه أوكيف الحكم (أجاب) لا تقبل شهادة العدوبسب الدنياعلى عدوه كشهادة المقتولوليه على القاتل والمجروح على الجارح والقذوف على الفاذف والمقطوع عليه مهذره

الطريق على القياط م فليس كل من خاصم شخصا في حقي يصير عدواله كاتوهم مبعض المتفقهة كإأفاده في البحر وقد صرحوا أيضا بعدم قبول شهادة من ثبت تعصبه فني الخيير يةعن معين الحكام من موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبة وهو ان يبغض الرجل الرجل لأنه من بي فلان أومن قبيلة كذا والوجه في ذلك ظا هروه وارتكاب المرم ففي الحديث ليس منامن دعا الى عصدية أوفاتل عصيية وهوه وجسالف قولا شمادة ارتكبه انتهى والله تعمالي اعلم (سئل)من ضابط المحروسة علمضمونه رجل سرقساعة فبعدمدة وحدهامال كهابيدرحل فطلبهامنه فادعى انهاش تراهامن رجل من طبتدافانكرالدعى دعواه ذلك فاقام المدعى عليه رجلاشهد باله اشتراها وأقام رجلا آخرشهدبانه تحمل عنشهادة شاهدالاصل فهل تقبل شهادة الرجل الذى تحمل الشهادة وحده أم لا (أحاب) لقبول الشهادة على الشهادة شروط مقررة في كتسالمذهب لاتقبل بدونهامن جلتها أن يشهدشا هدان على شهادة الشاهدا لاصيل ولا يكفي شهادة رجل على شمادة الشاهد الاصيل والله تعالى أعلم (سـشل) في رجل ادعى على آخوبدعوى شرعية ويريدان يقيم بينة بينا المنهودعليه عداوة دنيوية ظاهرة بينهموين المشهودعليه كجيع الناس فهلواكالهذه لاتقبل شهادة هؤلاء وليس للفاضى قبولها (أحاب) لاتقب لشمادة العدوسي الدنياعلى عدوه كشمادة المقتول وليه على القاتل والمجروح على انجارح والمقدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع فليسكل من خاصم شخصا فحق يصير عدواله كاتوهمه بعض المتفقهمة كاأفاده في مابورث عنمه شرعافادعي أحد أولاده الذكوران أباه قبل موته قد أقرله بانه وصىعلى تركته وعلى اخوته القصر وأقام رحلين مستفدمين له ولليت قبله يشهدان له بالاقرار فهلاذا كانالرجلان مستاجريناه تمكون شهادتهماعلى الاقرار لاغية ولاتثنت بهما الوصاية حيث الحالماذكر (أجاب) لانقبل شهادة الاجيرا كاصلسة اجره والله تعلى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وبنات قصرمنا وعن أخشقيق وأقيم الاخ وصياعلى بنات أخيه فادعى رج ـ لعلى كل من و كمل الاخ الوصى ووكمل الزوجة بأن المدعى الذكور يستعق ف ذمة المتوفى المذكور ممانا قرشا عن بضائع أخذهامنه المتوقى حالحياته وانه في ١١ جادى النانية سنة ٧١ تحاسب مع المتوفى المذكورعلى ذلك فظهرله عليه الميلغ المذكوروان موكلي المدعى عليهما ألمذكورين واضعان أمديهما على تركة المتوفى وطالبهما بذلك من تركته وسئل من المدعى عليهماعن ذلك فاجابا يعدم العلم يدعوى الدعى وكلف اثبات دعواه فاحضر شاهدين شهدكل منهماعلى انفراده بمعرفة المتوفى المذكوروأ به حال حياته في شهرر بيع الآخر سنة ١٢٧١ تحاسب مع المدعى المذكر وفي حانوته على ماله بدمته فظهر للدعى قبل

محرم سنة

مطلب لا يكبى شهادة رجل على شهادة الشاهد الاصيل

ITVY 9

ITYT IE

ITYT TV

۱۸ مفلب لوخالفت الشهادة الدعوى بزيادة لايحتاج الى اثباتها أونقصان كذلك لايمنع قبولها

مطلب الدعوى بناء على الاقرار لاتسمع مطلب بنسة الععة أولى من بينة المرض ربيع الثانى

مطلب شهادة السمسار العدل مقبولة مالم تكن فيما باعه كالدلال مطلب لاتفبل الشهادة عدلى حرح مجرد بعد التعديل وفيما قبله نزاع

المتوفى مبلغ ٧٢٣٩ قرشا وأقرالم وفي لكل منهما بذلك وأشهده على نفسه بذلك وانه توجه مع المدعى المذكور الى المتوفى في بيته في ١١ حمادى الثما نية سنة ١٢٧١ وأقرله المترفى بذلك وكتب للدعى تمسكا بذلك يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك ف المركم في هذا (أجاب) لامانع من قبول هذه الشهادة حيث شهد الشهود بعد الدعوى العميمة باقرار المدين بذاك آلدين و تاريخ الحسبة التي ذكرها المدعى وماذكر في شهادتهمامن ريادة المحاسبة والاقراربة أريخ سابق لايوجب خللا في شهادتهمامع وجودالطابقة بينالدعوى والشهادة الكونهآز بادة لايحتاج الحاثباتهاقال الانقروى نقلاعن القاعدية الثهادة لوغالفت الدءوى بريادة لايحتاج الى اثباتها أونقصان كذلك فان دلك لا ينع قبوله انتهى هذا ماظهر والله تعالى اعلم (سشل) في رجل واضعيده على أرض زراعة أثرادع اسه فتعدى عليه شيخ البلدوز رعها سنشن بالقهر والغلبة عن صاحب الاثروادي ان صاحب الارض اسقط حقه في حانب منهاله فانكر المستعق ذلك ويريد شيخ البلدأن قيم بينة من فلاحيه واهل ادارته وولايته فهل لاتصم شهادة هؤلاء المذكور ينوليس للقاضي قبول شهادتهم (احاب) نعملا تقبل شهادة الفلاح اشيخ قر يته حيث كأن له ولاية على الشاهد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقرفى حال صحته وسلامته اكلمن زوجته وابنته بقدره علوم من الدين لهما عليه قرضا وكتب لهمالذاك وثيقة شرعية بشهادة بينة شرعية فبعدمدة ماتعن ووثته وعليه دين لاناس أجانب نازعوا كالامن الزوجة والبنت وادعوامان اقرار الميت بالدين لمما كان فحال المرض وعندالبنت والزوجة بينة تشهديانه كان في العمة فهل تقدم بينتهما بذلك ويحكم لممالا خسددينهما ولاعبرة بدعوى كون الاقرار في المرض (أجاب) المصرحيه ان الدعوى بناءعلى الاقرارلاتسمع نعلواستوفت الدعوى شرائط الععةمن خصم على خصم وادعى ان الميت اقر في الصحة واقام بينة على دعواه فبينة الصحة اولى من بينة المرص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من القود فانكره المدعى عليه فطلب من المدعى بينة فاحضره اوز كيت ثم ان المدعى عليه طعن في البينة بأنم-م يتوسطون في الاسواق بين البائع وانشترى لاجل المفعة لانفسهم فهل يكون ذلك مخلأ بالشهادة وتردشهادة البينة ألمذ كورة (إجاب) التوسط فى الاسراق بين البائع والمسترى ان كان معناه مجرد عرض المبيع على المشه ترى أواخباره مان فلاما بيدع كد آفي عول كذا فان اردت شراءه أذهب معك اليه لتشترى منه مثلا وهو المعبر عنه بالسمسار لايكون ذلك طعنافي الشاهد أصلاحيث لم يعلم الفادح فيسه ولم تمكن شهادته فيما باعه كالدلال وانكان المرادمنه السعى بين المتبايعين بالغش والتلبيس يكون ذلكمن فبيل الطعن الخردلانه موجب الفسق وقدصر حوابانه لاتقبل الشمادة على حرح محرد بعد التعديل والتركية فلوقبله قبلت على مافيه من النزاع والكلام والله تعالى أعلم (سمثل) في

ربيع الثاثى سنة مطلب لاحاجة الى بيان الحنس والقدر والنوع والوزن في الشهادة مع الاشارة

TrVT To

جادىالاولى

TYT TE

شعبان

ITVT TT

مطلب تقبل الشهادة بالتسامع لاتبات أصل الوقف دون شروط ه

محل وهب لبنته القاصرة مصاغاف حال محته وسلامته عضرة بدنة ثم يعددلك مات الواهب عن البنت وورثة آخرين فأنكر الورثة الهبة فهلاذا رفعت الدعوى لدى الفاضي وشهدت الثهودبان هذاهوالمصاغ الذيوهبه الواهب لبنتسه المذكورة يكني فى الشهادة ولا لزم الشهود بيان قدره ووزنه حيث كأن الموهوب موحودافي علس القاضى مشار االيه وقت اداء الشهادة (أحاب) الشرط في دعوى المنقول والشهادة عليه الاشارة اليه فى الدءوى والشهادة ان لم يتعذرا حضاره لان الاعلام باقصى ما يكن شرط وذاك بالاشارة في المنقول كاصرحوابه ومنه يعلمانه لاحاجة الى بيان القدروا عجنس والنوع والوزن في الشهادة حيث وقعت الاشارة فيها الى المسهوديه والله تعالى أعلم (سـئل)فرجلواضعيده على قطعة أرض زراعة اميرية عن ابيه مدة تز مدعلى عشرس سنةوهو مزرعهاويدفع خراجها والاتزيدعي رجل أجنى بان لهحقافيها عنجده فانكر واضع المددعواه فهل آذا اقام ذلك المدعى بينة قالت نسمع ان محد المدعى فيهاحقا ولم تبين قدراكحق المدعى به لاتقب تلث الشهادة ولاتصم كهلها القدرالذى تشهديه ولايحكم بها (أحاب) لاعبرة بقول البينة على هذا الوجه ولا يحكم بقولهم والله تعالى أعلم (سئل) في بيت تحت يدجاءة اشتهرانه وقف عليهم وعلى من يُخلفهم في طريقتهم من واقف معلوم ومضى على ذلك مده تزيدعلى اربعين سنة ثم ادعت ورثة ذلك الواقف ان البيت المذ كورتر كة فهل تقبل شهادة الشهرة في ذلك والحال هذه وهل اذاصدق وكيلهم في التداعي على الوقف المذ كورلدى الحاكم الشرعي لا تسمع دعوى مانية (أجاب) اختلف عاماؤنا في قبول الشهادة بالتسامع على الوقف وقدا طلق اصحاب ألتون في قبولها قال في المكنز ولايشهد عالم يعاينه الافي النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف ومثله في المختار وتنوير الابصاروفي الهداية وأما الوقف العديم أنه تقبل الشهادة مالتسامع في أصله دون شرا تطع لان أصله هو الذي يشتهر وكلمز هؤلاء اطلق فع المتقاذم وغيره لكن الصحيح أن محل القبول مالم يفسر الشاهدانه سمعمن النساس قال ف أنخا تية والحلاصة والبرازية ولوقالو اشهدنا بذلك لأناسمعنامن الناس مذلك لاتقب لشهادتهم وفى البحرف شرح قوله وان فسر للقاضى انه يشهدله بالتسامع لاالخهذاه والصيح ثمقال ومعنى التفسير أن يقولا شهدنا لاناسمعنا من الناس انتهى وهوالذي عول عليه آلملامة خبرالدين في فتاواه حيث قال بعد نقل ماسيق وغيره و ينبغى الايعدل عن كلام قاضى خان الذى قدمناه في صدر الكلام وفي التنقيم نقلاءن فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة بالتسامع على اصل الوقف ان يشهدوا آن فلاناوقفه على الفقراء أوعلى القراءة أوعلى اولادهه نغيران يتعرضوا انهشرط في وقفه كذاوكذافان شهدواء ليشرط الواقف وانهقال للعهة الفلانية كذا والجهسة الفلانية كذافلاتسمع بالتسامعء لمى شروط الواقفلان ألذى يشتهر انمساه وأصل

ITVT

شعمان

79

شوال ۲۰ ۱۳۷۲

1577 57

ذىالقعد

مطلب لا يلتفت القاضى مطلب لا يلتفت القاضى للشهادة على المجرح المجرد والمسكن بزكى الشهود فان عدلوا شرا وعلما قبلت شهادتهم

الوقف واله على المهة الفلانية أما الشروط فلاتشته رفلا تحوز الشهادة على الشروط بالتسامع انتهى وقدصرح علماؤنا بصةاقرارالو كمل الخصومة لابغيرها على موكله عندا القاضي دون غيره استعساناني غيرا كمدود والقصاص فيعمامل الموكل ماقرار وكيله بالخصومة والحسال هذه حيث لامانع فاذا تحقق ماذكر بطريق شرعي لايعتسبر انكاراللوكل الوقف من قبسل مو ربه والله تعالى اعلم (سشل) في رجل واضع يد معلى أرض زراعة الميرية وفيها بعض نخيل تلقى ذلك عن ابيه وحده مدة تزيد على خس وثلاثين سنةوهو يتصرف فى ذلك بانو اع التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل عهدة بلدأنه يستعنى فىذلك حصة عن جده فانكرواضع اليد دعواه ويريد المدعي أن يقيم بينمة من اتباعه واهل ادارته وولايته فهل واعال هذه لاتقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس المقاضى قبول شهادتهم (اجاب) المصرح به عدم سماع مامضى عليه جس عشرة سنة الافى الارث والوقف ووجود عدرشرعي ولوفرض سماع الدعوى فلاتقبل شهادة الاتباعلنله ولاية عليهم والله تعالى اعلم (سـئل) في خسة رحال يلكون دارابطريق الارتعن اصولهم لكل منهم الخس فيهاء أحدهم شيخ بلدفادعي شيخ البلدانه علات فيها النصفعنمورته واستولى عليه بالقهروالغلبة عن باق الشركاء وبريدان يقم بينة بذلك بعضهاشيخ بلدوالبعض الاخرمن فلاحيه وتحت ادارته وولآيته فهسل واكال هذه لا تقبل شهادة هؤلاء المذكورين وليس للقاضي قبول شهادتهـم (أجاب) نعم ليس القاضي قبول شهادة من ذكراذا تحقق ماهومسطور بالسؤال والله تعلى اعلم (سئل) فرحل يستحق أرض زراعة اميرية رهماء ندشيخ قرية على قدرمعلوم من الدراهم ووضع بده عليهامدة سنة فارادالراهن دفع درآهم الرهن و ماخذار ضه منالشيخ الذكور بعدالسنة المذكورة فادعى ان الراهن اسقط حقهمما له في ظير الدراهم المذكورة ومريدان يقم علىذلك بينة من خدمه واحراء الخاصين مفهل لانقسل شهادة هؤلا الجاعة المذكورين أشيخ بلدهم ويؤم بتسليم الارض المالكهاوانحال هذه (اجاب) نُع لاتقبل شهادة الاحبر الخاص لمستاج ، ولا الشهادة لمن له على الشاهد ولاية والله تعالى أعلم (سمل) فيما لوشهدت على شخص بمنة بشئ فاراد تحريحها بتركها الصلاة وكشف العورة ونحوهما عمالا يترتب عليه حدشرعي ولاحق لمخلوق قبل تعديلها فهل يسمع منسه ذلك فأداا أيته تردشها دتها (اجاب) لا تقبل الشهادة على جرح عرد بعدالتعديل ولوقب له قبلت اى الشهادة كالعتمده صاحب التنو برتبعالا قرره صدرالشر يعة واقره منلاخسر وواطلق ابن الكالرد الشهادة على الحرح المحرد تمعالعامة المكتب وظاهر كلام الوانى وعزى زاده الميل اليسه وكذا القهستاني حثث قال وفيهان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة الكن مزكى الشهود سراوعلنا فان عدلوا

قبلهيا وعزا والمضمرات وذكرالسائحاني أن من قال تقبل الشهادة على أنحر ح المحرد اواد

ذي أعده سنة

tryr .

17VT A

ذىاكحة

۱۳ مطلب بینة اکنا رج علی الملاک المطلق اولی من بینة اکمارج علی الوقف

ITYT TA

محرم

مظلب لاتقبل شهادة الوكيل بعد العزل فيما وكل فيه انخاصم

انه لا يكفي في ظاهر العد الة ومن قال ترداراد أن التعديل لو كان ثابتا أو اثنت بعد ذلك لايسارصه الحرح المحرد فلا تبطل العدالة اه والله تعالى أعلم (سشل) في رجل واضع وعلى قطعة أرض خالية عن البنا وصاريت صرف فيها التصرفات الشرعية مدة تزيدع فاربعين سنةتم بعدهذه المدةادى الانشخ البلدانه يستعقها عنجده وهو حاضر ومشاهد التصرف تلك المدةويريدان يقيم بينه من فلاحيه واتباعه واهل ادارته وولايته فهلواكال هـ ذه لاتقبل شهادة هؤلاء المهذكور منوليس للقاضي قبولها (أجاب) نعم لا تقبل شهادة ه ولاء لشيخ بلدهم الذى له ولا ية عليهم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل مصر يستحق قطعة أرض زراعة أمير ية رهنها عندشيخ بلدع في قدرمعلوم من الدراهم وصعشيخ الباديده عليما شمات الراهن عن ورثة فآرا دوادفع دراهم الرهن وأخذا لارض المذكورة من الشيخ المذكورفادى ان مور تهمأ سقطهاله ويريدأن يقيم بينة من اتباعه وعن له ولا يع عليه على دعواه فهل لاتقبل شهادة الجماعة المذكورين اشيخ بلدهم المذكوروليس للقاضى قبول هذه الشهادة (أجاب) تعملاتقبل شهادتهم أن كان الواقع ماهو مسطوريا اسؤال والله تعالى أعلم (سئل)فرجل تحتيده قطعة أرض امام مقبرة فادعى رجل عليه انها ملكه ورثهامن مورثه البأني القبرة وأقام البينة وادعى صاحب المدانها وقف وأقام البينة فهل بينة انخار جا ولى واحق من بينة ذي اليد (احاب) بينة انخارج على الملك المطلق أأولى من بينة ذي اليدع لى الوقف كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سـ ثل) في جـ اعة استعقون قطعة ارض زراعة اميرية اثراءن أبيهم تحت بدشيخ بلد فطلبوهامنه فادعى أأنعهم الميت وهبهاواسقط حقهم منهاله بحضرتهم وانه واضع يده عليها اربع سنين واقام بينه من فلاحيه واتباعه واهل ادارته وولايته فهل واكال هذه لاتقبل شهادة ه ولاء آلمذ كورين وليس للقاضي قبول شهادتهم (اجاب) اذا ثبت على الجماعة المذكور ينما يفيد دسقوط حقهم من تلائا الارض كتركهم الماها باختيارهم سنين يسقط حقهم منها والافلا وأماشهادة الاتباعلن لدولاية عليهم فلأتقب لوالله تعالى أعلم (سُمُل) فحدجل كانو كيلا في قضية مُمَّر جون الوكالة بعدان صارخهما فيها ثمَّ بعدذاك أرادان يشهدفيماوكل فيه فهل واكالهذه لانقبل شهادته حيث كانمتهما وخاصم بالفعل في هذه القضية (أجاب) لا تقبل شهادة الوكيل بعدما أخرج من الوكالة انخاصم اتفاقا كاصرحوابه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلد صاحب شوكة ادعىء - لى رحل آخرمن بلدة اخرى مدعوى شرعية ويريدان يقيم بينة من أهل بلده الذينهم من فلاحيه وأهل ادارته وولايته فهل والحاله من فلاحيه وأهل المادة هؤلاء ١٢٧٣ الذكور يزوليس للقاضي قبول شهادتهم (أجاب) نعملا تقبل شهادة هؤلاء لشيخ «ريتهم المذكور وامحال ماذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخربانه

سيمة

صفر

11V" T.

وبيدع الأول 12 1744

مطلب بينة المشــنرى امك بعت منى معــد بلوغك أولى من بينــة البائع امه قبله لا ثباتها العارص

ITVT TI

مطلب بینة الخارج انی اشتریته من ابیك مند عشرسنین اولی من بینة ذی البد ان اباه مات منذعشر بن سنة ربیع الشانی مطلب بینة ان روج فلانه مات اوقتل اولی من بیدة انه حی

اسقط حقه له في قطعة أرض زراعة أمير بة في تظير كذافا نكر المدعى علمه دعوى المدعى فافام المدعى رجلين بينة تشهدله فهل اذا كان احدالرجلين المذكورين تحت ادارة المشهودله وولايته لاتقبل شهادته له (أجاب) نعملا تقبل اذا كان للشهودله ولاية على الشاهد بحيث يخاف منه كشمادة الفلاح لشيغه والله تعالى أعلم (سلل) فرحل ذى ق قطعة أرض زراعة أميرية اسقط حقهم الذمي آخرطا ثُعَا يختارا في نظير قدر معلوم من الدراهم ومكنه الحاكم من زراعتها ووضع المسقط له يده عليها وصاريز رعها ويدفع ماعليهامن الخراج مدةتزيد على جس عشرة سنة الى ان مات المسقط والسقطله ع أولادذ كورذمين فوضع أولاد المسقط له بدهم عليها بعده مدة خمس عشرة سنة وهم يزدعونها ويدفعون ماعليها تكهة بيت المال ثم الاستأراد أولاد المسقط المذكور أخذ الارض المذكورة من واضعي اليدآلذ كورين منكوين اسقاط مورثهم اورث واضعي الميدالمذكورين فهل واكحال هذهاذا أقام أولاد المسقط له يدنة ذميين على أسقاط مورث الجاعة المذكور ين تقبل شهادة الذميين على بعضهم ولاعبرة بإنكارهم بعد ذلك حيث استوفى الاسقاط الربشرائط الععمة (أجاب) نع لاعبرة بانكارهم بعدذاك وتقبل شهادتهم والحال هذه ديث لامانع والله تعنالي أعلم (سشل) في رجل اشترى دارامعلومة عسيزة من ملا كها الذين هم ثلاثة اخوة رحال راشدُون فباعوه جيع الداربيعا صحيحا شرعيابش معلوم علىدنا أسالقاضى وبحضرة بسنة تشهدنذ الكوكات سعجة يخط النائب شموضع المسترى مده على الداروصار بتصرف فيهابالسكي والعمارة نحوعشر سنين والآن يدعى احدالب ثعين على المشترى انه كان قاصر احال البسع فهل اذا كان عندالمشترى بينة تشهديانه كانبالغا وقت المينع تقدم بمنته و عنع المدعى المذكور عن المعارضة ولوفرض الهله بينة على ان البياع كان قبل الملوغ (أمان) بمنة المشترى افك بعت منى بعد بلوغك أولى من بينة البائع أنه فبله لا نباته العارض اه من تنقيم اكحاه دية فادا أثبت المشترى ان البيع صدر بعد البلوغ يمنع المدعى عن المعارضة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل علات نخيلاباعه لا خوبتن معلوم شم بعدمدة باعه المشترى لشان منذعشر سنين عوجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون والآن بريدابن البائم الاول فسخ عقد البيع وأخذ النحيل من واضع اليدمنكر البيع أبيه ومتعلَّا (بان أباه كان ا ستاقيل داكفهل اذا ثبت ان أياه كال حياو انه باع بنفسه الشترى الاول لا يجاب لدلك ولاعبرة بتعلله ويمنع من منسازعة واضع السد بالشراء الشاني اذا تحقق مادكر بالوجه الشرعي (أجاب) قال في تنقيم الحامدية بينة الحارج اني اشتريه من أبيك منذ عشرسنين أونى من بينة ذى اليدان أياه مآت منذعشر ين سينة وفيها بينة ان زوج فلانة قتل اواله مات اولى من بينة أنه عي الأاذا اخبر بحياته بتاريخ لاحق انتهى وقد صرحوا ان يوم الموت لايدخل تحت القضاء فاذاا ثدف المسترى ان المورث بأع النحيل حال حياته

بالوجه الشرعى لاعبرة مدعوى الوارث انه مات قبل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجىل شيخ على بلد أدعى عسلى آخربد عوى شرعيسة واقام شاهدىن يثبتان دعواه الحدهماعن آهولا يةعليه وادارة وثانيهما فاسق مشهورفهل واتحال هذه لاتقبل شهادة الشاهدين المذكورين (أجاب) نعم لاتقبل شهادتهـما ان كان الواقع ماهومسطور والله تعالى أعلم (سمثل) في رجل ادعى على آخريدعوى شرعيمة واقام ساهدين شمداعلى طبق دعواه فادعى المدعى عليه ان الشاهد من عدواه يفرحان لحزنه ومحزنان الفرحمه ويدمذاك ردشها دتهمافهل يكون فدحافي شهادتهما وترديه الشهادة من غير اثبات سبب العداوة الدنيوية (أجاب) ليس مجرد الطعن بدون ا ثبات بوجه مرعى مقتضيالردا لشهادة على انهم قدصر حوايانه ليس كلمن عاصم شخصافى حق اوادعى عليه وصير مدواله بل اغمأ تثبت العداوة الدنبوية بتعوق ذف وجرح وقتل وفي لاعماصة والله نعالى إعلى (سلل) فرجل ادعى على رجل بان مورثه قبل موته اودع عند وقدرامعلوما من الارادب الفول وانه باعه وقبض عمه فانكر المدعى عليه دعوآه ذلك وجدها فأفام المدعى علىذلك رحاس أحدهما قريب له أحير خاص له والشاهد الا تراجيرخاص عنده أيضافهل والحالهد فدلاتقبل شهادة الرحلين المذ كورين (أحاب) لاتقبلشهادة الاحيراكاصلات، الجروالله تعالى اعلم (سُدُل) في رجل له أربعة ذكور وبنت واحدالذ كورفي معيشة وحده دون أبيه والا مأين كببرفي عاثلته شيخ على البلد ثم مات الابعن أولاده المند كورين وتركما ورثعنه شرعافاراد الابن المنفردوحده أن باخد ما مخصه من تركة أبيه فادهى الاخ الديميران أباه كتب له جيدع مخلفاته قبال موته وبريدان يقم بينة من فلاحيه واتباعه وأهل أدارته وولايته فهلواكالهذه لاتقبل شهادة هؤلاء الذكورين ولسلقاضي قبول شهادتهم (أحاب) نعملاتقبل شهادة الفلاحين المذكورين لشيخ بلدهم والله تعالى اعلم (سئل) فحرحل تراغداره وسافر الىجهة ومكت فيهامدة من السنين ثم رجع من سفره فوجد رجلا أخذباب داره وركبه على ابداره فطلبه منه فانكره فترافع معه على بدنائب قاض هناك وطلب منه بينة فاحضر شاهد بنعدلين وشهدكل منهماعلى حدته بالملك في الباب للدعى المذ كورفه لواتحال هذه ادا أثنت المدعى دعواه الماك في الساس المذكور بالبينة الشرعية يحكم له مه ولاتكلف البيئة نأن المدعى عليه أخذه من دارالمدعى فيأي شهروه أى يوم (أجاب) اذالم يكن هناك مانع من سماع دعوى الرجل المذكور وأثبت ملكه لذلا الباب البينة العادلة يقضي لدمه وفي الأشباء الراي الي القاضي في مسائلذ كرمنها السؤال وزالمكان والزمان فالفحواشيه للسيدا يجوى قالف البزازية ولوساً لهماء مما فقالالا نعلم تقبل لانهمالم يكلفانه اه والله تعالى أعلم (سئل) قرجل يملك جاموستبن دفعهما لرحل آخر ليحفظه مماله في نظيرا سستعمالهما في أشغاله

ITYT 11

ITYT 10

174

جادىالاولى

1544

مطلب سالهماالقاضي عرالزمان والمكان فقالالانعلم تقبل

جادى الثانية سنة

Tryr r

۴ مطلب يقضى بيينة الخارج فى الملك المطلق ال اتصدالتاريخ اولم يؤرخا

TVY Y.

رجب

TYP IA

ITVT TA

شعدان

ITVE IV

ومؤنته ماهلي المالك وسنهما وحسنها ولينهما للمالك فاستمر تاعنداله المذكور للائسنين تم بعد ذلك طلب المجاموسة بن مالمهمامن الرحل المذكور فانكر الملك حاملكه ومعكل منهسما يستخفهل تقدم بينة الخارج أو تقدم سِنة واضع اليد (احاب) واذاتنا زع آثنان في شئ كل منهما يدعيه ملكا مطلقا ولم يؤرخا أوارخاتاً ريخاوا حُدا يَقْضي بِمِينة الخارج والله تعالى أعلم (سَتُل) في رج ةالمذكورة ابن أخيها واستعها وشهداء ضمون مافي وته (احاب) نعم تقيل شهادتهمالها والحال ماذ كرحست لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتًا ما عته في حال صحتها و سلامتها لا بن أختها بثن معلوم و س منه عوحب همة شرعية من قاضي المحروسة مذلك ثابتة المضمون شميع مدةماتت عن أولادا بن ذكور واناثفادي وصيهمان البيع في مضالموت لاحل يطاله والمشسترى مدعى انه في زمن العجة فهدل اذااقام كل منهما يدنة تقدم بينة مدعى العدة اذا ثبت ماذكر (اجاب) بينة كون البيع في العدة أولى من ينية كونه في على أن البيع لوفرض أنه صدر في من الموتّ لغسير الوارث لا يكوّن ما طلاو كذا إنه ينفذمن الثلث والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل شيخ بلدا دعى على آخر وبريدان يقيم بينة بعضهامشائخ بلدمن بلدة اخرى والمعض الآخرمن ب) نعم لا تقبل شهادة مشايخ أهل القرى ولاشهادة الفلاح لشيخ بلده الذي له ولاية وا دارة عليه والله تعساني أعلم (سئل) في ام أه تملك حصه في أماً معلومة مالمراث عن زوحها وأبيها فساعت تلك المرأة نصيم اشائع الإبنها البالغ بثن معلوم في حال صحتها وسلامتها عوجب حة شرعية بدده ثابتة المضمون شمماتت المرأة عن بنت بالغمة والآن تربدالبنت ابطال البيع متعللة بصدورهم امهافي مرضالموت فأنه كرالابن دعواها فهلاذا قام كل منهما يبنة تقدم هنة العجة على بينة المرض (احاب) بينة العجة أولى من بينة المرض والله تعالى اعلم (سئل) في رحل غممات الابن المذكورع لاالمه المذكورة من مدة نزيد على خس عشرة س المرأةالمذ كورةعن ابن أخشقيق من مدة خس سنى فوضع ابن الاخ المذكور يده على تركتها تلك المدة والاتن أدعى رجل عليه بانه ابن عم للرجل الميت أولاور مدافامة بينة شهدون بالسماع على انه قرب لليت فقط مهل اذالم يسب الشهود الميت الى

مهدیه څ

٤.

الجدالجامع للدعى لاتقبل هدذه الشهادة سيمامع تفسيرهم بانهم يشهدون بالسماع (احاب) شهادة الشهوديان المدعى المذكورةريب لليت غيرمعتبرة شرعاوا كمال ماذكر والله تعالى أعلم (سال) فرحلواضع يده على دارمدة من السينين تلقياها بالارتعن عة له ادعى عليه وحل اله يستعق في تلك الدارا كثرمن نصفها بطريق الميراث عن اصوله ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعى ثم بعدذلك ادعى ثانياعلى واضع البدعلى الداو المنذ كورة نصفها وبريداقامة بينسة على ذلك فهسل اذالم تعرف الشهود حسدودالدار المذكورة لاعبرة بهاولا تقبل (أحاب) يشترط التعديد في دعوى العقار كإيشترط في الشهادة عليه ولوكان العقارمشه وراخلافا لهماالااذاعرف الشهودالدار بعينها فلايحتاج الىذكر حدودها كإف العلائى وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة لهم أرض زراعة أميربة واضعين أيديهم عليهاوهم يتصرفون فيهامدة من السنين والان أدعت عليهم امرأة قرببة لمهمانهم وهبوالها حصة شائعة في الارض المد كورة لم يقسموها لهاولم تقبضهامنهموتر مدالات قسمة الارضوافرازها وأخذماوهم وملمهم وهم ينكرون دعواهافهل اذا أفامت بينسة من مشايخ القرى ومن الباعها الخاص منها الاتقيل أشهادته (أجاب)شهادة المذكورين واتحال ماذكر لاتقبل والله تعالى أعلم (سئل) فى رجله مات عن ابن غائب وبنت وأخت شقيقة وأبناء عمشقيق فوضع أحد الورثة يده على التركة والآن ادعى أولادا لع الذكورون أن لهم حصة في التركة المذكورة بطريق الارث عن الاس الغائب الذكور مدعين الهمات في غيبته الذكورة عنهم وعن الاخت والبنت المدذ كورتين فهل والحالهذه اذا أقاموا بينة تشهد بالتسامع من الثقات اله مات تقبل تلك الشهادة حيث كان موته مشهور ابين النماس (اجاب) اذا شهدشاهدان على موترجل فهذاعلى وجهين اماان يطلقا الشهادة اطلاقا ولم يبينا شيأ اويقولالم نعاين موته واعاسم عنامن الناس ففي الوجه الاول تقبل شهادتهما وفي الوجه الثانى المريكن موت فلانمشهورا فلاتقبل الشهادة بلاخلاف وان كان موته مشهووا ذكر في الاصل وكتاب الاقصدة انه تقبل وهكذاذكر ما لخصاف في أدب القاضي وقد قال ومضمشا مخنالا قبل شهادته ومه أخدا اصدرا لشهيد حسام الدين وفي الغياثية هو ألعميم وان فالانشمد ان فلانامات أخسبرنا بذلك من شمهدموته عن موثق به حازت شهادته ماهكذا ذكرفي الاقضية افاده في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل)فى رحلله قراريط فى بيوت مشتركة وله بيوت كاملة توفى عن ورثة ادعى بعضهم انجيع ذلك وقفه التوفي ويقيم بينمة لاتعرف الحدودولم يسمعوا من المترفى فهل والحالهدده لايحكم بثبوت الوقف بتلك الشهادة ولايسوغ القضاء بها (أجاب) الشهادة بالمقاريدون معرفة عينه على قول اوحدوده على آخ غيرمعتبرة والله تعالى أعلم (سئل) قرجل اشترى تخلاص مالكه بتن معلوم ووضع المشترى يده

رمضان سنة
۱۱ ۱۲۷۳ ما التحديد مطاب شترط التحديد في دعوى العقاركم يشترط في الشهادة عليه شوال

1747 4

1774 17

ه ۲۰ ته ۱۲۷۳ مطلب فی تفصیل حکم الشهادة بالموت

> ذیا≩ۃ ۲۷۳ ۲

سنة

هرم

1778 2

مطلب بينة البيد والهبة بعوض أولى من بينة الرهن وبغيير عوض بالعكس وبينة الوفاء أولى من بينة البتات استعماناً

TV& 11

1778 77

ممدة خس عشرة سنة ثم بعدمضى تلك المبدة ادعى أخوالمشترى على أخيمه المسذكوربان الفخلالمذكور ملائلابيه كان رهنه عندالبائع المذكوروم بدأنه بهمنه فأنكر الاخ المسترى دعواه ذلك وادعى المسترى ان أماه كأن بأع الخل كورقب لموته آلبا ثعله المذكوروريد أن يقيم بينة على ذلك فهل والحال هـ ذه يقضى للشترى ببينته ويحكم بها أم لا (اجاب) نع يقضى بندنة المشترى الذي أقامها على بيع بيه لبائعه حيث افست وحهها الشرعي وتقدم على بينة أحيمه على الرهن في تنقيم كحامدية من مسائل مهمة ترجيح فيها احدى البينتين على الأخرى من ترجة الهبة بين مدعى المبسة المشروطة بعوس أولى من بينة الرهن وغسيرا الشروطة بالعكس ودلت عُلَمُ عَلَى أَنْ بِينَةَ الْمِسْعِ أُولَى مِن بِينَةَ الرَّهُنِ الْمُ وَبِينَـةُ الْوَقَاءُ أُولَى مِن بِينَة الْبِيَّاتُ ستعساناومثله في الدروت كملة ردائحتا رمن باب القبول وعدمه والله تعالى أعلم (سثل) فيرحل له قطعة ارض زراعة اثررهما عندآخرعلى قدرمعلوم من الدراهم ممات الراهن عن اولاده الذكورالسالغين فاراد الاولاد ان مدفعوا دراهـ مالرهن و باخذوا الارض من المرتهن فادعى المرتهن أن مورثه ماسقط حقه فيهاله ومرمد ان يقم بنت احدهماشيخ البلد والآخر بينه وبين المشهودعليهم عداوة دنيو بةظأهرة كجرع ألناس فهلوا كحالهذه لاتقبل شهادة هذين المذكورين وليس للقاضي قبول شهادته (اجاب) لايقضى القاضى بشهادة الرجلين المذكورين واتحال ماذكر والله تعالى اعا (سَــــُـلُ)فير حِل أَفَام آخروكملاعنه في حياته ووصياعلى أولاده بعدهـــاته ثم بعدم مات عن ورثة بعضهم قصروكان ذلك في غيبة الوصى المذكور فافأم القاضي وضياء لى القصر فلماحضر الوصى المختارترافع معالوصى المذكور في المحكمة فطلب من المسدعي المذكور بينة فاحضر شاهدين شهدكل منهماء اادعاه الوصى المختار المذكور وععرفة الموصى باسمه ولقبهو بلدته وخدامته بالميرى التي يتميز بهاعن غيره ولامشارك أه فيها فهل تقبل شهادة الشاهدين المذكورين بعدتز كيتهم شرعاو شيت للدعى المذكور الوصامة المذكورة وينع الوصى المذكورمن طرف القاضي ولاعبرة بتعلله بعدم معرفة الشاهدين لا بى الموصى المذكور (اجاب) نعم شبت بشمادتهما على الوجه المسطور أن المدعى وصي مختاره ن قبسل الميت ويمنع منصوب القياضي من التصرف حيث كان الوصى الختار أمنا لم يتبت عليه ما وحب عزله ولا شترط ذكر اسم أى الموصى وحده والحسال ماذكر بالسؤال اذالمدارعلى التعريف ومنع الاشتباه لاعلى تسكشسر أمحروف والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت له شريكان بدعيان على الورثة معدموت المووث انعليه دسالهما أحدهما بدعى عائة وغيانين قرشاوا لأخربار بعة أكياس والورثة منكرةلذلك فترافعالدى نائب القاضي بالناحية فطلب من المدعيين بينة على دعواهما فاحضرارجلن أحدههما يشهدمان المورث عنده أربعة أكياس ولمنعرف

" صغر سبه

174

1 TYE 10

وبيـع الاول ٢١ ١٢٧٤

ITVE TY

ربيعالشاني ۱۹ ۱۲۷٤

سبهاوالا خريشهدبانه سمع المورث في حياته معشر يكه يذكران ار بعة الكياس ولم يتعقق انهاعندوا حدمنه مافهل اذالم يكن عندمدعي آلار بعة الأكياس شطر أأن غير هذا ولميكن عندمدعي الماثة والعمان قرشابينة لأعيرة مدعواهما وعنعان من منازعة الورثة (احاب) ون المعلوم العلايقضي لمدَّع بمير ددعوا وبدون اثباتها بطريق شرعى وشهادة الشاهدين على الوجه المسطور غير كافيسة في الاثبات والله تعالى أعلم (سئل) فيأرص كان بهاحوانيت عارية في وقف حصل فيها نزاع ودعوى فادى وكيل الناظرانهاو قف من قبل فلأن الواقف ولم يذكانها وقفها وهويما كها ولم يكن الوقف قديماوذ كرائخم دعواه أيضاوكان اعدم الشرعى فحدده الحادثةان الشهادة على الوقف المذكور بعداستعماع الدعوى والشهادة شرائطهما الشرعية تقدم على بينة الخصم لوأقام كل بينة على ما ادعا م في علس آخر عمو كيل الناظر دعواه وذكر ان تلك الارض والدكا كن التي كانت عليها مملو كة للواقف المسذ كوروو قفها وهو علىكهاعلى الوجه الذيءينه في المحاس الاول حي صحت مذلك دعواء وتمت فهل واكحال هـ ذه تطلب منه البينة التي تثبت دعواه التي هي مقدمة شرعاعلى بيفة الخصم ولا يضرفي ذلك عدمذ كره المك الواقف ف المجلس الاول ولا يكون ذكره ماذكر ما نياتنا فضام بطلا الدعواه على الوجه المذكور (اجاب) نعم تطلب منه البينة على دعواه المذكورة والحال هدده حيث صعها بذكر ماهو لازم ولايضرفي ذلكذ كرملك الواقف في علس آخولا يعددلك تناقضاوالله تعالى اعلم (سثل) في امرأة تدعى على رجل أج ي يدعوى شرعية لدى القاضى فانكر المدعى عليه دعواها وجدها وتريدان تقيم شطرين على أتبات دعواها أحدهما زوجها الذيهي مذمته والثاني خادم أجير خاص بهامشاهرة فهل والحالهذه لاتقيل شهادة الرجلين المهذ كور بنالرأة المذكورة ولدس للقاضى قبول شهادتهمالهاعلى دعواها (أحاب) لاتقبل شهادة الزوج لزوحته ولاالاحير الخاص المستاجره كاهومعملوم والله تعالى أعلم (سمل) في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة أميرية مدة تز ندعلى خس عشرة سنة وهو فرعها ويدفع خراجها من غيرمنازع له فيها تلاث المدة والآن مدعى رجل اله نزل له عنم أباختيارة متعللا بوثيقة بسده فانكر رب الارض دعوا والنزول بالاختيار فهل اذا إقام و دعى النزول بينة تشهد بان واضع اليد نزلءمالاختياره واكال أنالبنة لاتعرف الارض ولااكد ودلاتقب لشهادتهاله (اجاب) اذالم يعرف الشاهد عين العقار المشهود فيه ولاحدوده لا تقبل شهادته والله تعالى أعلم (سئل) في ام أولدى على زوجها مدعوى شرعية لدى الحاكم الشرعي وتريدان تقم اخويهاعلى أثبات ماتدعى به على زوجها فهل واكال هذه تقبل شهادة الرجلين المذكورين لاختهما الممذكورة (اجاب) تقبل شهادة الاخ العدل لاخته حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان وتف تخت بدنا ظره ادعى عليه رجل بال له فيه حصة

ربیع الثانی سنة ۱۲۷۱ ۱۹ .

IT, E TV

رجب ۱۱۷۶ ه

مطلب تقبسل شهاده ابنی البسائع علی بیع ابیه ما

174 12

شعبان ۱۲۷۶ ۱۷

ملكاعن مورثه ولاهة ولاسند بيده ومريداقامة بينة على دعواه الملك والناظر يقم بدنة على الوقف فهل تقدم بينة من بدعي ألملك اويينة من يدعى الوقف (أحاب) تقدم بيتة الخارجمنه ماوالله تعالى اعلم (سئل) في ابن أخيا اغضمه عه الى معيشته مدة تزيد على سنة شخرج في معيشة وحده ثم بعدمدة رجع وانعى ان له فيما عنده الثلث وأقام رجلين على دعواه أحدهمافاقد البصروالآخ مدولاه الذكورعدا ومدنيوية فهل والحنالهذه اذائدت ماذكر بالوحسه الشرعي لايجاب اين الاخ لذلك ولاعبرة بالبينسة المذكورة (احاب) لاتنت الدعوى شهادة الشاهدين المذكورين اللذي أحدهما اعى والا خرعُ دولانه ودعله عداوة دنيو ية والله تعالى اعلم (سئل) فرحل اشترى من أخيه نصف حاموسة بمن معلوم ووضع المسترى يده على نصف الحاموسة مدةمن السنين ثم بعد تلك المدة انكر الاخ السع لاخيه فهل أذا كان هناك بنة تشهد بالبيع يكون البيع صحيحانا فذاولا عبرةما نكاره مع وحود البينة واذا تعلل البائع مان احدالبينة نسم شيخ للد ومقضي له اشغاله لاعبرة بتعلله مذلك وتصعيشها دتهم حيث لم يكن شيخ بلد (احاب) إذا ثنت البيع المذ كورمستوفيا شرائط العجة بالبينة العادلة المزكاة لا بعتبر أنكاره ولاتقيل ثهآدة اعوان الظلمة فليغظر فيحال الشاهد المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولادذ كوروانات وترك ما ورث عنه شرعا من النخل وغره فوضع الورثة أنديهم عليه مدةتز يدعلى اربعين سنةوهم يتصرفون فيهمن غيير منازعهم فيه في المدة المذ كورة والآن تدعى ورثة جاعة من اقاربهم بان لهمحقا فيله عن حدهم فانكروادعواهم فهـلافا أشهد جاعـة فقالوانسم بانه العدلاعبرة بتلك الشهادة وينعون من منازعة الورثة فه مدون وجه شرعي (اجاب) عم لاعبرة مالشهادة المذكورة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سيل) في رجل علا قطعة ارض ناعهامن آخروبناها المشترى مكاناتم بعددلك أراد السفرنجهة بعيدة فوق مسافة القصر فأسكن فيالمكان المذكورام أةوسافرالى تلك الجهة وأقام بهامدة غان سنوات تمحضر من سفره وأراد أخذ المكان من المرأة المذكورة فادعت انها اشترت ارضه من البائع له بتاريخ متاخر فهل اذامات البائع عن ابنين وشهد ابياع ابهما للرجل بالتاريخ السآبق تقبر لشهادتهما ويقضى له بهاولا يمنع من ذلك كونهما ابني البائع (أحاب) تقبل شهادة ابنى البائع على بدع ابيهما بتاريخ سابق على شراء تلك المراة المدعيدة اذالم يقميهما مانع أوباحدهما والله تعالى اعلم (سُلّ) فرجل ادعى على آخربتر كيبة شبك و تريد أن يقم عليه بنة من اتباعه وخدمه ألخاصين به يشهدون عليه بها فهل لا تقبل شهادتم م والحال هذه حيث كانواخاصن بهوله ادارة عليهم (أحاب) لاتقبل شهاة الاجيرا كخاص المستاح والله تعالى أعلم (ستل) في رجل مات عن اولاده القصر وترك ما يورث عنه شرعانوضع رجل اجنى يدهعلى مال القصر بدون وصاية شرعية والقصرعم اقامه

رمضان

۱۹ مطلب شهدابان جاعة اخبر وهما بغرق مركب ومن فيم اومنهم فلان ومات بسبب دلك لا تقبل

شوال

۱۲۷٤ ۲۷ ذيالقعدة

١٤
 مطلب نقب ل شهادة
 الفروع بعدالتعمل اذا
 اديت بعده وت الاصول

1742 10

1778 57

والدهم قبل موته وصياعلى اولاده القصروعلى حفظ مالهم فاراد العم نزع مال القصر من مدالرحل المذكور فادعى الرحل المذكورانه وصىعلى القصر وعلى حفظ مالهم من قبل أيهم موسر مدان قيم بيندة شهوداعلى دعواه فهل لا تقبل شهادة الاولاد المدكورين لأبيهم ولاعسبرة مدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي ويجبر الرجل المذكور على دفع مآل القصراءمهم حيث كانت وصاية العم ثابتة بالوجه الشرعي (احاب) لا تقبل شهادة الفرع لاصله ولاء برة بالدعوى المحردة عن الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي المنصورة عمامضمونه امراة ادعتء على حليان عنده قدرامعلومامن الدراهم الزوجهاوان زوجهاغرق فالبحرائل وهومتو جهالى الحازوانهمات عنهاوعن زوجة اخىوعن اولاد قصرمنا ومن زوجته الاخرى فأقرالر جل المذكور بالقدرالمذكور وانكرمونه فأقامت الدعية الذكورة رحلين شهدكل متهمابانه كانعكة وسال عنزوج المدعية من جاعة فاخبروه ان زوج المدعية كانعر كب فلان وانهاغر قتعافيها ومن جلةمن فيهازوج المدعسة المذكورة والهمات بسسد ذلك فهل تكفي هده الشهادة في ثبوت موتزوج المدعمة المذكورة وللقاضي أن يحكم بموته (احآب) لا يحكم بتلك الشهادة الصورية والله تعالى اعلم (سال) في رجلين تحملا الشهادة عن آخرين ممات الاصلان فهل تَحِوز شهادة الفرعين عند القاضي في ثبوت الموت (احاب) تقبل الشهادة على الشهادة في غير حدوة ودبشرط تعذر حضور الاصل عوته أوم ضه أوسفره اوكون المراة مخدرة وهذاما حتعليه اربآب المتون وصرحيه في الحانية من بالسهادة على الشهادة خلافالماذ كروصاحبها منباب كتاب القاضي الحالقاضي من انهاذامات الشاهدالاصلى لاتقبل شهادة الفرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل علاقطعة ارض خربة بالمراثعن اصوله من مدة مديدة والآن يدعى رجل اجنى بانها ملكه وان حده اشتراهامن حدالمالك فانكر بهادعواه واكال انه لابينة ولاسند سده يشهدله نذلك فهل اذا اقام بينة قالت نسمع بانجد المدعى اشتراها من جد المالك لا تقبل تلك الشهادة ولاعبرة مدعواه المحردة عن الاثبات حيث لم يكن هناك بينة بنقل الملك محد الدعى اذا تحقق ماذ كرا أجاب نعموالله تعالى اعلم (سئل) في وحل شيخ بلدادي على رجـل آخرمن حصة غيره اله دفع له اربعة اكياس غارو قة على فدان و ثلث من ارض أزراعة أمير يةمدة سنتبئ وبيده سندليس فيهخط المدعى عليه ولاختمه واكحال ان الارض تحت يدمس تعقها يزرعها ويدفع مالهاوه ومنكر لتلك الدعوى فهسل اذالم يكن عندشيخ البلد الاشهودمن فلاحيه واهلولايته لاتقبل شهادتهم ولاعبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى (أجاب) نعم ولاعبرة بالدعوى المجردة عن ألا ثبات الشرعي والله تعمالي أعلم (سلل) في أمر أقما تت عن ابن اختها شقيقتها وعن بنت اخيما لأبيها وتركت مايورث عنما اشرعاومن جلة ماتركته نصف بيت وحصة في امكنة أخرى ادعى

مطلب القول لمدعى الصمة والسنة دعي اللعثةحيثفسرها

ITVE 22

صعر

1740

ربيعالثاني

1 1 IrVo

1740

ب إختها بعدموتها ان مورثته باعت له نصف المت والحصة الاخرى في الامكنة المذكورة بتن معلوم وأقرت بقبض التن في صحتها وأنكرت بنت الاخدعوا هوا دعت أن البيع والاقراد بالثم كان تلمئة ومواضعة فن يكون القول قوله ومس تكون البينة بينته (اجاب) اذاوقع الاختلاف في كون البيع صيحا أو الحثة فالقول قول مدعى الصحة بيمينه والبينية مدعى التلمئة حيث فسرها والله تعمالي اعلم (سلل) في جماعة كون قطَّعة أرضَ بها نخيل بأعوه بالرحلين آنوين في تظير مبلغ معلوم من الدراهم ووضع المشتر يان يدهماعلى المبيع المذكورمدة تزيدعلى سنتين ونصف وهما يتصرفان فيمة بانواع التصرفات الشرعية والات أرادوافه فالبياع الد كورمتعللين بانه كان بالغين الفآحش والغرورمن المشترين المذ كورين وأنكر المشترمان دعواهم قائلين انه كال بحضور أهل الخبرة وانه عثل القيمة فهل وألحال هذه تقدم بينة البائعين انه كان بالغبن الفاحش والغرورفان عزواءما يبقى بيدواضى اليد (اجأب) ان لم شبت الجاعة المذ كورون ما يجوزلهم فدخ السع المذكور بالوجه الشرعي لايكون فحم فسعنه بدون وجهشر عي وعند تعارض البينتان فبدنة الغس أولى من العكس كإف التنقيم والله تعالى أعلم (سئل) في نصف منزل مو قوف على خيرات وله ناظر من قبل الواقة - قله من نحو عشر سنة فبرزالا نوارث الواقفة مدعى أن نصف المنزل المذكور باقءلى ملك الواقفة وانهاماتت وتركته مراثاله فهلاذا أفام الناظر بدنة على وقفها ذلك على الوجه المطورتقبل شهادتهاسيما والوقف عرريه عقشرعية وعكوم بهوا كحة مسعلة بالسجل المصان ولا يمنع من قبول شهادتها عدم ذكر اسمائها ما كله حيث كانت البينة مشاهدة اصدورالوقف منها وهيمن العدول ومات بعض المنقة المذكور اسماؤها ماكحة و بعضها غائب (اجاب) نعم نقبل شهادة تلك البدنة والحال ماذ كر بالدؤال حدث لامانع والله نعالى اعلم (سئل) في ام أة تملك داراما لارث عن أمها باعهار جل احنى في غيرتها بدون ادنها بسبعين قرشا لرجسل آخرفهل أذاحضرت المرأة المذكورة وأدعت على المسترى لدى القاضي مان تلك الدارملك لهاعن أمها فلانة منت فلان بن فلان ماتت وتركتهامه اثالهاوان ارثها انحصرفيها وطلبت من المشترى رفع يده عنها لسكون البرح لم يك باذنها وانها ردة البيح المذكورو أقامت بينة تشهديان تلك الدارلامهاو عرف الشهودالام المذكورة مذكرآبيها وحدهاوذكرواانها ماتتوتر كتالدارالمذكورة مراثالينتها المذكورة وانميرا ثهاانحصرف البنت المذ كورة تقبل شهادتها ولا تكلف السنةذ كرنسب المدعمة من قبل أبها حدث كانت حاضرة ما لحاس مشارا الها وسوغ القاضى الحكم لتلك المرأة بالدارالمذكورة حيث بينت حدودها في الدعوى المحادى الاولى والشهادة إيضاولم كنهناك مانعمن سماع دعواها ولميثبت انهااذنت بالبيع المذكور ولااجازته بعدوقوعه (أجاب) نع تَقْبَل بينتها واكمال عاذ كربالسؤال ولا

تكلف البينة الى ذكرنس المدعية الحاضرة بالمجلس مع الاشارة اليها اذالاشارة كافية في التعريف عن ذكر النسب من قبل الاب والله تعالى أعلم (سئل) فاديدل دفع لآخرين قدرا معلومامن الدرأهم ليتعروا فيسهو يكون له الربع فحالر بحوثلاثة ارباعه لهم فاتجروامدة وحصل ربح فطلب رب المال مصفى الربح فادعواآن المال قرض فانمردعواهم وادعى انه دفعه لممضارية فهل والحال هذه اذااخ لف العامل ورب المال من يكون القول قوله ومن تقدم بيئته (أجاب) القول الدعى المضاربة بيمينه والبينة بينة مدعى القرض والله تعالى اعلم (سيل) في شيخ بلدادعي على رجل بدعوى شرعية وأرادأن يقيم بينة من فلاحيه وعن له عليه ولاية وآدارة عايد عي مه على الرجل المذ كورفانكر الدعيعليه دعوا مفهل لاتقبل شهادة الفلاح لشيخ بالده ولاعن له ولاية عليه وادارة وليس القاضي قبول تلك البينة (أجاب) لا تقبل شهادة العلاح لشبخ بلده الدىله ولاية عليه وهو تحت ادارته لمله اله خوفامنه والله تعالى أعلم (سئل) في آخوين شقيقىن في أهمشة واحدة وكسب واحدو منزل واحدوز راعة واحدة استمرا في معيشة واحدة حتى مأت أحدهما عراؤلادذ كوروانات بالغيز معهم في المعيشة من غير قسمة الى الآن والآن طلب أولاد الاخ القسمة منعهم وأخد نصيبهم فادعى العم بانه لاشي الم فطلبت منهم البينة على ما يدعونه فافام وابينة شمدت على طبق دعواهم لدى القاضى وزكيت عنده بحصورا الخدم وقبل شهادتها وأخرا كملكم فيهامدة أشهروالآن بريد العمالطع فى البينة الذكورة وتحريحها حرجام والاحل ابطال شهادتها فهل الايحاب لذلك شرعاولا تبطل تلك الشهادة ولا قبل الطعن فيها ولاتردشهادتها (أحاب) اذا استوفت تلك الدعوى والشهادة شرائط الععة وزكيت الشهود التزكية الشرعية ثم طعن الحصم والشهود بالمجرح المحرد لايلتفت القياضي لذلك بعدالتعد لولايقب من الخصم الجرح المجردوا تحسال هذه ويجب على القاضى الحريم وجب الثالثهادة حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين بجاعة دفع رجل أجنبي شيح بلدالدين الدى عليه لاربايه وأخذمن المدين بهائم وهناعلى دينه الذي دفعه العماعة المذكورين وبقي عنده مدة ثم قدرالمدى على دفعه لدوأ رادأخذ البهائم منه فادعى انه اشتراها منه فهل اذاأقام بينهمن أتباعة ومستحت ادارته وفلاحيه على ذلك لاتقبل شهادتهمله ويكون للرجل المذكرردفع الدين لهوأخذالها أثم بالوجه الشرعي (أجاب) نعملا تقبل شهادة من ذكرك يح البلدو آذا حاف منكرا لبييع على نفيه يكون له اخُذُرهُنّه من يدالمرته بعدد فعدين آلر هن لربه اذالم شدت الشراء بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سلل) فرجل ادعى على أخته شركه فا نسكرتها فطلب منه نائب الشرع بناحيتهم بينة فاحضرا خاه لامه وآخريشهد ان بالشركة عليها فهل يقضى بهذه الشهادة ولوكان أحد الشهود أخاللشهودله لامه وللشهودعليها شعيقاحيث كان الاخ المذكورعد لاولم يكن

جادى الثانية سنة مطلب لا تكلف البينة الى ذكر نسب المدعيه وهى حاضرة مشار البها

۳۰ مطلب القول لمدعى المضاربة والبينة لمدعى القرض رجب رجب

رمضان

دی القیده ۲۶ ۲۷۰ ۲۷ ذیا≩ة سة ۱۲۷۰ ۲۸

جادىالثانية

trva rs

رجب

1777 79

ربيحالاول

ITVV TE

ذىاكحة

ITVV FE

يكاللشهودله فيماشهدنه ولميكس مع المشهودله في معاش واحد شهادة الاخالمذ كورلاخيه اذآكان عدلاحيث لامانع والله تعالى أعلم ادى على آخربقدرمع اوممن الدراهم فانكرا لدعى علىه دعو اوال كان الطعر عاذكر مع قولها انه اختلس منها مبلغ كذا كإذ لة بالوَّ حه الشرعي مكون ذلك من قسل الحر حالمر كب لتضمنه حقالاعب وبتبوته على هذا الوحه تردشهادة الشاهد آلمد كورعلى فرض تعميمها والافلاوالله تعالى اعلم (ســثـلُ) في رحل ادعى على آخربانه كسرسنه موالشهودخصومة وعداوة دنيوية لاتقبل (أحاب) لاتقبل شهادة العدوعلى بالدنيا كشهادة المقتول وليهءني القاتل والمحروح على الحا مدعن ابن وبنت قاصر بن وعن زوجتين له ومات هذا الاس بعد بلوغه عن بنته وعي

أخته شقيقته وعن أمه ثممات الاخ الثاني المدعوعبد الله عن زويجته وعن ابن وبنسين قصرفطلب ورثة الاخ الاول مع ورثة ابن الابن ما يخصهما من العقاروا لامتعة والنقود الموروت ذلك عن سيداحد أحد الأخوين المذكورين يحق النصف في ذلك كله فامتنع وص أولاد الاخ الاخرم عزوجة من التسلم لهم فى ذلك وادعيابان جيع العقار والنقود وغبرذاكماك الورثهموهوالاخ الثانى فأصةفهل حيث ادعت ورثة الاخ الاولمع ورثة ابن الابن المذ كوربالعة ارالمذ كوروغيره وان ذلك جيعه مسترك بين الاخوس المذكورين مناصفة بالسوية وأن بعض ذلك عاصل للاخوين من كسبهمامعا ومعضه موروث لهمام ن والدهم اوأمهما وان كلامن الاخوين مات وترك نصف ذلك لورثته تسمع هذه الدعوى بعدبيان العقار يحدوده وحضور الامتعة لدى القاضي ويحكم بالشركة على هذا الوحه اذا ثنت ذلك بشهادة البينة الشرعية وهل أذاشهدت البينة الشرعية على افرارالاخ الاخربعد موت أخيه سيد أحدالمذ كوربان جيع ما تحت بده وما ينسب اليهمن عقارو أمتعة وغيرذاك مشترك بينه وبين أخمه سيدا حدالمذكور وان بعضه حاصلمن كسبهمامعا والبعض الاخرموروث لهماعن والدهما وامهماوان لاخيمه النصف في جميع ذلك وانه مات وتركه ويراثالورثته تقبل هذه الشهادة و يحكم بها شرعا ولاتتوقف صحة الشهادة على الاقرارج ذاالوجه على التفصيل وبيان العقار يحدوده افيدواالجواب (أحاب) اذاصدرت الدعوى المذكورة مستوفية شرائط العجة وشهدت العدول باقرار الأخالمذ كوربان جمع ماتحت يدهوما ينسب اليهمن عقاروامتعة وغير ذلك مشترك ينهوبن اخيه سيداح دالمذ كورالي آخرماه ومسطور بالسؤال طبق دعوى المحيين مع البيان المعتبر في الدعوى تقبل هذه الشهادة ويقضى بها يعد التزكية وانلم تبين الشهودفي شهادتهم مفردات مااقريه ولايقال انه مجهول يلهو على هذا الوجه عام فهميع ماكانموجوداتحت مدالمقروقت الاقراريحكم بنصفه لانخيه فمقسم يمن ورثته بالفريضة الشرعية فان اختلقافي شئهل كان موجوداوقت الاقرار اوحدث بعده هالقول اور تة المقروالبينة على ورثة المقرله نعملوا فالمقر مااقريه الى ملكه كانهبة لانقضية الاضافة تنافى جله على الافرار ألذى هواخيار لاانشاء فيشترط فيه ما شترط في الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخرارضا عافيهامن النحيل وبين حدودها الشرعية وأنواع ألنخيل وعددها لدى قاضى ناحيتهم وشهدت شهوده طبق دعواه المذ كورة فسالهم القاضي المدكور عن مقدار الارض من الفدن بعدبيانهم حدوده اوانواع النخيل وعددها فلم يجيبوه عاسا لهم عنه كلياوقالوا لانعرف مقدارها بالافدنة فردشهادتم مبذلك فهل لأتردشهادته مبذلك بعد بسانهم الحدودالشرعية وأنواع النخيل وعددها وعلى القاضى قبولها ولأيلزمهم بيان فدرها أجاب الشرط في دعوى العقارذ كربلده شم المحدلة شم السكة اوما يقوم مقام ذلك في ا

مطلب الاقدراربان جيعماتحت بده وما نسب البه مشترك الدس من باب الاقرار بالمجهول بله وعام مطلب اختلف الى شئ مطلب اختلف الى قرار هل كان وقت الاقرار

أوحددث يحده فالقول

لور ثة المقرواليد قعلى

ورثةالقرله

رمضان سنة مطلب شهدالشهود وذكرواحدودالارض ولم يذكروامقدارها اوذكروه فظهراقل او اكثراوقالوا انها يبذر فيها يظهر كالدعوى فيها يظهر

irva A

حرم ۱۲۸۰ ۱۷

جادیالاولی ۱۳۸۰ ۱۲۸۰

ارض المزارعوان مذكر حدوده الاربعة وأسماء إصاب الحدود ونسبهم الى الحدان لم يشتهر الرجل صاحب امحدو أمابيان مقدارا لارض المدعاة فلسي بشرط قال في الهندية ولوادى أرضاذ كرحددوها وقالهي عشر دمرات أرض أوعشرة حرفكانت أكثر م ذلك لا تبطل و كذالوقال هي ارض بيذرفيها عشر مكايل فاذا هي أكثر من ذلك او اقل الاان الحدودوا فقت دعوى المدعى لاتبطل دعوى المدعى لان هذاخلاف يحتمل الترفيق وهي غيرمحتاجة اليه كذافي فتاوى قاضي خان انتهى والشهادة فيه كالدعوى اذلافرق بدنهما في ذلك في ما يظهر والله تعالى اعلم (سئل) في حاعة ادعوا على جاعة بشي محاوم واثدوه عليم بدية فادعى المدعى عليهميان البيشة أقارب المدعين واثحال ان اقربهم الىالمدعن ابنءم الابولسي مهمفي معشة واحدة فهل واتحال هذه تقبل شهادتهم أملا (أجأب) محرد القرابة على هذا الوجه لأيمنع من قبول الشهادة والله تعالى إعلم (سَمُلُ) في رَجِلُه اولادذ كورباع لاحدهم داراوسته قراريط في ساقيــة وقيرًا منَّا في طأحونة بمُن معملوم على مدينةً وقاضي البلدوكتب بذلك حجمة تم اسقط حقه لولده المذكور في قداني طن من غيرعوض ثم كلفهما الابن المذكور باسمه في الديوانوه اربزرعهما ويدفع ماعليه ماكحهة الديوان ووالده يحال الصحة والسلامة مدة تسعسنن ثم مآت الاب الذكورفارا دالاخوة ان يجعلوا ذلك ميرا تاويدرج في ضمن مآخلفه ألوالدواقامواالدعوى لدىقاض فاقام المدعى المذكور مذلك شآهدس فأدعوا ان احدهما لا تقبل شهادته عليهم يسدعد أوته لهم ولم تحصل بنهم وبين المذكور عداوة فهل اذاا نكر المدعى وشهوده ألعداوة المذكورة لاعبرة مدعواهم اماها مالم يقم عليها بينة واذالم تثبت بطريق شرعى يحكم القاضي للدعى بشهادتهم بعد ألتزكية (احام) لاتردشهادة البينة بمردطعن الخصم بعداوتهم بدون اثباتها بطريق شرعى وادالم تثبت يحكم القاضى شهادتهم بعدالتز كية اذالم يكى هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رحل استاح ابعادية بناحية شبرا الخيمة من شخص بو اسطة شخص بسمى أبراهيم بدرااحدمشايخ شبراالمذكورة والنيخ المذكور صأرضامنا للستأخ فقط والمستناحو اربتصرف فالابعادية مالزراعة لنفسه مدون مدخل المذكورويواسطة الضمان صاوالمستاح بعطي الضامن نقدمات وارزاقا سلفة عملي بديينة والضامن المذكورتوفي الى رجة الله تعالى والمستاح طلب حقمه من انجى المتوفى قادعي ان احاه المتوفى كانشر يكاللستاحرواراداقامة بمنة على ذلك من فلاحى بلده لمكونه شيغاعليهم ومعلوم انمشايخ السلاديتبعهم الفلاحون في كل ماقالوه فهل تحوزشهادة الفلاحين لشيغهم (احاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ قر يته الذي له ولا ية عليه والاقبلت أذا كان عد الاوالله تعالى أعلم (سـ شل) في رجل تشاجرمع زوجته فغضبت منه في بت اهلهافذهب اليهازوجهاليصاكهافامتنعت فخلف بالطلاق الثلاث ان لم تتوجه معمه

19

اوتعبد عنده فلابعود أليها بطلب صلحهامدة حياته حتى تاتى المه منفسها وذلك الحلف قبل العيدالصغير يخمسة أمام ثم بعدالعيد بسبعة امام ذهب ليصائحها فامتنعت وأرادت اتبات طلاقها فسئل الزوج عن ذلك فانكر الحاف سذلك كالاويقر بانه طلب صلحها بعدالسدر ارافطلب منها ألقاضي السنة على دعواها فسمعها وزكاها وطون الزوج في البينة بقوله اثنان منسم اولادعها والثالث ملازم لهافى الذهاب والاياب وبريد ثبوت طلاقها لاجل انتزوج باحد اقاربه فهل يحكم بوقوع الطلاق شهادة البينة المذكورة ولاعبرة عناقاله الزوج الذكور (أجاب) مجردكون الشاهدين اولادعم للشهوداها لايعدطعنا ترديه شهادتهمالها كأأن محردماذ كرفى حق الثالث لايعدمطعنا شرعيا فيقضى بشها دتهم بعدالتز كية حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) من الشيخ احد الراهم عيسي الانصاري السنارىء الفظه كاهومع اوم كخضرتكم أن صاحب الدر المختارة كرفي باب الوقف تقلاءن الاشباه ماصورته لناشأ هدحسبة في اربعة عشر وليس لنامدع حسرمة الافي دعوى الموقوف عليه اصل الوقف الخماهناك ثمذ كرابن عابدين فحاشيته هنافى آخرعبارة حكاهاعند قوله فالاجنى أولى ماصورته ثم لايخفي انشآهدا كسبة لابدان يدعى مايشهديه ان لم يوجدمدع غيره وعلى هذافكل ما تقبل فه الشهادة حسية يصدق عليه انه تقبل فيه الدعوى حسية وهذا ينافي مامرعن الاشباء الاأن يكون مراده انه لايسم ىمدعيا اوان مدعى الحسبة لا محلف اه الخصم عندعدم البنسة فلا يتعقق بدون الشمادة فلذا نفاه فليتامس اه محروفه وقد نزلت مامولانا نازلة وهوان شغصا لزمه الطلاق الثلاث وحدذلك ووافقته زوحته على انجود لام اقتضاءاكال فقام أخوالزوحة المذكورة مخاصما في الطلاق الموصوف مدعما بطريق الحسبة لكي شهدهو وغيره على الزوج بلزوم الطلاق المذكوروا احضر بعلس القاضى وقرراديه دعوى الحسبة واراد أن يشهد عادعاه وأن محضرمن يشهد معه نذاك ا أنالشهودغيرموجودين وقت النزاعفامتنع القاضي عنسماع دعوى الشاهدالمدى بالحسبة ولموافقه على قبول ماذ كرولاعلى احضارا اشمود الغائيس متمسكا عماحكي عرص احب آلاشباه ولم يلتفت لما الداه ابن عالدين في حاشيته حسيما توضيح أعلاه فيعقلنا القماصر وفهمنا الفاتر تظاهرلنأجوازسماع ألدعوى حسبة فيهذه النازلة وانكلام الاشباه مؤول ومجول على نفي احدى الحالتين المتهن فرهما بالحاشية المذكورة لاعلى عومه فقوة كلامه كادت أن تصرح باذكرنا ومادام حضرتكم منتهي كشف المهمات وتوضيح المعضلات خصوصا والتمادىء لى الفروج عالا يجوزا ثم عظيم وعارجه وجنابكم أهل انجمانة والوفاية بالرفع والمنعلما ينافى أصول الشريعة المظهرة فنظرأ لذلك قدرفعنا هذه ألفتوى وأوضح فاحقيقة الفعوى كى تفيدواعبد كمهل عقيضي كلام حاشية ابن عامد س المذكور يجوزد عوى الحسية مطلقا يحمل كلام الاشباه على

17%1

IFAI* ٤

مطلب لارد لشاهد الحسية أندعى مايشهد به عند عدم و حودمد ع غيره

مطلب ليس المرادية ولمم ليس لنامد عحسة أنهلو ادعى الشاهد حسة ترشهادته

عرم

1 1 1 1 1 1

شعيان

1 7 15

الوفاق كايستفادمن كالرم الحاشية الذكورة أولاتحوزالدع ويحسية الافيماذ كره المجادى الاولى صاخب الاشباه فروم البيان الكافى والقول الشافي شرحاعلى هذه الشقة واكم الفضل والمنة بايضاح مناهج السنة ادام الله لكم البقا والتقي (أحاب) الشهادة في الطلاق تقبسل حسسبة من الآخ المذكورمع غيروحنث توفرت شرائط القبول ولاعنعمن قبولما مخاصمته الزوج في الطلاق ودعوا وبه عليه بلر عايكون ذلك مؤ كدا لقبولها بناءعلى ماتشعر معتبارة العلامة ابن عامدن بقوله ثم لا يخفى انشاهد الحسبة لامدان مدى ما يشهديه ان لم وحدمد ع غير ه وأماج وازدعوى الحسبة في هده الحادثة وعدمها فلا عليه فائدة في المقصودا ذقد نفو الدعوى حسسة في سائر الحوادث حتى من الموقوف علمه واصل الوقف الابتولية على المفتى به كاصرح به في الدرالخيّار نقلاعن الاشباه أيضا لكن لماكان شاهدا كحسبة اذالم توجدمد عفيره شأنه ان مدعى مايشهد به كافي هنذه الحادثة استشكل العلامة ابن عابد بنا فأته لما في الاشبأه واحاب عنه محواس أحدهما جلماف الاشباءعلى نفي تسميته مدعيا أى بل يسمى شاهداوالشاني انه لاطلق علمه مدع تحيث يترتب على دعواه التعليف عند العزعن السنة أي كاهو شان سائر الدعاوي أي فلا سنافي انه يدعي ما يشهديه ان لم يوجد مدع غيره وعلى كل فيلزم القاضي فيهذه الحادثة قبول شهادة الإخ اذااستكمل نصاب الشهادة والحيال هذه ولايضر كونه ادعى على الزوج بالطلاق ولاغسك له بقولهم ليس لنامدع حسية اذلس معناهانه لوادعي الشاهد حسبة تردشها دته كإلافا ثدة بالتمسك بعبارة الشيخ ابن عابدين المذ كورة في هذا المقام لاثبات تسمية الاخ المذكورمدعيا حسية تسمية اصطلاحية عند الفقهاء والله تعالى أعلم (سقل) في رجل دفع لآخر مبلغا من النقود الجنيها تعلى سبيل ولاما نة محضرة شاهد نعدلن مطلب ميلغه من المودع فانكر أخذه منه مخوهارما والشهود الاصول بريدون السفر الى بلادا لزوم فوق مسآفية القصرفه ل اذا جيلوا شهادتهم لرحلن عداتن واستوفى التعميل شرائطه الشرعية وسافر الاصول الحماذكر ووجد الغريم وأقيمت الدعوى وأدى الشهود الفروع شها دتهم وبينوا التعمل عن الاصول والسنوفت الشهادة شرائطها تقبل الشهادة على الشهادة في تلك الحادثة لعذرسفرشهودا لاصل حسماسبق توضيعه (أجاب) نع تقبل الشهادة على الشهادة فيهاذكر واكال هذه اذا استوفت شرائطها حيث لامانع والله تعالى أعلى (سئل) في امرأةماتت عن ولدى أخ ثعت نسيهما لها بعدد عوى شرعية بشهادة بمنة شهدت بنسيهم وانهلاو ارثغيره ماتمان رسلاالاتن يدعى الزوحية معانه طلقهاقبل موتهساباثنتي عشرة سنة على يدجع مات معظمهم ولم يبق سوى من شهدبالنسب وانه لاوارث غيرهما فهل تقبل شهادتهما في الطلاق أيضا (أحاب) مجرد كون شاهدى الطلاق شهدا أولابنس ولدى الاخ والهلاوار ثلرأة غيرهم الاعنع من صحة شهادتهم ما الطلاق

فتقبسل اذا كإنت شهادته سما مفيدة في هذه الحادثة منع الزوج من الارشولم يكن هناك مانع آخر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت من أخيها أربعة قراريط ونصفا منبيت معلوم بثن معلوم قدره على مدسنة والبائع المذكور في حال الصحة والسلامة وقبض الثمن منهاعلى بدالسنة المذكورة وأستولت المرأة المذكورة على المبيح المذكور ثمان البائع أخبرا ثنين معلومين بالبيع المذكور وبقبضه الثمن من أخته وبع أدمدة مات البائع عنورثة فاحتورثته وأرادوا أن يستولواعملى المبيع المذكور فنعتهم المشترية المذكورة وادعت انهااشترت المسع المذكورمن أخيها في حال صعه وسلامته بثن معلوم وأقبضته لاخيها على مدينة البيعثم ترافع الجيع لدى القاضي فطلب القاضي منها البينة ففقدت بينة البدع لموتها فأقامت بدنة اقرار السائع بالسعو بقيض الثن وشهدت السنة المذكورة مدلات عنسدالقياضي فهل تسكفي البينة المذكورة في ثبوت البيع وبعمل القاضي عقتضا هاولارتوقف الامرعلي بينة العقد (أحاب) يثبت البيع باقامة البينة على العقد المذكور أوعلى اقرار البائم بالبيع وقبض الثن فيحكم بهاذا استوفت الدعوى والشهادة شرائطهما بلافرق بين الشهادة على البيع أوعلى الاقراديه حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تصرف لبعض ورثته وزوجته المطلقة بالبيع في عشرة قرار يط علاكما في عقار بمن معلوم وبالاستقاط في خسة أفدنة ومن من اطيان زراعته له مربعوض وأقر بقبض الثمن والعوض ثم بعد مدةما توتر افع ماقى ورثته مع البعض المذكورف شأن ذلك لدى القاضي وادعى بعض الورثة والمطلقة مذلك بعداستيفاءاللازم لصحةهذا التصرف واحالةمدترائجهسةالام فحذلك عسلى اكحاكم الشرعى انهذا التصرف والاقرار كان من المورث حال صحته بتاريخ سابق وادعى ماقى الورثة انه كان في مضموته بتاريخ لاحق فهل اذا أقام كل منهما بدنة على دعواه تقدم بمنةمن ادعى انه كان في العجة على سنة من ادعى انه كان في مرض الموت الكونه منكرا وذاك مدع ولسبق تاريخ مدعى العجة (أحاب) إذا تعبارضت بينة العجة والمرض فبينة معض الورثة والمطلقة آن هـ ذا العقد كأن في المحة مرحة على بينة ما في الورثة اله كان في مرض الموت لان معض الورثة والطلقة مدعسان وماقى الورثة منكر والسنة للدعي لاللنكر ولسبق الداريخ كإصرح مذلك علماؤنافي نظائره والله تعسالي أعلم (سئل) في رجسل متزوج بام أة من مدة سسنين وهومعا شراهسا من غيرمعا وضوا لاتن ظهر حاعة ىدعون عليه بطلاقهامنه ثلاثامن سنة ١٢٧٩ وانهم سيشهدون بذلك حسبةوهو شكرذلك وأتحال اناكهاعة الذكورين مشاهدون العاشرته لهامعاشرة الازواج وعلون بهاوه طلعون عليها ومن تاريخ دعواهم الطلاق الحالات نوهم مشاهدون لذلك وساكتون على الزوج ولم يذكروا عليه ولم يطالبوه في اثناء هذه المدةمع عدم العذر لهم في التاخيروعدم المانع الشرعى لهم عن طلبه فهلو الحاله مذه يفسقون بتاخيرهم طلبه

شعيان سنة

1717 9

1717 :9

رمضان سنة

1717 1.

ذىالقعدة

AT AT

مطلب في حادثة رفعب من طرابلس العرب الى تونس وأجيب سنها من معاتبها واستفهم عاقبل فيها

مطلب شهدر جلان أن زوج فلانة فتل أو مات وشهد آجان أله حي كان شهادة الموت والقتل أولى مطلب كون شهادة

مطلب كوں شهادة انحياة اذاأر حت بتاريخ متاخرأولى محله الديانة لاالقضاء

والشهادة عليمه بغير عذر فلا تقبل منهم الآن دعوى ولاشهادة بذلك وزوجة الرجل بعصمته (أجاب) نعميفسقون بذلك ان كان الام كذلك اذتا خيرشا هدا تحسية شهادته مدة خسة أيام مع اطلا عصعلى معاشرة الزوج المعاشرة الازواج بلاعذر موجبارد شهادته بفي قه والله تعالى أعلم (سثل) في شيخ قرية له امارة و ولاية على أهلها أدعى على وصى ان له حقامعادما على مؤسيه وأقام بسنة من فلاحيه الذين له ادارة وولاية عليهم فهل تكون هذه البينة مقبولة أولا بدمن سنة من غير أهل تلك القرية حيث كأن هوالمتكلم على أهلها جيعهم ولم يكن فيهاشيخ آخرخلافه (أجاب) لا تقبل شهادة الفلاح لشيخ القر ية الذى له امارة وولاية عليه كهله ومله خوفامنه والله تعالى أعلم (سمل) عالفظه الجدلله وكني وسلام على عباده الذن اصطنى أما بعد فقدر فع من طرابلس الغر بالى محروسة تونس سؤال حاصله هل بينة الموت مقدمة على بينة الحماة فاحاب عنه مفتيها الحنفى الثيخ مصطفى ببرم عانصه ان الاصل تقديم بينة الموتعلى بينة أكحياة لانها تثبت أمر اعارضا كاهوالاصل في البينات ففي الفصل الثالث عشر من العمادية اذاشهدرخلانان زوج فلانة قتل اومات وشهد آخرآن انهجى كان شهادة الموت والقتل أولى لان بينة الموت أتست العارض انتهى نع في تنقيم الحامدية بينة انزوج فلانة قتل أومات أولى من بينة اندى الااذا أخبر بحياته بنار يخ لاحق انتهى وأجاب أيضا خاتمة المحققين الذيخ معاوية المفتى الحذفي بالبلد الموما اليهابمانصه وبعدفا مجوابعن السؤال أعلاه هوماأ جاب بهالشيخ أعلاه دام عزه وعلاه فبمثله أجيب وبه نقول لمافيه من القواعد الاصول والتعاليل والنقول ولما في الذخيرة البرهانية أيضا نقلاعن فتاوى الفضلي لوشهدا تنانعوته أوقتله وشهد آخران الهحى فشهادة الموت أولى نعمف الخانسة ام إمّالغائب اذا أخبرها رحل عوته ورجلان بحياته فان شهدالاول الهعان موته أو حنازته وكان عدلا وسعهاان تعتدوتتزوج هدذا اذالم يؤرخا فان أرخاوتار يخشهود أعياة وتاخوفشهادتهم أولى انتهى قلت لكنهذا في الاخبار والدمانة والاحتياط لافي الشهادة والقضاء وكذامانقله رعاه الله تعالى عن تنقيح الحامدية من الاستثناء كاشعر به تعبيرالتنقير باخبروتعبيراكانية باخبرها ووسعها فتعبيرهمامعه بالبينة والشمادة تسامح منهما وأماف الشهادة والقضاء عبدنة الموت أولى مطلقا كاهوظ أهراطلاقهم له واتوجيهه انجارى مطلقا عن قيدا لتاريخ وعدمه وتاخره وتقدمه وهدذاتو فيق بن الاملاق والتفييدوه وأولى وأحق من حمل الاطلاق اطلافا في محل التقييدوالله تعالى أعلما هجوابه حفظه الله تعالى محروفه وأحاب عنه أيضا المفتيان المالكمان بهاان بينة الموته هي أني يتعسن القضاء بهاان سلت من الطعن كافي البرنام وغيره من كتب المذهب فتاملوا ادتنار حكم الله تمالى ورعاكم في هذا التوفيق الذي أشارله العلامة المحقق خاتمة المحققين الشيخ محدمه اوية هال هو صيح متدين ويحب المصراليه والعمل

عقتضاه في الفتوى والقضاء أو يحس العمل والفتوى بظاهرما في التنقيح من الاستثناء وانعيرفيه ماخير ومحمل المطلق علسهوان كانعلى خلاف القاعدة من ان البدنات اغاشرعت لانبات خلاف الظاهر وان النفي لاعبرة بهمع الانبات وشهادة الحياة الغرض منها نفي ماثبت بشهادة الموت واذا قلتم بصحة التوفيق المشار اليه ووجوب العمل عقتضاه فأذاحكهما كمبتقدم بينة الحماة عندتأخ تاريخها اغترارا ظاهر ذاك الاستثناء الذى في التنقيم هل يحد حكمه ومنف ذأويح منقضه لمخالفته القواعد احسوا تؤجروا وترجواوالسلام عليكم من كاتبه بطرا بلس الغرب في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٢ وهل لفظ أخبرف التنقيح مبني للفاعل أوالمفعول ومن المخسير ومن المخسير افيدو ارجكم الله تعالى (أحاب) قدتاملت مااشتمل عليه هذا السؤال من الاحوية وراجعت عبارة تنقيم أأفتاوى الحامدية فظهران مافيها من مسائل ترجع احدى البينتين على الاخرى في هذا المحله وملخص مافي كتاب الشيخ غاخما لبغدادى حيث قال ورأيت في كتاب تعارض البينات للشيخ غانم البغدادي مسائل كثيرة زائدة على ماذ كرم المؤلف فقصدت تلفيص ذلك الكتأب حالة الكتابة في هدذا المحل في شهر رمضان سينة ٢٣٦ م فاء تلخير صاحسنا باوجزعبارة واقتصرتمنه علىمافيسهم ترجيع احدى البينتين على الاخرى وقصدت د كرذلك هناخدمة لصاحب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم فأقول : كاح الى ان قال شهادات وذكر في الفرع الثاني من هذه الترجة ما نصه بينة ان زه ج فلانة قتل اوانه مات أولى من بينة انه عي الا آذا أخبر بحياته بنار يخ لاحق انتهى المقصود منه وراجعت هذاالكتاب المخص فوجدت عبارته من الشهادآت في الفرع الثاني المذكور شهدا ثنان انزوج فلانة قتل أومات وشهدآ خرارانه حي كانت شهادة الموت والقتل أولى وان أخبرالمرأة عدل عوت زوجها الغائب وأخبرها اثنان يحياته انكان الذى أخبرها مالموت أخسبرها يعاينة الموت اوأخسبرانه شهدجنا زتهحل فحاان تتزو برتحروان كان اللذان أخبرابحياته جا آبتار يخلاحق قال الشيخ الامام أمو كرمحد بن ألفضلي فشمادتهما أولى م شهادات قاضى خان أنتها ذاعلت ذلك تعلم انعبارة التنقيم الذ كورة آنف اللفصة مرهدذا الكتابهي ما لعبارة فاضي خان وانجيع ذلك صريح في كون ذا الحكم في الديامة والأحساط وحل اقدام الزوجة على السكاح وعدمه وان أخبر بالافرادف عبارة التنقيم أصله أخبرابالتثنية حسب أصله فسقطت الالف من الناسع وان الخبرهما الشاهدآن والمخبرهي المرأة وانة بالبناء للفاعل وانه بتعين الجل الذي أفاده المحقف الفهامة الاستاذالشيخ معاوية حفظه الله تعالى اذجه عالماذ كورفى تقديم بينة الحياةمع تاخرتا ريخها مماذكر أصله لقاضي خانومثل ذلك مافي ألهند بةمن العدة ونصه امراةاليا ئباداأخبرهارجل عوته وأخبرر جلان بحياته فان كان الذي أخبرها عونه شهد أمه عاين موته أوجنازته وكان عدلاوسعهاان تعتدوننزو جهدااذ الميؤرخاا مااذا أرخا

1114

مطلب يوم الموت لايد حل تحت القضاء

۱۳ مطلب تقید مشهاده الفروع بعدموت الاصول الخ

وقاريخ شهودا كحياة متاخرفشها دتهما أولى كذافي فتاوى قاضي خان انتهى وهوصريح فى كون ذلك في الديانة أخذامن موضوع العبارات والتعب يرباخبرها ووسعها وحل إما يعبرون في حانب الاخبار للزوجة بشهد عندهاوان لم تبكن شهادة عن دعوي القاضى ولم نقف على نص صريح يفيد تقديم بينة الحياة مع تاخرالتار يخ في جانب لىبينة الموت فنقفءند آلنصوص الوآردة بتقديم بينة الموت على بينة الح المطلقة التي لم تقيد بكون ذلك عندعدم التاريخ المتقدم أوالمتاخ أوالمساوى أوعند لأبالقواعدالمأخوذةمن كلامهموالتعليلات المقيدة لرامهمولانقضي بينة غماةمع تاخ تاريخهاالى المقف على مايفيد ذلك من عباراتهم المنقولة وتصريحاهم المقبولة والعقه نقلي لاعقلى وهوامانة في أعناق الرحال ويرشح ذلك ماصر حوامه من ان يوم الموت لامدخل تحت القضاء حتى لوقاءت بهنة عُـلى مُوتَ شخص كذافى ومكذا وقضى بموته ثمادعت ام أةمشلابان من شهديموته تزوجها في تاريخ متاخرعن تاريخ الموت تقبل بينتهاو يقضي لحابالنسكاح والارث لانه لم يدخس التاريخ المدذ كورفى شهادة الموت تحت القضاء فعلم منسه الغاء النسار يخ رأساو كانه لم يذكر وعندعدمذ كره يقضى بالبينتين بينة الموتو بينة السكل ويحمل على وقوع النكاح سابقاعلي الموتولانظر للتأريخ المذكور بخلاف تاريخ القتل فاله يدخسل تحت الحكم كإهومسوط في كتب المذهب فحيث الغي تاريخ الموت رأسا في حانب القضاء بقي معنأ بمنة المؤت وسنة انحياة متعارضتين في حادثتنا بالآثار يخ للوت فيظر نابع نهما فوجد نابسة المهثأ كثراثماتاومثيتة للعارض وكخلاف الظاهر فنرهجهاعيل بينة الحماة التي هي مشتة للرصل الذى كان البتاء يرمحتاج الى دايل اذا لاصل بعد الانفاق على وحود الشينص حيباته فألقول مامحياة استعهاب الرصل غسر محتاج الىبهنة فتلغي لعدم اكحاجة اليهاهذ اماظهرنى في الجواب والله معالى الهادى الى الصواب واليه المرجع والماك (سئل) في رحل وهـ لاين ابنه المقير القاصر الدي في عياله الميت أبوه حصَّةً شائعة في عقبار وأمتعة لا يقيلان الفسمة ونورج وقيض لدحيده فهل نصيره هذه الهية وتكون حائرة واذا كتسله وثيقة بذلك ومات يهودها وكان هناك سية آسنشهدوهم عليهم قبل موتهم وقالوالهم اشهدوا علينابانا نشهدبا لهية المذكورة ونحن نشهديها هـذه الشهادة و يحكم عفت اها بعد توفرها وانتماء موانعها (احار) الهنه في الحصة الشائعة التي لاتقس القسمة لاسنا منه الذي تامة اذا كان الموهوب في مدالواهب وقت الهية أومد أمينه وتعبل الشهادة على الشهادة و كل حق سرى حدو قود ادا توفرت شرائه الشمآدة على الشمادة وانتعت مواسعها ولا منعمن قبولها موت الاصل على ماصوبه في الدروج تعليمه التون خلافا لما في الخانمة من القضاء والله تعمالي أعمل (سمئل) في رجل له أو لادد كور وانات قصر و بلع فيعل

الحداولاده المسمى بكذاوه وعاقل بالغوصيا على القصرمن أولاده ثم مات ألموصى مصراء لى ذلك وقبل الموصى له الايصاء بعدموت المذكود ثمان الوصى المذكور حضر عندالقاضى وادعى على غريم الميت اله وصى الميت المذكور وطلب دين الميت منه فاقر المدون بالدين وأنكر كون هذاوصيامن قبل ريالدن فعندذاك طاب القاضى من الوصى المذكور بينمة تثبت وصايته فاحضر الوصى المذكور شاهدينهما، زوجابنتي الميت البالغتسين واختى الوصى المذ كورالمنف ردتين عن عياله ومعاشه فشمداعندالقاضي بعداستشمادهمامان الميت المذكورف حال حياته حعل هذاالمدعى وصياعلى أولاده القصر وقد لالإصاء بعدمو ته فعندذلك حكم القاضي شهادتهما بعد تزكيتهما شرعافه لواكال هـ ذه حكم القاضي بشهادة الشاهدين المذكورين صحيم ولا عنعمن قبول شهادتهما بالايصاء كونهما متزوجين سنتى الموصى المذكور البالغتين وكونهما زوجي اختى الموصى السمه المذكور المنفرد تمن عنه كاتقدم (أجاب) مجرد كون الشاهدين بالايصاء لابن الميت زوجى بنتى الميت اللتين هسما اختا المشهودله بالايصاء لايكون مانعامن قبول شهمادته سماله بالايصاء معدعواه بهاستحسا نافتقبل شمادتهما والحاله نمحيت لامانع وفي الدر من شهادة الأوصياء وكذا ابنا الميت أى لاتقب ل شمادتهما اذا شهدا ان أماهما أوصى الى وحل محرهما : فعالنصب حافظ للتركة وهذالوهو ينكر ولويدعى تقبل استعسانا اه ومنه يعلم قبول شهادة زوحى بنتى الموصىمع دعوى الوصى الايصاء المه استحدانا ما لاولى والله تعالى اعلم (سلل) في امرأة ما تتعن أر بعدة بنين وتركت بيتا ولما اخت ادعت على ورثة اختمالا نهاا شترت منها قبل موتها نصف البيت المذكور بنن معلوم وطلب منها انبات دعواها فعزت ومنعت وبعدمدة ادعت انه وحدلها سنة تشهدله أعاذكر وأحضرت البينة وشهدت لها بالشراءع طبق دعواها غيرانها سألت عن سال حدودالبيت فعزت فهل يتوقف فاذا لسعمل معرفة الحدود (أجاب) اما فاذالبيد ع فلا يتوقف على معرفة الشهود حدود المبيع ادا كان المبيدع معملوما عنسدا التبايعين نعم يتوقف قبول الشهادة بالعقارعلى تحديد الشهودله أو كونهم معرفون المشهوديه بعينه ويشيرون المهعلى بدامين القاضى فأن وحداً حدهما قبلت الشهادة والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالعالاق الثلاثانه ماأخد من فلان الدراهم المدعى بهانا سليا وتحقق له بعد الحلف انه أخذها ثم بعددلك سافر ليلده ولم يعاشر زوجته فلماسافرشهو دالطلاق كجهة بعيدة عاشرها وأقام معهافهل اذاحضر الشهودمن فردم وشهدواعندقاضي ناحيتهم بحضور الرحل المذ كورقبل مضى خسة أيام من وقت حضورهم من السفر وعلهم بان الرحل المذكور معاشر ازوجته القاضى ان يفرق بدنهما ولايضرفى ذلك طول مدة غيمة الشهودولولى المحلوف عليها ان رفع أمرها القاضى حيث كان أمراد ينيا أم كدف (أجاب) انما

٤ مطلب لاتقبل شهادة الابنين بان أباهما أوصى الى رجل لوين فرنجرهما تفعسا فلوادعى تقبل استحسانا

محر .

1712 0

رمضان ۲۸ م جادىالاولى سنة

مطلب قال الشاهدان انهما لا يعرفان اسماء اصحاب الحدودويعرفان المحدود اذاوقها عليمه فتوجها اليه معامين القاضى وأشار الليه فوجد طبق الدعوى تقبل

1710 79

ذىالقعدة

1740 1.

تردشهادة شهود الطلاق اذاحصل منهم تاخيرا لشهادة به تحسة أمام بعد العلم بالمعاشرة بلاعذرشرعي امايدون ذلك فتقبل شهادتهم بعدالتعديل حيث لموجدمانع آخرورفع ولى الزوحة الام الى القياضي لايتوقف علسه قيول الشهادة اذلايتوقف القبول على الدعوى في مثل ذلك والله تعمالي اعلم (سئل) في رجل عال حصة في منزل و كيد فباع احدالشركاء نصيبه فيه لاجنى فطلب الشريك الأشو أخذا لمبيع بالشفهة فورالعم بالبسع والثمر طليامستوفياشرا تظه الشرعسة وأشهدمن كانخاضرا مجلس العقدعلي ذلك وأقيمت الدعوى لدى القاضي وحددالمدعى المنزل المشفوع فيه وادعى بهادعوي صيحة فاقرالمدعى عليه بالشراءوملكية المدعى لمبايشفع بهوأن كرطلب الشفعة فورالعلم وكلف القاضي المدعى يمنة على طلب الشفعة فأحضر المدعى حاعة شهدواله مذلك طبق الدعوى وذكراثان منهم انهما يعرفان الدارالتي فيهاالحصة المذكورة بعينها ويعرفان حدودهااذا وقفواعليها الاانهما لابعر فأن اسماءا صحاب المحدود فهل اذاارس القاضي مع الشاهدين امينين من طرفه واشارا الى الدار المحدودة فوحدت طبق الدعوى تقبل شهادتهما بعدالتركية الشرعية وهل اذاط ن المدعى عليه فيهما مانهما كاناسمه مزرشاهدآخ قبل شهادتهما فشهدابها عن تلقين منه لا كون ذلك مبطلا لشهادتهما أفيدوا الجواب (أحاب) نعم تقبل شهادتهما بذلك على هذا الوجه ولاعبرة بما وَ كُرُ وَالْمُدَى عَلِيهِ فَي طُعِنُهُ عَلَى أَلُو جُهُ الْمُسْطُورُواْللَّهُ تُعِمَالُهَ أَعْلَمُ (سَشَّل) في رجل وضى لاولادولده بسدس ماله في حال حياته ولزوج ابنته بشيُّ لا يزيد على الثلث مانضمامه للسدس المذكورواقام وصيامخ اراعلي القاصرين من أولاده ثم مات بعد ذلك فطلب الموصى لهم الموهى مه من وصى القاصر ووكيل البلغ فادعى أن الموصى رحع عن الوصية قبل موته بشهر من وأقام بدنة شرعية شهدت بذلك طبق دعوى الوصى المختسار فطعن الموصي لهم في البينة ما التزو مرمدون اثبات عليها وتعللوا أيضا مان احدد شطري السنة كانعليه دن قضاء عنه الوصى فشهدله بغيرحق مكافأة لقضاء ديد مان الوصى لوكان قدوحه عبل موته لاخذ سندات الوصمة من الموصى لهم قبل موته فهل واكمال هذه لاعبره بطعم مرولا يتعللهم ويثبت الرجوع في الوصية شهادة ال المذكورة بعد تزكمتهاسراوع أناحيث كانتمستوفية شرائطها المعتبرة واذاأقر أحد الورثة بعدم الرجوع عن الوصية من الموصى لا يسرى اقر اردعلي القساصرين ومن لم يقر مذلك افيدوا الجواب (احاب) نع يحكم بشهادة البينة المدكورة بعدتز كمتها سراوعلناولا بعتبرالطعن المدكورمع الترسكية حيث كانت الشهادة مستوفية شرائط الصحة والاقرأر حة قاصرة على القرفلا سرى على الغيروالله تعالى أعلم (سشل) من قاضى سيوط في قروى تزوج امرأة من قرية أخرى ونقلها الى داره وقريته وعاشر هامدة ثم تزوج عليها اراة انرى وأخرج الاولى من داره وقريته فلعقت مدار أهلها وأقامت بهامدة تريدعلى

خس عشرة سنة وهوتارك ناسا كنتها ومعاشرتها ثم مات عن زوحته الثانية وأخ وترك مامورث عنه شرعاه قاسمت انحديثة الاخفى تركة زوجها فقامت عليها القديمة تريد مقاسمتها فى فرض الزوجية وهوالربيع وادعت انها باقية على عصمة زوجها من وقت المحاحه لمالى موته لم بتغلل بين ذلك طلاقها وانه كان مرسل لها نفقتها ويترد دعليها في بعض الاحسان ويطؤها ويقر ببقا معصمتها مرارا عديدة في مجالس مختلف ة التواريخ وادعت الحسديثة انه كان طلق الاولى طلاقا ثلاثا وأخرجها مرداره وكان يقر بطلاقها المذكووم اراعد مدة في مجالس مختلفة وأقامت على ذلك بهنة شهدت بالطلاق التسلان والاقرار بهمرارا في مجالس مختلفة بلابيان تاريخ وأقامت القدعه بينة ببقاء زوجيتها والاتريخ أيضافه ل يعمل بينة الطلاق والاقرآر به كاصر حده في الخانية من ماب مايبطل دعوى المدعى وتبعمه في الهندية من السادس في الدعوى وصاحب ملحا القضاة من الطلاق والتنقيح من الشهادات أم بينة القديمة كإيقتضيه صنيح ما في الخانية قيل مام عنه في فصل تخالف الشهادة اعيدونا (أجاب) اذا كان موضوع الحادثة ان الزوجة الحديثة افامت بينة انزوجها كان طلق الاولى طلاقا ثلاثا وكال يقربطلاقها المذكور مرارافي محالس مختلفة وافامت بينة على ذلك بلاسان تاريخ وافامت القديمة بينة بيقاء زوجيتها بلابيان تاريخ ايصابعددعوى كلمنم ماعما يطابق بينته كانذلك مماوقع الاختسلاف فيه وقدذ كره الامام فاضى خان في الموضعين المذكورين في السؤال وصرح بتعصيح تقديم بينة الطلاق من بابما يبطل الدعوى قبدل الفضاء أو بعده وذكره في الهندية من الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى ومالا تدفع به بالعز والى قاضى خان أيضاوذ كره في التنقيح من أو اخركتاب الشهادة في ترجة الطلاق فيما الخصم من كتاب تعارض البينا الشيخ غانم البغدادى المسمى العأالقضاة مصرحافيه بالتعييج وأماأذاذكرتار يخللنكاح وآلطلاق وكانتار يخالنكاح مؤخرافانه تقدم بينة الزوجة القديمة كااذا ادعت اقرار زوجها في مرصموته بإنها حلاله وكانت ضرتها ادعت الطلاق قسل ذلك فقط ويشهدله ماذ كره فى التنقيم ايضامن تلك المسائل فى ترجة الدعوى حيث فالسنة المراة انها كانت حلالاوقت الموت اولى من بسنة الورثة انها كانت حاساقبل مونه يسنةوذ كره إيضافي تعارض البينات المذكوروعزاه بعدد كر وروعالى القنيةمس بابالبينتين المتضادتين ورأيته في القنية أيصارام ابشم الىشمس الأعةالكوذ كرمانوافقه فالمندية من الباب السادس فيماتد فع به دعوى المدعى قيل الفرء السأبق حيث فال ادعت المرأة على ورثة زوجها المهرو الميرأت فقالت الورثة في دفع دعواها ان أبانا قدرمها على نفسه قبل موته بسنين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج أفرفيمض الموت أنى حلال عليه فهذادف صيم انتهى ويؤ يدماد كرناه ماذكره الانقروى في فتاواه من ترجيح البدنة شهدا أن فلأنامات وكانت زوحته وآخران إنه كان

ITAV مطلدفي الاختلاف في تقدم بينه النكاح وبينةا لطلاق وتفاصل هذوالمسئلة

طلقها قبل الموت فال الفضلى بينة الزوجية اولى ويجعل كانه طلق ثم تزوجها وقال السغدى بينة الملاق أولى لان الملاق يكون بعدالنكاح وقيل ان كانت ورثتها أوهى تدى عقدتن فالقول ماقاله الفضلى وعلمه الفتوى والآفالفتوى على ماقاله السغدى انتهى فعدل تدكرار العسقد عنزلة تاخرتار يخ النكاح عن الطلاق وصرح بان الفتوى على قول الفضلى عنددعوى العقدين المنزل منزلته وان الفتوى على قول السغدى عند عدم ذلك الموافق للوضوع هذا ماتحررفي هذه الحادثة وامثالها فليكن التعويل عليه وقداً طلعت سابقاع لى فتوى من حضرة العلامة الشيخ محود أمين الدين الدويرى في هذه الحادثة عول فيهاعلى تفديم بينة الدكاح واستدل بعبارة قاضي خان الاولى المذكورة فى فصل فى الدعوى تخالف الشهادة المصر حفيها بالاختلاف بين الامام الفضلى والسغدى اخسذامن تقديم قاضى خان فيها لقول الفضلى وموضوع الاختسلاف المذكور عندعدم التاريخ وقد علمت انقاضي خان صرح بتصيح تقديم بينة الطلاق فهذا الموضوع من باب ما يبطل الدعوى المدذ كورالا انموضو ع السؤال المرفوع الى حضرة الاستاذ المسار المهمذ كورفه مايفددان تاريخ النكاح متاخر حيث قيل فه فنازعتها ضرتها مدعوى أنها مطلقة منه من مدة نزيد على عشرين سنة وبرهنت على ذلك فهل اذا اقامت الزوحة المذكورة برهاناعلى بقائها يعصمة زوحها المذكورالي حسموته والازوج المذكورا قرقبل موثه باجافي عصمته وانهازو حته يكون برهانها هوالمقدمشرعاعلى برهان ضرتها بالطلاق وحسنتذ فلاتخااف بمنحوابنا المسطوروما ا عار به خضرة الاستاذالم في كورفي الحري الكر قد علمت انموضوع الخلف بين الامام الفضلي والامام السغدى عندعدم ذكرالناريخ وان الصحرفي ذلك تقديم سنتة الطلاق وأماعند ذكرالتاريخ كماه وموضوع السؤال المرفوع الى حضرته فلأستدل مذه العبارة بلعانقله فالتنقيم في ترجة الدعوى وذكره في الهندية أولا من المات المدكوروندل له أيضا آخرع بآرة الانقرو ية المذكورة الذي يصلم أن يكون توفيق والله سبحانه وتعالى اعلم (وصورة الفتوى المعطاة من حضرة الاستاذ الشيخ مجود أسن الدن الدوسى الحنفي السابقة نصها) في رجل تزوج بام أة وأقام معهامدة ثم نزوج عليها مانوى فلمار أتزوحته الاولى تعلق زوجها مام أته الثبانية طلبت من زوجها الاقامة عنزل والدهاالكاتن ببلدة قريبة منبلدة الزوج المقيم بهامنعا للشقاق بينها وبين ضرتها فاطهالذلك وصاريحرىء ليها النفقة اللازمة من مؤنة وكسوة و تردد عليهادي انه من مدة قريسة نقلها ألى منزله المكائن بالمسدس ية ومكثت معه فيه مدة و جلت منه وأسقطت منيناميتا نمان الرحل المذكور توفى الاتن الى رجة الله تعالى عنها وعن ضرتها الذكورة وعاصمه فطلبت الزوحة المذكورة استعفاقها بالفريضة الشرعية فنازعتهاضرتها مدعوى انهامطلقة منهمس مدة تزيدعلى عشرين سنة وبرهنت على ذلك

د فر سما

فهلاذا إقامت الزوجة المذكورة برهاناعلى بقائها بعصمة زوجها المذكور الى حين موته وانالزوجا اذ كور أقر قبل موته انهاف عصمته وانهازوجته يكون برهانها هوالمقدم شرعاعلى برهان ضرتها بالط المق الوكيف الحال (أجاب) الجددة اذا أقامت المرأة الذكورة بينة على طلاق الاخرى واقامت الاخرى سنة على بقائها في عصمته الى بومموته فالذى عليه الامام الفضلي ان البدنة الشاهدة يبقاثها في عصمته الى ومموته اولى وقال الامام السغدى بمنة الطلاق اولى وقدذ كرا لقولىن صاحب الخانية تمذ كران ماقاله الفض لى له وحمة أذيحتمل اله طلقها شم عقد عليها فهذا دليل منه على ترجيعه سيماوقد قدمهعلى قول السغدى في الذكر وعادته انه اداذ كرقولين يقدم ماهو الاقوى والاظهر كإصرح مذلك في اول فتاواه المذكورة ولا يخفي ان قاضي خان من احل من يعتمد على تعصيحاته ومابحشه فح جامع الفصوابن من اله يفتى بتقدم بينة الطلاق رده صاحب تور العين ولذاك اقتصرعليه صاحب الاشباه ولم ذكر مقايله فليكن هوالمعول عليه في الفتوى وهنذا الافعندعدم وجودا قرارمن الزوج بالزوجية متاخون تاريخ الطلاق والافالبينة الشاهدةيه مقدمة على بينة الطلاق قولا واحدا كإأفاده في الهنسدية ونورالعس وغيرهمامن معتبرات المذهب حسث ذكرواما نصمه لوقالت الورثة ان امانا حمهاعلى نفسه قبل موته سنتن وقالت الزوجة ان زوجها اقرفي مرضموته أنى حلال عليه فهذا دفع صحيح انتهدى ومنه يعلم الحكم في واقعة السؤال وعبارة الخانية المذكورة نصهار حلان شهدآ ان فلانا قدمات وهذه كأنت امراته وشهد آخران انه كان طلقهاقيل الموت قال الشيخ الامام الواكر مجدين الفضل رحمالله شهودالزوجة اولى وقال القاضى الامام على السخدى شهودا اطلاق أولى لان الطلاق يكون بعد النكاح مقال القاضى الامام وماقاله الشيخ الامام فله وجه يجعل كانه طلق ثم تزوج انتهى يحروفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على ام أة بانها ضمنت له زوجها ضمان حضور وغرم فيما تاخر عليمه من أجرة مكان علكه المدعى فانكرت دعواه فهل اذا أقام عليها بسنة من اجرائه وخدمه الخاصين به لا تقبل شهادتها و الحال هذه (أجاب) لا تقبل شهادة الاجير الخاص لمستاج ه في حال الأداء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على عه ان جدته والدة المدعى عليه باعتله حصة معلومة من دارها حال حياتها وصعتها ونفاذتصر فاتها بثن معلوم قبضته منه وأقرت مذلك لدى بمنة شرعسة وقداستولى على الحصة الذكورة بالسكنى فالدارفا نسكرعه البيع وقبض المن والاقراريه بعد تصيير الدءوى وتوضيح الحدودفهل ادا أقام المدعى شاهدين شهداطبق دعواه فى وجه الخصم وكل منهما يعرف الداربعينها ويعرف حدودها وأحدهما حارمقابل للدارالمذ كورة الاانه لايعرف اسماء أحداد أرباب المدودوالثاني لايعرف اسماء أرباب الحدود فالاللقاضي انانعرف الدار بعينهاونسير الىحمدودها اذاذهبنا اليها يكون للقاضي انسرسل معهما أمينه للاشارة

1446

17

17A**V** A

الهافاذا وقفاعلها وأشارا الى حدودها ووحدت طابقة للدعوى وشهدالامينا القاضي مذلك أوكان ذلك بحضور القياضي نفسه تقيسل شهادتهما بحضرة الخصمين بعد تزكيتهماو يحكمهابعداليمينالشرعية ولايمنعمنذلكعدم معرفتهما أسماءأصحام الحسدودالى الحذ (أحاب) أذاشهدالشهود لرحسل مدار وقالوانعرف الدارونقف على حدودها اذامشينا المرا لكن لاتعرف أسماء أصحاب الحدود فأن القاضي بقيل ذلك برحون الى القاضي وشهدا لامنان انهماو قفاوشهدا وأشارا الى الحدود فينتذ يقضي ألقاضي الدارالتي شهدابها بشهادته سماو كذاهذا في القرى والمحوانيت كذافي حامع الفصولين وفتاوى ابن عبدالعال كإفى تنقيح الحامدية من الشهادات ومنه يعلم قبول دة الشاهدين المذكورين في هذه الحآدثة والحال ماذكر بالسؤال والله تعالى أعلم شل) مسطرف محافظة مصر بتاريخ ١٠ ش سنة ٨٨ شرحاعه لي افادة غساحا أله الامل بعدا لاحاطة عساتوضح بهذا الانهاء الوارد بشرح مدبرية المنيه وبني مزاد وماأفيدمن وضرةقاضي مدبرية المنية يخصوص التداعي الوآقع يتنعبد الله الضوى وعلى العيقلاني تردالافادة عيابتراءي تحضرتكم لاخطار المدرية وصورة شرح قاضي لنهه الى المدرية في غرة شسنة ٨٨مقدمه ادعى في قطعة أرض بناحية طروعلى الرحل على العسقلاني من الملحمة انهاله ولما قي ورثة أسه بطريق الميراث واستوى دعواه شرعا فاحضرشاهدن وبعد أنشهدامالمال للدعى بوحمه الارت كاادعى طعن المدعى عليه في المدعى شاهد آخوفطعن فيه المدعى علىه مانه حاهل كإذكر ووحد كذلك وهذا المطعن شرعى حيث اله لا تقيل شهادة الشاهدمع المجهل الذكورخصوصا وقدطعن الخصم بذلك لكن هذامات واسع اذا تمسك مه الخنصوم يتعسر تمام الشهادات واثبات الحقوق وقد سق في غسيرهذ والدعوى طعى عثل ذلك وتمسك الخصميه وتسكر راحضا رالشهودوهو وطعر بذلك ولم يتسر ا ثبات الحق عليه محال وهناك كلام آخرابعض المشاج في قبول شهادة الحاهل خلاف ماعليه العمل فاناقنضي رأى الحكومة مخاطبة من يلزم في هذا الشان والواءطر يقة تسهل هذا الام الموحس لماذكر مأفيها ونعمت والآفال أي عومة (احاب) الافادة عماتو قف فيمه حضرة فاضي المنيه ان طعن الحصم في الطعن المجرد فلوستل القاضى الساهد عاطعن به فيد فاقر الشاهد بذلك فلايسوع له بعددالث الحكم بشهادته لاقراره على نفسه بالفسى الاامه لا يجب على القاضي هذا

رمضان

17AA V

السؤال بله أن لا يلتفت الى هـ ذا الطعن ويطلب تركيمة الشمود سراوعلنا فان حصلت التركية والتعديل كذلك عن لهم خبرة وعلم بحالهم بان شهدو افيهم بانهم عدول مقبولوالشهادة وحسعليه الحكم بالحق لمن هوله حيث لامانع وان لمتحصل تزكيتهم يطلب من المدعى غيرهم وبذالا يكون في المسئلة تعسرولا ضييع الحقوق ولااشكال والله تعالى أعلم بالحال (ستل) في رجل تشاجرهم زوجته فقالت له طلقني فقال لهاروجي وأنت طااق بالثلاثة وهو بحال الععة والسلامة وتوحهت الى بست ابها ثم بعد مدة تز مدعلى عشرين بوماتوفي فادعت المرأة المذ كورة أنهازوجته وباقيمة على عصمته وأنكرت الطلاق المذ كورفاقامت ورثته بينة والبينة المذكورة أقار بهم منجهة أنهم أولادعم أبيهم على أنه طلقها ثلاثا قبل موتهوهو يحال الصحةوالسلامة فهسل اذاكان الحالماذ كرلاتسمع دعوى المرأة المذ كورة وتقبل البيسة المذكورة وعنع من الارث (اجاب) اذا ثبت تطلم قالر حل المذكور زوجته المذكور ثلاثا حال محته وسلامة عقله بألبينة الشرعية العادلة التيلم يقمها مانع من القبول يحكم عنعها من الميراث ومجرد كون الشهود أولادعم أبي الورثة لأيم من قبول شهادتهم والله تعالى اعلى (سـثل) في شيخي بلدة ادعيا على زوحة أبهما المتوفي انه طلقها ثلاثا حالحماته في صحته فا سكرت فاقاماشاهدين على دعواهما الطلاق كلاهما من العلاحين الذي تحت ولايتهما وادارتهما ومن حصتهما واحدهما خفيرأ يضا والثاني اجيرخاص عندهمافهل لاتقبل شهادتهماوا محالهذه (احاب) اداتّحقق كون الشاهدين المذكورين بهذاالوصف لاتقبل شهادتهما للدعين ألذكورين شرعالتصريحهم بعدم قبول شهادة الفلاح لشيخ قريته الذى له ولاية عليه وعدم قبول شهادة الاجير أكاص لمستأجره والله تعالى أعلم (سئل) فحرجل باعلاخيه نصف داروأ قربالبيع والاستيفاء لدى بينة شرعية شهدت بذلك وعند أداء الشمادة اتفقاعلى الاقرار بالبيع والاستيفاء واختلفافي الزمان فهل تكون الشهادة المذكورة حائزة وتقبل ولايضر الآختلاف المدذ كورلانهما اختلفا فيما لم يكلفابه (أحاب) مجرد اختلاف شاهدى الاقراريالييع والاستيفاء في زمانه لا ينعمن قبولها كاصرحوابه وكذالوشهدابالبيع واختلفافي الزمآن أوالمكان تقبل الشهادةمع ذلك حيث لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بحق لدى حاكم شرعى وطلب سؤاله عنه فحده جداكليا فطلب من المذعى ان يبرهن على دعواه فاحضر شهودا شهد فواطيق دعوا ه فطعن المشهود عليه علنافي احدهم بانه شارب خروفي ثانيهم بانه تارك صدلاة وفي المهمانه يعدامل الاروام وسكت عن الرابع وبرهن عدلي ما ادعاه في الثلاثة بشهودشهدوا تذلك علناقهل لايعد مجردماذ كرفي الثالث طعناأ صلاواذا زكى كل من الشاهد الثالث المذ كور والرابع المسكوت عنه سرائم علنا التركيسة والتعديل الشرعيم ينتقل شهادتهما وبقضى بهآ كالنه لوزكى كل من الاول والشاني

مطلب للقياضي أن سثلالثاهدعاطعن مه فيه طعنا محردا فان اقريه ردشهادته وادان لايستل ويطلب التزكمة

1 1 44 ١v

صفر

1719 15

جادىالثانة

جادى الثانية سة مطلب اذاركي الشهود بعد الطعن المجرد واقامة البينة علنا تقبل شهادتهم

محرم مطلب لاتقبل شهادة غديرالمسلم على المدعى عليه المسلم وتقبل شهادة غيرالمسلم على مثله اذا كان عدلا في دينه

بعدالطعن المحردوالشهادة به علناالتزكية والتعديل الشرعيين تقيل شهادتهما أيضا حيث لم يحصل تجريم لاحدمن الشهود حال التركية السرية (أحاب) نعم لايكون مجردة ولالدى فآلشاهدالثالث انه يعامل الاروام جماموجبا أردالشهادة ولاعبرة مأكر مالمهم فاذازكي كلمن الشاهدالثالث والرابع المسكوت عنه بلاطعن أصلاسرا تمعلنا التزكية الشرعية تقبل شهادتهما ويقضى بها واعحال هذه حيث لامانع كاانه لوزى كلمن الاول والتاني سرائم علنا بعدالطعن المجردعاذ كرفيهما واقامة البينة علناعلى ذلك تقبل شهادتهما حيث لامانع اذالطعن فيهما عاذ كروالشهادة به علنا لايمنعمن قبول الشهادة بعدالتزكية الشرعية كاتقدموان كان الطعن المذكور بوجب التوقف في قبول شهادتهما قبل التعديل والله تعالى أعلم (ستل) بإفادة من محافظة مصرمؤرخة ٨ محرم ١٢٩١ مضمونها وردت افادة من مجلس الاحكام للحافظة في مادة قتل الشخص اليوناني المنظورة عملس سوط الموكل فيها القنصل وهووكل عنه الخراحا أنطولوو كمل قنصلاتوالدولة المحكى عناوا لقاضي والمفتى مذاك الطرف افادا لزوم ثبوت توكيل القنصل عن وارث المقتول وثبوت توكيل الخواجا عن القنصل بشه ودمسلمين على الوكالتين ولم بفهمان كان مع تعذروجو دشهو دمسلمين يشهدون مذلك يحوزا أبات الوكالتين المحكى عنه مابشهودغير مسلمين أولا يحرز كليا فالامل الافادة عاتوض (أجاب) علم مابافادة سعادتكم ومابافادة عجلس الاحكام الصادرة المعافظة المتضمنة طلبشهو دمسلمينء لى الوكالتين المذكروتين كاافيدمن حضرة قاضى ومفتى وطالعصول على تتميم قضية قتل ولدا تخواجا بني ماركومن رعايا اليونان وترغب سعاد تدكم افادة الحكم الشرعى عن ذلك والحال أنه أذا كان المدعى عليه بالقتل مسلمايكون اللازم شرعاكون الشهود بالوكالتين في الخصومة اوبالقتل مسلمين عدولاامااذا كان المدعى عليه بالقتل غيرمسا فلامانع من قبول شهادة غيير المسامين عليه اذا كانواعدولا في ديانتهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بالغة وشبيدة منوليهالغيره ووكل المخطوب لهغيرا انخاطب فيعقد نكاحها ووكلت البنتوليهافى العقدعليما للخطوب له وعقد الوكيلان لموكليه ما المذكورين مشهادةعدول وبعددالعقدطلب الزوج الدخول مزوجتم فامتنعت مدعيمة انها أنماوكلت فىالعقدعليه باللغبأطب والبالع قدما كان الاللغباطب ووافقها عبلي دعواها وكيلها وأحضرت بينسة تشهدلها بتوكيلها وليها بتز ويجهامن الخاطب وحصول العقدالمذ كورعليها منسه وانخاطب يسكر حصول تو كيلها بنزويحها منسه ونكر كون ه-ذا العقدله عليها ويدعى حصول ماذ كر للخطوب له والمخطوب له يدعى حصولتو كيلها بتزويجهامنه وصدورهذا العقدم وكيلها الولى له عليها وبقم يدنة على ذلك فن تقدم بيسم ما الطرفين مع اتحاد العقد والتوكيل في دعوى الزوحة

ربيح الاول سنة ٢ ٢٩٢ مطلب بينة ويدانها ووجته اولى من بينتها انها ام أة عروالمنكر

جادی الثانیة ۱۲ ۱۲۹۳

والرجلين المذكورين حيث لمتكن مدخولا بهامن أحدهما ولاتحت بدأحدهما (أجاب) تقدم بينة المخطور له المدعى النكاح لنفسه والحال هذه ففي المتدبة من باب دعوى الرحلين رحل ادعى على امرأة الهتزة حهاو أقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة على رجل آخرانه تروجهاوهو ينكرذ للثفاليسة سنة الرجل كذاف الدخرة اه وفي تنقيح الحامدية من ترجيح البينات اواخرالشهادات في ترجة النكاح بينة زيد أنها امرأته أولى من بينتها انها امرأة عروالمنكر اه والله تعالى أعلم (سئل) في دجل أخبر حال محته انه طلق زوج تسه فلانه ثلاثامنذ كذا وسافر ثم عادومات ومن وقت الاخبارالي وقت الموت ثلاثة وعشرون ومافهل اذاشهدمن أخبرهم بذلك تقبل شهادتهم ولوكانوا اخوته وأولاداخوته الذين ليس لهم مرمنفعة بهذه الشهادة ولادفع ضرر بهاولم يقمبهم مانع من قبولها ولا يكون لها حق في ش الزوجات (اجاب) نع اذا شهد من ذكر ما قرار الزوج حال صنه بطلاق زوجته المذكورة ثلاثاني غيرم ضالموت بعدالدعوى الصحيحة ولميكن بالشهودا لذكورين مانعمن قبول شهادتهم تقبل وتمنع هدذه المرأةمن الميرا ثوالله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من الضبطية في و ذى الحقسنة ٩ ماصلها منظور بقلم دعاوى الضبطية قضية نداعى مجدا فندى صادق اليوزياشي على بحر أفندى أحدباشكاتب العحة سابقا بغصب خرءمن المنزل تعلق حرمة شركة بحرافندى المذكور والمدعى يطلب الاستفتاءعن الثلاثة أوجه الموضحة أعلاه والاوراق المقدمة من المدعى بالدعوى التى كانت مقامة في الحكمة وصورة شهادة الشهودم سلة نؤمل الافادة عما يقتضيه الحدكم الشرعي وبيان الاوجه المذ كورة (أولا) متى حصل تزكية الشاهدين المذكورين وعدم صدور طعن شرعى في حقهما أوفى شهادتهما يثبت الغصب أملا (ثانياً) ه-لماأنداه الخصم عقب شهادة شهود المدعى بالكنفية التي أوضعها مقبول شرعا أملا (ثالثا) هل باستيلاء المدعى على الجزء المغصوب من بعدما ثبت وقال الخسم ماقاله في حق الشهادة يعتبر ذلك الاستيلاء تركية الشاهدين اللذين شهدابا الغصب أملا ومضمون ماتضمنته الاوراق المذكورة انعجد صادق أفندى المدكور بالوكالة عن زوحته ادعى على عرافندى المذكور بان بناء المكان الذى حدده كان مشتر كابينه مالزودنه الربع وكخصمها الباقى وانهماا قنسماذلك بتراضيم اواختصت الزوحة يجزءعينه وحدده وسنمقاس طول كلواختص الخصم يجزء آخرعينه وحدده أيضاعلي هذا الوجه ثم بعدد ذلك عصالدي عليه حزاء الختصت به زوحته عن مح وعمسطعه بالامتار وعين حدوده الاربعة وبن طول كلحد يحيث يتيز ولماسئل الخصم أنك وقوعالقسمة بهذه الكيعية بلعلى الوجه الذى استولى نصيبه منه ولماطلبت البينة شهدشاهدان بانهسماا قتسماذلك ولم يدينا القسمين فشهادته سماوذ كرا اناكتهم ب بعد ذلك خرأ من قسم الزوجة ذكراج له مسطعه بالامتار وذكر احدوده

ذی الحجة سنة ۱۲۹۱ ا

جادىالاولى

15 . 79

لآربعة الاأنهم الميسنا وضاطول كلحد يحيث يتمز الحزء المغصوب كافى الدعوى ولم تحصل اشارة أيضا فطعن الخصم في شهادتهما عماطعن (أحاب) عطالعة افادة سعادتكم هَـٰذه معُ الأوراقُ المذكورة فيهاظهران الذي يقتضه الحكمُ الشّرعي في ذا الشاهدين المسطرة باحدى الأوراق لايطلب عليها التزكية الشرعبة فلاعكم بحردها المدعى لقصورها ويستغنى بذلك عن الاحابة عن الوحه آلتا تي والتألث على اناستيلاء المدعى عطيماا دعي غصيه يعدتز كية للشاهدن والحالهذه والى أعلى (سئل) في ام أة تحقق قدر امعلوما بالارث الشرعي عن والدتهاية. مدأخيها الى ان ماتت عن ولديها و بنتها و زوحها فطلموا ذلك من أخى المتو فاقفا نكر ووكل ولدا المتوفاة وينتها والدهم زوحها المذكور في المرافعة شرعامع أخي المتوفاة وتخليص حقوقهم منهوقدل الو كيلذلك وبعد ثبوت توكيله وتحرير الأعلام الشرعي لديذلك أقر أخوا لمتوفاة لديذلك ووعد يتسليمه لدهم ماطل فرفعه للقاضي ولعدم معرفة المدعى دعواه شرعامنعه القياضي حتى يصحردعواه ثم صحعها وطلبت منيه البينة بعد انكارالمدعى عليه فاحضر بنةومنعها القاضي لعدممو افقة شهادتها الدعوى وكلفه احضارغبرها فوعداحضارغيرها فررالقاضي اعلاماشرعيا يتضمن عدم صحة البينة التي أحضرها لعدم موانقة شهادتها لدعوى المدعى والاتن أحضر المدعى السنة التي وعدماحضارها فهل يكونله ان يقيمها وعدمحضورها عندعدمموافقة شهادة البنة الاونى للدعوى لأمكون مانعامن سماعها شرعااوما حكم الله في ذلك (احاب) مجرد عدم احضار سنةموافقة للدعوى وقت طلبها لاعنعم مافامتها بعدذلك مدون ماسوح ذات شرعاوالله تعالى أعلم (سئل) بافادة من قاضى بورسعيد مؤرخة مضمونها رجل يقال له وسسيلي باسطولي اليوناني من رعا باالدولة العلمة وسكان ورسعدد ضرادينا من غيرخصم ولانائب عنسه وأنهسى مان رحلاح اما لغاعاقلا مدعى اسطاورونيا يوتي الموناني مزرعا ماالدولة العليسة أيضااوصي له شأشجه ماله في حال حساته وتحته وثبات عقله وجواز تصرفاته ونفاذها طائعا مختارا لس محموراعلمه ولاسفهاوان وسلى المذكور قبل من الموصى المذكورهذه الوصية لنفسه فبولاشرعياوانها آخر وصيةأوصي باللوصي وماتهوهومصر وثابت عليهامن غبر رحو عءنها وصار ثلث حيم تركته للوصى له المذكور محكم هذه الوصة وان الموصى له ربس وأرثاللوصي المذكور وان له السنة على ذلك والتمس ضهط إنها تمه المذكور وقمول احضاره لبينته المذكورة بالمحلس ليعملوا شهادتهم الى شخصين بنوبان عن المينة المنذ كورة فأداء تلك الشهادة فوجه خصم شرعى لدى قاضى ازمير ونواحيها عل اقامة الخصم ووجود بعض التركة والىكل من يصل اليه ذلك من السادة القضاة ونوايهم لتعذرا كجع بين البينة الاصلية وبين خصمه لبعد المسافة بعدا بينا فوق مسافة القص

فنظرالاشتباءالام علينافي ذلك وعلاعا يقتضيه فوىبند ٢٢ من لاتحة لبواآت الماكمااشرعيسة ورنامحضرة مفتى افندى مدرية الشرقية افادة في ١١ جادى ألا توة سنة سروس و سطنا كضرته الكفة وسناوحه الاشتباه وطلبنا منه الافادة لاحراء العمل عفتضي فتواه الشرعية ولعدم ورودافادة حضرته وتضررصاحب الشانمن إذلك عربناله افاحة النسقي ٢ رحب سنة ٣٠٣ بطلت الافاحة فوردت الافاحتان المذكورتانمك وبأعليهما منه عمايفيدعدم ظهورمطاو بناوعدم جوازاجاء ماذكر حيث قال ان الشهادة لايدلها من تقدم دعوى شرعية على خصم شرعى ولايقال ان هذا اشهادهلى شخصولا الزمله تقدم دعوى وكذلك ليستالحا كمكلفة بضبط كلامكل من مردد صبطه من غيرمسوغ شرعي كهذه المسادة الى ان فالوخلاصة القول ان الشخص المذكوراذا أرادان باتوصيته المذكورة فيصبر تفهيهمه باله يتوجه الى قاضي جهته ور فقته البينة التي تشهدله وهناك تصدرمنه الدعوى التي ريدا قامتها على خصم شرعي وحدث انحضرة المفتى لمقل محواز تحسمل الشهادة كالوخد ذمن مكاتبته المسطورة فانكان كذلك فلماذانرى الفقهاء عقدوا لذلك بالمعصوص اللشهادة على الشهادة وما هوقعهل الشهادة المعنية في بند ٤١ من تعريفة اللا بعة الذكورة واذا كان الجمع متعذرابن البينة الاصلية وبين الخصم كرفي هذه الحادثة فيأى وحديتمكن الموصى لهمن أثبات هدفه الوصية ومادام أنماورد منحضرة المفتى الموما اليدمم كنخ يلاللاشتباء الحاصل لنا المبين باحدى الافادتين فلهذا أقتضى عرضه لسيادتكم وطيه الافادتان المحكي عن ماعساعليم -مامن كتابة المفتى ترجوا لافادة لاتماع الإجراء عقتضاها (أجاب) علممابافادة حضرتكم المؤرخة ٨ رجب سنة ١٣٠٣ آلى صار الاطلاع عليها في غشرى الشهرالمذ كورمع المكاتبتين المحررتين منحضرت كم كحضرة معتى افندى مدير بة الشرقية احداهما في ١١ جادى الا توقسنة ٣٠٣ متضمنة صورة الانهاء الصادرمن الشخص الدى الذى مدعى وسيلى اسطولى اليوناني من رعاما الدولة العلسة المعرف التعريف المذكورفيها بان رجلابا الغاعا قلاندعي اسطاورو بماوتى اليوناني من رعايا الدولة العلية المعرف التعريف المذكور فيهاأيضا أوصى له بثلث جيعماله في حال حياته ونفاذتهم فاته طائعا وان وسيلي المذكور قبل من أسطاوروالموصى المذ كورةهذه الوصية لنفسه قبولا شرعيا الى ان قال ومات وهومصر على وصنته الملد كورة وصار ثلث جياع تركته لوسالي الموصى له المذ كور يحظمذه الوصية وانوسيلى المذ كورليس واتآر للوصى وانآه البينة على ذلك والتمس ضبط انهائه واحضار بينته المذكورة بالمجلس الشرعي المعملوا شهادتهم الى شخصين سنومان عن البينة المد كورة في أداء تلك الشهادة في وجمه خصم شرعى لدى قاضى ازمير ونواحيها محل اقامة الخصم ووجود بعض التركة والى كلمن يصل اليهذلك من السادة

14.4

القضاة

القصاةونوابهم لتعدرا الجع بين البينة الاصلية المذكورة ويبن خصمه ليعد المسافة فوق مسافة القصر وذكر تم فيها انهاذا كان اتحال ماذكر فهل يشلرط اسلام يمنة الاصلالشاهدةعلى هذه الوصية اولاواذا قلتريحواز قبولهاعلى هذاالوحه من الذى قهدل يتسترط اسسلام شاهسدى الفرع الله ذن ينوبان عن شهودا لاصلف اداءه فدالشهادة بوجهها الشرعي واذاكان كذلك فهل يلزم شهود الاصل معرفة ورثة الموصى المنعصر ارثه فيهسم أولا للزم وهل اسعلينا تزكية هؤلاء الشهود ولا بعض - هاوان التز كيـة تـكون من خصائص من سمع دعوى الوصية المـد كورة والشهادة و يحكم بهاوالثانية بتاريخ م رجب سنة ١٣٠٣ استعالا لطلب الافادة من حضرة المفتى الموما اليه فاجاب حضرته عضمون مانقل عنه في الافادة المحررة لهذا الطرف بتاريخ ٨ انجارى (والجواب عن ذلك) ان الشهادة على الشهادة مقبولة وان كثرت أستعساما فى كل حق على العصيم الافى حدوقودوجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الابشرط تعذرحضورالاصلعوت أومرض أوغيبةمسا فةسفر أوكون المرأةأى الشاهدة مخمدرة لاتخالط الرحال عندالقاضى ويشرط شهادة عددنصاب ولورجلا وامرأتان عن كل أصل ولوام أة ولايشترط تغامر فرعي هـ ذاوذاك كيفيتهاان يقول الاسك اطباللفر عاشهد علىشهادتى أنى أشهد بكذاو بقول الفرع أي عنداداء الشهادة لدى القاضي الدى يترافع اليه الخصمان بعد الدعوى العصيعة الشرعة أشهد انفلاناأشهدني على تمادته بكدا وقال في اشهدعلى شهادتى نداك واذالم بعرف شاهد الفر ععدالمة شاهدالاصل لاينبغيان يشهدعلى شهادته ويكفى تعديل الفرع لاصله في ظاهر الرواية لانهمن أهل التزكية اذاعرف الفرو عبالعدالة والالزم تعديل الحل أىعندالقاضى الذى يترافع لديه الخصمان ولايشترط اسلام بسنة الاصل الشاهدة على هـ ذه الوصـ م حيث كانت من ذى ورثته دميون ولو كان ألموصى له مسلما ولايشترط إيضااسلام شاهدى الفرعادا كانشاهدا الاصل ذميين فلو كأنامسلمين يشترط في قيول شهادة الفروع اسلامهم ولو كان المشهودعليه وهوا لميت والورثة والشهودله دمين لانهماشا هدان على أصليهما وهماه سلمان ولاتقيل شهادة الذمى على المسلم كإلاتقيل شهادة الذميين على القضاء لدمى على ذمى اذا كان القاضي مسلما لان شهادتهماعلى القاضى وادا كان الذي يصيرا واؤهمن قبيل تحمل شهادة الفروع الشهادة الاصول على الوجه السابق لامن قبيل كتاب القاضى للقاضى لا يلزم شهود الاصل معرفة ورثة الموصى المنعصر ارثه فيهم بل تعريف الموصى باسمه ونسبه تعريفا ش عماوعندا كنصومة لدى القاضى الذى يترافع لديه الخصمان ان لم تكنورا تقورثة الموصى فابتة البينة الشرعية يلزم المدعى اقامة بينة على موت المورثوو واثة ورثته وانحصارارته فيهم بالوجه الشرعى وبناعلى ماذ كرلا يتوقف تحميل الاصول شهادتهم

ذي السدة سنة

الفروعملي كتابة من القاضي نع لوحضروا لدى قاض واشهدواعلى شهادتهم على الوجه المتقدم وكنب بصورةا شهادهم ورقة لضبط الواقعة وتذكر الفروع كيفية الشهادة على اشهادة بالوجدة الشرعي لاباس به لكن اسهد امن قبيل كتآب القاضي الى القاضي المقررفي كتب الفقه وأماان كان القصد انهذه المادة مكون الاحراء فيهامن تبيل مأيحر رفيه كتاب القساضي الى القاضى فلامدان المدعى عضر لدى القاضي الدى بريدالكتابة الىقاض آخروبدي بدءوي صيحة مستوفاة شرائطها الشرعية وبذكر كيفية الوصية وقبولما وموت الموص مصراعلها عن ورثة وهم فلان وفلان ويبن حهة الارثوعدم المانع وانحصار الارث فيهم وان المتوفى الذ كورجال حياته ونفاذ تصرفاته أوصىله بثلث ماله الى آخره ويبدين التركة أوشأمنها معمنا ساناشرعيا وأنها تحت بدالورثة المذكورين وانه يطالبهم بثلث ما يعنه من التركة بحكم الوصية ويقم البينة علىذلك كلهفاذا استوفت الدعوى والشهادة الشرائط المتبرة التيمنها التزكية سرائم علناما عداحضور الخصم المدعى عليه يكتب هذاالقاضي المدعى لديه كتابه الى قاض آخرالى آخرما أوضع فى كتب المذهب ويسله الى شاهدىن يقر وعليهما ويعلمما بمافيه ويشهدهماانه كتابه الى فاضى كذامنلافيتوجهان بهمع هذا المدعى الى القاضى المكتوب اليه الغائب مسافة السفر ايعضر الخصم ويتممما يلزم للقضاء عليه معدشهادة شهود الكتاب عضمونه محضورا كخصم المدعى عليه فيقضى عليه عاتضمنه هدذا المكتاب للدعى ويشترط في هذه الحالة اسلام شهودال كتاب وتعديلهم اذاكان القاضي الكانب مسلماسواء كانشهودالاصل الذينشهدوالدى القاضي الكاتب مسلمين اوذميين لانهاشها دةعلى فعل القاضي المسلم والله تعالى أعل

كتاب الوكالة)

(سـئل) فام أة من المخدرات ولا تحسن الدعوى طلبت من زوجها على يدوكيلها مسكنا شرعيا وان تاكل معه بالنفقة وان يعاشرها بالمعروف فامتنع من قبول وكالة الوكيل ويطلب أحضاره المجلس القاضى فهل يكون القاضى فرض النفقة في وجه وكيلها ولا تتكاف الحضور الى مجلس القاضى حيث كانت من المخدوات ولا تحسن الدعوى (أجاب) إذا كانت المرأة مخدرة وهي الني لا تخالط الرحال وان خرجت كاجة لا يتوقف لزوم توكيلها بالخصومة على رصاخت مهاوالله تعالى أعلم (سشل) في رجل قاجله شريك آخر ببلدة بعيدة فارسل له جانبا من البضاعة مع شخص متوجه الى جهته واعطاه جانب دراهم معلوما قدره من أصل مصار يفه على ألبضاعة وأم وبانه يصرف على مالزم اليها من المصروف ويحررية قامة ويحاسبه بهافة وجه بالبضاعة وصار يصرف على النها القامة كل ماصرفه بوقته أولافا ولاحتى وصلت الى الشريك الا تخرفطلب الشخص من الشريك المرسل له ما زادله من المصاريف القامة عالمان المراسل في ما زادله من المصاريف القامة عالمان الشريك الترسيف المناس الشخص من الشريك المرسل له ما زادله من المصاريف التي في القامة حقالي ان

1778 11

ذىالقعدة

1778 171

مطلب لا عبرالو كيل مطلب لا يحبرالو كيل بالبيع على دفع عن ما رفسه مطلب ولاية قبض العن ما وكيا والموكل دول الموكل مطلب لا يجبرالو كيل مطلب لا يجبرالو كيل وله احالة الموكل به الا ان يكون باجو

کرم ر ۱۱۰

مطيه شيئا وقال له انهالم تساوالثمن الذي عرّف به شريّكي في حوابه وقال انالم أخسير شريكم بادسال هذا الصنف الى ولاامرت بارسا لهامع المطالب عسائريدله فارادا لمطالب بعدذلك أن يسيع حانبامن البضاعة على مدالمرسل له لاحل استخلاص حقه فابي أيضا بلحفظ ماأرسلله ولمرضان بدقعله ماصرفه ولااعطاه حوابا بوصولها ولابخا ستهم فحضرالي الشريك الذي سلمه البضاعة وطلب منه مازادله فلي يعطه له أيصافهل م لرحو عجمتهوالآذن بالصرف من عنسده ليرجم به عليه ومضى على ذلك مد وكسوو (احاب) إذا ثبت الإذن بالصرف لبرجع عاصرفه والهصرف مقدارا معلومامن ماله يكون له الرحو عه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاح آخرفي كنا بة على معصرة ووكله في بيسع مايخر جمنها من الزيت مأحوة معلومة كل شهر واذن له في البيع لاحل فياع بالحال وبالاحل ثم أرادالاجير الخروج من المعصرة فسلم لربها دفاتره ونمسكات بالمبيع مؤحلا لمص بعض عنه وبقى المعض الآخرتم بعدار بمع سنين أراد المالك ان لزم الماثغ عا مع من عن المبيع مؤحلافهل لا يجاب لذلك حيث كأن بالاذن (أجاب) لا يحير الوكيل بالسع على دفع عن ماماعه الوكل من مال نفسه وفي الهند يةمن المال الشالث في الوكالة بالبيع الوكيل بالبيع لايطالب باداء التمن من مال نفسه كذافى فتاوى قاضي خان ولايحبر على التقاضي والاستيفاءفان تقاضى وقبض فبها والايقال له احسل الموكل على المشترى اووكلمه بالتقاضي فان قال الوكيل مالبيع اناا تقاضي وقال الموكل أما أتقاضي فالتقاضي الىالوكمل ولامحترأن يحيل الموكل على المشترى هذااذا كان وكيلابغيرا حوفاما إذاكان وكيلاما ونحوالسمساروالدلال والبياع فيجبرعلى استيفاءالثمن كذابي المحسط ولاعلك الموكل وان كتب الصدك باسم الموكل كذافي الذخميرة انتهمي ومنه يعلم حواب حكم فاصيل المسئلة والله تعالى اعلم (ســئل) في بكرمن المخدرات خطيها رحل من أكبر خوتهااشقائها فعقدله عليها بعدان افامته وكيلاعنها شاهدى عدل ثم لمادخل بهما صار يضارها ويقترفي الانفاق عليها فتضررت من ذلك وغضدت في بدت أخ لها قرس من يبتزوحهامدة شهورفاقامت أخاهاوكيلاعنها فيطلبه لدىاكحا كمزآشرعي لميقرر لهاعلمه النفقة والكسوة فهل اذاطلب الزوج حضبورالزوجة لتطلب ذلك بنعسها وكانت من الخدرات اللاتي لم يخرجن لا يجاب آذاك ويكون لها ان توكل من تشاءولو غراخوتها (احاب) للغدرةوهي الهي لاتخالط الرحال وانخرحت كاجةوجامأن توكل في حقوقه أبدون رضا الخصم والله تعلى أعلم (سمل) في رجل أقام غيره في شؤن زراعته ووكله بالتصرف فيها فيما يلزم لهسام الخدمة وغسيرها وخدمة المواشي ومراعاة شؤنها وانهلا يتصرف فيها ولايستعملها الافي شؤر زراعة الموكل فبعد ذلك أخذالو كمل جلامن المواشي الموكل على شؤنها واستعمله في مصالح نفسه وجله وأرسله الى مه لا تعلق للوكل فيها و الحال انه غيره أذون له في ذلك فهلك الحل في اثناء الطريق

يرم سنة

1770

۲۸ مطاب محاد مطاب مصح ا قرارالو کیل باکخصومة عندالقاضي

مرفر

ه مطلب للموكل عزل الوكيل متى شاء بشرط علم الوكيل

۱۲ مطلب القول للوكيل بيمينه فى دفع ما قبضه للوكل

ربيـعالاول • مربيـعالاول

فهل يكون مضموناعليه بالقيمة (أحاب)حيث تعدى الو كيل المذكوروا سعمل الجل فى مصالح نفسه مدون اذن وهاك سندلك يكون مضمونا عليه بقيمته والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيدل اذاتوكل عن شخص في خصوم قمع شخص آخر في شان عقار تنازعا فيه فاحدهما يدعى انه له وواضع اليديد كردعواه وفي حال المنازعة حصل من الو كيل نوعمن الاقرار يحيث لوصدرهذا الاقرار من موكله يؤاخذ مه فهل مصح اقرار الوكيل على موكله و يؤاخذ موكله عا أقربه وكيله في الدعوى والخصومة اذاً كأن اقراره عند القاضى أو بصحاة واره في حق موكله مطلقا ولولم يكن عندالقاضي (اجاب) يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضى فيماعد المحدودوا لقصاص استحسانا والله تعالى أعلم (سئل) في ام أة لها أرض زراعة ومواش وماية علق بذلك من آلات الزراعة فوكلت زوحها في زراعة تلك الارض واستلماذ كرو تصرف في الزراعة مدة واشترى مواشى لاحتياج الزراعة بمقتضى الوكالة له فذلك فهل يسوغ لها عزله عن الوكالة واذاعراته عنها يكون عليه تسليم جيع المواشي وجيع ما استغله من ريع الارض بعدد عسم اله عدلى الابرادوالمصرف مدةوضع يده عملى الارض بعاريق التوكيل والنظارة عليهامن طرفها أم لا (أجاب) الوكالة من العقود الغير اللازمـة فللموكل العزل متى شاء بشرط علم الوكيل وعلى ألو كيسل سليم ما استغلم من ريح الارض لموكاته كما يلزمه تسليم المواشي والله تعالى أعلم (سيثل) في رجل وكيل على تركة من قبل ام أة وأخرب له القياضي اعلاما شرعياً مذلك فاص الوكيل بعضامن الدراهم وسلمه الىموكلته ثم بعددلك أرادالوكيل المذكورعل حساب مع موكلته واقرت بوصول شي وأنكر تبعض شي ف الحكم (أحاب) القول للوكيل بيمينه في دفع ماقبضه لوكلته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مال شركة بيدرجل آخروبيده سندات على شريكه فوكل صاحب المال رحلافي خلاص ماله من شريكه واعطى السندات للوكيل ليدفعها اشريكه حين دفع المبلغ واخذصاحب المال من الوكيل سندا فاذا لم يحصل الو كيل المبلغ ترجع السندات و بعدهذا كله فوض رب المال الوكالة في القبض والخصومة للوكيلو كتب بدنهما هجة شرعمة بذلك فلماحضر ألو كمل للشريك ترافعا لدى الحساكم الشرعى والسياسي ولم يشت عند الشريك الابعض المبلغ وصرف الوكيل مبلغاما اعتيد صرفه في باب القضاء على هذا البعض الثابت فلما أن حضر الوكيل رب المال طالبه بباقي الملغ والسندات فادعى الوكيل ضياعها وامتنع صاحب المالمن الامتثال كسيان المبلغ الذي صرفه الوكيل فه-ل يلزم رب المال المصروف الذي صرفه الوكيل حيث فوض له في مثله وكان الصرف من مال ألموكل ولا يلزم ألو كيل احضار السندات (أجاب) القول الوكيل بيمينه في قدرما قيضه ولا يضمن ما انفقه في استخلاص المال على الوجد المسطور كالايضمن ماضاع من يدهم تلاث السندات اذا

1740 مطلب قال الاسرلات خلصى فلصهرجع بلاشرط على العصيم

1570

۲۸ مطلب الوكدل يشراء شي بعينه لاعلك شراءه لنفسه عندغيبة الموكل

حادىالاولى 1170

كان صياعهابدون تعدمنه أوتفريط لانهاامانة في بده والقول قول الامين في ذلك بيمينه والله تعمالى أعلم (سئل) في رجل دفع لا خرمبلغا معلومامن الدواهم وأمرهان يشترى لديه اخشاباو يستلمهامنه الاحربوزن معلوم فاشترى وسلمالما مورماأم بشرائه من الاخشار عقتضي ألوزن المعلوم بينهما بقدر الدراهم التي استلمهامنه فهل اذ ادعى الاحمانه بقى له دراهم تحت سدالمامورالمذكورو مر مداخذها اواخذخسب سلما عقة ضي طلبه بالوزن المعلوم سنها وانكر الماموردعواه وادعى العلم يكن له عنده شي عل ادعاه يكون القول قوله بيمنه ويصدق في دعواه اله اوصله الاخت اللذ كورة بقدر ما قبضهمنه (أحاب) القول للآمور المد كورفى ذلك بيمينه اذالم يتدت اعترافه بيقاءشي من الماللد فوع له بدمت والله تعالى أعلم (سئل) في امر أة مسلمة اسرتها النصارى فام ت رجلامسلمابان يفتديها بقدرمعلوم من الدراهم منهم يدفعهاعنها من ماله وهي تدفعه له بعدوصولها لبلدها فافتداها عاأم ته بهودفعه عنها وافتكها وذهبت الى بلدها فهل اذا ثبتماذ كر بالبينة الشرعية يكون له مطالبتهاعاد فعيه باذنها في فكهامن الاسر الربيع الثاني حبراعليها (أحاب) أذاقال الأسيرلا ترخلصني فلصهر جع بلاشرط الرجوع على العديم والله تعالى أعلم (سئل) فى ثلاثة رجال حضروا من بلدة بعيدة لبلدة أخرى فوحدوافيهازرا فتين عندرحل فارادواشراءهمامه فتعرض لهمرحل رادح وقال انااشتريهما المويكون اكلمناالربعخوفامن ان يحصل من كل منهم أيدة في الثمن فتبلغاها جسيمافعين الجاعة المذكورون للرحل الممذكورة درما يستريهما بهوقالوا له اشترهما بسمعين اوبخمسة وسيعين اوبتمانين اويتسعين او عائة ريال ولاتزدعلى ذلك عاسميناه الثواشترهما لنابقدرماعه ناه الثفذهب الرجل واشتراهما من المالك بخمسة وغانين وبالالنفسه خاصة قهل يقع الشراء للجميع ولايختص بهما المشترى (الحاب) الوكيل شراعشي بعينه لاعلات شراءه لنفسه عندغيمة الموكل وحيث وكلوه بشراءالزرافتين المعينتين وعينواله جنس المن وقدره واشترآهما حال غبية الموكلان المفسده عاعينواله من المن المنالا يكون الشراء لاحمد عحسب الامروالله تعالى إعلم (سئل) في امر أقو كات زوجها في تخليص أملاك لها تحت مد الغير فيا كان من المذكور بعمد ان اقام البينة الشرعية على ان الاملاك لموكاته الاانه أمرأ الواضع مده على الاملاك الذكورة فامتنعت موكاته من الامراء حست انهالم توكله الاعلى تخليص أملا كهافه للوكلة ذلك أم يحكم بابراء الوكيل (أحاب) للرأة المذكورة المطالبة باملا كها ولايكون الراءو كيلهاالمذكورمانعالهاعن دعواها بذلك على أن الابراءعن الاعيان لا يصح وان صح على دعواها والله تعالى أعلى فيرجل استقرض من آخرقدوا من الدواهم ثم بعدمدة أوسل له دب المال بأن برسل له جانبامن البضاعة عاعليه من الدين ولم يعين له رب المال كون البضاعة من عنده أو ستريها

پادىالئانية

1470

سنة منغيره بل أطلق له في الارسال فارسل له المدن عانبا من البضاعة وتلف في الطريق مالغرق فهل تكون البضاعة تالغة على المدن وفي ضمانه حيث كاتت من مال المدن وهدكت قبل قبض رب المال وقبل قبض وكيل من طرفه واذاادعي المدن ان رب المال وكل أخاللمدين تقيض البضاعة منسه وانها هلكت في ضمان رب المال حيث هلكت بعد قيض الوكيل فأنكرر بالمال الوكالة من طرفه بقبض البضاعة يكون على المدس اثبات دعواه بان رب المال وكل أخاه ما لاستلام والقبض منه واذا ادعى المدين انه اشترى البضاعة من غيره برمد مذلك الفرار من صمانها حيث كان ماموراما اشراء والارسال وهلكت الاتعدود كرَّرتُ المالاان البضاعة من مند المدين ومن ماله وهلكت هلاك المبيع قبل قبضه يكون لرب المال تحليف المدين على أن البضاعة أوبعضها لم تكن من مال المدس حيث لابدنة لرب المال على ما يوجب ضمان المدين بكون البضاعة من ماله (أجاب) اذا أم رحلمد ونه بان يشترى له مدينه الذي العمليم شيها وعينه مان فالهذا العيدمثلا أوعين البائع مان فال اشترقي من فلان كذاصح وانلى مين لا صحو ينفذا لبسع على المامورفه لآكَ المبيع حينتُذعلى المامور كما أفاده في الدرم باب الوكالة في البياح والشراء فاذا أرسل المدن البضاعة من ماله الى الآمر وهلمكت قيسل تسليمهالرب ألدين أولو كيله يكون هلا كهاعلى المدين البائع والقول للقرض في عدم تو كيل أنى المدن مع اليمين والله تعالى اعلم (سـ ثل) فرجل مات عن زوجته وعن أخشقيق معتوه وعن أخت شقيقة بالعة منروحة برحل اقامه الميت قبل موته وصياعلى أخيه المعتوه وأفامت الزوجة لهاوكيلامن طرفها وقت بيع تركة الميت فبعدأن بيعت مخلفا ته دون العقارر أت الزوحة من وكيلها عين الغدر والخيانة فعزلته ورفعته عن التوك لوأقامت وكملا حرغيره ونائب القاضي اعلم المقيان الزوحة فدعزات وكيلها ووكلت آخرغمره فقال انه لاسعزل ورده الفتى وحعله وكيلاكا كأنوا قدمتعلمه دعوى الدارالمملوكة لليت التي اشتراها ماسمه عقتضي حتينمن القاضى المذكورهم هدمهاوأنشاها وصبرها ثلاث عتبات مرمأله اكناص يهوأخوج حجة أنشاء أيضاباسمه دون غيره وادعى الوصي بىن مدى الحاكم الشرعي مان الدار المذكورة لم تكن للت المذكور بلهي ملك لاخي الميت وأخته المذكور بن اشتراها الميت لهما من مالهما الخاص بهما وأنشاها لهمامن مالهما الخاص بهما وانه ماق لهما في ذمته مبلغ معلوم بريدأن يشترى لهما يصطاحونه وعنده يينة تشهده لحاقر ارالميت بذلك وأحضرت البينة وفال كل واحدم مهافئ أداء شهادته أشهد بالله أني سمعت من المت المذكور يقول حينساله فلان ونحن جلوس في بيت فلان انحاءك أحدمن الذوات وكسبك في الدار كام كدسمن الدراهم على مااشتر يتهامه وصرفته عليها تديعها لدلا ان الدار لم تدريى والهاملك لأخيمه وأخته المذكورين اشتريتها لهمامن مالهما الخماص بهما ثم أقيمت

الدعوى

حادى الثانية سنة

۷ مطلب للوكل العزل متى شاء مالم يتعلق به حق الغير مطلب في مسائل طرأ فيها على الوكالة اللروم

لدءوى يجبلس العلماء بحضرة القاضي وسمع المفتى المذكور ماسطرفي الضبط فقال ان هذهالبينة قدخفي حالها واورثت شبهة وآكن صائحوا الزوجة بخسسة آلاف قر منمال الاخو يناكخاص بهماخار جةعما يخصها من التركة وخارجة عما يثبت لهامن الدين فاخبرها الوكيل المذكرر رذاك فلمترض الزوحة بالصلح المذكور وقالت لهانى قدعزلتك من قبل اقامة الدعوى في الدار المذكورة وافادت ان آقرار الزوج المذكور كان في مرض موته وهو غيرنا فذفهل لايكون هذا الصلونا فذاعلها حيث تبت بشه البينة الشرعيسة انهاعزلته قبسل اقامة الدعوى فى الدآرالمذكورة عندا لقاضي ولهسا مايخصهامن مخلفات زوجها الميت من الداروغيرها مالفريضة الشرعية اوكيف الحال (أحاب) الوكالة من العقود الغير اللازمة فالموكل العزل متى شاءما لم يتعلق مهدق الغير كوكمل خصومة بطلب الخصم قال في البحرثم يطر أعلى الوكالة اللزوم في مسائل منهاالو كالةبييد والرهن سواء كانت مشروطة في المقدأو بعده على الاصم فتكرم كالرهن ومنهاالو كالة بالخصومة بالتماس الطاام عندغسة المطلوب لانه اغاخلي سديله اعتمادا على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء فلوحاز عزله اتضرريه الطالب عنداختفاء المطلوب مخلاف مااذا كان المطلوب حاضرا أوكانت الوكالة من غيرالتماس الطالب اومن جهته لتمكنه من الخصومة مع المطلوب في الوحه الاول ولعدم تعلق حقه مالو كالة في الوحم الثياني إذهولم بطلب وفي الوحية الثالث العزل الى الطألب وهوصاحب الحق فله ان يعزله وساشرالخصومة ولهان يتركها بالكلمة اه كذا نقله فيحواشي الدرالمختار ومنسه تعسلمان للرأةعزل وكيلها المذكورفاذا عزلته وعلى العزل وباشرعقد الصلم بعد العزل ولمتحزما صدرمنه من الصلح لايكون نافذاعليها ولاضحة لخصومة الوصى المذكور حيث كانمقاما من قبل اخى المعتوه ولم يكن الاخ المذ كوروصيا عـلى المعتوه وصابة بصحبها الابصاءمن قبله لغيره على المعتبوه لعسدم ملك الموصى وهوا لاخ الخصومة عر ألمعتبوه بدون وصاية شرعية فاذالم تصمح الدعوى من الوصي المذكور كآلم تصمخ خصومة من كأن وكملاغن الزوحة بعد عزله وعله به لاتسمع شهادة البينة الني اقيمت على هذا الوحهامدم وحودالدعوى الصيمةوم شرط قبول البسة تقسدم الدعوى الصيمة والاقرارلاوارث فيمرض الموت موقوف على احازة وتصديق ماقي الورثة سواء كان بعين أودين كإفى الاشباه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل لأخوو كالة مطلقة في البيام والشراء فاشترى صنف بضاعة ونقدالثن من مال الموكل وخلى سنه وسن المضاعبة وقمصهافهل تكون البضاعة للوكل واذا امتنع الموكل عن قبضها من الوكيل لكون سعرهارخصالات عنوقت شرائها لايجاب لذَّلك (أجابه) إذا كان التوكيل مالشراء ثابتا تبكون البضاعة المذكورة للوكل وليس له الامتناع من قبولها بما تعلل به والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنف بضاعة لا خريطريق الوكالة

1170 9

بالشراء ونقدالتي من مال الموكل فهل اذا أراد التقايل مع البائع فيما اشتراه منه اوكله لا علا ذلك لتعلق حق الموكل المشترى له واذاصدر التقايل من الوكيل واكمال هذه لاننفذه لى موكله حيث انتهت و كالته بالشراء ويكون التقايل مو قوفاعلى الاحازة (أحاب) الو كيدل بالشراء لاعلا الاقالة المافرد المحتارمن الاقالة عن حامع الفتاوي والبزأزية والوكيل مالبيع علائ الاقالة بخلاف الوكيل بالشراء اه واستشىءن ـة افألة وكمل البينم مسائل اوضهافي الدروحواشيه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة فىمعىشة واحدة ولهم سفينة وأحدهممتصرف في أمرمعاشهم باذنهم وتوكيلهم له فظهر عليهم ديون وأوادالمتصرف أن يدفع الديون لاربابهامن أملا كهم ومن ريح السفينة فرضى بعضهم وامتنع البعض الاشتروأدى الممتنع ان فائض السفينة في سنة كذاسد تلك الديون وادعى المتصرف انه صرف ذلك الفائض فحهمة مصلحتهم فهمل يصدق في ذلك ويجبر الممتنع على دفع ما يخصه من الديون (أجاب) القول الوكيل مع اليمين فيمادفعه من مال موكليه الذي بيده في مصالح موكليه في ذلك والله تعالى أعلم (سُثُلُ) في امرأة متزوجة مرحل ولهامنه ولدقاصر ولها أب فعانت المرأة المذكورة عن زوجها وولدهاااذ كوروابهاوضبطت تركتها وأخذكل من إبهاوزوجها نصدبه واستونى أبوها على نصد ولدها القاصر وهومعترف بذلك فهل بكون لاني القاصر أخذ ماخص ولده المذ كورس أى أمه ووضعه تحت مده الى بلوغ القاصر (أجاب) ولاية التصرف في مال القاصر المذكوروحفظه لابيه دون أي أمه اذالم يقم بالاب مانع شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بانه صرف مبلعا معلومًا من ماله في تعلقات ام أة مامر هاو رند ألرحوغ عليها عاصر فه فأنكرت دعوا مالصرف وادعت انهالم تامره مذلك ولم يكن عنده سنة على دعوا وفهل يكون القول قولما في ذلك واذا كان عليه دين لها البت بالبينة الشرعية على بدالقاضي وكفلته به زوجته يكون لهامطالسة كلمن الاصيلواله كمل به أولا (أجاب) إذا لم يثبت الانفاق بالامرلايكون لمدعيه الرجوع ولرب الدبن مطالبة كل من الاصيل والكفيل مدينه حيث تحققت الكفالة مهشرعاً والله تعالى اعلم (سـئل) في رحل له وكيل في جهة من الحهات صرف مبلغا من مأله فاحرة وجارك بضاعة موكله وأمره الموكل باخذماصر فهمن رحل و بعد قبضه ذلك من الرجسل المذ كورغر قت به السفينة وضاع مامعه من المال وما قبضه من أصل ماصرفه في الجاراء والاجرة وبريد أن برجع على موكله عاصاع منه فهل لا يكون له ذلك والحال هذه (احاب) اذااعترف الوكيل بايصاله ماصرفه على بضاعة الموكل بامره لايكوناهان برجع عليه بدلك والله تعالى اعلم (سئل) في وكيل على مال مشترك بينور ثة فاختذالو كيل مالامن المال المسترك وأشترى عقار النفسه مذلك المال وكثب جتمه لنفسه فهل يكون للشركاء أخذحقهم فيما دفعه من المال المسترك

۱۳ مطاب الوكيل بالبيع مطاب الوكيل بالبيع يملث الاقالة ألا في مسائل بخلاف وكيل الشراء

1770 17

ודים רץ

رمضان

1770 1.

شوال

1770 10

1770 مطلب فيشرط لزوم الوكالتبالخصومةبدي

1770

1777

المذكور (أجاب) يضمن الوكيــــل المذكورمادفعه في ثن ما اشـــتراه لنفسه من مال موكليه والله تعالى اعلم (سئل) قام أة تدعى بدعوى وحقوق على ورثقم القاصروالبالغوتريدان توكلءتها بالخصومة والدعوى رجلابينه وبين المدعى عا خ ازة وخصومة في قوق انتزءوها من يده يوجه الحق واكمال أن المرأة المذكورة ليه من المخدرات بل تخرج لسقى المواشى وتقل المياه من الخارج على رأسها كما الفلاحين المخالطين للرحال فهل لايحير أحدمن المدعى عليهم على الرضابو كالة الشعف المذكورولاغ يرمحيث لمتكن يخدرة خصوصاوقد سيبق لمسانها أخذت حقوقه ونفسها وخاصمت فيذلك ونفسها لبكونها تحسن الدعوى والسكلام مع الاحانب لاسيما ولم تكن مر مضة ولابينها وبين المدعى عليسه مسافة قصريل كل بملدة واحدة (أحاب) الذى مشى عليه أرباب المتون للزوم الوكالة بالخصومة اشتراط رضا الخصم الاان يكون الموكل مريضا لايمكنه حضور يحلس الحكم بقدميه أوغائبا مدة سفرأوم بداله أومخسدرة لم تخالط الرحال أوحائضا أونفساءوا كما كمالمبعد داذالم رض الطالب بالتأخير أو رضاالخصم محموسامن غنرحا كمهذه الخصومة اولايحسن الدعوى وانختار للفتوى تفويضه المعاكم والله تعمالي أعلم (سئل) في ام أة ادعت بعدموت زوجها على وكيدل وصى تركته باعيان معينة انهاملكها وبان لها بذمة زوجها مبلغا معلوما صداقها وغيره وأنه كروكيه لي الوصي دعواها ووكلت عنها رحلا بالخصومية وعمت له التصرف يقوله وفعله فصدق الوكيل على أن الاعيان المدعى بهاملك المتواشراها من التركة لموكلته وصدقالو كيلءلى مراءه ذمة الميت وانهلاحق لموكلت هولادعوى ولاطلب ل الميت لا بعين ولابدين كل ذلك بجيس نائب القياضي بمحضر جعمن المسلمين فهــلاذاادعت الأتزعما كآنت تدعى به أولالا تسمع دعواهما حيث نبت تو كيــل الوكيل المذكورعنها وثبت تصديق الوكيل المذكورعلى ماهومذكوركماهومسطور (أجاب) يصيح اقرارالوكيل بالخصومة عدى موكله عند القاضي فحيث اقر الوكه لل المذكورعلى موكلته عندنا ثث القاضى لايكون لها المعارضة فيما ثبت اقرأر وكملها مهوالله تعماني أعملم (سسئل) في وصي عملي قصرمن قبل ابيهم ولهم ما خوة بلغ وكلوا الوصى وكالةمفوضة فىبيع آلتركة والتصرف فيهاوحفظ غنهاونى استغلال مستغلات لهسه فصار يتصرف في التركة يحكم الوكالة والوصاية ويقبض ماردمن المستغس والتركة ويقسدفى دفترعنده ثم بعدذاك أرادالموكلون محاسبته علىذلك وكذبوه فى قدر مَا فَى دُهْتُرهُ وَادْعُوا آنه قَبْضُ أَكُثْرُمُ عَافَى الدّفَتُرُولُمْ يَكُنُّ مَعْهَمُ الْبِآتَ فَهِلَ يكونُ القول قول الوكدل المدذكور في قدرما قبضه بيمينه على موجب دفتره (أجاب) القول الوكيل بيمينه في قدرما قبصه مما وكل بقبضه حيث لايينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة فى دار ببلدة غيرا لقاطن بها فوكل رجلامن أهل البلدة التي بها الدار في بيه

لحصة المذ كورة ولم بعن له عنا للبياح فياعها لاحل واخسبر المركل انه ماعهسابا زيد من قيمتهاوالموكل محه-ل غن الملائق البلدة التي بهاالدارثم بعدمضي اقل من سنة توجيه الموكل الى البلدة المذكورة فظهراه ان الوكيل ماع المحصة المذكورة بغين فاحش فهل أكون اخباره تغربراللوكل المذكور وله ابطال ألبياع حيث كان بغين فاحش وتغربر خووه اوان باقى الداربيع القيراط فسهباضعاف تمن القيراط في الحصة المسذ كورة (أجاب) يصع بيع الوكيل بالبيع المطلق عاقل اوكتروبا اعرص وخصاه بالقسمة وبالنقودويه يفتي فعلى مامه الفتوى لاينفذ بسعالو كيل بالغين الفاحش والله تعاتى اعلم (سُتُل) في رُحِل تصرف في امتعة لزوجته و يأعها بغير علمها واذنها وهي مريضة وادعي نهاام تهووكاته في بيعهافهل على فرض أثبات دعواه لا ينفذ بيدع امتعتها حيث كان البيح بغين فاحش ويتقيدا لبيح منه عشل القسمة اذا أثدت انهآو كلته بدعها الازائد على دلك (اجاب) يصحبيه عالوكيل بالبيه عالمطلق عاقل أو كثروخصاه مالة مة وبالنقودوبه يفتى والله تعلى أعلم (سـثل) في رجـل اشترى نصف مكان ووكل رجلافى نقضة وبيعه وجعلله تصف ألر بح بعد تحصيل الثمن وصارالو كبل يعهل فالنقض بالبياء الحانوفي الثمن وظهرالر محودفعه للوكل فجعهده الموكل وادعى عدم استيفاء الثمن من الوكيل فهل يصدق آلو كيليا لبسع في دفع عن ماباعه للوكل اسمينه (أحاب) نعم يصدق الو كيل بالبيع في دفع عن ما باعه أو كله بيمينه والله تعالى اعلم السائلُ فَ الرَّاة تحسن الدعوى ولست من المخدرات واعتادت الخروج والبروز في دعاويها غنسدا كحكام وغيرها بنفسهام اراوأر ادت ان تقيم رجلاو كيلاءنها في افامة دعوى لماعلى اخصامها بدون رضاهم فهل يكون القاضي طلبها واحضارها وسماع الدعوى مناحيث لاعذر وأمكن ذلك بلامشقة (أجاب) لاتلزم الو كالةبالخصومة مدون رضاالخهم الاان تكون المرأة الموكلة مخدرة لأتخالط الرحال أولا تحسن الدعوى على قول أى حنيفه الذي جرى عليه ورباب المتون والله تعالى أعلم (سلل) في رجلين بينهما دعوى شرعية أعام أحدهم اوكيلا أحنىياعنه وأقام الآنج ولده وكبلاهنه في قالدهوى علىدالقاضي فتداعى الوكملان وأقست الدعوى فاخرج الوكدل ندات كانت سدموكله تشهداه وقبلها ولدالموكل وصدق عليه آوتحررت شرعية بذاك القبول والتصديق وتفرقا على دلك ثم بعدمدة مديدة مات والدالوكيل لَ الساعدات وصدق عليها وانتقل الارث له فهل اذا أرادا بطال الحية الى حررت على يده بتصديقه حدين كان وكيلاءن والده لا يجاب لذلك (أجاب) اقرار الوكيل وتصديقه علىموكله في مجلس القاضي صحيح وليس للوكل ولالوارثه بعدوفاته نقضه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد معه في معيشة واحدة فوكل أحدهم فح التصرف على العائلة وكالة مفوضة فتداين الوكيل دينا باذن والده

هرم مطلب يتقيدنفاذبيع الوكيلبالبيعالمطلق بالقيمة وبالنقود على المفتىبه

1777 74

صفر

1777 12

וו וויזו

ربي-ع الاول

1777 17

1441 4.

جادىالاولى سنة

1777 18

1777 TV

جادى الثانية

1444 ...

ודיון די

ודזז רס

بدوسلمه لهاوأنفق عليهاا لباقى حكم أمره له يذلك فهل اذامان كروا اذن الاحروام وبالشراء والانفاق وأعام المامور واكالهذه (احاب) لامطالبة للوارث على كر بالوجه الشرعى والله تعمالى أعلم (سئل) فى امرأة اشترت م بمنالمكان المبذكور ثابت الوكالة عنهم في شأن ذلك شرعاً ثلث غنالم كانالمذ كورمن المسترية المذكورة وأجلها بالثلثين القيالثن ن اوتعللوا يوجه آخر وإرا دوافسخ البسع المذكور الصادرمن و مذلك (اجاب) اذاصدرالبياع من الوكيل المذكور يخەبدون وجەشرى والله تعالىآءــلىم (سىئل) فىرجىل يىلائـــ غيردائرة دفع له رجل أجنى قدرامعلوما من الدراهم للعمرها به و العمارة فني آثنسائها أخسذائحا كالسساسي من مر مدايجا رهابعدالع ن لبلــده والى الا "ن لم تتم عارتها ولم يضع الرّحــل المذكور كانله أخووكله قبل سفره فيخلاص الدراهم التي دفعهالرب الطاحونة وبكورلة أخذهامنه ديث كانتوكيله ثابتا بالبينة الشرعية لاسيماوانه المذكورعلى سدل القرص ليستقطع منه الاحة بعدوضع بده عليهاوا دا لو كمل المقرض مطالبة المستقرص يبدل القرض حدث التوكيل بقبضه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) فحرحلين دفع ملاهما مبلعا من الدراهم ليسلساه الى رجل وأمرهما انحا كما لوجه والتسا الرجل وأخذعليهما سندا بالبلغ ففعلا كاأمرهما واحضرا سنداس الر ن يبعض المبلع فقبال اناسلته جبعه كما أمريبي واحضرت عله فاحضراكما كمشيخ الملدالذي كانسلمله السندوساله عنه لمه وانهضاع منه فهل والحال هذه لامطالبة على الرسول بشيءن المبلغ. رسولابالتسليم واحضرسنداو المهالاتم (اجاب) نعملامطالبة على المامورا لمذك عِمَا ادعَى دَفَعَهُ وَالْقُولُ لَهُ بَيْمِينَهُ فِي الدَفَعِ بِالنَّظُرُ لِبَرَّا مُقَدِّمَتُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى اعلم (سئل) في

رحب سنة

أرج لمنزوج بام أةمعها ولدم غيره متكفلة به فام هاأن ترده لابيه فامتنعت واذنت الزوج المذكورفي صرف قدرمعين على الولد ألمذكور ليرجع به عليها فهل اذاصرف الزوج القدرا لماذون فيسه بشرط الرجوع عليها وثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون له الرجوع عليها ولا يعدمتبرعا (احاب) نعماذا ثبت الاذن بالانفاق ليرجع يكون لاامورالرو عما ثبت انه انفقه على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة ومكان وباقيمه لغميره ساكن فيه وحل بالاج ة فترتب عند المستأج مبلغ طلبه منه صاحب الحصة فيه والوكيل عن ماقى الشركاء في القبض فامتنع من دفعه وانكر وكالتهءن باقى الشركاء فهلادا كان أحدالشركاء نابتة وكالته وصدق له المستاجر بالوكالة ودفعله الاحقس نمن عديدة ومرارا يؤم المستاح بدفع ماترتب عنده من الاجرة ولاعبرة بانكاره المذ كوروا كالهدد (أحاب) اذا كان توكيل الرحل المد كور بقيض الاجرةم المستاح ثابتا بالوحه الشرعي لأيكون للستاج الامتناع على الدفع له والله تعالى أعلم (سئل) فرجل باعز بتين مشتركتين بين ورثة رجل توفى لامرأة بقدرمعلوم من الثمن قبض بعضه وقسط بعضه الىستين يوما في عقد البيع وكتب بذلك وثمقة مشمولة مختسمه ولمنخر جبذلك جهشرعية من القاضى والحال الهايس بوكيل عن احدمن الورثة بيرح العقار آت ونحوها وليس بيده وثيقة منهم بذلك و بعدذلك باع وكيل جيه الورثة بالبيع والتصرف الخسر بتين لآخرع لى يدمأ ذون القاضي فهل يكون البيع الثاني صحيما ولايصح البيع الاول والحال هذه وليس للشترية المذكورة معارضة المسترى من الوكيل بالبيع والتصرف و عنع شرعامن ذلك (أجاب) شراء المرأة على الوجه المسطور غيرنا فذوالبيع النباني الصادرمن الوكيل به صحيح فليس لها معارضة المشغرى الثانى في الخربتين المذكورتين وترجع عدفعته من الثن على بائعها وقدصر أعتنا بان الوكيل بالبيع اغاعلك البيع نسيتة أذا كانت آلو كالة للتجارة اما اذا كانت الحاجمة فلاعلك البيع نسيئة وبه يفتى فعلى فرض ان المائع لهاو كيل بالبيع ثابت الوكالة شرعالا يسوغ له البيع باحل سواء كان التاحيل لكرا الثن اوبعضه حيث لم يكن بيعه لذلك لآحل التحارة على ماهو المفتى به و مذهب امامنا النعمان والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة وكاوار جلافى خلاص دين لهـم على آخ ين ثم بعد تو كملهم له تيس لهم اله لم يكن أمينا فعز لوه قبل تصرفه في الموكل فيه واعلموه بذلك ووكلوارحلا آخر وسافروا الىحهة فاص الوكيل الثاني الدس فنازعه الوكيل الاول المعزولوس يدأخذ ماخلصه من الدين فهل اذا ثبت العزل للوكدل الاول قبل تصرفه في الموكل فيسه لسله معارضة الوكيل الثاني فيماخلصه للوكاين (اجاب) اذا ثدت عزل الموكلين الوكيل المذ كور لاينفذ تصرفه فيما وكل فيه ويمنع من معارضة الوكيل الثانى والله تعالى اعلم (سمثل) فرجل أرسل الى آخرج اللَّدِيعه وعرفه على اسأن

1777 1

1177 1.

شعبان

مطاب اغاء التوكيل البيع البيع البيع النسية الدات انت الوكالة التعارة

1777 74

ومضان سنة ۲۱ ۲۲۲۲

شوال ۱۲**٦٦** ۱۱

ذىالقعدة

1777 1.

1177 17

1777 78

ذى اکجة

٤ مطلب الوكيل بشراء شئ بعينه لا بملك شراءه لنفسه بل بقع للوكل سول أن لايدفع التمن لاحد حتى محضرهو وباخذ تمن حله فباعه الوكيل وجعل تمنه فى وزمثله فضاع فهل لايلزمه حيث كان من غير تقصيرمنه (احاب) لايضمن اع فى يده من ثن الجل المذ كور حيث لم يثنت عليه التعدى الى اعلم (سائل) في رجل وكل احداو لاد وكالة مطلقة يه فى جيئع ماله بسائر أنواع التصرفات الشرعيه فهال اذار حاء الموكل المذكور في توكيله وتوقف في يرعنع من ذلك وينف ذما فعله الوكيل لاسيما اذا كان فعه مصلحة بنفذتِصرفآلو كيلفيما وكلفيــهحيثلامًا نعوالله تعالى اعلم "(لاعنسه في بعض مصالحه وقضاء اشغاله فهسل اذا أرادعزله يكون له ذلك شرعا وهل ذا ادعى الابن المهذ كورصرف شئ في الدارولم يصدقه ماصرفه (أحاب) يقبل قول الوكيل فدما أنفقه من مال م بالانفاق وللوكل عزل وكمله متي شا عحيث لامانع والله تعالى اعلم (سثل) في ل اعطى لا تحميلغا من الدراه مرووكله في شراء بضاعة له بثن محدود فلم يتيسر ذءالبضاعة مذاعى انهو حدها تزيدعن الثن الحر لم الدراهم الى ربها فهل اذامات رب المال وادعت على الوكيد سنه لانه امين أم لا (احاب) نع بصدق الوكيل المذكور بيمية سُمْل) في امراة لهم الحصة في حوانيت علوكة لها في ازعها الشر بك من قبل السكني المذكورة فوكلت وكملامفو ضايالتصرف بالاعجار والاستثعار بينها شرعي بمده فهل اذاثنت التوكيل بالبدنة الشرعير اوللوكيل التصرف فى ذلك بالايجاركيف شاء (اجاب) للوكيل فعل ماوكل فيه تُ الوكالة ولامانع واللهُ تعـالى اعلَم (﴿ صَلَّالُ مَنْ الدَّوانَ الـكَلَّهُ دَاتَى عَنَّ مونها فامراة وكلت زوحها في شر أعصة في عقارمع من قلك معضه بثنء معلوم فاشتراه لمفسسه بذلك الثمن حال غيبتها ولذلك العقارحار ملاصي لشفعة فَمَا الْحُرَكُمُ فَيُذَلِثُ الشَّرَاءُ وَفَالشَّفَعَةُ ﴿ اجَّابَ ﴾ يَقُولُهُ الْأَفَادَةُ عَنْ ذَلْكُ عتنا الحنفية صرحوامان الوكيل شراءشي بعينه لاعلك شراءه لنفسه حال غسسة موكله فيقع الشراء للوكل حيث لم يخالف في الثن فاذا تحقق توكيل الزوحية لزوجها مذلك لايكُون شراؤه لنفسه نافذا بل قع للوكلة الشريكة فلاسم ام الشفعة للحار المسذكور لتاخرا محارعن الشريك فالشف عقمع ثبوتهالم استرى أواشترى وعلى فرض صعة شرائه لنفسم وطلبت زوجته الشريكة في العقار الشفعة يقضى لها بعد استمفاء الشرائط الشرعية وانتماء المانع هذامالزم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل عن أمراة في متعلقاتها ومصالحها مدةسنين فطلبت عاسبته على ما تعاطاه من متعلقاتها

، مهدره

.

1777

أفأذى صرف قدرمن مالهافيما يتعلق بهامن مصائحها المأمور بصرفه فيهامن قبلها فهل يكون القول قوله فيه بيمينه ويصدق في ذلك (أحاب) يقبل قول الوكيل بيمينه فى قدرماصرفه من مال موكاتسه الذي بيده حيث صوفه فيما أمرته به وكان لائقا لا يكذبه فيه مظاهر الحال والله تعالى أعلم (ستل) في ام أه أرادت ان تُجعل رجلا وكيلاعنها في المخاصمة مع زوجها والحال الدناك الرجل بينه وبين الزوج عد اوة دنيوية عابتة ويريد مذلك التعنت على الزوج فهل لايصه توكيله حيث كأن قاصدا مذلك التعنت على الزوج في الخاصة (اجاب) يصع التوكيل بالخصومة و يلزم الخصم عنداى حنفة وجوزه صاحباه بلارضاه بعنى انه لايتوقف على رضا الخصم وليس له الردو به قالت الثلاثة وعليه فتوى أبى الليث وغيره واختاره العتابي وصحمه في النهاية والمختار للفتوى تفويضه للعاكم كافي الدرءن الدرروالله تعالى أعلم (سئل) في رجل أمر آخران يشترى له قرصابالفي قرش فاتى الماموريذاك القرص وادعى انه زادمن عنده الفا فلم يصدقه الاحم في تلك الزيادة واطلع عليه أهل الخبرة فوحدوه لايسا ويمادعاه المامورفه ل القول للا مرفى انه أغام م م الفين فقط دون المأمور في دعواه الاطلاق أو الزيادة والفرص المذكور يلزم المامورخاصة وبردما اخذممن الاحمراد (أجاب)حسث عن الموكل للوكيل بالشراء ثنا وخالف الوكيل مرمادة فى الثن عاعينه موكله وقع الشراءله فقدصر حوامان الشراءا ذالم ينفذعلي الأخرين فذعلي المامور سوالقول للأحمر فى تعيد من الثمن وان مرهنا قدم مرهان المامورلانها أكثرا ثباتا كافي الدرمن الوكالة إبالبيع والشراء ولمناصر حوابه من ان الاصلى في الو كالة الخصوص وفي المضاربة العموم فلوادعي الموكل التقييد بمن فالقول له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكلته فى تعيين الثمن وان مرهنا ﷺ بذته البالغة الرشدة في عقد نكاحها على ابن أخيه الذي في غائلته وفي قبض صداقها قدم ترهال المأمور الوتحه بزهابه ففعل الو كيل ذلك حكم امرموكلته ثم بعدمدة طلقها الزوج وتزوحت غمره فارادث الزوجة مطالبة الزوج المطلق لهابالصداق مدعية هي وأمها ان الجهاز الموحود عندها من امها والمطلق يقول قد دفعته لوكيلات وجهزك مه حسيما وكلته والوكيل المذكور يقول ذاك أيضاعهل اذا ثبت التوكيل بالسنة الشرعية فيماذك كله يصدق الوكيل في قوله وعنع من مطالبة الزوج المدر كور لأسيما والام لامرهان لهافي ان الجهاز منعندها (احاب) اذا كان التوكيل على الوجمه المذكور ثابتا واثبت الزوج دفع الصداق للوكيل لأيكون للزوجة مطالبة زوجهابه والله تعالى اعلم (سمثل) فحرجل متزوج بامرأة تملك ارافو كلت زوجها في معها يحضرة بينة تشهد بذلك فباعها الزوج بمن معلوم هو قدمتها أوازيدوقبض المن ودفعه لهابينه ويبنها ثم يعدمدة حصل بينهما

مشاجرة فانكرت التسليم اليهافهل يصدق الزوج الوكيل في دفع المن لها بيمينه بلابينة (أجاب) نع يصدق الو كيل المذ كورفى دفع التمن لزوجته الموكلة بيمينه والله تعالى اعلم

محرم

1777

1170 مطلب عبن للوكمل مالشراء تمنا وخالف الريادة وقع الشراء للو ك.ل المعالم القول الأم

> VYII 1 2

24

177V E

۱۰ مطلب امره بشراء معین بلا بیان ثمن فقسال المأموراشتر یته بکذا وقال الآم بنصفه تحالفاویلزم المبیع المأمور

زبيحالاول

1777

رسعالثاني

۰ ۷۲۱

سنَّل) فرجلين علكان عقار اوكل الاصغر أخاه الاكبر في قبض أج ته واجارته وعمارته وأمرهان بنفق علسه في كل شهر كذا قسدرامع العما يخصم هذا القسدرمن أحرة العقا شرط انالمتوف الاحة هذاالقدروزادعليه شئ برحع بهعليه بحضرة بينة فص بتصرف حكمأم الاصغروينفق علمه القدر المذكورفي كل شهروعرفي العقارومضي على ذلك مدة تم تحاسبا فظهر للاكبر مباغ وأرادا لرجوع به حسب الشرط المذكور فحمد الاصغرالتو كيلوالأمرفهل أذا ثنت التوكيل والأمرالك ذكوربشرط الرحوع يكون للاكبرالرجوع فيمازاد والقولله فى قبض الاحرة والصرف فى العسمارة حيث كان لاثقا (أحاب) آذا ثمت أمر الاصغر الا كبرما نفاق قدرم علوم في كل شهر ليرجع مه عليه وانفق يكون له الرجوع بعدتحقق الامروا لانفاق ولااعتباريا نكارالاصغر ألتوكيل فى العمارة بعد نبوته بآلو جه الشرى والله تعالى أعلم (سَمَلُ) فى رجل ادعى على بنت أخيه بانه اشترى لها جهاز أمن ماله بشمن معلوم بام ها فاعترفت بذلك لكنها انكرت بعض الثن وادعت انه اقل عاادعاه وهويدعي الزيادة فهل يكون القول قولما والبينة سنتهاو يكون القول قوله في ذلك بعد ثبوت امرهالة (اجلب) اذا أمر شخص آخر بشراء معن من غر بيان عن فقال الأمورا شترسه بكذاؤ قال الآم سصفه تحالف الوقوع الاتخت لاففالثن وموجيه التحالف وهذاء ندعدم البينة فانحلف يفيخ العقد و يلزم المبيع المأمور والله تعالى اعلم (سسئل) في ام أة لمَّا أمتعة ونقودوحلى من قبل أمها تحت بدأيها الكونها كانت صغيرة وقت دخول ماذكر في مليكها فهيل اذا زوحها أبوها لرجل ونقلها الزوج لبيته وطلبت الاشياء المذكورة من أبيها ووكلت زُوْمُها في ذلك وفي الخصومة معـ ولدى الحاكم في الاشياء المذكورة وأخـ ذها من إبهابعدان بلغت بصح توكيلها لزوجهاوله ان يخاصم أبازوجتسه موكاتسه فحذلك ولس للاب الامتناع من قبول وكالته خصوصاوان البنت لمتحسن الدعوى وتعلل الابيان الزوج هو الذى أغرى زوجته على طلب أمتعتها وحقوقها من أبيها وانه مسار خصمأ بذلك لأيعت برويوم الاب بالتداعي مع وكيل ابنته التي هي زوجت في ذلك ميث وضمته وكملاولم توكل غيره واتحال مآذكر (أجاب) نع يصبح توكيلهاو يلزم حيث كانت لا تحسـ ن الدعوى اتفاقاحتى على مذهب الامام من توقف لزوم الوح بالخصومية فيحقوقالعبهادء ليرضاا كخصمالاأن تكون الموكلة مخدرة لمتخالط الرحال أومريضة لايمكنها حضورمجلس انحكم بنفسها أوغا ثبية مدةسفر أولاتحسين الدَّءوى حيث الحال ماذ كروالله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أرسل أحدهما شريكه اليقبض دراهم من رجل فقبضها وسلما اشركه وأنكرشر يكه وصول بعضها فهل يقبل قول الرسول بالنسبة لمرسله حيث كان مقرا بالارسال والشركة أوبطلب سنمة .ولعلىدعواه الدفع لمرسله (اجاب) يقبل قول الرجل المذكوربيمينه فى الدف

ربيع الثانى سنة

۱۱ مطلب الام بالانعاق من مال نفسه في حاجة الاثم بوجب الرجوع على الاصح بلاشرط ۱۱ ۲۲۷

۱۷ مطلب ادامات الوکیل مجهلامال موکله یضمن

جادیالاولی ۳۰ ۳۲۲۷

رجب

A VFTI

لأم ، والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجت وأولادم نها وأولادمن غيرها فاستولى أحدا اور تة على دراهم من تركة والده وصرف على اليتيم ما يلزم صرفه عادة وأجازت الورثة ذلك وبعد ذلك طلبت منه امرأة أبيه ان يصرف عليها منمال نفسه في طعام وملبوس خاص لنفسها فدفع لهساعقتضي أمرها ماطلبته منه فهل يكون ذلك دينا عليها فاذا طلبها نه وامتنعت من دفعه مقصر على ذلك حيث كان ثابتا (أحاب) في الحامدية عن العمادية ما نصه الاحربالانفاق من مال نفسه في حاجة الاحر قال بعضهم بوجب الرجوعاذا اشترطه وقال بعضهم بوجب الرجوع مى غبراستراطه وهوالاصم اله والله تعالى أعلم (سشل) في رجل وكل رجلا آخف بيع جارية له فباعهاالوكيل بتن طال معلوم وأقبضه المشترى بعضه وبقى عنده البعض الانح فسلم الوكيل ماقبضه من المن لوكله ثم عاد يطلب من المشترى الماقى فقضا ه حرامنه فاخذه الو كيـلودهـالسلمهاوكله فسرق منه والآن يطالبه الموكل به فهل واتحال هذه يصدق الوكيل بيمينه لانه أمين (أجاب) نعم يقبل قول الوكيل فيماذكر بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في امر أه لمادين على رجل أمرت و كيلها بقبضه منه فقبضه ومات قبسل تسليمه لهماعى ورثة فهل اذاطلبته منور تتهوأ نكروا فاقامت بينة على قبضه واقراره به وكانوا اخوة لهاتقبل هذه الشهادة ويحكم لهاباخذه منتركته (أحاب) اذامات الوكيل مجهلامال موكله يضمن ونقبل شهادة الاخلاخيه اداكان عدلاوالله تعالى أعلم (سئل) في شخص حصل له مرص فوكل آخر بحضرة بينة شرعية على الصرف علمه وعلى عأتلتُه و دفع له الني قرش فصرف منها عليه وعلى عائلته من أحِرة سفينة وغيرهاالف قرشوما تتينهم ماتالموكل فهل يصدق الو كيل فيماصر فهعلى موكله وعائلته حالحياته بيمينه حيث كان المصرف لائقاما كالوكان تو كيله ثابتاما لبدنة الشرعية (أجاب) نع يصدق الوكيل فيماذ كرمن الصرف ببمينه ان كان الواقع ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سشل) فحرجل ماتعن ورثة وتركما يورث عنه شرعا فوكل السالغون من الورثة أحدهم في التصرف في التركة وفي الأنفاق عليم وعلى لوازمهم من المال الموروث فصرف عليهم وعلى لوازمهم من مالهم مدة من ما كل ومشرب وغيرذلك من ضروراتهم حسب تفويضهم له وأم هم بذلك عوجب قائمة تحت يده بالبيان فهل لايكون الوكيل المذكور متعدما ولاضامنا أناصر فه على موكليه من مالهم بالقدر اللائق ويصدق في ذلك شرعاواذ أأنكروا والحال أن سده حجة شرعيمة مابتة المضمون لاعبرة بانكارهم لذلك (أجاب) الوكيل أمين فيقبل قوله بيمينه في مقدارماصرفه على موكليه عما كان تحت بدهمن مالهمميت كان لا تقا ولايكون ضامنالماصرفه عليهم وأتحالماذ كرولاعبرة بانكارهمالو كالةوام بالانفاق بعد ثبوت ذلك عليهم بالوجه الشرعي لا بعرد الصل المذكوروالله تعالى أعلم (سئل) في

-

1777 9

1770 "

شعبان

1 VFII

1177 9

رحل ادعى على آخرانه ضرب ولده بنبوت بسبب تهمة سرقة وكان بعبته في هذا الضرب وحل معاون له غائب الآن وم ت ولده المضروب نحو عمانية أمام ومات بسد كلمن زوجته وجلهامنه ووالده المدعى ووالدته المشمولة الزوجة ووالدته بوكالة الاب المسذكور فيما ماتى ذكره فسثل من المدعى عليه عن ذلك فاحاب بالانكاروطال النزاع بينهما لدىما كما لسسياسة مدة نمحضرالاب المذكور عندالقاضي واسقط حقسه وحتى موكلتيه فىالدَّءويوالطلب في شان ذلك لكل من المدعى عليه المحاضروالغائب وانه لاحقاله ولالموكلتيه قبلهمآم غيرمقابلوقبلاكاضرلنفسسه فهلوأكحالماذكر مكون هذا الاسقاط مانعاللدعوى والطلب بعدذلك وحق الجلباق الى انفصاله ويلوغه أحاب) حبث الرأ المسدعي المسذكور المدعى عليسه الحاضروا لغائب عن نفسهوعن موكلتي وبعد تبوت وكالته عنهما في ذلك ما يدعه عليهما كان ذلك الاراء ما معاله ولموكلة يه من الدعوى بما وقع الابراء عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بماك شمانية قرار بط فوكل رحلافي بيعها فباعها بتن نخس أقل من ثن ألشل فهل اذا ثبت ماذكر بالبينسة الشرعية بكون للوكل فسخ البيع وردالش للشترى ولا يكون الوكيل التصرف في مال الغديرا لأبالم المحلمة (أجاب) يتقيد بييع الوكيل بالبيع المطلق بالنقدو عنل القسمة على قولهما المفتى مه فأذابا عالو كمل المذكور الحصة المذكورة بالغين الفاحش لابكون سعه نافذاوالا كاننافذا والله تعالى اعلم (سشل) في رجل وكل وكيلافي قيض أموالله عملي أشغاص من بلدة وزروعات جمائم حاسمه بعدمدة فظهر عسد الوكيل مبلغمن الدراهم منمال موكله وطالبه به فعرفه ذلك الوكيل ان عند جاعة من تلك الماحيدة مملغا من المال الموكل فيه فهدل اذا الرأهدذ الوكيل الجاعة من مال موكله يحسب الاصل بعد عزله لا يصح هذا الابراء ويكون لرب الدين مطالبة الجاعة المذكورين عاعليهم من الدين الميرامنه (أحاب) الوكيل بقبض الدين لاعلا الابراء عنه مدون اذن موكله في ذلك ولو كان الراؤه عن ذلك قسل عزله وللوكل أخه ذينه من غرمائه بعد عزل و كيله في قبضه اوقبله والله تعالى أعلم (ســـثل) في الوكيل مالدءوى والخصومة بندى الحاكم الشرعي اذا أراد عزل نفسه قبل تمام الدعوى والخصومة فسما وكل فيه ولم بكن الموكل حاضراهل لاعلا العزل والحال هده (أحاب) الوكالة من المقود الغسر اللازمة فلكل من الموكل والوك ل العزل متى شأء شعرط علالا تنومالم يتعلق به حق الغسر كوكيل خصومةعن المطلوب بطلب المدعي عنسد غيبة المطلوب فالف البحرثم يطرأعلى الوكالة اللزوم فيمسا ثلمها الوكالة بدير الره سواء كانتمشر وطة في العقداو بعده على الاصم فتلزم كالرهن ومنها آلو كالة بالخصومة بالتماس الطالب عندغيبة المطلوب لانه اغاخلي سبيله اعتمادا على انه يتمكن من أثبات حقه متى شاء فأوجاز عزله لتضرره الطالب عند اختفاء المطلوب والله تعالى

أعلم (سئل) في رحلن بدم ماتداع في قضية فاقام أحدهما وكيلاعن نفسه فلمرض الأنووطلب حضوره بنفسه لمحلس التداعي فهل يحاب لذلك خصوصا وطالب التوكيل متعنت (أجاب) مذهب الامام الذي مشي عليه أرماب المتون اشتراط رضا الخصم اللزوم الوكالة بالخصومة فسماعداما استثنى واختبر للفتوى تفويضه للما كروالله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لا خرشق قر مشتملاء لي جواهر والماس أيبيعه له عبلغ معذوم من الدراهم ولمياذن الدافع للدفوع لدهذا القمرفي عمل فيه فبعد أن استلمه المدفوع الدمن الدافع عمل فيه عملامتلف بالتغيير والتبديل لذلك القمرفهل والحال هذه يضمن المدفوع أدذاك للدافع ماأتلفه بعدمله فيذلك القمر من غيراذن من الدافع فى ذلك العدمل (آجاب) نع يضمن الرجل ألمذ كورما أتلفه بعدم له فسماذ كروا كحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فرجل وكل رجلافي سع بعض غلال وفول ومزر كتان وأرسل ماذكر فى مركب وارسل عليه امينامن طرفه على ان يوصله للوكيل في البيع لسيعه ويسلم غنه الامين لياتى له به فغصب من الامين قبل وصوله لو كيل البيع فهل لأيلزم وكيل البيع شي لعددم وصول المبيع له ولاضمان عليه (اجاب) لاضمان على الوكيل المذكور ولاعلى الأمينان كان الامرماه ومسطور والله تعالى اعلم (سلل) فى رجل وكيل على زراعة رجل آخر باعجانب امن الغلال بثن معلوم عاله من الوكالة الشرعيسة وأرادالو كيل ان يسلمالتن المرار العديدة فامتنع الموكل من ذلك فوضع الوكيل الثمن في حاصل من حواصل العزبة لا بدخلة احد فسرق مفتاح الحاصل منه وسرقت الدراهممن الحرزالذ كورمن غمر تعمدولا تفريط من الوكيل فهل اذاأراد الموكل ان يطالب الو كيل بهالا يجاب لذلك بل تضيع على ربها اذا تعقق ماذ كر (أحاب) الاضمان على الو كيل المذ كور حيث سرقت الدرآهم المذ كورة من حزم ثلها ولم يوجد منه تعداو تفريط والله تعالى اعلم (سئل) في ام أة بينها وبين مطلقها دعوى شرعية لهاابنءم تريدأن تو كله في دعواها لاجل التخاصم والتشار فهل اذالمرض ما الخصم ولمتكن من مختفي من الرحال في بلدها وكانت تحسن الدعوى بنفسها يكون له منعه من التداعى معه بل تدعى بنفسها اوتو كل غيره من أهل بلدها (احاب) يصح التوكيل مالخصومة فيحقوق العبادو يلزم برضاا كخصم الاان يكون الموكل مريضا لاعكنه حضور معلس الحركم بقدمه اوغائب امدة سفراوم بداله اوعدرة لمتحالط الرحال اولايحسن الدعوى فيشترط رضا الخصم عندابى حنيفة فيماعداما استثنى والختار الفتوى تفويضه الحاكم والله تعمالي اعلم (سمثل) في رحل مات عن زوجته فوكات الزوجة الاهافي استغلاص ماخصهامن زو حها بالمير اثوفي قبضه لهاوكالة مفوضة وقبض ذلك وسلمهائم بعدمدة تزوحت آخر وماتت على عصمته وأرادزو حهامطالية الاعما كان قبضه لهاواستخلصه منتركة زوجهالي كمون ميراثاء تهافه للأذا ادعى الابد فعه لينته

ذىالقعد

ITTV I

ITTV IT

1770 11

1777 17

ری ایج ۲۶ ۲۹ مطلب كل أمسن ادعى ايصال الامانة الى مستدقها بقبل قوله بيمينه مطلب بقبل فول الوكيل بقبض الدين بعدموت الموكل في حق نفي الموكل في حق نفي الدين نفسه لافي المادون

مسفر

77 6711

وبيعالاول ١١ م١٢٨

موكاته قبل موتها وقبل تزوجها بالزوج التاني يصدق فى ذلك بيمسنه واذا أثنت الآب شهادة البينة الشرعية اناهسة 7 لأف فضة على بنته كانت أقرت له بهاقيل موتها في حال صحتها وسلامتها يقضى له باخد ذهامن تركتها (احاب) كل أمن ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله بيمينه كالمودع اذا ادعى الردوالوكيل والناظروسواء كان في حيباة مستعقها او بعدموته الافي الوكيل بقبض الدين اذا ادعي بعدموت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقب ل قوله الابدينة بخلاف الوكيل يقبض العس كذافى التنويرمن العمارية وزادق الدربعد ذلك قلت وظاهره انه لا يصدق لاف حق نفسه ولافي حق الموكل و قدافتي عضهم انه يصدق في حق نفسه لافي حق الموكل وجل عليه كلام الولوائجية فلمد أمل عندالفدوى اه وفي ردالمحتار على قولة وأفتى بعضهم وذكرالرملي في حاشتها أي المنع انه هو الذي لا يحيد عنه وليس في كلام اعتناما يشهد اغبره والشرنبلالى قهدنه المسئلة رسالة عاصلها تصديق الوكيل بعدالموت فيحق مراءة نفسه لافى حق راءة المدون الابيينة اوتصديق الورثة نظير ماذكر والعلامة خبرالدين فى حاشيت الذ كورة و بذلك افتى فى تنقيم الحامدية وذ كر حاصلها واذا أثبت الاب أن له على ابنه المبلغ الذي ادعاه بالوجة آلشرعي يقضى له مه حيث لامانع والله تعالى أعلم(سستل)في صانع آجير خياط باج ةمعلومة كل يوم فتزو ج آم أة وام الاسطامالصرف على الزواج من ماله للكون ديناعليه ويقسطه من احرته فصرف الاسلطام بلغا في ذلك من ماله حكم أمره و بعد ذلك تحاسب معه عليه واقرله به و كتبه عليه في سندوا شهد عليه بدلك بينة شرعية واقتطع بعض المبلغمن اصل اجرته وكتبه في ظهر السند المذكور فبعد ذلك امتنعمن الدفع متعالاانه كانو قت ذلك قاصر اوتارة بدعيانه كان مكرها فهل يؤم مدفع ماالتزم مدفعه بعسد ثبوت امره واشهاده على نفسه ما أصرف و بالملخ المذكور وهو بالغمكلف مختار ولاعبرة مدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (احات) نعمية مر الرجل آلمذ كوريدفع مابذمته من الدين لربه واتحال هذه حيث صدرالا مرمنه طائعا مكلفاوالله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر بعقد السارو بقبض المسافيه فعقد السلمعلى قطن وسمسم منجدديدعامه ولم يسلم رأس المال وقت العقد بل بعده بأيام وضمن ذلك الو كيل المسلم فيه لرب المال فهل والحال هذه لايصم ضمان هذا الوكيل ولايكون لرب المال مطالبته بشئ (اجاب) ضمان الوكيل آلمذ كور للوكل مالمسلم فيه على الوجه المسطور غيرصحيح والله تعالى اعلم (سئل) فحرجل وكلته ام أة بقبض اجرة بيت لها واعطائها لشخص مخصوص عينته له وأباحت له ان يسكن في محل وقف تستعق سكناه عفردهامن بيت آخر وسافرت الى انجاز فسكس الوكيل المذكور في ذلك المحلوصار يقبض اجرة البستالمذ كورويقيضها لمن عينته له ومضى على ذلك مدة تم جاءت بنت الموكلة تدعى موت امها وتطالب الوكيل باجرة المحل الذي سكنه عهل

ا والحال هذه اذا ثنت بالبينة ان الموكلة أناحت له السكني في ذلك الحل لا يلزم الوكيل شي ولا تستعق البنت المطالبة باحرته (أجاب) يبطل كل من الوكالة والاباحة بموت الموكل والمبيح ولامطالبة للوارث ماحة مدة سكناه علىجهة العارية حال حياة المورث والحال ماذ كروالله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت زوجها في شراء حصة من دا رفا شتراها الوكية لبنن معلوم في الذمة فلما طالبه البائع بالتن دفعه عنها باذنها شمطالبها زوجها المهذكورما أغن الذى دفعه فادعت أجاد فعته له فهل لايقبل قول المرأة الموكلة المذ كورة الأبينة شرعية واذا عزت عن البينة يلزمها دفع الثن المذكور (أحاب) للوكيل مطالبةمو كلته عادفعهمن عن مااشتراه فماوالقول له بيمسنه في عدم وصول العن له حيث لابينة اللوكلة على مدعاها إصاله له والله تعالى أعلم (سئل) في رحل وكل آخر في شراه خاتم الماس وكالة مفوضة فاشتراه له بثن معملوم وأخبره بالثن وسلم اليه اكخاتم واست مله مدة ولم يدفع له التمن و بعدمدة إنكر الموكل الوكاله عمه في شراء الخاتم المذكور وادعى انه اشتراهمنه بمن أقل من ذلك فهل أذا أثنت علمه الوكيل المذ كورألو كالة بالبينة الشرعية يجبرعلى دفع الثن الذي اشترى به الوكيل المذ كور (أحاب) الوكيل مطالبة الموكل بمن مااشتراه له ولاعبرة لانكارالموكل الوكالة بعد ثبوتها عليه بالوحه الشرعي كإلاعسيرة بمجرد دعوى الشراءمن الوكيل والله تعالى اعلم (ستَّل) في امرأة لها يثرُّ ولهاأن آمره لرحل لكونه كان وكيلاء تهافهل اذاعزاته مى التو كيل قبل الاحارة وللغه العزل ولمترض باحارته البئر ولمتحزه الاتكون الاحارة والحال هدده نافذة لاسما وقد وقعت بدون احوة المثل ويكون لها احارته بنفسها أويو كيلها غيرالاب لمن شاءت (أجاب) اذا ثبت العزل عن الو كالة قبل الأجارة بالوجه الشرعي لا تـ كون أجارة الو كيل نافذ ة والاحارةاذا وقعت على استهلالة العن قصد الاتصع الااذاحي التعامل بها كاستثعار الظيّروالله تعالى أعلم (سيّل) في غائبة وكلت رجلاً في تخليص ما يخصها من ميرات أخيها وفوضت له الام فىذلك فاصم عنما بقية الورثة وصالحوه على ترك بعض حق الغائبة فترك فلما بلغها الخسير مذلك أبته فه للهاطلب ذلك لانه لاعلك التبرع عنها (أحاب) وكيل التقاضي لاعلك ألصلح وكاالتبرع مالم يفوض له أأوكل ذلك فلأ موكلة المذكورة المطالبة عباتبرع به وكياها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلافي خلاص دين الدعلي آخرمن غلال ودراهم فلم اخذالو كيل شيأم المدين ثم بعد ذلك حضر الموكل والوكمل والمدمن وعزل الوكيل مفسهمن الوكالة وقال لوكاه هـ ذا خصمك خذد سنك منه فهل اذا ثنت ماذ كر وأراد الموكل ال يلزمه بشئ من الدين بعد فديخ الو كالة لايحاب الذلك (أَحَابُ) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامرماه ومسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أماوديعة عندآ خرفو كلت رجلافي الخصومة والدعوى بها فامتنع المدعى عليه عن قبول التوكيل منهاو الحال انهامن المخدرات وبهام ض يمنعها عن الدهاب والاياب

ربيعالاول سنة

1,74 19

סך אדין!

ITTA IV

1774 17

مطلب وكسل التقاضى المعالم المعالم المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمية وضاء ذلك

ر بیسعالثانی ۲ ۱۲۳۱ ربيعالثاني سنة

1771

الاتنفهل صحالتوكيل منهاو لمزم ولايشترط رضا الخصم بالتوكيل ولانتخرج عن كونها يخدرة مأخراج الحاكم القهرى لهاسا بقاللدعوى لعدم من توكله في ذلك الوقت (أجاب) نع يصح التوكيل من المرأة المذكورة ويلزم والحال هـ فده وان لمرض الخصم مذُلك على أن يعض علماً تناصر حيان الفتوى على قول الصاحبين بعدم توقف لزوم ألتوكيل بالخصومة على رضا الخصم مطلقا وان لم تكن المرأة مخدرة ولامر يضة ولاقام بهأ ذرشرعى ينعمن حضورها مجلس القاضى واختير للفتوى تفويضه للحاكم عندعدم العذروالله تعالى اعلم (سئل) في امرأة سلمت رجلا آخرد راهم على جهة الامانة شمطلبتها منه فانكر فرفعته الىانحا كم الشرعي وادعت عليه بهافحذ فكلفت الاثبات فعمزت عن البينية ذلك الوقت ووعيدت ماحضارها وبقي الامرعيلي ذلك نحو تسبع سينين ثم عرضت الىولى الام مراراانها تطلب امانتها من المدعى عليه وأخسر أوكلت عنها وكيلا فى الدعوى فى ذلك واقامة البينة ان إنكر فادعى الوكيل مان لموكلته بذمة المدعى علسه قدرامعلوماعنه كسى كذاو بطالبه بذلك زاعاذلك الوكيل بانه بجعود الامانةصارت فيذمته فسئل المدعى عليه فقال لسلهادين ولاذمة وطلبيان أصناف المعاملة من المدعى الوكيل وطلب ن الوكيل بينية تشهد يدعوا وفاحضر شهوداوقيل تزكية النهود والحكم بالشهادة عزلت الموكلة وكيلهاووكلت آخ بالدءوى فادعى ذلك الوكيل مان لموكلته عندا لمدعى عليه على جهة الامانة مبلغ دراهم عنها كس كذا كذا قدراوان المدعى عليه اقرلموكلتي بذلكوهو ينكروأقام بنةعلى اقرارالمسدع عليمه مان للوكلة عنسده كذا كسامن الدراهم ويعض الشهوديشهد باقراره لا باستلام المبلغ المدعى به و بعضه و بوصوله منهاله فهل تقبل هذه الشهادة ويحكم بهاويؤاخذالمقر باقرآره مذلك ومنصرف ألمكس من الدواهم الى المتعمارف الآن وهوخسمائة قرش وتسمع الدعوى مسالوكيل الشانى حيث عزلت الاول قبل الحكم فى تلك القضية وتسمع الدعوى على بدأى فاصمن القضاة أرادت سواء كان الاول أو غيره (أجاب) نع تقبل هذه الشهادة ويحكم بهاانتم نصاب الشهادة على الاقرار أوالوصول وانلمندع الاقرار قال فالمع الفصولين ادعى الوديعة وشهداان المودع أقربالا بداع تقبل كمافى المص اه والوكالة من العقود الغير اللازمة فالموكل عزل وكياءمتى شاءمالم يتعلق به حق الغدير كوكيل خصومة بطلب المدعى عند غبة المدعى عايه والله تعالى أُعلم (ستُل) في امرأة وكات رجلافي بيع حصة لها في قطعة أرض وبترفيا عها الو كيل وأقبضها أاغن فبعدمدة ادعى رجل على واضع البدالمشترى من الو كل بانه اشتراها من الموكلة بعدد بيعو كيلهاور مدمنازعته فيهآ بعدغيية وكيلها الماشرلذلك فهدل بعد ثبوت بيع وكيلها أولا بقن ألمنسل وقبضها الثمن واجازتها بشهادة السنة الشرعية لاتسمع دعوى المدعى المذكورولابينته بذلك على فرض ثبوتها حيث كأنبيع وكيلها

۱۲۲۸ مطابادی الودیعـة وشهدا أن المودع أقر الایداع تقبـل كإنی الغصب

1774

سابقاعــلىبمعهاوثابتا بشهادةالبينةالشرعيةعلىالوجهالمذكور (أجاب) اذاأثبت واضع اليده دعاه الشراءمن وكيل المالكة بتار يخسابق عملى مباشرتها السع بنفسها لا خرلا يكون البيسع الشانى نافذاوالله تعالى أعلم (سشل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنت فاصرين وترك مابورث عنه شرعانهل اذاكانت الزوجة وصياعلى ولديها وحاء رجل أجنى أقام لمساوكيلاءم ايخلص لهأمالزوجهامن الدين على الناس وجعل له العشر في حييم ماتخلصه من الدين ورضيت بذلك فضرابن خالتهام غيبته وجعلته وكيلا عنافي خلاص الدون التي أزوجهاعلى الناس ورضى بالوكالة عنها وخلاص الدينمن غيرمقابل المونها تضروت باخد ذالوك للاول العشر مما يخلصه من الدين وفي ذلك ضررأيضا علىالايتام بكون لهاءزل الوكسل الاول ولس لمن جعله وكبلاعنهاولا للو كسل المذكورمعارضة لاسما ولم يخلص الوكيل الاول شيأمن الدين ولم يندت شيأ منه (احاب) الو كالةمن العقود الغير اللازمة فللموكلة عزل وكيلها متى شاءت في غير ما تلزمُ فيه الوكالة والله تعمالي أعلم (سئل) في ام أة وكات رجلا في اقامة دعوى على زوجها والحال انهابارزة للرحال وتحسن الدعوى وليست من الخدرات وزوجها لمرض بهذا الوكمل ولم يقبل توكيله وطلب احضارها تجلس القياضي فهل إذا كان الآمركما ذكر محاب الى احضارها بنفسها ولايلزم توكيل الزوجة الابرضاء (اجاب) مذهب الامام الذى حى عليه أر باب التون اشتراط رضا الخصم للزوم الو كالة بالخصومة اذا لمنكن الموكلة مخدرة ولميقم بهاعذرآ خرواختارواللفتوى نفو مضهارأى الحاكموالله تعالى اعلم (ستل) في رجل منزوج بحرمة فهما بيت ملك لكل منهما النصف والزوحة المذكورة وكات زوجهاالذ كورف بيح ذالت المنزل فباعه و بعده دة إشهر توفيت الزوجة المذكورة وطلب الورثة من الزوج المهذكوري نصف ذلك المنزل فاعترف انه كان عليمه دين دفعه منه والباقى اكله وصرفه عليه وعليهافهل باعتراف الزوج المذكورلايلزمه نصف عن ذلك المنزل اويلزمه ويضاف الى المركة (احاب) يعامل الوكيال المذكور بافراره فيث ثبت اعترافه باستهلاك العرب يكون مُصمونًا عليه والله تعالى أعلى (سمثل) في رجل له دين على آخر ثم مات المدين قبل وفائه عن ورثة وترك مابورث عنه شرعاو تعذر حضورالدائن الكونه محبوسا فوكل الدائن رحلافي افامة الدعوى وفي قبص الدين وأثبته الوكيل مالوجه الشرعي وتوحهت اليمين على الاصيل فهل اذار فعت الدعوى لدى القاضى وحلف الاصيل الممين الشرعية بعدسماع البينة المعتبرة شرعاية ضى له بالدين ويقوم مقامه الوكيل فاثباءنه في تخليص الدين له (احات) اذا ثبت الدين على الميت بالبيسة العادلة وحلف ريه السمين يقضى لديه ولو كيله بقيضه استمفاؤه له من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في تعلقاته وسافر محهة بعيدة ثم بعدمدة مات الموكل فوكله الوارث العائب معه أيضاو مضي بعد ذلك مدة

1774

1774 77

1777 77

177 77

ربيع الثانى شنة امطلب ليس للوكيل طلب الاج بدون شرط اذالم يكر عمر لايعمل الاباجر

حادى الاولى

ع مصلب يقبل قول الوكيل بيمينه فيماصرفه حسب الام في حق في الضمال عن نفسه

1770

19 مطلب للوكيسل تسليط الموكل على قبض ماوجب بعقده

رجب

NI NE71

مطلب قال الموكل أمرتك بنقد وقال الوكل الوكيل الوكيل أطلقت فالقول للأمراذ الاصل في الوكالة الخصوص

تمحضر الوارث الموكل وفعل ماكان يفعله الوكيل بنفسه شم طلب الوكيل منه أج قلما مضى من المدة فهل اذا لم يشرط الو كيل أجرة وليس عن يؤجر مثله ولاعن لا يعمل ألاباجر لايجاب لذلك حيث المحال مأذكر (أجاب) نعم لا يجاب الوكيل المذكور اظلب الأجر والحال هذه والله تعالى أعلم (ستل) في رجل والم أمَّ أقامار حلا أجندا وكلا على قبض الرادو مصرف سفن مشتركة بينهما مدة ثلاث سنين وهومشتغل بأشغّا لهما المتعلقة بهما المدةالمذكورة شمع لاحسابا بدنهو بينهماولم يتاخر قبله شئمن مالهما بل له ويادة فهل يصدق الوكيل المذكورين مينه فيما صرفه من مال موكليه (احاب) بم يصدق الوكيل الذكور بيمينه فيماصرفه بامرموكليه عاسده من مالهما في حق نفي الضمان عن نفسه اذا ثبت الامر بالانفاق والله تعالى أعلم (سئل) في أبعاد يهمشتر كة بين جاءة وكلوا رجلامنهم عليها وعلى مايخر جمنها ومايصرفه عليها من بذروا حروغير ذلك وهم عائبون فهل اذاحضر واوأرادوا محاسته على ماخرج وعلى ماصرف يصدق الوكيل المذكور بممينه فيماخ جوفيما صرفه عليهامن المال المدترك حيث كان وكملام فوضاو ثدت فالتبالطريق الشرعي (أحاب) يقبل قول الوكيل بيمينه فيما قبضه وأنفقه من مال موكله الذي بيده والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل اذاعزل نفسه من الوكالة بعد أن أجأرض زراعة موكله لاناس فهل علافالو كيل عزل نفسه أذالم تكن وكالته لازمة ويطالب الموكل من أحراهم الوكيل باحة أرضه حيث لم يقبضها الوكيل منهم أو يطالب بهاو كيله (احاب) الوكيل عزل نفسه عاوكل فيه بعلم وكله اذالم تدكن الوكالة لازمة وله تسليط الموكل على قبض ماوجب بعقده وحينتذ يكون الوكل القبض والله تعالى أعلم (سئل) فرحل دفع لا خربضاعة بمن معلوم ووكله ان يديعها في بلد كذا وشرط عليه أن لا يديعها نسئة فهل اذاخالف الشرطوباع نسئة وكتب لنفسه على المشترى به صكا لايكون البيع نافذا وعبرالمسترى على ودالبضاعة اذا كانت باقية أوقيمتها أن كان المشترى باعها ولا ينع من ذلك كتابة الصل (أجاب) صرحوا بان الاصل في الوكالة الخصوص فانماع آلو كيل نسيئة فقال الموكل أم نك بنقدوقال الوكيل اطلقت صدق الاتمروبانه متى عين الاتمرشيا بعين الافى مسائل ليسما ذكر منها فلاينفذ بيع الوكيا المذكورنسيئة حيثنها والموكل عن ذلك وأمره بالبيع بالثم الحال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من المخدرات التي لا تخيالط الرجال بينها وبين جاعة دعوى شرعية في طلب أجرة عقارلها ولاتحس الدعوى وتريداقامة وكيل شرعى عنها في هذه الدعوى فهلتم كن من دلك بلاوضاخصها (اجاب) ان كانت المرأة مخدرة لاتخااط الرحال يكون لهاان توكل في الدعوى وان لم يرض الخصم بذلك اتفا قاو الله تعالى اعلم (سئل) في رحل علائ عقار أأراد السفر كهة فوكل رجلاعليه وعلى ايجاره وقبض غلته بحضرة سنة شرعية فهلاذ المتسع بعض المستاجرين من دفع الاجرة لا يجاب لذلك و يكون للوكيل

177A TV

شعمان

۱۰ ۱۰ ۱۰ مطاب الو كيل بشراء شئ بعينه لايمال شراء المسهولا الموكل آخر

1771 19

ذىالقعدة

V7 AF71

177 TV

المذكورمطالبته بالاجرة و يجبر الممتنع على دفع الاجرة حيث كان وكيلا شرعيا (احاب) للو كدل باحارة عقارا لغائب وقبض أجره مطالبة المستاجمنه بالاجوه طالبة من استاج من المالك حيث كان التوكيل بذلك ثابتاوالله تعالى اعلم (سيل) في رجل ادعى على مر بالغة من الاعدان المخدرات التي لا تخالط الرحال بالزوحية وهي منكرة لدعواه ورفع أمر وللعما كم الشرعى فوكات عنماشخصامعينامن أهل العملم موصوفا بالديامة والصلاح لوثوقهامه فالى المدعى قبول توكيله وقال لاارضى بتوكيله فهل لا يعتبر رضاه والحال هذه (اجاب) نعم لا يعتبررضاه والحال هذه والتقييد بوجودمثل ذلك من الاعذار فى الزوم الو كالة هو أختيار المتاخرين وعليه الفتوى كاصر حيه في فقم القديروغير، ومشى عليه أرباب المتون وعمامه في الخيرية من الوكالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخرفي شراءمكان بعينه بشمن معلوم من مال الموكل فاشتراه الوكيل لنفسه ودفع الثمن من مال الموكل فهل يقع الشراء للوكل في هـ ذه الحال لا لاو كيل (أحاب) قال في الدر المختارولووكله بشراء شئ يعينه غير الموكل لايشتريه لنفسه ولالموكل آخرالا ولى عند عيدته حيث لم يكن مخالفا دفعا الضرر فالواشتراه يغمرا أنقودا وبخلاف ماسمي الموكل لدمن الشمن وقع الشراء للوكيل لمخالفته امره وينعزل في ضمن المخالفة اه ومه يعلم الجواب ا والله تعــأ لى اعلم (ســـثمل) في رجلين شريكين في بقرة مناصفة احدهما قَانُ وَالاَ خَرَا مرفوع فوكل المرفوع وكيلأعنه في بيع نصف البقرة ونتاجها فعند دالبيع والفصال سال آلو كيل ااشر مل القاني هل البقرة حامل أم لافاحاب بعدم الجل وقد صارف الهاعلى عدم الحل بمن قليل والدى اشتراها هو القانى المذكور و بعد مضى شهر من وقت البيع وضعت جلها فهل اذاباع الوكيل نصيب موكله من ذلك بالغبن الفاحش لايكون البيع فافدا (أجاب) يضم بيع الوكيل بماقل اوكثر وبالعسرض عندأبي حنيفة ةوخصاه بألقيمة وبالنقرد وبه يفتى فاذاتحقق الغبن الفاحش فيماماء هالو كمل الذكورلا كمون البيع نافذاعلى ماعليه الفتوى والله تعالى أعلم (سمل في رجل وكلآ خرفي بيع سلعمة وقدرله شماه علوما ليبيعها به فخالف الوكيل وياعها مذون الثمن الذىءينه فالموكل وأتى به للوكل فرده ولم يجر البيع فهل واتحال هذه يكون البيع غيرنا فذسيما والبيغ بالغبن الفاحش بدون القيمة (أجاب) نعم لاينفذبيع الوكيل المذ كوران كان الوافع ماهوه سطور والله تعالى أعلم (سمثل) في ام أه ممالك حصة فى بيتباعها الاخ بالو كالةعنها ودفع لها ثمنها ثم ما نت بعدمدة عن أخيها المذكور وعن زوجهاوهن أخ أن فادعى الزوج على الاخالمذ كوربان عن الحصة باق مذمته فأنكرد عواه فهل اداأة رت الزوجة واعترفت قبل موتها فحال حياتها وصحتها وسلامتها محضرة جعمن المسلين انها قبضت المن من الاخ المذكور وانها لاشي فاعنده لا يجاب الزوج لذلك أذاتحققماذ كر بالطرر يق الشرعي (أجاب) نعم لا يجاب الزوج لدلك

ذىاكحة

مطلبلایثبتالشراه بمحردتصدیق مدعی الوکالةبهعنالمالك بعدموته

1 1771

3 1771

محرم

1179 9

1779 15

ديث ثنت ماهومذ كور والقول الوكيل في ايصال مايسده الى موكله في حق نفي إ ان عنه ولو يعدموت الموكل لانه أمن ادعى ايصال الأمانة الى مستعقها والله تعالى أعلى (سئل) عن حادثة من طرف بست المال مضوفها انه مقتضى الافادة عن الحك التبرع فيماأذا كان شخص قيدا وفاته باع عنه وكيله شيأمن تعلقاته وقيض يعض الثن ولم يقبض الباقي ثم سلم بعض المبيع ولم يسلم الباقي الى المشترى فهل بعد وفاته يا هذاالبيع نافذاو يسلماني المشترى ماقي آلمبيع ويصدق في كون هذامن مبيعه بتد الوكيــلُه ويطلب منسه ياقى الثمن أم كيفُ تــلزم الافادة عن ذلك (أجاب) إذا ثا التوكمل بالبيدع وبسعالو كيل للشمترى شرعاحال حياة الموكل يكون لأشتري تسلمناقي المبيع بعدد فعه ماقي الثن ولايثنت الشراء بمعرد تصديق مدعى ألو كالة ته عن المالك بعدموته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل علا حصة في دار وكل رحلا في بيعها بحضه ة بدنةشرعية فباعها الوكيل من رحل بتن معلوم عينه الوكس للوكل قبل البيع ورضي مه الموكل واذن للوكيل بسيعهامه شمناعها المشترى لرحل آخر بالش الذي اشترآهامه فسعد اسنن أرادا لموكل فمخ البلع مدعسا انه بغن فاحش فهل لاتسع دعواء حست اعالو كيل عاعن له الموكل من المن لا يكون للوكل فدخ السع مدون شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رحل له سيف أخسد ممنه شخص على ان مذهب بتريه فذهب بهومضت مكذة ولميقع بيبع ولاشراء ولاتقد ديرغن ثم ظهر بفي بدتاج فطلبه منهما الكه فادعى التباج انه اشتراه من فلان فاحضر فلان فأدعى بذومن الشخص الذي استلمون ماليكه وباعه للشاح بثن معلوم وأكل ثنه فلما احضر الشخص الاول أقر بتسليمه لاذى باعه وأخذه من مالكه لاجل التفريج ويتنع المشترى من تسليرا لسف لمالكه والحال إن السيف تزيد قيمته على هذا الثمن المعلوم أضعافافهل والحاله هنده لايصح البيع على الوجه المذكور ويؤمر المشترى و السيف لرمه ويفرض ثبوت التوكيل بآلبيع مدون بسان الثن لايملك الوكيل السعمالغين الفاحش (احاب) فال في المتنوبر وشرحه وصح بيعه أي الوكيل عاقل أو كثر وبالعرض وخصأه بالقيمة وبالنقودويه يفتى تزازية آه ومنه يعلي واسالسوال بفرض تحقق وكالة البائع والافهو فضولى فللمالك أبطال بيعه مطلقا ولوعثل القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتاوكات أبا هافي بيعه وقبض ثمنه فساعه بثن معلوم من الدراهم قيضهم المشترى ثم بعدمدة مات مجهلافادعت الورثة الهدفع الثمن لهافي وأنكرت ذلك فهل لايقيل قول الورثة ان الميت دفع الثم اوكلته في حيآته بلابينة شرعية و يكون ثن البيت المذ كورمضمونا في تركته (آجاب) نعم بضمن ولا يقبل قول ورثته انه دفعه في حياته بلام هان لانه عرته عن تجهيل تقرر في تركته الضمان فلامد المخروج من عهدته من البيان كذا إذى العلامة خيرالدين الرملي ونقله عنه في تنفيح الحامدية

من أواخوالو كالة والله تعمالي أعلم (سئل) في امرأة لمادعوى شرعية على زوجهاوهي من لاتحسن الدعوى وتريدان تو كُل رحد الأعمافي اقامة الدعوى والخصومة بينماو بين ازوحها فهل تحال ذلك حيث كانت عن لا تحسن الدعوى وكانت من المخدرات (احابٌ) يشترط للزوم التوكيل مالخصومة رضا الخصمء نسدالامام الاعظم الاقيما استثني ومنه مااذا كانا الوكل لأيحسن الدعوى بانء إ أقاضي ان الموكل عارعن بيان الخصومة بنفسه اوكان مخدرة وعنسدهما لايشترط فعالع فرالمذكور يلزم التوكيل اتفاقاوالله تعانى اعلم (سثل) فى رجل دفع لابن ابنه جانب قع وبذرليد يعه لدوياتى له بمنه وتوجه به الى اسكندرية وبأعه ورجع فطآلبه جده بالنمن فقال له هو باق بذمة المشترى فبعد يومن مات الجدعن ابنين و بنت فطالبوا أبن الابن بثن القمع والبذرفانكر استلام ألقمع والبذرمن جدءعلى الوجه المذكور وأنكر فبض الثمن فآقيمت علمه البينة باخذالقمج والبذرعلى هذا الوحمه بعدانكاره لذلك بنيدى القاضي فأقر بالاستلام والبيع وقبض النمن وادعى انه دفع الثن كحده قبل موته فهل حيث أنه كر الاستلام وقبض الثن بعدموت حده لا يقبل قوله أنه دفع الثمن تجده حال حياته وما الحكم (اجاب) نعم لا يقبل قوله ولا صدق في دعوى الدفع تحسد وبعد جوده والله تعالى أعلم (سئل) في رحل وكل آخر في بسعمقدارمعلوم من الفعم بثن معلوم بشهادة بينة شرعك فبأع الوكيل ماذكر واوصل عنه اوكله فبعد مدة مات الموكل عن ورثة وطلبوا الوكيل بعن الفعم المذكور فادعى اله قبضه وأوصله لموكله قبل موته فهل قبل قول الو كدلو يصدق فى ذلك (احاب) كل أمن ادعى ايصال الامانة الى مستعقها قبل قوله بيمينه كالمودع اذاادعى الردوالو كيل والناظروسواء كان في حياة مستعقها او بعدموته الافي الوكمل بقيض الدىن اذا ادعى بعدموت الموكل انه قبضه ودفعه له في حماته لم يقسل قوله الايسنة كافي التنو رأى فحق راءة المدون اما في حق نفي الضمان عن الوكيل فيقبل فوله والله تعالى أعلم (سئل) فام أة ناظرة على وقف أهلى أقامت لها وكيلا بدعى على رحل انه أخذيعض أماكن من الوقف وحعلها ملكالنفسه بغيرمسوغ شرعى ثم انهاعزلت هذا الو كيل وأقامت عنها وكيلا آخرفقال المدعى عليه لاأقبل تو كيل هـ ذا الرحل فهل لاسوغه ذلك لاسماوهووكيل امرأة من المخدرات ولم يسبق بينه وبين المدعى عليه نزاع ولأخصام وهل يسوغ للعا كمالشرعي أن يقبل توكيل هـ ذا الوكيل ويسمع منه الدعوى ولاالتفات لقول المدعى عليه بعدم قبول توكيله (أجاب) لايلزم التوكيل يدون رضاا كنصم عندأبي حنيفة الافي مسائل منهامااذا كأن الموكل امرأة يحدرة والله تمالى علم (سنشل) فيجنينة مدتركة بين اخوة ثلاثة تلقوها بالمراث عن أبيهم أرادواتخصيصها واحدمنهم بعدتقو عهاوان تجروا القرعة فيهاوتكون لمنخرجت على اسمه فوكل كل منه موكيلافي تقويها واجراء القسرعة فقومها الوكلاء المذكورون

محرم سنة

1779 ..

صفر

1779 4

1779 ^

1,79 1

22 1579

ربع الأول

1;79

1779

7779

جادى الاولى 1779

وغوجت القرعةباسم واحدمن الموكلين واستلمها وكيلهمن وكي بطريق البيع لنصيبهما فهل إذا كان التقويم بآلغبن الفاحش وأن التق

الاخالذ كورالوكيل بالشراء التصرف في ملك اخته بهيد او نحوها كافالة

وفى ودالحة سارمن الاقالة عن جامع الفتساوى الوكيل بالبيسع بملك الافالة

الوكيل بالشراء يستوى ان تكون الاقالة قبل القبض او بعده اه والله تعالى اعلم ا (ســـثل) في بنت بالغة اقامت لهــار حلاو كملاء نها في إخــذ ما يخصها من تركة والدها أواشهدت بينة على وكالتماله فهل وكالتماصيحة حست انهابا لغة ولوكيلها المحاسبة واخذ ما يخصها من التركة (احاب) للبالغة الرشيدة توكيل من شاءت في استغلاص ما يخصها منتركة والدها ولوكيلها في ذلك المطالبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ماتعن دوجت وابنمها وأمهوترك مابورث عنه شرعائم ماتت اسه وانحصرم را تهافى بنتها وابنا بنهاشماتت البنت وانحصرميرا ثهافى ولدهاشم مات ذلك الولدعن زوجته وابنها القاصرمنه ولمتقسمتركة كلعن ذكرفافام القاضي ام القاصر وصياعليه بالطريق الشرعي ثم بعددنات وكات الوصى المدذ كورة رحلا في استغلاص ما يخصمها وولدها منتركة زوجها بالوجه الشرعى توكيه الامطلفا شرعيام فوضالر أيه وقوله وفعله يفعلمافيه المصلحة بجهتها وولدها القادر عوحب جمة شرعية مشمولة بختم فاضى ناحيتهم فهل اذاأ ثنت الوكيل المذكور الوكالة بالوجه الشرعى يكود له المخاصمة فيماذ كرواستف الص حق الوصى وولدها (أجاب) للوكيل فعلما وكل فيمعد ثبوت وكالتمه حيث لامانع والوكيل بقبض ألعين لاعلك اتخصومة اتفافا والله تعالى اعلم (سـمل) وورثة بالغين عينوام بلغا من الدراهم لنفقة ارفاءمورثهم وأتباعه كلشهروسلموه لزوجة مورثهم وأذنوها بصرفه على الارقاء والاتباع واستمروا كذلك يدفعون لهاهد الداغ كلشهرو يادنونها بصرفه مدة أشهر فلما أرادوا قسمة التركة ملبواخصم مادفعوه الزوجة المذ كورة على الوجه المسطور من حصته امن التركة فهل الايكون لهم ذلك حيث كانت ماذونة من قبلهم بصرفه على الارقاء والاتباع (أجاب) نعم الايكون لهم ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطي آخر جآنبا من القمع وأمرهان يبيعه ويدفع عنه لرجل آخر بحضرة سنه شرعية فباع المأمور القمع ودفع المن المرجل الأخوالمذكور حكم أمررب المال ثم بعد ذلك ضاع المتن من يده وير يدرب المال الرجوع على الماموريا لئن فهل واكال هذه لايحاب لدلاء حيث تعت بالبينة الشرعيه انه أمره بالتسليم الرجل الآخروسلمه الهويمنع من معارضته في ذلك (أجاب) الضمان على المأموراذ الميثبت عليه التعدى فليس اللآمرالذ كور بصمين المأمور مأأمر بدفعه للا تحرحيث ثبت الام بذلك والقول للامور في ذلك بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلوكل آخر فيبيع مماع له والحال ان الموكل الذ كور عينون حنونا ثابمًا مالبسه الشرعية فهل إذا كأن حنون الموكل المذكور ثابتاما لبينة يكون توكيله غير نافذ (أحاب) لاينفذبيع الوكيال المذكور اذاتحق حنون الموكل وقت التوكيال بذلك إبل صرحواباً تعزال ألوكم ل مجنونه كجنون الو كيل مطبقاوان لم يعلم الاتح لانه عزل حكمى وحينتذلاينفذ تصرف الوكيل بعد بطلان الوكالة والله تعالى اعلم (سئل) في

۱۸ 1179

جادىالثانية

1179 19

1444 41

شعدان

ومضان

مطلب يذءزل الوكيل بجنون الموكل كجنونه مطبقاوان لم يعلم الأسحر ذىانحة

in.

مطلبادعی الوكالة بقبض الدین فصد فه الغریم أمربا الدفع الیه فلو هدا لموكل و لم تشبت رجع بدینه علی الغریم وی رجوع الغریم علی المدفوع الغریم علی

31 PF71

1779 78

1179 11

رجل اقترض من آخر قدر امعلومامن الدراهم شمسافر المقترض الى بلده وحضر عنده رجل وادعى انهو كيل رب الدراهم في قبض بدله افاخذ بدل الدراهم بحضرة بينة شرعية ثم بعدمدة رجح المقترض الى بلدا لمقرض فطلب المقرض الدراهم التى له فادعى الهدفع بدلمالو كيله في القبض فلم يصدقه وبالدراهم على قو كيله بذلك واخذها منه فهول والحاله مذه اذالم تثنت الوكالة ماليدنة الشرعية في قيضه مدل الدراهم اوكله يكون المقترض اخذدراهمه عن دفعهالد (احاب) في التنويروشرحه من الوكالة بالخصومة والقبض ادعى انه وكيل آلغائب بقبض دنية فصدقه الغريم أمريد فعه اليه علا باقراره ولايصدق لوادعي الايفاء فانحضر العائب نصدقه في التوكيل فبها ونعمت والأأم الغر مردفع الدن اليه أى الغائب ثانيا لفساد الاداء بالكارهم عمنه ورجع الغريم مه على الوكيل ان باقيافي مده ولوحكامان استهلكه فانه يضمن مثله وان ضاع لاالااذا صمنه عندالدفع بقدرما ماخذه الدائن ثانيا لاما أخذه الوكيل لانه أمانة لاتجوزها الكفالة اوقال آه قبضت منك على أنى الرأتك من الدين وكذا يضمنه اذا لم يصدفه على الو كالة ودفع له على زعه الو كالة فان اذعى الوكيل هلاكه أودفعه لموكاء صدق الوكيل بحلفهای قصورة عدم ضمانه اه باختصاروالله تعالی اعلم (سئل) فی رجل دفع لأخودراهم للشترى بهالربها حاه وسنة فأشتراها له بالثمن المذكورو قبضها الموكل واعجبته ففي اثناء الليل حصل لها آفه سماوية من الله وماتت فهل لكون هالكة على المشترىله ولايلزم الوكيل ولاالبائع ضمانشي (اجاب) ليسللوكل والحالهذه تضمين الوكيل ولاالر حوع على البائع عاقبضه من الثن حيث كان الامر ماه ومذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رحل علا مارية وكل آخرفي بيعها فاستول عليها رجلمن الوكيل مدعوى ان الديناعلى موكله ودفعها الياسر علىديعها وباخذ عن أصل دسه فهل اذا كان الو كير وكيلاخاصافي بيعها لموكله عقط ولم يعترف له مدعواه لا يكون للدعى منازعة الوكيل المذ كورولاعبرة مدعواه المذكورة مسغير ثبوتها بوجه مشرعى ويكون الوكيل نرعها وأخذها من يداليا سرجى أوغيره (أجاب) لوكبل مالك الامه المذ كورنزعها وبيعها عمزله من المروانس لغريم الموكل معارضة الوكيل ف ذلك مدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مريض ادعى عليه رجل بدعوى فلم يستطعان يخاصمه لمامه من المرض الذي يمنعه من المخاصمة وأراد المريص المدعى عليهان تقيم وكيلاعن نفسه فهل يسوغه ان يوكل ولا بمنع شرعامن التوكيل (احاب) يصم التوكيل بالخصومة في حقوق العباد برضا الخصم عبد أبي حنيفة اعذر أن نكون الموكل مريضا لايمكنه حضور مجلس الحكم بقدميه سواء كان مدعيا أومدعى عليه فلا يتوقف لزوم التوكيل حينتذعلي رضاه فاذا كان المريض المدككور لاعكمه حضور مجلس القاضى بقدميه يكون له التوكيل بالخصومة وار لميرص الخصم بالنوكيل اتفاقاوالله تعمالي اعلم (سئل) فرجل أراد المفرالى جهة بعيدة فامرزوج ابنسه بالسكني مع بعض أولاده وزوجته تبرعامنه وأم ه بيناء بيت متفرب له والصرف عليمه وعلى زوجته من ماله الماص به ووكله بذلك وكالة مفوضة يحضرة بدنة شرعية فبني البيت وصرف على الزوحة مدة فهل أذامات الموكل في غيدته قبل محاسبة الوكيل وأخدذه ماصرفه يكوناه الرجوع بدينه الذي صرفه على البيت والزوجة على تركة الموكل ولا يلزم الوكيل أجرة السكني في عقار الموكل مدة حياته اذا ثبت ماذكر بالوجه الشرعى (أحاب) للأمور الانفاق على الزوحة وفي عارة المنزل من ماله الرجوع في تركة الاترعا أنفيعه في ذلك حبث ثدت الامريذ لك والانفاق ولا أحرعليه والحيال هذه وان الميشترط الرجوع على العصيم كأفئ ردالمحتارمن النفقة عن الخانسة والله تعمالي أعمم (سئل) في رجل له قطعة أرض خربة أم رجلابينا تها نسيرجة ووكله وكالة مفوضة واذنه بالصرف عليهامن ماله وبشراء جيع مأتحناجه من الآحروالاخشاب واكحارة والآلات اللازمة لادارتها ففعل كاأمره حتى دارت ثم أجرها له مدة الادارة فى كل سنة والآن حصل بدنهمامشاحة فانكر بهاالاذن للستأخر شراء اكحارة التي تدورلاخواج الشميح فهل لا يُحاب لذلك حيت كان الاذن ماليناء وبشراءما هولازم لها من حجارة واخشاب وآج البتاويكون للأدون محاسبة الانذن علىج مع ماصرفه وأنعقه في عارتها اذاتحقق ماذكريا لوجه الشرعي (أحاب) حيث كان الاذن بالعمارة على الوجه المسطور ثابتا بالوجه الشرعي يحكون المأمور بهاالرجوع على الآخريم اتحقق انه صرفه فحالعمارة الماذوناله وانالم يصرح بشرط الرجوع على العجع من القواين في الامريالهما رةمن مال الماموربها والله تعالى أعلم (سشل) في رحل وكل آخرو كاله مر وصف في حيام تعلقاته من بيع وشراء وغسيرذاك من حيع التصرفات المحائزة شرعامدة شممات الموكل عن ورثة وترك مابورث عنه شرعافه لل بصدق الوكيل المذكوريس نه فيما قبصه وصرفه فشؤن الموكل حال حياته (أجاب) يقبل قول الوكيل بيمينه في حق راءة ذمته عما بسده من المال الماموريانه اقه حيث لم يكن خائنا ولا يكذبه الطاهر فيماادعاه والله تعالى أعلم (-- ثل) فرجل وكل آخرليديد داره بشمن المثل فباعها الوكيل بغسن فاحش فهل لايكون البيع صيحاحيث قالله الموكل بع بثمن المثل فالف أمرموكله (أجاب) نعم لا بحوزهذا البيع والحال ماذكر اتفاها والله تعالى أعلم (سئل) فرحل بينه وبين آخردع وي شرعية والمدعى عليه لم يعرف اللسان العربي فهل أذا أو أدالمدعى عليه ان يوكل رجلاف الدعوى عنه يجاب لذلك (أحاب) الوكالة بالخصومة لاتلزم بلا رضااليصم على فول الامام الاان يكون الموكل مريضالا يكنسه حضور يعلمي الحسكم بقدومه أوغائبا مدةسفر أومر بداله اومخدرة لمتخالط الرحال أومحموسامن غسر حاكم هذه الخصومة اولايحسن الدعوى بانعلم القاضي ان الموكل عاخوعن بيان الخصومة

محرم سنة

15 مطلب الأمور بالعمارة والانفاق من ماله الرحوعوان لم يشترطه على العجيج

114. 19

ربيح الاول

114.

riv. Ir

117 "

114.

174.

٤

114.

جادالاولى

1 2 154.

. V71

بنفسه كافى الدروحواشيه والله تعالى اعلم (سئل) فح رجلين مشتركين في تجارً والمال لهمامشترك مناصفة شممات أحدهما عن ورثة وجيع للاللشترك بيده فضبط المال المشترك القاضي بتلك المجهة التي مات فيها أحد الشريكين فوكل الشريك ونالوكس أخذما ثمت لموكله من المال المشترك يحضو وورثة الشريك ورضاهم وكالة الوكيل المذكور (أجاب) للوكيل بالقبض قبض ما وكل فيه بالوجه الشرعي نتوكاله ولامان والله تعالى أعلم (سئل) في رحل وكل آخرو كالة مفوضة فحسع تعلقاته منبيح وشراءو غيرذاك منجيح التصرفات الشرعية بموجب مذلك فتصرف الوكيل مدة ثم يعدد ذلات تحاسد مع الوكيل وسلمه ماله الذي بيده الوكدل فهل بصدق الوكيل المذكور سمينه فيماصر فهوقيضه وفيما سلمه للوكل من ماله ولاعبرة بجوده (أحاب) الوكدل من فيقبل قوله بيمينه فيما بيده من مال الموكل سلعة دفعهااليمه باههاله بثن معملوم ودفعه فلوكله ثم ادعى الموكل على وكيله مادفعه له من البضاعة أكثر عماماعه وتريد بذلك تضمينه الزيادة فانكرالو كيل وذكر أمهما خذمنه الاالقدرالذي بأعه ولأسنة للوكل على دعواه المذ كورة فهل لاعبرة مدعواه المحردة عن الاثبات الشرعى ويقبسل قول الوكمل بمسمده في عدم أخدا لزائد سيماوهوامين (أجاب) نعملاعبرة بدعوى الموكل المجردة عن الاثبات شرعاو يقبل قول الوكيل بمينه في ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رحل منزوج مامرأة اشترت المرأة المسدكورة داراخ بةوأذنت لزوجها المسذكوران يصرفء لذلك شرعا (اجاب) نع يجاب لذلك ادا نبت ماهومسطور بالسؤال بلوان لم ععلى العميم والله تعالى اعلم (سئل) فدرجل أقام آخروكيلاعلى زراعته بة ثابتية المصمون واذنه بالتصرف والبيع والانا والاعطاءوكالةمفوضة مدةسـفرهثم عدذلك حضر واتهمه فيما أذن فيهفهل لايحا لذالت ويصدق الوكيل بيمينه في جيع ماصرفه وما قبضه من مال موكله (احار يقيسل قول الوكيل بيمينه فيحابيده من مال الموكل فحق براءة ذمتسه حيث عَانْنَا والله تعالى أعلم (سمل) في ام أة وكات عتيقها ليصرف عدلي بيتها من كسوة وغيرها منما فاالذى بيده فصرفء لى بيتها قدر امعلوما من الدراهم فهل والحال هذه

بكون الو كيل أمينا يصدق فسماصر فهعلى يدت موكلته من مالها الذي بيده حيث الميكذبه الظاهر (أحاب) يصدق الوكيل فيحاصر فهمن مال موكلته بيمينه حيث لَّيْكُنْ عَائِمًا وَلَمْ يَكُذُبِهِ الْطَاهِرُواللهِ تَعَالَى أَعَلَمُ (سَلَّ) في رجل وكل آخوعلى حفظ النتى عشرة تخله يحفظها و بستغل عمرها عم عاب الموكل في جهة لا يعلم مكانه فادعى رجل ان النفل ملكه في غييمة الموكل وأراد نزعه من الوكيل فهمل لا يجاب لذلك ولا تسمم دعوى ذلك المدعى على الوكيل ق غيب ق الموكل ولا يحير الوكيل على احضار الموكل ولا ترفع مَده عن النخسل المذ كورمادام ألموكل غائب (أجاب) صرحوابا نوكيل الحفظ الاعلان الخصومة فلاتسمع الدعوى عليه حيث قحقق أنه كذلك والله تعالى أعلم (سثل) ورجل علات داراخوية آمر رجلا آخر بعدمارته اوالصرف عليها فيما تحتاجه من طوب وأخشاب من ماله على ان سكن فيها بعد العمارة ويرجع عليه على صرفه فبعد تعميره لماذنه والصرف عليها منعه من سكناها فهل ادا كأن الآذن ثابتا وصرف عليها قدرامن الدراهم معلوما يكون له الرجوع عاصرفه وأنفقه في عارتها اذا ثبت ماذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي الاذن من المالك الرجل المذ كور بالعمارة ليرجع وثبت صرفه اقدار معلوم حسب الاذن يكون له الرجوع به قولاواحداحيث لأمام والله تعالى أعلم (سئل) فامرأة ورثت حصة في عقب ارعن مورثها وكلت رجلا في بيعها فباعها بمن معلوم ولم يذفعه لموكلته وماتت عن ورثة طالبواو كيلها بمن الحصة فادعى انه بعدالبيع أودعه عندرجل فهل والحال هذه بؤمرالو كيل بقمضه عن أودعه عنده ويدفعه نورته الرأة المذكورة (أجاب) يؤمرالو كيل المذكور واكمال هــذه بسليم التمن الى ورثة موكلته والله تعالى أعلم (سـئل) في رجل له جارية هر بت منه ولدوكيل أمره مالعث عنهاواحضارها عن هي تحتيده فعد الوكيل عنهافجهة فوجدها تحت بدرجل فطاب الوكيل نزعها وأخددها عن هي تحت يده فامتنعمن تسليمهاله وأنتر كونهاملكالموكله فهلاذا كانالو كيل مأمورا بالمخاصة والتداعي بهاعلى من هى تحت يده وأقام الوكيل البرهان علائه وكله لهاعلى يداكما كم الشرعي يحكم له بأخذها وترفع بدالمنكر المذكور والمالهذه (أحاب) أذا أثبت الرجل المذكور وكالته بالخصومة عنالمالك ضمن الدعوى الصيعة وأثبت ملك موكله للعارية المذكورة بألوجه الشرعى يحكم للالتبهاو يكون للوكيل قبضهامن ذى البد حيث كانوكيلابالقبض أيضاوالله تعالى أعلم (سئل) في ام أة ناظرة على و وف أهلى حصل في بعض أما كنه خلل فوكات رجلابعه مارته فصرف من أصل الاج قعوجب قائمة بيدهوه مدقته فسماصرفه وكتنت له مذلك سنداشر سيا بعدا كسار و بعدمض نحوسنتينتر يدنقص ماصرفه فهل لاتحاب لذلك شرعاو يصدق الوكيل فيماصرفه (أجاب) يصدق الوكيل فيما صرفه في عارة الوقف المذكورمن يعهديث لم كذبه

رجب سنة ۱۲۷۰ ۲۸

شعبان

٣ مطلب وكيـل المحفظ لايملك الخصومة

17V+ 1A

ومضان

iry. y

174.

ry. 18

شوال سنة

117. 19

۲۸ مطلب و کیل انخصومة لایملگ الصلح فیرتدبرد الموکل ذی القعدة

1 A. I.

ظاهر الحال وبعد تصديق الموكل الوكيل فيماصر فعليس لهمعا رضته مدون وحهشرعي والله تعمالي أعلم (سمثل) في رجل دفع لا آخر درا هـ م ليشترى له بها حام وسة فاشتراها له مالتمن المذ كورو قبضها الموكل وأعيته ففي اثناء البيل حصل لها آفة سها ويةمن الله وماتت فلمارآها للوكل مبتة قبض على الوكيل وقهره على ان يلتزم ينصف تمنها فامتنع الوكيل وتنازع معهمن الصباح الى العصم وخوفه بالضرب فلما تمقن ذلك منه قال آه مثل ماتعرف أتحل لانه في بلدخلاف بلده ولوامتنع لضرب لان أهل بلدالموكل كانوا حاضرن والو كيل منفردغر يدعن هدذه البلدة فينتذ كتبو اعليه نصف الثن فهل واتحال هنده نكون هالكة على الموكل والسكتانة التي كتنت باطلة ولايلزم الوكيل ولا البائع ضمان شي في هـ ذه اكمال (أجاب) لا يلزم الوكيل بشي مماذ كروا كمال هذه مدون وجه مشرى والله تعالى أعلم (سشل) فى رجلين ترافعا الى القاضى في أرض زراعة أحده سابطر يقالو كاله عن أخبه فبعدظه وراكحق وقبسل انحكم به دعاهما القاضى الى الصلح في غيبة الموكل ثم ان الموكل لمرض بهذا الصلح ونقض مافعله الوكيل وقال لهما اغاوكلته لمجرد المخاصمة فعزله وقام بنفسه فظهر عليه الحق أيضائم رجع يطلب الصلح مدعيا انه لازم وعدم رضاه أولاغ يرناقض فهلحيث كان وكملاما كخصومة فقط وفسفخ الموكل صلحه ولم يرض به لا يكون هذا الصلح لازماولا عد كله الوكيل المذكور عــلى موكله بدون اجازة مسه (أجاب) وكيل الخصومة لايماك الصلم كهمومنصوص فاذاوقع الصليمنه كانموقوفاء لى أحازة الموكل فان رده ارتدلانه وأكال هذه فضولى فه و معدر د من الموكل لا يكون له الزَّام الخصم عوج به والله تعالى أعلم (-- شل) في داعمن فحدودأرض أحدهما أصيل والشاني وكيل فهل اذاحضر إبن مدى كم الشرعي وقال فائل أن هذه الدعرى لا تسمع في وجه الو كيل الشرعي لا يسوغ له ذلك لانه سدلبا ب التوكيل المجمع عليه ومخالفة الآجاع اثم كبير (أحاب) التوكيل بالخصومة سائغ شرعالا قائل بعدم حوازه اغا الخلاف فح لزومه بغير وضاالخصم قال الامام نتوقف على رضاه الاأن يكون الموكل مريضا أوغا ثبامدة سفر أومريداله أومخذرة لمتخالط الرحال أوحائضاأ ونفساءواكحا كمبالمسجداذالمرض الخصم بالتأخ يراومحبوسا منغير مأكمهذه الخصومة أولايحسن الدعوى أى فيلزم التوكيل من غير رضا الخصم وجوزاه لارضاه ومه قالت الثلاثة وعليه فتوى إلى الليث وغديره واختساره العتابي وصحعه في النهاية والمختار للفتوى تفويضه للعاكم والله تعالى أعلم (سشل) في رجل تحت يده إطبان أميرية ادعى عليه رجل بانه يستعقها فأقام المدعى عليه ولده وكيلاعنه في الخصومة فتنازع الوكمل معهوصالحه على ثلثيها بعدد اقرارالمدعى بحضرة ينقانه الاحق له فيها و كداوالده من قبله فهال اذا ثبت الاقرار المذكور قبل الصلح بالوجه الشرعى يكون الحق فيهالواضع المدعليها ولاعبرة بالصلح الواقع من الوكيل حيث كان

ربيح الاول

ITVI 1.

ربياع الثاني

ITVI IT

م ادى الاولى

F IV7

Irvi 17

وكيـ الفي المخصومـة (أجاب) صرح علماؤنا بان وكيل المخصومة الايماك الصلر احاعاوالله تعالى أعلم (ستُل) في ام أودفعت لزوجها قدرامعاومامن الدراهم ووكلته مان يشترى لهابها مكانأ معينا فهل اذا اشتراه لنفسه بألقد والمذكور من مالها وكثب انحجة أنفسه لايقع الشراءله ويكون لها عقتضي التوكيل المذكور الثابت بشهادة البينة الشرعيمة (أحاب) الوكيل شراءشي بعينه لايملك شراء النفسه عند غية الموكل مالم يخالف الموكل فيماعمنه ولوفان خالف انعزل عن الو كالة ضمنا ووقع الشراءله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر قدر امعلوما من الدراهم المشترى له بها أقشة من المحروسة ووكله في ذلك وكالة منوضة فاشترى الوكيل له الأقشة كاأمره الموكل ووضعها بمدائحزمفم كبحسب أمرهمع أقشته فبعدأن سافرفى المجرنحو يومينوهو فالمركب سرق اللصوص بعض ألاهشة ليلامن أقشة الوكيل والموكل من غسير تعد وتفريط منه فهلاذا أراد الموكل الزام الو كيل عاضاع من أقشته لايجاب لذلك بل ١٢٧١ [تضمع على رج الاسيماوه مناك بينة تشهد بالسر قة المذكورة (أجاب) تعملان عمان على الوكيل المذ كوراذا كان الواقع ما هومسطور بالسؤال والله تعيالي أعلم (سئل) ف وجلين وكلا 7 خرفي صرف مباخ معلوم من الدراهم في عارة منزلهما من ما أهما فصار الو كياللذ كور يصرف ذلك المبلغ المذ كورعلى عارة المنزل المذ كورحكم أمرموكلمه فهلواكال هذه يصدق الو كيل المذكر وربيمينه فيما صرفه من مال موكليه على عارة المنزل حيث لم يكذبه ظاهرا كال (أجاب) الوكيل أمين فيما بده من مال الموكل فعيل توله بيمينه في صرف ماأمر مه من مال مو كله اذالم يكذبه فسه الظاهرولم يكن عائنا والله تعالى أعلم (سئل) فرجل واخته الشقيقة على كان نخيلا بالارث عن امهما فيساع الرجل المذكور حصاته وحصة اخته بعدا فراز كل حصة وتحديد هالرجل أجنى بقدر معلوم من الدواهم وأذنت الاخت لاخيها في سع حصتها واجازته ووضع يده المشترى على الحصةين اثنتين وعشربن سنة تم بعدموت أخيها تريدالا تن منازعة المسترى في حصتها فه لاذا ثيت الاذن والاحازة منها يكون البيع صيدانا فذا وليس لهامعارضة المشترى والحالماذكر (أجاب) أذا تبت بالوجه الشرعي توكيل الاخت لاخيها في بع حصتها المذكورة ففد عليها ذلك اذأ كان البيع بمثل القيمة حيث لامانع والله تعالى أعلم (سديل) في امرأة سافرت الى بلدة معلومة وتركت دارها وبعض أمتعة علكهافى الدارالمذ كورة من نحاس وفراش وغييره تحت يدرجل أمين ووكاته في حفظ ماذ كرالى ان تحضر من غيبتها المذ كورة فلماسا فرت المرأة المذكورة أرادت زوحة ابنهاالغائبان تأخذا لدارالمذ كورةعافيهامن النعاس والفراش وغيرهمن يدالوكيل المذكور بدون وحسه شرعى فهل والحال هذه لاتحاب لذلك حيث لم يكن لزوجة الابن ويه حق ولا النولاشهة ملك وليس لها الخصومة مع الرجل الذ كور في ذلك حيث

"جادى الاولى سنة

1771 70

1.V1 to

شعمان

1771

ع)اکحة

ITVI T.

صفر

1777 0

كانت وكالة الرجل المذكور تابتة ماليينة الشرعية تحفظ ماذكر الى ان تحضر المرأة لة لذلك من غيبتها (أجاب) تعمليس لزوجــة ابن المــالـكة انتز بالانحفظ مدون وحسمشرعي واذا أرادت الده موتوكالتسه بالمحفظ عن الغائية لاتسمع دء ترجلافى قبضريع الوقف وصرفه ل المذكورالر يدعوصرفه على حكم أمر • وكا (سثل)في امرأه من المخدرات أقامت معتق زوجها وكيلاعلي ستهاوعلي ما يص ن تحاسبه فهل مصدق الوكيل بسمينه في حييع مأصر فه وم الوكيل اذالم مكرن خاثنا بقيل قوله بهمينه في مقدار ماصرفه عماييد ممن م، ذالم بكذيه الظاهرو الافلاوالله تعالى اعلم (سنَّل) فحرجل ما روعليه دين فياع أحد الاولاديطريق الوكالةعن باقي اخوته وبالم النخب التروك عي أبيهم لا تحرشمن معلوم ودفعه في دين الاب للشتريحة الشراءعلى بدقاضي بلدهموصار بنتفع المشتري بالنخي تنقال بعضالاو لاداني لمأوكل أخي ومريدا بطآل الس اجازةالموكلةوالله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رحا ساقية ولهم أطبان زراعية أميرية فوكاو ارجلافي بيع الساقية والاستقاط في الاط مل آتوفياع الوكيدل الساقية له بشمن معدلهم وأسقط وترك له باختياره الحق من

الارض الفظ السع في مقابلة مبلغ معلوم من الدراهم منذ تحس وعشرين سنة عوجب جةشرعية بيدالمشترى ابتة المضمون عمات المشترى عن أولاده فوضعوا أيديهم على ماتر كهمور ثهمم مسالارض والماقسة فطلس الاخوة الآسمنازعة ورثة المسترى وابطال البيع والاسقاط متعللين بأنهم كانوا قصراوقت التوكيل فأنكر ورثة المشترى دعواهم فهل اذا نعت مالبدنة الشرعية أنهم كانوا بالغين وقت تو كيلهم وأنهم وكلوافي البيع وألاسقاط لأيجأنو تلذلك ويكون البيع صحيحا نافذا ولاعبرة بتعللهم اذا تحقق ماذ كر (أجاب) اذا ثيت بالوجه الشرعي أن الموكلين المذكورين كانوا بالغين وقت التوكيل باكبيع والاسقاط لايكون لهم ابطال ماذكر حيث استوفى شرائط الععة واللزوم والله تعالى اعلم (سئل) فرجل مان عن زوجته وعن أخشقيق غائب فجهة معلومة فوق مساغة القصروترك ما يورث عنه شرعافهل اذا وكل الاخ زوجته في أخل ما يخصه من تركة اخيه وأرسل لها حجة شرعيه ما بتة المضمون بالتوكيل واثبتت المرأة ذلك يقضى لها باخذ نصيب زوجهامن تركة اخيه الميت (اجاب) تعم يكون الزوجية المذكورة أخسذ ماوكلت بقيضه مرتركه مورث زوجها اداتحقق ذلك بطريق شرعى حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) في امراه هي وابنتها البالغة وابنها البالغ علمون دارا بطر بق الارثوكاوار حلافي بمهالرجل آخرفهاعها الوكيل للرجل المذكور بثمن معلوم قبصهمنه غم بعددلك أخذالو كيل عن الدا رواشترى مه اقشة ليتجرفيها فاتجر فيها فسروارادالو كيل بعد الحسران عاسية ار باب الدارعلى الحسارة وهل لا يكون له ذلك حيث لمياذنواله بالتجارة ولميشار كوه فيها ويجبر على ردالدراهم كلهالاربابها (احاب) ادالم يثبت اذن الموكلير المذكورس الرجل المد كور مالتجارة فيماهو عنده من من أن الدارلايكون له شراء التالقشة به فأن فعل كان ضامنا وبؤم مدفع مشله لاربابه وليس له محاسبتم على ماخسر مواكال ماد كريدون وجهشر عي والله تعالى أعلم (سدل) قرحل له املاك وكلرحلاو كالة مفوضة لرائه في احارتها و قبض اجتها فعل الوكيل المذ كور الاملاك المذ كورة عابما من طرفه بتقو مص الموكل له في ذلك فا جرالو كيل الذكور قطعة ارض زراعة منالر حل احرة معلومة مسانهة ودفع المستاح بعض الأحرة للوكيسل و بعضه اللهاى المذكورياذن الوكسل معزل الجانى وانكره ووالو كسل بعض مادفعه لمما المستاح المذكور فهل اذا ثبت دفع المستاح لهما الاج ة بالبينة الشرعمة لايطالب بها مانيا وتمكون ذمته مريقة عماد فعه لهما (احاب) اذا أثبت المستاح المذكور دفع الاجرة لمن لدولاية قبصها بطريق شرعي لايطالب بها ثانيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجلعليهدين لاتخرفوكل المدر رجلال بيعجار ينهالتي لمنكن امولدله وبدفع الذين الثابت على موكله من عُمَّا فياع الحاربة المذ كورة با كثر من مقد اوالدس ودوع الدس وبريدالو كيل أخد مازاد عن الدين من عن الحار قانفسه فهدل يؤم بدفعه اللاسم

وبيعاالثاني

ITVY

جادى الاولى

جادىالثانية

رجب سنة

1777 4

1777 1.

۲۲ مطلب الوكيل لايوكل الاباذن آمره او تقو يضه كأعمل مرأمك

شعياں

ד זעזו

TVI V

جبراعته ولايطيب له أخذه لنفسه حيث كان البيع المذكور على ملك مالكها (أحاب) اذا كَأنت تلك الحارية باقية على ملك المدس الى ان باعدا الوكيد الو كالة عنه و دفع من عُنها د من الموكل حسب أمر ، و يق منه شيٌّ بيد الوكيل يؤمر الو بدفعما بقي من يُمْمُ الى ربه حيث لاما نع والله تعالى أعلم (سشل) في جاعة بما قَية بقرية من قرى مصرفو كلواء تهمو كيلافي يمغ نُصْف الساقية المذّ ع القرية التي به الساقية المرقومة فبأع الوكيل المذكور نصف السا بالغين القاحش وقبض ثمنه فهل لاينفذبيسع الوكيل المذكورة صف ا حش وبقضي شرعابردنه فبالساقية المذكورة للوكلين المذكورين. بالغين الفاحش ولم يحصل من الموكلين المذكورين رضا بالبيع عد بعدوةوعهم الوكيل (أجاب) جم لاينفذبيع الوكيل والحال ماذكروالله تعالى علم(سئل)فرحِلوكلوكيلاوكالةمفوضة في تخلُّص دنله على آخوفارا دالوكيل ان بسأفر الىجه-ةفوكل الوكدل وكيلاآ خرفى تخليص الدين المذكور فخلص الوكيل الثانى الدىن من المدس ودفعه لموكله بعد حضوره من غيبته فهل والحال هذه اذا ثبت كل من التو كيل الأول والثماني بالمنسة الشرعيمة يبرأ المحد بدفع الدين الوكيل الثاني و يصدق الو كيل الثاني في دفع الدين الوكيل الاول بيمينه (أجاب) لا يوكل الأماذن آمره والتفويض الي رأيه كالأذن كااذا قال له اعهل مرأمك فأ الثاني برئمن الدين اذا تحقق ماذكر بهارين شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة في استخلاص ماخصه بيمن ترد نخلصالو كيلذلك ودفعه لموكليسه شميعسد ذلات أنسكروا أخسده من مدالو كيل تحت مده لهم (احاب) إذا كان القيض ثابتا بيهنة أوا قرارمن الموكلير الدفع اليهم من قبل ألو كيل فالقول قوله فيه بيمينه سواء كان وكيلا بقبض دين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلاً وكالة مفوضة في استخلاص ما يخص عامن هوتحت مده مرادت عزل وتو كمل غمره فهل مكون الداكومي ووكلتءُ عره لاينف ذتصرف الوكيل الاول في شي مم ومكون للوكل قصريده عن ذلك حيث كانت الوكالة الثانية مس ب) نعمالرأة المذ كورة عزل وكملها يقبض حصتها من ميراث زوحها و بعدعزله وعلمه لاينفذ نصرفه والله تعالى أعلم (سئل) في رحل له ابن في عائلة معين له فاذن له في التصرف فياع الابن بعض مواس من مال أسه بثن معلوم واشترى بعض مواس مدافا بمهثم بعدمدة آراد الابن ان يختص بما اشتراه من مال أبيه من المواشي وهوفي عائلة

أبيه معيناله فهل والحال هذه لا يجاب الابن لذلك وليس له مشاركة أبيه فيما اشتراه الابن منمال أبيه وهوفي عائلته (أجاب) حيث كأن الابن المذ كور وكيلاءن أبيه في السحوالشراءوا سترىماذ كرلابسه من عن ماماعه بطريق النيابة عنه لايكون له معارضة أبيه فيماذ كرواكال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سـ شل) في رجل علات حاربة وابذيها أرسلهم لرحل أجنى مع قنه ليديعه معرفته وهوفي جهة بعيدة فامتع ذلك الرجل من قبول الوكالة والبيغ فتصرف القن المذ كورفيه مهالبيع لأتخر بثن بخس لعدم معرفته دون اذن من سيده وأعال انه رقيق فهل يكون هذا البيع موقوفاعلى اجازة السيدان أجازه نفذوان رده بطل (أجاب) اذالم يكن القن المذكور ماذوناله من قبل سيده بالبيع يكون بيعه المذ كورمو قوفاً على احازة المالك والله تعالى أعلم (ســـثل) في رجل علك أموالاوله أولادرجال معه في معيشة واحدة معينين إه وكل أحذهم في التصرف غلبي العائلة ووكله في شمراً • إشياء معينة معلومة من مواشّ وأطيان زراعة أميرية وغسيرها فاشترى ذلك الوكيل ماأم وبهوا لده من ماله في حياته تم مات الابءن بنيه وعندالقسمة طلب الوكيل الاختصاص عااشترا مالو كالةعن أبيه متعللابانهأ باسمه واكالاناسمه مجدواسم أبيه مجدأيضافا سكرالاخوة دعواه فهلاذا أقاموا بدنة بانأماه وكاه في شراء الاشياء المذكورة وامه وكيل عن أسه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ومقسم حيع مأتركه الاببن أولاده الذكور المالغين من عقار ومواش وأطيان وغيرها ولأيكون لاحدهم الاختصاص بشئ من التركه مدون مخصص شرعى (احاب) الو كمل شراءشي بعينه لايملك شراء ولنفسه فلواشم تراه لنفسه وقع الشراء اوكله مالم يخالف الموكل كاآذا اشتراه بخلاف ماسمي الموكل له وهذا اذاوقع الشراءمع غيبة الموكل فلو كان حاضرا وقت الشراء واشترى الوكمل لنفسه وقع الشراءلة والله تعالى اعلم (سـئل) في امرأة توفيت وكانت علاث عقار اولها وكيل شرعي كانت وكلته في قبض غلات العفارات وغيرها بمضر جاعة من المسلمين وكالة مطلعة لرأيه وقوله وفعله وصار عاله من التوكيسل الشرعي يقبض علة العقار ويدفعه اوالاس ورثة المتوفاة يدعون على الوكمل انه لم يوصل غلة العقار لمورثتهم فهل مكون الوكمل مصدقابة وله بلايمين في يصال عَله العقار لمورثته مولا التفت الى دعوى الورثة حيث كانت دعواهم بغيروجه شرعى (اجاب) كل امين ادعى ايصال الامانة لستعقها فالقول ووله في ذلك بمينه حيث لم يكن خائنا والله تعالى أعلم (سـئل) في نخيل مشترك بين ام أةوابنهاو بنتهابالمسراث عن ابيهما فياعت تلك المرأة نصبها ونصد ولديها مالو كألة عنهمالرجل اجنى بثن معلوم بالغين الفاحش والغرور بقول المشترى فاانه لايساوي الاكذامن الدراهم فهل إذا ثبت الغروروالغين الفاحش بكون البيع غيرنا فذويكون البائعة المذكورة فسخ البدع واسترداده من المشترى اذا تحقق ماذكر بالطريق

ورضان سنة ۱۲۷۲ ۷

شوال

ITVT Y.

دىالقعدة

۱۲ مطلب الوكيل بشراء شئ معدين لوشراه لمفسه بخصورموكله وقع الشراءلنفسه

Trvr 10

ITVT

۳.

عورم

ITVT IT

17VF 19

صفر

1777

FYV T 7

ITVE A

عي (أحاب) يتقيد سع الوكيل عثل القيمة على الراجع فأذا تحقق ما هو مسطور ا فرجلوقع في شدة فوكل آخرفي شراء عبدعنه و مسليمه تحهة دذلك ففعلوسا العيدفهل واكال هسذه مرجع الوك ث دفع الثمن من ماله حسب أمر الموكل (أحاب) آذا كا، لالثمن من مال نفسه يكون له الرجوع على موكله بذلك والافلاو الله تعا استَّلُ) في رحــل له أرض خراحــة وكل أباه في اسقاطها لغبره بدراهـــــم علومة ففعل ذاك تم بعد سبع سنين ادعى الابن اله لم يوكل أباه فهل اذا تدت الوكالة بالسنة لدس رضة والاسقاط صحيح (أجاب) اذا تبت تو كيل المستعق أباه في الاستقاط المذ كور بالوحه الشرعي وصدرالاسفاط من الوكيل مستوفيا شرائط العجة لا. كمون له الْسَقَطُ له في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وءنابن وأربيع بنبات بلغفو كلت بنتسان وامرأة من الزوجتين رجسلافي قبض ن من تركة مورثهن فاستخلص ذلك وقبضه عن هوتحت ، دو أوصل بعض وكلاته ثم بعد ذلك مات الوكيل المذكور مجهلا القيضه وأستخلصه اوكلاته ذا اباقی لهن من ترکته حیث امحال ماذ کر (آجاب) نیم یضمن الوکیل با اقبض معه لله أقيضه من مال موكلاته والله تعالى اعلم (سنثل) في رجل مات عن زوحته وعن أولادمنها فصر وعن امهوترك مالورث عنسه شرعافا قام اكما كمالشرعي لى اولادها وضبط بعض التركة على بدنا ثب من طرف القاضي تالوصي زوحهاو كيلاعنها مفوضا فادعىء لي رحل غيروارث سعض أمتعة وكيلاوطلب انتحضر الوصى بنفسها للتخاصم معه فهل اذأ كان التوكيل نابتا وكانت الوصيم المخدرات لايشترط رضاالخصم بالوكالة ويكون للوكيل المذكورا لتداعى عليه (أحاب) كون المرأة مخدرة بما يوجب لروم التوكيل على قول الامام والله تعالى على (سئل) فرحل اعطى آخر عانباً من الارادب القمع وأمر وان بيعها له على سديل لوكالة فياعها الوكيل ووضع الثمن فيحييه فنزل عليه تصسرق الثن من ن غير تعدفهل وآلحال هذه يضيع على ربه حاصة ولاضمان على الوكيل في دعواه الضياع بيمينه (اجاب) اذاضاع المن من يدالوكيل ن غير تعدولا تفريط فلاضمان عليه اذهوا ما نه في يده والقول للرمين في حق مراءة ذمته بهينه اذالم يكر خائنا والله نعالى اعلم (سئل) في رجل له عقارمع بن في

جادى إلثانية سن

ITV# TO

شعيان

17VT V

رمضان

۱۰ مطلب الوكيل لايوكل برياذن فيماعد اماستثني

شوال

۱۷ مصاب قال انمی از ید السفریلزم منه التوکیل طالب او مطلوبال-کمن یکفل المطلوب

Trv" Iv

ذىالقعدة

۲ مطلب تصادق الوكيل الوكيسل والموكا والموكل على القبض المسلمينية واختلفا في الدفع للوكل فالقول للوكيل بيمينه

جهة معينة وكل آخر بييعه وان يبيعه بعن مثله وان يكون العن مقبوضا فياعه الو كيل من والدَّته باقل من عُن المثل بغبن فاحش فهل لا يجوز البيع الذ كوروا الحال هذه لاسيما والمسترى من تردشهادته للوكيل (اجاب) حيث وكله ببيع ذلك بمن مشله فباعه الو كدل بغين فأحش من والدته لا يجوز هذا البيع بل ولوماعه مناع تسل القيمة عند الاماموالله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم وكل دميافي أقامة دعوى شرعية تخصه على يداكما كم الشرعي فهل يجوزتوكيل المسلم ذميا ويقبل القاضي تو كيله ام لا (اجاب) لافرق بين أن يوكل احدا النصمين في الدعوى عليه اوله مسل الوذم اغيران الوكالة لاتلزم بدون رضاً الخصم على قول الامام الالعذروالله تعالى اعلم (ستل) في رجل وكل آخرفي قضية شرعية وكالة مطلقة عامة فيما يتعلق بها وفوض له فهاو قبل الوكيل الو كالة المذ كورة فهـ ل للوكيل المهذ كوران وكل غيره في ذلك اذا ثبت التفويض المده بالوجه الشرعي (احاب) ألوكيل الانوكل الاباذن آمر و فعاعد اما استثنى وهوالوكيل بدفع الزكاة والوكيل في قبض الدين اذاوكل من في عيالة والو كيل عند تقدر المهن كَافَى الدرمن الوكالة والتفويض ألى رأيه كاعلى رايك كالاذن والله تعالى اعسلم وأمحال انالمدعيء لميه متوجه للسفرلام ضرورى خاص به معلق على السفر لا يخلصه الاهو بنفسه فهل واكسال هذه اذاوكل المدعى عليه عنه شخصاية وم مقامه في سماع الدعوى يقبل القاضي منه فلك حيث كان السفر اعذرشرعي (أحاف) لاتلزم الوكالة بالخصومة فحقوق العباديدون رضاالخصم على قول الامامسوا عكان طالباأو مطلوباالاأن يكون الموكل مريضا أوغائب امدة سفر أومريد الدانى آخرماذكر وممن الاعذار وفى غزانة المفتسين لوقال انى ار يدالسفر يلزم منه التوكيل طالبا كان أومطلوبا الكن يكفل المطلوب ليتمكن الطالب من استيفاء دينسه وان كذبه الخصم في ارادته السسفر يحافه القاضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل آخر في مع جل فباعه الوكيل بالغبن الفاحش فهل لايكون يمعه نافذا بذلك ويكون للوكل آسترداده عن هوتحت بده (احاب) صحبيع الوكيل بالبيع عاقل اوكثر ولو بغين فاحش عند الامام وخصاه بالقيمة و بالنقودو به يفقى وعلى قولهما لا ينفذ بسع الو كيل المذ كور بغين فاحش حيث لموجد من الموكل مأيد لعلى الرضاية والله تعالى أعلم (سيل) في امراة و كلت رجلا و كالة مطلقة مفوضة فياستخلاص مابخصهامن تركة زوحها الميت عنها وعن ورثة أخر وقبضه وتسليمه لمالدى القاضي وكتسبذلك هجة شرعمة فاستغلص الوكيل الذكوربعض ما بخصها وسلمه لهافه لل إذ الراد تالمراة المذكورة عزل الوكيل المذكورو محاسبته على ماقبضه يصدق بيمينه في مادفعه الهاولا بلزم ببينة على الدفع لها (احاب) اذا تصادق الوكيل والموكلة المذكوران على القبض واختلفافي الدفع للوكل فالقول للوكيل 1744 10

۱۸ مطلب المأمور بالعمارة مضال نفسه ليرجع من مال نفسه ليرجع لايقب ل قول بيمينه فيما ادعى صرفه بخلاف المأمور بالانفاق من مال الاسم ولا يكذبه اظاهر

دیانجة ۱ ۱۲۷۳ ينه في دعوى الر دللوكل إذا لم يكن خائنا والافلاو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قصية شرعيةمع أخته الرشيدة وبريد أخذحة مالطريق الشريحي ولمازوج بينسه وبين الاخمخاصمة وتربدأن تقيمه وكيلاهوا واخوه واخرهما لابرضي شوكمل إحه لأحل منع الشرفهل محاب لذلك وبكون له منعهما ويكون فحاالته داعي بنفسهامع أخيها اوتوكل وكملاغيرزوحها واخيمه (أحاب) للرآة المذكورة انتوكل فيخصومتهامن شاءت والزمالتوكيل بغيررضا الخصم على قوله حمامطاقا وعلى قوله ان كانت مخه اولاتحسن الدعوى او تحوذلك والله تعالى أعلم (سشل) في ام أه تملك بمتاوكات زوحها في احارته باحقمثله فالحره الوكيل لرجل من خدمة مديرية النصورة واذنه بيناه الام اللازم الضروري وذلك عن مسدة ثلاث سنين ثم انقضت مسدة الاحارة فارادت الممالكة آن تؤام ملن مرغب فعه وان تخرج الساكن المذكورفام تنع وادعى انه صرف مبلغاحسمافي العمارة يتعمل بذاك على عدم خروجه وعدم امتثماله الى دفع أحرة مثله التي بالطالب دفعها وحصلت المرافعة في شأن ذلك عندالقياضي ولم بزل مصر اعلى أنه صرفالملغالذكوروامتنعمن الخررج تعنتاوطغياناولميتنسل أمرالشر معةولا حكومة المدرية مع كون المبلغ ألذى يدعى صرفه يكذبه فيه ظاهر الحال فهل لاتصدق فيما مدعى صرفه من الزيادة آلابيينة حيث لم تصدقه ألما المكة ولاو كيلهافي ذلك ويحب عليه آخرو جمنه شرعا (اجاب) المأموريا لعمارة من قبل المالك اووكيله في ذلك من مال نفسه لمرحم لا يصدق في مقدار ماصرفه من ماله اذا كذبه الآم لانه يريدالرجوع على غرره عاادي صرفه وفي ذلك لا يقبل قوله بيمينه اذا ادعى الآثرا قلمن ذلك بل الامدمن يبنهة تشدت الزمادة بخلاف مااذ أمربا اصرف من مال بيده الا مرفيند يقيل توله يسمسنه في حق نفي الضمان عن نفسه حيث لا يكذبه في ذلك ظاهر الحال على ارجم القوايَّن كايستفادمن الخيرية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذ كوروانات وعن اولادهمذ كوراوانا الوترك تركة من عقاروغيره فهل يكون ميرائه لاولاده الذكوروالانات ولاشئ لاولادهم فكوراوا ناثامعهم وافاوضع اولاداولاد المتامديم على دارالميت وادعواانه مصرفوافي عارتها مبلغامن الدراهم وهم ساكنون فيهاو مريدون اخذما صرفوه في ذلك من تركة الميت لا يحيا بون لذلك حيث لم يكن ذلك المرالمت قبل موته ولا أحدمن ورثته (اجاب) لاترث أولاد الاولادمع وجود آولادالمت الذكوروالعمارة مدون اذن المسالك لاتوحب الرجوع يساصرفه المعمرهلي المالك والله تعالى أعلم (سـمل) في رجل له زراعة فاقام آخرنا ظراعليها ومنعه من المسعو الشراءهم امرميان يشترى فدانين برسيما تخيله ودفعله عنهما فاشترى الناظر ثلاثة افدنة ثم بعدمضى مدة الربيع طلب تغريم رب الزراعة عن الفدان الثالث الذي اشتراه مدون ا ذنه متعللا بانه اشترام كيله فقال رب الزراعة لايلزمني ذلك حيث لم آذن لك في

 شرائه فهل . كون الضامن فى ذلك الناظر الذى اشتراه بغيرا ذن اور ب الزراعة (احلب) حيث منعرب الزراعة الناظر المسذكورع البيع والشراء ثم امره بشراء فدانتن فقط ودفع غنه سمأله نفالف الام بشراء ثالث بثمن زائد عن غن الفدأنين لا ينفذ الشراء فيما وقعت المخالفة فيه على الآم بل يقع الشراء لللمورواذا أطعمه كخيله مدون اذن ربها لايلزم بقيمته والله تعالى أعلم (سلل) في امراة تملك داراوكات ابنها في سعها فباعها الأن المذكورلر جلبالغين الفأحش والغرورفهل والحال هذه لايص بيسعالو كيل المذكور مالغين الفاحش والغروراذا ثبت ماذ كربالوجه الشرعي سيمآآن المراة المسذكورة ردت البيع بعدذلك ولم تجزه (اجاب) اذاغر المشترى البائع وغبنه غينا فاحشافي البيع يكون ذلك مجوز اللف مخروبيد الوكيل عندالامام يصح عماقل او كثر وبالعرض والنسئة أن التوكيل بالبيع التجارة عندالامام وخصاه بالقسمة وبالنقودويه يفتي والله تعالىاعل (سئل) فرجل علا ابعاد به وكل رجلافي أيجارها فاجرها الوكسل لا تون ومات لوكيل فطلب المالك المستاح سماجرة الارض فادعوا أنهم دفعوها لوكيله قبل موته واثدتوا الدفع الدى القساضي بشهادة البينه الشرعة فهسل كون ارب الارض الرجوع باحرة ارضه في تركة الوكيل المذكور (احاب) إذا ثبت بالوحه الشرعي دفع المستاحين الاحرة للوكيل المذكور يكون للالائمطالبة ورثة الوكيل منتركته عاقبضه اوبيدله حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) فى ناظر على وقف وكل رجلاو كالة عامة مفوضة في قيض ما تحدله قيضه من مستغلات الوقف وصرفه فيما يلزم صرفه كمهـة الوقف وفيما المزم للوكل المذكور لاموره الخاصة بهمن اكل وشرب وغيرذ لك فتعاطى الوكيل قبض ريغ الوقف مدةم الزمان مع اطلاع الموكل على تصرف الوكدل المذكور وعلمه بكل مايفعله واقراره على ذلك ثم ان الموكل عزل الوكدر المذكوروطل عاسده فصدقه في ألقبض الذي قبضه ون ريغ الوقف وبعض ما انفقه عليه وكذبه في المعض الا خزفهل يقيسل قول الوكدل بيمينه فسماصر فه على الوقف وفسما دفعه وضرفه عسلي الموكل من مال ربع الوقف فيما لا يكذبه فيه ظاهر المحال (اجاب) يقبل قول الوكيل المذكوربيمينه ويماادي قبضه وصرفه عماوكل فمهاذا كأن لايكذمه فيذلك ظاهر الحال ولم يكن خائنا والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة وكان زوجها وكالة شرعية فيبع مانو تن وقبض عنهما فساعهما الوكيل وقبض عنهما ودفعه الموكلته هم يعدمضي عمان سنوات انكرت الموكلة الثن الذي اخذته من الوكسل وتطالب الوكمل المذكور بالثن فهل والحال هذه لاتحاب لذلك ويصدق الوكيل في دفعه الثن الوكلته بيمينه (اجاب) اذا كانت المراة المذكورة مقرة بالتوكيل وبان الوكيل قبض الثمس من المشترى وانكرت دفعه اليهاواد عاه الوكيل فالقول له بيمينه في ابصاله اليها لانه امين ادعى ايصال الامانة الى مستعقها فيقبل قوله بيمينه حست لم

1777 .

محرم ٤ ١٢٧٤

1748 ^

رسِحالاول ۱۳۷۶ م ربيـعالاول سنة

3771

1742 70

ربيعالثاني

1745 17

يكن خائدا وكذا المحكم لواقر الموكل بالتوكيل وانكر قبض الوكيل من المشترى والدفع اليه والموكل حي ولو بعد عزل الوكيل فيقبل قول الوكسل بيمينه فيحق نفي الضمان عن نفسه وبراءة ذمة المشترى بخلاف مالوكان الاختلاف بعدموت الموكل فأنه يقد قول الوكيل في حق في الضمان عنه لافي راءة المشترى كمافي تنقيم الحامدية من الوكالة والله تعالى اعلم (سشل) في رجل وكل آخرو كالة شرعية في حييع تعلقاته من قبض وغدره غمأ يتعلق بالموكل فقبض الوكيل وصاريصرف على الموكل المذكورمر مالموكله ثم بعدذلك حاسب الموكل الوكمل المذكورفيما قبضه وصرفه عليه بالبدان فهسل بقبل قول الوكيل الذكور بيمينه فيما قبضهم مال موكله وفدما صرفه علىه منه واذا أرادان محاسه انما لا محبر الوكيل على ذلك (احاب) يقبل قول الوكيل كوربيمينه فيما قيضه وصرفه من مال موكله عليه حسب أمره فيما لا مكذبه فيله ظاهراكال اذالم بكن خاتنا ولا يجبر على اعادة الحساب نانما وأكال هذه والله تعالى أعلم ــئل) في جاعة يملكون نخيلاء أصولهم باع احدهم نصيبه عن نفسه و نصيب ما قي ألشر كأغبطريق الوكالة عنهم لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم هوغن المثل ووضع المشترى مده على النخيل المذكور مدة تزند على سنة والآن أداد بعضهم الرجوع في السبع على المشترى متعللا مان بيع نصيبه كان بالغين الفاحش والغرور ولابينة لدع لي ذلك فهل والحال هـ نده اذا ثنت آلتو كيل ما بسرح المذكور ما ليبنة الشرعيـ - قولم بثبت المدعى دعواه الغين الفاحش والغرور بالبينة الشرعية يكون البيع بافذاو لاعبرة بدعواه دلك سيماوالبيع المذكوركان بحضرة أهل الخبرة (أحاب) يتقيدبيا عالو كيل معمل القيمة على المفتى به فأذاصدوا ابياع المذكور بمثل القيمة مستوفيا شرائط ألعمة لايكرن لاحدنقضه والانقض والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت رجلًا في بيح دار وقبض عنها من المشترى وماتءن ورثة فاعترفت الموكلة بالوكالة وانكرت قبضها الثمن ممهوتر مدمطالية المشترى به فهل واكحال هذه إذاا ثنت المشنرى المذكور دفع ثن الدار المذ كورة للوكسل المذكور لانسكارورثة الوكيل قبض مورثهم اماه من المشترى لاتحاب لذلك ولهاان تطالب ورثه وكيلها مه فقطحيث اقرت مالو كالة ويقيض المهن من المشترى المذكور (أحار) لامطالبة للوكلة ألمذ كورة على المشترى بالمن الذي اعترفت يقبض و كملها بالسعا باهمن المشترى والله نعالى أعلم (سلل) فجاعة يلكون دارا بالارتءن مورثهم بأع احدالورثة جمع الدارلر حل آمو بثن معلوم من الدراهم بطريق التوكيك الشرعيءن ماقي الورثة البالعين الرشدو بعدمضي اثنتي عشرة س كنر أنكر الموكلون تو كيل الوكيل فهلاذا ثبت تو كيلهم له بالوجه الشرعى نبيا الوكيل صحيداما فدذاويمه ونمن معارضة المشترى واضع اليدمدون وحه

جادى الاولى ITVE شعبان ITVE ومضان ITVE شوال LIVE

ربي-ع الاول

ا شرى (احان) اذا ثعت التوكيل من ماقي الشركاء المد كورين للبائع بالم وصدوره مناأو كيل عثل القسمة مستوفيا شرائط العجة واللزوم بالوجه الشرعي عنع الموكلون من معارضة المسترى المذكور فيما اشتراه على الوحيه المسطور مدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سلل) في امرأة مات وتركت ما يورث عمّا شرعافوضع وجل اجنى يده على ذلك فارأدوار ثها الدعوى على واضع اليدالمذ كورعاتر كتمه مورثته ونجعله وكيلافامتنع واضع اليدمن قبول التوكيل فهل اذاكان وارث المرأة الميتة المذكور لايحسن الدعوي ويحصل له تلجلج بين يدى آكما كم يقبل منه التوكيل جبرا الارضاالخصم (أحاب) كون المدعى لا يحسن الدعوى ملزم لقبول توكيله لغيره في الخصومة والله تعالى اعلم (سـئل) في رجل وكل آخر في شراء أبعادية له من مالكها فاشتراها الوكيل وكله بتمن معلوم من الدراهم دفعه الوكيل من مال موكله فهل يقع الشراء المذكور للوكل ويكون صحيحا نافذا (اجاب) نع يقع الشراء للوكل اذالم يخالف ولم يكن بغبن فأحش ويحكون صيحاحيث أستوفي شرائطه والله تعالى اعلم (سثل) فرجل لهجل أذى آخرفي احارته لمن بريد تحسميل البضاعة عليه من السويس الي مصر حين حضورا لمأذون من السويس الى مصر فاجوه حسب أمره له ثم في اثناء الطريق ما لحطة التى ببيت فيها المسافرون على حسب العادة وضع الجل الذي عليه على الارض وفي أثناء اللي لضاع الجلل المذ كوره ن غير تفريط من المأذون ولا تعدد فهل لاضمان عليه والحال منده سيماولم يكن أحيراع مدصاحبه بل الاجرة لصاحب الحل خاصة (أجاب) لايضمن الماذون المذكورا لجل الذي ضاع في مدون تفريط منه ولا تعدو الاضمن والله تعمالى أعلم (سئل) في رجل اعطى عنمه لَرجل آخرلييه هاله ويرسل له عُمَا فباعها وقبض غنها وتعددوا رسال لصاحبها غم أخذالر حل الذي عنده الامانة لللومان وأوصى م أنه على دراهمه ودواهم الامانة فغسر قت المرأة وماتت وهوفي اللومان فضاعت دراهمه والامانة ولم يبقله منهاشئ فهل واكمال هذه لايضمن الامانة حيث وضعهافي المنزلة ولم يوجد منه تفريط (اجاب) الثن في يدالوكيل أمانة فاذاضاع بلاحبس من قبله عربه ولاتفريط ولاتعدلاً يكون ضامناله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل رجلافي شراءقاعة معينة من دارحارا الوكل على حسب ماتبلغه من ألمن فاشتراها الوكيل للوكل حسد ما أمره على يد بينة بان الشراء الصادر من الوكيل للوكل ودفع المن الوكيل من عنده فطلبه الموكل ليعطيه الثن مراراوهو يتراخى قائلا لاتكليف بينناثم ادعى الوكيل ان الشراء كان لنفسه فهدلا تفيده دعواه المنذ كورة شيئاو يتم الشراء للوكل لوجود البينةعملى التوكيل شراء القاعة المعينه للوكل وان الشراء صدر منه لوكله (اجاب) الوكيل شراءشي بعمنه لاعملك شراءه لنفسه فاذاشراه لنفسه وقع الشراء لوكله حيث لم مخالفه كائن يام وبشرا ته بدراهم فاشتراه بدنانيراو بغيرالنقودو الله تعالى اعلم (سدل)

ربيع الثاني سنة

۳۰ مطلب عردار زوجته لهابماله باذنها فالعمارة لهاوالنفقة دن عليها

يجب ۲ ۱۲۷۰

تعيان

11 Vo 15

صفر ۲ ۲۷۲۱

رمضان

۱۱ مطلب احدد الورثة اینتصب حصاعن الباقین فی دعوی الدین علی

في امرأة أمرت زوجها بعدمارة منزله امن ماله ليرجع الميها عماصرفه في عمارته فعدم وصرف فيهمبلغامن ماله بشهادة سنة شرعية فهدل بكون له الرحوع بماصر فهواكال هـنه (أجاب) صرحوابان الزوج اذاعردار زوحته فاعاله باذنها فالمعسمارة لها والنفقة دين عليها لععة امرها والاذن بالعمارة التزام للنفقة دلالة كالام بقضاء الدين فيكون الزوج المذ كورالرجو عساصرفه على العمارة المدذكورة حسب الامروالله تعالى اعلم (سئل) في ام أة وكلت زوجها في سعحص لها في عقار فباعها الوكيل للذكور بغبن فاحش بزيدعلى ثاثى قيمتهافه لوالحال هذه اذا تدت بالوجه الشرعى كون الوكيل المذكورباع ماذكر بالغبن الفاحش يكون الراة المذكورة فسخ البيع لذ كور (اجاب) قيد الصاحبان بيع الوكيل بالقيدمة وبه يفي فللموكل الفحاد ا باع الوكيل بغين فاجش حيث لامانع والله تعالى أعلم (سيل) في امرأة تملك حصة في دار وكلت زوجها في بيع ملك الحصة فساعها الوكمل لرجل آخرا الغبن الفاحش والغرور بقول المسترىله أنهالاتساوى الاكذافه لاأذا ثبت الغين والغرور يكون البيع غير (أحاب) الغبن الفاحش والغرور في البيع يشتان المحصلاله خيار الفسخ حيث لامانع وبيع الوكيل يتقيد عندهماعثل القيمة فالاينفذمع الغين وان لم وحدغرور وبقولهماً يفتى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضارر زوجته من مدة سنتين ولم يقم عما بلزم فماشرعاولاولادها وخدمها فوكلت وكبلالاجل الراحة الشرعية فطلب وكيلها الزوج الى بيت القماضي في شأن ذلك فقال الزوج لاامتشل الا بحضورها نفسها ووافقه القاضى على ذلك فهل اذا كانت الزوحة المذكورة من المخدر الديارمه الحضورالي بيت القاضي ويكتفي بوكيلها في تقرير ما يلزم لهاشرعا (أحاب) اذا كان الوكيل المذكور وكبلخصومة فقدوقع الحلاف فرازوم وكالته بدون رضأ الخصم ومذهب الامام امها لاتلزم يدون رضاه الالعذر ومنه كون الموكلة مخدرة لاتخالط الرحال والله تعالى أعلم (سئل) من ستالمالعامصمونه في شخص توفي وله ور ته وكل بعضمهم وكلاء في دعوى ديون على الميت وبهض الورثة قاصروبه ضهم بالغو بعضهم الاتن موجود في حهة نويسو يف والبعض بحهة الحيزة والمعض بالحروسة وتوجه الحييع من مصرالتي هى محل الحصومة الى الحهات المذكورة الازوحة لليتوبذة له وهما موجودتان يمصر فعزل الوكلاء أفسهم ونالوكالة عهل يصع عزلهم من ذلك اويجبرون على الوكالة لا بات أرباب الدونوه ليجوزسماع الدءوى بالدبون و ثبوتها في وجده الزوجدة والبنت اولايد من حضور الحكل (احآب) الوكيل بالخصومة لا يحسر عليها فله أن عتنع عنها ويعزل نفسه بعلم موكله الااذا كان وكيلاع المدعى عليمه بطلب المدعى وغاب موكله اذلو كان له عزل نفسه مع غييدة موكله الذى هو المدعى عليده وكانت الو كالة بالتماس الطالب الذى هو المدعى لتضرر بعدم عدم عدم اثبات حقه بخلاف مااذا كال المدعى

مهدیه ما

9 8

شوال سنة

۱۹ مطلب خالف الوكيل أمرموكله لاالى خسير لايذفذبيعه

ذىالقعدة

1777 72

نحرم ۱۲۷۱ ۸

عليه حاضرا أوكانت الوكالة من غير القياس الطالب لقيكنه من الخصومة مع المطلوب فالوجه الاول ولعدم تعلق حقد مبالو كالة في الوجه الشاني اذهولم يطلب و اما الدعوى بالديون شرعا في هده الحادثة فتسمع في وجمه مض الورثة ولا يشترط لعمتها حضور الكل اذاحدهم ينتصب خصماء نالباقين والله تعالى أعلم (سئل) في حل دفع لاتخوفرواليسعمه وعسنه عنهوام مانلاسعه بانقصمن فكاثفهل اذاباع المأمور بالبيع الفروالذ كور بثن أنقص عماعينه الأحمله يكون البسع المذ كورم وقوفاان أجازه الاحمرنفذ وان رده بطلوله أخده عن هو تحت بده بعد سوت ملكه له (أحاب) اذاخالف وكيل السع أمرموكله فيماعينه لهمن التمن لاالى خيرلاسفذ سعه على الموكل ويكوناه استردادا لمبسع بعد تحقق ماذكر بالوجه الشرعى حيث لأمانع والله تعالى اعلم (سُمْل) في امرأة وكلت رجلا في بسع مكان لها فياعه وقبض عنه من المسترى وصار ألو كيل مدفع لهامنه كل شهر مقد ارامعلومامنه ثم طلبت أخذ الساقي منه فقال لها الاادفعه الثالامؤحلا كل شهرالقدرالذ كورفهل اذا كأن معترفا لهامه يؤمر مدفعها العلام الناك عن كان المبلغ بيده قائما وكانت رشيدة (أجاب) يؤم الوكيل المذكوربدفعما بقى بيده من عن مالاعه للوكلة المماوك لهاالمكان وانحال ماذكر بالسؤال حيث لامانع ولا يجآب لتاجيله مدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ماتعن زوحاته الثلاث وبنتين قاصرتين وابن بالغجعله والده قبل موته وصياعلى بنتيه القاصرتين وتركما وردء مسماويعدموت الرحل المذكور أثبت اينه وصابته على القاصر تين لدى القاضى وجعلته الزوجات الثلاث وكملامفوضا مطلقا في حيم شؤنهن وكنسالوصابة والوكالة المذكورتين هة شرعية مسجلة فصارالوصي المذكورسيق على القاصر تبن وموكلانه ويعمر بعض الاماكن المشتركة ببن الورثة من مال التركة مدة فهل اذا أرادت الزوحات محاسبة الوصى الوكيل المذكور على نصيبهن من تركة روحهن يصدق فيما أنفقه عليهن وفى العمارة حيث كانما أنفقه في ذلك ما ذنهن ويصدق فسما أنفقه على القاصر تس مالم يكذبه فيه الظاهر (اجاب) اذا ثبت أن الولد المذكور وكيل عن الزومات المذكورات في الانف اق عليهن من صبح في وعلى عارة تصدين أيضاو أنفق قدرا في ذلك لا يكذبه ظاهر الحال من مالهن يصدق بمنه في ذلك حيث كانلبراءة نفسه وكذافي حق النفقة على القاصر تمن المحدور تمن له واتحال ماذكر حيث لم مكن خائنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات ببلدة من أعمال مصروترك بها عقبار أوغيره وانحصرميراته الشرعي في عاصب معتقبه المقم عصر فوكل عنبه وكيلافي قبض واستغلاص ماتر كه مورثه المذكور عن هوجهته وتحت بده وفي الدعوى والطلب والخاصة بذلك وفي الصلم والابراء والهبة عن شاءتم عم توكيله عند بعد ذلك وجعله وكيلاعاما عنهفى كلشئ يتعلق بذه التركة وغيرها وكالة وطلقة مفوضة لرأ به وفعله

هر سنة

۱۹ مطلب الوكيل العدام علائ المعاوضات ومنها البيع واللم ينص عليه

دبيـعالاول ۱۹ ۱۲۷۹

زبيرح الثانى

1779 77

وقبل الوكيل الوكالة على الوجه المسطور وتحرر له بذلك هجة شرعية ثم بعداستيلائه على هذه التركة بالطريق الشرعى باعمنها حصة في منزل لاحد الاعيان بثن معلوم هو غنالمثل ووضع بدوعليها وتصرف فيهآ مدةمن الزمان والاتن مريد الموكل انتزاعهامن يدالمشترى متعالابان البيع غمرنافذ لانه لمينص له في همة التوكيل على البيع ملفظه وانه عزله على هذه الوكالة حين عله بالبيع المذكور بعد صدوره واعترف بضمون الحة المذ كورة أعلاه نهل لا يكون له ذلك ولاعبرة بتعلله بماذكر ويملك هذا الوكيل الميم حيث عمواطلق الموكل وكالتموذوض الامراليمه كلشي يتعلق ممنهذه التركة وغيرها وعزل الوكيل بعدصدورا لبيح منه مستوفيها اشرائط الصه لايمنع صحته ونفياذه على الموكل (أجاب) اذا كانت الوكالة عامة على الوجه المسطر بهذا السؤال يكون للوكيل سع تلك الخضة على موكله ولولم ينصله في التوكيل على البيع اذالو كيل العام علك المعاوضات فلا يكون للوكل انتزاع المبيع من يدالمشترى بعد صدورالبيع بثن المثل مستوفيا شرائط الصحة واللزوم بمجرد تعلله بانه لم ينص للوكيل على البيح وأنه عزله حين علم البيع بعد تحقق بيع الوكيل على هذا الوجه والله تعالى اعلم (ســثل) في وكيل ادعى بعدما عزله موكله انه دفع له ماوكل في قبضه من المــال قبل عزاد والموكل ينكر بعض ذلك فهل يصدق الو كيل فى ذلك بالنسسة لبراءة نفسه بيمينه حيث كان أمينا (اجاب) نعمواكمال هذه والله تعمالي أعلم (سَــثُل) ما فادة واردةمن المحافظة مؤرخه ٢٢ربيع الآخوسنة ٧٩ مضمونها نؤمل اطلاع حضرتكم على هذه الافادة الواردة من ست المال المؤرخة وم الماضي وعلى الافادة السابق وردوهاوالعرض المرفوق معهاالمحتوى تشكى معاتبق السدة وسيله حمالمرحوم لميمان أغاالسلحدار معتقة المرحوم جنتمكان أفسدينا مجدعلى باشامن اكحأج بدوي كحماك فيعدم احاءمنطوق وقفيسة المرحومة والوصمة التي أوصت بهاوما توضحمن ستالمال من انها توفيت عن عصبة معتقها ولهاتر كة وحرت مند ابختمها قبل وفاتها توصيةوتو كيلكل من عرافندي في تجهيزها وتكمينها ونحوذلك من غن الخاتم الالساس ألذى طرف يحيى بأوامحاج مدوى الحبسالة في الحاق مستزل تعلقها مدرب عجورنا قص العمارة بوقفها ألسابق صدوره بكافة املا كهافي المحروسة وابقاف الافدنة التي كانت شة تهامز وضرة رفاعة مل بناحية ميت حلفه بالشروط التي أوضعتها الى آخرماذكر فيهافي فتضى اطلاع حضرتكم على ماذكر واعطأ والافادة عن الحدكم الشرعي وهل يجوز وقف الاطبان المحكى عنها لاجراء العمل بموجبه (أحاب) المفهوم من أوراق هـ ذه القضية ومن جلتها العرض المقدم من المتقاءان المرأة ألمذ كورة وكلت عنهاو كملا فى الحاق الاطبأن الاثرية والفدان الأكسور االابعادية والمنزل المماوك لهارقفها وانها أوصت ردلاآخر باخدذا كاتم الالماس وصرف غنه في تجهيزها الى آخرماه وموضع

مالتكشف المحروع لى العرض المسذكور واعملهم الشرعي المداذا كان الواقع انهلوكلت ألرحل لذكور في اتحاق ماذكر يوقفها على الوحسه المذكور بالكشف وأبيحصل من الوكنل ذلك الى ان ماتت سطل التوكيل عوتها ولاعلات الوكيل احراء ذلك معده لافرق فحذلك بسنالم ينزل والاطيان حسشلم يكن ذلك يطريق الابصاء وأمااذا كان الواقع انها ت الرحل اح اء ذلك فأن له اح اء الوقف في المنزل والفدان الاكسور االا معادية فقط يت كان في ملكها لحدة الوصية يوقفه الأله يعتبرذلك من ثلث المال كسائر الوصاما بعد شور ماذكر شرعاواما الاطبان الاثرية فحبث كانت أميرية لستعملوكة قبة فلايصح احراءماذكر فيهابمجردا يصائها به لكون صاحب الاثر لايملك ذلك واما الارصاء بالخاتم على الوجه السابق فصحيح بعد تحقيقه شرعاو يخرجمن الثلث والله تعالى الشركاء رحلافياله تسمة عنه وفي شراء نصدب واحدمن الشركاء معين بثين معلوم للوكل فهل اذا اشتراه الوكيل لنفسه بالثمن المذكور لا ينفذ الشراء للوكيل ويقع للوكل (احاب) نع يقع الشراء للوكل لاللوكيل حست وكله بشراء شئ معين بثن معلوم وقداشتراه لنفسه مذلك المن والله تعالى أعلم (سمل) في رحل وكل أخاه في شراء بيت معلوم بمن معلوم وقسل أخوه التوكيل منسه يحضرة بينسة شرعسة ودفع الموكل الثمن للوكيل المذكور فأشترى الوكدل البنت لموكله المذكورووضع الموكل بده عليمه وصار ينتفع به نحو ستسنىن ممطلب أن يسلمحة الست المذكور فنازعه أخو، في ذلك مدعدا انه اشتراه لنفسه من ماله ولم يكن وكيلا عن أُخيه في ذلك ولم يستلم منسه شيأ في الكه كي في ذلك ان قامت عليسه البينة بأنه كان وكيلامن قبل أخيه في ذلك و انه استلم منه الثمن المذكور واشتراه له مه (اجاب) اذا ثبت بالوجمه الشرعي ان الرجمل المذ كور وكل إخاه في شراء البست المبيذ كوريالتمن المزبوروانه اشتراءيه وانه استلم الثمن منه لايكون الوكيل منازعة أخيه الموكل في ذلك بدون وجه شرعي ويقع الشرأء للوكل ولواشتراه الوكيل النفسه والحال هذه والله تعمالي أعلم (سئل) في رجل علك أرضاماع ثلثيها الآخر بمن معلوم واذنه بيناءاما كنمنها لاحل استغلالهاعلى ان , كون له ثلث المنا عكثلث الارض والثلثان للساني كثلثي الارض وماصرفه على الثالهمارة وحسع منصب الاحدنفيه علمه ويبق ثن ثاثى الارض بذمة المشترى الماذون له بالبناء ويستقطع من أصل ما يلزمه عاصرف في البناء ومايز مدله من المنصرف على عن الثلثين يستغله الباني من إجرالاما كن التي سيصراحدا ثهاواذنه أبضابا حارة تلك الاماكن بعسد بنائها فهل اذابنج الماذون له بعض أما كن في الارض المذكورة حسب الادن وقبل المام باقي الاما كن أحمايناه واستغلاج ته حسب الاذن له ثم أتم بناء الباقي يكون اصاحب الثلث محاسبته على مالذمته من عن الثلثين وما استغله من أجر بعض الاما كن التي أجرها با لاذن ولوقبل

1179 10

ذىاكحة

1779 10

ر رسع الثاني

111. 19

جادى الاولى

ITA

مطلب الوكيل العام لاعلك التبرعات بل المعاوضات والصرف فى شؤن الموكل ماللائن 27

114.

ماقى العمارة وستقطع ذلك في مقايلة ما مذمة الأذن من مبلغ الصرف الماذون فيه ولايكون الباني الاختصاص بإحرالاما كن التي استغلها قبل تقيم بافي الاماكن حيث كان الكلِّمشتر كاوكانت الاجارة بالاذن (أجاب) نع يكون لصَّاحب المُنات محاسبة شر يكه على ما ندمته من عن الثلثين وعلى ماأست غله من أحوالاما كن التي أجرها ماذنه ولوقيل تمام باقى الاماكن وحسران ذاك مما مخصه من مبلغ الصرف على العمارة وانحال ماذكر حيث لامانع وليس للباني باذن شريكه الاختصاص باحرماا ستغلممن بعض الاما كن قبل تتميم با قيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (ستل) في ام أة وكلت رحلا فحاشراء قطعة أرض مملوكة معدنة بثن معلوم دفعته لهمن مالها يحضرة يبنة فاشترى الوكيل الارض المذ كورة لنفسه مالتن المذكور ودفع ماقبضه منهافي شنهافه ل يقع الشراء للوكلة المذ كورة ولاعبرة باضافة العقد لنفسه (أجاب) نع يقع الشراء لموكلته المذ كورة انكاب الوافع ماهومسطور والله تعالى أعلم (ستل) بافادة من بدت مال مصرفى . ٢ حادى الاولى . ٨مضمونها في رحل حضرو بيده همة بتو كيله عن امرأة غائبة ومذكور فيها انه وكبلءنياو كالة عامةمطلقة صححة شرعية في أخذو قبض مانخصها بالإرث الشرعيمن تركة المتوفي مورثها مالغة ماياغت عن هي تحت بده وفي حهته وفي الدعوى والطلب بذلك وف الصلم والامراء عند الاقتضاء وفي بيدع حصتها من العقار المخلف عن المتوفى وأرسال ما همضه وتسلمه مه له اوفي كل الامور المتوقفة على ماذكر ولدى حضوره عصر اثنت توكيله على الوحه المسطور بحكمة مصرواخ ج اعلاماشرعيا بيده وقدناع حصة موكاته في منزل مخلفءن مورثها وصرف ثمنها البعض في مواد تتعلق مالتو كيك مثل مصاريف الثبوت ععكمةمص ومصروفاته حن ذهابه من هنالاسكندرية والمايه في نهوما تتعلق بالتركة و معضها في شؤن نفسه فهل مثل هذه المصاديف تلزم الموكلة شرعا اذا كان تو كيله عنها على الوحسه السالف ذكره أم كيف نروم الافادة لاجراء ماهولازم (أحاب) الوكيل وكالة عامة بإءلك التبرعاتء لمي موكله على المفتى به بل يمائ المعاوضات ونحوها وبملك الصرف شؤن الموكل باللائق فسأصرفه الوكيال المذكورفي شؤن الموكلة حسب المعتاد اللائني محسب عليها فمالافلا الاباذنها اواحازتها والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة في ١٠ أرحب سنة . ٨عامضمونه ان محدا إغالا اسعرة بدعي على ورثة بوسف بك اطريريان التوفي حال حياته اسقط له منفعة حانب اطيان سلطانية وبعض الورثة وكبلءن بعض ورثة غائيين في بلدتهم من بلاد الروم وعبارة التوكيل الذي ثدت عمكمة مصر كالمين بافادةنائب محكمة مصم المؤرخة ع رحسسة . مونصها العثمان أغاا عن عتمالست آمنة واخو محسن وحسن الغائيين بلدتهم في أخذو قبض ما يصديهم بالآرث من كافة الاملاك والاشياء والنقود من تر كة المرحوم يوسف بك اطز ببرالخَّلفةُ عن الرحوم حين وفاته عصروفي استخلاص الذعات من أربابها وفي الدعوى والطلب

معواضع اليدوا يصاله اليهم وفى الصلح والابراء عندالا قتضاء وفى كل الامور المتوقفة لذلك وكالةعامة صيعة شرعية وجهخصم شرع ضمن دعوى شرعية فهل هذا الوكس يكون خصما في ثبوت الاسقاط اذا ثبت التوكيس بهذا الوحه أولم يكن خصما (أحاب) ان التوكيل على الوجه المبين بافادة حضرة نائب محكمة مصر المؤرخة ع تسنة ٨٠ لايشمل التوكيل بالخصومة في دعوى اسقاط أرض أمسيرية لست تحت دمدى الاسقاط والله تعالى أعلم (سشل) في رجل علا خربة اذن ابنه الذي لمبكن معهى معاشه بعمارتها لاسه يحضرة بسنة فعمرها الابن المذكور حسب اذن والده له وبعد تمام عارتها اقرالرحل المذكور أبضا يحضرة بدنة عاصر فعالاين في عمارتها فهلاذامات الاسالمذكورعن ورثة أنكروا الاذن المتدكوروأ ثنته الابن بالوجه الشرعى يكون له أخذما صرفه من تركته (أجاب) عردارغيره باذنه على ان العسمارة للسالك فهسىله ومبلغ الصرف على العمارة دئين عسلى المسالك ألا آذن فيرجه عالمأمور بمسأ بثنت الوجمه الشرعي أنه صرفه على همذه العمارة والحمال هذه حيث صرف بالاذن ليرجع به قولاواحداو بدون شرط الرجوع على اختلاف فيه والله تعالى أعلم (سئل) با فاحةواردة من مصلحة بدت مال مصرفي ١٢٠ ربيع الاول سنة ١٢٨١ مضمونها امرأة توفيت في شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٠ وقيل بانها توفيت عن اخوتها الثلاثة وعن وصاية بثلث التركة ثم بعد ذلك حضر أحدا لأخوة يطلب صرف ما يخصه وما يخص اخويه الغائبين من تركة المتوفاة المذكورة بقوله ان اخويه في شهر رجب سنة ١٢٨٠ وكلاه فى كامل أمورهما وشؤنهما ومايت لق بهماوا مرزحة بده بختم قاضي اسكندرية تاريخها فرسنة ١٢٨١ دل مضمونها على أن اخويه وكلاه في شهر رحب سنة ١٢٨٠ ماستغلاص مايخصهما بالارث الشرعى من شقيقتهما المرحومة فاطمة عن ذلك في حهته وقعت يدهوفى كامل أمورهما وشؤنهما ومايتعلق بهما وفى الدعوى والطلب في ذلك والصلم والابراء والمرافعة والخاصمة والاقرار والانكارتو كيلاعامام فوضا اقوله وفعله ورأبه وقبل مهما ذلك لنفسه وحيث ان المتوفاة توفيت في شهر ذي الحجة سنة ١٢٨٠ والمُدُد كورما كه ان التوكيل كان في شهر رحب سنة ١٢٨٠ وهذا قبل وفاة المتوفاة لندكورة عدة فهدل الحكم الشرعى يقتضى استيلاءه ما يخص الورثه بناءعلى التوكيـلالذكور بالحجة الحكيفها أمدهوا عمله الشرعي في ذلك (أحاب) التوكيل كإيصح منعزا يصحمه لقاومضا فالزمن المستقبل فاذاتحق ان الاخون المذكورين وكلاأخاه ماتوكيلاعاما في سائرة ونهماوفي الدعاوى والمخاصمات فيماية علق بتركة مورثتم-م ولوقبل موتها يصحمع انه قدعهم توكيله عنهما بعد ذلك فاذا ثيت بالطريق الشرعى بعمل بهذاالتوكيل ويكوناه الولاية فيماوكل فيه حيث لامانع والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة إشخاص الفقوامع بعضهم على انهـم بشترون وابور المنفعة زراعتهم

بدب سنة

174. 17

شوال ۱۲۸۰ ۱۲۸۰

ربيح الاول

۱۱ مطلب التوكيل كما يصح مخزا يصح معلقا ومضافاً مطلب القول للأمرى مطلب القول للأمرى ان الوكيسل اشتراء لنفسه حيث لم يعد الثن المبيع ولم ينقد الثن عنده وعنده ما للأمور

ذیاځة

1874 741

بشرط ان يكون لواحدمنهم الثلثان ولواحد دالر بع ولواحد قيراطان م بعدذاك اشترى احد الثلاثة الذكورين الذي حصل الاتفاق معهدم على ان يكون لد الثلث ان الوابور ودفع عنهمن ماله واداره على زراعته مدة من الزمان مع الرجل الذي اتفق معه على أن يكون له قيراطان ثم الات أراد المتسترى المذكور الرجوع عسلي الرجل الثالث الذي اتفق معه على ان يكون له الربع بثن الربع المذ كورمع الم لم وجد منه تو كيل للشترى المذكورولم يدفع لهغنا ولميعين لهوابورابل الذى حصل بينهم مجردالاتفاق المذكور بالشرطية المرقومة بمنهم فهلحيث كأن الامرماذ كرلس للشترى المذ كورالزام الرجل المذكور بثمن الربع ولاعبرة بالاتفاق ولامالشرطية المذكور من وهل على فرض ثبوت التوكيل من الرجل المذكور للشترى يكون القول قول الموكل أن الوكل اشتراه لنفسه حيث لم ينقدله الثمن ولم بعين له وابورا مخصوصا (أجاب) على فرض تحقق التوكيل بالشراءوقد كان المأمور بشرائه غيرمعين ولم يكن الثمن منقودام قبل الآثر والمبيع قائم وقد أختلف في الشراءهل هوالا مراولاً أمور فالقول الاحربيمينه في انه اشتراه المامور النفسه عند الامام أبى حندفة التهمة ماحتمال انه اشتراه انفسه فلما وأى الصفقة خاسرة إرادالزامه للوكل وعندهما القول للأمور بيمينه لانه علك استثناف الشراء فلايتهم في أالاخسارعنه أمااذالم مكسو كملافالشراءله موقوف على احازته فاناحازه نفذعلمهوان رده نفذعلى المباشر والله تعالى أعلم (سشل) في رحل تزو جامر أة وكان لهاميرات خصهامن مورثها فوكلته في تخليصه غن هوء غيده وقدره كذاوذلك في سنة ١٢٦٤ والاتن قدتزوج مزوحة وأسكمها معها وادعت علمه انه قبضه وتطالبه مذلك الميلغ واكال انهامقسة معهومعاشرهامدة تزيدعلي خس عشرة سنة وهيسا كتة لمتدع عليه مه من غير ما نع شرعى فهل اذا اعترف لها بالتوكيل وادعى انه دفعه لها بعد تحليصه عن هُوعنده ولْمُرينِقِ لهامنه شي أصلافي داك التّاريخ يكون القول قوله في ذلك (أجاب) نع يقبسل قول الوكيسل مالقيض في دعوى دفع المقبوض الح موكله بيمينه حيث لامانع لانه أمين ادعى أداء الامانة الى ربهاو براءة نفسه عن الضمان والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ناظر على ابعادية علو كة أه أرسل رجلا لياتى له مدراهم من المتحصل من ابعاديته المذكورة من ناظرها المذكور فتوحه المرسل الى الناظر فدفع له الناظر مائة مجر ليسلمهاالى المسالك المذكور وحررله خطابا يتضمن انهسلم المبلع المرقوم فلرجل المذكور من المتحصل لموصله الى مالكه فاعللبلغ الى صاحب فودفعه له بعيد هوسله الجواب وحفظه بطرفه ثم بعدمدة تقرب من سنة مآتمالك الدراهم المذ كورة ثم بعدموته عدة عندالعثف أوراقه من قبل مصلحة بستالمال وحداكوا بالمذ كورالمتضمن ارساله الملغم عالرسول المذ كورفطلب المبلغ منه ثانها لعدم وقوفهم على كتابة تدل على ايصاله لرمه فادعى الرسول دفعه الى المالك فهدل يقبدل قوله بيمينه فى ذلك ولا يكلف باعامة

البينة على أيصال الامانة لربها ولايتو قف ذلك على وجودوه للمكتب بذلك شرعا (أجاب) نع يقبل قول الرسول المدكور بيمينه في دعواه ايصال الامانة ألى ربها ولا يكلف بينة على ذلك ولا يترقف قبول قوله على كتابة وصل بذلك شرعاوا كالهذه والله تعالى أعلم (ستل) في رجل وكل رجلاعلى ابعاديته في تضضيرها وحصادها بلااسراف ولااتلاف واحارة بعضها حسس المحاورة لهاوتوصيل أحرتها ومحصولها الىموكله وحفظه البيت عافيه من البهام والادوات والغلال ونهاه عن شراء الليف للاستغناء عنه عايقوم مقامه من غير ثن فلما تولاها حارفيها بخيانته وخالف في الامور كلها بالاختلاس واهلاك بعض الاشتباء بسبيه وضبياع البعض الاستوبتقريطه وبيعيه بعض الاشياء لنفسه بغبن فاحش فهل يجب عليه ضمان الاشياء المذكورة بعد التعقق شرعام لا (احاب) نع محب عليه ضمان ما تعدى فيه واتلفه بعد تحقق ماذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين ام أتمن فابل لقسمة الافر أزامكل واحدة نصفه خصها بالميرات وكات احداهم مارجلاطلب ماخصها من المكان وقسمته وافرازه وبطلب الاج ةالتي تناولتهاشر بكتهامن السكان وكالة خاصة فهل اذاباع الوكيل حصة موكلته لشريكتها مدون اذن و احازة لا يكون ناف ذاعليها ولهار ده لاسه ماولم تخرج همة بذلك من اكحا كم الشرعى - يث كان البيع بالدر اهم ولم يحصل منه ماوكل فيه من القسمة (احاب) -يث صدرالبيع بدون اذن من المالكة اواحازة منها لاينفذا لبيع ويبطل بردها حيث لمتوكل بهوالله تعالى أعلم (سئل) فرجل عامى ريدا قامة وكيل عنه في دعوى له على مثله جبرا على المدعى عليه متعللا بانه لا يحسن الدعوى فهل اذا تحقق في ذلك الرحل سلامه آلات تطقده من الآفات وغمكنه من النطق عما هو الواقع في تلك الدعوى في أي مكان كان وعلم القاضي منه أنه ليس عاجزاعن بيان الخصومة بنفسه لا يجاب لذلك (احاب) اختلف الترجيح فىلزوم الو كالة بالحصومة مدون رضا الحصم فذهب الامام الأعظم انها لاتلزم مدون رضاا كخصم الالعدذ وكااذا كأن لايحسن الدعوى بنفسه وعليه المتون واختاره غرواحد فالفى الهندمة بناءعلى هذاالقول اذاعلاالقاضي بانالموكل عاخوس السانف الخصومة ينفسه يقبل منه التوكيل كذافي فتاوى قاضي خان ومددهب الصاحبين الزوه ما بغير رضا آلخصم والفقيه أبوالليث اختيار قولهما آلفتوى كذافى خزانة المفتين وفال العتابي وهوالختارويه أخذالصفار كذافي ابعرالرائق والذي يختارفهده المسئلة من أنجواب ان القياضي اذاعلم بالمدعى تعنتا في الماء التوكيد لي لاعكنه من ذلك ويقبال التوكيال من الحصم واذاعلم بالموكل القصد الى الاضرار بالمدعى في التوكيل لايقب لذلك منه الابرضاا تخصم كداف المبسوط افاده ف المندية والله تعالى أعلم (سئل)فامرأة لهاخصومة في أم من أمورهامع غيرها تريدتو كيل زوجها في الخصومة وهيم الاشراف الخدرات التي لا تخالط الرجال ولا تخرج عن منزلها الالضرورة

17 مطلب يقبل قول الرسول بسمينه في ايصال الاماتة الى وبها وبيع الاول وبيع الاول

يتحرم

1" 1"

ITVT 19

زجب

۱۲ مطلب المختاران القاضى اداعله بالمدى تعندا في المادي تعندا في المادي تعندا في المادي بالمادي في المادي في المادي

۲۸ ۲۸ ۱۲۸۳ ده مد يقبل قول المرأة بيمينها أنها من المخدرات اذا كانت من الاشراف ولو ثيبا حادى الاولى

> ٤ مطلب عزل الوكيل قصدا يتوقف على علم بالعزل

فةعنتخصمهاعليها وامتنعمن قبول توكيلها بقصد الاضرار فهل يكون توكيلها لازمابلاتوقف على رضاء حيث كانت من الخدرات وهناك يدة تشهد بانها من الخدرات ويغبل قولها بيمينها لمكونهامن الاشراف على فرض عدم اقامة اليننة على كونها من المخدرات (أحاب) نع يكون توكيلها بالخصومة والحال ماذكر لازماولا يتوقف على رضا الخصم ويقبل قولها بيمينها في كونها من المخدرات فيرسل الها القاضى ليعلفهاعلى ذلك معشاهدين فيشهدان على حلفها عنده حيث كانتمن الاشراف مطلقاولوثيبا وهذا عندعدم اقامة البينة على كونهامن المخدرات والمخدرة هي التي لا تتخالط الرحال وان خرجت كحاجة أو حام والله تعالى اعلم (سدَّل) في رجل وكل شخصافي بيبع عقارله فباعالو كمل العقارالمرقوم بماله من الوكألة المذكورة ويعدبنعه لذلك ادعى ألموكل انه عزل آلوكيل المذكورفهل اذاكان بيدع الوكيل المرقوم وقع قبل علمه بالعزل يكون نافذاهلي الموكل (أحاب) عزل الوكيل قصداية وقف على علم الوكيل بالعزل فلوتصرف قبل علمه مالعزل على مقتضى الوكالة تفذعلي الموكل حيث لاماتع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وأردة من بيت مال مصر مؤرخة في ٨ حاسنة ٢٨٤ محاصلها تقدمت وفاة شغص سمىحسن اغاكرد عن زوجة واختين وابن أخوالزوجة ثنت تورشها بحكمة مدرية المنيسة وأس الاخ حضر وبيده هة تاريخها هم رسنة ١٢٧٩ من محكمة مدينه فاور به تحتوى ببوث تور يته هووالاختسين وتو كيله عنهما وبرؤ يهذاك بحكمة مصرصد واعلام شرعي مس محكمة مصرتار مخه ٢٢٧ حسسنة ١٢٧٩ بشيوت وراثتهم وتوكيل ابن الاخءن الاختن الوكالة المفوضة في القبض والاستغلاص وفي الدعوى والطلب والاخدذ والصلح والأبراء وايصال وتسليم ذلك الهما وكالةعامة مطلقة صيحة شرعية على الحكم المعين وألمشر وح بحجة التوكيل المحكى عنها وبمقتضاها جرى صرف ماكان محصورافى بست المال الى الزوحة وابن الانج الوكيل المذكور وتحرر لدرية المنهة بالصرف والافراج للذكوري عايكون محصورا بهاوالان حضرابن الاخالمذكور وقدم هذاالعرض بورى بهان المدرية أجرت الصرف له وافرجت له أيضاءن الاطيان والمقارات وتحررت الايلولات اللآزمة والهلما أرادبيع حصة فاطمة احدى الاختبن حصل التوقف من عمكمة المديرية بالقول انه لسروكيلا في البياع وانه يحضر اعلاما من محكمة مصروشهودا شمارزهة من مدينة اورفه تاريخها ١٨١٨ دى الحة سنة ١٢٨٣ بتوكيله عن احدى الأحتين التي هي فاطمة في استخلاص حصتها من واضعى السد على تركة المرحوم وايصالها وف الاخدذ والقبض والطلب والدعوى والارسال وق الصلح والابراء عندالا قتضاء وفي كل الامورالا وقفة في الخصوص المذكوروكالة عامة مطلقة صحيحة شرعية وبالاستفهام منه مشافهة عن الحجة المذكورة بالتوكيل عن احدى الاختين دون الثانية بعدالتو كيل المابق اورى ان الاخت الثانية توفيت وانوفاة

أحدى الموكلتين لاتعلق لهابتوكيل الماقية ومعسابقة ببوت توكيله عن الاختسين لالزوم لاعادة الثبوت الاتن ولاالى الشهود التى صارتعريقه عنهم فى المديرية لمكن لمناسبة مااوضعه منان محكمة المدرية عرفته بانه لسرو كملاف البيع وماهووارد بالحج والاعلام الصادر من محكمة مصر بأن وكالته عامة اقتضى تحريره كمضر تكم والحبة الواردة أولاو الاعلام الصادرمن محكمة مصر والحجة الواردة اخير امسلة من طياه أؤمل النظرفيماذكر ومايتراءى بحسبما وافق الاصول الشرعية يفادعنه (أحاب) لامدخل المعلقة بيت المال في صحة بيع هدد أالو كيل من عدمه ولاعبرة بعرد ألحية من غير اثبات شرعي فاذا أثنت الو كيل المذكوروكالته بطريق شرعى عن شخص ببيع نصيبه في العقارا ومانتضمن ذلك ككونه وكملاعاما عنسه يكون له السعوالا فلأواما ماثنت بعكمة مصر فلا يفيدانه علك البيتع اذالتهمم الذي في الوكالة المذكورة مخصص بالقيض والاستخلاص والدعوى وماعطف على ذلك والله تعالى أعلم (سلك) في رحل وكل شخصا آخرى التصرفات في شؤنه من بيح بعض اراض وغديرها وشراء اصناف التجارة وقضاء دون عليه والصرف في شؤنه من مال موكله وذلك حال صحته على مدمنة شرعية تشهد مذلك فتصرف الوكيل المذكور حسب ماوكل به فباع واسترى وقيض اغمان ماياء لموصرفه في بعض شؤن موكله حسب توكيله محدفع له الساقي ثم بمدمدةمات الموكل فقسام شخص أقيم وصياعها بعض الورثة ينازع الوكيل المذكور فيماقبضه وصرفهمنكرا الوكالة مالتصرف على هذا الوجه فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي المانتوفي فيحال محتسه وكل الشخص المذكورعلي الوحسه المسطور يكون القول موله بيمينه فيماصرفه حسب الو كالةفى دبونه وبعض شؤنه وعنع الوصى من معارضته ومطالبته عاقبضه وصرفه على هذا ألوجه (أحاب) نعم آذا أثنت الوكيل المدكور توكيداه عن موكله فيماذ كرحال صحته بالوجه الشرعي بقبدل قولد بيمينه فيما ادعى قبضه وصرفه حسب التوكيل من مال موكله وفيما دفعه الى موكله من ماله لانه أمن ادى ايصال الامانة الى مستعقها ووكيل ادعى الصرف فيما وكل به فيقب ل قوله بيمينه فيحق مراءة نفسه واكال هذه وليس للوصى حينثذمها رضته ومطالبته عادفعه بمقتضى الو كالقبدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)في امرأة وكلت زوجها بقبض استحقا قهافيما خصهامن تركد مورثها عمرهي تخت بده وفي التداعي والمرافعة وغيرها اعمايان اذاك وكالفمطلقة وقبل الوكيل منهاذاك وصاريخا صروبتداعي مع اخصامها حتى استخلص لها من ذلك مبلغا وسلمه لهاوالآن أنكرت بعض أشياء عما ادعى تسليمه لهافهل يكون الفول قوله فى ذلك بسمينه بالنسبة لبراءة نفسه (أحاب) كل أمين ادعى إيصال الامانة الى ربها فالتول قوله في ذلك بيمينه في حق براءة نفسه حيث لم يكن خائنا والمال فى يدالو كيل بقبضه أمانة في يده فيدخل حكمه فيماذكر والله تعلى أعلم

جادى الاولى سنة

11 3411

جادى الثانية

رحب

1718 "

رجب سنة

1712 11

فر

17/0 10

ربیحالثانی ۶

مطلب الوكيل بقبض الدين علا الخصومة في المجلد في الوكيل بقبض العين الااذا وكل بها أيضا

اسئل) في رجل له أخ مكت معه شهر من وهو يكتسب لنفسه خاصة على قدر كفا شه وفي اشاءذلك تزوج وأمرأخاه مدفعما تعورف تعييله من مهرزوجته ومايتعلق بالتزوجمن مال أخيه المامور ليرجع به عليه قدفع المأمور حسب الامرفهل يكون للامور الرحوع عما يثبت انهدفعه عن اخيه بام وليرجع عليه به ويجبر الآم على دفعه اليه واذا امتنع الآم من ذلك متعلال بانه مكث معه الشهر بن المذكورين لاعبرة بتعلله حبث لاشركة له معه فى مال أوكست أوعمل أوكيف المال (أجاب) نع يؤم الاتم يدفع ذلك الى الماموراذا تحقق ماذ كر مالوحه الشرعي ولاعبرة بمعرد و ذا التعال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مبلغ معاوم من الدين على رجل و به سند شرعى وكل صاحب الدين أينه يقيضه منه وكالة عاصة وقال له انتوكيلي في قبض هذا المبلغ لى من فلان المدين فهل اذاطلبه منه الوكيلوصدقه على الوكالة ودفع له بعض المبلغ آلذ كورو تبرع له الوكل بباقيمه على وحده الصلر لا يحوزه في التبرع ولا يكون نافداع في الموكل بدون احازته وللوكل مطالبة مدينه ساقى المبلغ المذكوروآكال هذه (أحاب) لاينفذ الابراء والتبرع ببعض الدسمن الوكمل بالقبض بدون احارة الموكل عبرد كونه وكملا بقيضه والله تعالى أعلم (سئل)بافادةواردةمن بيتمال مصر مؤرخة ٢٨ ربسع الاول سنة ١٢٨٥ مضمونها تُقدمه - ذا الطرف عرض من الحاج سيرين ابن الحاج أحدمناف مدعى به الوراثة الى المرحوم حسين افندى والتوكيل عنباقي ورثته الغائس عقتضي مضطة سده وحيث بنظر هنده المضبطة وجدت مخالفة العارى ورودهمن البلاد الاجندية مع الورثة الغيب اووكلا ممومن اللزوم النظرفيها طرف حضرتكم لزم تحريره كحضرتكم آلامل من بعد النظرفيها لظهورأمه عوجها يصعبها عالدعوى من الحآج سمرين المذكور أنترد الافادة اللازمة عن ذلك ليعمل عوجها وأن كان لا يصحبها عدعوى المذكور عوجها يفادأ يضالتفهيمه ذلك (أجاب) بالاطلاع على المضبطة الحكى عنها المؤرخة في شوال سنة ٨٤ تسن منهاانها كتاب من قاضي ملدنوخي من محروسة شمكي الحالقاضي عصر القاهرة أونواته بان الحاج شير سابن الحاج اجدد المعروف بحاجى مناف النخوى الشدكوى أخشقين للعالج حسدت افندى أين الحاج احدوانه قد ثدت مالحكمة الشرعية وكالته عن أمه وأخته في أحذار تهمامن تركة الحاج حسين وانه وكيل بقبض سدس امه ومايق لاختسه بالعصوبة وبناءعلى ماذ كرفهوو كيسل في قبض ما يستحقانه بالإرثفان كان المستعق عبنالا مكون لهذا الوكيل الخصومة فهااذالوكيل بقيض العين لأعلك الخصومة والكان دينا كان له الخصومة فه هذاما يتعلق بخصومته بالنسبة لموكلته معاهو مخلف عن المورث وأماما يتعلق بنقسه فلاما نعشر عامن خصومته فيسه الاصالة وكذاما يتعلق بثبوت نسبه ونسب الغائبين الى الميت فلايتوقف على التوكيل المخصومة اذلوادعي بالاصالة عن نفسه قط انه أخليت وأن احدى الغائشين

شعبان سنة مطلب احدالورثة الباقى فى اثبات النسب مطلب المات النسب مطلب اذالم تكن العين مجمودة فلاء وكيال بقبضها ولاية القبض بعد ثبوت وكالته مذلك

امله والأخرى أخت شقيقة له أيضا وأثبت النسب وانحصار الارث فيعوف ماقى الورثة محكر منسدائج يعاذا حدالورثة ينتصب خصماءن الباقي قال في نورالعدي ادعى شيئا أر النفسه ولاخوته انغيب وقال الشهودلا تعلمه وارثاغيرهم تقبل البينة في ثبوت النسس لليت اذأحد الورثة خصم عن الميت فيما يستعق له وعليه الاترى انه لوادعي على المت دين محضمة أحدهم يثدت في حق الكل انتهى من الفصل الرابع ومثله في حامع القصولين من الفصل المذ كوروحسنشذ فلا يتوقف ذلك على توكيل أصلا ما كم صومة واذا ثمتت الوكالة بالقيض بالمنسة فأن كان الموكل بقيضه دينا ملك المخصومة فسه أبضاوان كان عينا لأعلك الخصومة فيه غيران العنن اذالم تمكن مجمودة فللوكمل بقيضها ولاية القيضوان كانت مجعودة فلاعلا الخصومة فيها الااذاوكل مالخصومة أضاهذا مأظهرلى الآزوالله تعالى أعلم (سشل) بافادة واردة من بيت مال مصر مؤرخية ١٤ شينة ٨٥ مضمونها فيما تقدم بلغناها يقيدوفاة المرحوم عبيدالله باشا سرحشن بالسودان وانه أقام وصيامن قبله على عياله ومتروكاته والتعن من لزم لاحاء اللازم فمتروكاته قيل اله توفي عن زوجة وبنات أخشقيق اربع غائبات لاتعلم اسماؤهن وقد ثنت في عكمة مصرورا ثقالزرجة بدفتر قسام مذكر رفيه وفاته عنها وغن بنات أخيه المذكورات ممحضرت صورة اعلام بختم قاضى السودان تتصمن ثبوت وفاته عن زوحة وبنات أخشقيق اربع واخت لام وقدحضر الوصى وكتب لدمر مات بني مزار والمنيسة وسسوط وجرجا بالافراجءن أطسان وموجودات التركة التي فيها للزوجسة والوصي و بعدها حضرشخص بالتوكيل عن الاختلائم واثدت بعكمة مصر وكالته وانحصارارث المرحوم في الزوحة والاخت لائم من دون شريك وصرف له ما كان موجودامن التركة في ستالمال وكتب الى المدير بات المذكورة بالافراج له و بعدها الوكيل الذكور وكل شخصاخلافه من قبله وأقامه مقام نفسه و توفي هوو ثبت ذلك فيمحكمة سيوط ثمحضر وكسل من طرف الاخت بدل الوكيل الذي كانت وكلته أولاوتوفى واثنت فحكمة مصروكالته عنهاورغت تسلمه مايؤل لوكلته منتركة مورتها ولماسئل الوكسل الموكل من قيسل الوكيل الأول عماقاله الوكيسل الثاني مانه عتثل لمايقتضمه الكم الشرعي وقد سطرهذا كحضر تمكم والاعلام الصادر من محكمة سيوط بتوكير من وكل عن الوكيل الاول والاحامة المقولة منه والاعلام درمن محكمة مصريتو كمل الوكيل الاخبرعن الاخت مرسلات من طه أؤمل من بعدالنظرفيها أنتردالافادة عمايقتضيه المحكم الشرعى فيمايخص الاخت المدكورة يسلمان من الوكيلين المذكورين ليعمل عقتضاء (احاب) ادا ثبت بالوجه ألشرعى ان الاخت لام المذ كورة أقامت زوجهاو كسلامفوضاعها في حسع ما يخصها فى تركة أخيها لامها وقالت له اعلى مأيك ووكلت أمرذلك اليه وجعلت فعله كفعلها

ITAO IV

ذى الحجة سنة مطلب اذا مات الوكيل المفوض اليسه بعد توكيله آخر لا ينعزل الثانى عوته ولا بعزله وينعزلان عوت الموكل مطلب ليس لاحدو كيابن وكلا معا الانفراد بالتصرف بخلاف مالو كان على التعاقب

۱,۸۰

17/4 5.

وتصرفه كتصرفها وانابته مناب شخصها كان اد البيع والثرا والقبض والتوكيل والمرافعات فيجيدعا محقوق وانالو كيل المذكوروكل عن موكلته المذكورة شخضا آخركتو كملهعن موكلته وماتالو كسل الاول يكون الوكيل الثاني وكيلاعن انوكلة ولاينعزل بعزل الموكلة لوكيلها الاول ولاءوته بلينعزلان عوت الموكلة وعزلها أماهما وينعزل أحدهما بعزل الموكل الاصليله واذاوكلت الموكلة المذكورة شخصا آتوبدلا عن وكيلها الاول بعدموته مدون عزل الوكيل الثاني الموكل من قبل الاول في شونها يكون من وكلته وكيلاعنها ايضافيج تمع لهما واكمال هذه وكملان ولهما ولأنة التصرف حسب وكالتهما مالم يعزل احدهما نفسه وتعمله الموكلة مذلك أوتعزل الموكلة إحددهما ويعلمالوكمل المعزول بذلك فأن نفياذا لعزل الحقيق متوقف على العيلم والوكملان اذاؤكلا على التعاقب ينفرد كلءنهما بالتصرف يخلاف مااذاوكلامعا كأ يستفادمن الدروالله تعالى أعلم (سئل) في حادثه هي ان رجلا وكل رجلا آخرتو كملا عامافي حياء أموره وكافة اسباله وشؤته من صرف على عقاروغيره سواء كان من ماله أومن مال موكله وبسع وشراء وخصومة فقبل الوكيل الوكالة المذكورة وللوكل ضيعة فصرف عليها الوكيل مبلغامن ماله اكخاص به في إداءما عليهامن الخراج عوجب الوكالة المذكورة وماقحصل من غلتهارده الى الموكل فهل يصدق الوكيل فيما ادعاه من رد الغلة بممنهواذا أقاميدنة على دعواه اداء الخراج من مال نفسه يحكم له على الموكل بذلك ام كيف الحال (أجاب) نعم يصدق الوكيل المذكور في ردا لغله الى موكله واذا تُدت بالوحسه الشرعي أبه أدىمال خواج أرض موكله من مال نفسسه بكون له الرحوع على لموكل المذكور مذلك حيثكان من ضمن المأذون لدفعه والله تعمألي أعملم سئل) فحادثة وهيان رجلاأرادان يشترى عقارامعينا لنفسه فدفع غنهمن ماله الخاص بهالى ابنه الذي هو من جلة عائلته وأمره بشيرائه العقار بالوكالة عنه فاشتراه الابن ودفع غنسه من مال الاب ثم حرجية التبايع ماسمه دون أبيه والحال انه في ضمن عائلة أبيه ولم يكن لدمن الكسب مايقوم مامرمع يشتمه فضلاعن شرائه العقارثم مات هذا الاسءن زوحة وولدو منت صغمر سفادعي والدالزوحة انهذا العقارماك للمتخاصة حيث كانت هته محررة ماسمه خاصة فهل إذا أقام الاب السنسة عدلي طبق دعواه شدت له ملائ العقار ولاعبرةعاه ومذكو رفي هة التبايع واكال ماذ كرافيدوا الجواب (اجاب) اذائنت ماذ كر مالسؤال مالوجه الشرهي يكون الملك في هذا العقار للأب الموكل بشرائه يعينه ولايقع الشراء للابن الوكمل فيغيبة موكاه ولواشه تراه لنفسه واكحال ماذكراذ الوكدل شرآءشئ بعينه لا علا شراء ملنفسه ولالموكل آخ بالاولى حست لم كن مخالفا كالواشتراه يخ للف ماسمى له الموكل والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال رمؤرخة ٢٣ذى الحية سنة ١٢٨٥ مضمونها حضرة مصطفى افندى رضازوج المرحومة

شريفة عائشة يدعى عبالغ على تركة زوحته المذكورة أجى صرفها على الابعادية تعلقها المشتركة بينهو بينها بحق النصف قبل وفاتها وبعدالوفاة وهومستندفي ذلك على سند توكيل بيده صادر من المرحومة لدحال حماتها وحيث لم يعسلم أن كان ياستنا ده على ذلك النديكون له المطالبة عماصرفه قيل الوقاة وبعدها وعلى مقتضاه اذا كانتداين مبالغ من الخارج عما مدى به تمكون المتوفاة أوتركتها ضامنة لهاوية بل من المدعى الموما اليه القول فيهآأم كيف فلزم تحريره والسندبيد الافندى قادم لطرف حضر تسكم لكي من بعد الاحاطة عاتوض وعافي السندار قوم تردالافادة عناكم الشرعى في ذلك ثم اذا كان الزوج تداين من الخارج مبالغ على ذمة الموكلة على مقتضى سندالتوكيل الذي بيده ويطالب التركة بالدين الان هل يصمح التداين وتسمع دعواه شرعا أم لافلزمت التعشية بذلك ليفاد عاذكر (أجاب) قد ضارا لاطلاع على سند التوكيل المحكى عنه المؤرخ ١٦ج ادى الاولى سنة ١٨٠ وأفادة حضرتكم المؤرخة ٢٣ذى الحجة سنة ١٢٨٥ والافادة عن ذلك انهاذا ثنت التوكيل الذكورعلى الوحمه المبين بالسندالمرقوم شرعاو ثدت أيضا بالوحية الشرعي ان الوكيل المذ كورصرف مالزم من المصاريف على زراعة الأبعادية المملوكة اوكلته المذكورة اواشترى بهائم أومهمات أوخلاف ذلك عما يحتاج الابراليه للابعادية المذ كورة من مال نفسه سواء كان ذلك المال آل اليه بطريق الاستقراض منحهة اخرى أوسدا خرفي حال حياة موكلته يكون له الرجوع به في تركتها كسائر الدبون الشرعية وأمااذا وحدصرف شئ بعدالموت فلأيكون داخلاتحت التوكيل المذكور لبط الانه مالموت وكذأ التوكيل بالاستقراض لا يصح فلامطالبة شرعاللقرض على من وكل ما الأستقراض اغاطلبه على المستقرص والمستقرض لودفع المال اوكله على سديل الدُّن أوصر قع في شؤنه ما لام كافي هـذه الحادثة يكون له الطلب والرجوع عليه بمثله والله تعالى أعلم (سمل) في رجل عليه دين الانو فلما طالبه بادا أنه وعزعن ذلك طاب منه وهناوح على الدس عليه أربعة اقد أطمدة سنتين مدفع في كل سته أشهر قسطاو كتسله هة سرهنية دائرة علمها وأعطاها له رهناء للي ذلك ووكله يسعها بثن مثلها وماخدينه من عمااذا مضى قسطان ولم يدفعه سمافهل اذامضي القسطان ولميدة عهدماوماع المرتهن الدائرة المذ كورة مغير عن المثل بغين فاحش بكون البيع المذكورغمير نافذوالر أهن رده (اجاب) نع بيع الو كيل المذكورعلى الوجه المسطورغيرنافذ وللراهن رد والله تعالى أعلم (سشل) فرجل متزوج امرأة وام أته المذكورة تملك بيتامعلوما حربافاذ نتالمرأة الذكورة زوجها المذكور بأن يصرف على البيت و يعمر ومن ماله ومهما صرفه في العمارة والتكاليف على البيت الذكوربرجم بنظيره عليها فعمر البدت المذكوروصرف عليهمن ماله بناءعلى مأذكر قدرامعلومامن الدراهـموالآن يطلب الرجوع على الاتذنة للذكورة ينظيرماصرفه مالاذن بعد ثبوت

1710 78

مطلب التوكيل بالا_تقراض لا يصح

صفر

1747 7

لاذن والصرف وقدرالملغ المصروف بالوجسة الشرعي فهل يكون له ذلك ولبس للرأ

المذ كورة الامتناع والمنآزعة في ذلك (أحاب) نع لكون للزوج الرجوع عليهايما

ذكر والحاله ــ ذهحيت لامانع والله تعــ ألى أعلم (سئل) فى رجل له على آخودين بسند

اربيع الاول

11 TATI

rA11

وبده وكل آخرفي قبضةعن هوعليه وسله السند فاستلمه وتوجه وقيض ا وأميعدالى ربدفتوحسه اليسهرب الدين لياخسذمنه دينه الذي قيضه أ يقبض الدبن فاندكرالو كيل قيضه عن هوعليه و قيض السندمن رب الدين قطا اكحا كموادعي عليسه مذلك فانكر قيضهما ويعمدا قامة الدليل عليه من رب الدس بقيضه السندمنسه وقبضه الدين عن هوعلسه اعترف يقبض الدس المذكور واستلام السند وادعى انه سلمه للديون ولم يسلم ما قبضه مى الدين لريه لـ كمونه تصرف فيــه واستهلكه ه المعليه مدفع مثلة لرمه فهل اذا ادعى عدد الثانه سلمه الى رمه وأنكرر ب الدي ذلك لايقبل قوله فى الدفع الى ربه بعد ذلك بمينه كخروجه من الامانة وصيرورة ذلك ديناعليه عاذ كروان كان ذاك أمانه في مده قيل المحودوا لتعدى الذى حصل منه ويؤم شرعا الجادى الاولى باداءالدبنالى ربه أم كيف الحال افيدوا الجواب (أحاب) حيث أنكرالو كيل المذكور قبض الدين بمن هوعليمه والسندمن ربه ثماعترف نذلك وانه استهاكه صارذلك دبنا وخرجون كونه أمانة فاذا ادعىا مطاله يعسدذلك لمستعقه لايصيدق فيدعواه لَّذُ كُورة بِيمينه بِلِ لابد من البرهان كسائر الديون والمغصوبات والله تعالى اعلم (سثل) بافادة واردة من بيت مال مصرمؤ رخلة غاية رجي سنة ١٢٨٦ مضمونها نؤمل مطالعة حضرتكمما كتب من بدت المال لدبوان الد آخلية بتاريخ ٢٣رجب سنة ١٢٨٦ بخصوص توكيل نوسف أفندى خزام عن سعادة عبدا محلم باشا ومأوردمن الديوان المرقوم بتار بخ وم منمه ويفاده ليعقتضي دفترالقه ام الصّادرمن محكمة مصر في غرة سنة ١٢٨٤ المتضمن توكيل الافتيدي المذكور عن سيعادته في قيض ما دول ـ ه بالارث الشرعي بطريق الولاء والعصوبة بالسيدية من قب ل عتقاء أفد ننا الكرم والمرحومية نظلاهانم والمرحوم عباسباشا وعتقاءعتقائه بهوغ سرههم تمن ذلك في جهتسه وتحت مده كأنشامن كان وعماله وعليسه مسالدعاوى وألمطالبات وألمخاصمات مذلك ومالبيد عوالشراء والهبة وبكافة مايتعلق بذلك وترجة المجوا التركي الواردلبدت من سعادته في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٥ع رتوكيل المذكورعن سعادته في هذه الخصوصات لغيبة سعادته فهل الآن بسرى التوكيل عقتضي دفترالقسام المذكور الصادرمن المحكمة المكبرى مذكان سعادته حاضرا بمصر لاسيمامع تأكده ما مجواب الصادرمنه للصلحة بعدسفره أم لا (أحاب) حيث وكل سعادة عبد الحليم باشابوسف افندى خزام المذكور على الوجه المسطور وثنت التوكيل عنه على الوجه ألمعن مدفتر القسام المحكى عنسه قبل سفره شمسافر فهوعه لمي توكيله المذكور وبملك التصرف والخصومة

17A7

شعيان سا

فيماوكل فيهحب لم قيدالتو كيل مرمن وجود وعصر مالم يتعقق عزله ولايكون مخرد سفرالموكل محهة الاستانه موجمال فرلالو كيلعن توكمله لاسيماوقد فأكدالموكل توكيله عنسه بعسدسه روما كواسالذى حرره بعدسقره مذلك امااذاك انهتاك هود المتوكيسل المذكور وحصلت خصومة بالوحمه الشرعي فيكلف مدعى الوكالة اثباتها بالبينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) فيمن توفى عن ورثة وله دين على آخر في الدة اخى فوكل الورثة شخصا بقبض الدين من المدين وفوضواله التوكيل فسلفر الوكيل الى بلدالمدين ووكل آخر ورفعه وكدل الوكيل الحاكم الشرعى وادعى عليه بدين الميت وبانور تنة وكلواء نهم الشفص الاول وفوضواله الوكالة وبماله من التفويض وكله في قبض الدين من المدعى عليه فانكردعواه وكالة الشعص الاول عن الورثة ووكالتهءن الوكيل فامرزا لسندالذي مدلء لييتو كمل الشخص الاول للوكيل الثاني وأقام سنة على ذلك ولم يشت توكيل الاول عن الورثة أصلا هل اس المعا كمالزام المدىن مدفع الدين الثانى بمحرد دلك مدون اثبات وكالة الاول مفوضا عن الورثة افيدوا الجواب (أجاب) نعمليس للعب كم الزام المدين بدفع الدين لمن يدعى انه و كيل عن وكيل الورثة عمردا أبآت وكالمه عن الاول بدون اثمات وكالة الاول مفوضاعن الورثة في ذلك معانكارالخمم والله نعالى أعلم (سُئل) في رجل أمي لا يحسن الدعوى وكل رجلافي الخصومة لاظهارحقه فاصمو كيل المدعى عليه مدة لدى عا كمشرعي ثم ظهرله عزله فعزله ووكل رجلا آخرعوضاعنه ليتمدعوى الوكيل الاول وحضر ووكل الوكيل الثافى صدائحا كمالشرعي ولسرمعروفاناكيل ولامشهورا عباينعه من التوكيل فلماحضر موووكسل المدعى عليه سندى القاضى للدءوى وأراد أن مدعى مدعوى موكله قال وكيل المدعى عليه لااقبك توكيل هذاالوصيل فهل واتحال هذه لايشترط للزوم التوكيسل رضاوكيسل الخصم معكون الموكل اميالا يحس الدعوى ولاعكذ به اظهار حفه الا بنصب وكيل عنه يقوم مقامه في الخصومة افيدوا الحواب (أحاب) من الاعدار الموحبة للزوم التوكيسل مدون رضاا فخصم كون الموكل لا يحسس الدعوى فاذا كان الرحل المذ كوركذ الثالا يتوقف لزوم توكيله ألو كيل المذكوروا كحال ماذكر على رضا خصمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن ورثة معينين وكاله مطلقة مفوضه في قبض واستغلاص ما يخص الورثة الذ كورين منتركة مورثهم وق الدعوى والطلب بذلك عقتضى اعدلام شرعى مسعول بالسحدل المصان وعالاو كيدل المذ كورمن ولانة القبض واستغلاص التركة المدذ كورة قدارى ذلك وقبض ماخص موكليه عماهو مضبوط ببيت المال تمظهر للتوفي اشياء تخص التركة فاستعصل عليها الوكيل وضمها الاصلالتركة وقسم جيع التركة على الورثة حسب الفريضة الشرعية وأخذكل ذىحق حقه وأقركل واحدمهم الهاخذ جيرع ماخصه من تركة مورثه ولم يكن له لادعوى ولا

17/7

هجر م

IIAV IV

صفر سم

1740

ربیع الاول ٤ - ۱۲۸۷

هحرم

TI NATI

جادىالنانية

1711

طلب ولاحق ولااستحقاق ةبسل الوكيل المسذ كورومضي على ذلك مدةست سنوات وكسور والآنقام بعض الورثة المذكورين ينازع الوكيل المذكور ويطالب ببعض حقوق تخصه مما قبضه له الوكيل من تركة مورثه فهل اذا كان الوكدل المذكور ثابت الوكالة شرعا يكون القول قوله في الدفع لبعض الورثة المذكورين حيث انه أمين في ذلك ولايكلف اثبات الدفع بالبينية وهل لاتسمع من المدعى الآن دعوى بطله منتر كةمورثه بعداقراره واعترافه بانهقضي جيعماخصهمن تركة مورثه وماحكم الله (احاب) أذا كانت تلاث الوكالة فاستة بالوجه الشرعي يقبل قول الو كيل بالقبض اذا أدعى أيصالما قبضه لموكليه اليهم بيمينه ولايكلف اثبات الدفع اليهم بالبينة شرعااذ كل إمينادعي ايصال الامانة الى بهافالقول في ذلك بيمينه حيث لم تخدر جون الامانة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من الروزنامة في ١٤ را سنة ١٢٨٧ عن جوازتو كيل ألوصى المختاري قبض أستحقاق القصرمن الورثة وانفر ادالبلغ بقبض استحقاقهم ما نفسهم بلاتو كيل الوصى (اجاب) لاما نعشر عامن توكيل الوصى المختار غيره واحدا أومتعدداني قبض استحقاق القصر بمن هوفي جهته وأما البلغ من الورثة فلهم قبض استعقاقهم مانفسهم بالاصالة من غيراحتياج الى توكيل الوصى والله تعالى اعلم (سثل) ل و كيل عن جاعة في سعساءة باعها بهن مثلها وحفظ هم افي وزمثله شمضاع نعير تعد ومن غير تفريط في حفظه فهل لا يكون ضامنا الشي منه والحال هده بصدق في ذلك بيمينه مبعد تبوت التوكيل منه وبالبيع (اجاب) عن المبيع في يد الوكيل بالبياح أمانة فاذاهاك في يدهيدون تعدمنه ولا فريط يهلك على ملاكه ولا يكون مضموناعلى الوكيل بدون وجه شرعى ويصدق فى ذلك بيمينه والحال هذه اذالم بكن خائنا والله تعالى أعلم (سلل) في ام أه لها مبلغ معلوم من الدراهم آل له الليراث عرزوحها ولهاابن وكلته في قبصه وأخذه عن هو تحت يده وصرفه في مهما تها ولوازمها ونالمآ كل والملس وغييره مماهوضروري لها فتواطى ذلك وقبض وصرف منا هاوشؤنها ولوازمهامدة ثم بعدذاك عرض عليها المنصرف في دلك فكذبته في فالقبض عن هو تحتيده بو كالمهاله و كالة عامة فهل يقبل قوله و يه مقدار ماصرفه فيمالا يكذبه الظاهرفيه او كيف الحال (احاب) يقبل قوله بيمينه فيماصرفه حسب التوكيل له اذالم يكذبه فيه عظاهر ألحال ولم خارجاعاوكل فيه ولم يكن حائناوالله تعالى أعلم (سميل) في ام أهدفعت لولدهامبلغا من الدراهم ووكلته عنها ليشترى لهامه عقاراً ببلدة كذاوذ للثالة وكيلودفع المبلغ المد كور بحضرة جع من المسلمين يشهدون عليه مذلك فاشترى به العقارق البلدة المذ كورة بالمبلغ المذكور وأضاف الشراء لمصهو كتب في حجة الشراء لامقار المذكور انه لنفسه من ماله ولم يذكر فيه موكلته أصلافهل يقع الشراء لما أوله واذا تمازعت معه

وحسا

إفى شان ذلك وعالمت منه ان عكم امن العقار المشترى على هذا الوحمه اوبدفع له المبلغ المذكورالذي قبضه منهاوامتنع من ذلك منكرالدعواها وتريدا ثبسات المبلغ آلمذكور وأفامت عنها وكملاليترافع معه على يدامحا كمالشرعى الكونها لاتحسن الدعوى تجاب لذاك ويقبل منها التوكيل وتسعم الدعوى من الوكيل المذكور والبرهان على ذلك بالوجه الشرعى (اجاب) اذا كأن التوكيل بشراء عقار بعيثه يقع الشراء لموكاته ولومع أضافته لنفسه أمالو كأن شمراءع قاربغيرعينه فاضاف الوكيل وقت العقدالشرآء النفسه وماله بان قال اشتر بت لنفسى عاتى يقع الشراء له ولو نقد عنه من مال الموكلة ويكون ضامنالمثل الثن الذكور بعد ثبوت قبضه من مالها واستهلاكه بالوجه الشرعي والافلاومن الاعذار الملزمة قبول الوكالة بالخصومة فيحق الخصم كون المدعى لا يحسن الدعوى عند دالامام الاعظم والد تعالى أعلم (سئل) ورجل متصرف على اخوته باذنهم في القبض والصرف في شؤنهم تم بعدمدة أرادوا الانفص الوأخذ كل منهم نصيبه الذى تحت يدأخه المذكورفادعي الاخ المذكور انه استدان مبلغا من الغاس وصرفه في شؤن اخوته زيادة على ما تحت بده من الاموال المشتركة ويريد الرحوع على كل منهم عايفه ونذاكفا مروادعواه فهلايصدق في دعواه في حق الرجوع عليهم على ادعى صرفه من الديون التي مدعى استدانتها من الناس بل يكلف اثباتها بالوحة الشرعي (احاب) لايقبل فول الماذون بالانفاق في دعواه ذلك من مال نفيه في حق رجوعه على أخوته حيث أنكرواماذكرو يكلف اثبيات ماادعاه بالبينة الشرعسة والله نعالى أعلم (سئل) هام أة ملكت بالارث قطعة أرض مشتملة على ابنية وآلات بخارية وغيرا ذلك ووكات عليها انسانا ثم عرضتها للبيع فنزايد الناس فيها ثم كتبت الى وكيلها المذكور أن بع الارض المذكورة لهلان الفلاني بالتن الذى اعطاه فيها وقدره كذاوكذا فباعهاله شمآنها باعت ذلك لانسان آخر بعدد أنباع وكيلها لمن اذنت بالبيع له فلما بلع الو كيل بيعها للا خوذهب اليها وأخبرها انه باعجين أمرته حالا فهل ادا تبت انبيع الو كيلمتقدم على بيعها يكون بيعه هوالناف ذولا يكون بيعها مبطلاله ويكون الحق المن باعله الوكيل دون غيره (أجاب) ادا تبت بالوجه الشرعي صدور بيع الوكيل بالبياح حسب أمرالوكلة مستوفياشرائط الصحة واللزوم سار بخسابق على بياح الموكلة مى غيرالمشترى الاول ولم يوجدمانع يكون بيع الو كيل هوالنا فنشرعاولا يكون بيع الموكلة ثانيا مبطلاله والاقلاوالله تعالى أعلم (سـئل) باعادة من ناطر الدائرة السنية مؤرخة ٢٣ ش سسنة . ٩ متضمنة طلب الحكم الشرعى عن السؤال الآيىد كره حيث ان القصدييع الاطيان المذكورة فيه للدائرة المذكورة وصورة السؤال المذكور بى رجل تحت يده أطيان عشوريه آيلة له بالميراث عن والده وآلت لوالده بالشراء الشرعي من شخصين وهما تلقياه المااشراء من ماليكها وقد ارادمن هي تحت مده الآن التصرف

II AAII

مطلب لايقبل قول الوكيل في الانفاق من ماك ليرجع بدون اقامة بسة على ما أنفقه

ربیعالثانی ۱۱۸۹ ۱۲۸۹

دی ایجة ۳ ۱۲۸۹

22

1191

119.

مطلب في عدم جواز تو كمل وكمل الوكمل المفوض المهالتوكيل وكيدلا الثالثا وروى حوازه ومافي ذلكم النقول

فيها مالبيع للدائرة السنية وعندتو قسم المبابعة في ثلث الاطيان لزم الحال الى الاستفسار من البائعين الى والدواضع اليدالمذكور فبعضور هسما قرركل منهما بان يدع الاطيان المذكورة وقعمنالوالدوآضع البدالمذكورعلى بدوكمل من طرفه ويعسد ببان الثمن وتسميته وقع البيع منا الى موكله والدواضع اليد وقب ل الوكيل ذلك له شفاها غيرانه وقت تمحرير آلم كأتب أتدلا ولالشأخ يبرهما الوكيل المذكوريان الشراء في الامليان لذ كورة لوالدواضع اليدولاخ شقيق للوكيل المذكور و بناءع لي ذلك تحررت المخاطبات للديرية باسمهما حسب اخبارالو كمل المذكوروا تحال أن واضع اليدالات يقول ان الاطيّــ أن المذ كورة هي ملك مورثي خاصة وكل من الوكيل ومن وقع كتب الشراءماسمه واسم والدواضع اليدغائب فهل سوغشر عالواضع اليدالمذكور التصرف بالبيع فى الاطبان المذ كورة ولا عنع من ذلك محرد المخاطبات التى حصلت من الباء من المذكورن حيث لمصدق واضع اليدعلى ذلا ولمتخرج مذلك حبيج شرعبة تفيدا لاشتراك بين مورث واضع المدوبين من قبل من قبل البائعين بان المكانيات والمخاطبات مذكور فيهاما مفيد الاشتراك معهوما المحمر افيدوا الجواب (احاب) مجردماذ كرفي هذا السؤال لابوحب اشتراك من كتب الشراءيا سمه مع والدواضعُ اليدُبعُد صدور البسع من الما لكين لخصوص والدواضع البدوقبول وكيله البيع له خاصة سعا صحيحامسة وفعاشر ائطه المعتبرة الاانه لوحصرمن كتب الشراء باسمه على سديل الاشتراك وادعي على واضع اليد وقوع البيع لدمع والدواضع اليدابتداء وقبل لهماالو كيل المذكور بالوكالة عنهما بألتن الذي عينوأ ثبت ذلك بالطريق الشرعي يقضي له بنصيبه ويكون له فسخ البيع لوصدر في نصيبه من الوارث الواضع يده الآن بدون اذنه ان لم يجزه أحازة معتسرة شرعاولا عنم من ذلك قول البائمين المذكور ولا بكون هجة عليه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف نائب عكمة مصرعن الوكمل وكالةعامة المأدونله مالتوكمل اداوكل وحلامان اعن موكله وعمله واذنه بالتوكيل هل علا اله كيل الناى ان يوكل عالما كذلك ثم الثالث رابعاوهكذاولوعمكلوكيلمنه ملن يوكله وادنه بالنوكيل (أحاب) الذي استفيد اربيع الثاني من عمارات كتب المذهب ان الجواز قاصر على الوصيل الأول فله أن يوكل عقتضي التفو بضوا الاذن من موكله لا بالتوكيل ولس الثاني ان يوكل مالناولو فوض الوكيل الاول لأو كيل الثاني على الاظهر فن بعد دوبالأولى ففي الخانية غرة ١٠ من الحز والثالث من فصل التوكيل ما لخصومة بغير رضا الخصم رحل وكل رحلا بتقاضى دنية اوخصومة أو سعوقال له ماصنعت من شئ فهوجائر كان الوكيل ان نوكل غيره ولوأن الوكيل وكل غبره وقال له ماصنعت من شئ فهو حائز لم يكن لاو كمل الثاني ان وكل غسره وروى ان له ان موكل غيره انتهدى ومثله في فتاوى الا مقروى من الحز والثاني من تو كدل الوكدل غرة ٤٣ مالعزوالى فتاوى قاضى خان المذ كورة و نقل المسئلة في الهندية من الباب الأول

ىرى ئو سى

من الوكالة غرة ٤٤٢ ما لعزوالى اكنا نية المذكورة مقتصر افيها على عدم جوازتوكيل الثانى وهوصدرالعبارة آلى قوله لم يكن الوكيل الثانى ان يوكل غيره حيث قال كذافي فتاوىقاضي خان انتهى وقدذ كرمولا ماقاضي خان المذكور في أول فتاواه مانصه وفسما كثرت فيه الاهاويل من المتأخرين اقتصرت فيه على قول أوقولهن وقدمت عاهو الاظهر أ وافتحت عاهو الاشهر اجالة للطالب نوفى التنارخانية من الفصل الثالث عشرف يان حكم وكيل الوكل والموكل الاول والموكل التاني معه غرة ٧٩ مانصه مجد اذاوكل رجلابيسع أوشراء وقالله اعل فيه مرأيك وكلالو كيلو كيلاوقالله اعلقيه مأيك لم يكن الثاني ار موكل الثالث نصعليه في كتاب الشفعة وذكر في كتاب المضاربة أذاقال ربالمال الضارب اعل فيهم وأعل فدفع المضارب المال الى غيره مضاربة وقال اعلفيه برأيك كان الثانى ان يدوع المال الى غيره مضارية فن مشايخنا من قال ماذكر فالمضارنة صبررواية فحالو كيلوماد كرفحالو كيل يصيررواية فحالمضارب فعلى قول هذا القائل صير فى المسئلة بن روايتان ومنهم من فال بين المسئلتين فرق وهو الا تظهر انتهـى والله تعمالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخرارسل رسولاه ن طرفه الديون ليقبض منه بعضا من الدس فاعطاه البعض منه وسلمه الرسول لرب الدين ثم بعدمدة مات رب الدين المذ كورعن ورثة أنكروا وصول ماقبضه الرسول لمورثهم معاعرافهم بكونه رسولاءن مورثهم ويقبضه من المدون فهدل يصدق بيمسنه في أنه سله ما قبضه من المديون أويكلف بينة على انه سلم رب الدين ما قبضه من المديون (أجاب) نع يصدق الرسول المذكور بيمينه في دعواه تسليمه ما قبضه على وجه الرسالة لمرسله ولا يكلف افامة بمنة على ذلك لانه أمن وكل امن ادعى الصال الامانه الحربها فالقول قوله في ذلك سمنه في حقرراء ة ذمته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخرو كالة شرعية في اعتار عقاراته المملو كةله وفي قبض اجتها وفي شراء أشياء معيدة ودفع عنهامي الاجرة التي يقبضها عماشم افرالموكل المذكورالى جهة معلومة فباشرالو كيل ذلك كله في مدة من السنين وكل ما تجمد من الاجرة مع الوكيل مدفعه الوكله المذكورو كذا كل ما اشتراه مناله بالوكالة المهذ كورة يدفعه له في محل اقامته ثم بعد ذلك حضر المالك المذكور من سفره واستلع عقاراته من الوكيل المذكوروصاريؤج هاويتصرف فيها بنفسه شممات عن ورثةذ كورا واناثا بلغ مقرين بقبض الوكيل المذكور الاجة المدكورة ومالوكالةعن مورثهم بالقيض والشراء ألذكورين وبانه اشترى ماذكر ومنكرين دفع الوكيل المذكور معض الاحرة وبعض الاشياء المشتراة على والحال هذه يقبل قول الوكيل بيمينه في ذلك ولاعسرة بانكارهم المذكورسيما ومورثهم قبل موته لم يعين لهم طرف وكيله المذكور شيأ أصلاوما اله يكم (اجاب) عم يقبل قول الوكيل المد كوربيمينه في دعواء تسليم ماكان بيده من الاجرة التي قبضها بالو كالة ومااشتراه اوكله من ماله عقتضي الوكالة المقربه

1741

ذىاكحة

IT9T TV

جادىالاولى سنة

1798 14

رمضان ۱۸

1798 11

مطلب الوكالة بدع الرهن لازمة ولاتبطل عوت الراهن ولا يخروجه عن الاهلية ولابعزله

ذى القعدة

1790 51

من الورثة المذكوون الى موكليه المذكوروا تحال ماذكر حيث لاما تع لايه أمسن ادعى ايصال الامانة الى مستحقها والله تعمالي أدلم (سبئل) في رجل مات عن أولاد والذكور والاناثالبلغ والقصرفبتي الاولادمع بعضهمالى أنتزوجت احسدى الاناث البالغات ووكلت أحسدا خوتهافي الزواج وقبض المهرو يعددالزواج مالوجه الشرهي وقبض الاخ المذكورالمهرمن الزوج أمرت الزوجة أخاها المرقوم بانه يشترى فمااثا ثاللعها زله فاخبرها بان مهر هالايغ ثماللاشياء الراغبة شراءها فامرته مان يشترى لهاالاتساء المذكورة وما زادعن المهر مدفعه ليائع الاشياء ثمر حع به عليها و مأخذه من أصل حقها في التركة فها ، واكمال هذه اذااشترى آلاخ المذكور الانساء المأمور بشيرانها لاخته الاحمرة المهذ مزمادةءن المهر بثن مثله وآستلمتها واستعملتها تلزم الاسمر قيسازا دولاخيها الرجوع عليها الزائدعن الهرجيراعليها حيث كان أمرهاله بذلك ثابتا بالوجه الشرعي (أجاب) نعم تلزم تلك لمرأة عيازادمن عن مااشيتراه لمياو كملها عافي بده من مهرها ان كان الام كاذكر في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عقار أتحت بدآخر رهنا شرعيا بدن علَّمه لدووكل الراهن المرتهن ثوكيلأشرعيافي بيع الرهن عندحلول اجل الدين في صلب عقد الرهن وتحرر بذلك حجة شرعية مستوفية جيع الشروط المعتبرة شرعا فهل اذامات الراهن لايبطل التوكيل المذكورو يكون للوكيل بيع الرهن يمقتضي الوكالة الثابتة لد في صلب عقد الرهن (أحاب) الوكالة بسع الرهن الصادرة في صلب عقده الشرعي لازمة لايملك الراهن ابطاله أبعزله ولاتبط لبعوت الراهن ولابخروجه عن الاهلمة وفي تكملة ردالحتارم وعزل الوكيل عن البحرثم يطرأ على الوكالة اللزوم في مسائل منها الو كالقبييم الرهن سواء كانت مشروطة في عقد الرهن اوبعده على الاصح فتلزم كالرهن اه فللمرتهن المذكوربيم الرهن بعدموت موكا الراهن عند حلول احل الدس على مقتضي وكاله المذ كورة واكسال ماذكر والله تعالى أعلم (سـثمل) في ينتهن ما لغتسن والدته ماامتلكن اطيانا وصارت جدة البنتين تتولى على حيا الرباء الذي هو للمنتين ووالدته مالصرف مايلزم لهن والساقي محفوظ لهن تحت بدهسا بطريق الادن والوكالة منهن لها فيذلك وقد استهلكت الحدة المذكورة مازادعا أوصلته المن منغلةالارضعلىالوجه المسطورفي شؤنها وصارذلك دينافى ذمتها واستمر ذلك مسدة من السنن الى أن توفيت في أثناء مذر الاطيان على هذا الوحه فيعضها مذرقيل الوفاة و مضها بعد الوفاة عمر فه و كيل آخرا قنه والبذرجيعه من أصل الربع المحفوظ مطرف المدة المذكورة قبل عام الموت فهل لهن الاستيلاء على محصولات عام الوفاة الموحود ومطالبة التركة عالهن من بدل باقى الربع المستهلات عن الاعوام الماضية ان تحقق ماذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يكون لهن الاستيلاء على محصولات ارضهن كل إ بقدر مالها من الزرع المبذور من قبل الجدة من بذرهن بالو كالة عنهن ومن قبل وكملهن

المقاممن قبلهن بعدوفاتها ومطالبة التركة بمنانس قبل انجدة من يدل باقى الريخ المستهلك عاقبلها عن الاعوام الماضية على الوجه المطوراذا تبت ماذ كر بالوجمة الشرعى والله تعالى أعسلم (سئل) بافادة من محافظة مصرفى م أ دى الحقسنة ، ه مضمونها وردشر حمد مرية المنية وبني مزارا لمسطرعلى احدى الاوراق على ماورد فمامن مفتى افندى وقاضي افنسدى المدرية في شأن ما يتعلق بتوكيل الوكيسل اللازم عن زوجة عدافندى أمين بحل المرحوم عبدالكريم كاشف فن مطااعة حضرتكم مااشتملت عليمه الاوراق المذكوة تعلم تفصيلات ذلك وحيث م غوب عرض هدذه المسئلة على حضرته لزم تحريره نؤمل افادة المحكم الشرعى (أجاب) وردت لهذا الطرف افادة المحافظة المرغوب بها اعطاء الافادة عن الحكم الشرعى في شأن توكيل مهتاب زوجة مجدافندى أمين بن عبدالكريم كاشف المذكورة حضرة حسين افندى كامل فيماهو مقتضى احراؤه معزوجها المذكور بعدالاطلاع على مافيها واتجواب عن ذلك شرعاان المصرحيه فحصوص التو كيل بالخصومة حصول الاختلاف بين الامام الاعظم وصاحبيه في ازوم التوكيدل بدون رضا الخصم وعدمه فددهب الامام أنه لا يلزم بدون رضاه الالعدذر من الاعذار ألمذ كورة في ذلك التي منها كون الموكل من المحدرات التي لاتخالط الرحال الغير حاجة ولمتجرعادتها بالحضور إلى مجلس القضاء أو كونه لايحسن السانف الدعوى أوغائبامدة سفرفان كانهناك عدرمن الاعذار المذكورة لزم التوكيل بالخصومة ولويدون رضا الخصم والاتوقفء ليرضاء وعليه أرباب المتون واختاره غيروا حدورجع دليله في كل مصنف فازم العمل به ولاسيما في هذا الزمان الفاسد كافي الخبرية وعليه على القضاة ومذهب الصلحيين لزومه مطلقا وعليه فتوى الى الليث واختاره المتابى وصحه واختارا لتأخرون للفتوى تفويضه للعاكم يحيث أنه اذاعلم من الخصم التعنُّت في الآباء من قبول الوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصداً الاضرار يخصمه بالحيل كماهو صنيع وكلاء المحكمة لايقبل منه التوكيل الارضاء وهو اختيارهمس الائمة السرخسي كذافي الكافى ونحوه في الزيلعي وبه أخذا الصفارهذا حاصلماذ كروه في مثل هذه الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في ام أه وكلت عنها ردلافي ايجاراملا كماوقبض احتهاوزرع اطيانها وصرف مايازم عليها وشراءمهماتها ولم تفوض له التوكيل ولم تحعله وكيلاعاً ماعنا في كل شي وفي أثناء توكيله عنها على هـ ذاالوحه الخاص وحدا شعاصا من الفلاحن الكائنين محهة أطيان الموكلة المذكورة عليهم حلةمن الديون من ايجارات أطيان المؤكلة وغيرها وعليهم بعض ديون لاشخاص أحانب لادخل للوكلة فيها بوجه ولاتعلق لادارة أشغالها الداخله تتحت التوكيل المذكور بهافاتفق الوكيل المذ كورمع أرباب الدون الاجانب المذكورين على احتيالهم عالمم من الدين الذي هم على هؤلاء الهلاحين على دائرة الموكلة المذكورة مقابلة ما يحرى

۱۷ مطلب فی الاختسلاف اعماء ل فی لزوم التوکیل با2 صومة مدون رضاً انحصم 77 1911

رجب ۱۲۹۲ ا

تحصيله بجهة هذه الدائرة منهم عقدارما يحتالون به على الدائرة المذكورة ويزيدون ع المديونين المدذ كورس مبلغا تظير قاحيلهم ذلك لمدة فاحضر الوكيسل المذكور بعض المديونين وحررت عليهم سندات بتلك ألديون التي عليهم وعلى غيرهم والحوالة على الموكلة المذكورة بالاصالة والنيامة عن بآقيهم بلاتو كيل عنهم وبغيبتهم مع كون البا معظم من عليه سم ثلاث الديون وذلك بالتخو مف من هدا الوكيل وقبل هذا الوكر الحوالة على دائرة موكلته بدون اذنها وبدون توكيلها اه في ذلك وبدون علمها ولما ذلك ردت هذا الفعل ولمتحزه وعزلت هذاالوكيل عن توكيله الخاص المتعلق بهاأيضا لاجائه مايضربها وباشغالها وأنكر المدمونون جمعا يعض هذه المبالغ مع عدم رضامعظ وعدم علمهم بمنافعله البعض بدون أذنههم أيضائم ارادارباب ألدبن الزام الموكلة بدفع الدين لقبول الحوالة على دائرتهامن وكملها للذكورفهل اذالم يكن الرجل المسذكور وكيلاعنهافيما اجراه ولميكس توكيه السأبق عنمامفوضا ولاعاما وليسمانع التزامه يدفع ديون الغميريا كحوالة داخلا تحت توكيله ولمتجزء الموكلة بلردته لاتج الموكلة على دفع تيه مة المكالدون لاسما ولميصلها شيء من المدونين بل لهاعلم ممالغ يتعسراستخلاصهامم مأبضا (أجاب) نعملا تجبرالموكلة آلد كورة على وفع نلك لى فرض تبوتها واستحقا تهاءلى غسيرها بجردا لتزام وكيلها للذ كورمدفعها لاربابهابطريق انحوالة على هذا الوجه حيث لم يكن قو كيل الوكيل المذ كورعنها شاملا لدلك ولم تجزوالموكلة بلردته والله تعالى أعلم (سشل) في رحل أقام ابنه وكيلاعنه في حانوته وجعه له متصرفاء ته مدل شخصه في البيع والشراء وكل ما تحصل من النقود زيادة يسلمه الىوالده وأجازه مذلك فأستمر الابنء لميه حذا الامرمدة ثم توفى الابء سورثته ومرحاتهم الابن المذ كورفارا دباقي الورثة محاسبة أخيههم عن المدة الماضية التي كان يتصرف فيهاحال حياة أبيمه بالوكالة على الوجمه المذ كورفهل لوادعواعلمه عال معلوم زبادةء لى ماهوماق تحت مده مما أوصله الى أبيه حال حيباته وصحه وادعواهم وادعي الأبنا صالذلك الى أبيسه حال حماته يقبل قوله في ذلك بيمينه حيث كانت و كالته مابتة ولم ، كن خائناف مال أبيه و يكون ما بقى تحت يدهمن مال أبيه هو الميراث يقسم بمن الجميع مالفريضة الشرعيسة (أجاب) نعمية مل قول الوكيل المذكور بيمينه فيماذكر اذا كَأَنِ الواقع ماهوم سطور بالسؤال والله تعمالي أعلم (سـثل) في ناظرة على وقف وهي منجلة المستعقين وكلت رجلا وكاله تمرعيمة وكتبت له بهاسمند اشرعيا الت المضمون بان ستغل الوفف المذ كورو يصرف ويعه فيما يحتاجه مس التعمير والترميم ومابني مدفعه له افتفرغ الوكيل المد كورلذلك مدة من الشهور وسلم نفسه لامه وصاريتصرف في الربع طبق و كالتهاله شمالا نتريد عزله ومحاسبته عنى ما قبضه والحال أرالو كيلالذ كور وصى على حصفاح دالمستعقى فهلوا كالهذه مكون القول

إ قوله بيمينه فيماصر قه على عارة الوقف ومادفعه لموكلته بدون بدنة شرعية ويسوغه خصم حصة القاصرفى الربع عماقبضه (أجاب) نع يكون القول قوله بيمينه فيما صرفهمن يعالوقف في عارته المادون بهااذا كأن مضرف المثل ولا يكذبه في فظاهر الحال وكذافيمادفعه الحموكلته الناظرة في ويعهوله اذا كانوصياعلى احدالمستعفن القاصر الاستيلاء على نصيبه من ربع الوقف الذى قبضه حيث لامانع واقه تعلى أعلم (سئل)في ام أة وكلت ابنها وكالة شرعية فيه اياتي ذكر مبقتضي أعلام شرعي بيده ولهاأولاد قصر فحضانتها افامه القاضى وصياوقيماعايهم وللقصر المذكورين بعض عقاراتخلاف عقاراتهاوهي وأولادهاا لقصرمقمون فيجهمة والعقارات فجهمة فصرف الوكيل المذكور على عارة العقارات الضرورية بعضا من المصروفات وأرسل الهابعضامن الدراهم من غلة العدارفدوفيت الرأة والقصر يلغوار شدهم ورغبواعل المحاسبةمع الوصى واستيلاء حقهم عاجى الوكيل المحاسبة معهم فقبلوهامنه ولم يقبلوا بعض المصروفات على العمارة الصرورية الجزئية والمبالع المرسلة الى أوهم الابينة منكر منذ النفهل واكال هذه يقبل قول الوكيل الوصى المذكور بيمينه فيما أوصله من المبا لغ المذ كور الى أمهم وفيماصرفه على العمارة الضرورية من المال حيث كان مصرف المثل لا بكديه فيه ظاهر الحال ولا تكاف افامة بينة على ذلك (أحاب) نعم يقبل قول الو كيل الوصى المذكوريسمينه فيما أوصله من غلة المقار المذكور الى من له فيصه كإيقبل قوله بسمينه فسماصرفه في عارته الضرورية من غلته حدث لا مكديه في ذلك الظاهر ولا يكلُّفُ البينة على ذلك والحال ماذ كروالله تعمالي أعلم (سئل) في رجل تاجر علائنه وداوعروضا توحه كهة اكحازوعند توجهه أعام ارشد أولأدهمقامه في التمارة وجدعليه العروض الموجودة في عل تجارته وسلمهاله واعطاه حانباه لنعود أيضا وأذنه بالعل والتجارة في ذلك مالو كالة عنه كاكان يفعل الاب ا صرف من ذلك على نفسه تبرعامه وعلى أولاده كذلك وبقية عيال الاب فصارالاين المذ كور مصنع كاادنه أبوء ويصرف على فسه وأولاده و بقية عيال أبيه المذ كورس حسادته من ذلك المال في مدة احدىء شرةسنة بحيث يستغرف ماصرته على هذا الوجه قدمة ما لمه الوه اليه على هـذا الوجه المد كورواستمرعلى دلك تلك المدة وكحقته حسارة ودبن من اعمان مااشتراه نسيئة في عله في التجارة استعرف ما تحدد بيده من العروض ثم عادالات نائجهه المد كورة نتوى عن الولد المذ كورو و رثة آجرى فالان عية الررثه يطلبون من الولد المذكورما كانتر كهالاء من المقود والعروض التي جردهاء لى الولد المذكور عند توجهه العجازفهل اذا كان الواقع ماهو المسطور ليس لهم دلك ولاحق اهم الاقيماتركه الأبالذ كورعندوفاته حيث تبتان البيع وأاشراء والصرف على هذا الوجه باذن إبيه الورث بالوجده الشرعي (أحاب) تعم ليس الهم دلك ان كان الامركد للشبدون

1791 171

ج دى الأولى

190 11

19 VP 11

حادىالناسة 1591

11 1199

1199 * 7

سه شرعى ولاحق لهم الافيسماتر كهمورتهم عندموته والله تعالى أعلم (سئلل) فرحل وكل والدته عن نفسه وكالة مطلقة تمتوفى الى رجة الله تعالى فهسل تبطل الوكالة بوفاته ومنعزل الوكيسل ام كمف الحسال حبث كانت وكالتسه المذكورة لم التصرفات من بسعوشراء واحارة واستئعار وخصومة بغير طلب خصم (احاب) المعلومان كل وكالة غيرلازمة كهذه الوكالة تبطل شرعاء وتالموكل للاتوقفء العطمااوتلانه عزل حكمي فلاسف ذتصرف الوكيدل ولاخصومته بجهمة الوكالة المذكورة بعد مؤت الموكل والله تعالى اعلم (سنَّل) في رجل ارشد عائلته وفيها بلغوقصر وأقيم وصياعلىا لقصرمن طرف الحاكم الشرعي وأقامه البلع وكيلاعهم فحالتصرف ف نصيبهم على حسب رأمه واستمرع لل ذلك مدة ثلاث عشرة سنة متصرفاء عا يلزم عما لاغنى عنمه والاتنار ادكل واحدان يختص ينصيبه فهل عندالقسمة لهم محاسبته من تاريخ تصرفه واذا قلتم بالمحاسبة يكون القول لدمع يمنسه في بيان مقدا رما صرفه عماهو وأذون فيه حيث كان مصرف المثل ولايكدمه فيه الظاهر (أجاب) تع لهم محاسبته على ماقبضه وصرفه في شؤنهم مدة ولايته وصابة ووكالة ويقبل قوله بيمينه في مقدار ماصرفهمن مالهم فى ذلك بما هوماذون فيه شرعا في حق مراءة ذمته حيث كان مصر ف المثللا يكذبه فيسه ظاهرا محال ولم يكن خائتنا وأكحال ماذ كرمالسؤال والله تعسالي اعسلم (سئل) في رحل له عة مقيمة عنده فأم ته ان يصرف عليها من ماله الخاص به شرعا في أكلها ومشربها ومايلزم لهاكل بوم فدرامعلوماعينته له وكل ماصرفه في شؤنها على الوجه لمسطور يكون ديساله برجع به عليها وصرف عليها مده تسع سنبن ماأم ته بصرفه عليها على يدجلة من البينة ثم بعد ذلك توفيت فيل أداء ذلك له وصار انراحها والصرف عليها من طرفه باذن ور ثم امقدار امعلوما لبرحه على ما فهل اذا كان الأم كاذ كر سوغ الدياع الاول له شرعا أخدذ ذلك من تركة المتوفاة المدر كورة حدث تحقيق ماذكرا ما يا فرار الورثة ابالغنحيث لادبن عليها لغيره ولاوصمة أوبالبينة الشرعيمة (احاب) نعي يكون له لرجوع عاصرفه عليها حال حياتهافى تركتها وماصرفه فيمؤن تحهيزها حس موتهاعلى الوجة المد كورادا كان الواقع ماهومسطور بالسؤال حسث لأمأنع والله نعالى اعلم (سئل) فى رجل ما فون له فى التصرف فى شؤن قوم تصرف عاما ثم أدعى صرف مبالغ خلاف أعهودلم يبين مصرفهامع كون الظاهر يكذبه في صرف لك الميالغ وذلك لاف مصاريفهم المتادة من اكل وشرب وجيع شؤنهم فكذبوه في صرف تلك المبالغ الزائدة فهل لايصدق ودعواه صرف تلك المبالع الزائدة بيمينه حسث كذمه بي دعواه المذ كورة ظاهر اكال (أحاب) المأذون بالتصرف العام وكيل ومال آذنيه فىدەامانة فيقبل قوله بيمينه في صرفه حسب الادن مالم بدعما يكذبه فيه ظاهر الحال فلاتقبل قوله فى ذلك سمينه وقدذكر ألبيرى عن احكام الآوصياء القول في الامانة قول

الامين معينه الاان يدعى امرا يكذبه الظاهر فينشذ تزول الامانة وتظهر الخيانة فلأ يصدق كانقله في ردالحتار في الوقف عن الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في الوكيل وبييع الرهن لوباعه بالغين الفياحش أى بخو ثلث القيسمة مثلا هل ينف ذبيعه أملا اخصوصاولميذ كرفيسد وكالمته ان يبيع الرهن بأى قيمة كانت أوبحسب مأيساوى فالمزاديل قيسل له اذاحل أجل الدين فآنت بسع الرهن وسسدد من تمنه الدين الذي على واذا قلتم بعدم النفاذ يكون للالك فسخه ويبقى المبيع رهناكا كان الى ان يباع عنل قيمته حيث لم يرض المالك بديعه بالغبن الفاحش (أجاب) قدوقع اختلاف في إبيعالو كيل بالبيع المطلق فدنه الامام نفاذه عاقل وكثر وهوظاه والرواية ورج دليله وخصه الصاحبان عشل القيسة أوعايتغابن الناس فيهوبه يفتى كافى الدر وحواشيه والانقروبة والهندية وغيرها فعلى قولهما المفتى به يكون المالك الرهن نسخ البيع المهذ كورحيت صدرمن الوكيل بسعه المطلق بغين فاحش ويهقى رهنا الى أن يؤدى الدين او يماع عثل قيمته والحال هذه والله تعالى أعلى (سئل افي رحل له ثلاثة بنينمات واحدم بمفحياته عن ابن فاوصى له حده بثلث ماله واستذى من الثلث نقوداعينا لجهات عينها غمات الحدالموصى الذكورعن ابنابنه الموصى له وعن ابذيه المذ كورمن فضرقاضى مدينة السدا كاليل اذذاك وحكم الموصىله عابق من الثلث بعدالاستثنا وشائع افي جدع التركة شم صارا لموصى له وعماه يضاربون في التركة ويعملون فيهاشم مات احد الانس عن ابن قام مقام أبيه في التركة والعدمل فيها كا بيه مُ أرادالموصىله أداءفر يضة الجِ فطلب من عدوا بنعدان مد ععاله مؤنة الجِ فدفعاله نقوداوبضائع من المال المسترك الغجوعها مائة جنسه مجيدى صرف جيعها فاداء افريضة الج شم خرجت قرعة ابنه في المرة العسكرية فطالب من عهوا عه المذكورين اندفعاءنه البداية فدفعاعنه خسن حنيها مجيد مائم أراد الآن الموصى له المذكور ان يعزل ما يق من الثلث من المال المسترك مع ماخصه من الناء ولا مساعليه ماصرفه في أداء فريضة الجولاماد فع عن ابنه في الدلية فهل و الحال هذه لا يحاب لدلك ويحتسب عليه ماصر فه لله ه ين المذ كورتين جبراعه وما الحكم (أحاب) لاشكان مادفعه العروابنه للوصىله لقضاء مصالح فريضة جهمن المال المشترك لاعلى وحه التبرعله محسوب عليه خاصة وماأم هما مدفعه عن ابنه في البدلية ان أم هما مدفع ذلك ليرجعانه علمه أوعلى ان ذلك عليه من نصميه فلهما حسانه عليه أضاوالافلاوالله تعالى أعلم (سئل) في جاعة بالغين عافلين وكلواعنهم أخاهم الوكالة العامة المفوضة المطلقة في حسم امورهم وعامة شونهم ما يجاب وقبول شرعس وتحدر بالتوكيل الذكورجة شرعيدة من قاضى حهتهم وتصرف الوكل المذكور تصرفان شرعية عن موكليه ثم بعدد الثاعزلوه عن التوكيل المذ كور بحضوره وقبل منهـم العزل وأخذوا

مطلب القول في الاما نة قول الامين بيمسته الا أن يدعى أمرآ : كذبه الظاهر فتزول الامانة وتظهر انخيانة فلا بصدق

1:94 19

شعباں ۹ صفر سنة

1; 1

ربيح الاول

14.4

منه حجة التوكيل وسلوه وصلاعليه بهاكحة المذكورة وتحرر بالعزل المذكور وثية وشهادة جهور من عدول المسلمن فهل يكون تصرف الوكيل قبل عزله نافذاعلى الوكلين ويتعزل بعزل الموكلين ولاولك التصرف عنهم يعد العزل والعلميه واذا تصرف يعدهما عن الموكلين لاينفذ عايرهم بدون رضاهم ولا احازتهم (أحاب) تصرف الوكيل الشرعي قسل عزله حسمها يقتضمه التوكيل نافذعلي الوكلين حيث لامانع ولاينفذ بعد العزل والعلامه مدون وجه مشرعي حدث صفر العزل والله تعالى أعلى (ستل) با فادة من ناظرخاصة خديوى مؤرخة ١٥ ربيع الأول سنة ٣٠٣ طالب بها اعطاء فتوى بجسسهما تقتضيه نصوص الثمر يعة الغراء عن السؤال المرسل طيها واعادته لطرفه حسب لزومسه ونص السؤال في رحل بني لينتيسه القاصر نمن عباله المتبرعيه لهما محلاعلى أرص لغبره ثم وكل رحلا آخرعن نفسه في كل شئ يصحرته التوكيل شرعامن يسع وشراء ورهس وأخسذوعطاءواقه راروقيص حقوق وأموال وفيماله وعليسهمن الدعاوى والمطالبات وانخاصهمان وغهرذاك وكالةمطلقة مفوضة عامية واذنهأن توكل من شاءمتي شاء كلاشاء وثدت التوكيل المذكور شرعا وقحر ربه اعلام شرعي محكوم فيه بذلك حكاشرها ومعلاما لحدكمة الشرعية الكبرى ثمان الوكيل المذكور عاله م الو كالة المدذ كورة اذن شخصا آمر بديم بناء الحل المدد كور بعن معملوم هوعن المثل ونفذا لقرضي البيع المذكور وحربه حقشرعية منعلة بالمحكمة الشرعية الكبرى والحال انالو كيل الآذن الذكور أبقيض الثن المرقوم من المشترى ولامن غيره فهل يكون البيدم المذ كورصيحا نافذاشر عآوتكون اكحة الحررة بدمعتبرة شرعا وهملايكون ضامنآ بعدم قيض الثن وهل لايحير على طلبه واستيفا تهمن المسترى وهل أذاامتنع الوكيدل الاتذن البيعمن طلب الثمن واستبفائه لانكون مسلزمانه وما المحسكم في ذلك أفيد دوا الجواب (أحاب) البناء المملوك للقاصر دون الارض من قبيسل المنقول فبيعه بثن مثله من قبل الاب أووصيه صحيح نافذ ولوبدون مسوغ من مسوغات بيع الوصى عقاد الصفيروللاب الكوكل بكل ما يفعله بنفسه و حصر حوابال التوكيل العام صحيح وانه يشمط سائر المعاوضات كالسيع والشراء فلووكل أنوا لصغير تمن رجلا آخر وأقامهمقام نفسه في كل شئ تصهره النو كمل شرعا وكالة عامة مطلقة مفوضة واذنه بالتوكيل لمن شاءمتي شاءحتي فيمآ تتعلق بجعدور تده سأغ لهذا الوكيل بيدع البناءوسائر منقولات الصغيرتين عنمن مثله كإيسوغ لهذا الوكيل توكيل غسيره في ذلك وحين تأذيكون الوكيل الثسابى وكمسلاعن الموكل الآصسلي لاعن الوكيل الاول لامه باذن من الموكل الاول حتى لا ينعزل بعرل الوكيل الاول بل يعزل الموكل الاصلى في حواشي الدران اللابوالوصى التوكيل في ملت الصي بكل ما يفعلامه وق الدرا يضا وان وكل به أى بالام والتفويض فهوأى الثانى وكيل عرائا مروحينت ذفلا يمعزل بعسزل موكله اوموته

و ينعسزلان بوت الاول بعسراه كالاحوالسيه وصرحوابان حقوق البيس ترجع الخير الوكيل بعقوق البيس ترجع الخير كيل بعد المناف المناف المناف الدلال والسيسار والبياع لانه متبرع في الشراء ولا البراق بي التقاضى لانه متبرع في الدلال والسيسار والبياع لانه سعم بعملون بالوكاف البراق بي ومنه بعملان الوكل بالبيع لا يكون صامنا بعدم قبض المن ولا يعبر على طلبه واستيقا تمه من المشترى بل عليه ان المناف على المتناف المناف المناف بقسه ولا يكون ولا أمناف المناف المن

(تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع أولد كتاب الدعوى)

To: www.al-mostafa.com